

349.297
Sa221A

v.1
pt.1

مجموعه

الفوائد المصيرية المختارة من النفقه الاسلاميه

تأليف

محمد العزرجي بنهوري

الجزء الثالث

قانون الحرف

- ١ -

الطبعة الاولى

مطبعة مصر للطباعة والنشر

٤٠ شارع قنصلية (ساحة دار القمار)

١٩٢٩ - ١٣٦٨

Handwritten text, possibly a title or address, mostly illegible due to fading.

Handwritten text, possibly a name or date, mostly illegible due to fading.



Handwritten text, possibly a name or date, mostly illegible due to fading.

Handwritten text at the bottom of the page, possibly a signature or date, mostly illegible due to fading.

مقدمة

بمحضره صاحب المعالي الدكتور عبد الحميد دوي باشا

في

هذا الكتاب وفي القوانين الشرعية

عرفت مؤلف هذا الكتاب من زمن بعيد، وعمل معي حينما
اختير للنيابة عن لجنة الأحوال الشخصية عند عرض قانون الموارث
على اللجنة التشريعية، ففسدت غزارة علمه، ورجاحة عقله، وقوة
حجته، وسعة أفقه، ثم كثر تلاقينا فلم يزدني ذلك إلا كبراً بفضل
وقد علمت منه يوماً اعتزاه التأليف في القوانين الشرعية التي
سألم في وضعها فعرضت أن أقدم لكتابته، ويسرنى الآن أن أفل
ذلك، وإن كان الكتاب يشهد لمؤلفه شهادة لا تجحد، ويبرهن على
مقدرته الفائقة برهاناً لا يرد.

ولعل قرن الشريعة والقوانين في مدلول واحد يدونائياً، ولكنه
مرحلة لم يكن منها بد في ظروف الحياة الحديثة. وهذه المرحلة هي
نهاية المطاف في تطور العمل بالأحكام الشرعية في شئون القضاء،
فنذ عمدت تركيا - ومصر على إثرها - إلى إدخال الإصلاحات
التي تقوم على اتخاذ التشريعات الأوربية أساساً لتنظيم المعاملات
المدنية والتجارية وأحكام المقويات والإجراءات الجنائية، أصبح
ميدان العمل بأحكام الشريعة الإسلامية هو الأحوال الشخصية،
وكان من الطبيعي أن تصبح محل تدوين، وقد قامت الحكومات بذلك

في تركيا وفي مصر ، وافترن بهذا التدوين وضع لأئحة الإجراءات لدى المحاكم الشرعية أُلّفَ فيها بين النظم الشرعية والنظم الوضعية ، ورسم فيها تشكيل المحاكم واختصاصها وطريقة السير في الدعوى وإجراءات المرافعة وطرق الإثبات وشروط الأحكام ووجوه الطعن فيها ، وما إلى ذلك من مختلف الإجراءات .

ولما كان المذهب المعمول به هو مذهب أبي حنيفة ، قضت اللائحة بأن تصدر الأحكام طبقاً للمدون بهذه اللائحة ولأرجح الأقوال في ذلك المذهب عدا استثناء صغير . على أن الشكوى قد استفاضت في وقت من الأوقات من التزام هذا المذهب ، واشتدت المطالبة بأن يختار من المذاهب الأخرى بعض الأحكام الملائمة لمقتضيات العصر ، فصدر أول ما صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، وهو يعالج بعض مسائل في شئون النفقة ، والعدة ، والتطليق ، والمفقود . ثم صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وقد أضاف مسائل أخرى إلى تلك المسائل . وفي اللائحة الشرعية الأخيرة ، الصادرة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، أصبحت المادة ٢٨٠ تقضى بأن تبنى الأحكام على أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون للمحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد . وقد كان هذا إيذاناً بوضع قوانين للمحاكم الشرعية لاتعالج حكماً بذاته بل موضوعاً برمته . وقد كان أول تطبيق لهذه الوجهة الجديدة إصدار قانون للمواريث ، ثم تلاه قانون الوصف ، فقانون الوصية .

وفضل الانجاء الجديد في هذه السلسلة من القوانين أنه يسر

الأخذ بالأقوال المرجوحة، كما يسهل التطبيق على مدى واسع بحسب ما يراه ولي الأمر. وليس هذا مقام الخوض فيما أثاره هذا الاتجاه من حركات التأيد أو الاعتراض، فقد كان ثورة على الحالة القائمة، ومن طبائع الثورات أن يكون الجدل حولها عنيفاً.

ومن ثمار هذا الاتجاه أنه في تلك الشئون التي تقع على تخوم الأحوال الشخصية والعينية، والتي تعنى انتقال الأموال من جيل إلى جيل، والتي تطبق فيها أحكام الشريعة على المصريين عموماً، بلا تفرق بين مسلم وغير مسلم، أنه في تلك الشئون جميعها أصبحت القواعد المتبعة واضحة المنهج، ملائمة لروح الزمان والمكان، ذات انسجام خاص، واستقلال خرج به الشارع عن جمود الأخذ بأحكام مذهب معين، ولهذا كله ما بعده فيما يتعلق بتأويل تلك القواعد ونظيقها.



وكان من الواجب أن يؤرخ لهذه القوانين، كبير من أهل الشرع، وقد شاءت العناية الإلهية أن يتدب صاحب هذا الكتاب نفسه لهذا الغرض، فقد اجتمع له ما قل أن يجتمع في آخر من تعمق في علوم الشرعية، ومشاركة كبيرة في علوم القانون، توجتاهما مساهمة جليلة في وضع تلك القوانين نفسها.

ولم يفت صاحب الكتاب أن يحيط بهذه السلسلة جميعها بسطاً وشرحاً، وهذا الكتاب ليس إلا جزءاً من كل، وحلقة من سلسلة تنظم كل الشئون التي يجري فيها حكم الشريعة الإسلامية والتي صدرت فيها قوانين أقرها البرلمان. ولا شك في أن حق العلم هو أن تنشر

السلسلة كاملة ، والمؤلف خليق بأن يعرف هذا الحق وأن يقوم على أدائه .

وأول حلقات هذه السلسلة تاريخ القضاء والتقنين في الإسلام ومناهج الأنحة في تفریع الأحكام ، وتحقيق البحث في تقليد والتخير من آرائهم ، والكلام في التفتيق والأخذ بالضعيف وفيما يتصل بذلك من البحوث . وكل من القارئ والمثلم يود أن يجد الكلام في حلقات هذه السلسلة جميعاً في متناول يده ، ينتقل من واحدة إلى أخرى ، وأن يجد الحلقة الأولى أسبق المؤلفات في النشر وأدناها إليه ، فهي إن لم تكن مفتاح المؤلفات الأخرى ، فإن فيها تيسيراً لها وتسهيلاً ، ونوراً يسار على هده .

وللحلقات الأخرى ترتيب منطقي لا يتفق مع الترتيب التاريخي لظهور القوانين المتعلقة بها ، والضرورات من حيث الحاجة إلى تبصير الناس بأحكامها ترتيب آخر ، وهذا الترتيب هو الذي فرض على المؤلف أن يبدأ بأحكام الوقف ، فليس كالوقوف شائناً تلبلت فيه الآراء ، وتعارضت المصالح ، وتنازع الناس فيه واضطربوا ، لذلك كان ميلاد القانون الخاص به عسيراً ، وكانت الحاجة لبيان أغراضه ومراميه وتحرير أحكامه ، أشد من الحاجة لمثل ذلك في القوانين الأخرى ، وكانت دواعي الاستعجال أقوى .

وهذه الأولوية هي التي أخرت بحثاً للمؤلف في التعريف بالوقف من نواحيه التاريخية والاقتصادية والتشريعية والقضائية والاجتماعية ، وإن كان هو المقدمة الطيمنية والتصدير الواجب للتعريف بالقانون . وإذا كانت الصعوبات المادية قد حالت دون إظهار المؤلف على وجهه

الصحيح ، فإن الأمل لا يزال وطيداً في أن تهيأ له الفرصة لذلك
ولا أحال ورادة العدل يغيب عن نظرها أنها لن تستطيع أن تبرز نفسها
وبرحائها وبالجمهور بخير من الإعانة على ظهور ما وضعه ويضعه المؤلف
كاملاً وفي أقرب وقت ممكن

على أن المؤلف أسعفتنا بعجالة في تاريخ الوقف ، وهي وإن كانت
خاطفة وما وقع قبل سنة ١٨٤٥ وموحزة فيما يتعلق بفترة بين سنتي
١٨٥٤ و ١٩٢٦ ، لا تخلو من بيان وتفصيل فيما يتعلق بالمدة التالية حتى
صدور القانون ، فيه يسمح للفرد ، تعرف التيارات المختلفة التي
تناولت وضع القانون وما حدث فيه من أحد ورد وحدث وشذ ، وإذا
كما نستطيع أن نرى صاحبة مؤلفات من بين ما يعرفه من الحوادث
دات الاتصال الوثيق بالأحياء ، مما يحتمل أن يكون في نشره ما يسيء
إليهم ، وإن شامخ في الجهد لأنه يحس أكثر ما يحس تاريخ القانون
أو على الأصح التاريخ العام في تاحيته الاجتماعية ، فإن نود لا يعبه من
الإسراع بنشر تقييد مؤلفه ، بل ما بين أجزاء من الوحدة والترابط
يبرز ما لا يقبل النحر في تقاضي الدين

وقد أسط المؤلف سهجه في البحث ، وهو التعقيب على مواد
القانون مما نفس إليه الحاجة العملية من ، يفسح النص ويبرر معناه .
ومدى ما يراد منه وإرساطه بالمصوغ الأخرى والتفمية على ذلك مما
يتعصب البحث المعنى من إيراد أحوال الفقهاء ، على حد قول المؤلف
« بحرارة واضحة موجزة » وهو حير وصف ل طريقة المؤلف والحق
أن استخلاص آرائهم لا آراء من أحد لقانون ، فوالله وحده من كل
ما قيل في المسألة من آراء ، والجمع في ذلك بين الوضوح والإيجاز

وحسن العبارة ، ومثانة الأسلوب آية من آيات الكتاب يجعله
موسوعة مضمونة في موضوع الوقف .

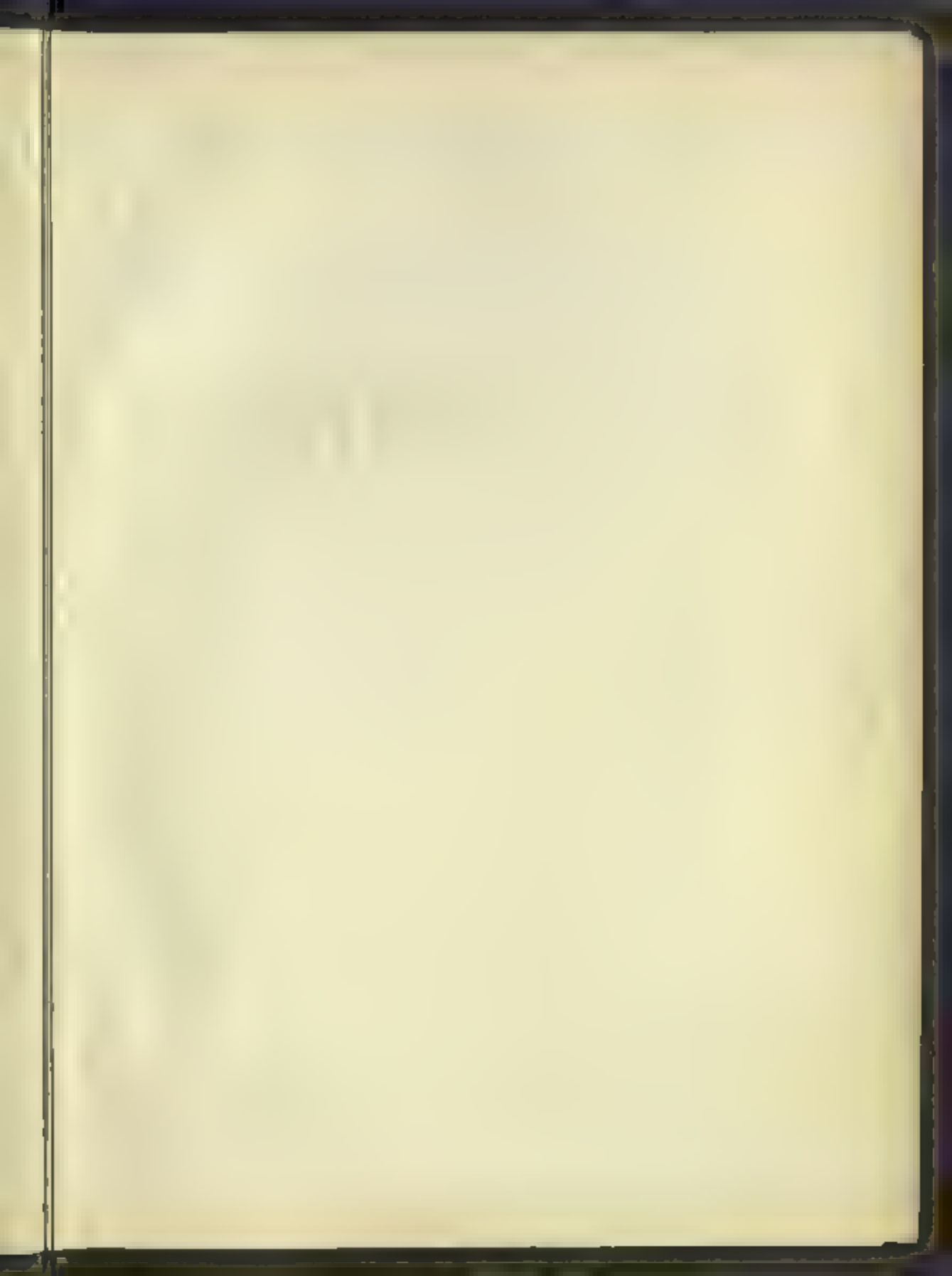
وقد لا يشمل الكتاب أحكام الوقف كلها ، لأن القادون نفسه
ليس جامعاً لتلك الأحكام ، ولأن الوقف تحكمه قواعد قد تكون من
شئون القوانين الوصية ، ولأن واسع الكتاب الذي أراد به مساعدة
الجمهور في تعرف الصيغة الجديدة للوقف يسمى له أن يسلك طريق التعقيب
على المواد لا طريقة الشرح النظري الجامع على أن المؤلف أورد من
آراء لفقيه ما يترنكلمة لأحكام القانون ، وما بقي من أحكام الوقف مما لم
يمرض له لقدون ليس بالأمر الذي الخطر إذ أن القانون قد أحاط بأكثر
شئون الوقف نعية إصلاحها وتقريبها من مقتضيات العصر .

ولقد دون الوقف حياة وسيرة امتلات بضاداً وجهاداً في تمليب
رأى على رأى ، وفي قلب وحواء النظر في المصالح العامة ، وبحثاً في
حوادث الماضي ، وأصول التشريع ، والتشريع المقارن ، وآراء الفقهاء
وحقيقاً لمختلف المذاهب ، والشكاوى ، وموارنه بين المصالح المتعارضة
وإليك لواحد في هذا المؤلف صورة رائعة لملك الحياه ، وتفصيلاً لملك
السيرة لا تند عنه شاردة

ولو دهست أتعقب شرح المؤلف لمختلف المواد بالتعقيب وبيان
ما نصمه الشرح من نقص وإحاطة ، في دقة ، وحسن عبارة ، ومثانة
أسلوب ، وقوة حجة ، وعمق جدل ، لأصحت كلتي حاشية على
ذلك الشرح .

ولاشك في أن تقديم شرح قانون الوقف على المقدمة العامة
لقوانين الوارث والوصية والوقف اقتضى المؤلف جهداً غير يسير

في تحقيق أساليب الوصوح لمادة بأخذ بعضها رقاب بعض ويستدعى
 إدراك امر وع منها تحصيل الأصول واستيعاب درسها . وقد بلغ
 المؤلف في ذلك غاية يبتها عليها ويحمد ، فقد أحال مادة حافة إلى قراءة
 مشوقة ، وعلم يستهوى القوس ، ويستغرق الفكر .
 وإذا كان للعقبة الإسلامي أن يأخذ مكانه من العلوم القانونية ،
 وأن يعرف نتاجه الحصب ، وما يقوم عليه من قوة استنباط ، وصحة
 قياس ، وراعاة تدليل ، فإنما يكون ذلك بمثل هذا المؤلف وأصرا به
 ولن أجد لاحتمام هذه الكلمة خيراً من رجاء أوجيه إلى وزارة
 العدل ، هو أن تقوم بنشر هذا المؤلف كاملاً ، فإن شئت أحل
 خدمة للعقبة الإسلامي بوجه خاص ، ولعلماء عموم بوجه عام



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمدك اللهم ، شكرًا لسانك فصلك ، وحرييل كرمك ، واستب ما نعمتك ،
وإسلام نعتك ، وأشهدك قريسا هديا ، وأستعينك قادرا فاهما ، وأتوكل
عبيث كافي ناصرا ، وأصلي وأسلم على رسولك نبي الرحمة ، وإمام الأئمة ، جاء
بالكتب السنية ، والسه بطهرة ، والشرية السعة الشكوة ، صلى الله وسلم عليه
وعلى آله وصحبه ومن تابعهم بإحسان إلى يوم الدين

و بعد فقد كنت حديثا من حدود عدة لأحوال الشخصية ، بذلت في شوق
وإخلاص قصي ما استطعت في تحصيل نعمها ، وانفكرت في حسابها وساهمت
في نهائها وآرائها ، شاركت في تحرير مشروعاتها وصوغها ، ثم رافقتك
المشرفة ، تجميع مذكراتها ، العدل ، وأثناء نظرها بحجة التشرية ، وفي محاسن
البرلمان ، بالاجتماع والجلسات ، ولما قضت ثمارها ، ودأبها ، أحسنت في وحي
لم ينقذ بعد ، وأنه لا يزال على حق يجب أن تؤديه لفقته والفتا ، ولأستاذة والطلاب ،
ولما من سجون العزة ، فوصفت مادية من مؤلفات ، اشتملت الخلقه الأولى
مس على تاريخ الفقه ، والتقنين الإسلامي بوجه عام ، وعلى الأطوار التي مرت بها
الإصلاح بالحكمة الشرعية المصرية من أواخر القرن الماضي إلى أن تم تشكيل لجنة
الأحوال الشخصية وبت مسيح هذه اللجنة وحريق تحريرها للأحكام ، وتحقيق
الآراء الفقهية في تنفيذ لأئمة وسجود من آرائهم ، والصلة بين هذا التخير وما يسمونه
التنسيق ، وفي الأحد بصيف ، ورحمة القوانين ، وغير ذلك من البحوث الفقهية
التي يجب أن تصق شروح هذه القوانين كقائمة عمية هـ ، وكانت الحفلة التي به
شرح قانون النوازل ، وما يتعلق بقضية النوازل ، ومقاربة أهم قواعد الإرث

الإسلامية نظائرها في الشرائع الأخرى . أما الأئمة فهي شرح هذا الدور .
وارادة شرح قانون اوصية

ولما حاولت شرح هذه المسألة ساعة فعدتني الظروف المختلفة وفي طبيعتها
اشتداد العلاء ، ونحوكم الشربين ، وردهم في شر ما لا روح راج الكتب مدرسية
ولأفاميص ، فحتمت لحكم الظروف ونيت راحة مقروفا . وب صدر قانون
الوقف ، وأ كنت احصاه . اعلمه على مدرسته وبه مراميه ، وحكمت شأنه
الاستفسارات والاستفتاءات ، حرك هذا بضرطعة من حيرة حواني ، وصاحوا
في قوة من أخرج الناس شره هذا قانون ، وقد كرتهم في دعوى ، فاصروا على
رأسهم ، وقلبو لأمر ، بتحجير أحسن السبل بشره في مرون ، وبدوا أنصق
جهنم حتى سمعهم - وحمد الله ما ردوا .

وعلى رحمة أن يكون في هذا الشرح ما يفهم الناس ، ومع أمية أن يكون
أصدروه أكثر من خصومه ، أعلمه بالحقوق ، موجهة باسم الشكر ووه الله .
في كل من أنار على شره .

محمد المحمدي شرح السهروردي

الطبعة في يوم الأربعاء ١٣ شعبان سنة ١٣٦٥
٣١ جمادى سنة ١٩٤٦

التعريف بقانون الوقف

كنت قد كتبت هذه مقدمة وسأولت فيه موضوعين ، أحدهما التعريف
بالوقف من نواحيه التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والشرعية والقضائية ،
والآخر التعريف بهذا القانون ، غير أن عوامل عديدة أوجبت على الاقتصاد
مخضت لحكمها ، استغيت هذا الموضوع تاركاً الأول للفرصة بلأمة
والتعريف بهذا القانون يقتضي : - أشرح الأحوال الساعية على وضعه ،
وأن أبين كيف وضع ، وعلاء استقرار ، وقد يكون كثير من اذ قدع التي سأرويها
معروف ولا يزال عصاً في ذهن المعاصرين وخاصة من انشركوا في البحث وساموا
في المشروع أو كانوا من الرافقين للتبعية ، - لكنني دون تاريخ تشريع ، - كتبت
الأحوال من قبل كما كتبت للمعاصرين ، - تتحدث إلى العامة كما أحدثت إلى الخاصة
على أن في جميع المحدثات المثورة وعندها في سمط واحد ، - منهما من غلب ومن شهد
ومن عرف ومن لم يعرف ، ولم يقتني أن من المحدثات منه اصيل ، نيق أشخاص
لا يزالون بين أظهرنا ، - أن في بعضها وإظهار ما حصل منها قد نسوه ، - لذا عولت
على أن أذكر جميع المصاحبة لكل قوة ، وما كانت اليوم لن يموت عدداً ، والمحدثات
لن يدوم احتمسها ، ولأنه من ظهر يومها ، قريباً كان ذلك أو بعيداً

(١) - ما قبل وضع هذا القانون

لقد جاء هذا القانون في أعقاب صحيح صاحب استقرار طم يلا ، وأنه - حصوم
الوقف الذين يرونه شرّاً مستعيراً وظالماً طامد الأساس ، غير أنه لم يكن متحداً
الصحيح ، وإنما كان وليد الشكاوى الحقة الكثيرة ، وما يحس به القصة
ومتقاصون ، وأولو الأمر والداخون ، من أن كثيراً من الأحكام التي يجب العمل

سها في أمور الوقف أصبح غير ملائم ، يفتح باب الجور لمن يريد من الواقفين ،
 ويعين من أراد على اشتراط الشروط التعسفية ، ويمكن للفساد في الإدارة والتدبير ،
 وأن الترام مذهب معين يعنى إلى عوقف مينة في شتى الواحي ، مع أن في أحكام
 المذاهب الإسلامية ما يكفل الخير ويستعمل الشر ، وقد سقت هذه الشكوى
 ذلك التصحيح ، وبأن الظروف أعانت من يديم الأمر على الاستجابة لها منذ
 بدأت لتفضي على هذا التصحيح في مهده ، وقد مثيرة كل حجة يقدم لها وزن ،
 ولكن الاستجابة قد تراحت ، فاستعمل حصوم الوقف أسباب الشكوى واستعدوا
 بها في دعايتهم وكانت هي وحدها عونهم .

وبس يميني في موقعي هذا أن ورد حجاج حصوم الوقف وانصاره ولا أن أوار
 بينها ، ولا أن فصل الشكوى من أحكامه ، فمثل ذلك التعريف بالوقف ،
 وما موقع هذا سوى موقف لزوج ، لا يمينه لا يبرر الأطوار التي صر بها هذا المصالح
 وبما حل من هذه الدجيه ثلاث :

١ إلى سنة ١٨٤٥ (سنة ١٢٦٢ هـ)

وسمعه انوقف ولحقه إليه كصم غير مشروع شيء كان قديماً ثم احتج
 طولا حتى ظهر خيرا قد روى عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنهم كانوا يذهبون إلى أن الحسن غير مشروع ، وكانوا يقولون جاء
 محمد سبع خمس ، ولا حسن عن فرانس الله . وإذا كان بعض هذه الرويات
 قد رده المحدثون فليس من السهل رد ما في ، ولكن هذا كان رأي قسيس ، ولم
 نكر منهم عن أمر فاطم وأتت كان عن حنفاء وعلم وهو محتمل ، واخذت بمحض
 ويصيب ، ولم يمت هذا الرأي مدغم ، واعتنقه نفر من العراقيين حقبة من الزمن
 ثم لم يلبث أن احتج ونصح هذا النظام معتقده من أنكم لا يحظر من أحد
 أن يقدمه أو يشكك أو يتشكك فيه لا في مصر ولا في غيرها من الأمصار .
 ولم يتوطن هذا الرأي بالبلاد المصرية قبل سنة ١٢٦٢ هـ ، والسري ذلك

أن المدرسة الحجازية كانت المسيطرة على مصر منذ الفتح الإسلامي ، وإذا كان
بعض العراقيين قد أقاموا بها أو ولوا قضاءها فمنهم لم يكونوا من أنصار هذا الرأي ،
ولو كانوا من أنصاره ما استطعوا نشره بها ، واسماعيل بن السجستاني فاضى
مصر العراق لم يكن يذهب إلى طلال أوقف ، وإنما كان يذهب إلى ما ذهب
إليه الإمام أبو حنيفة من أن الوقف تصرف مشروع وحائز ولكنه غير لازم ، على
أن المصريين قد أقصوا مصححه سب ذلك فلم يطل مقدمه بينهم وما زالوا به حتى
عزل ورحل عنهم ومن جذاع العقل ونصيد الخجج أن برغم أن ما وقع
في ذي القعدة سنة ٧٨٠ من رفق أن ملك الممصر حاصد راضي بيت المال
التي أحدث منه ناحية وحملت وفاة وصاق بيت المال بسببها ، وما أثر حول
الأطيان الحجازية ووقفها من غير ما كتب أو الفتح العزى لمصر ، ولما لمعونه
محمد علي باشا وفي مصر سنة ١٢٢٨ للترامات وكان نصف موقوف ، مع أن هذه
الترامات كان ملكها بيت المال ولم تكن ملكا لم ومعه ، من الخداع
والتمديد برغم أن في شيء من هذا ثورة على نظام الوقف وحلا لأوقاف
صحيفة . فني أوقاف هذا هؤلاء أو أرادوا حلها ؟ وهل تحه أحد منهم إلى أن
يمس بالأذى ما وضعه الله وهو يسكنه ملكا صحيفا ؟ لأنني من هذا ، ولقد كانت
أوقاف الدور والسبيل والرباع قلائد من القرى ولم تسمع أحد سوء ، وكل
ما في الأمر أن موته ومعه ما كان يديهم طعمة ورق وعمل لا يتكوه ولا يخل فيه
وقفه فترعه وفي الأمر منهم ورده إلى أمون الدولة . فليس الوقف ؟ وأن الحل ؟
ومن العريب أن يسب في هؤلاء . مقت نظام أوقف والثورة عليه وقد ملأ
بقاع الأرض أوقافهم وأوقاف حرايتهم وساعهم ، وهل لأحد أن يمس بطبق
الأحكام الصحيحة للوقف ثورة عليه وسعيًا إلى التخلص من نظامه أو أنصفوا
لقاوا لعكس ، وإنه للحق .

هذا مجمل ما يقال عن مناهضة أوقف مصر في هذه القرون الضوينة ،
فما الأحكام الفقهية التي كانت تحكم في هذه المصور في التاريخ لم يروا أمه

كانت موضع شكوى وألم ، وما كان هذه الشكوى أن تكون ، فإنه الإسلامي قد تدرج واكتسب قبل انشاؤه وفيا مشكلاتها ، وأحكامه التي كلها اجتهدوا ، والفتوى متعوق على أن الأحكام تتغير بتغير الزمان والعرف ، وعلى محور القضاء ، الفتوى ، هو نوع للموقف ومسحبه ، في غير ذلك من الفقه عند التي حرب شوطاً عمداً عند لدى . كبرت للوقف مجموعة فقهية هي المادة في المرونة والعلاحة ، مسطرة لأحوال والأزمان ، وبجارية النافع الأصالح . هذا إلى أن مصر كغيرها من الأنظمة ، تحكموا في هذا الأمر المديد رأى واحد ولا مذهب إمام معين ، لا في عهد الفقه شخذه ، ولا في عصور التقليد ، وكان لكل فاس بونه أو شركاؤه في القضاء من ذوي الآراء ، لمذهب معتصمه ، وكل يقضي وفق حبه . أه طفق مذهب بدمه لا يحول منه وبين ذلك أنه بحرف رأى ، متى رأى أنه مذهب إمامه . وقد جرى الحال على هذا التوال حتى صدر لحمد على ما هو في مصر في بوجع ، يكون الفقه ، الفتوى تنصر طبقاً للمذهب الإمامي خمسة . في كل تنصر قبل ذلك ما به عو إلى لشكوى من الأحكام الشرعية .

٢ من سنة ١٨٥١ (١٢٦٢ هـ) سنة ١٩٢٦

عرفت مصر ، تعرف مساهمة ذات ولاقت عامه من سنة ١٢٦٢ هـ ، وقد حدثت بها في هذا العام ما اعتقد أنه يطوى على هذا معنى حقيقته ، ولكنه لم يأخذ مظهره الكامل ولم يجهر في وصوح تهمة هذا القضاء نفسه ، بل ليس به آخر هو مقاومة من يشعرون استعمال الحق للشروع ، وتحويل إلى أن السب في ذلك يرجع إلى أن مصر لم تكن مسئلة وكانت تامة لدولة احلامه . أه الوقف قد اصطف بالصفة الدينية ، والملك عصر دالته ، مكانته عند الله ، وهو دم لدى المصريين الذين كانوا إذ ذاك كغيرهم شديدي ائتمت بدسه وبكل ما متصل به أوجب إليه سب قريب أو بعيد ، ولم يكن في استطاعة لوالى أن يطير الأمر على غير هذا الوضع ولا أن يلبسه ثوباً غير هذا الثوب

وقد استقرت ولاية مصر لمحمد علي باشا وهي على أسوأ ما يكون من نواحي الحكم والحروب والتعمير والاحتياج والاقتصاد ، وقد بدى كل ما يستطيعه إنسان في إصلاح هذه البلاد ، وكان يستعين في ذلك بالآراء الأوروبية ومارحال الأوليين . ومن معروف أن الثورة الفرنسية وما تلاها من حروب ماسيون قد أحدثت في عالم أعلام عامة ، في الفكرة الاجتماعية ، وفي نظام الدولة ، وفي الملكية وغيرها ، وقام التشريع على قواعد وأسس تخالف القواعد السابقة في شتى الاتجاهات ، وهوجت لذلك نظم عديدة في طليعتها نظام الطبقات وامتيازات الأشراف ، وهذا كانت النتيجة في نصف الأول من القرن التاسع عشر فاسمه حدث على Fambien Fedecommiss وهو أرصد بـ بـ ريكن . وفي الأهلي حينه فهو أخوه وأشبه الأشياء به . وقد رموه بأنه نظام سفس أفس ذلك العصر الذي كانت الطبقات العليا فيه ترى أن من اسيرتهم أن يجي على حساب غيرها ، حينه عائلته ، ومنزل في قدامه بالأعمال العامة المؤمن والخاصة ، ودعوا إلى أنه هذا يجب أن يمد بكل قوة ، فهو لا يسبق مع سياسة التشريع مستفدة من القواعد الجديدة للتشريع ونظام لدولة ، وهو حجر عثرة في طريق صفات إصلاح ، يحول سببه وبين تكون طبقات ماسكة مستفدة صغيرة ومحس ومتوسطة ، من حيث مستمر يؤدي إلى ركود حركة التقدم ويقضي إلى حسمه لاقتصاديه . وكثيراً ما يشهد وسيلة الإصرار بدني أرصد ومساك لحرمات وتة وتوزيع المال توزيعاً غير عادل ، فإن فيه حجر على مستحقين مصرهم ، وخاصة إذ مرأت عليهم الضرورات واحتاجوا إلى مدد لدفعها . وقد تسربت هذه الفكرة إلى تركيا ، فقام بدد حرس الإصلاح بدعوا إلى حل الأوف لانتها هذا الشرأ وسحق حقوق حركة التعامل ويؤخر الحياة الاقتصادية (١) .

(١) Fdel commiss كلمة لائيه معناه حربي (تودع لأجل الإحلال) . ولكن لرومان يطهونها على نواحي من تصرف طريق الوصية حاداً ، فإن في أواخر عصر جمهوري دأوا من قسوة التشريع ، ولم ينف هذا التصرف إلا في عهد أوجس ، ثم هبط حارسه اموستادي بعض جوانبها ، ومن هذه تصرفاته ما يشبه هذا الرصد وسبب ما لا يشبهه سلا . —

وكان من الطبيعي أن تنقل هذه الفكرة إلى مصر ، فحمد على حاذق
في إصلاحاته وهو محمود بالأوروبيين ، وأتت بهم ، وحب الإصلاح في تركيا سادى
نحو الأتاتورك ، وقد تضمن هو من الأتاتورك غير الصحيحة في الأرض الخراسانية
من زمن بعيد ولم تنق أمامه إلا انه نفى الصحيح . وقف الدور والأرض الزراعية
المشرية المملوكة لأربابها ، وأمر هذه شئت حدث ، وخاصة في مصر ، ففس
من الحكمة أن يحدث في شأنها حدثاً إلا إذا كان له سد من الشريعة الإسلامية
لذلك عمد إلى معنى الحقبة بالإسكندرية . جوه الشيخ محمد بن محمود الخليل
سأله عن : كان على الأمر أن تقع الأمان لمملوكة لأهلها مدد للربعة
ما علق على العامة من التماس به لأغراض حسنة من حرمات مصر الثالثة
وله ما له المدد في الحساء وأمر به من عدا الملت ، وقد هذا الحق ، بعد
أن نفي اختلاف أمة لاجهاد في . وقف . بأنه يحرم ذلك إلى الأمر سد للربعة .
ولأنه ، عندهم أنه له الحق . فأصدر أنه سنة في ٩ حب سنة ١٢٦٢

- 2) Schumacher : Landwirtschaftsrecht (S - 431/36)

عنع الأوقاف من ذلك التاريخ إبقاء على عمارة الملك ، ووقاية له وللعة من الأضرار
وسداً للدرائع . ورداً لأعراس السطليين الذين يحويون من طريق وقف مؤلفهم
وعقاراتهم ، بطلال امعردات الأميرية ، والفرار من أداء ما عليهم من الديون ،
وحرمان الورثة^(١) .

صدرت هذه لإرادة ماسة لإلشاء اوقف في مستنيل غيب ولم تنس الأوقاف
القديمة بأدى ، وصدرت على أساس مدهصة من ماسوا استعمال الحق لا على أساس
مقاومة نظام الوقف معه باعتدرة تصرف حراً أو تصرف غير مشروع
وقد صدر البيع عام شاملاً لكل وقف ، من أى أساس ولأية عين ، عقار
كانت أو ترصاً رراعية ، وأنشأ على مصر وإلى جميع نديريت والمحافظات
لتتميده لكن هل بعد هذه سبع^٩ ما في بدور واحوت واوكالات ، مع
والعواميين والمرسات فيه . بعد أصلاً ، ومن يرجع إلى سجلات لأوقاف ، كم
لشرعية بخدها ملوثة وقف هذه لأواع ، ون وقف كان بعد رجب سنة ١٢٦٢
كما كان قبله لا سقط ولم تنس منه كانت عليه من قبل ، أما وقف الأص
الزراعية المصرية بعد احتي من هذه السجلات نسا فترة من الزمن ، وقد بدل
على أن سبع عدد سنة د . ولكن ذلك هذا^٩ . وبعد سنة لهذه دول ملك^٩
صاهرة لم أعده إلى تعديها الصحيح حتى الآن

وهذا منع من احكومة لمصرية لا تعد له في غير محكمها ، ولا يجوز من
الوامين وبين وقف بشهدت عرقية ، ولا وقف نسا المحاكم الشرعية غير
المصرية كما كان تركي والمعز ، ولا ينهم وبين الانجاء . في محكم الشرعية
مصرية يدعون أن اوقف صدر في قبل البيع واستتدرون به حكماً يعنى عن
الأشهاد بل هو أقوى منه ، وكل ذلك قد كان .

(١) قبل حصرة صاحب دعوى محمد على علوه باشا في كتابه (ماضي في الباس مصر به)
من سؤال وإجاب ، ونرجعه حكومة للإرادة سنة وقال بها جميعها بمجموعة مدار المحفوظات
لمصرية بدور مجموعة مور إدارة وحرارات محلية بمجلس أحكام مصرية تد الما كم المصرية
الصفحة ١٢٧ ، ١٥٠ ومجموعة بين رقم ١٧٨ بحول رقم ١ تركي

على أن الفترة التي نذ فيها منع اوقف للأطيان العشرية لم تدم طويلا ،
ولم تستمر إلى عهد سعيد ، كما يقول بعض السكاكين ، شاكاذ يحل عهد عباس الأول
حتى أحد وقف الأقطاب العشرية في الظهور وتتابع . ففي مدى عام واحد
(٥٥٠ دي القعدة سنة ٦٦ - ١٥٠٠ دي الحجة سنة ١٢٦٧) وقف بها لدي محكمة
الاهمية وحدها أكثر من ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف مدر ، وقفها صالح لوى باشا ،
وعلى بيكباشى معتوق محمد على ، وحسين بك خندرشاه ، ومحمد قطران بك عضو
مجلس الأحكام^(١) وفي عهد نامة أليج وقف الأوس المراحة بعد الإذن به ،
لما تقورت الملكية القائمة للأرضين حتماً أصبح الموقوف جزءاً طبيعياً في جميع الأواغ .
سدت الأوقاف واستمر هذا وقف بقية هذه الفترة أملاً مطبوعاً ، وصال
السبب عنه من جميع الصفات مطهر من مطهر لوجه عنه ، وإذا كان مصر
والذين والكاسين قد ساء الأوقاف لأهنة ساء ، بددوا أعراس واقفها ،
كما فعل قاسم أمين في كتابه (أساليب ونهج الأخلاق ومواعظ) ، فإن هذا لم يكن
يعنى أن هناك حملة على هذه الوقف من الخاصة ولا على من تدمر ظهور
من هذا النظام من الحكومة بل ظهر على عرص من أعراس التبرع به النظام
حتى حد الاحتلال الإنجليزي وبقيت الحكومات التي كانت تسمى حكومات
مستقلة ، وكل ما له شأن وقف في هذه الحقبة ، هو (١) الشكوى من كثرة
الروبر والسيف في الدماء في الخاصة بوقف ، وقد عوق هذا بخصوص أوجت
على لائحة المحاكم الشرعية منذ ١٨٩٧ ، (٢) والشكوى من الأحكام التي تعنى
في أموال مشتملة في المؤلفات ، ليست مجموعة ولا مرتبة زبناً يكفل للجمهور معرفتها ،
هذا إلى كثرة الأقوال واختلاف الترجيحات ، وقد شككت وزارة العدل لجنة
لمراجعة كتاب قدرى باشا في اوقف ومنتجها تمهيداً لجلسة قانونية رسمية ، وبدأت
الجنة في عملها وسكبه وقف ودم بوجه رئيسها لمصور له الأستاذ الإمام الشيبغ

(١) هذه الأوقاف واردة تحت رقم ٩٧ و ٩٨ و ١١٦ و ١٥٧ بالسجل رقم ٤ من سجلات
القضية المحفوظة بمحكمة القاضية الشرعية

محمد عبده في يومية سنة ١٩٠٥ ، (٣) وحده لمشارير القصائين في تقاريرهم
على تصرفات المحاكم الشرعية في مسائل الأوقاف سبب يعود القاصي تركي
واستداده ومجره ذلك من فتح الأبواب وسعة مؤثرات ، وفيه لموافق القوبة
في سبيل تحقيق لعدالة ، ووقوع شدة سوء ، ورواج أسواق عذابه وسبب
الادوية والأعراض الشخصية ، وقد أخذوا ضد وسيلة بين صحيح ، ونحو وتصريح ،
بانتراع الأوقاف من المحاكم الشرعية وحملها من احتصاص المحاكم الأهلية لأب
مسائل مديية محصنة

٣ - من سنة ١٩٢٦ .

يوضح في مذكرات ووعيت . ومما رأيت وسمعت . ومن مفرقة الأحداث
الهلبية ، أن الشكوى من نظام الأوقاف ، كغيرها من أكثر شئون ، . سكر
بوماً ناشئة عن إحساس داخلي ، لا وليده عنه ذق إلى الأضر . التي برعون .
ولم تكن إلا حركة تنديدية وصلّى لما يراه الأجنبي أو يظنه . وكيف يكون هذه
الشكوى عن إحساس صحيح من تحت أحيرة ذهنة ، . مصر به لونه لكن به هذه
الهدف بوجه ن بدعته ، وكيف عمل هؤلاء الشكوى عن أحول مسكية
في مصر ونحوها ما تحتوي عنه أصابع التسودت العربية لا وقد صدق ثم عطف
حصرة صاحب المعالي علوبة باشا الذي كان القائد الأول لمحمد علي نوبل وهذه
الفترة ، حيث سادى ناعى صوته من فوق مصر مجلس الشيوخ (جلسة ١٦ أبريل
سنة ١٩٢٦) فانلا يجب أن يكون حدث نظام بوقف لأس لاشق بمسعة سادات
ولس عبدنا قاور بحره تلك الأراسى والأمنه على غير مصريين ، وطلب بقوة
رفض مشروع الذي قترح حل الأوقاف الأهلية وسحب مستعلا ، وقال إن تاريخ
صليح باش وهو من أهم سوانع القهرة ٧٨ عمدة لا يثبت نصير ذلك
إلا إحدى عشرة ، وأنه في يقول شيخ آخر ، وقال لهم لا يملكون بهذا الشارع
أكثر من ثلاث ، ولا يتسكون شارع قصر النيل سوى عمدين موقوفين .

ولكنما مصانين بالتقيد وتقديس ما يرى ويصعب الأجانب كأنما ما كان
استبقت الترة على إحصاءات الأسرة بأورما ، فنصت الفقرة الثانية
من مادة ٣٣٥ من القانون المدني السويسري المعمول به من أول يناير سنة ١٩١٢
على أنه لا يسمح قط بإنشاء هذه الإحصاءات ، ونصت المادة ١٥٥ من الدستور
الأساسي الصادر في سنة ١٩١٩ على إلغاء هذه الإحصاءات وتركيب قبل أن تتخذ
في سنة ١٩٢٦ القانون السويسري المدني قانوناً لها أصدرت في السنة نفسها قانوناً
سليم حل الأوقاف ومعها ، وفي العام نفسه طبع عليه رجل من أهل العلم بطرابلس
الشم يحتوى يقول فيها : الوصف على العس والأولاد بطل وندعة دمية مهي
عـ وما كادت الأهرام بشر هذه الفتوى في أوائل مارس سنة ١٩٢٦
حتى نادى شيخ الشيوخ ومفتي مصر سابقاً لعمول له الشيخ محمد نجيب عطية
رد هذه الفتوى ونشر بها ذلك رسالته (المرحلت الثانية في علق من قال سلطان
الوقف على الهدية) وفي السنة نفسها أيضاً اشتهرت لجنة الأوقاف^(١) الفرصة
حين كتابة تقريرها عن ميرييه وزارة الأوقاف فتناولت ما عليه أكثر المستحقين
من نؤس وشفا ، وما وقع على استحقاقهم من حجر ومأم عامه من نواكل ومود
عن مدير وجوه البرق ، وقالت (وهذه الاعتبارات وغيرها تجعل من الختم
على المثلل والمهسين على شئون البلاد الاقتصادية والاجتماعية أن يفكروا في صلاحية
إلغاء هذه الأوقاف الأهلية من عدمه) ، وهو مدعى عنه أنه ناش أحد أعضاء اللجنة
يشرح الفكرة ويؤيدها ، أما رئيس اللجنة فأخذ بحجور ماحده بالتقرير ويحمله
على غير عمله وأيده في ذلك عضو من أعضائها ، وقد كانت اللجنة متواصمة
فيها طفت وسكن النائب الأستاذ عبد الحفيد عبد الحق قام ناظراً بطلاب بالعلماء
هذا النظام العتيق وإلغاء الأوقاف الأهلية ، ودار بالحصة صراع عنيف بين فريقين :

(١) كانت هذه اللجنة مكونة من ٢١ نائلاً ، ورئيسها المرحوم الشيخ مصطفى الشاذلي
وسكرتيرها المرحوم الأستاذ يوسف أحمد الحمدي ، ومن بين أعضائها عدلى محمد علي عبوه باشا ،
والمرحوم إبراهيم هادي بك .

فريق المدافعين ويتقدمه وزير الأوقاف إذ ذاك (البراشي باشا)، وفريق المهاجمين ويتقدمه الأستاذ عبد الحق، أما رئيس المجلس زعيم مصر الحائل المعفور له سعد رغلول باشا فأنواله الواردة بالمصطبة تنطق بأنه كان مع الفريق الأول، وكذلك كان المجلس أيضاً فقد رفض اقتراح الأستاذ عبد الحق تأليف لجنة لمبحث نظام الأوقاف الأهلية^(١).

لم يكن فريق المدافعين يحافه مجلس النواب، فظل يعمل حاداً على نشر فكرته حتى الوسائل، بكون الحال، وشر المقالات، ولبقي المحاضرات، ويقدم المشروعات بالحل والإلغاء، حتى صد تقديم مشروع هذا القانون للبرلمان، ولكن عدده بقي محدوداً، ولم يربح أصراً من حصر، ولم يلق فكرته رواجاً، ومن هذا الوقت كان مصر حرباً من أحدهما يمدى الوصف ونظمه وكان في طبيعته معالي علمه ناش، والآحر يصره وينود عنه وكان في مقدمته المعفور له الشيخ بحيث. ومن أعمال الفريق الأول أن معالي علوية باشا ألقى محاضرة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بالقاعة الكبرى بمحكمة الاستئناف لأهله بالعلم العربية، حمل فيها على وقف اقتصاد، واحتج بها وذهب إلى أنه تصرف مدني بمحصول لأهله له بالدين. وفي أوائل سنة ١٩٢٧ قدم مجلس النواب اقتراحاً بقانون يمن على تأييد الوصف الخيري، ويسلم نقيض ما صدر وما سيصدر من أوقف الأهلي، وبين كيفية ملك الأعيان موقوفة بعد انتهاء الوصف الوقت^(٢). ولكنه كان مشروعاً لم تكن له الحياة وفي ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ألقى محاضرة بالعلم الفرنسية في سراي محكمة مصر المحتظة ملك فيها ما سبق في محاضرة ديسمبر سنة ١٩٢٦، وفي سنة ١٩٢٧ قدم مجلس النواب أيضاً من اثنين الأستاذين أحمد رمزي بك ويوسف الحمدي اقتراح بقانون بتصميم حل الأوقاف الموحدة وبيع الوصف مستقلاً ولم تكن لهذا مشروع الحياة أيضاً.

(١) جلسة ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٣ من ٩٠٠ وما بعدها

(٢) جلسة ١١ أبريل سنة ١٩٢٧

ومن أعمال الفريق الثاني أن اعلموا به الشيخ بحيث رد على محصره علوة
بأنه محاصرة أقيمت في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٧ وعلى محاصرته الثانية أخرى
أقيمت في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٨ وأن العلماء أعدوا بياناً ضافياً أوردوا فيه
حكم الشريعة في الوقف وأسدوا فيه النصح عامة للمسلمين وحذروهم من دعاية
الفريق الأول ، وقد وقع هذا السب ٤٦٠ من أعضاء مدرسين بالأزهر وبالطهادر
المديسة ، وكان في ضمتهم مفتي الديار المصرية (الشيخ قزاعة) ، وكان
الأزهر (الشيخ المعتمد) ، ووكيل الأزهر (الشيخ حسن) ، والشيخ (الشيخ) ، وسائر
هيئة كبار العلماء وشيوخ الأزهر ، ويكتفينا هذه الجمع الأخلاقي بالاشتراك
في هذا البيان وشروعه في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٨ أما رجال القضاة
الشرعية فقد عارضوا بالاشتراك في هذا النص ، وحتموا بذلك مرات وسكهم
عدلوا ولم يفعلوا .

اشتد هذا الأمر في سبتمبر ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، وبعض سنة ١٩٢٨ ، وكان
مصر غير راضية ، تدخل فيه ، وكونت شدة الصراع وحذنه عند في
تجاهل ما بدأت وتطورات ، وبدأ كان تحت الصراع هذا العهد بين حدوده ، تحت
ودهب الرد عليه ، وفي التفكير الهادئ ، النافع الذي - يقطع .

وفي سنة ١٩٣٠ وفي وزارة العدل حاضرة صاحب عام رفيع على طاهر باشا
بعد في أمته الإصلاحية ، وبدأ فيها بدأ به بتعديل لأنظمة المحاكم الشرعية ، ولما
تم ذلك في سنة ١٩٣١ ، كان نحو إصلاح الوقف وحطيم أحكامه ، وكان كثير
الاصطلاح من أجل هذا من ترميم فيه . الخبير وأي منهم موضع رجائه ، وبما
احسرت هذه الفكرة وتحدد له لائحة عهدي سنة ١٩٣٢ ، إلى معاشين الشرعيين
الشيخين حسين محمود (مفتي الديار المصرية الحالي) ومحمد حمد فرج السهوي
(عضو المحكمة العليا الشرعية الآن) بالأعمال التعصيرية بذلك تحدا في العمل ووضعها
بفتح بحوثهما ، فمرباً صديق قدم إلى مقامه رفيع . ولكن الأحداث السياسية
أنقصت إلى حرجه من الوزارة سنة ١٩٣٢ ، وفي السير في ذلك فترة من الزمن

وفي أواخر سنة ١٩٣٣ حدد ما سه حصرة صاحب المأوى أحمد علي ناشورير
العدل إدارته إلى هذا الموضوع فأشار بالسيرة فيه، فأعدت الوزارة ساءة موحراً ناشق
عشرة مسألة من أهم المسائل التي تحتاج إلى العلاج والإصلاح من مسائل الوقف
وهي مسائل تقي تناولها تقرير الشيخين لعشرين في سنة ١٩٣٢، وأرسلته إلى جميع
رجال القضاء الشرعي بكتابها الدوري المؤرخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤

وقد جاء فيه أن الشكوى قد نمت من أعمال تذهب إلى حيلة في بعض مسائل
الوقف، وخاصة في الموضوعات لمينة تيسر المرافق، وأن الوزارة ترى العمل على إزالة
أسباب الشكوى وبإصلاح لصحة حصرة والأحد الذي هو أرفع من أحكام المذهب
الإسلامية وترجوا أن يتقدم إليها رجال القضاء الشرعي بمقترحاته في هذه
موضوعات وغيرها مع بيان الأساليب المقيدة، وأعدت وزارة التشكيل لجنة تقوم
بهذا العمل، وقد احتج بعض من قضية محكمة مصر لشرعية وبحوث هذه الموضوعات
وكتبوا مذكره تدرون أن سببها للوزارة وطبعوها ونشروها، أما غيرهم من مسألة
هذه محكمة وغيرها لم يرد منهم شيء أصلاً، ثم فتر هذا النشاط.

وفي سنة ١٩٣٦ عاد إلى حصرة الوقف نشاطهم فطرقت لجنة لأوقاف مجلس
النواب في تقريرها عن سيرته وقت في مجلسها على نظام الوقف بأسلوب لم تعرفه
تقارير هذه اللجنة من قبل وقررت أن كثرة الآراء موافقة على استصدار
شرع يجمع الأوقاف الأهلية مستعلاً بحدود أعين لأوقاف الخيرية، وأشارت
في تقرير سنة ١٩٣٧ إلى ما سبق أن ذكرته في تقرير سنة ١٩٣٦ وذهبت إلى أن
كل رغبة في إصلاح هذا النظام مع الإبقاء عليه غير مجدية، ولا تؤدي إلى تسخنة
المرحوة وهي القضاء على النظام معه حتى يبقى الأصرار لماشة عنه، ولكن أحداً
لم يستحب لها كما أن لجنة الأوقاف بمجلس الشيوخ لم تجر لها في هذه النزعة،
وم يكتبوا لمرئق اللجنة واقترحتها فتقدم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق إلى مجلس
النواب سنة ١٩٣٦ مشرع القاموس لدى اقترحت اللجنة، وقال في مذكرته
التفسيرية إنه أول عصارته صوتته في مجلس النواب من لاسبيل إلى ذره أصرار

الوقف إلا بالخلاص منه تنع في المستقبل وبحل الموجود منه خلاصاً نهائياً .
وقال أيضاً لقد ران الوقف عن جميع ملاذ الدنيا (كذا كذا ١١) إلا من مصر
فقد بنى بها عملاً من أكبر عوامل الثروة والنظم والتعمية والحرمات ومثراً
للشكليات ومثلاً للحصون وصاد الأرض وحراب الديار ويمكن لرايين من
رقاب مستحقين

إن مراقب تدقيق ليتين من حوادث السنوات العشر أن محاربة نظام الوقف
واشورة عليه من سكر وجهة الحكومة من الحكومات متعاقبة منذ سنة ١٩٢٦ ،
ولا حصه حرب من لأحزاب في مصر ، ولم يكن محل ايضاً من ممثلي الأمة شيواً
وباراً ، أما برئى الله فإن لم يكن ساحطاً على هذه الحركة فهو على الأقل غير
معتبط بها ، وقد قام بها نفر قليل ، استمر في نصرتها ، وكان نصيبهم على الدوام
خذلان والفتن

أما رخصة في إصلاح هذا النظام وفي تنظيم أحكامه فقد كانت على الدوام
وجهه الخبيث ومطالب الخبيث ، ولم يكن هذا من شأنه ذلك الصاحب
والصديق ، ولم يكن لا نبره لأعداءه ، ولا تكبير لعدائهم ، ولم يكن وحده ، فلا ريب
أه كان لهذه الصبغة أثر واضح في الإسراع ووضعه

وفي ٥٩ جمادى الأولى ١٩٣٦ وافق مجلس وزراءه على مذكرة وزارة العدل اقترحت
فيها تشكيل لجنة من خمسة أعضاء من ذوي شأن بالأحوال الشخصية وما يتعلق
بها والأبواب ومورث وبوصية وغيرها مما يدخل في اختصاص المحاكم
الشرعية والمجالس العينية . على أن يكون أساس عملها كتابي قدرى باشا
في الأحوال الشخصية وأهدافه وألا يفيد مذهب دون آخر بل تأخذ من آراء
الفقهاء أكثرها ملائمة لمصالح الناس وللتطور الاجتماعي . وهذا ما قد يرى
أن الشكوى منه أعم والحاجة إليه أمس . وفي ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ وافق
مجلس الوزراء على مذكرة لوزير العدل اقترح فيها تعديل تشكيل هذه اللجنة
كما أصدر بمطابقه قراراً تكون لجنة تحضيرية للجنة الأحوال الشخصية وتخصيص

أعضائها لعمل اللجنة دون أعمالهم^(١) . وتشكيل لجنة الأحوال الشخصية وندتها
في وضع مشروع انتهى طور المطالبة والتحكيم والمحاكمات وندت طور العمل

(ب) كيف وضع هذا القانون

تعليم أحكام اوقف واحتير الأصح الذي يرفع أسس الشكوى كان من
أهم الموائع التي جعلت وزارة العدل على تأليف هذه اللجنة ، وفي حاء قرار
التأليف من أن هذا نبدأ بما ترى أن الشكوى منه أمر واحدة إليه أسس توجيه
وصح ورعية عليه في لده بالوقف ، ومد أعين تشكيل اللجنة أحد ميل من
الشكوى برد عليهم وعلى الوزارة وعلى المراجع الأخرى . ولأكثرية من هذه
اشكائى كان خاصاً بوقف ، وهذه الاعتبارات كانت تقضى بأن نبدأ اللجنة
بالوقف ، غير أن رأب ألا يكون اوقف محل لتحريره الأدنى لأعماله ، وقد ت

(١) كتاب هذه الأحوال الشخصية من : منها يوضع في وقف بوقف بوقف .
فيقول له حصة من حصة الأستاذ لا أكثر شيخ محمد مصطفى . عن شيخ محمد مصطفى .
رئيسه ومن حصة من حصة الأستاذ لا أكثر شيخ محمد مصطفى . عن شيخ محمد مصطفى .
وراه لعدن (رئيس سبيل مصر) ويقول له شيخ محمد مصطفى . عن شيخ محمد مصطفى .
لعرعة الشيخ عبد محمد سالم على الذي حصة من حصة شيخ محمد مصطفى . (باب) المشا
للشك (وزير اعراف) وعلى سيد أبوب عبد عمرو حسن (وزير اعراف) وشيخ
عبد الرحمن حسن الصوفى بالحكمة العليا الشرعية (لائحه) وكان (أبا) شيخ أحمد حسين
على وزير الأوقاف ويقول له شيخ محمد مصطفى . عن شيخ محمد مصطفى .
الشرعى (شيخ على فرعة م شيخ محمد مصطفى . عن شيخ محمد مصطفى .
على عبد ابراهيم م صاحب الفرع (لده) عبد ابراهيم مصطفى (شيخ محمد مصطفى .
السيورى مصطفى بالحكم شرعى (عضو محكمة العدل شرعى) و شيخ حسن مأمور لقاصى
بالحكم لشرعى (قاضى قضاء سبور) لدى لجنة حصة من حصة شيخ محمد مصطفى .
أبو عيسى مصطفى بالحكم شرعى (رئيس محكمة الإسكندرية شرعى) و شيخ محمد مصطفى .
القاضى الأستاذ بكية الشرعية (شيخ لده) وعضو جماعة كبار علماء (و شيخ مصطفى .
موسى ابراهيم الأستاذ بكية شرعى ، لده) وعضو جماعة كبار علماء (و شيخ محمد
عبد الطيب موسى السك الأستاذ بكية الشرعية (الخليل)

وكانت اللجنة التحضيرية بد ذلك مكنونة من حصة من حصة شيخ محمد مصطفى . عن شيخ محمد مصطفى .
وعبد أحمد فرج سيورى ، وحسن مأمون الهى حصة شيخ مصطفى . عن شيخ مصطفى .
التحرير والصياغة مكنونة من معالي المتكلمين باشا ومن اللجنة تحضيرية

أن النظر في أمر الموارث لا يتطلب منها وما يذكره، فبدأت به، ولما تبين أنه تقاضاها عاما وبعض عام طلب أحد أعضائها لمحرم الشيخ محمد خليفة بك نقيب المحامين الشرعيين أن يكون الطرف في اوقف تاليا لموارث مسند إلى الاعتراض السابقة وشد في الطلب، لأنه . رحمه الله، كان قد قدم قبل ذلك تقبل إلى مجلس النواب، ووصفه بأنه، مشروع قانون بتعديل أحكام اوقف وسطية مكون من ٣٨ مادة دون فيها أحكام للسائل التي كانت وزارة العدل قد أرسلتها إلى رجال القضاء الشرعي مع الكتاب لمؤيد الذكر، ولكن اللجنة رأيت البدء بمحصة لأن أحكام اوقف مستفاد منها وسطية أحكامها يعتبر أهم من تنظيم أحكام اوقف فسكت هذه الصيغ

بحال عدد اللجنة من المحصة مستند الضغط وكثير مرة الشكاوى وردت على طبعيات المستعفين حتى كان ذلك محل بحث في مجلس النواب، وتمت في وزارة الأوقاف عنه بحث هذه اوقف الأهني . فكان لكل هذا أثره، بعد أن تم إقرار أحكام دون محصة وما نجره . صيغتها وقبل إقرار الأحكام لجنة بموصيه عرض بمذكرة رئيس اللجنة عليه في جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩ هذا الأمر وحيث أن سدا المحصة في اوقف فوافقت على ذلك ومن هذا الوقت بدأ العمل في تخصيص هذا له . الذي لم يصرف قانونا إلا بعد مضي ست سنوات ونصف وكأني من عجب مقادير أن يكون أولى شروعات بالنشاط والإسراع أكثره . بعد من خلال هذه السنوات مراحل ثانية :

١- في لجنة الأحوال الشخصية :

من ذلك الحين بدأت لجنة التحصية به في تحضير هذا المشروع على الطريقة التي رسمت فتبحت واستقرت، وهي أن توزع الموضوعات على أعضائها، فيبحث كل منهم ما وكل إليه في جميع مذاهب الإسلامية لمعترة التي رأيت لجنة الأحوال الشخصية أن تنحصر من أحكامها . ويبدأ بحثه مذكرة مشتملة على المصوص

ما كانت تشير عليه من قبل وهو الانتظار حتى يتم إقرار جميع الأحكام ، بل قامت بصوغ ما أقر من الأحكام وما أعدته اللجنة التحضيرية ولم يقر ، وعرضت على اللجنة لمشروع كاملاً ، ومتى عبرت اللجنة بعض الأحكام عادت هي إلى صوغها وذلك رغبة في أن يتم إقرار المشروع وتحريره في وقت واحد .

وقد انتهى إعداد مشروع وتحريره في مارس سنة ١٩٤٢ ، وقد يبدو لأول وهلة أن إعداد هذا المشروع أخذ وقتاً أطول مما يحتاج إليه وبما تناسب مع الاستعجال والشكاوى المتصلة والرغبة في الإسراع ، وأوافق أن لجنة الأحوال الشخصية لم تشغل بهذا المشروع أكثر من تسعة أشهر ولم تعقد له أكثر من إحدى وعشرين جلسة ، ولكن طرأ عليها خلال الاشتغال به ما حوّلها إلى الاشتغال بغيره أو عاقبها عن العمل ودعاها إلى الانقطاع ، فقد اشتملت بهذا المشروع شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٤٠ ، ولما تم تحرير مشروع الوصية استغرق نظرها فيه شهر مارس ، وما كادت تعود إلى الوقف حتى ثلث أرملة توارث ، التي بدأت في اللجنة التشريعية خاصة بنسب الميراث وولاء العتق ، وقد حرر الأخذ والرد واشتداد هذه الأرملة إلى انقطاع لجنة الأحوال الشخصية عن العمل من ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ بمدة ٢٣ يناير سنة ١٩٤١ وما فرحت هذه الأرملة سارت اللجنة في عملها إلى أن طهر في أواخر مايو سنة ١٩٤١ عيم في أفق كدر ، شبح نهم سكانيت السحب وعاء الحلو فكان ذلك سبباً في انقطاع اللجنة عن العمل إلى ١٥ يناير سنة ١٩٤٢ حيث عادت إلى العمل بعد انقطاع عو من لأسباب لا صلة لها باللجنة ولا بهذا المشروع ولا بأعمالها على وجه العموم . وقد كان رجال هذه اللجنة خلال عملهم على أنهم ما يكون من أربعة الصادقة

في العمل والمجد والمثابرة ، امتلأت قلوبهم بالعمل على الإصلاح وحسب ديبهم وأمتهم ، وبالمشي لاظهار بحاسن الفقه الإسلامى ، صراياه ، وقد بلغوا دروة الخبرة في مناقشتهم وبتداه آرائهم مع اختلافهم في مناصب والمسكاة والنفود ، لا يحمل أصغرهم في رأيه وعفيدة أكرم ، ولا يحول كبيراً أن يثنى صغيراً عن رأيه بشير الحجة والبرهان ، وقد كانت لهم مناقشات واسعة في الفقه وفي النظرات الاجتماعية

لو اتسعت لها محاصر الجيوش كانت ذخيرة يفتخر بها ولكن الظروف حتمت
أن تكون مقتضبة أهم الانصب وإذا كان حاله صعوة مختارة من كبار رجال
القضاء والفقه والقانون ، فقد امتاز بموهبه له رأسها بملوكهم في فهم سر
الكتاب والسنة وإدراك مرامي الآراء الفقهية ، وبالطيرة الإصلاحية الاجتماعية
التي لا يحدّها أدق ، وتصفا الذهن وحن الصط والترب والتوجيه ، سلامة
الدوق والذاقة وسحر البيان ، والشاشة وحيل الصبر ، قد كان طيب الله ثراه
أقدر من عمره على خلق الخو السمر لمرح حين يحده الأمر وتشكاشير ابوحوه ،
فيمود الحال حيراً بما كان ، وكان للجنة من رياسته وحسب توجيهه ما لا يبي
تفصيله إلا كتاب ذهبي .

هذه هي الحال داخل اللجنة ، أما خارجها فقد ، داد شط مستحقين وأحدوا
سجون ويتمهلون الفرع من المشروع بمختلف الوسائل ، بالموود ووصول المذكرات
والكتبات في الصحف ، وتوجه الأسئلة في البرلمان ، وفي أواخر هذا العهد كثرت
الاعتبارات خاص لمستحقين على اختلاف درجاتهم وودت على اللجنة آؤها برسائل
ولتعارفات وتبين إذاك قيب حريين ، حاصر أحدهما الرحمة في الاستعناق
الواحد ، والحرب الآخر ساهص ، ولم يرأي أحد من رجال الدين على هذا
مشروع مثل تلك الثورة التي استقبل بها تحديد من الروح وقانون سنة ١٩٢٩

كما أن الذين كانوا يناهضون قامى النوارث والوصية نعمة أن في تقين
الفقه الإسلامى هيئاً له وتمرداً له وأنه يجب أن يكفى من ذلك ما ندعو إليه
الحاجة ، هؤلاء لم يحدوا سبيلاً للكلام بهذه المسبة حول مشروع ابوص لأنه قد
اقتصر على علاج المسائل التي كثرت الشكوى منها ، ولكن كان يد ذاك أمر بدأ
همم ما لست أن طهر ووضح ، لقد تخوف كثيرون من القصة والعمين الشرعيين
من هذه المشاريع ، ورأوا أنها تحيى في طياتها شراً مستطيراً للمعالم الشرعية ،
ثم ما لست الخو أن سائر فيه ما راد هذه الخوف وحمل من كانوا غير مؤمنين بهذا
الكلام يتوحدون حجة .

ولما تم مشروع تقدمت به حبه النحر و لصياغة إلى وزير العدل بناية عن
لحبه الأحوال الشخصية

٢ مرحة الدراسة والاستفتاء والتفرغ إلى الدراسة

كان أول من بدأ بدراسة هذا المشروع من وزراء العدل هو حصرة
صاحب لمعى محمود باشا ، وكان ذلك في أواخر سنة ١٩٢١ وكانت اللجنة
التحضيرية قد أتمته خلال فترة الاقطاع الأخيرة ، فخذ معاليه في دراسته مع
حصرة صاحب لمعى به الشيخ عبد الرحمن حسن رئيس اللجنة التحضيرية ومعنى ،
وسايعى من دأبه موالا إلى أقرت حبه الأحوال الشخصية أحكامها رضى أنه
لا فائدة بذلك من دراسة مواد أخرى ، فقر أحكامها فأرجأ ذلك . وكانت له بعض
ملاحظات على مواد التي درستها أشار بعضها على حبه الأحوال الشخصية
وكانت اللجنة قد واثت بداية الأمر أن تقوم بالجنة التحضيرية بعرض ما فرغ من
الأحكام بناء على كل من يصهم الأمر ودراسة أن أفضل طريق أن يشر ذلك
على شكله - اسمه - مصحف اليومية ، فكانت نة اللجنة التحضيرية - رة العدل
أشبه مكتب سملات ، مرحال الصحافة لم كل ما يرسلون ، فم شاء أحد
الأحكام وكتفى ، ومن شاء أحد المذكرات وشرها أو شر منها ما يرسل ،
وحدات المستحقين كانوا يقدون عليها في أمة بمجتمعه مستعمرى ومتهمين وكان
شكل منهم من اسرح والإبحر ما شلاه مع استعداده ، ومن طلب منه شيئاً
من الأحكام ومشروعات أعطى له متى كان أهلاً للاستفادة منه

وقد أرسل مشروع إلى وزراء ودارة العدل ووكالات السفين وإلى محكمة
استئناف مصر وسوط لأهلين وإلى القسيس الأهلية والشرعية وإلى من طله
من رجال القضاء والفقهاء وإلى لمعونه حصرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون باشا .
وكان نتيجة الاستفتاء أنشأ ورد على ودارة العدل تقرير من حصرة
صاحب العرة أحمد صوب تلك المنشأ (رئيس محكمة استئناف الاسكندرية)

يعترض فيه على الحد من حرية الواقف وتقرير مبدأ الاستحقاق الواجب ،
أما صاحب العروة المنتشر أحمد محمد مجتهد بك (وكيل استئناف الاسكندرية)
فقد أرسل مشرع قانون للوقف لم يخرج فيه عن أحكام مذهب احنفية ، وقدم
حاضرة صاحب العروة والقصبة الأستاذ الشيخ محمد حوث راضي بك نور العدل
تقريباً بما لاحظته وما يرى إدخاله من تعديل على مشروع ، ثم لم يرد من المجلس
شيء أكثر من هذا ، وكان ذلك نظراً فيه حين دراسة امره لمشروع ، مما يعوقه
الأستاذ أحمد بك ابراهيم عد فاضل ، وزير العدل في أغسطس سنة ١٩٤٢ وقدم إليه
مذكرة مضبوغة يعترض فيها على الأحكام الخاصة بتملك ما ينهب منه الوقف ، مؤتم
وسمائي في أرحله الثانية تعديل هذا الحادث من بدته لهاته ، ويعطونه الأمير
عمر طوسون لم يرسل برأيه إلا بعد أن قدم مشروع إلى المجلس ، ثم في ١٩٤٣
إلى رئيس الحكومة كذا مؤرخاً في ٢٤ ما من سنة ١٩٤٣ يعترض فيه على مشروع
القانون ، كما أرسل إليه وإلى وزير العدل كتابين في ٢ مايو سنة ١٩٤٣ ، مع كل
منهما صورة من مذكرة وردت إليه من الشيخ محمد حسن سعيد من علماء الأزهر
ببغداد ملحقاً بالطرف إلى ما تضمنته هذه المذكرة من بحث وأبسطها فمها
وهذه المذكرة قد عات ناقبت اوقف ، قالت إن التمسيد شرط في صحة الوقف ،
وقالت إن في مشروع حد من حرية وقف واعتداء على حرية ملكيين ،
وفيه اعتصاف للمنافع من ممتلكها وبعض للوقف بعد امره ، وأحدث تستبدل
على حوز اوقف على بعض الدرية دون البعض ، هذا هو كل ما فيها ، وإن كانت
مطلوبة وقد أرسل الوزير إلى المفتي كل ما أرسل به الأمير فأفاده أن النصوص
الواردة بمذكرة هي بعض اوقف ، والجنة لم تأخذ بها وأحدث بأقوالهماء حرم
مراعاة مصلحة العامة ، أما آراء الأمير وملاحظاته فيكون ما نستحقه
من العناية وعظيم الاهتم ، ثم لحق المجلس المجلس الشيوخ ، وقد أرسل الوزير
إلى الأمير رداً على كتابه متصفاً لما جاء بكتاب المفتي إليه ^(١)

(١) من كتاب سمو الأمير الأول هو .

هذا هو كل ما ووجه إلى شروع من التقدي هذه المرحلة

وفي نوفمبر سنة ١٩٤٢ بدأ معالي صبرى باشا في دراسة لمشروع مع لجنة مؤلفة من عدة أعضاء (بينهم محمود باشا) وحضرات أصحاب الفصيلة مفتى الديار المصرية (الشيخ عبد المجيد سليم) ورئيس اللجنة التحضيرية (الشيخ عبد الرحمن حسن) ورئيس النقاش (الشيخ حسين محمود) والشيخ محمد فراج السهورى، وأثناء هذه الدراسة دُعيت على مشروع تهديدات أكثرها من ناحية الصناعة ولكن أحكامه ومبادئه منسجمة، وكان اتحاد بربرواً تماماً الوضوح في عدم إرضاء عما نصبه للمشروع من عدم محاسبة النظار وحلته من اختصاص الحاكم الشرعي محتجاً بأنه يحتاج إلى رعاية في عدد رجال القضاء الشرعي لا سيما في حالة ما يهبط في رتبته من اختصاص الحاكم لأهمية وخساسة مصادره سرراً بأنه لا يستطيع الدفاع عن هذه الأحكام رغم ما أدى به التشريع، كما أنه كان غير متبحر في عدم الفصل على أن يكون قسمة أدف بين مستحقيه من اختصاص الحاكم مدونة. وقد استقر الرأي على وضع من آخر يرى فيه لحسن الأخوان الشخصيه في ثلاث دوائر مؤتمت مبادئها وحكمها بحجة مشرعية في هذا الأمر

== حصة صاحب القام الرجب رئيس مجلس الوزراء .

[illegible]

تکملہ طوطیوں

وَحَامَا تَقَالُو عَرِيَّةَ مَسَامَا وَمَعْلَمِ احْتَرَامَا

بعد أن افتتح بأن تشكيت لمرحوم أحمد بك إبراهيم في السد الفقهي لما جاء
بالمشروع لا وجه له ، وكانت اللجنة قد تركت للحكومة أمر استثناء الأوقاف التي
في نظر وزارة الأوقاف وبعض الهيئات من تطبيق أحكام القوانين في القسمة
وفي النظر ووضعت لكل من الخبيرين النص الملائم لها ، وكذلك رأى هو أن يترك
الأمر لمجلس الوزراء .

وبعد انتهاء هذه الدراسة عرض مشروع على اللجنة التشريعية برئاسة معاليه
وكانت أحضرها أبا وحيدة صاحب الفعيلة الأستاذ الشيخ عبد الرحمن حسن
فأتمت طرزه في بعض جهات ، ولم تحدث فيه هذه اللجنة شيئا يذكر سوى أنها
عدلت الصياغة في بعض موده واحتذرت ، أي كثرة حصة لأحبار الشخصية
في ملكية اوقف منتهى وسعدت الأحكام الخاصة بحقوق محاسبة سطار
محاسبة دورية

وبعد أن تم نظره بالجنة التشريعية أخرج برأيه مجلس الوزراء وبلا وأجست
أن هناك احتمالات يعقدها الأمر بر شأنه مع جهات أصحاب الفصول رئيس
المحكمة العليا الشرعية ومفتي الديار المصرية ورئيس اللجنة التحضيرية لا أدع
بها ولم أعرف ما دار فيها وكانت محوطة ، ممكن ، ككها تحت حذر الأمر
من إدخال تعديلات وقبول على المادة الخاصة ، دعيه في الاستحقاق الواجب
اقتصارها شكائيات وملاحظات تقدم بها أو يابها إلى الأمر

وأرسل المشروع إلى مجلس الوزراء وصدر مرسوم ١٣ ما من سنة ١٩٢٣
بجاءته إلى البرلمان ، ولم يدخل مجلس الوزراء عليه شيء تعديل وكه احتار إنشاء
الأوقاف التي في نظر وزارة الأوقاف وبعض الهيئات من تطبيق أحكام القسمة
ولمطر وحدثت وزارة العدل إرساله إلى مجلس الشيوخ والأوقاف ، بعد سبق من
وزيرها لهذا المجلس حين الإجابة على سؤال متعلق به ، وأرسته إليه في ١٩ ما من

سنة ١٩٢٣

٣ - في مجلس الشيوخ للمرة الأولى :

وعرض هذا المشروع في يوم إرمائه على المجلس الذي تلقاه باهتمام عظيم ،
من الشيوخ من اقترح حاشته إلى حتى العدل والأوقاف مجتمعين ، ومنهم
من اقترح تأييد لجنة خاصة لمطرحه لأنه يهتم بالاقتصاد اعدم في الملء ولأنه تجديد
له أهميته ، ولكنه أحياناً إلى طلبة العدل وحده بعد أن أشار رئيس المجلس
إلى حق كل شيخ في حضور اجتماعات اللجنة وإلى أن المشروع سيتم طبقه
هو وقد كونه التفسيرية ويرى أن في بيوم اسأل على جميع حضرات الشيوخ ،
ولفت الأنظار إلى أن مشروعاً كهذا المشروع يجب أن تعرض الاقتراحات
التي تعدد شأنه في اللجنة لأن ترعى الرخا إلى أساء اللجنة ورحا
كل من يلاحظه ، من حق من تنقذه إلى اللجنة بزيه ويدافع عنه منها ، ونحن
أحد شيوخ به حرراً لاهمته مشروع قد اتفق معه وزير العدل بأن ما يشرع هذا
الشرع في الصحف سوف لا يخصم لادبه لأن الكثير من يسمون به أشد الاهتمام
ويرغبوا في أن هذه أهمه في يد الله عز وجل

وكانت لجنة العدل في هذه هذا مشروع لجنة يوم الأحد ٢٨ من
سنة ١٩٠٣ م من هذه لجنة ١٣ من سنة ١٩٤٤ ورفضت تقريرها عنه
وفي مجلس في ١٢ من سنة ١٩٤٤ ، وقد نظره في شأن وأرسلت لجنة ،
وبدأ العمل إلى ذلك أربع جلسات عقدتها مع النوادر التي أعادها إلى المجلس أثناء
بطه ، ، ثلثي عشرة جلسة عقدتها اللجنة التي شكلها المجلس لتنظيم أحكام
الرجعة ، كل عدد الجلسات التي عقدتها اللجنة من أجل هذا مشروع
أرسله سبعين جلسة في مدة ثلث على عام .

وقد بحثت اللجنة مع هذا المشروع مد كره فيها ، بها حصره الشيخ المحترم
عبد الرحمن بربك في أول جلسة من جلسات تنعقد اقترحه الإبقاء على الأوقاف
الخيرية وبيع الأوقاف الأهلية وحل الموجود منها ، واقتراحاً بمشروع قانون

تعديل أحكام الوقف قدمه حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الحل إلى رئيس المجلس في أبريل سنة ١٩٤٣ ، وهو مكون من ١٩ مادة ومعه مذكرة الإيضاحية وقد بحثت اللجنة كل هذا من مختلف الجوانب وكانت نتيجة بحثها إقرار بعض موادها وحذف وتعديلاً للبعض الآخر . إضافة أحكام جديدة إلى المشروع ، كما عرفت ترجمته لتشكل مواد أكثر تنسيقاً وأحسن ترتيباً . ومن التعديلات الجوهرية التي أدخلتها على المشروع حوار التفسير والتأنيد في الوقف الأهلي ، والعودة بوقف الموقوف إلى مذهب أبي حنيفة ، وعدة إحصاءة وقف حصص وأسماء الشركات ، وإعطاء الوقف حق التصرف في وقعة وإن حرمه نفسه من ذلك . وإحصاء الجوع والتشجير في الوقف الخيري ، وأحدث رأى الأقلية في لجنة الأحوال الشخصية في ملكية اوقف المنهني ، وأنه يقل سلطان اوقف في مقدار النصب لأحب من أدعت صاحبه في الاستحقاق فقد ما نصحه له ، أما وجبة الأحكام الخاصة بالاستحقاق لأحب فكانت تحت طوبى . حذف كل عيب في بعض لأحب . وقد استباحت اللجنة لنفسها - كما قالت في تقريرها - أن تأخذ البحث فيها غير صرة كل من لأحد أعصاب أو غيرهم فكرة أو رأى نصيح أن امرئ لمبحث رعة منها في أن تصل إلى رأى حاسم وأن يرتاح ضمير حضرات أعصابها إلى ما يستقر عليه لأمر ، لذلك أعيد بحثها في حبات مختلفة . احتفت بأرى في تلك الجلسات تبعاً لعدد الأعضاء الحاضرين ، اختلاف آرائهم ومخبرهم . وأخيراً أعدت أعدت بعدة الرحمة لهذه الأحكام في الأوقاف التي مات وانتهت بها العمل بهذا التدبير . أما الموقوفون الموقوفون على قيد الحياة فإن أوقفهم يجب أن يخص هذه الأحكام . وأثناء نظر اللجنة لهذا المشروع كثر ضحيح المستحقين ، فإلى حضورهم وقودهم المستعملة إلى وزارة العدل ومحسن الشيوخ حتى يتم معادة رئيس المجلس من بينهم وكان ذلك سبباً في أن توجه معادة رئيس اللجنة إلى حضرات أعصابها في جلسة أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ رحاء الاقتصاد في المقتضيات حتى يتمكن الرابع من المشروع ، فاستحقاقهم فقد شررو في الخواصات كادنة . ومواسم الأعضاء .

هنا ما لعمل على تعجيل المشروع لأمر من خاصة وقد ورد لسعادة رئيس المجلس
كتاب من مجهول فيه كثير من الأخطاء ، يفت فيه نظره إلى نشاط رئيس المجلس
النواب وسراع محسه في إبحار الأعمال ، ويطلبه بالتمحي عن رئاسة المجلس ،
وقد قرأه سعاده على اللجنة بحضورنا وهو باسم بل صاحب .

وقد بدأ المجلس في نظر هذا المشروع بجلسته ٣١ مايس سنة ١٩٤٤ وأتم بحثه
في سبع وعشرين جلسة وانتهى من البحث في جلسته ١٢ يوليو سنة ١٩٤٤ وقد
قدم إليه في بدء نظره مشروع قانون من الدكتور إبراهيم مذكور يجمع أوقف وحل
الموجود منه وإفراج من الشيخ المحترم محمد محيى حمه بهذا المعنى . وكانت
مناشآت المجلس في هذه الحيات الطويلة دترة على المادى العامة في الأعم
الأعب ، كمدق أقام معه ، والتفت ولأيد ، وإرجوع ، أما الرجعية فقد
استمرت نصف هذه الحيات ، وكان من الدترة حد أن بدو . مناقشات حول
رالات لا ط ومضى ما يراد منه . نصيرها بغير وفيه ، ولولا ما كان يشيره
في بعض الأحيان بغيره لشيخ المحترم أحمد رضى بى ما وجدنا هذا النوع من
المناشآت تكرر مع أنه هو تدى بى من يقومون بتطبيق القانون أكثر
من غيره ، وسكن عند المجلس في ذلك وصح ، وانتزع من نوع جديد ومباشرة
مباشرة . فيه همة حد والكلام فيها لا يكاد يحد فلم يكن بد مما كان غير أنه
بمالة تراعى فيه أن درسه المجلس لهذا المشروع كانت درسه دفة جداً أعنت كل
من نظر فيه بعد ذلك عن منفعه والتعب

وقد حارب المجلس حمة العدل في أكثر مبادئ التي عبرتها في مشروع هذا
إلى أحكامه في التفت والتأيد ، وهدف معلول والأشهر ، وممكنه الوقف
منهى . واجبة

وقد حدث أثناء نظر المجلس هذا المشروع فورة حفية وصحيح على صاحب ،
أما الصحيح فقد كانت أبرز ما يكون في موقفين ، في ممكنة بوقف المشى ،
وفي الرجعية .

أما الصحة حول ملكية الوقف انتهى فقد كان السبب في إثارته آراء المعنوية
الأستاذ أحمد بك إبراهيم ، لقد كان رحمه الله من فقهاء عصره البارزين ، واسع
الاطلاع ، دوق فقه سليم ، حذم الفقه الإسلامي أحل الخدمات بذريته
في مدرسة القضاء الشرعي و كلية الحقوق ، و سحوته المستنة ومؤلفاته الكثيرة النافعة ،
و تلاميذه الكثيرين من رجال القضاء والتدريس والحماة وغيرهم ، ولكنه مع
دمايته حنقه وطيب قلبه كانت أعصابه حساسة إلى أنحد مدى فكان إذا عص
نار ثورة مرة وطلعت الدنيا في عيبه وانعكست لديه الأمور . ما عرض على حقه
الأحوال الشخصية حكم ملك الموقوف إذا انتهى الوقف مؤقت كان من التقنين
بموده إلى الوقف إن كان جبا ولو نشه يوم موته . كان مبنياً ومع طول مساندة
في ذلك كانت هادئة بسبب ما شيره ، وقد لقي في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ بحصرية
بدر جمعية التشريع والاقتصاد نشرت مجلة في القانون والاقتصاد دافع فيها
عن الوقف وأورد أم مسدى . مشروع وكانت بحصرته كلها بناء على هذا المشروع
واحتج فيها الكلام عن الوقف مؤقت وملك فيه بسند الآتي ، وحتمها بقوله
إن في مشروع مسدى . أخرى روعي فيها كلها روح العصر ، ووضع أحكام تروى
سها شكوى الشاكيين وصيانة الأعيان الموقوفة ، تحقيق ما قصده الشارع من شرعية
الوقف ، ولما أعيدت مراة المشروع بعد ذلك ، قش في هذه المسألة مرة أخرى
وكانت مسانته حول السند الفقهي للحكم الذي أحدث به اللجنة ، وكان فيها
هذه مرة أحد ورد ثم حدة أعصته فتأ ذلك أما كثيراً مشوباً بالإشفاق
على الفقه من ناحية وبالغيب على مساطره لما له عيبه من حق وانقصت الحسة وهو
غاصب وأعلن حين الاصراف أنه سيدافع عن رأيه في الخارج بكل وسيلة ،
وفي ٨ أغسطس سنة ١٩٤٢ تقدم إلى معالي وزير العدل بتقرير واف عن رأيه
في هذه المسألة وكان في ذلك الوقت يدرس الوقف والمشروع لطة لذكقوره مكتبة
الحقوق وكتب لم في ذلك كتاباً ضمن فيه على هذه المسألة وعلى التعميق وغير ذلك
(ص ١٢ - ١٤ ، ص ٣٩ - ٥٣) وظهر له في مشروع رأى غير الأول . ولما

عرّض هذا مشروع على مجلس الشيوخ وافق على اعكاز الورد المشروع في جلسة
 ٣ أبريل سنة ١٩٤٤ وعلى صاعته بخمسة ٤ منه . وعقب انقضاء أراد المقرر فتح
 باب مناقشة في هذه لأن الأستاذ عبد ارق القاضي بك وجه نظره إلى ما جاء
 في جواب الأستاذ أحمد ابراهيم بك وقد جاء فيه أن القول بما أحضرت به لجنة الأحوال
 الشخصية في هذه المسألة مخالف للإجماع فضلاً عن كونه مخالفاً لمطلق العدل والشرع
 جميعاً . وكانت من وراء ذلك مناقشة طويلة شرح في شأنها السيد القاضي حصرية
 صاحب القسمة الشيخ عبد الرحمن حسن مندوب وزارة العدل وانتهت برفض
 طلب فتح باب مناقشة . وقد كتب رحمه الله في ذلك من هذا الموضوع بالأهرام
 في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤ في العدد ١٠٠٠٠ (مخبري) ، ثم أتى رحمه الله بحاضرة
 في الجمعية الخيرية في مكتبة في باب كل القسوة على المشروع وبخاصة ، وتناول
 الفقيه حرماً من أصحاب الإمام أحمد بما تناول وشكك في الثقة به وبمكتبته
 المعروف وقال عن المشروع : به تنقص سلامة البناء وناسق الأحكام وحلها
 من روادع ترتبط بمصالح بعض ، وأن فيه مآل في أحد الأحكام ونسب من أي
 من الكتب مضافة في الفقه وحمل على استيفاء حملته ثم قال إنه عمل باطل
 مخالف للإجماع وانتهى من المحاضرة التي ألقى فيها وقال : إن كان ما جاء
 بالفروع محل اشتباه أو تأول ، لما هو عليه من الإيجاز ، فالصحيح على ذلك مبسوط
 سهل وفيه قواعد من رحب بملونه على التيسير ، هذا من ناحية النص أما
 النواحي الأخرى فكان لفهم لا ينبغي لها لذلك وعدت بأنقضاء محاضرة في وقت
 ذلك ، وقد فوجئ رحمه الله بسورة مقدعة على رملاته وحال لجنة الأحوال الشخصية
 في شرحه الشفوي وهو مما لا ينبغي ولا يجب ، وهذا معنى المشيوي ما
 بالرد على ذلك عقب انتهائي ، وسكن من شهدوا المحاضرة على قلوبهم كان أكثرهم
 من شتمته ثم ما بين معديه وبين ذلك تصحيحهم وقد استطاع الوقوف على وعدته
 من بقاء محاضرة كلامه التي إلى في الأمل القليلة من ثقة مقرب اشتهمت منه
 أنفة التهديد ، فقد كان الخبر إذ ذاك مسموماً ، ولزعه قويه في شوبه رئيس

اللجنة ، شيخ الأزهر ، ناية وسيلة ، والأحكام العسكرية سيف مصت لا يرحم .
ولما اقترب المجلس من نظر مواد ارحمية تزايد نشاط حصومها وهم الأقوياء
وطعنوا الحوث والمذكرات وورعوه ، كما سارت اشترات الدشة وبها ما ينس
رئيس مجلس الشيوخ ، وزير العدل وغيرهم ، ووصل إلى بعض الأعضاء رسائل
ورقيات فيها كثير من الإهانة وفي بعضها تهديد بالقتل وعمن هددوا بالقتل مقرر
اللجنة عقب إلقاء رسالة من بارحمية وقد أعيت الحكومة أنها تحدد كل
الإجراءات التي يمكنها من هذه ناحية وأخذ المجلس قراراً في ٣٠ مارس ١٩٤٤
أن تقتنع مصلحة التمرات قضائية عن قنول أية رتبة موحية لأى عضو خاصه
هذا الموضوع ، وكان من وراءه رحمية ما كان بين حصرة صاحب المعالي محمود
عالب باشا من ناحية وخمس وحصرة صاحب المعالي صبرى باشا من ناحية .
وما حدث بدون غشاط خمس ، لاجل هذه الأثره في بحون
النهر الذي كان قوياً ضد ارحمية وحدهم ، وزير العدل ، ولكن بأغلبية صويين
فقط ، وقد تميزت بشأن ارحمية في المجلس بحث فقهى حول كوابل متفقه مع حضور
الشريعة أو غير متفقه واستعمل في رده عما جاء غنوى الدنى

في الثورة ارحمية مكات على المادة (٤٧) الخاصة بالنظر على لأدوف لحية
وقد اقترحها وزير الأوقاف ، ومب رئيس المجلس ومب معه في صدد يمين
حتى جاءت محكمة وأقرت اللجنة بالإجماع ، وافقت عقب حكومته وأطبت على
اللجنة في الشاء على وزارة الأوقاف وأخيراً في النظر عقب بعد اوفى ، وسكن
استردت من المجلس وتجر الشاء على وزارة الأوقاف وحسن محله الشاء على غيرها
وتبادل أمرها فصارت حكماً لاداعي إليه ومرة من مادة ، وست زيد أن يحدث
في هذا المقام بأكثر من هذا .

ولم ينظر إلى هذا المشروع بالطلة ارحمية بل بنظر إليه على أنه مشروع يرمى
في اللجنة وفي المجلس ، وقد عمن ذلك رئيس الحكومة ووزير العدل بدد
في مناسبات متعددة ولذلك كان كل شيخ يصدر عن عنده لشخصه لا كان

لديه الخريفي ، ولم تظهر فيه البرعة الخيرية - أو على الأصح الشخصية - إلا في الرحمة وطر على الأوقاف الخيرية ، كما كان للعود الخريفي للأستاذ محرم بن ميم نيب المحامين الشرعيين أثره الجيد في استبعاد النص على أن نعمة الوقف تكون من المحكة الأهلية .

وفي ١٧ يوليو سنة ١٩٤٤ أخذ الرأي بالإدلاء بالاسم على هذا المشروع ، وكان عدد الحاضرين ٧٨ ، وافق عليه منهم ٥٨ ، وبموافق عليه ١٤ ، وامتنع عن إبداء رأي فيه ستة ، امتنع اثنين منهم لأسباب ، بوقف محصين لتعليب حيرة على صرره فيواقف عنه ولا تحسب صرر على حيرة فيرفضه ، وامتنع ثلث لأن المواد ٤ و ١٥ و ٢٧ لا مند لها في الشرع إطلاقاً ولا صلاها بالشريعة الإسلامية ، وراجع لأنه يعتبر نعمة أهلية غير متفق مع روح العصر ، وحامس لأن فيه أحكاماً تخالف رأيه ، وامتنع السادس لأنه على أحكام ارحمية .

وقد وافق المجلس على مشروع ، وأرسل في اليوم نفسه إلى مجلس النواب نسخة من لجنة الشؤون التشريعية ثم سررها طرط قبل انتهاء الدورة ، ثم فليت . وأمره في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وتلا ذلك حل مجلس النواب .

٢ - مرصد الاستعداد ونفج

بعد الفراغ من انتخابات مجلس النواب صدرت الحكومة من البرلمان المرسوم الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٤٥ عدة مشروعات منها هذا مشروع ، وقد استقر الرأي على أنه ليس ثم ما يدعو إلى عرضه على لجنة لأحوال الشخصية ، ولا كنهان بإشعار البارزين من أعضاء في أمر ارحمية وفي طرأ من التعدادات الأخرى على المشروع ، وقد قدم هذه الاستشارة حصرة صاحب العرة عند اللطف عريال ملك وكيل وزارة عدس وكنت معه ، وبمقاله المعنوية رئيس اللجنة إنه كان من أول الأمر متشدداً تمام التشدد في رحمة أحكام الاستحقاق الواجب ما يرى في ذلك من الخير والعدل والنوطة ولكن لجنة تمثل الأمة عنها قد تحت

واصحة في مجلس الشيوخ كما اتضح له أن هذا رأى الأكثرين من دوى الرأى
 خارج البرلمان ولا مفر من انخسوع السلطان الرأى العام فهو لا تمسك بها ، وكانت
 نتيجة هذا الاستفتاء في مجموعها صد الرحمة والافاء على التعديلات الأخرى التى
 أقرها مجلس الشيوخ وأنت براراة لجنة لتفقيح هذا المشروع من حضرات أصحاب
 المعالى والمصيلة والعرة محمد حفوظ رمضان باشا وزير العدل ، ومحمود عاب ناسا
 وزير الأشغال ، وعبد الطيف عربال بك وكيل وزارة العدل ، الأستاذ الشيخ
 عبد محيد سليم مفتى الديار المصرية والأستاذ محمد حيرت رامسى بك عضو الشيوخ
 ومقرر المشروع ، ولأستاذ أحمد حسين بك مفتى وزارة الأوقاف والشيخ محمد فرج
 السهورى ، وقد تمخرت هذه اللجنة بتفقيح المشروع في أيام ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ مايو
 سنة ١٩٤٥ م سبغت منه أحكام الرحمة في الاستحقاق أو حب وأودت بها
 بإبصار تاماً ، وأحدث بحوار النقابت والتأييد في وقف الأهلى وحوار اشة اط
 لواقف الشروط العشرة اميره ، وأن ما انتهى فيه الوقف يكون ملكاً للواقف
 أو لورثته (حافظ في الثلاثة الأخيرة نتيجة الاستفتاء ومجلس الشيوخ معاً) ،
 واستبعدت أحكام الاستحقاق الواجب خمسة لادم من مات من الوقف انتصاراً
 لصندوق قانون الوصية وعدت مادة لم تدرت ، وأعدت مادة الخاصة بالنظر
 على الأوقاف الخيرية كما أمر بها عمه المدل «شيوخ أولاً ، ولكن قبل إرسال مشروع
 لمجلس الوزراء طلب بعض الأعضاء من المشايخ النص على تقديم امشرد ط له بالنظر
 على وزارة الأوقاف ومقن السابق متفرقين ، فأضيف ذلك ، وظلمت الاستثناءات
 تطبق سناً حسماً ، وفي عدا هذا لم تنس مشروع الذى أقره مجلس الشيوخ إلا تعبير
 قليل في الترتيب وتعديل مطلق ، وقد انطبع هذا التفقيح بطابع لجنة العدل بمجلس
 الشيوخ لوجود أربعة منها ممن كانوا يحضرون تلك اللجنة كأعضاء أو مندوبين .
 كما انطبع بطابع السرعة للاستعجال من عدة جهات رسمية وغير رسمية ، ولهذا
 السبب وحده سقطت الفقرة الثابتة من مادة الأولى الخاصة بوقف المسجد وم
 يشبه لذلك أحد حتى صدر القانون

وقد أرسل لمشروع مجلس الوزراء في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٥ وصدر المرسوم
في ٣ يونيو سنة ١٩٤٥ بإرساله إلى البرلمان وأرسل في ٤ منه من وزارة العدل
لمجلس النواب

٥ - في البرلمان للمرة الثانية

أحال مجلس النواب بحلته ٤ يونيو سنة ١٩٤٥ هذا المشروع إلى هيئة مكونة
من لجنة الشؤون التشريعية ولجنة الأوصاف وعضراً لكثرة عدد أعضاء هذه الهيئة
وقرب العطلة البرلمانية في ذلك العام لم يتسرع لها بتسريع طردها فيها ، وفي الدورة التالية
حالته الهيئة في حقه مرعية ثم طرده وقدمت تقريرها عنه إلى المجلس في ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٤٥ لدى نظره في جلسات ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٩ بإبراز سنة ١٩٤٦
و ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦ التي تم طرده فيها ، وأحد رأى عليه بقاءه بالاسم في ٥ مارس
سنة ١٩٤٦ وقر المجلس موافقة عليه وأرسله في اليوم نفسه إلى مجلس الشيوخ
فحالته في ٩ مارس سنة ١٩٤٦ إلى لجنة العدل التي نظره في ست جلسات وقدمت
تقريرها عنه إلى المجلس في ١١ أبريل سنة ١٩٤٦ فقرر في جلسات ١٦ و ٢٣
و ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٦ ، وفي جلسة ٣٠ منه أحد رأى عليه بقاءه بالاسم ،
وكان عدد الحاضرين ٧٦ وافق عليه منهم سبعون ، وبموجب عليه ٤ وامتنع ثمان
وبصرف لأن مجلس الشيوخ دخل بعض التعديلات على ماقره مجلس النواب أعاده
إليه للسط في هذه التعديلات ، فحالته إلى حقه الشؤون التشريعية في أول مايو
سنة ١٩٤٦ وقررت تقريرها عن ذلك إلى المجلس في ١٨ منه ، وقد وافق المجلس
على هذه التعديلات بحلته ٢١ منه .

فقد كانت دراسة هذا المشروع ومناقشته بمجلس الشيوخ في المرة الأولى شاملة
كاملة لم يبق فيه تدرجات على الإسراع في نظره في هذه المرحلة ، سراعاً بالما
كما أعلن عليه الرغبة في الانتهاء منه بمجلس الشيوخ قبل أن يتم التحدث التصوي
انتهاء لإعادته إلى لجنة العدل ، فكانت مناقشات فيه بالمجلسين طويلاً جداً ، وكادت

تكون مقتضيات مما دار مجلس الشيوخ أولاً :

وقد كانت الية متجهة من وقت استرداد الشروع إلى استفتاء ما أقره مجلس الشيوخ فيما عدا الرحمة ولكن لجنة التنقيح لم تراعى هذا تماماً فعاد المجلس له إلى ما كان ، فعاد مجلس النواب وحول تقيت اوقف وسلك في ملكية اوقف المؤقت إذا انتهى طريقاً وسطاً عادلاً سبق مع أحكام الأنسة الواحدة ، وروى في مجلس النواب نصاً الانتباه العام الذي كان وصحاً بمجلس الشيوخ في المرة الأولى نحو لرحمة فأخذ بها بالنسبة للواقفين الأحياء ولم تأخذ بها بالنسبة لمن مات من الواقفين ، ومع مجلس الشيوخ اشتراط اوقف الشرط العشرة لغيره وأقر ذلك مجلس النواب .

وكان أهم ما تروته المناقشة هذه المرة الرحمة ونظام اوقف ، وقد صرح حصوم الواقف على موقعهم وقدم لذكرهم اراهم مذكور مشرع قانون مكون من سبع مواد يرسى إلى منع الأوقاف الأهلية وحل الموجد منها ، وكان مشروعه في هذه المرة خليطاً مشوشاً من الأحكام ، وعمال سر ذلك انصرافه مكل قواه إلى الحرب الانتحائية التي كان يحومر عمره في ذلك حين عرمت مصايط المجلس من حولاته وحملاته المبيهة على نظام اوقف ، وبد أسهب حصرة الشيخ اغترة الأستاذ على عبد الرزاق في الكلام عن إحداث شروط من قبل بها الفقهاء ، وعن التلميق الذي يراه حيلة الماخر ، وعن الميث نامقه الإسلامي ، وحنر ساه بقوته : إنكم في هذا المشرع تشككون أن مفتحوها في باب التشريع الإسلامي حديثاً جديداً أحشى أن يكون بعيد المواقف ، وأحشى أن تكون أقرب لأنار الملتزمة عيه أن يترك الفقه الإسلامي الذي هو زناطة الأموى بين الأمم الإسلامية ، ولا شك أن هذا يترك الأمم الإسلامية ويقطع الرباط بينها وأحشى ما أحشه إنكم إن ولتم مع المشروع هذا الب الخطر الذي فتحه عليكم ككوباً لذلك قد عرصتم افقه الإسلامي لعيت الناشين وهرل المازلين وللصبياع ، وإلى أعيدكم أن تعرضوه لذلك .

إن ما قاله حصومته بمجلس الشيوخ كان قريباً لما سبق أن أمداه بمجلس

المواب أيام كال مائاً ، ولما نشره بعد ذلك في الصحف ، وقد رددت على هذه الأقوال في حينها استجابة لرغبة المصور له رئيس اللجنة ، وحرصاً على وقت مجلس الشيوخ لم أشأ أن أعيد به هذا الرد .

(ج) علام استقر هذا القانون

وافق المجلس على هذا المشروع ، وصدر به المرسوم الملكي ، وشرى الواقع
لمصرية بالعدد رقم ٦١ الصادر في ١٧ يولية سنة ١٩٢٦ . بمصار قانوناً واحداً
التنفيذ فمدا صبح بالوقت ؟ وهل خرج بأحكامه أو شيء منها عن دائرة الفقه
الإسلامي ؟ . . . وهل جاء القانون بمقتضى الوصف ١ ؟ وهل حقق
ما كان مرغوباً ونقص على أسباب الشكوى ؟ ! الخواب عن كل هذا يتطلب مني
أن أشكلم عن هذا القانون من ناحية الفقه ومن ناحية التحرير والصياغة ، ومن
الناحية الإصلاحية

١ — الناحية النظرية

الأصل في الوصف هو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه
 حينما شاوره في أرض له بحير ، خمس أصهار ومثل النقرة ، وقد احتنت أهام
 الأثمة وصفها الأمصا . في معنى هذا الأمر ومدى ما يراد منه تبعا لاختلاف مداركهم
 وما وصل إليهم من الروايات هذا الحديث ، وما روى من الآثار الأخرى ، وقد
 أدى اختلافهم في هذا إلى اختلافهم في حقيقة الوصف وخصائصه اختلافات بعيد
 المدى ، ولعلهم لم يحتضنوا في عقد من العقود الشرعية اختلافهم في عقدة الوصف .
 حين يقول طائفة منهم أن عقد الوصف يتم بالإرادة المفردة ولا يحتاج إلى القبول
 لا في انعقاده وصحته ولا في ثبوت الاستحقاق للموقوف عليه ، يقول طائفة أخرى
 أن الأصل في العقود — ومن بينها الوصف — الارتباط بين اثنين وهو يقتضي
 اشتراط القبول ، وقد على بعض من اشتراطوا القبول فاشتراطوه حتى في الوصف

على الجهات العامة وبيننا نقول طائفة أن الوقف لابد أن يظهر فيه معنى القرية نجد طائفة أخرى لا تشترط ذلك . ومهم من يقول أن الوقف متى تم كان لازماً بالنسبة للواقف ولورثته وغيرهم يبين يقول آخرون أنه عقد غير لازم للواقف فحجه متى شاء ، فإن شاء أعده وكان ذلك حساً وإن سمعه لم يجبر عليه ، وكذلك ورثته من بعده إن أهذوه على ما كان أوهم أحرأه عليه حسن وإن سمعه كان ذلك لم ، ثم نجد القائلين بالروم محتسبين ، فهم من جعله لازماً بالنسبة للعقد ، وموقوف ، ولموقوف عليه ، وللشروط ، ورتب على ذلك أنه لا يجوز للواقف أن يشترط في وقعه استدال الموقوف ، ولا التعبير في المصروف والشروط . لأنه يرى أن في ذلك مسافة لما يقتضيه العقد من الروم ، ومهم من لم يتشدد هذا التشدد ، وأحار اشتراط ذلك كله لأنه لا يرى فيه مسافة تقضي العقد ولا يرى لزوم الوقف بما اشترط التمييز فيه . ثم احتموا أيضاً في تأكيد الوقف . فهم من لا يراه إلا مؤبداً ، ومهم من أجاز التافيت والتأييد ، والقائلون بجوار التافيت منهم من احتسب للوقف للوقت اسم الوقف ، ومهم من سماه الحس ، ومهم من أطلق عليه إسماً آخر ، أما اختلافهم في ملك الموقوف فإنه يكاد يتناول الصور العقلية ، فهم من قال بخروج موقوف من ملك واقفه لا إلى أحد ، ومهم من قال سقته في ملك الواقف ، ومهم قال مخروجه إلى ملك موقوف عليه وإن كان جهة ، ومهم من قال بذلك الموقوف له إن لم يكن جهة أما في الجهة فلا يكون ملكه لأحد . ومسائل القبول والروم والتأييد والتسكية هي المسامير التي تتصل بطبيعة هذا العقد وحقيقته وهذا هو مدى اختلافهم فيها مجعلاً ولذلك اختلفت تعريفاتهم للوقف فعرفه كل منهم طناً للحقيقة والخصائص التي يراها وهذا القبول لم يلتزم في هذه المسائل رأى فريق معين وسلك طريقة التحجير وانتفاء الأصلح مما يرى ، فالأصل في الوقف عهده أن يكون بإرادة واحدة ولا يشترط تقبول في صحة الوقف ، ولا يشترطه أيضاً في الاستحقاق إلا إذا كان الموقوف عليه جهة لها من مثلها قابلية . والوقف في نظره لازم إذا كان مسجداً أو موقوفاً على المسجد ، كما يكون لازماً في غير ذلك وفاة الواقف ، وهو غير لازم

فيه عدا هذا إلا في بعض استثناءات . وأوجب التأيد في وقف المسجد ، وأجاز
 كلا من التأيد والتأقيت في الوقف على ما عدا المسجد من الخيرات ، وأوجب
 التأقيت فيما عدا ذلك . وأحكامه واضحة في أن الموقوف يبقى على ملك الوقف
 مادام حياً ، ويكون ملكاً للموقوف عليه بعد وفاة الوقف . هذا بحسب أحكام هذا
 القانون في هذه المسائل ومنه يتضح أنه قد ترسب على هذا التحديد كانت للوقف
 في نظره طبيعة أخرى لا تتفق مع أية طبيعة ذات بها طائفة من هذه الطوائف .
 ومتى قارنا بين هذه الحقيقة التي اختارها هذا القانون ، وبين ما جاء من الوصية
 من أحكام الوصية بالسمع التي تقابل المسائل السامة وجدنا أن الوقف قد أصبح
 أشبه شيء بالوصية بالسمع وأن الفوارق بينهما محدودة جداً . وطبيعة الوقف هذه
 لا تختلف في الأوقاف السابقة على هذا القانون عن الأوقاف اللاحقة له إلا في استثناء
 الأيدي والأوقاف التي مات وانقضى قبل العمل به وفي إعطاء الواقفين لأحياء حق
 توقفت . والوصية بالسمع على الوصف الذي اختاره قانون الوصية والوقف على ما عدا
 النظريات بالوضع الذي اختاره هذا القانون لا تكاد تخلو من نظائرها شريفة
 من الشرائع الوضعية . ومن يتأمل في الأمر أدنى تأمل يجد أن معنى الوقف الذي
 استقر في الأذهان مصدر من قرين طوالة قد يحياه هذا الدور في الأوقاف التي
 قد سده وأحسن محله طاعة آخر يحمله تمام العناية وإن كان يحمل اسم الوقف .
 وأحكام هذا القانون ، كما أسلفنا ، لم تستوعب جميع مسائل الوقف ، واقتصر
 فيه على ما روي أن فيه علاجه لمواضع الشكوى . ومن بين أحكامه ما حمل الرجوع
 إلى بعض أبواب الوقف في كتب الفقه دليل الأهمية . فالمادة العشرة مثلاً تنمى
 إلى كثير من الأحوال عن الرجوع إلى ما قررته الفقه . في دلالة الألفاظ التي يستعملها
 الواقفون وفي طائفة هذه شروط الواقفين والقواعد التي تتبع في ذلك ، والمسود
 ١١ و ١٢ و ١٣ ذهبت بقيمة العمية لمبحث الشروط العشرة وما فيها من التبرعات
 والإشكالات ، وربما كان ما يتعلق بالموصوعات الواردة بهذه المواد من فقه الحنفية
 مبني على ثلث أحكام وقف ، فإذا استبعدنا من أحكام الوقف ما جاء بهذا القانون

وما أعت أحكامه عن الرجوع إليه كان الباقي من مباحثه أبواباً قبيصة ومسائل
منثورة في الأبواب الأخرى .

وواضع هذا لقاون مع حلاله أقداره ، وما امتاروا به من سعة الاطلاع
وسمو السكابة في إدراك مرامي الشريعة السمحة وهم أسرارها ، ورسوخ أقدامهم
في لغته الإسلامي علم وعمل ، ومع أنهم يكونون محققين له من دقة البحث
ومتانة الرأي وتعمق الأصول والبروع ما لا يمكن أن يتوفر لفرد ، مع كل هدام
يشاءوا أن يصحوا أنفسهم موضع المجتهدين ، ولو فعلوا ما استطاع منصف أن يجادل
فيه ، ولم يتجاوزوا دائرة التحجير من أحكام مذهب الإسلام مدونة لمناقلة تمتد
سها بين المسلمين ، ولكمهم لم ترموا أحكام مذهب الأربعة ولا أحكام مذهب
معتز ، وأحدوا من كل مذهب ما سبوا أن الحاجة ماسة إلى الأحكام به وما رأوا
أنه أشد ملامة لحالة الأمة ونظورها الاجتماعي . وبذلك كانت أحكام هذه القرون
قد كوت مريخة فقهية لا تحده في مذهب من هذه لمذهب بل ذلك كان نتيجة
حتمية للتحجير من هذه مذهب كسكت لا تحدد حكماها عربياً عن لغته الإسلامي ،
ولا يعدو إلى حكمها أن يكون قولاً قال به إمام من أئمة المسلمين أو رأياً قال به
فقيه يعتقد به أو يكون مركباً من هذه الأقوال والآراء . هذا هو الأساس الذي
قام عليه هذا القاون وهذه هي سبله ، والأساس قوى متين ، والسبيل صراط
مستقيم ، سلكه سبيل الصالح ودرج فيها مسجون مد عصر لرسالة ، وكان
طريق الأئمة في تكوين مذهبهم وتحجيرهم من مذاهب الصحابة والتابعين كما سلكه
من حاصر عددهم قبل تقرير المذاهب وعدده ، ولم يسلك معها أحد التحريج
والترجيح من كل مذهب وهي في الوقت هذه متفقة مع روح الشريعة ومع العماد
الأول الذي قامت عليه وهو أنها تشرع لا تصح السداد

ومن العريب أن يجيء أحير من كان ينبغي ذلك ، مصاح لمصلحة ولا يكن يسه
ويبين دعوى الاجتهاد عليه بالإيد أئمة ، ويقول إن هذا القاون ليس سليم البناء
ولا متسق الأحكام لأنه أخذ كما من مذهب أبي حنيفة وكذا من مذهب مالك

وكذا من مذهب أحد ويسمى هذا خطأ والله يعلم أن يكون التحميل والتحرير
وإعطاء إمام السلف والأحكام متناسقة وارتباطة التي يتبعها أصحابون مندوبون
سوى الصلاحية عند العلامة لطورها وكفى بهذا ارتباط من أقوى الارتباط .

ونحب من هذا وأعرب أن يقال إن في وضع هذا القانون على هذا النمط عتقا
للفقه الإسلامي وتبرئته من الروابط الإسلامية . ولست أدري ما شأن الفقه الإسلامي
وهذا ، وما الذي أصابه من هذا القانون ؟ ! هل ألغاه هذا القانون ، أو حرم
دأبه والعمل به ، أو أمر بحرق كتبه ؟ ! لا شيء من ذلك ، والفقه الإسلامي
لا يزال والمحمد لله بحبر هو وروحان ومعاهده ومزعمه . وهل لأحد يريد أن يحترم
عقول الناس أن يقول إن تحريم أحكام هذا القانون أو ألف قانون آخر من الفقه
يرفعه ؟ هل سرق الدسوس آراء فقهاء الصحابة وعشوائها حين تحيروا منها ؟ ! وهل
سرق أهل التفرح في كل مذهب تلك المذاهب ، اختياراتهم ؟ ! وهل سرق ابن بيمية
مذهب أحمد واحتج أنه ؟ ! وهل يستطيع أحد أن يقول إن من يقلد إماما في مسألة
وحرى مسألة أخرى ذات في ذاته وهكذا يكون عمر هذه المذاهب أن هذا
القول لا يبعد أن يكون كلاما أخوف لا أمل ولا أكثر ، علامته كيانها وللقدوس
كيانه لا عدوى لأحدهما على الآخر

أما من كان يذهب إلى أن في أحكام هذه الدوا ما لا سنده من الفقه
الإسلامي ، ورفضه من أجل ذلك بمجلس الشيوخ في المرة الأولى ، فاعلم أنه
عدل عن هذه التهمة بهذا كان من المؤمنين عليه في المرة الثانية .

٢ - التحرير والصياغة

إن مشروع هذا القانون من الصياغة والتحرير والصياغة ما لقيه من العناية
بالبحث والدرس والاختيار ، خاصة في مجموعة حسن الصنع والبراعة ، سليم العبارة
والتركيب ، بين القصد والبراد ، ولكنه كثير مما نسمع الشرع يكتب له

الكمال ، ولقي عوامل لم يسح سدها من الميوس (ولو كان من عند غير الله
لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) .

لقد اعترضه في سبيله حب الإيجاز ، والحل بالألفاظ ، ودعوى أن الإصحاح
والتفصيل ليس من شأن من القانون بل هما من أعمال الشرحين ، فأدى التمسك
بهذا المذهب والتشدد فيه ، إلى أن جاءت بعض نصوص هذا القانون متشابهة
غير محكمة .

وقد استولى على بعض الهيئات التي نظرت ما يسمونه دوق التحرير وإصياغة
ومراجعة حرس الكلام وموسيقاه ، فأصغى ذلك إلى تعديل بعض النصوص
التي لا يراد لمسئمتها ، واستندت بها نصوص أخرى رأت أنها أسهل تعبيراً
وأحسن حساً ، ولكن صرأ أدؤها لعمى تحقق عنه مستعز في حاجة إلى التأمل
وتحميل الألفاظ مالا تطيقه إلا بمشقة .

وبعد أن أتمت لجنة الأحوال الشخصية هذا القانون نظرت هيئات الأخرى
التي عرفت ، وهي نسع ، وما من هيئة منها إلا سوتته بالتعديل والتمييز . هذا إلى
أن النظر فيه آخر الأمر قد امتار بالسرعة ، وما يفتنه الإسراع في التعديل «^{في جميع}»
من التشويه لا يجهله أحد ، كما أن طول الأمد ورد واشتداد المناقشة حول تعديل
بعض الأحكام قد أضاعا على الذين بذلك فرصة التنبه إلى الأحكام المرتبطة بها في
هذا القانون وفي القوانين الأخرى وتعديدها على الوجه الذي يتفق مع الوضع الجديد
أو إضافة الأحكام ملائمة له ، وقد أدى ذلك إلى نقص بعض النصوص استكسبية ،
وطهور بعض نصوص القانون بظهور التناقض

هذه هي العوامل التي لاقت المشروع وبلك نازها ، وقد كانت النتيجة متحجة
في آخر المراحل التي مر بها هذا القانون إلى المادرة شلاق ذلك كله ينشر مع يقدم
سرعة إلى البرلمان عيب صدور القانون ، ولكن رأت بعد ذلك أن الأفضل هو
التريث حتى يسلك القانون طريقه المسمى فترة من الزمن لكي لوصله موضع
التجربة والاحتبار ، فلا بد أن يعترض تطسقه من الحوادث ما لم يحظر سال وإصفيه ،

ولا بد أن يظهر من طريق التقاضي واختلاف الألفاظ ما لم يظهر حتى الآن ،
وإذ ذلك يمكن تلافى جميع ما يظهر من العيوب دفعة واحدة ، هذا إلى أن إصدار
قانون اليوم وإرسال تشريع آخر معادل له في اعتقاده وعدوه ظهوره ليس مقبولا
ولامسداً . وقد تناولت في الشرح تفصيل ما أجملته هنا ، ويبت في كل موطن
مما جاء يكون فيه من إيهام أو نقص أو تدليس .

وقد سمعت بأن صدور هذا القانون قوماً يقولون إنه قانون غامض وغير مفهوم
وهؤلاء لا ورر لألفاظهم وأحكامهم على مثل هذا العمل ، ففي كل أمة وفي كل
عصر لا يراعى في وضع القوانين فهم العامة وغير الفتيان ، وليس لأحد أن يطلب
أن يكون أسلوب أي قانون مفهوماً للعمامة والخاصة على السواء وأن يقرأه جميعاً
كما يقرأون النصوص ومقتلات الصحف وأحاديثها . وقال قوم آخرون من رجال
الفقه والقضاء قولاً شبيهاً بهذا القول ، كان مشيئة حدة القانون وتسريعهم ، وقد
حسنت هذه اللمعة من بينهم بعد إقبالهم على مدارسته . وهذا فريق ثالث ،
فريق المجرة الدقيق ، الذين لا يرصون عن شيء لم يشركوا فيه ولا يهود إليهم
شيء من معارضة ، وحكمهم عليه من جميع النواحي مفهوم بالبداهة ، ونجس آراءهم
فيه كلهم العامة . هذه قانون ملحظ ووحش . وهؤلاء لا حيلة لأحد بهم ،
ومن أقرر الثالث أن أحراً الناس على النقد والذريع بالباطل هم العبرة السابقون
أما الأكثرية الساحقة ممن يمتد رأيهم فقد تقلت تحرير هذا القانون
بقول حسن ، ولم تنص من مكانته في نظره تلك العيوب الطفيفة التي أشرت
إليها آنفاً .

٣ النامية البرصية

حرص واضعو هذا القانون على استقصاء أسباب الشكوى وشنع أقصى
الأدواء ، مستعينين بما كتف في ذلك من البحوث والآراء ، وما وصل إليهم
من الشكاوى ، وبتجارب والخبرة القصصية التي اكتسبت لأكثرهم ، وقد نجحوا

من الأحكام ما فيه العلاج الواقى الشاى ، وأما هم على ذلك ما يحتويه الفقه الإسلامى من كسور ودعائر .

وقد نغيروا من الأحكام ما حول طليمة اهقف التى ألقت فى مصر مروية طوية إلى طليمة أخرى لا يمكن أن يوجه إليها قد اقتصادى ، واشتمل القانون على حملة من الأحكام من شأنها أن تفوق انتشاره ، ومن حق هذا أن يرمى الشهوة الاقتصادية ، وكان من حقها أن يسكت حصوم الوقف راضين معشطين ، ولكن هؤلاء لا يرضيهم شئ . وقد استولى عليهم إحساس عجيب وبكبر عرب ، وأصبح لفظ الوقف يقصص من حرمهم ويحجمهم فى البضطة وفى الموء . وبكأن مدونه قد صار غير دائر لدلول ومعه غير دائر المعنى ، وأصبح مصدر عن نظام لم شك منه ولا يصح أن يشكو منه أحد .

أما وحي الإصلاح الأخرى فقد اختاروا لها من لأحكام ما هو كميل بالنقصا على أسباب لشكوى وإحلال ارباب واسطة عند الأكرين محل الصحر والأم ، ولست أريد أن أحدث عن هذه الأحكام هنا إلا كما تحدثت عنها تقرير الهيئة المكونة من لجنى الشؤون اشرمية ولأوهف مجلس النواب حيث يقول : « إن القانون قد اشتمل على أحكام أساسية أحست مقدمة مدكرة المصيرية الإصاح عنها ، ولا ترى هيئة حاجتها إلى تزييد هذه الأحكام اكتماء توجيه النظر إليها » ، « فأكسى أن يصاح توجيه النظر إليها فى مدرجة ملحق هذا الشرح وبها بيد لكل شئ . غير أنه لا يعونى أن أشير هنا إلى أن ما أثارته لجنة التقيق حول الاستحقاق الواجب لولد من مات قبل وفاة والده الواقف ، من الصور والقيود واشتققات ، فى وقت لم يكن قانون الوصية قد صدر فيه ولا يعرف علام يستقر حكم الوصية الواحة اوارده ، قد حل هذه اللجنة على اسماء هذه الأحكام من القانون مؤقته حتى إذا صدر قانون الوصية أعيدت هذه الأحكام إلى قانون الوقف بعد وصفا وصفا يتفق مع ما يكون قد تقرر بقانون الوصية ، وقد قبلت الحكومة هذا الرأى وصدر القانون حايه منها مع الوعد

في الدكرة الإيصاحية بالخاصة ، وقد صدر قانون الوصية بعد قانون الوقف قليل ، ولا يزال هذا القانون حالياً من هذه الأحكام ويعتبر هذا بحق ثمرة واسعة يفر منها من يريد الهرب من أحكام الوصية الواحدة ، والأمر في هذا لا يحتمل نسيباً ففسى من ييضم الأمر أن يسرعوا بسد هذه الثغرة .

والحكومات الكثيرة متدافعة على اختلاف رعايتها الخيرية ، والأكثرية الساحقة من ممثلي الأمة في مجلسي البرلمان قد ارتضوا أحكام هذا القانون ورأوا فيها حبيب كمال الإصلاح ، واطأوا إلى أنها علاج شاف ، أصاب نظام الوقف ، وقنعوا بأن أحكام الرحمة شرها أكثر من حبرها ، وإنما أكبر من نفعها ، وقد كان رافضوه بمجلس الشيوخ أول مرة أربعة عشر فصاروا في المرة الثانية أربعة فقط ، وكان المتنوعون عن إبداء رأي فيه ستة فصاروا اثنين ، كان امتناع أحدهم لأنه ، يحصر مدلولات المجلس فيه ، أما حصوه فقد عرفت رأيهم فيه ورأى فيهم ، وأما الأكثرية الساحقة من غيرهم فهي رصيه عن هذا القانون وهي نه فاضة ومهم من سكاك يطير به فرحاً لأنه قد نال من طريقه ما لم يكن يحظر بماله ، أما من لم يحقق مطالبهم ولم يرفع المس عنهم ، وخاصة أنصار الرحمة ، فإنهم غير رصين عنه ، ويريدونه لاشئ ، ويقولون ماذا صنع ، وهكذا الناس منذ القدم ، وما أحكم ما نقول أمش : لا يحمد السوق إلا من ربح .



أما شرح هذا القانون فقد اعتمدت فيه على الأعمال التحضيرية ، أعمال لجنة الأحوال الشخصية وأعمال البرلمان وغيرها ، ما شر منها وما لم يشر ، وعلى المصدر الأول لهذا القانون وهو أحكام المذاهب الإسلامية التي احتجرت بها أحكامه ، وعلى ما نطع في معنى من المعاني والمدلولات من طريق مشاركتي فيه وسراقتي له من البداية للنهاية ووقوفي على أطوار الأحكام والنصوص والوقائع التي نشت على تعديتها مفضلة تفصيلاً لا تني به المحاصر والتقدير .

وسبب في شرح هذا القانون ، وهي سبب في شرح الوارث والوصية ، أن

أدأ بما تمس إليه حاجة العليين من إيصاح النص و بين مناه ومدى ما يراد منه
وارتباطه بالمصوص الأخرى ، ثم أقي على ذلك بما ينتبه الفقيه والأستد والمأقد
التشريعي من إيراد أقول من يستد بهم من فقهاء المسلمين مجردة وإسحة موجرة ، ثم
أتم ذلك كله بحكمه التشريع وما عساه يكون قد ندى فيها من وجهات النظر المختلفة
ثم أحتتم القول بتجريح الأحكام و بيان سدها من أموال الفقهاء ، ومتى كانت
الموصوع بقية لم يسود القانون ، وكانت مما يحتاج إليها في تطبيقه ، ألحقها ، ومن
الواضح أن إيراد جميع الفقهاء ولو رنة بين قوهم لاش هذا لشرح بها فإن
هذا القانون لم يسلط طريق اختيار الأرجح والأنوى حجة وإنما سلك طريق
اختيار الأصلح معها كانت قوته ومد ألح على كثير من إخواني في أن أصم
إلى هذا الشرح أحكام الوقف التي لم يماثل هذا القوم ، وسكنى . نسج
لذلك لما رأيت أنه بعوقه عن الظهور ، وعولت على الاستحانة بإخراج جزء ثان
يشتمل على بقية هذه الأحكام وعلى ما يتعلق بالخصومات والأفضية في الوقف ،
واقفه أسأل المعونة ، وهو حصبي ونعم الوكيل .

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦

بأحكام الوقف

١ - كانت لجنة الأحوال الشخصية قد احتضرت لهذا القانون إسمه هو « قانون إصلاح الوقف » ولكن اللجنة الشريفة ، ترضى هذه التسمية ومحتة « قانون تنظيم أحكام الوقف » ولم ترضى لجنة العدل بمجلس الشيوخ لاهذه ولا تلك واحضرت له اسم « قانون أحكام الوقف » وقد دارت بمجلس الشيوخ مناقشة ليست بالقصيرة حول هذه التسمية واقترح غيرها ، تتفق مع الواقع ويسمى الناس ، وبعد نيل المقصود استسقى المجلس له هذا الاسم ^(١) ، حتى عموماً به وصدر به

٢ - وقد عرف من قبل أن هذا القانون ليس شاملاً لأحكام الوقف ولم يسدول جمع مادته بل تقتصر فيه على أحكام التي رؤى أن فيه علاجاً لمواضع الشكوى . وهذا لأحكام المادة ٢٨٠ من لائحته ترتب الخ كم لشرعية والإجراءات لتصفه بها يجب أن تصدر الأحكام في وقف طلقاً لمدون تلك اللوائح ولأزجج الأقوال من مذهب في حبيفة في الأحوال التي لم يمس عنها في هذا المدون ولا في دين حوائجكم الشرعية ، ويراد من كون القانون للمحاكم الشرعية أن يكون « ولا يجب عنها تطبيقه » وإن لم يكن خاصاً بها ، كالتقارير التي تصدر بالمعاهدات ، وقوانين الأهلية ، وغير ذلك من قوانين الدولة التي يجب على المحاكم الشرعية مراعاة أحكامها .

وقد أريد وضع نص في هذا القانون يشتمل على ما تنقضى به المادة ٢٨٠ المذكورة ولكن اللجنة التشريعية رأت أن هذا النص يكون ترداً محضاً لاحاجة إليه مع وجود المادة سالفة الذكر ، فاكثرت بالإشارة في هذا المعنى في المادة

(١) مجلة ٢٦ مارس سنة ١٩٤٤

التفسيرية وعندي أنه لو نص في هذا القانون على أنه يعمل في المثل والسرعات
 المتعلقة بالوقف بأرجح الأقوال من مذهب أى حبيبة فى الأحوال التى لم يصح
 عليها فى هذا القانون ولا فى قانون آخر من قوانين الدولة المصرية ، كمال لهذا النص
 فائدته وكان نصاً عاماً يجب على جميع المحاكم أن تطبقه ، أما نص المادة ٢٨٠
 المذكورة فإنه لا يتناول إلا الأحكام التى تصدرها المحاكم الشرعية وليس مبرراً
 لغيرها من المحاكم ، كما أن التزام المحاكم لشرعية بالأرجح من مذهب أى حبيبة
 فى التصرفات ليس من نص المادة المشار إليها لأن الأحكام لا تشمل التصرفات
 وأياً ما كانت الحال فإن المبدأ والسرعات المتعلقة بالوقف أصبحت حاصلة
 لجميع من الأحكام ، أحدها خاص بالمحاكم الشرعية وهو أرجح الأقوال
 من مذهب أى حبيبة بالنسبة لما يصح عليه فى هذا القانون ، والآخر عام هو
 أحكام هذا القانون ، فإنه قانون من قوانين الدولة يخضع به الجميع ويجب على كل
 محكمة من المحاكم أن تطبق أحكامه فى دائرة اختصاصها
 أما الأوقاف التى تطبق عليها أحكام هذا القانون فببأنى القول فيها مفصلاً
 فى الأحكام الختامية .

إنشاء الوقف وشروطه

أولاً - التوثيق

(١) اشتراط التوثيق لصحة التصرف

مادة ١ - من وقت العمل بهذا القانون لا يصح الوقف ولا الرجوع فيه ولا التمييز في مصارفه وشروطه ولا الاستئصال به من الواقف إلا إذا صدر بذلك إشهاد من محكمة لدى إحدى المحاكم الشرعية بالمملكة المصرية على الوجه المبين بالدين الثامنة والثالثة وسط مدقة المحكمة

٣ - معنى أحكام هذه المادة أن التصرفات الواردة في لا تكون صحيحة إلا إذا صدر به إشهاد وافق له جميع الشروط المبينة في المادة ١٠ صدر بالتصريف منه إشهاد أصلاً أو صدر به إشهاد أحل فيه شيء من هذه الشروط كان غير صحيح ، أى أنه لا يعتبر موجوداً في هذا الشأن ، ولا يترتب عليه شيء من الأثام التي تترتب على التصرف الدخيل

والإشهاد على أمر مضاء في الأصل طلب الشهادة عنه ممن شهد وقوعه أو براد يقدسه تحضر منه ، ونطبق أيضاً على تحري يقاع لأمر بحسرة شهود ومن لم يطلب منهم مراعاة أن يشهدوا عنه والإشهاد في عرف المحاكم الشرعية هو إنشاء التصرف أو ما شبهه كالإقرار لدى من له الحق في ممانعه من قصاتها أو موقوفها ، وكثيراً ما يطلق على الوثيقة التي يحرر فيها ذلك ، فهو مرادف لما يسمى في المحلات الأخرى بالمقد الرسمي ، ولا يتبدل العقود الرسمية التي تقوم المحاكم الشرعية بالتصديق على التوقيع عليها .

ولا يكتفى للإشهاد كيانه القانوني إلا إذا صدر طبقاً للأوضاع المقررة
في قوانين المحاكم الشرعية ولوائحها^(١). ولا يتوقف وجوده القانوني على الشهود؛
إذا لم تكن الشهادة شرطاً لصحة التصرف شرعاً، فالإشهاد على التصرفات
الواردة بهذه المادة يتحقق بإقاعها لدى من له الحق في سماع ذلك ولو لم يكن هذا
الإقاع محصوراً من الشهود، إذ ليس من شرط صحتها شرعاً أن يكون شواهدا
محصورين منهم، وإنما يحتاج إلى الشهود لأمر آخر هو تعريف الشاهد من كان
معزولاً لمن يسمع الإشهاد منه لم يحجب إليه أصلاً، وإن لم تكن معزولاً له، محصور
من عرفه ولكنه لم يشهد على تصرفه كان هذا التصرف صحيحاً.

وقد اشترط هذا القانون لصحة هذه التصرفات الإشهاد عليه نفسها على لوصع
اليمين به، وذلك لا يكون إلا بإثباتها لدى من له الحق في سماع ذلك، فإذا تصرف
ولم يشهد على إنشاء تصرفه الإشهاد الذي يتطلبه القانون كان غير صحيح وألغى
الأشهاد بعد ذلك لأنه صدر غير صحيح وغير الصحيح لا يقلب صحيحاً، والأشهاد
اللاحق لا يترك أن يكون على إنشاء التصرف السابق، هو إما أن يكون إنشاء
على الإمرار بتدوير هذا التصرف منه مسنداً إلى وقت إنشائه وهذا سبب إشهاد
على نفس التصرف بل شهد على الإمرار به، أس مثل هذا الإشهاد قيمة أصلاً
لأنه إشهاد على إقرار تصرف وقع غير صحيح، أو يكون إنشاء على إنشاء تصرف
مستنداً بمنزلة إنشاء السابق وهذا إشهاد على صرف جديد غير التصرف الأول
ولا يكون له وجود قانوني إلا من وقت الإشهاد عليه، فأتضح من هذا أن من وقع
تصرفه غير صحيح لعدم الإشهاد عليه حين إنشائه لا يستطيع في بعد تصحيحه
بإشهاد لاحق يكون له أثر رجعي -

٤ - وقد أوجبت هذه المادة أن يتوافر في الأشهاد على هذه التصرفات
الشروط الآتية :

(١) أن تكون الإشهاد عليها لدى إحدى المحاكم الشرعية باسم المحكمة الشرعية.

(١) راجع في هذا شرح القانون للدكتور لفتحي زغلولة (١٩٦٥ - ١٠٨).

فإذا صدر عرف منها وكان الإشهاد عليه لدى بعض الناس شعاعاً أو كتابة ، أو كان لدى جهة رسمية مصر أو غيرها ولكنها ليست محكمة كجهات التوثيق الأجنبية والتصليات المصرية ومكاتب التوثيق التي يراد بثبوتها تصرف ، أو كان لدى محكمة مصر أو غيرها لم تكن محكمة شرعية كالحكم لأجنبية والمحاكم المختلطة والمحاكم وطنية والمحاسن سنة تصرف ومهما ما يسميه طائفة اليهود « محكمة شرعية » أو كان لدى محكمة شرعية غير مصرية كالمحاكم الشرعية في العراق وسوريا وغيرها من الأقطار الإسلامية ، فإنه يكون في جميع هذه الأحوال تصرف غير صحيح .

(٢) أن يكون صدوره على الوجه المبين للمدين الثانية والثالثة . وقد بين
٢٢ من المحاكم التي تسمح بها هذه الإشهادات ، ومن لهم الحق في سماعها
وما يجب إخراجها من سماع بعض هذه الإشهادات ، وقد أحسن شئ من ذلك
كل تصرف غير صحيح .

١١ راعياً ما جاء بهذا الشرط وهو شرط السابق وما ورد في المادة الثانية
من القانون عرف أنه لا يشترط هذا لأشهاد لصحة هذه التصرفات . إذا كانت
مبينة . معين بالنظر للعري أما إذا كانت الأعيان حارحة عنه فإنه لا يتعرض لها
ولا يتناولها هذا الحكم فليس متصوراً أن يشترط القانون في صحتها أسراً مستجيلاً ،
فوق الأعيان التي تقع خارج القطر المصري والرجوع عن وقفها والتفويض
في مصادره وشروطه والاستبدال ٢٢ من ما وقف لا يشترط في صحتها أن يصدر بها
هذا الإشهاد وتبقى خاضعة للأحكام التي كانت تخضع لها قبل العمل بهذا القانون .

(٣) أن يضبط هذا الإشهاد بمقتضى المحكمة التي سمع ٢٢ .

وتدوم لأشهادات المحاكم الشرعية ثلاثة أنواع : ضبط وتحرير رسد وتسجيل
وقد بينتها المادة ٣٦٣ من لائحة ترسيب المحاكم الشرعية حيث تقول : ضبط
الاشهادات هو كتابتها بده ترصنط وتحرير رسداتها هو كتابة صورها بالأوراق
المتنوعة مطبوعة لأصنافها وتسجيل السد أو الحكم هو كتابة ما به حرقاً بالسجل
أو حفظ صورته اشمسية .

وهذا اشتراط هنا صسط الاشهاد فقط دون تحرير سنده وتسجيله . فإذا صدر
الاشهاد لدى من له الحق في سماعه ولم يصسط لسبب من الأسباب كموت من سمعه
فحالة قبل ضبطه كان التصرف غير صحيح ويجب تحديده . أما إذا رغب لمشهد
عن الاشهاد بعد سماعه والتصرف قبل ضبطه ، أو تولى من ذلك فلا يجوز سوى .
من هذا بين المحكمة وبين ضبطه ، الأمر الذي يجب عيها أن تقوم به من تلقاء
نفسها ، لأنه لا يتوقف على وجود الشاهد أو حضوره .

وإذا سمع الاشهاد وصبط كان التصرف صحيحاً حرر سنده أو لم يحضر ، سجل
أو لم يسجل ، ولا تأثير لشيء من ذلك في صحة التصرف الذي تم ضبطه . ومن
البيان أن تحرير السند أمر لا أهمية له ، أما التسجيل فله أهميته العظمى غير أنه
لا يوجد ما يدعو إلى اشتراطه في صحة التصرف وإعدا كات تقوم به من تلقاء
نفسها ، وصسط الاشهاد لا يتم عادة إلا بعد بحصيل الرسوم لمستحقيه على التسجيل ،
فلا خوف إذا من أن يصعب على هذا القانون عرس من أهم أعراسه وهو حق
المشهودين على شهر هذه التصرفات .

وعدم اشتراط التسجيل لصحة التصرف ليس من شأنه الإحلال بالحكم
الوارد بالمادة الثالثة من المادة ١٣٧ من لائحة ترسيب المحاكم الشرعية التي نص
على أن الاشهادات الواردة بالمادة الأولى منها ، ومن بينها لوقف ولا استدال ،
لا تعتبر حجة على الغير إلا إذا كانت هي أو ما تحتها مسجلة سجل المحكمة التي
بدايرتها العقار لموقوف طبقاً لأحكام المادة ٣٧٣ من اللائحة وهذا تحفظ أسسه
اللجنة التشريعية حين ظهر مشروع وحتمت الإجابة به في المذكرة التفسيرية
وإذا لم يكن التسجيل شرطاً لصحة هذه التصرفات فإن ذلك لا يحل أيضاً
بأحكام المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الصادر بتنظيم الشهر
العقاري إذا كان التصرف مما يدرج تحت أحكام هذه المادة (١) .

(١) من هذه المادة هو

« جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق عينية عقارية الأئمة أو ماله أو —

حينئذ الوقت لم يكن مالكا له ، وهذه المادة اشترطت لصحة التصرف أن يصدر
 الاشهاد به ممن يملكه ، وهي لا تتمر الإحارة اللاحقة أما وقف مريض مريض
 الموت فيعتبر صادرا ممن يملكه ، فإن توارث لا يشت له حق الاعتراض أثناء المرض
 قبل الموت ، ولذلك لا تصبح بإحارته لذلك قبل الموت ، وإنما شئت له هذا الحق عند
 الموت وتبين أن المرض كان مريض موت ، وحقق أنه متى ثبت له ذلك ثبت مسدداً
 إلى أول المرض ، ولكن قبل ثبوته لا يمكن القول بأن التصرف موقوف بل يعتبر
 في حكم النافذ إلى أن ثبت هذا الحق واستفاده وإدراكه بتبين أنه متوقف
 على الإحارة .

وسياق القول فيمن يملك الرجوع في الوقت و اعتبار في مصارفه وشروطه عند
 الكلام على مواد (١١ و ١٢ و ١٣) غشقة الله . أما من يملك الوقف ويكون
 أهله فإن هذا القانون لم يتناول حكمه ، وقانون المحال المصلحة المرسول به حق
 الآن يكاد يكون قاصداً بحركات ولم تعرض للأهلية ولا تصرفات عدم الأهلية
 أو ما نصيب فيكون المرحع في أهلية نصريين للوقف ، مدين كاد أو غير مدين .
 هو أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ^(١) أما الأحاب يرجع في أهليته
 العامة إلى ما تقضى به المحدثات وقواعد الدول .

(١) قال فيها الحنفية أن أهل الوقف هو أهل الحرم ، وهو الخراج المائل الثالث ، فالوقف
 لا يصح من المجنون ولا من الصبي والمجنون لا يملك ، لأنها إما من أهل المارة فلا
 ثبت لموضع حكم
 أما نصي المير لخدمة الكتب على أن الوقف لا يصح منه مطلقاً ، وهذا هو النص مع ما هو
 مقرر من أن الوقف بمرح ، لكن جاء في هذه خلافاً عن المحقق أن القصة أي بكر للمير قال
 صحة بوقف من إذا أت له القاضي به ، وهذا النص عرب أنف على نصير به وأصل شأنه
 ما نقله أبو البت في جوابه عن أن بكر وأن نظام ، وبالرجوع إلى الحديث وضع الرسائل
 يصح أن وضع لخدمة الرجل المحجور عنه لا الصبي . وأن ما كان الأمر حكم هذا النص يستثنى
 مع الخلاف في السببية . إذ من المقرر أن السببية والنصي نصير سواء في الأحكام فلا في مسائل
 ليست هذه هي . ونسوة الذي يعنى كصبي المير فيجري عنه ما في حكم الصبي من خلاف
 إن صح أن هناك خلافاً .

وفي الخصاف أن الوقف لا يجوز من حجر عليه لخدمة أو دين رد به جار لم يكن الحجر نصي .
 ونقل الطرسوسي في فتح الوسائل ما جاء في الخصاف وما جاء في ردوى أن الميت من أن لخدمة

والتصرفات الواردة بهذه المادة من التصرفات التي يصح التوكيل فيها ،
فلمتصرف أن يتولاه بنفسه وله أن يوكل فيها . وعند العرصة الأولى لمشروع
هذا القانون على مجلس الشيوخ اقترح بعضهم ألا يقبل في ذلك توكيل وأن على
المتصرف أن يشتر الإشهاد به هو نفسه ، واقترح آخرون ألا يقبل التوكيل فيها
من يقيمون باعتد مصرى ، واقترح آخرون ألا يقبل التوكيل في أوقف خاصة ،

١٠ ذكر بعضي قال إنهم نأسبه بعضي هم بحر وإن نأسبه بحر وإن لقنناهم الفاعل
قال لا يجوز وإن أنسبه بعضي ثم قال في ما ذكره جصاص وأبو حنيفة عن جصاص مع
القول هو جازع على ما قلناه أنه ذكر فعل فقل هو وما قل عن الفتاوى وروى
عنه في نسخة وغيره وفيه أن يكون في نسخة عن أبيه وفيه أن جصاص لقنناهم على ما قلناه
عنه لا ينعقد ثم جازع على ذلك أبو يوسف (ربطه به جصاص في الوقف على المس) وهو
الصحيح عند جمهورهم وعند سائر حكماء كماله فلم يشرحه السكاك بن جصاص ولا أن
يكون بعده لأبيه وروى صاحب تاريخ الأعيان وقال لا ينفك جازع وهو ينفك عنه
وقال أبو حنيفة صاحب التبر الذي كان جازعاً له من أبيه لا على ما قلناه
والسكاك جازعاً هو بعده وفي نسخة أن جازعاً هو جصاص هو جصاص في الوقف بن جصاص
على وروى وشرحه كونه ينفك على والده لا يعرف في المذهب ولم يقل عن أبي القاسم من جازع
هذا السكاك ثم جعل في الوقف نسخة في نسخة وأما السكاك (١١) بن جصاص (٢) يصح
أن جازعاً بعضه كان على جازع أو على غيره من بعده ولده أو لغيره (٣) يصح وإن لم
يكن جصاصاً كان على جازع من بعده على جازع لا يصح وإن لم يكن من بعده ولده
والفصل في جازع على ألا يقبل وقته إلا بأذن جازعاً أنه ذكر وعلى جازع أولاً كما قال
الكامل ومن طبع غيرهم لم يصح أن يرشد فهو محصور عليه لفظة الله وهو موافق لما يؤخذ
من من بعده لأبيه وأبوه من الأمر عهد به بجمع الخلاف بأمره أصبح الخبر عليه
صحيحاً عند الكل وأما جازع

وَمَا تِلْكَ آيَاتُكَ إِلَّا عَمَلٌ مِثْلُ عَمَلِكِ وَأَنْتَ تَتَوَكَّلُ عَلَى الْعَرْشِ وَمَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَ رَبِّكَ إِلَّا الْوَكِيلُ وَمَنْ يَشْفَعُ عِنْدَ رَبِّكَ إِلَّا الْوَكِيلُ وَمَنْ يَشْفَعُ عِنْدَ رَبِّكَ إِلَّا الْوَكِيلُ وَمَنْ يَشْفَعُ عِنْدَ رَبِّكَ إِلَّا الْوَكِيلُ

ومن شروط الترخيص أن يكون المالك الموقوف حية الوقت فلا يصح وقف المصوب
ولا البرى بعد من قصه هنا إذ وقف على أهائك أمير وقت على أنه تصوى لوصيه
موقوف على أهائك (راجع إلى مجمع البائل ص ١٥٣ مجمع ص ٥٥ ص ٢٧ و ٣٨ -
المحرر ص ٢٢ - ص ٢٤ - ص ٣٥ - إحصاء البائل ص ١ - حوى على إنشاء
ص ٢٤ ص ١٤٧ وغيرها)

وكتب رئيس على حكمه من مطلق عليه وعلى الوصي بالوصية أحكام قانون الوصية
وبما يكلف من تعب في حقه ما عير بمم ثبات نفوس له عند سر - مادة ٧ وعلى حق
نمبر تأتي الإشارة منه في سر - مادة ٢٩

كما اقترح أيضاً لا يقبل التوكيد إذا طال الأمد على صدوره ، وكل ذلك كل من المقترحين خشية أن يكون الشهد مضبوطاً على إرادته أو يكون قد أريد من التوكيد إحصاء عرص عرص لأهليته ، ولكن المجلس رأى أن تلامي هذا يمكن من غير الانتحاء إلى منع من التوكيد فصرّح هذه الاقتراحات ^(١) ، ولم يعد أحد بعد ذلك إلى إثارة شيء مما ذكره المجلسين إذا استثنينا بعض كلمات أثيرت بمجلس النواب ولم تلق رواجاً ^(٢)

• — والتصرفات التي تناولتها هذه المادة هي :

(١) الوقف : والمراد منه عقدة الوقف بجميع ما تشتمل عليه من إيجاب ، وموقوف ، ومصرف وشروطه ومآثر شروطه الأخرى ، فإن هذا هو المعنى الذي يفهم من كلمة وقف في العرف الفقهي والقضائي وفي لغة العامة من أرباب عبادة ، فالإشهاد أو إيراد مادة شرط صحة ذلك كله

و يستوى في هذا ما إذا صدر بوقف دفعة واحدة ، أو صدر مجزئاً ومن أمثلة المجزأ ما يقع في مصر من ألب الوقف بقرعة عقدة وقعه إماماً صحيحاً شرعاً وبين مصارفه ويشترط في إشهاده لآخر الحق في تفصيل شروطه على لوحة الذي يراه في حياته أو بعد موته ، فما بقوه له من شرط له ذلك ليس عملاً مستقلاً وإنما هو إكمال لما بدأه الوقف وجزءه متم له بقوه به بياض عن الوقف طبقاً للشرط أو رد بوجهه ، وعمله هذا يكون كأنه قد صدر من الوقف في عقدة الوقف كما صرح بذلك فقهاء الحنفية في مواطن متفرقة ، وما يتم العقد ويتحقق به يجب أن يأخذ حكمه وإن تأخر عنه ، فإذا خرج لمشرط له عن أحكام هذه المادة كل عمله غير صحيح ولا يمكن الاحتجاج بأن تصرفه لا يندرج تحتها .

أما الوقف وقعه واكتفى به بالإجمال في مصارفه إجمالاً تاماً وموصى في عقدة الوقف إلى غيره بياضاً لم يكن ما يقوله لمقصود إليه من هذا الفصل بل هو تعيين كباقي بياضه ^(٣) .

(١) جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٢٤ (٢) جلسة ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦

(٣) انظر شرح المادتين ١٢ و ١٣

وأطلقت كلمة « الوقف » في المادة شملت لزوم ولزوم ، والمجر والمعلق بالموت لمطلق والمصاف ، والوقف الموصى به ، ومن قبيل الوقف الموصى به ما يشترطه الواقف في وقفه من احتجاز حصة من الربيع سواء يشتري بما يجتمع من ذلك عين بلحق بوقفه ، تكون وقفاً مثله حكمها حكمه وشروطه كشرطه ، فشرائه هذه العين بما اجتمع من ذلك المال لمحله الوقف هو العمل الذي يكون به وقفه ، ومن من ممكن اعتبار شرط الواقف لذلك وقفاً منه للربيع أو للعين التي تشتري به فيما بعد من وقت صدور هذا الشرط منه فإن كلاهما لا يمكن موحداً عند الشرط ولا بموكل به ، وهذا الشرط ليس سوى وصية شراء ما يوقف وإيعاء لمن يقوم بوقفه والذي يخصم لحكم هذه المادة هو وقف ما أوصى بوقفه دون الوصية والإيعاء بذلك إذا لم يكونا من شروط وقف الأصلي وبين مصارفه ، ولو أوصى لآخر بأن يشتري بعد موته من تركته عيب ويقف على ما بين له من التصرف والشروط فإن الوصية والإيعاء لا ينقصان لحكم هذه المادة والذي يخصم له هو وقف الموصى لما اشتراه بحسب .

والإطلاق أيضاً يشمل الوقف الأهلي ، والخيري ، والمركب مذهب ، لكنه غير شامل لصحة طاعة لقيه الدليل القوي على تقييد هذا الإطلاق وإرادته أنه لا يقبل وقف المسجد ، وذلك لأن هذا النوع وصفته هيئة الأحوال الشخصية متغيرة أحكامه من مذاهب الإسلامية ، طناً بقرار تشكيك ، ولو لم يشتمل هذا القرار على ذلك ما وسعها أن يصح غير هذا ، وما كان هذا القرار فيه حكماً لا سند له من الفقه الإسلامي ، بل ما تم حق لم ير أن الفقهاء قد أحجموا على حله ، وهذا كان فيها للمدعي قد احتفظوا في حوار وقف ما عدا المسجد وعدم جوره ، واتخذت اللجنة من أمولهم المختلفة في هذا سداً لما جاء بهذه المادة من الأحكام ، كما يعلم أنهم جميعاً قد اتفقوا على صحة وقف المسجد ولزومه متى استكمل شرائطه ، فليس من الممكن مع هذا أن تخرج على الإجماع وتريد الإطلاق وتقول بطلان وقف المسجد وقفاً صحيحاً شرعاً إذا لم يتم توثيقه على الوجه الذي رده هذه المادة ، فصدر هذا القانون يعني أن الكلام في غير وقف المسجد ، ومصادر القوانين

من أهم ما يرجع إليه في تفسير معانيها وتحديد مراتبها وما دام إطلاق هذه المادة لا يشملها فالواجب أن يعمل في شأنه بالراجح من مذهب أي حبيبة

(ب) التغيير في مصارف الوقف وشروطه : والتغيير في مصارف الوقف قد يكون بإخراج جميع الموقوف عليه أو بعضهم ، إدخال غيرهم أو الاكتفاء بتن بق منهم ، وقد يكون بخرمان بعضهم مدة ما ، وقد يكون بزيادة الانصاف أو نقصها ، وقد يكون بحمل صاحب السهم دا مرسب أو العكس ، وقد يكون بتعديل الترتيب وتقديم اللاحق وتأخير السابق ، وقد يكون بإلغاء الترتيب بين المستحقين والقرنس سهم إن كانوا مشتركين ، إلى غير ذلك من الصور .

وشروط اوقف منها ما يرجع إلى عقدته ومن بين هذا ناسد الوقف وتامته ، ومنها ما يرجع إلى الاستحقاق كاشتراط ما يقدم من ، واشتراط انتقال نصيب الأصل للمربع وعود نصيب المتيم لأهل طيفته ، ومنها ما يرجع إلى دأته ، النظر عليه وعمارته وطرق استغلاله ، وغير ذلك

والتغيير في شروط الوقف قد يكون بالغاء ما سبق اشتراطه كله أو بعضه ، وقد يكون بإضافة شرط أخرى تغير من معناه ، وقد يكون بتحويلها وتغيير وضعها ، كتغيير حصصها ، وتخصيص عامها ، وإطلاق مفيدتها ، وتقييد مطلقها ، وبين الخلل منها ، فكل هذا ، أشبهه بمعدونه عددة في التغيير في شروطه . أما إضافة شروط أو إسقاطها لا تأثير لها في شروطه الأولى به لا يمكن أن يسمى تغييراً في الشروط لأنها ولا غيرها

(ج) الاستبدال - من الرافق : واستبدال اوقف شامل لببيع الموقوف باسمه ، عقاراً كان أو منقولاً أو حصةً وأسهماً أو وقفاً لسانه للتهدم ، ولشراء عين نال البدل لتكون موقوفة ، ولتقابضة على العين الموقوفة بأخرى . ولكنه لا يشمل شراء مستعمل لحمة اوقف فاصل الربيع ولا يبيعه ، لأنه وإن كان مملوكاً لحمة اوقف ليس موقوفة ، فلا يكون بيعه ولا شراؤه مما يسدح تحت الاستبدال . ولا يشمل أيضاً شراء عين ما احتجز من الربيع طبقاً لشرط اوقف ليكون وقفاً

مصدقاً به لأن هذا وقف لا استدال . ولا يشمل ما يشترى بمال الدل ليكون مستعلاً مؤقّتاً ولا يراد استدلاله ليكون بدل العين الموقوفة .

وبعد الاستدال بأنه من الواقف لأن الاستدال من غيره لا يكون إلا من المحكّة وليس ثم ما يدعو إلى اشتراط لإشهاد في صحته ، والاستدال من المحكّة متى تمت صحته كان صحيحاً ولا تنوقف صحته على ضبط الإشهاد به . (د) الرجوع عن الرّف . والمعنى فيه واضح ، وسيأتي القول فيه مفصلاً حين الكلام على الرجوع والتميز . وهو لا يشمل الرجوع عن الوصية بالوقف ، لأنه حتى موت لم يوجد وقف .

٦ . وأحكام هذه مادة تطلق على هذه التصرفات مبنية بالأوقاف التي تصدر بعد هذا الدون . وتعلق أيضاً على ما يتعلق منها بالأوقاف التي صدرت منه طبعاً ليس لمادة (٥٦) ولكن لا تطلق في يتعلق بالأوقاف السابقة إلا على الحوادث اللاحقة لصدوره دون الحوادث السابقة للنص على أن أحكامها لا تطلق إلا من وقت النص به . وهذا النص قد يحتمل شيئاً من القول ببحرجه عن المقصود منه ، ولكن بدكرة التصديرية حدثت المراد منه تحديداً لا يحتمل الشك حيث بحث على أن محل تطبيقها هو ما يحصل من هذه التصرفات بعد العمل بالدون ، نصف بالأوقاف الحديثة أو بالقدمة ، بالأوقاف والرجوع عنها واستيعاب في تصرف واشتراط والاستدالات التي حصلت قبل العمل به لا تخضع لأحكام هذه مادة بل يحكمها ما كان معمولاً به قبل العمل بهذا الدون وهي صحيحة متى استوفيت شرائط القبية صدر بها إلهاد أو لم يصدر ولا يحتاج إلى هذا الإلهاد إلا كسوع سمح الدعوى ١٣ عند الإلزام . كانت ثم مدح تحت المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

٧ . بعد أن أوضحت معنى هذه المادة ويست ما اشتملت عليه من أحكام ومدى تطبيقها أروى لك في يلي أقوال الفقهاء التي تتعلق بهذه الأحكام

أولاً — الخوف . اتفق فقهاء المسلمين على أن وقف المسجد صحيح ما دام لا ريب متى نوافرت الشروط التي اشترطت لذلك ، ولا يبرر أن أحداً منهم خالف في أصل صحته ولزومه ، وإن اختلفوا في بعض أحكامه التفصيلية .

أما وقف ما عدا المسجد فقد اختلف القول فيه ، فمنهم من ذهب إلى بطلانه ، وهذا القول مروى عن ابن مسعود وعلی وابن عباس من فقهاء الصحابة ، وهو قول شريح^(١) من أئمة التابعين وإحدى الروایتين عن الإمام أبي حنيفة وقول أحد ابن صالح^(٢) ، فقد روى عن ابن مسعود إنه قال : لا حبس إلا في سلاح أو كراع . وروى ابن أبي شبة موقوفاً ، أن عيسى بن أبي شبة قال لا حبس عن فرائض الله إلا ما كان من سلاح أو كراع . وروى الطحاوي في شرح معاني الآثار أن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعد ما أنزلت سورة النساء وأرسل فيها القرآن ، نهى عن الحبس . وروى الطحاوي وابن جرير أن شريحاً قال سمعت محمد بإطلاق الحبس ، وأنه سئل فيمن مات وجعل داره حبساً فقال : لا حبس عن فرائض الله ، وإن أحد من صالح قال : أن حديث ابن عباس حديث صحيح وبه أقول . وقد قال ابن جرير أن ما روى عن علي وابن عباس لم يصح عن أحد منهم ، وأن الرواية عن ابن مسعود باطلة ، وعن علي مكذوبة ، وعن ابن عباس موضوعه ، وحدث شريح منقطع ، ولكن الإمام الطحاوي رواها ولم يقطع فيها مثل ذلك كما نقل ابن أحمد ر صالح بن محمد حديث ابن عباس ، وقال الكمال في فتح البدر أن حديث ابن أبي شبة عن علي . وإن كان موقوفاً على علي ينبغي أن يكون له حكم رفع لأنه قد نزل علم نوبت الوقف — ولهذا استثنى السلاح

(١) شريح بن أمارت بن قيس بن ميمون بن مكي ، أبو ثمة الكوفي ، محصر ولي عمر الكوفة صلى الله عليه وسلم ، وكان من خلقه لعله ، وذكره عالم ، أحمد بن علي وابن مسعود ، وأخذ عنه الشافعي وغيره ، وهو من رواة أحمد بن حنبل . مات سنة ثمانين على الأصح وستة مائة وعشر سنين . وروى مائة وعشرون سنة . (٢) أحمد بن صالح النعري . أبو حنبل الطحاوي ، أحد كبار محدثي عصره ، وقته أحمد بن حنبل وجماعته . وقال أبو داود كان يقوم كل ليلة في الحديث ، وقال في نفسه ما قدم علينا أحد أعلم بمحدث أهل الحجاز من هذا القوم ، يسه ، وروى عنه البخاري وأبو داود وتوفي سنة ٢٤٠ عن ثمان وسبعين سنة .

والكرام - لا يقال إلا سمعاً وإلا فلا يحل . كما قال أن حديث شريح رواه
ابن أبي شيبة وأخرجه البيهقي . وشريح من كبار التابعين ، وقد رفع الحديث ،
فهو حديث مرسل يحتاج به من يحتاج بالأحاديث المرسلة^(١) .

أما جمهور الفقهاء وسائر أئمة الأمصار بأنهم يقولون بحوار الوقف وصحته ،
على خلاف بينهم في لزومه ، وفيما يجوز وقفه وما لا يجوز ، وحججهم في ذلك
مستقيمة لا حاجة بنا إلى إيرادها ، وبما قدمنا يتضح أن ما ذهب إليه الفريق
الأول قول له قيمة وإيه مما يصح الأئمة والاستناد إليه ، وإن خالف ما عليه
جمهور الفقهاء ، متى دعا إلى ذلك خير الأمة وصالح أمرها .

أما عدم لزوم الوقف وحوار الرجوع عنه فهو قول الإمام أبي حنيفة رحمه
في أصح الروايتين عنه . وسيأتي الكلام فيه مفصلاً في شرح المادة ١٢

ثانياً - التعريف بمصارف الوقف بشرطه : مذهب الحنفية أنه ليس لأحد
أن يعيرى مصارف اوقف وشروطه عامة عند شرط النظر ، رجعت إلى الرابع
أو إلى غيره ، إلا إذا كان اوقف قد شرط له ذلك ، فإن شرطها الواقف أو شيئاً
مما لنفسه أو لغيره صح شرطه وعمل به ، وإن لم بشرطه لا يملكها هو ولا غيره
ولا يملك أيضاً أن يشرطها بعد عقدة اوقف لغيره وإن كان قد شرطها لنفسه ،
إلا إذا كان قد شرط في عقدة وقفه أنه له أن بشرطها من شاء^(٢) .

وفي حاشية الدسوقي^(٣) على الشرح الكبير من كتب المالكية أن اشتراط
التصيير والتعديل والإدخال والإخراج معمول به ، وأن في التعطيل ما يفيد منع ذلك
استثناء ، ويخصى إن وقع .

وفي بعض^(٤) وشرح المنهجي^(٥) من كتب الحنابلة أن اوافف لو شرط في وقفه
أن يخرج من شاء من أهل اوقف ويدخل من يشاء من غيرهم كان شرطه هذا

(١) معاني الآثار ٢ من ٦٤٩ . المحلى ٩ من ١٧٥ ، فتح القدير ٥ من ١٢

(٢) خلال ٣١١ ، ٣٣٣ ، الحضانة ٢٣ وما بعدها ، حر ٥ من ٢٢٩ وما بعدها ،
الإسقاط ١٥ وما بعدها .

(٣) ١ من ٨٧ (٤) ٦ من ١٩٥ (٥) ٢ من ١٩٥

شرطاً غير صحيح وكذلك لو شرط هذا الماطر من بعده . وفي كشف القناع ^(١)
 أن من الشروط الفاسدة شرط الواقف تحويل وقعه عن الموقوف عليه إلى غيره
 وتغيير شروطه . وفي المعنى أن شرط الإعطاء والحرمان صحيح . وقال في الفروع ^(٢)
 أن شرط إخراج من شاء منهم وإدخال من شاء من غيرهم بطل لمساته مقتضاه .
 لا قوله يعطى من شاء منهم ويجمع من شاء ، لتعليقه استحقاقه بصفة ، ذكره الشيخ ،
 قال الحارثي الفرق لا يتبعه ، وقال شيخ ^(٣) كل متصرف ولاية إذا قيل ما شاء
 يعمل فإنه هو لمصلحة شرعية ، حتى لو صرح الواقف بعمل ما يهواه وما يراه مطلقاً
 فشرطه باطل لخالفته للشرع ، وعائته أن تكون شرطاً مساحاً وهو باطل
 على الصحيح المشهور .

وفي شرائع الإسلام من كتب الأمامية أنه لو شرط إخراج من يريد بطل
 الشرط ولو شرط إدخال من يريد حار ، وقد توسع شارحه صاحب جواهر الكلام
 في شرح هذا الموصوع وبين أن الكلام فيه متى على لزوم الوقف بالنسبة لموقوف
 عليه وأفاض في بيان الآراء ومساقطاتها ونقل عن (س) وجامع (صد) وغيرهما
 أن الواقف ليس له إدخال غير الموقوف عليهم معهم وإن كانوا أعداءه على الأصح
 وليس له إخراج من يريد ولو شرطه في العقد بطل كما نقل عن محكي (ط) أنه لو شرط
 أن يخرج من شاء منهم ويدخل في ذلك من يشاء وأن يفضل بعضهم على بعض
 إن شاء أو يسوى سهم إن شاء كان ذلك كله باطلاً لأنه شرط التصرف فيما هو
 ملك غيره فلا خلاف وقال قد روي أصحابنا أنه يجوز أن يدخل فيهم غيرهم أما
 الإخراج والنقل فلا خلاف عدما في عدة حواره ثم قال ومن ذلك يظهر
 ما في جامع (صد) فإنه بعد أن حكى عن (ط) و (س) ما عرفت قال وهو بعيد
 لعدم المسافة فالأصح الصحة إذ قد عرفت أن النتيجة الصحيحة بمعنى جعل الإرادة وصلاً
 للدخول والخروج فيدخل حينئذ ويخرج من اتصف بها من غير إدخال وإخراج

(١) ج ٢ ص ٤٤٦ ، ٤٤١ (٢) ج ٢ ص ٨٨٦

(٣) هو شيخ الإسلام ابن تيمية .

منه كما ان لمصلحة عدمها مع اشتراط الإدخال والإخراج بمعنى حصل السلطة إليه في الإدخال والإخراج^(١)

وشروط التعبير في الشرط والإدخال والإخراج من الشروط الساطقة عند إمكانية من غير خلاف في ذلك ، وشرط لأعطائه والحرمات صحيح عند أكثرهم وباطله فيما يميل إليه الحارثي وجميع هذه الشروط باطلة فيما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية ، وفي قول مصحح عند الامامية .

(ثالث) الاستدلال في الوقف لمسل^(٢) وفي المسوط للمرحس^(٣) وفي الحديث^(٤) وفي الأصناف^(٥) أنه لا يوقف أرضه وشرط أن له أن يبيعها بشرى شها أرضاً أخرى تكون وفقاً على شروط الأولى جار الوقف والشرط عند أبي يوسف استحساناً ، وقال محمد ويوسف بن خالد السعدي وأهل الصرة أن النهي صحيح والشرط باطل وهو القياس ، وقال بعضهم هما فاسدان ولو جعل دية مسجدة لله على أن له أن يبيعه فستبدل به بالمحدد جائز والشرط باطل ، وجاء ذلك في هذا وصاحبه عنه مؤلفون ولا يعرف أن أحداً خالف في ذلك ، فإذا صح شرط الاستدلال جار بمن شرط له على الصحيح ، أو انعاقا كما ورد في رد المحتار وجاء في إحانة السائل ما يؤيده خلافاً لما توجهه عبارة الفتح ، ويصح من الشرط له يدون وقف على مراحمته القمى وإدومه ، يمكن جاء في إحانة السائل أنه لو شرط أن يبيع الوقف ويحصل ثمنه في وقف أفصل منه أن رأى الحاكم منه ادب له فيه وهي عبارة شعر الحاشية إلى ذلك كما مع الشرط .

وفي المعنى لأن قدومه^(٦) وكشاف القضاء^(٧) أنه لو شرط بيع الوقف عند حرمانه وصرف ثمنه في مثله ، وشرطه للتولي بهذه صحح الوقف مع إلقاء الشرط كما في الشروط الفاسدة في البيع ، وهذا الوجه قلله الحارثي عن القاضي وابن عقيل ، كما نقل عنه أيضاً وعن ابن السكيت وغيرهم . يوقف يطل

(١) ٦٤٤ (٢) ٦١ و ٦٢ و ٦٠٠ (٣) ١٢٠ ص ١٢ (٤) ٣٠٦ ص ٢٠٦ (٥) ٣٦

(٦) ٦٠ ص ٦٠ (٧) ٢٠ ص ١٤٦

هذا حكم شرط الاستبدال في عقدة الوقف عند الحفية والحالة ، أما إذا لم يشترطه ووجد ما يسوغ الاستبدال فقد أُنس في السير الكبير إلى أنه لا يملكه إلا القاضي ، وذلك مروى عن أبي يوسف ، أما محمد فقد احتج الرواية عنه فيمن يملكه ، هل هو الحاكم أو الواف أو الدطر ؟ . وقال صاحب البحر أن المعتمد أن يكون ذلك للقاضي

راماً — الاشهاد والكتابة . الحفية لا يشترطون اشهادة في صحة عقد من العقود إلا لزواج ، فالإشهاد على الوقف أو التصير فيه أو الاستبدال به ليس شرطاً لصحة ذلك عديم ولا نعم أن أحداً من الشافعية أو الحنابلة قال أن الإشهاد على شيء من ذلك شرط لصحته بوجه عام وقال السوئي ما حكى في شرح العاصمية ^(١) أن الإشهاد شرط صحة في التبرعات من حيث هي ، وفي كل ما كان من غير عوض كالنوكيل والعميان ونحوهما ، ولا يختص الإشهاد بالتبرع على التصير فقط ، بل لا معنى لكونه شرطاً في التصير دون الكبر كما قد يتبادر وحيشه إذا قال حدثت أو تصدقت أو وكلت أو أوصيت ولم يقل أشهدوا على يذلك ولم يفهم من حاله أنه قصد به الإشهاد عليه فإنه لا يصح شيء من ذلك ، وكذا لو كتبت ذلك ولم يشهدهم عليه فلا يفقد شيء من ذلك .

ولا أعرف أن أحداً من الفقهاء اشترط لصحة الوقف وما يتعلق به كتابته ، أي كتابة كانت ، عزيمة أو رسمية .

٨ — وهذا ما بين ما جاء بهذه المسألة وفي ما كان معمولاً به من قبل المالكي المشرعي وهو الراجح من مذهب أبي حنيفة وأحكامه مادة ١٣٧ من لأنحة ترتيب الحاكم الشرعية نجد أن التعديل في الأحكام جوهرى ، هذه التصرفات في مذهب الحنفية مع صحيحة متى استوفت شرائطها الفنية ، شهد عيب التصرف رسميين أو غير رسميين أو لم يشهد ، كتب تصرفه عزيمة أو رسمياً أو لم يكتب ، ومادة ١٣٧ لا تضر صحة ولا سلطان ، بل تجمع جميع الدعوى بهذه التصرفات

عد إنكاره إذا لم يحد ذلك الإشهاد. وقد علمت المحكم بكل قوة على تصديق
دائرة الإنكار وتوسيع دائرة الإقرار واعتبرت حالة المنكر الذي سبق منه إقرار
في وقت ما وماى مكان حالة إقرار، وحالة المنكر الذي لم يقر أصلاً ولكن أقر
من نفي هو الحق عنه حالة إقرار، بل اعتبرت حالة الناظر المنكر حالة إقرار إذا
كان هذا إقرار صدر من ناظر آخر قبله وإن كان هو لا يصدر منه إقرار أصلاً،
واعتبرت جهة الوقف معترفة بهذا التصرف، أما أحكام هذه المادة فتتضمن على هذه
التصرفات من نسيب. وبذلك فقدت المادة ١٣٧ قيمتها بالنسبة للتصرفات التي
تصدر بعد العمل بهذا القانون متعلقة ببعض في القطر المصري و بقيت لما قيمتها
بالنسبة لجميع التصرفات التي صدرت قبل العمل به ولما يصدر منها بعد ذلك متعلقاً
بأعيان خارج القطر المصري

والأسباب التي دعت إلى الأخذ به منصوص في مذكرة التفسيرية فلا أطيل
فيها وأكتفي بنوحه المختصين، ومدة فلازلت في شك من أن هذه الأسباب
تلكي لهذا التعديل، وبما السبب القوي هو الرخصة المدحة في تصديق دائرة الوقف
ووضع العقبات في سبيل انتشاره بالقدر المنكر.

وقد اقتصر التعديل على التصرفات الأربعة الواردة دون غيرها مما يتعلق
بالمساكن كالإقرار بوقف صدر قبل القانون، والاستبدال من غير الواقف، وشراء
مسكن به من أربع بيعة، والتحكيم، والتأجير لمدة طويلة، وتأجير الناظر المدة
التي يمكنها مع إذن مستأجر بالنسبة والعرض، وإضافة شروط جديدة إلى شروط
الوقف لا تعتبر كمكلاً ولا تقييداً وغير ذلك، لأن هذه التصرفات إما أن تكون
من حق المحكمة أو محتاج إلى إجازتها أو تكون قليلة الأهمية، وقد عني مشروع
القانون بتدني المحكم عن هذه القوانين بهذه التصرفات منصوص في الفقرة الثانية
من المادة ١٠٧٥ على التحكيم لا يجوز إلا بإذن من المحكمة الابتدائية الشرعية
التي تقع في دائرة الأصل كله أو أكثرها قيمة ويجب أن يصدر به إشهاد على يد
رئيس المحكمة أو من يحمله عليه من القضاة وموثقين. وعندى إن إذن الناظر

للمستأجر بالبناء والاراس ضمن التأجير الذي يمكنه له خطورته فإنه يقول في النهاية
إلى المختر ومكون لدى أو العا من أدنى من غيره وله حق النقص والقرار ما دام
يدفع خرس. وأن الحكمة كانت تقضي بصدفه إلى هذه التصرفات
وقد أقرت لجنة الأحوال الشخصية أحكام هذه مدونة بالإجماع، ولكنهم لقيت
معارضة في لجنة العدل ومجلس الشيوخ حين نظر مشروع أول مرة ثم طرأت
معارضتها حينما نظر المشروع للمرة الثانية وكان من جهة مدرسين. ولا يوجد
حاجة ندعو إلى محاميه جمهور العلماء الخوارج إلى التفتيش، وفي أحكامه ١٣٧
من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ما يلي: «مرص الذي شير إليه المذكورة لتفسيرية
ويؤدي إلى العينة حتى يهدف بها حكم نوصيه على غيره، كان من نص
أمر في الأحكام تحكم هذه المادة بحدوث شرط في صحة دفعه. يعني به أحد من
العلماء مع تقنين إسلاماً ولا شرعاً، ومحمد وأحمد لأن أمرهم حين صدرت
إلى النائب الحقيقي، أما قول الأخير فلا بد أن يكون كلاماً خاطئاً يراد منه
المهملين بحسب، وفي أراد فائده في ذلك إحداث شرط. يعني به أحد من العلماء
مع إصافه بهم افتراء، فإنه حينئذ من محتج به لاسد له من الفقه، فذلك دعم
باطل، وفي رد أنه شرط يحدث أي به لاسد إلى محتج بقول الفقهاء
وعنده البرم مذهب معين في جميع الأحوال فهو قول حق وهو عين ما وقع، وهو
عمل لاشية فيه وليس فيه عداوة لأهل الفقه ولا على الفقهاء، بل هو المتعين متى
أملأه الصانع لعام وحيز لأمة ونزاع مذهب معين، أو شترائط أوضاع خاصة
في عدم التزامه، من الأمور الحديثة التي حاصرت بها المستند لهم فيها
من أحكام الدين ولا من أول الأئمة المحدثين، وفيه هي. ثم وأقول من عند
أنفسهم، تطورت حتى اشتدت وتعدت عن التفسير، والدين يسر،
وجافت ما كان عليه عمل المسلمين في الصدر الأول وما يليه. وقد سطت القول
في ذلك تاريخه الأولى من هذه السلسلة.

وهذا القول لا يتم مذهب معين في جميع لأحوال. بل فرق سه ونعطى

لكل حال حكما قال به إمام من أئمة مسلمين مراعية في ذلك الصالح العام حسب
الاجتهاد والطاقة .

وأوقف الذي لم يحصل إشهد عليه أصلا أو الذي أشهد عليه ولكن لم يصدر
به هذا الإشهد يكون غير صحيح أخذاً بقول من قال بأن الوقف لا يجوز أصلا
من أئمة الصحابة والتابعين . وقد ثبتت من قبل أنه قول قد ثبت نقله وله حجة
فلا حرج في الأحكام . كما أن الوقف الذي لم يحصل إشهد عليه أصلا يكون أصلاً
غير صحيح عند النكبة على ما ذكره السولي . وأوقف الذي صدر به هذا الإشهد
يكون صحيحاً أخذاً بما عليه جمهور الفقهاء . ومورد الحكم بحتاف والحكم كلي
وليس احتياطاً لجزئي من مذهب في عمله بل تخير من ولي الأمر لا يسد من التنقيح .
ولو فرض أنه يفتق فلا حرج منه .

والتصير في مصرف الوقف وشروطه والاستبدال به من الواقف يكون كل
مهما غير صحيح إذا لم يصدر به هذا الإشهد ولم تكن مشروطاً في عقدة الوقف
استبقاء للتشريع الذي كان معمولاً به قبل صدور القانون . وإن كان مشروطاً كان
غير صحيح أيضاً أخذاً بما ذهب إليه الحنابلة ومحمد والسق من الحقيقة من طلائ
شرط الاستبدال ، ومذهب الحنفية من طلائ اشتراط التعبير والإدخال والإخراج
وعما ذهب إليه شيخ الإسلام من تسمية في كل الشروط وهو منى على الصحيح
اشهور في مذهب الحنابلة ، وقول عند الأئمة . أما إذا صدر به الإشهد المذكور
كان صحيحاً استبقاء للحكم السابق على القانون .

والرخص في الوقف يكون صحيحاً إذا صدر به هذا الإشهد أخذاً بقول الإمام
أبي حنيفة في أصح الروايتين عنه . وإن لم يصدر به هذا الإشهد كان غير صحيح
أخذاً بقول صاحبيه وجمهور الفقهاء .

(ب) الاختصاص

مادة ٢ - سماع الإشهادات المبنية بالمادة الأولى عدا ما نص عليه في المادة الثالثة من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية التي بدائلتها أعيان الوقف كلها أو أكثرها قيمة أو من يحبس عليه من القصة أو الموثقين الذين يمينهم ويرير العدل لهذا الغرض بالمحكمة المذكورة دون سواهم .

وإذا تبين للموثق وجود ما يمنع من سماع الإشهاد رفع الأمر لرئيس المحكمة ليحصل فيه ويحبه على أحد القصة .

مادة ٣ - سماع الإشهاد المضمن على الحرمان أو رد مقرر الأول من المادة ٢٧ ، وسماع الإشهاد بالرجوع في الوقف الصادر قبل العمل بهذا القانون ، أو بالمعير في مصادره ، من اختصاص هيئة التصرفات بالمحكمة التي بدائلتها أعيان الوقف كلها أو أكثرها قيمة دون غيرها وتندعو لمحكمة في الحالة الأولى من يراد حرمانه . وفي الحالة الثانية جميع المستحقين في حياة الوقف ومن يستحقون بعده مباشرة بمقتضى نص كتاب الوقف أو بإشهاد التعيين لسماع أقوالهم

مادة ٤ - يرفض سماع الإشهاد إذا اشتمل على تصرف مسموع أو باطل بمقتضى أحكام هذا القانون أو الأحكام الأخرى التي تصفها المحاكم الشرعية . أو إذا ظهر أن الشهود والأهية

وقرار هيئة التصرفات الصادر بسماع أو رفض الإشهاد الذي تختص بسماعه يكون من التصرفات التي يحوز استثنائها . وإذا لم يكن قرار الرفض الصادر من رئيس المحكمة أو القاضي في

مواجهة الطالب وجب على قبة الكتاب إعلانه به بكتاب موصى عليه
وللطالب أن يتخذ من هذا الرض في مدى سبعة أيام من تاريخ
صدوره في مواجهته ، أو من تاريخ إعلانه به .

ونظرة التصرفات بالمحكمة هذا التضم ، ويكون قرارها مهائيا .

٩ - أحكام هذه المواد الثلاث سبقت لبيان الاختصاص وما يقع
من الإحراجات ، لأن هذه بين لية وكذلك قبة موضوعية كبرى ، وفي اساع
الأوضاع مفرقة ، وصدور لإشهاد على الوجهين شرط صحة التصرف
بحسب أحد شي . من ذلك كان التصرف باطلا ، وقد وضعت هاتان المادتان
لتحديد الجهة التي سبقت هذه الإشهادات ، وأمين من الحق في سبقتها
أما الجهة التي سبقت بها هذه الإشهادات ، فهي المحكمة الابتدائية الشرعية
وهي كم الأشد فيه ، صفت في لائحة المحاكم الشرعية بارة على المحاكم
الكلية وحده ، وأخرى على ما يشتمل و شمل المحاكم الأخرى تسعة لها ، وهي
الأول هو لمزاده كما هو واضح من ذكر التفسير به ، فلا يجوز سماع شي من هذه
الإشهادات لدى المحكمة العليا الشرعية ، أو لدى إحدى المحاكم الأخرى الشرعية ،
بل يجب أن يكون ذلك ، المحكمة الكلية ، في مقرها ، أو جهة التي يؤمر بالانتقال
إليه هذه الفقرة الثانية من ٣٦٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . ولا مانع
من أن تكون جهة الانتداب ممر نامورية التي تنتقل إليها المحكمة الكلية أو مقر
المحكمة الجزئية ، لكنه يسمع بهما كما يسمع بأي محل آخر يؤمر بالانتقال إليه
على أنه لدى المحكمة الكلية ويدون بدفترها ، وإذا قام بسايعه قاضي المحكمة الجزئية
لا يكون ذلك إلا من طريق نده للقيام بعمل من أعمال المحكمة الكلية وإحالة
هذا العمل عليه من رئيسها كقاض من قصة المحكمة الكلية

والمأموريات القضائية التي تنتقل إليها المحاكم الكلية بقرار من وزير العدل
طبقاً للمادة ١٦ من لائحة المحاكم الشرعية ليست ممرأية للكلية ولا محل لسماع

الروية ، ولقضاء هذه الإسهادات فإن مدة الأولى من هذه الالتمحة قد يستلزم
 التي تكون بها المحاكم الابتدائية ومقر هذه المحاكم هو المكان الرسمي الذي تؤدي
 فيه الأعمال الموكولة إلى رجال هذه المحاكم ، والاستقلال الوارد في المادة ١٦ المذكورة
 ليس إلا هيئة المحكمة لا الرئيس ، والفصل في اللواتي الكلية والاستئناف بحسب
 دون لأعمال الأخرى ، وبذلك كل رئيس المحكمة هو رئيس بدائرة سقته ، ووحيد
 هناك ليس من لأسباب لأخرى فليس له أن يباشر أعمال هذه الإسهادات بخلاف
 المسؤولية ولا أن يعيها على من يباشرها هناك من قضاء المحكمة الكلية اللهم
 إلا أن يكون ذلك من طريق الاستعانة به على طلبه بحسب لائحة طبقاً للفقرة
 الثانية من المادة ٣٦٤ من اللائحة ، أما الإسهادات التي تخص بها محكمة الاستئناف
 فإنها قد اعتبرت تصرفاً ومطرها الهيئة مستقلة كبقية التصرفات التي يباشرها مساعداً
 للمادة ١٦ المشار إليها

ولا تسمع هذه الإسهادات سوى محكمة كلية شرعية ، بل لا بد أن تكون
 المحكمة التي بدورها أعيد الوقف كلها أو أكثرها قيمة ، والمعين نصن على الشيء
 المعين المخصص وهو مقابل المصلحة والدين ومال غير المعين ، فالمعين تشمل العقار
 والمقول والقدارين ، ومال الدال لمودع في حراش المحاكم وإن لم يكن معيناً
 بالمعنى الفقهي ، يعتبر في حكم المعين طبقاً لماطر المالية ، ومقتضى مقوله حرارة
 المحكمة التي أودع بها ، وإذا تعددت أودع شخص اعتبر كل واحد على حدة
 وإن تعددت جهة لموقوف عليها لأنها أودع لا وقف ويظهر تردد في التفسير والرجوع .

وقد ناط القانون الاختصاص هنا بقضية أعيان الوقف كلها أو أكثرها فقيمة
 وإن لم تكن عقاراً ولم ينطها بقضية الأعيان التي هي محل التصرف أو أكثرها
 قيمة كما فعل ذلك مشروع القانون المدني في التحكيم فأحسن بذلك كل الإحسان
 وعدي أن هذا النص معيب من حيثين ، الأولى أن حكمة التشريع لا تتحقق إذا
 لم تكن محل التصرف عقاراً أو كان عقاراً غير تابع للمحكمة التي تسمع الإسهاد .

والثانية أنه إذا كانت الأعيان ناعمة لأكثر من محكمة وتفاوت القيم وجد إدراك
اشكال قوى يمكن التحلل منه في الواقع، ونقص التفرقات بتعدد الإشهاد ولا يمكن
التحلل منه في القية، وقد حاشى المراجع هذا المصنفين لواردين في ص ٢٦
و ٢٧ من لأئحة المحاكم الشرعية، فإنه في بعضها تحييز بين المحكمة التي تنسبها
الأعداء أو أكثرهم قسمة والمحكمة التي تنسبها محل إقامة المدعى عليه أو الطرف،
مع هذا التحيز لا يمكن أن يكون هذا الإشكال أصلاً وعلى كل حال فالأمر
هنا عملاً بأن تساوى الأمر نظري لا يكاد يكون واقعياً، وينطوي هذا
الحكم على تعديل لمادة (٣٦٢) من لأئحة المحاكم الشرعية التي أوجبت على
كل محكمة من محاكم الشرعية صسط الإشهادت بجميع أرواعها، ثم يفرق بين
إشهاد وإشهاد ولا بين محكمة ومحكمة

ولأنه سبحانه الذي دعيت من ذلك معصية في سلكه سعيه وادق أن هم
الوعث على هذا هو 'عنه' تقوية في تصديق دائرة وقف

١٠. أما من لم الحق في صبح هذه الإتهادات فقد وهدد لقانون بدماء
لأنهم، ومع إتهادات، تحمل أهم، من اختصاص محكمة التصفية، وبنائها
من اختصاص أبوة، وخصص، وبعين، وجره، سمعها، حمه، على من عدا هؤلاء.
وما يخص محكمة التصفيات السراحد هو :

أولاً - لإشهاد مسلم على الحرمان نورد بفقرة لأول من مادة ٢٧ التي أعطت للوفاق الحق في حرمان صاحب الاستحقاق لو احب من كل الاستحقاق الذي وجه له القانون ومن بعده ، كما أعطت له الحق في شترط ذلك ، متى كانت لديه أدلة قوية ترى بحكمه الصعوبة عند تحقيقه أب كافية لا ذكر .
والإشهاد مستعمل على الحرمان كما نورد لإشهاد الوفاق ، تنسب لإشهاد التعبير والحرمان شامل للحرمان من حق على شرط والحرمان من حق عن الشرط ، وليس من الضروري أن نصرح فيه بالحرمان بل مدار على كونه يؤدي إليه كما لو وصف على أولاده ودرسته ووجهه أو المان به يدعي الوفاق .

ولا تختص بحكمة التصرفات بسبب الإشهاد إلا إذا اشتمل على حرمان من حق واحد له فإذا اشتمل الإشهاد على حرمان أحد من أصحاب الأنصبة الواحدة، ولكن أنواف كان قد أعطاه ما يؤول به نصيب عوص من طريق تصرف آخر لا تكون بحكمة التصرفات مختصة لأنه لا يجب له شيء، والحرمان في نظر هذا القانون هو الحرمان مما يحب، وكذلك لا بد أن يكون الحرمان مبيحاً على ما جاء بالفقرة المذكورة فلا تختص بسبب الإشهاد الذي اشتمل على حرمان لم يكن على سبب، أو اشتمل على حرمان أحدهم القانون كالحرمان المرحص به في الفقرة لكثرة من المادة ٢٧ وفي المادة ٢٨، والإشهاد في جميع هذه الأحوال من اختصاص الرئيس أو من يمثله عليه.

وقد أوجب القانون على محكمة التصرفات أن تدعو من يراد حرمانه لسماع أقواله، وهذا الأمر، وإن كان عملاً إدارياً وليس بمحكمة حقيقة، أنه شيء بالضرورة، فإذا كان من يراد حرمانه ليس أهلاً لذلك كالمحجور عليه فام مقامه في ذلك من يناله في المحسومة وإذا كان هو شهود يحب إقامته وحسب لخاصة المصلحة. ومن الواضح أن الدعوة إنما يجب حيث تكون ممكنة، فلا دعوة إذا تبين أن من يراد حرمانه لم يوجد بعد ذلك برده تعميم وفرض حرمان أولاد له من روعة معينة لأسباب لديه، ولم يكن له ذلك مدد رفق منها أولاد أصلاً، فلا دعوة، لأن من يراد حرمانه لم يبق، ولا شأن لاسه في ذلك، لأنه لا يراد حرمانه ولا ولاية له على من لم يوجد من ولده. وإذا كان من يراد حرمانه عائلاً بمكان معلوم يمكن أن توجه إليه الدعوة فيه، ولكن هناك ما يحول بينه وبين الحصول كإن كان مسموعاً من دخول البلاد المصرية، أو كان حضوره يتطلب رمزاً طويلاً يتصرف منه حسب الإشهاد، حدثت له المحكمة الوقت الذي يكفي لأن يرسل أقواله فيه من طريق رسمي أو لتوكيد من يبوب عنه في ذلك، فليس المانع من سماع أقواله سوى لوقوف عيب من طريق موثوق به. وإذا كانت الدعوة غير ممكنة أو دعى ولا يحضر هو ولا من يبوب قامت

الحكمة مما يجب عليها من تحقيق الأسباب التي أشرت إليها الفقرة الأولى من المادة ٢٧ ، فلس تحقيقها قاصراً على سماع أقواله ولا متوقفاً على حضوره . والدعوة عمل يدارى من أعمال المحكمة تلك منه أفضل الطرق التي تراها محكمة لهذا الغرض .

نسا - سماع لإشهاد الرجوع في أهداف كنه أو بعضه أهلها كان أوجيزاً ، ولا بد أن يكون رجوعاً في وقت صدر قبل الفصل بهذا القابل ، أما الرجوع في صدر بعده فليس من اختصاصها ، والسري التفرقة أن الرجوع في الوقت السابق يجوز في بعض الأحوال دون بعض الآخر ، وكثيراً ما يكون هذا الحق موضع اشتد وراع وتطلب تحقيق وإثبات فأنه الخصومة وذلك وكل أمره إلى القضاء الأعلى ، فالرجوع في الوقت اللاحق فيه حائر في جميع الأحوال فلا يحتج إلى السمات التي تحتج إليها النوع الأول

وقد أوجب القانون هذا أمراً دعوة جميع المستحقين في حياة الواقف ومن يستحقون بعد موته مباشرة فيما راء الرجوع فيه طبقاً لمرجع استقرار عنه اوقف حين هذا الإشهاد ، فلا تحب دعوة من يكون موجوداً من لوقوف عنهم حين الإشهاد ، إذ لا يكونوا مستحقين فعلاً ولا يستحقون بعد موته مباشرة وإن كان لإشهاد سيلحق الضرر به ، عنه في الاشتداد عن توسيع هذه الدائرة بعد تفرقة عمل مشهد فربى لا كتف بدوى الشئ مشرفي إيجاب الدعوة ، وعدم يحتمل ليس من شأنه أن يحول سهم وبين الحضور من بعده أنفسهم وسماع قواعده ، ولا بين المحكمة وبين دعوتهم أن رأت في ذلك فائدة . وسياق المادة واضح في أن المراد من مستحقين من يستحقون فيما يرد الرجوع عنه حسب دون المستحقين في غيره فأنهم لا شأنهم في هذا التصرف ولا تتأثر مصحتهم به في قليل ولا كثير

وما قدمه في السكالة عن دعوة من يراد حرمانه بحريها أيضاً ويراعى

أن يمثل المحنة الحيرية التي تستحق في حياة الواقف أو بعد موته مباشرة يجب أن يدعى لسماع أقواله .

تلك - لتعير في مصروف الوقت كله أو بعضه أهياً كان أو حيرياً متى كان ذلك في وقت صادر قبل هذا القام . وقد أوجبت في معنى التعير في المصارف . وقد يلاحظ أن الشارع اقتصر هنا على التعير في المصارف ولم يذكر التعير في الشرط ، والسبب في ذلك أن ما ينظر أن يكون محل خلاف هو التعير في مصروف ، والتعير في الشرط معقولة بمصرف تعير فيه ويدرج تحته ، أما التعير في الشرط الذي لا يترتب عليه تعير في الاستحقاق فلا ينظر أن يكون محل نزاع أنه شيء فيكون أن يفضل الرئيس أو أقصى في أمره ومن البين أن نراد بالاستحقاق مستحقون في بدونه إظهار التعير كما يتبادر في الرجوع

والفرد لم يوجد في حاشي الرجوع والتعير سوى دعوة هؤلاء مستحقين لسماع أقوالهم ، وبحسب تخيئة عامة كادى شئت إليه العقدة الأولى من مادة ٢٧ فإذا لم يوجد من يجب دعوة أو كان ودعى به بخمس فليس على المحكمة بحرمه شيء آخر من ذلك ، فلهذا لأن حوار الرجوع فصل وسمع منه استثناء صراحة لحق شخصي ، أما حرمان ذي الصبب الواحد فهو استثناء وركانه بدون سبب يبرره فيه محنة المصروف

١١ - وسمع محكمة التصرف في نظر . دة مسجلة لسماع الإزداد لدى مختص سمعه ، لإجراءات التي سمها في سائر مواد التصرفات ، والتدبير لدى تصدده شأنه سمعه ، ووفقاً يكون غالباً للاستئناف بدون قيد ولا شرط ومهما كانت قيمة الموقوف الذي يدونه هذا لأشهاد ، وهو ككل مرت لتصرف لا شأن للمحكمة بإعلانه .

ويرجع في معرفة ميعاد الاستئناف ومن به الحق فيه إلى مادة ٣٢٧ من لائحة المحاكمات الشرعية .

والفقرة الثانية من المادة الزامة صريحة في أن المحكمة إذا رأت سماع إظهار من الإشارات التي تختص بسماعها أصدرت قراراً بسماعه ، وهذا القرار شيء وليس سماع هذا الإظهار شيء آخر ، وهذا القرار هو الذي اعتبرته الفقرة المذكورة التصرف الذي يجوز استئنافه لا نفس سماع الإظهار ، وهذا القرار تصرف لم يوجب له القانون معاداً مؤقتاً فيترتب على استئنافه وقف تنفيذه كما أنه لا يجوز تنفيذه قبل مضي ميعاد الاستئناف ، وتنفيذ هذا القرار من سماع الإظهار فيجب أن ينتظر به نوات ميعاد الاستئناف أو الفصل فيه أما سمعه قبل ذلك فهو محسوب لأحكام اللائحة رغم ما قد يترتب عليه من إساءة الإظهار في جميع الأحوال واتخاذ إجراءات نحو التسجيل في إظهار الوقف والرجوع فيه .

وبدأنا المحكمة العليا القرار برفض سماع الإظهار فليس لها إلا تقرير سمعه وإعادة المادة إلى المحكمة الابتدائية للتنفيذ ، وليس لها أن تسمعه هي لأن سماع هذه الإشارات من اختصاص المحكمة السكنية وحدها . وقد أعطى المحكمة التصرفات الابتدائية اختصاصاً آخر غير سماع هذه الإشارات هو نظر النظر الذي رفعه طاب الإظهار عن القرار الذي يصدره الرئيس أو القاضي برفضه سماع الإظهار ، ونعم في هذه الحالة فاقصر على الفصل في العلم بالقول أو برفضه ، وقد ألت قرار الرضا أعادت الأوراق للرئيس لينظر في أمر سماع الإظهار أما هي فلا تملك سمعه . وقرارها الصادر في هذا النظم نهائي بطبيعته لا يجوز استئنافه بحال .

١٢ - أما ما يختص الرؤساء والقضاة والموقوفون بسماعه فهو لا يختص بمحكمة التصرفات بسماعه من هذه الإشارات .

والرئيس أن يسمع هذه الإشارات هو نفسه ، وله أن يجعل سمعها على من نصح إحالتها عليه .

وعليه هذا من أعمال المحكمة يقوم مقامه فيه يختص المادة ١٣ من لائحة المحاكم الشرعية نائب المحكمة أو من سنده وزير العدل للرياسة إذا عاب الرئيس

أو سمعه مانع من العمل ، وليس ثابت المحكمة ممانع هذه الإشهاديات من تلقاء نفسه ولا إحالتها على قاض أو موثق ، إذا لم تكن ثابتة لعدم التمس طعناً لحدود المذكورة .
والمراد من القصة ، القصة المخصصة للعمال بالمحكمة الكسنة ومن سبهم ثابت المحكمة في وقت الذي لا تكون له فيه دراسة ، والقصة لذين يبدون بدلاً مؤقتاً للقضاء بأعمال المحكمة الكسنة ، بهذا لا جميعاً يصدق عليهم أنهم قصة بالمحكمة الكسنة ولكنهم لا يمكنون سماع أي من هذه الإشهاديات إلا بإحالة من الرئيس .
وقد كان الرأي أولاً لا يتولى سماع هذه الإشهاديات أحد سوى رجال القصة ، ولكن تبين من البحث والاستعراض أن هذا قد يثق عليهم وعلى الطالبين ويؤدي إلى تحييد الأعمال ، فاستقر رأي على أن يكون بحسب حاله من الموثقين مانعاً كالكسنة عليهم . . لعدم هذا الغرض وطبق عليهم من الموثقين ، وقد فوس الموثق من اختياره نور المدين موثقاً مقبلاً ، لكن جاء مدّ آراءه تفسيرية أنهم يحدرون من الكتب مثاليين من العلماء الذين توافرت لهم الخبرة التامة بأمور الوثوق ، لئلا يفسد الشريعة وأحكام هذا القانون وما جاء به من كونه من الشريعة من الموثق وما يجب أن يتوافر له من الكسنية والمؤهلات ، وهو حسب ألا يمين موثقاً إلا من ائتمنت له هذه الصفات . لئلا ينافر من أن من لم يكن حائزاً لها عين موثقاً ثبت له هذا الوصف وصحت لتصرفات التي يسميها بالإحالة ، وثوباناً فالأصل سلطاناً استند إلى أن المذكورة التفسيرية محددة لمعاني القانون وبتردد من لدولة من تعيين غيره برفع باطلاً ولا يكسب صاحبه هذا الوصف الحدود من عيه حدود بولاية التي منحت له ، لو قال هذا قائل لكأنه له حجة .

ومما كان شأن موثق من الواجب أن يراعى أن سماعه لهذه الإشهاديات ليس الأصل ، وإنما هو من دعوى ضرورة العمل والرفع في التفسير ، وإن يراعى أن القدر لم يعطه الحق في رفض سماع الإشهاد إذا بين له وجود ما يسمعه من سماعه ، ووجب عليه أن يرفع الأمر إلى الرئيس ليتصل فيه نفسه أو يحيل

الفصل فيه على أحد القصاة ، من الواجب أن يراعى كل هذا حتى لا يكون إصراف في الإحالة عليه ، وألا يكون إلا إدامت إليها الحجة .

ويجوز العمل بما حكى لشرعيه على أن إحالة الإشهادات قارة تكون بإحالات خاصة بحيث يحل كل شاهد على حدة . ونارة تكون بإحالة عامة ، كأذن الموظف لسماع الإشهاد أو وع منها ، عاماً ، ونارة لجهة العدل هذا العدول عند العرصة الأولى اقترح^(١) ونس بحسن الشيوخ النص على أن يكون الإحالة بالنسبة إلى كل إ شاهد على حدة ، فقال وزير العدل إن هذا هو مفهوم من النص فليس للمحال عليه سماع الإشهاد إلا بعد أن يؤذن له في خصوصه ، وافقت للجنة بالإجماع على هذا التفسير وكنت به . والنص الذي وضعته وزارة العدل وشرته على أن يكمل ذلك

١٣ - ملخص من بسمع الاشراف - يجب كما الشرعيه تسمع الإشهادات

على وجه العموم بدون تدخل في موضوعه ، ولا تدخل إلا في المدعى السير بها ، وهي تدخل في . هاد الاستبدال وفي تحقيق الوجود وامرأته ، وتحقيق الوجود بدون وارث ، وتحقيق المصية ، وتحقيق الوحد ، وتنفع عن سماع الإشهاد إذا كان معاقداً على محله شرعاً كالأب أو كان شهيداً معاً بحسن عقل ، وفي وراء ذلك لا تدخل ولا تنفع عن السماع وإن ظهر لها أن شهيداً لا يملك التصرف الذي يشهد عليه ، وكل ما نصحه به ثبت في صدر الإشهاد حالة شهيد الصحية أو أنه صحت سماع الإشهاد عن عهده . وقد أدت هذه الطريقة إلى متاعب وحصولات طوله متبويه ، فاتفق هذه المسألة أوجب هذا يقول على من يسمع الإشهادات إرادة أن يتدخل في موضوع وصحته بحثاً وفيه ، وفي توقف مثلاً ، يجب أن لا يحد من صيدته يؤدي للمدعى التي يردها لتصرف من غير نس ، ومن تحقق الشروط التي يجب توافرها في صيغة العقد وفي توقف وفي الموقوف وفي موقوف عليه بطريقة أو بغيره . وأن يبحث الشروط يعرف ما يجوزها

(١) حله ٢٨ مارس سنة ١٢٤٣

وما لا يجوز، وكذلك بحث كل شئ بالطريقة الثلاثة له، وإدراكى من محنها
 أن الأمر يحتاج إلى تحقيق آخره ولا يوجد ما يحول بينه وبين ذلك، كل ذلك
 يكون صفة لأحكام هذا بدون وأحكام لأخرى إلى نطفاً للحكمة الشرعية وهي
 الواردة بقوانين أخرى وما لا يخفى ذلك من مذهب أى حنيفة، أما أحكام
 هذا المذهب التى تخالف أحكام هذا القانون فلا يرجع إليها فى معرفة المنوع
 والظاهر، بل لا يصدق عليها أحكام نطفاً للحكم الشرعية، وهو حرار جوع
 إليها لا يسمع سماع الإشهادات حتى تشمل على تصرفات بحرها هذه من وهي
 ممنوعة عند الحنفية، وهذا من البحث أو من لتحقيق الواجب أو من التحقيق
 الذى تدعو إليه الحال، أن الإشهاد لا يمكن سماعه أصلاً، أو أن به عيوباً
 لا يمكن أن يسمع، لا بعد سميته به، وأمر لطلب على عدم اقديم بذلك،
 روى سماعه من له الحق فى روى

وكذلك يرفض الإشهاد إذا طلب من له الحق فى سماعه أن يشهد عند أهلية
 للمصرف الذى يريد للإشهاد، أما إذا كان أهلاً فلا يرفض سماعه، ومن لم
 يكمل به لأهلية بوجه عام، والمحذور عليه سميته والعتبة أو مئة سنة والعتبة
 ليس أهلاً للتصرفات المالية، ولكن العمل قد جرى بمصر على أنه يملك الوقف
 والتصرف فيه على الطريقة التى أدون لها المجلس المحلى^(١)، فإذا أراد الوقف
 أو التعبير وحصل من المجلس أو المحكمة على هذا الإذن، لا يرفض سماع هذا
 الإشهاد منه، لأنه أهل له، ومن كان فاقد الأهلية الكاملة بوجه عام، ولم يتوه
 المميز والمحذور عليه لنفسه إذ ثبت أن لها الحق فى رجوع عن الوقف، لا يرفض
 سماع الإشهاد منها بذلك، مع أن كلا منهما دون الأهلية بكلمة بوجه عام.
 إن فقدان الأهلية لا يقتضى رفض سماع الإشهاد إلا إذا أدى إلى فقدان
 المشد الأهلية للتصرف الذى يريد للإشهاد، كما أنه إذا كان كامل الأهلية

(١) مشروع قانون مدنى أراد ثبت هذا فى المادة (١٦) منه أن تصرف المحضر
 عليه سنة أو عتلة أو مئة يكون صفة الإشهاد بحكمته بذلك.

في ذاته ولكنه لا يملك التصرف الذي يشهد به رفض سماع الإشهاد منه ،
فالمدار في حقيقة على ملك الشاهد للتصرف وعدمه ، ولا يراد من هذه العبارة
النص على أن المحجورين لا يسمع منهم شيء من هذه الإشهادات وإن كانوا
يملكونه وإنما يراد ما ذكر ، لأن هذه المادة ليست بصدد بيان من يملك التصرف
ومن لا يملك وإنما سيفت ليبيان منطقة من يسمع الإشهاد وقد كان صدور الفقرة
كافية بألفاظه وإن كان هذا حاجة منه للنص على فقدان الأهلية بخصوصه ،
ولكن أريد بذلك توجيه الأنص إلى هذا الموضوع والعناية به

وفي لجنة المصـدر^(١) ، مجلس الشيوخ^(٢) ذات مناقشة حول عبارة
(إذا ظهر . . .) أراد أن يستدل به عبارة «إذ اثبت . . .» لأن في ترك
أمر الأهلية إلى تقديره يسمع للإشهاد خطوة ، وقد حصل تعارض بين تقديره
وتقدير اللجنة المختصة بمص في أمر الأهلية وهي المجلس الحية ، وقد يحجر
المجلس على من يراه هو أهلاً ، وقد يرفض المجلس الحجر على من يراه هو فاقده
الأهلية ، وكس النص استق لأن فيه سيرة أكثر من النص المقترح ، مع
مراعاة أن من يسمع للإشهاد فإنه يستدل على الحجر بسماع من يسمع للإشهاد
عمل توجيهه . . . إن كان هناك حجة وكان عدد لأهليه من الأمور السنية التي
لا يحدف فيها كالمهور يجتوز على وجه لا يشك فيه عمل بما ظهر له ورفض سماع
الإشهاد ولا معنى لانتظار الفصل في ذلك حتى يحصل الجهة المختصة . . . إن كانت
السنة محل شبهة وحب عنه أن سحت الأمر بحثاً دقيقاً وإن يستعين بالحجرات ،
ومتى بين له أنه أهل سمع منه الإشهاد وإن بين عكسه يرفض سمعه ، وإن ما كانت
الحال فإن قرار المجلس الحية هو القرار الفصل في أمر الأهلية وإن حان قرار
من يسمع للإشهاد أو يسمع في التقلم المتعلق به ويميل به وإن كان لاحقاً له
وانتهت مناقشة هذا الإصح وقد أشير إلى ذلك إشارة موجزة بمذكرة الإصحاحية .
١٤ - وقد مر علينا أن قرار محكمة التصرفات تصدر سماع الإشهاد

(١) جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩١٣ (٢) جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩١٤

أو رفضه من التصرفات التي تستأنف ، وانه كبقية قراراتها لا شأن لها بإعلانه ،
أما قرار رئيس المحكمة أم القاضي الصد سماع الإشهاد وبه قرارات لا يستأنف
ولا يطعن منه وإن تدخل فيه ذو شأن ونازع في سماعه ، ومن الواضح أن هذا
القرار قرار إداري يحسم لا يسمع أحد من الخصم أو تقاض ، والحال فيه كما هو الحال
في الإشهادات التي سمعت قبل التماس ، أما قراره برفض هذا الأخير للعطب أن
يتطعن منه ، لأن لأصل سماع لإشهاد وقد تكون الأسباب التي تبيح عيبها إرفص
محل اشتد . ويكون لتطعن منه طريق معاصرة فيه أمام هيئة لتصرفات المحكمة
التي قدم إليها الطلب .

وبذلك كان هذا القرار صدر في مواجهة الطال ، وحسب على فلم كتاب
المحكمة بإعلانه به مكتب موسى عيبه لم يكن بذلك تعديداً لوقت الذي ينتدى
به ميعاد تطعن في هذه المح . ويكون التطعن من التماس في مدى سمعه أمام من
تاريخ صدوره في مواجهة الطال ، ومن تاريخ إعلانه إليه إن كان قد صدر
في غيبته ، وتاريخ الإعلان هو تاريخ تسلمه الكتاب الموصى عليه لا تاريخ
إرساله

وقرار محكمة تصرفات لدى بصدور في التظلم يكون نهائياً ولا محل للإجازة
استشهاده لأن أهمية الموضوع لا تدعو إلى أكثر من نظرة أمام هاتين الجهتين .

١٥ ومن أفي حدة على جميع ما تطلبه لإشهاد والسير فيه حتى ينهي
أمره لا يتردد في الحكم بأن صسط الإجراءات وسطيح سير العمل يحتم أن يسمع
إذا في نظر هذه الإشهادات التي لا يخص محكمة التصرفات سماعها ، ما نفع
في إشهادات تخفيق الوفاة والورثة . وقد كان ذلك في طليعة ما اقترحت العمل به
سبباً لهذا التدوين ، وقد اشتمل منشور وزارة العدل رقم ٩ لسنة ١٩٤٦ الصادر
في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ الذي كلفني معالي الأمر بإعداده على سطيح ما يتحقق
بذلك سطيح حسناً^(١)

(١) جاء هذا المنشور خاصة من أجل ما يأتي :

ثانياً - تأييد الوقف وتأقيته

مادة ٥ - وقف لمسجد لا يكون إلا مؤبداً ، ويجوز أن يكون الوقف على ما عداه من الخيرات مؤقتاً ومؤبداً ، وإذا أطلق كان مؤبداً ، أما الوقف على غير الخيرات فلا يكون إلا مؤقتاً ، ولا يجوز على أكثر من طبقتين

ويعتبر الموقوف عليهم شقة واحدة ، إذا عينهم الواقف بالاسم حين الوقف ، رتب بينهم أم لم يرتب ، وإن كانوا غير معينين بالاسم اعتبر كل طرقة شقة ، ولا يدخل الواقف في حيز الطبقتين

— وصلة بصفة وقف على ما عدا الخيرات مؤبداً ، ويجوز أن يكون الوقف على ما عدا الخيرات مؤقتاً ومؤبداً ، وإذا أطلق كان مؤبداً ، أما الوقف على غير الخيرات فلا يكون إلا مؤقتاً ، ولا يجوز على أكثر من طبقتين

ودى الوقف على ما عدا الخيرات مؤبداً ، ويجوز أن يكون الوقف على ما عدا الخيرات مؤقتاً ومؤبداً ، وإذا أطلق كان مؤبداً ، أما الوقف على غير الخيرات فلا يكون إلا مؤقتاً ، ولا يجوز على أكثر من طبقتين

أولاً - وقف على ما عدا الخيرات مؤبداً ، ويجوز أن يكون الوقف على ما عدا الخيرات مؤقتاً ومؤبداً ، وإذا أطلق كان مؤبداً ، أما الوقف على غير الخيرات فلا يكون إلا مؤقتاً ، ولا يجوز على أكثر من طبقتين

ثانياً - وقف على ما عدا الخيرات مؤبداً ، ويجوز أن يكون الوقف على ما عدا الخيرات مؤقتاً ومؤبداً ، وإذا أطلق كان مؤبداً ، أما الوقف على غير الخيرات فلا يكون إلا مؤقتاً ، ولا يجوز على أكثر من طبقتين

ثالثاً - وقف على ما عدا الخيرات مؤبداً ، ويجوز أن يكون الوقف على ما عدا الخيرات مؤقتاً ومؤبداً ، وإذا أطلق كان مؤبداً ، أما الوقف على غير الخيرات فلا يكون إلا مؤقتاً ، ولا يجوز على أكثر من طبقتين

رابعاً - وقف على ما عدا الخيرات مؤبداً ، ويجوز أن يكون الوقف على ما عدا الخيرات مؤقتاً ومؤبداً ، وإذا أطلق كان مؤبداً ، أما الوقف على غير الخيرات فلا يكون إلا مؤقتاً ، ولا يجوز على أكثر من طبقتين

وإذا أقت الوقت الوقف على غير الخيرات بمدة معينة وحسب ألا تتجاوز
ستين عاماً من وقت وفاة الواقف

ويجوز للواقف تأقيت وقته الصادر قبل العمل بهذا القانون
طبقاً لأحكام الفقرات السابقة متى كان له حق الرجوع

١٦ - الأوقاف في نظر هذا القانون ثلاثة أنواع : ربع يجب تأييده ، وآخر
يجوز تأييده ، وثالث يجب تأييده .

أما الذي يجب تأييده فهو وقف مسجد نفسه أي حمل لمكان مسجداً ،
والمسجد كما تشمل المسجد الجامع الذي به الجماعة والجمعة تشمل مسجد الجماعة
وهو الذي تقام الصلاة فيه بجماعة ولا به فيه الجمعة كمن مسجد والله في البلاد
المصرية . ومعنى كونه لا يكون إلا مؤدباً له لا به مسجدته ولا بمسجد مسجداً
إلا إذا أيد جعله مسجداً ، ولتأييد يكون بذكر الأيد صراحة أو ذكر ما يدل عليه
كقوله جعلته مسجداً ، بأن مسجدة قرية لا تقطع ، أو بالإيد بالصلوة فيه مع
النسب ما يدل على إرادته جعله مسجداً ، ثم متى مسجداً أو للس بالصلوة
فيه مع الإطلاق عن التأييد وإن ثبت يكون مسجداً بذلك لأن الإيد بالصلوة
قد نصت إليه في السنن المدني عروة على أنه إذا ورد من الإيد بالصلوة فيه جعله
مسجداً ، ومن كانت له مساحة من بها وغيره بالصلوة فيها ، وأطلق فلم
يؤتم ولم يؤيد كانت مسجداً إن بوى ذلك ، فبعضية النية إلى الأمر بتحقيقه
التأييد . وإذا أقت جعله مسجداً م يكن مسجداً وكان منكبه يورث عنه ،
والتأقيت يكون بذكره صراحة كجعله مسجداً بها وسين أو عشر أو شهراً
وأكثره بالصلوة في المساحة لموكة مدة معينة ، ويكون أيضاً بالإطلاق الأمر
بالصلوة بها بسم إيه قرية بها وبه من بها بالصلوة في مساحة غير معينة
ولم يمس ذلك جعله مسجداً م يكن مسجداً ، كان منكبه يورث عنه .

١٧ - ووقف الذي يجوز تأييده وتأنيده هو ما عدا المسجد من الأوقاف

على وجوه الخير دينية كانت أو دنيوية كالتوقف على المساعد وفي الحج وفي الجهاد
وعلى السالكين وفي بناء الطرق والخسور وفي سائر المشايخ والإعناق عليها
وفي إنشاء دور التعليم بأواعيها وفي الإعناق عليها والتوقف على وجوه الخير قد يكون
مستقلاً وقد يكون مع غيره ، وإذا كان مع غيره فقد يكون بتخصيص عين معينة
لها من الوقوف ، وقد يكون بأن يحصل لها سهماً معيناً من العلة أو يقرر لها مرتبة
محدودة أو يحصل لها ما هو في حكم مرتبة المميز كأن يحصل للدراسة ما يحتاج إليه
من نفقات التعليم ، وللقير نفقة قدر كفايته ، وقد يكون التوقف على غيرها أولاً
ثم من بعده لها وقد يكون العكس وقد يكون بأن يحصل لها قدر معين أو في حكم
المميز وما فصل يكون لغيرها وقد يكون العكس

في جميع هذه الأحوال يكون الواجب مطلق الإفادة في وقف عليها ، فإن شاء
أبد وأن شاء أفت ، وإذا أفت ، صدقت كماله أن يؤقت طرفة أو طفتين
أو أكثر منه أن يقع على إنشاء مساعد التي يحتاج إليها قرنته ثم على إنشاء
مجموعة صالحة بها ثم على إنشاء ما يلائم من دور التعليم على أن ينتهي وقته بعد ذلك
وله أن يقف على قرائن الفقراء من درتهم حنفية بعد طرفة على أن ينتهي وقته هذا
بأنه الطرفة الخامسة مثلاً ، وإذا أفت بمدة كان له أن يحصل الأمد ستين عاماً
أو أقل منها أو أكثر .

والثابت يكون بذكر الأمد صراحة في عقد الوقف ، متى مع ذلك مصرفاً
ينقطع أو مصرفاً لا ينقطع ، ويكون أيضاً بذكر مصرف لا يقطع انقطاعه مع السكوت
عن ذكر التأييد والتأنيب مع ما بين الغائلين يكون مؤبداً بذكر الأمد صراحة
أو دلالة ، وكذلك يكون مؤبداً بدفع الحق عن التأييد وعن التأنيب بأن لم يرد
في عقده ما يدل على التأييد من قول أو مصرف ولم يصرح فيه بالتأييد وذلك يكون
في حالة ما إذا وقف على مصرف بطن انقطاعه وسكت عن التوقيف وعن التأييد .
لا يكون مؤقتاً إذا نص على التأنيب صراحة ذكر مع ذلك مصرف ينقطع أو مصرفاً
لا ينقطع بل وقف بمدة معينة كالقوى ، كان لمصرف ينقطع أو لا ينقطع ، وبوقف

وذكر مصر ما ينقطع وصرح بانتهاء الوقف بعد انقطاع الصرف كان مؤثماً أيضاً ،
فالتفت لا يكون إلا بالنقص عليه صراحة ، سواء أكان الوقت معيباً أم غير معيب .

١٨ - والوقف الذي يجب أن يقته هو الوقف على غيره وحده الخير ، وهو الوقف
الذي لا يكون على سبيل القرينة والصدقة بل يكون على سبيل البر والصلة كالوقف
على دريته أو فراته أو ذرية غيره إذا لم ينط فيه الاستحقاق ووصف بدخله في الوقف
على وحده الخير ، فإذا جعل غلة وقفه مصرفه لأولاده وذريته كان من هذا
النوع وإن جعلها مصرفه للفقراء منهم أو فقراء من أقربه أو حيرائه كان من الوقف
على وحده الخير ، فمدار في التفرق بينهما على المعنى الجامع الذي ذكرناه

وهذا النوع كما يكون ممدداً يكون مع غيره على الوجه الذي فصلناه في الوقف
على وحده الخير من التقدم والتأخر وبشرط أن يقف على نفسه ثم من بعده
على غيره وقد أهب مؤثماً منه أو طعن وفقاً لأحكام هذا القانون ثم من بعد
المؤثوم عليهم وقد أهباً كونه وقفاً خيراً مؤثماً أو مؤثماً كما شاء وسيأتي مزيد
إيضاح هذه الصورة في انتهاء الوقف

١٩ - والتفت في هذا النوع يكون نصرتين ، إحداهما طرفه الطقات
والأخرى طريقة ممددة .

فإذا كان التفت بالصفقات وحب لا يتجاوز طقتين فإن تعددها صح الوقف
على الصفتين الأوليين من الطقات التي ذكرها البانف وسطى على من عداهما
من الصفقات ولو وصفت على أولاده ودته طقة صد طقة صح الوقف على الطقة
الأولى منهم وهي طقة أولاده لصلته وعلى الطقة الثانية وهي طقة أولاد أولاده
وطل قيا هذا ذلك

والطقة في عرف الفقهاء ومن يتكلمون في الوقف هي مرتبة من مراتب
الاستحقاق المتعاقبة ، أو أهل هذه المرتبة تعدد أولادهم ، هينوا بالاسم أو بالوصف ،
كان بينهم توالد أولاً . فوقف على أولاده ثم أولاد أولاده ثم أولادهم ، أو وقف
على أولاده ثم على إخوانه ثم على حيرائه ، كان أهل كل درجة من درجات

الاستحقاق طقة ، ولو وقف على زيد ثم عمر ثم خالد ، كان كل من هؤلاء الثلاثة
صفة ، ولو وقف على أولاده ، ودرتهم وسلمهم ثم على إخوانه ودرتهم وسلمهم ،
كان أولاده وسلمهم طقة واحدة ، وإخوانه وسلمهم طقة ، وهذا المعنى هو لأصل
في نظر هذا القدر أيضاً ، غير أنه عدل عنه في الحالتين الآتيتين :

(١) إذا كان موقوف عليه معين بالاسم ولم يرث ، أو لم يرث سهمه في الاستحقاق
بل جمعهم فيه كأب طقة واحدة ، وفي هذا ينطبق المعنى القدرى مع المعنى العرفي ،
وإذا لم يرث سهمه في الاستحقاق كما هو في نظر القدرى طقة واحدة نصاً وإن كانوا
في الاستحقاق أكثر من طقة ، وقد رعى المصنف في ذلك أنهم متى كانوا معينين
بالاسم كانوا جميعاً موقوفين في حصة الواقف ، وليرث سهمهم في الاستحقاق لانساق
مع عرصه في أمد التثبيت ، ولتسبب بينهم والتشريع سواء تأسس هذا المعنى .

(٢) وإذا كانوا معينين بالوصف وكان بينهم توالد وأشرك سهمهم في الاستحقاق
أو ثبت بين الطرفين أكثر من غيرهم اعتبر كل طلق طقة في حق حواري الوقف
وإن كانوا طقة واحدة في الاستحقاق ، فلو وقف على أولاده ودرتهم وسلمهم
، وجميعهم شركاء في الاستحقاق اعتبر كل طلق طقة وصح وقف على المصير
الأوليين منهم خمس وهم أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده ،
ولو وقف على أولاده وأولاده ثم على درتهم وسلمهم اعتبر أولاده طقة وأولادهم
طقة ، وإن كانوا في الاستحقاق طقة واحدة ، وصح وقف عليهم وأولادهم
عدداً ، ولو وقف على أولاده وإخوانه ثم على أولادهم ودرتهم ، اعتبر أولاده
وإخوانه طقة وأولادهم وأولاد أولادهم وإخوانهم طقة وصح وقف عليهم وأولادهم
على من عدلهم ، ولو وقف على أولاده وأولادهم وسلمهم ، اعتبرهم سهماً ثم على أولادهم
أولادهم وأولادهم وسلمهم ، ثم على أولادهم ودرتهم ، اعتبر أولادهم
وأولادهم طقة واحدة وإن لم يرث سهمهم في الاستحقاق ، واعتبر المصنف
الأول من تربية الموقوفين طقة وصح وقف على هذين الموقوفين وأولادهم على من
عدلهم ومن التمييز به صف قول بعض الموقوفين وقف على أولادهم وأولادهم .

ومن سبحانه الله لي من الأولاد ، مكانه قال وقت علي أولادي نوحودين وغير
الموحودين . والسري ذلك أن ذكر موقوف عليهم بالوصف مع التثنية يسهم
في الاستحقاق ساق مع ما يحتج به النصوص من اتفقت لمقول ويؤدي إلى استمرار
الوقف على القرية كما كان أحب قبل القبول .

والظن لا يطلق في العرف القضي والنص في الإحيث تكون النسب واللاحق
من أصل واحد على استقامة ، وليس من الضروري أن يكون بين اللاحقين
واسمين تولد من نكحي أن نكحوا من عمود سب واحد ، والنسب قد استعمل
كلمة «الظن» ولم يحدد لها معنى خاصا فلا مرجع لبيان معناها إلا هذا العرف .
فلا يرعى الظن بين شخصين سوا من عمود سب واحد ، هو وقف على إخوته
وأولاد أولاده ثم على أولاده اعتبر الأخوة وأولاد أولاد طلبة واحدة ولا نظر فيهم
إلى البطن وإن كان أولاد الأولاد أولاد درجة من الأخوة ، وذلك لأنهم أسوا
من عمود نسب واحد . وترعى الظن بين من يجمعهم عمود سب واحد وإن
لم يكن بينهم تولد ، هو وقف على أولاد زيد وأولاد من مات من مائة من أولاده
ثم على أولادهم اعتبر أولاد من مات في حساب الطبقات - لا في الاستحقاق -
نظراً ، متى اعتبروا كذلك تكون أولادهم بطناً ، فبطناً لا ينفصل عنهم
لاعتبارهم من الطبقة الثالثة في نظر هذا النصوص وإن كان له وقف على جميعهم من
الطبقة الثانية في الاستحقاق .

والترديد في أهل الطبقة الواحدة لا يجعلها طفتين أو أكثر فهو وقف على مائة
ثم على من تكون موحوداً حين موته من أولاده وأولاد أولاده . لكن له أولاد
حين موته ثم من بعد من يستحقونه بعد موته يكون على أولادهم لا يخرج أولاده
وأولاد أولاده مع هذا التردد عن أن تكونوا طبقة ولا تعتبر أنه وصف على ثلاث
طبقات ، لأنه لا يقف على العريقين معاً ، وإذا حصل موقوف عليه مائة أحدهما
فإذا كان له أولاد كان له وقف على أولادهم وإذا لم يكن له أولاد حين موته كانت
الطبقة الأولى هي أولاد أولاده ، والطبقة الثانية هي أولادهم ، ومن بين هذا وبين

ما يوقف على أولاده وولاد أولاده وولادهم لأنه في هذه الحال قد وقف جارماً على ثلاثة أطوار فكان كل منهم طئفه فيطلق الوقف على العصة الثالثة وإن لم يكن له أولاد أصلاً سعين موته وينتهي الوقف بولاد أولاده حينئذ بخلاف الصورة الأولى فإنه وقف بعدد على أكثر من طئفتين قد يبدأن بالبطن الأول من ذريته وقد يبدأن بالبطن الثاني منها حتى يكون عصبه أحل عند موته ، ولا مانع من هذا ، بل الحق في بعده الذي بطن ولد ، وفي التزديد في هذا البدء ، ما دام الوقف بعد موته لا تتجاوز الطئفتين .

ومنى كان النقيض بالطئفات وقد يحدد بوجه مدة فلا اعتداد بالمدة التي تبقى فيها العصة أو الصغر ويستمر الوقف بعد الأحكام هذه الدورات ما بقي الوقف عليهم ، وقد يكون ذلك سنين سنة وقد يكون قرناً ، أو أكثر .
 ١٩ - حجج الوقف من حساب الطئفات ، فلو وقف على نفسه ثم على أولاده وذريته مثلاً مدى في احتساب الطئفات من بعده

ويجب أن يكون الوقف عليهم ووقف على غيره في حياته انحلت الصلت من أول طئفة ذكرها ، وهذا الحكم مفهوم بجلاء من نص المادة ، ولكنه غير متسق مع حكمه التي أمنت على الشارع عدم دخول الوقف في حساب الطئفات وهي أن الوقف في حده غير لازم وأنه حق الرجوع فيه متى شاء فهو أشبه شيء بالملك لصيق ، ولا مع ابتداء النقيض بالمدة من وقت موته .

٢٠ - وإذا كان النقيض بالمدة ، وجب أن يكون معينة وهذا هو الذي افترضه القائل في هذه المادة وفي المادة ١٦ أنه يعترض النقيض في وقف الأهل بالمدة غير معينة ، لا في النقيض بالطئفات ، ووجب ألا تتجاوز سنين عدا من وقت وفاة الوقف ، وطلق عدمها فيكون محسباً بحساب القمري لا الحساب الشمسي طقاً للقاعدة بمنعها حتى لا وخاصة في الحائز لشرعية .

وقد روعي في تحديد المدة بهذا القدر التناسب مع الطئفتين ، وقد اعتاد الناس أن يستروا الخيل ثلاثين عاماً ، وقد اعترض بعض الشيوخ على هذا التقدير وقال

إنه تقدير جرائي لا يستند إلى أساس ، واقترح بعض آحر منهم أن يكون الأمد
مائة أهداً بالعدة الرومانية التي سر عليا من عدم وهي احتساب عمر الطيقة
خمين عاماً ، ولكن هذا الاقتراح لم يؤخذ به .

وإذا كان التافيت بالمدة ، كان هو الأساس ولا عدة إذا عدد الطقات
لأنه لم يحمل أساساً للتافيت ويحوي اوقف أثناء تلك المدة وإن تحول الموقف
عليهم لطفتين فلو وقف على مده ثم على أولاده ودر بته طيقة بعد طيقة وفقاً
ينتهي عمى ستين عاماً بعد وفاته صح اوقف واستحقه من يوجد من أولاده ودر بته
مادامت مدة وإن كانوا أكثر من طفتين

٣١ - وأحكام الفقرات الثلاثة الأولى لا تنطق على الأوقاف الصادرة قبل
العمل بهذا القانون كما هو صريح لمادة ٥٦ ، فما صدر منها مؤيداً كان صحيحاً أي
وقف كان ، وما صدر منها مؤت كان غير صحيح أهلياً كان أو حبرياً ، طبقاً للقانون
الذي صدر في طلبه الذي يوجب التأييد في جميع الأوقاف .

غير أنه أضيف إليها فقرة رابعة أضافت للوقف أن يؤقت وقعه الصادر قبل
العمل بهذا القانون على شرط أن يكون له فيه حق الرجوع فليس له الحق التافيت
في وقف المسحد ولا فيما وقفه على المسحد ولا التافيت في وقفه الذي ليس له
فيه حق الرجوع طلقاً للفقرة الثانية من المادة ١١ ، وعلى شرطه أن يكون التافيت
طلقاً لأحكام الفقرات الثلاث الأولى ، أنه أن يؤقت في اوقف الحبري الذي له
حق الرجوع عنه كما يشاء ، وليس له أن يؤقت في غير ذلك من أكثر من طفتين
إن كان التافيت بالطلقات ولأن أكثر من ستين عاماً إن كان التافيت بامدة معينة .

وسياق الفقرة الرابعة وما جاء عمه بتقرير لجنة المدل تمجس الشيوخ ، وهي
التي رادتها على مسادة ، يدلان دلالة واضحة على أنها وصفت لتنطق على الأوقاف
الصادرة قبل العمل بهذا القانون في الحوادث اللاحقة لافي الحوادث السابقة ،
فقبل . يذنبها لم يكن في وضع اوقاف أن يحصل وقعه الصادر قبل القانون مؤت إذا
أراد ذلك إلا بالرجوع فيه ثم باث ، وقف آحر جديد على التوضع الذي يرده ويرد

هذه الفقرة التيسير على هؤلاء وتمكينهم مما يريدون من غير حاجة إلى الالتجاء إلى هذه الإجراءات وتحمل العقبات العظيمة ولم يرد من تصحيح الأوقاف مؤقفة التي صدرت من النسب وعبرت باطلا في ظل الأحكام السابقة بهذه الأوقاف حتى طه كاكاش . إذا كان وقوفه خيرا ، وأردوا تصحيحها فلا طريق لهم إلا تحديد وقفها طبقاً لأحكام هذا القانون

٢٢ — هذا هو تفصيل ما في هذه المادة من الأحكام ، وهناك ما يتعلق بذلك من قور وقفه .

(١) ذهب أو حصة ومحمد بن أبي التأييد شرط في صحة وقف وأن التوقيت مطلق ولا يشترط أن يكون بذكره صراحة أو بحمل آخر له وقف لجهة لا يطل انقطاعها أبداً كالمساكين ، ومصالح مباحة أو سائر ، واجتهاد والخير ، وأكف للموتى وحقه لقوله . . . حصوا له مرميه ، وإشياء التقيت في لأما كن التي تحتاج إلى ، وسقطه به ، والزمي ، ميسر وأيسر ، وبراءة فقرت ، والفقهاء ، وأهل الحديث ، وقف . . . بن أبي التأييد وم لا يخصص ، واحتلفت الأقوال فيما لا يخصص ، فقيل عشرة ، وقيل أربعون ، وقيل ثمانون ، وقيل مائة ، والفقهاء على أنه مقصور ، أي : كذا . . . إذا حمل حره لجهة سواء انقطع ، كوقوف على أولاده ، . . . على فقر ، وشره ، أو على بن أبي التأييد وم . . . ، أو على مسعود ميسر . . . كمر صرف غير ذلك لم يسع توقف لأجله لا انقطاع ، واحتجوا لذلك بأن موجب وقف . . . بعد انقطاع أي حصة ، وبعد التيسير عند محمد ، هو ربه ملك فلا حديث لأحد ، وكل ما كان كذلك يجب أن يحدد كالمنقح فوجه التأييد ، إذا كانت جهة لا يقوم بقطاعها لا تقوم عليه هذا موجب فلا يصح كما لا يصح مؤقت لهذا المعنى .

أما يوسف فله رواية ، إحداهما أنه لا يشترط التأيد لصحة الوقف ، وبعد انقطاع الجهة التي ذكرها الواقف يرجع وقف إلى منعه أو إلى ورثته

لأن المقصود هو التقرب إلى الله تعالى وهو موافق عليه ، لأن التقرب تارة يكون
في الصرف إلى جهة تقطع ومرة في الصرف إلى جهة تتأيد فيصح في الوحيين ،
وقد نفت في المتوسط وفي أحد من الناطقين مخرج دلة على هذه الرواية ، وقال الناطق
إن عيب الفتوى . وفي فتح القدير وإذا عرف عن أي مسند حوار عوده إلى الورقة
فقد يقول في صف عشرين مسنداً حوار لأنه لا فرق أصلاً بين الرواية الثانية
وهي أن التمسك شرط لصحة الوفاء ، لكنه لا يشترط ذكر التمسك ولا يحمله
الحجة لا تقطع لأن عطف الوفاء والصدقة من غير تأييد ، لأنه بركة ملك بدون
تعليل كالتعليل فتأيد ، وإذا انتهى مصرف الذي عليه صار مقراء وإن لم يسهم ،
وقال صاحب الهداية إن هذا هو الصحيح

ودفع مسند من حلاله انتهى إلى أنه لا بد من ذكر التمسك والحجة التي
لا تقطع منه

أما السجدة فلا بد فيه من التمسك ، والتوفيق لله ، وسجدة حجة لا تقطع
فتى واحد من صف ما يدل عليها حصل التأيد^(١) ، أما الكلام بما يدل عليها
من قول أو غيره ، وفي اشتراط التسليم انتهى وصف المسجدة هناك أمر غير
التأيد^(٢) .

(١) نسخة ٥ من ٧ و ٢٠ وما بعدها و ٢١٤ ، نسخة ١

(٢) جاء في نسخة ٤ تأييد مسجدة من مسجدة حتى يدرى عن مسجدة طهره
وبأن المسجدة واحدة في عدد صلواته واحد بل عدد صلواته عن مسجدة ، أما الإمام فلا بد
لا يحسن لله حتى إلا ، وأما الصلاة فيه لأنه لا بد من التسليم عند أي سجدة وكذا ، ويشترط
تسليم بوجه وذلك في مسجدة الصلاة فيه ، أو لأنه لا بد من التسليم بوجه ، وفي بحر
أنه لا يصير مسجداً ، فليس المقصود عند المسجدة وهو حمار شمس لأنه المرحلي وقال بعض
آخر يصير مسجداً كونه لأوقاف ، وفي نسخة أخرى يدعى أن يكون قولاً أو يسجد أن يعود
الإمام كالأول موجب لروايات مالك ومسلم بن أحمد ، وحرر بن عبد الله في حاشيته على بحر
بذلك ويدل على الفحرة ما رواه مؤيد به . جاء في نسخة مع ذلك أن التمسك في هذه والفتح
أن أن يوسف قال روى مالك بن عوف : سمعت مسجداً أن الصلاة فيه أو لم يأت أن التسليم
عنده ليس بشيء لأنه يسجد كالاعتناء وقال كذا أن معنى الكلام في ذلك وأن التمسك
له قال وفيه مسجداً ومائة في الصلاة فيه . وفي نسخة أخرى لا يصير مسجداً بل حكم وهو عند
وفي الفتح أن يصير مسجداً بذلك لا بد من أن يعرف به . وقد ذكر في حاشيته على ذي حصة .

(٢) وقال للملكية إن التأييد في الوقف ليس شرطاً لصحته ، فيصح
عديم مؤبداً ومؤقتاً ، وإذا لم يتأيد الوقف رجع عند انقطاع جهته ملكاً للملك
أو وارثه ، وإذا تأيد كالوقف على ريد وذريته أبداً لا يباع ولا يوهب ولا يورث
فما ريد وانقرضت ذريته بقيت وقفاً ، وفيه تفصيلات فيمن يستحق ريع الوقف
في هذه الحال ، وفي إحارات المدونة أنه لا بأس بأن يكرى أرضه على أن تتحد
سجداً عشر سنين فإذا انتهت كان النقص لمن ساء^(١) . وهذا واضح في أن
المسجد يصح أن يكون وقفه مؤقتاً كسائر الأوقاف .

(٣) وذهب النافذة إلى أن الأوقاف لو وقف وقفه لفظاً ، كان قال وقفت
على ريد أو على الفقراء سنة أو عشر سنين أو مائة سنة ، شرط مع هذا التأييد
الصريح عودة اوقف ملكاً بعد هذه المدة أو لم بشرط ، كان الأوقاف باطلاً ،
ولا يعرف في ذلك خلاف عديم ، غير أنه لا أثر للوقت الصريح إذا كان الأوقاف
يشبه التحريم ، فهو قال قدمت داري هذه مسجداً سنة بل الوقف يصح ويلغو
ذكر السنة ويكون مؤبداً . ولا أثر له أيضاً إذا كان طويلاً كأن قال سنة لأن العرض
من ذكره التأييد

وإن لم يصح بالتأييد ، ولكن وقت مسجداً فإن ذكر جهته تنقطع ولم يرد

== بين الوقف والمسجد وأن بعد الوقف وحده لا يفي عن كل وجه من ذلك أما إذا كان حديث
أرض مسجداً ليس فيه ما يوجب البناء على ملكه . وما ذكر في المصحح من أن مقتضى قول
أبي حنيفة رحمه الله أنه لا وقف ، قول ولم يحل فيه واحد من مسجداً ، لا يحكم وأصح لأسرها
التسليم ، وأما اقتضاه كلامها المشهور أن البناء مع قوله وقفته مسجداً فليس يعلم ، واستطاعه
عدم ضروره مسجداً بل الصلاة فيه لا يجاوز ما مدعونه مع التصريح بشرائط التسليم ، وما جاء
بأنه لا يدرس مع ذلك لأن الكلام في ما يوجب من كل من المقتضى لا يبين جميع الشروط
وحرر صاحب التمسك بعدم جواز مدعيه بعد القول من غير أن يسمي مسجداً ما هو معمول
عنه من صلاة التمسك ، ثم لم يكن ما مدعونه ولا يقول ولم يكتفى إلا بالأذن بالصلاة فلا بد
من ذكر تأييد لفظاً ، فإن أوقف بغير مسجداً ، وإن أطلق بغير مسجداً أيضاً إلا إذا أراد
ذلك كافٍ للمعنى وقال في الفتح لا يصير مسجداً لها إذا أطلق إلا إذا اعتبرت الورثة بأنه أراد
الأبد فإن نيته لا تفصل فلا يحكم عليهم بمنع إزتهم بما لم يشك (فتح ج ٥ ص ٦٤ وما بعدها)
بحر ج ٥ ص ٣٥٨ وما بعدها)

(١) مني ج ٦ ص ١٩٩ ، ١٩٨ ، ١٩٧ ، ١٩٦ ، ١٩٥ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٨٦ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٨١ ، ١٨٠ ، ١٧٩ ، ١٧٨ ، ١٧٧ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٧٣ ، ١٧٢ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٥ ، ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٤٣ ، ١٤٢ ، ١٤١ ، ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١٢٣ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٦ ، ١١٥ ، ١١٤ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١

عليها كالأوقف على أولاده ، والأوقف على ريد ثم عتقه ، وأوقف على ريد ماعش ،
 قلمهم في ذلك قولان : أحدهما صحة الوقف ، والآخر عدم صحته . والقول لأول
 هو الأطهر من المذهب وعليه إذا انقطع للصرف الذي ذكره اهـ فبقى الوقف ^(١)
 (٤) وفي القروع ^(٢) لأن مفلح الخليلي : ولا يصح وقف مؤقت ، وإن
 صح فبعدمه كمنقطع ، وقيل بوجوبه ، وفيه ^(٣) لأن قدمته أن المذهب ينقطع ،
 وهو مالا يعلم انتفاءه كأوقف مع ذكر ما ينقطع ، يصح وبه قال مالك وأبو يوسف
 والشافعي في أحد قدييه ، وقيل محمد بن الحسن لا يصح وهو إمام المالكي الثاني بنحوه .
 وفي الاحتيارات شرح الإسلام ابن بيمية أن مأخذاً من منقطع هو أن الوقف هل
 يصح توقيته سببه محمول أو غير محمول ، فعلى قول من قال لا ، وهذا لا يصح توقيته
 وعلى قول من قال نعم ، مستكاً يصح توقيته ، فإن عطف حاشي التمسك به المحرم
 لا يتوقف ، وإن عطف حاشي التمسك ، فتدبرته جميعه قريب . وقتة على بعض
 المطول كما قال وقف على ريد سنة ثم على عمر سنة ثم على بكر سنة ^(٤) وقال
 فقهاء الإمامية بصحة اهـ فبقى مؤقت عدة مراعاة مؤقت حسب ذلك معصرف ينقطع
 وذلك ما أتته . لوقف ما أتته بالدة وانقطع مصرف ^(٥)

٢٢ — وقد استبقى القاص مذهب حنفية في مسجد فلان من ريدته
 ولا يصح مع اهـ فبقى

وقد عدل عن مذهبه في حارة زيد . فبقى الخبر ، فبقى خبراً عن الحسن
 في فضل الخبر . وقد أخذ في حوار تقيته بالدة ، بذلك معصرف ينقطع مع التصريح
 بعودته ملكاً بعد الاتم . فذهب للملكية وهو مذهب الإمامية وأحمد بن حنبل
 في مذهب أحمد وإحدى روايتين عن أبي يوسف في إداد كرهه منع ومقصده
 في التقيت بالدة على ما استظهره الكمال في فتح القدير ، وقد عسر مؤيداً إداد

(١) النسخة ج ٢ ص ٢٢٢ ، الأثر ج ١ ص ٤٢٥ ، شرح الوهب ج ٣ ص ٢٢٨

(٢) ج ٢ ص ٨٠٧ (٣) ج ٢ ص ٦٤ (٤) ج ١ ص ١٠٢

(٥) رياض المسائل ج ٢ وحواهر الكلام ص ٣٨

أطلق عن التقييد والتأيد أحداً بآرويه الأخرى عن أبي يوسف.

أما وجوب تأييد وقف على ما عدا وجوه الخير فمضى على حوار التقييد وعلى القول بعدم حوار الوقف أصلاً ، فمن وقت من بقاء منه منطقة أو طبعتين أو عدة معينة لا تتجاوز الستين عاماً حار وقعه أحداً بقول من أحاروا التقييد ، وإن تجاوز ذلك صح وقعه على الصفتين وفي مدة مذكورة فقط وبطل ما عدا ذلك أحداً في المأثر بقول من أحار التقييد وفي لفظ بقول من دل بعدم حوار الوقف أصلاً ، وسحب الوقف في المعص وإبطاله في المعص ، لا حار إعطاء لكل أمر منها حكماً لا يعطى بالأحر ، ولا حار في هذا فقهاً وإن كان لعقد واحداً ، ألا ترى أنه لو وقف في عقد واحد ما يجوز وقعه وما لا يجوز صح الوقف في يجوز وقعه وبطل ، لا يجوز وقعه ، ولو وقف للريض مريض الموت ورد الوثبة وقعه صح في الثلث وبطل في رد عليه ، ولو وقف على من لا يجوز الوقف عليه وعلى من يجوز الوقف عليه صح الوقف على من يجوز عليه وبطل على من لا يجوز عليه ، وأشبه ذلك من الأحكام كثيرة جداً ، أما القول بأن يجب تأييد ما يقبله أحد من الفقهاء فمضى قلنا عند الكلام على اشتراط التوثيق صحة الوقف^(١) ما فيه الحكاية بآرويه

٢٤ - مسألة تأييد الوقف وتأييده من المثل هذه التي كانت موضع عدية كبيرة منذ البدء في إعداد هذا القانون ، وقد ذكر فيها النور ومديت الأاء وقضايت المحقق ومجل ما أدى فيها من الأاء هو .

(١) يجب استبقاء الشرع الذي كان معمولاً به وهو وجوب تأييد الوقف خيرياً كان أو غيراً وقد ذهب إلى هذا مذهب بعض طلبة العلم ، بحسب الشيوخ في العروة الأولى مشروع .

(٢) حوار كل من التقييد والتأييد في الوقف كله فهداً كان أو خيرياً فزوت هذا لجنة العلم في مرة الأولى ، لا كثرية ، وإنما عده مستقبحاً كثرية

عظمى ، واتعنت الإدارة التي تقدمت بالمشروع في المرة الثانية ، وقررت خاصة الشؤون
الشريعة بالإجماع .

(٣) حوار تأقيت الحيرى ونأيدده ووجوب تأقيت الأهل ، قررت هذا الجلة
الأحوال الشخصية بأكثرية ، وسأرت عليه الورقة التي قدمت لمشروع في المرة
الأولى ، وقرره مجلس الشيوخ في المرتين بمجلس لنواب ، وكانت ورقة في مرة
الأولى منشددة في الممسك بهذا حتى أن وزير العدل قال لمجلس الشيوخ إن
الحكومة تتمسك كل التمسك بهذه التي وردت في مشروعها ويهمل قل أن أسكم
على مسألة توقيت الوقف أو تأيدده أن أين أن مشروع هذا مدون وبخاصة في
مصادنه الأساسية كل لا نفس التحرنه . وفي هذا بلويع صافر بسحب المشروع إذا
لم تقرر مصادنه الأساسية وسها وجوب تأقيت الوقف الأهل .

وكان من جهة المائين محوار تأقيت الأهل أن يجب فيه حفاوة
واسعة نحو بلد ، لوقف ، لأن في يجب لتأقيت محكم في إرادة بعضهم وهم سيعبرون
من ذلك ويبتعدون إلى البيع والمسا ، ومتى نظروا إلى لمصلحة نصرية وحدها
وجدنا أن نظام الوقف صالح للبيئة نصرية كل الصلاحية بل يكاد يكون متعباً ،
ولا عيب فيه من ناحية تأيدده أو عدم مدون سوقوف . إن العيب يرجع
إلى الإدارة وحدها . كما أن في وجوب تأقيت صد عن مجلس الحير لأن أكثر
ما وقف على الخيرات . بما جاء إليها لا بسبب الحاجة إلى ذكر مصرف لا بقطع
تصحيحاً لوقف قد كان له أيد شرطاً . البلاد في حاجة ملحة إلى كثير من الخيرات
والمعونات الاجتماعية التي لا يمكن أن تقوم بها الحكومة وحدها ، إلى غير ذلك
من الاعتبارات التي لها قيمتها .

ومن جهة الثاني ما وجوب أن تأيدد الوقف بمجلس المين عن التداول
إلى الأبد ولهذا أثره السيء في الثروة العامة وخاصة مع ما هو ملوس من تكرار
الوقوف ، كما أن في تأيدد وقف الأهل ححر على موقوف عليها لا مبرر له وخاصة
الأحيال المعلقة الذين لا يعرف الوقف من أمرهم شيئاً ولم تنبئ له من أخلاقهم

ونصرفاتهم ما يجر حصره عليهم بل إن أكثر الصفات من موقوف عليهم لا يتخللون
إلا عند موته ، فالوقف الحرية الكاملة في حماية من يرى حاجتهم من درته التي
تتمكن من الحكم عليهم أم يطلق الحرية له وهم كل يوم صرر على لزوم اعادة
وإصرار بالتدريجه نفسها ، لأسر الذي قد يجر الداد إلى اعتدق له دى الاحتياجية
المداية كاشعية ، هذا لإطلاق لا يمكن أن يقول به متصرف بل يجب أن يقوم
من الجميع ، ولتأيد يجر أصح إلى صاته لأهنة وسه ذلك عدم الاكتران
ناوقف و جعل شئونه ثم حيدعه أو جرحه ، وفكرة الخير قد تطورت بطورا كبيرا
في القرن العشرين ، أصبح الخير لدى كل بقوه به الأفراد واحداً من واجبات
الحكومة فلا خوف من أن تصار فكرة الخير من وراء التفت ، على أن لإحصاء
يدل على أن ما وقف على الخير منه أكثر مما كان إليه مداهف لأهني^(١)
فالقول بأن أهني هو دى به دى اوقف خيرى لا يستد إلى سد قوى .
وقد اتصرا برأى لأخير ، فبررت حكمته في هذه مادة^(٢) .

ثالثاً - اقتران الوقف بالشرط

ماده ٦ - إذا اقترن الوقف بشرط غير صحيح صح الوقف
وطل الشرط

• • •

٢٥ - قررت هذه المادة قاعدتين أساسيتين في أحكام وقف :
أحد هما أن الوقف إذا اقترن بشرط غير صحيح كان صحيحاً
والأخرى أن الشرط يفرغ من الوقف سطل إذا لم يكن صحيحاً .
وانصرف وقفاً كان أو غير وقف ، قد يكون مسحراً وقد يكون غير مسحراً .
غير المسحور هو المسوق والمصدق ، وإذا اقترن القول بشئ للتصرف بأداة من الأدوات

(١) مكنا فيل وثقة أعلم بصلته . (٢) راجع تقارير مجلس وحسب لنسوح
في ٢٨ ، ٢٩ مارس سنة ١٩٤٤ وحسب الوقت في ٢٢ ، ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦

التي ترتبط حصول مصموم حصة بمحصول مصموم جلة أخرى على وجه يحمل تحقق
الثاني منها متوقفاً على الأول كال التصرف مطلقاً ، كقول الواقف إذا مات كانت
أرضي صدقة موقوفة ، أو متى كان عام كذا فهي صدقة موقوفة ، أو إن شاعى الله
من مرضى فهي صدقة موقوفة .

وإذا لم يخرج التصرف إ شاء وصفه بخرج الشرط والتعليق ، ولكنه حمل
تحقيقه غير واقع حين القول بل أخره إلى وقت يحى ، فعنه سمي التصرف مضاداً
كان يقول أرضي صدقة موقوفة غداً ، أو يوم بين الله على بالشاء من مرضى هذا
أو بعد موتى . وقال الحنفية وسننهم أن المصاف يستند في الحال ولكن
حكمه يتأخر إلى الوقت الذي نصيب إليه ، أما المعلق فإنه لا يستند سداً في الحال
ولكن يتأخر استنده إلى وجرد المعلق عليه . أما غيرهم فإنهم لا يفرقون بين التعليق
والإضافة ويطلقون على الكل تارة اسم المعلق وتارة اسم المضاف ، ويقولون إن
الكل يستند سداً في الحال ، ويسوون في الحكم بين قول الواقف إذا مات فأرضي
صدقة موقوفة . وقوله أرضي صدقة موقوفة بعد موتى .

وإذا لم تكن التصرف مطلقاً ولا مصداً كان سبجراً . ولمحذر قد لا يقتض
شئ . وقد يقتض أنس شرطه به من شئ يريد التود به حتى ، كان يقول أرضي صدقة
موقوفة على أن تكون عساً في ثم من سدى لأولادى وذريتي إلى آخرهم ،
أو على أن لي حق التعبير في مصارفها ، وهذا هو المحذر المقتر بالشرط ويتذكر ما
اتصح الفرق بين معلق ، والمضاف والمقترب بالشرط والأخير هو الذي تقرر هذه
المادة حكمه .

ولا يراد من اقتراح الوقف بالشرط أن يكون هو والشرط قد صدرا معاً
في أن واحد بل يراد منه ما يشمل هذا ويشمل الشرط المتأخر الذي ينتحق بأصل
العقد ، بلو أضاف الوقف بعد الوقف إليه شروطاً يملك صاحبها أو غير في شروطه
التصير الذي يملكه كان ما أضافه أو بطله ملتحق بمقد لوقف وكأنه صدر منه حين
الوقف ويسمى شرطاً مقارناً ويصدق على الوقف أنه مقتضى به .

والصحة في الأمة تقابل مرض ، وينطبق عند الأصوليين والعقهاء في الصادات على كون الفعل محرماً يسقط به القضاء شرعاً ، وفي المعاملات على ترتب الثمرة والآثار بطوريه من التصرف عليه ، والصحيح ما كان مشروعاً بأصله ووصفه ويقابل الصحة عند غير الحنفية الفساد أو بطلان مما تعني واحد لا فرق بينهما عديم ، وغير الصحيح يسمى فساداً أو بطلاً على حد سواء ، دخل عليه انقضاء في ركنه أو في وصفه ، بقاها عند حمته أمران البطلان والفساد ، ويقولون هما أمران معايران ، فإذا كان عدم الصحة تظلل في الأصل كان طلاقاً ، وإذا كان محل في الوصف كان فساداً ، بطلان عديم ما لم يكن مشروعاً بأصله والفساد ما كان مشروعاً بأصله مختوعاً بوصفه والمكروه يندرج عند عدم في الصحيح ، وقد يدرجه بعضهم في الفساد ، لأنه وإن كان مشروعاً بأصله ووصفه فلازم ولا يسه عنه إلا لوصف محذور ، قد هي عنه لوصف كالي^(١) هذا هو اصطلاح الحنفية وهو ما يظهر في حاشي دسوقود والتصرفات دون الشروط في حاشيهم يعرفون في حاشيها نارة بفساد ونارة بطلان دون معرفة ، وليس في ذلك بين فإن المعنى الذي ينو عنه العرق في تصرفات لا يوجد في الشروط .

(١) الأحكام ٧٢ من ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، لم يثبت من ٣٩٦ وما بعدها ، الح
القدر ٥ من ١٨٥

(٢) احبب عارث كتب طعة في سيق الوقف ، والتي تحو في بعد القاطنة والبحث أن الفقه لا يصح حمله بالشرع عند الإمام وصاحبه ، كان الشرط غير موجب أو قد أطلق فإن على غيره طاع ، ويصح بطلانه عند صاحبه ومضى تحقق الشرط كان فساداً لازماً وتل حمله لا يكون لازماً كالمسألة فمضى راجوع عنه ، وبمضى أيضاً بطلانه على ذلك عند أي حقه ولا يكون لازماً قبل تحقق الشرط ومضى تحقق صار لازماً كالمسألة فمضى راجوع عنه ويصح أيضاً بطلانه على ذلك عند أي حقه ولا يكون لازماً قبل تحقق الشرط ومضى تحقق صار لازماً ، ودفع بعضهم إلى أنه عدم في هذه الحالة على أنه وصف عديم ، فإن أخروا يلزم عديم على أنه وصفه سابع مؤقته ، وإن كان ركناً من السبع ويسمى بوقت لمعنى كقولهم وقف في حال وجوده ، مع أنه في حال عدمه يصحح على أنه وقف ، ولا يلزم عند أي حقه إلا بعد الموت والمكروه وفقاً أو وصية حسب اختلاف وجهي النظر (فتح القدير ج ٥ من ٤٢٢ جامع الأصول ج ٢ من ٦٦٠ شرح النفاية لأبي الكارم ج ٢ من ١٨٣ ، ١٨٤

وهذا القوم لم يفرق بين شرط وشرط من الشروط الفاسدة ، واختار الأخذ بصحة الوقف إذ اقترن شرط فاسد أى شرط كان ، كان مذهباً يقتضى عقد الوقف أو غير مضاف لفتقده ، وبطلان هذا الحكم بسبب فيه يسره اشتراط التوقيت في وقف لمسجد ، ولكن هذا غير مرد في وقف لمسجد لا يكون مؤقفاً ويحبب أن يبدى وإذا أفت به يصح ، وقه كما يتأكد من ذلك في شرح لمادة خامسة وقد اقتصر هذا القوم على حكم الوقف بدفع شرط فاسد ، ولم يذكروا حكم الوقف إذا اقترن شرط صحيح لأنه أمر في غاية النوصوح ، وقد ثاب أن نرى حكم الوقف للمنفق والوقف المضاف ، ففي الأمر فيها حاصداً لأصح لأقوال من مذهب أى حبيبه كما كان الحال من صدور هذا القول

٢٦ — واشترط بطلان عقد لأصوبين وفقهاء بإطلاقين ، أحدهما هو أن شرط الشيء ما وقف عليه وجوده من غير أن يكون له وجود في هذا الموضع أو سبعة وهو سبعة ، متى قد يكون شرط عقبة ، وقد يكون شرطاً شرعاً كإظهاره شرط في صحة الصلاة وكالحول شرط في وجوب الزكاة ، وقد يكون شرطاً حصياً ويسمونه أحياناً شرطاً لغويّاً ، شرطاً بخواتم ، كل دعت اندر فانت طابق وإن

— لمائة ج ٣ ص ٢٨٨ : أفتح الو — ن من ٧٢ ، رد المحتار ج ٣ ص ٣٩٧ ، عند خبر على لدرج (ج ١ ص ١٢٨)

وكذلك انكثت عبارتها في صفة الوقف ، وهو يحرر في شأنه نصف ال ما بعد لوب كالأمر في صدقة موقوفة بدوى ، صحيح كمن ، وصدق صدقة موقوفة ، ولا يحرر إلا بعد موت ، وحق الزم كان وفقاً عند الصاحب ، ووصية أو وفقاً عند ابن حنبل ، أما في وقف في حال وجد مائة مؤلفاً فلا يلزم عند الإمام ، لا لوب ، ودرج عدم من وجه القول بغير شرط التملك عند عقد ، أما الوقف المضاف إلى غير لوب فهو غير صحيح ، لا كان و صدقة السابقة على وجه صدقة حكم ، وقف ، وقف ، حتى صدقة من لوب ، وهي و بواب الحق أصيب إليه الوقف ، كمن وصى بثلث صدقة به رجل من أهله أو مدة حياته وصدق ذلك يكون عنه صدقة موقوفة ، وفيه يصح في هذه الحال ولا يصح فيها غيرها ، ولو كان دارى صدقة موقوفة غداً أو بعد سنة ، أو بعد شهائ سنة ، جازها لوب ، أو كان قد وصى بثلثها سنة وحلها وفقاً بعد سنة أو شهر أو يوم من أتم ، حتى و صدقة ، يصل وقفه في كل هذه الأمور (انصاف ٨٧ و ٨٨ ، هـ ٨٧ من ٨٧ عند شرح ج ١ ص ٣٩١) هـ ٢ من ٨١ البحر ج ٥ ص ٢٠٢ ، جامع الأصول (الوضع السابق) ، رد المحتار ج ٣ ص ٢٩٧ .

اشترت الدار القلانية بمثل دارى هذه وأشبه ذلك ، والإطلاق الثانى
 (بالمعنى الصدري) هو إلزام امرئ والبراهة فى تصرف من التصرفات ، (بالمعنى
 الإسمي) ما ألزم به أو ألزم به فى تصرف من التصرفات ، والمراد بالشرط هنا هو معناه
 بالإطلاق الثانى ، فالشرط فى الوقف هو ما ألزم أو أوقف أو ألزم اتباعه فى وقفه .
 ومعنى أوقف شرعاً بتحقيق بالإيجاب ويتم به وما عدا ذلك مما يلحقه به الواقف
 تكون من شروط ، فالتسديد والتقييد ، واشتراط الخيار فيه لنفسه أو لغيره أمداً
 معلوماً أو على الإطلاق ، والاحتفاظ بحق الرجوع فيه أو بيعه عند الحاجة لنفسه
 أو لغيره ، وسائر مصارفه وما يتحقق من ثمن أو ثمن أو ثمن أو ثمن أو ثمن أو ثمن
 وإطلاق أو قيد واستحقاق أو حرمان ، واشتراط التعمير فى المصارف والشروط ،
 وما يتحقق بالاستسداد والعبرة ، والغير وغير ذلك ، كل أولئك من الشروط وكله
 يطلق عليه الفقهاء اسم الشرط ، وكنهه مشتقة مما مضى عن ذلك ثم إصباح ،
 وخاصة عند احمية لئلا يروى أن المصنف الأصل للوقف هم الفقهاء مراعاة لكلمة
 « صدقة » ، وإن ما يدكره الواقفون ، يرمى لئلا يستند ، واشتراط وقد ساء اليوم
 فى العرب المعنى إطلاق الشرط على ما يعقب الإلزام من الشروط ولكن ذلك
 غير مراد هنا بل المراد المعنى الفقهي الأعم

والشرط الصحيح هو ما كان حائزاً ومعتبراً فى حق الشارع فيجب المصنف
 به من الوقف ومن كل من به التحدث على وقفه أو المصنف فى أموره بإدارة أو قضاء ،
 ومن هذا جاء ما اشتهر بين الفقهاء من أن شرط الواقف كسب الثمن فى وجوب
 العمل به . غير أنه مما ينبغي التنبيه له أن من الشروط التى يشترطها الواقفون ما يقع
 أول الأمر صحيحاً ثم يجرأ عليه بعد ذلك ما يقتضى مخالفة وقد تكرر ذلك ،
 ومن هذا يمكننا أن نقول أن الشرط الواحد قد يعتبر صحيحاً فى بعض الأحوال
 وغير صحيح فى البعض الآخر . ومعنى إطلاق الشرط أنه يكون معقولاً لا يجب مراعاته
 ولا العمل به . ولك أن تقول فى الشرط غير الصحيح أنه فاسد أو باطل كما شئت
 عند احمية وغيرهم كما أسلف .

والفقهاء لم يتمقوا على الشروط الصحيحة والشروط الفاسدة بل اختلفوا في ذلك اختلافاً عظيماً ، وهذا القدر لم يصر يذكر صراحة للشرط الصحيح أو صاط للشرط الفاسد ، فيجب أن يرجع في معرفة ذلك إلى ما جاء به من الأحكام ثم إلى ما لا يخالفها من أرواح الأقوال في مذهب أبي حنيفة . والخفية لا يذكرها صراحة وأما للشرط الفاسد في باب الوفاء كما صموا في البيع ، وقد قال هلال في كتاب الوفاء أن كل شيء في الوفاء لا يبطل أصله فالوقف فيه جائز والشرط فيه جائز^(١) . وهذا القول يقتضي أن الشرط الباطل هو ما ينافي أصل الوقف ويبطله وأن ما عداه يكون شرطاً صحيحاً ، ولكن يتبع ما جاء في وصف هلال وفي غيره من أمهات كتب المذهب سنين أن هذا القول لا يمكن أن يؤخذ على ظاهره ، وأن الشرط الفاسد عد الحفية يتناول ما يأتي .

(١) الشرط ساق لوقف انتهى بطله أو لم ينته

(٢) الشرط الذي لا يجوز شرعاً إما لأنه محرم أو مكروه نحرماً أو لأن

فيه تعبيراً لمشروع أو مخالفة لمقصد الشارع

(٣) الشرط الذي لا فائدة فيه للوقف ولا للموقوف عليهم ، وهو يشمل أمرين — أحدهما أن يكون فيه تعطيل لمصلحة لوقف أو للموقوف عليهم ، وثانيهما ألا يكون فيه فسخ ولا ضرر وعلى هذا الأساس عرفت للذكرة التفسيرية الشرط الفاسد بأنه ما يكون ساقاً لوقف أو يكون غير حائز شرعاً أو لا فائدة فيه . والمنافاة لوقف يجب أن يراعى فيها طبيعة الوقف التي اختارها هذا القانون وما جاء به من الأحكام دون الطبيعة والأحكام الواردة عند غيبة أو غيرهم . وهذا القانون قد أخذ بما اتفق عليه الفقهاء من أن وقف لمسجد يكون لازماً من وقت الوقف وبما ذهب إليه المختصين والشافعية من أنه لا يكون إلا مؤدياً . ولو وقف لمسجد وشرط فيه الخير لنفسه أو غيره أو شرط أن له أن يرجع فيه أو يهبه أو يهبه متى شاء كان ذلك كله من الشروط الفاسدة . وأحد أيضاً بأن

الوقف على المسجد يكون لازماً من وقت الإشهاد وغيره لا يكون لازماً في حياة
 الواقف ولازماً بموته فما يلقى هذا المعنى من الشروط يكون باطلاً وأحد من أوقف
 على غير الخيرات يجب أن يكون مؤقفاً في هذا من الشروط يكون باطلاً .
 واحتراز شرعاً يرجع فيه لأحكام هذا القانون ثم لا يحج لأقوال من مذهب
 الحنفية فاشتراط الواقف الشروط المشرية نعيه شرط باطل طبقاً للمادة ١٢ . وشرط
 الواقف الخاص بالوقوف عليه في وقف غير المسجد يرجع في حواره وعدمه إلى أحكام
 المادة السابقة ، وشروطه مقدمة بحرية ، ربح والإدانة والاستدامة يرجع في حوارها
 وعدمه إلى مادة ٢٢ والفقرة الأولى من مادة ٢٧ ورجع في الشروط المتعلقة
 بالمحرمان من الاستحقاق إلى أحكام مواد (٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨) والفقرة
 الأولى من مادة ٢٧ وإلى مدع أي حسمه فيما لا تطبق عليه أحكام هذه المواد .
 ويرجع إلى مذهب الحنفية في معرفة محرم وتنكوه تحريمه مما لم يرد به حكم
 في هذا منصوص ، كما ذهب إلى تعيين في وجوه الفساد ، وكوفت مسلم على الكائن
 وشبهه واشتراط صرف أربع من مائة عند فتره أو في داره أو في مسجد معين
 نظير غيره ، وكاشتراط اوقف مائة على الوقوف عليه بعه اوقف ، وكاشتراط
 ما فيه تغيير مشروع كما شرط لا يكون من ولاية على وقفه وليس
 لهم حق التدخل في أمره ، واشتراط لا يمارس لكتب موقوفة بالأرض ، وكاشتراط
 ما فيه مخالفة لمقاصد الشارع كما لو وقف المسجد على أن تنزل فيه قوم دون قوم .
 أما ما لا فائدة فيه فبإني بمصير أحكامه في شرح مادة ٢٢ بعون الله ومشيئته
 ٢٧ - وأحكام هذه المادة كما تطلق على الأوقاف الصادرة بعد القانون
 تطبق على الأوقاف الصادرة قبل العمل به حصة لأحكام المادة ٥٦ . والحديد
 في أحكام هذه المادة هو التماثلة الأولى وتنطبعها على الأوقاف السابقة تصح
 الأوقاف التي كانت باطلة لأغراض شرط مضاف لعدم الوقف ونقض إصاها أو ذماً
 صحيحة ما الشروط العائدة الأخرى في كانت تقتضي عدم صحة الوقف . ما القاعدة
 الثانية فليس حكمها جديداً فاشترط الفساد كان باطلاً قبل القانون كما هو باطل بعده

نعم إن من الشرط ما كان صحيحاً قبل القانون ثم صار بعده فاسداً كاشتراط
الشروط العشرة لغير الوفاق ومنها ما كان فاسداً قبل القانون وصار بعده صحيحاً
كالتأقيت وحسار ولرجوع في بعض الأوقاف ووقف غير المسجل على ما هو حل
عنده محرم عنده ، ولكن ذلك لا يثبت من أحكام هذه المادة وإتماماً من أحكام
المواد الأخرى فيرجع في مدى تعليقه على الأوقاف السابقة إلى أحكام المواد التي
تقرر صحة الشرط أو بطلانه

٢٨ - هذه هي أحكام هذه المادة ، أما الخيبة فقد تناولها الأصل إس
ما كان مثاله مثل من سئل بالشرط فاسدة لأب من باب الوفاق وهو محقق
بالمعوصات عليه وأصحه هذا بقضى بأن وفاق لا يبطل بالشرط فاسدة لأنه
ليس بمعصية أصلاً وقد صرح فقهاء في فتاواه بأن وفاق لا يبطل بالشرط
الفاصلة حيث قال : إن الوفاق يشبه الميثاق فلا يبطل بالشرط الفاسدة ، وإطلاق
هذا القول يبين أنه لا يبطل بالشرط الفاسدة وإن كانت معصية لاصلة مقتضة
لإبطاله ، وقد عدا شبيهه بالمتفق ولكن ذكر في متن الكفر ما لا يندفع تعليقه
بالشرط ، وبطلان الشرط لفاسد وعد من ذلك الوفاق ، ولم يشر إلى خلاف ، وعده
منها في جامع المصنفين ، وبكيفية ذلك في مادة « وفاق » وندب مع نسق الخبي
في متن لفتي ، والمعنى في متن التوضيح ، وعبارة هؤلاء ، بقضى أن الوفاق يبطل
بالشرط فاسد مطلقاً ، وهذا كان أو غير مداف وحده في الخصائص به لوفاق
واستثنى أن يكون مداف عن الوفاق وكان مبرراً ، وجاء فيه أيضاً أنه قد روي
عن أبي يوسف أنه لو وفاق بشرط بيع مداف وإطاعه صح الوفاق وبطل الشرط ،
وهو في مصنفهم بأن الاستثناء ، هذا للأول بخلاف الشرط وهو فرق غير ظاهر
ويجوز لي أن هذه رواية أخرى عن أبي يوسف ، وفي التارخية قال في ذلك
عدم الاتصال ، ومن فاسد في فتاواه أنه اشترط ، أما اختلاف هذه النصوص
فلعلها جميع ما قبل في هذا الموضوع فتصح لي أن تحرر مدقق حقيقة هو أن

الشرط الفاسد لا يبطل وقف المسجد إجماعاً إلا إذا كان توقيفاً له فإنه يبطله
أما ما عداه وإن كان مضافاً لأصل الوقف فإنه لا يبطله لأن المسجد ليس محللاً لاشتراط
لا في أصله ولا في الانتفاع به فكل شرط فيه يكون لهوياً أما غير المسجد فإن
كان الشرط مضافاً له ولكن لا يقتضي إعطائه أصل الشرط وصح الوقف كما لو قال
أرضي هذه صدقة موقوفة أنداً مدة شهر وسكنت بطل التقيت وبطل الوقف لأن
التأنيث وإن كان يبيح سكنه لم يبطله لأنه أبدي ولا ثم اقتضت صدقته على وجه
لا يقتضي بطلانه وإن كان مضافاً للوقف ومقتضياً لإعطائه أصل الشرط ، فما الوقف
فإنه يصعد عن أبي يوسف ومحمد وعلان ولا يصح فيه روى الخصاص عن أبي يوسف
وعند السبي والفقهاء أني حصر وأنني نصرت وأنني القسم ، فهو وقعه على أنه بالخيار
فيه أو على أنه له الرجوع عنه أو يبيحه وأحد شبهة له في ذلك الخلاف ،
وكذلك لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة أنداً مدة شهر على أن تكون بعده طليقة
لأن تأنيث الوقف لم يؤبد مع النص على بطلانه بعد الوقف بدينه ويبطله ، أما إذا
كان الشرط الفاسد غير مضاف لأصل الوقف فإنه يعلو وصح الوقف وعادة الحابطة
يجب حملها على ما عدا الذي يقتضي البطلان ، كما يجب حمل عدة النسي
وعيره على النسي المقتضى للبطلان لستفهم العبارات كلها وتنفع مع ما قرره أئمة
الحنفية ومع الأصل الذي قرره وتداوله الجميع حديثاً وحدثاً^(١) وعلى كل فالاصح
من المذهب بطلان الوقف بالشرط الذي لم يطل .

وقال الخطاب في الالتزامات أن الشروط في الوقف على ثلاثة أصناف ، الأول
ما يصح به الوقف كشرط النظر لنفسه والوقف على السين دون الست الثاني
ما لا يصح به الوقف ولا يلزم الوفاء به كما إذا شرط الوفاء عبادة ما حرم
من الوقف على المستحقين فإن الشرط يبطل ويصير من عتقه ، وكذا لو شرط

(١) الزيلعي ج ٤ ص ٣٣٨ ، الحابطة ج ٣ ص ٣٠٤ ، ٣١٧ ، جامع الأصول ج ٢ ص ٦
هلال ج ٢٨ ص ٢٨٠ ، أخصاص ج ٢٢ ، ٢٣ ، ١٢٦ ، وما بعدها ، والنسوخ ج ١٢ ص ١٧ وغيرها
من القروى والمحامى

ألا يبدأ بإصلاح الوقف ومقتنه ، الثالث ما لا يحدد له الوقف ويلزم الوفاء به وهو كثير مبسوط في كتب الفقه^(١) . ونشيع ما جاء بالشرح الكبير وغيره من شراح مختصر حسين يعرف أن الشرط متى كان مضافاً للوقف فله عند مالكه أما أن كان غير مضاف ولكنه غير حارر شرعاً فإن الوقف يصح ويعمل بشرط وقد اتفق فقهاء الشافعية على أن الوقف يبطل إذا أقر شرط ينافيه ويناقضه أما إذا كان الشرط لاسدلاً لا ينافيه فقد قال السكيت أن الوقف يصح ويعمل بشرط وقال انصري إن القلب أمين إلى ما ذهب إليه السكيت ، وإن كان حراً في كلامهم يدل على بطلان الوقف والشرط وإن قور السكيت عيب^(٢) .

وفي الفروع وكشف القناع من كتب الخبائث أن نوافذ وشرط في وقفه شرطاً فاسداً صح الوقف ولغا الشرط كما في الشروط الفاسدة في البيع ، قل هذا الوجه الحارثي عن لدسي أن عقيل كما قل عنهما وعن غيرهما أن الوقف يبطل^(٣) ٢٩ — وبالمقابلة بين اراجيح من مذهب أبي حنيفة وما اختلفت عليه هذه المادة تنص أنه لم يمدل من هذا الراجح إلا في مسألة واحدة وهي صحة الوقف إذا أقر شرط مضاف لأصله ويقتضى إبعاده ، وصحة الوقف في هذه الحال قور في مذهب الحنفية ذكر في بعض الكتب أنه اختار الفتوى وهي بطلان أحد وجهين في مذهب أحمد .

(رابعاً) وقف غير المسلم

مادة ٧ وقف غير المسلم صحيح ما لم يكن على جهة محرمة في شريعته وفي الشريعة الإسلامية .

٣٠ — بينت هذه المادة حكم الوقف من غير المسلم بالنظر إلى الموقوف عليه ومن ناحية لعقيدة حسب ، ولم تعرض له من النواحي الأخرى فوفده بالنسبة

(١) تروى عيش ١ ص ٧ ٢

(٢) الأثر ١ ص ١٢٢ ، حقه ٢ ص ٣٢٤ ، وسراج المنهج ٣ ص ٢٢٩

(٣) الفروع ٢ ص ٨٦٧ ، كشف القناع ٢ ص ٢١٨

لما عدا ذلك حاصص لأحكام هذا القانون وللأحكام الأخرى التي تنطقها
الحاكم لشرعية

ويكون وقفه من هذه الناحية باطلا في حالة واحدة ، وهي ما إذا اتفقت
شريعته والشرعية الإسلامية على أن الجهة الموقوف عليها محرمة وأنها معصية
من المعاصي فكون الإعانة عليها معصية ، تكون أدفع عليها محرما لأنه إعانة
على محرم ، كما لو وقف النصراني أو اليهودي أو المخومسي على بيوت الدخانة والمخجور
أو على جماعة القبة والسالكين أو على لمفسدين ، فإن وقفه يكون غير صحيح لأن
أصله متعصا والدس للإسلامي من أن يحمل هذه البيوت تلك الجاعات من أكبر
المعاصي وحاصلات وأن يعتب من كبر المحرمات . أما فيما عدا هذه الحالة فإن
وقفه يكون صحيحا ، فكون صحيحا إذا عفت شريعته والشرعية الإسلامية
عن إعانة الخلفاء الموقوف عليهم لاعتراضه ورفضه أو فدية وحجج عدم دنيه
أو دسوس ، كوقف لبعضه على أملاكه أو على عذرة بنت مقدس
أو على لغيره ، أو على مراء أهل ملكه أو غيره أي دين أو ملة أخرى
أو هذه الجهة معصية ، وكوفه لمستعصات أو عيب ، وقفه القصرة أو السيل ،
وكون صحيحا ، كما كان في دسه وإن كانت محرمه في الشريعة الإسلامية ،
فيصح وقف النصراني أو اليهودي موت عب دنيه ويصح وقفه على الجهة التي
لا حكم لها في شريعته خلا وجرة فكون في غير هذه الشريعة مدحة بالإباحة
الأصلية فلا تكون محرمة فيصح وقف عب وإن كانت محرمة في الشريعة
الإسلامية ، فيصح أيضا إذا كانت الجهة قريبة في نظر الشريعة الإسلامية وإن كانت
محرمة في شريعته ، كدس نصراني يمسح بدوقها والوقف عليها ، والوقف على الخبيج
والجهاد وإقامة الشانر الإسلامية

و ٥ عمر السنة ٥ شامن لعمومه لدى والمستأنس والنصراني واليهودي
والمخومسي والمشرقي والوثني ، ثم في يوم تدومس بدس ، كدس له شريعة أولا ،
ولكن هذا المصوب غير مراد كما يدل عليه آخر دس ، فيه صريح في أن الكلام

في غير ملة شريعته ، فمن لا شريعة له من هؤلاء لا يكوب من متناول هذه
مادة ويوقعه حاصداً للأحكام راجحة من مذهب أي حبيبه

وإطلاق شريعته من شرائع لكتيبين وغير الكتبايين وهذا هو
المراد كما به خصة الأخوان الشخصية^(١) في ذلك. وأرد من شريعته ما كان
شائعاً من دينهم متفقاً عليه فيما بينهم سواء وردت به شريعته أم لا. رد وسواء
أكان حقاً أم لا. لئلا يكون موضع شبهة ما هو محال من شريعته لم يعتد كأكل
اليهود للزنا وقد هو أعنه فلا يعتد استحلاله بذلك وإنما هو شبهة ذاتية. ولكنه
سبق كما قرر ذلك في كتب الأصول^(٢).

وإدراك من المحرم في الشريعة الإسلامية أن تكون الجهة الوقوف عليها متفقاً على تحريمها في مذهب الإسلام، أي مذهبها مسلمون، فإن لم يكن محرمة إلا في بعض مذاهب التي لا اعتد بها في نظر جمهور المسلمين، يعتبر محرمة في الشريعة الإسلامية، وكذلك لو كانت محرمة في مذهب دون مذهب أو في قول من مذهب دون قول آخر، تعرضت محرمة في الشريعة الإسلامية وهذا المعنى هو الذي يتفق مع الغاية التي قصدت من وضع هذا الحكم ونحوه أحكامه من أقول ومذاهب مختلفة، ونص هذه المادة هو بينه نص الفقرة الثانية من مادة ٣ من قانون الوصية وقد فسر هذا التصريح في تقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ حيث ورد ما نصه (والفقرة الثانية من مادة ثلثة دحب تعديل عطي لا يصير معها من يريد هذا وصوحاً مع صراحة أن مراد من التحريم في الشريعة الإسلامية هو التحريم متفق عليه في مذاهب الإسلاميه التي تحيرت حجة الأحوال الشخصية من أحكامها) . وحجة لأحوال شخصية تحيرت من أحكام المذهب الأربعة وسائر مذاهب الإسلامية فتعدى، وعصبل ذلك في الحلقه الأولى من هذه السلسلة، ويظهر أثر ذلك في وصف غير مسر على من يقومون بطاعات

(۱) حلقہ ۱۵ پار سے ۱۹۸۶ (سلسلہ و ازمونی)

(۲) یوم السابع - ۱۸۹

أو شعار إسلامية احتفل قتها المسلمين في حل الاستنحار عليها وأحارها معهم
واعترضه المعص الآخر بدعة محرمة .

وحوار وقف غير المسلم على ما ليس محرماً في شريعته ولكنه محرم في الشريعة
الإسلامية يتناول وقعه على ما هو محرم عندما وفيه محادة للشريعة الإسلامية نفسها
وصد عن سبيل الله كوقعه على وعط الراغبين في الإسلام وإعراشهم بالمقاء
على دسهم وعدم اعتناق الإسلام ، وعلى من يقومون بالتشهير بعراء صمغاه
النصوص بالارتداد عن الإسلام والدخول في دين آخر ، ولا شك أن نص هذه المادة
يشمله من هذا غير محرم عند الوصف بل هو قرينة من أعظم القرب عنده ، وقد
نيزت هذه المادة مجلس النواب وأجاب لقرار والحكومة أن النص يشمل ذلك
فانه كره أحد النواب وحالب بالنص على عدم حوار الوصف على التشهير ولكنه
لا يظفر بذلك . وقد قال أحد النواب أن المقترص مستبعد من التشهير ممنوع
من الدستور فالمسألة إذن متروكة للمصالح يحكم فيها تقتضى النظام العام ، فأى
وقف من هذا النوع سخط ، لا على أساس التشريع الحالى وإنما على أساس أنه
مخالف للنظام العام — أما كون الدستور يمنع التشهير فمحل نظر ، ولا سيد إلى
القول أن الوصف يكون باطلاً لمخالفته للنظام العام مع أن التشريع الخاص من
على حوارهم وقال آخر إن المادة الماسة في أرى تحسم هذا الخلاف ولا تدع مجالاً
لإبارة لأنها من على ما يأتى « يرفض مجمع الإشهاد بد شتم على تصرف
ممنوع أو دحل تقتضى أحكام هذا القانون أو الأحكام الأخرى التى تطفها المحاكم
الشرعية » والواقع أن كل شهادة يخالف النظام العام أو ما تنفى به نصوص هذا
القانون أو الأحكام التى تطفها المحاكم الشرعية يرفض مجمعاً بطبيعة الحال^(١) .
وهذا الذى ذكره لا يحسم شئاً ، أما النظام العام فقد عرفت أمره ، والأحكام
الأخرى التى تمنع مجمع هذا الإشهاد لا تطفها المحاكم الشرعية بها إنما تطفها
من الأحكام ما لا يخالف أحكام هذا القانون ، وما دام هذا القانون قد أحاز

هذا الوصف بالحكم لدى يمنع منه لا يطق. حقا إن في الأمر لشعة، وإن اعراض
من اعترض وحيه وسدبد، ولكن سبب المشاعة لا يرجع إلى وحدة الوصف
على التثنية المذكورة مساحا، بل يرجع إلى بياحته في دولة إسلاميه دسب ارسمي
هو الإسلام. ومن نؤكد أن لجنة الأخوان الشخصية له نفسه هذا الأمر ولم تتجه
إليه طرعا حين وضع مشروع هذا القانون وكان كل اتجاهها نحو المسائل الأخرى
التي أشارت إليها المذكرة التفسيرية وليس فيها محادة للدين الإسلامي، ولكن النص
جاء عاما وشاملا له وأكد هذا الشمول المناقشة التي دارت شأنه في مجلس النواب.
٣٩ - ومطبقا من المادة ٥٦ طبق أحكام هذه المادة على الأوضاع الصادرة

بعد لعم بهذا القانون والأوضاع الصادرة قبله، فما كان منها باطلا أصبح صحيحا
وحمل الريع لا يجوز حمله له عنه ثم حرج من مذهب أبي حنيفة ولكنه حاش
مقتضى أحكام هذه المادة أصبح صحيحا أيضا، وبإطلاق المادة ٥٦ يقتضى
يكون ذلك في الحوادث السابقة واللاحقة غير أنه مقيد عما جاء في المادة ٥٩ فقد
نصت على أن أحكام هذا القانون لا تطلق إلا فيما يحدث من الفئات بعد صدوره،
فإن هناك فئات بحكمه حدثت قبل صدوره ولم يعرف في مصادرها الحقيقية
إلى صدور هذا القانون عمل فيها بمرجع من مذهب أبي حنيفة لا أحكام هذه المادة.

• • •

٣٢ هذا هو ما اشتملت عليه هذه المادة من الأحكام أما ما يتعلق بها
من قول لعم، فحمله على قال الحقيقة إن إسلام الواقف بس شرط
في صحة الوصف يجوز الوقف من الذي متى توافقه شرعه، والحري مستأنس يجوز
له من وقف ما يجوز للذي ثم لا يبطل برجوعه إلى داره، ولا تنوته عندما،
ولا بعده بقاء قبل عوده إلى داره، ولا رجوعه إلينا ثانيا بآمان. وإطلاق القول
في المستأنس شامل للكتفي والشرع والشوى والنوى والبردىق، وهو من لا سدين
مدين، ولم أقف في كلامهم على ما يختلف مقتضى هذا الإطلاق. أما الذي بين
اختلاف أثناء الكلام على وقوف أهل ائمة التزم دائما الاقتصار على ذكر اليهود

والصدى والخوس ، ثم تبادل عما بدا وقف الزيدى وقف مما تقرب به المسلمون
 وأهل الذمة وم يروى وقفه شيئاً وذكر خلاف أصحاب فيمن يردى من اليهود
 والصدى والخوس وأن منهم من سقى على ذمتهم ومنهم من لا يقره على الزيدقة
 ومقتضى هذا الصبح أن لدى إذا كان رديفاً أصيلاً واستقيت له دمه حار منه
 الوقف ومن لا يسمي له الذمة لا يجوز له وقف ولكن هل يتفق ذلك مع جوار
 الوقف من الخرى متضمن بإطلاقه السنة من نظر وتبادل أيضاً عن لسانه
 وقال هم عدد أى حصة دميون يحرق عليهم أحكام أهل الذمة وقال غيره إن كانوا
 دهمية فهم صنف من أربادهم وإن كانوا يقولون أهل الكتاب كانوا غيرهم .
 ومن في المرتبة أن حبيفة لا يجوز أمره في من اليد في يده إن فعل على رذته
 أو مات وجميع ما بعده باطل وإن أريدت حار معصيته في ماله ونكح به رذته شيء
 في تقرب به إلى الله تعالى وإن عهداً كان إذا اشغل مرد دساس أدب أهل الذمة
 بما دن العارى أو دين اليهود أو دين الخوس في يجوز له من الوقف ما يجوز لأهل
 الدين الذى اشغلوه سلكه تلك السبل ، أما المرتبة فقد نقل أن أحبيفة يجوز له الوقف .
 وقال الخصاص أيضاً بأن الأصل في وقوف أهل الذمة أن ما كان وقفه
 أو الوقف عليه قرية عندما وعدمه يصح وقفه وأوقف عليه ، وما كان قرية عندما
 فقط أو عندما فقط لا يصح وقفه ولا وقف عليه فصيح وقف الذى يهودياً كان
 أو سراًباً أو محوسياً على ولده ونسبه وعلى من كان وإن سعى مما كين المسلمين
 لأن هذا مما يقرب به أهل الذمة في دينهم إلى الله ، ونصح وقفه في أبواب البر
 ويكون العلة الصالحة ولا عرف فيه هو ر عدمه فقط ولو وقف على أكفان
 موتاهم ودفنهم صح وصرفت العلة فيه راد ، ولو جعل داره بيعة أو كسبة أو بيت
 بار أو وقفها أو أرضاً له على ما ذكر أو على النفسين وأرهن لا يجوز وقفه
 ولو جعل داره مسجداً للمسلمين أو وقف على الطبخ يكون الوقف باطلاً لكونه
 ليس مما يقرب به أهل الذمة إلى الله تعالى ولو وقف على مصالح بيعة من عمرة
 وصرة وإسراج وإذا حرمت واستغنى عنها تكون العلة لإسراج بيت مقدس

أو فاس للفقراء والمساكين محور الوقت ، تكون لطة ابتداء للإسراج أو للفقراء
ولامتق على البعة مهاشي . ذكر الحصف هذا الأصل وذكر فيه خلاف بين الإمام
وصاحبه كالخلاف الذي بينهم في وصايا أهل السنة حيث يقول في اوصية كما
فيل بها أما هو حصة فيقول أن مرد ذلك في ما يدس به أهل منة لموصى لأما
نصرنا أن نبي حكاهم على ما يعتقدون ، وبدا أوصى الذي مما هو قرينة عندنا
وعندهم كالوصية ، صدقة والعق ، الإسراج في بنت مقدس أو ما هو قرينة عندهم
ومعصية عندنا كالوصية بالكيسة أو بدع الحذر ، إطمع مشركين تحت
وصيه ، وبأوصى ما هو معصية عندهم أو ما هو قرينة عندهم ومعصية
عندهم كالخج وبقاء ما حد وعمرها بعنت توصية لأنه لا قرينة بها عندهم ،
لم يذكر الحصف في الوقت خلاف كما في ذكر بينهم في وصيه ، لكن المكان
قال في مع العذر ، ومعوه خلاف أن حصة في وصية فإنه إنما شرط أن تكون
قرينة عندهم فقل صاحب المحيط بوقت كالوصية ونقل عمر بن مجيم في إجابة
السائل عن الشيع عدل لبرأ الحصف ، يذكر خلاف في الوقت مع أن لأصل
في الصحة عند الإمام كونه قرينة عندهم ، وأن من بهما قال في صحة اشتراط
الذي حرمان الله من الوقت إذا أوصى على مولى الإمام من أن العشرة تكونه
قرينة عندهم . وفي الأقربوة عن وصايا لبررية أنه جعل داره كيسة كانت
ميراثاً عندهم لأنه كوقف المسلم غير لآله عنده ، عدم حواره ، ما هو معصية ، عندهما .
بعد هذا كله يمكننا أن نقول معنيين أن ما حصة حذر في وقت على أصله
في اوصية وأن مدار فهمها عنده على ما يدس به أهل منة لوقت^(١)

و بسكية محذور الوقت من الكافر ، وقالوا إن الوقت على معصية لا يصح
ونقل عنهم في وقت الكافر على الكيسة أموال ثلاثة . الطلال لأنه معصية
عندنا وهم مخاطبون بفروع الشريعة على ما هو المذهب . والصحة مطلقاً والتفصيل

(١) الحصف من ٢٣٥ - ٣٤٢ ، ٣٥٢ ، فتح مبدى ٥٠ من ٢٨ ، الأبرو ١٠ من ٢٢٩

مطبعة سائل من ٤

بين أن يكون على عباده فيظل وأن تكون على صحتها أو حرصها أو مرضاها
فيصح والأول هو المعتمد والأخير ضعيف . فالقول بالصحة مبنى على القول بأنهم
غير مخاطبين برفع الشريعة فلا يحكم على ما هو معصية عند ما أنه معصية بالنسبة
هم فلا سلطان الوصف وهذا يظهر أنهم متعمدون على أن المرعى في المعصية كونها
معصية بالنسبة للوفا . وقالوا أيت سلطان وصف الكافر على مسخ من مسخ
المسلمين أو على ربط أو قرنه من لقرب الدينية أما لو كان في مسخة عامة دنيوية
كما انما هو في رده نظر والأصح أنه إن لم يحتج به رده . وقال القدوري إن
عبارة خليل تقتضي الصحة وهو ما صرح به بعض النشاة^(١)

وقال الشافعية إذا وقف مسلم يؤدى على جهة معصية كعمارة سكانس وترميمها
أو إسراجها . وكتبته نحو النوراة كل الوقف دطلا لأنه أعاده على معصية . وعلى جهة
قرية كإفشاء الماء والمساكن والمدارس والكعبة والفساطر ونجوير موقى صح
الوقف^(٢) فما يصح عندهم من مسلم يصح من غيره وما لا يصح منه لا يصح من غيره
وقال الحنفية يصح الوقف من المسلم والذمي على وجوه الدار كالأقارب والفقراء
والمرأة والعلماء والمتعلمين وأعيان العرو والقبائل والفساطر وإصلاح الطرق
والمساكن والمارستانات وكتابة المراسم واقفه والعمر ولا يصح الوقف من مسلم
ولا ذمي على معصية فلا يصح على كسب وبيوت دار وبيع وصوامع ودبوة
ومساجد وكتابة النوراة والإيجال^(٣) فيصح من لم يصح منه وما لا يصح
من المسلم لا يصح منه

وقال الإمامية يجوز وقف الكافر على البيع والكسب وبيوت دار وعلى
كسبة ما يسمى الآن بالنوراة والإيجال وهو صاحب جواهر الكلام بعد أن ذكر
الحوار إن من فقهائهم من ادعى الإجماع عليه وإن رفع فنى الحوار وقال أن فيه
وجها آخر وعلى كل حال فالمعروف الأول إقراراً بهم على دهم^(٤)

(١) الخزنى وحاشيه عمودى - ص ٨٢ (٢) عمدة المختار - ص ٢٩

(٣) كشف القناع - ص ٢٣ (٤) ١٣٢ -

٣٣ - وبالقياس تنضح أن القايون قد عدل عن الراجح من مذهب أبي حنيفة إلى الأحد أصحة وقف غير راسخ ، كان على ما هو قرية عند أهل ملته ومعصية عددا أو على ما هو قرية عددا ومعصية عدم ، وقد دعا إلى ذلك شكوى غير المسلمين من قوة هذا الحكم بالنسبة لأوقافهم على الكنائس وسائر أبنائها كما أن بعض الأترياء من غير المسلمين ينتون في أملاكهم ما يجد ليصل في الزرع وغيرهم ومن الصحة الاجمعية ألا ترد مثل هذه الأوقاف ، لذلك احتار مشروع الأخذ بهذه الأحكام

وصحة وقف منه على غير القرب لديه بطلانه على الجهة المحرمة في شريعته وفي الشريعة الإسلامية استند للشرع لأصلي وهو أمر واقع بين المذهب الإسلامية اللهم إلا تردد من بعض جهات الملكية في وقف على الدفع العامة الديونية وصحة الوقف منه على ما هو قرية عددا ومعصية عدم قول أبي حنيفة نفسه أو على الأقل قياس قوة كما قاله صاحب المحيط وغيره ، وهو أحد الأقوال في مذهب المالكية واعتمد من مذهب الأمامية ولكن هل يشمل هذا ما إذا كان في القرية عددا محددة للإسلام بنفسه ؟ السألة محل نظر قوي .

وصحة وقف على ما هو قرية عددا ومعصية عدم مذهب الشافعية والحنابلة

خامساً - وقف المنقول والمشاع^(١)

مادة ٨ - يجوز وقف العقار والمنقول

ولا يجوز وقف الحصة الشائعة في عقار غير قابل للقسمة إلا إذا كان الباقي منه موقوفاً ، واتحدت الجهة الموقوف عليها ، أو كانت الحصة مخصصة لمنعة عن موقوفة .

(١) قال شيخ الإسلام في ١٠٠٠ ، لا بد من واحد ، ٤ ، ومنه من سهم مشاع وشائع أي غير موقوف كله ممتنع لعدم تحريمه

ويجوز وقف حصص وأسهم شركات الأموال المستقلة استقلالاً
جائزاً شرعاً.

٣٤ - تناولت هذه المادة مسائل من مسائل الوقوف .

أحدهم حوّل وقف العقار والتمول في الصحاح والمصاح والمخدر والدموم
ومغرب آل العقر يطلق على الصيغة ، ولأرض والسجل ، وكل ملك ثبت له أصل
كالدار والصيغة ، وقد يطلق العذر نصاً على مشاع التث وأداته ، ويطلق أيضاً
على بضده الذي لا يتبدل إلا في الأعياد ويجوز ، وإن لصيغة هي الأرض الصفة ،
وقال الأزهري الصيغة عند الحاضرة ، التجار والكراء والأرض ، والعرب
لا تعرف الصيغة إلا الحرة ، والصيغة هذا هو ما قيل في معنى العقار لغة ، وسيدع
الخصاص في كتاب وقف يجهل منه أنه أطلق العذر وأراد منه ما يشتمل الصيغ
والدور ولا يشمل لأرض فراج ، ولكن القديري وصاحب الهداية ، استعمال
كله العذر في مقالة معون ، ولله في السكك في فتح العذر أن العذر هو الأرض
منه كانت أو غير منه ، وهذا هو معنى السند في عرف الفقهاء من أرباب التطاول
والقول هو ما سئل ويجوز ، فيمكن نقله من مكان إلى آخر وحكم
بجوده من هيئة إلى أخرى ، وكل ما عدل لأرض مقول ، فهو يشمل السه
والعراس ، في كل ما يصل الأرض اتصالاً بتراد في القرار ، ويشمل جميع
المشروبات ، هي المكملات والنبوت والمعدنيات وروعب وجميع القيميات
كالحيوانات والثمار من كاشيات وشعاع ، ويشمل البهود ضرورية من الذهب
والفضة وما في حكمها من المومس وأوان معدني غنير في حكم المومس الزخعة .
وقد أجاز وقف العقار والمنقول بأصلا في قول وصف ذلك قصداً واستقلالاً
ووقف ذلك تمهيداً لغيره ، عليه أو بدخوله في ذلك من غير حاجة إلى نص
وأطلق العذر فتدول ما يتعلق به حق الغير وما لم يتعلق به وتدول ما هو تحت يد
الواقف وما ليس تحت يده والشئ وغيره مع مراعاة لاسسده لو ارد بالفرة الثانية

وأطلق المهور فتداول الباء والعريس ، وإن كانا من مملوكة ولم يكن لهم حق النقا
والقرار على الدائم ، وسؤل ما جرى لعرف وقفه وما لم يجر وقفه عرف ،
وما يمكن الانتفاع به مع نقاه عيبه كاشيت وحيوان وأشجارها وما لا يمكن الانتفاع
به إلا باستهلاكه كالأطعمه والنقد والدرء كما سؤل بهد لإطلاق الشائع وغير الشائع ،
فكل أو ثلث قد أحر هذا القبول وقفه

وقد اقتصر على ذكر الأعيان (العدر وسقول) ولم يتعرض للمنافع ومسا
حقوق الأبدن حتى حكم وبها خاصة لأحكام مذهب الحنيفة ، وقد أرحت
لجنة الأحوال الشخصية النظر في شأنها حتى تبحث مع الأحكام وذلك ما لم
يكن حتى الآن

٣٥ ونسبة ثلثة هي وقف الحصة الثلثة ، وقد نسبنا أن إطلاق
القبول يقضى بمسحة وقف الحصة الثلثة في المهور ، كان مما يحسن القسمة أو بما
لا يجتنبها ، ووقف الحصة الثلثة في عقد يحمل القسمة ، أما وقف الحصة الثلثة
في عقار غير قابل للقسمة فقد نص على أنه لا يجوز أي أنه يكون وقفاً غير صحيح
إلا في الأحوال الآتية .

وكما لا يصح وقف هذه الحصة ابتداءً حتى يجب ادفع وإشائه ، لا يصح
وبها أبداً من طريق الاستبدال ، فلا تصح أن يشترى ثلث السبعة الوقف
حصة ثلثه في عقار غير قابل للقسمة ، وبها بهذا لشراء أمير موقوفة على الوجه
الوارد بقعدة بوقف ، وهي وإن لم تحتاج إلى وقف جديد قد صح انتهاء ثلث
شراءه وقف له ، وحكمه اشترى بثلث أن هذا هو المراد وأنه كما لا يجوز وقف
الحصة ثلثه بث لا يجوز وبها من طريق الاستبدال .

وهذا صح من نص مساده أن عدم الخوار مصب على ورود وقف على حصة
ثلاثة أي أن الشيوع الذي يجمع من حصة أوقف هو الشيوع بثلث لثله وقف
العين ، أما شيوع الطريق فإنه لا يقتضي بطلانه ، فهو وقف عدل غير قابل
للقسمة ثم ظل اوقف في حره شائع فيه فلا يبطل وقف باقيها بثلث الشيوع

الطاري. ، فلو أن لم يرض مرض موت وقف عقار غير قابل للقسمة وكان لا يخرج من بنت مائة ولم يخرج الورثة وطلب القف في راد على الثلث لا يطل وقف ما صح الوقف فيه بسبب الشيوع لطاري. ، ثم إذا استحق حصة منه فإن الوقف يطل بغير أن الشيوع كان مقارناً .

وإذا أبطل عدم الجوار هذه فاسية الضرر للقسم ، ولم بين القايين ما يحتتمها وما لا يحتتمها ولمعرفة ذلك يجب الرجوع إلى مذهب الحنفية ، وقد قال بين الدين فاسم من فطوح في رسالته : « مثل الشيوع »^(١) اشاع يقسم إلى مسمين ، شاع يحتمل القسمة كصنف الدر ، نصف البيت الكبير ، وشاع لا يحتمل القسمة كصنف الممد ونصف احماء ونصف الثوب ونصف البيت الصغير ، والفصل بين القسمين حرف واحد ، وهو أن سعر ، لو أن المعين كانت بين اثنين فطلب أحدهما القسمة رضى الآخر فإن أحده القاضى على القسمة كان من القسم الأول ، وإن لم يجره كان من القسم الثاني إذا جهر على الفعل في محل آية قول المحل لذلك الفعل وفي الموطأ والبدائع والمسنن^(٢) أن الأصل في هذا أن الجهر على القسمة إذا كره عند الله ، أصرر عليها فإن سبق نصيب كل سهم مستحق به انتفاع ذلك الجنس ، وإذا كان كل واحد من الشاكنة ينتفع بنفسه قسم يطلب أحدهم ، وإن كان ينتفع به أحدهم ويستصر به الآخر لقوة نصيبه فإن طلب صاحب الكثير قسم وإن طلب صاحب القليل لم يقسم لأن الأول ينتفع به فيصير طلبة والثاني منعته في طلبه فلم يعتبر ، وإن كان خصص عكس هذا لأن صاحب الكثير يريد الإصرار بغيره والآخر يرضى بغير نفسه ، وفي مختصر الحاكم شهيدان أيهما طلب القسمة يقسم القاضى ، والقول الأول هو الأصح ، وإن كان كل واحد منهما يلحقه الضرر لغير نصيبه لم يقسمها إلا تراضيها لأن الحق لهما وهما أعرف بشأهما أم القاضي يعتمد الظاهر ، وإذا كان طريق بين قولا أن اقتسموه لم يكن لبعضهم

(١) القسمة الخطية رقم (٢١٥٢) فقه حنفى (بنار الكتب المصرية)

(٢) للموطأ ج ١ ص ٥١ - ٥٥ ، البدائع ج ٢ ص ١٩ - ٢٢ ، الطائفة ج ٨ ص ١٠ - ١١

طريق ولا منفذ فأراد بعضهم قسمته لم يقسم لما في القصة من الضرر على بعض
الشركاء. فممنع منفعة ملكه عنه ويستوى في ذلك ما إذا أتي صاحب الكثير
أو صاحب القليل لأنه كان لكل منهم حق التنطرق إلى ملكه في هذا الطريق
قبل القصة وصاحب القليل مستوف ذلك مع صاحب الكثير وفي القصة تعويت
هذا الحق عليه بخلاف البيت هناك الاستدعاء بين البيت وصاحب الكثير لا يستوى
وصاحب القليل في ذلك وانقطاع لمصلحة عنه لقلة حصه ليس بسبب القصة وإن كان
يكون لكل منهم طريق نافذ قسم جبراً ، وإن كان يوجب لهم عمر وليكن
يقدر على أن يفتح في ممره ما لا يحسن طريقه من وجه آخر قسم الطريق جبراً لأنه
لا ضرر على أحد منهم في القصة وكل واحد منهم يتمكن من التنطرق إلى ملكه
من جانب آخر ولا فرق في حقه بين التنطرق من هذا الجانب ومنه من الجانب
الآخر ، وحكم أسهل بحكم الطريق وإن كانت حاوية في السوق يبيعان فيها
أو يملكان مديتهما فإرادتهما القصة فإن كان صاحب كل واحد منهما موضع
يعمل فيه قسم بينهما وإن كان لا نصيبه ذلك ، فممنع بعض الضرر وكل شيء
يحتاج في قسمته إلى كسر أو قطع لا يقسم جبراً ، ويقسم بالتراضي فإذا كانت
حشة أو باب أو رعاء أو دنة أو ككتاب أو لؤؤة أو ثر أو عين أو فلاة أو ممر
بين رحلين فإرادتهما قسم لم يقسم لأب لا تحتجب القصة من غير ضرر ،
وإن ولد في البطن لا يجوز قسمته بين الشركاء لا جبراً ولا بالتراضي لأن المقصود
من القصة الخيرة وهي غير مقصودة بالطرفين في البطن وإن كان ربح الحظفة
لشركاء في أرض مبرم وقد أدرك فلا يقسم قبل الحصاد ولا بالتراضي ولا يبر
الراضي لأن الحظفة من أموال ربه فلا يجوز قسمته بمعاذ ولا تكون إلا بالكيل
وذلك لا يمكن قبل الحصاد ، وإن أوصى بصرف على جهر عنه فأراد قسمته قبل
الجزء لم تجز لأنه من أموال الرضا فلا يقسم إلا بالتوريث وذلك قبل الجهر غير ممكن ،
ولو كانت أرض بين رحلين فأراد أن يقتسما زرعها دون الأرض لم يجز ذلك
إن اشترط تركه في الأرض إلى وقت الإدراك لأنه شرط فاسد لا يجوز

في القسمة كما لا يخور في لعم ، كذلك الحكم في طابع الحقل

ومن هذا يتضح أن مراد هذه النصوص بالقسمة عدم قوتها حتماً ، وأن العين

لا تقبل القسمة حتماً في - حوز - لآتيه وإن كانت تقبل القسمة في بعضها ، انظر ص ١ :

١ - إذا لم يكن أحدهما ، وهي مقصود من القسمة ، مقبولة كقسمة ما في البطن

٢ - إذا لم يكن في القسمة سرر ولكن تقرب عليها بحظور شرعي كقسمة

لما يرى حرقاً وكامل بالشرط المسمى وهو تجربة أخرى .

٣ - أن تقرب عليه ضرر من قبل القسمة نفسها ولا يمكن دفعه

من طريق آخر إذا لم يكن الضرر - بعد - من نفس القسمة ، كما في طلب صاحب

مكثري في استقامته ، أو كان يمكن دفع الضرر من طريق آخر كما ذكر

في مسأله أخرى وسيل فلا تنتج القسمة ، ولما زاد الضرر فهو من حسن المنفعة

التي كان يمنع بها من القسمة

٤ - لا يكون طلب القسمة متصفاً في طلبها وإن لم يكن منها ضرر

على الشرط كما في صاحب العين نسبة الست ، والذي منع منها هو التصرف

لا يصرف به عند على الطاب وحده .

ووضح أن الذي يكون في الدمار هو الإحسان فقط

٣٦ - وقد استثنى القسمة من هذا الحكم الأحوال الآتية :

١ - أن يكون الحق من العذر الذي لا يقبل القسمة موقوفاً على الجهة

التي وقعت عليها الحصة الشائعة فيه ، ويستوى في ذلك ما إذا كان هذا الباقي

موقوفاً من قبل أو صدر عنه مع وقف هذه الحصة ، فوكانت دار لا تقبل القسمة

مشتركة بين رحبين فوقفها مع وقف مصالح مسجد أو على مدرسة أو على جهة

أخرى كالإلاد أحدهما أو ولاد غيره مع وقف ، وكذلك صح لو أن أحدهما

كان قد وقف نصيبه من العمل بيد القسمة على جهة معينة ثم وقف شريكه

نصيبه من العمل به على هذه الجهة نفسها ، أما لو وقفها معاً على جهتين مختلفتين

أو وقفها بيد العمل بهذا القسمة متعاقبين على جهة واحدة أو وقف أحدهما نصيبه

ولم ينف الآخر أو كانت لواحد موقوف بعضها وأبقى البعض الآخر ملكاً أو وقف
بعضها على جهة والبعض الآخر على جهة أخرى ووقف باطل في هذه الحصة
فلا عبرة بتعدد موقوف عليه ما لا يؤدي إلى أن تكون متحدة حين وقف هذه الحصة ، من
وقف نصف داره التي لا تقبل القسمة على مسجد قريبه ثم على الفقراء والنصف
الآخر على أناس سماهم وبعد انقضاءهم يصرف **ب** هذا النصف في مصرف
النصف الآخر كان وقفه هذه الدار جميعها غير صحيح بهذه الحصة حين وقف ،
وإذا توافر هذان الشرطان صح الوقف ، اتحد الواقف أو تعدد ، اتحد الناطق
أم تعدد .

٣٧ ثانياً - أن تكون الحصة الشائعة محصورة لمنفعة عين موقوفة ،
أي مرتبة لمدة العين ومحصورة بشكوك مرفقة **ب** ، ولا يؤدي أي منعه أخرى
وإن لم تكن خدمة ولوطنًا ، فمن له حصة شائعة في ساقية أو في أرض ، لا يرى
ثابتة مقدمة عيب أو في ترعة خاصة أو في مصرف أو في محور للتحصيلات لا تقبل
القسمة ووقف هذه الحصة والحقها بأرض موقوفة لتكون مرفقة **ب** أو كانت له
حصة شائعة في طريق خاص لا تقبل القسمة تؤدي إلى دار موقوفة أو في أرض
لا تقبل القسمة متصلة بهذه الدار فوقها والحقها بوقف هذه الدار لتكون مرفقة
من مراضها صح وقفه ، وإن كان مريب غير موقوف أو كان موقوفة على جهة أخرى ،
وكذلك يكون الحال في اشترت هذه الحصة من مالكها ثم بدل تؤدي هذه
الخدمة ، أما من وقف حصة له شائعة في عقار لا تقبل القسمة لخدمة مسجد
أو فقار أو شرط صرف ريعها في عمارة أعيان أخرى موقوفة ، لا يمكن باقيا موقوفة
على هذه الجهة فإن وقفه يكون غير صحيح وإن كانت هذه الحصة قد حصصت
لمنعة أعيان أخرى موقوفة ، لكنها ليست بمنفعة خدمة وإبقاء وقد أثبتت
محلس الشيوخ مناقشة حول كلمة «منفعة» وقترح أن يستبدل بها كلمة «إبقاء»
لأن الكلمة الأولى تؤدي معنى أوسع من المعنى الذي تشير إليه المذكورة لتفسيرية
وتقرير لجنة العدل ، وبعد المناقشة قال وزير العدل إن مقتضى سبب المعنى

وهو الخدعة وانتهت بذلك المناقشة فاكتمل القترح والجلس بهذا وأقيمت الكلمة
على أن هذا هو المراد منها .

٣٨ - ثالثاً - وصف حصص وشبه شركات الأموال المستقلة استقلالاً
حائزاً شرعاً

يعبر بهذه الجمعية أن لشركة وعمل . أحدها شركة ملك ، وهي عبارة
عن تلك التي قد كثر عدد أودس من طريق الإرث أو الشراء أو هبة أو الصدقة
أو الوصية أو نحو ذلك ويكون كل منها صاحب نصيب صاحبه بموجب
من المصروف فيه ، وتسمى شركة القعد وهي شركة يزدادها الربح ، وهي إما شركة
بالأموال بأن يعقد الناس أو أكثر على أن يكون لكل من الشركيين أو لشركاء
قسط من رأس مال معين ويكون الكل يتدبرهم شتروا وسبعون حميداً وشتى
وما يكون من ربح أو وصية أو هبة فهو سهم على قدر رؤوس أمواله أو شركة
بالأعمال وتسمى أيضاً شركة المصنع وشركة الأبدان وشركة لتقبل ، وهي أن يتفق
صاحبان أو أكثر على عقد عملهم أو احتساب شرط أن يكون عملاً لا يمكن استخراجه ،
على أن يتقلا الأعمال ويكون الكسب بينهما على التدرج التي يحددها ، كشركة
الحياض أو تصاعين أو إحدى أو ثنتين أو شركة وحسوة ، وهي أن يشتركا
بأعمال على أن يشترتا وحسوة سنة ويديما ويكون ربح بينهما على ما يتفق
عليه ، وكل من أنواع الثلاثة يكون مدبرة وعملاً ، وأما ما يقص به في كل
منها معنى فكله فكل شركاء وكيل عن الآخر في التصرف ، ويظهر ما يخص
فيه كعدله ، وفي المدونة كل منها كغير لصاحبه بما في المال فلا وهالك
شركات عدد أخرى هي عبارة ومراعاة ومساهمة وقد احتضنت هذه لأسماء
لأن الشركة فيها ستة شركة في الأصل وأما هي شركة في الربح فقط أما لأصل
من رأس مال أو أرض أو شجر هو ملك لواحد والآخر أخير له سهم معين
من ربح الشركة أو شتة في أربع هي في الحقيقة أشخاص ، شركة تلك لا شركة
المقد ، بخلاف أنواع الشركة الثلاثة فالأصل فيها من مال أو عمل أو حاء مشترك

وعنى اسمه تكون الشركة في ارفع وعقد الشركة عقد غير لاره معرد كل من الشركاء. فصحة ولا يتم الصبح إلا بحضرة باقي الشركاء. وجميعهم. وما تطل به الشركة موت أحد الشركاء. علم بذلك بقية الشركاء. أو لم يعملوا. وللشركة بوجه عام ولكل نوع منها شروط وأحكام معقدة لاحاجة ما إلى ذكرها هنا. وقال الشافعي إن شركة الأعمان وشركة اوجوه غير حائزين أصلاً وأما شركة الأموال فيجوز فيها البعض دون معاوضة وقال مالك لا تعرف المعاوضة يعنى بذلك عدم حوارها ومن خصها من قال بخورها^(١) ومنع عدم بينهم أن الشركة في نظرم شركة أشخاص بالتمتع القدر في لدى سياتي بيده وفوائده واضحة في أن كلا من الشركاء مالك لحصة من مال الشركة عقاراً كان أو منقولاً وأهم لا يستعمل الشركة شخصاً معنوياً هو الذي يملك أموال الشركة دون الشركاء كما يقول مالك فقهاء القانون الوضعي.

وقضاه القانون المدني والتجاري اختصوا باسم الشركة شركة العقد أما مايسميه فقهاء الشريعة الإسلامية شركة الملك فيسمونه ملك على الشيوع. ويقولون إن الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي بتقديم حصته من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينتج عن هذا المشروع من ربح أو خسارة ولا بد أن يكون العرض من الشركة استغلال رأس المال بقصد الربح وبذلك تفرقت عن الجمعيات وعن الملك على الشيوع. ولا بد أن يكون لما يقدمه الشريك لتكوين رأس مال الشركة قيمة مادية أما التفوذ الأدنى أو السباسبى فلا يقتصر حصه ولا يقس من الشريك أما عمله فيعتبر حصه مادية كان أو يدوية أو فكرية ما دامت له قيمة مادية ومن مجموع ما يقدمه الشركاء يتكون رأس مال الشركة وهو غير مملوك لأحدهم لا كله ولا نصبه وليس مملوكاً لهم جميعاً على الشيوع وإنما هو مملوك للشركة باعتبارها شخصاً مستقلاً وهذا بذاته قد يقدمه الشريك يخرج من ملكه ويصبح مملوكاً للشركة ولا يكون له بعد ذلك

(١) الدائع ٦٠ من ٥٠. فتح لقدير ٥٠ من ١-٢٧. البحر ٥٠ من ١٢٩. ٢٢

إلا بحرق في نسبة معينة من الأرباح وتصيب في رأس مال عند قسمة الشركة
 وبذلك حتر حصته في الشركة من النقولات ولو كانت رأس مالها يشتمل
 على عقارات وهم يقسمون الشركات إلى تجارية ومدينة والحد الفاصل بينهما هو نوع
 العمل الذي تكونت الشركة مقصد انقيام به فإن كان له نون يعتبره عملاً تجارياً
 كانت الشركة تجارية وإلا فهي مدنية، ومن مدنية الشركة أي تقوم أعمال
 الصناعة الاستخراجية كاستغلال منجم أو فلاحية الأرضي وإدارتها، والشركات
 التي تقوم بشراء وبيع العقارات وقسموها أيضاً إلى شركات شخص وشركات
 أموال. شركات لأشخاص، وهي تتألف من شركات المخصص وشركات المخصص
 هي التي تكون لأكثر من واحد في شخصية الشركاء وللشقة مقدرة سهم ولذلك
 تطلق بد حصص هذه في أحد الشركاء، وبحسب جهة بذات في أو نفس أحدهم
 أو بعض من الشركة لأمداء التمتع في كل هذه الأحوال وتصل الشريك الذي
 يقدم رأس مال هذه الشركات يسمى حصه، ومن عرفت حصص أنه لا يشترط
 فيه السواءية وإنما غير ذلك للمدرك، ومن يميز شركات الأشخاص أن مسئولية
 فيه نسب محددة بمقدار المخصص في رأس مال، فقد يكون الشركاء جميعاً
 مسئولين عن جميع أموال الشركة حتى في أموالهم الخاصة كما في شركة التضامن،
 وقد يكون طائفة من طائفة مسئولية مخصص ومنفعة محدودة مسئولية كما في شركة
 التخصيص بالمخصص، وقد يكون واحد فقط هو مسئول من أياه غير محدودة لأنه
 تتعامل باسمه وتعتبره الشخص المظهر، أما فيه الشركاء فلا مسئولية عليهم
 إنما اعتبر كما هو الحال في شركة المحاصة أما شركات الأموال فهي لا تقوم
 على الثقة متداولة بين الشركاء بل يجمع رأس مالها بطريق تقسيمه إلى أسهم تعرض
 في السوق يسهل على جمهور المأذون بالاكتساب فيها وكل من كتب ١٠٠ في سهم
 واحد من أسهمها أصبح شريكاً في مساهمة وعصوفاً فيها، والأصل في هذه
 الشركات أن مسئولية الشركاء فيها محدودة بقيمة ما يكتسبون فيه من الأسهم ولك
 بالأسهم لجميع مساهمين في شركة مساهمة أما شركة لتوصية الأسهم والشركاء فيها

طائفة ، طائفة غير محدودة الشئولية وطائفة محدودة الشئولية كما في شركة المساهمة ،
ومن غيرت شركات الأموال أنه لا يؤثر فيها موت الشريك ولا بولاه وأل
نصيب الشريك في رأس المال يسمى سهما لأحصة حق في شركة التوصية بالأسهم ،
والسهم جزء من أجزاء مقايضة من رأس مال الشركة يقدمه المساهم في مقابل
اشتراكه فيها ويدفعه كله أو بعضه للمؤسسين مع العهد يدفعه لدى الشركة عند
تأسيسها ، على طلب وفي مواعيد التي يحددها مجلس المظن وهو دفع مساهم
كل قيمة أسهم أعطى له مؤسسون شهادة بتمامه أو سداداً بثبت ملكته للسهم
ودفع قيمته كمن ، وسداد السهم يجوز أن يكون في صورة سند خدمة ويجوز أن يكون
في صورة سداد اسمي (أي بحجر باسم صاحبه) ، وسداد السهم ليس بالأدب إلا على ملكة
المساهمة له ، غير أن العادة التجارية ، والدواعي الاقتصادية قوت أن يدفع الحق
في الأوراق لشئله بحيث يصح في نفسها سعة بيع وشئ في سعة أخرى ، وقد
تتجدد سداد مستعلاً عن قيمة حتى يدي ثمنه قد يرد بعضه مع دفع
الشركة أو شئها أو تأثير عوامل سدة أو قسمة عليه أو غيره ، وقد للأسهم
تساوى القيمة ، وسنومة المحدودة ، وسداد السهم يكون صافي
المساهمين ، وفاعليته للتداول كالأدق في التجارة ، وسداد في مدينة ، ويجمع
هذه صمرت هو الذي يرق الذي يرق بين الأسهم ، حصص في ذهب إليه ويريق
من الكتب ومن مرقوم ، لا يكون الرأى نه هو ، الرأى الصحيح في طء وهي هو حدير
بالإشارة إليه أن لا يكون دهي حري على أن الحصة تطبق على مال الشريك في الشركة
أي شركة وأن هذه الحصة تسمى في شركة الأموال «سهما» وفي شركة الأشخاص
«أشصة» أما المذكور الذي فيه يطلق على حصص الشريك في شركة الأشخاص
اسم «الحصة» في شركة الأموال اسم «لشهم»^(١)

هذا هو اصطلاح كل من فقهاء الشريعة الإسلامية وفيه ، الذي هو اصطلاح

(١) أصل المصطلح المذكور الذي (الحصة التي من حصة دور) ، وكتب
الأموال المذكور دهي

في هذه مسألة وتتمرد المقابلة يسمى يظهر الفرق جلياً بدون حاجة إلى إنصاح
والمراد من « شركات الأموال » الواردة في هذه الفقرة شركات الأموال
بالمعنى الذي ذكره فقهاء الشريعة الإسلامية وهي إحدى أنواع ما يطلقون عليه
اسم شركة العقد ، وهي غير شاملة لما يطلق الفقهاء عليه اسم شركة ملك ، إذ
لوشملت ذلك لأرى هذا في جوار وقف الحصة الشائعة في عقار للواقف شريك
فيه وعنده حوارها إذا كان المشارك مدسكاً للواقف مع أن الأسباب التي دعت
إلى منع ذلك مستحقة في كل منها بل هي في الحالة الأولى أظهر ، ويؤكد هذا أنه
استعمل في حاشيتها كلف « حصص وأسهم » وما كلفنا قانونيت لا تستعملان
في الاصطلاح الشرعي . لا يحسب الشركات التي يفتق عليها الفقهاء اسم شركة
العقد ، كما أنها وصفت بأنها « مستعينة » وشركة ملك في الاصطلاح الفقهي ليست
شركة ربح واستغلال وهذا هو أحد الفصل بينهما وبين شركة العقد في عرف
الفقهاء . فأتصح من هذا أن وقف الشريك حصته في شركة الملك الفقهية لا يطلق
عليه حكم هذه الفقرة . ولا يطلق عليه حكم الفقرة التي قبلها ، وهي أيضاً غير شاملة
لشركات المصدرة والمرذعة ونسافة لأن كلامها لا يصدق عليه في الاصطلاح اسم
شركة لأن أحد المتعدين لا شركة له في الأصل ، والشركة في الثمرة استعانة
من الأصل لا يراد بها الربح والاستغلال ، فحسب الشركات فيها يحصم وهذه حكم
الفقرة الثانية . وهي غير شاملة أيضاً لشركات الأعمال والوجوه بالمعنى الفني إذ
لا يوجد أصل مالي فيه شركة فوقف الشريك فيها نصيبه من ربح
ينخفض لحكم الفقرة الثانية أيضاً لأن الشركة فيه شركة ملك لا شركة
عقد . وشركات الأموال هنا ، شاملة للشركات لمدينة ، والتجارية ،
كانت شركات أشخاص وشركات أموال ، ولا يراد منها شركات الأموال
في الاصطلاح القانوني بحسب بقرينة أنه قد جمع في الفقرة بين كلمتي « حصص »
التي تستعمل قانوناً في شركات الأشخاص بحسب و « أسهم » التي تستعمل
كذلك في شركات الأموال بحسب ، ولا يطلق على نصيب الشريك في شركة

الأشخاص اسم السهم ولا على نصه في شركة الأموال اسم الحصة .

وقد روعي في تقرير هذا الحكم طريقة فقهاء الشريعة الإسلامية من اعتبار الشريك مالكا نصيبه من رأس مال الشركة وجميع أموالها منقولة كانت أو عقاراً ولم يراع المعنى الواسع من اعتبار الشركة شجعة قانونياً هو لذلك وأن الشريك لا يملك إلا الحق الذي سبق بانه وأنه لذلك يعتبر داتاً منقولا وإن اشتملت أموال الشركة على العقار ، ولذلك حمل أولاً استثناء ثبات من عدم جواز الوقف للحصة كالثمرة في عقار لا يقل القيمة ولو لمراعاة ذلك لأعت عنه الفقرة الأولى من المادة وكان يراد أن لا تأنفد منه ، ولما عارض مشروع ذل من مرة على مجلس الشيوخ دارت حول ذلك مناقشة طويلة وكان المقامون بها من رجال القانون الذين هممون أن الحصص والأسمه تعتبر منقولا ، وعرض رئيس المجلس مراعاة لهذا المعنى ألا تكون هذا الحكم من المستثبات وأن يجعل فقرة مستتفة ، ولكن وزير العدل نادر بالإشارة إلى المعنى الشرعي والسبب الذي دعا إلى الاستثناء ولم يقر المعنى الذي أتى إليه رئيس المجلس ورأى وضع الفقرة مستتفة ولكنه قال ولهذا لا يتصدى لاختلاف هل الحصص والأسمه تعتبر منقولا أم لا^(١) ولا استرد لمشروع استبقى هذا النص على حاله أثناء تعديل في بعد ولكن انتهى المراد أدر في المذكرة التفسيرية نهاية الوصوح حيث جاء فيها ويخرج من جواز وقف العقار ومنقول استقلالاً جهة وقف حصص وأسمه شركات الأموال فيها مثل قسم من هذه الأموال التي قد تكون عقاراً أو منقولا أو خليطاً من العقار والمنقول ولكن هذه الشركات لا يسمح بالقسمه على معتبرة مما لا يقل القيمة ولذلك عنى المشروع بالنص على جواز وقفها .

وقد اشترط في جواز وقفها أن تكون حصصاً وأسمها في شركات تستعمل أموالها استقلالاً حائراً شرعاً كاشركات التجارة والصناعة والزراعة فإن العرض الأساسي من تكونها استقلالاً أموالها بطريقة تقرها الشريعة الإسلامية . نعم قد

(١) مجلة ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤

تصطفي بعض الأئمة إلى الاستفراص وإصدار سندات بهذا الغرض ولكن ذلك وإن كان غير جائز شرعاً على طريقه لا يعتبر الغرض الأساسي للشركة .

أما إذا كانت الشركة تعمل أموالاً مستعلاً لا غير جائز شرعاً فلا يصح وقف حصصها أو أسهمها كاسموك فيها تكونت بقصد استئصال أموالها من طريق الأراض بطريق الربا المحرم شرعاً وكشركات التأمين فيها تستثمر أموالها من طريق الخطورة مستمرة من أنواع القمار المحرم شرعاً .

ولم يرد بهذه الفقرة ذكر سندات لأهل بيت الله من قرص كل ثمرته هي الربا فهي من الأموال المستعنة مستعلاً لا غير جائز شرعاً

٣٩ - وحده مدونة لا تسري أحكام هذه المادة على الأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون ، مات وهو قد قبل العمل به أو كانوا أحياء ، وإذا اشتملت هذه الأوقاف على ما لا يجوز وقفه بمنعنى أحكام هذه المادة وسكن وقفه كان جائزاً بمنعنى الأحكام المعمول بها ، وذلك بقي وقفه صحته كوقف الخصة الشائنة في عذر لا يقبل التمسك وإذا اشتملت على ما يجوز وقفه بمنعنى أحكامها ولم يكن وقفه بذلك جائزاً بقي على عدم الجواز كوقف الموقوف الذي لم يجر العرف بوقفه استقلالاً .

٤٠ - مد هو غير مدونة ومن ما اشتملت عليه . أما أحكام الفقه في ما يتعلق بتأويلها فإن جميع أموال القنينة بخوار وقف مد دهبوا في صحة وقف الغرض دوراً كان أو صيداً أو أرضاً فراحاً ، لا يعرف في ذلك حلاقة لأحد منهم وقال الحنفية إذا وقف أرضاً فيها سائمة يصح وقفه معها دحل في وقف الأرض سائمة ، وكانت فيها شجر في دحوله تسمى روايات وردت شجر ما لا يقطع في سنة ما لا يراد به القطع أصلاً وكان يقطع مدسه كأصول قصب السكر ، أما ما قطع في سنة فلا يدخل في وقف لأرض تسمى دحل من على وقفه ، ويدخل

في وقف لأرض تنعاً لشرب والطريق بدون هي متحب ، كما يدخل في وقف
الحمام تنعاً قدوره وملقي سرقينه ورماده . وليس من شرط صحة وقف اعتبار عدم
وضع اليد عليه حين الوقف ولا عدم تعلق حق السير به في الإسداف وقف
ما اشتره بل قصه أو ما ربه ضد تسليمه صح . لكن لعدم شترى شراء وقد
لا يجوز وقفه قبل قصه وليس السب في هذا عدم وضع اليد في السب أن الملك
لا ثبت به إلا بالنقص . وقال في المفتح أما عدم تعلق حق بيع كاريه والإجارة
ببشرط . وسياق ما يتعلق بوقف الشائع من المقرر .

أما القول فذهب الختمية فيه قد أجله صاحب المفتح بقوله ويخص
أن وقف بقول به لا يقرر يجوز ، وأما وقفه مقصوداً فإن كان كراعاً أو سلاحاً
جار ، ولم سوى ذلك إن كان محلاً لم يجز لعدم وجهه كاتيب والحول ونحوه
ولذهب والختمية لا يجوز عدله . وإن كان متعة كخبره وليس واقدوره وثيب
الحبرة وما يحتاج إليه من الأواني والقدور في غسل موتى ومباحف قال أبو يوسف
لا يجوز وإن محمد يجوز وإنه ذهب عامة الشيوخ ومهم الإمام السرخسي وإن
في الإبه في أن قول محمد هو الصحيح . ثم قال صاحب المفتح إن بعض الشيوخ
قدرا وأسياء من المنبل على ما ذكره محمد بن رأيا من حبان أنه مل فيه في
الخلاصة : وقف بقرة على أن ما يخرج من سبها يعطى لأسب اسبيل قال
إن كان ذلك في موضع غلب ذلك في أوقافهم رجوت أن يكون حائراً

أما وقف لب . ولزم من فقد ذكر في عامة الكتب وقد أكثر كل
من صاحب أفع الواسع وصاحب إحاطة السائر في شأنه من يرد القول
والأقول الختمية وحاصل ما قل في ذلك .

أولاً - من مذهب ما جاء بالأصل وهلال واغتنى وغيرها يقتضى أنه لا يجوز
وقف لبساء والعراس مقصودين بدون وقف الأرض سواء أكان في أرض مملوكة
أم في أرض موروثة وسواء أوقف على الجهة التي وقعت عليها الأرض أم على غيرها .
حرى وقفهم العرف أو لم يجز ، وقد تمت هذه النصوص فاسم من تطاول

وشدد فيه وادعى الاتفاق على ذلك ولكن فقهاء عصره كالأقصراني والشمي
واس الشحنة ردوا عليه ذلك وأفتوا بخلافه وقالوا إن العرف قد جرى به وعليه عمل
الناس من زمن قديم وبه اطردت أحكام الفسدة العلماء العاملين

ثانياً - جاء في الذخيرة وفي الظهيرية وغيرها أن وقفها بدون وقف الأصل
يجوز اتفاقاً إذا كان أصل البقعة موقوفاً على جهة قرينة ووقف البناء أو العراس
على تلك الجهة ومن هذا الجنس ما روي قطرة على سهر ووقفها في البناء مستقر
على حابي الهر وهما للعملة والقطرة للعملة ، أما إذا وقفها على جهة أخرى غير التي
وقفت عليها البقعة فمعه اختلاف مشايخ قال بعضهم لا يجوز وأحاربه بعض آخر
وقال الطرسوسي بن حوار هو الصحيح لأنه استحسان وقال بن اوصع بطريق
الإجارة لا يضر ولو انقضت مدة بقي نعمة المثل أو حددت الإجارة ولو جعل
البناء مسجداً حراً واستظهر أن حكمه يكون على المستأجر ما بقيت المدة وبه
يكون على بيت المال .

ثالثاً - إذا كان في أرض مملوكة قبل لا يصح وقفه وقيل يصح ، والقول
صحته لا يضر به على إطلاقه بل ولا يقبل إلا إذا كان العرف مدحري بوقفه .
وفي هذه الحان يكون القول بالصحة مؤيداً بأربعة المصنفين على رأي محمد بن حوار
وقف المنقول إذا جرى العرف بوقفه وبها من المنقول ومؤيداً بما جاء في الخصاف
في مسألة الأرض المحتكرة وحوايت السور التي تقدم عليها ، ومؤيداً بأن صاحب
الذخيرة قال إن عدم الحوار هو الصحيح لأنه منقول ووقفه غير متعارف فحصل
النسب في عدم الجواز عدم التعارض (١)

أما التقود فالقاعدة المروية عن محمد تفتي بعدم جواز وقفها حيث لم يجز به
عرف وحوازه في المكان الذي جرى به العرف بذلك وعلى أساس ذلك أفتى
أبو السعود العمادي ببحوار وقفها في بلاد أروم الخربان العرف به وكتب في ذلك

(١) المصنف = ٥ من ٥١ ، مجمع البائين من ٧٨ ، المعر = ٥ من ٢١٩ ، إجماع السائل من ٥
وما يندفعه رد الخطر = ٣ من ١٢٥

رسالة قيمة شرح فيها لعدة شرحاً وإيضاحاً وأمان فيها أنهم جعلوا ملك الأمر محض
التعارف ولم يوصلوا في ذلك بين منقول ومنقول - وهو إن النقود مما يسو له اسم
المنقول لمة واحتصاصها عرفاً أو شرعاً باسم خاص بها عند استيفاء في مقابلة
الأعيان لا يسرى دحوها تحته عند الإطلاق عرفاً أو شرعاً ونقل عن الأستاذ
عن صاحب الغيط النص على أنها من منقول ، وأما أن عدم إمكان الانتفاع بها
مع بقاء عينها لا يضر لأن بقاءها أمثلاً يبرر منزلتها وقال أن الفقهاء قد جعلوا مثل
الوقف وقيمتها ونحوه وما يشبهه به فائداً مقامه واعتبروا بقاء ذلك ولا تنفع به بقاء
الأصل لو لم ينتفع به ، فلأن يجعل أمثال النقود دونه مقامها وإن يمد بقاءها
والانتفاع بها بقاء للنقود ولا تنفع بها ولو ، وقد عني البركوي على هذه الرسالة
داهياً إلى أنه لا يجوز وقف النقود ، إن جرى العرف بذلك عملاً برأى محمد لأنها
لا ينتفع بها مع بقاء عينها ، وقد روى الرزلي كلام البركوي ، والفقه ما قاله "والله
والحكمة لقوله لقومعة حجة وتمييزات لبركوي لم تشمل إلا على مما حركات
وسمعه لا سوى على الثلاث ماء البقرة الفحصه وإن كانت عاجلة ، وقد تابع
صاحب البحر أنا السعدي وفي بحوار وصفه ولم يثبت خلافه كما تراه على ذلك
الجزى في متن التنوير (١).

وهذا عرفنا أن أبا يوسف لا يجوز من وقف النقود قصداً إلا السلاح
والكرام وما عداها لا يجوز وقفه عدمه وإن جرى العرف بذلك ، وأن محمداً يقول
بحور وسه قصداً سلاحاً أو كراماً كان أو منقولاً آخر جرى العرف بوقفه في منقول
كان ، بناء أو فراشة أو قدراً أو غيرها ، ينتفع به مع بقاء عينه كالسلاح والثياب
والحيوان أولاً ينتفع به مع بقاء عينه كالنقود ، ولا يقول بحوار : وقف في البحر
العرف بوقفه ، أما محمد بن عبد الله الأنصاري من أصحاب زهره من بحوار وقف
الدرم ولطعام والمكيل والموزون وقال أنه يدفع مضاربة ويتصدق بالمعسر .
وعلى قياس قوله يسعى أن يجوز وقف الدر على من يقرض لمن لا يبره من المقر .

(١) رسلان أبي السعود وذكروا فيهم شرحه الإسلام (٤٣٥ - ٥٧٤) ورد المختار ٣٨٢

فإن جحدوا أخذ منهم منه ، أو قرص لعيرهم ، وهكذا داني ، ولا يدكروا ما إذا كان
 حوز ذلك مشروطاً عنده بالتعامل أو غير مشروط فإن كان مشروطاً بالتعامل
 كان عين قول محمد ، وظاهر وصعوب له في مقابلة قوله أنه لا يشترط للحواز جريان
 العرف بوقف ذلك

وقال للأكمة أنه يصح وقف كل محدث تلك دانه وإن لم يصح بيعه بجحد
 الأنحة ، ككتب الصد ، و يصح وقف موقوف عقار كان أو مفعه أو مفعولا قيسياً
 كان أو مفعه كالحقول ، وثوب ، وأصلاح ، والكس ، والمقود ، والحصاة ، وهذا هو
 للمعتمد ، وفي وقف مفعول عنده قول آخر غير معتمد هو عدم حوازه ، وقد وقف
 الأرض فيها ماء أو شجر دخل في الأرض نعم إلا أن بعض شرط أو عرف بغير
 ذلك وقد وقف الماء أو الشجر دخل ما تحيط به من الأرض نعم كما يدخل
 حرم شجر (١)

وقال الشافعية من شرط موقوف أن يكون عيب مبيعة فانه للمقل يحصل
 من عين أو مبيعة يصح أن تساجر به ، فلا يصح وقف مبيعة مخردة ، ولا وقف
 له أن يذبح ، ككتاب لأهلها لا يباع ، مقل ، ولا وقف لأهل ملاحى ، ولا وقف
 الماء ، ولا وقف على مبيعة يكون مبيعة في استهلاكه ، ولا وقف ما يندفع إليه
 الفدية ، كالدود ، وبين انقصوعه ، أما ما يندفعه وشبهه بدائم كالمعبر ومب
 حصص وقته كما يصح وقف لغيره ومفعول وداعي ويدعو سجون ، ولأهل الماء
 والأشجار ، وأهلهم للملح ، وحقوق ، نور ، وأرض ، والأرض ، وأرضى بمرض
 الملح ، والألودون السفل ، وأما مكس ، عتق بوقف الماء ، أو غراس في أرض
 مستأجرة من المير كما يصح بوقف هذه الأرض ، ولما لا يصح وقف مادام فيها
 الماء أو العر من ، و يصح وقف استقود شبع حياً ، ما وقفه للريسة أو للتخوة
 وصرف ربحه للعقراء فلا يصح ، ولا يصح وقف ما في الدمة ، وإذا وقف أرض وله
 فيها شجر أو غراس في أحد أو جهين أهلها يدخلان في الوقف إلا إذا نص على

(١) خريفي ٥٥ من ٧٨ ، ٨ ، مسوي ٤٠ من ٧٥ - ٣٠ و ٣٠ من ١٥٢

على خروجهما وفي وجه آخر أيهما لا يدخلان إلا بعد نص على دخولهما وقد
نص «وعراس في أرض به» لا يصح أنه لا يدخل في الذهب ما يشمله من الأرض
بدون نص^(١)

وقال جماعة شترط أن يكون الموقف عبدا معلوماً يصح بيعه ويتكفل الاستماع
مها دائماً مع بقاء عبده، غفراً كان أو شجرة أو مقولاً كالحبوان والأثاث والسلاح
والمصحف وكتب اليد ونحوه، ويصح وقف الحلي للنسب والسارية، وبه أحسن وجهها
ولم يمين ذلك لم يصح ولا يصح وقف ما لا يستعمل إلا ببلاغه كالأرض والدواب
والمطعم والمشروب^(٢)

ولا شترط أحد من فقه «الذهب» الثلاثة ما شترطه محمد خوار وقف منقول
من حر، بل المعروف بوجهه، «الشرط» الشهيرة وطالبه، يمكن الاستماع به مع فقه
عنده ولا شترط ذلك لما سكت على ما هو مفسد عديم.

أما وقف المشاع مما لا يمتثل القسمة فقد أجازه أبو يوسف ومحمد، ولا في المسند
ونقطة أن كل موضع صغير لا يصح له أن يوقف من ثلثه مسند ويمنعه
على تقدير القسمة ما فيه يحملها هذا عقد على عدم حوزة في المسند ونقطة: أن
والسارية وحتف في وراء ذلك فأجاز أبو يوسف ومحمد، واختلاف بينهما
مبنى على اشتراط القبض والتسليم وعدمه فلا شترطه أبو يوسف وأجاز وقفه
ولا شرطه محمد لأنه لأن الشئ «...» منع من التسليم والقبض، يمنع من ثمة
القبض وهو شترط عدم القبض عند مكانه، وبه من يجوز وقف الشئ في
لا يمتثل القسمة لأن تمام القبض فيه غير ممكن، وقال في الفتح أن من أحد قول
أبي يوسف في خروجها بمجرد اللفظ وهم مشايخ يدع أحد فقهه في مشاع ومن أحد
يقول محمد في شترط القبض وهم مشايخ يحري أحد فقهه في وقف مشاع، وقال
في البحر، لترجح قد احتج في مسألة قبض، والأحد يقول في يوسف أحوط

(١) الأثر ج ١ ص ١٢٨، معي لمخرج ج ٢ ص ٢٨

(٢) شمس ج ٢ ص ٢٢ - ٢١٢

وأسهل ولد قال في المحيط ومثلي أحدوا بقول أبي يوسف ترعيه الناس في الوصف
 وقال أيضا في المشاع أنه مخرج في الخلاصة وعية اليبس والتحسين وشرح الجمع
 والموالحية والبردية أن الفتوى في مشاع عن قول محمد ، وكسر العمل في مصر
 حرر على أن مذهب أبي يوسف في مائتين هو الأرحح من المذهب لاتب
 إحداهما على الأخرى وقد عرفت ما قيل في مائة القمص من أن موله نحوط
 وأسهل كما أن القمص له عامر كان يقول أن قول أبي يوسف في القمص أقوى
 من حيث للمعنى وفي الفتوح أنه أوجه عند المحققين .

ومحمد يرى أن الشيوع ذبح هو الشيوع وقت القصر لا وقت العقد فيه كانت
 رضى بين رجلين فوقها على جهة واحدة ومشاهدى قيم يقوم عليها أو جعلها له
 التولية حرر وقف ارجحين مع لأنه . يوجد شيوع وقت العقد لأنها وقفاها جملة ،
 ولا وقت القصر لأنها لو وقف أحدهما بمصيبة مشاهدا ثم وقف
 الآخر حصه على الجهة التي وقف عليها لأول رضى جهة أخرى وجعلها في
 واحدا حرر وقف لأن الشيوع وإن وجد حين العقد لم يوجد حين القصر ،
 ولو وقفاها معاً أو متعاقبين على جهة أو جهتين وجعل كل واحد منهما لوقفه مولى
 على حده لا يجوز إوقف لمكان الشيوع وقت القصر ولكن إن قل كل واحد منهما
 لدى جعله متوينا في حصه أقصر نصبي مع نسب صاحبه حرر وكذلك الحكم
 لو كان لوقف واحد وقف حصه على جهة والنصف الآخر على جهة أخرى .
 و شيوع لمع عند محمد هو الشيوع بغير لا الطارىء وهو وقف الكل
 ثم استحق حرر شأنه مع بطلان وقف عنده في السابق لأنه بالاستحقاق ظهر
 أن الشيوع كان مقرا للوقف بخلاف ما . وقف الكل في مرضه وكان في المال
 صيق ورد أو مات في الثلثين عدم موت مرضه فإن وقف لا بطل في السابق لأن
 الشيوع طارىء . ولم يكن مقرا للوقف

وفي الأساف لو وقف رب المال ضيقة من مال المصدرة تصح عند أبي يوسف
 مطلقا وعند محمد لا تصح إن كان في المال شيء على حور وقف المشاع وعنده .

وفي إحادة السائل أنه لا صاحب مضافة متجيزة ثم وقف نصيبه من الأسعار حار
على قوس من بحر وقف المشاع . ومن المسألة الثانية اتضح أن الخلاف في مشاع حار
في العقار والمنقول وهذا هو الذي يستفاد من كلام الفقهاء في وقف المشاع والخلاف بين
الصاحبين يجري في وقف حصص الشفعة في المنقول . إذ اوقفت تـ أو كان منقول متفقاً
على حوار وقفه استقلالاً . هو السلاح والكراع . والحكمة في مسألة لمادة لا يمكن
أن يستشكل فيه شأن القائل بحوار وقف المنقول هو محمد وهو لا يجيز وقف المشاع فيما
يقبل القسمة والقائل بحوار وقف مشاع هو أبو يوسف وهو لا يجيز وقف المنقول سوى
السلاح والكراع ومن أوضح أن وضع مسألة في شعر لا يقبل تقسمة لقوله لا حار
على قوس من بحر وقف مشاع . فإن اختلاف قول أبيه هو إما تخمين القسمة ،
لا يمكن الاستشكال فيه . بذلك بل هو مستقيم لاسانه على . حجج من يذهب
في سائتين حيث أحد . هو محمد في حوار وقف منقول ويقول أبي يوسف في وقف
المشاع فيه يحتمل التسمية وكل منهما . حجج . وهذا يعاثر كثيرة عند الحنفية ^(١)
وقال المالكية أنه يصح وقف لأب ما عنك . وإن كان مشركاً شتمه . في
يقبل التسمية أما وقف المشاع في لا يقبل القسمة في صحة وقفه وعدمه . فإن
صرح به . يصح وقف المشاع وهو مسجداً ^(٢) .

وقال الشافعية إنه يصح وقف العقار والمنقول والشيء ونفسه . يصح وقف
المشاع مسجداً وفي هذه الحال تجب القسمة لأنها نصبت طرماً بغيره ولا يصح
الاعتكاف فيه ولا يحرم على الجنب السكك فيه . وهو وقف مؤسسه نصف عبده
صح بوقف ولا جرى من حره . بل حره . أو عتقه . فهو في الثاني عبده . يشمل
مالاً يقبل القسمة وما يقبلها كما يشمل الشيء في العتق . ويقول . شموله للمنقول
صرح في مسألة نصف العبد .

(١) صحيح ٤٠٠ من ٤٥ - ٤٧ ، بحر ٤٠٠ من ٢١٧ ، حاشية ٢٠٠ من ٢٠٢ . ٢٠٠
السائل من ٥ . (٢) المسوق ٤٠٠ من ٧١ ، حاشية ٢٠٠ من ١٨ . (٣) لأب
١٠٠ من ١٢٩ ، وفي المجموع ٢٠٠ من ٢٧٨

وإذا لم يرد له بصرح وقف لشئ كصف أو سهم من عين بصرح وقفه ولا كان
مسجداً^{١٦٢} والشئ بطلانه شامل في نقل القسمة وما لا يقسمه والعين التي بصرح
وقفها متدونه للمفقر والمفقول .

٤١ — وبالمقارنة بين أحكام هذه المادة وبين أبحاث لمفوق به من مذهب
الخمينية يتضح أنها حاشية في أمرين .

الأول - أنها أحاربت وقف لمفوق ، كان تداناً للمفقر أو غير تابع له ، حرى
العرف بوقفه استقلالاً أو لم بحر .

ثاني - أنها منعت وقف الحصة لتأخر في عقد غير دال للقسمة ، لا
في الأحوال الثلاث منقذة

• حور وقف ممنون استقلالاً إذا كان يمكن الانتفاع به مع بقائه عليه وكان
لغيره حرى . فلهذا لم تحارب منه من مذهب الأئمة إلا أبو يوسف ،
وحور وقفه استقلالاً لم يحارب عرف بوقفه فون معتمدة عند الملكية وانت قضية
وعدالة وحور وقفه إذا كان لا يمكن الانتفاع به مع بقائه عليه فون محمد استقلالاً
في حرى لعرف بوقفه ولا عتبه في مذهب الإمام كوي . ولنعتمد من مذهب الملكية
حوار وقفه حرى بذلك عرفاً ، وبمحر وعدم صحته وقف الشئ في لا نقل
القسمة أحد فونين مصححين في مذهب الملكية . وما عد ذلك كما اشتملت عليه
مذهب السني . للفتريح ممنون به من هذه القرون

فثبت الأكثرية من جهة لأحوال الشخصية جوار وقف ممنون بصفاق
مراعية أن حجة خصه في منع وقف ممنون استقلالاً هي أن الوقف يرد به لدوام
والتييد ولمفوق لا يؤدي هذا المرض ، وقد أن المصلحة قد حوت على أن لا يبد
بمن شرطاً في صحة الوقف من وجوب الثاقبت في الوقف على ما عدا التغييرات ،
قد أصبح ما تنوق إليه هذه المصلحة لا يتفق مع تلك الأحكام ، هذا إلى أن في هذه
المصلحة شيئاً من الوهن وبها نقضى منع وقفه وإن حرى بذلك العرف ، على أنها

رأت أن التفسير على ما وقع من معنى الحوار وقف لنقول استقلالاً وإن لم يحجر العرف
 بذلك فإن معناه قد يعوت عليه صولج حوهرية ، فمن به مصمم أو متحجر كله
 منقولات وكانت لاسمه شهرة وثقة لما دخل كثير في الثقة والريح وأراد أن نفسه
 ما كان يستطيع ذلك وكان عليه إن أراد الوقف أن يستدل به عقداً ، فصاح
 بذلك بين عاصميين إما أن يعدل عن الوقف فيعوت عليه العرض ندى دمه به
 أو أن يعقد متحجره ومصممه وشهرة اسمه التي قد تكون لهم لعمول في ربح أو فريب ،
 ولم يفتأ أن يعص لمقولات قد يكون حصصاً للفتنات والمؤثرات الوفتة أو هراً
 عليه ما يحسن معه من صياحه ، وكفى رأت أن ذلك لا يقتضي سدهد
 وأن تدارك الخطر ممكن وإن في موقوف من مقولات صرحت عليه مثل هذه الحان
 اسسدر عاجلاً وحل بحقه عقداً أو مقولاً حراً فرب في لثمة شانه في ذلك شأن
 سائر الأوقاف التي تحكمه لمصلحة في جميع الأحوال ، أما لأمية فمصلحة
 التي راعتها لا كثرية كافية للعديين عن لتشريع انقامهم هدى إلى نه مداه ضرر
 التقديرات وسرعة التأثيرات ، ولما عرض مشروع هذا القانون على مجلس شيوخ
 أول عرصه دعت لجنة المدر فيه إلى ما ذهبت إليه الألبية من لحمة الأحوال
 لشخصية ثم دأبت عكس حول ذلك مدافعة طويبة وكان من حجة من يرون
 عدم لدول عن مذهب الشخصية أن حدة وقف ما لا يجوز وقفه من مقولاً سبع
 سيطر الوقف أكثر مما هو عليه وهذا مدافص ندماً لأنهم أعرض القاد وهو
 التصديق من دة وقف والحد منه بالتقدير المستطاع ، ولكن عكس أحد يرى
 الأكثرين من لجنة الأحوال الشخصية وقرر هذا الحكم وأحقق أن كلا
 من العريفين قد احتج بما له وره وبمبته ، ولكن حجة المحرين أقوى وأتم وهي
 أدخل في باب لمصلحة والبيع المدة ، والقصد إلى الحد من الوقف وإن كان عرصه
 متفقاً عليه لا يؤدي إلى إحصاء بابير ضمه أكبر من سره ، وتقول أن بعض
 المقولات خاضع للمؤثرات الوقتية لم يكن في لوقع حوة من من الوقف وما
 كان حواك من الإجراءات وطولها وكثرة التاحلات .

وكانت لجنة الأحوال الشخصية قد دعت إلى منع وقف الشارع مطلقاً ،
 ما قبل القصة وما لا يعمه ، إلا في الأحوال الثلاث ، مراعية أن الشيوخ بين وقفين
 أو وقف ومالك كثيراً ما يحل مصالح الوقف ويؤدي إلى أضرار حسيمة وأن القصة
 قبل الوقف أسرمها هذه من الأحوال مستندة بال شيوخ فيها انتهى ولا صدد
 فيها . وقد رأت لجنة العدل بمجلس الشيوخ عند لمرصة الأولى أنه من ثم ما يجمع
 من حوز وقف خاصة الثامنة في عقد دليل لنفسه ولا صرح سحر عنه ، كما لم يرحل
 لإجازة وقف الحصص وأسهم الشركات لسرعة نثرها وللخطر الشديد الذي
 قد يصيب من سرعه التخصيص فيمنها وذهب رأس ماله ولا يمكن أن تجمع
 في أخصها لأحكام الوقف ، وقد أقر المجلس ما دعت إليه اللجنة من الإبقاء
 على حوز الوقف الشارح في عقد من القصة ، وطأت مذلة حول وقف الحصص
 ، الأسهم ، هتت أن في نفس إعادة الحكم الخاص ، وكان على المصالح لدى
 أنفسهم ، وقد سمعت منه لتبني هذه مدة تحددها كما أقره مجلس الشيوخ
 وقد سبق بعد ذلك مدة زمنية ذكر من صدر به تقدم (١١)

دساً - قبول الوقف

ماده ٩ لا يشترط القبول في صحة الوقف ، ولا يشترط كذلك
 في الاستحقاق ما لم يكن الموقوف عليه جهة لها من يشبه قانوناً فإنه
 يشترط في استحقاقها السور

وبن لم يرض من يشبه شغل الاستحقاق من بينها مني واحد . وإن
 لم يوجد أصلاً أحد موقوف حكم لوقف التسهلي المبين في المادة ١٧ .

٤٢ - تنهت هذه المادة من اثنين من مسائل قبول الوقف

فالذي هي من القبول من شرط في صحة الوقف ، أي أن وصف متى استمكن

(١١) راجع من مذكرة ونحوه وجهه في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤

شرايطه انفسد اعتقاداً صحيحاً بالإيجاب وحده من غير توقف على القول ،
لا من موقوف عليهم جميعاً ولا من يستحقون ريعه عقب توقف مباشرة ، ومعنى
ذلك أنه من العقود التي تتم بالإرادة المنفردة وهذا هو الرأي السائد عند فقهاء
الشريعة الإسلامية كما سيحى قريباً .

والثانية هي أن قول الموقوف عليه يس شرط في ثبوت استحقاقه لثقة
ما وقف عليه أو منفقته ، فهذا الحق يثبت له بمجرد توقف من غير توقف على موته
وإذا جاء وقت استحقاقه ووحدت الثقة كانت بموكله به وإن لم يحصل منه موته .
وهذا الحكم يخالف لحكم الوصية باسمه التي تطبق القواعد ٧١ لسنة ١٩٤٦
فإن ملك موصي ، أو وصي به يتوقف على قبوله بعد موت موصي ، يجب كان
الموصي به أو موصية ، وعندي أن انساق الشرع كان نصي باسمه سهم في هذا
الحكم فإن الوقف الأهل ووصيه باسمه قد نكسبهما دون الوقف ووصية حتى
يصح منشأهين أتم شأبه فلا وجه للتفرقة بينهما في ذلك

وقد اكتفى القانون هنا باسم على أن القول بس شرط في ثبوت هذا
حق من غير أن يتعرض لوصفه ، هل هو حق متزلزل غير لازم يرتد ، أو هو
حق لازم متأكد يثبت جبراً فلا يرتد ، وإذا كان يرتد بالرد فهو يكون هذا
الرد ومتى يكون ، لا يتعرض القانون شيء من ذلك سوى الأمر به حصصاً للرجوع
من مذهب الحنفية .

وقد استثنى من حكم لسنة ثمانية حالة ما إذا كان موقوف عليه جهة لها
من يملكه قانون فإن هذا الحق لا يثبت في هذه الحالة إلا بقانون ميثل ، وهذا
لا يكون إلا حيث تكون الموقوف عليه مما يعبر عنه الفقهاء بجهة وقد حروا
في أكثر الأحيان على التعبير بذلك في حالة ما إذا كان الموقوف عليه لس من أهل
الاستحقاق وهم الأتقياء كما نص على مصحح لمأخذ لخط والمستعانت والمدارس
والتعليم والعرو والجمع وأشياء ذلك أو كان موقوف عليه من أهل الاستحقاق وكان
الوقف على الحسن ، ولا يمكن أن يصرف إلى كل فرد من أفراد ، بل يقع تعيين

من يستحق منهم بتقرير من له ولاية ذلك كوقوف على الفقراء أو على الفقهاء
 بإطلاق خمس نفقير معينين ولا لفقير معين حق فيه لأن نوص خمس الفقراء
 أو العلماء لا بكل فرد منهم ، فإذا لم يكن الوقوف عليه جهة هذا المعنى كالوقوف
 على معينين منهم أو على معينين نوصهم ، ويكون مثابلاً لهم جميعاً كالوقوف
 على أولاده أو أولاد بدوخته لا يكون القبول شرطاً في الاستحقاق ، ولأنه
 أيضاً أن يكون لهذه الجهة من يقف عليها عاراً كالدمع الأبرار والجماعات
 لمصرته ونحوه من التي تنسبكم حكومة مصرية على اختلاف أنواعها ومستشفيات
 التي يسكنها ، فإذا لم يكن للجهة مثل دورى كالفقراء والمساكين والنصارى بوجه عام
 لا في جهة معينة ، وخصة الفروع عام لا في جهة من الجهات التي لها تمثيل قانوني
 فإن القبول لا يكون شرطاً في الاستحقاق ، وإذا ما مثل القبول هو من حصل
 له له من الحق في السادة وفي قبول التبرعات ، لأن هذا هو موضوع المسألة ،
 لا من تنبها في المنصوصات أو الإدارة مثلاً وليس له حق تشبه في قبول التبرعات ،
 فالأمر مثلاً من مصر في وجهه على أن له منحة معسولة مصرية خمس ونحو
 الأهلية لسماته لمصلحة ، وقبول التبرعات ، وأن شيعته هو الذي يشبه ويكون له
 حق مقصود ، وسكن ود من بين اختصاصات المجلس الأعلى قبول الأوقاف
 وأوصاف وأهات ونحوه من المجلس الأعلى القادر بهذا القبول لا يكون شيئاً
 إلا بعد صدق المجلس ، فشيء الأبرار ، وكان مثلاً له بوجه عام لا يمثله
 في قبول الأوقاف بل غلبه في ذلك من حق المجلس الأعلى شرط تصديق مجلس
 الوزراء ، وقبول الشيخ ، هذه من هو القبول المشروط في هذه المسألة ، والجهة
 في مدة موصية وهي شامة للجهات التي تصرف ولي في عهدها من الدول ، وعرض
 الشرع مثلاً إذا كان القبول المجازي قد حصل لها مثلاً قانونياً من حق قبول
 الأوقاف وسائر التبرعات لا يستلزم الاستحقاق من وصف عيهم ، إلا قبول هذا
 المشل وإن لم يكن فيه شيء من ذلك ، كما سمعت ، يمتلح الاستحقاق من غير
 توقف على قبول أحد ، وقد أثار أحد الشيوخ بالمجلس مسألة أوقف على الحرمين

والمسجد الأقصى ونـدل عن له الحق في القول وسد منافذة وجبة شتر فيها
 وزير العدل ورئيس المجلس والمقرر وصوت على منى من عدم اللاقة من وزير
 العدل أخيراً إذ كان الوصف على جهة حاج البلاد فيردى لشأن من أن يقولوا
 هذا الوصف ولا يقنوه حسب لطاء سبع عديم^(١) وهو وزير له يسكنكم سرحة
 في اشتراط قبول ثبوت الاستحقاق في هذه الجهة ، بـعكس أن يؤمن كلامه
 إلى ما ذكرنا بما يقتضيه مطابق مـدة

وقد جاء في لعمرة الأخيرة من هذه مـدة « فإن له نفس من يشهه نفس
 الاستحقاق إلى من يشهه .. » فـرفت على عدم القول من مثل ضلال استحقاق
 هذه الجهة واشتماله إلى مستحق أى يشهه أو يشهه الوصف ، وعدم القول بـقول
 أسرى الرد العريخ ، والـكوت عن القول ، رد ، فـجود لـكوت قد اعتبر
 رد كافي . ذكر ، متى كان الـكوت رد واجب مـدهه أن يكون ، ومن وقت
 يجب ألا يـتـأخر عنه حتى يـمـر الـكوت مـدهه رد ، ثم هو مـدهه وقت أهل هو
 وقت لم يـمـر ، وقت لم يـمـر بالاستحقاق « ليس في القول ما عند ذلك
 سرحة أو دلاء ، ومذهب الخصمية لا يـمـر ازجوع إليه في ذلك لأن لـكوت
 عديم لا مـدهه رد ، ومذهب ، جـد لم يـمـر لـكوت مـدهه رد هو مذهب
 الشافعية الذى أخذ منه هذا الحكم ، وصـهر كلام الشافعية أن يـمـر على دخول
 وقت الاستحقاق واسم به سواء أكان ذلك وقت صدور الوصف أم وقت آخر مـدهه
 كما سيحى ، وهذا الصـحـح أن القول يجب ألا يـتـأخر عن وقت ثبوت الاستحقاق
 أو العلم به ، بل لو تأخر عنه كان ذلك مـكـوت بـعـتـمـر رد الاستحقاق ، ويكون
 وقت الاستحقاق أو لم تأخر مـدـقول لا يـنـبـع من مـدهه إذا حصل بعد مـدهه
 وقبل ذلك الوقت .

ومن هـه يـمـين أن المـكـوت لا يـمـر ودا ما دام الحق في القبول باقياً
 ما إذا فات وقته ولم يحصل كان الـكوت عنه رد ، وسـكـنه لا يـمـد لـرد إلا إذا

(١) مجلة ٢٩ مارس سنة ١٩١٤

كان سكوتاً دالاً على الإعراض كما يظهر ذلك جلياً من سماع قول الفقهاء في أحكام
السكوت . فلو أن أمر الوفاء عرّض على المجلس الذي له حق القول مثلاً فاجل
النظر فيه ، مضطراً ، أو لجمع معلومات يحتاج إليها ، إلى جلسة أخرى لم يكن هذا
سكوتاً دالاً على الرد ، أما إذا كان لأجل غير مسمى مثلاً أو لأجل لا تدعو إليه
حاجة كان ذلك سكوتاً دالاً على الرد .

و- يرضى القاضون غير ما ذكر من مسائل القول والرد فيجب الرجوع
في هذه إلى مذهب احنفية كما أن القادون لم يشترط فيها اشهاداً ولا أوضاعاً معينة
ففي أمرها في ذلك حصراً للأحكام التي نطقتها المحاكم الشرعية

وإذا لم يقل لئيل بأن رد صراحة أو سكوت حيث يفترض سكوتها رداً بطل
استحقاق هذه جهة وانتقل إلى المستحق الذي يذهب في الاستحقاق بمقتضى شرط
الوقت متى وجد ، أي حين وجوده مستحق ، وإذا كان الواقف قد نص على مستحق
بعد هذه الجهة جهة كان أو غيرها ، وكان موجوداً حين لطلال وكان شرط
الاستحقاق متحققاً فيه انتقل إليه الاستحقاق واعتبرت الجهة التي رد عنها
كالمندومة ، كان موجوداً وإذا تحقق فيه شرط الاستحقاق بعد الاستحقاق
إليه لاستحقاق في الحال ولا يسر منتقل إلى أن يتحقق فيه شرط
الاستحقاق وهو الوقت الذي يقال فيه أن المستحق قد وجد فهو أن الواقف جعل
أربع مصرعات بعد هذه الجهة إلى إقامة شعائر في مسجد هي . مكانه ولم يكن
نعم ساوياً حين الرد لا ينهي إيداعه ويستمر نفعه ولكن لا ينتقل الاستحقاق
إليه في الحال وإنما ينتقل إليه حين وجوده ، ومن الواضح أنه إذا كان المستحق
بعد الحاجة لها من يمثلها وذلك نفس كان الحكم فيها كذلك . أما إذا لم يكن مدها
مستحق أصلاً لم يكن الواقف قد سمي مصرعاً وقفه مدها أو سمها ولكن
كان الواقف عليه باطلاً قبل الواقف بغيره منبياً ونطبق عليه أحكام
الوقف لمنتهى الواردة في المادة ١٧

والأنباء لا يتصور تحققه إلا في الأوقاف بوقفة أم الأوقاف

التي صدرت قبل هذا القانون و بقيت على تأييدها والأوقاف التي صدرت بعده
مؤيدة فلا تنتهي من هذا الطريق .

٤٣ -- وطبقاً لأحكام المادة ٥٦ تسري أحكام هذه المادة على الأوقاف
الصادرة قبل العهد العثماني في حوادث البقعة عليه والحوادث اللاحقة له ،
فلو أن وقفاً منها أو شيئاً منه جعل خصة من يتلقاها قانوناً واحداً متحصلاً قبل
القانون أو بعده ولم يقبل ذلك من يتلقاها بطل متحصلاً وانتقل إلى المستحق الذي
عليها ، ولكن يجب أن يراعى أن النسب كما يكون صريحاً يكون كذلك ما يدل
عليه كتناول الاستحقاق .

٤٤ -- وبجمله ما قرره القضاء في هذا المذهب هو ما يأتي (١)

أولاً اشتراط البطل وعدمه جمهور فقهاء المذهب الأربعة على أن
قبول الوصف ليس ركناً ولا شرطاً في صحته ولا في الاستحقاق بل كان الوصف
على غير معين أو على من يتصور منه لقبول كالكفراء والملاحدة والزندقة شأن ذلك
وروى ابن مكيح الخليلي في العروغ عن صاحب المظن أنه شرط لقبول
وقبله نائب الإمام وفي في جواهر الكلام بعد أن استعرض أقوال مؤيديهم
في القبول ونقش الأدلة أن الأصل في العقود لاربط بين اثنين وهو يقتضي
اشتراط القبول فيتبدح اعتباره مطلقاً واستتبع لاشتراطه في الجهة المدة كغيرها
وقال إن لقبول إذن يكون من الأولى له .

ثانياً إذا كان الوصف على آدمي معين سره ومعه طاعة مخصصة كالأولاد
أو أولاد فلان — فلهم في ذلك أقوال :

١ — إن القبول ليس شرطاً في صحة أصل الوصف ولا في استحقاق الوصف
عليه حصته وأنه بمجرد الإيجاب فلا يحتاج إلى القبول ولا يرتد بالرد ، وهذا

(١) أوسع إلى وقت هلال (١٦٦-١٧٤) ووقت الحصار (١٢٩-١٤٠) والاسواق (١٥)
وحموي على لسانه ج ٢ ص ٤٣ — والخريش ج ٥ ص ٩٢ والقسوي ج ١ ص ٧٩ ووف
ج ٦ ص ٣٣ ونسوي ج ٢ ص ٣٢٥ — وحموي ج ١ ص ٣٢١ والأبواب ج ١ ص ٤٣١ والتحرير
ج ٢ ص ١٧٣ — ولمي ج ٦ ص ١٨٨ والعروغ ج ٢ ص ٨٦٧ والأخبار (١٠٣)

قال المعوى من الشافعية ، وانتصره جمع من فقهاءهم ، وقال به الأصمري
من مشيخ الحنفية ، وانقضى من أئمة الحنابلة

٢ - إن قول المستحق شرط في استحقاقه نصيبه ولو رده لم يبطل أصل
الوقف ، وإن يبطل حقه خاصة وهذا القول هو مذهب الحنفية على ما ذكره الطرابلسي
في الإيضاح ويرى كثر أنه على هذا الوضع لغيره بل رأيت أنهم قلوا عن
الملتقط ما ينحصر في ماله وهو أيدى الراسخ من مذهب المالكية ، والأصح
من مذهب الشافعية ، وأحد قولين للحنابلة

٣ - إن قول المستحق ليس شرطاً في استحقاقه نصيبه لكن لو رده ريد
وبطل حقه خاصة ، وهذا هو مذهب الحنفية على ما نقله الخوى عن الملتقط فقد
ذكر حمله مالا يحتاج إلى القول ، عدمه الوقف على الممنوع وقال إنه لو رده بطل
عده لال وفي وقف الأصمري أنه لا يبطل ، وعلى الأصح من مذهب الشافعية
وأحد القولين في مذهب الحنابلة أنه إذا رد المثل الأول بطل الوقف ولكن بطلانه
ليس من عدم لقول بل للأثر الذي يرتب على رده ، بل الأول إذا رد بطل
حقه خاصة ولكن صار الوقف منقطع الانتداء فيكون بطلاً لذلك عدمه ، وفي
الأخبار من كتب الشافعية أنه لا يشترط قبول المثل الثاني من عدمه ويشترط
عدم رده ، وقال ابن حجر في التحفة بعد أن نقل مثل ذلك وذكر الذي استحسنه
أن إذا رد بالأصح اشترط قبوله ، ثم جرى على الاستحسان في شرحه بصارة المهاج .
هذا هو تحرير أقوال الفقهاء في اشتراط القول بوجه عام وهناك استثناءات
عند المالكية والشافعية يس ثم ما يدعو إلى ذكرها هـ .

تباً - متى يكبره القول أو الرد - من يتسمع عبارات الحنفية في هذا
الموضوع قد فهم من إطلاقها وسيبها أنهم لا يشترطون الفورية لآي القول ولا
في الرد . وقد نقل السبكي في شرح العاصميه ما نقله ابن عرفة عن الاستملاء وهو
صرح في أن الفورية ليست شرطاً في واحد منهما عند المالكية . ومن الشافعية
على أنه يشترط أن يكون القول متصلاً بالرجوع أو عيب ، ومع الأخير إلى الموقوف

عنه . وعلى أنه لو سكت لم يقل أنه رد على . وقال ابن حجر في التلخيص و يظهر
أنه لا أثر لها رد من بعد الطعن الأول بل دخول وقت استحقاقه كرد بوصية
في حياة الموصي وإطلاعه ارد لها شامل للرد من طريق السكوت فإذا بنفسه المخرج
قل دخول وقت الاستحقاق مرد لا يكون رداً معتبراً وبه من هذا . وحول
الغورية في القبول إنما يكون عند دخول وقت الاستحقاق أو العدم . ولا يتأني
ذلك ما سبق من أشية اتصال القول بالإيجاب أو سوغ الخبر في ذلك معروف
في قول الطعن الأول وهو يدخل استحقاقه بمجرد إيجاب الوعد . فالمدار
في الحقيقة على دخول وقت الاستحقاق أو العدم . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية
في الاحتيارات : إذا اشترط القول في الوعد على معين فلا يسمى شرطاً المحض
كالوصية والوكالة فيصح معجلاً ومؤخراً .

ومن الخصية على أنه لا عبرة بالقول بعد الرد . وقد أطلق الخصية القول
فقال لا أثر للقول بعد الرد . ولكن ابن حجر قال : مع رجوع رد من لم يستحق
شأن حكم حاكم رده . وبلا استحقاق كما فلا يرجع فيه . أي وفي الرجوع
لا ريب مطلق المحسني : وقال شيخنا اختلف فيما إذا رد ثم قبل هل يسود .

وليس من شرط صحة الرد عند الخصية أن يكون المراد مستحقاً بالفعل فلا أنه
رد قبل ذلك اعتبر رده كما ورد ذلك في هلال . أما التسمية ضد سبق أن قدما
ما قاله ابن حجر من أنه لا عبرة بالرد قل دخول وقت الاستحقاق .

ذلك — ما يكون به القول بالرد — قال الخصية والمالكية والحدادة أن القول
يكون بالقول ويكون بالعمل كأخذ العتاة ورفض الموقوف . لتصرف فيه .
أما السكوت فهو رد عند التسمية وليس رداً عند الدوين فإنهم لا يشترطون
الغورية في القبول

٤٥ — وبالمقالة بين أحكام هذه المادة ومذهب الخصية سبب أنه عدل عنه
في أمرين : الأول : شرط القول لاستحقاق الجهة التي لها من مثله قابلية وثاني
اعتبار السكوت رداً يبطال به استحقاق هذه الجهة فيستقل لاستحقاق إلى يستحق

الذى بينها ، الأمر الذى يقتضى فورية القول عند دخول وقت الاستحقاق أو العلم به . والأمر الأول قول فى مذهب الحنفية ورأى فى مذهب الإمامية ، والثانى مذهب الشافعية .

وقد راعت هذه الأحوال الشخصية فى الأمر الأول اساق هذا التشريع مع التشريعات الأخرى فى قول التعرّعات كما راعت أن بعض الناس قد تكون هم عرض حقبة اجتماعية ودينية وسياسية من مدم لمطب والآذون المؤسسات العامة ودينية وغيرها يستلزمها « ظهور مظهر حب الخير ، و « فيه وفود أربابها » كان من وراء ذلك شر مستطير ومداخلات احتمية لا يمل مداها إلا الله فرأت أن لصيغة تقضى « صاد أرباب الشر إيماناً محكاً وداع من مشروع على محسب الشيوخ لعمدة الأولى استعسر بعضهم عن السبب فى ذلك ، وتبين السرحية أضعف به ، كما أن منهم من رأى أنه لا داعى لاشتراط القول بالاستحقاق والاكتفاء بحق الرد الذى تقرره القواعد العامة واقترح بعض هؤلاء أن يهدف من المادة كل ما يتعلق بالاستحقاق لذلك ولأنه عند ارد يكون انتقال الاستحقاق متعب حقيقاً لأحكام مشروع ورد عليه ويراد بالعدل أن المادة سطيح القول لا تكفى فيه لوائح عامة مثلاً ، كان الوقت على صفة خاف مع لأزهر قبلوا أو قبل بعضهم حل ثبت لاستحقاق من قبل مع أن لأزهر من يشبه قانونه وحده حق التقدير فى القول ورفض هذه الأمور تحتج إلى يصاح فقال بمخرج لا اعتبر هذا رداً ووفق بين الوقت على الجامعة الأزهرية والوفد على طلبها فقال رئيس مجلس لا . . لا لأن طلبية الجامعة الأزهرية وخدمة الأزهرية سوء ، وأخيراً قرر رفض هذا الاقتراح . واقترح بعضهم أن يكون القول بشهاد شرعى يصعب سدقة المحكمة على الوجه لمبين المادة الأولى لأنه يرى القول تمتد للوفد وم يوافق على هذا الاقتراح^(١) .

أما اعتبار السكوت رداً فقد زيد منه وضع حد للأمر والابتنى الاستحقاق

(١) مجلة الشيوخ فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٤

مطلقاً لا تناوله هذه الحجة ولا يصرف إلى سواها ، وهذا معنى حسن ولكن اتساق
 هذا التشريع مع تشريع الوصية كال يقتضى أن يسطر ذلك كما نظمت المادة ٢٢
 من قانون الوصية التي نصت على أنه لا يشترط في القبول ولا في الرد أن يكون
 فور الموت ، ومع ذلك سطر الوصية إذا تبع الوارث ومن به تعتمد الوصية الموصى له
 بإعلان رسمي مشتمل على بيان كاف عن الوصية وطلب منه قبوله أو ردها ومعنى
 على علمه بذلك ثلاثون يوماً كاملة خلاف مواعيد المسألة القوية ولم يجب بالقول
 أو الرد كتابة دون أن يكون له عذر مقبول .

سابعاً - معاني عبارات الواقفين

مادة ١٠ - يحمل كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه أراد به
 وإن لم يوافق القواعد اللغوية

٢٦ - قرر الفقهاء أنه يجب حمل عبارات الواقفين على ما يظهر منها أنه أراد به
 منها بما يعرفه أنه عرف ، وافق ذلك عدة العرب أو حجة التبع ولا ، وأنها لا يبنى
 على الدقيق الأصولية والمقيدة والعمومية ، كما قررنا أن أنماط الواقفين إذا ترددت
 نحمل على أظهر معانيها . وأن النظر إلى مقاصدهم أمر لا بد منه . ونصوا على أن
 المرفع بما يجب إهداره إذا خالف الدليل الشرعي من كل وجه ، أما إذا لم
 يحالفه من كل وجه به يكون معتبراً ، يعمى به الرد من المطلق . ويخلص به
 العام ، . بعيداً لمطلق . ويترتب به القس والفسد الفقهى ، وفاءاً بحدود
 القاسى أو القفى على ظاهره مقول تركه المرفع والقرائن أو حجة وحمل . حول
 الناس يس من ورثته إلا بصيغة الخوف على نفسها وعلى الكثيرين كما في المادة
 إن حكم المرفع ثبت على أهله ، عاماً كان أو خاصاً ، فالمرفع معادى في أثر البلاد
 ثبت حكمه على الكافة ، أما المرفع خاص به مقتضى حق أهله فقط وإن خالف
 ظاهره بريد ، كما في الأنماط المتداخلة في الأبدان والوصية والوقف والبيع والإعارة
 وسائر العقود ، فتحرى تلك الأنماط في كل مدة على عادة أهلها ويراد منها هو

لاعتقاد بعضهم ، يعاصرون دون غيرهم ، لما يقتضيه ذلك ، من مخرج الفقهاء من مقتضى
 هذا اللفظ خلاف ما اقتضاه هذا العرف . وتعرف الذي تحمل عليه أخص الوضوح
 هو العرف بغير تصدقهم ، قديماً كان ، حديثاً ، أما العرف الذي يحدث
 بعد صدورهم فلا عبرة به ، كل هذا قد قررره الفقهاء ، وهو ما يقره لمطلق والعقل
 في بداهة ، وهو ما حوت عليه الشريعة الإسلامية منذ القدم ، غير أنه شاع بين
 فقهاء يذهب من أرباب معينة وعدة (شرط الوقت كمنع الشارع) ودرج
 لا أكثر على أنه كمنع الشارع في أهمه ولذاته ووجوب العمل ، ومع غرض
 ليعبر عن مدونة تلك القاعدة فهي لا تعارض مع القاعدة الأولى في قليل
 ولا كثير ، فمن تحقق عليه أنه يجب حمل كلام الشارع على ما رآه منه بقرينة
 وعرف شرعي ، إلا أن من الخطأ البين أن نسلك دائماً في فهم كلام الناس
 ما سلكه في فهم كلام الشارع ، ونخصه ذلك بقواعد عامة الفصيح ، وإن اعتمد
 ذلك في تحديد ما دمه على ما يفسد عليه في كلام الشارع ، وإن أحسب الطيبين
 وسائر الأعراف ، وحدت القرائن خاصة . وقد عثر بعض المتأخرين طاهرين
 هذه القاعدة ، وعرفوا في تطبيقها ، ومن مسائل اللغة ، لأخصر ما له مجال
 ونسب صديرت ، وفصيح ، وأهينها ، وكثروا القول في ذلك ، وأدعوا روم
 في الكتب الفقهية وخاصة كتب الأصول ، ولقد روي ، وحاشا من يمدح واعتروا
 كل ذلك فهم ، وكثيراً ما يتحدثون عنه على أنه مخصوص عنه في المذهب
 أو يرجع من لأقوال الفقهية ، وقد يكون مع لكثير من ذلك غير متفق مع
 الحق والعدل ، وقد ساء الكلام في مفهوم سوادهم ومفهوم سخافة ، وفي الجمع
 بين منه صين وطرق الترجيح ، وفي نسخ ما حرر للمفسد ، وفي ما يصدق عليه
 مع المسكر أو الخبيث ، والألف وبلاء ، وأخصر في بدوهم لاستثناء ، والوصف
 أو لشرط أو القيد بعد حمل مدحها ، أو ونم أو العاء وأشبه ذلك ، وأكثروا
 من القول في مرجع الصير واسم الإشارة ، وسلك كثير من المتأخرين في فهم شروط
 واقعين على اختلاف عصورهم ومنازلهم ، وعرفهم ما يسلك في فهم كتاب الله تعالى

وسنة رسوله مجرد عن كل عتسار ، وكثير حجبهم محذور في فهم معنى هذه
الشروط على هذا الأساس الذي طمى في أكثر مسائل على القواعد الفقهية
العادلة المقولة .

كما أن النهاية قديماً وحديثاً قد عنوا بتفسير بعض الألفاظ الواردة في كلام
الشارع وفي كلام الفقهاء كالألفاظ : الحبر ، والحن ، والصب ، والقريب ،
والآل ، والأهل ، وأهل البيت ، وأحسن ، وأجد ، ومدينة ، ولعب ، والنيل ،
والعرب ، والأرامل ، وقد احتجبت بمسرح هذه الألفاظ لاحتلافهم في فهم
السياق أو القرائن ، أو تبعاً لاختلاف الأعرف والأدريس ، ومع هذا الركن
حجت الكتب الفقهية هذه الآراء محتاطة غير متبصرة وعتب بها هؤلاء وسلك
المفكرون في شأها طرق لتصحيح الترجيح والاحتياط ، والمؤمنون يتحذرون
من غير ما طرس إلى مت هذه الألفاظ ، فأسس ذلك لاختلاف ولا مسميين إلى أن
الأعراف والأمرئ مختلفة ، وإن لكل قول مبدعه ووصفه ، وكل حدونه ساطها
وقرائن ، وأن لكل زمان عمره وكل مكان ما يعود . . . من مراده كل ذلك
قد تقصى بقول يخالف كل ما قبل

وفد كل هذه الطريقة تروى أنه أصبح في الهند ، وأجبت . . . من هو بقية
على الماضي ، فربما ير أن هذا الظاهر قد أسبق على الكثير من أحكام حكم
الشرعية . . . من أهداف وعده مبررة ، حقاً لقد بدأ تحول محسوس من زمن
ليس بعيد ، إلا أنه تحول غير شامل لا مضمون له إلا شخصيه نفسي أو مسمى
ومقدرته ودهفه المعنى وعدم ملاله مما يلقى من المحيط الجامد ، وهذا قدر لا غناء
فيه ولا كفاء ، وليس من الحكمة الاعتماد عليه ، فكان من واجب حل الحاكم
على الرجوع إلى القاعدة معية من غير بصري ما قرره الفقهاء ومعتون في مثل
هذه مسائل ، وهذا أوجب القادون أن يحسن كلامه أنه انقلب على نسبي لدى يظهر
للقاصي أو المعنى أو غيره ، أنه رده وإن لم يوافق ذلك ما مرره الفقهاء في معنى هذه
العمارات ودلالة تلك الألفاظ .

والمراد من كلام الواصف مجموع كلامه في كتاب وقعه لا خصوص كلمة نصيها
ولا عبارة بذاتها تقدمت أو تأخرت بل ينظر إلى مجموع كلامه كله كوحدة ويصل
عما يظهر أنه أراد منه وبإحدى ذلك إلى إلغاء بعض الكلمات أو العبارة
التي يظهر من مجموع الكلام أن مدلولها لم يكن مراداً ، كإلغاء وصف أو عبارة
تدل على التخصيص والتقييد حين يبين من مجموع هذا الكلام وحده أو بمجموعة
فرائض أخرى إلى ذلك لا يريد به الإلغاء ، وكتمطيل مقتضى المصوم أو لإطلاق
إذا تبين على هذا الوجه أن هذا غير مراد . ويصل بدلالة المجموع أي دلالة كانت ،
دلالة عبارة أو دلالة نص أو دلالة إشارة أو دلالة مفهوم . ولم يتفق مفهوم المخالفة
مع دلالات بعض الكلمات والمعادن التي يعتبرها الأصوليون أقوى من دلالة
المخالفة والشائع كما روي أحكام هذه المادة إلى إقرار الوضع الصحيح يرى أيضاً
إلى التحلل بالحد الممكن من عيوب التوثيق السابق ومساوئه

وم رسم القانون طريقاً خاصة لاستظهار المعنى الذي أراد الواصف من كلامه
لتكون لم يسمي تفسيره الطريقة العامة في تصور إليه من أي طريق مسلم ، فعليه
أن يبحث عما يبين على ذلك من طرق العرف والملاسات ، والسياق ومجموع
الكلام ، أو أي قرينة أخرى مفيدة ، ومن طريق العرف الخاص أو العرف العام ،
غير متبينة قاعدة أصولية أو حكمية هي في ذلك أو معنى لم يسم ، وكل ما عليه
أن يبين ما اعتمد عليه في صحة وإيمانه أما إذا لم يجد شيئاً من ذلك فلا مفر
من تطبيق هذه القواعد

ووفقاً لما جاء بالمادة ٥٦ نطبق أحكام هذه المادة على الأوقاف المتبادرة بعد
هذا القانون والأوقاف التي صدرت قبل العمل به ، في الحوادث السابقة واللاحقة
على حد سواء ، وما يجب التنبيه له أن حكم هذه المادة ليس فيه تغيير لشيء
من التشريع الذي كان قائماً عند صدور القانون . مست إلا أن قوله لا يجب اتساعه
من مذهب أي حبيبه فلا محل لتعميد تطبيقه بأحكام المادة ٥٩ ، فهو أن ماطر
الوقف اتساعاً لفتوى أو لفهمه هو ، أو أن محكمته في وقف على أن القريب

الموقوف عليه لا يسور غير رحمه محرم منه بين من الفرائض أو العرف أن الواقع
يريد المحرم وغير المحرم فمن كان ممنوعاً من استحقاقه من غير المحرم أن يطالب
تنصيبه في لمالات التي حدثت قبل العمل بهذا القانون لأن حقه كانت ثابتاً
من قبل ، لكن لا مخصص من احتواء الأحكام التي صدرت قبل العمل بهذا
القانون بين طرق الخصومة طبقاً لأحكام المادة ٦٠ .

٤٧ - بعد انتهاء القول في شرح القسم الأول من هذا القانون
وهو الخاص بفتح الوقف وشروطه وسأجل هذا أرى فيه من ناحية الأحكام
ومن ناحية الصيغة .

١ - في ناحية الألفاظ أرى

(١) أن يضاف إلى المادة الأولى جميع ما يتعلق بالوقف من التصرفات
وخاصة التحكيم ، ولإذن يضاف ، والدين ، والإقرار ، وقف أو سيرة أو رجوع
أو استبدال سابق على صدور القانون .

(٢) أن تكون الاختصاص سيج لإشهاد محكمة التي سمها لأعيان التي
تكون محلاً للتصرف أو أكثره فيه ، وعند تعدد التسمية ونسوى القيم تكون
التصرف بالتقدير

(٣) أن يصر على طلال الوقف من غير رسم على ما يكون فيه مخالفة
للدين الإسلامي .

(٤) أن يسوى بين الوقف والوصية في أحكام القبول واردة

ب من ناحية الصياغة أرى :

(١) بدلاً من أن يضاف إلى مادة الأولى صيرتها الثانية التي
مقطعت عقراً .

(٢) أن تعدل المادة ٥٥ في الوقف على الخيرات ، فقد ارتفعت
مجلس اسواب ارتحالاً وحاشا لا تؤدى معنى التعلق عليه إلا نصف وبكلف ،
فيجب أن تكون نصيب : ٥ وما عده من الوقف على الخيرات يكون مؤثماً ومؤثراً ٥

الرجوع عن الوقف

والتفسير في مصارفه

مادة ١١ للوائف أن يرجع في وقفه كله أو بعضه كما يجوز له أن يغير في مصارفه وشروطه ولو حرم نفسه من ذلك ، على ألا يعضد التفسير إلا في حدود هذا القانون .

ولا يجوز له الرجوع ولا التمييز فيما وقفه من العمل بهذا القانون وجعل استحقاقه لغيره إذا كان قد حرم نفسه وذريته من هذا الاستحقاق ومن الشروط المضمنة بالمسألة له وثبت أن هذا الاستحقاق كان لموصى ماى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الوقف ولا يجوز الرجوع ولا التمييز في وقف المسجد ولا فيما وقف عليه . ولا يصح الرجوع أو التفسير إلا إذا كان صريحاً .

١ - الرجوع عن الوقف

٤٨ - الرجوع عن الوقف معناه إبطاله وإزالة وصف الوقفية عن الموقوف وحمله حراً طبقاً من القيود التي ربا عليه الوقف وإحداث وضع جديد له من وقت هذا الرجوع بحسب ، وسأندول في الكلام عن الرجوع ، من يمكنه ، وما يمكن الرجوع عنه ، وشروط صحة الرجوع وآثاره .

٤٩ - من يملك الرجوع حمل القانون الرجوع حقاً مطلقاً للوائف ، عليه أن يرجع عن وقفه متى أراد ، موصراً كان أو معسراً ، طرأت عليه حاجة أو لاحت له فرصة أو لم يكن شئ من ذلك ، نعم إن الدعت على إعطائه هذا الحق ، كما جاء بالذكرة التصيرية ، هو مراعاة ما قد يطرأ عليه بعد الوقف من الضرورات ،

والرعية في التيسير على الناس ، ولكن مع هذا روى أن يعطى له هذا الحق مطلقاً
حاصلاً لمجرد إرادته حسب من غير تدخل في شئونه الخاصة ، وبدون بحث في يكون
قد طرأ عليه ، ودفعه إلى الرجوع صوة لكرامته وتمكياً له من التصرف في براه
بدون كشف لأسرار أمواله وممتلكاته .

ومد جعل له القانون هذا الحق ذاتاً مؤكداً لا يمكن إبطاله ، وهو حرم نفسه من
هذا الحق باشتراطه ذلك في عهده وقعه أو تنازل عن هذا الحق بعد انقضاء لم يصح
شرطه هذا لأنه شرط صاف لمقتضى العقد وهو عدم الرجوع بالنسبة له ، وبطل تنازله
لأن حقه في ذلك لا سقط بالإسقاط كما هو نص القانون في اسم الإثارة في قول
المادة (و هو حرم نفسه من ذلك) راجع إلى جميع ما سبقت من الرجوع والتصيير ، ولأنه
هذا المعنى وصح عدل في لجنة التصيير عن صياغة هذه المادة على الوجه الذي كان
بالمشروع الأول إلى الصياغة الحالية .

والرجوع عن توقف تصرف أحارة القانون للواقف فهو من التصرفات الحاضرة
التي يصح التوكيل فيها ، فللواقف أن يشر ذلك ، وله أن يشره من شيء
من أهله ، ومن شرط ذلك أن يكون متوكيل حاص ولا أن يكون التوكيل
حديث العهد ، وليس من باب التوكيل شرط الرجوع بعينه ما دام هو حي ،
ويكون شرطه له باطلاً كشرطه له أن يمر في مصادف وقعه وشرطه وسيأتي الفرق
ما بين الشرط والتوكيل في شرح المادة ١٢

وإذا كان الواقف محموراً لسبب من أسباب الحجر أو كان عاقبة عيبة منقطعة
لا يملك الوصي على المحمور ولا الوكيل عن النائب الرجوع عن وقعه نيابة عنه
بمقتضى نص المادة أو الوكالة . وقد اقترح بمجلس الشيوخ أن يصر على أن الرجوع
لا يجوز من القيم والوكيل عن النائب ، وبعد مناقشة ذكر في أنسها رتب المجلس
أنه من حصر صاحب الفصيلة نائب المحكمة العليا الشرعية بدون ودارة العدل
عن ذلك فافاده أنهم لا يملكان الرجوع لأن ذلك يخالف أصول الشرع ، وسأل
حلف أحد الشيوخ ألا يملكان ذلك توافقاً لمجلس المحسبي ؟ ، فاجاب نصية

مدونة منه لا القهر ولا الإكراه ولا المجلس المحسى تلك الرجوع كما كتفى بمقتضى
بإثبات هذا التفسير في المصنعة ووالى بذلك اقتراحه^(١). وقد بحثت عن حكم ذلك
في مطالبه من الكتب الفقهية المختلفة في ظفر شيء خاص تنطبق بهذا الموضوع ،
فليس أمامي إلا الرجوع إلى معنى إلى طليعة هذا الحق . إن حق الرجوع
في إكراه حق موقوف بالمشقة والإرادة فهو طبيعته حق شخصي للواقف لا ينوب
عنه فيه من لا يمتنع عن مشيئة الشخصية من وصى أو غيره ، متى رجعت إلى ما مره
التمهيد في طائفة من المبادئ من سطة بالمشقة والإرادة وجدنا هذا الحق واضحاً قول
وصية المذنب أن يترك محض لأصول الشرع . إن صح أن هذا تعبيره - قول
سلمي في معناه وجزم فصيحته أمام المجلس بأن الوصي والقيم والمجلس المحسى لا يملكون
الرجوع ليس مستحباً ، لا على هذا معنى والأحد منه لا على هذا معنى خاص
وأن ما كانت الحال في حق الرجوع من وكفه القانون لإرادة الواقف وحده ، لم يمتد
إلى إرادة غيره وإن كان نائباً عنه بنية شرعية ، أما ما قيل من أن إكراهاً ومعزاً
عن إرادة الواقف ، الرجوع على نية رجوع من الواقف عنه لا من أنه كميل .
ويعنى أن الواقف ليس له مباشرة هذا الحق إلا إذا كان أهلاً له ، فإن لم يكن
أهلاً له ، يصبح تصرفه ، وهذا وقف ثم طرأ عليه جنون أو عته يجعله تنزلة المحجور
لا يصبح الرجوع منه لأنه ليس من أهل الصارفة . وهذا وقف وهو رشيد ثم حصر
بالسعة والمعة وراد الرجوع في دفعه بعد حصوله على الإذن بذلك من يتسكه
فمن ذلك وصح ، فيه بالإذن له بهذا الرجوع أصبح غير محجور منه بخصوصه
من أن فرض أنه كان محجوراً بنفسه . فثبت في ذلك شأن غير محجورين
و يكون أهلاً لهذا التصرف فيصح رجوعه . مما يدل على الرجوع من غير أن يسل
هذا الإذن ، في ربح البحث الطويل لم أتمتع بحكمه مخصوصاً .

والسر في ذلك بين ، في غير الجمعية القديين يلزم الوفاء لا يصيبهم البحث
في ذلك والتفريعات في مذهب الحنفية في الوفاء جارية على مذهب الصاحبين

(١) مصنفه لثبوت - عنه في أبريل سنة ١٩٢٤ م ٢٠٩

التأخير بالزوم . ولكن القواعد التي قررناها فيها الحمية تعطى له هذا الحق متى
 حريص على القول بعدم لزوم الوقف . فقد نصوا على أن المحذور باسمه والعقود
 أو الذين يكون في أحكامه كصغير مبر ومانع موصو بمقتضى ، إلا في مسائل ليست
 هذه منها ولا شبيهة بإحداها . ونصوا على أن تصرف الصبي والمعتوق الذين يفتلان
 البيع والشراء يصح بلا إذن إن كان باعاً بغير محض ، وإن كان صاراً صاراً محضاً
 لا يصح وإن كان به ، وما دار بين البيع والصرف يشوق على الإذن . وقرروا أن
 المراد من الضرر الضرر لدينوى من غير النعت إلى اسم الأخرى كما في الصدقة
 والقرص من ثوب^(١) . ولا ريب أن الرجوع في الوقف باع بغير دينوى محض
 ولا ضرر من ورائه فليس في استطاعته إزالة ذلك لعين أو رسم حقوق عليها
 للمير بعد أن يصح تطبيقه وهي كثر مؤهولة أخرى ، ورجوع عن وقف باع بغير
 دينوى محض فيكون له من غير حاجة إلى إذن . ونظير المحذور بالسعة والتملة
 من بيع الحلم عاقلاً ولم يبيع من ارشد ، وهو محذور بمسقة السعة . وهذا وقف بعد
 الإذن به . سلك فيه الرجوع عن وقفه من غير حاجة إلى إذن . وكذلك الحال
 في الصبي العاقل إن ذهبنا إلى صحة الوقف منه بعد الإذن به .

وقد جعل هذا الحق للواقف وحده لا غيره . فإما مات أو بطل أو بطل
 رجع عن وقفه أصبح لارماً بموته ، فليس لورثته ولا بموقوف عليه أن يرجع
 في هذا الوقف وإن شرط في الوقف ذلك ، فهو شرط في وقفه أن لا يورثها إلا
 هذا الوقف والرجوع عنه بعدم موته متى أرادوا ، وشرط أن يورثه أو بموقوف
 عليه . ويتفق أنه إن احتج إلى ذلك كان شرطه باطلاً لأنه شرط ساقى مقتضى
 العقد وهو الزوم بعدم موته ، وأنس من الممكن أن نصير هذا الشرط منه نوعاً
 من أنواع توقيت وقفه ، لأن التوقيت يبدى أحاده هذا القاون هو التوقيت بالطبقات
 وبانقطاع مصرف والمدة المقيمة بحسب أم التوقيت بإبداء غيره . وباحتج بأنه ثبت
 فيجوز أن يشرعه هذا القاون .

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٢٦ ، ١١٢

٥٠ — ما تمكن الرجوع فيه — حق الواقف في الرجوع عن الوقف
 من حقوق التي نقل الشحنة ، والله أن يرجع في عدة وقته ، فمئة لما ورد عنه
 لعدد جميعه ، وأن يرجع فيها بالنسبة لخصه مع بقائه عقد الوقف دائماً بالنسبة للخص
 الآخر . فإذا وقف دوراً وأرضاً ومغولاً معه أن يرجع في وقفه جميعه وإن يرجع
 في وقف واحد منهما أو اثنين أو ما شاء واستغنى الوقف في ذلك . وإذا وقف
 أرضاً له على يد أو على جهة راء ، كان له أن يرجع في وقفه كلها كما له أن يرجع
 في وقف بعض معيها . . . إذا وقفها على زيد وعمره . بكر وحمل لكل سهم
 حصه من الثمن مائة أو شاة فله أن يرجع عن وقف ما وقفه على كل سهم
 أو على أحدهم ، أن يرجع عن نصيبه . وإذا وقفها عليهم . . . لكل سهم حصه
 في الثمن وسكني حصه في عدة الوقف . . . بالنسبة أو حمل لكل سهم سهم معين
 في ثمنه تمكن الرجوع في وقف بالنسبة لما وقف على نصيبه وإن لم يقر الثمن
 بينهم . فإن تعيين سهم من الثمن يكون مثلاً تخصيص حصه من الوقوف لكل
 سهم ، ويكون الرجوع عن الوقوف عليه رجوعاً عن حصه من الثمن بوقوفة
 نسبه سهمه في الرجوع . في مجموع السهم ، ويرى في نظر هذا القول صدرت عبارة
 السهم بوجه عام . وفي مثل هذه الأحوال يكون أمارة . وقف طرفان للرجوع ،
 هذه الطريقة ، وصرفه أخرى هي أن يرجع من وقفه بوقوف عليه الذي يريد
 الرجوع في وقف عليه ويرجع عن الوقف في مقدار ما كان يحصيه ، هذه الطريقة
 أسرى حالة ما يدرك بريد الرجوع عما وقفه على من جعل له مرتباً أو سهماً
 في عدة وقفه .

ولواقف الرجوع من وقفه صدر قبل هذا القول أو بعده أهلياً كان أو خيراً ،
 أو كان بسفه أهلياً والبعض الآخر خيراً ، أو جعله أهلياً اشتداء وخيراً ما لا ،
 أو على العكس من ذلك ، مؤقته كان أو مؤبداً ، كان وقفه على ذوي الاستحقاق
 الواجب أو على سواهم ، أن يستحقه إلى غيره أو لم يؤن ، أحدث فيه بوقوف
 عليه ميثاق ونحوه أو لم يحدث شيء من ذلك ، فالتقوى قد أعطاه الحق

في الرجوع عنه مطلقاً لا يختص بحال دون حال ، فمن وقف مستقي ووقف عليه
 ما يكفى إدارته ، له أن يرجع عن هذا الوقف ويحصله ملكاً حراً طيباً ، ويخرج منه
 مرضى ولواصين ، ولن وقف أرض به تبقى عنها مدرسة أن يرجع عن وقفه وإن
 كانت المدرسة قد بنيت عيباً وعمرت بطلاب ، وعادرسه العلوم والعلوم إلى غير ذلك
 من شتى الصور وإن لم تكن بالوقف حاجة إلى ذلك هكذا أذهب القديس !
 ٥١ وحوا الرجوع عن الوقف هو القاعدة ، الأصل في نظر هذا القديس
 سواء أ كان الوقف قد صدر قبل العمل به أم بعده ، غير أنه استثنت الحالات
 الثلاث الآتية التي لا يجوز فيها الرجوع ، والأولى منها تستوي في الأوقاف الشرعية
 والأوقاف اللاحقة ، أما الآخران فهما خاصتان بالأوقاف الشرعية وحدهما دون
 لأوقاف اللاحقة وهذه الحالات هي .

أ. الوقف المسمى بـ وقف عيب — فلا يصح للواقف أن يرجع في وقفه
 إذا كان مسجداً ، سواء أ كان قد وقفه قبل هذا العيب أم بعده . والمسجد
 شامل لمسجد جامع لدى بناء فيه طرفة ، جماعة كالحرمين الشريفين والمسجد
 الأقصى . جامع الأزهر وغيرهما من مساجد حرمه ، وشامل لمسجد التي بناء فيه
 الجماعة ولا بناء فيه طرفة كـ مسجد الصخرة ، أرواح ، الديار المصرية . شامل
 للمسجد العاصم ومسجد متحريم ، واستعمال لمسجد قد ساء العرف في بعض الأوقات
 أو جهل ، لا يخرج عن مسجدية ولا يحق فائدته فهو مسجد وإن دعت المدرسة
 فيه له الأوامر حتى وإن عيب عليه أمر مدرسة . أما من لم يثبت للمدرسة
 حسب فلا يعتبر مسجداً وإن أدت فيها الصلاة وأقيمت فيها الجماعة

وكما لا يصح الرجوع عن وقف المسجد لا يصح الرجوع فيه وقف عليه ، وقف
 ذلك عليه قبل هذا القديس أو بعده وما وقف على مسجد شامل ، وقف على شانه
 أو على عمرته أو على مصاحفه ، عامة الشائ فيه فكل ذلك لا يجوز الرجوع عنه ولكنه
 لا يشمل ما وقف على فقرته أو على طرفة العرف منه ويحوي ذلك مما لا يكون وقف
 على مسجد منه وإنما ذكر مسجد لتعيين ثبوت الوقف عليه ، فما وقف على طرفة

الجامع الأزهر أو جامع الأحمدي أو المسوق لا يندرج في وقف على المسجد
ويصح الرجوع عنه متى توفرت الشروط وهو أيضاً شامل لما إذا كان وقفاً
مستقلاً أو بعض وقف ، كان هذا النص حصّة مكررة أو حصّة شائعة أو سهماً
أو مرتباً معيناً أو في حكم الميعن كأن يشترط أن يصدق عليه من غلة الوقف ما يحتاج
إليه في عيادته ودفعة التماثر به ، وكل أولئك لا يصح الرجوع عن وقفه لأنه
في بقوله اللفظ ويصدق عليه أنه موقوف على مسجد

وهو عام يشمل ما وقف عليه ابتداءً أو بعد غيره كل الربع له حين الرجوع
أو لا يكون مد كل إليه من من مفهوم الوقف على شخص أو جهة أن يكون
الاستحقاق ثابتاً حين الوقف ، وموقوف عليه هو من يكون من أهل الوقف
كل مستحق لعمدة لموقوف ، متولاً لها بالفعل أو لم يكن مد مستحقاً ، هذا هو
معنى هذه العبارة ومدد لها في امرئ للمعنى والقسمي ، ولا يوجد أي صواب
يصرف عن هذا معنى ونقطة تخصيصها ، بل كد برادة هذا المعنى الفهمي أن
الحسنة العدل التي وصفت هذا النص وت في غير هذا أنها استثبتت ما وقف
على المسجد طبقاً للنصوص الشرعية « متى « ما بين هذه الفقرة والفقرة الثانية وحدها
الفرق واضح ، فقد حذف الشارع سهم في المدة ما أراد بإعادة الحكم في الفقرة
الثانية بالاستحقاق وفي الثالثة بمجرد الوقف و « رد المساواة في الحكم ما حالف
بين العاديين ولا باطل في ثبوت الاستحقاق كما صرح في الثانية وفان ولا في وقفه
وحصل استحقاقه للمسجد ، والعرض من هذا الاستثناء هو حصية المساحد وحجية
حقوقه ، وفي الرجوع عن وقف قبل أن يتولى الاستحقاق بإلزام الرجوع عن
وقف عليه وإصاعة لحقوقها ، فدلالة النص « برادة الشارع ومقارنة النصوص
وحكمة التشريع كل أولئك يدل على عموم هذا النص وإرادته من واضعه فلا
نصع بعد هذا إلى قول من يقول أن المراد من هذا النص ما وقف على المسجد
ابتداءً ومن يدعون أن المراد منه ما كان استحقاقه للمسجد حين الرجوع ،
فهؤلاء وهؤلاء يدعون استحصيص بلا محصص ويعطون النص من غير دليل مع

قيم ما يؤكد عمومته وسكن هذا النص لا نقول ما يراهم مستحق
 المسجد وخرج من أن يكون موقفاً عليه ، وقد دلت بصرح الرجوع عن الوقف
 بلا ريب ، أما إذا بقي موقفاً عليه وإن كان غير مستحق فإن الوقف لا يملك
 الرجوع ، وإذا وقف وقفه على أن يصرف وجهه في بناء مسجد على أرض أعده
 لذلك ، ثم سواه صرف ربيع في مصارف أخرى فإنه لا يملك الرجوع في هذا
 الوقف ما لم يتم إنشاء هذا المسجد لأن هذا الوقف موقوف عليه ، وقد ما تم
 إنشاءه كان للواقف حق الرجوع فيه لأن المسجد قد شق ما شرط له وأنه
 الوقف عليه وصار الموقوف وقفاً على غيره فثبت الرجوع فيه ، وإذا شرب حنظل
 مقدار معين من أربع كل سنة بولي به هذا المسجد ، سكن له حق في الرجوع
 عن وقف الحصة التي فضل هذا القدر من أعيان وقفه إلى أن يشربه ، وقد تم
 كان له الرجوع عن وقفه ، وقد وقف على نفسه ثم جعله ربيع من صدقة أو غيره
 لإنشاء هذا المسجد لا يملك الرجوع فيه توفي بصفته أصلاً ، لأن الرجوع إياه
 للوقف ويرى ، وصح ، فعليه أن يوقف أولاً من وقت صدور هذا الرجوع فيكون
 في ذلك رجوع على وقف على المسجد فلا يسكه وكذا يكون لكل من شرط كل
 الربيع أو نصفه لمائة مسجد معين أو نصفه أو ثلثه أو مائة مسجد
 أو بعد غيره فإنه لا يملك الرجوع أصلاً عن جميع الأعيان موقوفه ، والحصة التي
 فصل أربع مشروطة من هذا صحيح أنه لا يصح الرجوع عن الأوقاف السابقة
 على القبول حتى شرط ربيع فيها بعد اقراض الموقوف عليهم الحرميين لشرب
 أو لغيره ، وقد ذكر هذا مصنف آخر في غير هذا الموضع .

٥٢ - ثابت - ما روي في الوقف قبل العمل به من القبول ومحل استفادته

لغيره في التاليف المتقدم

وقد لا ما وقفه كما يتناول جميع الأعيان التي ورد عليها عقد الوقف يسدول
 بمصنف شأنه كان هذا النص أو مرفوعاً ، وإذا وقف مائة فدان وحصل استفادته
 عشرين من غير مرفوعة أو ثلثه نظراً إلى هذه العشرين وحدها ، وإذا وقف

وجعل استحقاقه له وبغيره بالساوي أو بالتفاضل نظراً إلى حصة من الأعيان
الموقوفة بسمة استحقاق هذا الغير ، وإذا وقع وجعل الاستحقاق لنفسه ولكنه
شرط لغيره صرفاً معيب وفي حكم لمعين نظراً إلى قدر ما يعلل المراد المستحق
من الأعيان واعتباره هو الموقوف الذي جعل استحقاقه لغيره

وما وقع قبل العمل به القبول لا يتناول سوى الوصف معبر ولا يشمل
المعنى بالموت ولا بمصارف ولا ما أوصى بوقفه ، وبه هذه لا يتم وقفها في حياتها ،
ولا يجب في المعنى والمصارف لا يتم حكمه إلا بعد موت أم أو وصي بوقفه فلا يحصل
إيجاب وقفه ، أما حكم ما هو شرط في وقفه احتجار جزء من الزرع ليشترى به
يختص به أعيان مستحق به مضاف في التمييز لانتفاء عيبه

وهو غيره مع شمول كل من عداها ، حصة كل هذا الغير أو من أهل
الاستحقاق ، أهياً كان أو وقف عليه أم خيرياً ، وسواء أكان الغير من المصارف
مقطعة أم كان مصرفاً لا يطرأ انقضاءه ، وسواء كان أهل الاستحقاق
أحداً من أهله أو كان من ولده وسبه ، وكان قريباً له بقرابة أخرى ، أو كان
روحاً له وسيراً

وهو صريح لانتفاء هو أن الزايف جعل استحقاق ما وقفه لغيره ، أي أن مستحق
بوقف جعل للغير انتفاء ، فإذا جعل استحقاقه لنفسه أولاً لم يكن هذا من موضوع
هذه لانتفاء وخرج عن دهرها وكان لاواقف حق الرجوع بطلاق دون نظري
حرمان أو تعويض أو ضمان ، ومن استدعى أنه في هذه الصورة قد جعل لاستحقاق
من بعده لغيره لأن الكلام في الأوقاف الصادرة قبل القبول وهي مكن بالأمثلة
وجعل الاستحقاق للغير قد يكون من غير إنشاء وقف وقد يكون بعده
من طريق التعيين في مصارف وقفه ، ولا بد أن يكون جهة الاستحقاق للغير
صححة ، فإن الأحكام لا تذكر على التصرفات الصحيحة ، وإذا عير في وقفه وجعل
استحقاقه لغيره على زعم أنه يملك التعيين في معارفه ولم يكن يملك ذلك كان تعيينه
أودع بطلاناً لا يتمه من الرجوع أنه جعل الاستحقاق لغيره لأنه جعل عبر صحيح

ولما زاد من الاستحقاق استحقاق عليه لوقوف وصعته فسد ، فإن هـ هو
 بمعنى عند الإطلاق في العرف الفقهي والقضائي وفي عرف هذا القوم عنه ،
 فإذا جعل لغيره هذا الاستحقاق فقد تحقق وضع مسألة وإن لم يحصل له ما عدا ذلك
 من أنواع الاستحقاق كاستحقاق أسطره التعبير في نصف وأشبه ذلك
 والحدود التي لا يكون للوقف فيها حق الرجوع في هـ توقف هـ .
 الأولى أن يكون قد حرم عنه ودرجته من هذا الاستحقاق ومن لشروط
 العشرة بالنسبة له ، أي أنه لا يكون مسعياً أو فقيراً من رجوع في وقت ما وجهه
 أن يكون قد حصل الاستحقاق من أسدية غيره بل لابد أن يتحقق مع ذلك أمور
 أربعة ، حرمانه عنه من هـ الاستحقاق وحرمانه د منه ما أبى ، وحرمانه
 نفسه من الشروط العشرة بالنسبة له الاستحقاق ، وحرمانه د منه ما أبى أيضاً .
 والحرمان من الاستحقاق معناه ألا يكون له حق فيه أصلاً في أي وقت
 وعلى أية حالة وهذا كما يكون من حين وقف يكون أصلاً بطريق التعبير ، وقد
 اشترط حرمان الواقف نفسه من الاستحقاق لإخراج الحالة التي يكون فيها هـ
 الاستحقاق للوقف بعد هـ أمير ، فهو جعل مستحق وقفه يريد مدة حياته ومن
 بعده يكون الاستحقاق للوقف ، أو بشرط صرف جميع أربع في إنشاء مدرسة
 أو مستشفى وبعد يتم ذلك يكون أربع له ، أو شيئاً من أشبه ذلك ، لم يتحقق
 هذا الشرط ، وكذلك يكون محل في حرمان درجته من هـ الاستحقاق فلا يتحقق
 الشرط إذا كان الاستحقاق اشتداء على درجته أو على بعضهم أو كان اشتداء
 على غيره وغيرهم ولكن جعل له أنه لأحدهم هـ الاستحقاق بعد هذا التعبير ،
 ولو كان قد حصل وقفه على والده ثم على أولاده (أي ولداته) ودرجته وقفه
 مرتباً لم يمتنع أن يقال في هذه الصورة أنه قد حرم عنه ودرجته
 من الاستحقاق الذي يصيب إخوته وذريرتهم ، لأن ما يخصهم حق لهم لاله هو
 ودرجته حقيقة وإن لم يحصل له على وجه يتحقق معه الحرمان ، فمن الممكن
 أن يموت أحدهم عليه فيعود نصيبه إلى الباقيين وهو منهم وكذلك الحال

في دريته ويكون الأمر أظهره شرط عود نصيب العقب إلى إخوته وأحواله
أو إلى أهل طيفته، أما إذا لم يكن هذا نصيب مرتب الطقات فالأمر به أوضح،
فما دام يعتبر من الموقوف عليه هذا الاستحقاق وفي مص الأحوال لا يصدق
عليه أنه حرم نفسه منه، وكذلك الحال في دريته، والحكم في ذلك يكون للأحكام
التي نطق حين صدور الوقف أو لتعريفه بالأحكام التي نطق بعد ذلك لأن إندار
على كونه صدر وفيه حرمان حين صدوره فيكون يرجع فيه لتلك الأحكام أما إذا
كان قد وصه على وجه لا يمكن أن يرجع معه شيء من استحقاق إخوته ودرتهم
في حال من الأحوال إليه وإلى دريته اعتبر استحقاقهم هذا مستحقة حرم منه
منه ودريته فإذا توافقت فيه شروط هذه الحالة لم يكن له حق الرجوع في وقت
الأعيان التي فصل استحقاقهم ويكون له الرجوع فيما يرى استحقاقه هو ودرته
نفس إذا لم يمنع من ذلك مانع آخر كمال مت أنه لم يكن هناك التحقيق في وصف
وأن ملكه كان لوالده الذي حله على الوقف نصيب حقه فلا بد من الرجوع به الرجوع
في شيء من الوقف جميعه .

والشروط العشرة هي في الكلام على ما بين التاليتين غير أنه يسمى
أن أسه هذا إلى أن من شرط الاستبدال والإبدال والتبدل والحرمان من الشروط
العشرة قد يكون بالامتناع عن إتيانها في عمدة الوقف أو كان أحد بمسكها
إلا إذا كانت قد شرطت له في عمدة الوقف، وقد يكون باستقطاها والتبدل عنها
بعد اشتراطها، ويستوى في ذلك ما إذا كان يستقطاها بمدة إثنية أو من طريق
الإمرار بأنه لاحق له في شيء منها باعتبار مسقطها طريقاً للحرمان إنما يشي مع
ما استقرت عليه المحاكم الشرعية من أن الشروط العشرة تسقط بالإسقاط
وهو التحقيق، إما على قول من يرى أنها لا تسقط بالإسقاط فإنه لا يكون طريقاً
للحرمان منها ولا يكون هناك عرق في الإلغاء استقطاها من لأصل أو انتهاء
المدة التي شرطت فيها إن كان قد اشترطها بمدة معينة أو لأجل محدود. ومتى كان
الحرمان غير معتبر شرعاً لا يعتد به ولا يمس حرماناً ما س من قبل .

ولا يحل بتحقيق هذا الشرط أن يكون قد اشترط في عقدة الوفاء هذه
الشروط أو شيئاً منها نفسه أو لذريته بالنسبة لاستحقاق آخر غير هذا الاستحقاق
فلو أنه وقع مائة مدين وحمل استحقاق عشرين منها لغيره وغير ذريته أو حمل
خمس المدين هذه الغير وحرم نفسه وذريته من هذه الشروط بالنسبة لاستحقاق الغير
ولكنه شرطه له أوهم في الاستحقاق الآخر ، يؤثر ذلك لأن القايون لم يشترط
إلا الحرمان منها بالنسبة لاستحقاق لدى حمل الغير

ولا يتحقق هذا الشرط إلا إذا حرره نفسه من هذه الشروط جميعها ، وقد
حرم نفسه من بعضها واشترط في سبقي لبعض الآخر منها لنفسه لم يتحقق هذا
الشرط ، وبكل حال ما شرطه أو أسند شرط الإسناد وأخويه فقط ، وإذا ذلك
يكون له حق الرجوع ، ثم كان ثم مانع آخر ، إن من الناس من وقف قبل العمل
بهذا بقول ، قد خيراً ، ولم يحتفظ فيه بالشروط العشرة جميعها ، فهذا لاحق في الرجوع
والأمر فيه واضح ومبهم من احتفظ بالإسناد وأخويه فقط وحرم نفسه من بقية
هذه الشروط وهو القسراً أهمها وهذا يملك الرجوع في هذا الوقف إن لم يكن ثم مانع
آخر وإن كان قد حصل استحقاقه لغيره وحرم نفسه وذريته منه ومن أكثر الشروط
العشرة لأنه لم يحرم نفسه من لشروط العشرة ، بل حرم نفسه من بعضها فقط ، وقد
يبدو حوار الرجوع في هذه الحالة ، وبالحاقية معنى الذي يهدف إليه الشارع في هذه
الحال ولكنك معنى النص الأعلى الذي لا يمكن التحلل منه بطريقة سببية .

وقد يصرح لدى رأى أنه ليس ثم ما يدعو إلى اشتراط حرمان ذريته
من الشروط العشرة مع اشتراط حرمانه هو منها فإن هذه الشروط لا شئت لغيره
إلا إذا كانت ثابتة له لأن أميراً إلى أسرته بنية عنه ، وسكن النص على ذلك
كان للاحتياط ولما أحبه اختلاف الخ كفي إذا شرط لأوقف الشروط العشرة
لنفسه ولغيره ثم أسقطها عن نفسه فقط وفيه شرط لغيره وبها عن نفسه في عقدة
الوقف ، فقد احتشفت في ذلك وجهات العروم الخ كمن ذهب إلى أنها لا تكون
للأوقف وتكون بمشروط له . فمن لتصور إداة طلقاً لهذا الرأي أن يحرم نفسه

مها مع عدم حرمان ذريته منها فمن ذلك على اشتراط حرمانهم منها أيضاً
بحرارة لهذا نرى

ومنى توأمت هذه الأمور جميعها ١ نكح للواقف حق الرجوع واعتبر عمله
قربة فاطعة في أن يحرمه هذا كل حسب أمر يتبعه من الرجوع مما هو معين
في الحالة الثالثة فلا حاجة إلى تحقيق ولا طلب إثبات ، الأمر الذي قد يكون
شاقاً بل متضراً في كثير من الأحيان واكتفى بحود هذا مظهر في كتب الوقف
أو إسهاد التمتع لمعه من - حرج ، دلالة هذا لمظهر على المقياس إيه لا تكاد
تختلف في الأوقاف الأربعة ، وهي : مدحة أيضاً في كثير من الأوقاف الخيرية فقد
يكون الموقوف في الواقع قد جاء من برعات قام الواقف بمجموعها أو بعضها هو وغيره
وكل إلى سعية ذلك فوجب دون أن يشير إلى حقيقة الأمر وقد يكون الوقف
تصدداً بصفة مورثة ، من غير إثارة إلى ذلك في ذاته ، وهو في مثل هذه
الأحوال ليس في ذاته ، بل كنه هو الإمتناع لإرادة غيره . على أن التشريع
إنما يراعى فيه الأعم الأغلب ، في حذف معنى الذي كان من أجله في بعض الأحيان
فإن ذلك لا يمدح فيه

وقد نبهت مناقشة حول هذه الحالة مجلس الشيوخ في العرصة الأولى واقترح
بعض الشيوخ حذفه ولاكتفاء بصفة الثانية وذلك لأن الخير كل الخير في ألا رسم
للمحاكم طرق لإثبات الأوصاف أن يحد من قدر الأدلة التي ترض عنها
لأن تبين لها الأدلة المقولة وغير المقولة في التشريع ، وما من شك أن في المحاكم
الصالح الكافي لحسن التقدير ، كما أن في اتحاد هذا لمظهر قرينة قانونية من الطرفين
الأخر من إثبات العكس لأن القربة القدسية لا يصح إثبات عكسها وفي هذا
إحتمال محقق . ولكن المجلس قرر رفض هذا الاقتراح واستبقى هذه الحالة (١) .
وطلب بمجلس النواب إدماج هذه الحالة والحالة الثانية وجعلها حالة واحدة بمعنى
أنه لا يمنع الرجوع إلا إذا اختلف ما هو ورد بالأدلة وطلب لذلك أن تستبدل

(١) الجلسة ٨٤ من ١٠٠٠١

عبارة (وثبت) عبارة (أو ثبت) وظلت إعادة المناقشة في المادة لذلك ولكن المجلس لم يوافق على إلحقتها^(١).

الكثيرة أن يكون قد حصل استحقاق ما وقع له غيره ، ولم يخوفاً الشروط الواردة بالحالة الأولى ، ولكن ثبت أن هذا لاستحقاق كان نموص مالى أو لصيان حقوق ثابتة قبل الواقع .

ومن صور هذه الحالة أن يقف ابتداء على جهة حبيزة مدة معينة أو تعرض معين ويحصل لاستحقاق بعد ذلك لعمه ، أو يقف عنها ابتداء ، وتكون بمسقط ، ويحصل الاستحقاق بعد انقطاعها لنفسه أو لذريته أو لبعضهم ، أو يقف على جهات مرتفعة لا تنقطع أو على جهة واحدة لا تنقطع ويشرط في هذا الوقف لعمه أو لنفسه وذريته أو بعضهم الشروط العشرة أو شيئاً منها أى شرط وإن كان الاستبدال ، أو يقف على ذريته أو بعضهم ابتداء ، حصل لعمه شيئاً من الاستحقاق بعد ذلك أو لم يحصل ، شرط لعمه أو هم الشروط العشرة أو شيئاً منها أو لم يشرط ، أو يقف على إبن أو جماعة مرسين أو غير مرسين ويحصل الاستحقاق لعدم لعمه أو لذريته أو بعضهم أو لم يحصل لعمه ولا لم شيئاً من الاستحقاق ولكن شرط لعمه أو هم أو لبعضهم الشروط العشرة أو شيئاً منها ، في هذه الصور وأشدها لا يكون له حق الرجوع إذا ثبت أن هذا الاستحقاق إنما حصل للغير ابتداء ، وإن كان من ذريته ، نموص أو لصيان حقوق ثابتة قبله

والعوض مالى هو المال وجميع الحقوق لمالية التي لا يسبب الفناء مالا كالسمع أو بصيرة أخرى هو المال في عرف فقهاء القانون الدنى ، ويستوى أن يكون المال نقداً أو عقاراً أو منقولاً أو ديناً ، وقد اقترح بعض الشيوخ أن يستبدل بكلمة (مالى) كلمة (مادية) ولكن رأى أن كلمة مالى أدق . ومن الواجب أن يظهر في هذا التصرف معنى المعاوضة بين الواجب وغيره بمعنى أن الوقف إنما حصل له هذا الاستحقاق في مقابلة مال أو حق مالى ومن هذا مبين أن القانون قد افترض

(١) جلده ٣٠ بدارسة ١٩٤٦

هذا أن العين الموقوفة كانت مملوكة للواهب حقيقة وأن عليها تمام ملكه ، بدون
هذا لا يتم معنى المعاوضة . فلماذا إذن في هذه الحال من أن يكون الوقوف مملوكا
حقيقة للواهب فإن لم يكن مملوكا له حقيقة بل كان ملكه له صورة فهو لدى سائر
في الصورة الثانية .

ولماذا أن يكون الاستحقاق قد جعل للعين في مقابلة عوض أما إذا كان ذلك
محض بيع منه قصداً إلى البر والنسبة أو الصدقة فلا يكون الرجوع بدائياً ممتنعاً ،
وكذلك لا يكون ممتنعاً إذا كان من جعل له الاستحقاق قد أسدى إليه معروف مائياً
برعايته وإن أراد هو من بعد مكافأته على ذلك الصنيع تحمل له استحقاق في نفسه ،
كالوقوف على من أنفق عليه من بعد في صغره أو أعماه وهو كبير في صناعته لماله ،
فإن جعل الاستحقاق هذا يمكن على سبيل المعاوضة ، وليس من الضروري أن يكون
العوض بمن جعل له الاستحقاق ، فقد يكون منه ، وقد يكون من بعض من جعل
لهم كالأب يدفع المال في مقابلة جعل الاستحقاق له ولذريته ، وقد يكون من غيره
كمن يدفع لئلا نظير جعل الاستحقاق لذريته ، روحه أو لأهله أو لمن هو موضع
عطفه وكرمه ، وليس ضرورياً أن يكون لموص بمثل لقبية العين الموقوفة أو مريئاً
سها بل ائتمار على وجود الموص كالحدث مصادف أو لم يكن ، بل قد انتدوت
أو أكثر ، لأن القادر لم يشترط لماتله وشرط مطلق الموص .

ولماذا أن يكون الموص مائياً ، فإذا كان لموص أدياً محصاً كالإحلاص
في خدمة أوقف أو إقراض حياته أو الإصنام عليه رزية أو بيشان وأشباه ذلك فالرجوع
يكون حائراً حتى وإن ثبت أنه قد روعي في جعل الاستحقاق له معنى المعاوضة
والمكافأة على هذا الصنيع ، وكذلك إذا كان الموص أمراً آخر غير مائياً . كمن
أرادت الطلاق من زوجها ولها مال وأولاد منه لم يقبل تطبيقها إلا إذا وقت
ما تملك على أولادها من ممتلكات وتم الطلاق وقتت أنه بولاهم لم يكن الطلاق
ولا الوقف ، فإن هذه لا يتمتع عليها أن ترجع عن وقفها ، وكذلك لو كان الموص
على الوهب على هؤلاء الأولاد الرعاية في استنقاذهم بيدها وعدم انتزاع الوالد لهم

منها فاتفق على الوقف وعلى ملوك حيلة تمنع من المطالبة بتسليمهم ، كان لها أيضاً
 أن ترجع في هذا الوقف . ومن أمثلة العوض المالي ما كان شائعاً في مصر
 من أن الواقف يحتاج إلى مال أو بركة دين وليس له إلا ما وقفه فيسند إلى إدخال
 آخر مستحقاً يرجع وقفه أو مستحقاً فيه بطر المال الذي يدفعه له أو الدين الذي
 له قبله . ومنها أن يكون للروحانيين أو الأخوين أعيان مشتركة أو غير مشتركة فيقفها
 في عقدة واحدة على أنفسهما ثم من مدعاهما على ذنبيهما وسلمهما ، فكل منهما
 أن يرجع في وقفه عقداً ما يصيبه هو ودريته ، وليس له أن يرجع في مقدار ما ينصب
 الآخر ودريته لأنه كان في مقداره عوض مالي من الآخر هو استحقاق الآخر
 ودريته فيما وقفه . ومنها أن يحمل استحقاقاً معيناً في وقفه لآخر ودريته نظير تعليم
 أولاده أو ترشيحهم أو مراقبتهم إلى أن يملأوا سنة معينة ، فلا يملك الواقف الرجوع
 في ذلك إذا كان لموقوف عليه فقام بهذا العوض أو كان مستمر في القيام به
 على وجه مقبول أما إذا لم يتم به أصلاً أو قام بسعفه وامتنع عن القيام ساقبه فإنه
 في هذه الحال لا يكون له استحقاق هو ولا دريته لعدم وفائه بالشروط وإذا ذلك
 يكون للواقف حق الرجوع لأن استحقاق الغير بطل . ومنها أن يجعل خازنه في وقفه
 استحقاقاً في وقفه نظير حق ارتفاق قرره له حازه على ملكه من دار أو أرض

والمراد من معنى الحقوق الثمينة قبل الواقف صيانة الحق المالي بمرسطة بالعين
 لموقوفة وحفظه من الصياع ، وهذا الحق هو ما يترتب على ملك الحق ، فليس المراد
 أي حق مهما كان مالياً أو أدبياً ، فإن الحقوق الأدبية لا ورث لها في هذه التصرفات
 مالية ، ولا الحق المالي الذي لا يتعلق بالعين الموقوفة ، فإن حكم هذا قد
 نقر في حالة المعوضة وإي أريد بهذه الحالة بيان الحكم بالنسبة للأعيان الموقوفة إذا
 كان الواقف لا يملكها إلا ملكاً صورياً أما ملكها الحقيقي فهو لمن حمل له الواقف
 الاستحقاق فيها أو لمن أراد أن يحمل الاستحقاق فيها لغيره . فمن الناس من يبيع لآخر
 عبداً له ويكون المشتري راعياً في وقفها على نفسه ودريته أو على غيره ويريد الفرار
 من الرسوم المقررة على تسحيل السع ويكتفي بأن يقفها النافع على من يريد لمشتري ،

فالمالك في الظاهر للواقف وهو في الواقع للمشتري وباتفاقهما على الوقف وعدم إظهار البيع وشهره تمرر للمشتري قبل الواقف حق الإحتياط لعلة هذه العين لغيره وكان الوقف كفالة لهذا الحق وصيانة له فلا يملك حق الرجوع . ومن الناس من تقصى عليه طروقه فألا بدخل في مرادة فمسخر آخر للمشتري غايته وليكون الشراء في الواقع له وإن كان في الظاهر لمن رضى عليه لئلا يتم بقب المشتري ما اشتراه على من اشترى له في الواقع أو على من يريد وقف عليه ، ومنهم أيضاً من يبيع داره أو أرضه لوالده أو لاسه أو قرينه أو صهره أو صدقته بصفة صورياً فراراً من دين أو رغبة في إكمال نصاب مشروط في منصب أو عصوبة في محسن فيحقق للمشتري الصوري عاقبته بيب المالك في الواقع اصاحبه ثم تتقال على أن يقبها المشتري الصوري على من يريد إنالك الحقيقي الوقف عليه

هذا هو معنى هذه العبارة التي قد تكون فيها شيء من الإجمال اقتضاء من الصيغة كما كانا يقولون ورددون ، ولكن هذا هو المراد منها دون سواء ، وقد أشير إلى ذلك في المذكرة التفسيرية بإشارة واضحة كما به ، وهذا ما أوجبه المقرر بحسب الشيوخ في المرة الأولى ولم يلق بإصاحبه اعتراضاً من أحد . وقد رغب بعض الشيوخ في حذف هذه العبارة اكتفاء بما قبلها وهو بين أن الاستحقاق كان بموجب مالي لأنه يحقق المرحس الذي نرى إليه هذه العبارة فإن المالك الصوري إنما وقف على من يريد للمالك الحقيقي بموجب مالي هو نفس الشراء الذي دفعه فلا داعي لذكر هذه العبارة على أن يتوسع في المذكرة التفسيرية بما يجعل العبارة الأولى شاملة هذا معنى شمولاً واضحاً ، وقد رد عليه بأن المعنى متفق عليه والاختلاف في التفسير فقط ، ولا معنى للتحييل والرجوع في الفهم إلى المذكرة التفسيرية والواقع أن بعض على ما اتفق عليه في متن القوانين^(١) وقد استبقى المجلس هذه الصورة وحيثاً صمم فإن المناوصة مالية في الملك الصوري قد لا تكون موحدة وقد يكون إدماج كثير من حالاتها في مناوصة تسعياً محص

(١) حله ٢٢ مايو سنة ١٢٨٤ من ١ ٢ ١ ١

غير أني كنت أقول أن تكون هذه الصادرة أوضح مما كانت ولكن هكذا كانت .
وقد أطلق الإنست في هذه الفقرة لشمول الإنست نأى دليل من الأدلة
الشرعية المقررة في قانون المحاكم الشرعية ، فلا يحتص إنست ذلك بتدبير دون
دليل ، ومن هذه الأدلة الإقرار ، فإذا قر الواف بأنه يمد حصول الاستحقاق لغيره
في مقابلة عوض مالي أو لصان حق ثبات فله بالمعنى السابق عومل بهذا الإقرار
وامتنع رجوعه عن الواف في هذا الاستحقاق ، غير أنه يمد بحسب التسه له أن الإقرار
إنما يكون حجة على المقر وحده ولا يتعدى إقراره إلى غيره ولا يترتب عليه أثر
ماسة له بإدخاله واف إلى هذا الإقرار ليست أن ليس له حق الرجوع في وقعه
الذى صدر قبل العمل بالقانون توصل إلى عدم احتسابه من ثلث ماله طبقاً لأحكام
المادة ٢٣ أو قر آم من تطبيق أحكام المادتين ٢٤ و ٣٠ على هذا الواف ، فإنه
يعامل بهذا الإقرار فيسمع من الرجوع فيه ولكن هذا لا يمنع من احتسابه في ماله
ولا من تطبيق أحكام الأنصبة الواحدة على هذا الواف إن لم يكن هناك منت
آخر لذلك سوى إقراره فإن الإقرار حجة قاصرة لا تتعدى إلى الغير ، وهو كمن
صدقت الزوج في تطبيقها من تاريخ سابق فإنها تعامل بذلك في حق نفسها
كالهبة ولا تصدق فيه بالنسبة للحق لله كالعدة ، ولكن أثر نسب على غيره ،
كالإقرار بأخ ، فإنه يمدل به في حق نفسه ويرث المقر منه إن لم يكن له واث
معروف ، ولكنه لا يتعدى إلى غيره فلا يثبت به النسب على من أقر عليه ولا بطل
به حق وارث المقر . هذه هي القاعدة الفقهية المقررة وهي التي يجب العمل بها
كما يصلحها في غيره ، وهذا لا يتناقض مع ما هو مقرر في المادة ٢٠ من طلائ
الإقرار بالاستحقاق وعدم معاملة المقر به ، وفي المادة ٤٤ من طلائ الإقرار لغيره
بالمطر على الواف وثقه الحق له فيه ، فإن كلاماً لها في إقرار صحيح ولكنه
لا يتعدى ، أما ما في هاتين المادتين فهو إنطال للإقرار من أساسه بالنسبة لغير
ولغيره بعض صريح . كما أنه لا يتصادم أيضاً مع ما جاء بالمادة ١٢٦ من لأئحة
ترتب المحاكم الشرعية من أن الإقرار الصادر من محسن القضاء لا يتجر فلا يحد

منه الصادر بالمقر ويترك الصالح له بل يؤخذ جنة واحدة ويعتبر إسكاراً للدعوى ،
وذلك لأن تلك المادة إنما تعطي حكم الإقرار في الخواب عن الدعوى أمام القاضي ،
والإقرار هو ما قد يكون على هذا الوضوع وقد يكون على غيره ، هذا إلى أن تلك
المادة إنما تقر حكم تجربة كلام يقر بمعنى العمل ببعض كلامه وإهدار البعض
الآخر ، ويستتبع صدور الكلام عن تعدي الإقرار وتجربة الآثار المترتبة عليه إذا كان
كلاماً واحداً ، والبرق كبير جداً بين المعين وهو واضح أنتم الوضوح

ومتى توافر الشرط في حالة من هاتين الحالتين وتبين أن الواقع لا حق له
في أن يرجع عن وقعه لا يكون في استطاعته أن يتدخل من ذلك رد العوض الذي
سبق أن أحده حراً على من سبق أن أداه إليه أو عن تراص مهمما ولا باتفاق
مع من يكون موحوداً من الموقوف عليهم ، وذلك لأن القاصدين قد سببه حق
الرجوع في هاتين الحالتين ومنه مما باتنا ، حقاً إن اساعت على ذلك هو رعاية
مصلحة الغير وسكن القديون لم يسطر الحكم بذلك بل ناطه بتوافر الشروط الواردة به
غير صادر إلى شيء آخر وراء ذلك من رضا الموقوف عليه أو الاتفاق على فسخ
المعوضة التي تمت من قبل ولا رغبة الواقف في فسخها من جاسه هو ، ولم يحمل
من ذلك مستنداً في ثبوت الرجوع للواقف لا صراحة ولا دلالة ، ومع هذا النص
الفاطم ليس لكائن من كان أن يعير في أحكامه ويثبت للموقوف حقاً لم يشته له ،
على أن يفرض أن هذا في الأوقاف السابقة على القانون وكلها مؤمنة ومن المصادر
جداً ألا يكون في رضا الموقوف عليهم لموجودين إنطال حق من سيوجد بعدهم
من موقوف عليهم لتلك أهدر القديون رضا الموقوف عليهم عما ولو أنه أراد اعتباره
لقيد ذلك إنما لم يرص به صاحب الحق كما فعل في الأنصبة الواحدة مثلاً ، وقد
استعسر أحد الشيوخ عن الرجوع عند الاتفاق فحاجه لقرار بعدم الحواز كما سيجي .
وتوافر الشرط يتمتع الرجوع أيضاً وإن لم يكن الاستعفاف قد كل إلى من جعل
أربع له نظير العوض كمن وقف على إنشاء مدرسة ثم على آخر ودريته نظير عوض
فإنه لا يملك الرجوع له فيه من الرجوع عن الوقف على من بعد المدرسة ولكن

ذلك إنما يكون ما بين هؤلاء موقوفة عليهم، أما إذا انتهى الوقف بأغراضهم في حياته ولم يكن الاستحقاق لمن بعدهم بطريق عوض كان له الحق في الرجوع لأن الوقف في ذلك الوقت أصبح خارجاً عن هذه الحالات.

٥٣ — ثالثاً : الأوقاف التي صدرت قبل العمل بهذا القانون وقد حكم بالردوسها حكماً نهائياً ، فقد نص في المادة ٦٠ على أن الأحكام النهائية التي صدرت قبل العمل بهذا القانون في غير الولاية على الوقف تكون نافذة بالنسبة لطرفي الخصومة ، ولو حالت أحكام هذا القانون ، والحكم الصادر بالردوم الوقف حكم في غير الولاية ، والمفروض أن الواقف لا يزال حياً ، وحكم بالردوم يكون صادراً عنه قطعاً والمحكوم له بالردوم هو جهة الوقف هو نافذة بالنسبة للواقف وللوقف وبأن كان مخالف لحكم المادة ١١ التي أعطى الواقف حق الرجوع ، ويستوى أن يكون الردوم مد حكم به قصداً واستقلالاً أو حكم به سهواً ولم يصرح به في مطلق الحكم ولكن كان الحكم به صريحاً متوفراً حتى على الردوم ، ولو أنه كان قد وقف من هذا القانون وقد ليس له فيه حق التعبير في مصادره ثم رجع في تغييره فرجح عنه وأثبت وقف الأعيان لأولى وقفاً جديداً على مصارف وشروط أخرى متجاهلاً الوقف الأول لحصل راع في صحة الوقف الثاني وتمسك هو بصحته ، على صحة رجوعه عن الوقف الأول فلم يأخذ المحكمة وجهة نظره وحكمت بطلان الوقف الثاني كان ذلك حكماً صمياً بالردوم الوقف الأول لأن الحكم بطلان الثاني م ب ب إلا على اعتبار الوقف الأول لازماً ولو أنه رجع عنه ولم يقف هذه الأعيان ولكنه باعها وحكم بطلان البيع للردوم الوقف الأول كان حكماً صمياً بالردوم ، ولو أنه رجع ولم يقف ولم يبع ولكنه مع الاستحقاق عن مصادره خوفاً في ذلك تمسك أنه رجع عن وقفه حكم عنه بأداء الاستحقاق لمستحقه كان ذلك حكماً صمياً بالردوم ، وهكذا في كل حادثة كان فيها رجوع موضع راع أمام القضاء وحكم بما شرف الحكم به على الردوم أما إذا حصل راع في صحة الوقف بسبب من الأسباب التي تقتضي عدم صحته حكم بصحته فب ب ذلك لا يكون حكماً بالردوم الوقف لأن

صحة الوقف لا تتوقف على البروم كما أنه ليس لازماً من لوازم الصحة ، والوقف غير
اللازم صحيح أيضاً كاللازم ، وكذلك لو حكم المستحق باستحقاقه ولم يكن الرجوع
محل نزاع في القامى لم يكن ذلك حكماً بالبروم ، لأن الوقف وإن كان غير لازم
يجب صرف الربيع في مصرفه ، ولا عمة في زعمه إن التمس في القواكه التدريية
من أن الحكم بصحة الوقف حكم بلزومه .

ويجب أن يكون الحكم باللزوم صادراً في راع حقيق . أما إذا كان النزاع
صور ما وكان ظاهر الأمر غير باطله فإن الحكم يكون لمواً وليست له قيمة ، فإما
في بعض الأوقاف القديمة من أن الوقف بعد تمام الوقف أظهر الرجوع في وقفه
فقدن القامى آخر عند صحتة لحاصته في مجلس اوقف وقعى على اواقف بدو الوقف
لابرورى راعاً حدياً وإنما هو راع صورى والحكم الصادر فيه لغو لا قيمة له فإن
الواقف كان حياً ونراد الرجوع في هذا الوقف لم يمنعه هذا الحكم من الرجوع ،
وأدخل من هذا في السلال ما ورد في بعض الأوقاف من أن لما دون لسماعه عرصه
على القامى حكم بصحته من غير إشارة إلى رجوع وبدن صحة وراع وفصل
في هذا النزاع^(١) .

٥٤ -- شروط من الرجوع : متى كان للواقف حق الرجوع عن وقفه
ونزاده ، فمن الواجب أن يشاور في رجوعه أمراً ليكون رجوعاً صحيحاً بقصد
به في نظر هذا القانون :

الأول — أن تكون رجوعاً صريحاً ، بمعنى أن يصدر منه قول ذال
على الرجوع صراحة ، فلا عمة في يصدر منه من الأقوال والتصرفات التي تحتل
الرجوع وتحتل غيره ، ولا عمة بالرجوع الضمنى الذى تنطوى عليه تصرفاته ،
فلو أنه وقف أرضاً له على مدرسة مثلاً وكان له حق الرجوع عن هذا الوقف فاستمع
من صرف الربيع إلى المدرسة ، وقال لأخر حده لمست أو استولى هو عليه لنفسه

(١) أظهر الوقف الصادر بمكة مصر الابتدائية في ٢٠ رجب شمس سنة ١٢٠٠ والوقف
الصادر بها في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٢٥

لا يستبر عنه هذا رجوعاً عن الوقف وإن كان ما صدر منه محتملاً للرجوع عن الوقف ، ولو أنه باع هذه الأرض أو رهباً من غيرها أن يصرح بالرجوع لا يستبر عنه هذا رجوعاً وإن كان تصرفه متصفاً له وكان قد صدر بهذا البيع أو الزهن إشتاد على اوجه المين في هذا القانون وكذلك لو أنه تجهل هذا الوقف ووقف أعيانه وفقاً حديثاً مستداً لم يصرح فيه بأنه رجوع عن وقفه السابق

الثاني - أن يصدر هذا الرجوع الإشتاد سبعين بالمادة الأولى من هذا القانون إذا كان هذا الرجوع قد حدث بعد العمل به ، كان رجوعاً في وقف سابق على القانون ، ورجوعاً في وقف صدر بعده ، لم يصدر به هذا الإشتاد لم يكن صحيحاً وبدا تقدم الواقع لمحكمة التصرفات أو لرئيس المحكمة بطلب سماع الإشتاد بالرجوع وقرري مادة أو في أو في الطلب أنه ، مع فصلاً عن وقف ثم عدل عن المادة أو عن الطلب في أي مرحلة من المراحل من سماع لإشتاد منه أو توفي قبل ذلك فإن هذا لا يعتبر رجوعاً صحيحاً لأن الرجوع وإن كان قد حصل منه أمام هيئة رسمية إلا أن الإشتاد لم يقع وهو شرط الصحة ، وهو لا يشترق إلا بالسماع معه ولا يفي عنه شيء من الإجراءات التي تسبقه وإن كانت جميعاً قد تمت وصدر قرار بالموافقة على سماع الإشتاد فعلاً لأن الإشتاد بذلك لم يحصل . أما إذا تمت الإجراءات وسماع الإشتاد ثم عدل عنه الواقف أو توفي قبل صسطه فإن ذلك لا يمنع من ضبطه الذي يتم به الإشتاد .

أما إذا كان الرجوع عن الوقف قد حصل قبل العمل بهذا القانون فليس من شرط صحته أن يصدر به هذا لإشتاد فقد يف من قبل أن مادة الأولى لا تسري إلا على ما يحدث من التصرفات الواردة بها من وقت العمل بهذا القانون ولا تسري على الحوادث السابقة .

٥٥ أثر الرجوع عنه الوقف والمفرد فيه . ما اختلف في الرجوع فيه أثر من أظهر آثار عدم اللزوم . وهذا القانون لم يأخذ بكل الآثار المترتبة على اللزوم بل أخذ منها بالرجوع والتعبير دون الآثار الأخرى ، فإدعاء الوقف لم يرجع في وقفه

فليس له أن يبيع ما يأخذ الثمن لنفسه ولا أن يهبه ولا أن يتصدق به ولا أن يرهنه ،
 وإن كان الواقف أن يترفع شيئاً من أعيانه لقضاء دين ثبت له على الواقف بعد
 أن وقف ، وما لم يرجع عن الوفاء أو يغير في مصارفه تكون مفاع الوفاء وعلائه
 حقاً تصرف الذي عليه الوفاء في وقفه وليس له أن يمنعه عنه ، فهو قبل الرجوع
 والتفكير كالوقف اللزوم به عداً ١٤ . وإذا لم يكن هذا القانون بخصوص مريضة
 في ملك رقبه الوفاء في حبة الواقف فأحكامه ونسبة في أن ملك الواقف لم ير
 عنه . ولكن هذا لا يمنع أن يكون أثراً لعدم لزوم دون غيره فهو يجتمع مع
 الزم . فبعض عند غير الجمعية كما سبق ذلك في بعد ، فتأخر على ملكه لا يتعارض
 مع هذه الآثار لأن ملكيته لزومة الوقوف ملكية ماقصة وهو محل نص الواقف
 من حسن الأصل وتسبيل النيرة . ومن الآثار القانونية التي أبطلت ما حق في الرجوع
 ثبوت الحق في توقيت الوقف الصادر قبل هذا القانون طبقاً للفقرات الثلاث الأولى
 من المادة الخامسة ، أما من ليس له حق الرجوع في وقفه فإنه لا يملك هذا التوقيت ،
 ومنها احتساب الوفاء في تقدير مال الواقف عند موته ، أما إذا لم يكن له فيه حق
 الرجوع فإنه لا يدخل في تقدير ماله كما هو صريح الفقرة الأولى من المادة ٢٣ ،
 ومنها تظلم أحكام المواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٠ على الأطراف الصادرة
 من العمل بهذا القانون وكان وافقوا أحياء كما هو صريح المادة ٥٦ أما من ليس
 له حق الرجوع لوجود حانة من الحالات الاستثنائية المبينة فإن أحكام هذه المواد
 لا تطبق إذ ذلك كما هو صريح الفقرة الثالثة من المادة ٥٧

أما نفس الرجوع عن الوفاء في طلبه آثاره روال عبه الوفاء (التعديس
 والتسبيل) عن الوقوف وأن يصحح خطأ طليقاً ، لذلك أن يتصرف فيه كما يشاء
 ويكون علائه ومصارفه حقاً حاصله على أنها تمام ملكه الآخر . ولكن هذا الوضع
 الحديدي ليس له أثر رجعي ، فليس الرجوع عن الوقف إبطالاً له من حين إيقاعه
 ورصد له كإن لم يكن أصلاً ، بل هو كغيره من العقود الصحيحة المأداة غير
 اللازمة ليس له رجوع فيه أثر إلا من وقت حصوله محض ، فليس له متى رجع

عن وقفه أن يطالب لموقوف عليه بما أحده من العلات أو بدل ما استوفاه من النافع
لأنه ملك ذلك أو استوفاه نسب صحيح ، وإذا كان المتولى عنه قد حدث
في يده غلة قبل الرجوع ولم يقصده المستحق قبل الرجوع كانت حق لموقوف عليه
ووجب عليه أن يؤديها له .

وإذا رجع الواقف عن وقفه رجوعاً صحيحاً وكان الموقوف عليه أو من يشله
أو من بلى أمر الوقف قد بنى على موقوف أو عرس فيه أشجاراً أو أحدث فيه
إصلاحات وتحسينات كعمارة المسكن لموقوفة وتحسين وضعها وفتح الترع والمصارف
وبناء محارر المحصولات وعرب سكنى الراعي وأشياء ذلك فإن ملكية المحدثات
وما يجب من التعويض عما آخرى من الإصلاحات والتحسينات تكون لراعي
الذى يدور حوله خاصة لأحكام القواعد العامة التي تطبق في أمثال هذه الأحوال
وقد أثار أنصار عدم الرجوع هذا موضوع كمقنة من المقننات التي تمنع منه ، وكان
رد وزير العدل ما ذكرناه ^(١) .

وإذا كان موقوف الذي رجع الوقف عن وقفه عقاراً وجب شهر هذا
الرجوع بطريق التسجيل وما لم يحصل هذا التسجيل لا تردل عن العقار صفة
الوقف ولا ينحط عنه هذا العبء ، غير أنه يكون للواقف قبل التسجيل جميع
الحقوق التي يربها له الرجوع ما عدا رد المال الحق لصبي عن عقار لموقوف ،
فللواقف أن يتسلم المقرين له يمكن في يده ، وله أن يستولى على علاته ومقتضاه
لعمه إلى غير ذلك من الآثار لمقرنه على الرجوع وإن كان وصف الفضية لم يرل
عنه فلا يملك بيمه كما نفى بذلك أحكام المادة التاسعة من القانون رقم ١١٢
سنة ١٩٤٦ الصادر بتنظيم الشهر العقاري وما جاء عند كونه الإيصاحية ^(٢) .

(١) مجلة ٢ أبريل سنة ١٩٤٤ (٢) من ٥٩ ، ٥٤

ب - التخيير في مصارف الوقف وشروطه

٥٦ قد يناس قبل معنى مصارف الوقف وشروطه ومدى التخيير فيها فكنتي هما توجبه النظر إلى ذلك^(١)، والقانون قد أعطى الواقف الحق في تعيين مصارف والشروط حسب ما يراه، فالصانع لا يسأل ما وراء ذلك، ولا يسأل التخيير في الموقوف، وهو يكون من طريق الاستبدال، فالاستبدال لا يشتت للواقف بحكم القانون وإنما يست له بالاشتراط في عمدة الوقف كما ميّنت في الشروط العشرة وقد أعطاه أيضاً الحق في تغيير الشروط أي شروط كانت، تعلقت بالمصارف أو لم تتعلق بها، كالتخيير في شروط النظر وتعيين أرباب الوصائف وعزيمهم، وفي شروط المتعلقة بطرق الاستئجار والعمارة، ولكنه لم يعطه إلا التخيير فيما سبق له أن اشتراطه في عقد الوقف، أما اشتراطه لشروط جديدة لا يستتبع إحداثها بوقفه تغييراً فيما سبق اشتراطه فلا يسوونه معه مادة ولا يملك منه إلا ما يرضى مذهب الجمعية على أنه يملكه ولم يرضى في هذه المادة على أن للوقف الحق في تكرار التخيير عدم الحاجة في ذلك فإن القانون قد أئنت به الحق في الرجوع والتغيير على أساس أن عقد الوقف وما اشتمل عليه من مصارف والشروط غير لازم بالنسبة له كما أوضحنا ذلك في المذكرة التصيرية في حله، وشئت حق في ذلك بناء على هذا الأساس يعطيه الحق فيه كلاً أراد فيه أن يكرره متى شاء ولا يستقيم أن يسلك في فهم هذا النص ما سلك في فهم الشروط العشرة لاختلاف المصدر الذي يستمد منه الحق في كلتا الحالتين، فمصدر الحق الناشئ عن الشروط العشرة ليس إلا إرادة الواقف المحضة التي يصرعها شرطه في العقد متى دل هذا الشرط على الحق في التكرار ثبت وإن لم يدل عليه لا ثبت، أما المصدر هو إرادة الشارع التي يصرعها الأساس المذكور الذي يدل على أنه إذا أعدده الحق في التخيير كلياً أو جزئياً كذا أراد.

وقد ذكر التعبير في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة مجرداً عما يتعلق به في الفقرة الأولى وهذا الاحتتمار لا أثر له ولا يغير المعنى فاليق واضح في أن المراد به التعبير المهود الوارد بالفقرة الأولى ، وهو التعبير في المصارف والشروط . والكلام في التعبير بتفصيل من يملكه ، وما يمكن التعبير فيه ، وشروط التعبير وأثره .

٥٧ منه مملك التعبير . قد أعطى القانون للواقف حق التعبير في مصارف وقته وشروطه ، وهو حق ثابت له بقوة القانون لا يتوقف ثبوته به على اشتراطه في عقد الوقف كما كان الأمر من قبل ، وقد حملته القرون لحق الرجوع ثابتاً أكيداً لا يسقط بالإسقاط ولا سطره التنازل وله اشتراط الوقف في وقته ألا يكون له هذا الحق كان هذا الشرط غير صحيح لأنه شرط غير جائز تقتضي أحكام هذا القانون فقد نص على سوت هذا الحق له وإن حره نفسه منه وللواقف أن ينشر هذا التعبير نفسه أو بوكيله ولكن لا يقوم وكيل الغائب وفي المحذور مقامهما في هذا الحق ، ولقول في ذلك كالتقول في حق الرجوع وقد مضى مقتلاً فلا أطيل بإعادته .

والواقف يملك هذا الحق إذا كان كامل الأهلية ، أما إذا كان محجوراً أو معتوهاً لا يعقل أو صبي غير مميز فإنه لا يملك ذلك لأنه ليس من أهل التصرف ، أما المحجور بالفسخ ومن في حكمه فلا أعرف فيها حتى الآن نصاً خاصاً وليس نصي إلا القواعد العامة ، كما قدمت في الرجوع ، ومقتضى النظر أنه إذا كان التعبير يحمل العلة لميزه بعد أن كانت له لا تلك ذلك وإن أدن به لأنه تدرع وتصرف صار صراً محضاً ، وإن كان يحمل العلة لنفسه بعد أن كانت لميزه فإنه يملكه من غير حاجة إن أدن لأنه تصرف نافع له نصاً محضاً ، وإن كان تصرف العلة التي لم تكن له إلى مصرف آخر سواء ، أو كان تعبيراً في شروط لا يمتنع تغييرها تعبيراً في المصارف فالذي يظهر لي أنه لا يملكه بدون إذن لأنه وإن لم يكن تدرعاً مبتدأ ولا صاراً صراً محضاً تصرف يدير بين الأمرين وهو على كل حال تصرف

متصل بالمال وهو محجور عن التصرف في المال وما يتصل به فلا يملك ذلك إلا ب إذن .
وقد أعطى هذا الحق للواقف وحده ، أما غير الواقف فإن لقانون قد تناول
حكم تعيينه إذا كان هذا التعبير مما يدخل في نطاق الشروط العشرة ، وأحكامه
في هذا تقضي أنه لا يملك هذا النوع من التعبير وإن شرطه الواقف به
كما سيأتي ، ولم يتناول حكم ما وراء ذلك من التعبير فتقياً خاضعاً للراجع من مذهب
أبي حنيفة وهو تقضي أن غير الواقف لا يملك تعييناً إلا إذا شرطه الواقف به
في عقدة الوفاء وأنه إذا شرطه ذلك وحسب العمل شرطه ، فلو أن الواقف
شرط لغيره مثلاً التعبير في شروط المظفر على الوفاء وطرق إدارته عمل شرطه
هذا فليس في القانون ما يمنع من ذلك .

٥٨ - ما يمكن التعبير به للواقف حق في تعيين مصارف ومعه وشروطه ،
فهو أن يعير ، مصارف كلها أو بعضها وله أن يعير الشروط كلها أو بعضها ، وله أن يعير
كلاً النوعين كلاً أو بعضاً ، فكل هذا مما يصدق عليه أنه تعيين في المصارف
والشروط . وله التعبير في وقعه قبل القبول وما وقعه بعده على حد سواء ، أهلبا
كان ذلك الوقف أو حياً أو مرياً أو مرياً ، مفعراً كان أو شافئاً ، مؤقفاً أو مؤبداً ،
آل استحقاقه إلى غيره أو لم يؤل ، إلى غير ذلك مما يقتضيه عموم النص وإطلاقه
على النحو الذي بيناه في الرجوع .

وحوار التعبير من الواقف كرجوعه هو القاعدة والأصل في نظر هذا القانون ،
وما استثنى في هذه المادة من أحوال الرجوع مستثنى أيضاً في حق التعبير .
فليس للواقف أن يعير في مصارف وشروط ما وقعه قبل العمل بهذا القانون
وحتى استحقاقه بغيره إذا كان قد حرم نفسه وحريته من هذا الاستحقاق ومن
الشروط العشرة بالنسبة له ، وليس له التعبير أيضاً إذ ثبت أن هذا الاستحقاق كان
موصفاً بآل أو لصح حقوق ناشئة قبل الواقف وإن كان قد شرط نفسه هذا الحق
في عقدة الوفاء ، فليس له التعبير في المصارف والشروط في شروط كانت في صورة
الحرام من الاستحقاق ومن الشروط العشرة ، وليس له التعبير في الشروط

والاستحقاق الذي كان للعين أو كان نظير عوض مالي ، فإذا كان استحقاق
الوقف في فترة نظير عوض وفيها عدا ذلك لم يكن نظير عوض لم يكن له حق
التصير في المصارف والشروط بالنسبة للاستحقاق دي العوض وله أن يعير في غيره
كما نشأ ، ، قد قدمنا في الرجوع القول معصلا في هذه الصور وجميع ما قبل هناك
قال هنا على السواء ، غير أن هذا مسألة تحتج على إباحة ولا تكون فيها ماسق
في الرجوع ، وهي مسألة مالي شرط فيما وقفه قبل هذا القانون احتجاز جزء معين
من الربيع كل سنة مثلا على أن يشتري بما يجتمع من ذلك أعين تكون موقوفة
وملحقة بوقفه أو حصل لها مصرف آخر ، وكان وقفه الأصلي مما لا يملك التصير
في مصرفه وشروطه ، فهل يملك التصير في مصارف وشروط ما يشتري من الربيع
وتكون موقوفة أو لا يملك ذلك ؟ أما ما يشتري طبقا لهذا الشرط وتم وقفه قبل
العمل بهذا القانون فلا شبهة في أنه لا يملك التصير في مصارفه وشروطه لأنطبق
النص عليه أتم انطباق ، أما ما اشتري أو يشتري طبقا لهذا الشرط بعد العمل
بهذا القانون فقد يقال أن له الحق في تصير مصارفه وشروطه لاسيما وصع المسألة
والشرط الأساسي فيها وهو أن تكون الموقوف قد وقف قبل العمل بهذا القانون ،
وشروط الواقف هذا لا يمكن اعتباره وصفاً يشتري ، فإن من شرط صحة الوقف
أن يكون الموقوف ملكا للواقف حين الوقف ، ولا يتحقق وقفه إلا حين شرائه
بإيجابه لشرطه لاسيما ذلك ، قد يقال هذا ولكن النظر الصحيح يقتضي أنه لا يملك
التصير في مصارف هذه العين لأنه لا يملك التصير في مصرف الربيع الذي تشتري به
وقد حصل مصرفه عيناً تشتري وتوقف ويصرف ريعها على الوجه الذي شرطه ،
فالتصير في مصرف هذه العين تصير في الحقيقة لمصرف الربيع المشروط وهو لا يملكه
فامتنع عليه ذلك نظراً لما يؤول إليه في حقيقة الأمر ، ومن باب أولى لا يجوز له
الرجوع في وقف هذه العين وإن كانت موقوفة بعد العمل بالقانون لأن
الرجوع تصير بين مصرف الربيع الذي اشتري به ، وهو لا يملكه فامتنع
عليه الرجوع لهذا المعنى ، كما أن حكمة التشريع وهي دفع الضر عن الناس

وحديثهم من التعرير بهم فيما صدر قبل القبول تؤيد هذا أهم التأييد
 وليس الوقف التعرير في وقف لمسجد فيس له أن يجعل المسجد مدرسة
 أو مستشفى أو مستعلا بمصرف ربه في مصرف أهلي أو حيري ، وليس له أيضاً
 أن يغير في شروط وقف المسجد أي شرط كان ، وإن كان شرط نظر أو عمارة
 أو غير ذلك من الشروط التي لا تؤثر في محدثته ، هكذا يقتضي عموم النص
 ولا يوجد ما يدل على التخصيص وإن كانت الحكمة في ذلك غير واضحة ، وعدم
 وضوحها لا يصلح أن يكون دليلاً على التخصيص ، إذ ليس في ذلك ضرر يلحق
 المسجد من وراء هذا ومصلحته مكفولة بأولية العامة ، ولقد بين أن الكلام
 في تعبير الواقف فلا يجوز هذا النص ، وبين النص بالنصوص الأخرى كحق
 ولي الأمر في جعل بعض المسجد طريقاً إذا ضاق طريق العامة . وليس له أن
 يغير في وقف على مسجد لئلا يبيح الاستحقاق فعلاً حين التعرير أو م يؤل إليه
 بعد ، وإن كان قد شرط نفع الحق في ذلك في عقد الوقف ، واعتبر هو التعرير
 فيما جعل للمسجد وما يتعلق به من الشروط كان استحقاقه قبل غيره أو بعده
 أو معه ، أما ما جعل غيره قبله أو بعده أو معه فلا يتمتع التعرير فيه ، إذ لا علامة
 لمسجد بهد الربيع ولا ضرر يلحقه من وراء التعرير فيه ، ومن هذا يتضح أن
 الأوقاف التي جعل ريعها للديانة والأقارب وبعد انقراضهم جعل ريعها لمصالح
 الحرمين أو لمصالح لمساعد الأخرى لا يجوز تعرير مصارفها فيما يتعلق بالحرمين
 وبالمسجد ويجوز تعرير ما سواها منها وما صدر من المصارف ، أما الرجوع فيها
 قبل أن يؤول الربيع لها فلا يجوز أصلاً ، لأنه متى رجع عن اوقف كان رجوعاً
 عن اوقف على مسجد ، أما التعرير في لمصارف الأخرى فهو تعرير لا يمس المسجد
 ولا يمس تقدمه موقوفاً عليه يستحق ريعه متى جاء وقت استحقاقه .

أما الأحكام الهائية التي صدرت قبل العمل بهذا القبول مشتملة على نكاح
 التعرير من الواقف وأنه لا يملكه قائمها تسمه أيضاً من استعمال حقه في التفسير الذي
 ثبت له يقتضي القبول بالنسبة لمن كان ملوك في الخصومة ، ولا أثر لاختلاف

المصدرين ، فلا يقال أن موضوع الخصومة السابقة لا يمكن أن يكون إلا نصراً
مبنيّاً على الاشتراط ، أما هذا فتعير مستمد من القاون وهو يخالف لأول تمام المخالفة
فلو اتفقت أن يميز بعد القاون كما يشاء حتى بالنسبة لمن سبق أن حكم له عليه
بإعلان لتعير ، لأن هذا القاون لا يطبق على ما حكم فيه نهائياً

٥٩ - شروط التعير (١) يشترط لصحة التعير أن يكون صريحاً ،
فلا يكون التعير صحيحاً إن كان محتملاً أو مضمياً وإن صدر به إ شاهد مستوف
للشروط من وقف وقفاً وشروط ريمه نفسه ثم أشهد على أنه جعل هذا المبلغ
لعائن من غير أن يصرح بأنه عمله للشيء بدلاً من الأول تغييراً في مصروف وقفه
لا يكون مبيّره هذا صحيحاً لأنه تعير مضمي وليس صريحاً ، ومن تجاهل وقفه
الأول ووجب أعباءه وقفاً جديداً وجعل للربع مصارف أخرى ، فكما لا يعتبر
عمله هذا رجوعاً ، لا يعتبر أيضاً تغييراً لأنه لم يخرج مخرج التعير ولم يصرح فيه
بذلك وإن تضمن التعير في مصارف ، اشتمل عليه

(٢) ويشترط لصحته أيضاً أن يصدر به الإ شاهد بين بمادة الأولى
من هذا القاون إذا كان قد حدث بعد العمل به ، فالـم يسمع الإ شاهد به ويصط
لا يكون صحيحاً ولا عبرة بما يسبق سماع الإ شاهد من الإ حداثات وإن وصلت
إلى عاينيه . أما إذا كان لتعير قد حدث قبل العمل بهذا القاون فلا يشترط هذا
الإ شاهد لصحته ، نعم يشترط سماع الدعوى به عند الإ سكار وجود الإ شاهد البين
بالمادة ١٣٧ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(٣) ويشترط لعدم التعير من اتفقت في مصارف والشروط لا يتمدى
فيه أحكام هذا القاون وألا يحل فيه شيء منها من غير وقفه ولم يشتمل
تغييره على شيء لهذا القاون فيه أحكام وحدود فلا شأن له به ويكون مرد أمره
بلى الأحكام الأخرى التي تطبق عنه ، وإن اشتمل على أمور يحكمها هذا القاون
فلا كان منها في حدوده فقد أما ما يتجاوزها ويكون محالاً لها فلا نقده . والمراد
من عدم النفاذ ما يعم الطلاق والتوقف . فإذا غير وقفه المؤبد وجعله مؤقتاً

صح من عبه ما وافق المادة الخامسة ونظا ما خالفها ، وإذا عير في مصرفه على وجه
يخالف أحكام المادة السابعة كان نصيره باطلا وإذا عير في مصرفه على وجه
يحل بأحكام الاستخفاف الواجب لا يحكم بطلان ما صبح من أول الأمر ولكنه
يبقى موقوفا على إحارة من له الحق في إجرائه ، فإن أجاره أو سقط حقه
في الاعتراض لمضى المدة المقررة صا صحیحاً لا رماً ، وإن رده في التوعد المحدد
كان باطلا بما يحل هذه الأحكام وإذا عير في شروط وقته وجب أن يكون
ما شرطه مطاقاً لأحكام هذا القانون وخاصة المواد ١٢ و ٢٢ و ٢٧ وما أحل
فيه أحكام هذا القانون أو الأحكام الأخرى كان باطلا طفاً للمادة
السادسة . . وهكذا .

هذا هو معنى هذا الشرط الذي نشأ أول ما نشأ منحة العدل لمجلس الشيوخ
ولم يكن نظرها أول الأمر متجهة إلى أكثر من صيانة حقوق أصحاب الأنصبة
الواحدة ، خشت أن يفهم من إطلاق الحق في التمييز أن اللواقف في التمييز ألا يحترم
الأنصبة الواحدة فوصفت هذا القيد وأقر المجلس المادة على هذا الوضع ، ولما أحال
المجلس على اللجنة مواد أخرى مرتبطة بها انتهت الفرصة وعدت في هذه المادة
فأسعدت عبارة « في حدود هذا القانون » وأحلت محلها (مع عدم الإحلال بأحكام
للمادتين ٠٠٠ . ٠٠٠) وهما المادتين اللتان كانتا تقران الأنصبة الواحدة في مشروع
يكون ذلك أصرح في المراد وقاطعاً لكل لبس ، ولما عرض ذلك على المجلس
قرر بل بحملة عيفة جداً كانت تقوم على أن النص الأول لا عيب فيه ولا يوجد
ما يدعو إلى تغييره وأنه أشمل وأقوى من النص الجديد وأنه لا يقصد من حدود
هذا القانون أحكام الأنصبة الواحدة وحدها بل يراد كل حكم وكل قاعدة وضعها
القانون ، وعلى هذا الأساس قرر المجلس رفض التعديل الذي تقدمت به اللجنة
وأتى النص على حاله ^(١) .

وعندي أن هذا القيد احتياط لا حاجة إليه ، والناشئ عليه حشية لا مبرر

(١) جلته ٩ مايو سنة ١٩٤٠

لها ، والقانون وحدة مرتبط بعضها ببعض وأحكامه يقيد بعضها بعضاً وحدود كل
 منها يجب أن تراعى من غير حاجة إلى نص ، وأين يوجد هذا الذى يهمهم أب
 الأحكام التى يقررها القانون يتحتم على اواقف أن براعيها إذا وقف اشتاء ونكح
 لا نطق ولا ترعى ويكون للواقف أن يتدخل فيها حين التمييز وقفه مع أن
 المعصوم عامة لا تختص بمحال دون حال بل مراعاتها واحدة فى جميع الأحوال ،
 ويحق أن هذا القيد تريد محض رعى ما أدى إليه وجوده أخيراً من لارتناك وطهور
 النصوص بظهور التناقض كما ستعرف .

٦٠ أثر التمييز فى الوقف : لم يرتب هذا القانون على الحق فى التمييز ثراً
 من الآثار التى رتبها على الحق فى الرجوع نظراً إلى أن هذين حقين يوجدان فى العاقبة
 معاً ، غير أن يجب أن حق التمييز قد يوجد حيث لا يوجد حق الرجوع ، فوقف
 على مسجد لا يصح الرجوع عنه وإن لم يكن الاستحقاق قد آل إليه ولكن يصح
 التمييز فى مصروفه وشروطه فب لا مانع فيه بحق المسجد ، ولو أن الحكم الوارد
 فى الفقرة الثالثة من المادة ٥٧ أبطأ بالتمييز بدلاً من الرجوع لكان ذلك أعدل
 وأمكن أن نطبق فيها أحكام الاستحقاق الواجب أما النص الحالى فإنه لا يسمح بذلك
 وإذا غير اوقف فى وقفه تمييزاً صحيحاً ترتب عليه أثره من وقت حصوله
 كالرجوع وهو أيضاً من التصرفات التى يجب شهرها بطريق التسجيل طناً
 للمادة التاسعة من قانون شهر التصرفات لأنه يربط حقاً عيباً كان على المقار
 الموقوف للمصرف السابق وينتبه للمصرف اللاحق ، وقد كاد من قبل يشككون
 فى كون حق الموقوف عليه حقاً عيبياً وفى اعتدال التمييز من التصرفات العقارية ،
 أما الآن وبعد أن أصبح هذا القانون ينظر إلى الموقوف على أنه ملك للموقوف
 عليه فى أكثر الحالات فلا محل لهذا التشكك ، وهذا إذا كان التمييز فى مصرف
 عقار موقوف أو فى تمييز شرط ينسب لمصرف ، أما إذا كان تمييزاً فى مصرف
 موقوف غير عقار أو فى شروط لا علاقة لها بمصرف الوقف عقاراً كان أو منقولاً ،
 فإن التمييز لا يكون من التصرفات العقارية . وعدم التسجيل لا يترتب عليه

سوى تراخي انتقال الحق الذي يثبته أما الآثار المترتبة على هذا الحق فإنها تثبت
بصدور التصرف ولا يتوقف ثبوتها على التسجيل^(١).

٦١ - وأحكام هذه المادة ، عدا شرط نفاذ التغير ، تنطبق على الأوقاف
الصادرة قبل العمل بهذا القانون في الحوادث السابقة على صدوره واللاحقة له
طبقاً لأحكام المادة ٥٦ وكان المتبع قبل هذا القانون أن اوقف متى تم صر لارماً
لا يجوز الرجوع فيه ، لهذا كانت حوادث الرجوع الحقيقي في اوقف إذ ذاك مادرة
حداً أو مصادرة أدق كان عسبها وطهورها بمنظير الرسمي في غاية الندرة ، ولكن
من الثالث أن بعضها قد كان وصل فيه القضاء فانتهى أمره ولا شأن لأحكام
هذا القانون به ، أما الرجوع الصوري فكانت كتب الأوقاف بمهد يسر بعيد
ممتدة به وبالفصل الصوري به حتى لا تكاد تجد كتب وقف حال من ذلك
ولا يزال الكثير منها متداولاً في قضاء الأوقاف ، ومتى كان الأمر كله صورياً
لا حقيقة له كان كله دعواً ، فالحكم الصوري لدعوى ، والرجوع الصوري لدعوى مثله
وليس في وسع أحد أن يذهب إلى التفرقة فيقول بصحة الرجوع الصوري وإلغاء
الحكم الصوري ، فتطبق أحكام هذه المادة في الرجوع على الحوادث السابقة ليس
في منه أمراً دالاً ، ولكن الأمر الذي يحتاج إلى الحد ، واليقظة هو الادعاء به
إدعاء رافقاً مدعى أن ورنه وانف دعواً أن موتهم رجوع عن وقفه قبل صدور القانون
ونزكه هم تركه موروثه لم يحتاج هذه الدعوى حتى عند الإسكار إلى تقديم ما يسوع
مدمعها لأنها ليست بميدرج تحت أحكام المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية ، ولا تتوقف صحة الرجوع على صدور الإشهاد المبين في المادة الأولى ،
وطبقاً لأحكام هذه المادة والمادة ٥٦ يصح الرجوع صحيحاً متى كان اوقف مما يصح
الرجوع فيه ، والمدعين إثبات دعواهم بكل طرق الإثبات ومنها السب ، وما أسهل
الإثبات إذا اعتنع هذا الدب الماسع ومتى ثبت الرجوع قضى بصحته وأن الموقوف
صار ملكاً حراً طبقاً من وقت انه جوع وانتقل ميراثه لورثته ، هذه أمرة ط قيمتها

(١) من ١٩٠٤ = ١٣٠٤

ولكن لا خوف من ذلك فيما اعتقد في نقطة القضاء وفطنته أو في الضمانات .
أما التعبير فقد كان المتبع أن الواف لا يملكه إلا إذا شرطه في عقد الوفاء ،
فإذا لم يشرطه لا يكون له حق فيه وإن كان تعبيره باطلا ، وإذا اشترطه
في عقد الوفاء ملك من ذلك قدر ما اشترط كأن ما كان الوفاء ، خيرا كان
أو أهليا ، كان على المسجد أو على غير المسجد ، كان الوفاء بمرص مالى أو لصيان
حقوق تامة قبل الوفاء أو لم تكن . ونطبق أحكام هذه المادة على التصيرات
التي صدرت قبل القانون يترتب عليه صحة التصيرات التي كان الوفاء لا يملكوها
إذ ذلك ثم ملكوها بمقتضى أحكام هذه المادة صدر بها إيجاب أو لم يصدر بها إيجاب
أصلا ، غير أنه لا يسوغ سماع الدعوى بها عند الإنكار إلا إذا كان عد صدر بها
الإشهاد بسبب المادة ١٣٧ من لائحة ترسيم المحاكم الشرعية . ونزول عليه أيضا
بطلان التصيرات التي كان يملكها أو ما بها حين صدورها ولكنهم لا يملكوها
بمقتضى أحكام هذه المادة وهي التصيرات المتعلقة بالأمور الاستثنائية ، وانساق التشريع
كان يقضى باستثناء التصرفات التي تمت طمعا لأحكام البقرة فيسقى جميعها
صححة واطلها باطلا وإن أصبح لها ما كان قد صبح بالنسبة للتصرفات التي تمت
قبل القانون . على أن شرط الوفاء الشروط العشرة لم يرد ولكن ذلك ما لم ينسب
له أحد ولم يترد أحد في أى مرحلة من المراحل التي مر بها هذا القانون فلا مخصص
من تطبيق هذه الأحكام على الحوادث السابقة . وأحكام هذه المادة من صحة
التصيرات التي لم تكن صحيحة وبطلان التصيرات التي كانت صحيحة حين صدورها
لا تعلق على الحوادث التي حكم بها حكما نهائيا بصحة التفسير أو بطلانه بالنسبة
بطرق الخصومة وهدما طبق لأحكام المادة ٦٠ ، وليس لمن تمت له استئناف أو راد
استئنافه سبب صحة تعبيره لم تكن صحيحة أو بطلان تعبيره كان صحيحا أن يطالب به
إلا في لفات التي حدثت بعد العمل بهذا القانون طمعا لأحكام المادة ٥٩
أما شرط هذا التفسير — وهو أن يكون في حدود هذا القانون — فقد سب
من قبل أن ذكره هنا وعدمه بيان ولكن استثناءه في المادة ٥٦ من التطبيق

على التعبير في الأوقاف التي صدرت قبل العمل بالقانون معتمد للمعنى المقصود
وموجب للتضارب بين النصوص ، فليس لاستثناء هذا الشرط معنى إلا أن القانون
يعول للأوصاف إن وقعت الذي أصدرته قبل القانون يجب أن يكون حاصلاً له في حكم
الشرط صحيح ، ودل عليها وفي احترام الأنصبة الواجبة ويثبت إن لم تحترم ذلك وحب
في وقت حديثاً عليك إلى غير ذلك من الحدود والأحكام التي قررها وأوجب
تطبيقها على الأوقاف السابقة وفي وقت حصة يقول له إذا غيبت في مصارف هذا الوقف
وشروطه لا يجب عليك أن تلتزم هذه الحدود ولك أن تغير كما تشاء فلك أن تشترط فيه
من الشروط ما تريد ، إن كانت باطلة في نظر هذا القانون ولك أن تحرم صاحب النصب
الواجب مما يجب له كالأهـاء معاً وهكذا ، وليس لهذه الإباحة معنى إلا أن القانون يمتنع
ما صدق منه في التعبير صحيحاً ، أما القول بأن هذه الإباحة لا تقتضي الصحة لله أن يغير
ما شاء ، ولكن يطل من نفيه ما مخالف القانون فإنه قول أشبه ما يكون بالمثل بل هو
المثل منه ولا يستحق الإجماع فيه . إن هذا الاستثناء لم يكن موجوداً في المشروع
الذي أقره مجلس الشيوخ أولاً ، وحين تنقيح مشروع هذا استرداد من البرلمان وضع
هذا الاستثناء محققاً لمشروع قد استمد منه تطبيق أحكام الأنصبة الواجبة
على الأوقاف السابقة فلا محل لأن يشترط هذا الشرط في التغيرات التي تخص منها
وكان أراد على ذلك أن عدم استثناء الشرط لا يصر فيه ولكن الاستثناء فيه إحلال
بالمعنى ويحقق مطهر من مطهر التناقض فليس التعبير فاصراً على المصارف حتى يكون
لهذه الحقبة ورثتها ولكنه كما يكون في لمصارف يكون في الشروط أيضاً وأحكام
الشروط في هذا القانون نطق على جميع الأوقاف وليس المراد من حدود القانون أحكام
الأنصبة الواجبة لحساب كل مراد كل حد وكل حكم ، ولكن ذلك لم يبق دالماً صاغية
واستبقى الاستثناء . ولما أخذ مجلس النواب بالجمعية في بعض الأوقاف السابقة كان
للمتبع حذف هذا الاستثناء . ولكن المادحة الحادة المنتهية في الجمعية أصاعت
على الجميع لتنه إلى ذلك في اللجنة بمجلس النواب وفي المجلس ، ولجنة العدل بمجلس
الشيوخ رجعت لمشروع الحكومة معني الاستثناء ، وقد أثرت هذا أخيراً بمجلس

الشيوع لما أقر ما أمره مجلس النواب فكانت سابقة طويلة لم يسدها فيه المقاصد وإذا كنت قد أحضرت في إثباته مظهر التناقض فقد وقتت إلى أن سحبت معاط المجلس أن الحكومة والمجلس لا يريدان إلا أن يجمع التمييز في التصرف والشروط لأحكام القانون كما تنصص له الأوقاف المتدأة^(١) ومن هذا يتضح أن استثناء هذا

(١) ولأهمية هذه المناقشة أوردتها هنا بحرفها كما جاءت بصيغة المجلس تسعة وعشرين لعمده يوم الثلاثاء ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٦٥ الموافق ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٠

حصرة صاحب القضية الشيخ محمد أحمد فرج السهرى (معمو المحكمة العليا لتسريحه ومدوب وزارة العدل) - تنص المادة ٥٦ من عشرة على أن «لواقص أن يرجع في وقته كله أو بعضها كما يجوز به أن يبر في مضاربه وبه وبه أو حرم عنه من ذلك» على ألا يسد التمييز إلا في حدود هذا القانون أي أنه «وجب أن يكون التمييز في حدود هذا القانون» وإن أردت أن يحكمه ألا يكون هناك رجعة مطلقا (أي في الأصل الرجعة وقد شاع إطلاق الترجية على هذا المعنى وحده) استثنت هذا القصر في المادة ٥٦ وكذلك الحال في المادة ١٢. وحت أن المجلس أمر الآن بداء الرجعة في الأوقاف لصدره قبل القانون إلى لا يزال واقفها أحدهم فالواقع أن لا شيء من المادة ٥٦ يحسم المسألة بل يجب حذف الاستثناء الخاص بعد التمييز والشروط عنه من هذه المادة. وإلا كان هناك تناقض في الداء بين ما هو وارد في المادتين ١١ و ١٢ وما هو وارد في المادة ٥٦

حصرة شيخ المذهب حسين سري - بعد تقريره هذين ناديين، فبدأ به بقص قضية مدوبة وزارة العدل هذا التعديل في مجلس النواب

... مدوبة وزارة العدل - وعلى هذا ما ع من صحيح هذا التماس في بقانون المادة خمس شيوع؟

حصرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الحل - لا يوجد خطأ بمطاع إلى التصحيح. لأن الرجعية التي أعطاها نص القانون، وإذ هي للمحكمة، ومعنى هذا أنه إذا كان المثلث على مد الحياة ووقت وقفا وحرم وقفا من أولاده ولم يثنأ في حياته أن يبر في الوقت حظه حظه، فالتصحيح المراد إحداثه الآية يجعل للمحكمة الحق في أن تصب وقفا حبرا عنه، أما كلام فضيلة مدوب وزارة العدل فمفهم منه أن أعما جميع القوانين

مدوب وزارة العدل - نعم أقصد ذلك، ومن فتنس بين أن تقول لوقف حد أن تكون لقوى الأبناء الرجعة حتى يقرر في وقتك الصادر قبل قانون عفا المادة ٢١ وما بعدها ثم تقول له إذا عجزت في هذا الوقت فلك ألا تقرم هذه الحدود.

حصرة شيخ المذهب الأستاذ عباس الحل - بعد عذبة صفة بلاء، وحظنا القوانين خاصة حكم المحكمة.

حصرة شيخ المحكم محمد صبري - بعد - من الذي أوردناه الآن - بعد - من غير تدخ من المحكمة. والمحكمة لها أن تصب، ولكن إذا شاءت أن تصب فلا ذلك حصرة شيخ المحكم الأستاذ عباس الحل - اللادان ١١ و ١٢ لا يحتاجان إلى أي تعديل حصرة الشيخ المحترم وهب دوس - لا يجوز أن يكون مسددة البقاء الرجعالية للمجلس بل هذا عمل المجلس.

الشرط في المادة ٥٦ لقو، وأن مضاء أو ما يمكن أن يؤدي إليه وجوده لا يبرهنه أحد، فمن الواجب أن تكون التصيرات التي صدرت أو تصدر من الواهبين الذين كاد أحياء عند صدور هذا القانون حاصه لأحكام هذا القانون في الشروط والأنصبة الواحدة وما عدا ذلك، شأنها في ذلك شأن الأوقاف اللاحقة والأوقاف التي صدرت قبل القانون وكان واقعها أحياء عند العمل به ولم يحدنوا منها نصيراً

٦٢- أقرن الفقهاء - حوار الرجوع عن الوقف والتعبير في مصادره وشروطه أثر من أثر عدم لزوم الوقف. ولزوم الوقف وعدم لزومه من المثل التي اختلف فيها الفقهاء. اختلافاً واسع الذي قد اختلفوا في ذلك بالنسبة لأصل عقدة الوصف، وبالنسبة لموقوف عليه ومقدار ما حمل له من الاستحقاق، وبالنسبة لما اشتمل عليه عقده من الشروط. رجعت إلى الاستحقاق أو إلى غيره، وبالنسبة لموقوف. ونقل أقوالهم بالنسبة لموقوف لا يحمل له، أما أقوالهم في التقييد فيها

أما عقد الوقف فقد اتفق الفقهاء على أن وقف المسجد متى وقع صحيحاً تاماً كان وقفاً لازماً لا يتلك الوصف بقصه ولا الرجوع فيه. وإذا وقف الوصف غير المسجد وقفاً محرراً صحيحاً تاماً كان وقفه جائزاً غير لازم عند حجة من الفقهاء منهم الإمام أبو حنيفة وروى عن المدنيين كما في شرح معاني الآثار للطحاوي.

- الرئيس - ردت مسألة مدونة وزارة العدل أن يكون أن المادة ٥٦، ما، ب، أنه (تطبق أحكام هذا القانون على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به هذه أحكام عقارات ثلاث الأول من المادة ٥ و٨، وشرط الخامس معاد بنصر في المادة ١١، وبعد الشروط اعتبار في المادة ١٢. - اح - وأن عدله وشرط الخامس معاد بنصر في المادة ١١ وبعد الشروط اعتبار في المادة ١٢. - أوردته في المادة ٥٦ إذا ثبت أنه ردم مع المادة ١١. المادة ١٢ وما تقر من مبدأ الرجوع. - ولكن عدسها من إقرار المادة ٥٦ ولا يمكن الرجوع فيها. ولعل الآن مادة القاسة والخسوف.

ولست أريد أن أعطي أي طبق على هذه المسألة فالأمر فيها واضح تمام الوضوح.

وفي المصنف للسرحدي ^(١) والغاية ^(٢) والنحورة وغيرها أنه قد ذكر في الأصل
 أن أما حبيفة لا يجرى الوقف وأن بعض الناس أحد يظهر هذا اللفظ فقال إن الوقف
 باطل عند أبي حبيفة ، وليس الأمر كما ظن فإن الوقف حائز عند الكل إلا أنه
 يجوز عند أبي حبيفة حوار الإجارة لأنه يجعل الوقف حائزاً للمعين على ملكه
 صاروا للمعة إلى الجهة التي سمها ويكون عملة العارية ، والعارية جائزة غير لازمة ،
 ولهذا بقي للمعين على ملكه وله أن يرجع عنه وأن يبيعه وبه وإذ مات يورث
 عنه وليس معنى ميراثه عنه أن الوقف ينهي ويؤول نمونه بل معناه أن ملكهما
 ينتقل إلى ورثته بالحالة التي كانت عليها عند موته فإذا لم يكن قد رجع عن وقفها
 ينتقل ملك وقفها إلى ورثته بالحالة التي كانت عليها عند موته وبطل الوقف
 قائماً بموته غير لازم بالنسبة لورثته أيضاً ، فقد ورد في شرح معاني الآثار
 احتجاجاً لأبي حنيفة ومن قال بقوله ما نصه : وكان من الحجج لم في ذلك
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شاوره عمر رضي الله عنه في ذلك قال له .
 حسن أصلها وسبل الثمرة ، فقد يجوز أن يكون ما أمر به من ذلك يخرج
 به من ملكه ، ويجوز أن يكون ذلك لا يخرجها من ملكه ولكلها ركوب
 على ما أحاطا عليه من ذلك ما تركها ويكون له فسخ ذلك متى
 شاء ، كرحل جعل لله عليه أن يتصدق شجرة بحله ما عاش فيقول له بعد ذلك
 ولا يجرى عليه ولا يؤخذ به إن شاء وإن أبي ، ولكن لمن أخذ ذلك فحسن
 وإن معه لم يجرى عليه ، وكذلك ورثته من بعده إن أهدوا ذلك على ما كانت
 أيام أجدادهم عليه حسن وإن سمعوه كان ذلك لهم . وليس في قضاء حبس عمر
 رضي الله عنه إلى عاتق هذه ما يدل على أنه لم يكن لأحد من أهله نصيبه ، وإنما
 الذي يدل على أنه ليس لهم نصيبه لو كانوا حاصبوا فيه بعد موته سمعوا من ذلك . .
 ولكن لما جاء ما تركهم لوقف عمر رضي الله عنه يجرى على ما كان أجدادهم عليه
 في حياته ولم يلبس من أحد منهم عرص فيه شيء ^(٣) . ولم أعثر فيما اطلمت عليه

(١) ج ١٣ ص ٣٧ (٢) ج ٤ ص ٢٨٥ (٣) ج ٩ ص ١٧٥

من كتب الخفية على ما يخالف هذا ولا ما يدل على أن الوقف بطل بموت الواقف
 عند أي حبيفة ومن كان قوله ولا أنه يكون لارماً بعد موته بالنسبة لورثته ، ولكن
 من حرم قال في المحلى : نعم احتلوا عنه (أي أي حبيفة) أيجوز للورثة إنطاله ،
 وهذا هو الأشهر عنه ، أم لا يجوز^(١) فقد حرم من حرم^(٢) هذا رواية
 عن أي حبيفة غير مشهورة هي القول بدوم الوقف بموت الواقف وأنه لا يجوز
 لورثته أن يفتوه ، ومن حرم ثقة وحجة وهو باطل ، ولا يصعب من قيمة نقد
 عدم وجود له في المتداول بسبب من كتب الخفية^(٣) روايات عن أي حبيفة
 في الوقف لسر إن تلاف ، أنه باطل ، ومعنى ذلك أنه لا وجود له في حياته
 ولا بعد موته ، وأنه حائر غير لاراً بالنسبة له وبالنسبة لورثته ، وأنه جائز غير لاراً
 بالنسبة له ولاراً بالنسبة لورثته والأصح عنه هو الرواية الثانية .

فالأصل في الوقف التام عند عدم اللزوم على الأصح ولكنه قال بدومه
 إذا قضى بالزوم فاض يراه بعد دعوى صحيحة ، ولابد أن تكون الخصومة حقيقية ،
 أما إذا كانت صورية فإن القضاء فيها يكون غير معتبر وهو كعدمه فلا يلزم الوقف به
 فقد نص فقهاء الحنفية على أن من شرط عدم القضاء أن يصير حكم حادثة ، ومعنى
 هذا أنه لا بد أن يكون في خصومة شرعية ، وقال ابن العرسي في الفواكه الدرية
 : إذا حصلت الدعوى لمسوعة بحسب الصورة وكان القاضي يعلم أن باطل الأمر
 في ذلك لسر كصهره وأنه لا تخاصم ولا تدارع في نفس الأمر بين المتدعين حرم
 عليه صريح الدعوى ولا يعتد القضاء لمترتب عنها ولا يصح الاحتياط للحصول
 لقضاء مثل ذلك . وقد جاء به أيضاً أن الفقهاء قد قالوا أن القضاء بصحة الوقف
 لا يكون قضاء بدومه ، وفي حقه أن الوقف جائز غير لازم عند الإمام رحمه الله تعالى
 لاراً عندهما إذا قضى القاضي بصحته احتتمل أن يكون قضى بذلك على مذهبه
 ولا معنى للحوار به إلا الصحة ولا يلزمه اللزوم فيحتاج في لزوم الوقف إلى التصريح
 بذلك ، وفيه طر ، ووجهه أن الإمام لم يقل يكون الوقف حائراً غير لاراً مطلقاً

بل هو عده لارم إذا علقه اواقف بانوت أوقفى به القاضى ، ولا شك أن القضاء
 نصحة الوقت قضاء بانوت فيكون القضاء نصحة مقتضى للرؤى فلا يحتاج إلى
 التصريح بالرؤى في القضاء به فتأمل^(١) هذه عبارته وهو لم يرد عن ابتداء اعتراض له
 على المنقول ، ولا قية لرأى أمثاله في مقابلة المصوص عليه ، ومع ذلك فقد أجاب
 عن هذا الاعتراض عمر بن مجيم في إجابة السائل حيث يقول : وجوابه أن معنى
 قولهم أوقفى به القاضى ، أى قاض يرى لزومه ، أما إذا معنى نصحته من لا يراه
 فلا حرية أنه لا يكون قضاء برؤى ، وأنت تعلم أن هذا لا يأتى إلا إلى القاضى
 المختار ، أما القلة فليس له أن يحكم إلا بالصحيح من الذهب وسبائك أن موطنها
 في اوقف هو الصحيح^(٢) ، كما أن اس عاين سلك في رد المختار مسلوكا آخر
 في الرد عليه .

وقد اهتموا في قضاء المحكم هل يرم به الوقت أولا والصحيح أنه لا يكتفى
 لأنه لا يرفع الخلاف . وقد جاء في لأفروية نقلا عن القية أنه لو حكم الحاكم
 بزمه بعد موت اوقف لم يجر ولم يلزم لأن الوقت إذا لم يكن لارم انتقل
 إلى الورثة بموت الواقف وجاء في تصيقاتها أنه بحث عن هذا في القية فلم يجد
 ولكن انتهى إلى السعد أفتى به^(٣) ويظهر أن من قال هذا القول فهم أن انتقال
 ملك إلى الورثة يقتضى بطلان الوقت عنده وليس كما ظن بل هو باق على الوقفية
 غير اللارمة أنصا كما هو صريح كلام الطحاوى . وجاء في إجابة السائل أنه
 لا خلاف في زوال ملك الرمة إذا قال هو موقوف في حياته وبعد ممته فيكون
 حال الحياة نفعاً لحال لموت^(٤) . وهذا يدل في وصوح على أن لمجر إذا أصيب
 أيضاً كان لارم عنده في الحال ، ولكن هذا غير صحيح وقد صرح في الخاتمة
 ولشراعية والرد المختار وغيرها أنه لا يلزم عند أنى حصة في هذه الحال قبل لموت .
 وجاء في الخاتمة أنه نقل في الوائى عن أنى حصة أنه يقول برؤى الوقت في الفترة
 والقطرة والطريق وأنه لا يصح الرجوع عن وقفها كما لا يصح الرجوع عن وقف

(١) ص ١٤٦

(٢) ج ١ ص ٣٢٩

(٣) ص ٢٧

(٤) ص ٢٨

المسند وسكن المنقول عنه في هلال وفي ظاهر الرواية أنه يرى أن وقفها لا يلزم
ويصح الرجوع عنه كسائر الأوقاف الأخرى^(١) هذه هي حجة المسائل التي قيل
فيها لزوم الوقف الناجز عند أي حقيقة .

فما سائر أهل العلم والفقهاء بالأصل عدمه أن الوقف الصحيح الناجز يكون
لأمر من وقت حصوله لا يباع الموقوف ولا يرهن ولا يوهب ولا يورث وليس
للأوقف ولا لوارثه أن يرجع عنه ولا أن ينقصه بعد أن أتم ، هذا هو الأصل
العام وسكن هناك مسائل وقع فيها الخلاف سببها في لزوم الوقف وعدمه

الأولى — اشتراط الخيار : ذهب الشافعية والحنابلة وجهور الحنفية وبعض
المالكية إلى أن الوقف لا يجوز فيه شرط الخيار ، ثم احتجوا بذهب بعضهم
إلى أنه إذا شرط الخيار في وقفه بطل الوقف ، قال بذلك هلال ومحمد بن الحسن
من الحنفية وهو مذهب الشافعية وأحد قولين في مذهب الإمام أحمد ، وذهب
بعض الآخر إلى أن الوقف صحيح والشرط باطل ، قال بذلك يوسف بن خالد
السنقي والفقهاء أبو حنيفة والشافعية وابن الحنابلة وابن المالكية وهو أحد
قولين في مذهب الإمام أحمد ، وذهب أبو يوسف إلى أنه لا وقف بشرط نفسه
الخيار وبين للخيار وقتان معوما ، ثلاثة أيام أو أقل ، حذر الأوقف والشرط معاً
كما في البيع ، وإن كان وقت الخيار مجهولاً لا يجوز البيع ومن اتبع أن معنى صحة
الوقف بشرط الخيار في الصورة الأولى أن الوقف في مدة الخيار يكون غير لازم
بأن شاء رجع فيه ونقصه وإن شاء أبعده وأنه متى مضت مدة الخيار ، ولم تكن
قد رجع عن وقفه صدر الوقف لازماً ، وبحت العمية أن عدم السلام للمالك في قول
ابن الحنابلة إن الوقف لازم ولو قال الواقف ولي الخيار وهل يسمى أم لا بهي له
شرطه . ومن تبع ما جاء شراح حليل في المسائل المرسطة بهذا فظهر له حلياً أنهم
خروا على ما ذهب إليه ابن عبد السلام ، واختيار على هذا القول ليس له مدة
محدودة فيكون محيراً بين استدامة الوقف وبين الرجوع فيه متى شاء ، فالوقف

على هذا لازم إن لم يشترط الواقف عدم لزومه ، وغير لازم إن اشترط ذلك ، وقال المالكية أَيْضاً إنه يعمل بشرط الواقف إذا كان حاتراً كمن وقف وشرط أن من احتاج من الموقوف عليهم إلى البيع من الوقف باع فإنه يعمل بشرطه وكذا إن شرط ذلك لنفسه ، وقالوا إنه لا يحل له الإقدام على أن شرط للموقوف عليه أن يبيع نصيبه من الوقف ولو من غير حاجة ولا يحل الإقدام على البيع تمتصى هذا الشرط ، لكن إن أقدم الواقف على اشتراطه صح شرطه ولو أقدم الموقوف عليه على البيع صح بيعه ، فلا احتياج ليس شرطاً في صحة هذا الشرط ولا في صحة البيع بل هو شرط لحل هذا الاشتراط وحل البيع ، فالمسألة مسألة إنهم وعدم إنهم لا مسألة صحة وساد . وقالوا إنه يعمل بشرطه إذا وقف واشترط أنه إذا تضرع على وقفه فاقص أو غيره من الطلبة رجع منكاه إن كان حياً أو وراثته يوم السور^(١) فالتوقف الذي يشترط فيه شيء من ذلك يكون غير لازم إذ ليس معنى عدم اللزوم إلا صحة الرجوع عنه وإخراج الموقوف عن أن يكون وقف^(٢)

الثانية — وقف المريض : اتفق الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على أن وقف المريض لازم بالنسبة له حتى أنه لا يصح له الرجوع عنه . وكلامهم في اعتباره من الثلث وفيما يكون منه متوقفاً على إحادة الوارث وما لا يكون ، لا يمتد أن يفعله هما ويكفي أن يشير إليه . وقال المالكية إذا وقف المريض لوارثه بطل وإن كان محوراً لأنه وصية لوارث وقد سبى الشارع عن الوصية له ، أما إذا وقف على غير وارث فيه يخرج مخرج الوصية من الثلث حصل حوراً أم لا وله بطله . فوقف المريض عندهم في هذه الحالة يكون صحيحاً نافذاً ولكنه يكون غير لازم وتلوقف بإطائه والرجوع عنه . بل أن الصحيح لو وقف ، وأن كان وقفه على الفقراء أو كان

(١) السور على شيء السلطة عنه لا يحل شرعاً . (٢) البورق لم يرحى ١٢٠
 من ١٢ الحاشية ٣ من ٣ ، وقف هلال من ٨٤ وما بعدها ، وقف حصار من ١٢٠
 وما بعدها - السور على الترح لكبير ١ من ٨٩ ، ٧٥ - الأوزار ١ من ١٣٥ حتى لأن
 قد منه ٦ من ١٩٩ ، القروح ٢ من ٨٧ ، ٨٧٧ وكشف القناع ٢ من ٤٤٠ ، ٤٥١
 وشرح المنهى ٢ من ٤٩٥ ، ٤٩٩

مصحداً أو مدرسة أو رباطاً أو مثلاً، ولم يحجر عنه حتى مرض مرض الموت كان غير لارء وله إبطاله وإحارته كما أنه لو مات قبل الحوَر كان لوارثه إبطاله وإحارته^(١).

الثالثة - منقطع الأول : إذا وقف وجعل وقفه أولاً على من ليس موحوداً حين الوقف أو على من لا يجوز الوقف عليه كمن وقف على ولده ثم على الفقراء ولم يكن له ولد حين الوقف أو وقف على كنيسة ثم على الفقراء، إذا وقف على هذا المحو قال الحنفية والحنابلة أنه وقف صحيح لارء، وتكلموا في مصرف ربه مما لا حاجة بنا إلى ذكره^(٢). وقال الشافعية أن الوقف يبطل لأن ذلك يكون تمديداً للوقف بغير الموت صحداً وتعليق الوقف بغير الموت بطله وقال ابن حجر في التبعة : ونقل الركني عن القاسمي أنه لو يحجر وعقب إعطاه لموقوف عليه مات حار كالبكالة انتهى وعليه فهو كالوصية أيضاً فيما يظهر. وقال البصري في حاشيته تعليقا على هذا أن مقتضى قول ابن حجر أن الربيع قبل لموت يكون بذلك، وهو محل تأمل، بل إطلاق قوله إنه كالوصية محل تأمل^(٣). فعلى استظهار ابن حجر بكون الوقف قبل الموت غير لارء وسكن البصري لا يميل إلى ذلك. على أن أصل الحوار لا يتفق مع ما هو مقرر عديم في منقطع الأول فإن هذا وإن لم يكن منه أشبه الأشياء به. وقال الشافعية إذا وقف على من سيولد له أو وقف على ولده ولا ولد له حين الوقف كان الوقف عند مالك صحيحا غير لارء إلى أن يوجد الموقوف عليه وإذا صدر لارءا فللوقف بيع الموقوف قبل وجود الموقوف عليه كما أن علته بكون له قبل وجود الموقوف عليه وإن لم يرجع عنه أما ابن القاسم فقال إن هذا الوقف يذم بمجرد عقده ويكون موقوفاً إلى أن يحصل النسي من الولد ومخرج القدي بأن المسألة تكون موقوفة أيضاً إلى النسي فإذا حصل رجوع الموقوف هو وعلته إلى ذلك أو إلى ورثته إن كان قد مات^(٤).

(١) المسوق - ٤ من ٨١ و ٨٢ (٢) للمصنف ج ٦ من ٢١٨ (٣) الأنوار ج ١

من ٢٣٢ نتيجة ج ٢ من ٣٣٣ (٤) المسوق - ٤ من ٧٧ و ٨٩

الرافعة الوقوف قبل القبض : قول أبي يوسف ومذهب الشافعية وأشهر

أروايتين عن أحمد أن الوقوف يتم ويذكر بالقول وإن تسليم الموقوف إلى من يقصده ليس شرطاً في صحته ولا في قدامته ، ولا في بركته ، ومتى أوجبه فقد انبرم ولزم سله أو لم يسله فلا يملك الرجوع عنه . وقال محمد بن الحسن أن الوقوف لا يتم إلا إذا أخرج له لواقف من يده وسله إلى من يقصده منه ، وهذا هو قول أبي حنيفة في وقف المسجد ، ومعنى التمام غير معنى اللزوم ، ومن أننى بطرأ نحو ما ظاه الفقهاء في المحبة والصدقة النافذة يظهر له الفرق بين المعيين والصحاح ، وكفى غير التمام وانتم غير اللزوم سواء في حوار الرجوع . وقال ابن قدامة في المسمى أن أحمد قد روت عنه رواية أخرى هي أن الوقوف لا يتم إلا بالقبض ، وإخراج الوقف له من يده وقد احتج هذه الرواية ابن أبي موسى وهي قول محمد بن الحسن ^(١) ولعل ابن قدامة يعنى بنسبة عدم اللزوم إلى محمد عدم إيداعه له قبل تمام الوقف الرجوع عن يده وإلا فالمراد عن محمد هو عدم التمام ولا يعرف أن أحداً آخر قل عنه تمام وعدم اللزوم . وقال الإمامية إن الإقباض ، وهو القبض بالإيداع ، شرط في بركه الوقف وإن كان قبوله قد وقع ، ثم لا بد من يكون للواقف الرجوع عنه محتاجاً كالأو غير محتاج ويكره للموقوف عليه مسحه أيضاً بعد القبول وقبل التمام ^(٢) .

هذا مبلغ ما هدى إليه الاستقراء من المسائل التي قل بها عدم اللزوم من بركه

لزوم عقد الوقف الصحيح الناجز ،

٦٣ - أما الوقف غير الناجز ، وهو لمحقق ونصاف ، فقد قدمت تحرير

مذهب الحنفية فيه ويستأن الإمام أبا حنيفة وصاحبه متفقون على أن كلاً من الوقف المعلق بالموت والوقف المنصوب إليه غير لازم في حياة الواقف ويكون لازماً بعد موته على أنه وقف عند الصاحبين وعلى أنه وقف أو وصية عند الإمامة ^(٣) وقال الطرسوسي في دفع الوسائل وتحرير الكلام في محض فيه أن الأصح من قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الوقف لدى ليس متضاف إلى ما بعد موت

(١) للوضع السابق .

(٢) جواهر الكلام ج ٦ ص ٦٤

(٣) (٣) ج ٦ ص ٦٤

بلا موصى به ولا محكوم به صحيح عند أنى حبيفة بفس لازم . أما الذى هو طريق الوصية أو المصاف أو المحكوم به فهو صحيح لازم فى الحال حتى لا يملك بيعه ولا يرث عنه إذا مات كقول أنى يوسف ومحمد فى الوقف مطلقاً^(١) وهو يريد بالمصاف ما يشمل الملق ، وما رعه من لزوم الوقف المضاف والموصى به فى الحال عند الإمام غير صحيح أصلاً ومخالف ما أحمت عليه المؤلفات قبله وبعده . ويست فى السئلة السابقة أن ما ركب من التحجير ومن التعليق أو الإضافة غير لازم قبل موت عند الإمام وأن ما جاء فى إحادة السائل مما يدل على لزومه عنده فى الحال تبع لما مد للوت غير صحيح أيضاً .

وقد قدمت أن من عد اخصية لا يفرقون بين التعليق والإضافة^(٢) . والمالكية يجيزون تعليق الوقف بالزمان والمالك وغيرها . ولهم إذا عم التعليق كلام فى لزوم الوقف وعدمه . قال الدردير فى الشرح الصغير : ولا يشترط فيه التحجير ، فيجوز أن يقول هو حسن على كذا صد شهر أو سنة^(٣) . وقال فى الشرح الكبير . صح لازم وقف مملوك ولو بالتعليق ، كأن منسكت دار فلان هى وقف ، ويحوز إذا جاء العام الفلانى أو حصر فلان بكذاى وقف ويترى إذا جاء الأهل . ومن هذا يظهر أنه قبل الأهل لا يكون لازماً فيصبح رجوعه عنه . وقال السواقى فى حاشية هذا الشرح أن من التعليق ما أفق به الشيخ زين الجبىرى من أن من التزم بأن ما سببه فى الغل الفلانى يكون وقفاً ما سببه فيه مد ذلك يكون وقفاً ولا يحتاج إلى إنشاء وقف جديد ، وقيل أن الأجهورى تردد فى إذا كان من الواجب تعيين الملق فيه أو لا يجب ذلك فيدخل فيه ما يفعله بعض الواقفين فى كتاب وقفه من أن كل ما يتحدد له من عقار أو غيره ويدخل فى ملكه يكون ملحقاً بوقفه ، وقال إن المأخوذ من كلام الرصاع أنه إذا عم التعليق كل الوقف غير لازم لما فيه من التحجير^(٤) .

(١) السئلة (٢٥) ص ٩٥

(٢) ج ١ ص ٣٦ ، ٧٧

(٣) ص ٧٢

(٤) ج ٢ ص ٢٨٧

وقال الشافعية إن الوقف لم يمت موت الواقف صحيح كقوله إذا مات دارى
وقف على كذا أو قد وقفتها ، أو قوله وقفت دارى صد موقوف على الفقراء ، وقارة
يعبرون بالتعليق وقارة يعبرون بالإضافة ، والسبب في ذلك بين ، وهو أنه لا فرق
بينهما عندهم ، ولكن هذا الوقف لا يمت في الحال ولا يلزم إلا بالموت فإن حكمه
حكم الوصية في اعتباره من الثلث وفي جوار الزحوع ، واعتبروا مجرد عرضه على البيع
رجوعاً عن الوقف ، وحكمه الأوقاف في وجوب تبيده ، في عدم بيعه بهتة ويزنه
بعد لومه موت الوقف ، وإذا علق وقف بأي شيء آخر سوى موت الوقف
وكان وقتاً يصحى لتحرير وهو ما يظهر فيه قصد القرينة كعلق وقف بسعد كان
الوقف صحيحاً ولكنه لا يصير وفقاً لإدا واحد من عبه ، أما إذا لم يكن مفهوماً
لتحرير فإن التعليق سطره^(١) هذه هي أحكام مذهبه ، ولكن صاحب الأوقاف قال
أن الوقف لازم في الحال وإن أصابه إلى در الحياة . وفي حاشيته أنكره على
أن الوقف موقوف إلى ما بعد الموت ليس مثل الوصية حتى يجره ، زحوع وسائر
التصرفات التي تفدح في الأمر بل هو لازم في حال سقوطه عنه كالنصف^(٢) .
وسكن ذلك مخالف في معتبرات مؤنعت لمداومة من كتب الشافعية وقد نقل
في مصم الإيفاق على أنه لا ، م ، لا بالموت

وللتجمله في تسبق الوقف وإضافته ثلاثة أقوال : أحدها أنه لا يصح إذا
علق بموت الواقف أو غيره ، والآخر يصح إذا علق بشئ شرط ، ثوبه أو غيره ،
والثالث أنه لا يصح إذا علق بمسير موت الواقف ويصح إذا علق بثوبه ويعتبر
كالوصية بالنسبة لمخرجه من ثلث ماله وسكنه لا يكون مثله في عدم المداومة وعدم
في الحال ، في كتب التسع أن الوقف عقد صحيح ، أخرجه مخرج الوصية ولم
يجرحه ، فإن قال هو وقف بعد موت صحيح ويكون لازماً من حين ثوبه هو وقف بعد

(١) النسخة ج ٢ ص ٣٢١

(٢) البيهقي على التوضيح ج ٣ ص ٣٢٨ وصح سند من ١١٣

موتى^(١) وله أخوه في المدينة من كثرهم ما يخاف ذلك أو ما يدل على أن في الروم
في الحال خلافه عدمه .

ومن هذا يتضح أن الوقف منق أو لمصاف إذا كان صحيحاً لا يدم في الحال
ويصح الرجوع عنه والمواقف بيعة والتصرف في الموقوف بكل تصرف ينقض
الوقف ومتى وقع منق عليه أو لمصاف له لارماً ، قال بذلك أوصيفة وصاحبه
وهو مذهب المالكية والشافعية أما ما جاء في مع الوفاق وبجاء السائل من كتب
الحنفية وبالأموار من كتب الشافعية بخلاف ذلك فإنه لا يكون عليه ، وقال الحنفية
أنه يصح لارماً في الحال . أما أوصيه بوقف فيها لا يكون لارمه ويصح للموصى
الرجوع عنها مادام متى عدت وصحته وحصل الوقف كان لارماً عند أي حبيفة
وغيره لا أثر في ذلك خلافه لأحد

٦٤ — أشراط الصراحة والإشهاد في الرجوع : والقائلون بعدم لزوم الوقف ،
بأنه إذا كان له مصروف ، بشرط أحد شرطيهما عدم صحة الرجوع أن يكون صريحاً
وصريح كلام الشفعية ، صريح كلام غيرهم وسبق في قولهم وصحة في الرجوع
كما يكون صريحاً يكون صعب كسبه وهنته ووقفه وفي حديث مستند ، وعرضه
على البيع وبحوادث ، كما أسبق . فتدبر على أن أحداً اشترط لصحة الرجوع الإشهاد
عليه أو كتابته كتابة حمية أو عرقية .

٦٥ — انقطاع الرجوع في الرجوع : وهو عند الحنفية ورواهم الكثيرة وأصحها
في أن حق الرجوع عن الوقف لا يسقط بالإسقاط لأن القائل بحجور الرجوع
عن الوقف يرى أنه عقد قد شرع غير لارم فلا يملك لوقوف حله لارماً وتغييره
عن وصيه الشرعي ، فقد جاء في المحيى الرهاني أن تغيير العقد عن وصيه الذي
وصع عنه يحكم الشرع لا يجوز لأنه سبيل لمشروع وتبدل المشروع لا يجوز ،
ونصوا على أنه لا يعتق عدله على لارم إلا باللاء به بطل هذا الشرط وبقي الولاء به
لأن قضاء الله أحق وشرط الله أولى ولواء لمن أعتق ، وفي الأشبه أن الاء

(١) في ٦٥ ونحوه ج ٢ ص ٨٦٦ وكشاف فتح ج ٢ ص ١٤٦ ، ١٤٧

أو الحد إذا عمل نفسه من اولاية على الصغير وصير نفسه غيره لا يجوز ما فيه من خلاف المشروع ، ونصوا على أنه لو تزوجها على ألا ينقلها أو على أن تسكن حيث تحب كان الشرط باطلاً وبقي حق ثبات له لأن في هذا الشرط تعبير يقتضي العقد شرعاً ، وفي المدافع والبرهان وغيرهما أنه بوطئها رخصاً وقال فصلت حتى في وجوبك أو لا رحمة لي عليك لم يسقط حقه في الرحمة لأن انفلاق الرخصي شرع معقلاً للرحمة ، ونصوا على أن حق الرجوع في المهر لا يسقط بالإسقاط لأن مهنة غير عوض شرعت غير لازمة وانما هو حق الرجوع فإذا أبطل هذا فقد غير لمشروع . وفي المحيط أنه لو وكله شرط ألا يهره حارت الوكالة وبطل الشرط لأن الوكالة شرعت غير لازمة وفي العمل بهذا الشرط جعلها لازمة وهو تغيير للمشروع وأن الراس ومرتبين لو تفقداً على أنه إذا صرح الرهن صاحبه غير شيء بطل ذلك لما فيه من سبيل لمشروع . وكذلك قالوا في اشتراط الوصي عدم الرجوع عن الإنشاء أو اشتراط الوافد عدم عرق القبر ويقصد بذلك حقه في التصرف في ملكه وإسقاط الوارث حقه ، ونسب ذلك كثرة جداً^(١) . وبما قد نتجح أن حق الرجوع في الوفاء لا يمكن التردد في أنه لا يسقط بالإسقاط

٦٦ - ردم الوفاء بالنسبة لمصارف الوفاء وشروط : ذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن عقد الوفاء غير لازم وإن للواقف أن يرجع عنه ، ولكن إذا لم يشأ الوافد أن يرجع عن أصل وقعه ولكنه أراد الرجوع عن مصارفه أو بعضها أو عما شرطه فيه من الشروط كله أو بعضها هل يجوز له ذلك صدقاً في حقيقة ، لم ير من سلك في هذا من الفقهاء على طريقته ولا من روى عنه شيء يتصل بذلك ، ولكن مقتضى مذهبه أن الواقف يملك هذا ، وذلك لأن معنى الوفاء عهده هو حسن العين مع بقائها على ملكه وتسهيل ثمرتها على ما اشترط ، ورجوعه عن الأصل رجوع عن التحميس والتسهيل والشروط جميعاً ، ومن ملك الرجوع عن أمور عدة يكون له من باب أولى الحق في الرجوع عن بعضها ، على أنها لم تعد في الشريعة

(١) إمامه السائل ص ٢٦ ، ٢٧ وكذا في التمهيد قسم الألفه ومرتبات ص ٩٠ - ١١

أن يكون الأصل غير لازم والمدفع لا بما ، وإذا كان - جوع عن التحسن ،
وهو الأصل ، حاشا . كان الرجوع عن فرعه وهو المصارف والشروط أولى بالخوار
على أن هناك طريقة أخرى على مذهبه ، هي أن ينتزح من تعريف المصارف قدر جمع
رجوعا صميم عن الوقف وأشأ وقد انتزع على الوضع الذي حصل من التعبير .
ولا يؤثر في هذه المعاني ما جاء في البدائع من أنه لا خلاف بين العلماء في جواز
الوقف في حق وجوب التصديق بالفرع مادام لواقف حيا حتى أن من وقف داره
أو أرضه بمره التصديق الله ندا والأص ، ويكون ذلك منزلة النذر بالتصدق
بالعنة ، وبما بر من قال وجوب التصديق بالنية سوى صاحب البدائع بل رأيت
المصنف في شرح معنى أكثر من ذلك . وبما انتزح على ما قل فهو حسن ،
ووجدنا صاحب النجاة يقول : إن أبا حنيفة يجعل الواقف حابسا للمعين على ملكه
صارها مسموعة إلى غيره أي سمها فيكون بمنزلة العارية والعارية جائزة غير لازمة
ومعنى الجواز جواز صرف الله في ملك غيره وعلى هذا النحو حدثت عبارات
السكاكي . بسوط ، الحلي ، شرح المنظومة والطهيري وغيرها ^(١) فضلا عما
على ما جاء في البدائع . ويرى متفق مع ما جاء في نكت المذهب ، هذا إلى أن ما ذكره
من وجوب التصديق لا يظهر في كل فرع الوقف ، وإذا يظهر حيث يكون
في المصروف معنى الصدقة كما ذكره . لكن فيه لا معنى له والسلك لم يظهر معنى
وجوب التصديق ، على أن المصارف لا يبدل ولا وجوب التصديق بطلاق ولا تدل
على وجوب التصديق على من سمي فلا دلالة فيه على لزوم تسمية مصرف . ومنه
جواز الرجوع عنه وتسمية مصرف آخر . فظهر أن مقتضى مذهبه قد بقي صافيا
لا يوجب ما ذكره . ويكون صريح مذهبه أن للوقف الرجوع عن أصل وقفه وهذا
يدل بآولى على أن الرجوع عن مصرف وقفه وشروطه وتسمية مصرف وشروطه
أخرى . وإذا كان حقه في تغيير المصارف والشروط حقا مستندا من طبيعة العقد
وتوابعه من الرجوع عنه مست من غير شرط وإذا أسقطه لا يسقط بإسقاطه لما بيانه

في الرجوع عن أصل الوفاء . أما كون هذا التعبير لا يصح ، لا إذا صد به
الإشهاد ليس بالمادة الأولى من هذا القانون فليس مذهب الإمام ولا يدل عنه
كلامه لا عذرة ولا دلالة

هذه هي أحكام مذهب الإمام أبي حنيفة نصاً صريحاً واحداً . فما صد به
فيقولان : أن الوفاء كما يرمي في أصله يلزم في نفيه ما اشتمل عليه من مصرف
ومنفذ واستحقاق وحجم وترتب وغير ذلك من الشروط الصحيحة التي ترجع
إلى الصلة ، وإلى غيرها سوى شرط الضرر فليس للوفاة ولا غيره من الشروط
إلا ما اشترط له في عقده ، وما شرطه فيه يكون لازماً فلا تثبت أحد التعبير
في المصارف ، بدخل أو جراح ، ولا في مصادر الاستحقاق ، زيادة أو نقص
ولا بإعطاء أو حرمان ولا في شيء من الشروط التي انتهت صحتها في عذرة
الوفاء ، لا إذا كان قد اشترط أن له الحق في ذلك . وليكن ما أحب في مسألة
أولاه على الوفاء ، فسوى محمد بينهما وبين الأمور لأحد في جميع ما ذكر
ما أبو يوسف رحمه الله من : أن ولاية الوفاء على وقعه ثم من قبله من قبله كولاية
العقود ومن شرطه أن يكون وكيلاً عنه في حياته ، وفيه عتق ماله
فولائه على وقعه ثم من قبله ثم شرطه أو صدقه أو صدقه في جرح من
شرط له الضرر وتبين سوءه وله أن يفي في شرط النظر كلما أدرج فيه حق
التصريح بذلك أو لم يشترط أو صدقه (١) فالمصارف والشرط هي وذات في عهد
الوفاء تكون لازماً إن لم يشترط الوفاء فيه لأحد الحق في نفيه ، ولكن غير
لازم إن شرط ذلك نفسه أو غيره ، وتكون بشرطه ، في غير ما يثبت فيها
كما يشهد لما نصبه له هذا الشرط . ولكن إذا كان ما صد في الوفاء متعلق
بالمصارف والشرط لازم أو غير لازم من جهة التعبير منه فهل يكون لازماً
بالصفة من ثبت له الحق بمعنى أنه لا يملك إسقاط ما صد من الحق مقتضى هذا
الشرط أو لا يكون لازماً ويكون له الحق في إعطائه والتصرف عنه ؟ ذكرين

(١) أبو يوسف ج ٣ ص ٣٢٦ والخنفية ج ٢ ص ١٠٨

ان يحرم في لأشياء من قبل وقع لأشياء في سقوطها بالإسقاط وعدمها إذا
 شرط الوافق لشيء شرط في أصل الوقف كشرط الإدخال والإخراج والزيادة
 والنقص والاستبدال وسقطت منه من هذا الشرط . ثم قال : ويدعى أن يقال
 بالسقوط في الشكل إذا سقطت أجزائه وفيه إذا سقطت أجزائه وفيه شرطه لنفسه
 أو لغيره . ويستصحب في الشرط من شرط الإدخال والإخراج إذا سقطت حقه فيه يسقط ،
 وقال في رسالته : إن وافق هذا شرط نفسه للإدخال والإخراج . الخ أو شرطه
 لغيره وسقطت حقه في ذلك الشرط بمعنى ألا يسقط ، وذكر في لأشياء أيضاً أن
 هذه الشروط لا تنجح بسقوطها . كانت مشروطة في وقف حكمه متصفاً للشروط
 لأن الوقف بعد حكم لأمره من الحكم ، وهو شامل للشروط ، فثبتت كل روم .
 هذا ما دله من يحرم ، وهو تارة يستظهر السقوط وتارة يقول بعدم السقوط . ونقل
 ليزي القول بهذه السقوط عن قاسم بن قطونا والكافيجي وأما إسن ، ثم قال :
 إن في مخالفة الأصل ما يقتضي صحة السقوط . ونقل الشيخ عمر بن محمّد في إجابة
 المسائل إفتاء الأقصر بن أبي عبيدة والناوي بالسقوط ومخالفة قاسم والكافيجي
 في ذلك ^(١) ومن يرجع إلى ما كنهه هلال في الأبواب الخمسة لأخيرة من كتب
 نويس ^(٢) لا يورد في أن كون هذه الشروط بسقط بالإسقاط مذهب الحنفية ،
 وأنه لا محل ، هذا الذي جاء به وساقله كبار فقهاء المذهب في كتبهم بدون تعليق ،
 لأحلاف هؤلاء المتأخرين . ما بسقط الحق في أربع فصول في قول فيه إن شاء الله
 والتمسكه بقول من يروون ما اشتمل عليه عقد الوقف من مصارف وشروط ،
 كما يقولون أنه يجب إتمام شرط الوقف والعمل به إن لم يكن مجموعاً وإن كان
 مكروهاً متعلقاً على كراهته فلا يجوز العدول عنه إلى غيره وإنه من أوافق ، لكن هل
 من شرط في وضعه لنفسه أو لغيره الحق في تغيير ذلك ؟ يظهر أنه ليس في هذه
 المسألة من حاص عنهم منقول عن أثمة لمذهب ، وهو لدسوقي في حاشيته على لشرح
 الكبير أنه يؤخذ من عدم اشتراط التأييد في صحة الوقف . اشتراط التعبير والتعديل

(١) كتابه مصممين (١١٣ - ١٢٥٠ - ١٢٨) و١٢٥٠ - ١٢٨٠ - ١٢٨٠ (٢) من ٢٩٩ - ٣٢٣

والإدخال والإخراج معسول به وفي مقتضى ما يمد مع ذلك قد ، ويتصلى إن وقع
في الخطأ عن الوارد ومتطية وغيرها أنه إن شرط في وقعه أنه أن واحد فيه رعه
بيع واشترى غيره أنه لا يجوز له ذلك فإن وقع ، من مضي وعمل شرعه^(١)

أما الشائصة فالوقوف عنده وضع على اللزوم في كل شيء ، فكما أنه في عفته
لزم أيضاً في المصارف والشروط واللزوم في ذلك مقتضى من مقتضيات العقد حتى
أنه لو شرط فيه ما يتخلله أصل الوقف بعد الشرط ، قد شرط في وقعه لنفسه أو
لأجنبي أن لا يتجر من شيء أو يريد من شيء أو أن يقدم أو أن يؤخر أو أن
يسير في شيء من شرطه أصل الوقف كما في الأمارة وجوانسه^(٢) ونحوه المخرج^(٣)
وشرح المسح^(٤) وغيرها ، ولا يمتد في ذلك خلافاً عنده .

وجهور الحديثة على أن ما تشتمل عليه الوقف من اللزوم ، شروط لازم
ويعمل فيه شرعه وجود ، ليس له أن يشترط في الوقف ما لا يقع مع هذا ،
ولكن المردم في مصرف يكون بالنسبة لزمانه موقوف عليه لا غيره الاستحقاق
في الموقوف عليهم في كل وقت فلو شرط في وقعه لنفسه أو لغيره أنه لا تغيير شرعه
أو أن لا تحويل الوقف عن الموقوف عليه إلى غيره ، وإن له بدخول من شيء
من الموقوف عليهم وبدخول من شيء من غيرهم كان شرطه باطلاً ، أما إذا شرط
أن له أن يعطى من شيء من أصل الوقف ويجوز من شيء منه كان شرطه جائزاً
لأن ذلك ليس بإخراج من موقوف عليه من الوقف وإنما هو بسبق لاستحقاقه
في الوقف بصفة ، ويميل الحارثي إلى عدة الفرق بين لإخراج والإخراج وبين
الإعطاء والحرمان ومن الواضح أن شرط الزيادة والنقصان ، سدرج تحت نصير
الشروط ولا يمكن إلحاقه بالإعطاء والحرمان لأن العلة التي ذكرها غير الحارثي
لا تتحقق منه هذا هو رأي جمهوره ، أما الإمام ابن سبويه فقد قال : إن الشرط لمباح
باطل على الصحيح المشهور حتى لا يمتد إلى مصلح عمل بالفرعة ، وقد قيل : بالتجوير
كان له وجه ، وقال أيضاً في الاحتياطات ولا يرد الوعاء بشرط الوقف إلا إذا كان

(١) المسوق ٢ من ٨٨ ، ١٢ من ١٣ ، (٣) ٢ من ٢٢ ، (٤) ٢ من ٢٢

مستحق خاصة ، وهو مذهب أحد من قول أحمد في اعتبار الغربة في أصل
 إخيه ، موقوف عليه . وإذا شرط في استحقاق ربه الوصف الغربة ، هل أحق
 من متبرع به ، يتولى في سائر الصفات ويحور تعبير شرط اوقف
 في ما هو أصح منه اختف ذلك باختلاف الزمان ، حتى . . . وقف على الفقهاء ،
 والصوفة واحتاج الناس إلى خود ص ف إلى أحد (١) .

كلام ابن تيمية واضح في أنه ذهب إلى أن الشرط مانع لا يدرم الوفاء به ،
 وهذا هو معنى صلاية ، وأنه لا يجب العمل بالشرط ولو كان مستحسناً ،
 وأن مصرف لا يدر ولا يتعين للمصرف إليه ، إذا كان غيره أصح منه . وفي هذه
 أحسن دليل على أن الأصح . وقد أطلق حجة التفسير في المصرف وفي الشرط
 فكان سبباً لتفسير ذلك من اوقف من غيره . ورأيه ، وإن كان محل مناقشة
 حديثة في بعض مواضع ، في مجموعته وهو مادة في لزومه ورعاية ما هو أصح
 من الأصلية فقد سبق أن ذهب مذهبه في هذا (٢) ، ونحوه أن لغو شرطه في هذه
 مسألة منهم من ذهب إلى أن ما يرد في اوقف من مصرف وشروط
 كونه لا يدر وليس لأحد تغييره شرط اوقف ذلك في عدة اوقف بشرطه ،
 مع شرط أن يخرج من دفعه من شيء من موقوف عليه وأن يدخل فيه من شيء
 من غيره بعض بعضه على بعض أو سوى شيء كان ذلك
 كله دلالاً على اشتراط مصرفه في هو ملك غيره فلا خلاف ومنهم من يرى
 لزومه وقف الأصلية من ماله حين اوقف فلا يملك أحد حقه وإن شرط ذلك
 كان مبرماً لكنه يثبت دخول غيرهم معهم إن كان قد شرط ذلك ومنهم
 من يرى يجوز هذه الشروط جميعها جعل اوقف إرادته وصلاً له لدخول
 والخروج ، أما إذا شرطها على معنى السلطة في الإدخال والإخراج
 ٦٧ ومنه بين حكماء هذه مدة وبين حجج من الأقوال في مذهب
 لفظة سمح لتعديل جوهرى وواسع لدى :

(١) المص ج ٦ ص ١٩٥ ج ٢ ص ٨٧٧ احكامات ص ١٠٣ (٢) ص ١٠١

١ - فقد أبيض الواقف أن يرجع عن وقفه وإن حرم نفسه من ذلك ،
إلا في الأحوال المستثناة . وقد كان قبل ذلك لاحق له في الرجوع أصلاً .

٢ - ويبيح له التعبير في معارف وقفه وشروطه ، وإن حرم نفسه من ذلك
إلا في نفس الأحوال ، ولا يمكن له من قبل حق في هذا التعبير إلا إذا كان قد
اشترطه في عقدة الوقف شرطاً صحيحاً ، أما إذا لم يكن قد اشترطه فإنه لا يمكنه
قطعاً ، وإذا كان قد اشترطه ثم نحل هذا الشرط لاحقاً في رأي أنه لا يمكنه
وإن هذا هو مذهب حنفية وأن محلقة بعض تأخير من فقهاء في هذا لا يعتمد
على صد صحيح ، وقد حوت المحاكم الشرعية من زمن محمد علي العمل بذلك

٣ - مع من هذا التعبير في الأحوال المستثناة ، وإن كان قد اشترطه
في عقدة الوقف وبقي هذا الشرط قائماً ، وقد كان له حق في ذلك عملاً بشرطه .

٤ - أنحل نصيره في غير الأحوال المستثناة إذا لم توجد شروط التعبير ،
وقد كان نصيره من قبل يقع صحيحاً ، وقد ولا شرط متى كان يندك عملاً بشرطه

وعدم حوار الرجوع عن الوقف في الأحوال المستثناة ، وعدم صحته في غير
هذه الأحوال إذا لم تتوافر الشروط القانونية ، وحوار نصيره وصحته عند توافر
الشروط في غير الأحوال المستثناة متى كان له في ذلك اشتراط صحيح لآخر ، وعدم
حوار نصيره في الأحوال المستثناة وعدم صحته في غير هذه الأحوال لعدم توافر
الشروط إذا لم يكن في أحدها قد اشترط ذلك نفسه أو كان قد اشترطه ثم أنحلها
قبل حصول التعبير ، كل ذلك سلفاً لما راجح من مذهب حنفية

أما حوار رجوعه عن الوقف في غير الأحوال المستثناة وصحته عند توافر الشروط
فهو عدول عن الرجوع وأحد أصول الإمام في حقيقة نفسه وحواره منه ، وأنحل
حقه فيه أحد يقتضي مذهب الإمام ، وصديق لأحكام المادة السادسة من مطلق
الشرط إذا كان غير صحيح فإن اشتراط عدم الرجوع عن الوقف ، وروحه في حقيقة
لواقف شرط غير صحيح ، فإنه لا يقد لوقف في نظر هذا المذهب ، متى انقضى الوقف حياً .
وحوار نصيره في معارف الوقف وشروطه في غير الأحوال المستثناة ، إذا لم يكن

قد اشترط ذلك وكان قد اشترطه ثم انعه أحد مفتضى قول الإمام أنى حبيبه
 في جميع الأحوال وما أصدره من يمية إذا كان التعبير في المصروف إلى ما هو أصح
 أو كان التعبير في شروط مباحة وعدم حوار التعبير في الأحوال المستثناة إذا كان
 له شرط فيه ولا يبطله ، بعده سمته في غير الأحوال المستثناة إذا كان له فيه شرط
 قائم ولكن - سواء ما اشترطه بدون لصحة التعبير ، أخذ بما ذهب إليه جمهور
 الحنفية من بطلان شرط التعبير وبطلان شرطى الإدخال والإخراج وبما مال إليه
 الحارثي من بطلان شرطى الإعطاء والحرمات وما احتاره من يمية من بطلان
 اشتراط الواقف أن يعين ميراة مطلقا لعلته للشرع ونذهب الشافعية وهو بطلان
 اشتراط الواقف الغير في مصروف نفسه وشروطه وتأخذ الأقوال في مذهب

الإمامية في جميع الأحوال وبمولين آخرين عدم في بعض الأحوال
 وقد أثبت في هذه الأحوال الشخصية كلاء كثير حول تخريج حكم الرجوع
 عن الواقف ، ما حكى أن يكون سداً فقهياً ، وقال نعترض أن حوار الرجوع
 عن الواقف ليس لإمامة من حبيبه وهو متى عده على ما ذهب إليه من عدم لزوم
 الوفاء وعدم خروج موقوف عن ملكه واقف ، فلا أحد بخوار الرجوع عن الواقف
 يستمر حتى ينفذ ، موقوف على ملك الواقف وحوار تصرفه فيه وبيعه في دين الواقف
 وإن كان قد حدث بعد الواقف وميراثه عنه إذا مات ، وسكن حصة الأحوال
 الشخصية تريد لأخذ ما رجوع ولا تريد لأخذ هذه اللواري ومما القاء على الملك ،
 فهي تريد لأخذ بخروج موقوف عن ملكه واقف لتمتع حوار التصرف فيه وبيعه
 في الدين الطاري ، وميراثه عنه إذا مات فبني سب يعود إلى ملك الواقف إذا
 كان حياً وورثته إذا كان ميتاً ما دام قد خرج عن ملكه ، فما تريد اللمحة
 لا يتفق مع المواعيد الفقهية وليس هذا أن نختزع أساساً جديدة للملكية لم نقل بها
 أحد من الفقهاء ، وقد طانت مناقشة في ذلك واشتدت واحتدت ، ولكن جميع
 أعضاء اللجنة عدا المعارض لم يروا هذا الرأي ، وظلوا إلى من مذهب اللجنة ألا يلتزم
 في مسألة أو حدة مذهب معين بجميع آثاره ولواريه ، وإما رجوع عن الواقف كغيره

من المسائل الكثيرة التي احتوتها اللعة أحكام كل مسألة منها من مذهب متعددة
ورأوا أنه ليس ثم ما يمنع من القول بأن الوقف في حياة الوقف جميع خصائص
الوقف للأمر سوى خاصة عدم الرجوع وحده ، أحد في رجوع بقول من يراه
وقفة خصائص الوقف للأمر بقول لا حرج ، فما دام يرجع لا يكون له حق
التصرف في الموقوف ببيع ولا هبة ولا إرضاء ولا أي تصرف آخر يتفق مع الوقف
ومتى مات قبل الرجوع ، ورث عنه وصار وقف لازماً ، وأسس الاعتراض
وهو مسألة للملكية أسس فسد ، ففقد موقوف على ملك الوقف ليس لأمر
من نوارده الحق في الرجوع دون غيره ولا يتفق مع منع الوقف من التصرف ولا مع
عدم ميراثه منه ، فالمالكية يقولون ببقاء الموقوف على ملك الوقف ومع ذلك
يسمونه من التصرف فيه وقبول أنه لا يرث عنه لأن ملكيته له ملكية نافذة
وهذا نصه أحد الأقوال في مذهب الإمام أحمد ، كان القول بخروج الموقوف عن
ملك الوقف لا يمنع من عودة ملك داران سبب الخروج واللعة لا يخرج أسداً
للملكية ولا تقول إلا بما قال به جمهور الفقهاء لو فرض أنها قالت بخروج ،
فقد صرح كثير من الفقهاء غير الحنفية بأن الرجوع عن التصرف الذي أفاد الملك
يكون سلباً في عودة التصرف فيه إلى ملك المتصرف ، ودل الحنفية وغيرهم أنه
متى تمت الهبة الصحيحة ناهى خرج موهوب عن ملك الهاب ، أنه إذا رجع
في هبته بعد ذلك رجوعاً صحيحاً عاد موهوب إلى ملكه ، ونووسف ومحمد قولان
ببروه الوقف وخروج الموقوف عن ملك الواقف ومع هذا يقول أبو يوسف
في إحدى الروايتين عنه أنه إذا انتهى الوقف لمؤت عنه لموقوف إلى ملك الواقف
أنه ملك يرثه وكذلك يقول محمد بن موهوب إذا خرج عاد إلى ملك الوقف
أو ملك يرثه ، فلهذا الاعتراض مسألة ملكية والقول باختراع أسس جديدة
لهذا ، وتمحصر أن يكون الأمر بخير ، أحد هذه البراهين بالرجوع والبراهين
بالعينة مع التصرف في الموقوف وتمام ميراثه ، ولا حرج في هذا وهم
متفق مع مذهب اللعة الذي قرره جميع فقهاء وعلماء في هذه المسألة

ومعه (١). وهذا اقتضت الحاجة أن السد الفهمي موجود وأن التحريم
سير ومتفق مع القواعد الفقهية في تردد في إقرار ذلك.

٦٨ - مسألة الرجوع عن الوقف والتغيير في مصادره وشروطه كانت

في طبيعة مسائل التي لا تفتت عادة كبرى من البداية للهبة ، وكثيرها الأحد ولرد
وطأت مناقشتهم ونسبت في الآ. وتعددت الافتراضات

في المسألة التحصيرية فرت أن تراعى الضرورات لحسب وأن يسر
على الناس بقدره في حدود صيغة منسبلة ، لهذا افتترض أن يكون للواقف
الحق في أن يشترط في وقفه اجبار مدة تكفي للتروى ، وأن يشترط فيه لنفسه
أن يسمه كله أو بعضه برأ احتاج إلى ذلك ، وأن يشترط للموقوف عليه أن يبيع
من اسمه ما يدعو حاجته إلى بيعه ، ولكن حجة الأخوان الشخصية ضد استحقاق
وساقته فرت أن كثرة أن يكون للواقف الرجوع عن وقفه الأهل صدر قبل
القانون بعده من غير حر إلى ما يكون قد حمله على الرجوع كما قررت أنه لاحق له
في صير مصادره وشروطه إلا إذا كان قد اشترط ذلك ، أما الوقف الجبري فقد
قررت أنه لاحق له في الرجوع عنه صدر قبل القانون أو بعده ، وأنه لا يملك التغيير
في مصادره وشروطه إلا بالاشتراط ، وسكن ليس له أن يجعله غير جبري مهما كان
شرطه ، وكان لا بد من الحال هذه من وضع حد فاصل بين الأهل والجبري
فذهبت إلى اعتبار الوقف أهلياً إن كان حين الوقف أهلياً وإن صدر جبرياً عند
الرجوع واعتباره جبرياً إذا كان غير أهلي ، حين الوقف وإن كان عند الرجوع أهلياً ،
ومن الذين أن هذا الاعتبار كان يحسم حكم لا أساس له من الحكمة والمصلحة
ولا يبره منطق ، أما الأقول من أعضاء هذه اللجنة فقد ذهبوا إلى أنه لا يصح
الرجوع عن الوقف الأهل إلا عند الحاجة وبإذن من المحكمة (٢)

وحدة العدل لمحس الشيوخ رأت في العروة الأولى أن يكون للواقف الحق
في الرجوع عن وقفه ، نهياً كان أو جبرياً ، وقد ذهبت إلى ذلك رغبة منها

(١) حصة ١٢ ، تاريخ ١٩٤٢ (٢) حصة ٣١ ، تاريخ ١٩٤٢ ، ١٢ يناير سنة ١٩٤٢

في اتساق التشريع ومراعاة وحدة المذهب ، فإن من أحرار الرجوع عن الوقف
من الفقهاء أحاراه في الأهل وفي الخيري على السواء ، ومراعاة لوحدة السب ،
فبالاعتبارات التي دعت إلى الأحذ بإباحة الرجوع عن الوقف كما نظرنا على من
وقف أهلاً نظراً على من وقف خيراً . وراثت نصاً أن يكون للوقوف الحق في تعيين
مصارف وقفه وشروطه شرط ذلك لصفه أم لم شرطه ، استبقى ما شرطه أو لم يسبقه
وأظله وحرم نفسه منه . وذلك لأن من بطل الرجوع عن الوقف بطلت من باب
أولى الرجوع عما سماه من مصارف وما اشترطه في وقفه من الشروط وما استقر
رأيها على الأحذ بهذه الأحكام استقيمت من التشريع ما كان به من النصوص التي
وضعت للمرفق بين الوقف الأهلي ووقف الخيري في نظر المشرع ليعده احداً فيهما
ولما تقرر كل هذا لفت الأنظار إلى أن إباحة الرجوع عن الوقف بإطلاق تشمل
المسجد وهذا ما لم يقل به أحد ، ولقتها أيضاً إلى أن مسجداً مستقراً دائماً واحداً
تتألف الوقف والرجوع عنه ، وهي حتى الآن لا تسر إلا ما حصل لها ابتداء وما آل
إليها من دفع الأوقاف وسعت كبيرها من وجوه الخير الأخرى التي تسمى الدولة
وتسحق لها الحماية العامة هناك . فاستحدثت اللجنة لذلك وقررت إنشاء وقف
مسجد وما وقف عليه من الرجوع ومن التعمير وقالت في مبررها « ما يستلزم
من ذلك إلا وقف المسجد وما وقف عليه طبقاً للنصوص الشرعية » ولا يجمل
أحد من الشرعيين النص الشرعي في معنى لموقوف ولموقوف عليه ، وفي جميع
الأنوار التي مر بها القارون بعد هذا لم يفتش نص هذه الفقرة في مدلوله ولم يعلق
عليه أحد بأية كلمة (١).

وبحسب الشيوخ أولى هذا الموضوع في مرة الأولى حناية كبرى ونظراً في عدة
جلسات ، وقد طالت فيه المناقشة وبلغت الاقتراحات شأنه عشرة ؛ منها عدم

(١) قسمت في ص ١٥٤ أن دلالة نص الفقرة الثالثة ورد في الشارع ومعناه هذه الفقرة
بالفقرتين الثانية وحكمه التشريع كلها تعين أن « ما وقف عليه » جار على عمومته ويشمل ما وقف
على المسجد أو لم يستبقه من الرجوع أو لم يشر ، وبكفي سمع من هؤلاء أن معنى هذه
نصها هو ما وقف على المسجد ابتداء ويحتويون أن ما وقف على المسجد وقف خيري وأهل

الرجوع أصلاً ، ومما عدم الرجوع في سوعين إذا كان الاستحقاق لغير الواقع
حين الرجوع ، ومما يحذر الرجوع في السوعين عند اشت ومعه في التثنية ،
ومما عدم الرجوع في الحيرى إذا كان الاستحقاق للجهة الأخيرة حين إرادة
الرجوع ، ومما عدم الرجوع في مشتت التي رصدت لصفة العامة ، ولكن
اغتلب آخر ما اقترحت لجهة القدس ، رفض ما عداه ، وأخير أي موضوع ما إذا كان
الاستحقاق لغير عوض أو كان متى ما وقف موقوف مسكاً صورياً ، والخاصة
الأولى لم يلق حكماً مقاومه ذكر ، أما كناية فقد كثرت في الأحد ، وقاوم
ويزر العدل أول الأمر حكماً لما رآه من أن القول بغيره يوجب ولزومه سطوى حتماً
على اعتدال إواقف كل مسكاً لنا ومعه مسكاً حقيقياً حين الوقف ، والحكم
المفترج متى على اعتداله غير مبالغ ، فيكون هذا حتماً بين شتات فصائل ، ثم شكلت
لذلك جهة خاصة مكونة من ثلاثة : من بينهم التفرع والتفرع ، فوصفت صيغة
تضمنت مع مجمع الإقليم في حاليين غريب وذو تعرض لمسك الرجوع نفسه وأقر
المجلس ما صممت^(١)

من لم يرد هو ، حين ذلك ابتداء فإذا قلت لهم أن القانون لم يغير بكلمة حيرى ومع هذا فصرح
طريقاً ، كما لا بد من أحد من الفقهاء وما كان بالمرور رغم ما فيه من التمسك المجلس
قد سدد وأما حذر ومعه لا سدد ولا حجة في تعطيل عموم النص ، إذا قلت لهم هذا
لو أرادوا منهم ولم يجرؤوا ، وفاقوا عما يلزم رأيهم من الاضطراب والشاعة ، فنؤايمه
حوار الرجوع عما وقف على المسند إذا كان الوقف على ابتداء ولكن الاستحقاق قد آت
إليه حين الرجوع ، وعنده حوزة ما وقف عليه سدد ، وكان مصرده أيضاً حين الرجوع ،
وصحبت ما أسبقه من أن الوقف على المسند هو بوقوف الذي استحق المسند ربه
تعمل حين الرجوع لا في ذلك حين ما وقف عليه سدد ، ويعد شرطه ، ومعهم حجتهم أنهم
يستندون ، كما في المادة ١٧ من نود ، بل كان الوقف على جهة من ، ومعهم لا يرد
إلا جهة من سدد ، وكان هذه الجهة في صفت ووجه قائدين على زيادة خصوص
في المادة ٧ ، ما حود في سدد ، ومعهم أنهم صوب في ذكره ، غير أنه ، أما ما قد تعددت
الأدلة على زيادة صدد ، ومعه ما وقف على سدد ربه أصب وبحث الأبحاث
ومما لم أعرف به شئ حتى يوم ، ومن هذا ما يستحق ما حده وذكره بغيره فإني
طأنت بذكر معنى هذا بغيره في نود ، ومعه ذلك معنى بعض ما جعل تصاح
صه ، وأما ذلك ومعهم أنهم صوب ولكن

(١) جلست ٢٩ مارس ، ٤ ، ٤ أبريل ، ١٧ ، ٢٣ مايو ، ١١ يولي سنة ١٩٤٤

ولحمة التخييج أعطت الرجوع حكمه « استثبت الحائنين على المحنة انوار هذه
 الفقرة ووصفت في أحكام الوثيق الإجراء للأنتم لذلك كما أنها اعت أن تكون
 صياغة هذه الفقرة أدق مما كانت واستعصت عبارة « ما ومنه » بدلا من كلمة
 « الوقف » قطعا لكل لس في فهم المراد من تحول الصادرة للوقف كله وبعض الوقف
 وفي مجلس السواب أقرت لعدة كما قدمت ، وقد اقترح أن يراد بآخرها
 « إلا تصرع من هيئة التصرف التابع لها الواقف » وقد حل للمقترح على هذا
 ما ذكره من أنه يرعب في التيسير على من وقفوا على أنفسهم ودرئهم وجرموا
 أنفسهم من الشروط العشرة خوفاً من المحرمات ست حاطم ، ولا شك أن هذا
 الاقتراح نشأ عن خطأ في فهم لعدة ، وقد همت شرح لموضوع وإيضاحه ولكي
 ما أكدت أطلب الكلمة حتى كان الاقتراح قد رفض ، وو عرف بمقترح ما يحرى
 الآن بالمحاكم الشرعية لمير رأيه ولا اقترح مع هؤلاء من الرجوع برأهم ورحمة
 منوهم ولطالب بأن يكون هذا استثناء ثالث واقترح آخر عدم حوار الرجوع
 عن الوقف الخيري بحال من الأحوال ولكن اقتراحه رفض أيضاً ^(١)

أما مجلس الشيوخ في مرة الثانية فلم يندبه نحو هذه المادة سوى أن أحد
 الشيوخ استفسر عما إذا كان يجوز الرجوع عن حرم نفسه من الشروط العشرة
 إذا اتفق هو والموقوف عليه على الرجوع وقال هل يكون هناك ضرر من الرجوع
 في هذه الحال ؟ فأجابته المقرر بقوله كيف يرجع الواقف الذي حرم نفسه من الشروط
 العشرة في وقت أصبح لا شأن له به ، أما بالنسبة لموقوف عليه ، فالمفروض أنه
 لس له إلا الشروط التي ذكرها الواقف ^(٢) والاستعصم بنفسه نفي من التهذيب
 والعدة سكر مصداق وصح ، وإحاطة بقرعة عدم حوار الرجوع صحيحة وسكن توجيهه
 قد اكتسبه كثير من المعوص ، وقد قدمت مافيه الكهنية عند لكلاء على التراخي
 على مسخ المعارضة والاتفاق على الرجوع .

(١) جلسة ٢٣ - ٢٤ - ١٩١٠ (٢) جلسة ٢٣ - ٢٤ - أبريل سنة ١٩١٠

الشروط العشرة

مادة ١٢ للواقف أن يشترط لنفسه لا غيره الشروط العشرة
أو ما يشاء منها وبكرارها ، على ألا تعد إلا في حدود هذا القانون .

مادة ١٣ - فيما عدا حق الواقف الذي شرطه لنفسه يكون
الاستئصال في الواقف من اختصاص محكمة شرعية ، ولها ذلك متى
رأت المصلحة فيه

٦٩ - معنى كلمة الشروط العشرة : هي كلمة محدثة الاستعمال في المعنى المراد هنا
ولم ترد في كلام الفقهاء ، وكما استعملت في هذا المعنى من أمثلة في كتب
الواقفين وفي معنى يتأخر في لغة الخواص حتى أصبح مدلولها محدوداً
ومصطفاً ومصداقاً لكلمة اصطلاحية ، وهذا بخلاف استعمال كلمة جامعة اجترعت
للجنة التحضيرية استعملها في مثل الدور ، وسكن أحد أعمامه ، حنة الأحوال
الشخصية حسب ما يستدل به كلمة أخرى لأنها كلمة غير شرعية ، وسكن اللجنة
بعد مناقشة في ذلك قررت استعمالها وسقطت على أن بين ما تنشأوله
في لمذكرات التفسيرية .

والشروط العشرة في هذا الاصطلاح هي لأعطى ، وسخرمان ، والإبدال ،
والإخراج ، والزيادة ، والنقص ، التعمير ، والإبدال ، والامتنع ، والسد
أو السدول ، وقد اعتدوا بقول أن يذكرها معاً في كلام واحد ، ومهم من يقع
التعمير بكلمة « تعديل » ومهم من يذكر على هذه الشروط « الأسقاط » وهو
شرط لا يعرف أن أحداً من الفقهاء ذكره بين الشروط ولم ينف على استعماله
في كلام الفقهاء إلا في شروط وقف فقهاء يهدى في فتاوه ، وسنذكره في

الآن ما يقصد منه على وجه التحديد، وهو قطعاً ليس من شأنه « الشروط العشرة » .

وإذا كان الواقيين عرفوا اصطلاحاً في مدلول كلمة « الشروط العشرة » فإلهم ليس لهم عرف خاص في معنى أى شرط من الشروط التي سوف ، فارجع إذن في معنى كل شرط منها هو ما ذكره فقهاء الحنفية مع مراعاة أحكام الدادة العاشرة من هذا القانون . وكثير من مؤلفي الحنفية قد اكتفوا بسرد هذه الشروط دون أن يبينوا معنى كل منها فإذ كيف ذلك للدلالة العموية ومن هؤلاء الخصاص ، ولكن هالداً ذكر في وقته من الأحكام والصواب في كل شرط ما يمكن تحديده بمسألة ، وهو في الواقع لا يتجاوز لمعنى العموى . فقل أن أورد معنى كل شرط من هذه الشروط وأن أبين مدى نداحتها ، بحسب في ، يصاحبه مسعى في بعض المسور ، أن أنه إلى ما قرره فقهاء الحنفية من أن لمصرف الأصلي شكل وقف ثم الفقراء ، وأن الواهب إذا سمي في وقته مصرفه آخر سواء ، قصد به الترويسة ، أو أراد منه القرية والصدقة ، كان ذلك استثناء من لمصرف الأصلي بشرطه في وقته . ولذا قالوا في جميع أحوال لا تقطع رجوع المالة إلى نعماء لأنهم لمصرف الأصلي لـ شكل وقف .

الاعطاء : قد يكون الفرض من اشترطه بنات الحق من شرطه في ذكر مصرف استثنائي ، وذلك في حالة ما إذا كان الوقف له اسم في عقدة وقته مصرفاً استثنائياً أصلاً ، وحينئذ قد يكون الحق في سمة لمصرف الاستثنائي معطفاً ، وقد يكون مفيداً ، ومثال الأول أن يقول : أرضي صدقة موقوفه على أن أعطى علي لمن شئت ، أو لمن شئت من الدس ومثال الثاني أن يقول : علي أن أعطى علي من شئت من بني فلان . ويكون له في الداخل أن يعطى إليه كله أو مصب لمن جعلهم موضع مشيئة أو لبعضهم ، ولو وحداً . مدة مئة أو طول حياة من أعطاهما له ، ولكن ليس له في حاة التقييد أن يعطيه له شيئاً من غير من سماهم وشرط الإعطاء في هذه صورة يكون معه إحراز من يشاء في الوقف كمصرف

استثنائي ، ويدرم من استعماله حرم من التصرف الأصلي من العلة أو بعضها في المدة
التي يستحقها من أدخله في الوقف .

وقد سمي الواف من أول الأمر مضمرا استثنائيا ويكون العرص إذا كان
من شرط الاعطاء هو اختصاص بعض من سماء بالعلة ، كقوله : أرضي صدقة
موقوفة على أولادي ودرتي على أن لي أن أعطى عليا لمن شئت منهم ، فله إذن
أن يختص بعليا واحدا منهم أو أكثر طول حياته أو مدة معينة ، وله أن يختص
بها فريقا منهم دون فريق مدة معينة أو إلى انقراضهم ، ولكن ليس له أن يعطي
شيئا من غيرهم ، كما أنه لا يملك تقضي هذا الشرط وحده أن يرجع في أعطى ،
فعماء في هذه الصورة اختصاص بعض لموقوف عليهم بأية حين توزع كل علة
تظهر من غير أن يمر لكل منهم سهم مضمرة ، وإن يحملها بعضهم حقا ثابتا
بالنسبة أو بالتخصص ، واختصاص بعضهم بالكل يلزم منه حرم من الآخرين
حرمانا كلياً أو حرثاً معاً حله لإعطاء ، وليس من مفهوم الاعطاء ولا من بواره
إخراج الموقوف عليه من أن يكون من أهل الوقف ، حتى إذا انقضت اختصاص
وكان عيهم موجوداً استحق نصيبه من العلة . وقد يكون العرص من هذا الشرط
إعطاء العلة أو بعضها لغير من سماء ، ومن بواره هذا حرمان من سماء عما يعطيه
لمن يدخلهم في وقفه ، كأن يقول : صدقة موقوفة على أولادي ودرتي
على أن لي أن أعطى عليا لمن شئت من غيرهم أو من بني فلان . وقد يكون العرص
منه ما يدرسون اختصاص بعضهم بالتصرف إلى غيرهم ، كأن يقول : على أن لي
أن أعطى عليا لمن شئت ، أو لمن شئت منهم ومن غيرهم ، أو لمن شئت منهم
ومن بني فلان ، ويكون له حينئذ أن يختص بها أو بعضها من شاء منهم ومن غيرهم
أو من بني فلان مدة معينة أو إلى انقراض من اختصاصه ، وهذا إذا كان
كلياً أو حرثاً وحرمان كلياً أو جزئياً ومن هذا النوع ما يرد في كتب الوافين
من اشتراط الاعطاء مضمرة ، فهو بإصلاحه يتناول إعطاء من يشاء منهم ومن غيرهم
وقد قال هلال : است مثل الإعطاء في معنى « الوصع » و « الحسن »

و « الاحتصاص » . أما الحذف فهو يذكر في كونه أمراً للاعطاء .

الحرمان . لا يدخل هذا الشرط إلا حيث يكون هناك مصرف استثنائي
فوقال صدقة موقوفة على بني فلان على أن لا يحرم من شئت منهم ،
كان له أن يحرم من شاء منهم من العدة أو نصفها ، مدة معينة أو إلى انقراضه ،
وفي حالة الحرمان من بعض العدة قد يتحقق معنى التقصير ، وذلك في حالة ما إذا
كان للمحرور من البعض نصف معين قبل الحرمان ، وفي صورة الحرمان
من جميع العدة مدة الحياة يتحقق معنى الإخراج في هذا محروم ، ولا يملك تقصير
هذا الشرط وحده أن يحبس نصف المحروم أو ما منته منه لميز الموقوف عليهم
فيكون مردداً عليهم وإذا ذلك يستلزم الحرمان بمعنى الزيادة .

الإدخال . معناه إدخال غير موقوف عليه وجميعه من أهل الوقف ليكون
مستحقاً من وقت الإدخال أو حد ذلك . وقد يجب هذا الشرط مصرف
استثنائي وقد لا يجب فيه ، وفي الحالة الأولى قد يرد من إدخال آخر مع الموقوف
عليهم نقص في نسبة المستحقين منهم والإدخال بجميع صورته يتدرج
في الإعطاء ، وقد يكون هذا هو المراد في عمل الحذف للاعطاء .

الإخراج . هو جعل الموقوف عليه من غير أهل الوقف أسداً أو لمدة معينة
يكون بعده من أهله ، ومعهم معة من موقوفهم حرمان . وقد يستمع الموقوفان ،
والإخراج إلى الأبد حرمان ، والحرمان إلى الأبد إخراج . وكذلك حال في الحرمان
والإخراج مدة معينة ، ويغرد حرمان في حرمان لموقوف عليه من بعض نصيبه
الذي كان قد سمي له فهذا لا يسمى إخراجاً ، وقد يستلزم الإخراج الزيادة
في بعض الحالات .

الزيادة . ومعناها تخصيص بعض الموقوف عليهم على البعض سمي ، يميزه به
حين توزيع العدة أو أن يجعل في حصة فرد على حصة الأصغر على الدوام . وقد
تكون زيادة في حصة الذمية ليست من حصة الدين وقد تكون من نصيبهم
وإذا ذلك تستلزم الزيادة التقصير حتى . وقد ذكر الحذف هذا الشرط بالنظر

الزيادة وذكره هلال سقط التمسيس ، وقال إن أن عصل أحدهم بمعطيه العنة
إلا درهما ، ولكن ليس له أن يحمل العنة كلها لو اُخذ منهم دون الباقي لأن هذا
اختصاص لا تفصيل

التقصير : هو إعطاء بعض الموقوف عليهم أقل مما أعطى الآخرين عند
التوزيع حيث تمكن هذا أنسية معينة أو تخصص ما سبق أن عساه له ، ويجب
في استعصال أن يعطى منقوص شيئاً أو يبقى له من نصيبه شيئاً ، ولا كان عمله
حرماً لا مفسراً ، ومعنى ما ذكره هلال في التفصيل أنه لو بقي له أي شيء
مما كان حقيراً كان منقوصاً لا محروماً ، ولكن إحدى المحكم الشرعية قد
حكمت أن من نصيب صاحب الموقوف عساه وه يبقى له من نصيبه إلا ندرأ سكاك
يكون في حكم المدة ولا يسمى في العرف استعصافاً ، يسترد ذلك منه حرماً
لا نقصاً ويكون له ما لم يكن له حق في الحرمان ، وهذا في رأي أعدل
وهو تحكيم العرف في معنى الشرط ، والتقصير قد يستلزم الزيادة .

التعبير هذا الشرط أعز من لشروط السابقة وسنأولها جميعها ، وذكره بعدها
يكون بمثابة إجمال بعد تفصيل ، فعلم يذكر سواء ملك من شرط له كل ما تفيد
الشروط الستة السابقة محتملة ، وبذلك مع هذا قطعاً بعض ما كان يمكن التشكك
في سائر الشروط الستة له ، كتقديم التأخر من موقوف عليهم وتأخير متقدم
والترتيب بينهم بعد أن كانوا مشتركين والجمع بينهم بعد أن كانوا متفرقين . وإذا
أردف التمييز بالتعديل اعتبره متأخراً ، مؤكداً لمصده إلا إذا أمكن صرفه لمعنى
آخر لم يذكر كالاستبدال فيه بصرف إليه ، فإن التأسيس خير من التأكيد^(١) .

بهذا أصبح معنى كل شرط من هذه الشروط الستة وظهر مدى تداخلها
واستخدام كل منها بما يسره من نفيها ، وأن التعبير هو الشرط الجامع لمعنى كل
ما فيه وفيه عما عن ذكره . أما بقية شروط العشرة وهي الإبدال والاستبدال
والبدل فيأتي الكلام عنها في الاستبدال .

وعد نقل المهدى^(١) عن الطوري أن العرس أفنى من شروط الإدخال والإخراج والزيادة والنقص لا يرجع إلا إلى مصارف الوقف . ولا شك أن الإعطاء والخرمان مثله في ذلك بل هو فيها أظهر . فليس من شرطت له هذه الشروط أن يميز مقتصد إلا في مصارف الوقف وفي الشروط التي يكون التعبير فيها تعبيراً في المصارف ، وليس له زيادة شرط أو نقص شرط من الشروط الأخرى ، ولا إخراج عين من أعيان الوقف ، إدخال عين أخرى بدلا منها إن لم تكن له حق في الاستبدال .

وأحكام الشروط العشرة كثيرة ومتنوعة ، ومن ما كان مشابهاً لشكالات وحدس بين المتأخرين من فقهاء الجمعية أدى إلى اختلاف الحكم ، وكانت هذه الأحكام مكانة عالية في القضاء الشرعي ، وسكن دونة الشروط العشرة بحيث لم يدان ذلك وقضت عليها أحكام مبادئ ١١ و ١٢ من مواد هذا القانون . وفي سنن هذا معد الآن شأن يذكر . ولا في أحوال مادرة جداً . ولذا لا نشرح الأحكام الواردة بالمادة الثانية عشرة ، يتطلب تحديد معنى هذه الشروط ما عمت بيده في هذا الشرح .

وعد أورد هذا القانون من أحكام لشروط العشرة (١) أن للواقف أن يشترطه أو ما يشاء من نفسه وتكراره (٢) ليس له أن يشترطه أو يشترطها لمعيه . (٣) من له الحق في الاستبدال (٤) متى يسوع الاستبدال

٧٠ - اشتراط الواقف لشروط العشرة لنفسه . أماحت المادة الثانية عشرة

للواقف أن يشترط لنفسه الشروط العشرة في وقته وأن يشترط تكرارها ، واعتبرتها شروطاً صحيحة ولكم اشترطت تنفذ التصرفات لمعية عليها ألا تتجاوز الأحكام والحدود التي رسمها هذا القانون ، ولم يسأل الشرود لأخرى . والعناية بالنص على ذلك تدل دلالة واضحة على صحة أن الشروط العشرة لا تثبت للواقف إلا إذا

(١) المهدية ٢ من ٧-٩

شرطه في عقده وأنه لا يملك تكراره إلا إذا شرط ذلك أيضاً، وهذا معنى صحيح
 بالنسبة للشروط الثلاثة، شرط الاستبدال، فقد عرفنا من قبل أن توقف لأدم
 بالنسبة للعين الموقوفة فلا تلك واثق التبدل فيها إلا بالشرط، كما نص في المادة
 الثالثة عشرة على أن الاستبدال من حق المحكمة إذا لم يكن موافق قد شرطه
 نفسه، وما دام الأصل في ثبوت الحق في الاستبدال هو الشرط وحده فالوقف
 لا تلك تكراره إلا إذا دل الشرط على أن له الحق في ذلك، فما الشرط السعة
 الدورية فقد عرفنا معناه وأنها مجتمعة ومعرفة لا تعد إلا التعبير في لمعارف وما سلق
 من الشروط ثقب، «حق الوقف في التعبير في معارف وقفه وشروطه الواردة
 المادة ١١ يقول كل ما تعفيه هذه الشروط وأكثر منه، وقد أثبتت له تلك المادة
 التمسك وإن حرم نفسه منه، وهو ما أن حسب يسطره الحق في تكرار تعفيه، فما فائدة
 شرائط هذه الشروط السعة، وما للداعي إلى النص عليه هو ١١٩ ليس هذا النص
 فائدة أصلاً بالنسبة للشروط السعة هو أن ما يخفف من الإصرار والتفحص،
 فيه يشعر النص هنا أن الحق في هذه الشروط وتكرارها متوقف على الاشتراط
 ولاست بسوية نص المادة حديه عشرة على أن الحق في هذا وفي أكثر منه
 ثبت للوقف بحكم القانون ونثبت له ثبوتاً أكداً لا يقبل الإبطال، فخفف فيه ثابت
 في حرم نفسه منه، وفي نص الفقرة ثاسة على أن كل شرط لا مصلحة فيه
 للوقف أو الوقف أو المستعصم يكون باطلاً، نقول له مادة ثاسة عشرة لك
 أن شرط هذه الشروط السعة التي لا حاجة إلى اشتراطها، لا فائدة من واثق
 تكون صحيحة بوجه في حدود هذا الماد ١١٩ لقد وصفت هذه الأحوال التحصية
 هذا نص لأن كانت تهدف إلى أن وقف لا يملك التعبير في لمعارف والشروط
 إلا إذا كان قد شرط ذلك في عقده وقف، ولكن بحسب الشيوخ في العريضة
 لأن هذا نصه هذا الحق على وجهه، ومادة حديه عشرة فلم يكن إذا ذلك
 حاجة هذا النص، وكان أو حسب أن يمدد ويحصل ومصر على الاستبدال وحده
 لقد كان رئيس مجلس الشيوخ إحدى حين العريضة الأولى: أن هذه المادة لا فائدة

سها بعد أن قررت أحكام المادة التي قبلها فرد عليه رئيس المجلس إذ دأب فيها
 ضروريه لأن اواقف يجوز له أن يشترط الشروط العشرة لغيره . ولعله أراد أن يقول
 « لا يجوز » لأن النص لم يرد فيه دأب هو النص إحدى وهو يمنع الاشتراط ، وكان
 من حق الاعتراض أن يوجه إلى اشترط اواقف الشروط السبعة نفسه دون شروط
 الاستبدال ودون بقية أحكام المادة فإن الحجة في النص عند مائة ، وقد حارت
 لجنة التمييز والمجلس في المرة الثانية بحسب الشيوخ في المرة الأولى ، وكانت اللجنة
 تقضى بأن يكون نص المادة : « لواقف أن يشترط لنفسه الاستبدال وكراره ،
 وليس له أن يشترط لغيره الشروط العشرة أو شئت منها ، وسكتت كست تسمع
 دائماً . لا داعي للتدخل الاصرر »

أما شرط العدد فقد يبدى في شرح المادة الطولية عشرة أنه شرط
 لا حاجة إليه سوى ما دى إليه استشهاده ، على أنه معها أطلت تعقيب
 أحكام هذا العهد لا يحد فيه حد ولا حكماً عند الاستبدال اواقف ، وهو
 ما ترحى فاشتهه فيه إن كانت ، سوى ما نص عنه في مادة الأولى من اشتراط
 الإشهاد لصحته

٧١ - اشترط اواقف الشروط العشرة لغيره وقد تمت مادة بشر
 إليها اواقف من أن يشترط لغيره هذه الشروط أو شئت منها ، فليس به أن يشترط
 لغيره تعبيراً في مصرف وضعه ، ولا في شرط يكون في العمل به تعبيراً في مصرف ،
 ولا أن يشترط له الاستبدال بنوعه ، فهو ممنوع من هذا الاشتراط ، فإذا اشترطه
 كان شرطاً باطلاً وكان كل تصرف فيه باطلاً ، ومع « اواقف
 من اشتراط ذلك بغيره عام يتناول اشتراطه ذلك نفسه ، واشترطه ذلك بواسطة
 من سواه عنه ، فلو شرط في وقفه أن لغيره أن يشترط هذه الشروط أو ما يشاء
 منها لم يشأ ، واشترطها من شرط به هذا لا حركا من هذا الاشتراط باطلاً ، لأن
 من شرطها شئت عن اواقف في ذلك حكماً هو الذي اشترطها بنفسه لثالث ،
 وكما يبطل اشتراط هذه الشروط غير اواقف سطل اشتراطه لغيره أن يشترط لمن

شء، وهذا وإن لم يكن اشتراطاً للشروط العشرة مع شرط لافائدة فيه ولا يمكن العمل به فكان باطلاً.

وليس للواقف أن يحمل الحق في هذه الشروط لغيره لافي حصة الوافق ولا بعد موته، ولكن هذا الميع لا يجوز بينه وبين التوكيل في التصرفات التي يمكنها تناله من حق التعبير في مصرف وقته وشروطه بمقتضى أحكام هذا القانون، ولا بين التوكيل في الاستئذان الذي اشترطه نفسه في عقد الوافق، وقد قيل في حصة الأحوال الشخصية كيف فيه أو ف من اشتراط الشروط العشرة بغيره في حياته مع من هو توكيل منه، وكيف سئل شرطه مع أسلافه توكيله، ومدا بعد إبطال شرطه وهو تلك من يكل به توكيله دائماً؟. ولكن المصلحة رعت أن هذه ورقة بين الاشتراط في الحصة وبين التوكيل، فالاشتراط في الحياة ليس بتوكيل من كل وجه، وإنما هو كالتوكيل لأن ترى أن العقد قد ظاهراً به اشتراط هذه الشروط لنفسه، ولم يشترط أن له أن بشرطه بغيره، لم يملك ذلك ولكن له أن يكل به، وفي حصر التوكيل لا اعتبار خاصة^(١) وحق أن الفرق نظري محض كما هو مبين.

وبما سبق يتضح أن ما كان يقع من الوافق كان يقع أعيان نفسه وقته صحيحاً ولا يسي له مصارف معينة ويشترط لآخر في عقدة الوافق الحق في تسمية المصارف التي يشاؤها أصبح بعد صدور هذا القانون غير حائر، لأنه لا يدخل في نطاق الشروط العشرة، إذ أنه في ورقة تعبير في مصرف، فقد عرفت من قبل أن مصرف الأصل لا يوافقه المقر. وهذا ليس مصرفاً آخر كان هم، وبما معنى مصرفاً آخر كان ذلك شرطاً وسفناً من مصرف الأصل، ولهذا يكون شرطه هذا غير صحيح. بشرط غيره من يصنع ذلك في حياته، ولكن توكيله في ذلك حائر، وإذا وافق وقته وبين مصرفه وشرط أن لا آخر من بين شروطه ومصدرة عن لوجه مدى يريده صحيح هذا الشرط من لا يدخل في نطاق الشروط العشرة كما نظر وتبين.

(١) حله ١٦ فبراير سنة ١٩١٢

ذهاب الوصية وعبرهم وطرق الاستئصال والعمارة ويطلق فيه مخرج تخفي كاشطة
 حرمان مستحق من استحقاقه إذا لم يكن أمراً معيماً. كما تنص على أن شرطه لا ينفذ
 حتى إذا جرى من أربع لشئ ما يجتمع منه عيب يكون وقد ملحق بوقوع شرط
 صحيح لأنه شرط اشتتال على ما من معرف ووصية نافذة وليس من باب الاستئصال
 وإن تعرض هذه مادة لمعير الشروط العشرة مسبق ما يخرج عن نصها
 من الشرط خاصاً لقية أحكامها لقانون والأحكام الأخرى التي تطبق
 أحكام الشرعية والشروط لأخرى وعن نوع ما ينسب للوصية الحق في اشتراطه
 والتصير فيه كمال إذا شرط ذلك في عقده نافذة أو شرعية، وذلك ما سبق
 ما عطف على وقعه أما النوع الآخر فهو ما عدا شروط الطر. وهذه لا ينسب للوصية
 ولا لمعيره إلا إذا شرطت له في عقد أو وقف أو شرط فيه أن يملك في اشتراطه
 في عقد، وليس لأحد التصير فيه، إلا إذا شرط له هذا الحق في عهدة أو وقف نافذة،
 وما لشرط من هذه الشروط يكون خاصاً لأحكام مادة السادسة لفقرة الثانية
 من المادة ٢٢٠ غير أن أحكام هذه الفقرة في الشرط

الاستئصال. أطلق المصنف كلمة الاستئصال، ويراد بها بيع موقوف عقده
 كمال أو موقوف لا ينفذ. وهذا عن مذهب سكون موقوفه مكان الدين التي
 سعت، ولقد خصه على عين بغير معنى آخر. وهذا هو معنى العقوبة، ولكن
 قد طرأ عرف آخر منه نفي من من قصد فطعنوا لاستئصال على شرطه عن مال
 المدل لتكوينه فقد، ولا يدل على بيع موقوف بالنفذ، واستدل بالنسبة على مقايضه،
 وقد تعددت هذه المعاني في المحل. ونصح كل منها فيما يفيده من مداوله انطوائه
 به، علة لذلك أحذرت من تحصيله التفسير بالأمم في ثلاثة في متن
 القانون. ولكن ذلك قد لاقى عتراضاً من جهة الأحوال الشخصية ومصادره لاستئصال
 للفقهاء المعاصرين وحده، وبعد المناقشة في ذلك سنقر رأيي على اشتتال الاستئصال
 فقط مع إرادة تناوله للأشكال الثلاثة وإيضاح ذلك بالمذكرة التفسيرية^(١)

والاستبدال بهد معنى ، كما قدم ، لا يشمل شراء مستعمل بمفاضل الربيع
ولا الحال للدين ، ولا شراء عين من الربيع لتكون وفقاً لطبق شرط الواقف .
من مطلق الاستبدال الأصل في نظر هذا القول ان استبدال الواقف
(سبداً لا كان أو بدلاً أو سادلاً بالمحق العرفي) من حق المحكمة الشرعية ، وقد
يكون في بعض الأحيان من حق الواقف ، أم غيرهما فإنه لا يملكه بحال
من الأحوال ، وإن شرطه الواقف له كان شرطه باطلاً ، اشترط الواقف ذلك له
في حياته أو بعد مماته .

ولا ثبت هذا الحق للواقف إلا إذا كان قد شرطه نفسه في عقدة الوفاء ،
فإنه وقع به سكر اشترطه لنفسه هذا الحق لم يملكه كما أنه لا يملك اشترطه
لنفسه بعد عقدة الوفاء وإطلاق القول في مادة ١٣ نصي بأن الواقف متى شرط
ذات لنفسه ملكه في جميع الأحوال ، ولكن هذا الإطلاق مقيد بمقتضى
في مادتين (١٤ و ١٥) من أن لشراء من دين مودع بحراة محكمة تقوم به
محكمة التمييز ، والاستبدال ، معنى الشراء بحال للدين ، لا يملكه الواقف إذا
كان من دين مودع بحراة المحكمة وإن كان قد اشترطه نفسه في عقدة
الوفاء كما هو واضح من مجموع هذه النصوص . واستثناء لشراء في الحالة لوردة
في مادة ١٥ مستقيم ، الوجه فيه بين ، فما استثناء الواقف في مادة ١٤ فلا يظهر له
وجه ، وليس من مستقيم أن نقول نقول الواقف إلى تحريم شرطه
في الإبدان وفي التبدل وفي الاستبدال إذا لم يكن مال البدل في ذاته محكمة ،
وسكنى لا أحترمه هذا لشرط ولا أعطيت حق الشراء إذا كان مال البدل
مودعاً بحراة المحكمة ، فما قيمة مقر مال للدين وما جدوى ذلك ؟ وكيف صحيح
لأن يؤثر هذا التأثير ١٩ الذي اعتقده بحق أن ذلك لم يكن مقصوداً لأحد
ولم يجر إليه إلا لتعديل (التوقيع) وحده ، ومقتضى النصوص قبل التمييز وبعده
شاهدة بذلك . وإن كان « المحكمة » الواردة بالمادة ١٤ لم تكن موجودة وأستند
الفعل إلى المجهول لاستتمام الأمر من هذه الناحية .

ويثبت هذا الحق للواقف بشرط في جميع الأوقاف ، أهية كانت أو خيرية ،
كان له حق الرجوع عنها ، ولم يكن ، وانساق الشرع كل يقضي ، لا يكون
للوواقف الاستبداد في الأوقاف التي لا يملك رجوع عنها حتى لا يتحد منه وسببه
لمضارة من أراد القانون حماية حقوقهم بمنع الواقف من الرجوع . وقد كانت الأحكام
التي وضعها لجنة لأحوال شخصية مسه من هذه الناحية ولكن غيرها من شأن
أن يراعى هذا ، وقد تمت من وقع هذا ما جاء بالفقرة الأولى من مادة اربعة
من وجوب دفع الإلتزام ، بما اشتمل على تصرف مجموع أو بعض

والاستبداد من الواقف لا يكون صحيحاً إلا إذا صدر به الإلتزام المصوح
عليه في المادة الأولى ، وطبقاً لأحكام المادة الثانية تختص سماع هذا الإلتزام
للمحكمة ، ومن يحيله عليه من القضاء ، يوفى . وهذا الوضع أصبح الاستبداد
غير حاصص لرفاعة محكمة سمعوت ، فلا تعرض أمره عليه بسمعه وإصدار قرار
بالموافقة عليه وتقوم بعد سماع الإلتزام به ، كما كان ذلك متبعاً بالمحاكم الشرعية ،
بل يمكنه وقف مستأجره من غير أن يكون هذه الهيئة رفاعة عليه ، وبهذا صار
حارجاً عن نطاق الاستبداد ، وارد المادة ٢٧ من لائحة رسم الحكم الشرعي .
وسكن هذا لا يخلط من فائدة من يسمح للإلتزام صفاً بالفقرة الأولى من مادة الزامه
فإن ظهر من يسمعه أن في الاستبداد عيباً فحث على جهة وقف دفع سماع
الإلتزام به ، لأنه تصرف ، طال لا يملكه طفاً لأحكام القانون وبلا أحكام الأخرى
التي تطبقها المحاكم الشرعية . وكذلك برخص سماعه إداءه تظهر فيه مصلحة من
سكن أنه يقوم بذلك مصدرة لموقوف عليهم الذين لا يتسكون الرجوع عن اوقف
عليهم لأنه تصرف مجموع ، ويرخص سماعه أيضاً إذا تصح أنه يتحد وسيلة للتعبين
على أحكام هذا القانون وبوصول من طريقه إلى وقف ما يريد وقعه وفقاً لأهياً لأمره
أحكام هذا القانون ، كمن يستبدل بحصة أهلية من وقعه الصادر قبل هذا القانون
مؤنداً على مسله ودرنته حسين مداناً من لأطيل المعركة له ، بل أنه لأرض وقف
في التربة والحدودة والصقع وغير ذلك ، أو التي تكون حيزاً منها ما ذكر ، فلا ريب

أن مثل هذا الواقف قد اتحد الاستبدال حيلة لأن يقف هذا الفرق وقد أهدى
 لا يتفق مع أحكام هذا القانون فلا يسمع منه هذا الإشهاد مهما كان فيه من حيز
 لجهة الواقف صاهراً لاشبهه على التصرف المسموع ، ولو فرض أن من يسمع الإشهاد
 عقل أو تعقل في حالي لعن أو التحديل من انتهى أن سماع هذا الإشهاد
 لا يجوز بين الحاكم القضاة وبين إبطال هذا التصرف متى رفع الأمر إليها .
 ولا يملك الواقف الاستبدال الذي شرطه نفسه إلا إذا كان أهلاً للتصرف الذاتي ،
 فلا يملكه المحض ومنه يمدى لا يمتنع أصلاً ، ولا يمتنوه أي يعقل ولا يجوز للسمع
 أو العينة أو من حيز لأنه في حكم السفيه إذا لم يكن كل منهم مذموم بذلك من يملك
 لأن به طبعاً إيمان الأمانة الذي يخص به حين هذا التصرف ، وذلك لأن
 الاستبدال ليس إلا بيعاً أو شراءً ، وهو من التصرفات الخاصة بالمدارة من البيع
 والشر فلا يملكه ذلك المحض من يمدى . وهو استبدال مدونه كان تصرفه باطلاً
 وإن فرض أنه صدر به لإشهاد مخصوص عنه في مادة الأولى لأنه يشهد صدق
 من لا يملك هذا التصرف ، وإحارة بالاجتهاد لا تصحح هذا الإشهاد لأنه لا علة
 في إظهار هذا المدعى ولا يمكن أن يفتى إبطال صحته كما قدمنا (١) . وهو
 المحذور على أن يوقف سبب من لأشهاد لا يسمع منه في الاستبدال والاشترط فيه ،
 ومن ذلك ألا من باب طرود سماع لا طرود سماع وقد رتب سماع عدد الحق
 بل هو بعد احتجانه فيكون له الحق في الاستبدال ، وشرط الاستبدال يختلف
 عن شرط لغيره في هذا المعنى . وقد إذا وقف أن يستبدل بالوقف من ممتلكه
 هو نفس به أن يتولى طرق بعد كما هو مخصوص عنه ، بحكمة التصرفات لا يملك
 في هذه الحال أن تشره كطرف فيه على أنه مسموع ليرى لأن سماع الإشهاد
 بالاستبدال من الواقف من اختصاص الرئيس ومن يجبه عنه في جميع الأحوال
 يقتضي أحكام مدنيين الأولى والثانية ، وحضور هذه هيئة أمام الرئيس كطرف
 ليس مستبعداً ، فالسبيل الثلاثة هي إقامة بغير خاص على الواقف تتولى العدة عن جهة

الوقف ، ولا ريب أن الواصف الحق في إدامة الصدق على نفسه وعلمه ، وهو مطلق التصرف في ذلك فله الحق في إقامة مثل هذا النظم ، وليس من الضروري أن يصدر هذه الإقامة بإشهاد من كان وبكفي فيه إقرارهما به أمام من يسمع الإشهاد ، والأمر لا يبدو أن يكون شكياً يصح انعقد طبعاً للأوصاف الفعيلة والوقف أن يتولى حقه في الاستبدال نفسه أو بواسطة وكيل عنه ، كان لديه عذر أو لم يكن ، كان الوكيل قريباً أو صهراً ، لم يكن ، كان له وكيل في ذلك حصاً أو ضمن توكيل عام ، وله لتوكيل في ذلك ومن لم يصح اشتراطه تغييره في حياته وإن كان هذا الشرط يعتبر في حكم التوكيل ، لأن الفقهاء مع هذا يفرقون بين اشتراط ذلك للغير وتوكيله فيه كما أسلفنا (١).

٧٢ - وإذا لم يكن الاستبدال حقاً للوقف على النحو الذي سنده كان من حق المحكمة ، أي محكمة التصرف في الأوقاف ، بإشهاد من من أولاية إمامه على الأوقاف (١) وهو الحق فيه إذا لم يكن أوقف فيه شرط أصلاً (٢) أو كان له فيه شرط باطل كما هو - شرطه لنفسه وشرطه لغيره في حياته أو بعد موته طيس له ولا لغيره حق الاستبدال في هذه الحال ولا يفتقر إلى اشتراطه لغيره اشتراط منه لنفسه وإن لم يذكر ذلك كما صرح به الفقهاء لأن كلامهم في شرطه لغيره اشتراطاً صحيحاً وقد قالوا بذلك تصحيحاً لكلامه بعد أن أن شرطه له يتولى ذلك نيابة عنه . ولكن هذا القانون قد أخذ بطلان شرطه لغيره فلا محل هنا لدلالة الاقتضاء التي لا يثبت بها إلا التصحيح كلام معناه قد دام هذا القول باطلاً لا يصح محال فلا مدخل فيه لدلالة الاقتضاء بداهة (٣) وهذا الحق فيه أيضاً إذا لم يكن للوقف حق فيه لعدم اعتبار شرطه كما في الحالتين الواردين في المذبحين (١٥ و ١٥)، (٤) وهذا الحق فيه أيضاً إذا كان الواصف قد اشترطه لنفسه في عقدة وقف ثم عاد فانسقط هذا الشرط (٥) حرياً على ما هو التحقيق من مذهب الحنفية الذي استقر

(١) من ٢١٦ ، (٢) سقط هذا الشرط من نص ولا يشترط أي شيء من الأنواع الواردة بإشهاد الأوصاف فلا يوجب صحة على صدور الأشهاد للوقف بها ، وإذا أريد لأشهاد من كان سماعة كقوله لأشهاد الأوصاف على الأوصاف الواردة في المادة ٣٦٢ من اللائحة .

عليه عمل المحاكم الشرعية خيراً^(١) (٥) ولها أيضاً حق الاستبدال إذا كان الحق فيه لأوقاف ولكنه أمان مع ظهور المصلحة فيه للوقف ، حق إيت الفقهاء قد فرروا أن الولاية الخاصة مقدسة على الولاية العامة ولكنهم مع هذا فروا في إحارة الوصف ما يكاد يكون صريحاً في أن من تكون له ولاية التصرف في الوقف إذا أتى الأصلح أحرأه لقضى^(٢) ، ومؤيد هذا معنى الأصل الذي يقوم عليه الولاية العامة وما قرره الفقهاء من أن الوقف متى حذفت شرط اوقف إذا كانت هناك مصلحة للوقف في محاقته ، وهذا هو المعنى في هذه المحل صفاً لأحكام هذا الموضع ، فإن العمل بهذا الشرط مع هذا لم يمت لانه في الوقف وفيه ضرر فيكون إذا ذلك باطلاً طبقاً للفترة الثانية من المادة ٢٢ - (٦) ولها حق فيه أيضاً إذا شرط الواقف عدم الاستبدال وكانت المصلحة في محاقه هذا الشرط - (٧) ولها الحق في الشراء بأموال البدل طبقاً لما هو وارد في مادتين ١٥ و ١٤ - (٨) ولها الحق في إبدال بعض الموقوف لعمارة بغيره طبقاً للفترة الثالثة من المادة ٥٥

وقد أطلق حق المحكمة في الاستبدال ولا يفيد وقف دون وقف فلها هذا الحق في جميع الأوقاف أهلية كانت أو خيرية ، وإن كانت مسجداً ، فهي غلظت تحويل المسجد ونقله من مكانه إلى مكان آخر متى وجد ما يسوغ هذا .

ومد نص هذا القانون كما نصت المادة ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن الاستبدال من اختصاص المحكمة الشرعية فلا يكون حقاً لغيرها من المحاكم والمجالس المصرية ومعرفه المحكمة الشرعية المختصة يرجع فيه إلى المادة المشار إليها مع مراعاة ما سبأ في شرح مادة التالية .

ومتى كان حق الاستبدال للمحكمة صدرت هيئة التصرفات في مادته طبقاً للقواعد التي تسير عليها في مواد التصرفات عامة وفي مواد الاستبدال خاصة ، ويستأنف من تصرفها ما سيج أحكام المرافعات استثناءه وعند توقيع الصيغة تكون هيئة أحد طرق العقد ، ومتى وصفت الصيغة كان هذا من الهيئة سمعاً للإشهاد

(٢) البيرج ٥ من ٢٢٦

(١) من ١٩٧ ، ١٩٨

أيضاً ، والاستبدال الصادر من ليس مما يندرج في المادة الأولى فلا تنوقف صحته على ما جاء في تلك المادة فيجوز صدوره يكون صحيحاً .

٧٣ - متى يرغ الاستبدال : ثم تعرض المادة الثالثة عشرة لما يوسع الاستبدال من الوقف ويست ما يسوعه من المحكمة حسب حيث تقول . « وهذا ذلك . » والسري هذا أن الاستبدال من الوقف لا يكون إلا بالشرط ، وفي هذه الحالة لا يحتاج إلى مسوع عند الخفية على الصحيح متى كان السع شئ مثل أو مما شئ فيه كما سيأتي ذلك في السدة الخاصة سفل أقوال الفقهاء ، فلم تكن نحة حاجة إلى ذكر شئ . عن مسوعات الاستبدال منه وتكون خاصاً للقواعد العامة في هذا القانون وخاصة الفقرة الثانية من المادة الثانية والعشرين فإذا أراد استبدالاً فيه مرر أو استبدالاً لا مع فيه أصلاً اعتبر شرطه « بنسبة لهدف التصرفين شرطاً باطلاً لأنه شرط لا فائدة منه فلا يكون له فيها شرط صحيح فلا عليك .

أما إذا كان الاستبدال من المحكمة فيها لا تنسك إذا كان فيه مرر أو لم يكن فيه خير ولا شر ، ولا تنسك إذا ظهر أن فيه مصلحة ، أي مصلحة كانت ، دفع مرر حسب : غير حسب أو حسب خير عظيم أو سفل . واستدار على أن يكون ما يدعو إلى الاستبدال أمراً من الأمور التي تعث الناس عادة على البيع وتكون عرضاً من الأعراس التي يقصدها منه . « ينوي في ذلك ما إذا كانت هذه المصلحة عائدة إلى المستحقين أو إلى الغير . وفي صلاح أمرها أو إلى إدارة الوقف وتنسكين من على الوجه الأكمل . وست لمصلحة فاصرة على دفع المرر في حالة تحرب أعيان الوقف وعدم وجود ما تصوره أو حالة ضعف غلتها ، ولا على جلب الخير الذي كان يرزعه بعض القصة لهدف قرب حيث كانوا يذهبون إلى أن الاستبدال لا يجوز إلا حيث تتحقق الخيرية تحسكاً بصارات بعض الفقهاء . ثم يفسرونها من عند أنفسهم بالخيرية التي ذكرها الفقهاء في بيع مال اليتيم ، وكانوا لذلك يرون أن الاستبدال من وقف وقف آخر محال لأنه متى تحققت الخيرية

لأحدهما حصل المثل الآخر ، يست لصحة فاصرة على هذا فكما تفادوه تناول
سواء متى تحقق المثل الذى ذكرها ويست الخيرية كالتى راعوا . فمنحكة
أن تستبدل أعيان ارض متفرقة فى قرى متاعدة أو فى قرية واحدة وكانت قطعاً
صغيرة بشقرى شجر أصاً فى بلد واحد أو أصاً واحدة تفصل لإدارة أو لتستغل
استغلالاً واحداً وبـ كان السع غالباً يتصاف فيه . ولما أن تستبدل حصص الوقف
لتحصل من الشيوخ ومن كان فيما بين القسمة . وقد الاستبدال إذا كانت أعيان
الوقف فى حجة لا حيز فى التصل مع أهلها . وقد استبدال الأرض بـ راعية بالدور
إذا كان من إلهام أمر الوقف لا يحسبون القياس على الأمور الراعية وكذلك
العكس ومن ثم اصبح التى به عول على استبدال الوقف بغير قسمته ، فإذا كانت
أعيانه لا تقبل القسمة وظل بعض منصفه بغيره بيشترى بها ما يمكن قسمه
أو تقسم مال البذل أجابت المحكمة طيه تحقيقاً لهذه المصلحة العامة ، ولما استبدال
أعيان الوقف اتهازاً لفرصة ارتفاع الأسعار متى رغب فى ذلك المستحقون مصلين
مع الأعيان واستبدال مال البذل حتى يحين الفرصة مناسبة شراء أعيان أخرى
ووصحت لصحة فى ذلك ، وهذا استبدال مسند لتحويله إلى جهة أخرى إذا تعذر
ولم يمكن غيره ، أو كان فى حجة غيرها ليس وتحويلها عنها ، بغير مسند غير مقصود
من المصلين قصداً قال ، أو كان فى محلة كثيرة مسند المتفرقة ويراد نقله
إلى حجة لا مسند بها أو يصيق مسندها ، كما لها بعد وتحويله إذا دعا
إلى ذلك تنظيم الحى الذى يقع فيه وتخطيطه على وجه يكفل لأهل الصحة وتيسير
حركة الانتفاع .

٧٤ أن الاستبدال - الاستبدال مع فى جميع لأحوال فهو من التصرفات
التي تنشأ حقوقاً معينة أصلية على العين التي يخرج من الوقف واليمين التي تدخل
فيه ، فإذا كان الدلال أو أحدهم عقاراً وحيداً لهذا التصرف بطريق التسجيل
طعناً للمادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ وقبل تسجيله لا يثبت الحق العيني
الذى يثبت التصرف وهو مسكبة ولا يثبت إلا من يوم التسجيل ولكن يكون

لجهة الوقف أو لمن اشترى القمار الموقوف بمجرد تمام الاستبدال بجميع الحقوق التي من شأنه أن يرتب لأحد المتعاقدين سوى الملكية ، فمشتري القمار من طرف الاستبدال الحق في تسعة ومثل ثمراته قبل التسجيل . فالاستبدال يعتقد صحيحاً بمجرد حصوله ، إذا كان من المحكمة ، وفق صسط إيجابه ، إذا كان من النواصب . وكذلك تلت الآثار المترتبة على الملكية من هذا الجهن ، مما ما وضع المقد لإفادته وهو الملك فإنه لا يشت إلا من تاريخ التسجيل دون أن يكون له أثر رجعي ، لأن من باع عقاره للوقف باعه لأحر قبل التسجيل وسجل المشتري الثاني قبل الوقف كان الملك له ، مراعاة هذا وحرم على مصلحة الوقف وخاصة إذا كان النافع غير مني ، أو من أهل الشعب بحسب الأصناف التي في دفع الإلزام التسجيل ٧٥ - وأحكام المدين (١٢ و ١٣) كما ينطبق على الأوقاف التي تصدر بعد العمل بهذا القانون نطبق على الأوقاف التي صدرت فيه صفة المادة ٥٦ . وقد استثنى من تطبيق أحكام المادة الثانية عشرة على الأوقاف السابقة الشرط الخاص بعد الشروط العشرة وهو : على ألا تنفذ إلا في حدود هذا القانون وقد فصلت في المادة ١١ كل ما تمس بهذا الاستثناء وما دار حوله ^(١) ، على أن أمر هذا الاستثناء هو عين فقد سأل ما جاء بمادة المذكورة من حوار شرط الشروط السبعة من هذه القوانين ولا ينطبق عليه حكم وكذلك يكون الاستثناء منه ، فلم ينطبق إلا الاستبدال ، وهو على كل حال يجب أن يكون حصراً لأحكام هذا القانون بالنظر إلى الأوقاف السابقة أيضاً فقد عرفت من قبل أن الشرع لا يريد غير هذا ، فإذا استبدل الواقف أعباء ومعه لم ينطبق لا يكون مستنداً صحيحاً إلا إذا صدر به الإشهاد المبين في المادة الأولى وضبط مدونة المحكمة وإذا شرط الواقف لنفسه الاستبدال وكان شرطه لا فائدة فيه اعتبر كأنه لا شرط له في الاستبدال ، منه لهذه الغاية فلا يكون استبداله نافذ لأنه محذور حدود هذا القانون .

ولس من بين أحكامه من مدين ما يمكن أن يكون نهشاً في الأوقاف التي

صدرت قبل العمل بهذا القانون بالنسبة للحوادث السابقة على صدوره سوى حكم واحد هو عدم حوار اشتراط الوافد الشروط العشرة لغيره واعتذر هذا الشرط لموا، فإن تطبيق هذا الحكم على الأوقاف السابقة بإطلاق يترتب عليه بطلان هذه الشروط من حين حصولها ونسب على هذا أن جميع التعديلات والاستبدالات التي صدرت من غير الواقفين بناء على اشتراط الشروط العشرة لم تكون باطلة، ولكن أحداً ممن اشتركوا في وضع هذا القانون من الذية إلى أن صدر قانوناً يرد ذلك والكل وإن انفقوا على نصيب هذا الحكم على الأوقاف السابقة قد انفقوا أيضاً على أنه لا يسرى على الحوادث السابقة وبطلان ليس له أثر حتى بل يكون من وقت صدوره القانون بحسب وعلى أن تعتبر هذه الشروط صحيحة هي وما نسب عليها قبل صدر القانون وقد نصت لجنة الأحوال الشخصية في مشروعيها على أن البطلان لا يكون إلا من وقت العمل بالقانون، ولجنة العدل بحسب الشيوخ لم تعالج في هذا الحكم وإن كانت عبرت صيغته ومكانه مصدر النص « ولا ينسب على تطبيق مادة (٥٠) على الأوقاف المذكورة لإبطال ما شرط به من الشروط العشرة لغير اواقف المساس بالتصرفات التي تكون قد تمت فعلاً بناء عليه بل العمل بهذا القانون، ولما ذهبت لجنة التفتيش إلى حوار أن شرط اواقف الشروط العشرة لغيره استندت هذا الحكم الذي أصبح واجب الحدف، وقد تم بمجلس النواب ما صعدت، ولكن مجلس الشيوخ في المرة الثانية أعاد الحكم الذي وضعته لجنة الأحوال الشخصية من فصل وأقره هو في المرة الأولى، وكان من المتعين إذن إعادة النص الذي يمنع من بقاءه، وقد سميت المجلس إلى ذلك، وبعد مداولات، أثبت اقتراح إضافة الفقرة السابقة على المادة ٥٧ ضمن المستثنيات ووعد الرئيس بمعرضه مع المقرحات في الحصة التالية ولكن الظروف فوت عرصه في الحصة المذكورة وبقي معلقاً. هذا ما كان شأن هذا الاستثناء، ودلالته واضحة، وإذا كان من كمال التشريع إدخال هذه الفقرة، فإن عدم وجودها الآن لا يحل بالمعرض وهو عدم إرادة الإطلاق في مريان هذا الحكم على الأوقاف السابقة

وأن المراد هو سرسبها من يوم العمل بهذا المأون فقط وأن التصرفات تبقى مصوبة ،
هذا هو القصد الذي لم يخاف فيه وهو الذي يجب العمل به .

وطبقاً للمادة ٦٦ لا تطبق أحكام المادة ١٢ على الأوقاف الميعة بها ، سواء
أصدرت قبل العمل بهذا القانون أم صدرت بعده ، فيعمل بما فيها من الشروط
العشرة لمشرطة غير الواقف ، أما اشتراطها للواقف فيحضع بصاً لمذهب الحنفية
وحكمه حكم هذه المادة ، ونكس هذا الاستثناء ليست له ثمرة تذكر مادامت المادة ١١
تطبق على هذه الأوقاف فلواقفي هذه الأوقاف كغيرهم من الواقفين الحق في تعيين مصارف
أوقافهم وشروطها وإن حرموا أنفسهم من ذلك غير أن نصيراتهم لا تنصع لأحكام
الاستحقاق الواجب لأن مواده في قانون لا تطبق على هذه الأوقاف فليس له بها
حدود من هذه الساجية .

٧٦ - أقوال الفقهاء . أما اشتراط اواقف الشرط العشرة في وضعه
نفسه أو لغيره فقد سبق أن نقلت اختلاف الفقهاء فيه فسيم من يراه اشتراطاً
جميعاً ومنهم من ذهب إلى أنه اشتراط واحد .

أما من يملك الاستبدال فهاهم من كلام فقهاء مالكية أن الذي يملكه
في الأحوال التي يجوز بها عدمه هو من أنه التحدث على الوقف من باطل أو موقوف
عليهم ، وليس في كلامهم ما يشعر بأن مراعاة الحاكم في ذلك مصد به^(١) .
أما تشييعه فقد اختلفوا فيما بينهم في الأحوال التي يجوز بها عدمه ، فصاحب
التنصيف حرم بأنه الحاكم ونقل أن الأدرعي قال بأن الذي يملكه هو الباطل الخاص
وأن صاحب الأنوار جرى على ذلك وقال إنه محدود بأن الوقف ملك لله تعالى
والمتخصص بالتكلم على جهاته تعالى العامة هو الحاكم دون غيره^(٢) أما الحنفية
فمن رأى منهم حوار هذا الشرط فقد قال أن الاستبدال إذا كان مشروطاً في عقدة
اوقف يملكه من شرطه للاستبدال ، وعادة هلال ونقصان وغيره صريحة في أن
الاستبدال من شروطه لا يتوقف على مراعاة انصافه ولا بد منه ، وسكن

(١) الخريز ج ٥ ص ٩٦ ، ٩٧ والموسوي ج ١ ص ٩٢ (٢) ج ٢ ص ٣٣٢

الشيخ عمر بن محمد قال في إجابة السائل : وذكر أنه لو شرط أن يبيع الواقف ويحعل
 ثمنه في وقف أفضل منه بن رأى الحاكم يبيعه أدب به فيه ^(١) . ولست أدري من يبيعه
 ولا أين ذكر ذلك ، فإني لم أجد هذا في أجمع الوسائل مع العصابة في البحث عنه كما
 أني لم أعر عليه في سواء حتى الآن . أما إذا كان لاستبدال حاضر ولم يكن مشروطاً
 لأحد فالذي في أدب القاضي وفي أخاية أنه لا يملكه إلا القاضي ، وقد روى ذلك
 عن أبي يوسف ، أما محمد فقد احتفت الرواية عنه ، وروى عنه أنه يملكه بواقف
 وروى عنه أنه يملكه القاضي ، وروى عنه أنه يملكه الحاكم ، وقال في المحرر المعتمد
 أن الذي يملكه هو القاضي ^(٢) .

ومسوخ الاستبدال محل خلاف كبير بين الفقهاء ، فذهب الحنفية إلى أن
 المسجد لا يجوز استبداله بحال وإذا شرط الواقف في وقف للمسجد أن له استبداله
 صح ادب وكان الشرط باطلاً ^(٣) . وقال ابن قدامة في معنى ^(٤) : " مالكية
 والشافعية لا يجيزون استبدال المسجد لأن المسجد أشبه الأشياء بالعتق ، وما نقله
 ابن قدامة بدر عبادات كتب المالكية ، وقال ابن حجر في التلخيص ^(٥) :
 " ومذهبهم مسجد ونعمدت بإعادته لم يبع بحال لإمكان الانتفاع به حالاً وبصلاة
 في أرضه ولا نفس سببه تهدم إلا بن حيف على نفس فيجوز بذلك نفسه
 ويحفظ النفس إن توقفت عودة للمسجد ولا صرف لمسجد آخر من ثمنه صرف
 للفقراء . وقال الخنابلة إن للمسجد إذا تشعب جميعه ولم يتمكن عمارته ولا عنة
 حصه إلا ببيع نصه ، ببيع ذلك النص وعمر به باقي ، وإن لم يتمكن الانتفاع
 شيء منه ببيع جميعه ، وكذلك يباع المسجد إذا انتقل أهله عنه وصار في موضع
 لا يصلح فيه أو صار مأهله ولم يتمكن توسيمه في موضعه ، وقد أرى أيضاً أن المسجد يحول
 حوا من الخصوص وإذا كان موضعه قدراً بحيث يصرف الدار عن الصلاة فيه
 وقد جاء في رواية عبد الله عن أحمد بن محمد بن علي حوا ببيع عرصته .

(١) ص ٨٠ (٢) أجمع الوسائل ص ١١٤ والبحر ص ٢٤٠
 (٣) خلال ص ١٠ والاقروبه ص ١٨ (٤) ص ٢٦ (٥) ص ٢٤

هذا في المسجد أما في غيره فقد قال الحنفية إنه إذا شرط البيع والاستبدال حار الاستبدال لمن شرط له ، وقال هلال^(١) إن باعها بأقل مما تصدق الناس فيه بطل البيع وإن باعها بما يتعاضد الناس فيه حار البيع ، وله أن يبيع بالقدر وله أن يبيع بعرص من العروض عند هلال وأبي يوسف ولا يجوز بالعروض على قياس قول أبي حنيفة وله أن يبيع بما بدا له من العقد فيما بدا له من المباد ، بعد أن تكون قيمة ما اشترى قدر ثمنها أو أقل بقدر ما يتعاضد الناس فيه ، ويشترى ما شاء قطعة أو قطعتين داراً أرضاً لأنه اشترط البذل ولم يسم شيئاً يكون البذل فكل ما اشترى به فهو بذل ، ولو شرط أرضاً فليس له أن يستبدل بها داراً ولو شرط داراً فليس له أن يستبدل بها أرضاً ، وما جاء بهلال نقل عنه في معتبرات المذهب وورد نصه في الخصاف ولم يشر أحد إلى خلاف في ذلك ، وما جاء به واضح في أنه مع الشرط يجوز الاستبدال خربت العين أو لم تخرب ، قل ربحها أو لم يقل ، بل هو صريح في أن له أن يبيع بأقل من قيمتها قدر ما يتعاضد فيه فليس من شرط الاستبدال في هذه الحال أن يكون الثمن أريد من قيمتها ولا أن يكون العين خيراً منها بل يكفي لجواز ذلك انتفاء الثمن القاض .

وذكر ابن عابد في رد المحتار^(٢) أشياء الكلام في شروط الاستبدال أن هذه الشروط إما تشترط إذا لم يكن الوصف قد اشترط استبداله لنفسه أو غيره فهو شرطه لا يلزم خروجه عن الانتفاع ولا مباشرة القاضي له ولا عدم ربح بغيره . ولكن الشيخ عمر بن يحيى يخص في إحالة السائل رخصة للامانة فاسر وفسد عنه أنه لا بد مع الاشتراط من حصول حيل لا يسحق ما عارة من العلة أو من مال من له المصلحة أو باعارة واستدانة وأنه لا يكفي لجواز الاستبدال مع الشروط وجود راعب في الاستبدال وإعطاء بدل أضع من غير أن تكون هناك ضرورة^(٣) . وما نقل عن قاسم لا يعرف لأحد غيره فلا يمول عليه ولكن لا ينبغي أن الاستبدال مع الشرط وإن لم يشترط فيه شيء من ذلك لا بد أن يكون ما شرط عن معصية

(١) من ٩١ - ٩٩ (٢) ج ٢ (٢٢٢ - ٢٢٤) (٣) من ٨١

ولا كان عند لا عائدة فيه وإخراجاً للعين لموقوفه عن الوقف من غير أن يوجد
أى داع يذهب إليه .

هذا حكم ما إذا شرط ، أما إذا لم يشترط فقالوا فى النساء الموقوف إنهما يحتص
بالنقص لإعادته فى النساء ثانية ولا يباع ، وإن لم تمكن إعادته يبيع بإذن القاصى
واحتصت بشئ يشترى به ما يدخل فى النساء حين إعادته . أما الأشجار لموقوفه
فإن كانت شجرة فلا يجوز بيعها إلا بعد يمسها وقطعها وهى بمنزلة البناء الموقوف
وإن كانت غير شجرة حار بيعها قبل يمسها وقطعها لأنها بمنزلة العلة^(١) . وقالوا
فى المرس الذى يحبس فى سبيل الله أن حقته فى بيت مال فإن لم يكن آخره ومعنى
هذا أنه لا يمكن بيعه ما دام يمكن الإعاق عليه من آخرته ، ولكن ما العائدة منه
بما احتج دافع فى حقته إلى آخرته . وفى الحصاص أنه إذا وقف أرضاً وله فيها
رقيق وفقر معلوم فليس له أن يبيع الرقيق أو يعصم أو يمتق أحدهم لأنهم صاروا
وقفاً مع الأرض وأنه إذا صعب بعض الرقيق أو الفقر أو الدواب وآلة الزراعة
التي احتجرت وقفاً عن العمل فله بيع ذلك وأن شترى شئ مكا به له إخراج
الشراء إلى شئ من أمته ، فيمس فى ذلك ما هو أصح وأدر على أهله ، ويكون مثل
هذا أيضاً لو ألى هذه الصيغة ، ولا يذكر فى ذلك أنه اشترط فى العقد ولم يشر إلى أن عليه
أن يرجع فى ذلك أنه مسمى^(٢) هذا ما قلنا فى الاستبدال الموقوف مقول أما غيره فقد
احتجعت فيه آراء ، فذهب طائفة وعبدانهم ، وذهب من رجعت إلى هلال والحصاف
والطائفة ولأنقرو به ، نعم . سائل والبحر رسالة صاحبه فى الاستبدال ورسالة قاسم
فى الاستبدال وبجدة لسائل ورد احتجرت خرجت من مجموع ما جاء بها من الآراء .
ومناقشة واحداً تسمى^(٣) (١) من عبارات هؤلاء مؤلفين ما يعيد أن الاستبدال
بدون بشرط لا يجوز . وإن كانت الأرض أو المال بحال لا يتنفع بها أما عصبها
فإنه لكلامه فى نهى الوقف . (٢) ومنها ما يعيد حوار الاستبدال إذا خرج
المسبب عن الانتفاع به أصلاً أو قل ما يعيد بحث لا تفصل عنه عن مؤنه ،

وإن لم يكن كذلك من الممكن أن تؤخذ شئ أوقف ما هو خير منه مع كونه
 يتمتع به لا يجوز الاستبدال لأن الواجب إبقاء الوقف على ما كان عليه ولا موجب
 لإيجارته لأن الموجب عند الاشتراط هو الشرط وعند عدم الانتفاع هو الضرورة
 ولا ضرورة هنا والمنافع هو حب الزيادة . ولست أدرى لماذا لا تكون الزيادة دافعة
 له قيمته وقد قالوا إن الموقوف يراد منه المصحح والعلة وأن أحكام الوقف تدور
 مع المصلحة ، وما قيمة الإبقاء على المصحح إذا مكّان من ورائه موت المصحح ومن
 صارت مقدسة هذا التذنب لزود الوقف عليها ؟ (٣) ومنها ما يعيد
 عدم حوار الاستبدال . لا إذا حصل بالمعين لموقوفة حين طاهر لا يمكن دفعه
 بالمعارة من غلبها أو ماله من له منقضا أو آخرتها والاستدانة وهذا المعنى مرس
 من الذي منه . (٤) ومنها ما يعيد حوارها إذا كانت الوقف لا يتمتع به وكان
 له ربع علة ولكن بوجد من ربع في أحده وإعطاء آخر بدله أحسن منه
 صقلاً أو أكثر علة أو ربع في شرانته شئ يمكن أن يشترى به ما هو خير منه .
 ولم يذكر هؤلاء حداً للخبر ولا للفصل في الصنع والعلة بل أصلوا القول
 «الواجب الاكتفاء عما يتحقق منه ذلك على أي وجه ، ولكن معن القصة
 في رماها هذا أنوا أن يعهوا معنى الخيرية بها . لا على الوجه الذي قيل في بيع
 مال الصغير في بعض الأحوال فاصعوا بذلك صفت قيمته على كثير من الأوقاف .
 (٥) ومنها ما يعيد حوار الاستبدال متى رأى القاصي فيه مصلحة ، وذكرت المصلحة
 مطلقاً لم يفسر معنى خاص ولم نجد محد محدود ، كما صبح أبو بكر إراري في أدب
 القاصي وكما قاله قاضي حسن أحدكم تشير إليه عبارة السير ، وهذا المعنى أوسع من
 جميعه وذكر غاري الهداية أن السبل على ما نصده المارة أربعة وقد قيل
 إن الاستبدال في صورة عدم الانتفاع متفق عينا وفي صورة الخيرية قول أبي يوسف
 ولكن صدر الشريعة قال إنه لا يفتي بقول أبي يوسف في هذا ، وقال صاحب
 البحر إن المعتمد إنه لا يجوز الاستبدال بدون شرط . لا إذا خرج الموقوف
 عن الانتفاع بالكلية . قال في رسالة لاستبدال إن الخلاف إنما هو في الأرضين ،

أما الدور فلا يجوز استنده إذا لم يخرج عن الاستماع على كل الأقوال وقال في الحر
به شرط في الاستدلال أن يكون معار فلا يجوز بالدراهم والدينير واعتمد في ذلك
على كلامه عنه عن السراجية ولكن أحده رد عليه ذلك الرأي في إجابة السائل ،
واحق أن صاحب البحر هاله ما كان في ربه من اعتبار المظار لأموال البدل ،
عدم إرقابه عنهم فمس ذلك في عمارة للسراجية مع أن ما ذهب إليه ترده
النصوص الصريحة وكان يكفيه الإجماع بمنع ذلك في زمانه ماوراء الاستدلال بالنقد
من الحرر المحقق ، ومن القهاء من اشترط حوار الاستدلال أن يكون المتدلل
على الحق وهو العلم الصل هذه هي عبارتهم وما قيل فيها ولكنهم قالوا إنه
يجوز استدلال لوقف بدعته صاحب وأخرى عنه به حتى صار محرراً فيصير
فسته أو غصه به تكن أحده منه وسكنه أباد دفع القيمة فتمتولى أحده
شئى به دلا

أما إذا شرط الوقف عدم الاستدلال وقفه فقد دل الطرموسى في أمه لسان
به لا مال به ذهب إلى أنه متى رأى القاصى لمصلحة في الاستدلال أخرجه وحاش
هذا الشرط وقد استخرج ذلك في مروره في المسائل التى يختلف فيه شراحه
وقال عمر بن محمد لا حق في الاستدلال سلك لفرع كاف في إثبات المطلوب
وقفه الجمعية لا يجوز بيع بعض الوقوف لمارة باقية ، ورد هذا في هلال
في محيط وفي فتاوى السبى والى الطهيرة وغيره ولا يعرف أن فيه خلافاً وكل
كلام لمقدمين ، لم يخرج من الاستدلال وفي العمارة يقول ذلك ويؤكد أنه لا خلاف
في هذه المسألة ولكن الراى قال في البحر - بيع عقد المسجد لمصلحته لا يجوز
وبدعته القاصى ، بيع حصه لإصلاحه بأنه لم يرب كلّه حر ، ونقل ابن عابدن
عن ، على عبارة الترمذى هذه ويعلق عليه ، وأن عتيت بتمهيد هذا الموضوع اتصح لى
أن وقع له رى بالبحر والاحتصار بد حره ، لى إفساد لمعى حين احتصر ما جاء
في فتاوى السبى وموائد نجم الميرن التسقى وهو - مثل عن أهل الشجة باعرو وقف
مسجد لأجل عمارة المسجد لا يجوز بدعته القاصى وغيره ، أهل المسجد اشبهه ،

عقاراً لعل لمسجد المسجد ثم باعوه بمارته اختلف شيخ في حوار بيعهم والصحيح
انه يجوز لأن في صيرورة لشئى ، فمن وفى بتحقيق الشرائط التى يصير الوقف بها
لأمره بحث لا يجوز فسخه ، وبطلانه كلام كثير ، ولا يوجد ههنا .

أما الملكية فمطلبة كلاماً في الفرق بين الاستبدال مع الشرط وبدونه ،
وقد أحاطوا استبدال موقوف موقوف في الآخر الآية (١) . كانت بيعة
عليه غير ممكنة كمن وقف فرساً للعرو في سبيل الله وهنك الإيقاع عليه من بيت
لمال بيع واشترى بشئ ما لا يحتاج إلى البعثة كالسلاح لأنه أقرب إلى أصل
الوقف (٢) كل شئ موقوف سوى العقار صدر لا يقع به في المصلحة لدى وقف
عليه ، وقف على معين أو غير معين ، كالنوب بحلق ولعرس نكاح والعدد يصح
وما أشبه ذلك (٣) إذا تلف غير العقار أحدثت قيمته واشترى بها منه
(٤) إذا لم تكن حاجة إليه كأولاد الأنعام الموقوفة للزينة والصوف — أما العقار
لموقوف فلا يجوز بيعه وإن حرب كما لا يجوز بيع قصصه هذا هو مشهور لمذهب
وروى أبو الفرج عن مالك أن رأى إماماً يبيع العمار موقوف لمصلحة حار ويحفل
في مثله وفتى من رآه بخلافه أن يبدل ربيع حرب ربيع غير حرب واشترى من
عدم حوار استبدال العمار على مشهور بيعه لتوسعة المسجد أو توسعة طريق
لمسجدين وههناهم (١)

والشافعية يرون شرط الاستبدال شرطاً باطلاً يبطل به الوقف ولو لم يدا
أنتلف لموقوف اشترى مثله بقيمته ليكون وفقاً مكانه ، ولو جفت الشجرة الموقوفة
انقطع بها حدتها وقيل ناع لانهام الاتصاع الذى شرعه بواقف ويحفل النهر
في مثله أو بعض مثله ، والأصح عدم بيع حصر المسجد إذ يبيت وحدوده
إذ استكسرت ويحفل فيها في حصر أو حدود وإلا صرحت في مصالح المسجد ،
والأصل عدم عدم حوار بيع الوقف وخاصة العقار وقد نقل ابن حجر من قضاةهم
من أخرى الوارد في بيع حصر المسجد في الدار المهذمة أو لمشرفة على الإهدام

حتى أصبحت لا تصح للكنى وأن حمدا من فقهاءهم ردوا ذلك وقالوا به لا فإل
بحوار بيعها من لأصحب وأن نصيبه حاول التوفيق بحمل حوار البيع على بيع
القص وعدم حوارها على بيع الأرض لأن الانتفاع بها ممكن فلا يسوع بيعها ،
وقال المصري لا يعد القول بالحوار في القص عند احتمال صباغة فيباع منه قدر
ما يعمر باقيه وإن كان قليلا^(١) .

والخاتمة لا يجبرون شرط الاستبدال وفي صحة وقف إذا اقترن به روايتان
كما أسلف وقالوا إن الوقف إذا حرب ونقطت ماله كدار أهدمت وأرض
حربت وعادت مونة ولو تسكن عمارتها بيع ، وإن لم تقطن مصححة الوقف بالكلية
سكن فقت وكان غيره أفع منه وأكثر لم يجوز بيعه لأن الأصل تحريم البيع وإعنا
بيع الضرورة صيانة لمقصود الواقف عن الصدع مع إمكان تحصيله ، ومع الانتفاع
وبن قل تصح المقصود ، اللهم إلا أن يسمع في فلة البيع حدا لا يعد مضافا فيكون
وجود ذلك كافيه وفي كشف الصدع وشرح انتهى أنه صرح بيع بعض لوقف
لإصلاح ما في إن أحد الواقف والمصلحة موقوف عليه وإن كان موقوف عيبي
حار بيع إحداهم لإصلاح لأخرى وإن كان سببا واحدة حار بيع بعضها لإصلاح
بعضها^(٢) وهل شيخ الإسلام من يسميه في الاعتبارات^(٣) ومع الحاجة يجب إبدال
الوقف شئ ولا حاجة بحوار بغيره فهو مصححة وهو قبس المندى

٧٧ والناقلة بين أحكام هذين ماديين وبين الرجوع من مذهب
الحنفية تصح أنه لم يعدل عنه إلا في الأمور الآتية :

أولا - مع اتفاق من اشتراط الشروط عشرة أو شيء منها فغيره واعتبر
شرطه في ذلك شرطا مطلقا لا يعمل به ، يثبت بقول الحنفية إنه كما يجوز للواقف أن
يشترطه لغيره يجوز أن يشترطه لغيره ويجب العمل بشرطه .

ثانيا - أحيز للمصلحة الاستبدال في الوقف بإضلاق ، أي وقف كان ، هيبا

(١) النسخة ج ٢ ص ٢٢٤

(٢) لمي ج ٢ ص ٢٢٧ وكشاف النماذج ج ٢ ص ٢٧١ وشرح انتهى ج ٢ ص ٥٢

(٣) ص ١٠٧

كان أو خيريا وبن كان مسعداً ، بين ينفع الخفية استدلال المسعد مهما تحرب
وتعطل ولم تمكن عمارته أو بعض الناس من حوله ولم تبق حاجة إليه .

ثالث — التوسع في يسوع من أحله الاستدلال وبإضافة حوار «مصلحة» في
مصلحة كانت وإن كانت بيع نفسه لعمارة ناه أو بيع ما لا يقبل القسمة اشترى
به ما يقبله ، وليقسم ما استدلال به ، بين يرى أكثر للتحرير من المعتمد لدى
يقف به هو عدم حوار الاستدلال إلا إذا أعطت عين أدق ولم تمكن عمارتها
ولو من طريق الاستدلال .

أما ما عدا ذلك من أحكامها فهو مستبعد للراجح من مذهب الخفية .
وقد أخذ في الأمر الأول ما ذهب إليه الشريعة من أنها شروط غير حاضرة
وهو مذهب جمهور الحنفية في أكثرها وما ذهب إليه مذهب في ما ذهب وهو أنما احتذر
من نية في الكل وري قال به بعض المالكية وقول مصحح عبد الإمامية
وأخذ في حوار تحويل المسعد بقوله من مكان وحوار به مذهب الحنفية
وأخذ في التوسع في موعات ما يدل عليه كلام حص كدر المنقذين
من مذهب الخفية كأبي بكر راري وما يصحح وقد يدل عليه كلام شيخ الإسلام
ابن تيمية في الاختيارات وما رواه أبو الفرج عن مالك

٧٨ — ذهبت هذه الأحوال الشخصية إلى مذهب مذهب الخفية من أن
الواقف لا يملك شيئاً من الشروط العشرة إذا لم يشترط في عقد الوقف وأن به
أن يشترطها أو ما شاء من نفسه عدا الاستدلال في الوقف الخيري فلا يجوز له
اشتراطه كما أنه لا يجوز له أن يستعمل باقي الشروط في غير المصروف الخيري وجعله مصرفاً
غير خيري ، وقد رأت معه من استدلال وقف الخيري صيانة له من الضم وحشية
من أن تتخذ استدلاله وسيلة من وسائل الربح في الوقف الذي جعل فيه الاستدلال
من الواقف غير حاصع رقابة محكمة التصرفات . وقد عدلت لجنة العدل مجلس
الشيوع أحكام الرجوع في الوقف وأجازت الرجوع في الوقف الخيري رأت أنه
لا وجه بعد هذا لأن يستثنى استدلال الخيري ما دام الواقف ما كان للرجوع فيه

والتفكير في مصارفه وشروطه فمن هناك ما يحول بينه وبين اشتراط هذا الشرط
واستعمال نية الشروط بالنسبة له وقد بقي هذا الحكم في المشروع حتى صدر القانون .
ورأت هذه اللجنة أيضاً بإبطال شرط الواقف إذا اشترط هذه الشروط أو شيئاً
مما لم يره ونصت في متن المشروع على أن هذه الشروط تظل إذا شرطها الواقف
لم يره في حياته أو بعد موته من وقت العمل بهذا القانون ، وقد حملها على ذلك
ما دلت عليه التحارب من أن الكثيرين ممن حمل لهم الواقفون هذه الشروط
قد أساءوا استعمالها اتخذوها سبباً للإصرار بالموقوف عليهم إما نكاحاً لهم أو طعناً
في صحة الوقف لأنفسهم ودربتهم وكثيراً ما أدى استعمال هذه الشروط إلى
انتقامات وإرتباكات ما كان يقرها الواقفون ، وكان في اللجنة أقلية ترى أنه لا محل
للخوف من ذلك بعد تقرير مبدأ الاستحقاق الواجب ولكن الأكتية رأيت
ألا تسمح بمصون من هذا أيضاً في ريد على الاستحقاق الواجب على أن كثيراً
من لأوقاف وخاصة الأوقاف السابقة بس فيها استحقاق واجب ، وقد أقرت لجنة
العدل مجلس الشيوخ ما وصفته لجنة الأحوال الشخصية ، كما عدلت في صياغته
وحررت أحكامه وحملت عديم صوابها على الحوادث السابقة استثناء وضع
في الأحكام العامة . وقد أقر المجلس ما وصفته لجنة العدل وما استقره القانون غيره
لجنة التفتيح وأحررت للواقف اشتراط الشروط العشرة غيره أحداً بوجهة نظر
التي أبدتها الأقلية بلجنة الأحوال الشخصية وحدثت الاستثناء بعدم الحجة فيه ،
وقد أقر عمل لجنة التفتيح في مجلس النواب ، أما مجلس الشيوخ في المرة الثانية فقد
أعاد الحكم الذي وصفته لجنة الأحوال الشخصية وكان ما . ويت لك من مل
في شأن إعادة الاستثناء .

أموال البذل

مادة ١٤ - تشتري المحكمة ماء على طلب دوى الشأن بأموال البذل المودعة بحزانتها عقاراً أو منقولاً يحل محل أمين الموقوفة ، ولها أن تأذن بإنشاء مستغل جديد .

ويجوز لها - إلى أن تيسر ذلك - أن تأذن باستثمار أموال البذل بأى وجه من وجوه الاستثمار الخائر شرعاً

كما أن لها أن تأذن بإنشاءها في عماره الوقف دون الرجوع في علقته .
وإذا كانت هذه الأموال ضئيلة ولا تيسر استثمارها ولم يحتج إلى إنفاقها في العماره اعتبرت كالعلة وصرفت مصرفها .

مادة ١٥ - إذا لم يطلب ذوو الشأن تطبيق أحكام المادة السابقة على أموال البذل المودعة حرائن المحاكم الشرعية في مدى سنة من تاريخ العمل بهذا القانون فمحكمة التصرفات بالقرهه ماء على طلب وزير العدل أن تشتري بها مستغلات من عقار أو منقول أو تأذن بإنشاء مستغلات بها ، وهذا مع مراعاة ما نص عليه في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة السابقة .

ويكون جميع ما ينشأ أو يشتري مشتركاً بين الأوقاف المستحقة في هذه الأموال بسببه ما لكل وقف فيها ، وتخرج المحاكم بظار الأوقاف التي تنعم هذه المستغلات من النظر عليها وتقيم عليها نظراً
٧٩ - مال البذل^(١) لم يرد به ما استحق حصة أيها عوضاً عن عين

(١) قال في كشف السالك ما يجب له من طعام ويمكن دهره لم يرد حصة ، وبه
في تمت قبول ما كان أو يكون معهم ، ونحوه ثبت بجموع ، وبإعادة الانتفاع سريعاً ،

موقوفه أو حره مبه أو ما هو في حكم الحره ولم يرد مستثنوه ليكون موقوفاً بدلاً
 مبه ، ثم كان ذلك أو قيمة لما ارتفع حرراً أو نمويماً عما أثبت منه ، حالاً كان
 ذلك أو دساً في الدمة ، ويستوى ما إذا كانت العين لموقوفة عقاراً أو متقولاً
 فمن مال للعدل نفس عين الوقف إذا بيعت بالنقد ، أو تعرض من العروض ولم يرد
 استيفاء هذا التمس ليكون موقوفاً مكانها . أما إذا بيعت بتقديراً فم يجر العرف بتسمية
 ذلك مال بدل ، وكذلك يكون الحال بعد هذا القول إذا بيعت نقد أو عرض
 على أن يبقى موقوفاً مكانها . ومنه قيمة ما ينزع جبراً للمنافع العامة ولم يجر بشأنه
 نقد ، ومنه نفس ما يباع من نفس الماء الذي ورد عليه الوقف أو صد موقوفاً
 كل اشترى حصة الوقف أو أنشأ له من مائه على نعيه أو من غير مائه وكان
 حكم المبيع يقضى باعتباره وقفاً ، ونفس الأشجار التي ورد عليها وقف وصارت
 وقفاً إذا كانت مشجرة ولم تنجب ، ونفس آلات الرعاة وماشيتهم وآلات الري ،
 نائمة كانت أو غير نائمة ، متى كانت قد دحست في الوقف ، وكذلك ما به من
 حقوق الارفاق ، وما يدفع نمويماً عن لأربة التي أحدث من أرض الوقف إذا كان
 أحدهم بصريها أو نمويماً عما نشأ عن تصرف الحق بتركة لأرض الموقوفة صعد
 أو صد موقوف ، وهذا إذا عين الموقوفة حلالاً بين الحقوق محرمة والحدود والعلامه
 واضحة ، وإن كانت أوصافاً ، في حكم لأوصاف وأبست نعيها حقيقة ، هذا حكم
 لأعين في باب معاوضات ، ومن هذا القليل التاميمات التي يودعها راعمو الشجر ،
 إذا عذب عنه بدون عذر وترتب على ملكهم انخفاض قيمة العين عما كان يمكن
 أن تنفع به لولا هذا الملك ، والذي يجب للوقف في هذه الحال هو مقدار ما فوته
 وأغاب الشراء على الوقف وهو ليدق لذكور لأكثر منه ، وإذا لم يحصل

— وكون مبه لا يمنع بدون قول أن لا يكون ملائكة حظه . وما يكون ملاً بين سائر
 ولا يكون مباح الانتفاع لا يكون موقوفاً كغيره ، وقد عدهم لأبليس لم يثبت وحدهم
 كالم . وفي الحاوي القسسي المال اسم لغير الذي خلق لصالح الآدي وأمكن إخراجها والتصرف
 به على وجه الأحبار . ونحن وإن كان وصفاً في الدمة لأشياء صواعق أنه مال حكلي
 (سحر ج ٢ ص ٢٧٧) وأخوى ج ٢ ص ٢٨٩ . وقد جرى العرف الفقهي على إطلاق اسم مباح
 و عيون في مسألة المال .

المحدث في القيمة أصلاً فليس يرى أن الوقف جزء في شيء من هذا التامين
ولكن المحاكم الشرعية قد على فتوى قسم القضاة حرت على معارضة هذه التاميمات
بجهة الوقف مهم كانت الحال، ومعنى أحد التامين بجهة الوقف لا يمكن أن يعتبر مال
بدل منه إلا مقدار هذا الذي مات على الوقف أما ما عداه فالواحد أن يعتبر كالملة.
وليس من مال البدل ما جمع من ريع الوقف يشتري به عين تكون موقوفة
صو شرط الوقف أنه من قبل، ولا من المستغل الذي اشتري به أصل الريع
لأن الصحيح من مذهب الحنفية أنه ليس موقوفة وإن كان ملكاً بجهة الوقف^(١)
ولا من الشجر الذي حب والشجر غير شجر لأنه يعتبر كالملة^(٢) ولا من الأثرية
أو ما أخذ بموصىء به، إذ لم يكن أحد صدراً لأرض ولا كان محتاجاً إليها
بلا فرق بين وبين الشجر الخاف به غير شجر، الفرق بين وبين النقص في عينة
الاصحح فيكون سببها سبب الله، ولا من مائة الآلات التي اشترت من
الريع للحاجة إلى الاستغلال. فجميع هذه الأموال لا تعلق عليها الأحكام
الخاصة بأموال البدل.

٨٠ - جاء في الخاتمة أن أرض وقف إذا بيعت يكون سببها وقفاً مقبلاً
في حكم^(٣) وقد مر ما قلناه أن السوء المردى عن الخليفة وغيره في هذا معنى
وقوله الفقهاء قد حصوا بدل الوقف بقيسه ونسبه وما يشترى به وقفاً مقبلاً واعتبروا
به ذلك ولا تنفع به ذلك لأصل الوقف وانحصاراً به فإسكان أموال البدل والاحتفاظ
بها من حقوق النظر لأهلها والأعيان موقوفة سببها في الحكم بل هي موصيات
بذلك وقف، وكان أصل من مضمون يحرق على تشكيل النظر من هذا الحق وعدم
الاعتداد به فيه فكانت أموال مكرمة للطمع لا تعتبر أو الإهمال والصنيع،
وقد أثارت هذه خلل صاحب المعبر فأخذ يسمط شرط آخر للاستبدال وهو
الاعتماد بالنقد ولكن هذا الرأي لم يؤخذ به واشترت بدل كما كانت، فعيين
الأوقاف يستبدل بها النقد كما يستقبل بها غيره، وتعود البدل تبقى في أيدي

(١) نيل الإنسان من ٢٢٨ (٢) إمامة السائل من ٨٦ (٣) ٣٠٠ من ٣٠٠

المصر ، وقد سكت محكمة مصر الشرعية الكبرى في أوائل هذا القرن طريقة
 مثي تكفل صيانة أموال البدل وحفظها من الصاع ثم كانت تقو بهجاء
 الاستدال بلا أدع انتم بحجاة مالية يحط بها حتى يتدرى به ما هو أرفع
 حبه أوقف ، ولكن الخد كالأخرى لكن نحوى على هذه الخطة التي رأت
 وزارة العدل فاستفتت فيها مفتي الديار المصرية فأفتاها بأنه لا مانع شرعاً من اتباعها
 لأنهم فصل في هذه لأمران ، فأصدرت بموجبه منشور رقم ١٨ في ١٦ يونيو
 سنة ١٩٠٦ بينت بمب الطريقة التي سير عليها محكمة مصر الشرعية وأشارت
 إلى فتوى مفتي وأمرت بالسبع ذلك في جميع المحاكم ، ثم كتبت إليهم بمعدن
 ديوان الأوقاف العمومية مستثنى من حكم هذا منشور لأنه من لمصالح الكبرى
 ومفيد عن مصلح الأوقاف التي أدت إلى إصدار هذا منشور معك سنوى
 على أموال المدر التي تكون للأوقاف التي في نظره أوبسبره فوكالة عن نظره ،
 وكذلك مستثنى ديوان لأوقاف لشكبه وأوقف والباطر إذ كان كل مصلح
 مبيث وكان لمصلحة حريته ، وقد رأت ثانية سنة ١٩٠٧ الأمان مع وزارة العدل
 على تحديد لمصلحة أخرى وسكن هذه رأت أنه لا يمكن تحديده بمقدار معين
 لاختلاف الأوقاف خدمته وفلة واختلاف المطر في الاعتبار لشخصي وإلى
 ورأت أن تعطى رأيي في كل مسألة على حدة وصارت على هذه الخطة حتى الآن
 وأخيراً صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات الأوقاف ونص
 في مادته ٩ منه على أن أموال البدل (أي بدل الأوقاف التي تديرها) تخضع تحت
 يدها ، فأموال البدل الآن ثلاثة قسم . القسم الأول منها محفوظ بحراش الخد ك
 الشرعية ، وقسم محفوظ بحراش أخرى ، وقسم محفوظ ببندي ولاية هذه الأوقاف
 وهو قسم ضئيل

وإيداع أموال البدل مخزائن الخد ك الشرعية فوق ما فيه من صيانتها قد
 ممكن من الوقوف على مقدار ما وصفت إليه وما تم شأنها وخاصة بعد أن عيت
 وزارة العدل بحصرها وتظيم الدوائر الخاصة بها ونقل حساب من المحفصات

ومدير يات في ذمة ن وررة العدل سعيداً في ذمة حجة موططين اعلى في ٩ شهر
سنة ١٩٢٧ من إحالة الأعمال خبائية الخاصة بالحقبة الشرعية في وزارة العدل .
و قد كان يذاع هذه الأموال قد صاب من الصبيح به من ثمة تدكر
بحسب سترها وبقي : كثرها معطلا لا تحي الأوقاف من أي فائقة ، وعلى من
الزمن تراكت هذه الأمور لمعطلة وأحدث في الأردن حتى وصلت حال بدرجة
لا يصح السكوت عنها فقد تبين أن من هذه الأموال ما هو مودع من سنة ١٩٠١
ولم تات اعيانه اتيية لها ونها تمت في ديسمبر سنة ١٩٢٧ (٣٨٤٠٥٧٩ ج)
وأصبحت في يناير سنة ١٩٢٩ (٤٦٦٠٢٣٠) وفي إبريل سنة ١٩٤١
(٦٧٠٩٣٨) ، وقد تولت الشكوى من ذلك مدير من سعيد . كثر ، وقد
تت ودره ما يفة بالشكوى من بقا هذه المبالغ من صدة بالذرة من طويلا
وسيت دوى لشأن إلى ذلك ثم كثر شكواها كما أنه قدمت شأن هذه الأمور
أشئلة لمجلس النواب في أعوام مختلفة وأبدت شأنها رغبات من اللجنة المالية ،
فوالث وزارة العدل من سنة ١٩١٦ برسال مشوراتها إلى الحقبة الشرعية وحب
مطامير لأوقاف منسقة في إيجاد غير تشتري بأموال المدن ومواحدة من
يحمل منهم في ذلك بالطريق الشرعي ، وطلعت من رؤساء الحقبة مودع من برون
حده طرقي لاستمر هذه الأموال وعرضت ما حتمع لديها على انتقش الشرعي
بدي أن على مقرر بطريقه لا يمد كثيرا عما جاء بأحكام هذه القوانين . قد سبق
أن استقر وزارة الأوقاف في أموال المدن كانت لديها وكانت سبع ٣٠٠ ألف حصة
ولكن وزارة الأوقاف هذا وشكلت في ٢٩ مدير سنة ١٩٢٩ حصة من حصص هذا
المودع ووضع عدم شمع في شأن الأموال الصئيلة وأخر يسمع في شأن غيرها ، ولم يظهر
لهذه اللجنة عمل ثم عدت شكيتها في ٤ يناير سنة ١٩٣٠ . ولكنم : تمتع ،
وبقي من هذه الأموال : أكدا حتى نظرت حجة لأحوال لشخصية في علاقه
وقد سبق من البحث أن سكاثر هذه الأموال لمعطلة ، رغم لإجراءات التي
اتبعها وزارة العدل ورغم ما بدلت الحقبة الشرعية من عقوبة ، يرجع إلى أسباب

عنديها أهمها عدم عديده بها الأوقاف باستثنا عما تشتري بمال البذل رغم ختمهم
وتهديدهم بالعرس ، ولما شراء عين مقولة للوقف ، يكن حائراً كما أن استمر
أموال البذل لم يكن منعاً مع وجود قسم كبير من الودائع الصغيرة التي لا تسكن
وديعه كل وصف بها لشراء عين عديده ، في إبريل سنة ١٩٤١ كان مجموع
اودائع ٣٨٠٤ م ١٠٤٢ وديعة قيمة كل منها تقل عن عشرة حبيبات و ١٣٠٦
تراوح بين ١٠ وبين العشرة وبين الخمسين حبيب .

وقد عني هذا القول بمطالبة هذا الأمر بخدماته بحكام عامة وأحرار خاص
لا يطقن إلا على الأموال التي تكون مودعة بحراش تخضع للشرعية في نهاية
سنة بعد العمل به .

٨١ - الأقسام العامة - هي الأحكام الواردة بالمادة الرابعة عشرة وهي
متعلقة بأموال البذل على وجه الصوم سواء أ كان لا يصدق قبل القانون أم بعده
وسو . كانت أموال بذل لأوقاف صدرت قبل هذا القانون أم لأوقاف صدرت
بعده خيرية كانت أو أهلية . يستوى ما إذا كان واضعها أحب أو مدونا ، ومعكم
شأن جميع هذه لأحوال .

والفقرة الأولى من مادة مذكورة صريحة في أن الحكم اورد به خاص
بأموال البذل مودعة بحراش المحاكم الشرعية ، وربما أضافت طريقة ارتباط
الفقرات الثلاث السابقة بهذه الفقرة على القول بأن أموال البذل الواردة بها هي
أموال البذل الواردة بالفقرة الأولى ويخرج من هذا جميع أحكام هذه المادة
لا يصدق إلا أموال البذل مودعة بحراش المحاكم ولا يسول أموال البذل المودعة
في حراش أخرى غير مودعة لأوقاف وحرارة الأوقاف للملكية ولا أموال البذل
التي في أيدي الواقفين والمطهر . من أيدها ؟ وإذا كان هذا لا يصح
بأموال البذل لأخرى . فمع أن هذا غير مراد وأن القيد اوارد بالفقرة أخرج
مخرج ألعاب أمته على التي كانت مسيطرة على القوم وهي حال أموال البذل
مودعة بحراش المحاكم معطلة وهي الأموال التي قامت الصحة شتمها ، ومن من

المفهوم أن توضع أحكام بقصد مبالغة التيسير ثم يحصر بها أموال دون
أموال ، على أنه لو فرض أن الوصف أورد بالفقرة الأولى وضع بقصد التقييد وأن
الحكم الوارد به لم يفرض إلا هذه الأموال فحسب فإن ذلك لا يمنع من العمل به
في أموال الدس الأخرى ، فشراء العقار وإنشاء المستعمل الجديد فإن الدل كان
معمولا به فإن هذا القانون ، والعديد في هذه الفقرة هو حوار شراء مقبول مثال الدل
ليكون وصفاً وكان ذلك مجموعاً قبل صدوره لأن لمقول ما كان يجوز وصفه استقلالاً
أما بعد صدور القانون فلا يوجد مانع منه فكل ما صح أن يرد عليه الوقت يجوز
شراؤه مثال الدل . أما الفقرات الثلاث الأخيرة فلا يعين لرساطها بالفقرة الأولى
يرد هذه الأموال خاصة وحكمة انشراح تعفى من تكون الأموال الواردة بها
عامة شاملة لكل أموال البذل .

٨٢ - والنسب التي يسرها هذه المادة لوضع مال الدل فيها أرفع

المؤدى : وهي النسب الأصلية ، أن يشتري مال الدس عين نخل محل معين
التي كانت موقوفة وبيعت بشكون ، فقد مكابها ، وعين مشتقة في هذه الحال يراد
استعمالها بشكون وقد نلتس شراؤها مؤقتاً يرد به الاستعمال ونوع مؤلف .
و ستوى أن مكاب عين مشتقة عقراً أو مقبولا ، فمن لحظ أن يشترى مال
الدل ، على أرض مستأجرة أو محتكرة أو طقة عينية أو حصص صفة من الميراث
أبى يتعدون أموره عن شائب وبيعها بحراة على هذا الوجه ، ونسب وحسن مشقة ،
أو نعام يراد به النمل والاس والأصواف والأوبار أو يراد بها غيرها ، أو عرصات
لنفس كالب أو الأمتعة والمعدات ، أو حصص أو أسهم في الشركات التي تستعمل
استعمالاً حائزاً شرعاً ، حجة القول^(١) أنه يصح أن يشتري مال الدس كل ما يقع
وقه ابتداء من عقراً أو مقبولا ولا يصح أن يشتري به ما لا يصح وصفه به ، طبقاً
لأحكام هذا القانون ، فلا يجوز أن يشتري به حصة شائعة في عقار غير قابل للقسمة
على الوجه أوردته الفقرة الثانية من مادة النامه ولا أسهم الشركات التي تستعمل استعمالاً

(١) ع (٥١) لمعة الأحوال الشخصية .

غير حذر شرعاً كأنهم السوء وشركات لتأمين ولا حيول للسق وأشبه ذلك
ومتى اشترت العين بهذا المال صدرت موقوفة بهذا الشراء من غير حاجة
إلى وقف جديد وشراؤها هو وقفها وبه ثبت لها أحكام الوقف التي كانت
مرتبنة على العين لأولى

وقد جعل الشراء من حق المحكمة بإصلاق فهو شامل لما يدا كل مال اسدل
المودع لوقف لا يبرن وقفه حياً وقد اشترط فيه لعمه الاستدال بأدعاه فيكون
شرطه في هذه المدى مبني ويكون من هذه الفترة محصفاً لمن المادة البقرة
وسكن المحكم في ذاته لا بطريقه وحده كما أسلف . وجعل هذا حقاً للمحكمة لودع
هذا مخزاتها فليس للمحكمة أخرى أن تقوه بهذا الشراء وإب كانت محصة
بالصرف في الوقف الذي له هذا مال . تمنى مادة ٢٧ من لأئحة المحاكم الشرعية
على أن الصرف في الألف ومنه الاستدال يكون من حصائص هيئة تصرفات
المحكمة التي تكون في دائرتها عين وقف كلها أو بعض الأكر قيمة أو محكمة
لتي بدائرتها محل نوطل الماطر ، وسكن مال المدى قد يكون مودعا بخزاة محكمة
غير هذين المحكمتين حين طلب الشراء فلا يكون واحدة منهما محتصة ويكون
الاختصاص للمحكمة التي يكون مال البذل مودعا بمخزاتها وحدها ما بقي لمال في
حريتها هذا يجوز في واحدة منها يكون الاختصاص أو رد تلك مادة قد تغير
وإذا حوز مال لأحدهما قبل تقديم الطلب كان الاختصاص له ولا خيار وإذا قدم
الطلب من التحويل إلى أحدهما قبل تمت السير في الطلب والتحويل إجراء
الشراء على وجه التحويل سواء على طلب أو طلب دي الشراء ولا تملك ذلك
وكون عيب أن تحيل مادة إلى المحكمة المختصة في الأول سهولة ويسر والثاني أقصد
وما ذكره من الشراء أي الاستدال بالمعنى الاصطلاحي ، أما الإبدال والتبادل
فيهما خاص من أحكام مادة ١٣ من هذا القانون والمادة ٢٧ من لأئحة ترسب
الحكام الشرعية بالنسبة إلى يملكهما وللإختصاص .

ولا تلك المحكمة سبيل هذا الشراء من بقاء عيب وسكن نسلكه سواء

على طلب ذوى الشأن ، به يذكر دوو الشأن في لمادة نصيحة الحق لإفادة
أن الطلب في كل وقت لا بد أن يكون من جميع ذوى الشأن فيه ، حتى إذا طلب
منهم ولم يطلب الآخرون أو طلب البعض وعارض البعض الآخر مع ظهور
مصلحة في الشراء امتنع عنه ، لم يذكر على هذا الموضع هذا العرص ويجمع
مراعاة لتعدد أموال المال فهو جمع ذكر في مقابلة جمع . وكلمة « ذوى الشأن »
كلمة جامعة وقد استعملت في هذا التشريع وفي نشرعت به نية مراعاة لذلك ،
وإن كانت كلمة في غاية الرووبة وقد أدت مروبتها إلى الاختلاف في مداها ولكن
الذكورة التفسيرية هذا القرون قد يثبت ذوى الشأن في الاستدلال منهم هم المصير
والمستحقون وموقوف عليهم ومن يتل حوائج الاستحقاق أو عديم الأهلية من
مستحقين ، فلا يدخل فيهم الشئ عن عدم الأهلية ولا مثل حجة إذا كان من
لموقوف عليهم ، لم يكونوا بعد من المستحقين ، ولكن يدخل فيهم للموقوف عليه
وإن لم يكن مستحقاً وعن كل حال في هذا الشأن . مع عدم استقرار عليه رأى الحكمة
أشياء أخيراً في حق الاستدلال من أن لا تشمل موقوف عليه إذا ، بكن مستحقاً ،
فورا الأوقاف لا شأن في الاستدلال ، كان الاستدلال في توقف خيراً أو أهلاً ،
إذا لم يكن صالحة على توقف وبما الشأن في ذلك يكون للماطر والمستحق وتائه
والموقوف عنه وبما الجهة الخيرة قد كانت مستحقه ، ومنى طلب ذو الشأن
الشراء فقد تحقق شرط ، ولا يؤثر تخليه عن هذا الطلب بعد عرض الأمر على
الحكمة ، فهو مستمر في الإحراجات إذا تصح لها أن في الصفة خيراً للموقف
وإن عارض في ذلك أصحاب الشأن بدلالة قيمة للمعارضة مع ظهور المصلحة .

أشراء مال الدل يختلف في هذا مع الإبدال والتبادل للدين لا يشترط
فيهما الطلب من ذى الشأن الذي منه مذكورة التفسيرية وبقي أمرها على ما كان
متصفاً من قبل فليس ثم ما يجمع من حصوله به على طلب من يرعب في البيع
لموقف أو طلب من يتل الجهة موقوف عليها أو ما ثبت عن عديم لأهلية لموقوف
عليه وإن لم يكونوا مستحقين بالفعل .

ولم يعرض القانون لأحد رأى المستحقين ولا ما ينفع في الشراء كما لم يعرض
لذلك في الاستبدال على وجه العموم لأن ذلك كله من الإجراءات التي لا توجد
ضرورة تدعو لذكرها في قانون موضوعي كهذا.

وثم يشهد الشراء ، وليس منه ، إنشاء مستغل جديد على أعيان الوقف لم
يكن من قبل ، كإنشاء صفة جديدة فوق طبقات الدار الموقوفة أو إنشاء دور
أو حوصلة على أرض الوقف أو شراء أشجار وتحمل ثمرها في أرض الوقف
وقد نأح القانون لمحاكمة أن تأخذ بذلك وحمل ما هذا الحق على سبيل الخواص
ليكون الأمر منوطاً بما يظهر له من المصلحة ، فإن رأت أنه الخط ، المصلحة للوقف
ومستحقة وأنه لا توجد سبيل أفضل منه أخذت به وإن ترفيه خير أو بسبب
فيه سراً أو بين ما سبيل آخر أفضل منه ، تأخذ به ، وهذا الحكم يكون به
على طلب ذي الشأن كما هو مفهوم من سياق الفقرة الأولى ومن الظاهر أن الذي
يؤذن بذلك هو من له ولاية التصرف على الوقف وتدير شأنه وهو الناظر عليه فإن
كان ممسكاً في ذلك غير حق فيه ترى المحكمة وأت أن ترث الأمر إليه في القيام
به من من مصلحة الوقف أدت بذلك من تحت يده للقيام به فقد وسع القانون
عنه في ذلك وأطلق الإذن به بعين من تأخذ به ذلك ليكون من هذا صنف
بالمصلحة ، متى تمت ، هذا مستعمل صير موقوفاً ، حل في الوقف محل الممنوع لتي
أشياء من وقف ونحو عليه أحكام لمن لموقفه من غير حاجة إلى وقف جديد
وشراء لمأدوم ، إليه في هذا السبيل بالأدوات أو الأشجار يكون منه سادة عن
الحكمة التي أدسه ، وإن كان ، أصاب الذي شرط لنفسه الاستبدال فلا يعتبر ذلك
من ، أصاب استبدالاً مخالفه من الشرط ، وإنما هو اتفاق للوصول في النهاية إلى بدل
وهو يقوم به ميانة عن المحكمة فلا يكون نوعاً من استبدال الوقف بالورد بالمدة
أولى ولا تتوقف صحته على الإشهاد الوارد بها ، كما أنه لا يمكنه أن يقوم به من
غير إذن عمدة على ما من شرط الاستبدال فقد اشترط له من الاتفاق في هذا
السبيل إذن المحكمة .

٨٣ - والثاني هي استثمار أموال المدين الذي وجبه من وجوه الاستثمار
الخاتمة شرعا ، ومن المصالح أن الاستثمار الخاتمة شرعا لا يمكن به ادخال أموال
البذل نظير ربح وإنما يكون من طريق التحويلة الخاتمة شرعا كحمله بأش مال
لمصارفة وإعطائه لمن يتجر فيه على نصيب معين من الربح مع اتخاذ الضمانات
الكافية لمحافظة على مال الوفاء وتخصه حصه في ، من من يستعمل في بحارة
أو حمله رأس مال مسلم في الحبوب والأقطان مثلا أو يستعمله في شراء القباطيس
المالية ذات الربح الحلال ويبيعها أو دفعه كسبي وحرمة صاحبه في استثمار أرض
أو دور جنة لتزوير بحره أو لإبدعه في ، عه أرض تستعمل بطريق الاستثمار
إلى غير ذلك من أمثال هذه الوجوه .

واستثمار الأموال بهذه الوجوه ، وإن كان بطريق الشرع ، من مؤقت
لا يراد به استبقاء ما يشتري ليكون وقفا ، هو أمر دعت إليه المصلحة العامة
ثلاثا من المال مطلقا هو هذا لا يندرج تحت الاستدانة ، معنى الثاني يعني هذا
القانون وهو بهذا معنى افتراقه عن المصلحة الأولى ، فمصلحة الاستدانة هذه
يمكن الالتجاء إليها لدفع مخوف الدين كما وإيداعه في أمانة خاص حصص وأسهم
حقوقا من ثقل أسعارها السريع أو الاحتياج في بيعها في السوق من الحكمة مع
أن حالها لا تختمل مثل هذه الإجراءات ، من يمكن إدراج حصص وأسهم
أن ساع عند فرصة ملائمة وسد ذلك بأذن الحكمة ، من شراء الحصص
والأسهم لمن يكون فاحية في ذلك وتحدد ، لا يكون ، الذين في حاجة
إلى الرجوع إلى الحكمة في بيع ما يشتري أو الشراء بشئ ما باع ويكتفي في كل
أعماله ذلك الإذن .

وهذا الاستثمار المؤقت له شروط ، أحدها ألا يكون من الميسور شراء عين
من الأغنياء سبق موقوفة أو إثبات مستعمل حصة على بعض أصناف ، وثالث
أن يكون بأذن من الحكمة فلا يملك أحد من مائة حصة لا يصره لا غيره ، وإن كان
أولئك الذي اشترط لعمه الاستدانة بين القانون لم يصر إلى ذلك على أنه استدانة

وله سلطة حكمه فلا يملك شرط الاستدلال ولا يحدح في محته إلى لأشبهه الواردة المادة الأولى . ولا يكون الإذن الذي يصدر من المحكمة تفويضاً عاماً للمأذون بل تأذن له وجه معين مخصوصه بعد أن يبحثه وتبين ما فيه من المصلحة ويظهر لها فصله على غيره من أوجه الأجرى التي يمكن استغلاله بها ، ولذا لا يجوز أن يوجد العنصر الكافي لصحة أموال الوقف وحفظها من التصيب . كما سبقت في مدكرة التفسيرية ، وهو أمر يقتضي به القواعد العامة في أحكام الوقف . والإذن في العرف التقاضي لا يكون إلا بعد استدلال وهو لا يكون إلا من ذي شأن والمأذون هو الذي لا بد من كونه في السكينة والإكاف من وراء المحكمة أهلاً له وقد نصت مواد المدل لهذا هذا حكمه لتسريع كما نسف نصي هذا هذا الإخلاق ، فيكون الحكم شاملاً لأموال المدل التي في حوزة المحاكم الشرعية والتي لا تودع بها . وقد ورد مثل هذا الحكم في مادة التاسعة من القانون الصادر بلائحة وزارة الأوقاف حيث نص فيها على وجوب استدلال أموال البذل التي تحت يد هذه الوزارة في فترة البحث عن المقار الواجب شرفه بلجنة الأوقاف وذلك بالكيفية التي بين في اللائحة الداخلية وبعد إذن المحكمة الشرعية ، وقد عبرت المادة المشار إليها « بالمقار الواجب شرفه » نظراً لأن هذا القانون صدر قبل صدور قانون الأوقاف فكان لابد من التعبير بذلك مراعاة للتشريع القائم حين صدوره وهذا كان لا يبيح أن يشترط غير المقار حال البذل .

والإذن بهذا الاستدلال يصرف من التصرفات التي تنبأها المادة ٢٧ فتكون المحكمة المختصة به هي المحكمة التي ترشد إليها هذه المادة وإن كان هناك غير مودع بحركاتها .

٨٤- وثالثاً هي أنه في حال المدل في عمارة أو بيت دون جوع في علقته ، وهذا أمر أعطي لمحاكمة الحق في الإذن به وحمله متوقفاً على هذا الإذن فلا يملكه الآخر ولا غيره . وإن كان له حق ، من نداء نفسه على ليل ذلك من إبداء المحكمة المختصة طبقاً للمادة ٢٧ من لائحة المحاكم الشرعية والتصوير في كلمة « يعاقب » الواردة في هذه الفقرة راجع إلى أموال المدل المطلقة الواردة « بفقرة التي قبلها » وهي

شاملة للأموال مودعة بخزائن المحاكم الشرعية وبيع مودعة به

وأطلق المحكم هذا ولم يشترط فيه ألا يكون شراء عين مال المدل مسوراً
وهو إطلاق مقصود فإن عمارة الدق أفضل وأخذى على الوقف من شراء عين
مع هذه الأخرى متحررة وعمارة متحررة لأن في البيع عن عينة العين التي تشتري،
وبصلاح ما يحتاج إلى الإصلاح زيادة تكون في حكم عين نشئة أو مستعمل
يشتبه بالمال

وأطلقت المدة فثبتت المدة الصورية وبيع الضرورية وهي شاملة أيضاً
للتعويضات التي يكون من ورثتها رتبة في قيمة العين الموقوفة وبيعها لمنه فإن
ما ينتج عن هذا من الواقع إلا كما شاء مستظلال حديد (١)

وقد طعن حق المحكمة في الإذن بمصادرة أموال جميع في المدة، لكن
ذلك موطأ بمصلحة كما مرشد إلى ذلك ما جاء في المادة ٥٥ فقد
أشارت المحكمة ببيع بعض أعيان أموال المدة بمصلحة جميع في المدة متى رأت
المصلحة في ذلك، وليس ببيع بعض الموقوف بمصلحة عامة معيلاً إلا من مال المدل
في المدة، وهذا هو الأصل في كل ولاية من الولايات العامة فإن تصرف صاحبها
يكون موطأ بمصلحة ومشروطاً بها، وهذه النقطة منها ما هو مع التقييد بها
في نفقة مشار إليها لا معنى أنه أريد الفرق بين بيع بعض موقوف عمرته وبين
صرف مال المدل في عمارة الوقف إذا لم يكن البيع هذا لغرض، لأن هذا التقييد نظيره
أقواعد العامة، فإن ذكر فلا صير وهو مجرد التأكيد وإن لم يذكر وحتماً صراحته
ولهذا من في مذكرة التفسيرية على أن المحكمة عمدت إلى هذا لإحداث معنى فيه
مصلحة ويكون في الرجوع به في المدة صريحاً واضحاً بحق مستحق الوقف وبمثل هذه
الصرح ما إذا كان هذا المصلحة شيئاً لا يصلح شراء عين أو يشتبه بمصلحة فلا معنى
إذن الرجوع به في المدة ثم صرفه ثانية في مصرف المصلحة لحكم المدة لأمره
وإذ مال المدل في المدة يظهر بآدي يرى أنه لا يجوز صرف في هذا من

(١) المادة ٥٥، مادة المدل - محض

ولكنه ليس به، كل معنى الكلمة لم يتبين منه بحث زيادة شبه إنشاء
مستل جديد .

٨٥ - والرافعة : هي حرف مال للدل في مصرف العلة ، أى صرفه
بلى من يستحق علة الوقوف الذى يع ويعتبر كعلة هذا لموقوف ، والمراد بالعلة علة
العين التى بيعت ، وتصرف مصرف هذه العلة ، فلا يصرف شيء من هذا المثل
بلى مستحق الوقوف الذى لا يستحق الوقوف في علة هذه العين وإنما يصرف بلى المستحقين
في عينه وحدهم بسبب استحقاقهم في تلك العلة .

ولا يحد إلى ذلك إلا إذا كان مقدار هذا المثل شيئاً وتقدر استثماره ولم
يحتج إليه في المدة ، فإذا لم يكن شيئاً القدر لا تصرف مصرف العلة وإنما في
معدلاً فقرة من أرض إذ مصيره بلى لا يتدفع به ، وكذلك إذا كان شيئاً وممكن
استثماره ولا تصرف حصة ولا حصة عنه لأن الموقوف أن هناك موقوف آخر له علة ،
فإذا لم يكن هناك موقوف آخر أو كان ولكن كان السكك شيئاً أو كانت
الأربعة ضمنية ضمن في هذه الأحوال أحكام مادة ١٨ ، والغاية لم يضع لها هذا
في من حد في جميع نصوص التى ورد فيها حكمها وسيأتي القول فيها . وكذلك
لا تصرف مصرف العلة إذا كان شيئاً ولم يتيسر استثماره ولكن كان محتاجاً إليه
في العلة أى عبارة كانت . ومنى أنه تمت هذه الأمور وصرف مال السند
إلى مستحق علة العين التى بيعت كان الوقف منتهاً بالنسبة لهذه العين وبذلكها

٨٦ الحكم الخاص ، وهو الحكم الواردة المادة ١٥ ، وهو خاص بـ
الدل للمودعة حراً ، أى كـ الشرعية ، فلا يطبق على أموال الدل التى في أيدي
الواقفين أو النظار ولا الأموال المودعة في غير حراً كـ الشرعية كحرارة وراثة
الأفان وحرارة ديوان الأوقاف نسكية .

ولا يسرى هذا الحكم أيضاً على أموال الدل التى مودع حراً ، بحكم
الشرعية بعد مضي سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وإن كان إيداعها في اليوم
التالى لامضاء السنة وذلك لأن المادة ١٥ إنما تقرر حكم أموال يمكن لدى الشئ

أن يطلب تطبيق أحكام المادة ١٤ على حلال الله شره ، ذلك لا يمكن
أن يتحقق إلا في أموال أودعت قبل أن يمضي هذا الأجل فما أودع بعده
لا ينسأله النص ويكون حاصلاً لأحكام المادة ١٤ حسب أنها ما أودع قبل مضي
الأجل ولو فترة وجيزة فإن هذا الحكم يسري عنه وإن كان إيداعه بعد العمل
بهذا القانون ولو كان مال وقف صدر بعده .

ولا يطبق هذا الحكم على هذه الأموال إلا إذا توافر الشرط في تطبيقه ،
وهو ألا يطلب أحد من ذوي الشأن تطبيق أحكام المادة الرابعة عشرة على مال
البدل المذكور في مدى سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، فقبل مضي هذا
الأجل لا يطبق هذا الحكم . كما أنه لا يطبق مد مضي هذه السنة على أي من
طلب ذو الشأن في حاله أن يطبق عليه أحكام المادة الرابعة عشرة وكان هذا
الطلب لا يزال مطوراً ، أما إذا كان قد مضى وقتاً طويلاً أو كان قد حسم
أو كان قائماً ، دلت الظروف والقرائن على أنه لا يقصد به إلا العمل على عدم
تحقق هذا الشرط فإنه لا يستدعي وهو وعلمه سواء ، لأن الطلب قد ورد مادة
لا يمكن أن يراد منه إلا الطلب الجدي الذي من شأنه أن يعمد إلى استغلال
المال المودع ، وإذا كان لوقف مال بدل مودع فتدفع ذو الشأن هذا الطلب في
الأجل المحدد بالنسبة لمصلحة لا يتحقق الشرط بالنسبة لهذا مقدار ومتى مضت
السنة ولم يتخذ طلب بالنسبة للمصلحة الآخر تحقق الشرط بالمعنى ، ولا يمكن
تحقق هذا الشرط تقدم الطلب في السداد من غير ذي شأن ولا طلب ذي الشأن
مد مضي الأجل . والله طمأن في مداه وهي بحسب الحساب القمري وعدم
نظر مشروع بحسب الشيوخ في سورة الأولى ذات مناقشة طبعه حول هذا
الأجل وفتح مصلحه أن يكون خمس سنوات طرأ لأن أموال البدل جاءت من
صفقات تمت في زمن عادية أما الآن فالأسعار قد ارتفعت وتضاعفت وخاصة
أبدان العقار والأطباء فلا يكون من وراء المدرة ، شر ، في هذا المهد سوى غبن
الأوقاف ، فقد باعت برخص واستتري ثمن مدعة ، يرجى عند نقصاء .

حسن سوت من يتفق عهد الاربع ون تكون حل أكثر استقراراً ، ورد
 على ذلك بأن طلب وزير العدل احتياري لا حتمي ، وأنه لا فرق بين طلب
 وزير العدل وطلب دوى الشان القدس لهم هذا الحق في كل وقت ، وقال وزير
 العدل أن الموازنة بين حيران نصف مليون من الخسائر بدون فائدة ولا استعمال
 وبين طريقة الاستغلال التي اشتمل عليها مشروع تقضى بأن تصحح في
 الاستغلال معها كانت النظريات الاقتصادية ومعها كانت فروق الأسعار ، وقال
 الحكومة لا ندخل السوق للشراء ولكنه سيكون من مصلحة الأملاك وقد
 صدق لهذا الغرض وزير مالية ، وقد رحب بعض أعضاء المجلس بذلك ، وأصدر
 مقترح اعتدله به راجحاً ألا يبيع الحكومة للأوفد بالأثمان التي تمنعها بغيره
 واستبقى المجلس هذا الأجل (١١) .

انتهى معنى لأحد كبار محكمة النقض بالقاهرة ساء على طلب وزير
 العدل أن تشتري أموال الدين التي توافر فيها الشرط مستغلات من عقار أو متقون
 أو ذوات ، مستغلات بها ، ولكن لا يدخل في عداد هذه الأموال ، وإن
 توافر شرط مضي السنة مع عدم الطلب ، حال اللحل الذي يحتاج إلى بقاء في
 سرية وقته ومن اضطرر إلى متروكة ، ولكن يجب أن يراعى أن من شرط
 الضم أن يكون مستغلاً وهذا لا يمكن أن يتحقق إذا كان من يمكن أن يبيع
 من غير سهم أو أكثر من سهم هذه الشركة ، وهذا لئلا يوجب استبعاد
 من رأس مال هذه الشركة ، فقد حسمت المادة الأولى من مادة ١٥ بحسب
 مراعاة ما نص عليه في المدينين اثنتان وإضافة من مادة ١٤ عند الطلب والشراء
 ومعنى هذا أن على وزارة العدل قبل أن تقدم بالطلب إلى محكمة القاهرة أن
 تبحث حل كل بدل على حدة وأن تسمع هذين النوعين من مجموع أموال الدين
 الذي سيطر الشراء به وإن يطلب دوى الشان تطبيق أحكام المادة ١٤ خلال
 سنة مثلاً ، وكذلك على المحكمة أن تقوم بذلك متى عرض الأمر عليها

وقد حمل كل من الطلب و لشراء حواراً ليكون لدى وزارة العدل ومحاكمة
 التصرفات لفرضة التي تسمح لكل منهما بالتقوى والبحث واختيار أفضل السل
 له فيه المصلحة ، فوزارة العدل مستقوم بتصفية شاقة تستند فيها الأموال الضئيلة
 والأموال المحتج إليها للمعاملة ، كما أنها ستواجه طلبات استبدال تقدم من دول الشان
 بعد الميعاد المحدد وهذه الطلبات وإن لم تكن محلة لتحقيق الشرط يجب أن تكون
 لها قيمتها متى كانت جدية ويرجى من ورائها حكمة خاصة بالوفاء بين سدى
 موسوع ولحقته هو لمصلحة والرعة في عدم تطيل أموال العدل ، ولا ريب أن
 شراء ما هو خاص بأحد من عبيد وأفضل بكثير من الاندماج في أى شركة
 معها كل أمرها ومعها كانت الثقة بإدارتها وعليها أيضاً أن تبحث أمور المشتريات
 التي تشتري أو تشتت بعد لمصلحة المصالح مراعيه الظروف الاقتصادية وكل
 الاعتبارات التي تحيط بهذا الموضوع وأن يقرر في شأن إدارة هذه المشتريات بعد
 شرائها أو إشتائها ، وهو أمر تضمنت فيه الآراء ، فمن قائل بكل ما يدره
 الأوقاف ومن قائل بكل لوزرة الشؤون الاجتماعية ، ومن قائل بكل لوزارة
 الأشغال أو مصلحة الأملاك ، ومن قائل تكون إدارة مستقلة ، بحيث تترك أمره
 لاقتراح وزارة العدل ، تقرير الفصل .

ومتى تمت التصفية اعتبر مجموع المصا من هذه الأموال مشتركة بين الأوقاف
 التي تملكه فيكون جميع ما يشتأ أو يشتري به مشتركا بين الأوقاف التي تملكه
 نسبة ما لكل وقف منها فيه ، فلا يفرق الشراء لهذه الأوقاف بحيث يشتري
 للمص منها أعيان خاصة والمص الأخر أعيان أخرى بل كل ما يشتري أو يشتأ
 بهذه الأموال يكون مشتركا بين جميع هذه الأوقاف اشتراكاً نسبياً ومن تعددت
 الصفات واختلفت الأنواع ، والشبوع لها لا صرد فيه وإن كانت في المشتريات
 التي تشتري أو يشتأ غداً لا يقل القصة لاتحاد الإدارة ولأن نصيب كل وقف
 لا يخرج عن كونه حصص في شركة للاستغلال فالحكم هو متفق مع ما يدره القانون
 في وقف لشاب ، ولا يجوز أن يشتري لهذه الشركة حصصاً شائعة في عقار لا يقل

الفئة ولا حصص وأسهم الشركات التي تستعمل أموالها استغلالاً غير حائز شرعاً
ولا السندات ويجب أن يكون ما يشتريها مما يصح أن يرد عليه أوقف انتهاء
طبقاً لأحكام هذا القانون .

ولما كان هذا الشراء لجميع الأوقاف المشتركة في رأس المال كان من التامين
الخروج عن قواعد الاختصاص وجعل التصرف لحكمة واحدة وإلا كانت
حصون هذا الشراء غير ممكنة ، ورعة في التسيير ومراعاة لأن لمقر الحقيقي لأموال
البلد هو الخزانة العامة بالقاهرة ونسباً أيضاً مقر وزارة العدل صاحبة الشأن في
الطلب نصي الحق في ذلك لحكمة التصرف بالقاهرة وإن لم تكن هذه الأموال
أو بعض مودع بحراش ولم يكن نصيب هذه الأوقاف أو أكثرها قسمة ولا إقامة
نظاره دائرة اختصاصها ، فصار هذا تخصيصاً لحكم المادة ٢٧ من لائحة المحاكم
الشرعية ، وقد أعطيت هذا الحق وإن كان أوقف حياً وكانت قد شرطت لنفسه
الاستئصال بأنوعه فيكون ذلك أيضاً تخصيصاً للاستثناء الوارد بالمادة ١٣
من هذا القانون .

واسمراك هذه لأوقاف في تلك المستعلات يقضي بتوحيد إدارتها والولاية
عليها وهذا يستتبع حين إخراج هذا لأوقاف مشتركة فيها من المطر عليها وإن
كانوا نظراً لشرط أوقف أو كانوا الواجب أسهمهم لأن مصلحة تامين ذلك
ولكن إخراجهم من المطر على هذه المستعلات لا يكون إخراجاً شاملاً بل يكون
قاصراً على ما يختص بإدارة هذه الأعيان واستغلالها منس لساظر هذه المستعلات
أن نونى يوربع نصيب كل وقف في علة هذه الأعيان على مستحقه وصرفه في
مصارفه بل عليه أن يسلم نصيب كل وقف من صافي علة هذه الأعيان إلى مطره
ليتولى هو نوره على مستحقه وصرفه في مصارفه مع علات الوقف الأخرى إن
كانت ، ويسمى على هذا أنه لا شأن بغير مستعلات مشتركة بالخصوصية
في الاستحقاق في علة نى وقف من الأوقاف التي تشاركها كما أنه لا شأن بغير
هذه الأوقاف في الخصومات المتعلقة بإدارة هذه الأعيان واستغلالها .

وليس من المستطاع أن يكون من بين أموال الدل المشتركة مال لوقف مؤقت ولو فرض أنه كان من بينها فبالصلحة تقضى بعدم إدماجه في هذه الشركة ما يحدده من الأرصاء حين انتهاء الوقف كما تقضى أيضاً ألا يكون من بينها مال بدل لوقف لا يزال واقعاً حياً وله حق الرجوع فيه آنفاً ، للأرصاء إذا ما رجع هذا الواقف عن وقفه ، ولا مال وقف ترجح ظواهر الأحوال أنه من الأوقاف التي يمكن أن يقرر انتهاءها في الكل أو البعض طبقاً لأحكام المادة ١٨

٨٧ - وأحكام هذين المادتين تطلق على أموال الدل المستحقة للأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون والأوقاف الصادرة بعده ، حارب هذه الأموال من استبدالات سامية عليه أو استبدالات لاحقة به . وطبقاً لأحكام المادة ٦١ لا تطلق أحكام المادة ١٥ على الأوقاف المسندة ، واستثناء هذه الأوقاف . لكن إلا ما يقع في الاحتياط به معروف أن هذه الأوقاف ليس لها أموال من مودعة بمخازن المحاكم الشرعية فليست أموالها مما يساويه أحكام هذه المادة ، أما أحكام المادة ١٤ فهي تطلق على هذه الأوقاف لأنها تنبسط من مستثبات الواردة بالمادة المذكورة .

٨٨ - وهاتان مادتان قد اشتغلتا من الأحكام التفصيلية على :
 (١) ما يشتري عمل الدل ليكون وقفاً . (٢) واستثمار أموال الدل استثناء مؤقتاً
 (٣) وإنشاء الوقف في أموال الدل العينية ومصرفها مصرف الملة . (٤) . يعاقب
 أموال الدل في المدة دون رجوع في الملة . (٥) وإخراج نظائر الأوقاف من المصروف
 على الأعيان المشتركة . والمسألة الثالثة ستأتي في انتهاء الوقف وإقامة فندسوق
 قبل المصروف المتعلقة بها ، وسيأتي بقية ما يتعلق بها إن شاء الله في شرح المادة ٥٥
 والخامسة سيأتي القول فيها حين الكلام في النظر على الوقف ، وورد هنا
 السائلين الأوليين :

ما يشتري بمال الدل - جاء في كتاب الوقف لعلال أنه لا يشترط
 الاستبدال على أن يشتري داراً فليس له أن يشتري أرضاً ، وعلى أن يشتري أرضاً

عيسى له أن يشتري دراً ، وأنه لو شرط الاستبدال على أن يشتري بذلك عرساً
من العروس لا يجوز ، وأنه إذا اشترط الاستبدال فباعها بدنانير أو دراهم واشترى
بالمثل عرساً من العروس كان الشراء له خاصة وهو ضامن للمثل الثمن إلا أن يوجد
التمتع بعينه فيوجد ، وكذلك لو باعها بعرص ثم باع ذلك العرص بدنانير أو دراهم كان
الشراء له إذ ليس له أن يشتري لحظة الوقف بهذه الدنانير والدراهم إلا عقدة تكون
وهو ، " حد أو داراً " ، وإن اشترى بها غير ذلك كان يشتري صمداً لمثل الثمن (١) .
وذهب في خلاف وفي غيره من معتقات كتب الحنفية ولا يعم فيه خلاف لأحد
وهو صريح في أن مال البدل لا يجوز أن يشتري به إلا ما يصح إنشاء وقفه
منه لا ، قد كان هذا الحكم مائة للقضاء الشرعي من أن يشتري بأموال البدل
شئاً سوى نهر ولا أرضين ولكن محكمة مصر الشرعية توسعت سنة ١٩٢٦ في
قوله هذا ليس وذهبت إلى أن الممنوع هو شراء العرص على أن يبقى كما هو أما
إذا اشتري بسعد وصيبة لإحداث ما يصح وقفه انتداء كالماء على أرض موقوفة
فإن روح البيع وسرمه لا تنفع من ذلك إذ لا فرق بين شراء ما يصح وود
أدب عليه حق الشراء وبين شراء ما ينتهي أمره إلى ذلك ما دامت النتيجة
هم بعد تكون عينا بركات فأنه صح شرائها لحظة وقفه ، وعلى هذا الأساس
أدلت بدفع مال البدل في إنشاء مال على أرض وقف لتكون ملحقة به وصيلاً
من عيانه ، وهذا أي ويبقى يتفق مع حرفة بصوص الحنفية متفق تمام الاتفاق
مع روحها ومماها وهو اتصال من الالتحاق إلى لإجراءات التوثيق ولتصديقات
الصورة للوصول إلى هذا العرص كإن ستمدين الناطق مال البدل لعنه ثم يؤد
إنشاء مان لعنه على أرض وقف أو على ثمنه وبعد هذا يشتري منه ما أنشأ
حقه ، يجب تمام البدل الذي في دمه . وقد سمت محكمة مصر في ذلك بقية
الحكمة وستقف عليه لعل ، وصدور هذا لقاء وإحاطته وقف مقول استقلالاً
لم يبق ثم نحن متردد في حوار ذلك أو بوجبه نرى معترض إليه

وقال الحنفية إن الوقف إذا سعى فأن شئ اشتري شئ مما يرد على أهل الوقف
 جاز سواء أكان من جنسه أو من غير جنسه لأن المقصود تسعة لا الجنس^(١).
 وقال المالكية^(٢) والشافعية^(٣) في الأحوال التي يمكن أن تكون فيها مال بدل
 عديم، أنه يشتري به مثل المبيع التي أجد بدلاً عنها فإن لم يتمكن اشتري به غيره
 من مثله، فلا بد من المثلية ولا تصرف في شراء مجلس آخر

ومن هذا انصح أن حوار شراء الصادر مطلقاً مال البدل سلفاً للشرع
 الأصح وهو متفق مع مذهب الحنفية، وحوار شراء لمفوض بإطلاق مذهب الحنفية،
 وإباحته في شراء مستعمل مأخوذ من مذهب الحنفية واستقر عليه عمل المحاكم
 وهو متفق أيضاً مع مذهب الحنفية.

استثمار أموال الميراث - سبق أن قلنا ما نص عليه مذهب الحنفية من أن غنى
 الموقوف يحمل بحله، تكون موقوفة مثله، وأن النقود متى جاز وقفها تستثمر بدفعها
 مصاريفه ويصرف الربح بموقوف عليه على أنه علة للموقوف، ومن هذا يخرج
 حوار استثمار أموال البدل استئجاراً مؤقتاً ويكون العلة موقوف عليه، وهم
 يدركوا المصاريف على أن يتفق مع استئجار النقود موقوفة لا يجوز استثمارها
 في غيره وإما ذكرت من طرق مشروعة استثمارها فهو أمر ذكرناه مثال
 فلا يتنعم استثمارها بأي طريق آخر مشروع

٨٩ - مجل القرض - ودأب في القول في أحكام الرجوع والتفويض والشروط
 العشرة وما يتعلق بها بحسب أن أورد في نهاية ذلك مجمل هذه الأحكام:
 (١) جاء في الفقرة الثانية من المادة (١١) أنه لا يجوز الرجوع
 ولا التمييز فيما دفعه قبل العمل بهذا القانون وحصل استثماره غيره، إذا كان قد
 حرم نفسه ودرته من هذا الاستحقاق^(٤) ومن الشروط العشرة بالنسبة له ..

(١) نصي - ٢٧٧ من (٢) المرحشي - ٥ من ١٠٠٩٤ (٣) حجة - ٢ من ٣٣٣، ٣٣٤
 (٤) اسم الإشارة في كلمة الاستحقاق - منه راجع إلى مستحق بموقوف حصة، وهو
 المذكور منه في الكلام، ولا يصح رجوعه من استثماره الذي حصل للمع حصة ولا كما لا يصح رجوعه
 نفسه مما حصل للمع فهو، وكان قد من أنه مخرج حصة حصة غيره أقرضاً لأسر لا عكس عبوره.

وسوق الكلام ، وما يفيد معنى الاستحقاق ، وإطلاق القول فيه ، كل أولئك يدل في
وصوح على أن المراد حمل استحقاق هذا الموقوف لمير الوافق من وقت هذا الحمل
الذي قد يكون في وقت مبتدأ وقد يكون بطريق التمييز . والإطلاق في عبارة
« استحقاقه » أي الموقوف كان يقضى بأن الوافق لا يكون له حق فيه على التأيد
وأنه يكون لميره ما بقي الوافق ، ولكم متى نظرنا إلى بقية الكلام عرفنا أن ذلك
غير مراد ، فقد عتب الشارع هذا الوصف بإيراد حالتين له ، أولاً لا يباحث فيها
عن إثبات شيء . وما اشترط فيها أن يكون الوافق قد حرم نفسه من استحقاق
هذا الموقوف ، فلو كان المراد من أول الكلام هو أن يحمل استحقاق هذا الموقوف
لغيره أبداً ما استقام هذا الاشتراط ولكان هذا الشرط نقولاً لا فائدة له ، أما الثانية
وهي التي يحتاج فيها إلى الإثبات ، فقد افترض فيها عدم تحقق هذا الشرط ،
وهذا لا يكون إلا إذا كان الوافق قد حمل استحقاق هذا الموقوف لنفسه في بعض
الأوقات ، فلو كان إطلاق أول الكلام مراداً بنفس آخره أولاً ، فدل مجموع الكلام
وبربط بعضه ببعض على أن هذا الإطلاق غير مراد وأنه ليس من الضروري
في وضع المسألة أن يكون الاستحقاق على الدوام لمير الوافق بل يكفي فيه جعله
للمير من وقت الحمل وإل جعله نفسه بعد ذلك في بعض الأوقات . فهو وقف على نفسه
عم على ريد ودريته ثم على جهة بر لا يقطع وحرم نفسه ودريته من الشرط
العشرة إطلاقاً ، أو وقف على نفسه ثم على ريد ودريته ثم على جهة بر لا يقطع
وحرم نفسه ودريته من الشروط العشرة إطلاقاً ، وبالنسبة بريد ودريته لم يتحقق
وضع هذه المسألة وكان له الرجوع والتمييز ولا عمة ما كتبه المظهر الورد في الحالة
الأولى بالنسبة بريد ودريته ولا يبال عما إذا كان استحقاقهم نظير عوص أو صياً
أو م يكن . ولقد مر في من الواقعات ما يحمل على القول بأن العدالة تقضى أن
يكون وضع مسأله ومدار الحكم هو استحقاق المير وحده ، فإذا اكتمل له المظهر
الوارد بالحالة الأولى لم يكن له حق في الرجوع مادام ريد ودريته موقوف عليهم
ولا التمييز في حمل لهم وإن كان للواقف استحقاق قبلهم أو لدرته استحقاق بعدهم

أو لم يحرم نفسه ودريته من الشروط العشرة مدة الاستحقاق غير يريد ودريته وإذا لم يكتمل هذا المظهر في استحقاق يريد ودريته امتنع ما ذكر من الرجوع والتعير إذا ثبت ما نص عليه في الحالة الثانية وإن كان الاستحقاق للوفاة ابتداء ومن الواضح أن شروط الاستبدال وأخويه لا أثر لها في مسائل الاستحقاق فواجب أن يقتصر على ما عد ١٤ من الشروط العشرة .

(ب) يجب أن يحدف من مادة ٥٦ عدة ٥ والشروط الخمس بعد التعير في المادة ١١ وينادى الشروط العشرة في مادة ١٢ .

وأن ينص في مادة ٥٧ على أن المادة ١١ لا تنطبق على ما صدر قبل العمل بهذا القانون من الرجوع والتعير ، وعلى أن تطبيق المادة ١٢ لا ينس التصرفات التي تمت قبل العمل بهذا القانون بناء على اشتراط الوفاة لشروط عشرة غيره .
(ج) لا معنى للنص على أن موقف أن شرط نفسه من شروط عشرة ما عدل الاستبدال ، والوضع السليم يقتضي أن يقتصر في مادة ١٢ على أن الموقف أن شرط لنفسه الاستبدال وتكراره .

(د) رعاية التماسق الأحكام وقطناً لكل ليس يجب أن تكون صدر المادة ١٤ هو : يشترى أموال الدن عقراً ومقولا .

هذا وقد تقدم أحد حضرات النواب ما يقين لي أحسن مشروع وهو تعديل لفقرة الثالثة من مادة ١١ بما يحق «وقوف على المسجد ومثلها» هذا الكتاب ما يتم فيه إن كان ذلك قبل الفراغ من طبعه ، وليب الاقتراح كان يمنع الرجوع فيما آل استحقاقه لطهات الخير جميعاً .

انتهاء الوقف

٩٠ - انتهاء الوقف هو انحلال عقده ورواى حكمه (الحسن والتيسيل)

وتلاشى الآثار المترتبة عليه من وقت وقوع هذا الزوال ، ففس من الانتهاء حالة الوقف غير الصحيح كوقف ما اشترى شراء فاسداً قبل قبضه وكالوقف المطلق أو المضاف إلى غير موت الواقف المطلق ووقف إنسان ملك آخر على أنه ملكه هو لأن العقد في هذه الحالة لم يصح ولم يثبت له وجود شرعى ولا قانونى حتى يقال إنه انحل ولم يتحقق به حكم حتى يقال إنه زال وانتهى ، وليس منه رد العقد الذى صدر متوقفاً كرد ذلك وصف غيره للملكه على أنه ملك صاحبه إذ التحقيق أن العقد الموقوف ، وإن انعقد ، لا يوصف بالصحة ولا بالفاسد قبل الرد أو الإحارة ولا يثبت به حكم قبل ذلك بل بدى من وقت ثبته وإن أجزأ صح من وقت صدوره . وليس من الانتهاء أيما الرجوع عن الوقف لمعنى أو لمصرف إلى ماسد الموت لأنه وبين انعقد صحيحاً لم يتم ولم يترتب عليه حكم قبل الموت ، وليس منه أيضاً رد التوارث وقف مورثه لمريض فى القدر الذى تنوفاً وقفه على إحارته ، فإن وقف المريض ، وبين كماله حكم الوقف الصحيح فى الحياة ومن التوارث حق الاعتراض عليه قبل الموت كما أنه يكون لادماً ماسة للواقف عبد الخمية متى حصل الموت متصلاً بالمرض ثبت للتوارث إذ ذلك حق الاعتراض عليه وبوقف بعده على إحارته ، ويثبت هذا الحق للتوارث مسداً إلى السب وهو أول المرض ، فإذا رده بطل من وقت حصوله لا من وقت الرد حسب ، فلا يترتب مع الرد أى أثر للوقف من حين صدوره ، وانوقع أن وقف المريض من قبيل العقد الموقوف غير أن بوقفه لا يظهر وقت صدوره ، وإنما يظهر بعد الموت وتبين أن المرض كان مرض موت .

وانتهاء الوقف قد يكون آتياً من حل عقده ويكون ذلك برجوع الواقف عن وقفه الصحيح الناجز غير اللزم ، وقد يكون آتياً من انحلال عقده وذلك فى الوقف المؤقت مدة معينة والمؤقت بقاء المصروف مستحقاً قبل الوقف المؤقت

إما عقد على غاية فإذا جاءت هذه الغاية انتهى عقده وتلاشى . وقد يكون آتياً من موات الموقوف ، فإذا كان الموقوف موهوباً لم يمكن فكاًكه وبيع في الدين ولم يبق من ثمنه شيء . فقد انتهى الوقف وإن بقي منه شيء . بقي الوقف فيه وانتهى هيئاته ، وإذا كان أرضاً فأكلها النهر أو طغى عليها الماء حتى صارت لجة فقد انتهى الوقف ، وإذا كان دابة فهلك أو ثوراً فتحرق وإلى هذا انتهى الوقف ، وكذلك ينتهي الوقف بد غصب الموقوف غاصب ولم يكن هناك سبيل إلى استرداده أو أخذ شيء . بذله أو بيع وصنع عنه أو كان نفوذاً فقصت فتوت لأعسر المقرص أو حجبته وعدم الدليل ، وانتهى الوقف لموات الموقوف لا بطوى على الاحتلال عقدة الوقف ولم يكن إلا لموات العين ألا ترى أن معصوب إذا تمكن استرداده بما بعد ، ومن التوى إذا أمكن الحصول عليه ، ولأرض التي عمرها مدة إذا انحسر عمرها وصارت صالحة ، يكون كل منها موقوفاً كما كان وهذا أنه من عقدة الوقف لم تكن قد انحلت .

وانتهى الوقف قد يكون انتهاء كلب كاسى ذكر ما من قبل ، وقد يكون سبياً ، فاستبدل لموقوف ينتهي الوقف بالنسبة للعين التي استبدلت ولكن الوقف قائم بقيم بدلها ، وإذا رد للموقوف عليه أو أخرج أو حرم لسبب من الأسباب أو انتهى وقت استحقاقه مع وجود مصرف آخر فإن الوقف يكون منتهياً بالنسبة له وانما لقيام عقده ووجود لمصرف الأخرى

وهذا القدر قد عرّض لأهم أحوال الانتهاء ، كلياً كان أو نسبياً ، ولكنه لم يوردها جميعاً تحت هذا العنوان وذكر كثيراً منها في المواضع للملاحظة ولم يذكر منها إلا انتهاء الوقف لموقت ، وانتهى الوقف ، مؤقت كان أو مؤبداً ، لما اعتبره فواتاً للموقوف .

(١) انتهاء الوقف المؤقت ومبصره بعد الانتهاء :

مادة ١٦ - ينتهي الوقف المؤقت بانتهاء المدة الميعة أو بانقراض الموقوف عليهم ، وكذلك ينتهي في كل حصة منه بانقراض أهلها قبل انتهاء المدة الميعة ، وقبل انقراض النصبة التي ينتهي الوقف بانقراضها ، وذلك ما لم يدل كتاب الوقف على عود هذه الحصة إلى باقي الموقوف عليهم أو بعضهم فإن الوقف في هذه الحالة لا ينتهي إلا بانقراض هذا الباقي وانتهاء المدة .

مادة ١٧ - إذا انتهى الوقف في جميع ما هو موقوف على دوى المحض الواحدة صفًا للعامة ٢٤ أو في حصة أصبح ما انتهى فيه الوقف ملكًا للوقف إن كان حيا فإن لم يكن صار ملكًا للمستحقين أو لدرية الطبقة الأولى أو الثانية حسب الأحوال ، فإن لم يكن منهم أحد صار ملكًا لورثة الواقف يوم وفاته ولا كان للحرارة العامة .

وإن انتهى الوقف في جميع ما هو موقوف على غيرهم أو في بعضه أصبح ما انتهى فيه الوقف ملكًا للوقف إن كان حيا أو لورثته يوم وفاته ، فإن لم يكن له ورثة أو كانوا انقرضوا ولم يكن لهم ورثة كان للحرارة العامة .

٩١ - انتهاء الوقف : سادت في هذين مادتين بيان الأوضاع التي ينتهي بها الوقف المؤقت الصادر بعد القانون ومبصرها ، ولا علاقة لها بالوقف المؤبد ، صدر قبل القانون أو بعده ، هذا وقد ردت أحكام انتهائه ضمن أحكام المادة ١٨ . والتأييد فيما يصدر بعد القانون لا يكون إلا في خيرى ، والوقف المؤبد قد يكون خيريا من مبادئه وقد يكون في لغيره هيبا ثم يكون بعد ذلك خيريا كما وقف على نفسه ثم من صده على الخيرات وقد مؤبد ، ووقف على نفسه ثم على أولاده

ثم على أولادهم ثم على الخيرات وفقاً مؤبداً ، أو وقف على نفسه ثم على درنته
أو أثاره أو غيرهم لمدة عشرين سنة أو أربعين أو ستين ثم على الخيرات وفقاً
مؤبداً ، وكذلك لو وقف على نفسه ثم على سله ودرنته إلى انقراضهم ثم على حصة
ر وقفاً مؤبداً كما كان الحال قبل القانون وحرص أن الإشهاد بذلك قد سمع منه
وصطفاً استحقاق ما عدا الطبقتين الأوليين من درنته بطل طفاً لمادة الحامة
ويكون الاستحقاق لحصة المر بعدها طفاً مدة (٢٥) ، فالوقف في جميع ما ذكرنا
من الصور ولا يشترط أن يكون وقفاً مؤبداً لعلامة له هاتين المادتين وهو خارج عن
نطاقهما ولا يطبق عليه شيء من أحكامهما ، ومع وضوح هذا ظهرت عدد من لجة
الأحوال الشخصية رغبة مدحة في أن يصر في متن القانون على أن الوقف إذا كان
في البداية أمياً ثم على الخيرات مؤبداً لا ينتهي بانتهاء الاستحقاق الأهلي ، ولم
يقنعهم القول بأن الكلام في وقف مؤقت ، وهذا وقف مؤبد لا يثبت فيه ، وأنه
لا فرق بين هذا وبين إذا كان الوقف أهلياً في البداية ثم على الخيرات وكان مؤقتاً
بأنه لا ينتهي أيضاً بانتهاء الاستحقاق الأهلي مادامت الحصة الخيرية مستعقة لم تزل
أو لم ينته وقت استحقاقها ، لم يقسم هذا ، وفيه منقح ، وأصرروا وكان لهم ما أرادوا ،
ثم ظهرت هذه لرعة نفسها في لجنة التفتيح ، مع أن النص قد وصف فيه الوقف
بالمؤقت صراحة وورد فيه لمعنى على وجه لا يس فيه ، ولم ترص بمحذوف من المتن
الأعلى شريطة النص على ذلك في لذكر التفسيرية فذكر فيها وهو من باطل القول
مع ما قد يجز ذلك من الإيهام والإيقاع في اللبس .

والثابت في نظر هذا القانون لا يكون إلا بالمدّة لمعية أو مدّة خاف لموقوف
عليه ، وهو لا يعرف معياراً للتوقيت غير هذين فلا يعرف التوقيت برص غير معين
ولأنما سر آخر مجهول وقت حدوته كإرادة لموقوف عليه أو احتياجه ، ولو كان يقر شيئاً
من هذا لذكره فيما ينتهي به الوقف ، فليس من القول أن يكون للتوقيت في نظره أنواع
مختلفة ثم يحكم بانتهائه على وجه الاستعراق ييمص هذه الأحوال و بطل البعص
الآخر ، والمعنى البين لصدر هذه مادة هو أن الوقف مؤقت ينتهي بانتهاء وقته وهو

المدة معينة أو مدة ما، لموقوف عليه، السابق وأصح، ثم الوصوح في أنه لا تأقيت
بإلهادين الأمر، وإذا كان من مدة الخمسة فيما تنفق ما يطيرى لم يحدد
من يكون به تأقيته محدياً تاماً فقد حدد هذا النص وبين ما يرد منه.

ولمؤقت قد يكون في جميع نوقت هبة، وقد يكون في جميع خيرياً، وقد
يكون في منابته أهلياً وفي نهايته خيرياً، وقد يكون العكس. والتأقيت قد تكون
بالمدة المعينة وحدها كما لو وقف على أولاده ودريته وقد انتهى عمر جميع عماراً
بعد وراثته، أو وقف على جهات الخير مائة عام أو أكثر نوقت، أو وقف على أولاده
ودريته جميع عماراً ثم على جهات رخصين سنة بعدها نوقت، أو أكثر، أو وقف
على جهة خيريه شره نغواء يكون بعدها وقف على أولاده ودرته مدة ستين
سنة وقد يكون بعد موقوف عليه وحده، كما لو وقف على نفسه ثم على طفتين
من أولاده ودريته ثم على إشته مششقي نقرته ينتهي الوقف بإشته، أو وقف
على إشته بعد مششقي هذا ثم إشته كان على الطفل الأعلى ممن يحد بدادته
من دريته ثم على أولاده، سعى الوقف، وقد يكون أمداً وقف مراكمة
معاً، كما لو وقف على نفسه ثم على أولاده ثم على أولاده ثم على نقرته جميع
عماراً، أو وقف على نفسه ثم على نقرته ودريته ستين عماراً ثم على نقرته قرانته
والتقارن سعى وقف، وقف مؤقت في هذه الحالة هو الوقف على جميع
الموقوف عليه ولا سعى، لا إشته ولا سطر في ينتهي به إلى ما وقع آخر الوقف
كان مؤقتاً مدة كان إشته سعى، إن كان مؤقتاً بالموقوف عليهم كان إشته
بالتقارن سعى، لا إشته، إنما لا يكون إلا إشته. أحد هذين الأخيرين، ولا يمكن أن يكون
سهما معاً، ومرة هذا قد انتهى عمر في إشته ناولان الصغير سعى أدق من التعبير
بالواو التي كانت في المشروع لآه.

٩٢ - الإسهام بالمدة: سعى وقف، حيث كان أو هبة، فالبه لمدة
معينة التي ينتهي بها أجل وقف، أما إذا كان قد دخل في نوقيته مدة معينة
لاستحقاق طائفه أو صفة أو جهة من الموقوف عليهم وه يكن هذه مدة نهاية

أجله فإنه لا ينتهي بانتهائها قطعا لأن الوقف لا يزال قائما بعد انتهائها.

وإذا كان الوقف مؤقتا خيريا من بدائته لهيئته وكان كل وقته مدة معينة، سواء أكان ذلك على جهة واحدة أم على جهات مشتركة أم على جهات متعاقبة، أو كان التوقيت في أوله بالوقوف عليهم وفي سائرته بمدة لمعينة، أو كان أهليا في أوله وكان في آخره خيرا مؤقتا بمدة معينة كان انتهاء هذه المدة معينة ولا يصح في ذلك كما قالت لمذكرة التفسيرية، أي أنه لا ينتهي بانتهائها هذه المدة فلا ينتهي قبل انتهائها وإن انقطع المصرف لتغير الذي عساه الواقف من انتهائها، وينتهي بانتهائها وإن كان هذا المصرف باقيا، فهو وقف زعمناه وقف خيرا بمدة عشرين سنة على أن يصرف ريعها للفقراء من أهل قرنته وأهنت هذه المدة ينهي هذا الوقف بانتهائها وإن كان في قرنته فقراء لأنه حمل أحده وقف في هذه مدة ولم يحمله وقف فلم يمتد لها فلا يكون موقوفة بعد انتهائها هذه المدة التي كانت سبب توقيتها صحيحا صريحا لوقفه، وإذا كان قد وقفها وقف خيرا بمدة عشرين سنة على أن يصرف ريعها للفقراء من قرابته فلم يكن له قراءة أصلا، أو كان له قراءة ليس فيها غير أو كان له قراءة فتر استحقوا الربع في بعض هذه المدة ثم أقرض جميع قرابته أغنياء وقرر قبل سنها ولا يرجح أن يكون له قراءة أصلا فإن وقف يبقى قائما مادامت المدة التي سماها ولا ينتهي إلا بانتهائها، والله في ذلك أن الواقف جعل هذه الأرض موقوفة طول هذه المدة وله في وقفه هدف مقصود أحدهما وهو التصديق بعبادة الله والتصدق بشجرة أرضه في هذه المدة مرسدة له وطعنا في بونه، والآخر خاص وهو أن يكون صدقته للمصرف الذي سماه، فإذا مات عليه عرصه خاص بالقرص المصرف الذي سماه وأعد وجوده فلا يفت عنه المقصد العام وهو المقصد الأساسي وتنق الأرض على وقفين ماضيتين لمدة التي سماها، ومن أجل هذا المعنى اختار هذا الدين أنه إذا حمل وقف خيرا وسعى مصرفا مقطوعا وأصبح ولم يصرح بالتوقيت كان وقفه مؤبدا نظرا لأن المقصد الأساسي من الوقف هو القرعة والتصدق بالعملة وليس لهذا المد محدود فلا تثبت إلا إذا صرح فيه بالتوقيت وذكر المصرف الذي ينقطع

ليس نصاً في لتوقيت فلا يعارض ما يقتضيه المقصد الأصلي ويتبدد الوقت، وكذلك الحال ما فقد ذكر مدة معينة والمقصد الأصلي يقتضي استدامة الوقت وثبوته في هذه المدة فلا يضره انقطاع المصروف الخاص، وهذا يكون القانون قد جرى على سن واحد من هناك، وهذا هو الذي أرادته الشرع وقد عبرت مذكرته التفسيرية عن إرادته هذه تسييراً يئناً.

وإذا كان الوقف مؤقّتاً أهياً من مدته إلى نهايته وكان كل وقته مدة معينة، مرساً كان أو غير مرس، أو كان التوقيت في أوله بالموقوف عليهم وفي نهايته بالمدة المعينة، أو كان حيرياً في أوله أهياً في آخره وكان الأهلي مؤقّتاً مدة معينة، فإن الحكم بالنهاية يختلف بقاء الموقوف عليهم إلى نهاية لمدة المعينة وانقراضهم أو انقراض بعضهم قبل انتهائها، فإذا بقي الموقوف عليهم جميعاً أحياء مستحقين إلى نهاية هذه المدة أو انقراض بعضهم من نهايتها ولكن كان لكل حصة من يستحقها إلى نهاية هذه المدة فإن الوقف يبقى قائماً ولا ينتهي إلا بانتهاء هذه المدة، أما إذا لم يحد بموقوف عليهم جميعاً وكانوا الأرحى وحودهم أو كانوا وانقضوا جميعاً من نهاية هذه المدة فإن الوقف ينتهي بتحقيق ذلك ولا يستمر وفقاً إلى نهاية المدة. وكذلك ينتهي الوقف في كل حصة منه قبل نهاية مدة إذا لم يكن مستحق أو كان وانقض قبل نهاية المدة ولا يستمر وقفها إلى نهايتها، أما الخصص الأخرى التي هي مستحقوها فإنها تبقى وفقاً إلى نهاية المدة وقد اشترط لدوام لاسمها وقف الحصة بانقراضها قبل نهاية مدة معينة فلا يحد في كثرة أوقف ما يبدل على أنه إذا انقضت مستحقو حصة كان ردها مصروراً للذين من الموقوف عليهم أو لبعضهم فإن الوقف لا ينتهي في هذه الحصة بل يبقى قائماً ما بقي من حصلت لهم أو إلى انتهاء مدة، وهذا لشرطه لا يمكن إلا بحرق احتياط ولو لم يذكر في من القانون لم يتغير الحكم ولم يكن في همه من في حصة التي تحمل بعد موت مستحقها يعبر من الموقوف عليهم لا يصدى عنها أنها حصة انقضت عنها بل هي حصة لا يزال أهلها باقون فلا يتسوها الحكم. والبرهان أحده من أسماء

الوقف باقراض موقوف عليهم قبل انتهاء مدة التي سماها الواقف أن الوقف الأهلي
الصرف ليس فيه شيء من قصد القرينة والتصدق والمقصد الوحيد منه هو صلة
الموقوف عليهم والبر بهم دون سواهم ولا يقصد من ذكر مدة إلا استدامة هذه الصلة
حلالاً دون أي قصد آخر فإذا اقترض موقوف عليهم قبل مبيعتها فقد فرض
الوقف من هذا الوقف فلا يبقى ويكون منتهياً

فإن وقف أرضاً له على نفسه ثم من بعده لذريته وسماه مدة ستين سنة ينتهي
الوقف بعدها بقي نسبه وذريته إلى نهاية هذه مدة فإن الوقف لا ينتهي قبل انتهائها
ونتهى متى انتهت وإن بقي الموقوف عليهم أو بعضهم بعد موتها ، ومن مات
من أولاده أو ذريته لمستحقين قبل نهاية هذه مدة ولم يكن له ولد ، لذرية سببه
الوقف بالنسبة لتعيينه إلا إذا كان الواقف قد اشترط في كتاب وقته أن من مات
من الموقوف عليهم قبل نهاية هذه المدة كان نصيبه لأخوته وأخواته ولأهل طيفته
أو لبعض آخر من الموقوف عليهم مبيعاً أو لجميع السابقين من أهل هذا الوقف فإن
الوقف لا ينهي في هذه الحال باقراض مستحق لأصل قبل نهاية المدة وإنما
ينتهي بانتهاء مدة أو باقراض من حصت لهم بعد المستحق الأصلي ، وإذا مات
الواقف ولم يكن له أولاد ولا ذرية أصلاً انتهى الوقف بموته وإن كانت مدة
التوقيت لم تنته ، وإذا مات وكان له أولاد وذرية استحقوا الوقف ومن مات
مهم ولا ولده ولا ذرية طلق على حصته ماسق وإذا اقترض جميعاً خلال عشرة
أعوام أو عشرين مثلاً ولم يبق منهم أحد انتهى الوقف باقراضهم ولا يبقى قائماً
حتى ينتهي المدة التي سماها الواقف .

٩٣ انتهاء الوقف الموقوف باقراض الموقوف عنهم إذا لم يكن الوقف
مؤقفاً بالمدة نصية وكان مؤقفاً ببقاء الموقوف عليهم ، خيرياً كان أو أهلياً ،
فيه ينتهي باقراض الموقوف عليهم جميعاً غير وقف على مصالح مدرسة معينة
على أن ينتهي الوقف برواها ثم أُلغيت هذه المدرسة ولا ترجى عودتها انتهى
الوقف ، ولو وقف على نفسه ثم على الفقراء من قرائته فمات ، وحرص جميع أقرانه

ولا يرجى وجود سواهم انتهى الوقف ، ولو وقف على نفسه ثم على أولاده لصلته
فقط مات ولا ولد له أنه كان له أولاد وماتوا انتهى الوقف بموته في الحالة الأولى
و «تقراض جميع أولاده في الحالة الثانية ، ولو وقف على نفسه ثم على أولاده ثم
على أولادهم مات ولا درية له انتهى الوقف ، ولم مات وترك ولداً واحداً مات هذا
الولد ولا درية له انتهى الوقف بموته ، ولو أن هذا الولد ترك ولداً واحداً انتهى الوقف
بموت هذا الأخير .

وإذا كان الوقف مؤقفاً على هذا النحو وبتعدد لموقوف عليه كل نصيب
كل منهم حصة واعتبرت حصته ثلثة وقف مستقل ينتهي بالوقف فيها باقراض
أهلها أو من وقت عليهم أصالة واحداً كان أو أكثر ، إن لم تقرض أهل المخصص
الأخرى ، فهو وقف على مصحح مدرسة معينة ومصالح مصححة معينة فانست هذه
المدرسة ولا يرجى عودتها دأبها انتهى الوقف في حصة هذه المدرسة ، ولو وقف على
هذه قرأته من أسسه وقراءته من أمه وحصل لكل وبق منهم حصة
في الاستحقاق ومرض أهله أو حياً أو قارب أمه حياً ولا يرجى أن تكون
له قراءة من هذه الناحية انتهى الوقف في حصة هذا الطريق ، ولا ينتهي شيء
من الوقف في حصة كل فريق من هذين الفريقين إلا «تقراض لموقوف عليهم
من هذا الفريق جميعاً فمن كان صغيراً من قرية لأب مثلاً واستحق ما يجب له ثم مات
لا ينتهي الوقف في نصيبه مادام لأسه قراءة فقرأ أو يمكن أن يكون فهمه فقرأ لأن
نصيبه كمية ما جعل لهذا الطريق موقوف عليه وعلى غيره من قراء هذا الخير
من القراءه من كان موجوداً ومن سيوجد فلاستحق ثلثة «تقراض أهل هذا النصب ،
ولو وقف على نفسه ثم على أولاده ثم على أولادهم ومات وبد من أولاده ولم يكن
له أولاد انتهى الوقف في حصته لا تقراض أهلها ، وإن كان له أولاد لاسمى الوقف
فيها لعدم «تقراض أهلها وانتقل إليهم و«تقراض إليهم يكون نصيب كل منهم حصة ،
فمن مات منهم انتهى الوقف في حصته لا تقراض أهلها واسم الوقف باقراض أهلها
قبل «تقراض حصة أهل المخصص الأخرى مشروط فلا يوجد في كتاب الوقف ما يسل على

أن الواقف أراد عودة هذه الحصة إلى باقي الموقوف عليهم أو بعضهم ، فهذا وحده فيه ما يدل على ذلك محل به ولا ينتهي وقف هذه الحصة ، لا بقراض من حصلت لهم بعد انتهاء ، وذلك لأن أهل هذه الحصة الحقيقيين لم يقرضوا ، ولا يراعى في دلاله ما جاء بكتاب الواقف على ذلك ما قرره الحنفية من أن صيب من مات حقياً يعود لباقيين إذا كان اسم الموقوف عليهم يسوق الدفين كأولادى ، ومن أن العقب المسكوت عنه يعود إلى أصل العدة وغير ذلك ، فإن هذه القواعد قد قررتها وفرتها أكثر من ٣٣ مرة ومع ذلك قد نص فيها على مراعاة أحكام هذه مدة فلو أنه أراد من دلالة ما يشمل هذا النوع لم يكن محل للنص هناك على مراعاة أحكام هذه المدة ويكون ذلك أمراً لا فائدة له ، بل المراد أن يكون هناك شرط صريح يدل على ذلك أو كلام احتفت به قرآن وغرر في أن الواقف أراد ذلك ، أما هذه القواعد وسجدها فلا تعتمد عليها في نقول بأن كلام الواقف يدل على عود حصة من مات إلى الباقيين . والمسمى في ذلك أن القصور قد اعتمدت في حوت من الطاعة التي ينتهي بها الواقف وأدفع ما سمعهم من الضرر بعودة لاستحقاق باقي موقوف عليهم وتأخراتهم ، الواقف مع أنه لا يمكن أن يحل بينهم شيء من ريبه فقال بانتهاء الواقف في حصة أبيهم شمل كموها بموته اللهم إلا إذا كان الواقف قد نص على خلاف ذلك ، وقد رعى هذا في الحكم عنه وإن كان ممن يجوز من لا يكون له مدة أصلاً أو يكون له مدة لا تنفذ لموقوف لأنه رعى حاله الأهم ، وليس من وراء هذا الحكم ضرر فيه خاص بالأوقاف مؤقته ولا نأقبت إلا بعد القبول في وسع من يقف وقتاً مؤقته أن يشترط في وقته ما يشاء صراحة .

وإذا كان الواقف لأهل مؤقته بصفة لمعية فيه انتهى في موقوف كله أو في الحصة بانقراض الموقوف عليهم أو بانقراض أهل الحصة قبل انتهاء مدته ، أما الخبري فيه لا ينتهي بانقراض الموقوف عليهم أو بانقراض أهل حصة قبل انتهاء المدة كما بينا ذلك كله من قبل بياناً واضحاً .

والأصل في معنى انقراض الشيء ربه أنه بعد أن كان موحواً ، ولكنه مد

حدث فيه عرف الواقفين وللقضاء حمل معناه أوسع من معنى الأصلي وشاملاً
للروايل بعد وجوده، وعدم الوجود من الأصل، وهذا القبول قد استعمل الانقراض
تبعه العرفي، ومتى راعينا هذا ولا حظ لوصف الذي حمل عبوة لمن أصيب
إليه الانقراض (لوقوف عليهم) كان معنى قراضهم شاملاً لعدم وجود ذواتهم
أصلاً، ونوجودهم مع عدم تحقق وصف فيه أصلاً، وروايلهم بعد تحقق لوصف
فيهم، وروايل لوصف عنهم بعد تحققه فيه وإن بقيت ذواتهم. من صور
الانقراض ما يوقف على مصاح يدبره إلى سببها في مكان معين فبات ولم
يشبها، أو وقف على أولاده بمات لا ولد له، ومما يوقف على قراء فرائضه
وكان له قراءة ليس فيه غير ثم قرصوا ولا يرجى أن يكون له قراءة لأن الوصف،
وهو القراء، لم يحد من الوصف به في وجوده موقوف عليه أصلاً، ومما يوقف على
الموقوف عليه بعد تحقق الوصف فيه موقوف أو غيره، ومما يوقف على الوصف بسبب
الخرمان أو الردية كان من وقف عليه لا يزال يافياً فالانقراض لا يختص بالموت
أو الزوال بعد الوجود بل يشمل كل ما ذكر كما جاء بالمذكرة التفسيرية.

والموقوف عليهم الذين ينتهي الوقف مؤقت بقراضهم هم جميع المصروف التي
منها الواقف في هذا الوصف وكان وقف عليهم صحيحاً، اشتركوا في الاستحقاق
أو كما مر من، كان وصف عليهم خيراً محضاً أو أهدى محضاً أو مركباً منها بدي.
فهو لأهل وقف ما خيري أو عكس الوضع، وفي الصور بين الأخيرين لا يضر إلى
الوقف كوقعين به تحقق لانتهاء بل يكون وحدة وهذا انقراض السابق من النوعين
والمصطفات لا ينتهي الوقف لعدم انقراض موقوف عليهم وسبق فائده ونطبق
عليه أحكامه من دين (١٩ و ٣٥) ولا يخفى بقراض موقوف عليهم بمجرد عدم
وجودهم، أو عدم تحقق الوصف فيه، أو زوال لوجودهم، أو زوال الوصف عنه،
بل لا بد أن يكون عدمهم عدلاً لا يرجى معه وجود وروا لا يرجى منه عودة،
فوقف على مرمى مستثنى الذي سببه ومعت مدة طويلة ولم يسه لا ينتهي
الوقف ولكن إذا مات ولم يكن قد بناء فأكده عدمه وتحقق الانقراض فينتهي

الوقف بذلك ، ولو وقف على أولاد زيد وكان زيد موجوداً ولا ولد له لم ينته
الوقف لأن استمرار عدم الموقوف عليه ليس مقطوعاً به فلا يحكم بأقراضه وإنما
يقطع بذلك إذا مات زيد ولا ولد له أو نت بذليل قاطع أنه لا يمكن أن يكون
له ولد ، ولو وقف على قراء قرآنه وكان به قرآنه ليس فيهم فقير لا ينتهي وقف
ما لم يقصوا الإمكان أن يقتصر عليهم أو أن يكون من ذريتهم فقير ، ومن مات
من الموقوف عليهم فقد انقرض أقراصه محققاً وكذلك من رد الوقف فإنه لا يملك
القبول بعد الرد ، أما المحروم فإن كان قد حرم لسبب لا يحتمل إروال به يكون
منقرضاً بهذا الحرمان ، وإذا كان سبب الحرمان مما يحتمل إروال وكان المحروم
من يعود لهم الاستحقاق إروال السبب به لا يعتبر منقرضاً لجرود هذا الحرمان الذي
يحتمل لدوم ويحتمل الإزالة ، بل ينتظر ، فإن كد الحرمان كان منقرضاً من يوم
حصوله ، وإن زال سبب الوقف لا يزال باقياً .

٩٤ — وانتهاء الوقف بانتهاء المدة أو بانه من موقوف عليه ونهاية وقف
المصلحة بأقراض أهلها حكم قرره القاضون غير متوقف على شيء آخر متى وجد سببه
نت من غير حاجة إلى قرار من محكمة التصرفات أو حكم من محكمة القضاة
وهو كحق الإرث مثلاً ثبت بتحقيق سببه من غير وقف على نفسه ، ولكن إذا
حصل راع في سبب لانتهاؤه كان كغيره من أنواع الراع رفع أمره إلى المحكمة
القضائية لتفصل فيه ويكون حكمه بالانتهاؤه مظهر أنه لا مثلاً ومثلاً له ، ولكن
ماذا يكون الفصل لو أن من صدر له ملك الوقف انتهى أصبح في حاجة ماسة
إلى قرار بالانتهاؤه ولم تكن هناك راع ، فهل يكون من جهة أن يحتاج إلى محكمة
التصرفات ليحصل منها على قرار بالانتهاؤه أو يقع أن الانتهاؤه من تصرف في الوقف
ولا سوف حصوله على قرار ، وبمحكمة التصرفات محكمة مودة للمحقق وإشاء لها
وبست محكمة قوى ولا تحقيق وإظهار حقوق مقررة لأراعي فيها ، فليس النظر في هذا
من اختصاص ، غير أن المحكمين من النظر على الأوقاف مثل الانتهاؤه في هذا
المعنى ومع ذلك قد جرى العمل بتجديده التصرفات على النظر في موضوعه وإصدار

قرار به رغبة في التيسير على الناس فلو أن محاكم التصرفات قبلت طلبات الإيهاء
كما تقبل طلبات المحكمين لم تستعد في ذلك عما سارت عليه من اعادة في السهولة
واليسير

٩٥ - مصر ما يصرى فيه الرقعة الموقوفة : إذا انتهى اهـ وقف الموقوف رال
بانتهاه عـ اوقف عن موقوف عليه ومصر ملكاً حراً كاملاً للملكية ، ولكن
من يكون له ملكيته الكاملة يخضع باختلاف الأحوال ، فمرة يكون اهـ وقف
ومرة يكون مستحق أو دونه وقارة يكون ورقة الواقف وقارة يكون بيت المال .
١ - الواقف : يد سبى اهـ اوقف وكان الواقف جب كانت له ملكية
الموقوف الكاملة سواء أكان تاقبت اهـ بالمدة معينة أو سـ موقوف عـه ،
حيراً كان أو أهياً ، كان على دوى حصص اهـ حـه أو على غيرهم فإد وقف
أرض له مدة مائة على أن يصرف اربح في حوت رعيها ونسبت هذه مدة وهو
حي انتهى الوقف بانتهاها وصارت الأرض ملكاً حراً ، وإذا وقفها على أن
يصرف ربحها في شـه مسجد ومدرسة ومصحة فـه سميت وقف سبى الواقف فـه
ذلك كله في حياته صـه ملكاً حراً ، وإذا وقف على أولاده مدة معينة كان
يقدر الأسرى بهابها قد لله في أحله حتى انتهت كان الموقوف ملكاً حراً له
وكذلك موقوف على جميع من بعده من الأولاد وأرواحهم وصحابهم وأسمائهم
فانقضى جميع من بعده ، أو وقف على أخوته وأولادهم أو على أسعته وأولادهم
فماتوا في حياته ، ولدى يـه له في هذه الأحوال نفس أصل ملكيته فإن ذلك
كان ثاتاً به حين قدم لوقف كما سيجي . ويـه يثبت به بناء اسكية لأن ملكيته
للموقوف عـه قبل انتهاء اهـ وقف كانت ملكية نافعة

ب - المسرى أو دريت : وإذا انتهى هذا الوقف ولم يكن الواقف حياً
وكان ما سبى مـه اوقف موقوف على دوى لاستحقاق لواحق كان ملكاً للمستحق
أولاديه الصقة التي ينتهي لوقف بهـهـهـه ، سواء أكانت الطنقة الأولى
أم الطنقة الثانية

ودور المحض الواحدة طبقاً لعدد ٢٤ هـ ابداً من ذرة الواقف وروحه
 أو أرواحه والديه ، الموقوف وقت موته متى تحقق الشرط المبين في الفقرة الثانية
 من تلك المادة ولم يكن محروماً سب من الأسباب لمسة في هذا الدور وقد
 أريد من « دور المحض » أو حصة « في هذه المادة » عدم التمسك بقول من
 تحقق فيه هذا الوصف فضلاً ، وذلك لا يكون إلا بعد موت الواقف ، ومن كان
 أهلاً لهذا الوصف وإن لم يتحقق فيه بعد ، وآية ذلك إطلاقه على من ينتهي
 الوقف عليه في حياة الواقف مع أنه لا تمت في حياته إلا لأهله حسب وليس
 من دور المحض « حصة » من « ثلث » له هذه لأهلية أصلاً ، ومن ثلث له ثمرات
 عنه قبل أن يموت وقت الوجب له ، ومن ثبت له هذا الوصف ثم زال عنه .
 والوصف في حالت هذه هو أنه الواقف به هو موقوف على ذي الاستحقاق
 الواجب ، ومعنى هذا أنه يجب تحقيق هذا الحكم أن يكون ذو الاستحقاق
 الواجب موقوف عليه حين الانتهاء أي أنه لا يكون لزوال وصف موقوف عليه عنه
 سب إلا أنه واقف ، فمن كان موقوفاً عليه عند الانتهاء وبكيفية يمكن داحضة
 واحدة ، ومن « يكن موقوفاً عليه » يكون كل منهما حرجاً عن وضع هذه الحالة .
 ويكون الشخص عند الانتهاء موقوفاً عنه ود حصة واحدة لا تحقق إلا حين يكون
 انتهى الواقف انتهى لمدة لمسة وعوت موقوف عنه وهو مستحق ، أما من مات قبل
 الاستحقاق أو رد الوقف أو حرّمه وكان حرج موقوف عليه فإن وقف لم يسه إلا بعد
 خروجه من الوقف أو بعد خروجه عنه وروى وصف الوجب عنه ، « بد م يكن
 الانتهاء في بعض صور الحرمان لاحقاً في « حوده » الخارج عن لزوم إحصاء وخروج من
 الوقف فهو لاحق لها في الفرص والتقدير لأنها سب فيه إذا وقف لا ينتهي في هذه
 الحال إلا لأن آخر مستحقين قد صدر غير موقوف عليه ، أصبح ليس ذا نصيب واجب
 موقوف على نفسه ثم على روحته وأهله الوحيد وحمل روحته ثم الفقة
 ولأهله الباقي مات الله في حياته خرج من أن يكون موقوفاً عليه وزالت عنه
 الأهلية فبدا مات الواقف والوقف على حاله انتهى الوقف بموته في سبعة أثمان

الموقوف وكان الانتهاء في هذه الحصة لانقراض أهلها من الطقة الأولى ولكن
 الوقف لم ينته في هو موقوف على دي الاستحقاق الواجب حين الانتهاء بل انتهى
 فيها هو موقوف على غيره حين الانتهاء وهو اوقاف نفسه حتى لو كان هذا الان
 ان حين وفاة الواقف لم يستبد تلك هذه الحصة بل تكون لورثة الوقف فتأخذ
 الزوجة منها قرصاً ويأخذ من الان باقيها نصيباً ، وكذلك يكون الحال لو أن
 هذا الان لم يمت ولكنه قد اوقف في حياة أبيه مائة مائة خرج عن أن يكون
 موقوفاً عليه وموت أبيه ينتهي الوقف في هذه الحصة لانقراض أهلها بسبب رد
 الان ولكنه لم ينته فيها هو موقوف عليه بل فيها هو موقوف على غير دي
 الاستحقاق الواجب وهو اوقاف فيكون للزوجة منها قرصاً وبالنسبة الباقي نصيباً
 وكذلك يكون الحكم لو أن اوقاف مات مرد هذا الان اوقف من القول ،
 ولا يقال إن وقف حصته قد انتهى حينما كان استحقاقها لأن الاستحقاق ينته
 للموقوف عليه متى حل وقته من غير توقف على القول وإن كان يرتد بالرد ،
 لا يقال هذا لأنه رده بطل اوقف عليه وخرج منه وانفع استحقاقه من الأصل
 لحصل الانتهاء وهو غير مستحق ولا موقوف عليه ، وكذلك تكون حكم نصيب
 الزوجة لو أنها ماتت من اوقاف أو ردت اوقف من ماله أو بعده ، ولو أن
 الان والزوجة قتلا اوقاف انتهى الوقف بموته وانقرض موقوف عليهم بسبب
 حرمانهم من الوقف وحرمانهم منه وعدم وجود مستحق بعدهم ، والوقف
 إذا كان موقوفاً على دي ليس موقوفاً على دي الخصص إذا حرمانها صار
 غير موقوف عليهم ، ترتب على ذلك انتهاء اوقاف ، ولو أن هذا اوقف كان
 اشترط في وقته هذا حرمان الان إذا تزوج بأجنبية غير مسلمة واستدام عشرينها ،
 وأمرت بحكمه لتصرفات هذا الشرط ، وبعد موت الوقف واستحقاق الان
 حصته سينحل بهذا الشرط صار محروماً ولا يستحق شيئاً في الماله ، ولكن
 لا يحل لمجرد هذا الحرمان انتهاء اوقف لأن اعراض الموقوف عليه بسبب الحرمان
 ليس متيقناً لأن سببه مما يحتمل الزوال وقد نص في المادة ٢٥ على أن

المحرور يعود إليه حقه متى زال سب الحرمان وذلك يقتضي عدم انتهاء الوقف إذا
 كان المحرور آخر مستحق مادامت عودة الحق برؤاى السب محتملة ، فإذا مات هذا
 الآخر قبل رؤاى السب تركت حرمانه وانتهى الوقف من يوم حصوله ولا يكون انتهاء
 فيه هو موقوف عليه ، ولو وقف على نفسه ثم على أولاده ثم على أولادهم ومات الوقف
 وله أولاد استحقوا الوقف بعده وكان لأحدهم أو لآلده بقية له سواء مات قبل موت أبيه
 ثم مات أمه أو أبوه انتهى الوقف في هذه الحصة لا بقية من أمه أو أبيه وهي هي هو
 موقوف على ذى الحصة الواجبة وهو الابن لا ابن الابن الذى خرج من الوقف بموته
 قبل الانتهاء وتكون الحصة منسوبة لسنه مستحق ولأدريه مستحق ، ولو أن
 الابن رد الوقف انتهى الوقف في حصة أبيه وسبكه هو لا باعتبار حصة منسوبة
 كانت موقوفة عليه وهو مستحق بل باعتبار أنه من كان موقوفة عليه من
 الطبقة الأولى حين الانتهاء ، وكذلك يكون حكمه لو أن الابن رد حصة من الوقف
 قبل موت أبيه ، ولكن منعه الدين التى انتهى الوقف بها سب أبيه من الموقوف
 عليه من أهل الطبقة الأولى بدو ديباً ومخيراً للعرض الذى اقتضى حرمانه من علة
 الموقوف ولكن هذا ما يقتضيه تطبيق النص ، ولو أن ابن الابن استحق بعد موت
 أبيه ثم طرأ عليه سب الحرمان تركت كذا انتهى الوقف في هذه الحصة ولم يكن انتهاءه
 من هذه الحصة كونه انتهاءه في ليس موقوفة على ذى الاستحقاق واجب

« ما هو موقوف على ذوى الحصة الواجبة » شامل لما إذا كان وقفاً
 كاملاً أو بعض وقف ، كان ذلك وقفاً عليهم من الذرية أو كان وقفاً عليهم بعد
 غيرهم ، وهو شامل أيضاً لما إذا كان الوقف قد حصل من الوقف اختياراً أو تقييداً
 منه لقانون في وقفه للبتدأ أو فيما أحراه من التمييز ، وشامل لما إذا لم يكن ذلك قد
 حصل من الواقف ولكن ثبت لهم الاستحقاق في الوقف بحكم لقانون وحده
 والحكم هو ليس قاصراً على ما وقف عليهم صدر استحقاقهم الوجب بل هو عام
 يتناول كل ما وقف عليهم سواء أكان القدر الوجب لكل منهم أو أكثر منه
 أو كان كل استحقاقهم للعبة اختيارياً ، فالحكم لا يعلق بالحصص الواجبة بل علق

مكل ما وقف على دوى الحصص الواحدة كل ذلك واحداً أو غير واحد وجعلت
 المقدمة بين الموقوف عليهم والموقوف على غيرهم لابين الحصص لوحدة وعبرها ،
 فمن كان له ثلاث دوات ووقف جميع ما يملك على نفسه ثم من بعده يكون لثمانه
 الثلاث سبب معمة ينتهي الوقف بانتهائها ثلاث من هؤلاء الثلاث وعن روضة له
 وعن حوزة أشقاء لم يكن لأخوته شيء في هذا الوقف وكان لأخوته سهمان من
 أربعة وعشرين سهماً تقسم إليهما صافي ريع الوقف المذكور وهو النصيب الواجب
 لها ويكون موقوفه عليها ما يسوى هذه السهام من الأعيان الموقوفة ويكون للإنسان
 وعشرون سهماً الباقية استحقاقاً لبقائه منها عشرة وثلاث نصيب واحد والسهم
 الذي نصيب أحباري ، فإذا انتهت السنين بمومة وهؤلاء مستحقات موجودة
 ملكت كل منهن من الموقوف حصة بقدر استحقاقها في الوقف فلكل بنت سعة
 أسهم وست من موقوف وهو المقدر الذي كانت تستحق عنه وإن كان بعض
 هذا الاستحقاق واجباً ومعه الآخر غير واجب لأنها دوات حصة واحدة وجميع
 هذا المقدر صديق عليه أنه كان موقوفاً عليه عند الانتهاء ولقد أسمى هذا الحكم
 من رسول بن يحنصوا أموالهم منهم من لدنية وبمحوها من ورثتهم الآخرين
 كثيراً رصم حوار نوصيه للوارث بنى لاسد في راد على الثلث لا بإحارة باقي
 الورثة ، كما كان في عزم خير من هذه الوقف مؤبد الذي لا يمكن أن يكون معه
 ملكية عامة في وقت ما ، أما هذه الأحكام فيها حكمهم من أن يسكنوا هؤلاء الورثة
 أموال التركة تعليقاً خيراً بعد وفاتهم عنه وخيرة ، كما حدثت بسببه مع حصة بعض
 الطوائف المصرية لعدم الوصية ومطلسم بإحارة الوصية بكل حال لغير اسمين .
 وملك مستحقين من دوى الأنصبة الواحدة لما انتهى فيه الوقف بعد موت
 الواقف لا يكون إلا حيث يكون انتهاء الوقف ، انتهى المدة ولا يمكن أن يكون
 إذا كان الانتهاء بمقراض الموقوف عليهم مع كان سبب الإعراض وقد وصح ذلك
 عدم الوصوح في نفسه ، وملكه مد عفت بالاستحقاق فيملك كل مستحق
 من الموقوف مقدار الذي كان مستحقاً لعنته حين الانتهاء قبل أو أكثر .

ودرية الطقة الأولى من ذوي المحصر الواحدة يملكون هذه الصفة ما انتهى
 الوقف فيه بعد موت الواقف إذا كان انتهى الوقف بأقراص الموقوف عليهم وكان
 أهل هذه الطقة هم موقوف عليهم مستحقون لعملة ما انتهى فيه الوقف حين الانتهاء ،
 سواء أكان الوقف على طقة أم على طقتين ، فلو وقف على حصه ثم على أولاده
 ثم مات وله ولد واحد ثم مات هذا ولد مستحقاً وانتهى الوقف وكانت له ذرية
 ملكت الموقوف بصفة كونها ذرية الطقة الأولى ، ولو أن ولد الوقف هذا كانت
 له ذرية ولكنه مات قبل أبيه أو دالوق أو قبل أمه ثم من الوقف وانتهى
 الوقف بموت الواقف لم يكن هذا الولد من الطقة الأولى لأنه خرج من الوقف ولم
 يكن مستحقاً حين انتهت ، فلا ملك للذرية في موقوف بصفة كونهم من ذرية
 الطقة الأولى لأن الوقف انتهى فيما هو موقوف ومستحق للواقف لا لأصنافهم
 وإن كانوا من ورثة الواقف سلكوا من هذا السبب بقدر ميراثهم ، ولو أن هذا
 الواقف مات عن أولاد استحقوا عملة الوقف اعتبرت حصه كل منهم كوقف مستقل
 وطلعت عنها أحكام تلك الصور ، وإذا مات واحد منهم وهو مستحق وله ذرية
 ملكت هذه الذرية ما كان موقوفاً عنه ولا شاركهم فيه أحد من ذرية باقيين
 من أهل هذه الصفة فإن الذرية كانت على سبيل التوزيع أي أن ذرية
 كل مستحق من أهل هذه الطقة تلك ما كان موقوفاً على أصله ومستحقاً ،
 وبأن عبارة المادة كانت « فإن لم يكن صار ملكاً مستحقاً أو بدلت حسب
 الأحوال » كانت محصر وأصح في الدلالة على المراد ، ولو وقف على حصه
 ثم على أولاده ثم على أولادهم مات الواقف وله ولد واحد فاستحق عملة الوقف
 ثم مات هذا الولد ولا ولد له لصلته ولكن له ذرية من أولاد ما دأله انتهى الوقف
 وملكست هذه الذرية الموقوف بصفة كونهم ذرية ولد الواقف ، وهو الطقة الأولى ،
 لا بصفة كونهم ذرية من ما واصل الاستحقاق لأنهم بذلك قد خرجوا من أن يكونوا
 موقوفاً عليهم حين الانتهاء على وحد طقة ذرية موقوف عليها مستحقه حتى يكون
 ملك هذه الذرية الموقوف بصفة كونهم ذرية ، وبأن ولد الواقف مات مستحقاً

وم يكن له بلا ولد وحد كان قد فتنه اقف محرم ، أو رد الوقف ، انتهى الوقف
تموت ولد الوقف ، وهو الطقة الأولى ، إذا لم توجد طقة ثانية مستحقة ، وملك
ولده محروم أو راد للوقف ما كان موقوفاً بصفة كونه ذرية الطقة الأولى ،
ويؤثر هذا القاع في مات عن أولاد اعتبرت حصة كل منهم مستقلة أخرى عديها
من الأحكام المذكورة ، ومن هذا عرف أن اقف إذا كان على طبقتين قد يكون
ملك ما انتهى فيه اوقف لذرية الطقة الأولى

وذرية الطقة الثانية من ذوي الحصص الواحدة تملكون هذه الصفة ما انتهى
فيه اوقف بعد موت الوقف إذا كان انتهاء اوقف بموت أصله من أهل هذه الطقة
مستحقاً ، وعصير القول في ذلك أصبح واضحاً بعد قدماء في ذرية الطقة الأولى .
لقد أطلقت مادة (١٧) كلمة « ذرية » ولم تحدها تحديداً بين المراد منها ،
كما أنها لم تميز على أي وضع وبأي مقدار تكون ملك كل واحد من أهل يرادها
الذرية وارثه ، أو لوارثه وغيره ذرية ، وإذا أريد المعنى الأول فهل لأصحاب
الوصية الواحدة حق أو لا . وقد أريد معنى الثاني فهل يراد الطقة الأولى من النسل
وحدده أو يرد جميع الموجودين ، وهل يحجب الأصل فرعاً أو لا يحجبه وهل
بذوي الذكر الأنثى أو بفصلها ، لقد جاء هذا النص بوصفه الخلق ذرية في الإجمال
ولا يعرف مدى النقص الذي أده منه واصمونه ولا يوجد في تقريرهم ما يبين على فهم
لرؤسهم . إن أحكام هذه المادة قد عدلت لتحسن الواف وفصلت به أحكامها
على الوجه ورد بها ، ولكن أنقبت بها « ذرية الطقة » كما كانت ، ولحجة
العسل من محسن الشيوخ لم يترقب أي شيء يتعلق « بالذرية » أو « بالذرية »
وبحصرها لا تحتوي على شيء من ذلك ، وهي نصاً لا تفسد في شيء من أحكام
هذه المادة ولم تعدل إلا في صياغتها وقد جاء في تقريرها « ورأت اللجنة عند بحث
لمادة ١٧ من المشروع أن تريد لها إيضاحاً بتغيير في صحتها وإن لم تغير مصادها ،
فأرالت اللس الذي كان تمكن الوقوع فيه وأعطت لكل حاله من حالتين الواردة
في التقريرين حكمها سواء صاحبها الحالة الأخرى أم لا . . . » ولم يرد به إشارة

واحدة أو حمية إلى أن كله « درية » استندلت بكلمة « ورنه » ولكن لا يمكن أن يحمل هذا على أنه خطأ مطبعي ، فإن جدول مقاربه المصوص ملحق بالتقرير قد أبرر التعديل في هذه الكلمة وبه إليه « صم انحطوط التحتية على وجه لالس فيه ، فإن كان هذا التعديل ومتى كان ؟ ولأن هذا التعديل لم يكن موضع كلام أصلا لم يلتفت إليه أحد مجلس الشيوخ ولا مجلس النواب ، وهذا ورد عن هذه المادة في تقرير لجنة الشؤون التشريعية عن التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ « غير مجلس الشيوخ في صيغة المادة ١٧ دون معناه وهذا التعديل أريد به زيادة الإيضاح وإزالة ما عسى أن يحيط بالمر من لاس » كما أن جدول مقاربه المصوص الملحق بهذا التقرير لم يبرز فيه هذا التعديل ولم يسه إليه انحطوط كالشمع ، بل هذا التعديل لم يقب له إليه أحد ولا يمكن أن يقال أن أحدا أقره بحق ، وسعوى أنه ليس له سند فقهي ، ولكن هل يصعب هذا من قبته وقد أصبح نصا قانونيا ؟ وهل في وسع أحد أن يعتمد في تطبيق هذه المادة على أن ملك ثورثة لا للدرية ؟ ما أغلظ ذلك مستطاعا ، وأيا ما كانت الحال فهو نص لما نت وقت تصيفه حتى الآن ومن الممكن تلاي ما فيه قل الحاجة إليه

ج - رتبة الوقف : إذا انتهى الوقف المؤقت بعد موت الواهب يكون ملك ما انتهى فيه لورثة اله قف يوم وفاته في الحاسبين الآتين .
الأولى - أن تكون ما انتهى الوقف فيه موقوفة على دي الحصة الواحدة ولا يوجد عند انتهائه من كان يستحق علقه ولا أحد من درية هـ المستحق ، ويكون ذلك إذا انتهى الوقف بموت دي الحصة الواحدة مستحقا ولم يكن له درية أصلا أما إن كانت له ذرية فإنها تكون كذلك وبك كانت في الأصل موقوفة عليها ثم حرحت من لوقف سبب رد أو الحرمان كما قصا ذلك من قبل وردا كل الوقف حصصا نظر إلى كل حصة على حدة ، فلو وقف على منه ثم على أولاده بالتساوي ولم يشترط عودة حصة من مات عن غير درية إلى باقي الموقوف عليهم أو بعضهم ثم مات وكان له ابن وبنت من زوجة واحدة واستحقا علة الوقف مات

انه عن ذرية ذكور وثلاث انتهى له نصيب في حصته وملكت ذريته وحدها
ما كان موقوف عليه ، ولو مات منه ولم يكن له ذرية أصلاً وكان له مع أولاد أحبه
الشفيق روح ونحو لأه انتهى الوفاة فيه هو موقوف عليه وعدد منكم لورثة الوفاة
يوم وفاته وهم منه موقوف عليهم الذين لم يكن له وارث سواهما حين موته
فيملك الله ثلث هذه الحصة ميراثاً عن أبيه ، ثلث بنته ثلثها ميراثاً عنه ويكون
ما منكم كل منهما كنفية مملوكة لهجرة ويكون حراً من ركنه يجرى عليه حكمها
فيخرج منها ما يخرج قبل الميراث من دين أو وصية واحدة واحتساباً وما بقي منها
يوزع على ورثته فإن لم يكن لاهل الوفاة سوا أولاده وزوجها أصحانه من
حصه نصيبه وإن كان له ورثة آخرون معهم شاركهم في ميراثها وما ورثته بنت
الوفاة عن أبيها مما كان موقوفاً عليه يكون من تركتها أيضاً ويجرى عليه حكمها
فيوزع بعينه أو ما يبقى منه بعد الدين والوصية على ورثتها فيستحق زوجها نصفه فرصاً
وأخوها لأبيه سدسهما فرصاً وثلث الباقي منه يكون ميراثاً لخصته وهم أساءه أحبه
الشفيق ولا شيء منه يستحق لأخ الشفيق لأهل من دوى الأرحام فهو محجوب است
بدوى أمروص والخصه . ومثل ذرية الوفاة يوم وفاته ما انتهى فيه الوفاة في هذه
الدورة متى على أنه ما به الوفاة عاد موقوف على مثل الوفاة بعد حروجه عنه
لزوال ما انقضى هذا الخروج واعتبر بموكله يوم وفاته وتركته مورثة عنه يرث عنه
ورثته يوم وفاته وإن كانوا غير أحياء عند الاستاء ومضى كانوا مالكيين له قبل
موتهم كانت من تركتهم فالملك في هذه الحالة له بعد الورثة ابتداء وإعلاء عاد
في الحقيقة للوفاة مورثهم ثم استقل بهم بالميراث كما انقل عنهم ورثتهم ميراثاً
ولم حصل ملك ذرية الوفاة بصور كونهم ورثة ، وفورثته يوم وفاته لا يوم الاتهاء ،
وعلى هذا لو كان على الوفاة دين عند الاستاء قضى ما انتهى منه الوفاة قبل
الميراث ، ولو كان قد أوصى ثلث ماله أحب ما انتهى وقته من تركته وأحد
الموصى له حصته منه ، ولو أنه وصيت في ماله وصية واحدة أخرجت منه ومن باقي
تركته من الميراث ، فإن عارة لمائة ١٧ كانت ٥ فإن لم يكن أحد منهم كان

تركة للواقف ، فالعقرة الأولى ، و هـ ملكا للواقف إن كان حياً وتركه له إن كان ميتاً ، فالعقرة الثانية واكتفى بهذا عن كل ما جاءها خاصاً بهذا الحكم لكان ذلك أحصر وشمل وأوضح في الدلالة على المراد

الثاني - أن يكون ما انتهى فيه الوقف بعد موت الواقف غير موقوف ولا مستحق لدوي الخصص الواحدة عند الانتهاء ، منتهاء الوقف يكون ملكا لورثة الواقف يوم وفاته وإن كان ما انتهى وقفه لا يرال من كان مستحق علقته موحوداً حين الانتهاء أو كان غير موحود عنده ولكن له ذرية فيه لا يملك هو أو ذريته شيئاً منه ويكون ملكه لورثة الواقف إن كانوا ورثة له عند وفاته ، وطريق هذه الملكية هو اعتبار هذا الميراث ملكا للوقف حين موته كما قدمنا ومن هذا النوع ما انتهى وقفه ، كان موقوفاً على جهة الخير ، أو كان موقوفاً وميتاً هلياً على غير الواقف ، أو ابنين من غير ذريته وروحه أو روحه وورثته ، أو كان موقوفاً عليه بمسقة وفقاً بشئ تنوته ، أو كان موقوفاً عليه ثم على طلبة أو طفتين من أولاده ولم يوجد عند موته مستحق من موقوف عليه ، فحالة القول في هذا أن كل ما لا يكون من متداول الأحكام الواردة تحت هـ يكون مدرجاً في هذا النوع

د - الخزانة العامة ويكون ما انتهى فيه الوقف للخزانة العامة ، يست مال المسلمين ، إذا لم يكن له مالك عند الانتهاء ، فيكون لها إذا كان الواقف ميتاً ، لم يكن مستحقته عند الانتهاء موحوداً لاهو ولا ذريته وهـ يكن للوقف ورثة عند موته أو كانوا ولكسهم ما نوا ولم يكن أحد من ورثته وإن رزوا موحوداً ، ويكون مال إرداك مالا صانفاً كالقطعة ويكون مقره بنت لسان لا على أنه موث وسكن على أنه حق للعامة فيكون مقره الخزانة العامة ، وهذا هو الحكم العام لكل ما يكون من هذا النوع .

٩٦ - وكون ملكية ما انتهى الوقف فيه تكون لورثة الواقف وموت مونه أو الخزانة العامة بخله ، إذا لم يكن للواقف شرط صحيح ما قد يقتضي ملكه لهم ، وهذا الشرط يكون في واقع وصية بتملك ما كان ملكاً له أو اعتبر

أنه عاد لمسكه حين موته وليس شرطاً في من الوفاق فيكون خاصاً لأحكام الوصية. ووجه مشروع هذا القدر كانت تختلف عن وجهة القانون معه في ذلك فالشروع كان يعتبر الموقوف مقيماً على ملك الوفاق ما دام حياً ويرى عودته دائماً إلى ملكه إذا انتهى بعد موته ولذلك ذهب إلى أن ملكه لورثته ثم ورثتهم في جميع الأحوال ، وإلى أنه إن لم يكن منهم أحد كان للحرارة العامة ، أما القانون فإنه خالف المشروع في حالة ما إذا انتهى الوقف بعد موت الوفاق وكان مستحقه من ذوي الأنصبة الواحدة حين الانتهاء موحوداً أو لم يكن موحوداً وكانت له درية حين الانتهاء فلا يقل مودته بذلك إلى ملك الوفاق واعتبر ملكه نائباً لآخر مستحق ومتخذ من الفقرة الأولى المارة الخاصة بشرط الوفاق فيكون ملكه لطبق له إذا انتهى وهو موحود ، وإن لم يكن موحوداً في ذلك حين ملكه مع دريشه خاصة بهذا شرط الوفاق أنه إذا انتهى كان ملكه غير ورثته ورثتهم فإن ذلك في نظر المشروع يعتبر دائماً وصية بعد في حدود ثلث ماله من غير توقف على إحارة وتوقف بعده على الإحارة في إذا على اثنتان إن كان له ورثة أو من تلق الحق باليرث عنهم وما جاء بمذكره التفسيرية كان على هذا الأساس لأنها كانت تفسيراً للمشروع ، أما ما على وجهة القانون في الحالة التي يخالف فيها لمشروع فإن هذا الشرط يكون وصية على مملوك لم ير موصى ولا يعود إليه ملكيته ونفق عليه أحكام الوصية الخاصة بذلك أما إذا اشتمل الوفاق على شرط كهذا وانتهى الوقف والوقف حتى فإن هذا الشرط يخصم لأحكامه

٩٧ - وأحكام مادتين ١٦ و ١٧ قد استثيت في المادة ٥٦ فلا تطبق على الأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون . وقد كان هذا الاستثناء مستقيماً أول الأمر ، فالأوقاف الصحيحة الصادرة قبل القانون كلها مؤبدة ، وكانت أحكام التوقيت الواردة بالمادة المدونة لا تطبق عليها فيمكن من المحتمل أن يكون من بينها وقف مؤقت بعد القانون ووجب استثنائها ، ولكن مجلس الشيوخ أصح في مدة الحامه فقرة رامة تبيح للوقف تأجيل وقته الصادر قبل

المصل بهذا القانون طبقاً لأحكام فرائدها الثلاث الأخرى متى كان له رجوع
وأكد ذلك في المادة ٥٦ فقصر الاستثناء الوارد على الفقرات الثلاث فكان
الواجب إذن ألا تكون أحكام هاتين مادتين من بين ما استثنى في المادة ٥٦ إذ
أصبح من الممكن بعد إضافة هذه الفقرة أن تكون من الأوقاف الصادره منه
أوقاف مؤقته تكون في حاجة إلى تطبيق هذه الأحكام عند انتهائها ، وقد وقع
ذلك فعلاً بعد صدور القانون وكان في طسعة لمؤقتين حصرة الشيخ عترة لدى
أصيبت هذه الفقرة من لجنة العدل سنة على مقترحه ، ولكن تشعبت مشكلة في
هذا الموضوع باللجنة وشذبت وحذبت قد توت على لمقترح وغيره التنبيه إلى ذلك
وبقي الأمر على حاله حتى صدر القانون ولكن ماد تكون المصل إذ انتهت هذه
الأوقاف قبل أن تعدل المادة ٥٦ بحذف سندها من مادتين منها ؟ أم انتهت
الوقف انتهت أمده فهو نتيجة حتمية لصدقه الوقت واعتباره ، ولكن على أي
وضع تكون الانتهاء ، وهل ينهي الوقف في كل حصة ، أم من هبة أو لاستهي
الإحتمة ولم تكون ملك ما انتهى فيه الوقف كلاً كان أو بعض ، وهل يمكن أن
يصل في هذا يأخذى الروايتين عن أبي يوسف وتكون ما ينهي فيه الوقف مسكاً
للقايف أو لورثته وإن لم تكن هذه الرواية حجة في مذهبنا باعتبار أن من في
المذهب قول غيرها يعطى أحكام الوقف إذ هي أم ماذا يكون حاله ؟ لا يزال
هذا الأمر وكل ما يتعلق به عدى محل نظر وتردد ولم ينته منه بعد إلى أي
تطمين فيه نتمنى

٩٨ - أحوال الفقهاء : ملكية موقوف على قيام الوقف هاتين من هاتين
في هذا الموضوع واختير كأساس له في الجمع ، لهذا أتت أن أبدأ رواية نوان للفقهاء
في هذه الملكية .

ذهب أبو يوسف ومحمد إلى أن وقف حتى صح ومزم وحرر موقوف
عن ملك الوقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه ولا في ملك أحد من أئمه ،
وقهواً للجمعية خيراً يعمرون منه مع خروجه عن ملكه ، فبقي على حكم ملكه

مسلمين في ذلك تصحيح التصديق بالعلم بعد روال ملكه ، فما أوحيفة يرى
 أن الوقف إذا كان غير لازم لم يخرج الموقوف عن ملك الوقف ، ولم أظفر عن تكلم
 صراحة في ملكية الوقف غير اللارم عنه ، إذا مات ولم يرده الورثة وبقي وصيه
 غير لازم بملكه ، فهل يكون حال قيامه ماقية على ملك الوقف أو يكون ملك
 رفته ورثته مع مدته وقفاً منه ، الأقرب إلى القواعد هو الثاني ، وهو الذي يقتضيه
 إطلاقهم للقول بأنه يرث عنه ، وإذا كان الوقف لازماً عنه فإنه يخرج عن ملك
 الوقف لا إلى مالك لا سجد متى تم وقفته خرج عن ملكه لا إلى مالك ،
 وكذلك يزول ملك الوقف عن الوقف بالقضاء ، ورد هـ في القدوى وفي الهداية
 وفي الكبر وغيره ، وقد فسره صاحب البحر بأنه القضاء بدوم الوقف وهذا هو المندر
 والموافق لم يعمهم من كلامهم في مسائل الأخرى ، وقال لكان في الفتح إنه انصاه
 بحروجه عن ملكه ، وهذا مخالف لما في البحر من أن الوقف رجع في وصيه وخوهم
 في ذلك أنه فاض ماسكي ، وهو يرى لزوم الوقف وعدم خروجه عن ملك الوقف
 مع بدوم ، قضى بدومه لم يكن هذا هو القضاء الذي يخرج به الموقوف عن ملك
 الوقف عند أبي حنيفة على مقتضى عبارة الفتح وكون كايلاً للخروج عن ملكه
 على مقتضى كلام البحر ، وورد في القدوري أن الوقف المضاف إلى التوت يخرج به
 الموقوف عن ملك الوقف عند أبي حنيفة ولكن صاحب الهداية قال إن الصحيح
 أن هذا الوقف عنه وصية مؤبدة فيبقى موقوف على ملكه^(١)

والشهور عند المالكية أن الوقف ليس من الإسقاط ، وأن الموقوف يبقى
 رفته متموكة للواقف وإن كانت المدة قد استوفيت ، وهذا ما رواه ابن ركة الوقف
 واحدة لأن ملك الرقة للوقف ، ومفاد المشهور أن وقف إسقاط لملك فلا يكون
 ملك لموقوف لأحد ، ولكن لما وافق على أن عرفه أن قول الحنفى بن الحسن
 يسقط ملك المحسن عطف . وظهر إطلاق حبيب وغيره أن الملك باق للواقف

(١) الفتح ج ٥ (٣٩ - ٤٥) والزيلعي ج ٣ (٣٢٥ - ٣٢٦) والبحر ج ٥

على المشهور حتى في المسجد ، ولكن القرافي نقل الإجماع على أن الساحد أربع
 منها للملك ، وهذا مخالف لما في التوارد فقد نقل الخطاب عنها أن للساحد والأحاس
 لم يخرجها ملكها إلى ملك أحد وهي باقية على ملكه وأوجب سبيل مذهبها
 إلى من حملت عليه فلم يرد ذلك وأصل الملك له فليس للورثة حل شيء مما أوجب
 في المرافق وإن كان للملك باقيا عليه^(١) .

واضح الشبهة على أن الوقف إذا ظهرت فيه معنى القرينة كالمسجد والمقبرة
 والربط والمدارس كان شيء ما احتق وكان إسقاط لا ملك فيه لأحد لا الواقف
 ولا غيره ، وأما إذا لم يكن يخرج براوكان القصد منه تمليك الربيع فلا يظهر من مدعهم
 أنه لا ملك للواقف في الموقوف ونخرج فتة عن ملكه إلى الله تعالى بمعنى أنه
 يتفك عن اختصاص الآدميين ويكون إسقاطا كاستحقاق ، وفي قول آخر أنه يبقى
 على ملك الواقف لأنه إما أرال ملكه عن موائده لا عن رفته ، وقيل يكون
 ملكه للموقوف عليه كالمصدق ينسحبها المتصدق عليه^(٢) .

وللحاشية أقوال ثلاثة في لوقف على المعين والجمع والمقصود أنهرها أن ملك
 الموقوف يكون للموقوف عليه والثاني أنه ملك لله تعالى والثالث أنه حق على ملك
 الواقف أما الوقف على لمساحد ومدارس والربط والمقبرة والعترة وما أشبه ذلك
 فإن الموقوف يخرج به إلى ملك الله تعالى بلا خلاف كما قال الخدري^(٣) .

وقد اختلف في ذلك فقهاء الأمامية ذهب بعضهم إلى أن لموقوف باق
 على ملك الواقف وذهب بعضهم إلى أنه ملك للموقوف عليه معينا كالأوجه
 عامة ، وفصل بينهم فقال إن كان لموقوف عليه معينا كان ملك رقة الموقوف له
 وإن كان حصة كان ملكه لله أي أنها لا تكون ممنوعة لأحد من الساد^(٤) .

هذه هي أقوالهم في ملك الموقوف حين قيام الوقف ، أما انتهاء الوقف المؤقت
 بانتهاء أجله ، سواء أكان مدة معينة أو مدة فناء المصروف ، فهو نتيجة ضرورية

(١) الخطاب والواقف ٦ من ٤٥ ، ٤٦ والخدري ٥ من ٩٨ والسوي ٤ من ٩٥

(٢) التبعة ٢ من ٣٣١ (٣) القواعد من ٣٩٤ وكشاف القناع ٢ من ٤٤٨

(٤) جواهر الكلام ٤ من ٦٢٩

اقول من يقول صحة الوقف وصحة التقيت إذ ليس للقول نصحة التقيت معنى سوى أنه تقيت معتبر من ذلك مع حصل أمداً للوقف حتى إذا انتهى هذا الأمد لم يبق وقف ، كما أن من الدهى أنه لا فرق في ذلك بين التقيت بسنة لمعومة والتقيت بالأجل المجهول وهو سبابة مصرف ولا دخل خيانة الأجل وتمييزه في الانتهاء عند حلول الأجل ولا تأثير له فيه ما دام التقيت مكل مهياً وقع صحيحاً وكان الوقف على غاية قد تحققت أما من يرى أن التقيت مطلق للوقف ، ومن يرى أنه لا يطله ولكن يلفو التقيت فلا شأن لهما في موضوع انتهاء الوقف لأن الأول لا يقول بوجود وقف أصلاً والثاني لا يقول بأن هناك وقفاً مؤقلاً بل يراه مؤقلاً وليس لصحة اوقف مع إتمام وقت معنى إلا أن يكون اوقف مؤقلاً .

وقد عرفنا من قبل أن أه حصة ومعداً الشافية مددهو حياً إلى أن التأييد شرط في صحة الوقف وأن التقيت مطلق له ، وهؤلاء لا كلام لهم قطعاً في انتهاء الوقف لمؤقت ولا في ملكية الموقوف عند الانتهاء

أما أبو يوسف منه روايتان إحداهما أنه يشترط التأييد ، والثانية أنه لا يشترط التأييد لصحة اوقف ، أن اوقف إذا أف يدكر مصرف ينقطع صبح اوقف ونرم متى أعظم المصرف الذي سماه تنعى اوقف ورجع لموقوف في مسكه أو إلى ورثته واستنسط الفقهاء من ذلك جوار التقيت بسنة لمعومة وأصحاب اوقف ما تنهها وعودة الموقوف إليه أو إلى ورثته ومدف في يوسف هو أن اوقف يرسل ملك لا إلى مالك ورثته عند عه لا اختلاف فيها ، فيكون حاصل مدده على ارواية الثانية أن الموقوف حين فيه اوقف مؤقت ليس مسكاً للوقف ولا لميريه من المدد ، تنهانه يعود إلى ملك الواقف تحقبة إن كان حراً وتقدير إن كان ميتاً ثم يرثه عنه ورثته . وليس الذي عاده الملك إليه هو روال السب الذي اقتضى خروج الموقوف عن ملكه وهو عقد اوقف كما سبب ذلك من قبل سبطاً وفيه .

والمالكية لا يشترطون لتأييد لصحة اوقف ، ويقولون لصحة اوقف مؤقت سواء كان تقيته بسنة معينة أم بسنة المجهولة كدهه ، فوقف عنه أم إلى أن

يحتاج الواقف أو الموقوف عليه ، وقالوا إذا كان وقف مؤقتاً رجع الموقوف بعد
الانتهاء ملكاً لما كان أولوانه ، والمشهور عدم أن ملك رقة الموقوف يكون للواقف
وعادة البوار التي تقدمها من قبل واضحة في أن ملك له في حياته وبعد موته ،
فيكون معنى عودة الموقوف إلى ملكه بعد انتهاء الوقف عودة للملكية الكاملة
إذ للملكية حين الوقف ملكية ناقصة تمنع البيع والهبة والميراث ومعنى كفت
ملكيتها لها وهو ميت ورثت ما كان من ذمتها ورثها عنه ورثته ، أما على غير المشهور
تكون العودة إلى ملكه عودة حقيقية بسبب انتهاء ميراث ملك ، ولا يعرف
أن حنابلة خلافاً في الملكية بعد انتهاء الوقف .

وقد اختلفت المسألة في الوقف المؤقت وملكية الموقوف بعد الانتهاء خلافاً
كبيراً لا عني عن سطره هنا ، جاء في المعنى أنه يوقف على قوم يجوز انقراضهم
محكم العادة ولم يجمع عليه غير منقطعة صح الوقف ، ثم قال إنه عند انقراض الموقوف
عليهم يصرف إلى أقارب الواقف ، وفي رواية أخرى يصرف إلى المساكين ، وفي ثالثة
يحمل في بيت مال المسلمين ، وأنه اختلف فيما يستحق الوقف من أقرباء الواقف
في إحدى الروايتين يرجع إلى الورثة منهم وفقاً لأن الوقف يقتضي التأييد ، ويحتمل
كلام الخلف أن يصرف إليهم على سبيل الإرث ويطلق الوقف فيه ، فعلى هذا يكون
كقول أبي يوسف ، وفي رواية الثانية يكون وفقاً على أقرب عصبة الواقف ، ثم
ذكر أنه لو قال وقت هذا وسكت وقال صدقة موقوفة فإنه لا نص فيه ، وأن ابن حامد
قال نصحة الوقف وإذا صح صرف إلى مصارف الوقف لمنقطع . ثم قال به لو وقف
على من يجوز الوقف عليه ثم على من لا يجوز الوقف عليه كملأ أولاده ثم على البيع
صح الوقف وبد انقراض من حاز الوقف عليه يرجع إلى من يصرف إليه الوقف
المنقطع . ثم قال إنه يوقف داره إلى سنة أو إلى أن يقدم الحاج لم يصح في أحد
الوجهين لأنه ينافي مقتضى الوقف وهو التأييد وفي الآخر يصح لأنه منقطع الانتهاء
فأشبه ما لو وقفه على منقطع الانتهاء ، فإن حكم نصحته بها حكمه حكم منقطع الانتهاء .

هذه هي الأحكام التي وردت بالمعنى ووضح ما أن التوقيت بالمدة المعينة
وبالمعنى المحبوبة كقندوم الخراج والمصرف الذي ينقطع سواء في حكم ، وليس معناه
أن المؤقت كالمنقطع في اعتباره مؤبداً حسب ، بل تجرى فيه جميع الأقوال التي
قيمت في المنقطع .

وفي الفروع ولا يصح الوقف مؤقتاً . وبصحة فبعده كمنقطع ، وقيل
بلمو توقيته ^(١)

والأقول على ما في الفروع ثلاثة ، عدم صحة الوقف ، وصحة الوقف مع عدم صحة
التوقيت أي انفسا الوقف مؤبداً ، وصحة الوقف وعدم صحته بالأجل كقول حاكم حكم
الوقف للمنقطع ويجرى ما فيه من خلاف ، ولكن المصنف لا الأستدأحد بك إبراهيم
لم يرد أن يعمم هذا وجهه على قول واحد من الأقوال التي قيلت في المنقطع وهو
أن يبقى وقفاً مؤبداً ونحوه وهو الذي أن هذا القول على هذا الوجه يؤدي
إلى أن يكون لقولان الثاني وثالث مولا واحداً ، ولكنه كان مضطراً إلى هذا
المعنى كي يستصحب أن يقول « وهذا ينبغي أن لا يفتقر إلى التوقيت » واعتبر وصفاً حقيقياً
للوقف وأن الوقف ينتهي بمداسته الأجل لمصروف ويكون وصفاً حقيقياً في تلك
امدة ثم يعود ملكاً إلى الواقف لو كان حياً أو مورثه إن كان متوفياً هو قول لا يقول
به الإمام أحمد ولا أحد من فقهاء مذهبه ^(٢) . فها هو قد حمل اللفظ (كمنقطع ،
حكم للمنقطع) على بعض معناه وهو أن يحمل الموقوفين مولا واحداً ، واختار طريقة
تقسيم التوقيت إلى وصف حقيقي في الوقف ووصف غير حقيقي ليعرف بين المؤقت
بالمصرف والمؤقت بالمدة لتصل إلى هذه النتيجة الخريفة التي ردها أقوال فقهاء
الحاشية .

قال شيخ الإسلام بن تيمية في لاحتبارات — وما وجد الوقف ينقطع
أن الوقف هل يصح توقيته بنهاية مجهولة (كقندوم الخراج وانقطاع للمصرف) أو غير
مجهولة (العاية غير المجهولة لا بد أن تكون مدة معلومة) ، فمن قول من قال لا يزال

(١) ج ٢ ص ٨٦٧ (٢) كتابه في الوقف سنة ١٢٤٤ (٢١٦) ٢١٨٤

وقفاً لا يصح تأقيته (أى لا عموم ولا مجهول ويكون مؤسداً) وعلى قول من قال
 يعود مسكاً (أى المؤقت بالغاية المجهولة والمؤقت بالغاية المعلومه) يصح تأقيته، فإن
 علب جازب التحريم والتعريم لا تتوقف، لأنه ليس له شريك (هكذا بالأصل)
 وإن علب جازب التثبيت فتوقيت جميعه قريب من تأقيته على بعض النظم كما
 لو قال هذا وقف على ريدسة ثم على عمروسة ثم على بكرسة وصارط الأقوال
 في الوقف لمقطع، إما على جميع الورثة، وإما على العصبة، وإما على المصالح، وإما
 على الفقراء والمساكين منهم، وعلى الأقوال الأربعة فإما وقف وإما ملك، وهذه
 ثمانية منها، وفي الأورب، وهل يختص بها فقراؤهم؟ فيصير فيهم ثمانية، والثالث
 عشر تمصيل من أى موسى: أنه يرجع إلى جميع الورثة يكون مسكاً بينهم
 على فرائض الله بخلاف حووجه إلى العصبة، قال أبو المصنف: وهذا أصح وأشبه
 بكلام أحمد (١)

هذا كلام ابن بنية وهو صريح في أن أساس الوقف لمقطع هو التوقيت
 وأنه لا فرق بين التوقيت بالمجهول والمعلوم من كل من الوقفين مؤقت وليس التوقيت
 في أحدهم وصفاً حقيقياً وفي الآخر وصفاً غير حقيقى كما طعن رحمه الله بن حماسه
 في معنى وفي حكم ومن قال بالملكه في مؤقت بالمجهول قال بها في مؤقت بالمعروف،
 وبذلك صاعدت عليه مقدمته ودعاويه وتناحجه

وقد ذكر ابن مفلح في الفروع بعض الأولاد التي قيت في مقطع ثم هل
 ونقل حرب أنه قد ورثته لورثة بوقوف عليه. وهذا كان في صدر هذه الجهة
 شيء من العموم فإن ما جاء بها من ملك ورثة بوقوف عليه لا يهي فيه لوقف
 شيء من الوقف في مذهب الحنابلة ومفصل يصح، وهذا لا يه

بعد أن ذكر ابن رجب في المعتمد خلاف فهمهم في ملكية بوقوف
 على معين والجمع المحمولى في قيام الوقف على الوجه الذى سبق أن رويته، فإن
 ويتعلل على هذا الاختلاف مسائل — وذكر ما كاة لوقف إذا كان ماسة.

وأرض الحاية لتي يحيطها الموقف ، وولاية ترويح الأمة الموقوفة ، والنظر على الوقف
 إن لم يكن له باطر بالشرط ، واستحقاق الشعنة لشركة الوقف ، وتلك ربح عاصب
 أرض الوقف ، وبقية الوقف ، وتعميل بعض الولد على بعض في الوقف ، والوقف
 على النفس ، ثم قال . ومما الوقف لمقطع هل يسود إلى ورثة الموقف عليه
 أو إلى ورثة لواقف ؟ فيه روايتان ، وللمصوص عن أحمد في رواية حرب وغيره
 أنه يسود إلى ورثة الموقف عليه ، وهذا كلامه أنه يسود إليهم إرثاً لا وقفاً ، وبه
 حرم الخلال في حرمع وابن أبي موسى ، وهذا يدل على القول بأنه ملك لموقوف
 عليه كما صرح به أبو الخطاب وغيره ، ويشهد له أن أحمد في رواية حنبل شبه
 الوقف بالعمري وبما في وحمله لورثة لموقوف عليه كما رجح العمري وارتقى إلى ورثة
 المعص ، وحمل الخلال حكم الوقف المنقطع والرقبي واحداً . وأنكر الشيخ
 محمد الدين هذا البناء وادعى أنه إنما يرجع وفقاً على الورثة فلا يلزم ملك الموقوف
 عليه وهذا مخالف للنص أحمد لم يزل . ثم فرق أحمد في رواية أبي طالب بين
 الوقف المنقطع وبين العمري بأن العمري ملك للمعمر والوقف ليس يملك به شيئاً
 إنما هو لمن أوقفه بعهده حيث يشاء مثل السكبي ، وهذه الرواية تدل على أن
 الموقوف عليه لا يملك سوى الرقة وأن الرقة ملك لواقف^(١)

بعد هذا لا يتردد في أن معنى عبارة الفروع صحيح وأكبر على أن فيها تحريفاً
 مطبوعاً وأن صوابها هو :

وقتل حرب أنه قبل ورثته أي ورثة الموقوف عليه ، وعلى كل حال فقد دعت
 دعوى الشح رحمه الله أدراج الرياح ودعت محصرته^(٢) وتشبهاته هاهنا منشوراً

(١) ص ٣٩٥ ، ٣٩٥

(٢) ذهب شيخ في هذه المحاضرة إلى الفرق بين الوقف والمنقطع . وادعى أن الوقف بالمدى
 غير المعلوم لا ينتهي أبداً وتناهي ما في ذلك من الأقوال مع أنه قد أنزل خطأ المذكورة التصيرية
 للفروع بما سجد به من أحد ذكر ثلاث روايات في المنقطع أشار في إحداها إلى عودته
 لوقف ملكاً احتمالاً في كلام الخرق وغل صارة الفروع ثم حاشم الفروع وصاحب الفروع
 وعبارة الفروع وقال إنه لم يبق دليل على ما ذهبه صاحب الفروع عن حرب (كذا كذا) =

وتبين أنه لا فرق بين المؤقت بالمدة المصينة وبين المنقطع وأن الأحوال التي قيلت في المنقطع تجري كلها في المؤقت عند من يرى المنقطع مؤقتاً لا مؤبداً ، وأن من الخصامة من قال بأن كلا من المنقطع والمؤقت إذا انتهى الوقف فيه يكون لورثة الواقف ملكاً بناء على القول بأن الملك له ، ومنهم من قال بأن الملك يكون لورثة الموقوف عليه بناء على أن ملك الموقوف كان له حين قيام الوقف . وفي الكشف أن محل الخلاف ما إذا لم يكن الواقف موحوداً وإلا عاده

٩٩- والأحكام الواردة بهذين المذاهبين كلها مخالفة لأرجح الأقوال من مذهب الحنفية الذي لا يعرف عن حوار تأقيت الوقف وإنشائه وملك ما انتهى وقفه سوى إحدى الروايتين عن أبي يوسف ، وهي رواية لا يمكن القول بأنها راجعة أو أرجح من سواها . وإن نقل في بعض الكتب أن الساطي قال إن عليهما الفتوى ، وأما ليست في حاجة إلى ترجيح أحكام هاتين المذاهبين فقد مر ذلك في ثانياً ما سبق حديثاً وأصحها . ولحقه الأحوال الشخصية قد ذهبت إلى أن ما انتهى وقفه مؤقت يكون ملكاً للواقف إن كان حياً ، خيراً كان أو أهلياً ، وإن كان ميتاً حين الإنشاء يكون ملكه ورثته حين موته إذا كان خيراً أو أهلياً ولم يكن مستحقه

وتساوى من أين جاءت الملكية لورثة الموقوف . وقال ابن عيني لم يكن مستحقين لملكه مطلقاً فكيف يظل هذا الملك الخاص له ولورثته ملكاً تاماً ، وليس أو تأسى أن سبب النص والبروال سبه وهو الوقف .

ثم ادّعى المصنف الذي من حقه الأحوال الشخصية على بقول عنيكية ورثة الموقوف عنه بناء انتهى وقفه ، ثم أبدى ملاحظات ثلاثه بخلاف قول الوقف . (١) عدم سلامة البناء والناسخ وخطب من الروايات (٢) والتساؤل في أحد الأحكام من أبي نكبة لمصنفه في نسخة (٣) والتفريق بين المادى والمصلحة وهو محل ما راجع فيها هذه الأمانة لأنه حارٍ بلاجماع (كما في ١) عند هو محل ما احسب عنه محاصرة التي حسبها حجة لكاتبه في وقفه (٤) من سنة ١٩٤٤) وقال فيها إنه لا دور منها عرس على سلامة التشريع وحفظ الكرامة . بعد ما سأل أن قاته لأنه في يأس من الاستماع لما يقول (كتاب الوقف ٢١٤ - ٢٣٨) . وإن أسهر هذه الفرصة لأربعين ما عساه يلقى بالدهان مما كنت من هذا الموضوع في المقدمه وقرر أنه رحمه الله لم يحط بحرقاً في هذا الموضوع إلا عن عقده ولم يكن مسافراً لأي عرس آخر سوى صرة ما يراه خطأ ، ولكن هذا لا يمنع من أن يهتد به دوو الأعراس الأخرى وإن كانوا على غير رأيه في هذه المسألة .

وارث حين الانتهاء فمرت هذه الأحكام بالعاق . أما إذا كان الوفاة مؤثمة أهليا
وكان مستحقه وارث حين انتهائه ، فقد اختلف الرأي في ذلك ، فذهب الأكثرون
من أئمة هذه المذاهب إلى أنه يكون مسكاً ورثة لمسحق ، كان الاستحقاق واجب
أوم يكن ، أحداً يأخذ لأقوال في مذهب الحنابلة نظراً إلى أن علته ومنعته كانت
لمورثهم وأهلهم في الأعم الأغلب يكونون في عياله ويستعمون بهذه العلة وصار لها
كثير دخل في حسابهم وترتيب أمور معاشهم فصرف ذلك عنهم يموت مورثهم
يكون له سوا الأثر في حين أن الوفاة لم تظهر به إرادة معينة في ملكية الموقوف
بعد انتهائه الوفاة فهم أقرب الناس إلى هذه الموقوف وأولاهم به ، هذا إلى أن
القول بملكهم له أكثر من قولنا مع القول بأن الموقوف يكون مسكاً لموقوف عليه
حال قيام الوفاة ، الأمر الذي راعته هذه المذاهب في كثير من أحكام هذا شروع
وخاصة فسمه . فب بين مستحقه نفسه أو غيره ، كما أن القول بهذا تلبية للصالحات
العامية فهو يحمل آخر المستحقين على السببية بالموقوف عدته . مسكه ملا إعمال
ولا يخرب . وهو الأقول أنه يكون كغيره مسكاً لورثة الوفاة يوم وفاته فالوقف
مؤثمة والوقف لم يحصل بورثة مستحقين في علاقة بوجه ولا يتمكن أن يكون لأي
إسحق في مال آخر ما لم يظهر إرادته في ذلك وأصححه حنية وكيف يتمكن
التحويل على أهم . سوا أمور معيشتهم على ذلك وهو ترتيب خاطيء . هل أن هذا
لا يتمكن أن يكون متى كانت مسكية ورثة الوفاة حكماً قانونياً معروفة وفي مرق
بين الوفاة مؤثمة وبين الوفاة بالساق التي يعود الملك فيها دائماً إلى ورثة الموصي
وإذا فرض حصول جهل أو قصد في تخريب الأحكام العامة كعينة بالتحديد
الإجراءات التي تدفع ذلك ، هذه هي حجة الأئمة ومهم للمرحوم الأستاذ أحمد
ابراهيم بك الذي انفرد من بينهم بالقول بأن ملكية ورثة المستحق لما انتهى وقته
لا سند لها من الفقه الإسلامي ، وبعد الأخذ بالرد في هذا الموضوع وطول الجدل
تقرر رأى الأكثرين ، ولكن الفقرة الأولى من المادة السابعة من المشروع التي
كانت تقرر هذا الحكم حتمت بهذه الصيغة « وكل ذلك إذا لم يشرط الوفاة

أن يكون وفقاً على جهة ترؤس مؤبدة أو شرط أن يكون ملكاً لورثته يوم وفاته ،
وقد أسلفنا أن ما حمل بعد الموقوف عليهم لجهة ترؤس مؤبدة وقف مؤبد لا ينتهي
باعتراضهم وليس من الوقف المؤقت ملامح لإدماج هذا الحكم الذي ليست له
ثابته فوق ما فيه من الإلزام ، كما أن العمل بشرط موافق عودته ، وثمة إذا كان
للمستحق وريثة لا ينسق مع اعتبار الموقوف ملكاً للموقوف عنه وهو الدفعة القوية
للحجج الأكثرين .

وحين بدأ وزير العدل في دراسته المشروع تقدم إليه المصغور له الأستاذ أحمد إبراهيم
تقرير ٨ أغسطس سنة ١٩٤٢^(١) مهذا ولاحتلاف وجهات النظر من الدفعة
الاجتماعية ولأن لجهة كل من الفريقين ورأي ، فصل أن يحكم في ذلك اللجنة
التشريعية التي احتارت رأي الأكثرين تقدم مشروع في مجلس الشيوخ مشتملاً
على ما رآه الأكثرون ، ولجنة العدل عدلت في الصياغة وحضمت مادة لمشروع
مادتين إحداهما تقر أحكام الإنهاء والأخرى تقر أحكام المسكبة بعد الإنهاء ،
واحتارت رأي الأقلين وعدلت الحكم ولكن تقريرها لا يشتمل على شيء يمكن
أن يستتر حجة لها^(٢) وأضادت إلى مادتها التاسعة فقرة أخيرة نصها « وفي جميع
ماد كرى هذه المادة والمادة السابقة يجب مراعاة الأحكام المقررة للصيغة والوقف »
وقد بررت هذه الزيادة بقولها في التقرير « وقد أشير في حتام هذه المادة إلى أنه
في كل هذه الحالات يجب عند تطبيق تلك الأحكام أن تراعى الأحكام المقررة
للقوقف وأوصية حتى لا يطل لأحصى كثر من ثلث ولا يحرم دو حق من
أصحاب الحقوق الواجبة في الوقف مما لهم من حق فيه فيسمى أحكام هذا القانون
وقانون الوصية » ومن الواضح أن ما جاء بهذه الفقرة ترتباً لاجتماع إليه . أما مجلس
الشيوخ فقد حالف لجنة العدل في حكم المسكبة ، أحد رأي الأكثرين

(١) بحاضرة الأسد بحولته فقد أدرجت في كتابه « أمجاد الترميز شمس » نشرت
ولا يحظر حظه ، وحرماً حق على آثار الأستاذ الخليل رحمه الله كيف من فقهاء عصره رأيت
أن أهله حرياً في نهاية هذا الموضوع (٢) راجع إلى ما نحن عليه من هذا التقرير

من لجنة الأحوال الشخصية وكان به ماسبق أن رويته^(١) وأقر صياغة لجنة العدل
والفقرة التي رادتها .

أما لجنة التفتيح فقد أخت على صياغة لجنة العدل وأحدث رأيها في الملكية
ولكنها استعملت من أولى هاتين المادتين عبارة « وكل ذلك إذا لم يشترط الوافق »
ومن المادة الثانية فقرتها الأخيرة المعاني التي سن إيصاحها .

وقد أقرت الهيئة المكونة من لجنة الشئون التشريعية والأوقاف ومجلس
النواب ما اشتمل عليه المشروع وهو ما صغته لجنة التفتيح ، وأثناء نظر المشروع
بالمجلس تقدم أحد النواب المحترمين باقتراح يتضمن التبريق في الملكية بين
ما انتهى وقعه وكان موقوفة على دوى الخصم الواحدة وما انتهى وقعه وكان وفقاً
على غيرهم ، وقال في تقرير هذا الاقتراح بعد أن أشار إلى أحكام المادتين ١٧ و ٢٤
« هذه مادة (أى مادة ٢٤) تريد أن تحمي طائفة معينة راد أن يكون حقها
وحرية في حدود الشئ ، فإذا بقيت المادة ١٧ على وضعها الحق فقد يحدث أن
ينتهي انتقال ملكية بعد انتهاء اوقف إلى غير من أرادهم لوقف ، ومن أراد أن
تكون لهم هذه الأعيان ملكاً أو وقفاً ، فلابد أن ترك شخص سبب وقت وفاته وقد
وقف عليها كل ما يملكه ، وهذا حق له ، فلهذا نشد الحركة حرصاً وله أن
يحايها بالثالث أيضاً ، فإذا كان له أبناء أفع أو أبناء أخوة عند ما ينهي الوقف
لا يكون الوقف باق على دمة هاتين الشئ من يدخل فيه هؤلاء الورثة الآخرون
الأمم التي لا يريدون الوقف ، لذلك كان من الواجب أن يتم تعديل مادة في الحد
الذي نعمل به رعية اوقف بحرمه حتى لا يكون اوقف سبباً في عكس رادته من
حماية هؤلاء الورثة ، فبالا من أنت يريد هو استدامة الملكية لم حرمهم النص
الحالي وأدخل الورثة الآخرين ، فيجب أن تعدل المادة ١٧ على هذا الأساس
حماية هؤلاء الورثة بحيث يصح ورثة مستحقين في الوقف هم الذين ينقل إليهم
لأن ملكاً بعد انتهاء الوقف في مدة المحددة له فإذا دتم حماية لهذا المشروع

الذي تقدمت به الوزارة فلنكي يستقيم مطلق المواد بعد تعديل المادة الخامسة (وحيث نأقبت الأهل) أن تقدم باقتراح صياغة المادة ١٧^(١) ونظراً لمدالة هذه الفكرة واستقامتها وافقت عليها الحكومة وأقرها المجلس

ولجنة العدل بمجلس الشيوخ أقرت ذلك أيضاً ولم تنس المعى وإن عيرت في الصياغة كما قالت في تقريرها ولكن تعديلها اشتمل على استبدال الترية بالورثة كما ست ذلك من قبل ، ومجلس الشيوخ أقر ما صممت بعد أن أضاف إليه أن الملك يكون المستحق إذا انتهى الوقف وهو موحود^(٢) . وصدر القانون وهاتان المادتان على هذا الوصف .

١٠٠ - قرار المفوض د الأستاذ أحمد إبراهيم بك قال عليه رحمة الله
محسنة صاحب لمعالى وزير العدل السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،
فإن لى ملاحظة على بعض ما جاء في المادة الخامسة من مشروع قانون الوقف
وقد أبدت هذه الملاحظة أثناء انعقاد اللجنة في عدة جلسات وقد صرح عواضقى
عليها صاحبها الفضية الأستاذان الشيخ عبدالمجيد سمى مفتى مصر والشيخ أحمد حسين
مفتى الأوقاف السومية وبعض الأعيان في آخر جلسة لاضداد اللجنة^(٣) ومع هذا
أنقى البعض على ما هو عليه فأعلنت للجنة أنى يحتفظ بحق فى هذه ملاحظة
وأن لى أن أنديها عند الاقتضاء أحققاً للحق لذلك رأيت من الوجوب على أن
أعرض هذه الملاحظة على معاليكم قيداً بواجب الأمانة حتى يتدارك الأمر قبل
صدور القانون رسمياً وصا ذكر أولاً بعض المادة الخامسة وكذا بعض مادتين الثانية
والرابعة من المشروع لأنه من مجموع هذه المواد يظهر وجه الملاحظة

مادة ٢ - يجوز للواقف أن يرجع عن وقفه الأهل ، ولا يصح الرجوع

(١) جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٦ وقد غت كلامه حرفاً لأنه كذكره تفسيرية لاقتراحه ،
وهو صريح فى أن المراد مما وقف على ذلك الاستعانة الواجب كل ما وقف عنه وأن لم يكن
واحداً . (٢) جلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٦ (٣) من شاركوه فى
الرأى لم يشاركوه إلا فى المعنى الناشئ على الاحتار ، ولست أعرف حتى الآن أن أحداً شاركه
فى فيه لنصوص المقالة ولا فيما ادعاه من أنه لا يوجد سد شرعى لهذا الحكم .

إلا إذا كان مريحا ، وبشهاد رسمي على الوجه لمع المادة الأولى وأما الوقف
الخيري فلا يصح الرجوع عنه .

مادة ٤ — يجوز أن يكون الوقف الخيري مؤقتا أو مؤبدا ، وإذا أطلق
كان مؤبدا

أما الوقف الأهلي فلا يكون إلا مؤقتا ، ولا يجوز على أكثر من طفتين ،
ويعتبر الوقوف عليه طقة واحدة إذا كانوا معينين بالاسم موحدين عند الوقف
— رتب الواقف بينهم أم لم يرتب — فإن كانوا غير معينين بالاسم يعتبر كل رجل
طقة . ولا يدخل الواقف في حساب الطقات .

مادة ٥ — ينتهي الوقف بانقراض الطقة أو الطفتين . وبانتهاء المدة المعينة
في الوقف الأهلي أو الخيري مؤقت ، ويصبح الوقوف ملكا للواقف إن كان حيا
فإن لم يكن صار ملكا لورثة الطقة الأولى أو الثانية حسب الأحوال ، فإن لم يكن
منهم أحد صار ملكا لورثة الوقف يوم وفاته ، فإن لم يكن له ورثة أو كانوا
ومرضوا ولم يكن من ورثته كان لورثته وكل ذلك إذا شرط الوقف أن
يكون وقفا على جهة زائدة^(١) . على أن من مات بعد وفاة الواقف من الطقة
التي سعى بالوقف عن ورثة انتهى الوقف في نصيبه ، وصار ملكا لورثته
وأما ملاحظتي ههنا في مادة خمسة من المادة التي يعقد لغير
فيها ما يأتي

١ — إذا سعى لوقف وكان لوقف حيا أصبح موقوف ملكا له وقول
في لاسر في هذه المادة صحيح وذلك لأنه منسحق مادة الثانية من الشرع يجوز
للووقف أن يرجع عن وقفه لأهلي وأحوال هذا الرجوع به قد منحه للمعين
لوقفه أحد الرئي لإبداء أي حقيقة حقه لله على أن في عذر زائدة^(٢) تساهل
وذلك لأن كلمة (وأصبح موقوف ملكا لوقف) كان حيا أو مريحا بالرجوع

(١) سقطت من نص المادة ٤ رده عند الرجوع أو من كان ملكا لورثته وموقوفه

(٢) لا يجوز ولا يمكن القول في ذلك حيث لا بد من ملك من ذلك

يتحدد للوقف ملك في الموقوف سكن الوقف هو أن ملكه للمعين الموقوفة لا يزال مستمراً لم ينقطع بالوقف ولذا حاربه الرجوع في وقفه كما هو الشأن في جميع التبرعات عند الإمام ، ومعنى الرجوع عن التبرع قطع استمراره في المستقبل^(١)

ب - فإذا لم يكن الوقف حياً وقف انقراض الطقة التي انتهى بها الوقف ، وليس لهذه الطقة وريثة صار لموقوف ملكا لورثة الوقف يوم وفاته . أقول إن الحكم في ذاته - في هذه المسألة - أيضاً كالحكم في مسألة الأولى ، غير أن اشتراط ملك وريثة الوقف للأعيان الموقوفة التي انتهى بها الوقف بالابتناء التي انتهى بها الوقف وريثة اشتراط غير صحيح شرعاً وقانوناً^(٢) . وسأشرح ذلك في مسألة الآتية :
- قالت ائمة الحنيفة (قال لا سكن) أي الوقف (حي صدر) أي الموقوف (ملكاً لورثة الطقة الأولى أو الثانية حسب الأحوال) أي على حسب أو بحسب الأحوال . أقول : إن هذا هو موضع النقد والمناقشة . وليس ذلك أقول الطقة التي ينتهي بها الوقف إما أن يكون كل أملاكها وارثين للوقف ، وإما أن يكون كل واحد منهم غير وارث ، إما أن يكون بعضهم وارثاً وبعضهم غير وارث ، وقد يكون الإرث مباشرة أو بالواسطة - أ - فإن كان جميع أفرادها وارثين للوقف مباشرة أو بالواسطة فصرح كل منهم بذلك عند موت أصله بحسب أصله من الميراث - لا على أنه فرع للطقة التي انتهى بها الوقف ، بل لأنه وارث شرعي لتلك الأعيان التي كانت موقوفة بعد عودها ملكاً

ب - وإن كان بعضهم وارثاً وبعضهم غير وارث فصرح من كان منهم وارثاً بحكمه هو ما تقدم وغيره لميراثهم حكمه هو ما سيأتي عقب هذا .

(١) هذا غير مستقيم في الرجوع عن التبرع بالأمن كالرجوع في عهدة مدعيها فإن ملك ثبت للوصي له وبالرجوع يتحدد ملك الوقف قصد . وقد غير مستمراً في التبرع بالملك للأعيان لم يرجع به والمتابع التي حدث قبل الرجوع قد لا تلتزم والمتابع بعد الرجوع لم تكن ملزمة لأحد من الرجوع لأنها لم توجد في كل أغراضها .

(٢) دعوى حرته بما جلتها ووجود النص قلبي الصريح على ملك وريثة المنفق ما انتهى وقفه بناء على أن الملك الناقص كان له .

ج - وإن كان جميع أفراد الطقة التي انتهى بها الوقف غير وارثين فأى سبب شرعى أو قانونى - على ما هو مقرر ومبين من أسباب ملك شرعى أو قانونا يملك فروع هذه الطقة أعيان اوقف بعد أن عادت ملكا ولم يكن أصولهم مالكيين شئ منها ، ولا قام بأحدهم سبب من أسباب ملك يجعل له حقا - لا شرعى ولا قانونا - فى أن يملك ما أريد تمليكك إليه تقتضى نص هذه المادة مبنى على غير أساس من الشرع والقدوس حيماء^(١) . قال قائل : أنه بعد صدور قانون اوقف مقرر هذا الحكم يكون ملك فروع الطقة التي انتهى بها الوقف حقا ثابتا لهم بحكم قانون الوقف ، وذا مروى الأمر^(٢) . فقلت له : أن أساس كل قانون هو العدل ، وحماية الحقوق فلا يسلح حق ممن هو ثابت له بدون مبرر أو لمصلحة واجبة ومع ذلك بموجب دل حقه انتهى سلبه كما قصى بذلك أصول العدالة المقدسة فى جميع قوانين الأمم اراقية وفوق ذلك كله الشرع الإسلامى العادل الحكيم الرحيم ، الذين الموقوفة - تقتضى مشروع قانون اوقف - لا تزال ملكا للواقف حتى إلى آخر لحظة من حياته ، كما أسعفا^(٣) ، ومقرر شرعا وقانونا أن المالك بخلافه فإنه فيما كان مملوكا له من الأموال ولم يتحمل بين ملك المورث وحلله الوارث فترة رخصة فطاموت مورث عنه لا تنتقل الملك إلى الوارث ، وذلك الانتقال معقول لتلك العلة . وهذا كان الأمر كذلك - وهو فى غاية الوضوح فكيف يوضع قانون ينزع ترتب المعومات على عظام الشرعية ؟ فيعطى ما هو حق لريد شرعا وقانونا لنكر . نعم إن بولى الأمر شرعا أن يرد لمن شاء من الأموال المباحة التي لم تسبق إليها يد حائز بحق كما فى إحياء الموات بشروطه شرعا وقانونا أما المال الثابت ملكا لمعين شرعا وقانونا فلا .

(١) على هذا على ما فيه من أنه لا قائل بأن الملك يكون لورثه المستحق وقد هربت ملابيه .
(٢) حقا لقد قيل له هنا أثناء المناقشة الأخيرة وكان حبب شدة والسبب ، وهو قول غير موفق ، وله رجة الله كل الحق فى تريغته .

(٣) هذا مسلم ولكن بعد موت الواقف بمره انصب ، ويكون الموقوف مملوكا للموقوف عليه فلا يسلح له ما فرعه على ملكه اوقف من أن وارثه يتيمه فى الملك ، والقانون أحدى حال حياة الواقف عند موت موته عند آخر كما هو منهج لجنة القى أقره هو وسار عليه .

قال : أن اللحية أحدث بالتطبيق في جميع مشروعات القوانين التي وضعها لكل من الوارث والوصية والوقف فتأخذ حكماً من مذهب وحكماً آخر من مذهب آخر ، وهكذا . وإذا كان الأمر كذلك فالحكم الذي تنتفذه من مذهب مذهبين ، مذهب أي حبيبة حال حياة الواقف ، في عدم لزوم الوقف وجواز رجوع الواقف فيه وقصرت اللحية ذلك على الوقف الأهلي قطعاً ، وأحدث مذهب القائلين يلزم الوقف بعد موت الواقف . فثبت له : إن التمسك لا يتأتى هنا وذلك لما بين ثبوت الملك للإنسان في عين ماله وانتقال الملك إلى وارثه بعد موته بطريق الإرث من التلازم شرعاً بالإجماع ^(١) ، إذ كلما ثبت الملك لزيد (مثلاً) في شيء ما ثبت هذا الملك لمن يخلقه فيه شرعاً عند تحقق الشرط وانتهاء المدة ، وعلى هذا لو أخذنا رأي أي حبيبة في أن العين الموقوفة لا تزل على ملك الواقف إلى آخر لحظة من حياته لزماً حتى أن نقول بخلعة وارثه له في ملك تلك العين الموقوفة ، غاية الأمر أن الذي ينتقل ملكه إلى الوارث هو ورقة ملك العين وأما ما معها فإياها يكون ملكاً للمستحقين في الوقف . حتى ينتهي الوقف ملكاً للورثة كما هو الشأن في الوصية بأربعة سواء . على أي أقول على سبيل المحاربة إذا سمي انتهاء ملك العين الموقوفة بموت الواقف فهل ينتهي ملك بالكلية أو ينتهي بالنسبة إلى الوارث ؟ أما انتهاء الملك بالكلية فهو مشروع متبادي عما يجلفه كما يوجد من نص المادة الخامسة ، وأما انتهاءه بالنسبة إلى الوارث فيرد عليه ما أسلفه . ثم يأتي حق يعود إلى الوارث في بعض الحالات ^(٢) كما هو صريح نص المشروع ، ونرى حق ينشأ لورثة الطبقة التي انتهت بها الوقف إطلاقاً ^(٣) ؟ ولا شك أن المنطق السليم يأتي بهذا ^(٤) أما في مثل الأخذ برأي أي حبيبة في بقاء العين

(١) التلازم ولا إجماع فثبت كنه يقولون بذلك . فثبت لرقبة الموقوف ولا يقربون . فثبت هذا الملك لورثته بعد موته . وإجماع قولهم : انتقال ملك الموقوف من موقوف عليه إلى آخره للورثة مادام الوقف قائماً . (٢) يعود ملك الوارث الموقوف لمودة الملك إليه بسبب زوال ما اقتضى ملك الغير له كما قال أبو يوسف ويحد في الوقف انتهى وكما قرر غيرهم وكما قيل في هذه (٣) ينشأ من بسبب ملك مورثهم . (٤) مسألة المنطق السليم مسألة أخرى سوى مسألة السند القضي .

لموقوفه في ملك الوافد إذا كانت الوقف أهسا و مولى غيره في زوم الوقف
 إذا كان حيريا فهذا مسمى مانع عند المحققين من الفقهاء و عماء الأصول
 لأن في مسالتين محالاً للاختصاص و يجوز أن تكونا مع قولاً لإمام مجتهد ^(١)
 ولا يلزم به كادى أسف و كذلك القول بجوار رجوع الوافد عن وقفه
 الأهل حال حياته و عدم جوار رجوع وارثه بإبطاله الوقف بعد أن انتقل إليه ملك
 العين الموقوفة . والمعنى هنا قدس الوقف على الوصية بالنسبة عندما . وبعد ، فكل
 ما قيل في ضرورة ما في مادة الخمسة من تثبيت الأعيان لموقوفة لورثة الطقة
 التي انتهى بها الوقف هو أن مشروع القارن أحار قسمة لموقوف بين المستحقين
 (المادة ٢٥ وما بعدها) بمعنى كل مستحق حصته كما يقتضى ملكه معه وذلك
 لعنه أن تلك الحصة أصبحت بعد المدة خاصة به لا يبايعه فيها أحد ، ولا يرثه
 أحد وأنها تكون بعد موته وورثته خاصة فلو عرأب لا تكون لورثته لا تكن له
 تلك المدة . قول ابن هادي ديه نظر حسن لكن أين الأساس الشرعي
 والقانون الذي يبنى عليه تثبيت أسناب ما مائة ثمينة لميراثهم شرعاً وقانوناً ، على
 ما يبيده آراء ؟ ثم ما الخواب لو كان الوقف حياً وقت انقراض الطقة التي ينهى
 بها الوقف وقد أسند كل سهم حصته وبه ورتة ^(٢) وما الخواب لو أن الوقف
 جعل وقفه بعد انقراض الطقة التي ينهى بها الوقف على حصة مؤبدة ، وكان
 هذه الطقة ورتة ؟ ^(٣) وما الخواب لو كان بدل الوقف وصية بالمعنة ، والمعنى في
 كل واحد ^(٤) وما الخواب لو أن قسم الوقف بين مستحقين من بقى شائفاً بينهم
 إلى أن انقرضوا جميعاً ، وكان هم ورتة ^(٥) ؟ فمن الصواب أن يحدف هذا الحكم
 لمتقدم من المشروع و ينص على أن الموقوف بعد انتهاء الوقف فيه يكون ملكاً

(١) أوليت هذه مسألة إجابة أستاذي ! وما الذي يقتضى بالاستمالة أن يكون الأمران هنا
 معاً قولاً لإمام مجتهد وجمع الجواز !
 (٢) يكون ملكاً تاماً . (٣) هنا وقف مؤبد وحكام المادة خاصة بالوقف المؤبد
 فلا شأن لها . (٤) هذه مسألة في حق لا في لد الفقهاء (٥) لا دخل لقسمة
 وعدمه في أمر ملك بين الأسباء .

للوقوف لو كان حياً ولورثته مباشرة أو بالواسطة لو كان ميتاً قبل انتهاء الوصف ، فإن لم يكن له ورثة في ذلك الوقت كان الموقوف ملكاً للحرارة العامة أي للدولة كما هو الشأن في الأموال المتروكة التي ليس لها مستحق بالإرث أو الوصية . وهذا هو الأساس متين السليم الذي يجب بناء الحكم عليه ، وللأصول الشرعية ولقدونية توينه بالإجماع .

وعما يتصل بما أسلفنا ما جاء في مادة السادسة^(١) من المشروع ، وهذا هو نصها :
مادة ٦ - ينتهي الوقف إذا حُرمت أعيانه كلها أو بعضها . . . تمكن عمرته أو استبداله (الصواب الاستبدال) على وجه يكفل بمنحجب نصيباً من العدة غير ضئيل ولا يصرف من حرمته من العدة وقت طوبى كما ينتهي الوقف في نصيب أي مستحق أصبح ما أخذه من العدة ضئيلاً وبأنهاء الوقف كله أو بعضه يصح ما انتهى فيه الوقف ملكاً لمستحقه ويكون بناءً وقف بقرار تصدره المحكمة بناءً على طلب ذوي الشأن في ذلك . إن حصل ما انتهى فيه الوقف لأحد المسلمين الميبيين في المادة ملكاً لمستحقه بما يسمح في الأوقاف اللازمة التي لا تثبت الملك فيها لأحد بعد موت اواقف وهي الأوقاف المؤبدة^(٢) أما الأوقاف الأهلية التي تثبت بعد صدور قانون الوقف وكذا الأوقاف التي تجري عليها أحكامه على ما هو مبين في مواد المشروع فلا ، وذلك للأسباب التي ذكرتها فيما تقدم

وقبل في الختام يا معالي الورر المحاسن والأستاذ الكبير فائق احترام المحض

أحمد إبراهيم
عضو لجنة الأحوال الشخصية

تحريراً في ٢٥ رجب سنة ١٣٦١
٨ أغسطس سنة ١٩٤٢

(١) . يمكن رحمه الله بحال في شيء من أحكام هذه المادة ولا في أساليبها التقهية ولكن المحض سره في ذلك أسبق . (٢) . أن يرى بأي سبب يحصل الملك مستحق على طريقته ما دام الملك ليس لأحد .

مادة ١٨ إذا تحررت أعيان الوقف كلها أو بعضها ولم تمكن عمارة المتخرب أو الاستبدال به على وجه يكفل للمستحقين نصيباً في الفلة غير ضئيل ولا يصرم بسبب حرمانهم من العلة وقتاً طويلاً انتهى الوقف فيه . كما ينتهي الوقف في نصيب أى مستحق يصح ما يأخذه من العلة ضئيلاً .

ويكون الانتهاء بقرار من المحكمة ساء على طلب دى الشأن ويصير ما انتهى فيه الوقف ملكاً للواقف إن كان حياً ، وإلا فمستحقه وقت الحكم باتهائه .

١٠١ - قرر هذه المادة أحكام انتهاء الوقف لما يشه أن يكون هوأناً للموقوف . أو فاء الوقف في الحالتين الواردين بهذه المادة لاعم فيه لمستحقين أو ليس فيه مع بذكر وكثيراً ما يكون ملك المظار وما يكون عليه علة الوقف ومقتاته في هذه الأحوال ، سبباً للاختلاف والتحامس وشغل أهل الوقف والمحاكم وصياع أوقافهم وتحميل العقبات بسبب هذه الأوقاف التي تعتبر في حكم المندوم ، هذا إلى ما يشأ عن فقاء هذه الأوقاف من الأثر السيء في الحالة العمرانية والاقتصادية بسبب تعطيل الأعيان الموقوفة وانتشار الخراب ، فانتهاء الوقف في الحالتين الواردين بهذه المادة كما روجت فيه مصلحة المستحقين روجبت فيه المصلحة العامة وهذا هو ما أملى على المشرع ألا يراعى حقوق من يأتي بعد المستحقين من أهل الوقف وإن كان مسجداً أو حمة خيرية أخرى أو موقوفة عليه موقوداً بالفعل يمكن أن يؤول إليه الاستحقاق في وقت قريب ، كما أملى عليه ألا ينظر إلا إلى حالة الوقف حين قيام السبب في الانتهاء وإن كان هذا السبب يحتمل رواله في بعد كما في حالة الصائكة لكثرة المستحقين أو لانخفاض الأجر وأسعار الحاصلات .

وأطلقت كلمة « الوقف » في المادة لتشمل الوقف المؤبد والوقف المؤقت ،
ولتشمل ما وقف على الخيرات من البداية للنهاية وما وقف على غيرها كذلك ،
وما كان استحقاقه أول الأمر للخيرات ثم لغيرها وما كان الأمر به على العكس ،
وما كان استحقاقه للخيرات وبعبرها معاً . وهو شامل أيضاً لما وقف على دوى
الاستحقاق الواحد وما وقف على غيرهم والوقف الذى يجوز الرجوع عنه والوقف
الذى لا يجوز الرجوع عنه ، بكل أنواع الوقف تشمها هذه الكلمة وتجرى عليها
أحكام هذه المادة غير أن هذه الأحكام لا ينتظر أن يكون لها قيمة عملية إلا في
الأوقاف المؤبدة التى كانت حالة الكثير منها سبباً في وضع هذه الأحكام

والفقرة الأولى من هذه المادة قد رسمت انتهاء الوقف على وجود سببه ، وكان
مفتضى هذا أن يكون الانتهاء حكماً قابلاً وجود السبب من وقت وجوده من
غير توقف على شيء آخر ، كما هو الحال في انتهاء الوقف المؤقت بانتهاء مدة معينة
أو بانقراض الموقوف عليهم ، ولكن الشارع لا يريد هذا ، ولذلك نص في لفظة
الانتهاء على أن الانتهاء يكون بقرار من المحكمة ، أى أنه لا يوجد ولا يتحقق
ولا يترتب عليه حكم إلا إذا صدر به قرار من المحكمة ، ف لم يصدر هذا القرار
تكون العين موقوفة كما كانت وإن كان سبب الانتهاء قائماً . ومنى صدر هذا
القرار كان الانتهاء وما يترتب عليه من وقت صدور هذا القرار لا من وقت سابق
عليه وإن كان الوقت الذى وحد فيه سبب الانتهاء ، وقد أكد هذا النص
في المادة التفسيرية فقد ورد بها « وما كانت صفة الاستحقاق تختلف باختلاف
الأشخاص والسنات والأصناف ، ولأنها تختلف في غيرها مما جعل سبباً
لانتهاء الوقف في هاتين الحالتين ، ترك الفاسون تقدير ذلك كله لمحكمة وأوجب
أن يكون انتهاء الوقف بقرار يصدر من محكمة التصرف في الأوقاف بناء على طلب
دوى الشأن . ومنى أصدرت المحكمة قرارها بالانتهاء صارت العين التى انتهى
الوقف فيها ملكاً للواقف إن كان حياً ، فإن لم يكن حياً يرد ذلك (أى حين تقرير
الانتهاء) صارت ملكاً لمستحق عليها حين الحكم بالانتهاء . فبس لئى الشأن

أن يصل تقرير الانتهاء من وقت وجود سبه وليس المحكمة أن تسد قرارها
إلى ذلك الوقت ، ولو أن هذا الإسناد كان حائزاً لكات له قيمة عملية لها مكانتها
فقد تكون الواجب حياً حين وجود سب الانتهاء ثم يموت قبل صدور القرار به
وقد يزيد عدد المستحقين أو ينقص في المدة ما بين وجود سبه وصدور القرار به
من المحكمة ، ويترتب على عدم حوار الإسناد رفض الطلب إذا حلاً على الطالب
أنهاء نظره ما كان سباً في حرمانه من الاستحقاق لكونه أصبح بذلك لا شأن له
في هذا الطلب كما يترتب عليه سقوط هذا الطلب بوقوع انقضاء سبه نظره وليس
بوريثته أن يحلوا عنه محله ، ويستوى في ذلك من ثبت له استحقاق تموت أطالب
ومن لم يثبت له ، فالواث الذي لا استحقاق له ليس له شأن في ذلك ، والوارث
الذي ثبت له الاستحقاق له شأن حقيقة ولكن لا صفة كونه وارثاً لطالب وحليفة
له ولكن بسب صفة جديدة ثبتت له حاله من الواجب لا من الطالب .

وقد رتب الانتهاء على وجود سبه لإفادة حكم حتمي ، فعلى المحكمة
أن تقرر هذا الانتهاء متى طلب منها ونبت لديها وجود سبه ، وليس لها أن تبحث
عنه إذا كان في ذلك مصلحة أو لا ، فيه صرر على بقية المستحقين أو بقية أهل
الوقف أو لا ، فالأمر لم يترتب لتقدير المحكمة من هذه الجهة ولم يحمل لها فيه خيار
بل أبيض الانتهاء وجود سبه .

والمحكمة التي تختص بالنظر في طلبات الانتهاء هي محكمة التصرف في الأوقاف
وليس غير هذه من الهيئات والمحاكم الأخرى اختصاص في ذلك ، يدل على هذا
أمير من القانون بكلمة « قرار » وما ورد صريحاً واضحاً في مدونة التفسيرية ،
فالقانون لم يجعل تما عساه أن يكون حين نظر هذا الموضوع من اختلاف والبراع
وعلى الساحة لالائية على غيرها . ولكن اختصاص محكمة التصرف لا تتجاوز
النظر في الانتهاء وتحقيق سبه والفصل بين يكون من راع حول وجود سب
الانتهاء أو عدم وجوده ، فإذا حصل راع في كون طالب الانتهاء مستحقاً أو غير
مستحق أو في مدة استحقاقه فليس لها أن تفصل فيه متى نبتت أنه راع حدى ،

وعليها أن تنتظر الفصل في ذلك من المحكمة المختصة، وهي المحكمة القضائية والمرجع في معرفة أي حكم التصرف تكون المختصة بالنظر في الطلب وما يستأنف وما لا يستأنف هو نصوص لأئحة ترسب المحكمة الشرعية والإجراءات المتعلقة بها، وقد رغب أحد حضرات الشيوخ في أن تكون محكمة التعمد المختصة هي المحكمة التي تكون مدانيتها أعيان الوصف كلها أو أكثرها قيمة، وألا يكون في ذلك الخيار الوارد بالمادة ٢٧ من لأئحة المحكمة الشرعية وأن تكون الاختصاص في الانتهاء كالاختصاص للمبني بالمادة الأولى وسكن المجلس لم يأخذ بذلك مع ما فيه من تناقض الأحكام وبخاصة إذا كان الموقوف عقاراً

وليس للمحكمة أن تنتظر في الانتهاء ولا أن تقرره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب قدم إليها من غير ذي شأن، وهذا القانون، وإن رجع في جانب الانتهاء الناحية الولائية وراعى في أساسه مصلحة العامة والخاصة معاً، لم يقتر في إجراءاته إلا إلى مصلحة الخاصة وحدها وأوجب أن يكون الانتهاء بناء على طلب ذي الشأن فيه، ولم يسن متن القانون من هو ذو الشأن في الانتهاء كما أن المذكرة التفسيرية لم تنس سبابه بوضوح معناه، فليس لأحد شأن في الانتهاء إلا من تكون له الملكية إذا تقرر هذا الانتهاء أو من سبب عنه أو يمثله، فالواقف أو وليه في لمن ذو شأن في هذا الطلب؛ لأن ملك ما ينسب فيه اليه يكون له، وما دام حياً فليس بغيره شأن في ذلك، وإن كان الاستحقاق لهذا العير، لأن الملك لا يكون له بالانتهاء، والمستحق للمصتب الضئيل يكون بعد موت الواقف هو أو وليه في مال صاحب الشأن في ذلك دون سواء، فإذا تمدد أصحاب الأنصبة الضئيلة كان لكل منهم أن يطلب تقرير الانتهاء في نصيبه هو وليس له شأن في أنصبة غيره، والجهة الخيرية إذا كان نصيبها ضئيلاً كان الحق في طلب الانتهاء لمن يمثله، فأولاً أو من بين أمرها كطر المسجد ومدير الدعوى والمدرسة والمستشفى. وإذا كانت جهة عامة ليس لها ممثل ولا ولي خاص كالفقراء كانت ولايتها للإمام أو من يبييه عنه في ذلك، ويجب أن يراعى أن ضرورة الأوقاف لا شأن لها هنا فيما هو

مستحق للمصحات الخيرية إذا لم تكن لها ولاية على الجهة الموقوف عليها ، وحق الاستئناف الذي أعطى له في المادة ٣٢٧ من لائحة المحاكم الشرعية حق خاص لا يتناول الحقوق الأخرى ، وكل مستحق في علة عين تحرت يكون له الحق في طلب إنهاء وقفها ، وإن كان معه مستحقون آخرون ، لأن انتهاء الوقف في هذه العين لا يتحرراً ، وقد حمل الخراف سناً في إنهاء الوقف في كل المتعرب فكان لكل مستحق الحق في هذا الطلب ، فإذا طلب ذلك جميع المستحقين أو طلبه بعضهم ووافق القانون بالأمر واضح ، وإن طلبه بعضهم ومانع في ذلك القانون وأبدوا لذلك أساماً حدية ، كاثبات أنه من الممكن عمدة المتعرب أو الاستبدال به مع توافر الشروط ، رفضت المحكمة الطلب لا لأن الطالب ليس ذا شأن فيما طلب بل لظهور أنه لا يوجد سبب لانتهاء ، وإذا مانعوا في ذلك مع نبوت أن المدعي متحقق كانوا متصنين في معارضتهم فلا يلتزم إليها وتقرر المحكمة انتهاء الوقف في جميع المتعرب لا في نصب لطالب خاصة ، وبما هو الوقف لا شأن له في طلب انتهائه بخود كونه مظهراً ، فإذا لم يكن مستحقاً فيه لا يكون له شأن وإذا كان مستحقاً كان له من الشأن بقدر ما تعطيه صفة الامتياز وحدها

وما حمله القانون سناً لانتهاء الوقف هنا أسماً . تحرب أعيان الوقف كلها أو بعضها مع توافر الشروط وصلة المصيب ، وهذا السبب قد يحتج به في وقت واحد كما سيوضح مما يأتي .

١٠٢ — انتهاء الوقف بسبب التعرب — قررت هذه المادة انتهاء الوقف فيما يتعرب من الأعيان الموقوفة في الأحوال الآتية : وسمى التعرب معروف من الاستعمال لعرق وسمى فربه الفقهاء وهم لا يكادان يختلفان في ذلك ، ولذا خود من أقوال الفقهاء في الاستبدال وفي إنهاء الوقف هو أن حرب لعين الموقوفة يكون مخروجهما عن الاتماع المقصود للواقف بالكلية ، ويتحقق هذا الخروج إذا صارت العين بحيث لا يستفاد منها أصلاً أو كان لها شيء لا يدكر من النفع ولا يسمى

في العرف مما . فأرض الزراعة إذا صارت مواتاً لا نبت شيئاً أو كانت تبت
بعض النبات المتناثر بها وهناك مما لا يسمى في العرف علة وإسناداً تكون قد
خرجت عن الانتفاع بالكلية ، أما إذا صنعت تربتها وقت علتها فلا يقال إنها
تخرت ولا خرجت عن الانتفاع بالكلية ، والأشجار المثمرة إذا جفت وبيست
أو شاخت أو أصابها آفة واغطم إثمارها أو كان لها ثمر لا يكاد يذكر ولا يسمى
إتيانها بذلك في العرف إثماراً تكون بذلك قد خرجت وخرجت عن الانتفاع
بالكلية ، أما إذا كانت مثمرة على وجه يسمى في العرف إثماراً فلا يقال إنها
خرجت عن الانتفاع منها صعب إثمارها وقت تخرتها . والنساء إذا تهدم وصار
أكواما أو لم يقط ولكنه تصدع وشارف الأهيار حتى لا يمكن استعماله يكون
متخرجا وحارجا عن الانتفاع ، أما إذا شاح وهرم وذهب رواؤه أو تصدع وكان هرمه
أو تصدعه لا يمنع من استعماله لا يسمى متخرجا ولا حارجا عن الانتفاع . والدار الموقوفة
المسكن إذا صار سؤوها أفضا يكون من المتخرجات أرضاً وساء ، ويكون حارحة عن
الانتفاع المقصود بالكلية وإن أمكن تأخير أرضها والانتفاع بها لأن هذا الانتفاع
ليس الانتفاع الذي يقصده الواقف بها ، والدار الموقوفة للاستئصال إذا تهدم
بساؤها يقال أن هذا الساء قد تخرت أما أرضها فتخرج أيضا عن الانتفاع إن لم
يمكن تأخيرها ولا استعمالها أما إذا كانت تخرت وبو شيء قليل فأنها لا تكون
حارحة عن الانتفاع ، ولكن الأجرة القليلة لا تسمى نفعاً إلا إذا كانت تستمر
في العرف معاً مثل هذه الأرض ، فتأخير الخرائب الموقوفة لمن يصب بها الأرباح
ومحوها في الأعياد ، أو لبعض فرق الألب والتمثيل المتحولة في بعض الأحيان ،
لا يسمى في العرف نفعاً مثلها ولا تخرج به الأرض أن تكون غير مستعم بها ،
وإذا كانت الدار ذات طبقات وأحصة قهضت وبقي بها بعض حجرات يسكنها
أما من الدائنين بأجر زهيد لا يخرج بذلك عن أن تكون متخرجة ، وما يأتي
من مثل هذه الأجرة لا يسمى نفعاً وليس هو الانتفاع الذي يقصده الواقف .
والمسجد إذا تهدم ساؤه قد خرج هذا الساء عن الانتفاع ، أما عرصته فلا تخرج

عن الانتفاع بذلك لإمكان الصلاة فيها ، وما يبدونه حكم متعبر ما خرج عن
الانتفاع وكل عامراً أو كان به حيل م تخر العدة بسميته تخرماً ، فالمسجد يكون
في قرية متعبر وينقل عنها أهلها ، ويبقى ساء المسجد عامراً ولكن أحداً
لا يذهب إليه ولا ينصده للصلاة ويبقى معطلاً يكون كالتعبر لخروجه عن الانتفاع .
والدار تكون في عربة تهدم ويستعمل عنها وتبقى الدار فائقة وسط الحقل بعيدة
عن أماكن السكنى لا يرعى أحد في سكناها ولا يتمتع بها تكون كالتعبر
لخروجها عن الانتفاع . والداية تهزل ونصعب ولا تقوى على العمل ولا يرتجى
مها لمن ولا ولد لها حكم المتعبر وإليه لم يجر العرف نسبة ما هي عليه تخرماً ،
والحكم الوارد بهذه المادة ينشئ لكل ما ذكر ، ولا يطبق عليه هذا لوصف بدلالة
النص فإن صاط هذا الحكم هو الخروج عن الانتفاع ، وه أن لمادة عمر فيها
بالخروج عن الانتفاع يدل التعبر سكان وصح وأهل .

وما تخرى أو خرج عن الانتفاع المقصود للوقوف ما حكمه لا يتمتع وقعه
إلا في الأحوال الآتية :

أولاً أن يتعبر جمع ما ورد عليه وقف ، عاماً واحدة كان أم أعياناً
متعددة ، ولا يكون للوقف علة فائقة يمكن أن يغير بها ، وتنفوت عمارته أيضاً
من طريق الاستدانة ، ومنها إعطائه من يقوم بعمارة على أن تأخذ ما أعطاه من ربه
مصحاً ، أو من طريق تأخير مدة طوالة تكون آخرتها مبررة ، أو سيم بعضه
بعمارة ما يبقى منه ، أو بأية وسيلة أخرى جائزة شرعاً ، ومع نصرة العمارة كل غير
مرعوب فيه ولا يقدم أحد على استبداله بالنقد أو عين عمارة . ومن الذين أن مثل
هذه الحالة نادر الأحواد جداً ، وقد يبدو لأول وهلة أن انتهاء الوقف وعدمه سيان
بالنظر لمن تكون له ملكية الموقوف بعد الانتهاء فإذا عساه أن يكون له من وراءه
ملك ما لا يتمتع به ولا يرعى أحد فيه ، ولكنه لا يجوز في الواقع من فائقة ، فقد
يكون في مقدوره أن يغيره بماله الخاص فيستعمله بعد عمارته أو يبيعه .

ثانياً أن تكون أعيان الوقف كلها متعبرة أو يكون بعض عامراً والآخر

متحرراً وكان الاستدلال بالتحرب وحده أو مع الساق ممكناً ، أو كان من اليسور
أن يمر بطريقة من الطرق السبعة ، ولكن شيئاً من ذلك لا يفيد في هذه الوقف
ولا يعنى عن لطالة ناتهيه نه سبب آخر وهو صالة لأنصه ، علامى دن للقيام
بواحد منها لأنه يكون مجهوداً صائماً ، والخير كل الخير يكون في انتهاء الوقف
من أول الأمر إذا كان كل من الاستدلال والعلة لا يكفل لكل مستحق
من المستحقين نصيباً في العلة غير ضئيل . أما إذا كان أحدهما كفلاً فذلك في
الوقف لا ينتهي في التحرب ويحب أن تلك هذه السبل ، وكذلك يجب سوكها
وعدم إنهاء الوقف في التحرب حجة إذا كان كل من الاستدلال أو العلة يكفل
للمص مستحقين نصيباً غير ضئيل ولا يكفل ذلك للمص الآخر ، ولدى المصيب
الضئيل بعد ذلك أن يطلب إنهاء الوقف في نصيبه هو خاصة بسبب ضآلته لأن
إنهاء الوقف في التحرب لا يتحرراً كما يدعى عليه عبارة مائة في وروح

ذلك - أن يكون أعيان الوقف كلها حرة أو يكون بعضها عامراً مستعلاً
والبعض الآخر حراً ، ويكون من اليسور علة للتحرب بطريقة من تلك الطرق
أو يكون الاستدلال وحده أو مع بقية الأعيان ممكناً ويكون للوقف ربح وغير
بعد العلة أو الاستدلال بحيث يورع على المستحقين لكان نصيب كل منهم غير
ضئيل ، ولكن سوك هذا الإجراء يقترب عليه ضرر بين المستحقين لحرماتهم
من العلة لقلة مدة طويته ، إذا كان هذا الإجراء لا يترتب عليه حرمان من العلة
المقابلة وجودهم من الربح كفى للعلة ، وإمكان تحارته ببيع بعضه ، أو لإمكان
الاستدلال به على وجه لا يتطلب أحد شئ من العلة لنفسه ، وكان يترتب على هذا
الإجراء الحرمان من العلة ولكن ذلك لا يصح بالمستحقين ضرراً يمتثل به يكون
ضرره محتملاً ، أو يضر بهم ضرراً يفتأ ولكن لفظة وجيزة في الوقف لا تشع
في جميع هذه الصور ولما كانت حاجات المستحقين متنوعة ومتعددة وأحوالهم
في اليسار والإعسار مختلفة كان من الواجب أن يترك للقضاء تحديد مدى الضرر
ومقدار العلة الطويلة ومدى طلب أحد الشيوخ ، لا تترك كلمة « لمدة الطويلة »

على مروتها الواسعة ، ولكن المحسن لم يستجب له رعاية لما ذكرنا . وإذا كان
 المستحقون سواء في الضرر أو في عدمه فأنس ذلك وأصح ، ولكن ماذا يكون
 الحكم لو كانوا مختلفين في هذا ، فكان بعضهم مسوراً وليس مضطراً إلى نصيبه
 من الربح وكان البعض الآخر في حاجة ملحة إلى نصيبه ، كأن كان صغيراً معسراً
 في حاجة إلى القوت ، أو طالباً محتاجاً إلى نفقاته وأجرة تعليمه ، أو مريضاً في حاجة
 إلى ما يقوم بمعيشته وعلاجه أو امرأة لا مال لها ولا متاع فهل راعى المحتاج
 وشغل باتهاء الوقف في المتعثر كله أو في نصيبه هو أو لا نقول بذلك ؟ لا سبيل
 إلى القول بانتهاء الوقف فيما تحرب جميعه أو في نصيب المحتاج لأن الحكم انوارد
 بالمادة هو انتهاء الوقف فيما تحرب لا في نصيبه وقد أبطت نصرة المستحقين لا نصرة
 نصيبهم ، وكل محاولة يراد بها حمل النص على غير ذلك تكون من تحصيل انكلام
 ما لا يحتمله ، حتى إن الطرقة إلى جميع المستحقين دون نصيبهم طرقة قاسية . وقد
 أبطت الحكم أيضاً بحرماتهم من العلة لا من نصيبها فإذا كان هذا الإجراء لا يترتب
 عليه الحرمان من كل العلة لا ينتهي الوقف طبقاً لهذه الحالة . وإذا كان ما ينبغي
 لكل منهم أو بعضهم من النصيب شيئاً نظراً في نصيب كل منهم طبقاً لأحكام
 الصلابة . كما أنه إذا كان لمتعثر بعض أعيان الوقف واشتد أوقف فيه طبقاً
 لهذه الحالة وكان الباقي من الأعيان يمكن أن نطبق فيه أحكام الصلابة طفت عليه
 ١٠٣ - انتهاء الوقف حسب الصلابة : إذا كانت أعيان الوقف عامرة
 مستعدة يمكن الاستماع بها على وجه يسمى في عرف الناس انتماعاً ولكن كان
 ما يصبى كل مستحق نصيباً بحدراً شيئاً انتهى الوقف في جميع الموقوف ، وإذا
 كان لبعض المستحقين نصيب ضئيل وللبعض نصيب غير ضئيل فإن الوقف ينتهي
 بالنسبة للنصيب أو الأنصبة الضئيلة وحدها ولا ينتهي بالنسبة لغيرها ، فالأمر
 في الصلابة مختلف عن التعثر من ناحية تجزئة الانتهاء والمطر إلى كل مستحق
 على حدة . والصلابة قد يكون قلة الربح لقلة المقدار الموقوف ، أو لغياب
 فيه مدد كان كصعب تربة الأرض التي وقفت ، أو قدم الدار التي ورد عليها الوقف ،

أو لم يبت طراً عليه كصعب بطراً على أرض أو دار أو دابة أو ميرة موقوفة ، وقد
يكون السبب فيها صالة السهم الذي جعله الواقف للموقوف عليه أو ترابيد المستحقين
وتكاثرتهم ، وقد يكون الأمرين معاً ، وطبيعى أن اعتد السبب وعدمها إنما يكون بالنظر
إلى الحالة حين طلب الانتهاء ولكن مع هذا يجب ألا يكون السبب فيها طارئاً وقتياً ،
فلا ينهى الوقف في النصيب الضئيل إذا كان السبب في الصالة فلة الربيع لطروء أرمات
اقتصادية انتصت رخص أسعار الحاصلات والمحاصيل الأخرى ، ومتى استقرت أحكام
هذا القانون كل حيز طريق في هذه الحال أن يعزى إلى متوسط هذه الوقف في حسن
السوات الأخيرة العادية وليس لما أن يحمل غلة منى الأرمات مقيماً ، أو إذا كانت
فلة الربيع لإعمال باطن الوقف أو سوء دارته أو مطلق مستحضر غير لائق وإلا منهم ،
أو اعتيال المحيطين بها لعنيتها أو عجزهم على الاستمرار إلا لحسن وكان من الممكن
تدارك الأمر بالاستعانة بالسلطة الحكمة أو بالاستبدال بهذه الأعيان وشراء بدل
هنا بين قوم حصى الحوار ، أو كان السبب في الصالة من من الواجب أداء عازم
الوقف من دس ، كدين ارتهبت فيه العين قبل وقفها ، أو دين كان سبب الاستبدال
أو الهارة ، أو أى أمر آخر اقتضى الاستدانة ، وكان من المنتظر تغير هذه الحال في
وقت قريب . وقد يكون في قول أدلة يصحح أو أشهد بأن لحكم خاص بالصالة
الطارئة ولكن هذا غير مراد ولم يراع في التمييز بذلك إلا الأعم لأعلى .

وانتهاء الوقف في المصيب الضئيل ، وإن روى فيه حاسب لمصلحة العامة ، كان
أول باعث على تقريره هو رعاية حاسب الموقوف عليه ، من الواجب أن يكون لأحوال
الموقوف عليهم أكثر دخل في ذلك ، وهي مختلفة باختلاف الأئمة والبيئات والمصور ،
فليس القروى كالمصرى ، ومن يقيم في إقليم مدمج سكانه ليس كمن يقيم في إقليم نخل
فيه الأبدى العاملة وسشر فيه المكبات المتوسطة ، وبس الثرى كالعقير ، ولا من يعيش
في حقبة الملاء كمن يعيش في عهد الرعاة ، هذا انعكس جميع الهيئات التي نظرت مشروع
هذا القانون ، مراعاة لهذه الاعتبارات ، على ألا يحد النصيب الضئيل تقديراً معين
يكون مقبلاً في جميع الأحوال وأن يترك الأمر للصالة لتقدير القضاء ليعطى في كل حالة

إلى عوامها الخاصة وبسطها الحكم للأمة مع مراعاة جميع هذه الاعتبارات .
 وأثناء نظر المشروع لجنة الأحوال الشخصية شكلت لجنة فرعية لبحث
 موضوعات انتهاء الوقف للتحرب وللصالة . وأموال الدل ، والبرية . وكان مما
 قرره هذه اللجنة ألا ينتهي الوقف في العيب الضئيل إلا إذا كانت القصة
 محكمة بلا حرج ، ولكن لجنة الأحوال لم ترخص هذا الشرط واستعدته ^(١) فليس
 في جميع الأنهاء ، في أصب أن تكون لموقوف غير من القصة .

١٠٤ - مصر ما ينشئ وقف . جرى هذا القانون هنا على أصل وهو أن
 لموقوف يبقى على ملك أوقاف مادام حياً وأن ما ينتهي وقفه يصير ملكاً ، أي
 أن ملكيته لموقوف تصبح حرة كاملة بعد أن كانت مقيدة ناقصة . وملكية
 أوقاف ما ينتهي وقفه في حياته هي وردت مطلقاً لم تقيد بحال دين حال
 ولا وقف دون وقف كما هو الحكم في انتهاء أوقاف المؤقت ، وهو يملك ما ينتهي
 وقفه في حياته حسب التحرب أو الصالة ، وسواء كان مؤقتاً أم مؤبداً ، وسواء
 كان حريياً أم أجنبياً من الرجوع عنه ولا يملك ، وما كان ذلك إلا سرطاة
 لهذا الأصل والفرعة لموبة في طراد الحكم

، إذا انتهى الوقف للتحرب أو للصالة بعد موت الموقوف ما انتهى وقفه
 ملكاً مستحقاً باسم الذي ذكرناه ، والمستحق شمل المستحق استحقاقاً
 أهياً أو استحقاقاً حرياً ، وإذا كان المستحق استحقاقاً حرياً من أهل الملك
 فآخر ملكيته واضح ، أما إذا لم يكن من أهل الملك وهو ما يعبر عنه عادة
 بالجهة فإن لموقوف يكون حقها كما يصدق به عيب ويصرف في مصالحها
 كالدبنة ومسجد والمنشئ وقد بينا من قبل ما يعبره التقييد بكونه مستحقاً
 وقت الحكم بالانتهاء ، وأثر ذلك . ولم تذكر هنا ورثة المستحق أو دبريته لأن الانتهاء
 بسبب التحرب أو للصالة لا يكون إلا وهماً مستحق لما انتهى وقفه ، أما الوقف
 لمؤقت فقد يكون المستحق موحداً عقب انتهائه وقد لا يكون ، وقد جرى القانون

هذا أيضاً على أصله وهو اعتبار الموقوف بعد موت لواقف ملكاً يستحق حال فيه
 الوقف، وإن كانت ملكية ناقصة، وكذلك يعرفها بين مستحق ومستحق وسما
 بين دوى الأنصبة الواجبة وسواها، وطارد الحكم كان يقضى بهذه التفرقة غير أن
 التفرقة بينهما عند الانتهاء في المؤقت حامت متحركة وكانت في طور الإسراع، والأوقاف
 السابقة التي كان واقفوها أحياء عند العمل بهذا القانون وفيها استحقاق واحد فبينة
 حداً، وانتهاء الأوقاف الأهلية اللاحقة لمدير السنين سيكون بدرجاً حداً وليس من
 العريب مع كل هذا إلا بهر أحد بإدخال هذه التفرقة كما صمم في الوقف مؤقت.

١٠٥ - انتهاء الوقف، بين فيه متى أن انتهاء الوقف هو روال الحق
 الذي كان سرتاً على المدين الموقوفة بسبب ورود وقف عليها، وأنه يشترط لانتهاء
 اكتمال ملكية الناقصة لواقف إن كان حياً والمستحق بعد موت الواقف في ضمن
 الأحوال، وانتقال الملكية الناقصة ملكية تامة لورثة المستحق في ضمن الصور وللواقف
 لميت في صور أخرى، كما نسب أن سبب توقف المؤقت يتم بحكم القانون متى
 تحقق منه غير متوقف على علم ولائق ولا فصل قضائي، وقد كان فيه ربح كان
 الفصل فيه منطبقاً لامتداد، وقد صدر به قرار من محكمة التصرفات كان تبرعاً
 لا يراد به إلا تغيير حسب ما انتهى وقف شجرة واحدة فلا يكون وجوده
 قيام منه ولا سبباً لا يباين به قرار محكمة التصرفات ولا يقتضيه موقوفته، لا بهذا
 القرار ومن وقت وجوده ومنه أن رجوعه، والقرار الصادر بالاسم ليس
 إلا عملاً مصانياً محضاً لا يدخل فيه تغيير المحكمة فهو كذا كان شرطه في من هذا
 الجنس تكون من باب انقضاء وليس فيه شيء من طسعة لانتهايات ولا شبهة في
 شيء مما وقع بين الاسم وبين حوزة هذا الأخير من غير أنه محكمة
 ولا يقع منه وبينه وبين الاستدلال ولا يستدل قد يكون عملاً من مستقدين
 أحدهما قد يكون عملاً في طرف به بينة عن وقف، قرار الاسم لا يعمده بهد
 ويكون منها موضوع، ووجوب سببه لا يقتضي أن يكون هذا بهد بهد
 وليس تحصيله، لأن باب تحصيل الأحكام كتحصيل خكاشوت وقف وأصله

والقرار الصادر بانتهاء الوقف للتحريم والصالة يحس شهره بطريق التسجيل
إذا كان ما انتهى منه أو وقف عقداً متى صار مهاتماً لأنه من التصرفات الواردة
بالمادة ٩ من قانون تنظيم الشهر العقاري ، والحكم القضائي الصادر بانتهاء الوقف
المؤقت في العقار يحس شهره كذلك لأنه من الأحكام الواردة بتلك المادة ، وكذلك
تكون الحال إذا صدر به قرار من محكمة التصرفات ، وإذا انتهى الوقف المؤقت
في العقار ، ولم يصدر به حكم ولا قرار وكان الملك بانتهاء لورثة المستحق أو لورثة
الوقف وحس شهره بتسجيل مستداته طبقاً لمادة ١٣ من ذلك القانون ، لأن الملك
ينت بطريق الوراثة ، أما إذا كان الملك في هذه الحال للواقف الحى أو للمستحق
فليس هناك نص يوجب التسجيل ، إذ لا تصرف ولا حكم ولا حق وراثته ،
وفي الأحوال التي يحس فيها تسجيل الحكم القضائي أو حكم التصرفات لا يروى
وصف لوقف عن العقار ولا ينتقل ملكه في بعض الأحوال ولا يتمير وصف
الملكية إلا بهذا التسجيل وبدون أن يكون له أثر رسمي ، وفي الأحوال التي يحس
فيها شهر الانتهاء كحق إرث لا يجوز قبل هذا التسجيل أن يشهر تصرف يصدر
من ملك في هذا العقار

١٠٦ - وأحكام المادة ١٨ تطلق على الأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا
القانون وعلى الأوقاف اللاحقة له كما هو نص المادة ٥٦ ، وهي أحكام تطبقها
لا تكون إلا في الحوادث اللاحقة له إذ لا نافية إلا بعد القانون ولا انتهاء للتحريم
والصالة إلا بعده وليس لهذا الانتهاء أثر رجعي .

١٠٧ - أحوال الفقراء ، جاء في الهداية والفتح^(١) ، وفي الخانية^(٢) ، وفي
البحر^(٣) والنور ورد المختار^(٤) وغيرها أن المسجد إذا حرق ولم يكن له ما يصر به
وقد استعنى الناس عنه لساء مسجد آخر أو حرب ما حوله واستعنى عنه ولو بقي
عامراً يبقى مسجداً عند أبي يوسف أبدأ إلى قيام الساعة ويعود إلى ملك النابى

(١) ج ٥ ص ٦٥ (٢) ج ٣ ص ٢٩٢ ، ٣١ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٢٩

(٣) ج ٥ ص ٢٢٣ ، ٢٣٧ (٤) ج ٣ ص ٤٠٤ ، ٤١٦

أو ورثته عبد محمد، ودلر بعضهم أن قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف، ودكر بعض
آخر أنه كقول محمد، وجاء في الخاوي القدسي أن الفتوى على قول أبي يوسف،
وفي الفتح أنه يصح على الخلاف في مسألة المسجد أنه إذا تهدم الوقف وليس له
من العلة ما يمكن به عمارته بطل الوقف ويرجع القس إلى نبيه أو إلى ورثته
عبد محمد خلافاً لأبي يوسف، ولكن عبد محمد إنما يعود إلى ملكه ما خرج
عن الانتفاع المقصود للواقف بالسكنية كما نزلت أحرق ولا يستأجر شيء ورباط
وحوص محلة حرب وليس له ما يصرف به. وأما ما كان معدداً للغة فلا يعود إلى الملك
بالإنقضاء وسبق ساحته وفقاً بآخره شيء قليل بخلاف الرباط وبحجوه فإنه موقوف
للسكنى قد امتنعت بإسداؤه. وفي الحاشية أن الهدف لو كان على مقبرة وحرب
وحصار بحيث لا يستعمل به يكون الأصل للواقف إن كان حياً ولورثته إن مات،
وكذلك إذا حرب الوقف على قوة معين وكان لا يستعمل به وهو بعيد من القرية
لا رعب أحد في عمارته ولا يستأجر أصله يضمن الوقف ويحجج بيمه وإن كان أصله
يستأجر شيء قليل يبقى أصله وفقاً، ولو كان الوقف عتوا فهدم وليس في العلة
ما يمكن به عمارته بطل الوقف ويرجع حق البناء إلى الواقف إن كان حياً
وإلى ورثته إن كان متناً. وقال محمد في العمرس إذا جعل حباً في سبيل الله فهدم
بحيث لا يستطيع أن يركب سبع ويصرف ثمنه إلى صاحبه أو ورثته. وروى
المسجد إذا مات حب واستمى أهل المسجد عنها تكون ممتلكات طريحها وإن
كان ميتاً ولا وراث له تكون حكمه للقطعة وحكم الأشجار الموقوفة إذا
هدمست يكون حكمه لساكني التهدم وفي فتاوى طائفة الهداية أن نفس البناء إذا بيع
ولم يمكن أن يشتري شئ وقف مكانه يرد إلى ودية الواقف إذا وحدوا
وإلا يصرف للمنفعة بهذا طعن أن محمداً هو الذي يقول من المنفعة نائب الوقف
مما تخرب أو خرج عن الانتفاع المقصود للواقف بالسكنية سواء أكان عقاراً
أم متقولاً، كان الوقف على جهات العرا أو على غيرها، كما أنه يقول بأنهم الوقف
في غير الموقوف إذا لم يمكن أن يشتري به ما يكون وفقاً، ولكن قول محمد ليس

هو اراح من لدهب كما في الحر ولد المحدث وغيره ، ومحمد لا يقول بانتهاء
الوقف في ما وقف للاستعمال وإن قلت علته وهذا واضح في أنه لا يرى انتهاء
الوقف بسبب الصفة ، ومتى انتهى الوقف عنده كان ملكا للواهب إن كان حيا
ومرته إن كان ميتا وإن لم يكن له ورثة كان حكمه حكم اللقطة وهي تكون
في ست المال هو لا يرى أن ملكه يكون المستحق أو ورثته . وظاهر عبارات
المسكية أن في مقول خلافا ، فيها ما يفيد أن الوقف فيه لا ينتهي معها كانت
حاله ، ومما يدل على انتهائه إذا ما لا يستمتع به في خصوص ما وقف له ، في
حاشية العدوي على الخرشبي عن أبي الحسن الصغير أن بيع حصر لمحدد حائر إذا
ستمى عنه وكذا نفسه ونصرف في مباحه وكذا نفسه ووصلات ترميمه
ومادده المكسوة ، بخود ذلك ^(١) . وقيل لوافق عن ابن القاسم أن الثياب الخمسة
إذا بليت ولم يبق فيها منعة بيعت واشترى منها ثياب يستمتع بها فإن لم يعلم
نصدق بها ^(٢) . أما المقرر فقد فدا بأنه لا يبيع وإن حارب على المشهور وواضح
من استدلالهم بذلك بعد أوقاف السلف دائرة أنهم يقومون بعدهم بخرب موقوفها
هذا ما جاء بشرح حنبلي وغيره ، سكن جاء في الهمزة شرح النخبة للسولي
أن لفرق بين الكسوى والفقير الصدوق ، فنوا أن الوقف لا يجوز بيعه أصلا وأن
القاضي أبا الحسن علي بن محمود أفنى بخوار سمع لخوف موقوف عليه اهلاك
على نفسه جماعة وبخود ذلك ، كان الحسن عليه معية محصورا لم لا ، واستشكل هذه
الفتوى أبو زيد القاسمي وقال لا أعرف لها مستندا وبطلان الجهاد ، نعم مستندها
في الجملة المصاح لمرسلة . ثم ذكر السولي أن ابن رحال نقل حور البيع عن النخعي
وعبد الحميد وأنه جاء في الميز عن الصدوق أنه يجوز أن يبيع في الحسن ما فيه
مصلحة ، بسبب على العن حتى كاد يقطع به أنه لو كان الحسن حيا لفعله ،
واستحسن صاحب الميزار هذا ، وبعد أن نقل عنه أخرى عن ابن عرفة عن
النخعي قال فهذا كله يؤيد فتوى ابن محمود وبرحسها ويدل على أنها أولى

بالإتباع والعمل^(١) . وإذا كانت فتوى من محمود محدودة بمعنى فإن السدوسى قد جاء بقول جامع صريح في أن الوقف انتهى متى كانت هناك مصلحة فصل مقدم حتى إنها كانت موجودة حين الوقف لمصلحة الواقف وامتنع عن دفعه لما وقف . وهذه مصلحة أعم من أن تكون حاجة الموقوف عليه إلى الفوت أو توسيع المسعد والطريق والمقبرة أو أى مصلحة أخرى ، ولا ريب أن حال كل من تحرب الموقوف بحيث لا يمكن عدايته إلا بضرر للموقوف عليه ضرراً ينافي وضالة الأنصبة في الوقف ، وصورة إلى شيء لا معنى له سدرج تحت هذا الحسك وتوكان هذا هو الحال حين الوقف لا تمتع الواقف عنه .

ودعم الشبهة بأن أن الموقوف إذا كان موقولا وخرج عن الإمتناع انتهى وقعه واحتلوا من يكون له ملكه قبل منعه ، يملكه ، موقوف عليه وقال بعضهم يملكه الواقف . قال ابن حجر في التلخيص أنه لو وقف به أو غرائب في أرض مستأجرة أو مستعملة لم يأنصحب حواريه واقف وإن كان مرفوعاً للقبض إذا احتار ذلك مالك الأرض ومنى احتار مالك القلع وحج عليه الأرض وبصرف في ملكه لأرض أخرى إن أمكن ، وإلا قبل هو مع أرضه لموقوف عليه وقيل للمواقف والذي يشبهه منها الأول وقال الأسوى إنه بشرى به غفر أو حرره كطائره ويضم إليه أرضه في ذلك فإن صار غير مستمع به ملكه للموقوف عليه . وإيه لو أشرفت الدمة الموقوفة من كونه على الموت دامت واشترى منها من حسنها ، فإن تعدد وجب شراء شقص ، فإن تعدد صرف للموقوف عليه فيما يظهر ، وإن كانت الهبة موقوفة احتصر لموقوف عليه بمعدده إن لم يبدع لأنه أولى من غيره . ولا عاد وقد ، ويندب أن لموقوف عليه لا يملك قيمة الموقوف إذا أنفد بل يشتري به مثله ليكون وقد مكانه مراعاة مرض الواقف ولقبة الطول وما فصل من القيمة يشتري به شقص كالأرض فإن لم يتمكن أن يشتري شقص بهذا الفاضل صرف للموقوف عليه ، وكذلك إن كانت القيمة لا تنكح لشراء مثله أو شقص

منه صرفت للوقوف عليه ، ولو حلت الشجرة الموقوفة أو اقتلعها الريح لم يقطع
الوقف على المذهب بل ينتفع بها ، فإن تعذر الانتفاع بها إلا باستئجارها انقطع
الوقف وملكها الموقوف عليه على المعتمد ، وقيل تناع ويكون حكم التمن حكم
قيمة المثلث . والأصح جوار بيع الموقوف من حصر المسجد إذا ملئت وحدوده
إذا انكسرت أو أشرفت على الانكسار ، وإذا لم يمكن أن يشتري بالتمن حصير
وحدود صرف في مصالح المسجد^(١) . والأصل عدمه أنه لا يجوز بيع الوقف وقد
استثنوا حصر المسجد وحدوده لأنها صارت كالعمومة ولا أعرف أن أحداً من
فقهائهم قال بانقطاع الوقف في العقار وإن خرج عن الانتفاع ويظهر أن الناعث
لم على هذا أنهم يرون أن المدار على إمكان الانتفاع لا على حصوله فعلاً ، بشهد
لهذا قولهم إن المسجد إذا تهدم وبدرت إعادته لا يباع بحال لإمكان الانتفاع به
على هذا الحال بالصلاة في أرضه ولم يشعروا بحالة ما إذا استبقى عنه ، وقولهم إن
أرض الدار المهدمة أو المشرفة على الهدم لا تناع لأن الانتفاع بها ممكن .
أما مسألة النصب فم أحد لم يذهب قولاً وليس من المستطاع أن يقول أحد منهم بأن
الوقف يقطع وينتهي سبب ذلك . وقياس قولهم في المنقول كان بقصم بانقطاع
الوقف في الأرض إذا تعذر الانتفاع بها على أي وجه . ولو أنهم قالوا بذلك لكان
ملكها عند الانقطاع الموقوف عليهم قياساً على ما قيل في المنقول ، وقولهم إنه أولى
من غيره وقال ابن قدامة في المعنى وقال بعض الشافعية: يختص الموقوف عليه بالقيمة
إن قلنا أنه يملك للوقوف لأنه مثل ملكه^(٢) .

ولم أحد للحصالة كلاماً صريحاً في مسألة انتهاء الوقف للتحرب والخروج
عن الانتفاع ولكن ذكرهم لحوار الاستدلال إذا خرج الموقوف عن الانتفاع
بالكلية وسكوتهم على ذلك وإيراد صاحب المعنى قول محمد بن الحسن والرد عليه

(١) ٢٠ من ٢١٧ . ٢٢ . ٢٣٤

(٢) ٢٠ من ٢٣١

يشهد تماماً بأنهم لا يبرون انتهاء الوقف بالتعرب . وقياس قولهم إن الملك في الموقوف
يكون للواقف أنه إذا انتهى الوقف كان ملكاً له أو لورثته ، وقياس قولهم إن ملكه
الموقوف عليه أن يكون ملكه بعد الانتهاء له .

والأصل في الوقف عند الإمامية أن الوقف لا يبطل ولا يمحور ، بطلاله ببيع
أو هبة أو نحوها ، ولكنهم ذكروا مسائل يبطل بها الوقف مد أن كان صحيحاً ،
وقال في حواجر الكلام^(١) إن فقهاءهم قد اختلفوا في ذلك اختلاف لا خير له
في مسألة من مسائل الوقف وأورد أساماً كثيرة فادوا بأنها تقتضي بطلان الوقف
وذكر ما فيها من خلاف ، وما كنى بإيراد بعضها ، منها حراب الموقوف وحروجه
عن الانتفاع به مع بقاء عينه ، وخروج الموقوف عن الانتفاع الذي أراده الواقف
حين انوقف وحمله عموماً له ، وحشية حرابه لاختلاف أهله ، وحشية حرابه
مطلقاً ، وكون بقائه يؤدي إلى مفسدة ترو على مصلحة بقائه ، وحاجة الموقوف
عليهم إلى بيعه ، وصبر ورته لا يحدى عاماً وإن لم يحش حرابه ، وكون ذلك
أعود على الموقوف عليهم وأقع لهم من بقاء الوقف ولو لم تكن لهم حاجة
إليه ولم يحش حرابه . وقال إن القول الأخير قد نقله الشهيد وسمعه عليه حجة
المقارنين . وقال أيضاً إنه إذا بطل الوقف منه واحد : أحدهما أنه يكون
للموقوف عليه لأن الوقوف قد خرج بالوقف من ملك الواقف ودخل في ملك
الموقوف عليه ، وسمعه من التصرف في العين لا تكون إلا حال قيام الوقف
ومنى بطل الوقف زال هذا الدرع وبقي بمو كاله ملكاً تاماً يتصرف فيه كيف
يشاء . والثاني أنه يعود للواقف وورثته كالوقف المنقطع بطراً لأن خروج الموقوف
عن ملكه ودخوله في ملك الموقوف عليه كان على وجه معين وهو أن تكون المنفعة
له وليس له التصرف في عينه ، فبطل الوقف ورال استحقاق الموقوف عليه للمنفعة
وقد كان الاستحقاق هو السبب الوحيد في تملكه له ، عاد إلى ملك الواقف لزوال
السبب الذي اقتضى خروج العين عن ملكه ، وقال لعل الأول لا يخلو من قوة

(١) - ص ٧٧ - ٨٠

ويشهد له ما سنده من الفتوى والمص على أنه يجوز للموقوف عليهم أن
يبيعوا الموقوف.

١٠٨ — والأحكام الواردة هذه المادة كلها تخالف الراجح من مذهب
الحنفية.

وانتهاء وقف ما تحرب مطلقاً ولا يمكن أن يصرر ولا أن يستبدل به قول
محمد بن الحسن وتشمله القاعدة التي قررها المدوسى من فقهاء مالكية وهو أشهر
الأقوال في مذهب الإمامية ، وانتهاء وقفه لحد السب إذا كان مقولاً مذهب
المالكية والثمانية أيضاً ، وانتهاء وقف ما تحرب إذا كان من المكس عمارته
أو الاستبدال به ولكن على وجه يؤدي إلى حالة الأنصبة أو إلى ضرر المستحقين
صراً أو سراً ، وانتهاء في الممر بالنسبة لصاحب النصيب الصغير يؤخذ كل مهمل
من القاطنة التي قررها المدوسى وهو أيضاً موافق لقوانين من الأقوال التي قالها
فقهاء الإمامية وقد جرى على أحد ما جمع متأخري فقهاءهم

وملكية أوافق به كاب حياً ، انتهى وقفه للتحرب في حالة الأولى قول
محمد بن الحسن وأحد الوجهين عند الإمامية ، وملكية موقوف عليه ، انتهى وقفه
بسبب التحرب في جميع الأحوال ، وسبب انصافه يؤخذ من قاعدة المدوسى
وهي أحد الوجهين عند الإمامية ، وبما يشبه الأقوال في مذهب الحنفية ، وهو القول
بملكه الموقوف عليه موقوف ، وهي أيضاً مذهب المالكية إذا كان موقوف مقولاً
وانتهى وقفه لمخروجه عن الاستداع

وانتهى الوقف بسبب تحرب أو انصافه لم يكن موضع خلاف لأحد في جميع
المراحل التي مر بها مشروع هذا القانون وكان من شغل عبء أن هذه الأوقاف
لا فائدة فيه أصلاً بل فيه كثر لصرفه مسحقين فوق ما فيه من الخرج على نسط
القواعد الاقتصادية وشراحتها ، ولهذا كانت دائماً مشأاً للشكوى الخاصة والعامة
وباعتباراً قوياً على الانتقاد والتقليد بنظم الوقف به مع أن هذه الحال لا تتفق مع
روح الشريعة لبراءة ولا يجوز إليها إلا تشدد بعض الفقهاء رغبة منهم في حماية الأوقاف

من الطمعين ، ولم تختلف الأنظار في شيء من هذه الأحكام إلا في أمرين :
الأول : كيف ينتهي الوفاء ، فلجنة الأحوال الشخصية رأيت أن يكون انتهاء
العاصر للضالة محرراً ، أما انتهاءه في نحره فإنه لا يتجرأ ويكفي أن يظلمه ذو شأن
فلا يتوقف على أن يطلب كل مستحق الانتهاء في نصيبه رعة منها في التخلص
من الطرائف بأسر الطرق ، ولكن لجنة العدل مجلس الشيوخ رأيت النجدة
فأبطل الحكم بضالة النصيب وعدلت النص و قالت : « ينتهي الوفاء مؤقّتاً كان
أو مؤبداً في كل حصة أصبحت مسعفة صنية ولا ترحى رادتها بالهبة والاستبدال
غير إصرار بالمستحقين » وأقر المجلس ما صنعت ، غير أن لجنة التفتيح أعادت
النص كما كان أولاً وهو صدر القانون .

والثاني : ملكية ما ينتهي فيه الوفاء ، فطلبت لجنة الأحوال الشخصية
للمستحق ولكن مجلس الشيوخ في المرة الأولى حبسها للواقف إن كان حياً وإلا
لمستحقه وكان ذلك من رعة في انساق الأحكام واسعاً لمقتضى الأصل الذي
يجرى عليه القانون وهو أن الموقوف باق على ملك الواقف ما دام حياً ومراعاة
لما أعطى « من الحق في الرجوع عن الوفاء » ولم يستش المجلس الأوقاف التي لا يملك
الواقف الرجوع فيها طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١١ ، ولو استشاها خرج على أصل
القانون في ملكية الواقف التي لم يشدعه أصلاً في حين أن تطبيق أحكام
هذه المادة على الأوقاف المشار إليها في حياة الواقف إذا وقع لا يكون إلا مادراً حذراً ،
بدون هذا من يتأمل جميع الاعتبارات المحيطة بها جيداً ، فلم يكن ثم ما يدعو
إلى عبء المشرع بذلك وإرساؤه شذوذاً لا مبرر له .

الاستحقاق في الوقف

١٠٩ - الاستحقاق مصدر « استحق » ومعناه في الأصل الاستيحاء أو استوث ، يقال استحق لمرءى شيئا إذا استوحاه ، ومن ذلك قوله تعالى « فإن عثر على أهلها استحقوا إيها » أي فإن وقف على أهلها استوحوا إيها . وإذا اشترى رجل داراً من رجل فدعاها حر وأثبت دعواه فقد استحقها أي ثبت له ملكها والحق فيها . ويطلق أيضاً في الاصطلاح الفقهي على الحق الثالث نفسه . والحق الثالث فيما يتعلق بالوقف قد يكون حق الخرد ، أي الوصف الاعتباري ، وهو حق لمرءى في تملك ما حصل له من علات الوقف ومدممه وشئونه الأخرى ، وقد تكون عين ما يرد عليه الملك من هذه الأمور فيقتل لصيب الموقوف عليه من العلة أنه استحقه ، ولاستحقاقه معنى ثلاثة ، ثبوت الحق ، وحق التملك وعين ما يرد عليه ملك ، وقد استعمله هذا القانون في هذه المعاني ، ومن استعماله في المعنى الأول ما ورد بالفقرة الأولى من المادة التاسعة ، ومن استعماله بالمعنى الثاني ما جاء بمادة العشرين . ولاستحقاق في الوقف متى أطلق لا يراد منه أي استحقاق وإنما يراد منه استحقاق عه الوقف ومدممه خاصة وإذا أريد منه استحقاق أمر آخر لم يستعمل في العادة مطلقاً بل يعتمد إذ ذلك إلى التصريح ، وهو مستحق يقال استحقاق النظر مثلاً ، وقد جرى القبول على هذا فني استعمل الاستحقاق أو المستحق بطلاقه لا يريد إلا هذا المعنى والعرف المعنى قد جرى على هذا فالمستحق على من يكون متديلاً لملك الوقف بالاعمال دون غيره وعلى الفرق بينه وبين موقوف عليه الذي يطلق على من استحق ومن يستحق فهو أهم من مستحق . ونقي أطلق ولم يوجد ما يصره عن تناول جميع أفرادها ويقتضي إرادة فرد مخصوصه كان متديلاً للمستحق وغير مستحق معاً وكانت دلالة على ذلك قطعية ، هو مقرر من أن دلالة لعم على كل فرد من أفراد دلالة قطعية كدلالة الخاص على معناه لدى وضع له ، ونظراً لأن دلالة هذه قطعية لا تقوى على تخصيص

عمومه إلا ما كان فاعلاً ولهذا قال الفقهاء فيمن اشترط في وقفه أن من مات ولم يكن له ولد ولا ذرية ولا أخوة ولا أخوات صرف نصيبه لمن في درجته من الموقوف عليهم مضافاً إلى ما يستحقونه ، أن نصيب هذا الميت يصرف إلى من في درجته من الموقوف عليهم مستحقين وغير مستحقين لأن هذا معنى الموقوف عليه ، وقول الواقف « مضافاً إلى ما يستحقونه » لا يمين إرادة المستحقين وحدهم إذ ليس فاعلاً في ذلك ويكفي أن يحمل على أن هذا النصيب يكون مضافاً إلى ما يستحقونه إن كانوا مستحقين فلا يصح تخصيصاً للعدم متى كان الجمع ممكناً ، وقد تقرر معنى الموقوف عليه والفرق سه وبين مستحق على ما أوضحنا حتى أصبح ولاية فتهية . والقانون قد استعمل لموقوف عليه وأراد منه مستحق وغيره في كثير من المواضع واستعمله في بعض مواضع وأراد منه مستحق خاصة ، ولكن مع قيام القرينة القطعية بإرادة هذا واستعمل المستحق في نحو ثلاثة وعشرين موضعاً وأراد منه المفق الفقهي ولم يشد عن ذلك إلا في المبادئ (٢٦ و ٢٢) حيث أطلقه وأراد منه الموقوف عليه استحق فعلاً أو لم يستحق ، وكان من دقة التحرير لا يكون هذا وأن يستعمل الألفاظ في معانيها الاصطلاحية استعمالاً مطرداً حتى لا يكون هناك أي شس . وهذا التدبر لم يسأل كل أحكام الاستحقاق ، بل قصرنا كما هي جهة ، على الأحكام التي روي أن الحاجة ماسة إلى تدبيرها ، وهي الأحكام الواردة بالموصوعات التالية

١ - مصارف بعض الموقوفات الخيرية وتقرير درجته الواقف وقرائنه

مادة ١٩ - إذا كان الوصف على القرابات ولم يبين الواقف جهة من جهات البر أو غيرها ولم تكن موحوده أو لم تنق حاجته إليها أو راد ريع الوقف على حاجتها صرف الريع أو « نصه يادرا محكمة » من يكون تحت حاس ذريته ووالديه بقدر كفايته ثم إلى المحتاح من أقاربه كذلك ثم إلى الأولى من جهات البر . وفي حالة ما إذا لم تكن جهة البر التي عيها الواقف موجودة ثم وجدت كان لها ما يحدث من الريع من وقت وجودها

١١٠ - القُرْبَات جمع قُرْبَة ، وهي القُرْب مطلق وقيل القرب في المزية
خاصة وهي أيضاً بمعنى القُرْبَان ، وهو ما يتقرب به إلى الله تعالى طمعاً في رصونه
ورعة في وصول نواته فهو شامل لجميع أنواع الخير ، دنيوية كانت أو أخروية ،
وكذلك العربية اسم جامع لكل أنواع الخير ، فالقربة والخير كلها بمعنى
واحد عند الفقهاء ، والوقف عليه هو ما يسي في عرفه بالوقف الخيري ، وقد استعمل هذا
القانون هذه الكلمات جميعاً هذا المعنى في هذه المادة وفي المادتين الخامسة والسادسة
والأربعين . ولم يعرض هذا القانون لمصارف الوقف الخيري بجميع أنواعه بل اقتصر
ها على نصف وهي الأوقاف التي أعطت فيها الجهة الموقوف عليها ابتداءً أو آخراً ،
والأوقاف التي تشبه لمنقطع لعدم بيان حصة معينة أو لزيادة أربع عن حاجتها ، وأطلقت
كلمة « الوقف » في هذه المادة لتشمل كل وقف خيري صحيح ، مؤبداً كان أو مؤقفاً ،
وقفاً مستقلاً أو بعض وقف ، خيرياً من ديبته إلى نهايته أو خيرياً بعد أهلي ، صدر
في الصحة أو صدر في المرض . والأشروع الأربعة التي يثبت هذه المادة مصاريفها هي .
الأول - أن يكون وصفاً خيرياً لم يبين الوقف فيه وجهاً من وجوه الخير
ليصرف ربحه فيه ، سبق هذه الحالة نصيب أو لم يسبقها ، كما لو قال أرمى هذه
صدقة موقوفة ، أو قال موقوفة لله تعالى ولم يرد على ذلك ، أو قال هي صدقة
موقوفة تصرف عليها في وجوه الخير ، أو هي موقوفة في وجوه الخير ولم يسم جهة
معينة من وجوه الخير ، أو قال هي صدقة موقوفة على وعلى وعلى ود رضى إلى انقراضهم
بدا انقراضها كانت وقفاً مصروف ربحه في وجوه الخير ولم يسم جهة معينة فانقضى
هؤلاء ، أو الأربع لوجوه الخير ، أو وقف على فقراء قرأته أو على فقراء قرأته
أو على مدارسها أو غير ذلك من المصارف التي تنقطع ولم يرد ولم يصرح في ربحه
بالتفت لا مدة معينة ولا بانقضاء المصروف فكان وصفاً مؤبداً ثم تنقطع بمصرف
الذي سماه الوقف أو رد الوقف عليه من تلك الرد ، أو وقف على مصرف من
المصارف الخيرية التي تنقطع مدة معينة وانقطع المصروف قبل نهاية هذه المدة أو رد
الوقف عليه من تلك الرد فإن الوقف يبقى إلى نهايتها ، وكذلك لو وقف على ربحه

ثم على مدرسة معينة بقرينته ولم يرد ولم يؤقت فلم يثبت إلا وقد زالت هذه المدرسة من الوجود أو رد الوقف عليها من بطلان الرد، فالوقف في كل هذه الأحوال يكون من هذا النوع لأنه أثنى أو صار وفقاً حيرياً لم يمين الوقف فيه أى جهة من جهات البر ويكون مصرفه ما هو ميعن بهذه المادة وتعيين الوقف الذى لا تنكسر معرفته هو وعلمه سواء هو بما يدرج تحت عدم تعيين الوارد بهذه المادة، ويكون من هذا النوع الوقف « المدرس » الذى يقطع بأنه وقف ولكن لا يعرف له شرط ولا جهة استحقاق فإنه يكون وفقاً حيرياً لم تعيين فيه جهة من جهات البر وليس من هذا النوع ما إذا عين الوقف جهة عامة من جهات الرئسول أنواعاً وأفراداً كثيرة كالساحد والمدارس والتعليم ودين الموتى وحفر القبور والفقراء وصرفاء طائفة معينة أو قرية أو مدسة أو قطر معين فإن تعيين الجهة كما يكون نسبة فرد معين يكون نسبة جهة معينة فنقول أفراداً ولماط هو تعيين الجهة أى جهة كانت ، عامة أو خاصة ، وليس منه أيضاً ما إذا عين الجهة بذكر فرد محمول من أفرادها كما لو وقف على أن يصرف الربيع لأحد الملاحين أى مدحاً كان فإن ذكر فرد محمول فيه تعيين الجهة التى هو أحد أفرادها .

الثانى — أن يكون وفقاً حيرياً عين الوقف فيه جهة من جهات البر ، عامة أو خاصة ، ونسبها لم تكن موحدة حجب أن الوقف لها وصارت مصرفاً له ، كما لو هيا مكاناً ينسبه مسجداً أو مدرسة أو مستشفى ووقف أرضاً له يصرف ريعها في إقامة الشماثر بالمسجد أو في نفقات التعليم بالمدرسة أو في علاج مرضى ودوائهم بالمستشفى ، فـ لم يتم سؤوه لا تكون الجهة التى وقف عليها موحدة ، وكذلك لو وقف على نفسه وعدمه يصرف ريع وقفه في نفقات التعليم بمدرسة مدى إقامتها في قرينته أو في إقامة الشماثر بمسجد على هذا الوصف فثبت قبل أن يتم إنشاء ذلك ، وكذلك لو وقف على جهة حيرية لها من يمثلها فأورد ثم من بعدها على جهة أخرى فرد يمثل الجهة الأولى ولم تنكس الجهة الثانية موحدة حجب الرد وكان وجوده مستظراً فإن الوقف يبقى قائماً ومتى وجدت الجهة الثانية استنصفت الملة من حين

وجودها ، وإلى أن تجد يكون مصرف علة لوقف ما هو معين بهذه المادة ومحل هذا الحكم إذا لم يكن بعد هذه الجهة التي لم تكن موحودة مصرف آخر أما إذا كان الوقف مرساً وكان بعدها جهة أخرى معينة أو مستحق معين فإن الربيع لا يصرف إلى المصارف نسبة في هذه المادة بل يصرف إلى المصرف الذي يليها طبقاً للمادة ٣٥ حتى إذا وجدت استحققت العلة وكذلك محله أيضاً إذا لم يكن عدم وجودها سبباً في انتهاء الوقف طبقاً لمادتين التاسعة والسادسة عشرة ، فإن الكلام في مصرف وقف قائم مع عدمه وجود الموقوف عليه الذي سماه الوقف لا في وقف ينتهي بعدم وجود المصرف .

الثالث أن يكون وفقاً لغيره عين الوقف فيه جهة من جهات البر وكانت موحودة ولكن لم تنق الحاجة إليها ، كسحب بعض الناس من حوله وشمسوا عن الصلاة فيه ولم يبق مرسوم من أحدها ، ومطررة غيرها الناس ولم تنق الحاجة هم في المرور على ، وسقاية « سبل » على استعمالها وإزالة الحاجة إليها ، ومدرسة غيرها العطلة وشمسوا وانصرفوا إلى غيرها ، في هذه الأحوال وانقضاء لا يبقى لهذه الجهة استحقاق في وقف عيب لغوات العرض الذي من أجله كل الوقف عليها ويكون مصرف الربيع ما بين في هذه مادة ، أما نفس الجهة الموقوف عيب إن كانت هي أيضاً وفقاً فيها نطق عيب أحكام انتهاء الوقف الواردة في المادة ١٨ والواقع أن روال الحاجة إلى الجهة موقوف عليها يحررها من أن يكون موقوفة عيب ويجعل الوقف في هذه الحالة وفقاً لغيره لا يبين فيه الواقف جهة من جهات البر ، ومن هذا يعرف أن الحكم الوارد في هذه مادة لا ينطبق إذا كان الوقف قد حمل ربيع الوقف لمصرف آخر معين يليها في الاستحقاق ، بل يكون الربيع إذاً ذلك مستحق للمصرف الذي يليها طبقاً لأحكام المادة ٣٥

الرابع أن يكون وفقاً لغيره عين الوقف فيه جهة من جهات البر وكانت موجودة والحاجة إليها باقية ولكن علة الوقف وقت مدحتها وراحت عليها أو كانت فترة لم تحتاج هذه الجهة فيها إلى شيء من هذه العلة ، فلوقوف على عمارة مسجد معين أو مقبرة

معينة ومصت سنة أو سمين لم يحتج فيها المسح أو المقبرة إلى المارة كانت القلة
في هذه اللدة زائدة عن حاجة الجهة الموقوف عليها وهي المارة إذا كان أغلال
الموقوف على حاله أو متزايداً ولا ينتظر أن يحتاج المارة إلى أكثر من عتته ،
ولو وقف على إقامة الشاثر في مسجد معين أو على نفقات التعليم في مدرسة معينة
أو على علاج لمرضى في مستشفى معين فتمطت إقامة الشاثر في هذا المسجد مدة
أو لم يكن تلك المدرسة تعليم ولا بالمشفى علاج لسبب من الأسباب سنة أو سمين
كانت العلة في تلك لمدة كلها راسية عن حاجة الجهة الموقوف عليها ، ولو وقف على
النحو السابق ووفى الربيع بالمارة أو إقامة الشاثر أو نفقات التعليم أو العلاج وراى
على ذلك كان الفائض من الربيع في هذه الأحوال راسياً عن حاجة الجهة الموقوف
عليها ، ووقف على قضاء قرائته ولم يكن له فائدة وسكن ينتظر أن يكونوا أو كان
له فائدة ومصت مدة وليس فيهم فقير كان الوقف في هاتين الحالتين من النوع الثاني ،
وإن كان له فائدة وفيهم فقراء وراى الربيع عن حاجتهم كان الفائض عن حاجتهم
من هذا النوع « الرابع » . ومن هذا النوع أيضاً ما لو وقف على أن يصرف الربيع
أو سهم منه كل سنة في الخبز أو الأحمية أو القيام بحيرات معينة في مواسم معينة ومضى
زمن لم يتم فيه المتولى بصرفه ما شرط من الربيع في مصرفه فإنه يكون فائضاً وزائداً
عن حاجة الجهة الموقوف عليها ، وبأدى فائض يتصرف ما راد من العلة عن الحاجة يكون
ربيع وقف لم يمين له الواقف مصرفاً من المصارف الخيرية ، أما إذا كان قد عين
له مصرفاً فإنه يجب العمل بشرطه وصرف الربيع إلى المصرف الذي سمى وإن لم يكن
من المصارف الواردة بهذه المادة ، فموقف وقفه على أن يبدأ بصرف ربه لصالح
مدرسة أو مسجد أو مستشفى عينة وأن يصرف ما بقى منه لأولاده وذريته ، أو وقف
على جهات خيرية متعددة وشرط في وقفه أنه إذا تندر العرف على مصب أو راد
نصيبها في الربيع عن حاجتها كان نصيبها أو الفائض منها مصروفاً للجهات الأخرى
عمل بشرطه ولم يكن وقفه من هذا النوع ولا مما تنبأ له أحكام هذه المادة .

ومما سبق في بيان هذه الأنواع جميعها يتبين أن ما جاء بهذه المادة إنما هو حكم

أعطى أربع الوقف الخيرية أو حصه في الحالات التي لا يكون الوقف قد سمي فيها
مصرفاً خيراً أو أهلياً هذا الأربع ، وأن الأنواع الثلاثة الأخيرة تؤول إلى هذا
المعنى وأنه لا بد من أي حالة سمي بها وقف مصرفاً ، فكان من الممكن الاستغناء
عن هذه الأنواع الثلاثة والاكتفاء بالسبع الأول ولكن هذه الأنواع لم تذكر
في الواقع إلا للتفصيل بعد الإجمال ولمع أي لس أو اشتباه ، وقد كان في معنى
المشروع الأول شيء من اللبس حيث ذكر به النوع الأول قطعاً فلا هو اكتفى
بالمعنى العام وترك التفصيل ولا هو استوفى الأنواع حينما عمد إلى التفصيل .

١١١ مصارف هذه الأوقاف — حد هذا القانون في تلك الأقسام من
حرية النظر التي كانوا يتمتعون بها طبقاً لمذهب الإمام أبي حنيفة ، فعين أربع
الأوقاف الخيرية آتية الذكر مصارف معينة حمولة حقاً واحداً لم يحتم أن تكون
الصرف إليها بأذن من المحكمة ، أي محكمة التصرف في الأوقاف المختصة كما
أفصحت عن ذلك المذكورة الأيساحية ، فليس لناظر الوقف في هذه الأحوال أن
يصرف الربيع إلى غير هذه المصارف وإن كانت مصاريفه طبقاً لمقرره فقهاء
الحنفية ، ولا أن يصرفه في المصارف التي عيها هذا القانون قبل أن يحصل على
إذن من المحكمة بذلك ، وإذا خالف كان مصادماً في كل الحالين ، المهم إلا أن يباغض
في الحال الثانية من الصرف إلى المحكمة ويحال إحارتها لم يصح فإن الإجازة
اللاحقة كالإذن السابق فتكون مصححة للتصرف ودائمة للصحة . وقد حتم
القانون إذن المحكمة لأن المصارف التي يبيح مما يختلف فيه الأنظار لم يشأن بترك
الصرف إليها لإرادة النظار مهما كان أمرهم بعضاً لكل شبهة وسداً لمناقص الأهواء
وأبواب التعدي والعت . وقد أهمل القانون بوجاهة الأوقاف الخيرية كان أولى
صايتها وأحق بهذا الحكم وهو الوقف الخيري الذي سمي فيه الوقف مصرفاً خيراً
عاماً لا يمكن استيعاب أفرادها والصرف عليهم جميعاً كالوقف على الفقراء أو على
فقراء طائفة معينة أو على المساحد أو المدارس بطلاقاً وتوزيع هذا الوقف أكثر
انتشاراً من الأنواع التي عيها القانون وخاصة الأوقاف التي آلت للحجرات

ويدخل في صرفها ما أراد القبول انقائه بمرس رقابة المحكة ولكن اعتبارات عديدة حالت دون ذلك وفي طليعتها الاعتبار لطائفي والديني الذي نطقت المادة ٤٧ بمراعاته . ومن الواضح أن أحكام هذه المادة من شأنها أن تؤدي إلى تغيير تام في الخطة التي تسير عليها وزارة الأوقاف المصرية في مصارف الأوقاف الخيرية وإعداد ميزانيتها فقد حثرت على خطط علات الأوقاف الخيرية بوجه عام واستقلالها بصرفها في وحيه الذي تراها طبقاً للأحكام التي كانت مشعة من قبل مع أن من بينها كثيراً من الأنواع الواردة بهذه المادة وبخاصة ربيع ماهو موقوف على مساعد مصيبة ولم تنق حاجه إليها أو راد عن الحاجة لتمطتها وعدم إقامة الشاثر بها أو لأنه يفضل عن حاجتها وتصحيح تصرفاتها يحتم عليها البقطة والدقة في تطبيق أحكام هذه المادة ولا يدفع العمان عنها اعتماد ميراثيتها من البرلمان ولا صدور قانون بها فليس ذلك ادناً من المحكة ولا يمسى عنه ، على أن في وسعها أن تنق تطبيق هذه الأحكام معن صريح في القانون الذي يصدر ر بط كل ميراثية من ميراثياتها .

وقد رتبنا المادة بين المصارف الواردة بها ، والترتيب بينها ليس ترتيباً في الوجود وإنما هو ترتيب في الاستحقاق والكفاية ، أي أنه لا يستحق مصرف متأخر ما لم يستوف المصروف السابق عليه حقه ، أما إذا استوفى كفايته وفصل من العلة فصل قابله بصرف إلى المصرف الذي يبيح فإن فصل بعد هذا شيء صرف إلى الذي يليه ، فليس ثم ما يجمع من أن تكون أنواع المصارف الثلاثة متداوية معاً ما دامت علة الوقف تسع لذلك . وهذه المصارف هي :

أولاً - المحتاج من درجة الوائف ورأيه - إذا كان للواقف نوع أو أكثر من الأوقاف المشار إليها وكان من درجته أو من والديه محتاج أعطى بإذن المحكة من عنة هذا الوقف أو هذه الأوقاف ما يكتفيه ولا يمسى أكثر من كفايته ، فإذا كانت العلة قدر كفايته أو أقل منها أحدها جميعها ، وإذا تعدد المحتاجون من هذا الصنف وكانت هذه العلة تنق بحاجة كل منهم أعطى كل قدر كفايته ، أما إذا صاقت عن ذلك قابله يبدأ بالأقرب فالأقرب فيعطى الأقرب قدر كفايته فإن فصل

عن ذلك فصل أعطى منه لمن يسه بقدر احتياجه ، ولا يقدم غير الأقرب من هذا
الصف على الأقرب إذا كان الأول أشد حاجة من الثاني كما لا يقدم أهل الصف
الثاني على أهل الصف الأول بسبب المتعاضل في الحاجة ، والسري ذلك أن تقديم
أهل هذين الصنفين على غيرهم من المحتاجين الذين يشتركون معهم في كون كل منهم
مصرفاً من مصارف هذا الوقف إنما كان بسبب قرابتهم من الوقف ، والقراءة هي المعنى
الذي جعل سبباً للتقديم فكما روعيت في تقديم الصنفين الأولين على غيرهم في تقديم
الصف الأول على الثاني تراعى أيضاً بين أهل كل صنف على حدة بأنها ماضية الحكم .
والوالدان هما الأب والأم اللذان وهذا هو الأصل في معنى الكلمة التي
لا تقابل غيرها إلا بقرينة معى ها لا تفاول من عداها من الأصول ، أجداداً
كأبواً ووجدات ، لأب أو لأم ، ودرية لمرء كل مادروسل منه ، ذكر أو أنثى ،
صدت درجته أو فرست ، فأهل هذا الصنف هم أبوه وأمه وورثه وقد أعطاهم
القانون حق التقديم وجعل لهم للرتبة الأولى لم يقيد ذلك بقيد ولم يشترط فيه شرطاً
مضى الحاجة ، فليس بسلامهم شرطاً في استحقاقهم ولا في تقديمهم ، كما لا يشترط
في استحقاقهم قدر كدبتهم ألا يكونوا وارثين فلهم كفايتهم وإن استعرت العلة
جميعها ولم يبق لميرهم شيء . وإن كانوا وارثين وكان الوقف في سر من الموت
أو مصافاً إلى ما بعده ، وليس شرطاً أبداً ألا يكونوا مستحقين في ريع ما وردت
عليه عقدة الوقف بسبب آخر ماداموا لم يبحرخوا باستحقاقهم في القسم الآخر عن
أن يكونوا محتاجين ، فبحصل وجهه مصروفاً نصف ريعه لدريته والنصف الآخر لحمة
ر لم توجد وكان في دريته محتاج لا يكفيه ما يأخذه من وقف القرية أو كملت له
كدته من وقف الصف الآخر . وقد استعمل القانون هنا كلمتي « المحتاج »
« الكفاية » ولم يبين معنى لكل منهما ، فترجع في معرفة ذلك هو مآثره فقهاء
الحنفية . والحكم هو خاص بمقتضى في عدة الأنواع السابقة دون غيرها من الأوقاف
الخيرية كالوقوف على الفقراء أو جهات زمنية فإن حقهم فيها يبق خاصاً لأرحم
الأقوال من مذهب الحنفية ، وسيتبين من كل ذلك إن شاء الله في أقوال الفقهاء .

ثانياً - المحتاج من أقارب الوافد - ويتبقى دور المحتاجين من أقارب الوافد إذا لم يكن هناك محتاج من دريته ووالديه أو كان وسكته أسوأ حاجته وبقي في الغلة فصل يمكن أن يطلى لأقارب المحتاجين ويحرق ما جمع ماد كونه في الصف الأول من تقديم الأقرب على غيره عند التعدد وغير ذلك ، ولم يبين القانون من هو الغريب فالمرجح في ذلك هو مذهب الحنفية ، وسيأتي بيان معنى ذلك عندهم في أقوال الفقهاء سنون الله

ثالثاً - الأولى من جهات البر - وقد بينا من قبل معنى البر في نظر هذا القانون وأنه اسم جامع لكل نوع خير كان فيها معنى لصدقه ولا جهات البره شاملة لكل جهات الخير سواء كان في الصرف إليهم معنى التصديق وتثبيت كائنه ، وطلبة العلم والفراسة وأئمة الدين والفقهاء ، أمه بكر هي هذا لمعنى كماله لمساعد ومعارفها ، وبشاء الحصون ومدارس والمستشفيات والإساق في مصالحها ، والأولى من جهات الخير هو ما يكون أمرهم من غيره وتدعو إليه الحاجة أكثر من سواء ، ويكون في حاجة إلى هذا النوع لتحقيق مهمه أو إكالة ، وأسباب التفصيل تختلف باختلاف النطاق وسائر الظروف والملاسات وتفاوت فيها لأنها وإد أخذت الجهة حاجتها وكان في الزرع نقيه لم تصرف إليهم لأنها بعد أن اكتسبت لها كتابتها زال عنها وصف الأولوية فاستند في مصرفها إلى أولى الجهات الأخرى هكذا وإذا لم تكن جهة البر التي عيها ، واقف موحودة ثم وجدت ثمة لها الاستحقاق من وقت وجودها ولا حق لها في الغلات السابقة فبعت أو لم تصنع ، صرفت في مصرفها أو لم تصرف ، لأن هذه الجهة قبل وجودها ، لكن مستحقة وكان الاستحقاق لهذه المصارف ومتى وجدت هذه الجهة لم تكن لهذه المصارف أي حق في الغلة تنتمى أحكام هذه المادة من حين وجود هذه الجهة ، وقد نص القانون على حالة وجود الجهة بعد أن لم تكن وانصرف عليه ، أما النص على ذلك فهو زيادة لا حاجة إليها ، لأن هذا الحكم مفهوم من المادة وصوح حيث أبط فيها استحقاق هذه المصارف لعدم وجود تلك الجهة ثمة وجدت لم يبق لهذه

المصارف استحقاق ويكون الاستحقاق لها شرط الواقف ، على أن هذا الحكم مما تناوله المادة ٣٥ . أما الاقتصار على وجودها بانه لا يعنى أن هذا الحكم حاصل بهذه الحال ولا يتناول الخالين الأخيرين بل الحكم فيها كذلك ، فإذا لم تنقح حاجة إلى الخفية التي عيها الواقف فترة من الزمن صرف اربع في حلالها إلى المصارف التي يثبتها هذه المادة فإذا عادت الحاجة إليها كانت هي المصارف المستحق من حين هذه العودة ولا شيء . لهذه المصارف لأنها لم تجعل مصرفاً إلا اربع وقف على جهة لا حاجة إليها وذلك لا يكون موجوداً إذا عادت الحاجة ، أما عدم استحقاق هذه المصارف في النوع اربع فالأمر به أوضح .

١١٢ - وأحكام هذه مادة كما تطبق على الأوقاف التي تصدر بعد العمل بهذا القانون تطبق على الأوقاف التي صدرت قبله كما هو نص مادة ٥٦ ولكنها لا تطبق على الأوقاف الواردة بمادة ٦١ ومتى راعينا أن هذه المصارف طبقاً لمذهب الجمعية فديكون بعضها ليس من مصارف هذه الأوقاف وأن ما يكون من مصارفها لا يكون الثالث له سوى أنه يصح المصروف به وليس له حق ثابت في القلة ، وأن هذا القانون جعل وحسب الحق ما لا يتم إلا بامان محكمة ، وأن المادة ٥٩ نص على أن من ثبت له استحقاقه تقضى أحكام هذا القانون لا يكون له حق إلا فيما يحدث من الاعانات بعد العمل بهذا القانون ، متى راعينا كل هذه أمور أن هذا القانون هو الذي ثبت الاستحقاق الختم لهذه المصارف فلا يكون لها حق ثابت في القلة التي تحدث قبل العمل به . وهذا يظهر أن أحكام هذه مادة تطبقها لا تطبق على الحوادث السابقة .

١١٣ أفقر الفقهاء - (١) المصروف : يطلق فيه الجمعية كغيرهم اسم الر و اسم الخير على كل أنواع الخير ، كانت صدقة أو لم تكن ، ولكنهم قالوا إنها إذ ذكرا في كلام موقعين بطلاق كل لمزاد سهم الصدقة وهي لا تكون إلا للفقراء فيكونون هم لمصرف دون غيرهم من الخفيات الأخرى التي لا تنسلك فيها . قال في الحنية لو قال أوصى هذه موقوفة على وجه البر ، أو على وجه الخير ، أو على وجه الخير والبر ، يكون وقد صححاً على الفقهاء لأن البر عبارة عن الصدقة .

ولو قال أرمى هذه موقوفة على الجهاد أو في الجهاد، أو في العرو، أو في أكفان
 الموتى، أو في حفر القصور، أو غير ذلك من سبل البر مما يتأدى فانه يصح ويكون
 وقفاً على ذلك السبيل. وقال في موضع آخر: والمراد بوجه الرهها وجه فيه
 تصدق بالعة على نوع من الفقراء بحوزة الأسارى أو إعانة القارى المنقطع لأن
 هؤلاء من أهل التصديق عليهم خارج صرف العلة إليهم، فإما عمة المسجد وارباط
 ونحو ذلك مما ليس من أهل التملك لا يجوز صرف العلة إليه لأن التصديق عبارة عن
 التملك فلا يصح إلا بمن هو من أهل الملك^(١) وقال هلال في وقته: أن الصدقات
 كلها للمساكين، إلا أن يعلم أنه من غيرهم ألا ترى أن الله يقول في كتابه
 « إنما الصدقات للفقراء والمساكين »، وكل صدقة لانصاف إلى أحد معنى
 لمساكين. وقال أيضاً: إنه إذا وقف أرضه على المساكين لا تكس من عليها
 ميت ولا يبني بها مسجد ولا يبيع بها حقة وإحدى للفقراء. وقال أيضاً لو قال
 صدقة موقوفة أو موقوفة لله تعالى أدياً، أو على وجوه البر أو للبر أو على وجوه
 الخير والبر يكون الوقف صحيحاً وتصرف عنته للفقراء^(٢). والأصل الجامع الذي
 ذكره هلال يشمل كل حالة لم يعين فيها مصرف غير الفقراء. وفي رد المحتار أن
 منقطع الأول ومنقطع الوسط تصرف كل منهما للفقراء، وأن ما جاء في الخير
 محالاً لذلك سبق له، ولو وقف على ولد يريد ولا ولد له أو على من يحدث من
 الولد فإذا أدركت العلة صرفت للفقراء وإن حدث ولد بعد ذلك صرف إليه
 ما باني من الملات لأن موله صدقة موقوفة وقف على الفقراء وذكر الولد للاستثناء،
 ولو وقف على مسجد أو على مدرسة هي مكان كل منهما ولم يسمه وقفاً صحيحاً
 صرفت العلة للفقراء إلى أن يبني المسجد أو المدرسة، ولم وقف على ولديه ثم
 على أولادها ومات أحدهما صرف نصيبه للفقراء حتى يموت الآخر فتصرف العلة
 لأولاده^(٣) وفي الحاشية رجل يسط من ماله حصيراً في السطح فحرف المسجد
 ووقع الاستثناء عنه فإن ذلك يكون له إن كان حياً ولورثته إن كان ميتاً وكذلك

(١) ٣ - ١٠٢٨٧ ص (٢) ١ - ١٢ - ١٥٤ ص (٣) ٣ - ١٥٢ ص

و انتزى حثثاً أو قد بلا لمجد موقع الاستغناء عنه ، وعند أنى يوسف ساع
 و تصرف عنه إلى حوائج مسجد بن استغنى عنه هذا المسجد يحول إلى المسجد
 الآخر والفتوى على قول محمد . و هو وقف دابة على رباط خرب الرباط واستغنى
 الناس عنه ترط الدابة في أقرب رباط إليه . والمتر المطوية بالآخرى قرية حرم
 وانقرض أهلها وقرىها قرية أخرى يحتاج أهلها إلى الآخر بوجهه في حوصم قالوا
 بن عرف السابى عاد إلى مسكه وإلا فهو كالمقطعة . والخبرة ولعش والمغسل
 إذا حرمت القرية لا ترد إلى ورثة أهله وتحول إلى أقرب محلة ، وقرى بين هذا
 وبين المسجد إذا حرم ما حوله على قول محمد بن هذا مما ينقل ولا يصير ميراثاً
 والمسجد لا ينقل إلى مكان آخر يصير ميراثاً^(١) . وقال في الفتح إذا صح عن محمد
 ما نقل في الخبرة وملاحة والمغسل كان روية في الحصر والواري^(٢) وهذا وطيره
 بما ورد في القصة وفي المسحر وغيرها حكم لأدوات موقوف أو الأدوات موقوفة
 كالدابة في الرباط والخبرة إذا وقع الاستغناء ورالت الحاجة ، أما ربيع الوصف
 إذا رالت الحاجة إلى من كان يستغنى لم أعثر على كلام خاص به ، والفرق بينه
 وبين لأدوات لموقوفة في غاية الوضوح والأمر فيها مختلف ، لم يبق إلا أن يعمل
 في أربع بالقاعدة العامة ، هي أن مالا مصرف له يكون مصرفه الفقراء ، وفي القبية
 وقف مستعلاً على أن يصحى عنه عدم موته من علقته كدابة كل سنة وفقاً صحيحاً
 ولم يصح التمسك عنه حتى مضت أيام الحر تصدق به ، وه لم يكن في مسجد إمام
 ولا مؤذن واحتجمت غلات الإمامة والتأديب سين ثم نصب إمام ومؤذن لا يجوز
 مصرف شيء من تلك الغلات إليهما . و هو وقف وقفه على أن يكون نصف الفسلة
 بعد نصيبه والنصف الآخر لمن يختلف إليه من الطلبة في درسه لم يختلف إليه أحد
 في سنة تصدق بنصهم على الفقراء^(٣) . وفي الحاجة أنه لا وقف أرضاً على عمدة
 المسجد على أن ما فصل عن عمده يكون للفقراء واحتجمت لعمده والمسجد غير
 محتاج إلى العمارة قال الفقيه أبو مكر السجى رحمه الله تعالى نحس القلة لأنه ربما

(١) ٣٠ من ٢٩٣ ، ٣١١ ، ٣١٥ (٢) ٥٠ من ٦٥ (٣) ٣ من ١٢٨

يحدث بالمسجد حدث ونصير الأرض محل لا مل ، وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الخواب كما قال وعدي لو علم أنه ياحتج من الفلة مقدار ما لو احتاج المسجد والأرض إلى العمارة تنكس العمارة بها ويفصل تصرف الزيادة للفقراء على ما شرط الواقف ، وواضح من هذا أن الخلاف بين النجاشي والمندوبين ، ما هو في مدى الحاجة إلى العمارة كما سطر في الأشياء ، وأنه على فرض عدم الحاجة لا تكون بينهما خلاف في أن مصرف ما رادهم الفقراء ، ووضع المسألة هذا أن للواقف شرطاً في ذلك ، ولكن الحكم لا يختلف في الواقع إذا لم يكن هذا الشرط موحوداً ، فلو أنه وقف أرضه وفقاً صحيحاً على أن يصرف ريعها في عمارة المسجد وسكت واحتجبت الفلة ولم تنكس هناك حاجة فائقة وكان فيها ما يفي باعمارة المرتفعة ويريد فيها تصرف للفقراء على ما ذهب إليه المندوبين لأنهم المصروف الأصلي للوقف فيستحقون ما راد من الزرع عن حاجة المصروف الاستثنائي الذي سماه الواقف ، وحاشا في الأشياء أن صاحبها مثل عن تقرير المرتبات في الأوقاف فأجاب بأنها إن كانت من وقف مشروط للفقراء فالقبر صحيح وإن لم تنكس من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل ، وأنه سئل عما لو مرت من فائض وقف سكت الواقف عن مصرف فائضه فأجاب بأنه لا يصح أيضاً لما في التنازحية إن فائض الوقف لا يصرف للفقراء ، وإنما يشترى به المتولى مستملاً وصرح في العرازية وسعه في الدرر والزرر بأنه لا يصرف فائض وقف وقف آخر اتحد واقعهما أو احتج ، هذا ما قاله ابن نجيم في الأشياء ولكن الحموي في حاشيته عليها نقل عن بعض المشايخ أن ما في التنازحية ورد في فائض وقف المسجد وهي الخلافة بين النجاشي والمندوبين الواردة في فاصيحا ، لا في كل وقف وأنه استظهر أن ذلك الحوار احتياج المسجد إلى عمارة كثيرة ، وأنه يسمى أن تكون أوقاف الرباط والمدارس في حكمه بخلاف ما ليس من هذا القبيل من الأوقاف التي لا تحتاج إلى عمارة ، ثم نقل الحموي أيضاً أن ما قاله صاحب الأشياء مقرر من فتاوى الإمام فاصيحا من أن للمطر صرف فائض الوقف إلى جهات بر بحسب ما يراه . وعدي أنه لا يصر من أن ما في

الغاية يجب أن يحمل على غير مسألة العبارة الخلافية وما في التترجائية حاصل
بالوقف على العبارة ، غير أنه مما يجب أن يراعى أن فأصبحنا قد صرح بأن المراد
وجه البر وجه ر فيه نوع من التصديق على نوع من الفقراء دون وجه البر
الأخرى التي ليس فيها معنى التصديق ، وهذا تستقيم النصوص جميعها ويكون
حاصل ما يؤخذ من متفق مع ما مرره فقهاء الحنفية من أن ما لا مصرف له
مصرفه الفقراء ، ويكون كل ذلك مؤيداً للاستظهار الذي نقله الحنفى
عن بعض الفقهاء . وقال الحنفى أيضاً في صرف فائض وقف إلى آخر أن صاحب
الأشياء أساء النقل فإن حاصل ما في البر أنه إذا أخذ الواقف واجبة جار
للحكم مصرف فاصل أحدهما بالآخر وإن اختلف أحدهما لا يجوز ، أما صاحب
الأشياء فقد أطلق ، ولو بنى رجل مسجدين أو مدرستين ووقف لكل منهما
وقف مستقلاً فاحتج أحدهما وكاتب في ربيع ما وقف على الآخر فصل حاز
للحكم أن مصرف هذا الفاضل في مصالح لآخر لأنها كشيء واحد ، أما لو بنى
رحلات كل منها مسجداً ووقف عليه ، أو بنى رجل مسجداً ومدرسة
ووقف على كل منها فإيه لا يجوز مصرف فائض الربيع من وقف أحدهما في
مصلحة لآخر^(١) وهذه المسألة تعتبر استثناء مما قدمنا حيث جار مصرف فائض
الوقف في وجه ر ليس فيه معنى التصديق وقد كان السبب في ذلك ما صرحوا به
من اعتبار المصرفين مع اتحاد الواقف والجهة شيئاً واحداً ، فتكون في الواقع مراعاة
لهذا الاعتبار خارجة عن مسألة الفائض لكون المصرفين مصرفاً واحداً
وأحدهما في حاجة إليه فلا يستبر فائضاً .

وما سبق جميعه تنصيح أن حاصل مذهب الحنفية أن ربيع الوقف يكون
مصرفه الفقراء إذا لم يسم الواقف مصرفاً معيناً ، أو انقطع انصرف استثناء أو استاء
أو راد الربيع عن حاجة الموقوف عليه ، وأن في معنى الحاجة إلى العبارة خلافاً
ممنه الاحتياط والتشدد فيه ، وأنه متى كان مصرف الربيع للفقراء في هذه الأحوال

كان كالوقف عليهم نصاً فلا يصرف في وجه من وجوه البر التي لا يكون فيها معنى التصديق على الفقير كعمارة المسجد والرباط اللهم إلا أن يكون هذا الوجه مستتراً مع المصرف الأصلي الذي معناه أوقف ثمانية مصروف واحد، وذلك في صورة اتحاد الواقف والجهة، فإنه يجوز الصرف إليه بادن الحاكم وإن لم يكن فيه معنى التصديق على الفقير.

وقال المالكية إنه لا يشترط في صحة الوقف ولزومه تعيين المصرف، فيصح وقفه ويذم وإن لم يعين مصرفاً لآحين الوقف ولا سده و يصرف الربع إلى الجهة التي تقصد غالباً بالوقف في عرف أهل الله أوقف فإن لم يكن لأهل الله أوقف أو كانت ولا عاب فيها صرف الربع إلى الفقراء أمها كانوا. وقالوا إنه يشترط في الموقوف عليه أن يكون من أهل التملك حقيقة كريد والفقراء أو حكماً كمسجد ورباط وسيل، ولكن لا يشترط في أهل التملك أن يكون موجوداً حين الوقف أي يصح أوقف على من يكون أهلاً للتملك بعد الوقف وتوقف الملة إلى أن يوجد فيعطى ما لم يحصل مانع من الموقوف كوت ويأس منه فترجع الملة للمالك أو لورثته وقد أسندنا معصية ذلك في لزوم منقطع الأول. وقالوا إذا لم يكن الوقف في شأن سعة عامة وانقطعت الجهة لموقوف عليها وكان الوقف مؤدأ مصرف الربع لأقرب فقراء عصاة الواقف بـ ويستوى فيه الذكر والأنثى، فإن لم يكن له عصاة أو كانوا أعيان مصرف الربع لأقرب فقراء عصاتهم فإن لم يوجدوا مصرف للفقراء على المشهور، وإن كان لحسن في شأن سعة عامة كمنطرة ومدرسة ومسجد مخرب ولم يرج عودها في مصرف ربه فولان أحدهم أنه يصرف في قرية أخرى أي قرية كانت، مانت الجهة لموقوف عليها أو لم تماثلها، والأخرى أنه يصرف لمنها إن أمكن فيعطى ما للمسجد لمسجد آخر وما للمدرسة لمدرسة أخرى، فإن لم يمكن صرف في قرية أخرى. وإذا كان الوقف على الفقراء قدم أهل الجهة على غيرهم وأهل النبال على غيرهم فإن استودا في ذلك قدم الأقرب إلى الواقف (١).

(١) الدرر السوفى - ٤ من ٨٧، ٨٨، ٨٩، الخرى - ٤ من ١

وقال الشافعية إن الأظهر بطلان وقف إذا لم يذكر الوقف مصرفة أو ذكر له مصرفاً متعديراً كوقف كذا على جماعة ، ولو قال ليصرف لفلان من عنته كذا وسكت عن ما فيها صرفه الإمام في مصالح المسلمين ، والمذهب عدم بطلان منقطع الأول كالوقف على من سيولد أو على مسجد سيبنى ثم على الفقراء . والأظهر عدم أن منقطع الآخر مصرفة أمرت الناس إلى الوقف رحمة لا إرث لأن الصدقة على الأتارب أفضل القرابات ولو لم تكن له أقارب أو كانوا كلهم أعياء صرفه الإمام في مصالح المسلمين ، ومقابل الأظهر أنه يصرف بمجرد الانقطاع إلى الفقراء والمساكين سائر الموقوف . أما منقطع الوسط ، كوقف على أولادى ثم على رجل منهم لم يعين ثم على الفقراء فيكون مصرفة كصرف منقطع الآخر إن عرف أمر الانقطاع وإلا صرف لمن يليه ^(١) .

وقال الحنفية إذا قال وقف أو صدقة موقوفة وسكت ولم يذكر سبيله صح الوقف وصرفت غلته في مصارف الوقف المنقطع ، وإذا وقف على سبيل الله وسبيل الثواب وسبيل الخير ، سبيل الله هو الجهاد وبصرف ثلث الوقف إلى المرأة وإن كانوا أعياء وبصرف سائر الوقف إلى كل ما فيه آخر ومثوبة وخير لأن اللفظ عام في ذلك ، هكذا قال ابن قدامة وقال ابن أبي عمير قالوا يجرى الوقف ثلاثة أجراء ، يصرف ثلث للمرأة ، وثلث إلى أقرب الناس من الفقراء إلى الوقف لأنهم أكثر الجهات ثواباً ، والثلث يصرف إلى من يأخذ بركة مدحته وهم حصة أوصاف : الفقراء ولما كين والزكاة والعاملون بصلحتهم وإن لسبيل وهذا مذهب الشافعية . واستدل ما ذهب إليه بأن اللفظ عام فلا يجب التحصيص باسم لكونه أولى كالفقراء والمساكين في الزكاة لا يجب تخصيص أقرب به منهم . وإن كانوا أولى . وكذلك سائر الأقطار العامة . وإن أوصى في أبواب البر بصرف في كل ما فيه بر وقرية ، وبطل أن أصحابهم قالوا يصرف في أربعة جهات : فقراء غير الوارثين ، والمساكين ، والجهاد ، والخج ، وأن أبا الخطاب يدل على أحد هذه الأسارى مكان الخج ، وقال إن وجه القويين ما تقدم وإن كان الوقف منقطع الاستداء وكان قد

وقف على من لا يجوز الوقف عليه ولم يذكر مصرفاً غيره نزل الوقف . وإن وقف على من لا يجوز الوقف عليه ثم على من يجوز الوقف عليه في صحته وجهان وهما قولان للشافعي ، وعلى القول بالصحة يصرف أربع في الحال إلى من يجوز الوقف عليه إذا كان من لا يجوز الوقف عليه لا يمكن اعتبار انقراضه كالكليات والمجهول والكائنات ، أما إن أمكن اعتبار انقراضه كأن ولد وعبد معين فيه وجهان : الصرف في الحال إلى من يجوز الوقف عليه ، والصرف إلى مصروف الوقف المنقطع وقال ابن منقطع لوسط كمنقطع الأول في كل هذا^(١) . أما منقطع الآخر فقد قدم أقواله فيه معلة في نهاية الوقف ثبوت . وقد قدمنا أيضاً القول الخامس الذي ذهب إليه الإمام ابن سبويه في سماء أوقف من مصارف وشروط وأن المصروف الذي سماء أوقف لا يبرم ولا يتحقق الصرف إليه إذا كان غيره أصح منه ، حتى لو وقف على الفقير والصومية واحتياج الناس إلى الجهد صرف إلى الجهد ، طرأ إلى أن المقصد الأصلي هو القرينة وهي تكون أنتم فيها هو أصح^(٢) .

ب - المراد من الأوقاف - وردت مادة الوقوف في الصحاح المبرر في مواضع عديدة وفي اسمه ، ووردت في شأن وصية والصدقات والبر والإحسان والأندار وغير ذلك ، ووردت في بعض مواضع بنقط الأقرين وفي بعض آخر بنقط دوى القرى . وقد اختلف العلماء في معناه وفي أريد منها في القرآن وفي السنة وأبى على هذه الخلاف اختلافهم في مرادها في كلام الموصين والواقفين وغيرهم ، وجملة ما قاله العلماء والمفسرون والفقهاء في ذلك هو الأقوال الآتية

- (١) أنها شاملة لكل من يحكمه مع الشخص أب واحد ، في الخاطبة أو في الإسلام ، ممن يرجع إليه بآلته أو بآلته . وهذا هو احتياج الطحاوي من الحنفية (٢) أنها تشمل كل من يحكمه أحد أب له في الإسلام من الرجال ، القريب والعبد والمحرم وغيره في ذلك سواء قال هذا أبو يوسف ومحمد من أصحاب أبي حنيفة (٣) أنها عشرة آباء . (٤) أنها خمسة آباء . (٥) أنها ستة آباء .

(١) الفقه ج ٦ ص ٢١٤ ، ٢١٩ (٢) ص ٢٠٠

(٦) أنها لأزمنة آباء لا يدخل في حسابهم دو القرابة . (٧) أنها لثلاثة آباء لا يدخل القرب في حسابهم . وهذا قول يوسف بن خالد السقي من الجمعية ومن الأصوية . (٨) أنها الطقة القرى منه دون العدى ولا تشترط المحرمية . قال هذا وهو ان المهرل من أصحاب أى حبيفة . (٩) أنها كل من يجتمع معه فى الأب الذى يعرف به إذا نسب ، وكذلك كل من يجتمع مع أمه فى الأب الذى تعرف بالنسبة إليه . وهذا رأى ابن حرم . (١٠) أنها الأولاد فقط . (١١) أنها تشمل كل دى رحم محرم منه ولكن تقدم الأقرب فالأقرب وتصل قرابة الأب على قرابة الأم . وهذا قول الإمام أى حبيفة . ولكنها لا تشمل الأوير ولا ولد الصلب لأن كلامهم أقرب من أن يقال به قرابة . وفى الإسعاف أن القرابة تتناول النافذة وإن نزلت ، والأحداد والحدات من قبل الآباء والأمهات وإن علوا ، ويدخل الحرم وغيرهم من أولاد الإبهات وإن نزلوا ، وهذا عندهما ، وعند أى حبيفة تعتبر المحرمية والأقرب فالأقرب للاستحقاق ، وليس أن الآن والحد من القرابة عند أى حبيفة وأى يوسف ، وعند محمد هما فيها فبدخلان ، أى أن ينهى ويدخل الجد والجدة وولد الولد فى طاهر . آية وعن أى حبيفة وأى يوسف أنهم لا بدخلان^(١) . وقال القهستاني أن قول الإمام هو الصحيح كما فى بصيرات^(٢) . ونقل ذلك ابن عابدين فى رد المحتار^(٣) وقواه بأن عليه لقوى فى كتب الوصايا ، ولكن خللا لم يجر على قول الإمام فى اشتراط محرمية ولا فى البدء بالأقرب إن لم يصر نص أو الموصى على البدء . وهذا هو الذى يجرى عليه العمل بالحكم الشرعية .

والنظر لأدى إلى براء هو : سله أقرب إليه من النطن الأمد وسله ، فولد الأب وسلمهم أقرب من ولد الجد وسلمهم ، وهؤلاء أقرب من أب الجد وسلمهم وهكذا فالأخوة والأخوات وسلمهم أقرب من الأعمام والعمات وبناتهم ، ولا تراعى قوة القرابة وعدمها ، ولا قرب الدرجة وسدها بين أهل النطن المختلفة ، فعدت

بنت الأخت لأم أقرب من الم الشقيق . وإذا كانت القرابة من نطن واحد
 كانت العبرة بقرب الدرجة وحدها ولا عبرة بقوة القرابة ، فبنت بنت مقدمة على
 ابن ابن الابن ، والأخ لأم أقرب من ابن الأخ الشقيق . وإذا استوى أهل البطن
 الواحد في الدرجة فالعبرة بقوة القرابة ، فالأخ الشقيق أقرب من الأخ لأب ومن
 الأخ لأم . وقال أبو يوسف ومحمد إن قرابته من جهة أبيه وقرابته من جهة أمه
 سواء ، ذكرراً كان أو إناً أو محتطين ، وقال أبو حنيفة إن قرابة الأب أقوى من
 قرابة الأم ، فلو كان له أخ لأب وأخ لأم كان الأخ لأب هو الأقرب عند أبي حنيفة
 وهما سواء في القرابة عندهما ، والأخت لأب أقرب من الأخ لأم عنده ، وهما سواء
 عندهما ، والم مقدم على الخال عنده ، وهما سواء عندهما ، وهكذا يكون الخلاف
 في جميع الطوار وحكم الفروع بحكم الأصول ، وبنت بنت مقدمة على الجد لأم
 والجد لأم مقدم عند أبي حنيفة على بنت الأخ ، شقيقاً كان أو لأب أو لأم ،
 وعنده بنت الأخ مقدمة على هذا الحد^(١) .

(ح) معنى المحتاج ، جاء في هلال^(٢) والحاشية^(٣) أن الفقير هو الحاجة وأن
 الفقير والمحتاج بمعنى واحد ، وقالوا إن المسكين هو من لا شيء له وهو المحتاج لقوته
 وما يراى يده ، وأن الفقير هو من يملك نصيباً أو أقل منه ويكون فصلاً عن دينه
 ولكنه مستغرق في حاجته كدار السكى وعبيد الخدمة وثياب البدنة وكانت
 الحرفة وكنت العلم للمحتاج إليها يساً أو حطاً ونصيحة ، والمسكين أسوأ حالا
 من الفقير ، وبين على العكس ، والأول أصح^(٤) قال في الحاشية وبكأن له فصل
 من متاع البيت أو الثياب وذلك لفصل يدرى ما نى درهم هو عى لا ينحل له
 الزكاة ولا أحد نوع ، وكذا لو كان مسكيناً أو عاقراً وأحدهما يسوى ما نى
 درهم هو عى في حكم يومف ولا يكون عى في وجوب الزكاة في قول أصحابنا ،
 وقال السمتى إذا كان الفصل حين درهم أو ما يسوى حين درهم هو عى

(١) هلال ص ١٧٩ - ١٨٦ المصنف ص ١٧٣ - ١٧٧ والاصناف ص ٩٤

(٢) ٢٢٨ (٣) ج ٢ ص ٣٢٧ (٤) رد المحتار ج ٢ ص ٦٠

لا يحل له أحد الزكاة والوقف ، وإن كان له فصل من الثياب وفصل من متاع البيت
وفصل مسكر ، وفصل كل صنف ، بمراده لا تساوي مائتي درهم وإذا حقت بلغت
مائتي درهم كان عيباً ، وإن كان له أرض تساوي مائتي درهم ولا يخرج من عليها
ما يكفي قال أبو يوسف هو عيب وإن أخذ هلال فلا يعطى له شيء من الوقف
ولا من الزكاة ، وقال محمد بن سفيان ومحمد بن مقبل هو فقير ، وقال الفقيه أبو حمزة
إن كان لا يخرج من عليها ما يكفي لتقصا في الأرض فهو فقير ، وإن كان لفلة
تسدهم والقصور في القيام عليها فهو عيب ، وما قال أبو يوسف أحوط ، وما قال
إن سعة أوسع . ومن كان ماله كثيراً عاناً أو كان ديناً لا يقدر على أحده يعطى
من الوقف والزكاة جميعاً لأنه منزلة من السبل ، وإن كان له دين على من مكر
وكانت له بيعة فهو عيب وإن لم يكن له بيعة فهو فقير لأن الحاسد إذا استخلف
يخلف ظاهراً^(١) . ويكون الفقير عيباً متى غيره إذا كانت النفقة تعرض له عليه
وكان لا يحل له أن يأخذ من زكاة ماله وذلك هو الفقير من الروح والأصول
والعروغ ، أما من عدا هؤلاء فإن الفقير منهم لا يكون عيباً قضاءً ، ولو كان قريب
أوقف فنياً وأولاده لصلبه فقراء ، صغاراً كانوا أو أئاماً ، رضى ، لا يعطون من الوقف ،
وعلى والدهم عى هم ، أما أولاده الكفا . الفقراء غير الرضى فانهم يعطون لأنهم
فقراء لا تعرض نفقتهم عليه . وإذا كان للقرب المسمى من فقير ولهذا الأس ابن
فقير أبناً أعطى الأس ولا يعطى لاس الأس إذا كان صغيراً أو رماً لأن نفقته
تعرض على حده . وإذا كان الأس رماً وأولاده صغار فلا يعطى أحد منهم ، وولد
المرأة لسيبه وولد ولدها تمرلة ولد الرجل لعي . والمرأة لفقيرة إذا كان لها روح غنى
لا يعطى من الوقف لأن فريضتها على زوجها ، وإن كان الزوج فقيراً وله امرأة
غنية يعطى من الوقف لأنه لا نفقة له على زوجته . والفقير ، رجلاً كان أو امرأة ،
غنى لعي ولده ، وولد ولده وجدته ولا يكون عيباً متى الأخ والأخت والعم
والعمة والخال والخالة وإن الأخ وإن الأخت وإن كانت النفقة تعرض له على هذه

القرابة لأنهم يحرم لهم أن يأخذوا من زكاة ماله . ورد هذا جمعيه في هلال وغيره .

(د) — معنى الكفاية — قال في النكاحية : رجل وقف صبعة على رجل وشرط أن يعطى كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال فبأنه يعطى له ولعياله كفايتهم لأن كفاية العيال من كفايته^(١) . وقال الخصاص إن عيال المرمم كل من يكون في مفرقه ، فتدخل فيه أسرته وولده وكل من يكون في مفرقه من ذى رحم محرم منه أو من غير ذى الرحم^(٢) . وقال هلال أن عياله هم الذين يكونون في مفرقه ومفرقه وأن الخشم هم الذين يعولهم سوى ولده وفراجه وقد قال أصحابنا هم عبرة العيال^(٣) . فلا يشترط فيمن يعوله أن تكون مفرقه واحدة عليه ولا أن يكون روحه ولا ولداً ولا قريباً وإنما عبرة بقيامه بالإعفاف عنهم والكفاية تختلف باختلاف الناس والبيئات كما قرروا ذلك في مفرقة الأولاد ، فكل محشاج كفاية مثله

(هـ) — من الزرية والوالدية والقراءة . (١) ورد في هلال وفي الخصاص وغيرها أنه لو وقف في وحيه البر وأطلق أو وقف على الفقراء ولم يصر في علة وقفه شيئاً لأحد وكان له ولد أو سبل أو والدان أو قرابة مقر . جاز صرف المنة إليهم كما يجوز صرفها إلى غيرهم من الفقراء ، وصرفها إليهم وإلى غيرهم ، لأن استحقاق للمنة هو الفقير أى فقير كان ، قريباً كان أو غير قريب ، إلا أنهم استحسنوا تقديم القراءة على غيرهم من طريق النظر إليهم ولأن الصدقة على الفقير القريب أعظم أحرأ من الصدقة على غيره ، وقال إمامه لو وقف في وحيه مماها وكانت له قرابة محتاجون وكانوا من ذلك الوحي يعطون ويبدأ بهم قبل غير أهل ذلك الوحي ، أما إذا لم يكونوا من أهل ذلك الوحي فإنهم لا يعطون ولا يصرف من ذلك إلا في وحيه ، ولو وقف على القريبين أو أساء السبل أو ظلمة المملوك وكان فراته من هذا الوحي أعطوا وندى بهم كما يبدأ فقرائهم في وقفه على الفقراء وإن لم يكونوا منهم لا يعطون شيئاً ، ولا يعطى فقراء فراته مما وقفه على الحج والجهاد وعمارة المساجد وبناء السقايات والريط . ويرحمل علة وقفه بصعين ، نصف للفقراء ونصف للفقراء

(١) ٢ - ص ٣٣

(٢) ص ٣٠

(٣) ص ١٨٨

قواته ، وكان ما سمي لفقراء قرابته لا يكفيهم لا يعطون مما حصل للفقراء لأن
الوقف سمي لهم شيئاً معلوماً فلا يرادون عليه ، وكذلك لو جعل الصنف للفقراء
والنصف لقرابته أو لولده وسله . وإذا وقف أرضاً له على الساكنين ووقف أرضاً
له أخرى على فقراء قرابته وكان في وقف القراءة ما يصيبهم لا يعطون من وقف
الفقراء ومن لم يكن في وقف القراءة ما يكفيهم بكل لهم العي من وقف الفقراء .
وإن كان الوقف في عقدة واحدة أعطى القراءة ما وقف عليهم لا يرادون عليه
ويكون عملة ما لو وقف وقفاً واحداً وحمل نصفه لفقراء القراءة والنصف الآخر
للفقراء والمساكين . وإن وقف أخوان شقيقين ، أحدهما على فقراء القراءة والآخر
على المساكين ، فإن كان في وقف القراءة عي لم لا يرادون ومن لم يكن فيه عي
أكل لهم العي من الوقف الآخر سواء أكان ذلك في عقدة واحدة أم في عقدتين ،
وإذا كان أهل بيت لهم وقوف كثيرة ما هو على الفقراء منهم وما هو
على الفقراء والأعيان وما هو على المساكين ، فإنا كان على الفقراء والأعيان
نعم على شرط الوقف ، وما كان على قرابتهم قسم على شرهه أيضاً ، وما كان
على المساكين لا يعطى منه الأعيان ولا من أحد قدر العي من هذا الوقف ، ومن
كان فقيراً أكل له قدر العي من وقف المساكين لأن هذا هو نصيبه منه ،
ويحسب عليه كل ما يصل إليه من الملات ثم بكل له . وإذا كان قرابته الفقراء
من غير أهل البلد الذي كان فيه الوقف لا يعطون من ذلك وإن أعصاهم لتولي
لم يكن صنفاً ، وهو عملة الركاة تقسم في مدبركي . وقال هلال إنه إذا قال
أرضي صدقة موقوفة سد وفاني على الساكنين وأعد ذلك ثم احتاج أحد من ولده
لا يعطون من العلة شيئاً لأن هذه وصية ولا تجوز لو ارث وصية ، أما إذا احتاج ولد
الولد ولم يكونوا من الإرثين فيهم يعطون لأن الوصية لم جائزة ، وفي الحاشية أن
هلالاً قال إن الولد لا يعطون شيئاً من العلة إلا إذا كان الوقف في صحته ولم يصعب
بني ما بعد الموت^(١) . ولعل قاضيهما أحد مسألة الصحة من عنوان الباب^(٢) .

(١) ٢٠ من ٣٣٠ (٢) هو (باب الرجل ينفق أرضاً له في صحته على الفقراء) .

أما الحصف فقال إيهم يعطون من علة ما أصيب إلى ما بعد الموت وإنها ليست
وصية لم وإنما هي وصية للفقراء وأن بعض فقهاء البصرة قال إنه لا يعطى بها
أحد ممن يرث الواقف . وإذا كان للواقف علة فقراء فلم يعطوا شيئاً فإنهم
لا يعطون لما مضى ، وإن استغنى واحد منهم لا يعطى ، وإن مات واحد منهم
وهو فقير بعد مجيء العلة لا يكون ماله ورثته ، ومن افتقر منهم بعد مجيء العلة
أعطى ، ويعطى إلى من كان فقيراً منهم يوم تقسم العلة ، ولا يشبه هذا الوقف
عنى فقراء نراته لأنه إذا وقف عليهم فقد حمل له حقاً ثابتاً حتى لو دفع لمتولى
العلة إلى غيرهم من الفقراء يكون ضامناً .

(٢) ويعطى كل واحد منهم قوته أو أقل من مائتى درهم . وإذا أنفق
ما أعطى وصار فقيراً لا شيء له وقد بقي من علات الصدقة فبقي أعطى مما بقي منها
إذا كان يعلم أنه أنفق ما أحد في لا بد منه وفي إصلاح وأنه لم ينفق في فساد
لأنه إنما يعطى للفقراء وهو حين الإعطاء الثاني منهم وإن كان له ولد وولد ولد
وقراءة كلهم فقراء والعلة لا تسعهم جميعاً يبدأ بولد الصلب فيعطى كل واحد منهم
أقل من مائتى درهم فإن فصل نوى أعطى منه ولد الولد كذلك ، يبدأ بالأقرب
منهم إلى الواقف . فالتقديم بينهم يكون بالقرب لا بشدة الحاجة . ولم تقف على
من صرح بحكم ما لو استووا في القرب ولم تسع العلة قوائهم ، وأظهر من أنقواهم
وتعليل أنهم أنها تقسم بينهم بنسبة كديانهم . وقال في الحاشية : رحل وقف
في صحته أرضاً على الفقراء فاحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف إليهم
وهم أول من سائر الفقراء ، أحد شرطين ، أحدهما أن يصرف النصف للورثة والنصف
إلى الأجانب ، أو الكل إليهم في بعض الأوقات ، لأنه لو صرف الكل إليهم
على الدوام لعل الدس أنها وقف عليهم فربما يتحدوه ملكاً^(١) . وهذا مخالف
لما هو واضح من كلام هلال والحصاف ووجهه في غاية الوهن ، ولعل هذا هو
السري في تمييز فاصيحان بكلمة « قالوا » التي كثيراً ما تدل على التبرى والصعب .

(٣) والمحتاج من قراءة الواقف أحق بعة الوقف من سائر المساكين ، ويجوز
 الدخول على تقديمهم وتدفع العلة إليهم ولكنه لو لم يعمل وأعطى العلة كلها لمعيرهم
 لم يكن صامعاً ، والأمس به كإزكاة الصدقة يؤمر بوصفها في فقراء قرابته
 فإن أعطاه غيرهم أحرأه ذلك . وهو أن القاصي جعل لفقراء القراءة خطأ في العلة
 وأعطاه لهم ، أو أمر الواقف أو متولى الصدقة بإجرائه عليهم مرة في السنة أو كل
 سنة لم تكن إعطاؤه ولا أمره حكماً لازماً وكذلك يكون تقديره لما يعطى لكل
 واحد منهم ، وله الرجوع عنه ولغيره نفسه ، ولو حالف أو اوصى أو اقيم لا يكون
 ضامناً وإن كان يجبر على الدفع إليهم ، لأن إعطاء القاصي أو أمره لم يكن حكماً
 منه لهم وإنما كان هذا رأياً منه . أما إذا احتج القريب الفقير ورفع الأمر
 إلى القاصي لحمل ما يعطى له حصة ثابتة به في هذه الصدقة وقضى بذلك وبنى فيه
 بحكم معتبر مؤكدا وحل له وكان على الدخول أن يعطيه له وإذا حالف في ذلك كان
 صامعاً وإذ دفع ذلك إلى قاصي حريري خلافة أمصاه ، وحينئذ نقول أن أمر القاصي
 إن خرج مخرج الزمى ولا يفتاء لا يكون منفراً بخلق ولا يكون بحاقته موحنة
 للصلح ، أما إذا كان على سبيل الإلزام فإنه يكون مفروضاً وإذا حالفه الدخول كان
 صامعاً . والإلزام كما يكون من طريق القضاء القولي (المحكمة القضائية) يكون
 من طريق القضاء الولائي (محكمة التصرفات) والفقير القريب وإن لم يكن
 له حق ثابت وأحب له على لتعين مد رأى الفقهاء أن ماله من حق التقدم وحر
 وفي الصدقة على الإعطاء به يكون كأي حوار الدعوى والمصومة منه والحكم
 له كما يظهر ذلك حلياً من كلام هلال والحصوف وما علق به لعلامة البحرأوى
 على هذا الموضع من وقف هلال ، وهذا سلك لفقير القريب أي الطريقين حسب
 نظامنا القضائي الحاضر حار ذلك له فهو وإن حالف في ذلك سعى المحكم

١١٤ — وليس في أحكام هذه المادة خروج من مذهب الحنفية ، اللهم
 إلا في حوار الصرف إلى جهة من جهات البر ليس في الصرف إليها معنى التصديق ،
 كبناء المساجد وعمارتها ، من علة وقف الفقراء في لأحوال الواردة بهذه المادة ، وهذا

صحيح على أحد القولين في منعه الملكية في بعض الأحوال وعلى ما قرره
الإمام ابن تيمية في جميع الأحوال .

أما الحد من حرية المظهر في التصرف في ربيع الوقف في الأحوال الواردة
بالمادة فلا ريب في أنه من حق ولي الأمر وبه أن يقرره متى رأى فيه المصلحة ،
وحق ولي الأمر وقضاته في لإشراف على المصارف ومراقبتهم أصل مقرر في الشريعة
لا نزاع فيه .

وقد احتار القرون أن يحدد جهة معينة من المحققين (قضائية والإدارية)
مسقطاً للأمر وسماً لاختلاف الحكم ، ورأى أن يحكم التصرفات ولي مظهر هذا
الموضوع من المحاكم القضائية لأنه أشبه بالأعمال الإدارية وأقرب إليهم من أن يكون
مضاهياً في خصوصية وراعي واعتبر به أمراً مبرماً وحكماً مفروضاً حتى وإن التولى
لم يؤد ذلك به أحد عليه وبه صرف ما قرره إلى غيرهم من المحققين كالصامع

(٢) الإقرار بالاستحقاق ، والتنازل عنه ، والإقرار بالنقص

مادة ٢٠ - بطلان إقرار الموقوف عنه لغيره بكل أو بعض
استحقاقه كما يعطل تنازله عنه .

مادة ٢١ - إقرار الواقف أو غيره بالنسب على نفسه لا يمتد
إلى الموقوف عليهم متى دلت القرائن على أنه منهم في هذا الإقرار

١١٥ - يرى القرون تنقيح الأحكام الواردة في هاتين المادتين إلى محاربة
بعض الطرق التي نشأت اتحادها وسياسة إلى إدخال غير الموقوف عليهم في الوقف
وجعلهم من المستحقين فيه رغم إرادة الواقفين وما يتنوع في كتب أوقافهم ، وهي
الإقرار بالاستحقاق للغير ، والتنازل عنه ، والإقرار بالنسب على النفس . والإقرار
بالنسب على الغير لا بد كونه حكم حاسم لأنه مدرج تحت الإقرار بالاستحقاق
كما يتضح ذلك فيما يلي .

١١٦ (١) - الإقرار بالاستحقاق ، نص في المادة ٢٠ على بطلان الإقرار من

الموقوف عليه لغيره باستحقاقه كله أو بعضه . ومعنى إطلاق هذا الإقرار أنه يعتبر
لغيره ولا يترتب عليه أثر في الوقف ولا في استحقاق غلته وساقته فلا يتمتع به المقر له
ولا ثبت له استحقاق بمقتضاه ولا يماثل به المقر ولا يبطل بمقتضاه شيء من
استحقاقه لا في حياة المقر له ولا بعد موته .

وإقرار الموقوف عليه ورد في المدة عاما شاملا لجميع صور هذا الإقرار . فهو
يندرج في الإقرار الشفوي والإقرار الكتابي ، والإقرار بمجلس القضاء والإقرار خارج
والإقرار الذي يصدر به إيجاب والإقرار الذي لم يصدر به إيجاب . ويندرج أيضا
الإقرار الذي يصدر به مقر والإقرار الذي يأخذ صورة تصديق بين المقر والمقر له خاصة ،
أو صورة تصديق عام بين جميع المستحقين . ويشمل الإقرار الذي يظهر أنه كان
في مقابلة عوص والإقرار الذي لم يبين أنه كان من أجل ذلك ويشمل كل إقرار حالف
شروط الأوقاف سواء أكانت مخالفة قد نشأت من جهل بهذا الشرط أو عن خطأ
فهمه أو عن قصد إلى مخالفة أو عن نسيان آخر . وكما ينال الإقرار الصريح بالاستحقاق
يقنأول الإقرار به دلالة وصحة . فله أن ما جاء بكاتب الوقف مثلا كان يقضي بأن
يكون للدكر نصف الأثر ، أو أن ولد من مات لا يستحق قبل أنقراض صفة
أصله ، أو أن نصيب من مات عفي بمود إلى أصله ، ولكن وإلى الصدقة قسم عنها
بين المستحقين على خلاف هذا سبيل وأقر المستحقون هذا لصحيح كتابة أو عملا
ثم نكث بعضهم بما جاء في كذب الوقف لم يعمه إقراره الصبي الباقى ويكون له
الحق في مطالبة به طبقا لشرط الأوقاف لأن إقراره باطل . ومن الإقرار الصبي
إقرار الموقوف عليه بالنسب على نفسه أو على غيره إذا كانت معاملته بهذا الإقرار
تؤدي إلى استحقاق مقر به نصيب مقر أو بعضه ، كما لو كان الوقف على الأولاد
والذرية مرتب الطلعات وانقضت الطلعة الأولى معروفة بالنسب فأقر أهل الطلعة
الثانية أو واحد منهم لآخر بأنه ابن الواقف لنفسه أو كانت الطلعة الأولى باقية فأقر
بعض الأولاد المعروفين لآخر بأنه ابن الواقف أو كان الوقف على الذرية أو القرابة غير
مرتب الطلعات فأقر أحد الموقوف عليهم بأن وثبت نسب المقر له منه بهذا الإقرار

فمثل هذه الأقرار ليست أقرار بالاستحقاق مباشرة ولكنهم تتضمن الإقرار
 باستحقاق المقر له لأنه إقرار له بتحقيق الوصف الذي أبيض به الاستحقاق فيه ،
 وسيان أن يكون الإقرار له بأنه مستحق أو بانصافه حسب الاستحقاق ، فكل
 منهما إقرار بالاستحقاق ويكون باطلا لا يستفيد منه المقر له ولا يؤثر في استحقاق
 المقر ، ومثل هذا ما نادى به القرائة والاستحقاق فشهد له بعض لموقوف عليهم
 بالقراءة ولم تقل شهادتهم لسبب من الأسباب ونعصت لأن تكون إقراراً بالنسب
 على الغير يتضمن إقراراً بالاستحقاق به يكون إقراراً باطلا لا يمنع لمقره ولا يعمل به
 المقر . والصواب بذهره يناول ما إذا كان الإقرار متفقاً مع ما جاء بكتاب الوقف ،
 غير أن هذا ليس عمداً قطعاً وحكمة التشريع وما جاء بالمذكرة التصيرية ببعض
 أن الكلام في الأقرار التي تخالف ما جاء بكتب الواهبين لا في سواها ، على أن
 القول بصحة الأقرار لموافق لكتاب الوقف أو عدمها من المسائل النظرية المختصة
 التي ليست لها أهمية عملية كما يظهر ذلك بآدى تأمل .

والاستحقاق الوارد بالمادة ٢٠ الذي يطل الإقرار به هو ما يطلق عليه الفقهاء
 اسم الحق المحرد وحق الاستحقاق ، أي كونه مستحقاً ، ولا يراد منه المستحق
 أي العين المملوكة ، فإن عملة الوقف متى حدثت تكون مملوكة للمستحق وإن لم
 يقصها ويكون حكمه كحكم سائر أملاكه لا يحضر عليه في التصرف فيها وله أن يفر
 بها لغيره وأن يتصرف فيها أي تصرف حائر ، وليس في الإقرار به للغير أي مظهر
 من مظاهر حمل غير الموقوف عليه مستحقاً في الوقف ولا محادة لإرادة الوهبين
 وما اشترطوه في أوقافهم . وإقرار الموقوف عنه بكل استحقاقه يكون بإقراره للغير
 بجميع الحصة التي حصلت له على وجه يستغرق وقت استحقاقه كله أما الأقرار
 ببعض هذه الحصة طول مدة الاستحقاق أو في بعضها أو بجميع هذه الحصة في بعض
 هذه المدة فإنه إقرار ببعض الاستحقاق . وإقرار الموقوف عليه بالتقدم الموقوف
 عليه المتأخر بأنه هو المتقدم عليه إقرار للغير باستحقاقه ، وقد يظهر أنه إقرار
 بكل الاستحقاق إذا مات المقر قبل المقر له ، ومسند يظهر أنه إقرار ببعض

الاستحقاق إذا مات المقر له قبل المقر ، فهو إقرار باطل على كل حال .
 والموقوف عليه قد يكون مستحقاً وقد لا يكون مستحقاً بالفعل ، بإقراره للمعير
 بحق في الوصف باطل ، كان مستحقاً لبعض حين الإقرار أو لم يكن ، لأنه على كل
 حال إقرار من الموقوف عليه بما يخالف ما جاء بكتب الوقف . ويقتل إقرار أي
 موقوف عليه وإن كان الواقف منه ، وليس من الممكن تصحيح إقرار الواقف
 الموقوف عليه باعتباره نسيباً منه في مضاف ، فله لأن إقراره ليس إلا إقراراً بما
 يرغم أنه قد كان لا إرادة أمراً لم يكن من قبل ولا يمكن اعتباره نسيباً ، على أنها
 بوسلتها بأنه يسلط على التمييز في التصرف فيه لا يكون صحيحاً أيضاً إذا من
 شرط صحة التمييز أن يكون صحيحاً ولا ريب في أن التمييز في صورة الإقرار
 تمييز صمى لا تمييز صريح . والقانون - يمرض بغير إقرار موقوف عليه منه ولمعير
 إقراره باستحقاقه هو ، فلم يمرض لإقراره على مستحق وهو صبه وبكمله ومثله ولا
 لإقراره بالطرف والواقف إذا لم يكن كل منها موقوفاً عليه ، ولا لإقرار الموقوف
 عليه إذا لم يكن نصه ، لم يمرض لكل هذا ، لم يكن في حاجة إلى أن يمرض له
 لأن كل هذه الآثار لم تكن معتبرة قبل صدور هذا القانون . ويقتل إقرار
 الموقوف عليه باستحقاقه لمعيره أي غير كان ، حصة كان أو غير حصة ، كان من أهل
 الوقف مختصاً بكتابه أو لم يكن منهم

١١٧ (ب) - التنازل^(١) عن الاستحقاق : كما أطل القانون إقرار الموقوف
 عليه بالاستحقاق أطل التنازل عنه . ومعنى التنازل عن الاستحقاق التنازل عنه
 وتركه . وترك الحق في الاستحقاق قد يكون إسقاطاً محضاً ليس فيه تضييق لأحد
 وقد يكون بانزول عنه لمعين وتخليكه إياه ، وإدراكه يكون معنى هذا التنازل هو
 إخراج منه من الوقف وإدخال الآخر فيه بدلاً منه . وتناول الموقوف عن حقه

(١) لم أره في مواد الفقه ولا معنى لتنازله في العرب وهو في سبيل التنازل عن
 التنازل ورتباً كان سراً في استعمال صيغة التنازل في هذا المعنى أن التنازل في الأعم الأغلب يكون
 في مقابل ، فيكون في الصرف تنازل من المالكين .

لغيره قد يكون نظير عوض وقد لا يكون والصير في كلمة « عنه » راجع لأحد المتصاطفين أو « كل أو بعض » فالحكم بقاويل التناول عن الكل أو البعض ، وقد أطلق القاضى الحكم سلطان تناول الموقوف عليه عن كل استحقاقه أو بعضه فكان شاملاً لجميع الأحوال السابقة ، غير أنه إذا كان لموقوف عليه الذى تزل عن استحقاقه هو الواجب منه وكان روله لغيره قد صدر به الأتهاد المبني في المادة الأولى كان نصراً صحيحاً لأنه تغيير صريح في مصرف وقته وقد توافرت له كل شروط الصحة فيجب القول بها حملاً بين نصوص القاضى .

والتناول كلمة عرفية لا معنم بها عادة إلا ترك الحق الثالث المؤكد ولا سائل رد الحق الذى يثبت صاحبه رده قبل أن تثبت كد هذا الحق ، فالتناول الوارد في المادة لا يتناول رد لموقوف عليه للوقف قبل قبضه فإذا حصل التناول بمعنى الاسقاط المحرد قبل القبول صراحة أو دلالة كان رداً للوقف لا سارلاً بالمعنى المتعارف ويكون صحيحاً ، إذا كان بعد القبول كان سارلاً باسمى المتعارف وبطلان أما التناول عن هذا الحق لغيره فهو باطل على كل حال لأنه تمتع لهذا الحق من قبله فهو دال على قبوله لهذا الحق اقتضاء .

١١٨ - (-) محمد حمدي الإقرار بالنسب بين من قبل أن الإقرار بالنسب على الغير مما يندرج تحت الإقرار بالاستحقاق ، والإقرار بالنسب على النفس يكون بالأبوة والبنوة وبالأمومة بحسب على الصحيح ، ونسب النسب بهذا له شروط متينة في محامها من كتب ألفه ولا حاجة به إلى إيرادها هنا ، وإذا كان الإقرار بالنسب على النفس ليس مما ثبت به النسب فالأمر فيه واضح ، أما إذا كان إقراراً يثبت به النسب فإن القانون لم يصرص بصحته ولا لطلاله ولا نشوت النسب به ، عدم موته وتراء ذلك للتشريع الخاص به ، واقتصر على الحكم بأنه لا يتعدى مقر والمقر له إلى الموقوف عليهم أى أنه لا يؤثر في استحقاق الموقوف عليهم أى تأثير ومن هذا وما قدمناه من أنه باسمه للمقر يعتبر إقراراً بالاستحقاق أيضاً ويكون باطلاً ينتج حتماً أنه لا يثبت للمقر له بهذا الإقرار استحقاق في الوقف

حتى في نصيب المقر ، وأنه لا يكون من الموقوف عليهم يقتضي الوصف الذي
 ثبت له بهذا الإقرار ، وأنه لا يملك يقتضي هذا الوصف أن يراحم قية الموقوف
 عليهم أو يطالب بالتقدم عليهم إذا كان منهم ، ولو وقف على ريد ودريته وفقاً
 مرتب الطبقت وكان ريد أولاد لصله فأقر بسوة آخر إقراراً صحيحاً ثبت به سبه
 ولكنه كان متهماً فيه لا يستحق المقر له في هذا الوقف ولا يشارك أولاد ريد
 المعروفين يقتضي السوة التي نقتت له بهذا الإقرار ، وكذلك لو كان لزيد ولد قد
 ماتوا وكان لهم أولاد فإن المقر له بالنسبة لا يحجب ولد الولد ولا يستحق في الوقف
 شيئاً ، وكذلك يكون الحكم لو أقر أحد الموقوف عليهم مثل هذا الإقرار ، فإذا مات
 المقر وكان له أولاد غيره لم يشاركهم في الاستحقاق وإن مات ولاد له سواء لا يستقل
 إليه استحقاقه ، ولو وقف على الفقراء أو آل وقفه إلى المقر أو كان قد أقر عثل هذا
 الإقرار وجاء المقر له وهو فقير يطالب بتقديمه على غيره من الفقراء ، لأنه إن الواقف أو جاء
 يراحم درجة الواقف أو قرأته في حق التقدم على الفقراء لا يلتصق إليه فإن الإقرار له
 بالنسبة منها كان صحيحاً لا يتعدى إلى الموقوف عليهم أية موقوف عليهم كانوا ،
 محصورين أو غير محصورين ولم يذهب القايون إلى القول بعدم تعدى هذا الإقرار
 في جميع الأحوال ، بل اشترط لذلك أن تدل القرائن على أن المقر منهم في هذا
 الإقرار ومعنى كونه متهماً به أن يتمكن الثبوت في كونه صادقاً في هذا الإقرار
 وأن يغلب على الظن أنه كاذب فيه لم تحمله عبء الرعية الخالصة في تصحيح نسب
 براه حقاً وإما حمله عليه باعث آخر غير ذلك أي باعث كان سوى هذه الرعية ،
 وليس من المتعين أن يكون هذا باعث هو الرعية في حلق مراحم الموقوف عليهم
 أو أسر آخر يتعلق بالوقف بل المدار على تمكن تهمة الكذب في هذا الإقرار وإن
 كان الحامل عليه أسر لا علاقة له بالوقف ومستحقه فلا يكون الإقرار بالنسبة إذ ذلك
 متعدياً وإن كان قد حصل قبل الوصف . ومن الواغث العاشية في العالم الإسلامي
 الذي لا يقر النبي رعية المقام في أن يخلقوا لأنهم عاطلة أوة أو أمومة صاعية
 وأن يتزينوا بشعور مستعارة ، وأرضاء لهذه الشهوة الملحة الخاطئة يقروفت بأبوة

لأطفال يملكون حق العلم أنهم ليسوا باطرين إلى قوله تعالى « ادعوهم
 لأنامهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا أنامهم فاحواكم في الدين ومواليكم ولا مالمين
 عاجاء في هذا الباب من التحذير والوعيد الشديد ، ومما يؤسف له أشد الأسف أمر
 يتحدث الس عنه في الأندية وفي الصحف ، هو أن عدداً من كبار العلماء عني نسي
 هو وروحه إن لم يخدمه ثم استعصه وأقرأ سونه وحصل على حكم بتصحح نسبه
 « بعد سنة ١١١٠ هـ في شهادة ميلاده والقرآن مما يختلف فيه الأنصار وتعدت
 للدارك وتنوع بسوع حوادث كما أنها تعدت قوة وصعد فمرها مبروك إلى أقصى
 الذي يطر في الحصومة بقدر كفايتها أو عدمها طبعاً ، تنبه عليه عقيدته ومداركه
 ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون الأمر صادر أم لا ، فلو كان موافق
 عليه أو من غيرهما ، والوفاء ، وإن كان تلك التعبير في مصارف وقعه وله نصير
 شرط ، قد يتجدد هذا الإقرار وسيلة إلى حرمان ذريته من كل ما يخص ما يجب
 لهم من الاستحقاق يقتضي أحكام هذا القانون فوجب أن يكون كمره من غير
 في هذا الحكم سداً لكتاب التحسين فمن ماتت روحته وأولاده وكان له أولاد
 وتزوج ثانية وسامت العلاقات بينه وبين أولاد أولاده كان في استطاعته لولا هذا
 الحكم أن يقر بأبنته لأخ أو قريب لزوجته الجديدة مثلاً ويصنع ما صنع « العالم
 الحيين « ونصف كل ماله على روحته وهذا المقرر له ويحرم أولاد أولاده وهم ورثته
 الحقيقين من كل ما يجب لهم يقتضي هذا القانون ، وإذا وفق بهم فأقر بأبنته
 لغنة أو فتاين كان في استطاعته أن يحرمهم من نصف ما يجب لهم أو من ثلثه
 ١١٨ - وأحكام المادة ٢٠ كما نطبق على الأوقاف الصادرة بعد العمل بهذا
 القانون نطبق على الأوقاف التي صدرت قبله كما هو نص المادة ٥٦ ، ولكنها لا تنطبق على
 الحوادث السابقة فلا تنطبق على الإقرارات الصادرة قبل العمل بالقانون عملاً بالمادة ٥٧
 وتبقى هذه الإقرارات حاصلة لأرجح الأموال من مذهب أي حبيبة أما التنازل
 عن الاستحقاق وليس حكماً حديداً ، والقانون ومذهب الحنفية في ذلك سواء .
 أما أحكام المادة ٢١ فيها تطبيق على الأوقاف الصادرة بعد العمل بهذا القانون

والأوقاف الصادرة قبله ، في الحوادث السابقة وفي الحوادث اللاحقة ، فالإقرار بالنسب على النفس إذا تمكنت فيه الزينة ونهية الكذب تطبق عليه أحكام هذه المادة وإن كان صادراً قبل هذا القانون فلا تعدى أثره إلى موقوف عليهم وإن كان صادراً قبل الوقف ، وسواء أصدر هذا الوقف قبل القانون أم بعده . غير أن هذه الأحكام لا تطبق على هذه الآثار يرقى الأخوان التي صدرت فيها أحكام نهائية قبل العمل بهذا القانون بالنسبة لطرق الخصومة وحدهم طبقاً للمادة ٦٠ ، فوإن واقعاً وقف على نفسه ود يته وفقاً لمراس الطلقات ، بشرط فيه اشتراط تصيب من يموت ولده أو ولد لده وإن رل وإن لم يكن ولد ولا ولد ولد كان نصيبه لأخوته وأخواته ، ونوى هذا الوقف ورثته بنت وأسين كما يحضوا كامل ريع الوقف ، ولم يكن لأحد الأسين أولاد معروفون ولكنه لم يقل صدور هذا القانون سواء من وبتين وكان قراره مما يثبت به النسب وبكيفية كل منهم في هذا الإقرار ثم نوى المقر وحاصم المقر لهم بنت الوقف ، أنه في ريع الوقف وحكم لم يقل صدور هذا القانون باستحقاقهم لما كان مستحقاً للمقر بصفته كونهم أولاده وبأنه النسب منه بأقراره ، فإن هذا حكم حق بامتناعاً بمقتضى هذا صدور هذا القانون ما في المحكوم عليهما ولا ملك بنت الواقف ولا ابنة المودة من محضمة أحد من الثلاثة المقر لهم في هذا الموضوع صدر صدور هذا القانون . ونوعاً من أن بنت الواقف توفيت بعد صدور هذا القانون وكان لها أولاد كان لهم أن يحضوا المقر هم الثلاثة في هذا الموضوع ولا يكون الحكم الصادر للمقر لهم على بنت الوقف والنسب منهم بالنسبة لهم لأنهم لم يكونوا أطرافاً في الخصومة إلى صدر فيها الحكم ، وبحكم الصادر على والديهم ليس حكم عليهم لأنهم ، وإن كانوا يستحقون نصيب ، لا يتقنون الحق به وإنما يتلقون الحق عن الواقف ، وفي هذه الخصومة تطبق أحكام المادة ٢٩ حتى إذا ثبت أن البكر كان منهم في هذا الإقرار حكم لأولاد بنت الواقف باستحقاقهم لنصيبهم على فرض أن المقر نوى ولا ولده فإن وقف جعلهم مستحقين أمهه في الواقع ونفس الأمر لا ما كانت بدولة فقط وإن كان أقل مما تستحقه وينبع من سائر أرائد

بالنسبة لها وهو الحكم ليس مائة بالمئة لهم ، أما من توقف يبقى الحكم نافذاً
بالنسبة له فإن مات عن أولاد أصبح هذا الحكم غير نافذ أصلاً وكان مركز أولاد ابن
الواقف كترك أولاد عنه ولو فرض أن بنت من الثلاثة لم تقم بتوفيت بعد صدور
القانون عن أولادها بل حكم الصادر لأمرهم لا يكون نافذاً بالنسبة لهم لأنهم لم يكونوا
طرفة في عصومة التي صدر فيها وليس حكم لأمرهم حكماً لهم لأنهم لا ينفقون الحق
عنها وإنما تنفقهم عن الواقف ولو فرض أن هذه البنت توفيت قبل العمل بهذا
القانون وانتهى استعداده إلى أولادها طبقاً للأحكام متبعة حين وفاتها ولم تصدر
أحكام بشأن هذا الاستحقاق ثم صدر القانون واحتصر أولادها مع بنت الواقف
واسمى في هذا الاستحقاق طرفة أحكام المادة ٢١ في هذه الخصومة على الإقرار بالنسبة
لهم كما سبق ولكن ليس لتوقف ورثة من يصحوا بعودة نصيب متوفاه إليهم
إلا في الحالات التي تحدث بعد العمل بهذا القانون ومنهم من يصحوا بحالات
التي حدثت بعد موته ومن العمل به كما نص في ذلك أحكام المادة ٥٩

وقد فرق القانون بين الإقرار بالاستحقاق والإقرار بالنسبة على النفس وجعل
أحكام الأول غير سارية على الحوادث السابقة وأحكام ثانياً سارية عليها، والسر
في ذلك أن الإقرار بالاستحقاق كان في الأعم لأغلب بين أهل الوفاة نصيبهم
مع بعض وكان يراد به غالباً حسم ما كل أو رفع حوزة من ولم تكن عليه
في أكثر الأحيان إلا عاصمة نسبة أما الإقرار بالنسبة مع التهمة فقد دلت التجربة
على أنه وليد السكابة وحب الانتقام ، ومخالفة بينهما في ذلك حيث منحها لمالكين .

١١٩ - أقوال الفقهاء

(١) ورد في الخصائص أنه لو وقف على زيد وولده ونسبه فمقر زيد أن الوفاة
عليه وعلى ولده ونسبه وعلى رجل آخر ، والرجل يدعى ، يصدق زيد على ولده ونسبه
وليس له أن يدخل النقص عليهم في حقوقهم بقراره لهذا الرجل وتقسيم لعدة على
زيد ومن يكون موقوف من ولده ونسبه فما خصه بدخل لغيره معه فيه حصته
ونكون حصه زيد دائماً بينه وبين لغيره مادام زيد في الحياة فإذا حدث موت

على ريد نطل إقراره ولا يكون لعقره حق في العلة وإذا وقف على ريد ثم على
 المساكين فقرر ريد لهذا الرجل شره وإن مات المقر وريد في الخفية يكون النصف
 الذي أقر به ريد للمساكين ، ولو أنه أقر بأن هذا الرجل هو الموقوف عليه وحده
 جعلت العلة لعقره مادام ريد حياً فإذا مات كانت للمساكين ، وقال إن الوجه
 في إعطائه العلة أو بعضها لعقره جواز أن يكون أواقف شرط أن له أن يريد ويتقص
 وأن يخرج ريداً ويدخل مكانه من رأى فيصدق المقر على حقه ، فإذا مات نطل
 إقراره ولا يجوز على غيره وقال أيضاً أنه لو لم يكن الإقرار على هذا الوجه ولكنه
 أمر بقتل علة هذه الصدقة لفلان بن فلان هذا دوى ودون الناس جميعاً بأمر حق
 واجب مات لازم عرقته له ولزم في الإقرار له بذلك صدق على نفسه وحمل كأن
 الواقف هو الذي جعل ذلك للعقر له ، ولو أقر به بالاستحقاق مدة معينة كعشر
 سنين مثلاً عومل لقر به الإقرار فإذا مات المقر ردت العلة إلى من بعده ، وإذا
 انقضت والمقر له حي رجعت العلة إلى المقر ^(١) ، وقد ساقل قضاء الحنفية ذلك
 . حرراً عليه لا يعرف له فيه خلاف ويعملون بإقرار المقر من غير تعبد ولا تفصيل
 . إن حاتف مباح ، مكذب الوفاء الثابت الذي لأشك فيه وإن كان أواقف لم يذكر
 في كتاب وجه أنه اشترط لنفسه الشروط العشرة بل حتى وإن صرح فيه بأنه
 حرم نفسه منها ، غير أن ابن عابدين نقل في رد المحتار ^(٢) أن البيهقي قال إن
 الحق والصواب أن ذلك مقيد بقيد يعرفه الفقيه وأنه سد أن نقل كلام الحنفية
 وتعليقه قال : أقول يؤخذ من هذا أنه لم يعلم أن المقر له يرد بذلك لأحد شيء
 من المال من المقر له عوضاً عن ذلك لكي يسد بأوقف أن ذلك الإقرار يكون غير
 مقبول لأنه إقرار حال مما يوجب تصحيحه بمقتضى الإمام الحنفية وهذا هو الإقرار
 الباطع في زمانه أعنف ابن عابدين كلاء البيهقي بقوله أي لم يعلم أن المقر حمله لمعيره
 ابتداء لا يصح ورأى البيهقي وإن كان غاية في التحقيق والدقة والإسراف لم يتابع
 عليه ولا يمكن أن يعتد قولاً في مذهب الحنفية ، وهم يصححون إقرار الموقوف

عليه على أن من أن لواقف احتفظ لنفسه بالشرط وصح ذلك بعد الوقف . يعملون
بهذا الإقرار وإن لم يكن صريحاً ، ولكنهم لا يقولون قول لواقف عنه في ذلك
إن لم يكن موقوفاً عليه ، فقد ورد في وقف هلال^(١) أنه لو شهد اثنين من القراءة
لآخر بأنه قريب ولم يعدلاً لا نقل شهادتهما وله أن يشاركهما في كل ما يصل
إليهما من علة الوقف كرحلين شهدا لآخر بأنه من لأبيه ووارثه ولم يعدلاً لا نقل
شهادتهما وله أن يشاركهما في ميراث فكذلك الوصية والوقف . ومن ادعى القراءة
وشهد له شاهدان باقرار الواقف به بهذه القراءة وأنه ممن وقف عليهم لا نقل
شهادتهما حتى يقول أنه أقر في عقد لوقف أن هذا ممن وقف عليهم هذا الوقف
أما إن قال أنه أقر بذلك بعد الوقف لم يقل لأن الوقف قد وجب للقراءة المعروفين
فلا يقل قوله ، وكذلك لو كان الوقف حياً وأقر لرحل أنه مر به وأنه ممن وقف
عليهم لم يقل ذلك إلا أن يكون ممن سموا في عقد الوقف . الحق أن احترام ما ورد
في عقد الوقف واجب وأن توجيه التخصاف قد اتفق على احتيل بمسند وسر غير
معروف . ولكن الإقرار لا يعمل به إذا كان ناشئاً عن الخطأ قد قل في تنقيح
الحامدية أن المهداري قفى في أخ دمع لأخته نصف الوقف طناً أنه يهب نصفها
فظهر أنه أثلاث ، بأن له الرجوع عليهما بما قصته^(٢) فالأصح لم يعمل به بتخصمه
هذا التصرف ، أي بهذا الإقرار وللك المصادقة المصنية التي ظهر أنها دسنة
من الجهل شرط الوقف ، ومثل هذا إذا كان الإقرار أو كانت المصادقة ناشئة عن
خطأ في مهم شرط الوقف ويظهر ذلك حياً في قرار بر دما هو متدنى . فوجز
لوقف وشروطه ثم ينم ذلك بالمصادقة فهي ليست مبنية على شيء عمله لواقف
وعرفوه وإيست على أساس فهمهم لما شرطه الواقف فلا يمكن أن يقدم لها وزن
عند الجمعية إذا كان الأمر على خلاف ما طه المتصادقون أو قصدوه والعمل
في المحاكم الشرعية مستقر على هذا وإن اختلفت الأنظار حين التطبيق
وفي كشف القناع أن الشيخ ابن تيمية قال به لو أقر الموقوف عليه أنه

لا يستحق في هذا الوقف إلا مقداراً معلوماً ثم ظهر شرط الواقف بأنه يستحق
أكثر مما قال حكم له بفقضي شرط الوقف ولا يمنع من ذلك الإقرار المتقدم ٢٠
لأنه معذور بعدم عمله فيه ، وقوله ثم ظهر له شرط الواقف الخ معهم منه أنه لو كان
عالمًا بشرط الواقف وأقر بأنه لا يستحق إلا كذا يؤاخذ به بإقراره لأنه لا عدله ،
بأن استقر استحسانه بعد تولده مثلاً فله الطلب بما في شرط لواقف من حين
الانتقال إليه لأن إقراره لا يسرى على ولده ، وذكر التاج السكي الثماني في
كسبه ذنبه والنص في الصواب أنه لا يؤاخذ به ، سواء علم شرط الواقف
وكسبه في إقراره أم ، يعلم ، فإن ثبوت هذا الحق له لا يقتضي كسبه أم قال
أعجب من مصر الله ، وما يؤيده أن شرط صحة الإقرار كون المقر بملك نقل الملك في
الدين التي يقر بها ومستحق الوقف لا يملك ذلك في الوقف فلا يملك الإقرار به
ولا يملك نقل ملك في ربهه إلا بعد حصوله في يده فلا يملك الإقرار به قبل قصه
أو حواريه ربهه ولا يصح منه ، ولو صح الإقرار بالبيع قبل ملك المستحق له لا يخذ
ذلك سببه في بحره مدة محبوبة أن يأخذ المستحق عوضاً من شخص عن ربهه
أو عن رفته ونقره به فسحقه مدة حياة المقر أو مدة استحقاق المقر فلا يجوز
اعتبار إقرار المستحق بالوقف ولا ربهه إلا بشرط ملكه للربع ، ولم أرل أنقى
مهد قديماً وحديثاً من غير أن يكون قد وقفت على كلام فاسي القصة لأج الدين
ولا رأيت فيه كلاماً لميره ولكي ملته عنه ولا أمل من له نظر تام ، في الفقه يقول
بمخلاف ذلك والله أعلم (١) . وفي بيل الشرب أنه لو تصادق لمستحقون في الوقف على
شيء من مصلحته ومقدور استحقاقهم فيه ونحو ذلك ثم ظهر كتاب وقعه مفايداً وقع
التصادق عليه عمل بما في كتب الوقف ولما التصديق ، انتهى بذلك أن ربح .
ومن هذا يتضح أن إقرار المستحق لميره بالاستحقاق عند حمله لشرط
الواقف لا يصح ولا يؤاخذ به المقر عند الخفية والشافية والحاشية ، أما إذا كان
عالمًا به فإنه يؤاخذ به عند الخفية وهو طاهر كلام أن تيمية وإن ربح من الحاشية ،

ولا يؤاخذ به في نظر ليرى من متاجري الحقيقة إذا عرف أن هذا الإقرار بما كان
منه رغبة في أن يجعل الاستحقاق لغيره استدعاء ، ولا يؤاخذ به مطلقاً على ما قرره
قاضي القضاة السكي من الشافعية .

(ب) أما رد الوفاء وسقوط الاستحقاق فيه فقد سطر عليه الحنفية القول
فيها وفي بعض أهلها وبكلموا في شتى الصور ، وورد من ذلك الكثير في وفي
هلال والحطاف ، وفي الحاشية وفي الهندية نقلاً عن الذخيرة وفي البحر ورسالة
لصاحبه وفي رسالة للعمري وفي حاشية الرمي على البحر وفي الخيرية وحاشيتي
ابن عابد بن علي البحر والبر والمختار وفي غيرها ، وقد كثرت في ذلك مناقشتهم
واعترضاتهم ، ويخلص لي من مجموع ما كتبت في هذا ما يأتي

١ - إذا كان الوفاء على معين بالاسم كريد ومكر أو ما وصف كأولادي
أو أولاد ريد ، ورد الموقوف عليه استحقاقه قبل القول أو بعد وهل استحقاقه خاصة
ولا يعرف في ذلك خلاف لأحد إلا ما نقل عن وقف الأصاري من أنه لا يرتد
رده وفس من شرط صحة الرد أن يكون من رد مستحقاً بالفعل حين الرد ، فيصح
رده قبل ذلك كما ورد صريحاً في وقف هلال ، وإذا قبل الموقوف عليه الوفاء
نعم حدثت للوقف علة فرد المستحق حقه فيها فإن استحقاقه في حدث لا يبطل
بإبطاله لأنها ب حدثت صارت ملكاً له وفي من الأعيان والأعيان لا تنقطع
بالإسقاط ، ولا يعرف في ذلك خلاف لأحد .

٢ - وإذا كان الوفاء على معين أو معينين بالاسم أو ما وصف و بعد أن قبل
الموقوف عليه الوفاء هل لا قبل ورد الوفاء مبين له ذلك ولا يعمل رده في العلات
التي منعت ولا يبطل بذلك استحقاقه . هذا ما ذهب إليه هلال والحطاف
وتأيدهما عليه الأكثر ، ولكن الفقيه ناصح لم يأخذ بذلك ، وقال إن الرد
لا يعمل في علة لثبوتها صارت ملكاً له ، ولكنه يعمل في العلة التي تحدث
إذا لم تكن له في وقت الثبوت له فيها بمجرد الحق ، وبمجرد الحق قبل الرد

٣ - وإذا كان الوفاء على أهل لمدرسة الفلانية أو على الفقهاء لغيره فيمينها

فإن من استجمع شرائط الاستحقاق وصار مستحقاً لتلك عزل معه وإبطال هذه
الوطيعة على ما قرره الطرسوسى في الفوائد وأرنصاه صاحب البحر. وردة ابن وهيب
وقال إنه لا اعتبار بعزل معه من اوقف بل لو عزل معه كل يوم مائة مرة ثم طلب
أحده أخذته كانه وقف على الامم فالان إذا عزل معه من اوقف فإنه لا يعزل .

٤ - وإذا كان اوقف على من يقرره الحاكم أو الدطر من الفقهاء مثلاً ،
فقرر من له ولاية التفرير بحصصه كان له أن يبطل ذلك ويعزل معه ، قال ذلك
ابن وهيب وورق في الحكم بين هذا وبين اوقف على الامم الفقير لمقيم بالمدرسة
الذى استجمع شرائط الاستحقاق وهذه العدة غير ظاهرة فإنه انظر رص
مستحق ، فداحب أن يكون في إسقاطه حقه في يثبت من الملات خلاف
أنى جعفر ، فلا يصح رده على مشهور . ويصح على أى الفقيه أنى جعفر . هذا
إذا رد وهو مستحق ، فإذا عزل معه من المصوب وخرج من مدة مثلاً بعد
دال عنه شرط الاستحقاق وصار غير مستحق أصلاً فلا محل للدول بإسقاط
أو عدمه ولا شبهة في أنه لا يلزم إسناده في المصوب واستدامة لو صب الذى يستحق
مسه ، وعلى ابن وهيب جرد هذا لا إسقاط المستحق مع ثبوته له .

٥ - وإذا كان اوقف مثلاً على الفقهاء أو على الفقراء بإطلاق ففس لفقيه
ولا فقير معين حق فيه لأن اوقف للجنس ولا يمكن أن يصرّف إلى كل فقيه
أو فقير ويقتضى تعيين تقرر من له الولاية وإذا أطلق الفقيه أو الفقير استحقاقه
في هذا اوقف قبل التقرير أصلاً فلا علة له لأنه لا حق له حتى يبطله فلا يمنع ذلك
من أن يقره فيه من له ولاية التفرير ومجرد إعطائه منه لا يثبت له حقاً أيضاً ،
فمن له الولاية أن يعطيه لمعيزه والحاكم الآخر أن ينقصه . فإذا مرده لقضى وحمله
رأساً له وأمر بإحراثة عليه وحكم به فإن حكمه لا يرد ولا ينقص كما في الخصاف ،
وفى هذه الحال يكون له حق لارم بالنقص ، فإذا سقط هذا الحق بعد تأكده
على هذا الوجه فظاهر قول ابن نجيم في أن من أسقط حقه من وطبيعة تقرر فيها
يسقط حقه أن ما قرر بالحكم والقضاء بتلك المستحق إسقاطه . وعندى أن هذا

لا يصح إلا على قول الفقيه أبي جعفر ، أما على المشهور فالواجب القول بعدم سقوطه
لأنه بالنقصان صار مستحقاً استحقاقاً لازماً فصار كالموقوف عليه المعين
٦ - وإذا حمل المستحق في الوصف نصيبه لميزه أو تبارك عنه أو أمقطه له
نعمى أنه وكله في قبضه بيانة عنه ثم بأحده بعد ذلك لنفسه بمرء من المستحق
كان هذا جائزاً كما قالوا . أما إذا تبارك عنه بذلك الغير نعى أنه أخرج نفسه
من الاستحقاق وأحل هذا الغير محله فيه فإنه لا يملك ذلك ولا يصح تصرفه
لخالفته لشرط الواقف وهو لا يملك إدخالاً ولا إخراجاً ، فلا يثبت لنفسه له
استحقاق قطعي ، ولا يزول استحقاق التبريل على المشهور من أن الاستحقاق
لا يصح إيقاطه ، أما على قول أبي جعفر فيمكن القول بسقوط استحقاقه وإن كان
لا يثبت لمن حمل به قياساً على ما فرروه ورحموا في مسألة الفراع عن اسطر ،
ولكنني لم أؤمن عرض لذلك^(١) .

هذا هو محل أقول الحسية ، وقال الشافعية إنه لا أثر لرد بعد القبول وإنه
لا عبرة رد من لم يكن مستحقاً بالفعل حين ارد ، كما قر ذلك ابن حجر
في النخبة^(٢) ولم نقف لهم على فصل ولا على أكثر من ذلك حتى الآن وهو يدل
بإطلاقه على أنه لا يصح التبريل عن الاستحقاق لا مطلقاً ولا بالميز ، ويؤيد ذلك
ما هو مقرر عندهم من أن وضع الوقف على اللزوم بالنسبة للعقد وبالنسبة لسوقوف
عليه ولهذا أنطلقوا الوقف باشتراط التغير في مصارفه وفائده سريان إقرار الوقوف
عليه لميزه وإن كان على شرط الوقف كما مر قرب . أما ما ذهب إليه فقد قالوا إن
للموقوف عليه أن يرد قبل القبول ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الاختيارات
وبعضي أنه لو رد بعد قبوله كان له ذلك .

٧ - اتفق الفقهاء على أن الإقرار حجة فاصرة لا تنهدى إلى غير لقمر ،
ولكن الحنفية قد استثنوا من هذه القاعدة قاعدة صفة ماثل منها لإقرار بالنسب على
النفس ، وقالوا أن من أقر بالنسب على نفسه إقراراً متوفياً بشرائطه ثبت النسب

(١) كذا في التصحيح من (١١٢ - ١١٩) (٢) ٢٠١ من ٢٠١

منه بهذا الإقرار ، ومتى ثبت النسب به ثبت بجميع مواجه ، حتى من أقرب ذوة
 محمول النسب وكان مثل القر له يولد بمفر وثبت النسب منه بهذا الإقرار ورث المقر
 له من أقرب إرث مات وبث له ورثته المعروفين أو يحجبهم كثرت النسب من الأصل
 كما يرث فأرب امرئيه وأخيه وإن كانوا حاضرين لهذا النسب . وفي كتاب
 اوقف لجلال أنه لو وقف أرضاً له على ولده وأدعى صديقاً أنه ولا يعرف له نسب
 أعطى هذا الصديق من عتة اوقف ولكنه لا يرجع في أحد من العلات ولا يصدق
 المقر على ما مضى منها ولكنه يصدق على ما ثبت من العلات ، ألا ترى لو أن
 رجلاً كانت له جارية فجاءت يولده فقطع رجل يده كان عليه نصف قيمة الولد ،
 فإن ادعاه الولد بعد ذلك ثبت نسبه وكانت ابنته ولم يكن على القاطع إلا نصف
 القيمة ولا يكون دية به كذبه المقر فكذلك وقف وفيه أرضاً له لو حصل
 أرضه صدقة موقوفة على قرأته فادعى رجل أنه من القرأته وثبت ما ادعى وقضى
 له القضي المقر فادعى هذا الصديق له رجل وقال هذا ابني وصدقه الرجل وثبت
 نسبه منه بإقراره فيه لا يصدق على عتة قد حلفت قبل إقراره أما ما يحدث من
 العلات فيه يشترط القرأته فيه ألا ترى لو أن مكانياً مات أخوه وله ابن ثم ادعى
 لمكان صديقاً من امرأة حرة ورعرعها امرأة قبل منه ذلك وثبت النسب
 ونكر لا يقتل قوله على ميراث الذي وجب لاس النعم ، وإن مات قريب
 لمكان بعد ذلك ورثه هذا الاس يدعى فكذلك اوقف لأن نسبه قد ثبت قبل
 مجيء العتة ، قل أن تكون لأحد أما في الباب الأول فقد ثبت العتة للقرأة فلا يقبل
 قوله في انتقاصهم مثل الميراث ، ألا ترى لو أن رجلاً من القرأة كانت له جارية
 ماتت ولد فادعاه أني أثبت نسبه وأجعله أسوة لقرأة في العلات المستأنفة ^(١)

وه أعثر على أحكام صريحة في هذا الموضوع فيها هو متداول يسامس كتب
 المذهب الأخرى ، غير أنني وجدت فيها دلالة قد قرروا مقرره غيرهم من أحكام
 الإقرار قاصر على المقر ، وقالوا إن إقرار المتهم باطل على تقييدات وتعميلات في ذلك ،

وقالوا إن إقرار الصحيح لنفس المحجور عليه لمن يثبت عليه لارم وشت به في دمه
 المقر له ما أقر له به، ولكنه لا يخاص به مع العرماء. ونصوا على أنه ليس لرجل أن
 يستلحق التقيط بالإسبة أو وجه، كمحاعة أو كونه لا يستلحق له أولاد مطرحة لأجل
 أن يعيش، وعلى أن له أن يستلحق بمجهول النسب غير التقيط بشرط ألا يكده لعقل،
 كإن كان مدعى الأثرة صغيراً، وألا تكذه المدعى كأن يستلحق من ولد سيد بعيد علم
 أنه لم يبدح له أو شك في أنه دحبه كما هو مقتضى كلام ابن بوس في صورة الشك.
 وقالوا إن الرجل إذا استلحق رقيقاً أو مولى فببره وكذبه مالك الرقيق أو مولى
 فإن كان قد سبق للمستلحق ملك لأمن من استلحقه صح الاستحقاق وسكن
 يبقى للمستلحق ملكاً ومولى لسيده، وإن لم يكن قد سبق له على لأمن ملك بطل
 الاستحقاق على ما هو مشهور عن ابن القاسم، وصح لاستلحق عبد أشهب
 ولكن لا يترتب عليه خروج ملك الرمة. لا رواة أولاء عن السيد، وقال مثله
 عن ابن القاسم في صحيح عيسى، وعملوا الحكم، في صورة سبق ملك وعلى قوس
 أشهب إذا لم يسبق ملك، بأن المقر منهم على إخراج الرقة من رقب مالكه وعلى
 إرالة الأولاء عن المعتق، وعلازم مشهور عن ابن القاسم في حالة ما إذا لم يسبق ملك
 بأن السيد قد ملحقه مصررة في مستقبل لو ثبت له حقوق، فبعد موت العبد وموت
 عن مال فيقدم إذا دأب عصيته من النسب في الإرث على سيده، فذهب لذلك
 للمصررة المحتملة بين عدم المحقوق ووجوب أيضاً أن المستلحق يلحق المستلحق
 على كل حال ويثبت نسبه منه، ولكن إذا كان المستلحق في مرضه أو بعد
 موته وكان للمستلحق مال غير قليل فإن من استلحقه لا يرثه في إقراره من تهمة
 أنه ما أقر بالنسب إلا ليرث هذا المال من ثمرته فعملوا بالإقرار في حق النسب
 وانتقوه به ولكنهم لم يرضوا عنه أقره وهو ليرث عبد التهمة، وقد وثقوا فروعاً
 كثيرة من هذا النوع تؤيد هذا معنى^(١)، ومن هذا يتضح أن الإقرار بالنسب

(١) الأسواق ج ٣ ص ٣٩٨ وما بعدها من ١١٣ وما بعدها

عندهم كالإقرار بعيره في الحكم إذا كانت فيه شبهة ، وإن الشبهة في الإقرار إما مطالة له أو ماصة من ترقب آثاره عليه إذا كان صررها يتعدى إلى غير المقر وإن كان صراً يكاد يكون متوهماً ولم أجدهم من الأحكام والأقوال ما يخالف هذا .
وريدة في التوثق رجحت في ذلك أنه تحصيلي لهذا الموضوع لعرضه على لجنة الأحرار الشخصية إلى حصرة صاحب الفصيلة الأستاذ الشيخ محمد عبد الفتاح العناني عضو اللجنة وشيخ الكلية وعصوحة كبار العلماء . وبعد بحث ومناقشة وتمحيص قرر فصله أنه وإن لم يصر صراحة على مسألة تعدى الإقرار في الوقف مخصوصه فإن قواعد مذهب واسعة في أن إقرار غير بالنسب لا يتعدى إلى المستحقين في الوقف فعلى فرض ثبوت النسب بإقراره لا يؤثر ذلك في استحقاق الآخرين متى دلت القرائن على أنه منهم في هذا الإقرار

١٢٠ - وطلال التارن عن الاستحقاق من الموقوف عليه مذهب الحنفية ، أما طلال إقراره بالاستحقاق لميره فهو عدول عن مذهب الحنفية ، وقد أخذ فيه بما حققه البيري من متحرى فقه الحنفية ، وما قرره ابن تيمية وأفتى به ابن رجب من الحنفية الذين لا يعرف أن هم اختلاف في ذلك ، وقد أفتى به السكي وقال به ولده قاضي القضاة تاج الدين السكي النعماني وأفتى به أيضاً المحب ابن نصر الله وأيده ، كما أن ميل صاحب كشف القناع إليه في غاية الوضوح . وقد عدل أيضاً عن مذهب الحنفية إلى القول بعدم تعدى الإقرار بالنسب على النفس إلى الموقوف عليهم متى دلت القرائن على أن المقر منهم في هذا الإقرار أخذاً بما تدل عليه قواعد مذهب المالكية وهو الأمر الذي تؤيده الفروع الكثيرة ولا يوجد في هذا المذهب ما يخالفه .

١٢١ - وطلال الإقرار بالاستحقاق إذا لم يكن موافقاً لما جاء بكتاب الوقف كان محل وفاق بين جميع من نظروا مشروع هذا القانون غير أن بعض أعضاء لجنة الأحوال الشخصية كان يرى الإبقاء على نصيحته إذا كان إقراراً من بعض الموقوف عليهم للمعص الآخر رعاية لأنه في هذه الحالة لا يتخذ وسيلة

إلا رفع حور وصح أو تسوية مبالغ مستعصية^(١). ولكن لأكثرية الساحقة لم ترص هذا وذهبت إلى تعميم الحكم، ورأت أن يتم هذا الإقرار أكثر من نعمه وأن كثيراً من الموقوف عليهم قد اتخذوه وسيلة لبيع مستحقهم شمس بحسب إمامهم ديون أكثرها وليد الربا الفاحش أو للوصول إلى أغراض غير مشروعة، كما رأت أن في العمل بهذا الإقرار بحرية لأغراض أو هجين ومصرورة لأموالهم في غير ما أرادوه من وجود الر والفساد وإعانة لمرابين وأنشدهم وتصيداً بطرق الفساد. ولكن أكثر هذه المعاني لا يدخل في تصديق المستحقين بعضهم مع بعض، وإذا وازنا بين مزاي هذا التصديق ومضره لاحظت كفة الأخذ به والتعاطر القضائية أكبر شاهد على أن مثل هذا التصديق لم يشهد يوماً وسيلة إلا للخبير والبر والوفائي

وحدة الأحوال الشخصية لترصحه إلى النفس على حكم لتدول عن الاستحقاق في هذا القانون إذ ليس فيه عدول عن مذهب الجمعية واستمدته من مشروع اللجنة التحضيرية، ولكن لحسة العدل بمجلس الشيوخ أصابته ولم تذكر سنة واضحة لما صحت، وبحيل إلى أن الدعت لها على ذلك لم تكن إلا الرعة في استبعاد الأحكام مع مراعاة أن التدول والافتراق بمخصص لدفع واحدة كما بهم من مجموع كلامها في التقرير، ولم يكن عدم تعدى الإقرار بالنسب على النفس إلى الموقوف عليهم محل خلاف بين كل من نظر في مشروع هذا القانون، مراعاة لما فث في هذا العصر من اتخاذ الأقرار بالنسب على النفس وسيلة إلى إدخال غير الموقوف عليهم في أوقف إما بحياة لهم أو نكابة بالمستحقين مع قيام القرائن الدالة على أن القرلة بالنسب لا يعت إلى القرصلة ما، ورعة في سد باب هذه الخيل وحماية المستحقين والمحافظة على إرادة الواقفين. وكانت لجنة الأحوال الشخصية قد استثنت إقرار الواقف بالنسب على نفسه من هذا الحكم نظراً لأنه لا أهمية فيه بعد أن أعطى له القانون الحق في الرجوع عن وقفه وفي تغيير مصارفه وإن لم يكن

(١) حطة ١٩ يناير سنة ١٩١٢

قد اشترط ذلك لنفسه في عقدة الوفاق ، ولكن لجنة العدل بمجلس الشيوخ
رأت أنه مع هذا لا يزال هناك ما يدعو إلى التمسك بقانون الوفاق هذا الإقرار
وسيلة إلى حرمان ذوي الاستحقاق الواجب من كل ما يحسن ما يجب لهم من
الاستحقاق بمقتضى أحكام هذا القانون ، ولذلك عدلت هذا الحكم وسوت فيه
بين الواقف وغيره . وحين دراسة معمر لهوري بالعدل لمشروع الأول هذا القانون
سبه هذا الحكم إلى القانون عما إذا كان من الممكن أن يوضع مثله في كل من قانون
المواريث والوصية فأجاب بأنه لا مانع من ذلك بل هو ما يقتضيه تناسق التشريع
وأثناء نظر قانون المواريث بمجلس النواب اقترح بعضهم إضافة ذلك الحكم إليه
ولكن وزير العدل فصل التريث في ذلك حتى يدرس الأمر على لجنة لأحوال
الشخصية ، وقد عرّض عيب ذلك فقررت فيه أحكاماً وفيه ^(١) بمجلس ٢٥ أبريل
سنة ١٩٤٣ ولكن حوادث الأزمات وتصاريفها قصت نألاً فخرج إلى حيز
التشريع حتى الآن

(١) الأحكام من بابها في الأحكام الشرعية في هذا الموضوع هي :
 كتب من يدور حولها في هذه الكتب كمنه في أو الماء وثبت
 أن المرفوع أن مرفوعه في شيء من شيء من هذا في وصده المرفوع
 له في ذلك من كان من هذا في المرفوع .
 والمفرد لأشبه منه في المرفوع الذي هو في هذه شروط لأشبه المرفوع في صدقه
 ولا يتوقف صانع دعوى روحية على تقدير شيء من الأوراق المتضمنة عنها في هذه (٩٩)
 من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١م إذا لم يصدق منها سوى إيجاب الحق الشرعي .
 ورد أن المرفوع من يدور حولها في هذا في المرفوع في شروط الواردة في المرفوع
 الأولى من هذا

وإذا ماتت حبس بالإقرار بعدم نوب الزوج المين بالفترة الأولى من ثلاثة الأولى لعدم
بوجود من يمس على فترة الثانية معاً كان لهذا الإقرار حكم الإقرار بالنسب على الغير
ولا بدس على هذا الإقرار أى أثر إذا لم يثبت به النسب لعدم توافر الشروط الأخرى .

٢ - شروط الواقفين

مادة ٢٢ - مع عدم الإحلال بأحكام الفقرة الثانية من مادة ٢٧
يطلب شرط الواقف إذا قيد حرية المستحق في الزواج ، أو الإقامة ،
أو الاستدانة إلا إذا كانت لغير مصلحة .

ويطلب كذلك كل شرط لا تترتب على عدم مراعاته تهوين
مصلحة للواقف أو الواقف أو المستحقين

١٢٢ - الشرط المائل

نص المادة السادسة على أن الشرط غير الصحيح يكون باطلاً ، وبمذكرة التفسيرية
عرفته بأنه ما كان مذهباً لا يقدّر بوقف ، أو كان غير حائز شرعاً ، أو كان لا فائدة فيه . وهات
إن ما عدا ذلك يكون شرطاً صحيحاً ، كما ذكرت أن الشرط غير الحائز شرعاً هو ما كان
محرمًا أو مذهباً لا يقدّر كشرع ، وقد بينت هذا المعنى بشرط وقصت القول في النوعين
الأولين^(١) من الشرط العاقد وأردت القول في النوع الثالث لأنّه حدث عنه هذا

وقد عني الشرع بأن يرد في هذه المادة القاعدة لمصلحة بالمواعيد الثلاث من
الشرط العاقد وأن ينعى على بطلان بعض الشروط لضعفه بالاستحقاق ، وهي
الشرط لمفيد لحرية المستحق في الزواج ، والشرط لمفيد لحرية في الإقامة ،
والشرط لمفيد لحرية في الاستدانة . وقد عني ببعض على هذه الشروط الثلاثة
مخصوصاً مع أنها لا تكاد يخرج عن القاعدة العامة التي قررتها مادة السادسة
والقاعدة التي قررتها هذه المادة لأنها كثيرة الوجود في كتب أمميين وكثيراً
ما كان العمل بها مثلاً للشكاوى الخفية فزيد بزر حكماً ، ولا يترك تطبيق

(١) يرد عدم إحوار شرعاً في الصابط الذي ورد في المذكرة تفسيرية هو ما سمعت لا العي
العام وهو عدم الصحة ، وقد ذكرت هذا (س ١) من أسئلة غير احتراساً له
الشروط المفسرة لغيره والصواب أنه من النوع الأول وهو الثاني للعقد ، أما شروط بقية
لحرية الزواج والإقامة والاستدانة فليس من الأنواع التي يدرج تحتها بصلاح وتصل .

القواعد العامة واختلاف الأقطار فيه ، كما أنه في بعض الأحوال قد يكون منها ما هو خارج عن أنواع الشرط القاسد الثلاثة عند الحسية فإبقاء للنقص ورعة في الاحتياط التام رأيت اللجعة الفرعية التي شكلتها لجنة الأحوال الشخصية لمبحث هذا الموضوع أن ينص على مطلق هذه الشروط الثلاثة نص خاص ، إلاكتفاء فيما عداها بالقواعد العامة والنصوص الخاصة الواردة بهذا القيد وما لا يخالفها من مذهب الحسية

١٢٣ - الشرط المقتصر الحرية المنص في الزواج

إذا شرط الواقف هذا الشرط في كتاب وقعه كان شرطاً مطلقاً لا يرعى ولا يعمل به ويكون المستحق استحقاقه وإن حالقه ولم يعمل به . والمراد بالمستحق هنا من جعل له حق في مع النوب من وقت هذا الحق أو لم يعمل فهو بمعنى الموقوف عليه ولو غير به فكان ذلك أفضل وأدق ولكن الذي حمل التفسير بالمستحق سائفاً أنه شرط متعلق بالاستحقاق والمستحق مص عام يشمل أي موقوف عليه ، كان روحاً للواقف أو لم يكن ، كان من ذرية الواقف أو من قرابته أو كان أحياً معه ، كان استحقاقه واجباً أو لم يكن . ونفس الحرية المنص في الزواج هو الحد من إرادته بالسد . به من محطه معينة ينسب فيه إيجاباً أو سلباً حتى يتمكن من الاحتياط عنه الذي جعله . وهذا التقيد قد يكون نعمة من الزواج أصلاً كاشتراط الواقف حرمان زوجته من الاستحقاق في وقعه إذا تزوجت بعده واشتراط العروبة في استحقاق أهل المدسة وإرباط أو في استحقاق الأثاث من ذريته ، وقد يكون نعمة من الزواج لشخص معين أو من أئمه أو ولد معين أو من فريق خاص من الناس ، وقد يكون بإلزامه بأصل الزواج ، وقد يكون بإلزامه الزواج بمن أو من إقليم أو بلد أو فريق معين ، فتبيد الحرية في الزواج كما يكون بالبيع منه كلياً أو جزئياً يكون محتسبه كلياً أو جزئياً . والشرط قد يكون صريحاً في تقييد الحرية كاشتراط ألا تزوج المستحق وإذا تزوج كان محروماً وقد لا يكون صريحاً في ذلك ولكنه يؤدي إليه كأن يحمل الاستحقاق على غاية الزواج أو عدمه

ويكتفى بذلك بهذا والبرع الأول سواء في القصد والنتيجة ولا يراد منه إلا الحد من الحرية ولا يكون من وراء العمل بهذا الشرط إلا أن يراعى الموقوف عليه من العمل به والاستحقاق وبين مخالفته والحرمان فهو مع هذا الشرط محدود الحرية في هذا الأمر لا يصدر فيه من إرادة مطلقة .

ومحل القول من هناك شرطاً مقيداً لحرية الموقوف عليه في الزواج أن يكون الوافق قد وافق على معين أو ما وصف وشرط في استحقاقه عدم الزواج أو حمل الزواج غاية له أو شرط في استحقاقه الزواج أو حمل الأعراس عنه غاية له لأنه في هذه الأحوال يكون هناك موقوف عليه وبميد الحرية ، فالأول ذهب على من يكون متزوجاً أو على من يكون عراً بإطلاق كالوصف على الأرملة أو على الأرملة لمعين فإن العزف في الحالة الأولى والتزوج في الحالة الثانية لا يكون كل منهما مستحقاً ولا موقوفاً عليه أصلاً ولا يصدق عليه أنه مستحق أو موقوف عليه فيد الوافق حرته في الزواج شرطه ، فصحيح مثل هذا الوافق لا يسلوه حكم هذا الشرط ولا يمكن القول بطلان هذا الوصف الذي حمل عنواناً لبيان الموقوف عليه الذي يريد الوافق بوضعه ويحمل من ، تصف بهذا الوصف من بين الموقوف عليهم إذا لم يطل هذا الوصف لبطال بيان الموقوف عليه ولم يبق هناك موقوف عليه محال من لأحوال هذا إذا كان وصف العزف أو الزواج قد ذكر وحده لتعيين الموقوف عليه أو كان قد ذكر معه وصف آخر وطهر أنه بقصد بكل منهما تعيين الموقوف عليه على السواء كما يوقف على الأرملة اللاتي من الحسب من عمرهن أو على أرملة قريبته أو على المرحومين ذوي الأولاد عكس من الوصفين قد أريد به التعيين وفي ذلك سواء ، أما إذا كان معه وصف آخر وطهر أن قصد التعيين قد أريد من الوصف الآخر أصالة وأن وصف العزف أو الزواج قد أريد منه نفي الحرية كان حكمه حكم الشرط في الطلاق ، فالأمر على تحقق هذا المعنى سواء أُدعى نصيحة الشرط أم نصيحة الوصف أو الاستثناء أو أي صيغة أخرى . وهذا المعنى أكثر وروداً في كتب الواقعيين قديماً وحديثاً على أوصاف وصور شتى وصارات

مختلفة . ومن أمثله ما كان شأنه من وقف الرجل على زوجته أو مستولته
 مادامت عزيزاً باذا مات أو تزوج نيره في حياته أو بعد موته كان ما هو موقوف
 عليها وقفاً على آخرين . ومنها ما جاء في كتاب وقف الشيخ كان شيخ الشيوخ
 في عصره ، فقد وقف أعياناً على نفسه ثم على دريته بالوضع الذي سبه فيه وحمل
 داره من بعده وقفاً للسكنى وإقامة مسجدي وقعه بالفعل وتأمينهم ما عدا الإثبات
 لمروحات نير أهل هذا الوقف مادمس مروحات وكل من حلت منهن من
 الأرواح يعود لها حق السكنى مادامت عزيزاً فإن لم توجد من مستحقين موقوف
 عليهم ذكر ولا إناث عبر (١) مروحات بأحد منهن هذا الوقف ، حار للإناث
 لمروحات نير أهل هذا الوقف حيث أن يقتصر بالسكنى بالمرل وهكذا يجري
 الحال في ذلك كذلك أنه الآدين بهذا القول قد أخرج في طهره مخرج بيان
 من وقف عليهم للنزل ولكنه اشتمل على شرط مقيد الحرية الآيات في الزواج
 نير أهل الوقف على النقي الذي ذكرنا ، ، مهما ما جاء بكتاب واقف وقف على
 نفسه ثم على روحانه ودرته ثم على عتقائه وعتقه روحانه وعتقه أخيه وشرط
 في وقعه هذا حرمان من مروج من العتقاء ، حتى منهم ، كان فهم ذكر الآيات
 وإناث له كور فإن لم يكن فيهم ذلك لا يحرم العتيق سوى مروج ، حتى وإنما تحرم
 درته بهذا شرط مقيد الحرية المستحق من العتقاء ، ويحظره إلى المواراة بين لزواج
 من العتقاء ومن استحقاقه هو درته وبين الأرواح مطلقاً وبين استحقاق درته
 وإذا وقعت الزوجه على روحها وشرطت في وقعه حرمانه من الاستحقاق
 الروحاني إذا روج عليها وهي في عصمته يكون شرطها هذا شرطاً صحيحاً ولا يبطل
 مع أنه شرط مقيد الحرية روحها الموقوف عليه في الزواج لأن نقاد قد أعطاهما
 الحق في هذا الشرط في الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين ونصها على أن
 بطلان الشرط المقيد الحرية للموقوف عليه في الزواج إنما يكون حيث لا يكون
 من ورائه . لحال أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٧ بهذا الشرط قد استثنى
 من هذا الحكم .

وقد اقتصر في هذه المادة على استثناء ما هو وارد بالفقرة الثانية من تلك المادة وهذا الاقتصار لم يقع موقعه ولم يصب محله وهو مدعاة إلى اللبس والاضطراب وكان الواجب أن يتناول الاستثناء جميع ما جاء في تلك المادة ويرى أن ما جاء بالفقرة الأولى منها أحق بالنسبة إلى هذه الإحلال به ولكن هذا الاقتصار مع ما فيه لا يعنى حوز الإحلال عما جاء بالفقرة الأولى من تلك المادة ولا يدل عليه ولا يمكن أن يعطل النص الصريح لمجرد هذا الاقتصار لمعيب، فهو أن التوقف شرط في وقعه حرمان ذي الاستحقاق الواجب مما يجب له وكانت لديه سبب قوية رأيت محكمة التصرفات بعد تحققها أنها كافية لهذا الاشتراط كان هذا الشرط صحيحاً ولا يعطل إذا كان مفيداً لحرية المستحق في الزواج. وما هي تلك المدركة التفسيرية بقول مما أوردته ليس بالفقرة الأولى « وليس من الإلصاف أن يحد من حرية الواقف وعنه إذا أرسل أنه للتعليم حاج القصر من أن يشترط حرمانه من الاستحقاق في وقعه إذا هو تزوج من غير أمه، بله وملته، هذا الشرط الذي يدل على حسن تقدير الواقف وبلغ حرصه على ثروة يده والاحتفاظ بها لقومه وبني مله وحماية أسرته من الاتصال بالساكنات والفرار من الشرور التي تصيب أسرته وأمنته من وراء الزواج بالأجنبيات. وليس من العبد أن يحل بين أهله وبين حرمان كرامته من وقعه إذا هي تزوجت بأحد خطمه أو من يعتبر الزواج به معرة تلحق بكرامة أسرته ». وإذا كانت عبارة المادة ٢٧ مسوقة لبيان حكم اشتراط الحرمان من الاستحقاق الواجب وصحته في الأحوال التي أوردتها فإنها تدل بدلالة النص ومن باب أولى على حوز هذا الشرط في هذه الأحوال إذا كان معلوماً بالاستحقاق غير الواجب وما جاء من أنوى الأدلة إلى تعيين تخصيص العموم الوارد بهذه المادة وما أطر أن هناك عقلاً يسبغ صحة هذا الشرط في الاستحقاق الواجب وبطلانه في الاستحقاق الاختياري. فالشرط لتقييد الحرية المستحق في الزواج إذا كان من الزوجة بحرمان روحها من الاستحقاق إذا تزوج عليها وهي في عصمته أو كان من الواقف لأسباب تبرره كان شرطاً صحيحاً يجب العمل به ولا يكون من الشروط

المطلقة سواء أكان متعلقاً بالاستحقاق أو واجب ثم يعبره بعبارة المادة هنا من العام
الذي قام الدليل على تخصيصه

وهذا من الشرع للشرط إذا كان مقيداً بحرية الموقوف عليه في الزواج
وحكم بطلانه في غير الحالتين الباردتين في المادة ٢٧ ، ولم يعرض صراحة للشرط
إذا كان مقيداً بحرية غير الموقوف عليه في الزواج كالنظر مثلاً كما أنه لم يعرض
صراحة لما إذا كان الشرط مقيداً بحرية الموقوف عليه في الطلاق أو فهل التصريح
بحكم هذين النوعين لندتهما وكثرت ما يكونا كثيراً من الشروط التي يطبق
عليها المصطلح العام الذي بالمعنى الثالثة من هذه المادة .

وهذا الشرط إذا كان يرمى إلى منع أو قوف عليه من زواج من كان من
نوع الشروط غير الجائزة شرعاً أي المحرمة لمعادته بقاصد الشارع ولكن هذا
التحريم لا يقتضي مع ما قرره فريق من الفقهاء وصحح الحنفية بل مع ما قرره
فريق آخر كما سيأتي . وقد كان هذا أول ما عث للخص على حكم هذا الشرط صراحة
وعدم الاكتفاء بالقواعد العامة بعد أن سبق للمحة الفرعية أن ما كان يراد من
وصح ملحق للقانون بين المحرمات في نظره شاق وغير ميسور ، وإذا كان هذا
الشرط يرمى إلى ما عدا ذلك من هبة الصور فقد نظر إليه على أنه فارة بكون غير
حائز وفارة بكون شرطاً تيسيراً محضاً وليس من ورائه فائدة معتد بها في نظر
الشارع ولا في نظر من مكروه تفكيراً معتدلاً ولذا استثنى من حكمه ما يكون
موافقاً لمادة ٢٧ لأن اشتراطه أدراكه بكون له ناحية أخرى من مقاصد الشارع
ترى على الناحية التي تقتضي بطلانه ويكون أيضاً من مقاصد العقلاء معتدلين

١٢٤ - الشرط المقيد لمعية المصنف في الميراث

أطلق الشارع هذا الشرط أيضاً واعتبره شرطاً غير صحيح ، فإذا شرطه الواقف
كان شرطاً باطلاً أي لا يراعى ولا يعمل به ويكون المستحق استحقاقه وإن حانفه
ولم يعمل به . والمراد من المستحق الموقوف عليه وأن يكون الشرط مقيداً بحريته
بصفته مستحقاً لا وصف آخر كالنظر وغيره على ما سبق ذلك في شرط الزواج والإقامة

على الاستيعان والسكنى على اوجه المتدفلا يشمل التردد ولا الترول المبرر لمرص
وقتي كالضيقة . وما قدمه في شرط الزواج من معنى تقييد الحرية فيه وجوداً
وعدماً ومدى ذلك بحرى كله فلا تطيل بإعادته ، وهذا الشرط كسابقه قد
كثر وروده في كتب الوقيين على أوصاف : سور شتى ونسارات مختلفة ، والمدار
فيه على أن يكون قد أريد به الشرطية وتقييد الحرية في الإقامة ويستوى في ذلك
ما إذا كان هذا معنى نصيحه الشرط أو نهيها أو ما وصف ، أما إذا ذكرت الإقامة
ليبين الموقوف عليهم ، مفردة أو مع وصف آخر فلا تسكون من قبيل الشرط
المقيد لحرية مستحق في الإقامة كما ساء من قبل في شرط الزواج ، فو جعل وقفه
مصرودة ربه في لمقيدين شرط معين أو مدرسة معينة أو للاحثين إلى معنى
معين من العذر أو النسوة ، وجعله من قيمون في داره لم يكن كلامه مطبوعاً
على شرط يقيد حرية مستحق في الإقامة ولا يكون إلا محض بيان للموقوف عليه
فلا يطبق عليه هذا الشرط ، ولكن إذا ذكرت الإقامة في بيان الموقوف عليهم
وأحرحت بحريته وكان ذلك في واقع معنى الشرط اعتزمه وطلق عليه حكمه ،
كن وقف على نفسه ثم قال إن ربيع اوقف بعده بصرف على ولاده ودريته
وعائلاتهم وحدهم في نفقة وكسوة تليق بهم ماداموا مقيمين بمنزلة الممين وإذا
خرج أحدهم من هذا المنزل وترك المقام به مع العائلة وكان ذلك معها لم يكن
من المستحقين ربيع وقفه هذا ، بهذا الكلام وإن أخذ في مظهره بيان الموقوف
عليهم بمصده واضح وهو أن الموقوف عليهم هم أولاده وذريته وعائلاتهم وحدهم
وأن الإقامة في منزله شرط اشتراطه عليهم في الاستحقاق فهو ومن وقف على
أولاده ودريته بإطلاق ثم شرط أن من لم يتم بمنزله حرم من الاستحقاق سواء
في المني وفي الحكم

وقد جاء في صدر الفقرة الأولى من هذه المادة النص على عدم الإخلال بأحكام
الفقرة الثانية من المادة ٢٧ ، وهذا النص منسب على كل ما جاء بمقرة هذه المادة
من الأحكام . ولكن الفقرة الثانية من المادة ٢٧ ليس فيها شيء مرتبط بالإقامة

واشترائها فلا يظهر هذا النص أثره حكماً . وقد ينشأ من قبل أن عدم النص هنا
 على عدم الإحلال بأحكام الفقرة الأولى من المادة ٢٧ لا يعيد حوز الإحلال وأن
 حكمها يجب أن يراعى . وبذا كان لدى الواقع أسباب قوية تجعله على اشتراط
 حرمان المستحق من الاستحقاق الواجب له إذا أقام أو لم يقيم على وجه معين ورأت
 محكمة التصرفات بعد تحققها أنها كافية لذلك واشتراط ذلك كان شرطاً صحيحاً
 يجب الوفاء به ويقترب على محالته أثره وإن كان شرطاً مقيداً لحرية المستحق في
 الإقامة ، وذلك كمن عرف من سلوك ابنه أنه يختار سكناه في حي البقاء ويقوم مع
 الساقطات لأغراض مريضة تليه وأسرته فاشترط في وقعه حرمانه من الاستحقاق
 إذا لم يقيم في الأحياء الطاهرة واستمر على الإقامة في هذا الحي أو غيره من الأحياء
 الملوثة ، ومن عرف من بنته أنها تكثر من هرجات وروجا لأغراض سيئة وقيم
 في منزل شخص آخر فاشترط حرمانها من الاستحقاق إذا أقامت مع هذا الشخص
 أو أقامت خارج بيت زوجها بدون عذر مشروع ، ومن طلق زوجته المروفة
 بسوء السيرة وأقامت بعيدة عنه وكان له من بيت كثيرة لا ترضى بهير الإقامة معها
 فاشترط حرمانها من الاستحقاق إذا أقامت مع هذه الأم كما سيأتي أيضاً أن عبارة
 الفقرة المذكورة مسوقة لبيان الحرمان واشترطه بالنسبة للاستحقاق الواجب
 ولكن حكمها بالنسبة للاستحقاق الاختياري مستفاد من دلالة النص ، فالشرط
 المقيد لحرية المستحق ، استحقاق واحد أو اختيارياً في الإقامة ، يكون شرطاً صحيحاً
 إذا اشترط طبقاً للفقرة المشار إليه ويكون مستثنى من حكم الوارد بهذه المادة .
 وقد نظر الشارع إلى هذا الشرط عدا ما استثنى ، على أنه شرط تعسفي
 محض في كثير من الأحوال وأن الأغراض التي حملت وتحمل أو اقبح على اشتراطه
 تافهة لا يقيم لها وزن عند لطخة الصدقة ، والبراط بين بعض أعضاء البيت الواحد
 إن لم تحق العاطفة الصادقة والبواعث الصحيحة لا يمكن أن يحلقه مثل هذا
 الشرط الذي كثيراً ما يؤدي إلى عكس المقصود منه ويحقق الشقاء والتناقص ،
 على أن شرط الإقامة مع باقي المستحقين أو في دار الواقف قد لا تكون من لدور له

محال فقد يكون ذا منصب يحتم عليه أن يفهم في حجة أخرى أو نفعه حاجات
العيش أو طيب العلم على الإمامة في بلد آخر إلى غير ذلك من الظروف التي
لا يتيسر معها تعيد شرط الوقف إلا بضرر بين أو تقويت مصلحته . لكن إذا
كان لدى الواقف من الأسباب القوية التي يبيح له الاشتراط طبقاً للمقولة الأولى
من المادة ٢٧ كان عزمه أو وقف عزمه صحيحاً مشروعاً فتحت مراعاة شرطه .

١٢٥ - الشرط القيد الحرة المنصوص في الاستدانة

قد سبق لقول في معنى مستحق ومعنى تعيد الحرية في شرط رواج . ودراد
بالاستدانة إثبات سير في دمه مستحق وتقرره فيها كما شئت إلى ذلك مذكرة
التفسيرية بشارة واضحة ، والاستدانة كما تكون ماضية ولاقتصر بكون ما شئت
سبباً ، وسكينة ، وإلا فلا موجب للقبول ، وغير ذلك من الأسباب التي نصص
تموت دين في دمه مستحق

وشرط الاستدانة من الشروط الثامنة في كتيب الواقفين ويرد في على أوضاع
وبصريح محكمة ، منهم من يشترط أن من استدان من الوقوف عليهم كان محرماً ،
ومنهم من يقول « من تدان » ، ومنهم من يسم إلى إحدى هـ بين الكائنين
« أو لحقه دين » ، ومنهم من يكتب باشتراط الاستدانة أو التدان ولحق الدين
للحرمان ، ومنهم من يفيد ذلك بأن يترك عليه الحجر على الأعيان الموقوفة
أو حاصلات الوقف ، ومنهم من يكتب بالحرمان ، ومنهم من يسمه إلى وقت سابق
على الاستدانة أو وضع الحجر ، ومنهم من يحرم المستدين حرماناً مطلقاً ، ومنهم
من يحمل له في نصيبه مفعلة ويحمل ما راد عنها استحقاقاً لولد المحرم أو لمن يستحقه
بعده على مرض موته ، ومن تقبح كتيب الواقفين عرف أن من عزم من بعض الوقفين
حمل لموقوف عليه على عدم الاستدانة وأن من أعراض اسم الآخر فوق هذا
حماية لموقوف عليه من دائنيه وقد يكون ذلك هو الغرض الأول .

وقد طر الشارح إلى هذا الشرط على أنه شرط نسبي كثيراً ما يكون سبباً
في تقويت مصلحة الوقوف عليه والإصرار به وخاصة حينما يطرأ عليه حاجة عاجلة

مشروعة تقتضاه الاستدانة ، ويكون معنى التصرف فيه أوضح إذا كان سبب الدين
 كهدية أو ضمان متلف ، هذا إلى ما في بعض أوضاعه من التمييز بالآخر من الدين
 يتعاملون مع لموقوف عليه الذي لا مال له سوى استحقاقه في الوقف ، فهذه الاعتبارات
 تحكم سلطان هذا الشرط ولكنه لم يطل في جميع الأحوال ، وإن أطل في حالة
 ما إذا كانت الاستدانة لمصلحة أما إذا كانت الاستدانة لغیر مصلحة فإن هذا الشرط
 لا يطل ويبقى صحيحاً ويعامل الموقوف عليه بقتضاه والمصلحة هي الدعوى والفائدة
 ليستحق دون غيره ، ومن البين أنه لا يقصد أي مع يحمي له من وراء الاستدانة
 مهما كان بل المراد مصلحة وفائدة تكون مما يحمل حتى التصرف عادة على
 الاستدانة وأن تكون الاستدانة هي الطريق الوحيدة أو أيسر الطرق إلى تحقيق
 هذه المصلحة أي مصلحة ذات شأن كما قالت المذكرة التصيرية حين الكلام
 على المادة ٣٣ . ولحقه الأخوان الشخصية كانت قد اشترطت لطلان هذا الشرط
 أن يكون استدانة لموقوف عليه لمصلحة راجحة فيكون الشرط معمولاً به إذا
 كانت الاستدانة لغیر مصلحة أصلاً أو كانت مصلحة غير راجحة ، وقد اعترض
 بعض الشيوخ على تقييد المصلحة بأنها راجحة بوجه نظر اقتصادية واستجاب له
 المجلس واستند هذا القيد وبقي مستنداً وكما سنرى من صراحة من المصلان
 ما إذا كانت الاستدانة لغیر مصلحة ، يجب أن سنتنى منه أيضاً ما إذا كان الواقع
 قد اشترطه لأسباب قوية رأيت المحكمة كفايتها طبعاً للمادة الأولى من المادة ٢٧
 ويصل بشرطه في الاستحقاق الواجب والاستحقاق الاختياري على السواء ، وذلك
 كمن عرف عن أنه يقرض من مراب أحسن معين عرف بأنه يقرض الناس
 بالربا الفاحش وأنه ستمثل مع ذلك أصاليب متنوعة لمصلحة هذا الفحش ثم لا يثبت
 أن يجر معامته إلى المحاسبة ولا تكون عاقبته إلا استمراق ماله وصده فأراد
 أن يجعل منه على الاعتماد عن معامته هذا المرابي وشرط أنه إذا استدان منه كل
 محروماً لم تكن شرطه باطلاً ووجب العمل بقتضاه وإن كان الدين يستدين منه
 لمصلحة ، وكمن عرف عن أنه سهل الاقبياد إلى أصدقائه ومعارفه وأنه

يستحب إلى كل من يدعوه إلى الكفاية ، موصراً كان أو معسراً ، حسن
الأداء أو موطلاً ، فاشترط حرمانه من الاستحقاق إذا لحقه دين بسبب الكفاية
فهذا الشرط صحيح به ما يبرره ويجب أن يعامل مستحق نقصاء . أما الفقرة
الثانية من المادة ٢٧ فليس من بين أحكامها ما له علاقة بالاستدانة .

١٢٦ - والأحكام الخاصة بهذه الشروط الثلاثة التي شملت عليها
الفقرة الأولى من هذه المادة كما تنطبق على الأوقاف التي صدرت أو تصدر بعد
العمل بهذا القانون تنطبق على الأوقاف التي صدرت قبله طبقاً لنص المادة ٥٦ ،
غير أن الاستثناءات التي يبيها في هذه الشروط ، جاءت من نص المادة ٢٧ ،
وهي لا تنطبق إلا على الأوقاف التي تصدر بعد العمل بهذا القانون والأوقاف التي
صدرت قبله وكان واقفوها أحياء عند العمل به وضم حق الرجوع عنها ولا تنطبق
على الأوقاف التي مات واقفوها قبل العمل به ولا على الأوقاف التي مات واقفوها
قبل ذلك ولكن من ضم حق الرجوع عنها المادة ٢٧ لا تصلح بمحصصة لأحكام
هذه المادة بالنسبة للأوقاف التي لا تنطبق عليها ، وليس لها حكم فيها ، وهذا يقتضي
حتى أن هذه الشروط سطل طلعاً لأحكام المادة ٢٧ بالنسبة لهذه الأوقاف بدون
استثناء ، فيبطل ما شرط فيه من الشروط بعبء خيرية مستحق في الرجوع وإن كان
شرطاً شرطه الرجوع خرم من الرجوع من الاستحقاق في وقفه . وهو يرجع عليها
وهي في عصمتها وكان شرطاً نفسه أسبق قوته بمروره ، وهكذا يكون الحل
في الشرطين الآخرين ، وهذه النتيجة ، وإن كانت قاسية وفيها عرق لا مبرر لها
ولا تنطبق مع أغراض الشارع ، سيحة حتى ينعى النصوص الواضحة ولا يمكن
الفرار منها ودليل التخصيص بالنسبة لهذه الأوقاف غير موجود وحكمة التشريع
لا يمكن الاعتدال عليها وحدها لتعطين النص أو تخصيصه لأن تخصيصها في بعض
الصور لا يدل على إرادة الشارع التخصيص لا التعميم فالحكمة لا يبرم اصطفاها
ولا تنفيها في جميع الصور وتخصها في بعض الأحيان لا يقتضي تحريم الحكم فيها
تخصها فيه ، وهذا يعني مقرر وهو أصح ذات بشق فيه فقه لمسلمين مع غيرهم .

وطعن المادة ٥٧ لاعتناق هذه الأحكام في الأحوال التي حولت فيها هذه
 الشرط قبل العمل بهذا القانون ، أي أنها لا تنطبق على الحوادث السابقة ،
 فمن اشترط حرمانه إذا تزوج وحادث هذا الشرط قبل العمل بهذا القانون كان
 محروماً ولا يسود له الاستحقاق بعد هذا القانون وسي معاملته تقتضي هذا الشرط
 هو وكل من يتولد هذا الشرط كمن شرط أنه إذا تزوج منه بخلالة كان محروماً
 من الوفاة هو ودرته منها أو هو ودرته منها ومن سواها بخلاف الشرط وتزوج
 بها قبل العمل بهذا القانون فعمل يقتضي هذا الشرط هو ودرته ، وكذلك يكون
 الحكم في شرط الإقامة والاستدانة وعودة الاستحقاق إذا راعى سبب الحرمان
 مسألة أخرى يأتي التناول فيها تعون الله ومشيئته في شر - المادة ٢٥ و ٣٤ ،
 وبخلاف هذه الشروط من العمل بهذا القانون تترتب عدم أثرها ولا تنطبق عليها
 الأحكام الواردة من صدر حكم تنقيصها أو ما يحكم به ، كان الخلف مستحقاً بالعمل
 حين الخلع أو لم يكن مستحقاً ، جاء وقت استحقاقه قبل العمل بالقانون أو لم ينجح .
 فمن وقف على نفسه ثم على أولاده ودرته ، وشرط في وقته أن من تزوجت
 من سببه بغير أحبه فلا كانت محرومة من ودرتها من الاستحقاق في هذا الوفاة
 وتزوجت بنت له في حياته من أحبه من تزوجت على هذه الخلع أثرها وصارت
 محرومة من الوفاة وإن كانت غير مستحقة بالعمل حين الخلع وكذلك تحرم ذريتها
 من الوفاة ، من ولد قبل الخلع ومن ولد بعدها ، ولد من العمل بهذا القانون
 أو ولد بعده ، ونظراً لأن وجهة الشارع التي حدثت به إلى الأبد بعدم الرحمة
 في الاستحقاق هي حماية الحقوق التي تقررت افتقرت في جهة التقييد أن يقتصر
 أثر محو هذه الشرط قبل العمل بهذا القانون على حرمان من يخلفها إذا كان
 الاستحقاق كان أول يديه قبل الذبح إذا في هذه الحال يكون الحق في تعيينه قد
 ثبت فعلاً من جعله له أوقف بعد حرمانه ويصح أن يقال أنه صار حقاً مكتسباً
 له فلا يبرع منه ، أما إذا كان الخلف لم يأت وقت استحقاقه قبل العمل بالقانون
 فإن الآخر لم يكسب شيئاً فعلاً وكل ما أتت له هو مجرد الأمل في أن يتناول ما كان

المحرور سينتدله فيما بعد ومثل هذا لا يقال له حق مكتسب بالمعنى الذى يريد المشروع حمايته و ساء على هذا لا يحرم من حالف قبل القبول إذا شاء دور استحقاقه العمل بعده وكذلك لا يحرم ذرية محالف إذا لم تأت دور استحقاقه إلا بعد العمل بهذا القانون ، ولكن هذه الفكرة لم تنق رواجاً وقررت اللجنة بحكم الواردة للفقرة الثانية من المادة ٥٧ على الوصي الذى عرفت .

ومخالفة هذه الشروط الثلاثة قبل العمل بهذا القانون ، وإن ترتب عليها عدم تطبيق لأحكام الواردة هنا ، فمصلحة المحالف واعداً هذه لشروط صحيحة بالمسبة لهذه الحالة ، لا يترتب عليها حرمان المخالف لها من نصيبه الواجب له بتقضى أحكام هذا القانون ، وإن أوقف وقف على نفسه ثم على أولاده وذريته بالسوية على ألا يكون للأثاث استحقاق ، إذا تزوجت منه قبل العمل بهذا القانون ثم صدق قانون وعمل به والواقف حي وكان له الحق في الرجوع عن هذا الوقف ثم مات ووقفه على حاله وكان موقوف كل ماله وكان ورثته عدم مونه منه لمزوجة وأبنته وزوجه وسين أن اشتراط حرمان من تزوج من الأثاث ليس له ما يبرره ، كان لزوجته سهم من أربعة وعشرين سهماً تقسم إليها صديق ربع هذا الوقف وثلثته مزوجة أربعة أسهم وثلث سهم من ذلك ، وهذا هو الاستحقاق الواجب لكل منهما طبقاً للمادتين (٢٤ و ٣٠) ويكون الباقي من أربع جميعه للأب ، ولا يقال إنه لاحق لهذه البتة في علة هذا الوقف أصلاً لأنها محرومة بشرط اوقف الصحيح بالمسبة لها طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٧ حيث تمت مخالفة قبل العمل بهذا القانون ، لا يقال هذا لأن استحقاق الواجب حق ثابت لها لا يصح حرمانها منه ولا اشتراط ما يقتضى هذا الحرمان إلا طبقاً للبصوم الواردة في هذا القانون بشأن الاستحقاق الواجب وحدها والفقرة المشار إليها ليست من هذه البصوم فلا يعتمد عليها في حرمانها . على أن هذه البتة ، وهي موقوف عليها في حال دون حال ، لا تكون أسوأ حالاً منها إذا حرمت الواقف ولم يقف عليها أصلاً ، ولا تكون أسوأ حالاً من الزوجة التى كانت محرومة حرماناً تاماً . أما ما راد عن استحقاقها

الواحد وكانت تستحقه لو لم تكن قد تزوجت قبل العمل بهذا القانون وهو ستة
 أسهم وثلاث منهم فيها لا تستحقه لأنه استحقاق غير واجب وقد حرمت منه حرماناً
 معتبراً في نص القانون حيث حلت الشرط المفيد لحريتها في الزواج قبل العمل به .
 أما إذا كانت هذه الست لم تزوج إلا بعد العمل بهذا القانون فيها تستحق أحد
 عشر سهماً من ريع هذا الوقف مثل أحياؤها لم تحالف الشرط قبل العمل بهذا
 القانون ولم تزوج إلا بعد أن نحل الشرط تصدر هذا القانون طبقاً لهذه المادة ،
 وهو ليس شرطاً محترماً طبقاً لمادة ٢٧ ، ولا يستحق الزائد على النصف الواجب
 الذي جعله الوقف في الوقف ، نولاً هذا الشرط ، يخرج من الثلث فنقسم ما يبقى
 من الربع بين النصف الواجب للزوجة هي وأخوها ماضية صفّاً لشرط الوقف
 وأحكام هذه الشروط الثلاثة لا تطبق على الأوقاف الواردة بالمادة ٦١ من
 هذا القانون لأن المادة ٢٢ من المود المنشأة هناك ، بهذه الشروط تبقى صحيحة
 معمولة بها بالنسبة لهذه الأوقاف كما كان الحال قبل صدور هذا القانون ، وإن
 خولفت عوامل المحلف بمقتضى هذه المحلف ، كانت قبل العمل بهذا القانون أو بعده .
 وبما سبق جميعه يتضح أن هذه الشروط تكون صحيحة وبمدل بمقتضاها
 في الأحوال الآتية .

(أ) في الأوقاف الواردة بالمادة ٦١ في جميع الأحوال .

(ب) في الأوقاف الأخرى التي لا تطبق عليها أحكام الاستحقاق الواجب
 إذا خولفت قبل العمل بهذا القانون ، ولكنها لا تكون صحيحة إلا بالنسبة للحالة
 التي وقعت فيها الخيانة وحدها

(ج) في الأوقاف الأخرى التي تطبق عليها أحكام الاستحقاق الواجب إذا
 كانت جائزة طبقاً لأحكام المادة ٢٧ بقرنها ، وتكون صحيحة بالنسبة للاستحقاق
 الواجب بعبارة النص والنسبة للاستحقاق الاختياري بعبارة النص . وهذا كما
 يكون في الأوقاف اللاحقة يكون في الأوقاف السابقة .

وكذلك إذا لم تكن جائزة طبقاً لمادة ٢٧ ولكنها خولفت قبل العمل بهذا

الفاوز فيها تكون صحيحة بالنسبة للحالة التي وقعت فيها المخالفة وحطها وبالنسبة للاستحقاق لا يحتري دور الاستحقاق الواجب ، وهذا لا يكون إلا في الأوقاف السابقة .

(د) شرط الاستدانة في الأوقاف الأخرى في الحالة التي تكون فيها الاستدانة غير مصلحة ، ويكون الشرط في هذه الحالة صحيحاً حتى بالنسبة للاستحقاق الواجب لأنه إذا كان الشرط جائزاً طلقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٧ ، أما إذا كانت لمصلحة فيكون كبقية الشروط بما ورد بالفقرات الثلاث السابقة .

١٢٧ - القاعدة العامة .

بعد أن أورد الشارع بعض الشروط التي أراد النص على تطلُّبها من خاص ما ذكرنا من قبل ، أورد قاعدة عامة للنوع الثالث من أنواع الشرط الماطل تحكم بطلان كل شرط لا يترتب على عدم مراعاته والعمل به فوائد مصلحة للأوقاف والوقف أو المستحقين وهو لا يريد به الحكم على أي شرط كأنه ما كان ، فإن من الشروط ما هو باطل لمصلحته للمقدّم أو لعدم حواره شرعاً فانت يدهاله فائدة لهؤلاء . أو لم تفت ، ومن شروط نظر إليها الشارع نفسه وفرد ما فيها واحكام تطلُّبها هي لا تنصع بعد ذلك في تطلُّبها لصايط لا بتقدير أحد ، بل تطبق فيها بصورة من غير نظر إلى فوائد مصلحة أو عدم فوائدها كالشروط الثلاثة السابقة ، وحرمان المستحق من الاستحقاق الواجب ، وشرط النظر بعد القسمة بالنسبة للمستقل المشتري الذي يشتري بأموال الذلل طبقاً لمادة ١٥ ، ومنها شروط احترامها وفرد صحتها صراحة أو ضمناً كالشروط الواردة بالمدينين ٢٧ و ٢٨ والشروط المشار إليها في المادة ٥٨ فكل هذه الشروط لا شأن لهذا الضابط بها ولا تنصع لميزاته وهو لا يجب ولم يوضع لها بل وضع لما عداها من الشروط .

والمصلحة هي المصلحة والنع والكر لا بد أن يكون ذلك مما تخرص النصوص عليه عادة بحيث لا يكون نادهاً حقيراً وإلا كان وجوده وعدمه سواء ولا يسمى

في عرف الناس مصلحة . وليس من شرط المصلحة أن تكون عاجلة بل كما تكون
 عاجلة تكون سرية ولكن على شريطة أن تكون متيقنا بها أو مظونة أما إذا
 كانت موهومة فإنه لا يعتد بها لأن الراجح ألا تكون . ولا اعتداد بالمصلحة
 أيضاً إذا كانت غير مشروعة أو كانت فيها مفسدة ترو عليها لما هو مقرر من
 النظر إلى الأقوى وحده واعتبار الأصناف المصاحب له معدوما لا يدار عليه حكم ،
 ونسأوى لمفسدة والمصلحة أمر على لا يكاد يتحقق عملياً ، وإذا كانت المصلحة
 ترو على المفسدة فالمعبرة بالمصلحة وتعتبر المفسدة غير موجودة . ورعه في أداء هذه
 المعاني على وجه بسيط لا يس فيه بدت لحة الأحوال الشخصية المصلحة بأن
 تكون راجحة ولكن بحسب الشيوخ حين الكلام في حذف هذا القيد من شرط
 الاستدانة طلب إليه حذف هذا القيد أيضاً واستحب لذلك تدوين ملاحظة ،
 وقد استفتت لجنة الشريعة النص كما أقره بحسب الشيوخ إبقاء الجدل في المستقبل
 ومراعاة ما لم يسمي لمصلحة عرفاً ولا هو مقرر عند الفقهاء وعماء الأصول من أن
 المفسدة إذا رت على المصلحة اعتبرت الأخيرة غير موجودة وهذا يكفي في فهم
 المراد وأن كان في العصر شيء من الاحتيال ، ولو أنه أريد من القعدة احترام
 أي مصلحة معها كانت ناهية صاحبها مفسدة ترو عليها أولاً لكان صافياً
 لشروط ناهية قل أن توجد ولكان أقرب إلى المثل والتمويه إلى التشريع
 وقرير الأحكام التي تدعو الحاجة إلى نطقها وعدم موات المصلحة إذا أهل
 الشرط ولم يمتثل به صادق عما إذا لم يكن من وراء إهماله مع من جلب مصلحة
 أو دفع مفسدة ولا صرر ، وما إذا كان من وراءه صرر ، وهذا الأخير هو الأكثر
 تحقفاً وهو الذي كان محل نظر من وضعوا هذا القانون وموضع عنايتهم .

والشارع لم يراع مصلحة أي إنسان كائناً من كان بل أدار الحكم على عدم
 فوات مصلحة للواقف أو الوقف أو المستحقين وحدهم ولم يمتثل إلى مصلحة من عداهم
 فإذا كان إهمال شرط الواقف لا يمتثل إلى مصلحة على أحد من هؤلاء كان الشرط
 باطلاً وإن فاتت سطلانه مصلحة لميرم . والواقف قد ذكر في مقابلة الوقف

والمستحقين فدل ذلك على أن الشارع يريد مراعاة مصلحته مطلقاً، مستحقاً كان أو غير مستحق كانت مصلحته من ناحية أوقف أو من غير هذه الناحية فبني كان شرطه في وقفه يحقق به أي مصلحة مشروعة لا تكون باطلاً والوقف هنا هو الموقوف، ومصلحة أعيان الوقف هي الفائدة التي تعود إليها مصلحة وكل مصلحة مباشرة لأعيان الوقف لا تخلو من مصلحة للوقف وهي بقائه وقفه واستمراره على الأقل كما أسلف في كثير من الأحيان تعود أيضاً إلى مستحقين بالفعل وهي دائماً تعود إلى الموقوف عليهم أو بعضهم، وقد كان من الممكن الاستعانة عن ذكر الوقف والاكتفاء بمصلحة الأوقف والموقوف عليهم غير أن ذلك قد ذكر زيادة في الاحتياط ولشمول مصلحة الموقوف عليهم غير المستحقين والرخصة في إيراد هذا المعنى واضحة ولا لقاء كل نفس واحتمال ومستحقو الأوقف هم متداولون لعلته والمستوفون لماله بالفعل وقد أصيب المصلحة إلى المستحقين فالمرامى هو مصلحتهم بهذا العنوان ومصلحتهم حبيبة لا مصلحة بعضهم ويكون معدها المصلحة التي تعود إلى المستحقين جميعاً من غير نظر إلى مستحق دون آخر.

والبطالان كما يكون عاماً شاملاً لجميع الأحوال يكون نسبياً وفي بعض الأحوال فإن من الشروط ما يكون إيجاباً له معقولة لمصلحة هؤلاء أو أحد منهم في حال دون حال وفي وقت دون وقت، بحيث لا يكون إيجاباً معقولة يكون باطلاً بحيث يكون معقولة يكون صحيحاً مراعياً بحسب لوجهه والعمل بمقتضاه ولهذا قد يتوارد على الشرط أو بعد كل من البطلان، المصلحة سرية أو سراراً تبعاً لتحقيق ذلك المعنى وعدمه فالمراد من البطلان هو مخالفة وعدة العمل به حينئذ لا تكون فائدة من ورائه وليس المراد منه رد إليه ولا شبه وعدم العودة إلى العمل به على أي حال.

ويطلق الشرط بهذا المعنى حكمه قوله القانون غير مقيد بقيد ولا متوقف على إذن بالخدمة، ونصيح المحل هو مختلف تماماً عما كان متصفاً من قبل في مخالفة شروط الواقفين، فقد كانت الخدمة لا تكون إلا إذا كانت مصلحة تدعو إليها فأصبحت حاضرة إذا لم يكن في اتناع الشرط مصلحة، وأحدنا بظاهر كلام أن كثيراً من ضحايا الخدمة ما كانت تحصل إلا في مسائل معينة وقل من كان يتعطلها أما الآن فقد أصبح

الحكم عاما شاملا ، وما كانت تخالف في أكثر لمئات إلا بأحد القاصي أما الآن
فلا حرج من المخالفة إذا وقعت بدون إذنه أو حكمه ولكن إذا أراد ذو الشأن فيها
الالتصاف إلى القاصي دواء لمستولية أو رغبة في الاحتياط فلا حرج في ذلك أيضا ،
كما أن الالتصاف إليه قد يكون ضروريا إذا كان الأمر لا يمكن أن يتم بدون تدخله .
١٢٨ — طائفة من الأمثلة .

بعد إيضاح هذه القاعدة وشرحها هذا الشرح المطري يحسن إيراد بعض
الأمثلة لينبها حلاء معاصها ويتبين مدى تطبيقه .

١ — ورد في كثير من كتب الواقفين اشتراط صرف الربع أو جزء منه في
صنع المنفعة أو شرائه أو جمع أنظمة معينة ليخدم ذلك إلى طلبة العلم أو لمنصوفة
أو ليتصدق به على الفقراء عند أبواب الأضرحة أو عند قبور معينة ، و اشتراط أن
يكون الصرف والتصدق بخصوص الخير والأصمة لا تظهر فيه أي غشاة يعتقد بها
بالنسبة للواقف وكل ما يعود عنه هو جريان الصدقة ووصول ثوابها إليه ولم يحمله
على تعيين ذلك إلا اتباع ما جرت به العادة والزمه في السير على من يصرف
إليه فإذا لم يكن لم فائدة من التزام ذلك وكان صرف الربع منه إليهم أكثر
مما لم وأدخل في الاحتفاظ بكرامتهم لم ينق في هذا الشرط دنة للواقف ولا
لمستحقين بل أصبح يحرمه خيرا به من العمل به فيكون طبقا لحكم هذه القاعدة
شرط باطلا أي أنه لم يتجاوز مخالفته ولا يعمل به إذ لا يقرب على عدم مراعاته
بموجب مصلحة للواقف أو المستحقين ، أما الوقف فلا شأن بمصداقه بهذا الشرط .

ومن وقف على نفسه ثم من بعده يصرف ربع وقته على أولاده ودر ثمة وخدمهم
وعائلاتهم من حققة وكسوة تليق بهم ما داموا معسرين غيره ويصرف منه للواردين
والمترددين على منزله حسب عادته حال حياته فإن انقطع الواردون أو لمترددون عن
منزله تكون نصف الربع لعموم الفقراء وبين حرج أحد من المنزل وترك المقام مع
العائلة وكان ذلك سمها منه لا يستحق شيئا من ربع الوقف ، من وقف على هذا
الوجه فإن شرطه في الصياغة والإيضاح على الواردين والمترددين شرط صحيح يجب

العودة به ما دهم هبات و اردون ومترددون على مبره، ولا يصح التصديق بنفس الربيع
في هذه الحال لأن في عدم العمل بشرطه تعوت مصلحة اللواقف وهي استدامة
ذكره والاحتياط بسببه وأسرته بالذكر الحسن كما أن صرف الربيع على هذا الوجه
مدعاة إلى طامس الرحمة ولعمرة له، وكل أولئك من المصالح الدينية والديوية
المشروعة المرعية التي يطلب على الطل فوائدها إن لم يوف شرطه فيبقى صحيحاً
ويعمل به أما شرطه بإقامة درسه في مبره فهو شرط باطل وإن كانت مطلابه
مصلحة اللواقف أو لمبره كما قدم. وسطلان شرط الإقامة لا يبقى لاشتراط
صرف الربيع على درسه في حصص العقبة والكسوة أي فائدة لا للواقف
ولاله مستحقين، وربما كانت تظهر له فائدة حين وحبس الإقامة أما لا، فلا، . يكون
شرطاً لا فائدة فيه للواقف ولا مستحقين فكون باطلاً وصرف له منته من
الربيع نصيبهم يقتضون فيه كما يريدون .

ومن لواحقين من وقف أعيد على مصحح مسجده معين واشتراط احتجاز حرة
معين من اربيع سواً لشترى عما يجتمع منه أعيان مسحق . فانه يكون حكمها حكمه
وشرطها كشرطه، ولا ريب أن عرض اللواقف من هذا الشرط ليس إلا العمل
على زيادة الموقوف ووفرة الربيع فتكون مصالح مسجده وصيانة الأعيان الموقوفة
مكفولة على أنهم وجه، فإدام العرض الذي يرمى إليه فانه كان شرعه صحيح
ويجب إيداعه، أما إذا صار اربيع وصيراً بقي مصالح مسجده وعمارة الأعيان
وصيانتها ويريد وأنصح العمل بشرطه حتى لا يبره له ما شرطه هذا باطلاً
أي لا يعمل به، ولا يغلط إلى مصلحة لو هومة وهي احتمال حدوث حادث غير مرتقب
شعرب بسنه الموقوف أو الموقوف عليه ولا يصرف ما حصص للشراء فيه بل
يصرف فيه تصح صرفه فيه شرعاً سوى ذلك . ولو فرض أن الأعيان صمعت
أو احتاج موقوف عليه وكان من المتظر القرب حاجته إلى كل اربيع أو أكثر
منه وكان في العمل بهذا الشرط فائدة وحسن العودة إلى العمل به في هذه الحال
ووجب أن يعتبر بذلك شرطاً صحيحاً، وهكذا يتغير حكمه كلما تغير الحال

ب ومن الواقفين من يشترط في وقفه النظر عليه لأحتى عن أهل الوقف
ويسمى له آخر ميوحد من هو أحسن منه نصراً وأفضل إدارة وأشد أمانة ويرغب
في إدارته بلا آخر رأيه بالموقوف عليهم فإذا ذلك بصريح شرط النظر لمن ذكر
شرطاً بطلاً ويعتبر أن الوقف قد حلا من مظهره فيقيم القاصي في النظر هذا الفصل
المتبرع ، وإما نطل هذا الشرط لأنه لا يترب على عدم مراعاته تعويت مصدحة
لواقف فكل مصلحة أن يتولى إدارة وقفه أمين قادر فإذا وجد أفضل ممن اختاره
تحقق غرضه وأكثر منه ، أما الوقف والمستحقون فلا يعوت عليهم شيء بل يكون
من حيرهم ، وخاصة المستحقين ، أن يتولى النظر عليه هذا الأصل المتبرع ولا
عبرة بإرادة الواقف التي يعبر عنها شرطه ما دامت لا تأنده معها ، لأنه ولا للوقف
ولا المستحقين ، كما أنه لا عبرة بموت مصلحة النظر وصيغ آخر النظر عليه . ولو
فرض أن هذا الفصل مات أو ترك النظر ولا يوجد من هو أفضل من شرط له
النظر عادت له ولاية تقتضي هذا الشرط لأنه أصبح صحيحاً في هذه الحال ، وكذلك
يكون الحكم . أن الوقف شرط النظر على وقفه لأحتى وكان في مستحقين من
يستطيع القيام بالنظر على الوقف كما يقوم به هذا الأحس وتبين أنه شرط لا يترب
على عدم مراعاته تعويت مصدحة لأحد من ذكرها هذه المادة

ولو أن وقف شرط النظر على وقفه لأكثر من واحد ولم يكن في اشتراط
التعدد فائدة ولا يترب على عدم مراعاته تعويت مصدحة للواقف أو الوقف
أو المستحقين كان شرطه بالنسبة للتعدد باطلاً ، فإذا مات أحد الطار أو حرج
أو أخرج من العركات اولاية على الوقف لمن بق منهم من غير حاجة إلى إفراد
من القاصي حتى إهم إذا تصرفوا بدون ذلك صحت تصرفاتهم بما لهم من الولاية
الكاملة ولا يواحدون على القيام بهذه التصرفات بحجة أن القاصي لم يردم بالنظر .
وإذا كان الجميع باقين كان النظر واحد منهم فقط لأن شرط التعدد باطل ويكون
تعيين من له حق النظر بطريق الترحيح من لم يمكن فلا ماص من نقاشهم جميعاً .
أما إذا كان في التعدد فائدة يعتمد بها فإن الشرط يكون صحيحاً ويجب العمل به

كما لو كان أمر الوقف يحتاج إلى أكثر من رأى ، كإدارة مستشفى أو مدرسة أو نحو ذلك مما دلت التجربة على أنها تحتاج إلى رأى أكثر من واحد وخاصة فيما يتعلق بالأمور المالية . و بطلان الشرط في الحالات التي سئل فيها حكم قانونى كما قدم غير أنه في مسائل المطر يحتاج الأمر إلى بحث وتمحيص حتى يظهر بطلان الشرط وروى الولاية عن شرط له واختيار المصلح أو تميمه وما يتبع ذلك من أحد رأى المستحقين وأشياء ذلك ، وكل هذا بطبيعته لا يمكن أن يترتب بعيداً عن القصد ولا بد من الالتجاء إليه

وإن شحصت مبنى مدرسة أو مسجداً وقعه ووصف على مصدحه وعين في كتاب وقعه من يهوى بالمخطأة أو الأمانة أو التدريس مدة حياته ووجد من هو أفضل منه ويريد لقيام بذلك بأمر مثل آخره يسئل شرط الواقف بالنسبة له ولا يجب العمل به وبعين الأفضل مكانه . ولم يظهر لهذا الشرط فائدة لوقف ولا لوقف ولا لمستحقين ولا غيره فعوات مصدحه نفس من وقف به . كان تعيينه من اوقف مبرر مستحقاً . ولا يضر في كل مستحق مخصوصه . ولا يضر إلى مصدحه لمستحقين جميعاً أى إلى المصلحة التي تعود إلى نفس المستحقين كما يفان من قبل .

ج - ولو وقف أحد له على مدرسة أو مسجد واشترط في وقعه ألا يخرج هذه الأرض لغير أولاده وبناته وكأولادهم في استئجارها أو غيرها كان شرطه صحيحاً ويجب العمل به لأن في هذه مراعاة نفوت مصدحه على اوقف وعلى أعيان لوقف فعرض اوقف من هذا الشرط هو إضرار أولاده باستغلال هذه الأرض كما أن من اراح أن يكون عينتها والعمل على صلاحها أكثر من سواهم ، وفي الأول مصدحه للوقف وفي الثانى مصدحه للوقف . وإذا كان أولاده لا يرعون في استئجارها أصلاً أو كانوا لا يرعون فيه إلا من فاحش أو طهر بمد أن أحرث لم مدة أنهم همهموا إهمالاً بصر بترتها كان في العمل بهذا الشرط ضرر بالوقف ومستحقى اوقف . وهو مصدحه تروى على مصدحه التي تعود إلى اوقف

ويعتبر مالا شية لا وجود له ويكون هذا الشرط إذا كان باطلا ولا يعمل به وتؤجر
أرض الوقف بأجر مشها لمن يبيع مصلحتها ، ولا عبرة بموات مصلحة أولاده
لأنهم يسوا من المستحقين على أنفسهم لو كانوا من المستحقين لتلاشت مصلحتهم
بجانب هذه المصلحة واعتبرت معدومة ولو فرض أنه قد وجد بعد ذلك من ذريته
من يستأجرها بأجر مشها ويعنى به كان الشرط في هذه الحالة صحيحاً ويجب
العمل به ، وهكذا . ولو اشترط ألا تؤجر أرض وقف أكثر من سنة ولم يوجد من
يرغب استئجارها لهذه المدة أو بين أن هذا الشرط لا فائدة فيه كان شرطاً باطلاً .
وكذلك لو شرط ألا يؤجر لدى صاحبه أو سلطان ولا يحشى من التأخير له أى صرر
كان شرطاً باطلاً . وكذلك لو اشترط ألا تؤجر لمأطل ورغب في استئجارها
من عرف بمأطل وسكنه يريد تمجيد الأجرة جميعها ولا يحشى من التأخير له أى
صرر لمأطل الشرط في هذه الحال وعمل بخلافه

د . ولو وقف مسجداً وشرط في وقفه أن به أن يبيعه ويستبدل به متى
أراد . والاستبدال به دون أن يوجد مصلحة تدعو إلى ذلك بطل شرطه لأنه
لا فائدة فيه لأن المصالح لا يرد بها العنة وإنما يرد بها الصلاة ، والصلاة فيه
وفي غيره سواء . فإذا وجدت مصلحة سوغ الاستبدال به وتقضى بتحويله من
الاستبدال به يكون حادراً شرعه ومير شرط كما قدم في الاستبدال ، وفي هذه
الحال يكون شرط الوقف صحيحاً فيه من الفائدة ويكون الاستبدال بد ذلك من
حق الوقف لا من حق عكسه .

ولو شرط الاستبدال بوقف أصلاً ووجدت مصلحة تدعو إلى الاستبدال كان
شرطه هذا باطلاً لا يعمل به لما فيه من الضرر بالوقف والمستحقين ويستبدل بالوقف
ولو شرط لنفسه الاستبدال وأراد أن يستبدل بمن فاحش لا يعمل بشرطه في هذه
الحال ولا يملك هذا الاستبدال فيه من الضرر بالوقف ومستحقيه ، ولا يصح ذلك
منه على أساس أنه يجوز منه فيما يساوى الفرق لأن الرجوع لا يكون إلا صريحاً ،
وبين في بطلان هذا الشرط في هذه الحال موات مصلحة على الوقف ولا على

المتحققين ، بل فيه دفع مضرة عن المستحقين ، وقد يكون الوصف مصلحة
في محابة المشتري ، ولكنها مصلحة لا تستد بها ولا تسمى مصلحة إدا من شرط
اعتبار المصلحة أن تكون مشروعة ، ومحابة الإنسان عالا يملك أن يحابي به أسرع
مشروع ، ولا عبرة بموافاة مصلحة من يريد الشراء لأنه ليس واحداً ولا مستحقاً ،
هذا إلى أنها مصلحة من طريق غير مشروع .

ولو اشترط ألا يبيع في معالم الأعيان لموافاة وفتصب لمصلحة لتبصير أو تبين
أن هذا الشرط لا فائدة فيه ولا يحسن صرر من عدم مراعاته كان شرعاً باطلاً .
هذه جملة من الأمثلة المتنوعة قد أملت بأكثر أنواع الشروط التي ترد عادة
في كتب الوقيين ، يتناولها حكم هذه القاعدة ذكرها لا يرشاد فقدر المستطاع
والإفلاكل حالة طروقه ، وملاساتها . وإن هذه القاعدة لشرعاً ليس بهين وفيها
أكثر العون على إقرار الأمور على وجهها الصحيح . في أحسن تطبيق .

١٢٩ - - وطبقاً لأحكام المادة ٥٦ سري أحكام هذه القاعدة على الأوقاف
السابقة كما سري على الأوقاف اللاحقة ، وسري على الحوادث السابقة والحوادث
اللاحقة غير أنه بالنسبة واستعراض ما يمكن أن يسو له هذه القاعدة يظهر أنها
تطبيقها لا يظهر لها أثر يذكر في الحوادث السابقة .

١٣٠ - - أبريل المصري .

أسلفت في شرح المادة ٦ وقسمها ومعدّها " ما يتفق " شرط غير الصحيح
إذا كان متناً يقتضي القيد أو غير جائز شرعاً . وسأذكر هذا ما سبب أحكام
هذه المادة من أقوال الفقهاء .

١ - - ما شرطه الواقفون في أوقافهم من الشروط مقيدة لحرية المستحق ،
في الزواج والإقامة والاستئذاة ، شروط معترة عند فقهاء الجمعية ولم أرى في كلام
مقدمهم أي إشارة إلى إهدار شيء منها أو ما يشرع بخلاف في ذلك وأكثر ذكرها

(١) انظر من (٦٠ - ٦٣) ، (١٠١ - ١٠٣) ، (١٩٧ - ٢٠٠) ، (٢٢٧ - ٢٣٢)

في فتاوى متأخريهم. وأطرد القول باحترامها وانحازكم الشرعية في مختلف العصور
تفسج على هذا القول .

وقد عذ الشافعية اشتراط عدم ازواج من الشروط التي لا تخور شرعا . في
الصحة أن شروط الواقف التي لم يخالف الشرع معتبرة أما ما خالف الشرع
كشروط العروبة في سكان المدرسة مثلا فإنه لا يصح كما أفتى به القليوبي وعالمه
بأنه مخالف للكتاب والسنة والإجماع أي من الحصص على الزوج وده الموزونة ،
وقال إنه يؤخذ من ذلك عدم الصحة فيها لو وقف على ولادة إلا من أهم
وسكنهم قالوا به لو وقف على روحته أو أم ولده ما لم يتزوج بطل حقها بتزوجها
لأن له عرسا لا يحلله أحد على حسنة^(١) .

وقال الحنفية لو وقف على ولادة وشروط من يتزوج من الست لاحق
له لو وقف على روحته ما دلت عارفة صحيح شرطه . ولكن ابن القيم سأل في
كتابه (علاء المؤمنين) شروطا هي من جهة قوية على اشتراط العروبة ورت
الزواج وسعى إلى أن ما وافق كتب الله وشرطه هو صحيح وما خالفه كان باطلا
مردودا^(٢) .

ب - وقال فقهاء حنفية إن كل شرط يوجب تعطيل المصلحة أو وقف أو تعويت
لمصلحة موقوف عليهم يكون غير معتبر وعدوا من ذلك ما لو شرط الصرف
إلى الموقوف عليهم مع الاحتياج إلى أربع العارة الضرورية وما لو شرط ألا يقيم
على وقفه ناظر أصلا^(٣) ، وقال هلال في وقفه إنه لو جعل داره مسجدا لله على
أن له أن يبيعه فيستبدل به جاز الوقف وبطل الشرط لأن شرط الاستبدال إنما خا
في وقف غير المسجد رعة في الحصول على علة أخود ولمسجد لا يراد للعلة وإنما
تراد منه الصلاة^(٤) وما يدل عليه هذا من بطلان الشرط إذا لم يكن به فائدة ولم
يكن للوقف منه غرض صحيح قد صرح به الطرسوسي في أفع الوسائل^(٥) وأورده

(١) ٢٢٤ ، ٢٢٢ (٢) ١٠٢ من ٢٧٢ وما بعدها (٣) رد مدار
٣٠ من ١٢٢ والدر المنثور من ٣٣ (٤) ٢٧ (٥) ١١٠

صاحب الدر المستقى . وقال متأخروهم إن شرط الواقف يجب اتساعه إلا في مسائل
ومهم من عددها سبعة ومهم من نفعها أربع عشرة ثم عاد فردها إلى إحدى
عشر، وما هو كلامهم أن العد على سبيل المحصر وأنه لا يجوز الخلقة في غيره، وذكر
بعضهم أيضاً أن شرط الواقف لا ينافى إلا إذا كان واحداً إلى العلة، أما إذا كان
راجعاً إلى غيرها فإنه لا ينافى. غير أني وجلتهم لا يعتمدون في هذا المحصر على قول
عن المتقدمين وأهم حملوا مسائل مشورة قبل فيها بالخلقة ومهم من أراد عليها
تعميماً من عدده اعتباراً على ما ورد في عددها . والحق أن عمل ما ورد عن المتقدمين
وما قرره فقهاء الحنفية نوحه عام من أن الواقف يجب أن يعمل فيه ما هو أصح
لواقف ومستحقه دليل على أن المحصر لا وجه له، لاس ما حية النقل ولا ما حية
المنع، وأن لفظة نفعي منه لا يعمل شرط الواقف إذا كان في العمل به تعويت
بمصلحة الواقف أو المستحقين . ومن المسائل التي ذكرها شرط ألا يكون لقاص
ولا لوال كلاء على نفسه أو لأبقر ماطر وقته إذا كان فقد احتسب في هذين
الشرطين تغيير المشروع وصياح مصلحة الواقف ومستحقه . وشرطه ألا يؤجر
إلا بكدا وهو أقل من أجر المثل . وشرطه استواء المستحقين مع العارة الضرورية
بإضايق الربيع، أو استواء أرباب الشرائع مع بقية مستحقين عند صيق الربيع،
وشرطه التصديق بمصلحة الفقة على من يسأل بالمسجد القلائي لأن تعيين مكان
لا فائدة فيه، وشرطه ألا يؤجر وقته أكثر من ستة عشر يوماً من يستأجره هذه
المدة أو كان في تأجيرها أكثر من هذه المدة زيادة نفع المستحقين، وشرطه عدم
الاستبدال به إذا كانت لمصلحة في الاستبدال، والموقوف للكنى إذا احتاج
للعمرة وأبى الوقوف عليه عمارته أو لم يستطع استغلاله وتجر بالغة، وبشرط طحا
وحرراً للمستحقين فأرادوا أخذ القصة دعيت إليهم، وبشرط ألا يؤجر للمأطل
فقد لم يستأجره من عرف بالمأطلة ولكنه محل الأجرة أجرة له، لأن عرض
الواقف من شرطه هو المأطلة على علة وقته وقد تحقق هذا بتجديد الأجرة^(١).

(١) الأسماء خمسة المسمى بها من ٣٠٥، وبخاصية أبي العمود خمسة خلية، والدر
في الوضع سابق.

وقيل غلبش في فتاواه رسالة الخطاب في الالتزامات ، وقد جاء فيها أن
الشروط في الوقف ثلاثة أقسام منها ما يفسد به الوقف ومنها ما لا يفسد به الوقف
ولا يلزم الوفاء به كما إذا شرط العارية على المستحق فإنه بطل وتكون من العلة
أو شرط ألا يبدأ بإصلاح الوقف^(١)

ودكر الشافعية أنه لو وقف شرط ألا يؤجر إلا كذا كسنة أو شهراً أو شرط
ألا يؤجر من متحوه أو شرط السكنى لموقوف عليه على أن تكون العارية عليه
فالأصح أنه يسأل بشرطه لأنه شرط لم يخالف الشرع ولما فيه من وجوه المصلحة .
وقالوا إن شرط الواقف يخالف عند الضرورة كإلزامه شرط ألا يؤجر لإيمان أكثر
من سنة فلم يحد في السنة الثالثة مستأجر سوى الدين أو شرط ألا يقير
طالباً أكثر من سنة لم يحد غيره في السنة الثانية أهل شرطه كما قاله ابن عبد السلام
لأن الظاهر أنه لا يوجد تعطيل وقته ، ولو وقف أرملة لتزويج حرة فحرم الفاجر
لتزويج كرماء جاز إذا ظهرت المصلحة^(٢)

وقال الحنفية به يرجع إلى شرط الوفاء ما لم يفسد الضرورة بخلافه كما
لو شرط ألا يؤجر بدأ أو مدة كذا ونصت الضرورة بخالفته^(٣) وفي كشاف
القناع وقال الشيخ (أى من يمية) قول الفقهاء نصوص الواقف كنصوص الشارع ،
يعنى في المهر ولدلالة لا في وجوب العمل ، وهذا مقابل لما هو الصحيح من
وجوب العمل ، ثم قال فلا عنه أيضاً إن الشروط إنما يلزم الوفاء بها إذا لم تقض
إلى الإحلال المقصود الشرعى ولا تخور الحفعة على تصب مع موات المقصود ،
ومن شرط في القربات أن يقدم به العصف لمقصود فقد شرط خلاف شرط الله ،
وقال في وقف مدرسة إن يمكن في الشرط مقصود شرعى من أو راجح كان
الشرط مطلقاً ، كما و شرط عليهم بوعاء من الطعام ولمسكن الأمر الذى لم
تستحبه الشريعة ، فلا ينعهم الدطر من تناول كدبهم من جهة أخرى هم سرفيون
فيها ، وليس هذا إطلالاً للشرط لكنه ترك العمل به . وقيل عن الحنفية أنه قال

(١) ١٠ من ٢٧ (٢) نسخة - ٢ من ٢٢٤ ، ٢٣٥ (٣) نسخة - ٢ من ٢٦٨

إن الشرط لمباح الذي لا يظهر منه قصد لقرينة صاهر كلام الأصحاب والمعروف
عن المذهب وحبو العمل به وهو مذهب الأئمة الثلاثة وغيرهم^(١)، وقد
سبق أن قلنا في أكثر من موضع ما قاله ابن تيمية في الاختيارات وما نقله عنه
بصيده صاحب الفروع . ومن كل أقواله يظهر حلياً أن الشروط لمباحة في نظره
باطلة وكذلك الشروط التي يترتب على العمل بها فوائد المقصود وأن معنى بطلانها
ترك العمل بها .

وقال ابن القيم في إعلام الموقعين إن ما ليس بقرينة لا يجب إقراره به في الشر
ولا يصح اشتراطه في الوقف ، وإن قنن إن أوقف لم يخرج ماله إلا على وجه
معين فلم اسع ما عساه في الوقف من ذلك لوجه ، ولذا قصد القرينة والقرب
مساوية في المساعد غير الثلاثة فتعيين بعضها يكون بغيرها ، فإن هذا الفرق بعينه
يوجب عليكم إبقاء ما لا قرينة فيه من شروط الواقفين واعتذر ما فيه قرينة بأن
الوقوف إنما مقصوده بالوقف التقرب إلى الله فتقريبه بوقفه كقريبه بغيره^(٢) . وقد
أطال في تحقيق ذلك مستصراً للقول بطلان الشرط إذا كان مباحاً

١٣٩ - وأحكام الشروط الثلاثة المفيدة لقرينة مستحق عدل فيها عن
مذهب الحنفية إلا في الصور الستة . وبطلان اشتراط المرونة وعدم الزواج
مذهب الشافعية وما حققه ابن تيمية وابن القيم من انتهاء المحابطة . وبطلان الشرط
المفيد للحرية في الزواج في بقية الصور ، وبطلان شرط الإقامة والاستدانة في
غير ما استثنى موافق لما قرر ابن تيمية وابن القيم

والقاعدة الواردة بالفقرة الثانية من هذه المادة مترعة من أقوال فقهاء الحنفية
بوجه عام ولكلها تناول حريجات لا تتفق حكمها فيها مع ما قررته فقهاء الحنفية .
وبطلان الشرط بمعنى محابته إذا اقتضت ذلك الضرورة محل وفاق ، ومحابته
بمعنى عدا ذلك ، وإن لم تكن متفقة مع ما قررته فيها فقهاء الحنفية ، موافقة لما قررته
الإمامان ابن تيمية وابن القيم .

(١) ج ٢ ص ٤٥٣ ، ٤٥٤

وأحكام هذه المادة متفق على أنها من البداية إلى النهاية وكانت محل عظة
ورضا عند الجميع ، ولكن سرعان أحكام الفقرة الأولى منها على الأوقاف السابقة
بدون قيد ولا شرط كان من العوامل القوية التي أثارت المشادة العيفة في مجلس
الشيوخ في العرصة الأولى شأن الرحمة وكان هذا هو السبب الحقيقي في إيمانهم
وزبر العدل ، والله يعلم أنه رحمه الله لم يكن منه في هذا الشأن قبيل ولا كثير ولم يعرف
شيئاً عن سرعان هذه الفقرة إلا بعد أن وضع وتقرر ، حقاً إنه قد هش لها وبش
حين اندارسة وهذا أمر ليس به عساسة عليه ، وعلى كل حال فقد تداركت ذلك
لجنة التفتيح بالاستئذان الوارد بامرة الثانية من المادة ٥٧ ، وحكمة الفترير
وما طرأ على النصوص من التعديل قد ورد كله في نهاية الشرح فلا أطيل بعادته

١٣٢ - تعيين الشرط وإضافته وتأقيده

الشروط التي يشترطها الوفق في أوقافهم كما يكون مسخرة تكون مصافة
أو معاملة ، وقد تكون مؤقتة وقد تكون غير مؤقتة ، ولا يمتثل شيء منها بالتطبيق
ولا بالإضافة ولا بالتأقيت ، نسلت بالاستحقاق أو غيره ، فالواقف كما يجعل الاستحقاق
للموقوف عليه مسخراً دائماً من حين الوقف أو من حين التعبير بجملة له لامن ذلك
الوقت بل مد غيره ويحمل الاستحقاق فيه مرتب الطقات ، وقد يكون تأخير
الاستحقاق بمسرة يجرها محرج الإضافة أو بمسرة يجرها محرج الشرط ، وقد يجعل
له الاستحقاق مادام حياً أو إلى الأبد إذا كان حجة لا ينقطع وقد يجعله له مدة معلومة
أو إلى غاية معينة ، وكذلك يكون الحال في الحرمان من الاستحقاق وفي استحقاق
النظر والحرمان منه وفي كل أمر يفتنى الواقف بالنص عليه واشترطه في كتاب
وقته . وكل هذه الشروط صحيحة معتبرة لا يتروى في صحتها قبح ولا قاس ولم تنكس
محل أحد ورد ولا اختلاف من هذه الناحية . فشروط الواقفين مما قبل التعليل
والإضافة والتأقيت .

والشروط إذا كانت مسخرة وحب أن تكون جائزة وأن يكون الواقف
مالكا لاشتراطها حين حصوله ، ولكن هل يشترط ذلك إذا كانت مصافة أو معلقة؟

لم أر لهم في ذلك قولاً جامعاً ولا قاعدة عامة ، ولكن وجدتهم يقولون سلطان
 اشتراط الاستحقاق مستحراً من لا يجوز الوفاء عليه حين الوفاء وبطلان الوفاء على
 من ليس أهلاً للملك وعلى الممدوم كالوقف على من مات ، ولكنهم أحاروا الوفاء
 على يد ثم على أولاده ثم أولادهم ثم ذرية طيفة بعد طيفة وإن لم يكن زيد ولد
 ولا ذرية حين الوفاء فأحاروا اشتراط العلة للمدوم متى وجد وأجاروا الوفاء على
 ولد زيد إذا يكن له ولد حين الوفاء وصححوا الوفاء عليهم على مناس أنه اشتراط
 منه لاستحقاقهم العلة متى وجدوا ، ووجدتهم يقولون بعدم صحة اشتراط الطر
 للصبيون ومن لا يقل أثناء جنونه وعدم عقله ، ولكن صححوا أن يشترط الواقف
 لنظر للصبيون إذا أطلق وللمنصر إذا أدرك وللمتبرع إذا بشر ، ووجدت جمعية قريون
 أنه ليس من شرط صحة التصرف لمعلق أو المصاف إذا كان مما يصح تطبيقه وإضافته
 أن يكون التصرف ماسكاً له حين إشتهاء بل يصح منه وإن لم يكن ماسكاً له
 في ذلك الحين متى أنه إلى الملك ، فأحاروا الطلاق والأعتاق والدراد كانت
 معلقة أو مضافة إلى الملك ، ومن هذه النطرة خرجت مطشاً إلى أن قواعد الجمعية
 وأحكامهم واضحة في أن الواقف إذا شرط في وقفه شرطاً لم يكن شرطه جائزاً
 له حين الوفاء ولكنه أصح أو علقه بالوقت الذي يجوز له فيه اشتراطه كان
 شرطاً صحيحاً

ومن المقرر أن شرط الواقف الصحيح لا يبطل بموته ، فاحترز كل الشرط
 أو معلق ، وبطل به عدم موته كما فعل به في حياته ، وأن الشيء الذي يشترطه
 أنه قد يكون أمراً معيناً محدداً حين اشتراطه وقد يكون حين ذلك أمراً عاماً
 معيناً كاشتراطه لنفسه أن يعبر مصارف وقفه وشروطه واشتراطه لآخر في وقفه أن
 يصل مصارفه ويضع شروطه كما يشاء واشتراطه لنفسه أو لغيره أن يزيد على
 شروط وقفه ما شاء من الشروط ويضع له ما يشاء من الحدود والأحكام وأن
 يشترط ذلك من يشاء وقد سبق أن شرط أم قد يكون باطلاً إذا لم يكن جائزاً
 شرعاً ، وأن من الشروط التي لا يجوز شرعاً الشرط الذي يكون محرماً أو فيه تعيير

للمشروع . ومن المقرر أن ولي الأمر إذا أمر بما ليس فيه مصلحة وحب اتساع
وحرمت مخالفته متى كان أمراً أريدت به مصلحة الرعية، ومن ذلك أمره فيما يتعلق
بميراث القوائين وعدم سرقاتها .

وقد ذكرت كل هذه القواعد والأحكام لتكون الأساس الذي يمتد عليه
من يشتمل تطبيق أحكام هذا القانون على نوع من الشروط اشتراطها بعض
الواقعين حينما نأمر مشرع هذا القانون أن يتم ، منهم من قال في وقته إن جميع
الأحكام التي سيقربها التشريع الجديد للوقف تكون مشروطة منه في وقته وبمثل
ها على أنها شروط اشتراطها هو في وقته . ومنهم من جاء في شروط وقته أنه شرط
أن يكون وقته خاصاً للتشريع الجديد الخاص بالوقف مزمع إصداره بمعنى أن يدخل
عليه التوقيت وقصة الأقرار بين المستحقين وغير ذلك مما يستقر عليه التشريع
الجديد من الأحكام والشروط ، وقد كان يودى أن أصل القول في مثل هذه
الشروط ولكي يحدث الظروف والوقت لانسع بذلك .

استدراك

صفحة	سفر	
٧	١٥	مستقلة صغيرة ومتوسطة ، ويحس
٢٩	٢٢	كان في سنة ١٩٥٤ يدرس
٦٥	٢٣	مدة ١٠٧٥ من مشروع صارت من ١٠٠ من
٨٢	٢٣	وراءكم مدة لا من
٩٠	١٢	لو وقت وقته لفظا
٩١	٥	كمنطقه ومن
٢١٥	١٦	مدة مائة من امددة ٢٢
٢٢٥	٥	ولكن مبيع من
٣٤	٢٢	وهؤلاء قرب من وديت احد
٣٦٩	٦	على معين الاسم و
٣٧٣	٦	قد يعني الذي صعبه اشهر



مجموعه

الفتاوى المصيرية المختارة من الفقه الاسلامي

تأليف

محمد الميرزا حسن بن هوري

المجلد الثالث

ف
قانون لوقف

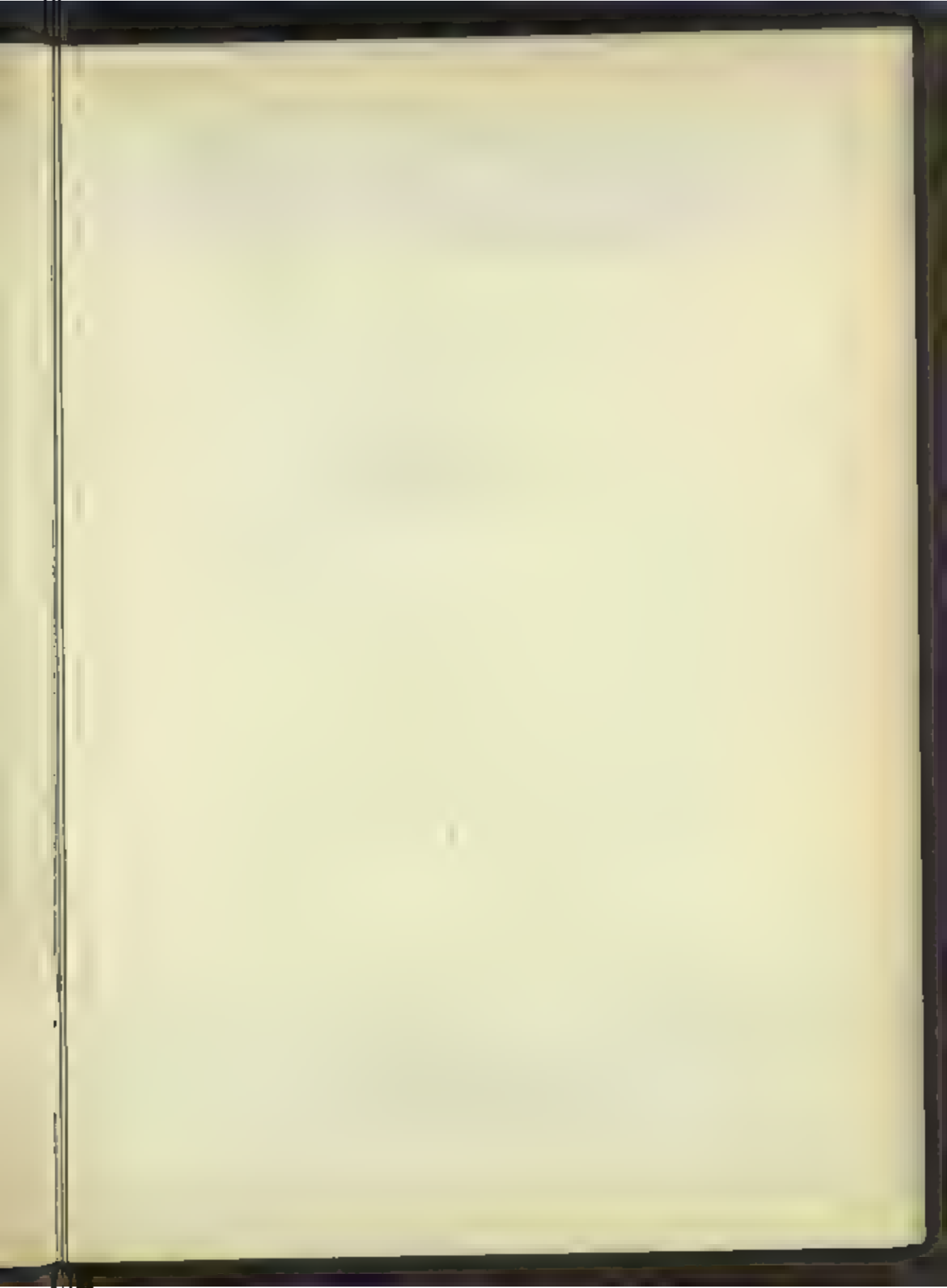
٢

الطبعة

مطبعة دار الكتب في طهران

في شهر رجب سنة ١٣٦٨

١٩٤٩



(٤) سلطانة الواقف والاستحقاق الواجب

١٣٣ - (١) سلطانة الواقف .

ما كان للواقفين قبل صدور هذا القانون أن يتقوا وفقاً صحيحاً إلا إذا كان مؤنداً ينتهي إلى جهة رت لا تقطع ، ولكن كان لهم السلطان المطلق في مقدار ما يتقون من أموالهم ، وفي حمل غلته ومسايقه لمن يشاءون متى كان الوقف عليهم جائراً طقاً لما يراه الخليفة ، وفي مقدار ما يحسونه لكل موقوف عليه ، لا مرداً لإرادتهم ولا حدة سلطانهم ، إلا أن يتعلق بأموالهم حق للعير كأن يكون الواقف حين يقف مريضاً مرض الموت مثلاً ، كما كان لهم هذا السلطان فيما يشترطونه في كتب أوقافهم من الشروط متى كانت في الحدود التي يرصاها فقهاء الخليفة . أما هذا القانون فقد وسع عليهم في الوقف الخيري إذا لم يكن مسجداً من شأواً أندوا وإن شأواً قتلوا ، ولم يشترط لصحة الوقف أن ينتهي إلى جهة خيرية لا مؤقتة ولا مؤبدة ، ولكنه حد من سلطانهم في الوقف على غير الخيرات فأوجب نفيته على الوصي الذي بينه ، وأعطاه فيما يتجاوز الحدود التي رسمها ، كما أنه وصع لشروط الواقفين أحكاماً فيها كثير من الحد من سلطانهم ولم شأن يحد من سلطانهم في المقدار الذين يريدون وقعه وترك لهم الحرية التامة في ذلك ، فمن شاء أن يقف كل ماله فلا تريب عليه ، ومن شاء أن يقف شيئاً من ماله فلا ما يريد ، قل ذلك المقدار أو صول . واللجنة التحضيرية تقدمت إلى لجنة الأحوال الشخصية مقترحة مع سماع الإشهاد بالوقف إذا كان الموقوف مقدراً صنيلاً ، ليكون الأمر متسقاً مع الأحكام التي قررت في إنهاء الوقف حسب الصلابة ، ولكن لجنة الأحوال الشخصية حالت ذلك في أحالت على لجنة فرعية أرأت هذه أن ليس ثم ما يدعو إلى ذلك واستمدت هذا الحكم وأقرت لجنة الأحوال الشخصية ما رآته اللجنة الفرعية . وللواقف متى كان صحيحاً الحق في وقف ما يشاء من ماله وفقاً ما حراً وليس لأحد من ورثته أن يعترض على ذلك ولا يتوقف ما أراد على ثنت ماله على إجازتهم ،

وهو في هذا يعارق الوصية بالنسبة لأن الوقف مسجل والوصية مضافة إلى ما بعد الموت. أما إذا كان الوقف في مرض الموت، أو كان مضافاً إلى ما بعد الموت أو كانت موصى به فيه يأخذ حكم الوصية في تقدير الذي يحتاج إلى الإحارة والذي لا يحتاج إليها.

ولم ينق هذا القانون على ما كان للواقفين من السلطان المطلق فيس يريدون أن ينفقوا عليهم، ولا في مقدار ما يحصلونه لهم من الاستحقاق وحد من هذا السلطان في بعض الأحوال حماية لنصف معين من الورثة وقرر لهم استحقاقاً واجباً في الوقف يجب أن يكون لهم، إنما بإرادة الواقفين وإنا سلطان القانون وإن كره الواقفون، ثم هو لم يحد من سلطانهم فيه وراء هذا الاستحقاق فلهم الحرية العامة في أن يحموه من يريدون والمدير التي يشاءون وفي بي بي هذه الأحوال المتبعة بالوقوف عليهم واستحقاقهم.

١٣٤ - الأصول التي يكره الواقف فيها سلطانها مطلق

مادة ٢٣ - يجوز له ذلك أن يقف ما لا يريد على ثلث ماله على من يشاء من ورثته وعيرون وعلى حمة ر وتكون العبرة بقيمة ثلث مال الواقف عند موته، ويحل في تقدير ماله الأوقاف التي صدرت منه قبل العمل بهذا القانون وبعده إلا إذا كانت أوقافاً ليس له حق الرجوع فيها.

ومع مراعاة أحكام المادة ٢٤ يجوز له أن يقف كل ماله على من يكون موحوداً وقت موته من دريته وروحه أو أرواحه ووالديه. وإذا لم يوجد له عند موته أحد من الميئين في المادة ٢٤ جاز وقفه لكل ماله على من يشاء.

طبقاً لأحكام هذه المادة وما أوجبه من مراعاة أحكام المادة ٢٤ يكون

الواقف مطلق السلطان بالنسبة للموقوف عليهم ومقدار الاستحقاق الذي يقرره لكل منهم في الأحوال الآتية : —

أولاً — للواقف أن يحمل الاستحقاق في وقته مدة حياته من يشاء ، لنفسه أو لغيره ، لذريته أو لغيرهم ، لورثته أو لسواهم ، لأقاربه أو لغيرهم ، لخدمة من جهات البر أو لغيرهم ، وله أن يوزع الاستحقاق في تلك المدة كيف يشاء وبالقدر التي يراها ، فكل ذلك حق حاصر له لا رقيب عليه فيه وإن كان له حين الوقف ورثة من دوى الاستحقاق الواجب وذلك لأن دوى الاستحقاق الواجب لا يشت لم هذا الحق ولا يتعلق موقعه إلا بما كانوا موقوفين عند موته وتوافرت لهم شروط الاستحقاق وانقضت مواسمه ، أما قبل هذا فلا حق لهم أصلاً ولا يمكن كون الاعتراض على تصرفه في الاستحقاق مدة حياته فإن ذلك الحق لم ينبت لهم عند الموت إلا لحماية حقوقهم في علة ما كان يصل إليهم ميراثاً لو أن مورثهم لم يقفه

١٣٥ — ثانياً — فواقف أن يحمل استحقاق وقته بعد موته لمن يشاء

وإن كان قد وقف كل ماله إذا لم يكن له عند موته أحد من ميسين في المدة ٢٤ وم دوى الاستحقاق الواجب . فإذا انقضى أهل هذا الصنف من الورثة عند موته بعد تصرفه في علة وقته وخلفها لمن يشاء من ورثته أو لغيرهم من الذرية أو لأقارب أو الأعمام أو جهات البر ويستوى في ذلك ما إذا لم يكن له ورثة آخرون أو كانوا ، أصحاب عروض كانوا أو عصباء أو دوى أرحام ، وما إذا كان له ذرية غير وارثة أو لم يكن ، وما إذا ترك أحداً من أصحاب الوصية الواجبة أو لم يترك ، فكل هؤلاء لم يحرمهم القانون ولم يفرز لهم حقاً واحداً ولا يحمل وجودهم أو وجود أحد منهم سبباً في الحد من سلطان الواقف وقصر حاشته على دوى الاستحقاق الواجب الميسين بالمادة ٢٤ دون سواهم وإن كان من أصحاب الوصية الواجبة كما سيأتي تفصيله .

وانعدام الورثة دوى الاستحقاق الواجب قد يكون لعدم وجودهم حين موته ، أو لعدم وجوب الاستحقاق لهم ، أو لحرماتهم منه بسبب من الأسباب المبينة في

هذا القبول ، في كل هذه الأحوال لا يقر إن هناك وارثاً ذا استحقاق واجب .
 فمن وقف كل ماله على نفسه ثم على مصرف سب ، ولم يكن له حين الوقف زوجة
 ولا ولد ولا والدة وكان مجهول النسب فادعى آخر أنه أبوه وأثبت ذلك وحكم
 بموته له وتزوج وورق ولداً وقد أَرَدَ أبوه وروحه واسه على تغيير وقفه وجعل
 ريعه لهم ثم بدع قتلوه واشتركوا في قتله جميعاً فتلا مأساً من الإرث بمذوقه
 وكانت العلة ليس جميعهم لهم ولا حق لمولاه فيها . ومن وقف كل ماله على نفسه ثم على
 جهات خيرية أو على غير أفرادها وكان له عند موته أولاد وروحة وكان قد وهب
 لكل منهم قبل وقفه هذا الدل موالاً تساوى قيمتها ما كان يجب له في هذا الوقف
 لولا هذه المنة حاز ما صممه في وقفه ولم يكن لأحد منهم حق في علانته ومسامحه ،
 ولو كان لهذا الوقف حين موته أولاد بنت ماتت قبله وورثة من الأخوة أو الأخوات
 أو أبناء الإخوة أو الأعمام أو أبناء الأعمام مثلاً حاز ما صممه في وقفه ولا يكون
 لأحد من هؤلاء حق فيه حتى ولاد البنت وبها كانوا أصحاب وصية واجبة .

١٣٦ - ثمة : إذا كان للوقف عند موته أحد من أصحاب الاستحقاق
 الواجب ، فليس له أن يتصرف في استحقاق وقفه بما يمس الاستحقاق الواجب
 كلاً أو بعضاً وله أن يصنع فيما عدا هذا الاستحقاق ما يشاء ، فله أن يهبه أو يعطيه
 لمن يحد من دوى لاستحقاق الواجب نسبة استحقاقهم أو على التفاضل وله أن
 يختص به بعضهم دون البعض الآخر وله أن يجعله يعيرهم أي غير كان ، وما عدا
 الاستحقاق الواجب هو ما يأتي :

(١) استحقاق ريع الأعيان التي تساوى قيمتها ثمة مال الوقف عند موته
 فهذا لاحق لأحد فيه وهو له يصرفه كما يشاء ، وقد أعطى له القبول الحق
 في أن يصف ما يساوى قيمة ثمة ماله على من يشاء حقاً مطلقاً غير مقيد بقيد ،
 فهو شامل لما إذا كان له ورثة من أصحاب الاستحقاق الواجب ودرية أصحاب وصية
 واجبة أو من أوصى له وصية اختيارية مع أنه في هذه الحال قد يصردوى الاستحقاق
 الواجب ويدخل عليهم النقص مما كانوا يستحقونه ميراثاً في ثلثي ماله وهو ما أراد

الشرع حمايته وأن يصل إليهم إما وقفاً أو ميراثاً ، فمن وقف من أرض له ثلاثين
 مدناً على وحوه خير وأنجاب منه ثم توفى عن روحه ، وار ، وست ، وابن ابن
 مات قبله ، وترك ستين مدناً مثلاً للأرض التي وقفت ، فإن وقفه بعد على ما شرط
 مع أن ابن الابن يأخذ من الستين مدناً عشرين مدناً وصية واحدة لأنه يستحق في
 تركته حصة ما كان أو به يستحقه ميراثاً لو كان حياً على ألا يتجاوز ثلث التركة ، ولو كان
 أبوه حياً لاستحق واحدًا وعشرين مدناً في التركة وهي أكثر من ثلثها فنرد وصيته
 ثلث التركة وهو عشرون ويسبق للورثة ثلث التركة وهما خمسة أضع ماله ولا يمكن
 احتساب الوقف في التركة ، لأن الموقوف ، وإن كان باقياً على مثل الوقف مدة
 حياته ، لا يورث عنه لأن مسكه فيه مفسد وبرول نموته ولزوم الوقف ولا يتقبل
 لورثته بل للموقوف عليهم . وبذلك صاع على الشارع ما أراد من حماية ثلثي
 المال للورثة وهو هدفه الأول . وكذلك يكون الحل لو أن الوقف لم يكن له أن
 إلا هذا ولكنه وصى بعشرين مدناً من الستين لمير ورثته بابن بعد لأنها
 لم يتجاوز ثلث التركة ، وبعد تصرفه في بيع ما وقفه على وحوه خير والأحاب لأنه
 لم يتجاوز ثلث ماله ، بعد وصيته وتصرفه في وقفه ، وإن كان مجموع الوصية والوقف
 خمسة أضع مال الوقف في نظر هذا القانون . والمشروع الأول لهذا القانون كانت
 به مادة (١) تعدد هذا النص ولكن لجنة المدن بمجلس الشيوخ حذفها على أن
 توضع مشروع قانون الوصية وسكب لم توضع به لأنها مرتبطة تمام الارتباط

(١) هذه مادة كانت لعدد (٣٤) من مشروع الأول وصح

- الوصية الواحدة والوصية لأحد .ية وتصرفات إلى في حكمها والوقف على مير لورثة .
- ومعاملة الورثة وأصحاب الوصية الواحدة في الوقف بحكمها جزءاً ثلث مال الوقف ولا تعدد .
- فيما راد عنه بدون إحد الورثة .
- وإذا جعل هذه تصرفات أو تصب بمثل الوصية الواحدة ونظم الخاصة بين عدها .
- من تصرفات في الثلث أو د في مده .
- وكاتب أحكام هذه المادة سائر أحكام الشريعة التي كانت به ولو أنها وصية في قانون الوصية
- لوجب تعديلها بما يتشبي مع أحكام هذا القانون

بالاستحقاق الواجب لأصحاب الوصية الواجبة الذي استعدته لجنة التفتيح من قانون
الوقف انتظاراً لما يتم في الوصية الواجبة . ولأن وقد صدر هذا القانون أصحها
أمام اعتبار اتركة وتلها في الوصية واعتبار المال وثله وما ألحق به في الوقف ومع
ذلك لا يوجد في القانون حكم ينزع عند تراحم الوقف والوصية في الثلث ، فكانت
النتيجة ما سمعت وهذا أمر سمي لمادة إلى علاجه .

ب - ما بقي من الثلث بعد جراح ما يستحقه أصحاب الاستحقاق الواجب .
فلو كان من وقف كل ماله حين موته والذات ، وزوجة ، وأولاد ، ولم يكن له وارث
سواهم استحقوا جميع غلة الثلثين ، وكذلك لو كان له زوجة ، وأولاد ذكور أو أولاد
ذكور وإناث ، أو أولاد أدب بس معهم عصبة من النسب ، أو زوجة ليس معها
دو فرض آخر سوى ولا عصبة من النسب ولا وارث من دوى الأرحام ، أما إذا
ترك زوجة وثمة وعصبة من النسب ليسوا من دريته ، كان مطلق الإرادة في أرسه
عشر مئمة من أرمه وعشرين مئمة يسلم إليها لاستحقاق في وقفه ، منها ثمانية
هي ثلث ماله ومنها السبعة الباقية بعد نصيب الزوجة والذات في الثلثين ، وهي ما كان
يستحقها الماص ، ألحقت بالثلثين وأحدث حكمه لأن من كان يستحقها ميراثاً ليس
له استحقاق واجب ، والزوجة والذات صاحبت الاستحقاق الواجب لاحق لها فيها
ميراثاً فلا حق لها فيها استحقاقاً

ج - ما كان يستحقه ذو الاستحقاق الواجب لو أن الواقف لم يكن أعطاه
مير عوص ما يباوى نصيبه عن طريق تصرف آخر ، فإنه ، وإن كان من دوى
الاستحقاق الواجب ، لم يجب له هذا الحق سبب العوص فكان كبقية الورثة
الذين لم يحمل لهم القانون استحقاقاً واحداً ، ويكون ما لم يجب له ، سواء أكان
كل نصيبه أو نصيبه ، منحاً بالثلث وبأحد حكمه ، ولا يكون واحداً لمن بقي
من أصحاب الأنصبة الواجبة لأنهم لا يستحقون ميراثاً لوجود وارثه فلا يجب لهم
استحقاقاً لأن القانون لم يحمل لهم استحقاقاً واحداً إلا بقدر مواريتهم في ثلثي المال .
فلو أن رجلاً كان له ثلاثون مئمة فدان متساوية القيمة فوهد لاسمه منها أرمه

وثلاثين قدام هبة تمت ولزمت ثم وقف ستة التسمين قدام الباقية ، ومات
ولامال له سوى الأرض الموقوفة ، وترك ستة هذه ، وروحته ، وأحاشيقا ،
وكان لا وارث له سواهم ، كان مطلق الإرادة في اثنين وعشرين سهماً من أربعة
وعشرين سهماً ينقسم إليها استحقاق هذا الوقف ، وهي الباقية بعد استحقاق الزوجة
الواحد ما بقدر استحقاقها ميراثاً في ثلثي ماله وهو الأرض الموقوفة ، فله أن
يتصرف في هذه الأسهم من الاستحقاق كما يريد ويصحبها حيث يشاء ، لأن الأخ
ليس من دوى الاستحقاق لواحد وليس منهم ولكن لم يجب لها شيء لأنه
أعطاهما ميراثاً عوضاً أكثر من نصيبه في الثلثين فالتحق بنصيب كل منهما بالثلث
وكان له أن يحرف الاستحقاق في كل هذا كما يشاء . ولو أن أرضه كانت
عشرين ومائة ووقف لاسته ستة وعشرين ووقف الباقي كان مطلق الإرادة في
العشرين سهماً الباقية بعد نصيب الزوجة ومقدار ما يجب للثلاث من نصيبها وهو
ربعة أما ثلاثة أرباعه فموجب له لأنه أعطاهما ما يساويها بطريق الهبة

أما إذا حرم صاحب الاستحقاق الواحد من كل نصبه أو بعضه فإنه يعتبر
كأنه مات قبل الواقف بالنسبة لما حرم منه فلا يستمر من بين الورثة دوى الاستحقاق
الواحد وينقسم الاستحقاق على غيره منهم أو منهم ومن غيره على فرض عدم وجوده
منهم بالنسبة لما حرم منه فلا يكون الواقف مطلق الإرادة في حرم منه ولا يلتحق
منه بالثلث إلا ما يصيب الوارث الذي لم يجب له استحقاق ، وسيأتي بيان ذلك
إن شاء الله في محله . وواضح أن هذا هو نص حكم المحرم من الإرث لما عيى عنه .

١٣٧ — وما تقرر في الحالتين الثانية والثالثة يخرج حتماً أن الواقف أن
يقف كل ماله على من يكون موجوداً وقت موته من دريته وروحه أو أرواحه
ووالديه على شريطة ألا يحل في وقفه هذا أحكام الاستحقاق الواجب الواردة
بالمادة ٢٤ نقيضاً له لا يحرم أحداً منهم من كل ما يجب له أو من بعضه إلا في
الحدود التي بينها هذا القانون ، فإدام قد أعطى كل ذي حق حقه الواجب له
كان مطلق الإرادة في عطاءه فله أن يعطيه لم رابعة عشر يجب لهم مائة نسمة

يراهما وله أن يختص به بعضهم دون البعض الآخر على أي وجه يراه ، وهذا الحكم حكم حواري وهو نتيجة عدم الوجوب فيما راد عن استحقاقهم له أن يصح ذلك وله أن يصح حيث شاء ولو في غيرهم وفي غير ورثته الآخرين .

لقد كانت هذه المادة في مشروع الأول ثلاثة مواد ثم جمعتها لجنة التفتيح في هذه المادة . والحق أن جميع ما ورد بها من الأحكام سوى بيان مال الواقف وما يسع في تقديره لم تكن بالشارع حاجة إلى ذكره مع وجود المادة ٢٤ وما سدها التي تقرر أحكام الاستحقاق الواجب من الطبقي أن أوافق يكون مطلق الإرادة فيما وراء هذا الاستحقاق كما كان الحال قبل القانون في جميع الاستحقاق ، ولكن الرخصة في بيان الأحكام ونعصيبها في هذا الموطن كانت قوية وخاصة بالنسبة للحكم الوارد بالفقرة الثانية منها .

١٣٨ - مال الواقف :

والشارع لم يرد من مال الواقف الذي ورد في هذه المادة وفي مادة ٢٤ المال في الاصطلاح الفقهي ، وهو ما يقابل المنافع والحقوق الأخرى ، وإنما أراد منه ما يشمل كل هذا وهو المال في العرف القانوني كما أفصحت عن ذلك المذكرة التصديرية التي ذكرت أن المراد بمال الواقف كل ما يكون مملوكا له عند موته من عفار ومنقول وفقود وديون وكل ماله قيمة من حقوقه الأخرى كالمنافع وحقوق الانتفاع وغير ذلك مما تكون له قيمة مالية حين موته ، والمدار على الملكية ، أي ملكية كانت ، خبيثة كانت أو طيبة ، فكسب السعي والسائمة والمعبية ، ومارح من القهر ومن سق الحيل ، وما أخذ من طريق التأمين على الحياة أو ضد الحريق أو العرق أو غيرها من الأخطار ، والأموال الزبوية ، كل أولئك وأشباهه يدخل في تقدير ماله عند من يرى أنه مملوك لكاسبه ملكا خبيثا يجب عليه الخروج منه ورده إلى أربابه أو التصديق به وأنه مالم يعمل بكونه نائيا على ملكه ، أما من يرى أن من هذه الأموال ما ليس مملوكا لأحده فإنه لا يحتسب من مال الواقف . وليس من شروط الملكية أن تكون كاملة ولا أن يكون المال المملوك للواقف

مما يورث عنه ويدخل في تركته بل يحنسب في ماله ما يكون مملوكا له مسكا
 ناقصا ولا يورث عنه ولا يحنسب في تركته إذا لم تنقطع قدرته على إعادته للملكية
 الكاملة وذلك هو المال الموقوف منه ، فقد عرفت أن هذا القاون مد حرى
 على أن الموقوف يبقى على ملك الواقف مادام حيا ولكه ملكية ناصة ولا تنقل
 وفاته إلى ورثته بل تنتقل إلى الموقوف عليه . ومراعاة لأصل الملكية وقدره
 الواسع على إعادته للملكية التامة نص القاون على أن يدخل في تقدير مال الواقف
 الأوقاف التي صدرت منه قبل العمل بهذا القاون والأوقاف التي تصدر منه بعد
 ذلك ، ولكنه لم يثبت أن يحنسب في ماله كل وقف صدر منه قبل القاون أو بعده ،
 كان له فيه حق الرجوع أو لم يكن ، بل استثنى الوقف الذي ليس بواقفه حق الرجوع
 عنه لأنه وإن كان ماقيا على ملكه مادام حيا قد انقطعت قدرته عليه ولا يملك
 الرجوع عنه وإعادته إلى الملكية التامة فكان من هذه الناحية أشبه الأشياء بما
 خرج عن ملكه بيع أو هبة أو صدقة أو أي نوع من أنواع التبرع ولا فائدة له
 من هذه الملكية فكانت هي والعدم سواء فلهذا استثنى هذا الوقف ولم يدخله
 في تقدير ماله سواء أصدر قبل القاون أم بعده ، وقد سبق بيان ما لا يصح الرجوع
 فيه يائما واقيا مفصلا فكتفى بالإشارة إليه . ولا يدخل في حساب ماله أيضا ما هو
 موقوف عليه من غيره بعد وفاة واقفه ، وإن كان مملوكا له ملكية ناقصة لأنه
 لا يستطيع أن يجعله ملكا تاما .

وإذا كان المال في ملكه وخرج عنه قبل موته لم يحنسب في ماله وإن كان
 قد خرج حروجا غير لازم ، من وهب شيئا من ماله لآخر ونمت الهبة بضمها
 ولكنها كانت هبة غير لازمة وله حق الرجوع فيها لم يحنسب ذلك في ماله ،
 وإن كانت قدرته على إعادته إلى ملكه لم تنقطع ، لأنه لا ملك له فيه أصلا قبل
 الرجوع بادم الأساس الأصلي وهو الملكية ، وكذلك يكون حكم المال الذي
 لم يدخل في ملكه ولكنه كان مرصية أن يدخل فيه ، وذلك كمن وقف أعيانا
 واشترط أن يُحتَجَر من ربحها مقدار معين كل سنة لشترى مما يجتمع منه أعيان .

تلتحق بوقفه ، فإذا اجتمع من اربع المختصر مقدار واشترت به اعيان وهو حي
صارت وقفاً بشرائها وكانت من الأوقاف التي تدعى في تقدير ماله إذا كان له
حق الرجوع عنها ، أما إذا اجتمع من مقدار ولم يشتر به حتى مات الواقف فإنه
لا يحتسب في تقدير ماله لأنه كمنة لوقفه من مملوكا له ولا حق له فيه وإنما هو
حق للمصرف الذي سمى وهو شراء ما يكون وقفاً ، وهو أيضاً من وقف قبل أن
يشترى به لأن شرطه لا يقتضى أن يكون ما يحتصر به موقوفاً بل حمل سيده
شراء ما يكون موقوفاً ، وهو ليس بل بدل كما هو واضح ، فهو قبل الشراء ليس
وقفاً وليس إلا غلة وقف ليست بمكة للواقف ولا حق له فيها وإن كان ما اشترى
به كان موصية أن يكون مملوكاً له من ماله ما وقف يوم ذلك قبل الوفاة

١٣٩ - وما يجب التنبيه له أن الكلام في هذه المادة يدور على المالك وثلاث
ماله والوقف والموقوف عليهم من ناحية الاستحقاق الواجب والاستحقاق غير
الواجب دون ما عدا ذلك من النواحي ، فالأحكام الواردة به لا يمكن أن تنس
بإطلاقها الأحكام الأخرى التي تتعارض مع هذا الإطلاق كأحكام وقف الميراث
التي لم يشملها هذا القانون ونصت خاصته للرجوع من مذهب الحنفية ، فلا يفتقر
أحد من الفقرة لكثرة أن لذلك أن يقع كل ماله على من يشاء وإن كان مريضاً
مرص الميراث وله ورثة لسوا من ذوي الاستحقاق الواجب ولم يجبروا ، وكذلك
الحال في الفقرة الثانية إذا كان مع ذوي الاستحقاق الواجب ورثة آخرون وكان
الواقف حين وقفه مريضاً مرص الميراث وحده القول أن الأحكام هذه لم يرع
فيها إلا هذه الناحية وحدها دون مواها .

١٤٠ - وأحكام هذه المادة تنطبق على جميع الأوقاف التي تصدر بعد العمل
بهذا القانون وعلى الأوقاف التي صدرت قبل ذلك وكان وقفوها بذلك أحياء ولم
حق الرجوع فيها ، ولا تنطبق على الأوقاف السامة التي ليس للواقفين حق الرجوع
عنها ولا التي مات واقفوها قبل العمل بهذا القانون . وقد ورد هذا الاستثناء
من التطبيق في الفقرة الثالثة من المادة ٥٧ عاماً شاملاً لأحكام هذه المادة جميعها

والواقع أن محل الاستثناء الحقيقي هو الفقرة الثانية منها التي أوجب مراجعة أحكام
 المادة ٢٤ التي تقرر الاستحقاق الواجب . أما الفقرتان الأولى والثانية فلم يكن
 استثنائهما إلا خوفاً من الوقوع في اللبس إذا نظر إلى مفهوم عاريهما حيث قصر
 الجوارى الأولى على وقف ما لا يريد على الثلث وفي الثالثة على حالة ما إذا لم يوجد
 أحد من ذوى الاستحقاق الواجب مع أن الجوارى في الأوقاف المستتاة عام شامل
 للثلاث ولما يقل عنه وما يريد عليه ، ولما إذا وجد أحد من ذوى الاستحقاق الواجب
 أو لم يوجد . وأحكام هذه المادة متعلقة بتوزيع الاستحقاق في الوقف وهذا بالنسبة
 للأوقاف الصادرة قبل القواعد قد يكون في حوادث سابقة وقد يكون في حوادث
 لاحقة ، فأحكامها مما يطبق على هذه الأوقاف في الحوادث اللاحقة وهي التوزيعات
 الواردة في عقدة اوقف والوردة في التعميرات الصادرة قبل العمل بهذا القانون
 وعلى الحوادث اللاحقة وهي التوزيعات التي ترد في التعميرات اللاحقة للقانون .
 وحقاً للمادة ٦١ لا تطلق أحكام هذه المادة على الأوقاف المسماة بتلك المادة سواء
 أصدرت قبل العمل بهذا القانون أم صدرت بعده

(ب) الاستحقاق الواجب

١٤١ - أورد هذا القانون في المواد (٢٤ - ٣٠) أحكام الاستحقاق الواجب ، فقرر وجوبه ، وبين محله ومقدار ما يجب ، ومن يجب لهم ، وما يجب أن يتوافر فيهم ليتحقق هذا الواجب ، وفصل الأحوال التي يجوز فيها الحرمان من هذا الاستحقاق أو يجب ، والأحوال التي لا يجوز فيها ، وبين الآثار التي تترتب على الحرمان الذي يقره ، وما يسمع إذا كان هناك حرمان غير حار .

١٤٢ - أورد . درو الاستحقاق الواجب ومضار ما يجب لهم

مادة ٢٩ - مع مراعاة أحكام المادة ٢٨ يجب أن يكون للوارثين من ذرية الوافد وروحه أو أرواحه ووالديه الموجودين وقت وفاته استحقاق في الوصف فيما راد على ثلث ماله وفقاً لأحكام الميراث وأن يتقل استحقاق كل منهم إلى ذريته من بعده وفقاً لأحكام هذا القانون .

ولا يجب هذا الاستحقاق من يكون الوافد قد أعصاه بغير عوض ما يساوى نصيبه عن طرفي نصرف آخر . فإن كان ما أعطاه أمم مما يجب له استحق في الوصف تقدر ما يكمله

وأوجب الاستحقاق الواجب في نظر هذا القانون كما ترى صفان متعاقبان
الصف الأول هم طائفة معينة من الورثة ، والصف الثاني هم ذرية هؤلاء الورثة .

١٤٣ - الصف الأول :

هم ورثة الوافد الموجودون عند وفاته من والديه وروحه أو أرواحه وذريته .
أما من عدا هؤلاء من ورثة الوافد الذين يكونون موجودين عند وفاته وذريته له

ولم يعمهم من إرثه مانع بل الشارع لم يوجب لهم استحقاقاً ، سواء أ كانوا مستقيين
 بالإرث أم كانوا مشتركين فيه مع أهل هذا الصنف ، فلا يجب شيء من الاستحقاق
 في الوقف للوارث ، صاحب فرض كان أم عاصماً أم ذارحاً ، إذا كان من الإحوة
 أو الأخوات أو من دراريهم ، أو كان من الأجداد والجدات بحيث يستتم
 إلى الميت أو صلت بعدت دوحته من الواقف أو عرت أو كان من أولاد هؤلاء
 ودرينهم ، وكذلك لا يجب شيء من الاستحقاق في الوقف لذرية الواقف إذا كانت
 غير وارثة ، فالواقف إذا مات وترك بنتاً أو بنت بنته وإن أحبه الشقيق
 ولم يكن له وريثة ولا قرينة سوى هؤلاء ، وجب الاستحقاق لبنته ،
 ولا يجب شيء من لسان أحبه وإن كان وارثاً لأنه ليس من ذريته ولا بنت بنته
 وإن كانت من ذريته ومن أصحاب الوصية الواحدة لأنها ليست وارثة .
 والمشروع الأول كان يحصى أصحاب وصية الواحدة وسوى بهم وبين الورثة الذين
 أراد محبتهم بها كان راه طريقاً لمقتضى (١) ، وقد أقر بحسب الشيوخ في العروة
 الأولى هذه الحجة ، ووضع في الأحكام الثلاثة ذهب إليه (٢) ، أما لجنة التفتيح
 فقد رأيت أن قانون الوصية لم يكن قد صدر من الوصية ، حاجة يدور حولها كالم

(١) كان ذلك في مادة (٣٢١) من كتاب الفروع وصفاً .

• مع مصادره أحكام الفقرة ثالثة من مادة ٣١ ، بدرت على وقف مع أحد من
 • أصحاب الوصية الواحدة عند موت الواقف من سبعة طلق لأحكامه في ركة الوقف ، لم
 • يظف بطل من الوقف بطل طلق وصار ملكاً .
 • وإذا كان وقف قد أحرق أحد أصحاب وصية واحدة في الوقف من وقف موقوف بطل وقفه .
 (٢) كان ذلك بمقتضى (٧٨) من المشروع الذي أقره بحسب الشيوخ ، راجع وصفاً .
 • يجب أن يكون من ٢ من أولاد الواقف في حياته مستحقين في وقف من
 • ثلث الذي يجوز تصاليف من تصرف فيه وقف لأحكام مادة ٢٣ ، ما كان منصفه أصلاً
 • في ثلث ماله لو كان حياً بصرط أن يكون الفرع غير وارث ولم يكن الوقف قد ملكه غيره
 • عوض ما سوى نفسه عن طريق تصرف آخر وإذا كان ثلث لا يجزئ جعل بين مستحقين ، فحاشا
 • وهذا الاستحقاق وحده لم يكن موجوداً من فروع وقف المذكورين عند موته من
 • أولاد أولاده وأولاد أولادهم وإن ذكر أو أنثى أو أم أو أخت على أن يجب كل أصل فرد
 • دون من غيره وأن جعل استحقاق كل منهم من ذرية من صدقه وقف لأحكام هذا القانون
 • ويجوز الواقف أن يجعل فروع المذكورين مستحقين في توفيق بغير أصناف أصولهم وبه
 • تجاوز ذلك ثلث ماله بدون ماس بالاستحقاق الواحد طبقاً للمادة ٢٤ .

كثير إذ ذاك فرأت أن الحكمة تقضى بإرجاء هذا الحكم ارتقاء لما ينم في الوصية الواجبة ليوضع فيما بعد ملائمة لما يتقرر فيها فاستعملت هذا الحكم من هذا القانون على هذا الرجاء ، وقد صدر قانون الوقف والوصية وأقرت في الأخير أحكام الوصية الواجبة وبقي هذا النقص ثمرة واسعة في قانون الوقف نصين من أراد على الفرار من أحكام الوصية الواجبة ومع ذلك لم يتجه أحد نحو العمل على استكمال هذا النقص مع أن رى هذا النائب يقدم مشروع قانون يبدل به أحكام الرجوع في الوقف على مسجد ومحمد ذلك الشيخ تقدم مشروع آخر لتعديل مبررات حكم نقض القصة والله أعلم بما في غيبه .

١٤٤ — والوالدان ، الأب والأم القدان ولدا الإبن مباشرة ، ولا ينسب ولان أحداً من الأجداد ولا الجدات وإن قررت الدرجة ، وهذا هو المعنى الأصلي للكلمة عند الإطلاق وعدم القرينة ، وهو المعنى الذي أراده الشارع كما أضح عن ذلك في المذكرة التفسيرية .

واسم الزوج والروحة لا يستعمل إلا حيث يكون الحل والملك فاعين وذلك يكون حين قيام الزوجية وأثناء عدة انطلاق الرحمن ، وهذا هو ما أراده الشارع كما ترشد إلى ذلك أحكام المادة ٢٥ ، فلا يطلق على المطلقة ولا على مطلق أمه روح بعد انقضاء العدة ولأثناء عدة الطلاق البائن يسوة صغرى أو كبرى ، فإن وقف في صحته ثم طلق زوجته في صحته أيضاً طلاقاً بائناً ثم مات وهي في عدته أو طلقها في مرض موته طلاقاً بائناً بدون رضاها وتوافرت شروط الفرار لا شئت لهذه المطلقة في هاتين الحالين شيء من الاستحقاق الواجب ، وإن كانت واردة في الحال الثانية وورثة نسب الزوجية ، لأنها لا تسمى روحه فلا تقبل نص هذه مادة ومن الواضح أن الشارع هاهنا لم يسطر الحكم إلا بالروحانية الصحيحة أما روحية الفسدة فلا اعتداد بها ولا يشئت لصاحبها استحقاق واجب في الوقف نسبها ولا يستقص من أهلها ما يجب من الاستحقاق للورثة لأحرار .

ودرية الواقف هم كل من درمه وسل ، أي جميع مبروعه وأن يروا دكورا

كأولاً أو أمناً أو خائئ فالقربة هنا تتناول أولاد الصلب وغيرهم من الفروع
ويستوى في ذلك أصحاب الفروع والمصبات وذوو الأرحام

١٤٥ - ولا يجب شيء من الاستحقاق في الوفا لأحد من أهل هذا
الصلب إلا إذا كان موجوداً وقت وفاة الواقف . ووقت وفاته هو الوقت الذي
ثبت فيه استحقاق الإرث فعلاً للوارث وهو وقت الموت الحقيقي أو وقت الحكم
باعتباره ميتاً ، فإذا فقد الواقف لا يعتبر ميتاً ما لم يحكم بوفاته طبقاً لأحكام المفقود
ويعتبر ميتاً من وقت هذا الحكم لاس وقت الفقد ولا من وقت توافر الشروط
الواقف تحققها للحكم بموته ، وينظر إلى من يكون موجوداً من ورثته المذكورين
وقت صدور الحكم لاقبله ، من مات منهم قبل صدوره لا يكون له حق واحد
في استحقاق وقته .

ولا بد أن يكون وجود هذا الوارث ، عند موت الواقف حقيقة أو حكماً
متيقناً أو معطوياً ، وأن يكون موجوداً معتبراً في نظر هذا القانون . فإذا مات
الواقف مع أحد من هؤلاء الورثة ولم يدر أيهما مات أولاً لا يكون لهذا الوارث
حق واحد في وقته ، كما لو مات في حادث واحد كهدم أو حرق أو عرق أو نحو
ذلك أو في حادثين ولا يدر أيهما مات أولاً . وأجل إذا كان من الواقف ، ما كان
الحامل روحته أو معدته ، لا يعتبر موجوداً إلا إذا ولد حياً لحصة وستين وثلاثة يوم
على الأكثر من تاريخ وفاة الواقف أو الحكم بها أو تاريخ الفرقة ، وإذا لم يكن
الحمل منه لا يكون موجوداً وقت وفاته إلا إذا ولد حياً لحصة وستين وثلاثة يوم
على الأكثر من تاريخ لموت أو الفرقة إن كانت أمه معتدة بموت أو بفرقة ومات
الواقف أثناء العدة ، أو إذا ولد حياً لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من تاريخ
وفاة الواقف إن كان من زوجية فأنقذ وقت وفاته .

وإذا كان واحد من أهل هذا الصنف مفقوداً وقت وفاة الواقف احتسب
له نصيبه الذي يجب له طبقاً لأحكام الإرث ويوقف التصرف فيه إلى طهر حياً
أحذه وإن حكم بموته اعتبر ميتاً من وقت فقده فلا يكون موجوداً وقت وفاة

الواقف ولا يختب من بين ورثته وإن طهر حيا بعد حكم عبد الله إلى أحد به
 بينهم (١)

والحرمان من الاستحقاق الواحد يقتضي أحكام هذه القايص لا يعتبر موجوداً في نظره وإن لم يكن محروماً من الإرث فقد نص في المادة ٢٥ على اعتباره في حكم من مات في حياة الواف فلا ينجب من بين ورثته بالنسبة للاستحقاق في الوفاة وإن كان من الوارثين لتركته صلاً . وهذا ينبغي أنه لا وجه للقول بأن اشتراط الوحد وقت وفاة الواف لم تكن هناك حاجة إليه بعد قول هذه المادة « يجب أن يكون الوارثين من ذرية الواف » فإن وصف الإرث بمعنى عن التصريح بذلك ، إلا من شرط استحقاق الإرث تحقق حياة الوارث وموت موصي المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتاً على أن هناك اعتباراً آخر دعا إلى التصريح به ، وهو أنه ذكر لمع الناس وحشية أن يمتنع من الوارث من كان أهلاً للإرث وإن لم تمت برته صلاً كما استعمل في هذا المعنى في قوله تعالى « وعلى الوارث مثل ذلك » وفي كثير من عبارات الفقهاء .

١٤٦ - ولا يجب شيء من الاستحقاق لمن يكون موجوداً من أهل هذا الصف وقت وفاة الواهب إلا إذا كان مستحقاً للارث ، فلاحق له إذا كان موجوداً ولكنه محبوب غيره ، يجب حرمته ، كالأب مع الابن ، وكبنت الابن مع الابن أو مع النسيب ، كما ذكر إذا لم يصب أحد ، ولا حق له أيضاً إذا قام به مانع من مواعيد الإرث لحكام الموارث ، وهي إرق والفنل والردة .

(١) اصل المادة ١١ من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٩ واو د ١٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ من قانون الميراث رقم ٧٧ سنة ١٩٢٣

(٢) أما ردة النكاح فلا يحل لها، بل هي حرام - يحرم حكم النكاح من الرّد ولا لحكمه إذا تدانفك من حيثة أو خرج الأبوالبن مدّعي الحقة، ومدّعي الحقة وإن لم يثبت ردة الأب ولا المدّعي - فلهنّ ما شرع - كمدّعي الحقة في حاشته على يد الرّاجع من مذهبه بلان وقت الرّد إذا صاب على رده - فذهب إلى روبا خلاف الإمام محمد في ذلك (ص ١٠٤) ومن القواعد أنه إذا اختلف الإمام مع أحد صحبه وم يصرح بالتفح كإن رأى الإمام هو الرّاجع ورأيه في ذلك هو الحلال - كما كان صريحاً أو ارتد ثم عاد إلى الإسلام فلا شأن عند حكمه .

واختلاف الدين واختلاف الدارين بين غير المسلمين في الأحوال التي يجمع فيها
طلقاً للفقرة الأخيرة من المادة السادسة من قانون لموارث

ومما يجب أن يراعى أن المحبوب من الإرث يحجب غيره وأن المحروم من
الإرث لا يحجب غيره ، فإذا مات الوافق وترك زوجة وستة وإسماً وكان له
أيضاً أولاد أساء ذكرهم وأنت من أساء هذا ومن أحريم مانوا قبله وكان هذا
الاس محروماً من الإرث لما منع من مواسمه كانت ورثة الوافق زوجته وساته وأولاد
أبنائه . ويجب أن يراعى أيضاً أن المحروم من الاستحقاق الواجب طلقاً لأحكام
هذا القانون يعتبر كمن مات في حياة الوافق بالنسبة للاستحقاق وإن كان ممن
يرثون تركته والنتيجة الضرورية لهذا أن لا يصير موجود بين الورثة بالنسبة
للاستحقاق فلا يحجب عنه من هو محجوب به بالنسبة لإرث التركة وهذا هو ما يريد
الشارع ومصرح به في لمدكرة التفسيرية .

فلومات الوافق وترك من ذكر ، في الصورة السابقة وكان له وقف يجب فيه
الاستحقاق وتركته ، وفرض أن هذا الاس لم يتم به مانع من مواسم الإرث وسكنه
كان محروماً من الاستحقاق الواجب طلقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٧ ، كان ورثته
الوافق بالنسبة لتركته هم زوجته وساته وإسائه هذا ولاحق لأولاد أبنائه فيها ، وكان
ورثته بالنسبة للاستحقاق الواجب في الوقف هم زوجته وساته وأولاد أسائه وإن لم يكن
الأخيرة من الورثين في تركته . وبومات الوافق عن وقف يجب فيه الاستحقاق
وعن تركته ، وتركه إسائه وستة وستة وليس له ورثته ولا قرابة له سواه ، وكان
الابن محروماً من الاستحقاق الواجب في الوقف لمثل ما ذكرنا آنفاً ولم يتم به
مانع من مواسم الإرث كان هو الوارث الوحيد للتركة مع مراعاة أحكام الوصية
الواحدة بالنسبة لست الست ، وكانت بنت بنت هذه هي الوارثة الوحيدة بالنسبة
للاستحقاق الواجب ولا يكون محجوباً بين الوافق الوارث الوحيد لتركته
لأنه قد اعتبر في حكم الميت قبل الوافق بالنسبة للاستحقاق ، فيعطى في أمر
الاستحقاق إلى من يرث الوافق على فرض أن أساء هذا غير موجود ، وذلك هو

بت نفع هذه وهي ترث بشبه العسوة فيجب لها جميع الاستحقاق في وقف
ما زاد على ثلث مال الواقف .

والمرجع في معرفة الوارث وغير الوارث ومقادير الإرث بالنسبة للمصريين هو
قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ وما يكمله من أحكام الشريعة الإسلامية
في الميراث ، على أنه إذا كان المورث غير مسلم جاز لورثته في حكم قانون الموارث
والشريعة الإسلامية أن يتفقوا على أن يكون التوريث طبقاً لشريعة المتوفى .
هذا هو ما تنص به أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ أما
بالنسبة لتغير المصريين فإن المرجع في ذلك هو قانون بلد المتوفى طبقاً لقواعد
القانون الدولي الخاص ، وللمادة السادسة من معاهدة الصداقة والإقامة الموقعة بين
مصر وإيران ، والمادة التاسعة من المعاهدة الموقعة بين مصر وتركيا ، والمادة
العاشرة من اتفاق سترو الخصاص بإتمام الاعتبارات في مصر ، والمادة التاسعة
والعشرين من لائحة التنظيم القضائي ، والمادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة
١٩٣٧ الصادر بشأن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية لمصرية .

١٤٧ - وإذا كان الوارث من أهل هذا الصنف موحوداً وقت وفاة
الواقف وكان مستحقاً لميراثه لم يمس منه ما يحل له شيء من الاستحقاق
إذا كان الواقف قد أعطاه بميراثه ما يساوي نفعه عن طريق تصرف آخر
غير هذا الوقف .

والشرط أن يكون حصوله على هذا المقدار قد كان بإعطاء ، فإذا كان هذا
الوارث قد حصل على هذا المقدار أو أكثر منه من مال الواقف ولكن بطريق
غير هذه الطريق فإن ذلك لا يمس من استحقاق ما يحل له ، كما لو اعتصب
أو احتلس أو سرق من مال الواقف ما يساوي نفعه وفصل الوقف السكوت
والاحتمال روابط القرى والكرامة على مقاصة هذا الإرث ، فهذا لا يمد إعطاء
ولا تصرفاً من الواقف ولا يمكن أن يمس سكوته عن ذلك إعطاء وتصرفاً ،
وليس للموقوف عليهم أن يستندوا إلى ذلك في عدم استحقاقه .

ولابد أن يكون الإعطاء من الواقف به فلا يمنع من ثبوت الاستحقاق الواجب
 إعطاء غير الواقف وإن كان بعد هذا الإعطاء متوقفاً على إيجاره هو ، ولو أن والد
 الواقف أو زوجته أو ابنه أو أى مورث آخر له وهب كل ماله لوارث الواقف في مرض
 موته أو أوصى به جميعه ونوى قبل الواقف فأحار المله أو الوصية لم يكن ما حصل
 من الواقف إعطاء لأن المعطى والمأثبات غيره ، وكل ما كان للواقف هو حق
 الاعتراض على هذا التصرف ورد ما يتوقف على إيجاره ، وهو بإيجاره لم يصح
 أكثر من إسقاط هذا الحق وصار لموهوب أو الموصى به مكان ما أعطى له من
 قبل الواقف أو الموصى لا من قبل المخير ، فبست الإجارة تمليكاً مبتدأ من المخير
 كما هو مذهب الطبيعة .

ولابد أن يكون الإعطاء لدى الاستحقاق الواجب به ، فلا أثر لإعطاء
 ابنه أو وارثه وإن كان هذا الإعطاء مرصاة له أو بناء على حبه وإلحاح منه .
 ١٤٨ - ويجب أن يكون هذا الإعطاء بمير عوص ، أما إذا كان في مقابلة
 عوص ، فإنه لا يؤثر فيها يجب له من الاستحقاق في الوقف ، وقد أخلق العوص هو
 تشترط فيه المائة ، ففي وحد العوص في التصرف لم يمتد به وإن كانت فيه مائة
 طاهرة فمن باع أرضاً له لأحد من أصحاب الاستحقاق الواجب وباع له ما يساوى
 مائة بمحسين مثلاً لا يعتبر أنه قد أعطاه نصف الأرض بمير عوص لأن الفسخ
 قد جعل في مقابلة لمبيع جميعه ، هذا إذا كان التصرف في الصحة . أما إذا كان
 التصرف في المرض فإن قيمة المائة تعتبر عطية بمير عوص وتحدد حكم الوصية ،
 والفرقة بين الحالين هو ما تنصى به القواعد الفقهية ، فالفقه لم يعتبروا المائة
 في الصحة هبة ولم يطبقوا عليها أحكامها وشراطينها ، ولكنهم اعتبروا المائة
 في المرض كوصية وأعطوها حكمها ، لكن إذا كان مظهر التصرف يعطى أنه تصرف
 بعوص وكان في الواقع تصرفاً بمير عوص ولم يسط هذا المظهر إلا لسر الحقيقة
 والتعديل على أحكام القانون ، فأوجب أن يعطى لهذا التصرف وضعه الحقيقي
 وأن يعتبر تصرفاً بمير عوص ، فلو أن واقف قد باع لدى الاستحقاق الواجب

شمن ضئيل جداً لا يسمى ثمناً مثل هذه الصفقة عرفاً ، أو أحر له أرضه عدة
سنين مأجورة إسمية اعتبر نصرته نصراً بغير عوض ، وكذلك لو سمي في عقد
البيع أو الإيجارة ثمن المثل أو أحره ولكن ثبت أن ذلك لم يكن وأن الواقع
لم يقبض ثمناً ولا أحرّاً كان هذا منه إعطاء بغير عوض ، وسيان أن يعتبر متبرعاً
بالأرض أو عاصباً ، أو يعتبر متبرعاً شمساً أو أحرّها ، فلا أثر لذلك في الحكم
الذي نحن بصدده

وقد أطلق العوض ولم يوصف بأنه مالى كما جاء في الفقرة الثانية من المادة ١١
وسكن المقام يحتم تقييد هذا الإطلاق في الموضوع هو الحقوق المالية وصيانة حقوق
الوارثين في الميراث فهو يعين أن المراد هو العوض المالى فلا عثرة بالعوض إذا لم
يكن مالا ولا حقاً مالياً ، ولو أن الواقف كان قد أعطاه شيئاً من ماله مكافأة له
على ربه له وجه وإحلاصه له أو لغيره أنه رفع اسم أسرته وحملها شيئاً مذكوراً
بأعماله الطيبة ونفقاته وشمته الأخلاقية كانت عطيته هذه عطية بدون عوض ،
أما إذا كان إعطاؤه له نظير عمله في مال الواقف وسببه ثروته وتديرها تديرها
حسباً كانت عطيته في مقابلة عمل مادي فتعتبر عطية بعوض ولا يحسب عليه

١٤٩ - والتصرف الآخر الذي يكون بغير عوض هو التصرف بطريق
التبرع وذلك قد يكون بالوصف والهبة والوصية وانتصرفت التي في حكمها .
وليس من شرط التبرع أن يكون ماحراً ولا لازماً حين صدوره وإنما الشرط أن
يكون الإعطاء قد تم وقت موته وهو الوقت الذي كان ثبت له فيه الاستحقاق
الواجب . فإذا وقف ثلث ماله أو شيئاً منه وجعل له فيه استحقاقاً حين موته ثم
وقف بعد ذلك ما يريد على ثلث ماله ولم يجعل له فيه استحقاقاً أو جعل له فيه
أقل مما يجب له فيه حوسب على ما سبق إن جعله له في وقف الثلث وسقط ما يجب
له بقدر ما سبق إن جعله له ، وكذلك يكون الحال لو أنه وقف شيئاً يريد على ثلث
ماله وجعل له فيه أكثر مما يجب له حوسب على الزيادة واعتبرت عطية بغير
عوض ، وإذا وقف له في صحته أو في مرضه أو تصرف له في مرضه نصراً فيه

معاينة أو أوصى له بما لا يتوقف على الأجرة أو بما يتوقف عليها وأجار بقية الورثة
الوصية ما يحتاج إلى الأجرة من هذه التصرفات ، اعتبر ذلك إعطاء بغير عوض
واحتسب عليه .

فيحتسب على من مات أو قب ما أعطاه له في جهازه عند رعايته وما كان
يشتريه ما من قبل من مصوعات وأهدايا البقية التي تتجاوز حدود ما يجب ما عليه
ويحتسب على الاز ما أداه عنه ثوبه مهر بزوجته ، ولا يحتسب على أولاده ما قام
به من نفقات لمسته وأجور المعلم وما تنطه ، لأن ذلك كان فيه ما وجب عليه
لأنه ، والكلام في التبرعات لا في أداء الحقوق والنفقة ما أحدث . والتصرف
بطريق التبرع لا يتناول إلا ما كان عليك ولا يتناول لإباحة ، فإذا كان الوقف
أولاد في عبادة ولا كسر نفقتهم ، إحق عليه لا يحاسبون على ما يصيبهم من نفقات
هذه معشة لأنهم كانوا يتناولون من ماله بطريق لإباحة كسر إذا كان أحدهم
قد استغل بيت ولم يكن له حق واحد في مال أبيه لأصلا ولا كميلا ، ولكنه
كان يرسل إليه نفقة ومعه من يومه ، كان ذلك نزعاً من لأب سير عوض
فيحتسب على هذا الولد ، وكذلك يحتسب على بنته ، بزواجها ما يرسله إليهم
من أهدايا فكل ذلك من التبرعات ، وليس من شرط الإعطاء أن يكون تصرف
واحد ولا حصة بل كما يكون كذلك يكون متفرقة

١٥٠ - وليس من شرط الإعطاء بغير عوض أن يكون قد قصد به النفع من
عن حقه في الوقف بل تحتسب هذه العطية مطلقاً ، وعلى ذلك أو . وعلى من معنى
آخر كما كان نصاب له لينسكن أن يكون شيعياً في قريته أو عمة له وأن يكون عضواً
مجلس الشيوخ مثلاً أو ينسكن من أن يبقى رأس أسرته ورعيها ، أو براع
فيها أي معنى آخر سوى الرعة في التبرع له ومجانته ، ويستوى ما إذا كان هذا
الإعطاء من صدور هذا القاصر أو عده وما إذا كان قبل صدور الوقف أو بعده

١٥١ - وجوب الاستحقاق للوارث من أهل هذا النصف قدر نصيبه في
الارث لا يندفع إلا إذا كان ما أعطاه له لواف بغير عوض مساوياً لنصيبه أو أكثر

منه . أما إذا كان هذا المعطى أقل من الاستحقاق الذي يجب له وفق لأحكام الميراث
 وجب أن يكون له استحقاق في وقف ما يزيد على ثلث ماله فقدر ما يكمل الواجب له
 ونصب الوارث الذي راعته هذه المدة هو الاستحقاق الواجب وهو علة ومنفعة
 لأعين ، فلا ينظر إلا إلى قيمة ما كان يجب أن يستحقه في علات هذا الوقف
 ومنه . لا هذا الإعطاء . وما يجب له قد يكون استحقاقاً ينتقل حتى إلى درجته
 والاحيرة للواقف في ذلك وقد يكون استحقاقاً واجباً له والوقف محير في أمر انتقاله
 إلى درجة هذا مستحق فإن شاء تركه لحكم القسود وإن شاء حوله إلى غيرهم
 في حدود التي رسمها هذا القدر . ولا ريب أن هذا الأمر دحلاً قوياً في تقدير
 قيمة الاستحقاق ونسبته تفرقه كثيراً . فالاستحقاق الذي يجب انتقاله إلى درجة
 الوارث لا يكاد يختلف قيمته عن قيمة العين التي تملكه متى راعى أن الملكية
 المانصة لهذه العين تكون معروفة عليهم بعد موت الواقف ، وأنه إذا انتهى
 الوقف لسبب من أسباب انقضاءه كانت الملكية الكاملة لهم أو ليرثيهم ، وأن ما وراء
 ذلك من القيود أمره حين حد ، أما إذا كان الاستحقاق له مدة حياته فحسب فإن
 الحال تكون حد مختلف ويكون الفرق بين قيمة العين وقيمة الاستحقاق بعيداً .
 وما يعطى للوارث بعد عوص قد يكون نقداً أو عيناً ، وقد يكون منفعة
 استوفاه حين موت الواقف ، وقد يكون منفعة لم يتم استيفؤها أو يتسدى .
 استيفؤها حين موت الواقف ، وهذه المنفعة قد تكون بمثابة ما يجب له كأن جعل
 له استحقاقاً في وقف آخر قدر نصبه ، وقد لا يكون بمثابة ما

والموارة بين ما يجب له وبين ما أعطى محال يحتاج حتى إلى الوقوف على قيمة
 كل منهما . وقد يكون ذلك في بعض الأحوال سهلاً وبسوراً كأن كان ما أعطاه
 استحقاقاً في وقف ، أو كانت قيمة الدفع التي استوفاه أو الأعيان التي تملكها
 تسوى أو تزيد على قيمة العين التي تملك الاستحقاق الذي كان يجب له ، ولكنه
 في كثير من الأحوال تفرقه صعوبات قوية جداً كعاد تجعل الموارة غير ميسورة
 ولقد أنير هذا الموضوع لأول مرة بلغة التبصيح وسكنه رأت أن تترك ذلك للقواعد

الاقتصادية ، وقد كنت ولا أزال أرى أن هذه القواعد وحدها لا تكفي لدرء هذه الصعوبات وأن من الواجب أن يكون محاسب أحكام خاصة بنسب تطبيقها كاصع في قانون الوصية ، كأن يصح مثلاً على أن تكون قيمة الاستحقاق هي قيمة الميراث التي نعت إذا كان استحقاقاً ينتقل إلى ذرية الوارث ، وعلى أنه إذا كان الاستحقاق واجباً للوارث ولا ينتقل إلى ذريته يقدر الأطاء حياته ويقوم استحقاقه طبقاً لهذا التقدير مع مراعاة متوسط علة الميراث في السنوات الخمس الأخيرة العادية ، وعلى مراعاة ذلك في تقويم ما أعطى له بعد إذا كان مسعفة لست مثل ما يجب له وحصلت له مدة حياته . وإذا كانت لموارثة بين مستحقه وبين ما أعطى له من عيان وحب النظر إلى قيمة المعطى حين الإعطاء لا حين موت المستحق فلا ينتقل إلى ما طرأ عليه من زيادة أو النقص بعد أن تمسكه ، والزيادة الطارئة لست إلا غناء منكم بعد أن انقضت صلة الوفاة فلا تدخل له فيه كأنه لا تدخل له في بط من النقص ويطرأ في قيمه لم يسمع حين استيفائه ويراعى اختلاف قيمته في مدة الاستيفاء ، وإذا كانت المنفعة التي أعطاه له استحقاقاً في وقت آخر وحب أن تمت لهذا الاستحقاق جميع أحكام الاستحقاق الواجب لأنه بذله وقد حل محله فلا يطرأ عليه على أنه استحقاق احتياري ولا يبيع فيه شرطه إذا كان في العمل به بحلال ، أحكام الاستحقاق الواجب .

١٥٢ — وربما قال قائل إن ما ملكه الشارع هنا من احتساب ما أعطى لأهل هذا النصف غير عوض ينشأ مع الاعتبارات التي أملت عليها إجازة الوصية للوارث في حدود الثلث والترخيص له في أن يحل وارثه في الوقت شئت ماله ، وسكني أقول به لا مصادفة أصلاً ، فالاحتساب هنا للمدع الوجوب ومع مطالبته الوارث بالاستحقاق إذا لم يكن الواقف قد أعطاه ، أما واقف فبأنه موضع عيبه فإن أعطاه فلا حرج وبأن لم يعطه فلا تريب عيبه ، فإذا أعطاه أولاً ثم حرره لم يكن يجب له شيء من صديقه أنه لا يريد أن يحسه ، ورعاية للتوسعة على الواقف لم يجعل نصيبه في وقت ما رد على التثمين من حق الورثة الباقيين

من أهل هذا الصنف ، بل حصل ملحقاً بالثالث كمصنف الوارث الذي لا يجب له
استحقاق ، لعدم الالتصاق فيها بحيد كان للتوسعة على الوافق في تصرفه بخلاف
نصيب المحروم من حرمانه لم تكن هذا المعنى بل كان معنى آخر ولهذا فارقهما في
الحكم واعتبر المحروم في حكم من مات قبل الوافق .

١٥٣ مقرر ما يجب لأهل الصنف المؤثر

من وفات له من أهل هذا الصنف شرائط وحوث الاستحقاق السابقة
وحب أن يكون له استحقاق في وقف ما راد على ثلث مال الوافق بقدر
ما كان يستحقه ميراثاً في تركته أو واقف ، أي أنه ينظر إلى الاستحقاق في وقف
هذا الإراد كما ينظر إلى التركة وينظر إلى وريثة الوافق حين موته جميعاً ، سواء
أكانوا من الورثة الذين يجب لهم الاستحقاق أو سهم ومن غيرهم ، ولكن
لا يختص سهم من كان محرماً من كل نصيبه ، وقد عرف سهم كل سهم كان له
استحقاق واحد في وقف ما راد على ثلث مال الوافق بقدر هذا السهم ، وقد
يكون ذو النصيب الواحد واحداً مستحقاً لجميع ما راد على الثلث وقد
يكون له فيه شركاء من صنفه ويراعى سهمه في الإرث سواء أكان بطريق
النصيب فقط أم بطريق العرص فقط ، ثم ينظر في العرص والرد معاً . وحوث
الاستحقاق لكل وارث منهم بهذا المقدار مفيد بمراعاة أحكام الددة ٢٩ التي رخصت
للواقف في أن يحمل العرص من توفى من أولاده في حياته استحقاقاً في الوقف بقدر
ما كان يجب لأصله بمعنى أحكام الددة ٢٤ لو كان موجوداً عند موت الواقف
أو بمقدار ما يملكه ولو توفى ذلك ثلث ماله كما سيأتي هناك مفصلاً .

(١) فلو أن رجلاً وقف قبل صدور هذا القانون عشرين قدماً على بعض
الأشخاص وكان وقفه له عليهم موصى مالى أو كان نصيباً حقوق ثالثة فيه ،
ووقف قبل صدور هذا القانون أو بعد عشرة أعده على مسجد قريبه ، ووقف
قبل صدوره ثلاثين قدماً ولم يكن وقفها موصى ولا نصيباً حق ثابت ثم وقف
بعد صدوره أربعين أخرى وكان له أن يقتله قتلاً مانعاً من الإرث ومات هن هذه

الأوقاف وعن عشرين فدانا بمكة له وليس له ملك سواها وترك ابنه الذي قتله
 وزوجة وثلاث بنات وأحاشيقاً ولم يكن له ورثة ولا قرابة غيره هؤلاء ، فإن رثته بالنسبة
 للتركة وكذلك بالنسبة لمعرفة الاستحقاق الواجب يكون لكل من زوجته وبناته
 وأخيه الشقيق ، أما ابنه محروم من الإرث ولا يحق له شيء من الاستحقاق سبب
 القتل فلا يحجب الأخ الشقيق ويكون للزوجة ثلث ، ثلاثة من أربعة وعشرين ،
 والثلثان ، ستة عشر من أربعة وعشرين لثمانه الثلاث مثلاثة سهم ، والخمسة
 الباقية للأخ الشقيق نصيب ، والأخ الشقيق ليس من ذوي الاستحقاق فيذهب
 هو وسهامه بعيداً عن الوقف ولا يحتسب في مال الواقف العشرة الموقوفة على
 المسحوق ولا العشرون التي كان وقفها بموصى قبل صدور القاون لأنه لا يملك الرجوع
 في وقفه ويكون ماله عذرة عن تسمي فدانا السهمين لموقوفة والعشرون بمكة
 فدانا فرض أسهم جميعه متساوية القيمة ، لم يكن في وقف الثلاثين فدانا التي وقفت
 أولاً استحقاق واحد لأحد ، أما الباقي من السهم وهو زعمون فيجب أن يكون
 للزوجة وللبنات الثلاث استحقاق في وقفها بقدر سهامهن في الإرث ، فيكون للزوجة
 ثلاث سهام من أربعة وعشرين ينقسم إيهما لاستحقاق في هذه الأربعين ،
 ويكون للبنات الثلاث ١٦ سهماً من أربعة وعشرين من هذا الاستحقاق ، والخمسة
 الباقية منه تكون ملحقة بالثلث حكمها حكمه .

(٢) ولو فرض أن الآن القاتل كان له ابن وللمائة محلها كان ابنه وارثاً في
 التركة ومعتبراً في الاستحقاق وحاجباً للأخ الشقيق ويكون من أصحاب الاستحقاق
 الواجب ويستحق الأهم خمسة الباقية بعد نصيب الزوجة والبنات وحواً .

(٣) ولو فرض أن الآن القاتل لا ولد له أصلاً وأنه لا يوجد أخ شقيق
 وباقي المائة محلها ، كان للزوجة الثلث ثلاثة وثلث الباقي فرضاً ورداً لكل سهم
 سبعة أسهم وينقسم استحقاق الأربعين فدانا يسهم سبعة هذه السهام وحواً
 (٤) وإذا فرض أن هذا المال لم يقتل أباه ولكن كان قد حرمه حرماً
 معتبراً طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٧ لم يحتسب بين ذوي الاستحقاق الواجب

ولا يحجب غيره في الاستحقاق وإن كان حصة في ميراث التركة فالحكم في
الصور الثلاث السابقة لا يتغير. وقول لمذكرة التفسيرية في شأن نصيب من حرم
حرماً قانوناً فإذا كان هاء ورثة، حرم يحجب هم استحقاق استحقوا ما يريد
على الثلث، يعطيه حصة ما دام يكن معهم وارث آخر من غير ذوي الاستحقاق
الواحد على فرض موته كما يظهر هدام ورد قبل ذلك وأما في عدة مواضع منها
وإذا فرض أن الواف حرمه حرماً مستقراً فإنه من بعض استحقاقه
كأنصاف مثلاً فإنه يعتبر كمن مات قبل أن يوف بالنسبة للنصف الذي حرم منه
فقط ولا يعتبر كذلك بالنسبة للنصف الآخر وهذا يقتضي حتى إجراء قسمتين
تكونان القسمة الأولى للاستحقاق ما د على الثلث على فرض وجوده المرفة
نصيبه، وعطائه ما يستحقه منه ثم نفسه ما حرم منه على ورثة الواف على فرض
موت المحرم وأخذ ذوي الاستحقاق واجب استحقاقهم فيه في الصورة الأولى،
تكون القسمة أولاً على روضة والساد والاس، للروحة الثلث ثلاثة، وللان
ثانية وخمس ولكل ست أربعة وخمس، فيعطى الان نصف نصيبه أربعة
وخمس، ثم يعتبر كمن مات قبل أن يوف بالنسبة للنصف الآخر ونفسه هذا النصف
على من يرثون أن يوف على فرض أن هذا الان قد مات في حياته، أي على
الروحة والساد والأخ الشقيق إذ للفروض أنه لا يوجد من يحجبه بالنسبة لهذا
النصف، فيكون للروحة ثمة والساد ثمة، وللأخ الشقيق الناق، ولكن
الأخ الشقيق يس من ذوي الاستحقاق الواجب أصلاً، والروحة ليست ذات
استحقاق واجب في هذا النصف لأنها أسوة جميع ما يجب في القسمة الأولى
فليس لها شيء رائد على ما أوجه لها القاسم، ويكون نصيب الأخ ونصيب
الروحة في حرم منه ملحقين بالثلث، أما نصيب الساد منه فإنه يحجبها.
وفي الصورة الثانية يقسم على الروحة والساد وان الان لأن والده لا يحجبه
بالنسبة حرم منه، ويحجب به والساد ما يصيبهم في هذه القسمة أما نصيب
الروحة فلا يجب لها ما سبق ويكون مستحقاً ثالثاً.

وفي الصورة الثالثة يقسم النصف على الزوجة والست فما أصاب الزوجة يلحق بالثالث وما أصاب الست يلحق بالثاني.

وإذا فرض أن الواقف كانت أرملة وماله على الوصع الذي ورد في الصورة الأولى وكان له ثلاث بنات وثلاثة أبناء لا وارث ولا قرينة له سواهم وكان قد حرم إحدى بناته من نصف نصيبها حرماناً معتبراً في نظر القانون ضمن النصف الثاني إلى أوصية لسابقين وورع الجميع عليهم بسنة أصنتهم وهذه الطريقة وقسم النصف الذي حرمت منه عليهم استغناء لا كقسمه للميراث سواء في النتيجة ، ومثل هذه الصورة هو الذي عنته لذكره التصيرية حين قالت « قسم ما حرم منه إلى ما يستحقه الآخرون ويورع الجميع عليهم بسنة أصنتهم » ، أي أن هذا إنما يكون إذا كان لآخرين لم ما يستحقونه استحقاقاً واحداً ، أما من لم يكن له استحقاق واحد لأنه ليس من أصحاب الاستحقاق الواحد فضلاً لأنه منهم ولكنه استوى كل ما يجب له على جميع لمروض قبل سنة ما حرم منه فإنه لا يجب له شيء فيه ويكون التوزيع على الوجه الذي ذكرنا أما إذا لم يكن هناك صاحب نصيب واجب غير المحروم فإن ما حرم منه يلتحق بالثالث ولا محل هنا لقسمه ثانية كما لو كان للواقف ابن ليس له وراث من أصحاب الأنصبة الواحدة سواء لا على فرض وجوده ولا فرض اعتدائه ميتة فله وحرمة حرماناً قانونياً من نصف استحقاقه كان النصف الآخر ملحقاً بالثالث وذلك أسرى غاية الوضوح .

ولا ننس ما قدمنا من بيان ما يرجع إليه في معرفة مقادير الموارث .

١٥٤ ووقف ما أراد من ثلث مال الواقف قد يكون جميعه مع الثلث في عقدة واحدة ، وقد لا يكون مع الثلث ويكون جميعه في عقدة واحدة ، وقد يكون نصه مع الثلث أو ما يكمله ونصه الآخر وقف في عقدة أو في عقد متفرقة . وإذا تعددت العقد بدأنا بنصفها في أحساب الثلث فلا يتغير نصها بعد ذلك ومتى استوفى الثلث على هذا القدر نسب اعتبر ما راد عنه كل على حدة وأوجبت لكل

صاحب المستحق واجب حقه في كل وقف على حدة ولا يختص بعضهم بوقف
يجمع له فيه نصه . فمن كان كل ماله حين موته تسعين فداً ، وكان قد وقف منها
حصة ثم وقف عشرة ثم وقف عشرين ثم وقف ثلاثين ثم وقف عشرة ثم وقف
حصة عشرة لم يكن لأصحاب المستحق الواجب في حق واجب الوقفين الأولين
ويعطى كل منهم حصته في حصة أمدته من الوقف الثالث ثم يعطى كل منهم
حصته في كل وقف من الأوقاف الدية على حدة وليس لأحدهم أن يطالب من
يجمع استحقاقه الواجب له في جميع الأوقاف اراثدة على لث لتسكون في وقف
واحد فليس أحدهما بأولى من الآخر ، هذا إذا كان الوقف قد أعطى كل منهم
حقه في كل وقف أشهر ، لا سبيل إلى تغيير ما صبح في هذه الحالة .

١٥٥ — وقت استحقاق العنق الأول :

فان هذه مادة يجب أن يكون للوائين . استحقاق في الوقف . . .
و، بين وقت ثبوت هذا الاستحقاق لأن الأمر به بين واضح ، فإصحاب
الاستحقاق قد علق بوصف الإرث واستحقاقه فعلاً ويقدم مقدم حصة هؤلاء
الوارثين والمخاطبة على حقوقهم فكل أو ثلث يعني أن الشارع أراد إيحاب هذا
الاستحقاق في وقت أدى كل ملك الأعداء موقوفة نسبت لهم فيه بطريق الوثقة
بلا حصول هذا الوقف ، وهذا الوقت هو وقت وفاة الوقف فيكون وقت ثبوت
هذا الاستحقاق ، الذي أوجب القانون خلفاً للورثة ، هو يوم وفاة مورث لا تقدم
عنه ولا تأخر ، فليس لأصحاب الاستحقاق الواجب أي حق في وقف مورثهم
قبل وفاته كما لم يكن لهم حق في ماله من ذلك ولا يملك الوقف أن يؤخر وقت
هذا الاستحقاق بتقديم عيهم في الاستحقاق مدة حياته أولفة معينة ثم
يحمل لهم ما يجب لهم كاملاً بعد ذلك لأن في هذا حرمانهم من نصيبهم في ملك
مدة التي قد يكون من وراثته حرمان إدامات صاحب الاستحقاق الواجب
قبل وفاته . فإسحق الاستحقاق عن وقت ثبوت حرمان حريتي وكلتي والوقف
لا يثبت حرمان من هذا حق ، لا من كله ولا من نصه .

والشارع قد أوجب الاستحقاق هؤلاء الورثة بإطلاق وأوجب انتقاله من
بعد كل منهم لورثته فيكون الاستحقاق واحداً لكل منهم مدة حياته ولا يملك
الواقف تحبته ولا أن يحمله على عية إلا إذا كان ذلك طعناً لأحكام هذا القانون .

١٥٦ - الصف الثاني :

وأهل هذا الصف هم ذرية أهل الصف الأول بشرط أن يبقى الاستحقاق
واجباً لأصل كل ذرية إلى موته . فلا يدخل فيهم ذرية من مات قبل الواقف
من ورثته المذكورين وإن كانت هذه الذرية من أصحاب الوصية الواجبة ، وعدم
الوجوب لم لا يمنع الواقف من استعمال الحق الخوّل له بمقتضى أحكام المادة ٢٩
وإن أدى إلى لمس بالاستحقاق الواجب لأهل الصف الأول أو بعضهم كما
سبق . ولا يدخل فيهم ذرية من كان موجوداً عند موت الواقف ولكنه كان
محروراً من الميراث . وكان محروراً من الاستحقاق ابتداء سبب من لأسباب
لمتعة في نظر هذا القانون ، واستحقاق ملاً ما وجب له ثم طرأ عليه الحرمان
لذلك فقد أصبح وليس له استحقاق واجب ونهى نوحه القدر للذرية هو انتقال
الاستحقاق الواجب لأصلهم من بعده إليهم ، فلا يكون لهم استحقاق واجب
إذا لم تكن لأصلهم استحقاق حين موته . ولا يدخل فيهم ذرية من كان موجوداً
من هؤلاء الورثة عند موت الواقف ولكن لم يحق له استحقاق في الواقف سبب
إعطائه مير عوض ما يساوي نصيبه . ليس لأصلهم استحقاق واجب حتى يحق
انتقاله إليهم من الاستحقاق الذي يحق انتقاله للذرية هو الاستحقاق الذي يدور
حوله الكلام في هذه المادة وهو الاستحقاق الواجب لأصل دون غيره ، فإذا كان
الواقف قد حصل هذا الأصل استحقاقاً حقيقياً فإنه لا يكون واجباً للذرية ونسب
ما شرعه الواقف في مصرفه بعد هذا الأصل ويكون له أن يغير فيه كما يريد
ولا يدخل فيهم ذرية ورثة الواقف من مراته الآخرين ولا ذرية قرانته مير
الوارثين لعدم وجوب شيء لأصولهم حتى يجب انتقاله إليهم ، فلا يجب استحقاق
للذرية الأجداد والجدات وإن علوا ولا ذرية الأعمام والعمات ولا ذرية الأخوال

والحالات مهما كانت درجة القراءة التي ترتبط بها بالواجب ومهما كانت قوتها .
ولا يجب استحقاق نصّ لدرجة لأخوة ولا لدرجة للأخوات بهذا العنوان ، وهذا
لا يمنع الوحوب لهم إذا كانوا من درجة الأب أو درجة الأم التي يجب أن ينتقل
إليها ما يستحقه كل منهما أو كل الاستحقاق قد انتقل وحبواً إلى أصولهم
نصفهم درجة الأب أو درجة الأم .

١٥٧ - وقد أحب القانون انتقال الاستحقاق الواجب لكل وارث
إلى درجته محب ، فلم يحب انتقاله إلى درجة هذا المستحق أيّاً كانوا ، ولا إلى
وارثيه ، من الدرجة والدين والأزواج كما صمغ في الواقع ، بل جعل ذلك حقاً
لدرجة وحدهم ميسر لوالديه ولا للزوج ولا للزوجة أو لأرواحات ، ولا لورثته
من الأخوة أو الأخوات أو الأعمام أو العمات أو سائر القرابة حتى فيه ، وإن هو
حق لدرجة خاصة .

والدرجة كالسلسلة اسم جامع يسدول من كل ومن لا يمكن ومن علا ومن رز
من فروعه ، ويصدق على الذكر والأنثى وعلى الواحد والاثنتين والأكثر ، ولكن
اشتراط القانون أن يكون الانتقال طلقاً لأحكامه قد يجد من هذا المعنى في بعض
الأحوال كما ستعرف إن شاء الله .

وقد أطلق القانون في الدرجة من نصها وصف وم يقيد ، فهو يشمل
الوارث وغير الوارث ، محبواً كان هذا الأخير أو محروماً من الإرث وإن كان
حرمانه منه رده أو قتل مورثه أو تخلفته في الدين ، فالحكم في هذا النصف
مختلف عنه في النصف الأول أخلاقاً جوهرية ومختلف عن الطريقة التي سلكت
في الوصية الواحدة ، وإذا كان سبب الوارثين من والدي الوارث وروحه أو زواجه
هو قد يكون له ما يبرره ، فإن عدم وصف الدرجة هنا بالوراثة ليس له ما يبرره ،
فإنه لا يكون الرئيسي هو جهة وارثين من القرعة دون غيرهم ، ولكنه سلك
هذا السلك في درجة الوارث وحده ولم يسلكه في درجة ورثته ، هذا يما يؤدي
إليه الإطلاق من استحقاق القاتل والمزدد وأشباههم وفي ذلك من الشاعة ما فيه

ولو أن الدرية وصفت بالوراثة ونظم أمر الانتقال بها على هذا الأساس لانسفت الأحكام وكفى شر الشذوذ في معنى الأحوال .

١٥٨ - ولا يجب شيء من الاستحقاق لأحد من أهل هذا الصنف إذا كان واقف مد أعطاه سير عوض ميسوى نصبه عن طريق تصرف آخر فإن كان ما أعطاه له مثل ما يجب له مستحق في الوصف فقدر ما يكمله ، وذلك لأن عادة « هذا الاستحقاق » الواردة بالفقرة الثانية من هذه المادة تشير إلى الاستحقاق الوارد بالفقرة الأولى وهو استحقاق كل من الصنفين ، لا وجه مطلق لقصره على استحقاق الصنف الأول ، ومما جاء بالمدكرة التفسيرية من الانصراف على هذا الصنف لا يراد منه قصر الحكم الوارد بالمادة عنه ولا الإشارة إلى ذلك وكل ما في الأمر أنها ذكرت ما هو أيسر وأقرب إلى الوقوع عادة ، وما قدمناه في الصنف الأول خاصاً بهذا الحكم يجري حقيقته هنا ، غير أن الواقف إذا كان قد أعطى واحداً من هذه الدرية ما يعنى بعدم وحب الانتقال له فيه يكون مطلق التصرف في استحقاق لمعطى وحده ولا يؤثر هذا في استحقاق دريته لأن وحب الانتقال بينهم لم يكن إلا بسبب أنهم ذرية وارث الواقف فلا يؤثر في استحقاقهم عدم الوجوب لمن هذا هذا الوارث من أصوله ولا حرمانه ، فإذا أعطى الواقف لأن نفسه ما يسوى نصبه في استحقاق أبيه ، يجب له شيء ، وكان مطلق التصرف في استحقاقه هو وحده لا في نصيب أولاده ودريته نصيبهم من ذرية من الواقف ، وحكم الحرمان كحكم عدم الوحوب في هذا فهو شرط الواقف لمصرى المثل حرمان من يتزوج بأختية غير مملوكة من أولاده ، انتهى ، وفرت المحكمة شرطه هذا من تزوج مثل هذا الزوج من أحد الواقف حرم من الاستحقاق ولا يجب لدريته استحقاق لأن الواجب هذه الدرية هو انتقال ما يكون واحداً لأصله هذا عند موته وقد مات ولا استحقاق له . أما إذا تزوج مثل هذا الزوج أحد من أولاد أولاده الذين وجب لهم الاستحقاق فيه يكون محرماً ما يمكن أولاد هذا المحرم لا يحرمون لأن شرط الواف لا ينص على ذلك وحرمان والده لا يقتضي عدم وحب الانتقال لهم

في هذا الانتقال لم يكن عنه بل عن الوارث والحق لم يجب لهم لأنهم ذرية
المحروم وإنما وجب لهم نصبة كونهم من ذرية ابن الوافد وسته .

١٥٩ - وأوجب لأهل هذا الصنف هو أن ينتقل إلى ذرية كل وارث
من ورثة الوافد المذكورين ما كان يستحقه في الوافد استحقاقاً واحداً . فإذا
كان له مع الاستحقاق الواجب استحقاق احتبائي وكان كل استحقاقه اختيارياً
لا يجب انتزاع هذا النوع من الاستحقاق بل يسع فيه ما شرطه الوافد وما يجب
اتباعه من أحكام الاستحقاق الاحتبائي ولا شأن لذرية أي وارث في استحقاق
الوارث الآخر إلا أن يكونوا من ذريته أيضاً كما لو ماتت زوجة الوافد بعده
ونسبه من الذرية بلا ولاد ولادها وهم أولاد ولاد الوافد وكان هؤلاء من
بهم فيه يجب لهم حق في استحقاقها أيضاً لكونهم من ذريتها .

و مستحق ذرية كل وارث لما هو مستحق له ثبت لها من بعده أي بعد
وفاته ، فليس لها حق واجب فيه مادام حياً بل هو حق حاصل له لا يتركه فيه
أحد ، ولا يتأخر استحقاقهم هذا عن وقت موته وإن كان الوقف مرتب الطبقات
وقد شرط الوافد فيه بعض مخرج ألا يستحق أحد من الطبقة الثانية مع وجود
أحد من أهل الطبقة الأولى وأكد العمل بشرطه هذا ، لأنه شرط حاصل بالنسبة
للاستحقاق الواجب لذرية هذا الوارث الذي مات إذ هو شرط يقتضي تأخير
استحقاقهم وذلك حرمان منه مدة التأخير فهو حرمان من نصبه وهو لا يملك أن
يشترط حرمان أحد من كل أهله من الاستحقاق الواجب له . وتوجب الشرع
انتقال هذا الاستحقاق إليهم بإطلاق فكأن ثباتاً لكل ذرية مدة وجودها
ما لم يمنع من ذلك مانع قاطع . فلو وقف رجل رصه على نفسه ثم عي أولاده
وذريته للذكر مثل حظ الأنثيين وقد مرت الطبقات على ألا يستحق أحد من
نسل أسكن مع وجود أحد من النسل الأعلى ثم مات وكان كل ماله هو الأرص
الموقوفة وترك بنتين وثلاثة أبناء لم يترك أحد من أزواجه ولا من الأبناء
كان الحكم في وقفه هذا مختلف ، فإن نصيب كل واحد من أولاده يكون تناسلاً

استحقاقاً واحداً ويتنقل بموته إلى ذريته وإن كان بقية إخوته أو معهم موحوداً ولا يعمل بشرطه هذا لأنه شرط باطل كما سبق ولا تنقص القسمة في ثلثي أربع بموت آخر واحد من أولاد الواقف لأن نصيبه يترب عليه إدخال ذرية كل منهم في الاستحقاق لو احبب للآخرين وهذا ما يعمه القابض ، أما ثلث استحقاق كل واحد من أولاد الواقف فإنه استحقاق اختياري وعمل فيه بشرط الواقف هذا فلا بد ول ذريته منه شيئاً ما دامت طفلةً ولاد لواقف موحودة ومنى انقضت هذه الصفة ورع ثلث ربع الوقف على أهل العائلة الثالثة طبق شرط الواقف

١٦٠ - وقد أوجب الشارع أن ينص لاستحقاق الواحب لكل وارث من ذرية الواقف بشرط إيلهم من بعده هو وإن ذريته وفقاً لأحكام هذا القابض ، وأرسل لقول في هذا أنه يخص حكماً من أحكامه دون آخر فوجب أن يرعى في الانتقال إليهم كل حكم في القابض ، فمما سبق

فيجب أن يرعى في وجوب الانتقال شرط وجوب الاستحقاق الوارد بالفقرة الثانية من هذه المادة على النحو الذي بيده ، كما يجب أن يرعى عدم حوار الحرمان من هذا الاستحقاق ، لا طبقاً للأحكام الواردة في مواد الاستحقاق وعودة الاستحقاق إذا زال منه . واعتبر غيره في حكم من مات في حياة الواقف بالنسبة لما حرم منه . وسقوط الحق فيه بالرضا وعدم رفع الدعوى على الوجه المبين في الفقرة الثانية من المادة ٣٠

وإذا كان الوقف مؤثماً وجب أن تراعى في الانتقال أحكام التوقيت فلا ينتقل إلى ذرية لوارث استحقاق إلا مدة بقا الوقف ولا ينتقل إلى الذرية متى بعد انقراض البطل الأول منها فإنهم هم الصفة الثانية بالنسبة للتوقيت وينتهي الوقف بانقراضهم ، وهذا كان التوقيت بالطنقت وإذا كان مدة لمعية لا يكون انتقال بعدها لانتهاء الوقف بانتهائها

وإذا كان الوقف مرتب الصفت وكان مؤثماً أو كان مؤثماً لمدة لمعية وأمكن أن يوجد منه أكثر من طفتين وجب أن تراعى أحكام المادة ٣٢

من عدم حجب الأصل مراع غيرهم وعدم نقص قسمة ربع الوقت بافتراض أهل
الطنقة العليا ، وعدم نقص القسمة أسرها بمقتضى القسمة للاستحقاق الواجب ولو كان
للاوقاف شرط في ذلك كان شرطاً باطلاً طبقاً لأحكام المادة ٢٥ وسيأتي تفصيل
ذلك ، ولأهمية هذا المسمى أشير إلى المادة ٣٢ في المذكرة التفسيرية إشارة خاصة .
وكذلك يجب أن يراعى في الاشتغال أحكام المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٩ وكل حكم
آخر يكون له علاقة بهذا الاشتغال

١٦٦ - وليس هذا القاسم أحكام في الجمع والترتب ، ولا في التسوي
والتفاضل بوجه عام ، أي أنه لم يتدخل في إزدة الأوقاف ولم يوجب عليه ترتيباً بين
الطوبى في الاستحقاق ولا مفاضلة بين الذكر والأنثى في الأنصبة وتركة مطلق
الإزادة في ذلك ، بل شاء جمع بين لفظي في الاستحقاق وبين شاء رتب بينهما ،
وبين شاء سوى بين الذكر والإناث وبين شاء فضل الذكر على الأنثى أو فصل
الأنثى على الذكر أو فصل بعض الذكر أو فصل بعض الإناث ، ولا حرج عليه
في شيء من ذلك ، والدون . يوجب عليه في هذين الأمرين شيئاً إلا فيما يجب
للوارثين من درته وروحه أو أرواحه ووالديه ، فقد أوجب أن يكون استحقاقهم
وعداً لأحكام التبرث ، ورتب بين كل سهم وبين درته ، ونسب له فيما وراء ذلك
يجب للترتب ولا بيان لمقادير الأنصبة . وما أوجه في هذا بالنسبة هؤلاء الوارثين
حكم خاص بهم لا سبيل إلى تطبيقه على غيرهم ، سواء أكان من درتهم
أم لم يكن منها .

وقد عرف من قبل أن الدرية سم جامع كالسلسل من كل من تناسل من
أبيه مدعيه أو قرب ، وإرتباً كان أو غير واث . وعدة هذه المادة لا تدل على
أن أكثر من وجوب الاشتغال إلى درية الوارث ولم تفصل حكم هذا الاشتغال ولم
تبين كيف يكون ، فتكون بطريق الجمع أو بطريق الترتيب ، وهن يكون بالتسوي
أو بالتفاضل ، والدون لاحكامه في هذين المسائلين كما أسلفنا ، ومن هذا كله
ينخرج أن أوقاف مطلق الإزادة في ذلك ، بإدراك له شرط في ذلك وحب

اتساعه لا أن يكون فيه حرمان لبعض هذه الدرية فإنه لا يسع لأش القادر أو حب
انتقال الاستحقاق إليهم جميعاً ، أو يكون فيه نقل لبعض هذا الاستحقاق إلى
غيرهم لأن في ذلك حرماناً لهذه الدرية من بعض ما يجب لها . وإذا لم يكن
لوقوف شرط صريح في التسوي والتفصل من إطلاق لبعض هذا كان يقضي
بانتقال الاستحقاق عن الأصل إلى جميع درجته ، تسوي لا فرق بين الذكر
والأنثى كما يقضي باشتراك جميع الصفات فلا يحجب أصل فرع ولا يحجب الصفة
العليا الطبقات السفلى . ولكن الثالث لا يريد التسوي كما نشرت بل ذلك
المذكرة التفسيرية ، شارة يسه ، قد سببها سبباً خاصاً إلى أحكام المادة ٣٤
التي قالت في تفسيرها : « وانتقل نصيب من مات إلى فرعه يكون طبق
شرط الواف ، فإن نص على التسوية بين الذكر والأنثى عمل به ، وإن نص
على أن الذكر مثل حظ الأنثيين عمل به ، وإن سكت كان بالتسوي ، اللهم إلا
في أصصة ذبي الاستحقاق . » جب ، إذا كان الواقف قد وقف عليهم ، فلا يكون
السكوت هنا دليلاً للتسوي فقيم فريضة أقوى منه وهي ردة الشارع مسدرة
المواريث في قسمة المنة ، وكذلك لو لم يكونوا من الموقوف عليهم ثم دخلوا في
الاستحقاق وفقاً للمادة ٣٥ .

وهذا القول كما يرى قد فتمصر على مآله التسوي والتفصل وهو مبرر
لمسألة الترتيب والجمع ، فلا مخصص من العمل بإطلاق النص واشتراك جميع الدرية
في هذا الاستحقاق إن لم يكن للواف شرط في ترسه أم إذا كان له شرط في
ذلك فإنه يجب إتياعه .

(١) ولو أن وقف ما يريد على ثلث ماله على نفسه ثم على أولاده
ودريته وفقاً لمرتب الطبقات وشرط أن يكون للأنثى مثل الذكر في الاستحقاق
والأستحقاق أحد من نظر أسهل مع وجود أحد من المظهر الأعلى وأن يحجب
الأصل فرعه وفرع غيره من جميع الطبقات ، وتوفي ورثته وثلاثه أسد . وكأما
وارثيه ولا وارث له سوام ، استحققت منه سبع عنة هذا الوقف لا رتبة واستحق

كل من الأبناء الثلاثة السمين وفقاً لأحكام الميراث ، ولا يعمل شرطه في
التساوي لأن فيه حرماناً لكل واحد من الأبناء من نص ما يجب له ، والفروض
أن هذا الشرط ليس 4 ما يبرره قانوناً . ومن مات من أولاده هؤلاء وكانت له
ذرية انتقل استحقاقه إليهم وحدهم وإن كان بقيه أولاد الوافق أحياء ، ولا يعمل
شرطه أن نحب الطقة الميت من أولاده ودرجته الطقة السمل لأن فيه حرماناً
لذرية من مات مما يجب له وهو انتقل استحقاقه إليهم بعد وفاته ، ويعرف هذا
الاستحقاق إلى ذرية من مات طبق شرط الوافق فيوزع على الطقة العليا منهم
وحدهم ولا يستحق فيه ولد من مات من أهل هذه الطقة ما بقي منهم أحد
وتكونون متساوين في الاستحقاق ، ومتى انقرضت الطقة الأولى من هذه الذرية
انتقل هذا الاستحقاق إلى الطقة الثانية معها وحدهم بالتسوي ، وإن كان هناك
مستحقون من أولاد الوافق الآخرين أو من الطقة الأولى من ذريتهم ولا يعمل
إذ ذلك شرط اه تف في الترتيب ما أسدنا ، ويستمر استحقاق هذا الأصل
مستقلاً في درجته على هذا الوجه ويراعى فيه شرط الوافق في التساوي وفي الترتيب
بين طقات هذه الذرية وحدها

(٢) وإن هذا الوافق كان قد وقف هذا المقدار على أولاد له عبيده فاستحقاقهم
هم الأبناء الثلاثة ثم على ذريتهم ويسمى على الوصع الذي ذكرناه آنفاً ونؤتي
وترك أسد الثلاثة الموقوف عليهم ومن زوجة وكادوا جميعاً وارثيه ولا وارث
له سواهم ، استحققت زوجته ثلث العدة بنته سملها وكل من الأبناء الثلاثة السمين
وفقاً لأحكام الميراث . ومتى ماتت الزوجة لا ينتقل استحقاقها لزوجها ويعود
إلى الموقوف عليهم وهم الأبناء الثلاثة وذريتهم ويسمى كما سيأتي بيان ذلك
في شرح المادة ٢٨ ، ولكن استحقاق الموقوف عليهم هذا المصوب بعد الزوجة
ليس استحقاقاً واجباً وإنما هو استحقاق احتياري يرعى فيه شرط الوافق
في الترتيب ومقدار المصوب بدون قيد ولا شرط ، أما السمل اللذان استحقهما
كل من استحقاقاً واجباً فيرعى في انتقاله إلى درجته ما أسدنا في الصورة الأولى .

وإذا ماتت الميت وكانت لها ذرية انتقل السمع الذي استحقته إلى ذريتها،
والواقف ليس له شرط في هذا الاستحقاق لأن ما شرطه من الترتيب والساوي
في وقته حاصل عن وقف عبيده دون من حرمهم ولم يدخلهم في وقته فبراعى في
توزيع هذا الاستحقاق ما سرحت به لمذكرة التسمية فيكون مذكور فيه مثل
خط الأثنين . ولكن لا يختص به الصفة العليا من هذه الدرجة ولا يحجب
الأصل فرعه ويشترك فيه جميع الموجودين من هذه الدرجة ، ومن مات منهم سقط
سهمه ومن حدث منهم استحق مع الموجودين وبراعى في قسمته من يكون
موجوداً عند ظهور التركة كما هو الشأن في وقف إذا لم يكن مرب الطمقة .
ولو أن ذاهباً ذهب في مثل هذه الصورة إلى أن الواقف قد حصل جميع الاستحقاق
في وقته مرب الطمقة ولو أنه كان قد أدخل بنته ودرته في هذا الوقف على
هذا الوصف لاصح شرطه في ذريته قريباً ونصباً وحكم القبول لم يصح أكثر
من أنه قام مقامه وصنع ما كان يجب عليه أن يصنعه فيحتر شرطه شرطاً في
استحقاق الجميع ، لا فرق في ذلك بين من أدخله هو ومن أدخله القبول ،
ولا فرق بين الترتيب ولا مقدار لأصبة ، لو ذهب إلى هذا ذاهب لكان له
وجه وثبة فأما العمل بشرط الواقف في شأن الترتيب شر الشذوذ وعدم الاستقرار
في توزيع عنة هذه الحصة ، وعدم الاستقرار في توزيع العنة من أبنض الأمور
إلى الشارع كما تنطق به نصوص هذا القانون في كثير من مواضع .

١٦٢ — ونصحه مما سبق أن أهل الصف الثاني من ذوي الاستحقاق

الواحد يحتفلون مع أهل الصف الأول في ذريته .

(١) أن أهل الصف الثاني لا يدخل منهم والدها المستحق ولا روحه أو أرواحه

ولكن والذي الواقف وأرواحه يدخلون في أهل الصف الأول

(٢) لم يشترط الإرث في أهل الصف الثاني واشترط في أهل الصف الأول

المحروم منهم من الإرث لانه استحقاق ولكن المحروم من الإرث لا يمنع

أهل الصف الثاني من حقوق الاستحقاق

(٣) الوجوب لأهل نصف الأول أصلي ولأهل النصف الثاني تبعي ،
فمن لم يجب لأصله منهم شيء لم يجب له شيء ومن حرم أصله لا يجب له شيء
فيما حرم منه كلاً أو نصفاً ، ولا يترتب على حرمان أحد من النصف الثاني
أو عدم الوجوب له حرمان غيره ولا عدم الوجوب له .

(٤) حدد الشارع نصه لنصف الأول ولم يصع مثل ذلك في النصف الثاني
فإن كان للواقف في ذلك شرط صريح اتسع كأنه ما كان وإلا كان للدكر مثل
حفظ الأثنين .

١٦٣ . وأحكام مادة ٢٤ لا تنطبق على الأوقاف التي صدرت أو تصدر
من ملك ولا على الأوقاف التي يديرها ديوان الأوقاف للملكية أو يكون له حق
النظر عليها سواء أصدرت قبل العمل بهذا القانون أم بعده كما هو صريح المادة ٦١
أما الأوقاف الأندلسية فإنها تنطبق عليها سواء صدرت قبل القانون أم بعده
طبقاً للمادة ٥٦ ولكن لا تنطبق على الأوقاف السابقة جميعها وإعاً يقتصر
تطبيقه على الأوقاف التي صدرت قبل العمل بهذا القانون وكان واقفوها أحياء
عند العمل به وكان لهم حق الرجوع عنها ، أما الأوقاف الصادرة قبل العمل به
ومات واقفوها قبل ذلك والأوقاف التي كان واقفوها أحياء عند العمل به ولكن
ليس لهم حق الرجوع عنها فإن هذه المادة لا تنطبق عليها كما هو صريح الفقرة الثالثة
من المادة ٥٧ . فليس في الأوقاف التي لا تنطبق عليها هذه المادة استحقاق
واحِب لأحد .

وأحكام هذه المادة كما تنطبق على الحوادث اللاحقة تنطبق على الحوادث السابقة
والمراد من الحوادث هنا هو بيان للوقوف عليهم ، وتوزيع الاستحقاق وتحديد
الأنصبة وطريقة نقلها بين طبقات المستحقين . وهذا قد يكون منذ إنشاء الوقف
ويبقى بدون تغيير ، وقد يكون منذ إنشاء الوقف ، إما كإلالة أو تغييراً في مصروفه
وشروطه ، قبل العمل بهذا القانون أو بعده ، فأحكام هذه المادة تنطبق في جميع
هذه الأحوال . غير أنه إذا كانت هذه الأحكام سببية صادرة قبل العمل بهذا

القانون وكانت يحتمل الاستحقاق الواجب تكون مائة بالنسبة لطرفي
الخصومة وإن حالت أحكام هذه لمدة وتفصيل ذلك يأتي بمشقة الله في شرح
المادة ٦٠

١٦٤ - ثانياً - الحرمان من الاستحقاق :

الحرمان لغة هو المنع ، وهو يقص الإعطاء والردق ^(١) . ولنع من الشيء
قد يكون اعتداء وصفاً من الأصل ، وقد يكون فيه يستأنف من الوقت بعد
الإعطاء ، فكل منهما منع وكل منهما يصدق عليه اسم الحرمان ، وليس من
مفهوم الحرمان أن يكون المحروم منه حقاً واحداً للمحروم ، الحرمان المراد من الشيء
منه عنه ، كال هذا الشيء حقاً واحداً له أو لم يكن ، وليس من مفهومه أيضاً أن
يكون ممنوع غير ممنوع ، فقد يحرم المرء غيره وقد يحرم هو نفسه ، وكل منهما
يطلق عليه اسم الحرمان في الاستحقاق المعنوي والعرفي .

والحرمان في باب الاستحقاق الواجب يراد منه منع هذا الاستحقاق من الأصل
عن صاحبه وقطعه عنه بعد حصوله له من غير أن يكون لصاحبه دخل في ذلك .
فهو لا يتناول في هذا المقام منع الاستحقاق عن الوارث المحروم من الإرث ، ولا عن
الوارث من الوالدين والأرواح والذرية . وكان الواجب قد أعطاه عوضاً لما منع عنه ،
ولا عن الوارث من غير هؤلاء ، فمع في جميع هذه لأحوال لا تسمى بها حرماناً
في نظر هذا القانون عدم الوحيب ، ولا يتناول أيضاً حرمان المرء نفسه من الاستحقاق
نسب رده إليه هو الذي حرم نفسه وقد احتل القانون لهذا النوع من الحرمان
في المادة ٣٤ اسم الضلال وطالب فيها منه وبين الحرمان ، ومن قبيل الرد رضا

(١) جاء في لسان العرب : الحرمان : المنع ، الحرمة الحرمان . والحرمان غيب الإعطاء والردق
يقال محروم به يوق ، وحرمة الشيء محرمه وحرمة حرماناً وحرمة وحرمة وحرمة وحرمة
وحرمة وأحرمة لغة ليست بالطال ، كله منها حظه . ورجل محروم ممنوع من الخير
والتهديت المحروم الذي حرمانه الحرمان ، وقوله تعالى : في أموالهم حق معلوم للسائل
والمحروم . فإن المحروم الذي لا يسمى به من ومن أيضاً أنه المحارف التي لا يكاد يكتسب .

المحرور الحرم أو مسكونه عن المضادة به في الموعد المحدد حتى سقط مطلقاً ما هو
 وارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ ، فليس رصده أو سكوته إلزامياً لاستحقاق
 أوجه له القانون بيانه عن اوقف فهو لا يعتبر من حرمان وهو من باب بطلان
 الاستحقاق ، فانصح من هذا أن الحرمان ، وعدم الوجوب ، وبطلان الاستحقاق
 في هذا المقام معاهيم متعيرة تفرق عنها تنازع محتملة.
١٦٥ - والحرمات بوجه عام أنواع ثلاثة :

(١) حرمان واجب ، وهو ما يكون بسبب قتل الواقف طبقاً للمادة ٢٦ ، وهو
 حرمان حتمه القانون لا وزن فيه لإرادة الواقف . ويكون في الاستحقاق الواجب
 وفي الاستحقاق الاختياري على السواء

(٢) حرمان جائز ، وهو ما يكون في الاستحقاق الاختياري أو يكون
 في الاستحقاق واجب طناً للحدود التي رسمها الدين ، وقد يكون ناشئاً عن إرادة
 اوقف مطلقاً ، أو المحدودة ، أو ناشئاً عن وعي عمل من المحرور أحل فيه
 بما شرطه الواقف

(٣) حرمان غير جائز ، وهو يكون في الاستحقاق الواجب إذا توافرت
 شرائط الوجوب وانتفى أسباب الحرمان لدعوية ، ويكون أيضاً في الاستحقاق
 الاختياري إذا كان مسبباً على الإحلال شرط باطل صفاً للمادة ٢٢ .

هذه الأنواع الثلاثة كما تكون في الاستحقاق الواجب تكون في الاستحقاق
 الاختياري وقد فصل الشارع أحكام الحرمات من الاستحقاق الواجب في المواد
 (٢٥ و ٢٧ - ٣٠) . أما الأحكام التي قسمها بين واردة في المواد (٢٢ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و
 ٥٧ - ٦١) ومبني على شرح الحرمات لقتل وشرح القسم الأول من هذه الأحكام .
(١) الحرمات من الاستحقاق الواجب :

مادة ٢٥ - لا يجوز حرمان أحد من كل أو من بعض الاستحقاق
 الواجب له وفقاً لأحكام المادة ٢٤ ولا اشتراط ما يقتضي ذلك إلا صفاً
 للنصوص الآتية

ويعتبر المحروم في حكم من مات في حياة الواقف بالنسبة لما حرم منه.
ويعود له حقه إذا زال سبب الحرمان .

١٦٦ — بعد أن قرر الشارع في المادة ٢٤ الاستحقاق الواجب وبين أنه
وشرائطه ومقداره أكد هذا الواجب هنا وعلى أنه لا يجوز للواقف ولا من
يتوب عنه حرمان أحد من دوى الاستحقاق الواجب من الاستحقاق الواجب له
أو من نصه إلا إذا كان هذا القاون قد رخص له فيه بأموال (٢٦ - ٢٩).

وعدم الجوارح من نصه الحرمة وعدم الحل بل نصه عدم التنازل وعدم
الصحة إن لم يجر ونقص التصرف بقدر ما يصوب لصاحب الاستحقاق الواجب
حقه ، والحكم هنا خاص بالاستحقاق الواجب فلا شأن له بالاستحقاق الاختياري
والحرمان منه ، سواء كان المحروم من دوى الاستحقاق الواجب أم لم يكن منهم .
وحرمان صاحب الاستحقاق الواجب قد يكون لعدم إعطائه ما يستحقه
من حين بثه الواقف وقد يكون بإحراجه من ذلك بعد أن حصل له ، وقد يكون
حرماناً بغيره وقد يكون مشروط بشرط ، كأن يشترط في وقفه شرطاً يقتضي
حرمانه ، يجب له أو من نصه ، سواء كان صاحب الاستحقاق الواجب دخل
في تحقق هذا الشرط أم لم يكن ، كأن يقف على زوجته ويشترط حرمانها
من الاستحقاق إذا رزق بدرجة أو إذا تزوجت بعد موته ، أو يقف على أولاده
ودريته ويشترط على الموقوف عليهم لقيام أمور يميها أو يكف عنها حتى إذا
أحوا شرطه كانوا محرومين من الاستحقاق أو من نصه ، أو يقف عليهم ويجعل
وقفه غير مرتب الطبقات ويشترط فيه اشتراك جميع الدرية في الاستحقاق ، أو
يشترط في وقفه مرتب الطبقات عدم انتقال نصيب من يموت من الطبقة الأولى
إلى دريته مادام في طائفته أحد أو يشترط فيه نقص قسمة أربع دوا من الطبقة
العلية وتوزيعه على عدد رؤوس الطبقة التي تليها ، وهذه الشروط وأمثالها كلها تكون
شروطاً باطلة لأنها تعني إلى حرمان صاحب الاستحقاق الواجب من كل هذا الاستحقاق
أو من نصه اللهم إلا إذا كانت مخرجة له فيه لشارع بأنها تكون محترمة ويجب اتباعها

وحرمان صاحب الاستحقاق الواجب من كل هذا الاستحقاق يكون بحرمانه منه جميعه مدة حياته ، وحرمانه من نصه يكون بحرمانه منه جميعه في بعض هذه المدة ، و ينقص هذا مقدار طول حياته أو في مدة معينة أو في حال دون حال ، و تحير الاستحقاق الواجب عن وقته قد يكون حرماناً من نصه وقد يكون منه جميعه كما سبق .

١٦٧ - والحرمان الصحيح في نظر هذا القانون هو الحرمان الواجب ، وحرمان المرخص به في مواد (٢٧ - ٣٩) ، فكل حرمان يتجاوز هذه الحدود يكون حرماناً غير نافذ ، وإذا كان قول الشارع في هذه المادة « إلا طبقاً للصوم » الآية « بدون تعيين قد يحتمل شدة من التوسع بأنه لا يريد ذلك وأكد مراده في مذكرته التفسيرية حيث صرح بمحصر الأحوال التي بثت فيه الحرمان الصحيح في الأحوال الواردة بالمواد المذكورة . ولا يخفى بهذا المحصر ما جاء بالمادة ٦٠ من أن الأحكام النهائية التي صدرت قبل العمل بهذا القانون في غير الولاية على الوفا تكون نافذة بالنسبة لطرق المنصومة ووجاهت أحكام هذا القانون ، وقد يكون في نفاذ هذه الأحكام حرمان من الاستحقاق الواجب أو نصه . لا يخفى ذلك بهذا لأن أحكام تلك المادة ليست إلا استثناء سريان أحكام هذا القانون جميعها على الأحوال التي أشارت إليها من أحكام هذا القانون بقرير الاستحقاق الواجب فهي لا تنطبق في هذه الأحوال ، فلا يكون هناك استحقاق واجب حتى يقال أن صاحبه قد حرم منه ، ففي هذه الأحوال يكون عدم وجوب استحقاق لحرمان من استحقاق واجب .

ب - آثار الحرمان الصحيح من الاستحقاق الواجب

١٦٨ - صرح الشارع بالفقرة الثانية من هذه المادة باعتباره المحروم في حكم من مات في حياة الواقف بالنسبة لما حرم منه . وقد أطلق المحروم . ولكن لا يراد منه إلا من حرم حرماناً صحيحاً في نظر هذا القانون لا المحروم حرماناً باطلاً ، فإن

هذا في الواقع لم يقع محروماً . ولا يراد منه أيضاً إلا المحروم من الاستحقاق الواجب ، أما المحروم من الاستحقاق الاحتيازي فإن القبول لم يمتط حكمه هنا من يسه في المادة ٣٤ ، وهذا هو ما يقتضيه المقام وسوق الكلام ، وقد أمرت المذكورة التفسيرية عما جريده الشارع هنا من المحروم بوصوح حيث تقول « ومن حرم حرماناً قانونياً من كل نصيب الواجب ، اعتبر سائياً في حقه الوفاء بالنسبة لهذا النصيب جيمة فلا يفرق موجداً بين الورثة أصلاً من حرم من متى هذا النصيب غير موجوداً بالنسبة لما لم يحرم منه وقتاً في حقه الوفاء بالنسبة لما حرم منه » والمراد منه أيضاً المحروم من أهل الصف الأول خاصة لا المحروم من الصفين جميعاً ، يدل على ذلك ما جاء في مذكورة التفسيرية في نفسه وفي ورد ٣٤ بعده ، وهذا هو الذي يقتضيه المطر الصحيح ، فإن الاستحقاق الواجب لأهل الصف الثاني لم يمتط ضرورة ، ودرية المحروم منهم لا تستحق باعتبارها ذرية المحروم ، بل باعتبارها من ذرية أصهار من أهل الصف الأول ، فلا فرق بدأً بين اعتبار المحروم من أهل الصف الثاني ميتاً من وقت الحرمان أو ميتاً في حياة الوفاء ، ولا أثر للاعتبار الثاني بالنسبة نصيبه ويكفي في شأنه الحكم بعدم الوارد في المادة ٣٤ وهو إعطاء حكم نصيب المحروم حكم نصيب من مات . على أنه لو قلنا بأنه هذا شامل لمن حرم من أهل الصفين لم تكن من وراء ذلك مقرر سوى أن هذا الحكم يكون بالنسبة للمحروم من أهل الصف الثاني حكماً لا ثمة له ولا يستظر من ورائه فائدة سوى الارتياك .

١٦٩ - والمحروم من أهل الصف الأول يعتبر ميتاً في حياة الوفاء ، سواء أكان حرمانه حرماناً أصيباً أي من بدء الوقت الذي كان يجب له فيه الاستحقاق لولا الحرمان ، أم كان حرماناً طارئة عليه بعد أن ثقت له هذا الاستحقاق . ويجب أن يراعى أن المحروم من إرث الوفاء لا يسمى محروماً من الاستحقاق الواجب بل هو بمن لم يجب له الاستحقاق لعدم توافر شرط الوحوث وهو الولاية ، وإي ذلك فقتل الوفاء في أسباب الحرمان مراعاة للاستحقاق الاحتيازي والاستحقاق الواجب لأهل الصف الثاني كما

سبجي . . والمحروم من أهل الصف الأول لا يكون إلا و. أ. ، ووراثته للتركة
لأنه من اعتباره ميتاً في حياة الواقف بالنسبة لتوزيع الاستحقاق على الورثة
ومعرفة أنصبة ذوي الاستحقاق الواجب وهي تكون قدر ما يستحقونه إراداً على
عرض أن هذا المحروم من الاستحقاق ليس من بين ورثته وإذا كان كذلك يكون هناك
ورثة للتركة وورثة بيط. إيه في شأن الاستحقاق . ويترتب على الحرمان واعتبار
المحروم ميتاً في حياة الآثار الآتية :

١٧٠ - (١) فيترتب على حرمان صاحب الاستحقاق الواجب من أهل
الصف الأول من كل نصيبه ألا يجب للورثة استحقاق في وقف ما يريد على ثلث
مال الوقف ، فإن الذي أوجبه الشارع لهذه الورثة هو انتقال الاستحقاق الواجب
لأنصبة إيه بعد موته ، والمحروم لم يجب له استحقاق بغير أن ينتقل إليهم . وإذا
كان قد حرم من بعض نصيبه وجب أن ينتقل ما استحقه استحقاقاً واحداً إلى
ورثته بعد موته ولا يجب لهم شيء في القدر الذي حرم منه . هذا ما يختص
بالوجوب لهم ، أما حمل الاستحقاق لهم اختياراً فبإتيان القول فيه . وهذا المحروم
يتمتع في هذا المعنى مع من لم يجب له استحقاق لعدم توافر شروطه ، ولكنه يختلف
فيه مع من نزل استحقاقه لردم أو لوصاء الحرمان أو لسكوته عن المطالبة بنصيبه
في الأهل لمصروب ، فإن هذا لا يؤثر في الاستحقاق الواجب للورثة كما سيجي .
إن شاء الله .

وإذا كان المحروم من أهل الصف الثاني فإنه لا يترتب على حرمانه هو
وحده حرمان ورثته ولا عدم الوجوب لهم لما سبق بيانه . وإذا كان الواقف قد
حرم ورثته أيضاً حرماً معتبراً قانوناً كان هذا الحرمان ناشئاً عن عمل الواقف
وأمره مفصود لذاته لانه لا نتيجة مقترنة على حرمان أصابعه .

١٧١ - (٢) ويترتب على اعتبار المحروم كمن مات في حياة الواقف مأسبة
له حرم منه أنه عرض معلوماً ولا يختص من بين الورثة حين توزيع الاستحقاق
عليهم بسببه ميراث إذا كان محروماً من كل نصيبه ، أما إذا كان محروماً من

نعمه اعتبر موجوداً بالنسبة لما لم يحرمه منه وغير موجود بالنسبة لما حرمه منه كما سبق
 بيان ذلك بإيضاح وتفصيل ، وهو يتفق في هذا المعنى مع من لم يجب له
 الاستحقاق لأنه محروم من الإرث ، ويختلف فيه مع من نزل استحقاقه لسبب من
 الأسباب السابقة لأنه قد وجب له الاستحقاق ولم يحرمه القانون ، ولكنه هو الذي
 أطلق حق نعمه بازدياد أو إرضاء بحرمان الواقف له أو السكوت عن المطالبة فلا يتصدى
 أثر هذا الصنيع إلى تربيته وسبق حقهم وإحسانهم ومنى اعتبر هذا لأصل ميتة سفل
 الاستحقاق إليهم كما لو كان مستحقاً ومات طبقاً للمدينين ٣٢ و ٣٤ ويختلف المحروم
 في هذا المعنى أيضاً مع من لم يجب له الاستحقاق لأن ما وافق هذه حق من طريق
 تصرف آخر غير عوصم هذا لا يعتبر كالمعصوم ويحسب مع الورثة ولا يكون نصيبه من
 حق ميتة الورثة ، ولكنه لا يجب لتربيته بل يكون معدوماً ناشتاً وهذه التفسيره
 قد سمت هذا المعنى ونعني الأول ووضحه ثم وكذلك يختلف في هذا مع من يجب
 له الاستحقاق من الورثة الذين لم يحكمهم القانون وهم من عدا نورثين من التربيته
 والوالدين والأزواج ، هم يحسبون مع الورثة ويكون نصيبهم ملحقاً بالثالث

ونصب هذا المحروم على فرض عينه قد يستفيد منه حية الورثة ذوي
 الاستحقاق الواجب جميعهم كما ذكرنا ورثته أولاده لعلهم فقط وحرم واحد منهم
 فإن الشقيق منهم يشترك في الإرث من نصيبه ، وكذلك لو كان ورثته زوجته
 وأولاده وحرمات الزوجة وقد يستفيد من نصيبهم فقط كما حرم أحد الأولاد
 في الصورة الأخيرة فلا يستفيد منه إلا بقية الأولاد ، أما الزوجة فصاحب الواجب
 لها هو ثلث الثلثين فلا تراد عليه وهو لا يتأثر بحرمان أحد الأولاد ولا بعدم حرمان
 أحد منهم ، وكما لو كان الورثة أولاده وزوجته وحرمات إحدى الزوجتين فلا
 يستفيد من نصيبها سوى الزوجة أما الأولاد فقد أخذوا نصيبهم من الثلثين فلا
 يرادون عنه إذ هو لا يتأثر بحرمان إحدى الزوجتين ولا بعدم حرمان واحدة
 منهم ، وقد يستفيدون جميعاً أو بعضهم من نصيبه فقط ، كما لو كان ورثته منه وأحد
 الشقيق وحرمات إحدى بناته فإن جميع الباقين من أصحاب الاستحقاق الواجب

وهي الست تستفيد من نصبه فقط أما النصف الآخر وهو ما يصيب الأخ
 الشقيق فإنه يكون ك نصيبه الأصلي لولا الحرمان ويتحقق ثالثاً ، وكما لو كان
 ورثته روحته وماله وأخاه الشقيق حرمت إحدى الست استفاد من نصيبها
 بقية الست دون الزوجة ودون الأخ الشقيق . وقد لا يستفيد المأقون منه شيئاً
 كما لو كان ورثته ماله الأربع وإسه حرم إسه وكان له أخ شقيق صدر
 غير محجوب معرض الآن ميتاً فإن الست لا يستفيدون من نصيبه وما كان
 يستحقه يكون نصيباً للأخ الشقيق وسكبه لا يستحقه بل يلتحق بالثالث . وكذلك
 يكون الحال إذا حرم من نصيب الاستحقاق . وقد أسلف القول في ذلك مفصلاً
 وضررنا له الأمثال فليرجع إليها من شاء .

أما المحروم من أهل الصف الثاني فإنه نصيبه يكون ك نصيب من مات
 حسب ولا يظهر لاعتباره ميتاً في حياة الواقف أي أن تركه كاسق

١٧٢ - (٣) وينتج عن هذا الاعتراض أيضاً أن من كان محجوباً من
 الورثة يصح غير محجوب بالنسبة للاستحقاق ويستفيد من بين الورثة فإن كان من
 درجة الواقف صدر من ذوي الأنصبة الواحدة وإن لم تكن منهم عرف ما نصبه
 وألحق بالثالث وقد فصلنا القول في ذلك من قبل وصرنا له الأمثال . والمحروم
 يحتف في هذا مع من لم يجب له الاستحقاق إذا كان وارثاً ، ومع من نزل
 استحقاقه للأسباب السابقة ، ويتفق فيه من لم يجب له الاستحقاق لكونه
 غير وارث .

١٧٣ - (٤) وينتج عن هذا الاعتراض أيضاً أن الواقف يكون مرخصاً
 له في أن يجعل لفرع هذا المحروم استحقاقاً في الوصف بقدر ما كان واحداً لأخيه
 لولا الحرمان أو بقدر ما يكمله ولم تجاوز هذا الاستحقاق ثلث ماله ، كان له
 تأثير في استحقاق أصحاب الأنصبة الواحدة أو لم يكن . فلو أنه وقف ما يزيد على
 ثلث ماله على نفسه ثم على أولاده ودريته للذكر مثل حظ الأنثيين وفقاً لمبدأ
 الطنقات ثم حرم أحد أولاده دون دريته أو اشترط حرمانه وتحقق شرط

الحرمان قبل موته أو بعده باب أولاده يستحقون هذا الصيب طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٥ والمادة ٢٩ ويستقل إليهم متى جاء وقت استحقاقهم طبقاً للمادتين ٣٢ و ٣٤ . وقد جاء بالمدكرة ما قد يرمح غير ذلك حيث يقول « أما إذا كان سحاق المحروم استحقاقاً غير واجب وكان موقوفاً على ذرية من بعده استحقوه نصيبهم موقوفاً عليهم صفاً لأحكام المادة ٣٤ ، وكذلك سئل إليهم لأصحاب الوارث لأصنافهم . إذ كان الوقت قد حله له ثم هم من بعده وحرم منه ولم يكن هناك وارث من أصحاب الأنصبة الواجبة لأصنافهم موقوف عليهم وهـ بوجد من يجب له نصيب أصنافهم وإذا لم يكن الوقت قد وقع ذلك عليهم وعلى أصنافهم فإنهم لا يستحقون في الوصف صفاً للمادة ٣٠ لأن أصنافهم حرم منه سبباً عن أن سئل إليهم ، ونوافهم نصيب عيهم حتى ثبت لهم ذلك من طريق شرط واجب عند أصنافهم في حكم مقتضى . فتقييداً لاستحقاق هذه وحود وارث من أصحاب الأنصبة الواجبة منهم أصنافهم لا يستحقونه إذا وجد ذلك الوارث ، وإن لم يكن نصفاً فافهم في ذلك غير أن حجة الشئون التشريعية قد دعت هذا إليهم وأمرت المعنى الذي مرناه وأصح في تقريرها ، ونقرر نحن السببية تعتبر متممة المدكرات التفسيرية ومقدمة لها ، وقد جاء في هذا التقرير من المادة ٢٥ « كان هذه المادة متارة جداً ، فمن دقق على عبارات المحروم في حكم من مات في حياة والده ، وظل ألا يؤثر هذا الحرمان على ذرية المحروم لأنه لا بد من ذلك ، وقد يكون منهم المنصور أو من ينمو في صياحه الأخيرة . ورأى الأعصبة تأيد الس لمعوس لأن القائل لا يرث وراثت حرم أولاده أنهم يحلون محلهم وللملوك إرث عنه . من ذلك لا يعمى مركزهم (١) ، فضلاً عن أن المنصور المبروع يحرمهم (٢) المنصور على حرم من الوقت ، إذا كان هذا لا يؤثر على نصيب الآخرين صفاً مادريه ٢٤ و ٢٩ . » وقد عرض هذا التقرير على المجلس فأقر ما يتضمن بهذه مادة فيما أقره منه ، وأقر هذه المادة ، ولجنة المدل ومحس الشيوخ لم يحدنا شيئاً شأن هذا التفسير وأقرا المادة كما هي . والمحكومة لم تعترض على هذا التفسير الذي كان نتيجة للإيضاحات التي أدليت بها كمدوب عنها أمام لجنة الشئون التشريعية ، فالتصريح من هذا أن ما قد يهم من المدكرة التفسيرية ليس مراداً لأحد من أعضاء السلطة التشريعية

(١) ذكر القائل من أمثلة المحروم التي حرم ذرية المحروم غير صحيح لأن هذا لا يكون إلا من أهل الصنف الأول فلا يكون من غيرهم بل من من عده سحاق لعدم إرث .
(٢) أي ذرية المحروم .

وأن المراد هو ما جاء بالترتيب المذكور فيكون الواقع مرصداً له في ذلك
في حدود المادة ٢٩

والحرمان يختلف في هذا المعنى مع من لم يجب له استحقاق وإن كان محروماً
من الإثبات ، ومع من نزل استحقاقه ، فإن أحداً منهم لا يسمى محروماً في نظر
هذا القانون ، ونص الفقرة الثانية من هذه المادة لا يتناول أحداً منهم ، فاشترع
لا يعتبر أحداً منهم في حكم من مات قبل الواقع ، فلا تكون درسته ممن رخص
القانون للواقع في إعطائها القدر الوارد بالمادة ٢٩ ، ثم إذا كان ما جمعه لم
لا تتصور ثمة ماله وما أحق به فإنهم يستحقونه لأن الواقع في ذلك حرية كاملة
فهو أن يصمم حيث يشاء .

١٧٤ - والحرمان ثبت من الوقت الذي تستحق فيه منه وليس له أثر
رخص واعتبر المحروم كمن مات في حياة الواقع لمعرفة مقدار الأنصبة بعد الحرمان
لا يقتضي أن يكون له هذا الأثر ، فإذا استحق وارث الواقع ثم طرأ عليه الحرمان
كان هذا من باب الحرمان من بعض النصيب ويستمر موحوداً مدة استحقاقه
واعتبر ميتاً فيما بعد ذلك واعتبر ميتاً بالنسبة ما حرم منه في حياة الواقع وبصح
الاستحقاق من وقت حرمانه على هذا الأساس ولا يرجع عليه أحد من المستحقين
لنصيبه بعد الحرمان شيء مما أحده وقت استحقاقه .

ب - عودة الاستحقاق للمحروم

١٧٥ - نص الشارع في الفقرة الثالثة من هذه المادة على عودة الاستحقاق
الواحد للمحروم إذا زال سبب الحرمان . ومتى عاد الاستحقاق الواجب وال
الحرمان زال منه زالت تبعاً لذلك كل الآثار التي كانت قد تترتب على هذا
الحرمان فبصح الاستحقاق باعتباره موحوداً وينزع نصيبه من آل إبيه وجوفاً
أو اختياراً ويوجب الوارث الذي اعتبر وارثاً بالنسبة للاستحقاق طرأ الاعتبار
المحروم ميتاً في حياة الواقع وعودة الحق إلى المحروم ، وهو الاستحقاق الواجب ،

تكون من وقت زوال سبب الحرمان وليس لها أثر رجعي ، فليس له أن يطالب
شيء من استحقاقه في مدة التي كان محروماً فيها .

١٧٦ — وعودة الاستحقاق إلى المحروم إنما تكون حيث يكون لوقف
قائم من كان وقتاً مؤبداً وذلك في الأوقاف التي كان واقفها أحداً عند العمل
بهذا القول وكان له حق الرجوع عنها ، أو كان الوقف مؤقتاً مدة معينة ولم تنته
قبل زوال الاستحقاق ، وكذلك إذا كان مؤقتاً بالصلقات ، كان المحروم من الطلقة
التي ينتهي بها الوقف أو من غيرها ، وإذا كان المحروم من هذه الطلقة وكان سبب
حرمانه لا يحتمل الزوال فإن الوقف ينتهي في حصته فقط حصة لأحكام انتهاء
الوقف المؤقت لأن حرمانه مؤكداً لا يرتفع فتكون حصته قد انقضت مستحقوها .
أما إذا كان سبب الحرمان لا يحتمل الزوال فإنه لا ينتهي ، فإن الحكم هنا بعودة
الاستحقاق إذا زال سبب الحرمان يقتضي بقاء الوقف مادام السبب يحتمل الزوال
ولا يمكن القول بأن المستحق قد انقضت به حرمانه إذا لم يكن هذا حرماناً قطعياً
بأنه ، وهو في حالة الحرمان الذي يحتمل الزوال فإنه متى ما استحق ببقائه إذا
كان من الطلقة الأخيرة لا ينتهي في حصته بمجرد فقد واحد من مونه ، ولا ينتهي
إلا بالحكم بموته ، وكذلك يكون الحكم هنا فلا ينتهي بوقف بمجرد حرمانه وإنما
ينتهي بعد أن يصحح الحرمان بانه .

وحكم هذه الفقرة بسقوط المحروم من أهل الصنفين .

١٧٧ — وأسباب الحرمان منها ما يحتمل الزوال ومنها ما لا يحتمله . فسبب
الحرمان الوارد في السادس ٢٨ و ٢٩ هو إرادة الواقف وحدها ، وهي مما يحتمل
الزوال مادام الواقف حياً ، إذ لا مانع يمنع من العدول عما صنع ومن التمييز
في مصارف وقفه وشروطه فيما يتعلق بهذا الاستحقاق ، فإذا غير وأعاد للبريات
الوارثين من الأرواح والوالدين استحقاقه الواجب فقد زال سبب الحرمان ، أما
إذا مات ولم يعبر فقد أصبح سبب الحرمان مما لا يحتمل الزوال .

ومسب حرمان أهل الصف الذي من الاستحقاق الوارد في المادة ٢٦، وهو
القتل، سبب لا يحتمل الزوال لا هو ولا آثاره.

أما الأسباب الواردة في المادة ٢٧ فهي إما أن تكون إرادة الوافق المنبئة على
الأسباب التي يفتد بها في هذه المادة، وذلك يكون في حالة حرمان الناصر، وهذا
الحرمان حرمان جائز وقد عرفت أن إرادة الوافق مما يحتمل الزوال مادام حيا وله
أن يعدل عن الحرمان ويسيد الاستحقاق الواجب لاستحقاقه، فإذا مات وم يفعل
ذلك وبقي السبب الذي حوله هذا الحق قائما فقد أصبح سبب الحرمان مما لا يحتمل
الزوال من جهة الوافق. وإذا لم يميز بواقف إرادته وسكن السبب الذي حوله
الحق في هذا الحرمان كان قد زال في حياته أو بعد موته فإن الحرمان يرول مروال
هذا السبب ويعود للمحرور استحقاقه الواجب ولا عبرة بردة الوافق المحررة
عن السبب الذي استندت إليه في حرمانه. وإما أن يكون شرط الوافق المنبئ
على الأسباب الموسوعة في نظر القبول وإحلال صاحب الاستحقاق نواحب هذا
الشرط واشترط الوافق مما يحتمل الزوال أنه أن يلتقي هذا الشرط مادام حيا قبل
الإحلال به أو بعده وبإعادته يرول سبب الحرمان ويعود للمحرور استحقاقه.
وإذا لم يقع اواقف هذا الشرط وأحل به صاحب الاستحقاق الواجب وحرر ومات
الوقف وكان قد جاء في شرطه حرمان مستحق وعدم عودة لاستحقاق إليه إذا
أحل بالشرط وإن عذب من ذلك وأقر هذا الشرط من المحكمة كان سبب الحرمان
في هذه الحال مما لا يحتمل الزوال. وإذا كان قد شرط عليه الامتناع عن مس
معي كالتردد على بيوت الفحش أو عن المعامرة أو استقامة معاشرته امرأة معينة فإن
لم يتمتع كان محروما ومتى امتنع عاد إليه استحقاقه فالأمر واضح، وإذا لم يمتنع في
شرطه هذا لا لتأييد الحرمان، ولا لعودة الاستحقاق إليه إذا كف، وكان قد أحل
بالشرط حرر ثم كف عن التردد على تلك البيوت أو عن المعامرة ومعاشرته تلك
المرأة عاد إليه الاستحقاق الواجب لأن سبب الحرمان غسه قد زال بقي ما اشترط
عليه ألا يتزوج نكحيا غير مسمية مثلاً وأنه إذا تزوج مثل هذا الزوج كان محروما

من استحقاقه ، ولم يقل في شرطه شيئاً عن تأسد الحرمان أو عودة الاستحقاق ،
 فهل إذا طلق هذه الروحة طلاقاً تزول به العصمة لا يعود إليه استحقاقه ويقال
 إن سب الحرمان هو مجرد التزوج بهذه المرأة لا استدامة زواجها وقد وقع التزوج
 وتقرر والطلاق لا يرممه وبذلك يكون سب الحرمان مما لا يتكرر زواله أو يعود
 إليه الاستحقاق نظراً لزوال أثر الحمة ؟ الشارع يريد المعنى الثاني ويستدرج زوال
 أثر الفعل كزوال العنفس نفسه وزوال سب الحرمان . يرشد إلى هذا ما جاء في المذكرة
 التفسيرية عن مثل هذه الفقرة وهي الفقرة الثانية من مادة ٣٤ فهي تقول :
 « وإذا كان الحرمان لسب يمكن زواله فإن هذا سب عاد نفسه ولم يصبه كما كان ولا يلزم
 الواقف على عودة استحقاقه إذا استلزم ما من ، وقد أخذ عد من مذهب التفسيرية بهذا
 شرط حرمان من تركه دين فاستدان بعض الموقوف عليهم لغير مصالحة ذات شأن وصار محرماً ثم
 أدى دينه بعد ذلك عاد إليه الاستدانة من وقت زوال سب الحرمان وإن لم يجرط الواقف عودة »
 فمسبب الحرمان بحسب الشرط هو ركوب الدين وهو أمر قد وقع وبحقق ولا يمكن
 أن يرتفع وأداء الدين ليس بالأثر لهذا الفعل لا إزالة للأثر للعمل به . وما أخذ
 هذا الحكم من مذهب التفسيرية هو ما أفتى به المأذون والسمودي والشرف
 السوي من أنه إذا وقف على زوجته أو له ولده ما لم يتزوج ، أو على بنته الأرملة ،
 من تزوجت مسنن بطل استحقاقها ، فإذا عادت عراً عاد لها استحقاقها^(١) . وكل
 هذا دليل على أن زوال أثر السب كزواله عنه يعود به الاستحقاق .
 وأحكام المادة ٢٥ كأحكام المادة ٢٤ في السريان فتطبق هذه فيما تنطبق
 فيه تلك ولا تنطبق إحداهما في الأوقاف التي لا تنطبق فيها الأخرى

(د) الأموال التي يصح فيها الحرمان :

(١) القتل :

مادة ٣٦ — يحرم المستحق من استحقاقه في الوقف إذا قتل
 الواقف قتلاً يمنع من الإرث قانوناً .

(١) المذكرة الثالثة عشرة من مذكرات اللجنة التفسيرية (ص ٦)

مورثه يوجب حرمان القاتل من الاستحقاق في الوفاق .

وسن مراد من المستحق موقوف عليه الذي له الاستحقاق وأصح متاولا لفعل غيب ، كما هو الاصطلاح الفقهي ، بل مراد منه صاحب الحق في الوفاق سواء كان هذا حق مدنت له بعمل أو فاقم بمحكم القاون وإن لم يكن الوفاق قد وقف عليه ، وسواء آل إليه الاستحقاق بالفعل أم لم يكن قد آل إليه ، فهو شامل بموقوف عليه سواء كان من أصحاب لأصمة الواجبة أم لم يكن منهم ، آل إليه الاستحقاق بالفعل أو لم يؤل ، وشامل لغير الموقوف عليه إذا كان من أصحاب لأصمة واحدة ووجب له الاستحقاق ، والمحرور للقتل من الاستحقاق ووجب لا يكون إلا من أهل الصنف الثاني ، أما إذا كان القاتل من أهل الصنف الأول ولم يكن موقوفاً عليه فإنه يكون محروماً من الإرث ، فلم يستحق منه شريط ووجب الاستحقاق وهو الورثة ، ويجب له استحقاق ، ويوجب . يقف عليه ، فلا يمكن أن تسويه كلة مستحق الواردة بهذه المادة ، إذا لا حق به أصح الوفاق ولا حكم القاون ، كما أنه لا يصح أن يصحبه القاون بالمحرمان ، فإن الحرمان لا يكون إلا بعد تحقق الوفاق .

والقتل موجب للحرمان من الاستحقاق الواجب والاستحقاق الاختياري هو قتل صاحب الحق للوفاق ، أما قتل غير الوفاق فإنه لا يوجب الحرمان من الاستحقاق وإن كان مقتول أصله أو غيره ممن يحجبه عن الاستحقاق أو شاركه فيه وإن ثبت أن اسعث على القتل لم يكن إلا الرعة في التخلص منه لتؤول إليه المستحق أو يستحق به وقد بدت في محسن الشيوخ رعة قوية نحو حرمان من هذا القاتل من الاستحقاق عملاً بالقاعدة المعروفة من تعجل الشيء قبل نوانه عوقب بحرمانه ، ولكن الشرعيين أعورهم السد لفقهي لسيوروا أن هذه القاعدة لا يمكن الاعتماد عليها ليست إلا كلاماً لبعض المتأخرين تنزيهه من بعض التعميلات ، ولم نقره على هذا الوضع أحد

من آفة المذهب ولهذا لم يقرر هذا الحكم وبقى النص فاصراً على قتل الواقف
وقتل المستحق للواقف يوجب حرمانه من الاستحقاق الثالث له ، أي
استحقاق كماله ، واحداً أو احتياطياً ، ومهما كان سبب القتل ، وإن كان لاصلة له
بالواقف والاستحقاق فيه .

والقتل الموجب للحرمان من الاستحقاق هو القتل الذي يقتضي حرمان
القاس من الإرث إذا فرض أن المقتول مورثه في نظر قانون الوارث الذي يكون
محمولاً به حين صدور القتل فليس للرجوع في معرفة القتل لما ع من الإرث هو
مذهب الحنفية . وقانون الإرث القائم الآن هو القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ وقد
بيت المادة الخامسة منه القتل الذي يجمع من الإرث^(١) وعصيل القول في ذلك
بحسب شرح قانون الموارث فلا داعي للاصالة به هنا

وحرمان قاتل الواقف من الاستحقاق حرمان واحد ، وهو حكم قانوني
لا يدخل فيه لإرادة الواقف ولا لإرادة وليّ دمه ، فهو حرمان واقع حتى وإن
رضى المقتول بمقتله لاستحقاق القاتل أو كان وقته عليه بعد الخرج القتل وعلمه
بأنه هو قاتله ، وكذلك يقع الحرمان حتى وإن عفا أولياء الدم ورضوا بأن يبقى
القاتل مستحقاً .

١٧٩ - وأحكام هذه المادة تنطبق على جميع الأوقاف السابقة على العمل
بهذا القانون والأوقاف اللاحقة له ، حتى الأوقاف الواردة بالمادة ٦١ من هذه المادة
ليست من بين المواد المستثناة في تلك ولكن أحكام هذه المادة لا تنطبق على
المواد السابقة فقد نص في الفقرة الرابعة من المادة ٥٧ على أنه لا تنطبق أحكام
المادة ٢٦ إذا وقع القتل قبل العمل بهذا القانون والسري هذا الاستثناء ، مع
أننا نسري أن ما أخذ هذا الحكم هو مذهب أبي حنيفة وهو التشريع الذي كان

(١) نص هذه المادة هو :

مادة ٥ - من مواعير إرث قتل المورث عمداً سواء كان قاتلاً قاعداً أصلياً أم شريكاً
أم كان شاهداً زوراً أثبت شهادته إلى الحكم بالإعدام وسعيده ، إذا كان من ولا حق ولا عذر
وكان القاتل عاقلاً مانعاً من تعدد من عشره سنة - ويعد من أعدامه نحو حق الدفاع شرعي

مشما قبل صدور هذا القانون ، أن هذا الحكم لم يمس عليه في المذهب صراحة وإنما استدط بما قرره اللجنة في الوصية وفي الوقف ولا يعرف أن القضاء الشرعي جرى على حرمان من يقتل الواقف من غلة وقفه فزوى أن يترك ذلك لما كان الحال عليه من قبل ، حتى إذا عرض شيء من الحوادث السابقة على القضاء ورأى أن الحكم الوارد بهذه المادة يتفق مع ما يجب القضاء به طبقاً للعادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية فضى به وإن رأى غير ذلك لعله ولم يرد الشارع بهذا الاستثناء أن يحظر العمل بهذا الحكم في الحوادث اللاحقة وحده ، تعلقت بالأوقاف السابقة أو تعلقت بالأوقاف اللاحقة ، وإن ينص على أن القاتل لا يحرم من الاستحقاق في الحوادث السابقة .

٢ - المرحومة لأبواب ترجع إلى صاحب الحق

مادة ٢٧ - للواحد أن يحرم صاحب الاستحقاق الواجب من كل أو بعض ما يجب له وأن يشترط في وقفه ما يقتضى ذلك متى كانت لديه أسباب قوية ترى بحكمه التصرفات بعد تحقيقها أنها كافية لما ذكر وللزوجة أن تحرم زوجها من وقفها أو تشترط حرمانه منه إذا تزوج بغيرها وهي في عصته أو إذا طلقها

المادة ١٨٠

١٨٠ - أحكام هذه المادة تفصيل للاستثناءين الثاني والثالث من الاستثناءات التي أشار إليها آخر الفقرة الأولى من المادة ٢٥ المستندة من قاعدة بطلان الحرمان من الاستحقاق الواجب التي يقررها صدر تلك الفقرة . وفي الفقرة الثانية منها أيضاً استثناء من أحكام المادة ٢٢ وحرمان الوارد بالفقرة الأولى من هذه المادة كله خاص بالاستحقاق الواجب وهو الذي يحتاج إلى تقرير هذه الأحكام أما الاستحقاق الاختياري فليس في الأمر الأعبى محتاجاً إلى ذلك

والواقف فيه كامل الحرية يعطى من يشاء ويمنع من يشاء بدون قيد ولا شرط ، حين إنشاء وقفه أو حين التصير فيه ، كما تقضى ذلك أحكام مادتين ١١ و ١٢ وما احتاج منه إلى شيء من الاستثناء ورد في الفقرة الثانية . وجميع أنواع الحرمان الواردة بهذه المادة حوارية وليست كالحرمان الوارد بالمادة ٣٦ ، والواقف لم يميز له الشارع شيئاً من الحرمان الوارد بهذه المادة إلا بد كات هناك أسباب بمرره . والأسباب الواردة بهذه المادة وعان ، أسباب عامة غير معينة بذاتها ، وأخرى خاصة معينة رأى الشارع كفايتها في الحرمان وأنها لا تحتاج إلى بحث وتحقيق .

١٨١ - الأسباب العامة

وحص الشارع للواقف في الحرمان من الاستحقاق الواجب كله أو بعضه حرماناً مطلقاً ، أو معلقاً على شرط متى كانت لديه أسباب قوية يرى بحكمة التصرفات بعد تحقيقها أنها كافية لهذا الحرمان . فالحرمان هو حوارى ويعتمد على ثلاثة عناصر ، إرادة الواقف ، ووجود سبب أو أسباب قوية بمرره ، وفيه بحكمة التصرفات لتحقيق ذلك ومن كدته .

أما إرادة الواقف فهي عنصر قوى وهي نهاية هذه العناصر ، فإذا كانت هناك أسباب قوية تكفى لهذا الحرمان ولكن الواقف يشاء أن يستعمل حقه في الحرمان بقى حق صاحب الاستحقاق واحداً له وليس لأحد غير الواقف أن يطالب بحرمائه منه اعتياداً على هذه الأسباب ، فهو أن الواقف وقف وفيه وأعطى فيه كل دى حق واجب حقه وكان من بين ورثته امرأه دويسر فائق وكان باقى إمرته في كفاى أو كانت له بنت تلك موكا مشيناً بعد حرمانها ليس للأخري أن يطالبوا بالحكم بحرمان واحد من هذين اسماً ، أى هذه الأسباب ، وذلك لأن الواقف لم يستعمل حقه ولم يحرم أحداً فليس لغيره أن يسد إلى هذه الأسباب وإن كان صررها يعود إليه كما يعود إلى الواقف نفسه . وكما أن إرادة الواقف أساس للحرمان ابتداءً تكون استمرارها أساساً لاستمرار هذا الحرمان ، فلو أن الواقف استعمل هذا الحق وحرم من كانت لديه أسباب تكفى لحرمائه لم يكن هذا الحرمان لازماً بالنسبة له ، ومن

حقه أن يعدل عنه ويحمل للمحرور كل ما كان واحداً له أو مضاهياً وإن كانت
الأسباب التي اعتمد عليها في الحرمان لا تزال قائمة ، وليس لبقية أصحاب الاستحقاق
الواحد الاعتراض على عمله محتجين بأن الأسباب التي اقتضت الحرمان لم تزل
وأن نصيب المحرور صار حقاً واحداً له فلا يملك الواقف حرمانهم منه .
ليس لم الحق في هذا الاعتراض لأن سبب الحرمان هنا مكون من عنصرين
أساسيين هما إرادة الواقف ، والنسب المرد للحرمان ، ومضى زال أحد العنصرين
فقد زال سبب الحرمان لأن العنصر الثاني لا يبقى وحده لأن يكون
سبباً للحرمان ، ومضى زال سبب الحرمان فقد انتفى المانع والمقتضى موجود ،
فيعود لصاحب الاستحقاق الواجب حقه طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٥ ،
ومضى عاد إليه حقه أصح إذ ذلك غير مستحق لمن سبق أن وجب لم وقت
الحرمان ، فمثل قولهم أنه صار حقاً واحداً لم لا يملك الواقف حرمانهم منه
ومضى غير الواقف في وقته وأعاد للمحرور حقه أو دفعه صار ما أعاده له حقاً
واحداً له لوجود المقتضى ورواها المانع ولا يعتبر ما أعاده إليه استحقاقاً اختيارياً
ويعتبر هو من أصحاب الاستحقاق الواجب ، ويظهر أثر هذا للمضى واضحاً في
أحوال عديدة . ومن كل هذا يتضح أن إرادة الواقف هنا أساس في الاستثناء
وفي البقاء وأن هذا الحرمان جائز غير لازم .

١٨٢ - أما الأسباب فهي العنصر الأقوى وهي لب هذا الحكم وأساس
ثبوت الحق في الحرمان . فإذا أراد الواقف حرمان أحد من استحقاقه الواجب
ولم تكن لديه أسباب تبرر ذلك ، بأن لم تكن لديه أسباب أصلاً أو كانت لديه
أسباب ولكنها غير كافية لما يريد ، لا يقبل منه ذلك لأنه لا حق له فيه ،
وإذا وقع منه كان حرماً مطلقاً ومضى لصاحب الحق حقه . أما إذا كان لديه شيء
من هذه الأسباب فإن هذا الحق يكون ثابتاً وله أن يستعمله متى شاء ومتى
احتمله فقد تصرفه .

ونظراً لأن ما يدرج تحت الأسباب القوية كثير لا يكاد يحصى أكتفي

الشارع بإيراد القاعدة العامة في متن هذا القدر وعدم إلى الإرشاد والتوجيه في المدركة التفسيرية فذكر حكمة التشريع وأشار فيها إلى حماية الوطن والأخلاق الفاضلة والأسرة وكرامتها وفي هذا أكرم المصنف على فهم ما يقصده الشارع من قوة الأسباب ، ثم صرحت مثلاً أن تلك الدين يذهبون إلى البلاد الأجنبية فيزوحون بالاحتياجات اللأني يحالفهم في الدين ، والفت تروح بحادم أيها ، والولد يعق والديه ، والشخص يحاول اعتيال الواقع ، فزاد بذلك المقصود إيصالها .

والأمثلة التي وردت بهذه المدركة كلها متجهة إلى الناحية الأدبية وقد اقتصر عليها لأن القصد تبرير هذا التشريع ، والأمور الأدبية ألمع أنراً في العس وأقرب إلى الإقناع ، وليس العرس من هذا الاقتصار هو الإشارة إلى أن المراد من هذه الأسباب الأسباب الأدبية وحدها ، بل المراد جميع الأسباب القوية الكافية ، أدبية كانت أو مادية . ولحمة المدلل محسب الشيوخ حذرت عاقبة الاقتصار ، وحشيت اللس ، وأردت الاحتياط ، قد كرت في أول التفسيرات التي اشتمل عليها تقررها وأردت إيرادها ، أن المراد من حكم المادة ٢٧ ليس مقصوداً على مراعاة الناحية الأدبية حين تقدير الأسباب التي تراها محكمة التصرفات موجبة حرمان صاحب الاستحقاق الواجب ، بل يشمل أيضاً الناحية للمادية التي تكون قد أبلجت الواقع إلى هذا الحرمان ، كلياً كان أو جزئياً ، كأن كان المحروم في عي عن حقه في الوقف كله أو صفة بسبب حالته المالية ووجود من هم أحوج منه في المستحقين .

١٨٣ — ولم يترك الشارع أمر هذا الحرمان لما برعه الواقع من وجود شيء من الأسباب المبيحة للحرمان ، ولا لما يذهب إليه هو من تقدير كفايتها لما يريده ، بل أوجب تدخل محكمة التصرفات في ذلك حين مسمع الأشهاد الذي يريد الواقع أن يكون مشتملاً على هذا النوع من الحرمان أو على اشتراط ما يقتضيه ، وأوجب عليها في المادة الرابعة دعوة من يراد حرمانه لمسمع أقواله ، وأوجب عليها هنا أن تقوم بتحقيق ما يبيده من الأسباب لتحقيق من صحة ما يبيده وعلى أي

وضع كان وقوعه ، فلا بد من تحقيق ذلك تحقيقاً كافياً ، أن يبحث ما يحيط به
 من الظروف والملازمات بحثاً وافياً ، وقد ترك للمحكمة تقدير ما يفتحها البحث
 والتحقيق والنظر في كفايته لما يربطه الواقف ، وأرشدنا في لمذكرة التفسيرية إلى
 أن تراعى في تقديرها أحكام الشريعة الإسلامية ، والمصلحة العامة ، والعرف
 والآداب والتقاليد ، وأن تراعى بوجه خاص تقاليد أسرة الواقف وآدابها ، ثم
 تفصل على ضوء كل هذا فيما إذا كان ذلك كافياً لما يربطه الواقف أولاً ، فإن كان
 كافياً أقرت صيغته ، ولا امتنعت عن سماع الأنهاد حتى يأخذ وصمه الصحيح
 فلأنه أراد الوقف وحرمان روحته بما يجب لها من الاستحقاق لأنها دامت له المم
 وحاولت اغتاله ، أو لأنها نير سيرة معينة مفصولة ، ومن البحث والتحقيق
 نت ما يقول ، كما ثبتت المحكمة أنه هو نفسه مستقيم وأن لديه أساساً خاصة
 دعت إلى إمساك هذه الروحة وعدم التحصن منها باطلاق ، أحاطه إلى ما يريد .
 أما إذا لم يستطع ثبت ما راعه ، أو أثبتته ولكن صهر في الحالة الذرية أن سيرته
 ليست خيراً من سيرته ورعاً كان هو الذي ذهب بأعماله إلى هذه السبل ،
 أو بين أن ليس لديه ما يبرر إمساكها وعدم التحصن منها ، فإنها لا تنجيه إلى
 ذلك إما لعدم ثبوت ما راعه ، وإما لتبين أن الدعت على الحرمان ليس بحماية
 الأخلاق الفاضلة التي كانت محمية لها معاً ، أو لأنه لا يوجد ما يدعو إلى إمساكها
 لما مع هذه الحال ، فلا يكون هناك صب قوى كاف لحرمانها مع إمساكها ، ولو
 كان حاداً طلقها ونهى علاقته بها وانتهى الأمر ، ولو كان به أولاد كبار أئمو
 تعلبهم وكان لهم من وسائل العيش ما يكفيهم وتزوج الإناث منهم وله أولاد
 آخرون لم ينمووا وتعلبهم ولم يعرفوا بمسئليهم في الحياة ولم يتزوج إناثهم ولا يرايون
 جميعاً في كسبه وأراد حرمان الفريق الأول وإشراك الفريق الثاني وقب كل ماله
 نموباً منه وعدلاً ، وظهر صدق ما يقول وأنه هو الذي رعى الفريق الأول حتى
 مسكوا سبلهم في الحياة ، وأنه لا ينتظر أن يعيش حتى تقوم للأخريين بما قام به
 للأولين ، أحاطته بحكمة لما زاد ، أما إذا بين أن الذي بلغ الأولين ما هم عليه غيره

كالأم أو أقرها أو الأموال التي ورثوها عنها ، أو تبين من حاله أن من المتظر
أن يبال الأحرار منه مثل ما بال الأولين فلا تستجيب المحكمة لما يريد ، والأمثلة
كثيرة والتفريعات واسعة ، فهذا مختصر منها ما أورده

ومن أوضح أن التحقيق إنما يجب حيث يكون الأمر في حاجة إليه ، أما
إذا لم تكن إليه حاجة فإنه لا يكون واجباً ، والحرم المذموم لا يكاد يستغنى عن
التحقيق ، أما اشتراط ما يقتضيه الحرمان منه ما يحتاج إلى البحث والتحقيق ومنه
مالا يحتاج إلى ذلك ، فاشتراط حرمان إحدى سائر إذا تزوجت من معين أو في
أُسرة معينة أو ولد معين يحتاج إلى التحقيق ، واشتراط الوافق المسلم حرمان من
يرتد عن الإسلام من أولاده وذريته ، واشتراط الوافق حرمان من يسير معهم
سيرة فاحشة فتعير بها أسرته لا يحتاج واحد منهما إلى تحقيق ويقبل منه اشتراط
ذلك بدون توقف على دعوة أحد لسمع أقواله ، إذ لا يوجد معين يستدعي ،
ولا توقف على تحقيق ، لأن الأمر لا يتطلب أكثر من تقدير المحكمة لما يشترطه
والتحقيق الذي تختص به محكمة التصرفات هو التحقيق الذي يجب إجراؤه
حين سماع الإشهاد ، أما ما عدا ذلك فلا شأن له ولا تختص بإجرائه فالأوقاف
التي صدرت قبل القانون مشتملة على هذا الحرمان ونحوها بعد صدوره على
استثنائها على ما هي عليه لا تختص بمحكمة التصرفات بتحقيق أسباب هذا الحرمان
إن كانت ولا يعرض شيء من ذلك عليها ، ولكن لمحرور أن يطلب محققه
حيثما يحق . وقت المطالبة به طبقاً للمادة ٣٠٠ أمام المحكمة القصبانية وللخصم أن يبدي
الأسباب التي يبرر حرمانه فإذا أثبت صحته وكانت كافية لذلك رفضت الدعوى
وإذا لم يثبت أو لم تكن كافية للحرمان في نظر المحكمة القصبانية قصت له وكذلك
يكون الحال فيمن وقف بعد القبول ولم يكن له حين الوقف أحد من أصحاب
الاستحقاق الواجب ثم تزوج وولد له ولكنه أصر على استنفاء وقفه على حاله ولم
يدخل الزوجة والأولاد فيه بقدر ما يجب لكل منهم . وإذا كان الإشهاد قد سمع
مشتملاً على اشتراط حرمان صاحب النصيب الواجب إذا أتى شيئاً معيناً وارتفعت

محكمة التصرفات هذا الاشتراط بعد التحقيق إن كان محدداً إليه ثم آل الأمر إلى النزاع في تحقق هذا الشرط أو عدم تحققه فإن نظر هذا الموضوع وتحقيقه يكون من اختصاص المحكمة القضائية لا محكمة التصرفات

وإذا قامت محكمة التصرفات حين سماع الأَشهاد بتحقيق ما لدى الواقف من الأسباب التي تدعو إلى الحرمان أو إلى اشتراط ما يقتضيه ، ودرأت أن ما أُلهمه كافي لذلك وسمعت منه الأَشهاد على الوجه الذي يريد كل فصلها في ذلك قوة الشيء المحكوم فيه ويستتر أن المحرور قد حرم بحق قبس له أن يعود بعد ذلك إلى إثارة هذا الموضوع مرة أخرى أمام القضاء ، ولكن ذلك لا يمنع بدهة من المطالبة بالاستحقاق لردال سبب الحرمان أو لأن شرط الحرمان لم يتحقق

١٨٤ - الأسباب الخاصة :

هي الأسباب التي حددها الشارع في الفقرة الثانية من هذه المادة وذكرها نبيها لأنه يراها في ذاتها كافية للحرمان ولا تحتاج إلى بحث ولا تحقيق ، وهي تزوج زوج الواقعة عليها ، وتطليقه لها .

والحرمان للذين السيئين أو لأحدهما حرماناً عاجزاً وغير لازم لما بيانه من قبل في الأسباب العامة ، فلواقعة أن تستعمل هذه الرخصة ولها ألا تستعملها ، ولها إذا استعملتها أن تعمد على صحت وأن تعمد إليه حقها ولها ألا تعمد . والحرمان هذين السيئين في طهر النصف لا يكون إلا من كل الاستحقاق حيث عبر بقوله « من وقفها » ولم يقل « أو من يرضه » كما صرح في الفقرة الأولى ، ولكن متى راعينا أن هذا الحق رخصة حائرة وبسيطة استعماله غير لازمة وأن من يملك الكل يملك النصف أولى وأنه لا يظهر وجه للترخيص لها في الحرمان من الكل دون الحرمان من النصف عرفنا أن هذا المعنى غير مقصود للشارع ، وأن المراد حرمانه من الاستحقاق في وقفها أي من حسن هذا الاستحقاق الصادق بالكل والنصف ، فيكون له الحق في حرمانه من كل الاستحقاق أو من نصفه

كما تشاء ، والحرم من هذا شأنه للحرم من الاستحقاق الواجب ومن الاستحقاق
الاحتيازي هو استثناء من قاعدة المادة ٢٥ بالنسبة للاستحقاق الواجب ، واستثناء
من أحكام المادة ٢٢ بالنسبة لاشتراط الحرمان من الاستحقاق نسب الزوج
عليها وهو شرط مقيد لحرية موقوف عليه في الزوج ، أما الحرمان الدخز من
الاستحقاق الاحتيازي هذين السنين ، والحرمان من الاستحقاق الاحتيازي إذا
كان ممتداً على تطبيقه لها فلا استثناء فيها ، وما نقرر النص صريحاً الأخرى -
والحرمان هنا قد يكون ماحراً ، وقد يكون ممتداً على حصول الطلاق ولزواج
أو حصول أحدهما ، وذلك كله قد يكون ابتداءً حينئذٍ أو وقف ، وقد يكون
من طريق التمييز

١٨٥ - وقد رخص الشارع للمرأة أن يحرم زوجها إذا تزوج بغيرها ،
سواء أكان الزوج من نفس أم كان غيره ، كما رخص لها في أن تشتري نفسها
حرمته من الاستحقاق فيه ، أي استحقاق كان ، إذا تزوج بغيرها . ولكن هذا
مشتروط بأن يحصل الزواج بغيرها وهي في عصمتها والنصته هي عند الزواج (١) .
فلا يصح حرمانه بسبب الزواج بغيرها إلا إذا حصل هذا الزواج حال قيام عقد
رواحه بها ، وذلك يكون حال قيام الزوجية أو في عدة الطلاق الرخصي ، أما الطلاق
البدني سعيه ومعه الطلاق الرخصي بعد انقضاء عدة من عقد الزواج يجعل به
قترول به العصمة . فإذا تزوج بها وكان متزوجاً بغيرها من قبل لا يثبت لها هذا
الحق لأنه لم يتزوج بغيرها وهي في عصمتها . وإذا طلقها رخصاً وتزوج بغيرها
أثناء طلقها ثبت لها هذا الحق لأنها لا تزال في عصمتها حين الزواج بغيرها . وإذا
طلقها رخصاً ونقضت عدتها أو طلقها طلاقاً دائماً وتزوج بغيرها ثم تزوجت ثانية
لا يثبت لها هذا الحق لأن روجه بغيرها - يكن وهي في عصمتها - وروحه بغيرها

(١) في السابق وغيره أن النص في كلام العرب ، ألم ، واعتقت واسمها ، والطلاق ، والخل
وكل ما أسست شيئاً ، وكل ما يصح من عهد أو عقد أو سب ، وعصمة السكاح عقد ، قال
سالي (ولا عسكوا نصم لكونهم وقال عروة بن الرود :
إذا لم تكن عصمة أم وهب على ما كان من حيث المصداق

لا يتحقق إلا بعد روح ولا يشمل الرجعة فإنه كان متروكاً لها وأخرى
 وطلق صريحاً طلاقاً رجعيّاً ثم راجعها في عدتها لم يكن عد منه رواجاً بغيرها وهي
 في عصمتها ولا يثبت لها الحق في حرمانه ولا أن يشترط حرمانه لثبوت ذلك ، فإذا
 حرمت حرماناً ناجزاً لأنه راجع صريحاً بطل الحرمان بالنسبة للاستحقاق الواجب
 وصح بالنسبة للاستحقاق الاختياري ، وإذا اشترط حرمانه إذا راجعها بطل
 هذا الشرط بالنسبة للاستحقاق الواجب وصح بالنسبة للاستحقاق الاختياري
 لأنه ليس شرطاً مفيداً لحريته في الزواج وإنما هو شرط مفيد لحريته في الرجعة
 والرجعة غير الزواج فليس شرطه هذا مما يندرج تحت الشروط الواردة بالفقرة
 الأولى من المادة ٢٢

١٨٦ — وقد رخص لها أياً في حرمان زوجها إذا طلقها أي طلاقاً ، رجعيّاً
 كان أو نائياً ، كما رخص لها في اشتراط حرمانه إذا طلقها ، وعمل الرجعة والاستثناء
 في الواقع هو الطلاق رجعي بأنه طلاق لا يسجل به عقد الزواج ولا يقطع به
 الثوارث حتى إذا ماتت وهي في المدة كان وارتد لها نصفته رواجاً لها وكان من
 أصحاب الاستحقاق الواجب لأنه روج ، أما الطلاق الدائم فلا يبقى معه العقد
 ولا يسرى من طلق هذا الطلاق رواجاً ويقطع برئته به فلا يكون من أصحاب
 الاستحقاق الواجب وعمله أيضاً الاستحقاق الواجب لا الحائز ، فإنها تملك
 حرمانه من الاستحقاق الجائز حرماناً ناجزاً طلقها أو لم يطلقها كما تملك اشتراط
 حرمانه منه إذا طلقها طلاقاً نائياً أو رجعيّاً من غير حاجة إلى هذا النص لأنه شرط
 يجب مراعاته لأن فيه «نقطة الواقعة» وليس من الشروط الواردة بالفقرة الأولى
 من المادة ٢٢

١٨٧ — وليس من الضروري أن يكون اشتراط حرمان زوج الواقعة من
 الاستحقاق في وطئها اشتراط حرمان الزوج معين ولا أن يكون حال قيام
 البروجية ، فلو أن امرأة غير متروحة وقت كل ما تملك على نفسها ومن بعدها
 يكون نصف عدتها من ثبوت وهي في عصمتها ونصف الآخر لمن تزوج به من

الأولاد وشرطت حرمان هذا الزوج من الاستحقاق إذا تزوج بغيرها وهي في عصمته أو طلقها ثم تزوجت بعد الوفاة ورزقت منه بد كور وأبنت وتوفيت عنه وعظم ولم يكن أحل بالشرط استحقاق هو جميع النصف ، اثني عشر منها من أربعة وعشرين ، منه أربعة أسهم واجبة وثمانية اختيارية وهي بقدر الثلث ، وإن كان قد تزوج بغيرها وهي في عصمته أو طلقها طلاقاً حقيقاً وماتت في عده حرة من كل استحقاقه الواجب ولا اختيرى صفراً لشرعها ، وكذلك يحرم من كل الاستحقاق إذا طلقها وماتت والطلاق بائن عليه لهذا الشرط ، والحرمان في هذه الحالة حرمان من استحقاق كله اختياري .

١٨٨ وإذا كانت قد اشترطت حرمان زوجها إذا تزوج بغيرها وهي في عده أو طلقها وبعد ذلك طلقها ثم تزوج بغيرها وهي في عصمته ، ولكنه عاد فطلق من زوجها طلاقاً بائناً ، أو راجع الواقعة إذا كان الطلاق حقيقاً ، أو عقد عليها عقداً حقيقاً إذا كان الطلاق بائناً ، عاد له حقه الواجب طبقاً للمادة الأخيرة من المادة ٢٥ وحقه الاختياري طبقاً للمادة الأخيرة من المادة ٣٤ لروايل سبب الحرمان حقاً أن سبب الحرمان من تزوج أو تطليق قد وقع وهو نفسه لا يمكن أن يرتفع ولا أن يزول ، ولكن قد عرف من قبل أن الشرع يريد من روايل السبب ما شمل روايل آخره ، وآثار الزوج بغيرها قد زالت بالطلاق البائن ، وآثار التطليق قد ارتفعت بالرجعة أو الزواج الجديد ، فيمضى الحق كما كان ، وبمضى الحق الواجب بدون قيد ولا شرط أما الحق الاختياري فيمضى إلا إذا كانت قد أبدت الحرمان وشرطت ألا يمضى إليه الاستحقاق وإن طلق من زوجها أو راجع الواقعة أو عادها لعصمته صفراً حديد .

١٨٩ — وأحكام هذه المادة لا تنطبق على الأوفاف الواردة بالمادة ٦١ .

ونطبق على الأوفاف الأخرى اللاحقة ، المادة ٦٢ في كل وجود أحياء عند العمل بهذا القانون وكان لهم الحق في الرجوع عنها ، ونطبق في الحوادث السابقة والحوادث اللاحقة على حد سواء فلو أنه وقع قبل القانون أو غير قبله واشتمل عمله على حرمان أحد من استحقاقه الواجب أو نفسه أو شرط ماقتضى ذلك بطل

حرمانه أو شرطه إذا تبين أنه لا توجد أسباب تهره أما إذا تبين أن هناك أسباباً
تلكي لهذا الحرمان فإن تصرفه ينفذ وشرطه يراعى وإن لم يظهر أن هذه الأسباب
كانت الناعث على الحرمان ، لأن القانون اشترط وجود أسباب تظهر كميتها
لذلك ولم يشترط أن تكون هي الباعث عليه ، فإذا تضمن المحرم في أمر حرمانه
يكني حصه أن يثبت أنه كانت لدى الواقف أسباب تملك حرمانه ولا يكلف
إثبات أن حرمان الواقف له إنما كان مراعاة لهذه الأسباب . ولو وقت أو غيرت
قبل القانون وحرمت روحها أو اشترطت حرمانه على الناحية الواردة بالفقرة الثانية
بعد تصرفها وصح شرطها ، أما إذا لم يكن ما صنعت متفقاً مع أحكام هذه الفقرة
فإنه لا يكون معتبراً وثبت له الاستحقاق .

٣ - حرمانه ذرية الزوجين والوالدين

مادة ٢٨ - للواقف أن يحمل استحقاق كل من الزوجين ومن
الوالدين لمدة حياته ثم يكون من بعده لذرية الواقف

١٩٠ - الأصل الذي قرره المادة ٢٤ هو أنه يجب أن ينتقل الاستحقاق
الذي يجب لكل وارث من ورثة الواقف لمبشرين إلى ذريته ، ولكن الشارع
راعى أن ذريات الزوجين والوالدين كثيراً ما يكونون من غير ذرية الواقف
ويكونون إما من الأخوات وإما من فرائده التي لم تنح القديس إلى حماية نفسها ولا إلى
إيجاب استحقاق لهم في الوقف ، ورأى أن تناسق الأحكام والمحرص على الاحتياط
عالم المرء لأسرته معصاه المصيق بقدر الأمكان يفصيان أن يكون الواقف مطلق
الإرادة فيما يتعلق بالاستحقاق الذي يجب لهذه الذريات ، فأعطاه هذا الحق ورخص
له في أن يحمل استحقاق كل من الزوجين ومن الوالدين لمدة حياته ثم يكون من بعده
لذرية الواقف والكلام في الاستحقاق الواجب هؤلاء ، أما إذا كان لم يستحق
اختيارياً فإنه يكون مطلق الإرادة فيه فلا قيد ولا شرط لطف بالأحكام والنصوص
الأخرى وهذه المدة لم تعرض له . والمراد من الاستحقاق الوارد بهذه المادة

حسب الاستحقاق لا جميعه فله الحق في جملة كله أو بعضه لذريته وقد سبق
 نظير هذا في شرح الفقرة الثانية من مادة السابقة . والحق الذي قررته هذه المادة
 للواقف حق حوازي فإن شاء استعمله وإن شاء لم يستعمله فيحق الاستحقاق واجبا
 لذريات هؤلاء كذريات البرثة السابقين ، وإذا استعمل هذا الحق لم يكن ما حصه
 لازما بالنسبة له ، فله أن يستدعيه ، وله أن يعفيه في حدود أحكام هذه المادة ،
 وله أن يعيده أو يعصه الى أصحابه وما يعيده إليهم يكون استحقاقا واحدا ، وقد
 بينا نظير ذلك مفصلا في شرح المادة ٢٧

١٩١ - وقد رخص الشارع للواقف في حرمان ذرية كل من الزوجين
 ومن الولدين من الاستحقاق الذي وجب لأصلهم بشرطين :

الشرط الأول : وهو صريح في متن القدر ، أن يحرمهم من ذلك ليجعله
 لذريته هو ، فليس له الحق في حرمانهم ليجعله أو شيئا منه لمير ذريته ، قريبا
 كان ذلك المير أو أحيبا أو جهة خيرية . فإذا تصرف على غير هذا أصبح كان
 تصرفه غير نافذ وحرمانه غير صحيح وبقي مستحقا استحقاقا واحدا لهذه الذرية
 ما حصه من استحقاقهم لمير ذريته ، كلاً كان ذلك أو بعضا . ثم وصف على نفسه
 ثم هل زوجته ووالدته وأولاده وذريته وقت جازراً ، مؤثماً كان أو مؤثماً ، وشرط
 أن من مات من زوجته ووالدته يموت نصيبها لأولاده بعد تصرفه فإذا مات وماتت
 زوجته ووالدته استندت ذريته بالوقف وإن كان لكل من الوالدة والزوجة ذرية
 من غير ذريته ، ولا يكون هؤلاء أي حق في الوقف . ووقف كل ماله على نفسه
 ثم على أولاده ثم تزوج بعد الوقف ولم يعبر فيه حتى مات عن ورثته ، وهم أولاده
 وهذه أرواحه ، استحققت زوجته وجوز سهمين من أربعة وعشرين سهماً يقسم
 إليها صافي عتق وقصه ، وأخذ أولاده النصف استحقاقا واجبا واستحقاقا اختياريا ،
 فإذا ماتت الروحة استند أولاده بجميع العتق ، وإن كان لها ذرية من غير الواقف
 لا يستحقون شيئاً ، وذلك لأن الواقف عدل حرهم ، حرم أمهم وحصل الاستحقاق
 كله من بعده لذريته ، فأما حرمان أمهم فلم يصح ووقع باطلا ، إذ المفروض أنه

نس هناك نسب يورده ، ولذلك استحضت ما يجب له طفاً لمادة ٢٤ وأما حرمانهم
 على هذا الوجه فقد أصاب موقفه القانوي حيث جعل ما كان يجب لهم مستحقاً لدرجته
 فلا شئ لهم حق في هذا الوقف وبما أنه وقف كل ماله على نفسه نعم من بعده يكون
 على زوجته وأولاده ، وزوجته النصف والباقي لأولاده ، فإذا ماتت الزوجة كان ثلث
 نصيب لثأخيه وثلثه يصرف في مصارف خيرية عيها والثلث الباقي يعود إلى حصة
 أولاده ، وماتت نعم ماتت هذه الزوجة وطا درية من غيرها وحسب لدرجتها هذه في علة
 هذا الوقف سهم وثلث من أربعة وعشرين سهلاً ، وذلك لأن استحقاق هذه
 الزوجة كان ثلاثة أسهم منها سهمان وإحسان والثالث استحقاق اختياري ،
 وقد جعل لأولاده سهلاً منها بإطلاق فيكون من الاستحقاق الواجب
 ومن الاستحقاق الاختياري مع فتحه درهماً من شئ هذا السهم وهو القدر
 الواجب فيه لأنه أعطاه لدرجته وله الحق في ذلك ، وجعل سهمين منها بإطلاق
 لغير درجته فيسقط هذا حصص في ثلثيها وهو القدر الواجب ، أي سهم وثلث ،
 ويكون استحقاقاً واحداً لدرجتها لأن حرمانهم منه لم يقع موقفه القانوي ، أما
 طريقة توزيع أربع في هذا الوقف هي أن يبدأ منه بإخراج الأنصبة الواجبة ،
 وهي أربعة عشر سهلاً لأولاده ، وسهم وثلث لدرية زوجته والباقي ، وهو ثمانية
 أسهم وثلثا سهم ، يوزع على الأولاد وست الأخ وخبرت طفاً للعدة الواردة
 بعده ٣٠ في سنة ١٨١١

والشرط أن يحسن ما حرموا منه لدرجته أي لحسب لا تتحورهم إلى غيرهم
 ولا شرط أكثر من ذلك ، فليس من الشرط أن يحصل له لجميع الدرية بل له
 أن يحصل لهم جميعاً وله أن يختص به بعضهم ، وقد حرصت لجنة العدل على مجلس
 الشيوخ على إقرار هذا المعنى في دعائها حيث قالت : « تمت اللجنة في مدبر
 ٢٨٨٥ واتهم لي أن حكمي هو أن لا يجب أن يكون شئاً لجميع الدرية بالوقف
 بل له أن يحصل حسب قدره » وبين أن الذين طبع قرضه هو أولادهم كما يت . «
 وليس من الشرط أن يورثه على درجته أو يخصصه نسبة استحقاقهم الواجب أو ياتي

نسبة فله أن يرزعه على من شاء منه على أن يصح يرزعه من كان ذلك باعطائه
كله لواحد منهم .

وإذا حمل هذا النصب أو نصبه لدرته أو بعضهم لم يكن ما أعطى
استحقاقاً واحداً لمس جعله وإيها هو استحقاق اختياري فله أن يرزعه من يصح على
الأيحرج به من درته فإذا انحدرها في أي قدر منه نزل ما يصح وثبت الاستحقاق
الواجب في هذا القدر لفقرية أحد الزوجين أو الوالدين

١٩٢ — والشرط الثاني : وهو مفهوم من سياق مادة ووصح ثم الوصوح
فيها ، بالمذكرة التفسيرية ، أن يكون ذلك في كل يجب انتقائه لدرية هؤلاء من
غير ذريته ، أما ذريتهم التي تكون من ذريته فليس له الحق في حرمانهم من هذا
الاستحقاق ويجب أن ينتقل إليهم نصيبهم فيه ، ولو كانت ذرية أبيه وأمه
أو زوجته التي يجب انتقال الاستحقاق إليها طبقاً لمادة ٢٤ هي ذريته أو من
درته لا يثبت له هذا الحق وسبق حكم وجوب الانتقال مقرر كما هو بلا شك
حرمانهم منه وجعله لائق ذريته ولاصحبهم مشتركين معهم به . وإذا كانت ذرية
واحد من هؤلاء حليطاً ، فيها من ذريته وفيها من غيرها ، لم يثبت له هذا الحق
فيها بنصب الذرية التي هي من درته ، ويثبت له هذا الحق في باقي هذا النصب
وله أن يجعله لمن يشاء من ذريته أي قدر يراه وإذا كانت ذرية هؤلاء كله من غير
ذريته ثبت له هذا الحق في جميع النصب . ولو وقف كل ماله على نفسه ثم على
زوجته وأولاده وجعل لزوجته الثلث وجعل الباقي لأولاده على أن يكون نصيب
الروحة من بعدهم لأولاده بعد ما يصح إذا كان أولاده جميعاً أولاده سواء أكان
لها أولاد آخرون من غيرها أم لم يكن وينتقل أيضاً إذا لم يكن لها أولاد من غيرها
لها أولاد أو ذرية من سواء ، أما إذا كان بعض أولاده منها والبعض الآخر من غيرها
ولم يكن لها أولاد سوى أولاده ينتقل ما شرط بالنسبة لثالث نصيبها وهو الاستحقاق
الاختياري ويعطى بالنسبة لثالثيه وهو الاستحقاق الواجب وينتقل ويجوز ما في أولاده
منها وحدهم ، وإذا كان لها أولاد من غيرها أيضاً والصورة الأخيرة محلها بعد ما شرط

في ثلث استحقاقها وفي حصة أولادها من غيره في تلبية ووجب أن ينتقل إلى أولادها
منه حصة حصتهم في ثلثي استحقاقها

١٩٣ - ومن المادة ٥٦ تنص بأن أحكام هذه المادة تطبق على جميع
الأوقاف اللاحقة والأوقاف السابقة حتى الأوقاف الواردة في المادة ٦١، ومعنى هذا
أنها تطبق على الأوقاف التي يجب فيها لاستحقاق وعلى الأوقاف التي لا تنطبق عليها
أحكام الاستحقاق الواجب، وتطبقها على الأوقاف الأخيرة حكم لأحكامه ولا لكون
فإن هذه المادة إنما تنكح عن حكم من أحكام الاستحقاق الواجب فكيف يصح على
تطبيقها في أوقاف ليس فيها استحقاق واجب وهي الأوقاف لمسة بمادة ٦١ والأوقاف
الأخرى التي مات واضعها قبل العمل بالقانون والأوقاف التي عمل بالقانون
وواضعها أحياء وليس لهم حق الرجوع الحق أن دفع الوصع والتحرير كانت تنص
بإيراد هذه المادة في مستنيدات الواردة في الفقرة الثالثة من المادة ٥٧ والواردة في
المادة ٦١، وعلى كل حال فلس من وراء عدم الاستثناء صرر ولا يس .

٤ - نص الاستحقاق المراجب لأهل الصنف الأول

مادة ٣٩ - للواقف أن يحمل لفرع من توفى من أولاده في
حياته استحقاقاً في الوصف بقدر ما كان يجب لأصله بمقتضى المادة ٢٤
لو كان موجوداً عند موت الواقف أو بقدر ما يكمله ولو تجاوز هذا
الاستحقاق ثلث ماله .

١٩٤ - أوجبت المادة ٢٤ أن يكون لكل واث من الورثة السبع
فيها استحقاق في وقف ما ردد على ثلث مال الواقف بقدر سهمه في الإرث ،
ولكن في الوقت نفسه أوجبت مراعاة أحكام هذه المادة التي أوجبت للواقف أن
يحمل لفرع من مات من أولاده في حياته استحقاقاً في بقية قدر الاستحقاق
الذي كان يجب فيه لأصله ، لم يكن هذا الفرع ورثاً ، أو بقدر ما يكمله إن
كان ورثاً لأقل من نصف أصله ولو تجاوز الاستحقاق الذي يحصله هذا الفرع

هذا القدر ثلث ماله، ومعنى هذا أن الشارع أباح له نقص نصيب الورثة الموحودين من هذه الطريق في الأحوال التي يمكن أن يؤدي فيها ذلك حمل إلى النقص في نصيبهم ويكون الواجب لكل منهم في هذه الحال هو قدر سهمه في الإرث على فرض أن من مات موحود مع الورثة، لا قدر سهمه في إرث الواقعي. فحمل الاستثناء يكون في هذه الحالات وحدها، أما في غيرها فلا استثناء لأن الحق ثابت له بدون هذا النص.

وهذا الحق الذي قرره الشارع حق حوارى فله أن يستعمله وله ألا يستعمله وإذا استعمله لم يكن ماصع لاربا بالنسبة له لأنه استحقاق اختياري وليس واحداً لمن جبر له منه أن يصير فيه مائة على ألا يتجاوز في قصيره حدود هذه الأحكام وإذا أعدد النص أو ثبت منه لدويته عادة لم يستحقاق واحداً، وقد سبق أن بينا وجه ذلك.

وواضح من عبارة المادة أن الوقف الوارد بها يراد منه اوقف لدى يكون فيه استحقاق واحد، سواء أكان لموقوف فيه كل المال أم كان نصيبه، وسواء اتخذت عقدة الوقف أم تعددت، فإذا لم يتجاوز الوقف ثلث ماله وما ألحق به لا يكون هناك أنصبة واحدة، فلا وجوب ولا استثناء، وإذا كان اوقف قد ورد على ما يتحدور هذا القدر كان هذا هو محل التطبيق، كان منه قدر لا يجب فيه استحقاق أو لم يكن، كان القدر الذي جاور الثلث وما ألحق به بقية مال الوقف كلها أو كان بعضها وإذا تعددت الأوقاف التي تنطبق عليها أحكام هذه المادة وجب أن سطر إلى كل وقف منها على حدة فليس له أن يحمل للفرع في أي وقف منها استحقاقاً أكثر من نصيب أصله فيه أو مما يملكه وإن لم يتحدور ذلك نصيبه فيها جميعاً.

١٩٥ - والواقف قد أعطى الحق في أن يجعل لهذا الفرع الاستحقاق المذكور ولو تجاوز ثلث ماله. والمراد بثلث ماله المقدار الذي أتيح له التصرف فيه ولا يجب فيه استحقاق، سواء أكان الثلث وحده أو الثلث وما ألحق به من الأنصبة

التي لم تحب لأهلها ، وإن كان كل الاستحقاق ، وإنما اقتصر على ذكر الثلث
في مادته لأنه المحل الأصلي للإبادة الذي يكون موجوداً في جميع الأحوال بخلاف
ما ألحق به ، وليس في هذا الافتضار صر فإن ما ألحق بالشيء يعطى حكمه بدلالة
النص . وتجاوز هذا المقدار يقع لمساس بالأنصبة الواحدة للورثة بقدر سهامهم
في إرث الوافق للعقل . فبقي هذا يكون معنى المدة أن للواقف أن يجعل هذا
الاستحقاق لذلك الميعاد وإن كان فيه مساس بالأنصبة الواحدة

وقد يبيح له أن ينسب الأنصبة الواحدة بهذا التقدير لحسب ، فليس له أن يسبها
بأكثر من النصب الذي كان يجب للأصل أو من المقدار الذي يمكنه ، ولكن هذا
لا يمنع من أن يجعل لهذا الميعاد أكثر من نصب أصبه أو ما يمكنه إذ لم يكن في
ذلك مساس بالأنصبة الواحدة فإن هذا حق ثابت له من النصوص السابقة ولاشأن
لهذه المادة به . وإذا وقف كل ماله في عقدة واحدة وكان وارثه أخاه الشقيق لا وارث له
سواه وكانت له بنت بنت مانت أمه قبله كان له أن يجعل لهذه البنت استحقاقاً في
وقته بقدر ما كانت تستحقه أمها وحوها وهو ثلث الوقف ، وله أن يجعل لها أكثر من
وإن كان كل الوقف إذ لا توجد أنصبة واحدة . وإن كان وارثه ستة وأحده لا وارث له
سواه وكانت له بنت البنت هذه كان له أن يجعل لها تسع استحقاق الوقف وهو
ما كان يجب لأمه وله أن يجعل لها أكثر من ذلك حتى يصل إلى ثلثي الوقف
إذ ليس في ذلك مساس بالاستحقاق الواجب ، وهو الثلث الواجب لستته ، ولكن
ليس له أن يجعل لها أكثر من الثلث لأن في ذلك مساس بما هو واجب لستته
لم يكن الداعي إليه الرعة في إعطاء بنت البنت النصب الذي كان يجب لأُمها
بل دعت إليه الرعة في إعطائها أكثر من هذا النصب ، والأنصبة الواحدة لا يجوز
مساسها إلا لإعطاء هذا مقدار وحده ولا يجوز أن تنسب سبب إعطاء أكثر
منه . وإذا كانت ورثته ستة وبنت أمه التي مات قبله وأخاه الشقيق لا وارث له
سواهم كان له أن يرفع نصيب بنت أمه من تسع الاستحقاق الواجب لها ويريد عليه
ثلاثة أنساع لتكمل لها أربعة أنساع وهي قدر ما كان يجب لأُمها ، وكان موجوداً

وله أن يزيد، أو نصة أنصاع أو خمسة حتى يصل إلى الثلثين إذ ليس في ذلك مساس
بما هو واجب لسته وهو الثلث، ولكن ليس به أن يزيد على ذلك لأن
في الزيادة مساساً بالنصيب الواجب لسته، وما واجب لها لا عس إلا بإعطاء
نصيب الأصل ولا يمكن أن عس بإعطاء ما أراد عليه

وليس من المتعين أن تكون لمساس بالنصيب الواجب شيء من طريق إعطاء
الفرع كل نصيب أصله أو جميع لمقدار الذي يكمله، بل كما يكون للوقوف ذلك
يكون له أنصاع أن عس بإعطاء نصيب الأصل أو نصيب ما يكمله فإن من
يملك الشيء يملك بعضه ضرورة، وليس هناك ما يقضي أن الحق الثلث له هو
إعطاء هذا القدر خمسة دون نصيبه فهو كآب وإلزامه لسته لا وارث له سواه وكرر
له ثلاثة أنصاع ما تواصيه وترك كل منهم ستة واحدة وصات هؤلاء الست الثلاث
قبل الوقف أبصاً وترك كل من ستة وقف كل ماله في عقدة واحدة كان
ثلاثاً استحقاق الوقف واحداً لسته ولو كان إحققتها موحدين منها لوجب لها مهيمن
ووجب هر اثنا عشر سهماً من واحد وعشرين سهماً ينقسم إليها استحقاق الوقف
جميعه، فله أن يحمل الثلث مرة عنهم وهم الست الثلاث وليس في ذلك مساس
بالاستحقاق الواجب وله أن يريد كلا من وإن لم يبلغ ما حصله لها ما كان يجب
لأصلها وفي هذه الزيادة مساس بالاستحقاق الواجب البيت عما هو أقل مما يجب
للأصل، وإدراكه يبقى ما عند القدر الذي أخذ من نصيب البيت سلماً لها ويبقى
كله استحقاقاً واحداً.

ومن هذا انصح أن النصيب الواجب يحوز أن عس بإعطاء ما كان يجب
للأصل كله أو نصيبه ومقدار ما يكمله كله أو نصيبه وأنه لا يجوز أن عس بإعطاء
أكثر من ذلك. وأنه يجوز إعطاء أكثر من هذا إذا لم تكن في الزيادة عليه
مساس بالاستحقاق الواجب.

١٩٦ - وإن من أواقف الأنصبة أم حصة بإعطاء أكثر من المقدار
المشار إليه لا تعتبر الزيادة من هذه الناحية ولكنها تعتبر في النواحي الأخرى

كروية أصحاب الاستحقاق الاختياري . فلو كان وارثه ابنته لا وارث له سواها
وكان له بنت بنت موقوف كل مائة في عقدة واحدة وحمل ثلث الاستحقاق لجهات
خيرية أو لأشخاص أحاسب ثم صعه لست بنته مع من ما كان يجب لأنها هو الثلث
فقط وحمل السدس الباقى لستة من الواحد لست لا يتأثر عما راد على الثلث
في نصيب بنت بنت ويسلم هاتلث الاستحقاق واحداً ولكن الثلثين لا تقسم
بين بنت بنت والموقوف عنهم الآخرين ماضعة بل تقسم سبعة الثلث والنصف
فيكون لست بنت ثلاثة أسماس وللآخرين حصة الثلثين كما هو صريح قاعدة
توزيع الاستحقاق الواردة بمادة ٣٠ فإذا كانت سهام الاستحقاق ١٥ كان لست
الواقف ٥ سهام واحدة ولست بنته ستة سهام اختياريّة وللآخرين أربعة سهام
اختياريّة أيضاً

١٩٧ — وقدّر هذا الاستحقاق هو ما كان يجب لأصله أو ما يملكه لو كان
هذا الأصل موجوداً عند وفاة الواقف ، ولمعرفة هذا القدر فرض هذا الأصل
موجوداً ووارثاً مع ورثة الواقف ، واحتسب الأصل قد لا يترتب عليه سوى
النقص في أنصبة الوراثين من أولاد الواقف ، كما لو كان الورثة أولاده أو أولاده
وزوجته وكان الأصل الذي يحتسب هو أمه أو بنته ، وقد يترتب عليه هذا
النقص مع تفسير في وصف الإرث كما لو كانت الورثة بنته فقط وكان الأصل
الذي يحتسب هو ابن بنت ، وقد يترتب عليه هذا النقص وذلك التمييز وحسب
وارث من لا يجب لهم الاستحقاق كما لو كانت ورثته بنته وأخاه الشقيق أو أخته
لأبيه وكان الأصل الذي يحتسب هو الابن والده بنت ، وقد يترتب عليه
تفسير الفرض ونقصان نصيب الماص كما لو كانت ورثته زوجته وبنته وأخاه وكان
الأصل المحتسب بنته التي لها فرع احتسابها بنقص نصيب الماص وبغير فرض
البنت من النصف إلى المشاركة في الثلثين ، وقد يترتب عليه غير ذلك كما يظهر
من شتى القروص . وإذا كان احتساب الأصل لمعرفة مقدار ما يملك نصيبه وحسب
بداية استبعاد فرعه من بين ورثة الواقف ، كزوجة وبنت ابن وأخ شقيق ، ورث

احتساب الامر استمدت منه من بين الورثة وحل هو محلها . ولا يحتسب من بين الورثة إلا من حمل لفرعه استحقاق ينسب الاستحقاق اواجب فلا يحتسب من لم يحمل لفرعه استحقاق أصلاً ولا من حمل لفرعه استحقاق لا ينسب الاستحقاق الواجب ، ولا من ليس له استحقاق واجب ، ولو كان له بقا وأخ شقيق ونسب ابنين ماناً في حياته فلم يعط الأخ ولا إحدى بنتي الابن شيئاً وأعطي الأخرى عشرين سهماً من ستة وثلاثين سهماً منقسم إليها استحقاق لوقف لم أفرض أى أصل ، لأن إحدى بنتي الابن لم تعط شيئاً والثانية أعطيت ما لا ينسب اليها حب للثنتين وهو أربعة أنساع الاستحقاق وهو فرض أنه أعطى من أعطاهما اثني وعشرين سهماً كان في ذلك مساوياً بالاستحقاق الواجب ، فكأن أعرف هل هو حاضر أو غير جائز أفرض أصل هذه المظنة وهو ان يكون نصب الابن الثلث ، ونصب البنين الثلث ، وهو اثني عشر سهماً ، فبما ان نصب الابن قد أعطيت أكثر مما يجب لأصلها ، فلا يصح الإعطاء بها ينسب الواجب للثنتين وهو ستة عشر ويسلم لثلاث البنات عشرون ، هي الثلث ، وما يسوى نصيب الأخ .

وإذا كان فرض الأصل يترب عليه حرمان أحد من الورثة العامين فإنه لا يعرض وجوده مع هذا الوارث ولكن يفرض مع أصله الوارث لأن الشارع لا يبري عرضه إلى حرمان الورثة ولكن إلى نقص الأنصبة فقط كما يفهم بوضوح مما جاء بالمذكرة التفسيرية وتؤيده حكمة التشريع التي أملت القول بحجب أنصبة للورثة من الدرية هو كان له بنت بنت بنت بنت ابن ، ووقف كل ماله ، لا يملك أن يحمل علة وقفه كلها لثلاث بنات بنت ابنه بحجة أن أصلها وهو حدها ان يوافق لو فرض حباً لاستحق كل البنين وجوباً ولا يكون لثلاث البنات مع فرض وجوده استحقاق واجب لأن هذا لا يريد الشارع ، يجب أن يفرض وجود حدها مع أخيه فيكون للابن أربعة أنساع الاستحقاق نصيباً واجباً هذا هو العيب الذي ينسب الاستحقاق الواجب لثلاث البنات لثلاث بنات ويكون من حق الواقف أن يعطي بنت بنت ابنه أربعة أنساع الاستحقاق ويجب أن يكون لثلاث البنات ثلاثة أنساع منه استحقاقاً

واحداً ولا يس لامتثاق الواجب إلا بقدر نصيب الأصل على هذا الوضع .
 ١٩٨ وإذا لم يكن هناك إلا أصل واحد جعل امتثاق لقرعه ولم يكن
 معه أحد آخر حصل به امتثاق اختياري كان الأمر في غاية الموضح والسهولة ،
 أما إذا تعددت الأصول الذين أعطيت فروعهم ، كان معهم آخرون قد جعل لهم
 امتثاق اختياري ، ولا ، فإن معرفة من ومع التجاور في جعل له إذا ذلك يحتاج
 إلى دقة ، وأمل وذلك لأن الدور لم يذكر طريقة معينة يمكن أن تدفع في مثل
 هذه الأحوال . فليس أمامنا إلا النظر إلى من بدأ به الواقف لجعل الامتثاق له ،
 وهذا هو الذي يحسب ما حمل به من مقدار الذي يكون للواقف فيه حرية التصرف
 نعم من به وهكذا إلى أن ينفذ هذا المقدار من كانت أنفسهم يخرج من الامتثاق
 الآخر ، يصدق عليهم أن في جعلهم مساهلاً بالامتثاق واجب ، فإذا ما استبعد
 هذا مقدار على هذا الترتيب كان من ذكر عدد ذلك هو الذي وقع التجاور في نصيبه
 وهو الذي من لامتثاق الواجب مما جعل له فإن كان فرع أحد من أولاده
 حسب أصله معرفة ما إذا كان هذا الممس جازئاً أو غير جائز على فرض وجوده
 ولا يجب أصل من ذكره ، لا وكان ما حمل به يخرج من الامتثاق الاختياري
 لأن ما حمل به ليس فيه مساس بالأصل الواجب وقد وقف كل ماله على نفسه ومن
 بعده يكون لكل من بنتيه إحصان وروحانية خمسة أسهم من ٣٦ سهماً ينقسم إليها
 الامتثاق ولرب ست به محمد الذي توفي فيه إن عشر سهماً وخمسة ست ستة بحجة
 التي ماتت منه عشرة ، ثم مات وكان ورثته بنتيه إحصان وروحانية وأخاه الشقيق عبد ،
 فإن أخاه سراً له امتثاق واجب ، فأصل الامتثاق الواجب ستته هذين هو ١٦ سهماً
 وقد من مما جعله ميراثاً وسكنه بدأ ست الابن جعل لها اثني عشر سهماً وذلك يخرج
 ما له حرية التصرف فيه وهو الثلث ونصف الأخ ، قدرهما ٢٠ سهماً ، فلا يصدق
 على هذه أنه حصل لها امتثاقاً فيه مساس بالأولاد للثنتين فلا يحتسب أصلها ،
 نعم سمع ذلك أن جعل ست عشرة سهماً وستة بقية الامتثاق الاختياري
 ومن الامتثاق الواجب سهمين فهذه هي التي صدق عبد ما ذكر ، فيحتسب

أصلها وهي ستة بحجة مع أحبتها ، فيكون الواجب لفتية إحسان وروحية هو ثلث
الأسهم الستة عشر على هذا التقدير فيكون لماس نصيبها جائزاً فقد سئل لكل
سهم أكثر مما يجب له على هذا الحد . وبأنه إذا بنت البنت ثم بنت
الابن كالماس في نصيب الأختيرة وهي التي قد أصاب وهو لاس ويكون
التصرف بصاً جائز . وبأنه حصل لكل من سبعة ثلاثة أسهم ثم بدأ بحجة
حصل له عشرة ثم بنت بنت ثمن في عشرة ثم بنت ابنه حصل لها عشرة بصاً
كالماس في نصيب الأختيرة فيقدر أصلها موحوداً فيكون الواجب بنتي
الواقف على فرض وجوده نصف الثلثين ، إثني عشر سهماً ، فيجب أن يسد ذلك
لها استحقاقاً واحداً وينقسم باقي الاستحقاق وهو ٢٤ سهم بين الثلاثة بنسبة ما حصل
لكل سهم طبقاً لقاعدة التوزيع الواردة بالمادة ٣٠ . وبأنه إذا بنت الابن ثم
بنت البنت ثم الأب لم يكن له حصل بنتي الابن والبنت تحاو ولا ماس
بالاستحقاق الواجب فلا يقدر وجود أحد من الأصفيين ، والتعذر والماس إنما
كان له حصل للأب وهو لا يملك ذلك فيسد لسبعة وحوالي ١٦ سهم من الاستحقاق
ثلثا الثلثين ، وينقسم العشرون سهماً بين الثلاثة الآخرين بقسمة نسبية ، أما إذا لم
يكن لها ترتيب في الحمل ولأب الذكر وحصل تحاو وماس بالاستحقاق الواجب
فلا ماس من تقدير جميع الأصول الذين أعطيت فروعهم إلا لا مرجع بتقدير
أحدهم دون الآخر وقد ذكرنا حجة ذلك فيكون أحدهم سبق من الآخر في الذكر
حين توزيع الاستحقاق حتى يبدأ به ويحسب نصيبه من الاستحقاق حيزاً . وبأنه
أنه وص كل ماله دسمة واحدة على منة ثم يكون سدس الاستحقاق لأولاده
وحصة أسداسه لأولاد أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعد كل منهم
لأولاده ومات وله بنت واحدة وأن شقيق واما ولواته لا وارث له سواء ترك
أولاداً بسبق له ماتت في حياته ، فمقتضى شرطه أن يكون السدس ستة
والباقي لأولاد أولاده ، والاستحقاق الواجب ستة طبقاً لاحكام المادة ٢٤ هو
الثلث لولا ما جعله لأولاد أولاده ، ولمعرفة ما يجوز من هذا الجمل ومقدار الواجب

لست مع مراعاة أحكام المادة ٢٩ بقدر نيته موحودتين عند موته لأنه ذكر أولاده بلفظ واحد ولم يكن فريق سهم أسبق من الآخر في جعل الاستحقاق ولا في الذكر حين حصوله ، وإدراك يظهر أن المستحق لنته طبقاً لأحكام هاتين المادتين مما أقل من المثل الذي جعله لها ، لا الثلث الذي كان يجب لها تقتضي أحكام المادة ٢٤ وحدها ، ولا يكون الواقع قد تجاوز أنصبة أصولهم .

١٩٩ - وقد رخص للواقع في أن يحمل الفرع من نوى من أولاده في حياته المصيب الذي كان يجب لأصله أو مقدار ما يملكه ، فله هذا الحق بالنسبة لفرع كل من مات في حياته واحداً كان من مات أو أكثر والمراد من أولاد الواقع أولاده بصلته دكراً كالأولاد أو إناثاً ، وولد الواقع لصلته هو أيضاً الأصل النور بالمادة . فالأصل الذي بقدر وجوده حين موت الواقع هو ولد الواقع بصلته لا الأصل المباشر للفرع . فلو كان للواقع عند موته بنت وابن ابن مات أصلاً في حياة الواقع ومم ورثته كان الأصل الذي بقدر وجوده هو ابن الواقع لصلته لا ابن ابنه الذي هو الأصل المباشر لابن الابن ، ولو كان له بنت وابن هما وارثاه وست بنت بنت مات أصلاً في حياة الواقع فالأصل الذي بقدر وجوده هو بنت الواقع لصلته لا بنت بنته التي هي الأصل المباشر لهذا الفرع . وأثر التقدير مختلف فهو قدر ابن الابن في الحصة الأولى لا يتغير المصيب ولم تكن هناك فائدة أما تقدير الابن فإنه يغير الحال وينقل المصيب من الثلث إلى النصف ويكون للواقع الحق في أن يحمل لهذا الفرع ما يملك نصيب حده ، وتقدير بنت البنت في الحصة الثانية لا يجدي نفعاً فهي غير وارثة ، أما تقدير بنته فهو الذي بعيد ومن الشرط أن يكون هذا الأصل قد مات في حياة الواقع ، وليس بالضرورة لفرع من مات في حياته من ورثته الآخرين وإن كانوا ذوي استحقاق واجب وهم الأزواج والولدان .

ومن الشرط أيضاً أن يكون هذا الأصل قد مات في حياة الواقع ، وليس للواقع هذا الحق بالنسبة لفرع ولده الموحود ، كان ممن يجب لهم الاستحقاق أو لم

يكون ، فليس له هذا الحق بالنسبة لفرع من يكون موجوداً ومستحقاً لنفسه
الواحد لأن نصيبه ينتقل لغيرته وحوماً ، ولا بالنسبة لفرع الموجود الذي
لا يستحق نصيباً واحداً لأن الواقع قد أعطاه بغير عوض ما يساوي نصيبه وكذلك
لو كان مستحقاً للبعض غير مستحق للبعض الآخر نصيب العوض ، ولا بالنسبة
لفرع الموجود الذي لا يستحق نصيباً واحداً لأنه غير وارث لقيم مانع من موانع
الإرث به كإرادة واختلاف الدين والقتل لأنه متى كان محروماً من الإرث لا يجب
له الاستحقاق ولا يكون من ذوي الاستحقاق الواحد فليس للواقع هذا الحق
بالنسبة لغيره فاته ، والوفاة قد تكون وفاة حقيقية وقد تكون وفاة حكيمية ، والوفاة
الحكيمية تكون بالحكم باعتباره مفقود ميتاً ، وقد أخفق القاون الحرمان بانوت
الحكمي حيث قرر اعتبار المحروم في حكم من مات في حياة الواقع ، ومن شرط
الوفاة أن يكون في حياة الواقع ، فمن مات مع الواقع في حادث أو في حادثين
ولا يدري أيهما مات أولاً لا يعتبر ميتاً في حياة الواقع فليس له هذا الحق بالنسبة
لغيره ، ومن فقد من أولاد الواقع وحكم بموته في حياة الواقع كان ممن ماتوا
في حياته ، وإن لم يحكم بموته أصلاً أو حكم به بعد موت الواقع لا يكون ممن ماتوا
في حياته وإن كانت شرائط الحكم بموته قد تحققت قبل موت الواقع لأن اعتماده
ميتاً لا يكون إلا من وقت صدور الحكم بموته وليس لقاضي أن يستند بالحكم
إلى تاريخ سابق أما المحروم فإنه يعتبر ممن ماتوا في حياة الواقع ، كان حرمانه
ناحراً متحققاً في حياة الواقع أو كان حرماناً مطلقاً على شرط تحقق في حياته
أو كان حرماناً مطلقاً على شرط لم يتحقق إلا بعد موته قبل أن يستحق أو بعد
أن استحق فعلاً ، لأن القاون قد اعتبر المحروم في حكم من مات في حياة الواقع
وعم في المحروم ومحمه محروم دون آخر فكان النص عند شاملاً لجميع المحرومين
ومن الشرط أيضاً أن يكون هذا الأصل نصيب واحد في الاستحقاق أو كان
حيماً ، ولو كان من مات في حياة الواقع لا يجب له استحقاق لم يكن حياً لاشت
لواقع هذا الحق بالنسبة لغيره ، فمن مات من أولاده في حياته وكان قد أعطاه

غير عوض ما يوصى به الذي كان يجب له لو بقى حياً ولكن مات في حياته
من أولاده وسكنه لو كان حياً لم يكن وارثاً له لاختلافها في الدين أو لأنه قتله
ومات قبل موت الواقف.

ومن الشرط أيضاً أن يكون لمن مات من أولاده في حياته فرع ، وهذا لم يكن
لهذا لميت فرع لا بنت هذا الحق للواقف ولا يملك مساس بالأصبة الواحدة من
طريق حمل ما كان يجب له لو كان حياً لفرع إخوانه أو بعضهم أو غيرهم .

٣٠٠ - والواقف قد أعطى هذا الحق بالنسبة لفرع هذا الأصل دون غيره
ولم يراد من الفرع ما يشمل أبوه وأبائهم والأكثر والذكر والأنثى وهو يتناول الفرع مهما
برز وارثاً كان أو غير وارث ، وكانت لفئة التفتيح قد اشترطت في الفرع ألا يكون
وارثاً كما هو الشرط في الوصية الواجبة ، أما الوارث فكانت ترى أن نصبه يكفيه
ولكن عدلت عن ذلك في آخر لحظة وعمت الحكم .

وليس للواقف أن يمس الأصبة الواجبة إلا إذا كان يحمل هذا النصيب
أو ما يكفيه لفرع صاحبه دون غيره ، فليس له أن ينسب يحمل ذلك غير فرع
هذا لميت من مروع أولاده الآخرين أو غيرهم ، ولا يحمله لفرع هذا لميت
مع غيره ، بل من حمل ذلك يحمل همه صمم ، وكان فيه مساس بالأصبة الواجبة ،
فقد مر ما حمل هذا الغير ، كلا كان ذلك أو بعضاً . والمقصود هو المساس بهذه
الأصبة من طريق حمل هذا النصيب أو نصبه لغيرهم أما إذا امت من طريق
حمله لم يخرج ما أحدهم عنه عن أن يكون حقاً واحداً وصار من الاستحقاق
مخالف فليس من المصور أن يسأل منه سواهم في نص الأحوال طبقاً لقاعدة
التوزيع التي تقرها المادة ٣٠٠ لأن المصوغ هو حمله لغيرهم لا أن يتناول الغير منه
بعد أن جعل لهم كما سيأتي . إيضاح ذلك .

٣٠١ - وقد رخص له الشارع في إعطاء نصيب من مات لفرعه ، وكل
هذا الإعطاء لمخص أرده في رسم له فيه حصة معينة ، فله أن يعطيه لهم جميعاً
بالاشتراك ، وله أن يترك بينهم في الاستحقاق ، وله أن يسوي بينهم في ذلك وله أن

يعاقل بينهم باقدر اندي يريد ، وكل ما يصنع في ذلك حائر ومحب اسعه
وليس من الضروري أن يعطى منه كل فرع هذا الميت فله أن يعطيه لجميع فروع
وله أن يختص به بعضهم ويحرمه من البعض الآخر لأنه بالطريق إنهم استحقاق
اختياري والفرع اوارده سدة يراد به الخس كدرة الوصف الواردة في المادة ٢٨
وقد مر ذلك التفسير اندي حرمت لجنة العدل على إيراد هذا وصفه والفرع
سواء في الدلالة وفي المعنى الذي دعي إلى الخرص على ترديد هذا التفسير

٢٠٢ - وقد أعطى للواقف الحق في أن يمس الأنصبة الواحدة بقدر
ما يتطلبه إعطاء هذا الصيب أو ما يكفيه لفرع من كان يجب له ، وبدأ بخوارق الوصف
هذا الحد ثم يؤثر ما يجوز له في الأنصبة الواحدة ، وبدأ لم يستعمل هذا الحق فضلاً
أو استعماله ولم يسع به القدر الذي حصن به فيه بقيت الأنصبة واحدة أو ما لم يمس منها
استحقاقاً واجباً لأهلها ، وللقدر الذي يؤخذ من الأنصبة بمقتضى هذا الحق يكون
من قبيل الاستحقاق الاختياري لمن جعل لهم فلا طلق عليه أحكام الاستحقاق
الواجب ، وهذا القدر قد يمس جميعه لمن جعلهم ولا يشاركهم به أحد كما في أكثر
الصور وقد تنسأل منه غيرهم منهم في بعض الأحوال طبقاً له عدة الصور مع التي قررته
المادة ٣٠ ، بدأ به وقت كل ما به على نفسه ثم من بعده يكون وقتاً على الذكر من ذرته
سوى أولاد العلون واشترط تسوي مستحقين في الأنصبة وشراكم بحيث لا يجب
أحد من نظر أعلى أحد من نظر أسفل ، وكان فرعاً كما هو محذور في بعض لأوضاع
التي لا تزال قائمة الآن ، ثم مات وترك اثنين من واثمة لا وارث له سوىهم كانه من
مات في حياته وكان لأحد ابنه ، لأخيه ابن واحد آخر ثلاثة أبناء ، كان الاستحقاق
طبق شرط الوصف هؤلاء اثنتان فيكون لكل من ابني الوصف ثمن وهذا ثمن
مما يجب به طبقاً للمادة ٢٤ وهو ثلث الوصف ، وسك لا يعطى كلاهما الثلث لأن
الواقف قد جعل لأبناء أسننه استحقاقاً ومن بينهم ولد من مات في حياته من
جعل له الوصف بمقتضى شرطه لثمن ولا يمكن أن يحسب كل اثنين من الثلث
الذي للواقف حرية التصرف فيه لأنه ليس أولى بذكر من الآخرين ولا مرجح

فيعتبر المتحور من أصل لجميع أبناء الأبناء فإذا لم يلد من تقدير أصل من الأبناء هذا
 ومضى قدره كان نصيبه التسعين وما حصل لاسه هو نفس وهو أقل من نصيبه فيعد
 هذا الحقل . وهذا لأن لا يستحق في الثلث سوى سدس فيؤخذ الفرق بين النصف
 وبين هذا القدر من الأنصبة الواحدة ولا يؤخذ منها أكثر منه إذ لا يملك الواف
 أن يمسها في جملة لأبناء أسائه الخمسة الآخرين . فلو فرض أن أصل الاستحقاق
 ٧٢ كان الواجب للابن أصالة هو الثلثين أي ٤٨ ينقص منه حصة هي الفرق بين
 النصف والوقف وسدس ثلثه ويكون الباقي وهو ٤٢ بين الابن استحقاقاً واحداً
 أما النصف والعشرون الباقية تنقسم على أبناء الأبناء الستة بالتساوي وبذلك اشترك
 الخمسة مع من الآن الذي مات في الثلث وفي مقدار الذي أخذ من الأنصبة الواحدة
 سبب افتراض أبيه موحوداً أي أنهم أخذوا منه حصة أسداسه وهذا الآخر ليس
 ممنوع لأنهم لم يأخذوه لأنه حصل لهم بل لأن هذا جاء سبباً وسبب كونه حصار
 استحقاقاً اختيارياً والمراجعة اقتضت ذلك . ولو أن من مات أعطى نصيبه
 من الثلث طبق شرط الواف وأعطي الفرق بين ما حصل له الواف وبين ما أخذ
 من الاستحقاق الواجب واستقل به وكلت له نعمة سهم لكل ذلك عدلاً .
 ولكن ما ذكرناه هو الحكم الذي تقرر فاعادة التوزيع الواردة في المادة ٣٠
 ٢٠٣ — وإكمال النصيب الذي كان يجب للأصل أي يكون حينما يكون
 الفرع ورثاً للواف ويكون نصيبه أقل . كان يجب لأصله لو كان موحوداً ،
 أما إذا كان نصيبه مثل نصيب أصله أو أكثر منه فلا يملك الواف أن يعس الأنصبة
 الواحدة من أصله إذ لا نفس هناك يسمى إكثاله . فلو كان الواف قد وقف ثلث ماله
 على جهات خيرة أو على أحباب في عقدة مستقلة ثم وقع الثلثين وكان ورثته بنته
 وابن أسه أو بنت أسه الذي مات في حياته لا وارث له سواهما كان له أن يعطى
 لولده أسه من الاستحقاق في الوقف الثاني فوق ما هو واجب له بالقدر الذي يشاء
 حتى يبلغ به سعة أنصاع هذا الاستحقاق وليس له أن يتجاوز ذلك لأن التسعين
 حق واجب لثمنه على تقدير حياة أحب والد هذا الولد ، وإذا كان ورثته بنته وابن

انه كان له أن يبيع ما من الاصل نصف هذا، الاستحقاق وليس له أن يتعدى هذا، وإذا كان ورثته سائمه الأرفع واسم لم يكن له أن يمس ما هو واجب للسائمه لأن نصيب الأصل ونصيب الفرع سواء، وإذا كان ورثته سائمه السائمه واسم لم يكن له من باب أولى أن يمس ما هو واجب لسائمه لأن نصيب الأصل أقل من نصيب الفرع - وللأوقف، كمال نصيب الفرع لبيع به نصيب أصله وإن كان من عوامل دخول القصر على نصيبه تقدير وإث آخر أعطى الواقف لفرعه نصيبه، ولو كان ورثته سائمه وإن اسم وكانت له سائمه ماتت منه وما من أعطاه الواقف من الاستحقاق في وقت ثلثي ماله فقدر نصيب أمه وترتب على ذلك المساس بالنصيب الواحدة والحد من نصيب ابن الاصل من النصف إلى الثلث كان له أن يبطئه بقدر نصيب أصله وهو النصف

٣٠٤ - والمقول في سريان أحكام هذه المادة وفي الأوقاف التي تنطبق عليها وفي عدم استثنائها في المادتين ٥٧ و٦١ هو بمقتضى القول الذي أسفاه في شرح المادة ٢٨

هـ - أمظام المراميه الذي لا يجوز

مادة ٣٠ - إذا حرم الواقف أحدًا من لهم حق واجب في الوقف بمقتضى أحكام هذا القانون من كل أو من بعض ما يجب أن يكون له في الوقف أعطى كل واحد من هؤلاء حصته الواجبة وورع الباقي على من عدا المحروم من الموقوف عليهم بنسبة ما راد في حصة كل منهم إن كانوا من ذوي الحصص الواجبة وبنسبة ما وقف عليهم إن كانوا من غيرهم . ولا يتغير شيء من الاستحقاق إذا لم يرفع المحروم الدعوى بمحقه مع التمكن وعدم المذر الشرعي خلال سنتين شمسيتين من تاريخ موت الواقف، أو رضى كتابة بالوقف بعد وفاة الواقف . وينفذ رضاه بترك بعض حقه ولا يمس ذلك ما بقي منه .

إذا لم تكن الواجب عند موته أحد من ذوي الاستحقاق الواجب ، أو كان هناك من يجب له استحقاق ولكنه وفاه كامل حقه الواجب له ، أو كان قد وقف على حدة ثلث ماله وما ألحق به أو أقل من ذلك ، فالأمر بين في جميع هذه الأحوال ولا شأن لأحكام هذه المادة شيء من ذلك ، وهي لم تعرض إلا لوقف ما يريد على الثلث وما ألحق به ، كان معه في عتدة الوصف شيء من المنذر الذي للوقوف حرية التصرف فيه أو لم يكن ، وفي حالة ما إذا كان هناك أحد من أصحاب الاستحقاق الواجب وحرمة الوقف من كل ما يجب له أو من بعضه ، وإذا تعددت الأوقاف التي من هذا القبيل نظر إلى كل وقف على حدة ولا تجمع هذه الأوقاف وتطبق على مجموعها حكم هذه المادة كما أسلفنا ، وهذا هو السر في إيراد الوقف في المادة معرّداً محلياً لأن الحصة

والسكّام هنا في الحرم الذي لا يجزئه اتفاق وحده ومن لم يكن أب يكون هذا في الأوقاف السابقة على العمل بالدين ، وفي الأوقاف اللاحقة له كما إذا لم يكن أحد من أصحاب الاستحقاق الواجب موجوداً عند سماع الشهادتين ثم وجد بعده ، أو كان صاحب الاستحقاق الواجب موجوداً وقت الأمر على من سماع الشهادتين .

والقاعدة في هذه هي أن يبدأ أولاً بأصحاب الاستحقاق الواجب فيعطى كل واحد منهم حصته الواحدة طبقاً لأحكام المادة ٢٤ مع مراعاة أحكام المادة ٢٩ فإن كان أحدهم محروماً حرمته بتمامه أعطى جميع حصته الواحدة له ، وإن كانت حصة أحدهم منقوصة أكلت له . وإذا كان الوقف لم يرد إلا على ما جازر الثلث وما ألحق به وليس فيه ما يكون للوقوف حرية التصرف فيه فقد انتهى الأمر واستند أصحاب الاستحقاق الواجب باستحقاق هذا الوقف بوزن عليهم بالمقادير الواحدة لهم وبحرم منه من عدمه . أما إذا كان الوقف قد اشتمل مع هذا على شيء من يكون للوقوف حرية التصرف فيه وبأن استحقاقه يوزع على الموقوف عليهم أي

الذين وقف عليهم الواقف هذا الوقف ، كان فيهم أصحاب الاستحقاق الواجب أو بعضهم أو لم يكن من بينهم أحد منهم ، تورعاً نسباً ، فساهم فيه من أصحاب الاستحقاق الواجب من وقف عليهم وأعطوا أكثر مما يجب لهم قدر ما أراد على حصصهم الواجبة وساهم منه غيرهم بقدر ما أعطوا كأنما كان من كل من دوى الاستحقاق الواجب وأعطاه الواقف حصته الواجبة ولم يزد شيئاً أو أعطاه بعض هذه الحصص وحرمه من بعضها الآخر أو حرمه من جميع حصته ، لا يأخذ من هذا الاستحقاق شيئاً ويستقل به من عداهم ويورع عليهم نسبة ما جعله الواقف لكل منهم .

وقد نظر الشارع في هذا التورع إلى أن ما يعطى لغير دوى الاستحقاق الواجب وب يريد على الأنصبة الواجبة كله من الاستحقاق الاختياري وفي درجة واحدة من القوة واعتبر أن ما بقي بعد الحصص الواجبة أشبه شيء مما يبقى من الوقف إذا نزل بعضه لاستحقاق بعض أعيانه أو لردّه من يتوقف على إيجاره أو يصح بعض أعيانه فصار للذين فأعطى الاستحقاق الرائد على الحصص الواجبة حكم الاستحقاق في الوقف الذي نزل معه نسب من هذه الأسباب والاستحقاق الذي حمل للفروع التي مات أصولها طبقاً للمادة ٢٩ كله استحقاق اختياري وليس له قوة ولا فضل على أي استحقاق اختياري آخر ، وكونه مما يجوز أن تنسب به الأنصبة الواجبة لا يخرجها عن كونه استحقاقاً اختياريّاً ولا يجعل له مرتبة وتقدماً على غيره . وتصريح هذه المادة بأن الباقي بعد الحصص الواجبة يورع بهذه الطريقة يفرض أن ما يؤخذ من الأنصبة الواجبة مراعاة للفروع التي مات أصولها في حياته يدخل في التورع ويورع بهذه النسبة فإنه مما يندرج تحت الباقي بعد الحصص الواجبة والنسب في هذا صريح لا يحتمل التأويل ، ولو أن الشارع احتص به من أحد من الحصص الواجبة لأحدهم كان عدلاً وكان منسجماً مع الحكم بأن الأنصبة الواجبة لا تنسب إلا بحمل هذا القدر للفروع من مات دون غيره ، ولكنه لم يصح ذلك فتبين أنه يفرق بين الحمل لغيره وبين أخذ غيره منه تبعاً وبحكم المراجعة .

٢٠٦ - (١) فلو وقفت كل مالها على نفسها ثم على زوجها ودريته وفقاً

صحيحاً ثم توفيت بعد العمل بهذا القانون وكان وريثها زوجها لموقوف عليه وابيها
من غيره ولا وراث لها سواهما استحق ابها ثلاثة أرباع ثلثي الوقف ، أي نصف
الوقف ، استحقاقاً واحداً ينتقل من بعده لدرته وحواته فإن مات ولا ذرية له عاد
استحقاقاً اختيارياً عمل فيه بشرط الواقفة وأحكام هذا القانون ، ويستحق الروح
سدس الوقف استحقاقاً واحداً وثلث استحقاقاً اختيارياً ولا يستحق الابن في هذا
النصف شيئاً لأنه كان محروماً حرماً كلياً . وورثها كانت حصلت لانها اربع
ولزوجها ثلاثة الأرباع استحق الاب نصف وحوها واستحق الروح السدس وثلث
على ماد كره . ولا حق للاس فيما ر د على الثلثين لأنه أعطى أقل من نصيبه . وورثها
حصلت للابن النصف وللزوج النصف هـ ما صفت ولا يأخذ الابن من الثلث
شيئاً لأنها لم تحصل له أكثر من حصته الواحدة فليس له زيادة يساهم بها في الثلث
(٢) ولرأه وقف كل ماله على نفسه ومن بعده على أولاده بالنسوية سهم

ثم توفي عن روضة لادرية لها منه ولها ذرية من غيره وان تسع بنات وكاواهم
ورثته ولا وراث له سواهم فـرخص أن الاستحقاق ينقسم إلى ٢٦٤ سهماً كان
ثلاثه ١٧٦ سهماً . والروحة محرومة والابن يستحق طبق شرط الواقف ستة وعشرين
سهماً وحمى سهم بينا الواجب له ٢٨ سهماً فهو محروم من بعض نصيبه ، فتعطي
الروحة ثمن الثلثين ٢٢ سهماً استحقاقاً واحداً ، ويقسم باقي الثلثين على الابن والبنات
لقد كرمش حظ الأشيين فيأخذ الابن ٢٨ وكل بنت أربعة عشر ، أما لثث
فيقسم على البنات السبع بالتساوي لأن الزيادة على الأنصبة متساوية ولا يستحق
فيه الابن شيئاً لأن الواقف كان قد أعطاه أقل من نصيبه . وإذا ماتت الروحة
لم ينتقل نصيبها إلى دريتها لأنه حصه مدها لأولاده ويعطي للبنات وحدهن بالتساوي
لأنه استحقاق اختياري وهو من الباقي بعد الأنصبة الواجبة .

(٣) ولو وقف قبل العمل بالقانون أربعة أوقاف : أولاً أطباء قيمتها حين
موته ٢٢٠٠ حنيه على المسجد وثانيها أطباء وميرل قيمتها حين موته ٤٥٠٠ حنيه

على أساءه محمد الذي مات قبله بالبوى وثاتها أطيان وميرل قيمتها عند موته ٦٥٠٠ حنيه على أولاده ذكوراً وإماتاً لحد كمثل حظ الأسيين عدا اسه عمر ورأسها أطيان قيمتها عند موته ألف حنيه على اسه عمر الذي لم يدحه في الوقف الثالث . ثم توفي بعد العمل بهذا القانون وترك أطياناً أخرى غير موقوفة قيمتها حين موته ١٦٦٠٠ حنيه ، وقوداً وحاصلات زراعية وماشية قيمتها ٤٠٠٠ حنيه ، وحلف ابنيه عمر وعيا وساته فاطمة وريست وحيلة ومجوى ، وكاوا هم ورثته لا وارث له سواهم ، وحلف أيضاً عثمان وارايم وبحية وحسان وهابرة أولاد اسه محمد الذي توفي قبله وليس لاسه هذا أولاد سوى اسيه وساته الأربع المذكورين ، وقعه على المساحد لا يحتسب من ماله لأنه وقف ليس له حق الرجوع عنه ، ولما كانت الأوقاف الثلاثة الأخرى له حق الرجوع عنها فإن قيمة ماله عند موته تكون ٣٣٦٠٠ حنيه ، وقيمة ما وقعه ثانياً وثالثاً أحد عشر ألفاً من الطيبات وهي أقل من ثلث ماله بمائتي حنيه فلا يكون فيها استحقاق واحد ويرجع ريع كل وقف على مستحقه طبقاً لشرط الواقف ، أما الوقف الرابع فقد احتص به ابنه عمر ، فقيمة ماثنا حنيه من هذا الوقف يخرج من ثلث مال الأوقاف فلا يجب فيه استحقاق لأحد ، وما قيمته ١٨٠٠ يريد على ثلث ماله ، ولكن لا يجب فيه استحقاق لابنه على ولا لبناته الأربع المذكورات لأنه قد أعطى كلاهم في الوقف الثالث غير عوض أكثر مما يجب له في الوقف الرابع ، ولا يجب فيه استحقاق إلا لاسه عمر أو وقوف عليه ويسلم له جميع استحقاق هذا الوقف ، ويكون استحقاقه ريع ما قيمته ٤٥٠ حنيه استحقاقاً واحداً ولقد في استحقاقاً واحداً .

وراعى أن عثمان وارايم ابني اسه محمد اللذين استحقا ريع وقعه الثاني لا يستحقان في تركته شيئاً من طريق الوصية الواحدة لأنه أعطاهما من طريق هذا الوقف غير عوض أكثر مما كان يستحقانه في نصيب أبيهما من التركة لو أنه كان حياً حين وفاة الواقف . أما بنات محمد الثلاث فلهن ما يستحقنه في التركة من طريق الوصية الواحدة طبقاً للمادة الثانية من المادة ٣٦ من قانون الوصية .

٤ — ولو أن محمداً كان يملك ٤٣٢ مداما موفها على نفسه ثم من بعده يكون
 زوجته فاطمة ثلث ربيع هذا الوقت ولعل أن ابنه إبراهيم المتوفى ثلثه وإحسان
 بنت بنته بحجة المتوفاة ثلثه ، ثم تزوج بعد الوفاة دولت وولد له منها فائزة ، ثم توفى
 ووقفه على حاله لم يعبر فيه ولم يكن له مال سوى الأرض الموقوفة وكان ورثته
 روحية فاطمة ودولت وبنته فائزة وعبدان ابن ابنه إبراهيم ولا وارث له سواهم ، فإذا
 فرض أن الاستحقاق ينقسم إلى ١٤٤ سهماً كان ثلثه ٩٦ سهماً يجب لفاطمة منها
 ستة سهام ، وبكر الوافد حمل لما ٤٨ سهماً ، ويجب لدولت ستة ، وهي محرومة ،
 ويجب لبنته فائزة ٤٨ سهماً ، وهي محرومة أيضاً ، ويجب لابن ابنه ماقى الثلثين وهو
 ٣٦ سهماً ، وقد حمل له الوافد ٤٨ . هذا هو أصل الاستحقاق الواجب وقد راد
 الوافد روحته فاطمة على ما يجب لها ٤٢ سهماً وراد ابن ابنه ١٢ وأعطى بنت بنته
 المتوفاة قله ٤٨ سهماً ، وكان في الريادين وما أعطى لبنت البنت مساس بالاستحقاق
 الواجب ، فيجب أن سطر فيما يخرج من ذلك من الثلث ، وبدأ بما بدأ به الوافد
 في الذكر وسطر إليه كما لو كان الوافد وقفه أولاً في عقدة مستقلة ، فحدد أنه بدأ
 أولاً بالزوجة وأعطى لها زيادة قدرها ٤٢ سهماً وهي تخرج من الثلث ، ونرى بأن الآن
 فزاده ١٢ سهماً ، وهذه الزيادة يخرج نصفها فقط من الثلث ، تبين أن المساس بالأصبة
 الواحدة كان في نصف ما راده لأن ابنه وبنته حملت لبنته وبنته المتأخران في
 الذكر ، فيقدر ابنه وبنته موحدين ليصرف المقدار الذي يمكن أن يؤخذ من الأصبة
 الواحدة ، ومتى قدرهما المخصص نصيب فائزة من نصف الثلثين ، ٤٨ سهماً ، إلى ربع
 باقيهما وهو ٨٤ سهماً ، فيكون الواجب لها عند تقدير الأصولين ٢١ سهماً لا غير .

ونرى على هذا تأخذ كل من فاطمة ودولت ستة سهام استحقاقاً واجباً أي
 أن كلا منهما تأخذ استحقاق ١٨ قدانا ، وتأخذ فائزة سهامها الواجبة أي استحقاق
 ٦٣ قدانا ، وتأخذ على ٣٦ سهماً استحقاقاً واحداً لأنه بتقدير الأصولين لا يتأثر
 الواجب له لأنه يستبعد ويحل أصله محله فيصون الواجب له عن النقصان بسبب
 انخفاض نصيب الستين فيكون له ١٠٨ قدان استحقاقاً واجباً والباقي وهو

٧٥ مهمات نواري ٢٢٥ هذان تورع على وصية وعلى وإحسان نسخة ٤٢: ١٢: ٤٨ .
وهي الزيادة في نصيب الأولين وما حصل للثالثة ولاحق فيها لكل من دول
وفايرة لأههما كانت محرومتين من الواقف (١).

وقد قدمت طائفة من الأمثلة في شرح للمادة ٢٣ وما بعدها لسد في حاجة معها
إلى الزيادة من الأمثال فيها ، وفي ذكرها هنا كدفعة وعاء

٢٠٧ - فإذا هذا الحرمان

أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة ترشده إلى أن الشارع لا يريد من عدم
جواز الحرمان من النصيب الواجب في الاستحقاق إيراد المادة ٢٥ عدم الصحة
ونظران التوزيع هنا متى جاء وقت الاستحقاق ، وإنا نراهم نوقف ذلك
على إجازة صاحب الحق ، فإن أحاره بعد ورع الاستحقاق صدق لما سمع أوقف ،
وإن لم يجزه نطل من أصله وإن كذب ذلك عدم صحته من أول الأمر وقد بين
الشارع ما تكون به الإجازة ، وهو أمران :

الأول - رضا المحروم حرمانه عما يستحقه من نصيب من حرمانه حتى حصل منه هذا
ارضا سقط حقه في الاعتراض وحاز تصرف الوقف في نصيبه من الاستحقاق ، وبما
بالحرمان ، نطل للحق الذي أوجبه به القانون ورد له وهو كره الوقف عليه الوقف
قبل القول في كل منهما ، نطل للحق وبسقاطه بعد نوبته ومن تأكد ولا يحتسب
إلا في مصدر هذا الحق ، ففي الرد مصدر الحق الذي رد هو إرادة الوقف ، وهذا
مصدره حكم القانون ، واختلاف مصدر الحق لا أثر له في اتفاق طبعني الرد وارضا

(١) هذا مثال هو منه مثال الرد مذكورة غيره ، ولكن نصيب الذي رد
هناك على أنه واجب لفاتر ، خلف عن ذكره أنه واجب ، وسبق ذلك أن مثال كس
في إندكرد بناء على ما قرره طه جمع من شرط أن يكون فرع الورع المادة ٢٩
عن ورث ، أما الفرع بورت فلا يملك الوقف أن يجعل به ما يشاء نصيب واجب ورث كان
أكالا لتعصيب أصله ، وهذا يقتضي حتى أن أصل الفرع الورث لا خير محال ، ولا لم يرد
وجود ، راجع والد على ، ولا عدد ، أوجه عن هذا الفرع في الفقرة الأخيرة . أوصل على إندكرد
التعديل المناسب في التفسير الخامس بالمادة ٢٩ وفات الثلثة ، إن شاء الله تعالى ، مناسب على هذا
المثال الوارد في التفسير الخامس بهذه المادة .

ومن شرط هذا الرضا أن يكون بالكتابة ، فلا يكفي فيه الرضا الشفوي غير المكتوب ولا يؤثر مثل هذا الرضا في حقه ولا ينعى من لمطالبة به واكتفى القانون باشتراط الكتابة في تحقق هذا الرضا ولم يحتج فيها وعامياً ، فليس من الشرط أن يكون الرضا مكتوبة رسمية أو عرفية مصدق على التوقيع عيب ولا أن تكون كلها بخطه وموقف عيب منه كذلك ، بل كما تكون بهذه الأنواع تكون بالكتابة العرفية الذي يكتبه المير ويوقع هو عليها بالتوقيع الذي نقره القانون في حجية الأوراق ومن شرط هذا الرضا أن يكون بعد وفاة المير ، فلا عبرة برضا المرحوم قبل وفاة الواقف لأنه يسقط للحق قبل وجوده وذلك لا يجوز طبقاً لما قررته فقهاء الطائفة في مواضع كثيرة من إجازة الوصية قبل موت الموصي . وما بعد وفاة طرف تمتد ، والقانون لم يحدد وقتاً منه ليقع فيه الرضا فهو لم يشترط أن يكون ذلك فور الوفاة ولا أن يكون خلال مدة معينة بعد الوفاة متى كان في أي وقت بعد الوفاة كان مقبولاً ، على الفور كان أو على التراخي ، مادام حقه قائماً ولم يسقط بعده رفع الدعوى في لئله لمعية عند الحاجة إليها غير أنه يجب أن يكون ذلك قبل تناوله الاستحقاق من الوقف وتقرر حقه فيه أو مطالبته به أو صدور ما يدل على عدم حاجته لتصرف الوقف وتمسكه بالحق الذي قرره له القانون ، فإذا صدر منه ما يدل على عدم الرضا تنصرف الواقف ورده فإن التصرف يصبح باطلاً ورده هذا فلا يملك تصحيحه بالرضا بعد أن صار باطلاً ، إذ الباطل لا يقبل تصحيحاً ولا يستمر رصده بالتصرف بعد رده على هذا الوجه وتقرر حقه ألا تداركاً عن الاستحقاق وسائر المستحق عن استحقاقه بعد تقرر باطل بحكم الفقه وسنن المادة ٢٠ من هذا القانون ، أما الرضا قبل أن يحصل منه ما يدل على رد التصرف المشتمل على حرمانه ففصول ولا يمتنع من قبيل التنازل عن الاستحقاق بل هو رد لحقه في الوقف الذي أوجبه له القانون وإسقاط له من البداية وهو تملك ذلك فإن الأصل في الحقوق المحررة أنها تسقط بالإسقاط وليس في أحكام هذا القانون ما يمنع من أن تكون إجادة هذا التصرف من طريق الرضا به بطريق عوض يتداوله

من يسقط حقه وكذلك لس في أحكامه الحق ما يمنع من ذلك من المعروف أن
الإسقاطات كما تكون بدون عوض تكون بعوض كالإطلاق والعتق ، ومن
هذا كالتفريع عن الاستحقاق الذي تكلم فيه المتأخرون من فقهاء الحنفية فإن
التفريع من باب التنازل هو الاستحقاق وما هو من قبيل رد الوهب لا من باب
التنازل عن الاستحقاق فيه

والرأى عما يشترط في المبرم أن يرضى بالتصرف ويترك جميع ما يحب له وله
أن يرضى بترك بعضه دون البعض الآخر وإذا ترك بعض حقه فقط فإن ذلك
لا يمس ما بقي منه فإذا طالب بهذا الحق كان له ذلك ويعطى من نصبه القدر الذي
استفاد ولم يتركه ويؤجر ما عداه على الدفين بالنسب التي يست ساقطاً .

٢٠٨ - الثاني . رد المبرم وإجاراته لم يمنع أوقافاً منها . وذلك لا يكون
إلا بسكوته عن مطالبة القصاصية بحقه وعدم رفع الدعوى بذلك مع التمسك وعدم
القدر الشرعي خلال سنتين شمسين من تاريخ موت الواقف ، فإذا بدأ بالمطالبة
بحقه عقب وفاة الواقف وأسكر عليه عدل الحق أو منع منه على أي وجه واستمر
هو في المطالبة به ولكنه لم يركن إلى المطالبة القصاصية ولم يرفع الدعوى به حتى
مضت هذه المدة سقط حقه في الاعتراض ولا تنقل دعوته بعد ذلك وبعد تعرف
الواقف ولا تتغير شيء من الاستحقاق في الوهب بسبب الحق الذي كان واحداً
له وسقط ولا نفى مطالبة غير القصاصية بهذا الحق واعتبر مجزئاً للتصرف بسبب
تقاعدته عن رفع الدعوى في الموعد المحدد لها . ومن الدليل أن السكوت عن رفع
الدعوى لا يعتبر إجارة للتصرف وإسقاط للحق إلا إذا كانت هناك حاجة إليه
وكان يمكنها أما إذا لم تدع إليها الحاجة فإن الحق لا يسقط بعده رضاء في تلك
المدة ويبقى قائماً ، فإذا كان باطل الواقف ومستحقوه معترفون له بهذا الحق ولا
يتنازعون في وجوب الاستحقاق له وتنازله فلا بد أن لا يكون في حاجة إلى هذه
الدعوى ولا يستعد حقه إذا لم يرضها في الموعد المحدد وكذلك إذا كانوا معترفين
بهذا الحق غير مزايعين فيه ولم يأخذوه هو لسبب من الأسباب ولكنه يعرض تمسكه

بحقه ، ولو أنهم كانوا مسمين وجوب الاستحقاق له وقدر نصبه وامتنع عن تناول حصته لبراع بينهم على حساب الوصف ومقدار ما أعل وما أنق في صيل استعماله ولم يتجاوز البراع يسه ويسهم هذه الدائرة ومضت لمدة ولم يرفع الدعوى بحقه فإنه لا يسقط لعدم الحاجة إلى التصدي في ذلك ونسوت حقه أمر قرره القساوس ولا يتوقف ثبوت هذا الحق له على القضاء وإذا اعترف له بوجوب الاستحقاق وورع في مقدار النصب ومضت لمدة ولم يرفع الدعوى بقي حقه في المقدار المعترف له به وسقط في القدر الزائد المتنازع فيه . وإطلاق الحكم في المادة وعدم تفيده بحالة إسكار الحق وسارعة فيه لا يقتضي سقوط الحق لعدم رفعها إذا كان الحق معترفا به ولا راع فيه فليس من الممكن أن يبيط القساوس سقوط الحق بعدم رفع الدعوى إلا إذا كان الحال محتجا إليها أما إذا كان الحق ليس موضع راع فإنه لا يحتج إلى الدعوى بل يكون في هذه الحال غير مقبولة شرعا لأن من شرط صحتها الراع وليس من المستطاع أن يبيط الشارع الحكم بأمر لا حاجة إليه ولا يمكنه لدعى وإذا وقع كان غير صحيح شرعا . فلما راد من الدعوى الواردة بالمادة هي الدعوى المشروعة التي ينسبها لدعى وهي لا تكون إلا عند البراع .

٢٠٩ — ولا يسقط حق المحروم بعدم رفع الدعوى في الموعد المحدد إلا مع التمكن وعدم العذر الشرعي ، أى مع التمكن من دفعها وعدم العذر الذي يمنع من ذلك .

وقد حمت هذه المادة بين التمكن وعدم العذر بحراة مخصوص لوائح الحكم الشرعية للمعاقبة مد سنة ١٨٨٠ ، فهل هما أمران مختلفان ، أو هما معنى واحد ، أو هما متداخلان وأحدهما أهم من الآخر ؟

بالرجوع إلى ما كتبه فقهاء الحنفية الذين تكلموا في عدم سماع الدعوى لصبي مدة مجدهم قارة يذكرون العذر ، وتارة يذكرون اللانع ، وتارة يذكرون التمكن ، ولم يرد في كلامهم ما يصدق بالفرق بين التمكن وبين عدم العذر أو عدم اللانع ولا ما يحدد المعنى المراد من كل منهما وعنده عن الآخر ، ولكننا نجد مع هذا قد تناولوا

بالكلام في هذا المقام معنيين متباينين تمام التباين . أحدهما أن المدة لا تنتدى .
 إلا من الوقت الذي يكون المدعى فيه مالكا للدعوى في دعوى الدين المؤجل
 لا تنتدى . المدة إلا من وقت حلول الدين وفي دعوى الاستحقاق في الوقت مرتب
 الطبقات لا تنتدى . المدة بالنسبة لأحد البطون إلا بعد انقراض البطل الأعلى منه
 وفي الدعوى على المصغر لا تنتدى . إلا من وقت روال الأعصار . وثانيهما قيام
 العذر الذي يمنع من بطلان الدعوى من ادعائها كالصغر والجور والعتة وسد الدار
 والزوجة وتطلب المدعى عليه . وعلى هذا النمط سارت المحلة المدنية في المواد
 (١٦٦٣ - ١٦٦٨) مع توسع في العبارة وصرت الأمثال . ولائحة المحاكم الشرعية
 الصادرة في سنة ١٨٨٠ تمت بين تمكن المدعى من المرافعة وعدم العذر الشرعي
 له في إفائها باختصار في المادة (١٤) وليس لها من الأعمال التحصيرية ما يمكن
 الرجوع إليه ، وقد جارتها في ذلك لائحة سنة ١٨٩٧ في المادة (٩٦) وليس
 في مناقشة شوري القوانين لهذه اللائحة ما يبين على تحديد المراد من هاتين الكلمتين ،
 وعلى هذا السبيل سارت لائحة سنة ١٩١٠ في المادة (٣٧٦) وليس في المذكرة التي
 رافقتها ولا في مناقشات شوري القوانين أي شيء يتعلق بها ، وقد استغنى تعديل
 سنة ١٩٣١ عن هذه المادة في المادة (٣٧٥) وليس في محاصر التعديل شيء يتعلق
 بهذه المادة لأن التعديل لم يتناولها ولائحة المحاكم الشرعية لم يكتب فيها إلا مذكرات
 لطلاب مدرسة القضاء وتخصص القضاء ولم يمس أحد ممن كتبوا في ذلك سحت
 هذا الموضوع وإن كان شرح الأستاذين أحمد فحة بك وعبد الفتاح السيد بك
 واضح المثل ، بل يكاد يكون صريحا ، في أن التمسك وهدم العذر شيء واحد ^(١)
 ومشروع القوانين المصري قد سهج مهج فضاء الجمعية والمحلة المدنية في التقادم
 المقط (النادين ٣٩٤ و ٣٩٥ من المشروع) والتقادم المكسب (١٠٤٨) .

من هذا الاستعراض يتضح أن الشارع منذ صدور لائحة سنة ١٨٨٠ عمد
 إلى الاحتصار وجمع المعين اللذين تناولها الفقهاء وساولتهما المحلة المدنية في هاتين

(١) من ١٨٨٠ وطلعه التهمة سنة ١٩٢٣ .

الكلمتين لمحررتين ، التمسك وعدم العذر ، وأنه يريد بالتمسك من المرافعة أو رفع
الدعوى أن يكون المدعى مالكا للدعوى بأن يكون حقه في الادعاء قد نلت وحل ،
أما إذا لم يكن وقت المطالبة بهذا الحق قد حل أو كان قد حل ولكن لا يمكنه أن
يطلب بالحق مطابقة فسانية صحيحة لعدم التراجع فيه فإنه لا يكون متمكنا من رفعها ،
ويريد من الأعداء الموانع التي تمنع من الادعاء مع أنه يمكنه . أما مسئلك شارحي
اللائحة فست أراه صوابا . ومعنى الكلمتين على هذا الوجه الواضح هو مراد
في هذه المادة التي حرزت على سنن تلك الموانع

المحرور غير حق لا يسقط حقه بالسكوت عن رفع الدعوى خلال هاتين
الستين إذا لم يكن متمكنا من الدعوى أي غير مالك لها أبدا كان معتقدا له بحقه
ولا تراجع فيه لا يكون له حق في الدعوى الصحيحة شرعا ولا يكون متمكنا منها
فلا يسرى شأنه هذا الأصل .

والمحرور بغير حق من فرية الزينة المبين بالمادة ٢٤ لا يكون متمكنا من
الدعوى إلا في الوقت الذي يثبت له فيه الاستحقاق وهو وقت وفاة أصله المستحق
إلّا كان هذا المحرور موجودا بذلك أو وقت وجوده بعد موته إن لم يكن موجودا
حين موت أصله أو انقضى الذي يسقط فيه حق أصله إن كان محروما بغير حق
لرأيه الصريح أو الصمى ونحو ذلك من الصور . فإلّا يحىء هذا الوقت لا يكون
المحرور مالكا للدعوى بحق لم يأت وقته فلا يكون متمكنا منها .

٣٦٠ — والفقهاء قد ذكروا في الكلام عن المدة الطويلة الأعذار التي أشرى
إليها آما وكلام بعضهم قد يشير إلى الحصر وكلام البعض الآخر يستبعد منه
عدم الحصر كما أن التشريعات المدنية وقضاء القضاة الذين قد أوردوا أعدداً
واحتسبوا في بعض احتلاما سا والشارع لا يريد هنا حصر ولا أعدداً معينة ويريد
من المدر كل أمر يكون ماله للمدعى من الدعوى بحيث يتعذر معه أن يتمكن من
رفعها ، وتراء ذلك لتقدير القضاء وحده كما أفصح عن إرادته هذه بما جاء عند كونه
التصيرية إحصاها يسا ، وإذا أدى المحرور بغير حق لمصلحة عددا كالمرفق أو انقطع

المواصلات، أو قيام الثورات، أو بصل الخكم، أو أسره، أو بغيره من الديار التي يكون
التقاضى بها، أو جهاته بصور الوقف، أو بأمر حرمانه، أو سلطان المدعى عليه
وحرورته، إلى غير ذلك من الأعذار، بحيث المحكمة عدله بحيث وافي بإداتين هما
أنه حال به وبين التقاضى حقيقة اعتبره معدو أو كانت مدة غير مبررة بالنسبة
له وإلا قررت دفع عدله واعتبرت مدة مساوية، ويرد من شرعية العذر أن
يكون عذراً مشروعاً مقبولاً مما لا من التقاضى لا أنه عذر من الأعذار التي ذكرها
فنهاه الشريعة الإسلامية حينها. وليس من الضروري أن يكون العذر مذهباً، وبما
يكون مادياً يكون أدب كملافة زوجية، فإندار على كون لأمر مما فوقها تعدر
معه على المدعى بامته الدعوى في الموعد المحدد ومن لم يمتنع لا يتمكن أن يستمر
عنوا بجز المدعى عن الرسوم القضائية في العادة من تحمل الرسوم ما يدفع هذا
العذر، ولا خلو الوقف من فاطر عليه يمكن أن يفحصه في اسمه أن يلتحق، إلى
محكمة التصرفات طالباً بامته ناظر على الوقف حتى يتمكن من محاسبته، ولا
اعتصام أعين الوقف كلها طول هذه المدة من هذا ما ينجم من إطالة أداء حقه
في الأربع وسكنه لا ينجم من المحاسبة في إثبات استحقاقه للتصريف الواحد له إذ ليس
شرط في صحة الدعوى استحقاق نصيب معين أن يطلب مع ذلك أداء هذا النصيب
من الأربع كما كان يظن بعض القضاة سابقاً.

٢١١ - ولادة التي حددها القانون هي سنتان شمسيان من تاريخ موت الوافق.
وحدة العمل مجلس الشيوخ أول عرضة حملت هذا الأجل سنة شمسية
واحدة، وفام بأخمس حبل عيب حول يصر هذه مدة ولكن أخمس استبقها
ربعة في إيه الرابع واستقر الحال، وكذلك استتقت حنة السقيع، ولكن
حبه الشئون الشريعة تمحلس الوافق رأت أن تخصب سنتين لأن المحروم قد
لا يعرف لشروط محصنة به إلا بعد مضي فترة طويلة وقد لا يقدم على رفع
الدعوى إلا بعد استكمال عناصرها وتبين حقه من الشهادات أو المستندات التي قد
يستغرق الحصول عليها بعض وقت وقد أقر ما ذهبت إليه

٢١٢- ولا يبدأ المدة من وقت وفاة الواقف إلا إذا كان الحق ثابتاً للمحروم وقتها كما سبق بيانه في اشتراط التمكن وعدم العذر ومن الطبيعي أن المدة تبدأ من حين التمكن أو من حين روال العذر، وليس من المنقول أن يقال أنه إذا مضت هذه المدة ولم تكن المحروم متمكناً أو كان ممدوراً يكون نائياً على حقه مهما طال الأمد حتى يصير ممنوعاً من ممانع الدعوى طبقاً لقواعد المرافعات أمام المحاكم الشرعية، كما أنه إذا حصل التمكن أو روال العذر أثناء هذه المدة لا يكتفى بالنفي منها بل يجب أن تحب له مدة كاملة تبدأ من وقت التمكن أو روال العذر فإن شرطى التمكن وعدم العذر إنما ذكر المانع سرمان المدة كما هو واضح من روح النص.

٢١٣- وقد اقتصر القانون ولم يذكر كيفية احتساب هذه المدة ولم أر متفاناً في ذلك كلاماً بالنسبة لنفي المدة وأن ذكرها كيفية الاحتساب في الخيض والمدة والحضانة وغيرها^(١).

(١) الأحكام الواردة في نفقة تدسكون بالأيام، وقد يكون بالأشهر أو السنوات — فإذا كان الأهل بالأيام فقد احتسب نفقته الحقة في حصة بأسابيع كما يعرف من الرجوع إلى الفهنتاني ج ١ ص ٥٠ وشرح ذخير المتأهلين ص ٢٧.

ب — وإذا كان الأهل بالشهور أو السنين فهي عند الإحصاء قربة، وقد تكون شعبة كما في أهل السنين. والسواب ثلاث قمرية وهي ثلاثة أعاش وأربعة وخمسون يوماً وقد يزيد يوماً وقد ينقص يوماً وشعبه وهي ثلاثة أعاش وخمسون يوماً. وعنده هي ثلاثة أعاش وستون يوماً. وجاء في المخطوط أنه إذا تحقق أن عبده العتق أو الطوب كانت في غرة الشهر عتق الشهر بالأعاش دون مضى من الشهر. وإذا كانت في وسط الشهر عند الإمام اعتبر بالأيام فتمتد في الطلاق سبعة يوماً وفي الزكاة ثلاثة وثلاثين يوماً وعندما يكمل الأول من الأخير وتبينها من الشهور يكون بالأعاش، ومثل هذا مدة الإيلاء والأيام، والأجيرة، وحسن الرجل إذا ولد أن شهر، وصوم كفايته إذا شرع به في وسطه فكل على هذا الخلاف (الفهنتاني ص ١٠٣٦). ورد المختار ص ٦١١، ٦١٢ (٦١٩) ومول صاحب أن فيه الشهور تكون بالأعاش من بين أن حله إذا كانت السنة قمرية أن إذا كانت شمسية فإن الشهور تكون شمسية أيضاً. ولا يعرف أن أحداً نص على ترجيح أحد القولين والكلام في الترجيح إذا اختلف الإمام مع صاحبه معروف.

وإذا طرأ عذر أثناء الأهل عند وقوع خلاف في احتساب مدة والنفق في أنها لا تحجب مطلقاً شهر أو كانت أو دونه أو أكثر منه (رد المحتار ص ٦١١٢).

واليوم انقضى الذي بدأه الأهل بحسب إذا كان أول يوم من شهر وقد نص على ذلك فيها الحنفية صراحة (المدة ص ٢٧٩) أما إذا كان في أثناء الشهر فإن لم أر فيه نصاً ولكن الذي يظهر لي من تنص أقوالهم، التي لا بد من اللطاف لذكرها هنا، أنه لا يحسب

ومن مجموع ما قاله في هذه المسائل يؤخذ أنه إذا كان الأجل بالسنوات ووقع بدء الأجل أول شهر احسنت السنة بالشهور وأن وقع بعد أول يوم من الشهر احسب بالأيام وكانت مدة عدته، ثلاثمائة وستين يوماً، في بعض المسائل، واحتلف في البعض الآخر فذهب الإمام أبو حنيفة إلى احسابها عديدية وذهب صاحباه إلى تكلفه أشهر الأول من الشهر الأخير وبحسب ما عدا ذلك بالشهور، وأن اليوم الذي وقع فيه بدء الأجل إذا كان أول الشهر يحسب والصهر أنه لا يحسب إن لم يكن أول الشهر وأن لأعداد كما تنبع انتهاء السريان. وقعه إذا وقعت بعد بدايته منها كانت لمدة التي تستمر فيها على ملحق به فيقسم ما قبل مدة العذر إلى ما بعدها، وهذه الأحكام، وإن لم تقل في موضوع هذا، يمكن الاعتدال عليها في أحد حكمها، ولكنها على كل حال لا يمكن القول بأنها أقوال في هذه المسألة يتعين على القضاة تسامحاً طبقاً لأحكام المادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية. وعمدى أنه لا يخرج على من يأخذ في هذه المسائل ما نقرر في التشريع والفقه الذي نشأ التقادم المنقطع من أن المدة تحسب بالأيام وأن اليوم الأول يحسب وأن المدة تكمل بانقضاء آخر يوم منها.

٢١٤ - ولا يسقط حق المحروم بغير حق إداري لدعوى محض قبل مضي هذه المدة. والدعوى لا تعتبر مرفوعة إلا من يوم قيدها في الجدول العمومي (دفع قيد المصابا) ولكن المادة ٥٩ من لائحة المحاكم الشرعية نصت على أنه لا يترتب على اعتبارها مرفوعة من وقت القيد الإحلال بالخفوق التي تترتب على إعلانها. وفي طليعة هذه الخفوق قطع سريان المدة وطبقاً للقاعدة التي تنبئها المحاكم الشرعية من أن أعمال الإجراءات التي حددت لها مواعيد لا يجب أن تتم في هذه المواعيد من أواخر فقط هو أن يقوم مكلف بالنسب به في الموعد المحدد له، طبقاً لهذا لا يجب أن تتم الإعلان ولا قيد الدعوى أثناء هذه المدة ويكفي أن يحصل من المدعى تقديم دعواه لإعلانها في هذا الموعد فإن ذلك هو الذي يكون في

مقدوره وهو الذي يمكن الشارع أن يوجه إليه الخصم ثبته أما تكليفه على عمله
غيره حتى إذا لم يتم ضاع عليه حقه وقيل له أن لك أن تصالح بالتعويض فإنه شطط
لا مبرر له ولكن إذا مدة لإعلان في موعد ولكنه لم يعمل أو أعلن ولم يقيد
الدعوى سبب رجوع إلى الغرماء من كل هذا تكون له فائدة له منه ويسقط حقه
٢١٥ وإذا رفع الدعوى في الموعد المحدد وقبضت فقد صال حقه من السقوط
وإن استمر بطرهما سبب. وإذا فصل في موضوعه شيئاً له أو عليه فقد انتهى الأمر.
وإذا شطط أو تقرر وقف السير فيه وبباعتباره فأن لم تكن منظورة بالفصل
ومتداولة بالمخاض أما إذا تدخل عنها أو اعتبرت كالم تكن فقد صاع عليه
كل حق اكتسبه وعدم رخصه هو والتدخل عنها واعتذاره كأن لم تكن سواء
في ذلك. ولكن ما يكون الحكم لو أنه رخصه وفصل فيها بعدم الاحتصاص
أو في فصل آخر شكلي؟ جاء في مجموعة التراكبي: سقح الحامدية ورد المحتر أنه
إذا ادعى في غير مجلس القضاء ومضت لمدة لا سمح بعدم شرط الدعوى، وأنه
إذا ادعى عند القاضي سراراً ولم يعمل القاضي الدعوى ومضت المدة لم يور
تسمع لأنه صدق عليه أنه لم يتركه عند القاضي، وأنه لو ادعى في أثناءها لا يمنع
بل تسمع دعواه ثانياً ما لم يكن بين الدعوى الأولى والدعوى الثانية المدة الطويلة.
فهم يقررون أن رفع الدعوى أثناء مدة بقطع السريان وتنتدى به مدة جديدة
ولكن شرط أن يكون ذلك عند القاضي ومفهوم من هذا أن يكون الادعاء
عند القاضي الذي له ولاية الفصل فيها أما من ليست له ولاية الفصل فيها فهو كغيره
من المحكمين ومآثر أساس لا يقطع التحسم إليه سريان المدة. ولمفهوم من قولهم
رفعها سراراً ولم يعمل القاضي فيها أن مر منه عدم الفصل في موضوعها وذلك
يكون بالفصل فيها بعدم الصحة أو بالقص. فيها مساء ترك لعدم تقديم الإثبات
الكافي على طريقة الحفمية ومن هذا يتكسب أن نقول إنه إذا فصل بعدم
الاحتصاص لا يقطع السريان أما إذا فصلت لأنه كلف تصحيح وفاتها لم
يصحها أو لأنه تبين أنه ليست على حصم مثلاً فإن ذلك لا يؤثر في قطع السريان

واستثناء مدة جديدة ما إذا تقرر وصف المعجزات بأنه لا يتسكن من رفضها بعد ذلك أبداً طبقاً لقواعد المرافعات أمام المحاكم الشرعية . هذا ما يؤخذ من أقوال فقهاء الحنفية ، وبما هو متبع لدى المحاكم الشرعية^(١)

٢١٦ - والدعوى تشمل الدفع مع أن الناطق على الوقف كان هو المحروم من نصيبه أو من بعضه فرفع مستحق عليه دعوى يردده بالاستحقاق طبق شرط الواقف فدفع الناصر دعواه بأنه لا حق له فيها يطلب لأنه هو من أصحاب الأنصبة الواحدة وبين حقه طبقاً للقانون وطلب رفض دعواه ولم يطلب حكماً بنصيبه كعدم ذلك . وكذلك لو لم يكن الناطق هو المدافع ودخل المحروم حصصاً في الدعوى ودفعها على هذا الوجه وطلب رفض دعواه لذلك ولم يطلب الحكم بنصيبه ، فإن الدفع دعوى وإسداؤه أمام المحكمة مع له وتراجع به فيصدق عليه أنه رفع الدعوى بحقه خلال المدة المحددة وليس من شرط رفع الدعوى أن يكون من طريق لإعلان وليس من شرط الدعوى أن تشمل على طلب الحكم بخلق بل يكفي أن يدعى بهذا الحق طلب الحكم به أو طلب الحكم بشيء آخر مترتب عليه .

٢١٧ - وقد أسلفنا أن المحروم الوارد بالمادة هو من حرمة الواقف بغير حق أما إذا كان محروماً من الواقف بحق سبب من أسباب الحرمان المنبثقة في هذا القانون ولم يكن هذا محل نزاع ثم رجع أن سبب الحرمان قد زال وأن استحقاقه قد عاد إليه فإن دعواه لا تنحصر لأحكام هذه المادة بل تكون كغيرها من الدعاوى وتنحصر للقواعد العامة .

٢١٨ - وإرضاء بالحرمان صراحة أو صمداً لا يتعدى أثره من رضى بذلك

(١) كان مشروع قانون المحاكم لدى الملك أولاً ، ثم تعادله مع دفع الدعوى من عطف متفرق إلى محكمة غير مختصة . وجاء في مذكره لإصلاحه ولا يحول رفع الدعوى إلى محكمة غير مختصة من جراء عطف متفرق دون حق في ثمرها في صلب تقديم ، بخلاف ما يقع في نظام المحاكم بالشكل . ويسقط هذا الأثر ويمنع كان . يمكن رد قرار المدعي عن دعواه في المرافعة أو أهلها حتى يصح نظام المرافعة أو غشي رفضها لاستثناء نصه . ثم عدل لمشروع واحد له بالصحة التعديل ، إذا رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة بإطلاق ومن غير تعيين بأن يكون ذلك ناشئاً عن عطف متفرق . وخطبات الشرعية عنتمه في ذلك أصدره كلاً من مهدي باشا ، مخادم ، مدني ٢٤٢ و ٢٤٣ .

إلى ذريته فلو أنه كان وارث الواقف وكان من الورثة لمبنيين بالمادة ٢٤ وحرمة مير حق ورفض بذلك كتابة بعد موته أو سكنت عن رفع الدعوى بحقه حتى سقط ذلك الحق لم يكن لهذا أثر في الحق الواجب لذريته ، وبقى بين هذا الذي أوجب القانون له حق وأصله هو ما يشبه الرد وبين من كان حرمانه صحيحاً في نظر القانون ، ولأول يقتصر أثر عمله عليه ، هذه ولا يمنع الوحوب لغيره أما الثاني بين المحرمات الصحيح أنزل عنه وصف كونه من ذوي الاستحقاق الواجب وعن نصيبه وصف له حوب فليس هناك حق وأوجب له في نظر القانون حتى ينتقل إلى ذريته وخطة الخطة تمحس الشيوخ حين العروة الأولى قد ذهبت إلى القول بأن ما يسرى على المحروم يعتبر ملزماً لذريته ومن تتلقى الحق عن طريقه وعدت النصوص على هذا الوصف وقد تأتت حول هذا المحس مناقشة قوية طولية وكان من حجة المعارضين أن ذريته تتلقى الحق عن الواقف لا عنه فليس له أن يسلط حقها رضاء أو سكنته وكان من حجة الآخرين أن هذا يقلل من أثر الرحمة ومن المشكلات وهو أقرب إلى الاستقرار . والحكومة رأت أنه لا مانع من تعديل المادة واستبعاد ذلك الحكم . والمجلس قرر ذلك وعدل المادة ^(١) ثم حصلت محاولة لفتح باب المناقشة فيها فلم تفلح ^(٢) .

٢١٩ - والرضا المحرم كتابة بعد موت الواقف بإعادة لتصرف الواقف ورد الحق إلى أوجهه الدون المحروم فهو من التبعات ، فلا يتسكه المحجور

(١) هذه المادة كانت المادة ٦٤ من المشروع الأول ونصها :

« لا يسلط أحكام ٢١ و ٣ و ٤٦ المادة للمحروم وذريته ، ودارضى المحروم كتابة بالوقف بعد وفاة الواقف أو بصلح مع المسمي على ترك حصة أو لم يرفع الدعوى بحقه مع التمسك وعدم التمسك بشرعي في مدة سنة سبعة من تاريخ موت الواقف إلى أن كان الواقف حياً بعد تعديل هذا القانون ، ومن تاريخ المعدل إلى أن كان الواقف حياً بعد ذلك . أما إذا كان الصلح مع المسمي أو بصحبه على تركه من حق المحروم سقط فإن الصلح يكون نافذاً في حدود ما تم الاتفاق عليه بدون ماس سابق . وكل ما يسرى على المحروم في الأحوال المالية بهذه المادة يعتبر ملزماً لذريته ومن يتلقى الحق عن طريقه »

ورد بعدها المجلس بخلاف المعارف إلى وصفت تحتها المخطوطة .

(٢) أظن جلس في ١١ و ١٢ يولييه سنة ١٩٤٤

عليه نفسه ومن في حكمه ولا يرهم من المحجور عليهم ولا من له الولاية على ماله ،
 أن كان أو جَدًّا أو وصيًا ، ولا الوكيل عن الغائب . وأمر هذا بين إذا كانت
 الرضا بدون عوض . أما إذا كان بموضع فالواجب أن ينحصر لقواعد المعاوضة ،
 ولا يشكل على هذا ما قرره فقهاؤنا في جلع الصنيرة والسفينة فإن السب في عدم
 لزوم بدل الخلع إذا كان من ماله ليس عدم صحة لمعاوضة عن الإسقاط بل منه
 أن ملك السكاح ليس متقومًا عند خروجه فكأن الدل من قلبه مالا ومن قل
 الزوج غير مال فلا يترتب له مال في مقابلة ما ليس بمال ولا حق مالي ، أن ها
 فالمعوض الذي يأخذه عديم الأهلية مال فاقتره

أما مكوت ولي لمال أو وكيل الغائب عن رفع الدعوى حتى يصح الميعاد
 المحدد فإنه يصح تقدير الأعداد ، فإن ذهبت المحكمة في تقديرها إلى أن عدم
 الأهلية والغيبة عذر يوقف سريان مدة ، وإن كان هذا ولي لمال أو وكيل
 عن السائب ، فقد انتهى الأمر . وإن رأيت أنه لا يمتنع عدرا مع وجود الولي
 أو الوكيل فإنها سحت في إجماله فإن رتبته عدرا فلا سريان وهو ماف على حقه ،
 وإن لم تره عدرا فقد سقط الحق بإجماله ومن بعيد مع الإطلاقي في الأعداد
 وترك تقديرها إلى المحكمة أن يذهب أحد إلى أن عديم الأهلية أو الغائب الذي
 أصيب بولي أو وكيل مهمس لا يكون ممدورا ، أما إذا كان تركه للدعوى
 لم يشأ عن إجماله وشأ عن ضرورة حالت بينه وبين رفع الدعوى فقدم السريان
 أمره بين .

٢٢٠ - وأحكام هذه المادة لا تسري على الأوقاف التي لا تسري عيب
 المادة ٢٤ وتسري على الأوقاف التي تسري عيبها في الحوادث السابقة والحوادث
 اللاحقة ، فهي تسري على الحرمان الذي حصل قبل العمل بهذا القانون ، كان من
 حين الوقف أو من طريق التمييز ، وعلى الحرمان الذي يحصل بعد العمل به في
 الأوقاف السابقة على ذلك وهذا لا يكون إلا من طريق التمييز ، ولا يؤثر في ذلك
 استثناء شرط مباد التمييز الوارد بالمادة ٥٦ فقد عرفت ما فيه .

٢٢١ - أقوال الفقهاء . الحد من حرية الواقف وإيجاب الاستحقاق للورثة

لمبشرين بالمادة ١٤ ودرار بهم قد مكملت مذكرة التصيرية بإيراد جميع ما يتعلق به من أقوال الفقهاء مفصلاً تفصيلاً يسألست معه في حاجة إلى إيراد شيء آخر مكتفى بها لتوجيه النظر إليه .

وحرمان القابل من الاستحقاق في وقف من قته مأخوذ من أقوال فقهاء الحنفية ، وإذا كان لا يعرف حتى الآن أحداً منهم قد عرّض بشيء ما هذا موضوع مخصوصه بهم قد مررد . أن الوصية لا تجوز لقائل الوصى ، كانت الوصية له بالأعيان أو بالنافع ، ومررد أن جعل الاستحقاق في وقف وصية ناسف والمالات وأحرروا على الاستحقاق في الوقف أكثر أحكام الوصية ، بل أحكام الاستحقاق في وقف يكاد يكون مصدرها الوحيد هو أحكام الوصية والتفرع عليها ، ومررد في صراحة أن الوقف في هذا يستقي أحكامه من الوصية . ومن هذا يخرج أن الموقف عليه موصى به بالشفعة والملة قد قتل الواقف كان ذلك قبل ما من موصى له بموصى فلا تجوز الوصية به ، رضى بذلك لمقتول أو ولي دمه أو لم يرصوا . هذا يد كال اواقف قد وقف عليه أما إذا لم يكن قد وقف عليه فإن عدم الوجوب له إذا كان من ورثته أو حرمة يد لم يكن منهم ليس . لا استنفاء لمذهب الحنفية الذي لا يرى وجوب الاستحقاق .

والحد من حرية اوقف وإيجاب الأنصبة لنزوى الاستحقاق الواجب مخالف لمذهب الحنفية وأخذ به آراء الفقهاء الآخرين الذين ذكرهم لمذكرة التصيرية ، أما أحوال الحرمان الواردة في عدة المادة ٢٦ في باب استنفاء لأحكام مذهب الحنفية وهي متفقة معه

والحد من حرية الواقف فيما راد على الثلث كالمحل أجمع في لجنة الأحرار الشخصية ولكنه بقي مقدومة في لجنة العدل ومجلس الشيوخ في المراجعة الأولى .

ولجنة الأحوال الشخصية ذهبت إلى أن الأصل حماية لارثته على الإطلاق

== طلقاً لأحكامها في تركه الواقف أو عيشت ، بطل من الوقت بقدر ما بقي بحقه وصار ملكاً له .
وإذا كان الواقف قد أحرر مستطلقاً أحد أصحاب الوصية الواحدة في الوقت عن وقت موته
بطل الواقف عنه .

مادة ٢٣ — لا تطلق أحكام الوصية الواحدة على تركه الواقف إذا حصل لأصحابها في وقته
شيئاً يساوي قدر وصيتهم ، وإن كان أقل منها لا يستحقون في تركه أكثر مما يمكن
منه الوصية

وإذا انتهى الوقت كان ما وقف عليهم ملكاً لهم أو تورثهم في حدود الوصية الواحدة .

مادة ٢٤ — (انظر من ١٠١)

مادة ٢٥ — الأوقاف متى صدرت قبل الفصل بعد القبول ولا يراد واقفوها أجياء
أو انقضى لم يمس على وفاة وصيها أو تغيير في مصارفها بعد وفاة الواقف أكثر من ثلاث وثلاثين سنة
تطبق عليها الأحكام الآتية مع مراعاة ما نص عليه في المادة ٤٤

أولاً — إذا كان الواقف عند موته ذرية وارثون وحرمتهم من بوقت ثم أو ذريتهم
أو حرم بعضهم أو من ذريتهم حصل الواقف ما يريد على ثلث ماله عند موته .

ثانياً — إذا وقف على جميع ذرية وارثين عند موته وصيتهم وعلى أحساب غير وارثين
حصل ما وصية على الأحساب غير الوارثين ما يريد على ثلث ماله عند موته .

ثالثاً — إذا وقف على جميع ذرية الوارثين عند موته وصيتهم — أشرك معهم أحساب
غير وارثين أم لم يترك — وقاسم من القسمة الوارثة ما كثر من الأسماء الفرعية بطل مما
حصل به بعضهم على بعض وما وقف على الأحساب غير الوارثين ما يريد على ثلث ماله ، وتحلص
الفصول والوقف عليهم من الأحساب غير الوارثين في علة ذلك .

وفي جميع الأحوال المتقدمة لا يضمن شيء من الوقت إلا إذا كان أحد من ذريته الوارثين
من حرمتهم أو حرم ذريتهم أو أشرك معهم غيرهم أو فصل غيرهم عنهم ، أو أحد من ذريتهم
موجوداً عند الفصل بهذا القانون وكان ممن يرتبون بها بطل من الوقت .

وما حصل من الوقت يكون ملكاً من يرثه من غير أن يكون للملكية أثر رجعي في الملاك
الخاصة على يد الموقوف .

على أنه إذا كان أحد من أولاد الواقف لصته من حرمتهم أو حرم ذريتهم أو أشرك معهم
غيرهم أو فصل غيرهم عنهم على وجه مأسس موجوداً عند الفصل بعد القبول فلا يشترط في تطبيق
الأحكام المتقدمة معنى مدة مصة على وفاة الواقف أو الميراث في مصارف الوقت

مادة ٥٤ — في الأحوال المنسوبة في المادتين ٢٨ و ٢٩ لا تطلق الواقف فيما يريد على ثلث ماله
الوقف بالنسبة لمن يرثه من ذريته بعد وفاة الواقف قدر نصيبه منه
ولا يبطل شيء من الوقت في الحالات الآتية

١ — إذا مات الواقف بعد الفصل بالقانون ورجعي به ذرية الوارثون الذين حرمتهم أو حرم
ذريتهم أو أشرك معهم غيرهم أو فصل غيرهم عنهم .

٢٢٢ — إذا كمال الواجب مبنياً على العمل بالقانون وضمن به من يكون موجوداً عند العمل به من ذوقه الواجب الذي حرّمه أو حرم در سهم أو أشرك معهم غيرهم أو فصل عنهم وغيرهم ويكون موجوداً من ذوقهم الذين يرتبون بها يطل من الوقت .

وفي جميع الأحوال المتقدمة لا يصح الرضا إلا من كان أهلاً للتصرف . وبما رتباً بوصفه بالنسبة لا يطل منه من لم يرفع الدعوى بحقه مع "تحقق وعدم مصدر شرعي في هذه المسألة" شعبة من تاريخ موت الواقف إذا كان الواقف حياً عند العمل بالقانون ومن تاريخ العمل بالقانون إذا كان الواقف متّاه .

ومع هذا يجوز الرضا في أي حالة كانت عظيم الدعوى .



وحدة العمل مع من يشيرون - ولله الحجة قد عذب هذه الأحكام في هذه الأولى وأمر المجلس بامتناعه وعنه التصريح بميراثي أحكام ارجعه ، أما الأحكام لأخرى قد سلفت منها ما عدا ذلك لا يستحق لرفع من باب من "ولاد" بوقت فله ، وقد رتب وسلف ما سلفه من الأحكام على الوضع الذي صدر به هذا القانون

٥ - الارتفاع بالمرور الموقوف:

مادة ٣١ يجوز استئصال الدار الموقوفة للسكنى، وتجوز السكنى في الدار الموقوفة للاستئصال، ما لم تقرر المحكمة غير ذلك بإدافع الأمر إليها

٢٢٢ - استئصال العين نطق على طلب الملة منها وعلى أخذ غلتها وأصلها^(١)، وتجمع على غلات وعلال، هي كل شيء يحصل من ريع العين وأخرتها وهائنة الأرض وأخرتها غلة، وكراء الدار غلة، وأجرة الحيوان والإنسان غلة. والعه لا نطق على معناه المحردة ككسب الدرر وكسب الدابة ولا نطق إلا على الحاصل إذا كان عينا أي عين كانت وإن كانت ولدا. وهذا هو معنى المولى ولكن الاصطلاح الفقهي أصيق منه تسمية للعرف والعادة في متوسط السرحى أن علة الستار ثمره، وعلة الدار أو العبد آخره، وعلة الأرض آخرتها والحصة من الخارج إذا وقعت برارعة^(٢)، وعلة الأمة آخرتها دون ولدها لأن الولد وإن كان مثل الثمرة في اتولد من الأصل، ولكن اسم العلة لا نطق عليه عادة^(٣). والمنفعة في أصل الملة اسم من النفع وهو الخير، أي كل ما يتوصل به المرء به إلى عرصه عينا كان أو منفعة محردة. ولكن الفقهاء لا يطلونها على الدوات ويطلقونها على النفع المحرد وحده، وهم لذلك يحملونها قسيمة الدال والدين ويطلقونها في

(١) ومن الملة الثمرة وريع وهو... دة وانحاء وحصل كل شيء على أصله والارتفاع وهي كلمة سميها الملة في تصور الأخير ووردت في كتب لأخرى من الفقهاء وأبطل أنها مأخوذة من ريع الرزق وهو حظه بعد الحصاد إلى الميت أو من الرضاع وهو اكتناز الرزق، وثمره الموقوف وريعها ورتبته منافعها غلتها.

(٢) قيد به لأن ثمره لأرض حاصلة منها ومن الدرر والصلح إلا يكون كسبها علة لها ثم يخرج لأرض لموقوفة لا يكون جميعه علة للموقف إلا إذا كان جميعه من عه من مال الوصف.

(٣) ج ٢٧ ص ١٩٠

مقابلتهما ويقولون أنها لا تنفي وتبين ^(١) . فاسمعة في الاصطلاح الفقهى لا تطلق على الثمرة والعلّة بل تطلق على استعمال الأرض وركوب الدابة وسكنى الدار وأشياء ذلك ولا تطلق بعدم على أحرة الأرض ولا على كراء الدار وبحوهاى بسى علة وكثيرا ما يرددون القول بأن العلة تدل على اسمعة مسكنى لمستحق للدابة الموقوفة ليست من الاستعلاء ويهى نوع من استيفاء مصلحتها

٢٢٣ - والمراد من الدور الآتية مطلقا هى شاملة للربط والملاحة والاستعمالات وللدارس ودور الصياغة وغيرها مما يستعمل للبرون به وهو مؤقت ، مسكنى ^(٢) الدار لا يراد منها اتخاذها مقراً دائماً للإقامة وماوى ليست الدائم حسب ، بل كما سبق هذا فنقول كل ما يطلق عليه اسم السكى عرفاً ، من سكى الدور اتخذها حواش للبيع والشراء ، واتخذها مخزن لحفظ أموال التجارة والحاصلات والمناشبه ، واتخذها مراً لا يرل به السيوف قصر روعهم أو طال نوا أو لم يبيتوا ، واتخذها للدراسة أو المبادات التجارية أو الإدارة أو الحكم والمصالح ، فكل هذا من السكى ويطلق عليه اسم السكى عرفاً ، وفي أصل المعنى المعنى المستعمل لذلك .

٢٢٤ - والدار الموقوفة صالحة لأن ينتفع بها من طريق الاستعلاء ومن طريق السكى ، ونوافها قد يطلق ولا يبين وجه الانتفاع بها ، وقد يعينه ويعمم يبين على الاستعلاء والسكى ومآثر وجوه الانتفاع الخائرة ، وقد يخصص فيذكر الاستعلاء وحده أو يذكر السكى وحدها ، وفي حالة التخصيص قد يهى عن غير ما عينه وقد لا يهى عن ذلك ، والشارع سوى بين هذه الأحوال جميعها في الحكم فحار استعمال الدار الموقوفة للسكى ، هى النواف عن استعمالها أو سكت ، وأجر سكى الدار موقوفة للاستعلاء ، هى النواف عن سكتها أو سكت ، ولم يبين الشارع على الصورة التى يطلق فيها النواف مراعاة لأنها مدخلة تحت صورة

(١) عند قانون الرقعة من المعنى الاصطلاحى فأنه يسمى المعنى في بعض الكتب من باب الدابة .

(٢) أنفق مشهورون من الفقهاء اسم سكى على حق عررى في بعض مسكنوه وعلى الأعمال التى يشبه ساكن بها وهذه المعنى لا علاقة له بأحكام هذه المادة .

الاستغلال طمأ لم يجرى عليه العمل من أن الوقوف عند الاطلاق يكون موقوفة
للاستغلال وحده ، أما إذا عزم الواقف في وجوه الانتفاع كان كل من الاستغلال
والسكنى جائزاً تقتضى شرطه فلا حاجة إلى النص على ذلك

٢٢٥ - والشارع بهذا الحكم قد ألقى شرط الوقوف في التخصيص وسببه
عن غير ما عينه ، إذ كان قد سبى ، واعتبر شرطه في ذلك من قبيل الشروط
التعسفية التي لا تظهر لها نذرة عملية ، كما أنه لا معنى لحرمان من جعلت له منعة الدار
لموقوفة من استثناء بدل هذه المنعة ، ولا حرمان من جعل له بدل هذه المنعة
من استيفاء عيها ، وما ذهب إليه فقهاء الحنفية من أن من ألقى السكنى له الإجارة
ولا يملك الأجارة لأنه بالخير لصاحبه يشترط حقاً في الوقف رأى أقرب إلى الفسحة
النظرية منه إلى التشريع العملي الدافع ، على أن التجربة قد دلت على أن العمل
بهذا الرأي قد نحت عنه مصار عديدة ، فمن الموقوف عليهم من نصيب مهم الدار
الموقوفة لسكانهم وفي المأوى ما فيها من التقليل والتأعب على أنهم لا ينجحون بما يأتون
في هذه الحال ويحملون السكنى لمن سبق ولا يحملون لميره الحق في المطالبة بأجرة
حصته ، ومنهم من استحكم العدا بينهم ولا تطيب بعضهم السكنى مع البعض
لآخر ومع ذلك فليس له إلا أن يسكن راعياً أو يترك حقه ، ومنهم من تريد الدار عن
حاجته كثيراً ومع هذا لا يملك استغلال ما أراد بها ولا الاستبدال بها وشراء ما يملك
سكانه بعض الثمن وشراء مستعمل ياتى ، ومن الدور الموقوفة ما يكون في أحياء
لا يلائم الإمامة فيها طائفة الموقوف عليه وماله من لمكاة أو ما تتطلبه حالته الصحية .
وقد ترتب على منع استغلال الموقوف للسكنى أن لحق بكثير من موقوف عليهم
ضرر بين كما أن بعض هذه الدور قد أهمل أمرها وترك حتى علاها الخراب .
ونظراً لشدة هذا الحكم ومخالفاته لمصلحة الوقف ومستخفيه في كثير من الأحيان
لم يعمل به القضاء الشرعى قبل صدور هذا القانون مدة طويلة في بعض الأحوال
التي سبب له فيها ضرر هذا الشرط واضحاً كما حصل في وقفي شريف باشا ورشوان
باشا ، لهذا عدل الشارع عن هذا الحكم وأحد بإلغاء هذا الشرط كلية ولم يشأ أن

يترك أمره لتطبيق القاعدة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٢٢ واختلاف آراء
والتقديرات .

٢٢٦ - وجوار استئصال الموقوف للسكنى وسكنى لموقوف للاستئصال
ومخالفة ما نص عليه الواقف في ذلك حكم قرره القانون غير مقيد بقيد ولا مشروط
بشرط فهو غير متوقف على إذن من المحكمة بمخالفة شرط الواقف ، فليس للماطر
على الوقف أن يتمتع من ذلك حتى يحصل المستحق على الإذن بذلك منها .

ومن نتائج هذا الجوار أنه إذا أراد المستحق السكنى في هو موقوف للاستئصال
مقدر نصيبه أو أقل منه لا يكون للماطر أن يمنعه من ذلك وأن يؤثر ما يريد
السكنى فيه لآخر بحجة أنه هو وحده صاحب الحق في التصرف وله أن يؤثر
لمن يشاء لأن المستحق لا يريد السكنى استئجاراً وإنما يريد استيفاء المفعة التي
جبل له القانون الحق في حينها .

ومن نتائجها أيضاً أنه إذا سكن بعض الموقوف عديهم الدار لموقوفة ولم يسكن
البعض الآخر إما لصيق الدار عن سكنى الجميع أو لمناع لده أو غرد رعيته عن
السكنى فيها يكون الحكم في ذلك حكم الدار لموقوفة للسكنى والاستئصال منها
فإنها صارت كذلك بحكم القانون فلا أن يطالب بأخر حصته لأن البقية
قد استوفوا مفعة حصته فليس لهم أن يؤدوا إليه بذلك على أن الماطر عليه ألا يمنعهم
من سكناها جميعاً إلا إذا استأجروا حصة البعض الآخر أو أعارها هذا البعض لهم .
وسمى على هذا أيضاً أنه إذا بين أن المصلحة في بيع الدار لموقوفة للسكنى
وشراء أرض مستغلة شئها أو يبيعها بأرض كذلك مصادرة جار ذلك كما يجوز في
الدار لموقوفة للاستئصال والسكنى . ومن الواضح أن هذا لا يمكن أن يتم إلا برضاء
جميع مستحقين إذ لو لم يرض بعضهم وأصر على السكنى في حصته لكان في
بيعها والحق هذه إرغامه على الاستئصال مع أن القانون قد أباح له كلاً من
الأمرين فلا يجوز التصرف الذي يكون من ورائه حرمانه من بعض ما هو جائز له ،
بل هو الأصل الذي جعل له الواقف .

٢٢٧ حوار استعمال الموقوف للسكنى وسكنى الموقوف للاستعمال
هو القاعدة الأصلية في نظر هذا القانون ، ولم يستثن منها إلا الحالات التي تكون
مخالفة لما عينه الواقف فيها غير متفقة مع مصلحة الوقف أو مصلحة الموقوف عليهم
فيه . ذلك بحيث أصبح ما نص عليه الواقف ولا يجوز لموقوف عليه أن يملك
بالخوار أو يورث في صدر المادة . فإذا كانت الدار موقوفة للاستعمال وأراد المستحق
سكنها ويتخذها مفرا لخرقة تنسب مسكنها أو تنسب من سكنها ، أو أراد أن يسكن
في حصته ويتخذها مقر العمل يتدنى به سكانها وبغيرهم من القدر به مع من
ذلك . وإذا كانت الدار موقوفة لتكون للضيافة أو لتكون مدينا لأميرة أو لسكنى
الخدمة أو نحو ذلك وكانت الحاجة إلى هذا قائمة وإهدار ما عينه الواقف ليس من
المصلحة في شيء . وأريد استعمالها ومصرف عليها في مصرف نفسه لم يحرم ذلك
ولم يمتنع من أحد الأمرين من حق المصروف ولا من حق غيره من المستحقين
مهما كان السبب فيه . وصح ما لا بد أن يكون ذلك قرار من المحكمة ، أي محكمة
المصرفات . هي محكمة القرارات لا المحكمة القضاية . والمحكمة لا تملك ذلك
من تلقاء نفسها حتى إذا كان شيء من أمور الوقف الأخرى معروضا عليها وبين
لها ذلك أثناء نظرها فإنها لا تملك أن تصدر قرارا يمنع ذلك من تلقاء نفسها وبدون
أن يطلب ذلك منها أحد بل لا بد أن يكون الأمر قد رفع إليها من صاحب الشأن
فيه . وهـ أن المحكمة تبين ذلك ورأت عنت دوى الشأن وأهم لا يريدون رفع
الأمر إلى المحكمة في موضوعها ، وإن كانت في هذه الحال لا تملك إصدار
القرار من تلقاء نفسها ، تملك ما لها من اولاية العامة أن تعين باطرا خاصا بهذا
الموضوع ليرفع الأمر إلى المحكمة حتى تتمكن من إصدار القرار في ذلك وقد يكون
في منع المحكمة من إصدار القرار في هذه الحال من تلقاء نفسها شيء من التطويل
لا حاجة إليه ولكنه قد روعي أن مثل هذه الحالة يكون نادرا وأن الأمر لا يدعو
إلى التفصيل وجعل الحكم عاما .

٢٢٨ — ولا حكم لهذه المادة في غير وقت الدور ، فلا حكم لها في الأرص

الموقوفة للاستغلال إذا أراد المستحق أن يبني عيب دار السكناء أو يشجده حصيرة
لحيوله أو ماشيته أو يحرق الحبوب أو أدوات يتحر فيها . كما أنه لا حكم له في تغيير نوع
الاستغلال الذي عيبه الوافد إلى نوع آخر من الاستغلال كأرض زراعية وقت
لنستعمل بالزراعة فأريد تأخيرها لتقام عليه سوق من الأسواق أو سى عليها دور
للسكنى أو تؤجر لمصرف من المصارف ليتجدها شوية * أو لمرص آخر من هذا
القبيل ، لم يعرض الشارع في هذه المادة لشيء من هذا ولم يصع ما صعه في
المادة ٥٤^(١) من قانون الوصية تاركاً أمر هذا كله لحكم القاعدة العامة التي
وردت بالفقرة الثانية من المادة ٢٢ فيها الماء وليس في قالب الوصية نظير له
وم تعرض هذه المادة أيضاً لشيء من أحكام السكى سوى إجازة سكى لموقوف
للاستغلال واستغلال الموقوف للسكى تاركاً ما عدا ذلك مذهب الحقبة لانه
لم يظهر أن شيئ من هذه الأحكام كان محلاً للشكوى أو في حاجة إلى الإسراع
بتسديده .

٢٢٩ - وحكام هذه المادة تنطبق على جميع الأوقاف السابقة على العمل بهذا
القانون واللاحقة له في الحوادث السابقة والحوادث اللاحقة فإذا كانت الدار
موقوفة للاستغلال وكان الماطر عليها أحد المستحقين وسكن بها قبل صدور هذا
القانون فقد حصته أو أقل دون أن يستأجرها ممن يملك تأجيرها به لأن واحد بذلك
ولا يحسب عليه حياة بطلب عمله من أهلها لأنه بالآثر يرجع هذا القانون في
ذلك ظهر أن نصرة حائر لأنه يملك السكى كما يملك بدله فيكون مستوفياً لعين
حقه ولا يكون سكه من قبيل الاستئجار . ولو أن الماطر أجزأ الموقوفة
للسكى قبل صدور هذا القانون كانت هذه الإجازة إذ ذلك غير صحيحة لأن العين
لأجرة لا يصح أن يرد عليها عقد الإجازة ولكن تصدر هذا القانون وسريته

(١) ليس هذه المادة هو :

* د . كات الدين لم يسمي تعميمه حين لا تمنع أو لاستغلال على وجه غير الذى أوصى به
بإزالة الوصى له أن ينزع منها أو يستأجرها على الوجه الذى يراه بشرط عدم الإضرار بالعين للوصى
بمنفعتها .

على الحوادث السابقة تصح هذه الإجارة صحيحة ويبقى العقد محترماً ولا يملك
 الناظر أو غيره من له شأن أن يطلب الحكم بطلانه ، غير أن المستحقين
 لا يستفيدون شيئاً من أحرة المدة السابقة على العمل بهذا القانون لأن حقهم في الأجرة
 لم يثبت إلا بمقتضى أحكام هذا القانون فليس لهم بمقتضى أحكام المادة ٥٩ أن
 يطالبوا بالاستحقاق إلا في الحالات التي تحدث بعد العمل به. كما أنه لو سكن بعض
 الموقوف عليهم الدار الموقوفة للسكنى قبل العمل بهذا القانون ولم يكن البعض
 الآخر لا يستفيد من لم يكن شيئاً من الأثر الرسمى لهذه المادة فليس له أن يطالب
 من سكوا بأجرة حصته في تلك المدة لأن المادة ٥٩ تحول يسه و بين ذلك .

٢٣٠ - أقوال القضاة

ذهب فقهاء الحنفية إلى أنه لو وقف الواقف داراً له على قوم وجعل لهم في الوقف
 أن يستعملوا إذا أرادوا الاستعمال وأن يسكنوا إذا أرادوا السكنى كان لهم الاستعمال
 وكانت لهم السكنى وإن احتلوا فقال بعضهم سكن وقال بعضهم يستعمل يأمرهم الحاكم
 بالمهاجرة^(١) فإذا تهايزوا عليها كان لمن أراد أن يسكن فيها سكن ومن أراد أن يستعمل
 استعمل . وإن كان قد شرط في وقفه أن يسكنوا هذه الدار وليس لهم أن
 يستعملوها أو أن لهم أن يستعملوها وليس لهم أن يسكنوها كان الأمر فيها على ما حده
 الواقف واشترطه في ذلك ، فليس لهم أن يستعملوها إذا شرط عدم الاستقلال
 وليس لهم أن يسكنوها إذا اشترط عدم السكنى ، ولا يعرف أن في هذه الأحكام
 خلافاً . وإذا وقفها على قوم بأحدون عتق ولم يشترط عليهم ألا يسكنوها قال المتصانف
 إن انفقوا على أن يسكنوها كان لهم أن يسكنوها ، وإن احتلوا قتل بعضهم
 نسكن وقال بعضهم يستعمل يأمرهم الحاكم بالمهاجرة فإذا تهايزوا عليها كان لمن أراد
 أن يسكن فيها سكن ومن أراد أن يستعمل استعمل ، ونقل في تنقيح الحامدية عن

(١) الهياج يكون مكايه إذا كان الموقوف قاعاً لقصة ويكون رمية إذا لم يكن قاعاً لها
 ومن كانت الهياج المكايه يمكنه لا يركن إلى الرمية لأن في انكايه استعفاء كل ذي حق حقه
 مع الآخر بدون تأخير بخلاف الرماية.

التأرجحية وتحقيق التردد للشرلالي فلا عن المعتبرات ومنها أوصاف الخصاف
أن من له الاستقلال تكون له السكى ثم قال في مسألة نفقت عن تحبب الفتوى
أما صريحة في أن من له الاستقلال ليس له السكى وهو الذي في البراءة ومضى
عنه الخصاف في محل آخر^(١) وكذا في فتح القدير ونسبه في البحر ونقل عن شرح
الوهيانية عن الظهيرية أن الموصى له بصفة الدار إذا أراد سكناها معه فإن أبو بكر
الأسكاف له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر سعيده ليس له ذلك وعليه الفتوى
والوصية أحت الوقت متى هذا يكون الفتوى في الوقت عن هذا بل أولى لأنه
لم ينقل فيه اختلاف المشايخ ، وقال أن الحمدي أفتى بما جاء في شرح الوهانية
ولكنه نقل قبل ذلك عن الشرلالي ترجيح أن من له الاستقلال يكون له السكى.
وإذا وقفها لسكهم أو وقفها عنهم على أن يسكنوها ولم يشترط عدم الاستقلال
لا يكون لهم الحق في الاستقلال بالأرض كما نقله صاحب الفتح وصاحب التأرجحية
وإن يحجم في البحر والشرلالي ، وقال الخصاف ليس لهم أن يستعملوا هذه الدار
من قبل أن استقلالهم إيها إنما يكون بان يحرروها ويأخذوا عتقها وليس لهم
أن يحرروها من قبل أنهم إذا حرروها وجب للمستأجر حق بجارتها معهم ،
وفي التنقيح من له السكى ليس له أن يسكن غيره إلا بطريق العارية دون
الإجارة لأن العارية لا يوجب حقاً مستميراً لأنه بمنزلة صف حاصلة بخلاف الإجارة
فإنها يوجب حقاً مستأجر وهو لم يشترطه هذا ما عايناه ، وعلم منه أنه حيث لم يكن
له ذلك يكون عاصياً بجارته وقد نصوا على أن العاصي تكون الأجرة له لكن
لا تطلب له^(٢) ، فقال بعضهم تصدق بها ، وقال بعضهم يردّها لحقه أو يوقف ،

(١) بحثت جهدي عن هذا في الخصاف فلم أجد إليه ولم أجد فيه النص على منع معروف عنه
لاستقلال من السكى إلا في حالة ما إذا كان الواقف قد شرط لأبى بكر ومن غيره
وعنده واضح :

(٢) واضح من كلامه أن الحكم غير محصور وأن من قال من أن من سخط من حكم
العاص وهو عاص غير مستحق ، وقد كان في ذلك نسبه وبعد عنه فكيف يمكن
منع من الأجر .

وهذا نظير ما إذا تولى السطر ولم تصح توليته وأحر تكون الأجرة له كذا في فتاوى
 الكارروى والأسعاف والبحر ، وفي الحدودى الزاهدى سكن رجل دار الوقف بأهله
 وأولاده وخدمه فأجرة مثل عليه (أقول) واقفى فى الأسمعية بأنه يملك الأجرة
 مدك بحيث وأبى بحسب عليه ردها على جهة الوقف على طهر القولين . وإذا وقعها وأطبق
 لم يدكر سكى ولا استعمالاً قال المحوى تكون موقوفه للاستعمال أحداً من حاه فى
 التحسيس من أنه لو وقف منزله على ولديه وعلى أولادهما أبداً ما استلوا فإذا السكى
 لم يكن لها حق فيها . ومن الواضح أن هذا يكون حارياً على قول من يرى أن من
 له الاستعمال ليس له السكى لا على قول من يرى أن له الحق فيها . إذ الحال
 عند الاطلاق لا يكون أدنى منه عند التصريح بالاستعمال والاقتصر عليه .

وذهب فقهاء الحنفية إلى من له الحق فى السكى من موقوف عليهم يكون
 له الحق فى الاستعمال بطريق الإحارة وقاوا بن كل من ملك مسعة كان له الحق
 فى الإحارة وإن لم يشترط له الواقف ، فإندار الموقوفة للسكى يجوز استعمالها
 عدم شرط ذلك الواقف أو سكت ولم يشترطه ، ولم أرهم نصاً فيها إذا شرط
 الواقف عدم الاستعمال ، أيسر شرطه هذا أولاً لا يعمل به ، وعموم قاعدة أن
 من ملك المنفعة ملك الإحارة رغمًا بغيره من الخوار ، وعموم قاعدة وجوب العمل
 بشرط الواقف رغمًا بنفد اسمع فى هذه الحال ولكن هذا هو مقتضى قول
 جمهورهم ، أما على ما ذهب إليه ابن تيمية فى الشروط لائحة فإن شرط الواقف
 عدم الاستعمال فى الموقوف للسكى بشرطه عدم السكى فى الموقوف للاستعمال
 يكون كل منهما باطلاً أى لا نحب سرائعه ولا العمل به لأنه من الشروط لمباحة
 التى لا قرينة فيها .

٢٣١ - وفى أحكام هذه المادة عدول عن مذهب الحنفية فى إحارة
 استعمال الموقوف للسكى ، شرط الواقف عدم الاستعمال أو سكت ولم يشترط .
 وفى إحارة سكى الموقوف للاستعمال إذا شرط الواقف عدم السكى ، وقد أجد
 القانوى فى حوار استعمال الموقوف للسكى إذا سكت الواقف رأى فقهاء الحنفية إلى

ذلك وهو حكم لا يعرف فيه خلاف عديم . ومجوار سكنى الموقوف للاستقلال
بدا شرط الوقف عديمها وحوار استعلال الموقوف للسكنى بد شرط الوافق عديمه
تأذهب إليه شيخ الاسلام ابن سبويه من فقهاءهم . أما سكنى الموقوف للاستعلال
مع سكوت توقف عن السكنى ، وصح لموقوف بطلاق ، فيه أحد رأيين
عند الحنفية وهو الذي في الحشافة وقد صرح بقرينة فلا مدول فيه عن المراجع
من مذهب الحنفية .

وأحكام هذه المادة لم تكن محل خلاف في مرحلة من المراحل التي مر بها
القانون ولم يطرأ على نصها تغيير ما وقد أورد حكمه التشريع أثناء شرح هذه المادة

٦ - ترتيب طبقات الاستحقاق

٢٣٢ - قد يسا من قبل^(١) معنى المثل، الطبقة في العرف القصص وفي عرف الواقعين وفي نظر هذا القانون بالنسبة لخواز الوقت وعدم حواره، والعقبة الثابتة من المادة ٣٣ قد عرّضت سبيل ما يبدؤه اسم الطبقة في بعض الأحوال، والترتيب هو محل بعض الموقوف عليهم متقدماً على البعض الآخر في الاستحقاق الفعلي لعلات الوقت ومناصبه بحيث لا يثبت متأخر استحقاق أصلي ما بقي السابق مستحقاً، وقد يثبت لبعض المتأخرين استحقاق مع المتقدمين قبل أن تأتي بركة استحقاقهم الأصلية، وسكبه استحقاق استثنائي مؤقت يشته الواقع لمصالح خاص وليس استحقاقاً أصلياً، ولا ينفك عن الترتيب، ولا يكون له مقام متى جاءت بركة الاستحقاق الأصلية، والترتيب كما يكون بين أولاد أو بطون من فئة واحدة يكون بين فئات مختلفة.

٢٣٣ - والوقت قد يكون مشتركاً عبر مراتب الطبقات بأن يجعل استحقاق غلاته ومناصبه لجميع الموقوف عليهم دفعة بشتركة فيه من يوحد منهم دون أن يتقدم بعضهم على البعض في الاستحقاق، كإعفاء على الفقراء، ولما كين، أو على طبقة العلم، أو على اليسرى، أو على قرابته أو على درجة فلا بد من ترتيب وقد يكون مراتب الطبقات بأن يجعل الموقوف عليهم جميعاً طبقات مرننة، لأنست الاستحقاق لأحدها مع استحقاق لأخرى وسكبه تكون متعاقبة في الاستحقاق، سواء أكان بين هذه الطبقات نوالد أم لم يكن، كالوقوف على أولاده ودرجته نطقاً بعد بطون، والوقوف على أولاده لصلته ثم إخوانه وأخوانه ثم على أبناء عمه، والوقوف على أولاد الطهور ثم على أولاد اسطون ثم على الأقارب ثم على جهات روقد مراتب الطبقات في كل طائفة من هذه الصوائف المتعاقبة

(١) التبعة (١٩) من (٨٣ - ٨٦)

وقد يكون حامعا بين الاشتراك والترتيب كمن يقف على نفسه ثم على ذريته وأتباعه وأقاربه وجهات حيرة ويحصل لكل فئة من هذه الفئات مهما أو مرتنا تستحقه مع الفئات الباقية ويتداوله أهلها فيما بينهم على الترتيب ، أو يحصل بعضها مرتبا والبعض الآخر غير مرتب .

٢٣٤ — وإذا كان الوقف على فئة مرتب الطقات وكان بين طقات هذه الفئة نواله فقد يكون الترتيب بين هذه الطقات ترتيبا أمرا^(١) وقد يكون ترتيبا حيا . ومعنى الترتيب الأمرا^(٢) أن يكون الترتيب بين كل فرد من الطبقة السابقة وبين فرعه هو خاصة ، فلا ترتيب بينه وبين فروع غيره من أهل طبقته ولا بين فروعه وبين أصل آخر من أهل طبقته ، والطبقة المتقدمة على كل فرع هي أصله وحده دون سواء ، ومن أهم مميزات هذا النوع من الترتيب أن استحقاق الفرع بعد أصله يكون استحقاقا أصليا لا قرصا للطبقة الحقيقية التي كانت نخبه عن الاستحقاق وهي أصله ، ونحوه في الاستحقاق نفسه ، ولذلك يثبت له الاستحقاق متى كان الترتيب أمرا^(٣) من غير احتياج إلى نص خاص على ذلك من الواقع ، ويستحق ما كان مستحقا للطبقة التي قبله وهو نصيب أصله . ومما أن طبيعة هذا الترتيب لا تتفق مع القول بنقص القصة فلا محل معه للكلام في نقص القصة وعدم نقصها وهذا أمر واضح أتم لوصوح . ومما أنه إذا كان لفرع أصلان من طبقة كان له مع كل أصل منها ترتيب مستقل ، فإذا انقرض أحدهما كان هو الطبقة التالية له وجاءت بونه استحقاقه بنفسه لنصيب هذا الأصل استحقاقا أصليا ، وكذلك يكون الحال إذا انقرض أصله الثاني ، فهو يأخذ النصيبين استحقاقا أصليا لا يتنزع منه فيما بعد .

ومعنى الترتيب المحلى أن يكون الترتيب في الاستحقاق بين مجموع أهل الطبقة السابقة وبين مجموع أهل الطبقة اللاحقة فلا يثبت لأهل الطبقة المتأخرة استحقاق أصلي إلا إذا انقرض جميع أهل الطبقة المتقدمة ، والترتيب يكون بين اللجنة والجهة

(١) منسوب إلى كلمة (أمراد) وهي جمع وهذه الكلمة عامة غير متصفة مع التماس .

لا بين كل فرع وأصله حسب ، وكل واحد من الطلقة لتأخرة بحجوب لكل واحد من الطلقة لتقدمه كما هو الحال في ترتيب طبقات العصابات في الإرث . ومن أهم مميزات هذا النوع من الترتيب أنه لا تثبت لأحد من الطلقة لتأخرة استحقاق مع الطلقة المتقدمة إلا من من الواقع ، ومع ذلك تكون استحقاقه استثنائيا موقوفًا بقاء طلبة أصله فإذا انقرضت لم يعمل بهذا النص الاستثنائي لعدم الحاجة إليه بعد أن آل الاستحقاق إليه بنفسه استحقاقا أصليا مع أهل طبقته . ومما أنه متى آل الاستحقاق إلى أهل طبقته لا يتعدد نصيب أحد منهم بتعدد أصوله لأن النسبة تكون على عدد رؤوس أهل طبقته بصفتهم موقوفًا عليهم مستحقين بأصنافهم استحقاقا أصليا فلا سطر في ذلك إلى تعدد الأصول . ومما أن نص النسبة بافراض لطلقة المستحق يكون بحله هذا الترتيب لا الترتيب الأفرادي ٢٣٥ - وقد دل الاستقراء على أن من صارات الواقفين ما يبين أنهم

قد أرادوا أن يكون الترتيب بين الطبقات في أوقافهم ترتيب إفراديا منهم من وقف على نفسه ثم على أولاده ثم من بعد كل من أولاده على أولاده ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم من بعد كل منهم على ذريته ونسبه هكذا في جميع الطبقات يكون الإستحقاق على هذا الوجه .

ومنهم من وقف على نفسه ثم على ذريته ونسبه بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ومن مات منهم استحق فرع ما استحقه أو كان يستحقه لو كان حيا يتداولون ذلك بينهم على هذا الوجه إلى انقراضهم أجمعين .

ومنهم من وقف على نفسه ثم على أولاده ثم على ذريته ونسبه وطبقة بعد طبقة ووطنا بعد وطن ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى من معها دون غيرها على أن يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره .

هذه الصارات وأشدها ندل دلالة مريحة على أن الواقفين لم يريدوا بها سوى الترتيب الإفرادي وهم لم يريدوا الترتيب لجلي أصلا وعندي أنه لا شبهة

في إفاضة العارة الثالثة للترتيب الأفرادي وأنه ما كان يصح معها أن يقال أن الترتيب ترتيب حتى ، كما جرى العمل على ذلك في القضاء والإفتاء حقة طولية من الزمن ، ولا يصح هذه لإفاضة اقتضاها باشتراط أن من مات صد الاستحقاق استحق فرعه ما كان يستحقه وأن من مات قبل الاستحقاق قام فرعه مقامه أو اشتراط أحدهما ، فإن هذا الاشتراط لم يكن لإثبات حق لا يثبت مدونه كما كانوا يقولون ، وهي هوناً كيد ومغصيل لبعض ما اشتمل عليه الكلام السابق جلة ، على أن من الانتهاء من ذهب إلى أن اشتراط ذلك يدل على الترتيب الأفرادي . والحق أنه لا يدل على هذا ولا ذلك .

أما ما أكثر وروده في كتب الأوقاف من أن الواقف وقف على نفسه ثم على أولاده ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على دريته وسله بطه مد نطن وحقة مد طبقة فإن الترتيب فيه بين طبقة أولاده وطبقة أولادهم ترتيب أراوى لقوله في جانب أولاده ثم من بعد كل منهم ، أما الترتيب بين حبة الطنقات فلا يتعين أن يكون أفرادياً ولا جلياً كما سيجي .

٢٣٦ - ومن عباراتهم ما يعين أنهم أرادوا أن يكون ترتيب الطنقات في أوقافهم ترتيباً جلياً لا أفرادياً .

فكثير من الواسعين قد وقفوا على أنفسهم ثم على أولادهم ثم على دريتهم وساهم وفقاً مرتب الطنقات إلى انقراض الدرية ، ومع هذا منهم من اشترط أن من مات من المستحقين كان نصيبه لأهل طبقته أو لمصهم ، وإن كان له ولد . ومنهم من اشترط ألا يستحق نطن أول مع نطن أعلى ومنهم من قال نحب الطنقة العليا الطنقة السفلى من نفسها وغيرها فهذه العايات صريحة وقاطعة في أن الواقف يريد أن يكون ترتيب الطنقات في وقفه ترتيباً جلياً لا ترتيباً أفرادياً .

ومن واقعين من جعل وقفه مرتب الطنقات على النحو السابق واشترط فيهم الفرع مضمناً أنه كما شترط قصص القسمة كل انقصت الطنقة لغيره باشتراطه

نعم في الفسفة صريح في أنه أراد أن يحمل أصل الاستحقاق لأهل الطبقة العليا وأنه إذا استحق منهم من هو أرل منهم طبقة تقتضي شرطه لم يكن استحقاقه مستحقاً أصلياً بل يكون استحقاقاً استثنائياً موقوفاً بحدود طبقة أصله حتى إذا انقضت نقصت قسمة العلة وأعيد قسمها على عدد رؤوس الطبقة التي هو منها وكان استحقاقه بذلك مستحقاً أصلياً وليس للترتيب الجملي معنى سوى هذا .
ومهم من وقف على معناه ودقته وقف سرب الصفات على الوصف السابق وكان له أولاد ماتوا قبل الوفاة وهم أولاد ، والترتيب بين أولاده وأولاد أولاده يكون ترتيباً حقيقياً قطعاً ، وبه قد وقف على أولاد أولاده جميعاً ومنهم من مات بعدهم من الوفاة وحصلهم طبقة تالية في الاستحقاق بطنه أولاده ، وهو كان الترتيب في هذه تربية إرادية ما يمكن أن يصل إلى هذا الفارق شيء من الاستحقاق في أي وقت ، وأصاروا في الواقع كأنه لم يقف عليهم معرف من وقف عليهم أنه لا يريد أن يكون الترتيب بين هاتين الطبقتين ترتيباً إرادياً وأنه يريد من قوله « ثم على أولاد أولادي » أن الترتيب يكون حقيقياً ، ولذلك صارت عوارته نصاً في الترتيب الجملي .

٢٢٧ — ومن عباراتهم ما يكون محتملاً للأمرين ، الترتيب الأفرادي والترتيب الجملي ، ولم يعم إليه غيره تعيين أحد النوعين ، كما وقف على معناه ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على سلمه ودرجته طبقة بعد طبقة ولم يرد على ذلك ، بل لترتيب الوارد في كلامه يحتمل الترتيب الأفرادي ويحتمل الترتيب الجملي ولذلك كان محل اختلاف الفقهاء . وكذلك حتى كلامه هذا محتملاً إذا أضاف إليه قوله « فتمحب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى » في هذا لا تفيد أكثر من الترتيب بين الطبقات مستبعد من كلامه السابق . يستلزم أيضاً كيداً لما جاء به ، ولكن على أي وضع يكون هذا الترتيب ، أهو ترتيب أفراد أم ترتيب جملي ؟ لا دلالة له على شيء من ذلك وكذلك يكون محل رد على ذلك كله شقراط قيام فرع من مات قبل الاستحقاق أو بعده مقامه ، فقد عرفت من قبل أن هذا الشرط

لا يبقى الترتيب الأفرادى ولا يعين الترتيب الجلى وأنه يكون مع هذا وذاك .
٢٣٨ والحالت الأولى والثانية ، وهما اللتان يكون كلام الواقف فيهما
 مضمناً للترتيب الأفرادى أو الترتيب الجلى ، لا يعرف فيهما خلاف بين الفقهاء
 ويجب العمل فى كل منهما بما أراده الواقف وعينه بكلامه ، كما أن القانون قد
 نص فى المادة ٥٨ على العمل بما عينه من الترتيب الجلى ما لم يكن فى ذلك مساس
 بالأنصبة الواحدة .

أما إذا كان كلامه محتملاً للأمرين فهذا هو محل اختلاف الفقهاء وهو ما عي
 به القانون وكان الساعث لأول له على تقرير أحكام الترتيب بين طقات المستحقين .
 وقد أورد القانون جملة من أحكام الترتيب مذكية فيها على

٢٣٩ - أولاً الترتيب الأفرادى .

مادة ٣٢ - إذا كان الوقف على الدرجة مراتب الطقات لا يجب
 أصل فرع غيره ، ومن مات صرف ما استحقه أو كان يستحقه إلى فرعه
 ولا تنقص قسمة ريع الوقف باقراض أى طبقة ويستمر ما آل
 للفرع متقلاً فى فروعه على الوجه المبين بالفقرة السابقة إلا إذا أدى
 عدم تقصصها إلى حرمان أحد من الموقوف عليهم

اختار الشارع الأحد رأى من ظن أن الترتيب بين طقات الموقوف عليهم
 من الدرجة يكون ترتيباً أفرادياً ما لم ينص الواقف نصاً صريحاً على أنه قد رتب
 بين طقات لموقوف عليهم ترتيباً جماعياً . وقرر هذا معنى قاعدة عدم حجب
 الأصل لفرع غيره . وأكده مذكر أهم مظاهره ، وهو استحقاق الفرع ما استحقه
 أصله إذا كان يستحقه ، وعدم تقصص قسمة الريع باقراض الطبقة العليا من
 الموقوف عليهم .

ومتى نظرنا إلى ما ورد هذه المادة وبلى ما جاء بالمادة ٣٤ عرفنا

القريب بين صفات موقوف عليه بكون أفرادياً في نظر هذا القسوس في الأحوال الآتية :

(١) بين أهل لصف الأول وأهل الصف الثاني في يجب من الاستحقاق وإن نص الواقف على خلاف ذلك .

(٢) بين طبقات لموقوف عليهم مطلقاً إذا كان في كتب الوقف نص يدل على أنه ترتيب أفرادى .

(٣) بين طبقات لموقوف عليهم مطلقاً إذا كان كلاً واقف محملاً للترتيب . ولا يكون الترتيب ترتيباً حقيقياً معتبراً إلا إذا نص الواقف عليه في كتاب وقفه وإن كان في ذلك منصوصاً بحكم المادة ٢٤

٢٤٠ - ١ : عدم صحت الأصل فرع غيره

كان الوقف على لدرية مرتب الطبقات لا يحجب أصل فرع غيره ، أى لا يمنع أحد من صفة من فئة من طبقات الموقوف عليهم أحد من طبقة لاحقة من أول الاستحقاق الفعلي في غلات الوقف ومدفوعه ، وإن كان اللاحق فرعاً للسابق . أما إذا كان فرعاً في حصة له أمر مقرر بمعنى الترتيب الذى شرطه الوقف ولم ير الشارع أنه في حصة من النص عليه .

وحجب هو منع والسر ، والأصل فيه أن يكون في حجب ، ولكنه يستعمل في معنى نص ، من هذا يستعمل الحجب في الموقوف كالحجب في حق الخصومة ومن أنواعه ولاية والحجب في نيرث وفي الوصية مدفع وفي وقف . وحجب من الأمور السلبية ، فهو بمعنى أن يكون هناك حجب ومحجوب ومحجوب عنه ، ولابد تحقق معنى حجب من أن يكون لكل من الحجب والمحجوب شأن في المحجوب عنه وأن يكون المحجوب حق يفتق به في حصة له يسمه من استبدائه إلا عدم ميراثه ، ثم ، فله سبب ليرث ميراثه لا يدل أنه محجوب عن ميراثه المستحق لفرقة لأنه لا شأن له في إرثه ولا حق له فيه أصلاً ، وكذلك من ميراثه سبب من أسباب ليرث ولكن قام به مانع من مواضعه لا يسمى

محجوب لأنه لا حق له أصلاً ، ولذلك استحق باسمه الخروم تمييزاً له عن المحجوب .
 وإذا وقف على الأصل دون الفرع لا يسمى هذا الفرع محجوباً لأنه ليس موقوفاً
 عليه ولا حق له فيه شيء وحده . والمحجب قد يكون متعاً من جميع الحق كما
 في حجب الممان في الإرث ، وقد يكون متعاً من بعضه كما في حجب نقصان ،
 وقد يكون متعاً دائماً ، وذلك في الحق الذي لا يتحدد كما في الإرث ، ففي استحقاقه
 المحجب لا يمكن أن يؤول بعد ذلك للمحجوب ، وقد يكون متعاً موقوفاً بمدة
 معينة أو مدة حياة المتقدم كما في وصية بالبيع وأوقف إذا كان كل منهما مرساً .
 والمحجب في وصف معناه مع تقدم من موقوف عليهم متأخر منهم عن الاستحقاق
 الأصلي الذي كان يثبت له ولا وجود هذا لتقدم ، فالمحجوب عنه ، في المحجب للنفي
 في هذه المادة ، هو استحقاق الفرع استحقاقاً أصلياً لما كان يستحقه أصله واحداً
 كان ذلك الأصل أو أكثر .

٢٤١ - والأصل هو ما يسمى عنه أو فرع عنه غيره ، فاسم الأصل
 لا يطلق حقيقة إلا على من يكون له فرع ، ولكن هذا معنى غير مرادف بل
 مرد من يكون من أهل طائفة معينة ، ولا يمكن له فرع ، وقد سمي بملافة
 هذا لإطلاق لأن من سمي له فرع من طائفة لأصول من شأنه أن يكون أصلاً
 فصيح اصطلاح اسم لأصل عنه .

والأصل في هذه مدقة عام يسمى في أصل كذا من كذا ، فهو شعب فذكر
 والأخرى ، ويشمل من يكون من طائفة لأصل مشترك ، فرع ومن يكون من طائفة
 أصوله الأغنياء ، كالسبعة ، مع أن غيره مستحق ، فمن مات منه من سمي ثم
 مات ، ترك من سمي منه ، كان في كل من طائفة وصنفه به وطائفة من اسمه أصل
 من موقوف عليهم لا يحجب أحد منهم فرعه هذا عن استحقاق ما كان يستحقه
 أصله ، وهو ، بدعيه ، لأنه لا ترتيب بينه وبينه ، فترتب بينه وبين أصوله
 وقد انقرضوا فاستحق نفسه ما كان يستحقه أصله لأبى .

ولا فرق في ذلك بين أن يكون الموقوف قد عين طائفة لأولى من الأصول

يوصف واحد بمحسبهم ، أو بأوصاف متعددة ، أو ذكر نصيبهم بأسمائهم وألقابهم
يوصف بتسوية بينهم ، أو بأوردتهم بوصف معين ذواتهم ولا يتناول من بقى منهم ،
أو ذكر نصيبهم بالأسماء وبعض الآخر بالأوصاف ، أو ذكرهم جميعاً بأسمائهم .
ويوصف على أولاده ثم على أولاد أولاده ودرجته بطلاً بعد بطل وطيفة بعد طيفة ،
فمن مات من أى طيفة من هذه الطيفات وكان له فرع لم يكن محجوباً بمن بقى
في طيفة هذا الميت ولا في طيفة أعلى أو أدنى من طيفته من الطيفات التي تنمو
طيفة هذا الفرع ، إذ لا ترتب بيه وبينه وإنما الترتيب بينه وبين أصوله وحدهم
ولا يوجد أحد منهم ، وكذلك يكون الحكم لو وقف على أولاد ربه وأولاد عمه
ثم على أولادهم ودرجته طيفة بعد طيفة ، وكذلك لو وقف على أولاده ولان ولان
وسمهم بأسمائهم وعلى من سيجرته الله من الأولاد ثم على درجته طيفة بعد طيفة
فإذا مات من ولده عن فرع لم يكن محجوباً بأحد من طيفة أصله وإن كان أصله
من ذكر أو أنثى منهم . وكذلك لو وقف على زوجته ولان وعلى أولاده ثم درجته
طيفة بعد طيفة . وكذلك لو وقف على أبيه ثم على درجته طيفة بعد طيفة ولم يكن
له حين الوقف سوى أبيه فلا بدخل في وقفه غيرها فإذا مات أحدهما عن فرع
لا يكون محجوباً بالآخر ، لا يكون نصيب أصله منقطعاً ، وكذلك لو وقف على
أولاده محمد وعلى وحده وإبراهيم واسماعيل ثم على درجته بطلاً بعد بطل وطيفة
بعد طيفة ، فإذا مات محمد عن فرع لم يكن محجوباً بمن بقى من أخوة أصله
ولا يكون نصيب محمد منقطعاً .

ومن هذا وما شئت في مادتين ٣٣ و ٣٥ تنصيح أن الشارع لم يرد القضاء على
فكرة الترتيب لكن عند الاحتمال محسب ، بل أراد هذا وأراد معه القضاء على
فكرة الوصف المنقطع التي رسها فقهاء الحنفية على أساس الترتيب الجلي وعدم عودة
نصيب من مات إلى أهل طيفته بد كالأمامين بالأسماء . وكان الوصف لا يصدق
على من بقى منهم .

٢٤٢ والفرع هو ولد الصلب وولده وإن رل ، فهو كالدرية والنسل

اسم جامع يشمل الذكر والأنثى والواحد والأكثر وأورث وغير أورث لحجه
أو حرمانه ، كما يشمل أولاد الطهور وأولاد النفلون ، ويشمل من يكونون من
نظر واحد ومن يكونون من نظرون متفرقة ، ويقف على نفسه ثم على أولاده
محمد وعيسى وحالده وأرهم ، اسم عيل ثم على دريته وقد مرتب الطقات ومات ثم مات
اسم محمد عن أولاد ، وكان له سه محمود الذي مات قبله عن أولاد سه أحمد الذي
مات قبل محمد أيضاً عن أولاد ، ثم يكنى أولاد محمود بن محمد محجوبين ، أولاد محمد
موجودين عند موته ، وقد يكنى أولاد أحمد ابن محمد محجوبين ، الموجودين عند
موت محمد من أخته وأولاده وأولاد اسم محمود .

ومعنى المحجب تعيين أن يكون المدعى موقوفاً عليه وأنه يستحق بالوجود
هذا الأصل ، ويعين ذلك أيضاً أن النكلا في وقف على لدريه مرتب الطقات
أي أن جميع الصفات موقوفة عليها ماتت ، فإذا كان لأصل موقوفاً عليه ،
و مروع ليس موقوفاً عليه ، فإن هذه قد عده لا تصح عليه لأنه لا شيء بالوقف ،
وكذلك لو كان موقوفاً عليه ولكن لأعلى منه ، فإن وقف على أولاد الطهور
صفحة بعد طيفه وقد وقف على أولاد النفلون أصلاً ، أو حقه بعد مروع من أولاد
الطهور وقد وقف على أولاد نظرون طيفه بعد طيفه ، فمن مات من مات لظهور ، قبل
انقراضه ، عن أولاد له يكنى له حق في نصيب لأبيه لا استحقاق لهم قبل بقائه
أولاد الطهور ولا يكنى منهم من الاستحقاق فيه ، وجود نصيبه ولا وجه الاستحقاق ،
في أي شيء ، خبره هو أنهم من فئة أخرى غير فئة نصيبه ، وكذلك نوبة استحقاقهم
فليس حجبهم عنه نصيبهم ، بل محجوب عنه غير نصيبه ، وكان ذلك نصيبه .

٢٤٣ وانعير يشمل الأصل واحد ، لأكثر من مرتب وبعد وروع
انعير يشمل مروعاً لأصله الأصل موجود ، ويشمل مروعاً غير مروع من
مروع هذا الأصل نصيباً ، مرة ، مروعاً ، مروعاً على مروع ، وقد يكون أكثر
من مروع ، فهو نصيب كونه من مروعاً يكون محجوباً ، ويوصف كونه من مروع
غيره لا يكون محجوباً ، ويقوفاً على نفسه ثم على أولاده ثم من بعد كل شيء على

أولاده ثم من صد كل منهم على أولاده وهكذا إلى آخر الطبقات يكون من صد كل واحد من أهل طبقة من الطبقات لأولاده ، كان نصيب كل واحد منهم مستقلاً عن نصيب الآخر وبثثة وقف منفرد ، فإذا تزوج واحد من طبقة أولاد الأولاد مثلاً يست عم له بها وماتت لزوجته هذه عن أولاد له بها لم يكونوا محجوبين بالنسبة لاستحقاقها بأنفسهم ، لأنهم بالنظر إلى هذا الاستحقاق فرع غيره لافرع ، والترتيب بالنظر له بينهم وبين أمهم لا بينهم وبينه ، ألا ترى أنه لو كان لها أولاد من غيره لم يحجبهم قصه فكذلك هؤلاء لأنه لا يعتبر أصلاً لم ولا يسترون فروعاً له بالنظر لهذا الاستحقاق . وكذلك يكون الحكم على ما أحدهم هذا القبول إذا كان كلام الواقف محتملاً ولم تشتتل على نص بمن لترتيب الجلي . أما إذا كان كلامه نصاً في الترتيب الجلي ولم يشترط الواقف قديم الفرع مقدم أصله فإنهم يكونون محجوبين به وبأهل طبقته بالنسبة لأصله ونصيب أمهم .

وكلمة (غيره) في المادة وصف لا يطوى مفهوم من السياق وهو أصل أي لا يحجب أصل فرع أصل غيره ، وس المراد أي أصل كان ، بل المراد أصل غيره من الأصول موقوف عليه بقرينة السياق وبدلالة الترتيب ونص المادة ٥٨ ، فلا يشمل الأصل الذي لا يكون موقوفاً عليه ولا ينطبق هذه القاعدة على فرعه . فلو وقف على أولاده ثم على أولاد أولاده لم يكن له صد وقف أولاد ما وقفه ولم أولاد فإن أولاده الأموات حين الوقف لا يدخلون فيه ويدخل فيه أولاده ، ولكن ليس لهم أن يطعنوا بالاستحقاق مع أعمامهم بحجة أن الأصل لا يحجب فرع غيره ، لأن الفراد لا يحجب فرع أصل غيره من الموقوف عليهم ، والواقف لم يجعلهم استحقاقاً إلا بعد أولاده بعداً ، ولا يمكن أن يكون ترتيب بين أولاده وبين أولاد أولاده أفراداً لأن منهم من ليس له أصل في أولاده الموقوف عليهم فتعين أن يكون لترتيب بينهم حُصياً وأن يعمل بنص الواقف لانهاء هذه طبقة المادة ٥٨ .

٢٤٤ ولا تطبق قاعدة عدم الحجب إلا حيث يكون الوقف على

الدرية . (الوقف) الوارد بهذه المادة اسم جنس أطلق عن كل قيد ، وهو

شامل ما إذا كان لموقوف عليها كل ما وردت عليه غدة الوقف أو حصه، وما إذا
كان الوقف عليها اشتداء أو بعد غيره . مؤقداً كان أو مؤبداً ، كان استحقاق
الدرية فيه واجباً أو اختيارياً أو واجباً واختيارياً معاً .

والدرية قد ينسب من قبل مصادرها وما تنموه في مواطن متعددة ، وقد أطلقت
الدرية هنا عن كل قيد شمل درية الوقف ودرية غيره كأن من كان .

ولا بد أن يكون الوقف على الدرية مرتب الطقات . فلا محل لتطبيق
هذه القاعدة إذا كان الوقف على الدرية مشتركاً ، هذه النواصب فيه بين لظهور
كلها وحمل الاستحقاق من وحدون من معاً ، فلا محال في ذلك أصلاً
ولا بحسب لأحد فرع ولا فرع عنه . وكذلك يكون حاله أنه حمل وقفه
حققت ولكن جمع في إحداهما بين بطنين أو أكثر كما وقف على نفسه ثم
على أولاده وأولاد أولاده ثم على ذريتهم الخ إلى أولاده وأولاد أولاده يكون
طبقه استحقاق وحدة . وإن كان من بطنين وفيهم الأصل والفرع

ومن الشرط أيضاً أن تكون الصفات كلها من الدرية . فلا تنطبق هذه
القاعدة إلا على طقات الدرية وحدها لا على غيرها من الطقات ، أي أنه
لا بد أن يكون بين الصفات . له أساس بحيث يكون هناك أصل وفرع . فلو
وقف على نفسه ودرته ، وعلى أشخاص معينين أو غيرهم ، وعلى أسع
وحده ودرته ، وعلى أشخاص معينين أو غيرهم ، وكان وقفه في
جميع الأحوال مرتب الصفات ، طبق عليه هذه القاعدة في جميع الطقات حتى
في الطبقة الأولى منه لأن راتب كما يسمى في العرف وقد عني الدرية . ولا تنطبق
هذه القاعدة في وقفه على أولاده أصه ثم على إخوته وأخواته ثم على عتقائه ،
فهو ، وإن كان وفقاً لمرتب الطقات ، ليست صفته من الدرية لأنه لا تولد
بينه وبين وقفه على أولاده ودرته ثم على إخوته ودرتهم ثم على قاربه ودرتهم
على أن يكون كل منه من هذه الصفات الثلاث مرتبة لظهور الطقات
في الاستحقاق كان الوقف على كل فئة من صفاتها على الدرية مرتب الطقات

وتنطبق عليه هذه القاعدة ، ولكن لا تنطبق على ترتيب العتات بعضها مع بعض ،
 وإن كان الوقف على طبقات مرتبة وتعتبر كل فئة طبقة بالنسبة لفئة العتات ،
 لأن مجموع هذه الطبقات لا يكون وقد يمكن أن تنطبق عليه وقف الدرجة ومن
 الناس من وقف على منه تم من هذه يكون الرابع لأن كبر أسانته على أن يكون
 لأخوة هذا الأكبر وأخواته مرتبة معين من رابع مادام حياً فإذا مات هذا
 الأكبر كان الرابع لأن كبر أسانته على أن يكون لأخوة هذا الأخير وأخواته هذا
 المرتب مادام حياً وهكذا يجري الحال في جميع الطبقات إلى انقراضهم أحدهم ،
 فالوقف على الأكبر والأكثر يكون من وقف الدرجة مرتبة الطبقات ، أما وقف
 المرتب ، بين فليس من وقف الدرجة ، وإن كان مرتبة الطبقات والطبقات كلها
 ترجع إلى أصل واحد ، لأن لكل طبقة من هذه الطبقات أصل موقوف عليه
 أصلاً ولا توالد بين هذه الطبقات وليس في إحداها أصل في الأخرى مراع له

٢٤٥ - وإذا كان كلام الوقف نصاً في الترتيب لأفراد الأسرة وأصح ،

فيه يتحقق حكم القبول ومدى الحقيقة في عدم حب الأصل فرع غيره عن
 استحقاقه الأصلي منه كونه عاماً هذا أمر ، وإن كان كلامه نصاً في الترتيب
 الجلي ، ولم ينص على فيه الفرع منه أصلاً ، كان الفرع محجوراً بأصله وبغيره
 من الأصول ، لا تنطبق هذه القاعدة وفقاً لما جاء في المادة ٥٨ لأن الراتب قد
 نص على ما يحجب ، وإذا كان قد نص على فيه الفرع مقراً بأصله إذا مات قبل
 الاستحقاق أو هذه كان الفرع محجوراً بأصله وبغيره ، لا ينظر للاستحقاق الأصلي ،
 ولكن بعد شريطة ، بالنسبة للاستحقاق الاستحقاق موقوف لدى جعل له كغرض
 هذا الأمر ، وهو يكون قبل من الاستحقاق الأصلي أو أكثر منه أو مساوياً له ،
 وإذا لم يكن في كلام الوقف ما يبين أحد الترتيبين كان الترتيب أفرادياً وطبقت
 هذه القاعدة أي كان بقصد الأصلي منها هو علاج هذه الحال بالمعقول عن مذهب
 الحنفية ولأحد قول من يرى أن الترتيب فيها يكون ترتيباً وادياً فالترتيب
 انوار في هذه المادة لا يساوي الترتيب الجلي إذا كان نص صريح من الوقف ،

بعد أن أورد الشارع «عدة» عدم لحظ «التي تقرر معنى الترتيب
الأمردي، أعقب قاعدة أخرى هي في الواقع لازم من وارساء في أعقب الصور،
وهذه القاعدة هي أنه إذا كان الوقف على الذرية مرتب الطنفت ومات أحد
موقوف عليهم، وإن كان آخر طبقته موصياً، وكان له فرع من موقوف عليهم
استحق ما استحقه أصله إن كان موته بعد الاستحقاق، أو ما كان يستحقه لو بقي
حيّاً إلى أن حانت إليه استحقاقه إن كان موته من الاستحقاق وهي قاعدة
اشتقت على إثبات أصل الاستحقاق للفرع ويست مقدره.

٢٤٧ - ورد كان الواف مرتب الصنف تربية أمر دبر يحكمه بقانون
الذي قرره الفعدة السابقة استحق فرع مستحقاً معيناً، شرط وقف ذلك
ولم يشرحه، لأن ثبوت الاستحقاق به نتيجة لازمة لكونه له من أمر دبر
لأنه لا ترتيب بينه وبين من عد أصله، وقد مات من بعده، فمصح مستحقاً
سواء من غير حاجة إلى شرط أو من غير، وإذا وجد مثل هذا الشرط كان
تأكيداً وتفصيلاً لما سبق من القول وشرطاً لما أتى معنى جديد وسكن هذا
الفرع لا يستحق طبقاً له ٥٨، إن كان الترتيب أمر دبر، كان الواف من
مريض يقضي بعدم استحقاقه لأنه في هذه حال يكون محروماً من الاستحقاق
من من الواقف فيجب العمل به، لا به، كان من أصحاب الاستحقاق الواف
وكان في من الواقف حرماً به من كل ما يجب به، نصه فيه لا يفسد به

ورد كان الترتيب حياً، وهو لا يكون كذلك إلا من سريخ في كتب
الوقف، وكان الواقف قد اشترط قيام فرع من مات بعد الاستحقاق مقدمه،
أو شرط قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقدمه، أو شرط الأمرين معاً، ثبت
الاستحقاق للفرع بتمامه شرط له وف وعنه له فحسب، ويكون هذا الاستحقاق
استثنائياً وموقوفاً، وما ينبغي التنبه له أن هذه القاعدة لا شأن لها بفهم ما يشترطه
الواقف في ذلك ولا بالندى الذي يصل إليه وإن ذلك ناف على ما كان عليه الحال

قل هذا القانون ، من كان يرى أن النص على استحقاق فرع من مات في أحد
 الحالين « قل الاستحقاق وهذه » بعيد ثبوت هذا الحكم في الحال الأخرى بدلالة
 النص لا يوجب في أحكام هذه القاعدة ما يعبر موقعه ، وكذلك ليس فيها ما يغير موقف
 من كان يذهب إلى أن نص الواقف على حكم إعدامه لا يدل على حكم الحالة الأخرى
 وإذا كان الترتيب حلياً ولم يشترط اواقف شيئاً مما ذكر ولم يكن في ذلك
 حرمان من الاستحقاق الواحد لم يستحق فرع من مات شيئاً ، بين اواقف من
 يستحق نصيبه سوى مره أو لم يستحق ذلك لأن نصه على أن الترتيب حتى نص
 في كتب اوقف يخالف هذه القاعدة فلا تطلق في هذه الحال وهذا المادة ٥٨ .
 أما في حالة الشرط فيثبت الاستحقاق شرطاً من استثناء من حكم الترتيب
 الجلي ويكون نصه على الترتيب الجلي مع هذا الاستثناء غير مخالف هذه القاعدة
 فتطلق أحكامها في حدود الشرط .

٢٤٨ وقد ساء في معنى الفرع وما يسد به . وهو لا يشمل الفرع
 إذا كان له نص في حصة أصله موفته أو كان يجب نقص القسمة موفته
 ولا الفرع إذا كان موقوفاً عليه أو كان موقوفاً عليه وسكن نصه من
 الاستحقاق ما عدا غير وجود أصله ، ومن هذا فرع من مات إذا كان
 بينه وبين نصيب أصله نصيب مالا يخرب الذي نص عليه اواقف وأحكام
 المادة ٥٨ . ويشمل فرع من مات وإن كان فرع لأصل آخر لا أصل له موقوفاً ،
 وفرع من مات وإن كان له أصل آخر مات من قبل واستحق في اوقف سكونه
 فرع من مات أولاً ، وفرع من مات وكان له طيفته موفته كان الترتيب أمراً
 وفقاً لأحكام هذا القانون

٢٤٩ - قد حددت هذه القاعدة مقدار الذي يستحقه فرع من مات
 بما استحقه هذا الميت أو ما كان يستحقه

فإذا مات موقوف عليه بعد الاستحقاق وكان له فرع استحق فرعاً ما كان
 يستحقه عند موته . وإذا كان الترتيب أمراً في ظل هذا القانون فالأمر فيه بين

وذلك لأن نصيب أول أصل يكون موقوفاً عليه ثم من بعده هو وحده يكون نصيبه لأولاده ثم من بعد كل واحد منهم يكون نصيبه لأولاده وهكذا إلى آخر الطبقات، فيكون نصيب كل ميت موقوفاً على وعه يستحقه مستحقه نصيباً بعبه لا يقتضي شرط آخر وإذ كان الترتيب حياً بعض من الواقع وشرط لفرع من مات هذا المقدار استحقه طبقاً لشرط الواقع لمقتضى هذه القاعدة. ولكن هذا الشرط لا يعمل به إذا كان من مات آخر طبقته مواتاً لانهاء العمل به بانقراض الطبقة ونفس القصة وأما الاستحقاق لطبقة فرعه استحقاقاً أصلياً. وإذا كان الموت مدرجاً وعبه ترتباً حياً وحمل هذا الفرع أقل من حط أصله فإنه لا يستحق إلا ما شرط به ولا يستحق أكثر منه لأن شرط الواقع يكون نصيباً يخالف هذه القاعدة بعمل به ولا يعمل به طبقاً مادة ٥٨، وكذلك يكون الحال في الترتيب الأخرى بد وجد مثل ذلك. فأياً ما كانت الحال لا يصل لهذه القاعدة إذا كان في كتب بوقف بعض بعبه في قدر الاستحقاق. ومن أمثلة ذلك ما جرى عليه بعض القوانين من جعل نصف نصيب بنت أو عبه للزوجة في هذه الحال لا تنطبق هذه القاعدة ويعمل بعض بوقف سواء كان الترتيب أفراداً أو حياً ومن ليس له هذا النص لا يعمل به إذا كان فيه إخلال بأحكام الاستحقاق واجب

وقد سبق الاستحقاق في هذه القاعدة ليدل على كل ما كان مستحقه بنت حياً مواتاً سواء أكان مستحقاً أصلاً أم استحقاقاً إليه نوت من من فرع مستحق من أهل طبقته أو من أهل بوقف يقتضي لأحكام الطبقة بداء، كانت أحكام هذه البنية وغيرها من لأحكام في باب العمل بها، فإن كل ما كان يتدبره إلى وقت موته يكون نصيبه مستحقاً به فيجب أن يستحقه وعبه ومن استحق أن يستحق الفرع لهذا لقد ربيث له في هذه الحال بموت هذا الأصل

٢٥٠ وإذا مات الموقوف عليه قبل الاستحقاق وكان له فرع استحق

ما كان يستحقه هذا الميت لو أنه بقي حياً حتى جاءت ورثته في الاستحقاق نفسه
 إذا كان الترتيب أفراداً في نظر هذا القانون ، أو تقتضي شرط الواقف إذا كان
 الترتيب حلياً تقتضي نفيه ، واستحقاق الفرع في هذه الحال متأخر حيناً عن وقت
 موت أصله وله وقت آخر غيره ، وفي هذا يختلف فرع من مات بعد الاستحقاق عن
 فرع من مات قبله ، ومعرفة قدر ما يستحقه تكون تقديره موجوداً مع من يستحق
 معهم حين يحيى وقت استحقاقهم وبوجوه استحقاق الفرع هذا مدار في حالتي
 الترتيب الأفرادي والترتيب الحلي مع الشرط هو عين التوجيه الذي بينته في ولد
 من مات بعد الاستحقاق ، كما أن استحقاقه هذا القدر لا يكون إلا إذا لم يكن
 هناك نص يخالفه ، وإذا لم يكن لميت آخر طيفته موصياً وكان الترتيب حلياً
 كما ذكر هناك .

فلو أنه وقف على نفسه ثم على ورثته بأسوية وقد ييسر فيه استحقاق واحد
 وكان مراد الطلقات نزلت أفراداً في نظر هذا القانون ، أو رتبته ترتيباً صريحاً
 ولكنه شرط قيام الفرع مقام أصله واستحقاقه ما يستحقه أصله كما يستحقه لو كان حياً
 باقياً ، ومات أحد أولاده بعد الوقف وفي حياته عقيم ثم مات ابن مهم أيضاً
 أو لأحدهم أولاد وأولاد هؤلاء الأولاد ، ولثاني أولاد أولاد أولاد ثم مات
 الواقف عن ذكر ما وعن أربعة أولاد لصاحبه ، فلا يحدد مولده الذي مات
 ولا فرع له ، وإنما يفرض وجود ولديه اللذين ماتا قبله وبشكل مهم فرع ، ويقسم
 الاستحقاق عليهم وعلى لموجودين من أولاد الواقف عند موته ، وهو لوقت الذي
 كان يستحق فيه من مات لو كان باقياً ، يستحق كل مهم سدس من نصيب
 كل واحد من الأربعة ، وما نصيب ميت الذي له أولاد وأولادهم يستحقه
 أولاده ولا يستحق أولادهم شيئاً منه لأنهم محجورون بنصهم ، وما نصيب
 الآخر يستحقه أولاد أولاده . وبطلان على نصيب من نزلت مهم عقيم بعد
 ذلك حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ أو ما عساه يكون في كتاب الوقف من
 نص يخالفها .

وإن الاستحقاق في هذا الوقف كان كله استحقاقاً واحداً وكان أولاد الوقف
الأربعة هم ورثته لاوارث له سواء يستحق فيه فرع من مات قبل الوقف ، بقدر الذي
تجبره المادة ٢٩ ولا يحمل هذه القاعدة ولا شرط الواف في راد عنه لأن في العمل
بذلك إحلالاً لأحكام الاستحقاق الواجب ولو كان الاستحقاق فيه بعضه وحسب
وبعضه إحتياري طبقت أحكام المواد ٣٤، ٣٩، ٣٠ على الوصية الذي سقطت عنه .
وفي مثال لدى ذكرته أولاً في السنة ١٣٤٢ هـ متى مات محمد ابن الواف
كان ما يستحقه لأولاده لموجودين عند موته مع فرض وجود ابنه محمود الذي
مات قبله عن ذريته ، وما يصيب الأحياء بأحدويه ، وما يصيب محموداً هو ما كان
يستحقه لو كان حياً ويقسم على أولاده لموجودين عند موت والده محمد ابن الواف
مع فرض وجود ابنه أحمد الذي وفي عن أولاد ، وما يصيب ابنه أحمد هو ما كان
يستحقه حين يحيى . وقت استحقاقه لو كان حياً وهو موت محمد ابن الواف ،
فستحبه أولاده ، ، مات بعد موت محمد أحمد من أولاد الواف وأولاد محمود
وأولاد أحمد عقبه . طفت على استحقاقه الفقرة الأولى من المادة ٣٣ أو النصوص
الواردة بكتاب الوقف .

ما كان يستحقه هذا الميت لو أنه بقي حياً حتى جاءت بنته في الاستحقاق بعده
إذا كان الترتيب أفرادياً في نظر هذا القانون ، أو تقتضي شرط اواقف إذا كان
الترتيب جدياً ، تقتضي بعده ، فاستحقاق الفرع في هذه الحال متأخر حتى عن وقت
موت أصله وله وقت آخر غيره ، وفي هذا يختلف فرع من مات بعد الاستحقاق عن
فرع من مات قبله ، ومعرفة قدر ما يستحقه تكون بتقديره موحوداً مع من يستحق
معه من جدي ، وقت استحقاقهم . ووجوب استحقاق الفرع هذا بمدار في حالتي
الترتيب الأفرادي والترتيب الحلي مع الشرط هو عين التوجيه الذي بينته في ولد
من مات بعد الاستحقاق ، كما أن استحقاقه هذا القدر لا يكون إلا إذا لم يكن
هناك من يحل محله ، وإذا لم يكن الميت آخر طيفه موتاً وكان الترتيب جدياً
كما ذكر هناك .

فإنه وقف على بعده ثم على درته بالسوية وقد ليس فيه استحقاق واجب
وكان ترتيب المطلق ترتيباً أفرادياً في نظر هذا القانون ، أو أنه ترتيباً حسبياً صريحاً
ولكنه شرط قيام الفرع . عدم أصله واستحقاقه ما استحقه أو كان يستحقه لو كان حياً
باقياً ، ومات أحد أولاده بعد الوقف وفي حياته عقباً ثم مات أيضاً منهم أيضاً
أو لأحدهم أولاد وولد لولد الأولاد ، وقتل أو أولاد أو أولاد ثم مات
الواقف عن ذكر ما هو أربعة أولاد بعده ، فلا أحد له ولد الذي مات
ولا فرع له ، وإن يفرس ، حود ولده الذين ماتوا قبله ، لكل منهم فرع ، ويقسم
لاستحقاق عصبه وعلى الموحودين من أولاد الواقف بعد موته ، وهو الوقت الذي
كان يستحق فيه من ماله ، كما باقيين ، فيستحق كل منهم السدس فما أصاب
كل واحد من الأحياء بعده ، وما أصاب الميت الذي له أولاد وأولادهم يستحقه
ولاده ولا يستحق أولادهم شيئاً منه لأنهم محجورون ، وصوم ، وما أصاب
الآخر يستحقه أولاد ولاده . وينطبق على نصيب من يتوب منهم عقب بعد
ذلك حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٣ أو ما صاه يكون في كتاب الوقف من
عن بعضها .

الثاني يكون طبق شرط الواف في التسوية والتفصيل منهم، أما إن سكت وأطلق فإن سكونه لا يكون دليلاً على إرادة الواف التسوية منهم ولا يعتبر التوى هذا أصلاً لوجود أصل آخر أقوى منه وهو إرادة الشارع مسايرة لمواريث بالقدر المستطاع - هذا وقف عليهم قدر ما يجب وأطلق في التقدير كان للذكر نصف لأنثى، وكذلك يكون الحال لو لم يكونوا من موقوف عليهم ثم دخلوا في الاستحقاق طفاً لأحكام الساتين ٢٤ و ٣٠

٢٥٢ - ج: عدم تقضى القسمة:

ومرر الشرع أيضاً قاعدة نالفة هي مظهر من مظاهر الترتيب الأفرادى ولازم من لوازمه، وهي أنه إذا كان الوقف على الذرية وكان مرتب الطقات لا تقضى قسمة الأربع على مستحقين فإنما من الطقة العليا منهم ولا يحدد نور منه على رؤوس الطقة التي تنسب، بل يستمر ما كان للفرع من أصله طقة نفس الوقف وبحكم هذا القانون متفقاً في فروعه على الوجه الذي تقرر في القاعدتين الساتين، فلا يحجب أصل فرع غيره عن استحقاقه لما استحقه، كما استحقه أصله وإن كان أيضاً فرعاً لأصل الموقوف، ويحجب الأصل فرعه، سطر لاستحقاقه هو يقتضى النص على الترتيب، ومن مات من الموقوف عليهم سطر فرعه ما استحقه هذا الميت أو كان استحقه لو بقي حياً حتى جاء وقت سطره، وإن كان هذا الفرع فرعاً لأصل آخر لا يرث الموقوف أو فرعاً لآخر مات من قبل وأسد استحقاقه أو دخل فيه

وإذا كان الترتيب أفرادياً فعدم تقضى القسمة لازم من لوازمه لأنه لا ترتب إلا بين الفرع وأصله وحده، وهذا الأصل هو الصفة السابقة عليه في الوقف دون سائر أهل طفته، ونصب أول الأصول موقوف عنه ثم من بعده على أولاده ثم من بعد كل منهم يكون نصيبه لأولاده وهكذا في سائر لطقات إلى آخرها ومن موقوف على بقية طقة الأصل لأول ولا على فروعه ولا دخل لهم فيه

ولا وجه مع هذا بنفس نفسه ، فترى من أى طرفة كان هذا الأصل
مصرفاً إلى فروعه طبقاً للقاعدتين السابقتين

وإذا كان القرب حياً ، ولم يكن أحدهما من صفة معنى لاستحقاق مع وجود أحد
من الصفة العليا فلا محل إذ ذلك نقول بنفس نفسه أو عدمه ، فترى من أى طرفة
من الطوائف لأن المستحق إنما هو طبقه وحده وتوابعه ، فترى من أى طرفة
التوزيع ولا تكون هذه قسمة فائقة حتى قال بنفسه أو عدمه ، وإذا كان قسمة
أخرى على عدمه الدية حيث محل القسمة منتهية ، فهذا من لا علاقة لها
بهذه الف عدة

وإذا كان له من حياً ، وكان ، فترى من أى طرفة هذا الأصل مقام
فروعه ، واستحقاق أصل من الصفة العليا يقتضي هذا الشرط هنا يكون محل القول
بنفس القسمة وعدم تقضاها لأنه حين موت آخر واحد من القسمة لم يبق
قسمة ، بل لا بد من فروعه مستحق صورته ، ولكن القسمة في هذه
الحال يجب أن بنفس نفس ، أو كيف شئ ، فترى من أى طرفة هذا
هذه القاعدة طبقاً للمادة ٥٨

بنفس القسمة وعدمه لا محل للكلام فهو إذا كان لاستحقاق محضراً في
الطرفة العليا ولا يستحق السوء ، ، يكون لنفسه ، فترى من أى طرفة
التوزيع استحقاقه ، وذلك في تعريف الأمر ذي ، ولكن لا ينقص لأن بعضها
بعدم معنى هذا الترتيب ولا يتفق معه ، أو يستحق الله ، فترى من أى طرفة
إذا كان أو كيف قدره ، فترى من أى طرفة هذا ، فترى من أى طرفة هذا
فروعه وهذا يجب بنفسه ، فترى من أى طرفة

٢٥٣ - بعد هذا الإيجاز ، يمكن أن يخص الأحوال بنفس لنفسه

في بي -

(١) يجب أن بنفس نفسه في الأحوال الآتية

١ - في لاستحقاق أو حب ، فترى من أى طرفة هل استحق أو لا ، فترى من أى طرفة

بها من صدره وجاء مؤكداً ، وإن قاعدة عدم نقص النسبة التي قررها هذا القانون لاسيما ما إذا كان له نص قد نص على الترتيب المحلى ولا تطبق في هذه الحال طبقاً للمادة ٥٨ ، فيتمين أن يكون محل التعديل هو هذه الحال التي يختلف فيها حكم القانون عما كان يجري عليه العمل قبله حيث اعتبرها من الترتيب الأفرادى وكانت من قبل تعتبر من قبل الترتيب المحلى ونقص النسبة ماقرص الطبقة حيث يكون مدس مستحقون من وروع أهمها مقتضى شرط الواقف ، وقد حترم القانون ما كان منه في ذلك إلى وقت العمل به .

ونقص نسبة قبل له من بعده حكم يغيره النسبة ، وهو يتم بانقراض الطبقة من غير توقف على رخص من مستحقين ، لا على النسبة ، ثنى مرصت الطبقة ثنى لاستحقاق لأهل النسبة ، لكنه طرد حكم له من حين الاند اص وهذا أمر واضح لا شبهة فيه وما كان يصح بحال أن يكون محل أخذ ورد ، ولكن عتب صدور القانون تأثرت حول ذلك آراء مشوشة كان مصدرها كلمة (نقص فيها النسبة) وأنها تقتضى أن يكون مدس من نقصها ولو أن الشارع أراد غير ذلك له (نقصت) ونسب من موعون بذلك أن (انتقص) مطاوع للعن (نقص) مدفوف ، وحد وحي أو نسب أن نقص النسبة هو الحكم لفهوى ، للشرح ابدى عتب أن عتب ، أن مثل هذا الموعون لا يسي أن عتب على قدميه نبيه مدس ، فقد ورد احسب من روعون ذلك في بينهم ، منهم من ذهب إلى أنه لا بد من أن يكون لنقص مدير حكم القانون ، وهذا قد يكون مانعاً وقد يكون مانعاً ، ومنهم من شدد وفاق لا بد من حكم نص في هوى ولكن لنقص ، حتى لأن لم يحل أحداً من له نص من ذهب به ، وأخير قدم إلى مجلس الشيوخ اقتراح يرمى إلى تعديل المادة ٥٧ إما بحذف الفقرة الأخيرة منها أو بحمل عباراتها « في الأحوال التي نقصت فيها النسبة بحكم هاتى .. » وقد رفضت لجنة الصل هذا الاقتراح بالإجماع ، أما المجلس فقد دارت به مناقشة طويلة تتعلق بشكل الاقتراح وأخيراً طلب مدير إعادة التبرير إلى اللجنة فأعيد إليها ولم تعد

النظر فيه حتى تهت ثبوت ضرورة وسننى القبول في ذلك معصلاً بن شدة الله في المحقق
الثاني من هذا الكتاب .

(ح) ولا يحل القول بنفس القسمة أو عدمه نقضاً إذا كان الاستحقاق
لطفة واحدة ولا استحقاق معها لأحد من فروع من مائة من الأصول ، ولا يكون
عند انقراض اللطفة قسمة دائمة حتى يقل بنفسها أو عدمه

٢٥٤ - وضعت الأحكام مادة ٥٨ لا يطق شيء من هذه الفروع عند الثلاث
إذا كان في كتاب يوقف بعض بجماعه وقد احتسب لشرع أن يعبر سحره إذا دل
كلام الواقف « أو » بد كان منهم من كتب الوقف « وعبري أن يأتي بكلمة
« نفس » ومعنى النفس عند الأصوليين والفقه « يحدد بين موقوف واحد به إلى يراده
هنا . فلا عبرة بالكلام المحتمل ولا المؤور ، ولا يقرن لتصيد من العشرات ،
ولا بقواعد فقهية سببة على القبول « تقريب لمحي في حجة الاحتمال ، وذلك لأن
الشارع قد رأى أن لا تعذر أي حملته على تقرير هذه القواعد أقوى من
الإرادة المحتملة « قرر في مسمى على هذه القواعد من الأحكام لا يمكن أن
يمطه سوى من صرح من « وقف يدل على يراده لا شئ فيها .

ومدة ٥٨ من معنى من القول « كلمة المصوب الصريحة والعشرات
المحملة فيها الكلمة محددة « دون ذلك تعذر

٢٥٥ - ومدة ٥٨ لا يطق شيء من هذه الفروع إذا كان في تطبيقه
مماس أحكام الاستحقاق أو حب « ومدة ٢٤ وما بينهما لا يطق شيء من
المصوص « شروط « مدة في كتاب « وقف بد كان في تطبيقه من « أحكام
هذا الاستحقاق « وير « صريح الأمر في ذلك غاية في الإحلال والوضوح .

ولا بد أن بين هذا حقيقة مباشرة هي أصبحت « مدة ٥٨ وهي « في الأداء
الصادرة « هل نفس هذه الفروع « أن هذه لإضافة كانت « الأمر مصطرفة
ثم أصبحت قياً بعد من « الله « قول . « م يكن هذه لإضافة في فصل لمشروع ، لأن
أحداً لم ير حاجة إليها أصلاً مع أن أحكام الاستحقاق « حب « لم تكن مطلقة به

على شيء من الأوقاف السابقة، ولما أخذ مجلس النواب سريان أحكام الاستحقاق الواجب على الأوقاف السابقة المسماة المادة ٥٧ اشهد التفكير عن مثل هذه الإضافة كما هو واضح، أما هذه العدة فقد عادت «المشروع إلى أصله» ولكنها خشت أن يكون في قول المادة ٥٨ «وذلك دون إحلال أحكام المدينين ٢٤ و ٣٠» إيهام أو إيحاء بأن أحكام مدينين المدينين تنطبق على الأوقاف السابقة وهي حشية لا مدبر لها وخوف من أمر لا يمكن أن يعمم، ولهذا الحشية رأت أن تصيب إليها «في الأوقاف» الصادرة بعد العمل بهذا القانون «وكانت عن ذلك في تقريرها» ولأجل أن يكون مفهوماً أن أحكام المدينين ٢٤ و ٣٠ لا تنطبق إلا على الأوقاف التي أصدرت بعد العمل بهذا القانون عدلت المادة ٥٨ بحيث تنطبق مع هذا المعنى «غير أن هذه الإضافة سقطت من ملحق التقرير المشتمل على النصوص وكتب أمام المادة ٥٨ عبارة «على أصله» ونسب «نظر مشروع المجلس» فالرئيس «ألفت نظر حصر انكم إلى أنه يوجد صحيح في المادة ٥٨ نصيب إلى آخره وهذا نص في الأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون»^(١) فأجبت كلمة «قبل» محل كلمة «بعد» كما جاء في المصطبة، «ذلك خطأ كذا ولا شك» ولم أن أحكم بقى كما رأيت هذه العدة في الجمعية لكات هذه الإضافة وصمدت إلى «نية حد» ولكن مجلس الشيوخ لم يوافق به وتقرر ما أقره مجلس النواب وأحد بأرجحية وصا المدينين ٢٤ و ٣٠ أحكام في الأوقاف الصادرة بعد العمل بالقانون وفي بعض الأوقاف الصادرة قبل فأصبحت هذه العبارة صحيحة في الجملة، غير أن الاختصار على الأوقاف الصادرة قبل القانون كما هو نص المادة المحررة أو الصادرة بعده كما هو مقصود في الواقع لا يعمى شيئاً، فالأوقاف السابقة واللاحقة في ذلك سواء، هذا إلى أن الإضافة في ذاتها لا حاجة إليها ولا فائدة منها انتصرت أو خشت بين اللوعين. وأما ما كانت العدة من وجودها لا يمكن أن يثبت عنه صرر ولا إحلال بالمعنى وليس للاختصار مفهوم بل هو مطلق ينصوص القانون العريضة.

٣٥٦ - والقواعد الثلاث التي اشتمت عليها هذه المادة كما تطبق على الأوقاف الصادرة بعد العمل بهذا القانون تطبق على الأوقاف المصادرة منه صفاً من المادة ٥٦ والقاعدتين الأولى والثانية من هذه القواعد تطبق على الحوادث السابقة . وقد كان من مقتضى الإطلاق في ذلك أن هاتين القاعدتين تصفان على الحوادث السابقة من غير تحديد وبتوهم مدى معين يقف عنده تصنيفها وهذا يستلزم حتماً أن تقول في الأوقاف للرتبة رتبةً محصلاً بأن الترتيب بها ترتيب أفرادى بين جميع الطقات وأن سطر إلى أول طقة من موقوف عنهم وتعمل استحقاق من مات منهم عن فرع استحقاقاً لفرعه ويبقى ذلك مستقلاً في فروعه هو حصه على ألا يحجب أصل فرع غيره ومن مات منهم صرف ما يستحقه أو كان يستحقه إلى فرعه وسلسل الاستحقاق على هذا الوجه حتى يصل إلى مستحقين لموجودين محصل لكل منهم ما يستحقه طبقاً لهذا التقسيم هذا هو مقتضى الإطلاق في تطبيق هاتين القاعدتين ولكن الشارع لم يرد هذا لما فيه من إرحمية استحيطة وولادة الاستحقاق والتوزيع للدرس استقراً من عشرت لسنين بل للثمن وإن زدن يسلك حذراً معتدلاً لا يعود منه ضرر دواش ، فلا هو مع تطبيقها على الحوادث السابقة ساء ولا هو ذهب في تطبيقها عنها إلى هذا المدى البعد ، فكتفي باستثناء قاعدة عدم نقص القسمة من لتطبيق على الحوادث السابقة ، أي أنه أحقره إرأى القتل بالترتيب المحلى فيه هو محتمل للأقربين حتى آخر طقة انقرضت قبل العمل بهذا القانون ، ويبره من هذا حتى ألا تطبق قاعدة عدم حجب الأصل فرع غيره وقاعدة قيام الفرع منه أصله بغير شرط من أوقاف فيه قبل ذلك من الطقات لأبهم من لورم الترتيب الأفرادى ولا يتلاءمان مع الترتيب المحلى الذي أحترمه القانون بالنظر لهذه الطقات ، ولا يمكن مع الاعتراف بصحة ما كان قبل من نقص القسمة كل فرصت طقة أن نقل بانتقال نصيب الأصل لفرعه ، لأنه بنفس القسمة لم يبق لهذا الأصل استحقاق وصار الاستحقاق أصيباً للطقة التي منها فروعه الذين يستحقون منهم وقد يريد استحقاقهم عما كان

له أو ينقص عنه هاتين القاعدتين لأنطبق في الحوادث السابقة إلا بالنسبة
للطبقة العليا من الموقوف عليهم التي تكون موجودة حين العمل بهذا القانون
والطبقات التي تنبأ دون التي قوبلها وما سبكه الشارع هو الطريقة التي قد
يرزق الاستحقاق ولم يبرر التورع ابتداء من أولى طبقات الموقوف عليهم ، الأمر
الذي قد يكون صرره صاعداً وكثيراً ما يؤدي إلى الارتباك ، وفتح باب واسع
للسرعات وطول أمد التخصيص ، على أنه في الأحوال يستدعيه قد يكون حراؤه
متمسرين ، كما أنه لم ينس البر من ماب أصله ورأى في الوقت نفسه مساواة
بين فروع الطبقة العليا الموجودة عند العمل بهذا القانون ، فيعرف بين من مات أصله
قبل العمل بهذا القانون ومن يموت أصله عند العمل به ، كما أنه رعى في الاستقراء
اجتناب نقض القصة عند العمل بالقانون في يكون ترتيبه فيه محتملاً ، إذ يراعى تطبيق
هاتين القاعدتين على الحوادث السابقة بهذا القدر ، فوجب استثناء الترتيب المحلى حتى
تقرض هذه العنيفة ثم نفس القصة ولا أدى ذلك إلى حرمان بعض الموقوف عليهم
وهم من مات أصولهم قبل القانون ، وإنما من الاستحقاق شيئاً بعد موت أصلهم .
فلو وقف على نفسه ثم على أولاده ودرسته طيلة مدة حياته وحياة من بعده
تحتجب العنيفة أممهم العنيفة نفسها ، ثم مات وتدرجت الطبقات الأولى مع الأولى
من الموقوف عليهم وكان مقرض المدة في أكتوبر سنة ١٩٤٤ و كان ذلك
الاستحقاق إلى الطبقة الخامسة وكانت مكونة من عشرة ، مات منهم ستة في مدة
ما بين نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، مات منهم في يناير
سنة ١٩٤٧ ، وبقى منهم ثلاثة ، وكان كل من مات فرع ، كما أنه كان هؤلاء
العشرة أح من طبقتهم مات سنة ١٩٤٣ وكان له فرع ، فملا نظر إلى الطعنت
الأربع التي أقرضت ولا يطبق عليها شيء من التورع لثلاث التي قررها هذه
المادة ، وإنما ينظر إلى الطبقة الخامسة التي لم يفرض قبل العمل بالقانون وتطبق
عليها قاعدة عدم المحجب وعدة قيد الفرع مقدم ، ويجعل الترتيب بينها وبين
مروعها ترتيباً آمادياً لا ترتيباً حمياً كما كان الحال من قبل ، ويعمل بهذا

في الحوادث السابقة وفي اللاحقة على حد سواء ، من مات سنة ١٩٤٢ يستحق
فرعه ما كان يستحقه لو كان حياً حين انقراض الطقة الرابعة ، ومن مات بعد
الاستحقاق استحق فرع كل منهم ما كان يستحقه أصله حين موته سواء أ كان
موت قبل ١٧ يويه سنة ١٩٤٦ أم كان بعده ، ومن يموت من الثلاثة السابقين عن
فرع بصرف استحقاقه لفرعه ومن يموت منهم ومن له فرع سبه في الاستحقاق
طبق على استحقاقه حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٣ ، وما استحقه كل فرع
من فروع من ماتوا يبقى منفلاً في فروعه ولا يخص قسمة الربيع في هذا الوقف
بعد ذلك بانقراض أي طقة ولو أن الشارع يقرر تطبيق القاعدين الأولين
على الحوادث السابقة ومصر تطبيقها على الحوادث اللاحقة بقيت فروع السبعة
الذين ماتوا قبل ١٧ يويه سنة ١٩٤٦ محرومين من بقاى نقراس الثلاثة السابقين ،
في الوقت الذي يستحق فيه فرع من مات في حيز سنة ١٩٤٧ ربع الوقف
ويستحق فيه فرع من يموت من الثلاثة السابقين ما كان يستحقه أصله حين موته ،
ولوجب نقص قسمة الربيع «نقراس الطقة الخامسة وسبعة قسمة جديدة
على رؤس أهل الطقة السادسة حتى لا يحرم أولاد السبعة الآخرين ، ولكن
الشارع قد اتفق كل هذه التنازح فأحسن صفاً

والاستحقاق ثبت لفرع من مات سنة ١٩٤٢ من وقت انقراض الطقة
الرابعة وفرع كل من السبع الآخرين في وقت من وقت موته ، ولكن ليس
لأحد منهم أن يطالب باستحقاقه إلا في المراتب التي تحدثت بها ١٧ يويه
سنة ١٩٤٦ طبقاً لنص المادة ٥٩

ومن حكم عليه قبل العمل بهذا القانون من فروع هؤلاء السبعة حكماً نهائياً
بأنه لا يستحق في وقف ما يلقى أحد من أهل الطقة الخامسة لا يشتبه استحقاق
مقتضى هذه المادة ويبقى الحكم نافذاً مانعاً طرف الخصومة التي صدرت عن هذا الحكم
طبقاً للمادة ٦٠ . فإذا فرض أن حصصه مات قبل انقراض هذه الطقة زالت قوة
الحكم وثبت له الاستحقاق من ذلك الحين لانه ، ولو فرض بقاء الخصمين إلى

انقراضهم لم يثبت له استحقاق قبل ذلك ووجب نقص قسمة الربع هذه واستثناء
 قسمة جديدة إذ لو لا ذلك لحرم هذا المحكوم عليه حرماً دائماً مع أنه من الموقوف
 عليهم فيجب نقصها أثناء ذلك طبقاً للاستثناء الوارد بالفقرة الثانية من هذه المادة .
 وأحكام هذه المادة محدودة لا تنطبق على الأوقاف الواردة بأداة ٩١ كما هو
 صريح الاستثناء الوارد بها . والحق أني لم أهتم بحكمة هذا الاستثناء ، ولقد
 راحت عني في أمثاله من كان موكولاً إليه أمر الاستثناء ، طيب الله ثراه ، فلم
 يد لي مقبلاً ، بل لم سد شئ وأصر على الاستثناء بحجة أن هذا مما أقره مجلس
 الشيوخ في الشروع الأول .

٢٥٧ - أقرال الفقهاء

لا يعرف أن بين الفقهاء خلافاً في وجوب العمل بما يدل عليه كلام الواقف
 إذا كان قاطعاً في أن الترتيب بين الطلقات ترتيب أفرادى أو ترتيب تخلي ، ويؤكد
 هذا اتفاقهم ، إذا استثنى من تسمية ومن تاسمه ، على أن شرط الواقف كص
 الشارع وأنه يجب العمل به إلا في أحوال خاصة يتصور فيها معنى والخلاف بين
 الفقهاء في مسألة الترتيب بين حلال في أصل المسألة وليس إلا خلافاً في فهم
 عبارات الواقفين وصلح دلائلها على ما يريدون .

وقد ذهب فقهاء الحنفية إلى أنه إذا وقع على أكثر من واحد ، عنهم
 بدواتهم أو وصف بدواتهم أو بهدايتهم ، ثم من عدم على دريتهم وسمهم ،
 وحصل وقعه مرتب الطلقات ، كان كلامه قطعاً في أن الترتيب بين الطلقات
 حتمي أو بين نصب ترتيب أفراد على فرد كما لو قال : بعد كل منهم ، ووجب
 العمل بما يقتضيه هذا الترتيب في الطلقات التي دعيه ، فيكون كل فرع محصوراً
 بأصله ، ولا يجب أحسن فرع غيره ، ومن مات بعد الاستحقاق كان ما يستحقه
 استحقاقاً فرعاً ، ويستحقه هذا الفرع استحقاقاً أصيلاً لأن الطلقة الثانية هذا الأصل
 في الاستحقاق ، شرط . فذلك أو لم يشرطه ، ويستحق كل ما كان يستحقه
 أصله حين موته ، الاستحقاق الأصلي والآيل في ذلك سواء ومن مات قبل

أن الوقف إما نص على قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقدم أصله في الدرجة
 والاستحقاق فمفهومه أن من مات بعد الاستحقاق لا يقوم فرعه مقامه ولا يستحق
 ما كان يستحقه وقد رتب الواقف الطلقة الرابعة في أولاده بقوله ثم على ذريتهم
 تحمل تلك الطلقة مؤجرة عن نفسه وعائ (الفرع الذي مات أصله) هو من
 هذه الطلقة ومن حمل مستحقين في هذا خواتم من أهل الطلقة الثالثة
 فيخصون بالاستحقاق عملاً بهذا الترتيب . لكن لو قيل باستحقاق على المذكور
 معهم لكان له وجه وجه ، وذلك لأن الواقف حيث عمر بدقوه ثم من بعدهم
 على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريته وسهم وعقبه ، فبوجه يساوي ذلك
 بينهم طاعت طاعة بد طاعة وسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطلقة العليا منهم
 فحسب العتقة السلي من نسب لا من غيرها ، ثم قال كل ذلك مع مراعاة
 المصلحة الشرعية وحسب الأصل لفرعه فقد أظهر أن مراده ترتيب الطبقات
 في وقفه خصوص ترتيب الأصول على الفروع وحسب الأصول لفروعهم فقط
 لا مطلق الترتيب للدرجة العليا عن من هي أسفل منها ، فصار أهل الدرجة العليا
 والسلي مستحقين ؛ مع الوقف بشرط الواقف لدخول السلي في الذرية المنصوص
 عليهم والجميع مشتركين في الاستحقاق فلا تفاضل ما عدا من نص على حجبته وهو
 الفرع عند وجود أصله فيدخل على المذكور في استحقاق ريع الوقف لدخوله فيمن
 ذكر عند عدم وجود أصله الذي يحجبته لو كان حياً . وما قوله على أن من مات
 منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من ماله وترك فرعاً ذم فرعه
 مقدمه . الخ فهو نص على جزمه من عموم ما استعبد من كلامه دفعه لم عساه
 أن يتوهم من عدم استحقاق ذلك الفرع الذي مات أصله قبل الدخول في الوقف
 والاستحقاق في الوقف لكونه محل خفاء في الجملة . من كان من ذكر مستحق
 لعدم وجود الحاجب بعدم وجود أصله . وبعد طبع فتاواه أفتى بحكمة الاسكندرية
 الشرعية بتاريخ ١١ المحرم سنة ١٣١١ بالفتوى رقم ٢٣٣ في مثل هذا الوقف ،
 وأما هو ، أن هذا الوقف قد أفتى والده بمصوبه أن الترتيب فيه ترتيب

طقات لأقرب أو دو حبل قول لو قب الطقة اعيا تحب الطقة السعي من
 معها لا من غيرها تـ كيداً ترتيب الطقات التي بقوله ثم على أولاده ثم وثم
 إلى آخره ، وفقى حصرة مفتى الاسكندرية في الوقف المذكور ، بتاريخ ٢ جمادى
 الآخرة سنة ١٣٠٦ رقم ١٨٤ « مضمة فتاوى » ، مل صدور مراعاة المذكورة ،
 من الذي ظهره أن الوقف المذكور رتب أولاد بين أولاده ودينه سقط ثم وثم الخ
 وقوله سلا بعد نسل ، حيل بعد حبل وضمة بعد طقة ، ثم حصص هذا الترتيب
 ترتيب الأصل على فرعه فقط بقوله « الطقة اعيا تحب الطقة السعي من معها
 لا من غيرها » فهذا يدل على مقصوده ومنصوفه على أن الوقف لم يقصد حجب حصة
 لبطن الأسفل من هو أبى منه وإذ قصد أن يحجب كل أصل فرع نفسه لا فرع
 غيره لأن معنى عدمه « تحب فرد الطقة لسيا أفراد الطقة السعي حال كون
 أفرادها من سعي » ولا تحب فرد الطقة السعي حال كون أفرادها من غيرها «
 فيؤثر معنى أن يحجب كل أصل فرعه لا فرع غيره » فيكون قول الوقف
 الطقة اعيا تحب الطقة السعي من معها لا من غيرها مخصوصاً لتعريف ترتيب
 النسل الذي ذكره أولاً ، لا سيما ذكره في هذه الفتوى ، وقد ذكر في كتابنا
 لمسى بالفتاوى الهندية ، لمصنوعة ، في جواب سؤال بتاريخ ٣ جمادى الأولى
 سنة ١٣٦٥ رقم ٤٥٢ ، وجهين ، وهما طبع هذه الفتوى ، أحدهما وفقى ما أحب
 به حصرة مرجوحه من أن الترتيب فيه ترتيب نسب من الطقة اعيا هي
 مستحبة دون من كان أسفل منها ، وفقى ما في حصرة مفتى الاسكندرية
 حيث قلنا في الوجه الثاني المذكور من أن وجهه ذلك أن يكون وفقى ما سمعنا في
 على المذكور معهما كل وجه وجهه وثالث وفقى ما تقدم ذكره في تلك
 الفتوى (ثم قال) فاستأنفت اختلاف في الأقوال فهدى إلى بحكم أنهم شاء
 حيث لا مانع والله سبحانه وعلى نعمه (٣)

(١) هذا من هذا الكلام الذي قال به « تحب كل أصل فرعه لا فرع غيره »
 « تكن من فرع ولا يحمل نسباً فرداً لا جد
 (٢) ترتيب هذه الفتوى بحسب الاسكندرية في القضية المحكوم فيها منها والمطل =

ومع وصوح الحق ودلالة كلام الواقعيين دلالة قطعية كما قال الحارثي ومع
ماقرره مناصروا من مجيم ، وما ذكره أبو السعود من لشلي والكارروني ونقي به
الحارثي وغيره ، سادت فكرة ابن نجيم في المحاكم الشرعية بل تجاوزت حدها
وطقت حيث يقول الواصف « لأمس غيرها » التي لم تكن في حدثة ابن مجيم ،
وظاهر كلامه أنها وكانت موجودة لتغير موقفه ، بل طفت حيث يريد الواصف
قوله « بحيث يوجب كل أصل فرعه لا فرع غيره » لدى لا يبق معه شك في أن
الترتيب أفرادى وبشر كلام معنى الاسكندرية أنه محل اتفاق ، وقد أدركت
القضاء الشرعي وهو يجري على أن الترتيب محلي في كل هذا ، إذا استشهد البدر
اليسير من الأحكام^(١) .

وفي سنة ١٩٢٦ بدأ التحول عن ذلك في الدائرة الأولى محكمة مصر
الشرعية^(٢) ، ولكنها لقيت مقاومة من محكمة العليا الشرعية في ذلك السنة ثم
عادت المحكمة العليا في السنة التالية إلى ما ذهبت إليه هذه الدائرة ثم سادت
الفكرة بعد ذلك في القضاء والامام أنداء طويلا ، ثم بدأ التراجع ثانية ولكن
القاوي قد أقر هذه القواعد الثلاث فوضع حد لذلك ومن العرب أن فرقا
من ذهبوا إلى أن الترتيب في هذه الأحوال يكون ترتيباً أفرادياً يقول بقص
القسمه محكمة أن الوصف شتمل على ترتيب أفراد وهو ترتيب الفرع على
أصله عملاً بقول الواصف « من قسمها دون غيرها » التي اقتضى تفصل أصلاً
إلى فرعه ، وترتيب حملة البطل التي على انفراد من حملة البطل الأول عملاً بما قبله

— حكمه في ١٧ كانون سنة ١٨٩٣ رقم ٩٢ متابعه من ١٥٧

(١) مثل حكم صدر من محكمة الاسكندرية في ١٣ دسمبر سنة ١٩١١ في قضية رقم ٢٦
سنة ١٩١١ مؤيد من محكمة مصر في ٢٥ ابريل سنة ١٩١٢ في الاستئناف رقم ٨ سنة ١٩١٢
والحكم الصادر من محكمة مصر سنة ٢٤ في ٢٤ يفر ١٩١٨ في قضية رقم ١٢٢
سنة ١٩١٨ مؤيد من محكمة مصر في ١٧ دسمبر سنة ١٩١٩ في الاستئناف
رقم ٤ سنة ١٨ ١٩١٩

(٢) كانت هذه الدائرة محكمة من حصره من حيث السلطة الأستاذ حسن سنة عند محمد سم
والرحوم الشيخ محمد سم والشيخ محمد فريح جوي

من كلام الواصف الذي اقتضى ترتيب الطبقات، وسما ما دهموا، إليه من أن هذه
الصدقة حصصت كلامه وسمت ما يراد به وعينت أن الترتيب فيه أوردى ،
والحق أني لم نهم وحسب لهذا الصنيع ، لامن طبيعة الترتيب الأوردى لى تقضى
أن تكون الطبقة الثالثة على الفرع هى أصله وحده ومقطع الصفة به وبين من
عدها من أهل ملتقى ، ولامن فقه الحنفية فيهم : هو أن الأحوال التى يروى أن
الترتيب فيها حتى يعدم استحقاق الفرع بعد موت شخص بدون شرط ، وهذا
هذا الشرط كان استحقاق الفرع قبل تراص صدقة قبله وعما حرم من الاستحقاق
غير نوع استحقاقه ، إذ كانت هذه الصدقة ، ولذلك كانوا ينقص لقسمته وهو كلام
منسحق لا يبدى منه نص ، إنما نقول أن كلام وقف قد حصص آخره أوله
وحصصه دالا على أن الترتيب أوردى ويجعل الفرع استحقاق شخصه متى مات وإن
لم يوجد الشرط الاستثنائي « قول من مات » ، يقول إن هذا الشرط إذا
وجد لم يقدر أن يكون « كذا » ، مصيلا ، قبله ودعا له عساه يتوهم ، ثم نفود
فتكون أن الترتيب حتى ينقص القسمته ، من صدقة ، به كماله متشارفا
وكلاما متصارفا ، « هل من قال هذا القول رد من محمدين أبيين خضع بين
لترتيب فكأن غير موفق ، وأما كان متشارفا ذهب إليه بعض الفقهاء ، كى
وفيه ما قد سمعت واستمر أن « سكة فانه عنه نه سر هو استحقاق

وقد فهم أن مجرى كلام لخصاص فصار على من يروى أن مات إراحم
بين يكون موقوف عليهم فانه ادعى بعد ذلك نفوق صدقته من وطبقة صدقة
تخصبه الطبقة العليا الطبقة السفلى على من مات ع وزاد نصه ولده
استحق ولده من مات بالشرط وتنقص القسمته بانقرض بكر صدقة ، أو من رتب
بين المطول « كذا » ثم « دى » بالشرط أن « شخص » مات من موت لى ولده
وسمى به ، لأن نص تقسمته قرص النص لأول : « لى » لاستحقاق المطلق شى .
هو يروى أن الترتيب نه رتب أوردى ، « نقول » ، نص طبعه بعد صدقة وأشاده
ترتيب حتى متى كان هذا شرط موجودا ، « كذا » هذا نصه يعرف لسواء

وقد ربه جمع من بحثى كتابه الأشباه وألف القدمى رسالة في الرد عليه وقال به
قد رعم أن محمديه محطون ولكن الأمر بالعكس فلا ريب ، ونقل عن أصل
الجمعية والشامية لموى غير ما ذهب إليه . وحط أن يحرم في هذا واضح لا يحتاج
إلى بيان ، وليس لأحد أن يركن إليه أو يستمر رأياً في مذهب الحنفية ولا يهتما
سلباً لأموال أئمته .

وإذا رتب لأقرب طبقات وقسمه ، فلي بدل قطعاً على الترتيب الحلى
فلا خلاف في المبدأ في علمه كلامه ، كما قال : تحجب الطقة الملب الطقة
السلى من نسب وعبره ، أو من : لا يستحق أحد من بطن أنزل مع وجود أحد
من بطن أعلى . أو شرط انتقال نصيب من يموت إلى أهل طفته دون ولده إن
كان . أو نص على نقض القسمة بانقرض من كل طقة وه شرط قيم العرق مقام
أصله أو اشتراطه . فالترتيب في هذه الأحوال يكون ترتيباً حقيقياً ومن يموت لا يستحق
معه دون شرط ، ونقص القسمة بانقرض من كل طقة ونسب نفسه جديدة على
رؤوس الطقة الثالثة .

وإذا رتب وقسمه وم يكن كلامه عاماً في هذا ولا ذلك كان الترتيب عديم
جلباً أيضاً ، كان يقول ثم من يعدم على أولاده ثم ومنه . أو يقول طقة بعد طقة .
أو يقول بطل بعد طقة . أو يقول تحجب الطقة الملب طقة السلى . أو يجمع
كلامه بين هذه بصرى كهم ، أو يكتبي بحسب ، أو يأتي بأشياء ذلك مما يدل
على ترتيب النسب من غير أن يكون قاطعاً في نوعه . فالأصل عند الحنفية أن
يكون الترتيب بين طبقات ترتيباً جلياً ما لم ينص على أنه أفرادى أو على ما يلزمه
حتى أن يكون الترتيب أفرادياً ، ومتى كان ترتيباً حقيقياً يكون كل واحد من
الطقة السلى محجوباً بكل واحد من الطبقة الملب ونقص القسمة بانقرض من كل
طقة ، ولا يستحق أحد من طقة من أحد من طقة أعلى . لا شرط . وأقرب
و يكون مستحقه ، بشرط سحفاً مستحقاً يسمى نسبة لا يستحق لأصلى
إلى طبعته . و إذا شرط استحقاق ولد من مات بعد الاستحقاق واقتصر عليه

لم يستحق ولد من مات قبل الاستحقاق ، وإذا عكس كان الأمر على العكس .
وهذا هو صريح كلام أكثر المتأخرين وعليه جرى القضاء الشرعي وإن كانت
الحكمة العليا قد ذهبت في بعض الأحكام إلى أن النص على أحدهما يثبت حكمه
للمسكوت عنه بدلالة النص لفهم المصاطف ولكنه رأى لم يثبت طولياً والقضاء
والإفتاء كانا مستقرين على غيره . هذا هو مذهب الحنفية وما كان يجري عليه
العمل ما حكى الشريعة المصرية فيما يتعلق بهذه القواعد الثلاث

٢٥٨ — وذهب ابن رشد من فقهاء المالكية إلى أنه إذا رتب وأطلق
كان الترتيب أفرادياً بمعنى أن الفروع لا يدخلون في الاستحقاق مع أصولهم
ولا يشاركهم أما من يموت فإن حظه يكون لولده وذهب ابن الحاج من فقهاءهم
إلى مثل ما ذهب إليه الحنفية في ذلك وقال الخطيب أن ما ذهب إليه ابن رشد
هو الذي يؤخذ من كلام حليل في المختصر وأن شمس الدين القفزي أفنى به وأن
هذا هو الصحيح المأثور عليه وقد أفنى به شيوخهم المتأخرون ممن أدركم من
أهل مصر وغيرها . وقد قال عيش في فتاواه أن ما حققه ابن رشد هو أن السدية
الواقعة في لفظ الوافق في نحو هذا معتبرة بين كل أصل وورعه فقط أي كأنه قال
ثم بعد كل واحد على ولده وليس مراد من عدم حصيد كما ذهب إليه ابن الحاج .
وقال عيش عدة فتاوى للأحباري ذهب فيها إلى أن ولد من مات يدرسون ولكنه
جعل كل واحد كواحد من طبقة أصله ولم يرهن عيش ذلك وعول على ما قرره
ابن رشد من أن الذي يقتل إلى ولد من يموت هو حظ أصله حسب . وقد نصوا
أيضاً على دخول ولد من مات قبل الاستحقاق وهذا أمر طبيعي بعد نصريتهم
بأن الترتيب ترتيب آحاد وأنه لا فرق بين الترتيب ثم أو يقول الواقف يجب
الطبقة العليا الطبقة السلي و بين الترتيب بقوله ثم من بعد كل واحد ، والصحيح
من مذهبهم أن الترتيب في المطلق ترتيب آحاد ، فلا يجب أصل فرع غيره ، ومن
مات استحق فرع ما استحقه أو كان يستحقه . ومن تابعوا ابن رشد من فقهاءهم
ذهبت طائفة منهم إلى أنه إذا انقرضت الطبقة العليا قصت القصة واستوى أهل

الطعن التالي فيها ، وقد أفنى ذلك الخطاب أحدا من بعض المسائل واعتقاداً على ما نقله عن مورل من رشد . أما الطائفة الأخرى فيها تقول بعدم نقص القصة باقراض الطبقات استناداً إلى ما حققه ابن رشد من أن الترتيب معتبر بين كل أصل وفرعه لا بين حلة الأصول وحلة الفروع . وقد أفنى ذلك الناصر القاني ولم يرتض ما ذهب إليه الخطاب وتنازع في ذلك الشيخ عيسى في فتاواه وواضح في كلامه فيها أنه يستوى في ذلك ما إذا شرط الواقف انتقال نصيب من مات إلى فرعه وما إذا لم يشترط .

ومذهب الشافعية في هذه المسألة لا يختلف مع مذهب الحنفية في جوهر الموضوع . وإذا شرع الواقف قيم الفرع مقام أصله فمهم من قال بعدم نقص القصة كالكسبي والرويانى وولده ومنهم من قال بنقصها ، ذهب إلى ذلك الباقي والسهمودي والسيوطي والرملي وغيرهم .

والجائز فيها إذا ترتب وأطلق ، لم يشترط قيام الفرع مقام الأصل قولان ؛ أحدهما أن الترتيب يرتب حصة على حلة فلا يستحق أحد من بطن أبى مع وجود أحد من بطن أبى وأن لم يكن أصله . وثبتهم أنه ترتب أفرادى ، بد مقابلة الجمع بالجمع فتعنى ويرجع الأفراد على الأفراد ، كقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم . وقال بقى الدين ابن سيمه في الفتوى أن القول بأن الترتيب ترتب أفراد على أفراد هو أقوى القولين ، وقال في الاختيارات أنه أظهر الوجهين . وله شرط الواقف مع الترتيب بنقل نصيب من مات إلى ولده انتقال إلى الأصل والآيل . وقال الإمام بن تيمية أن هذا الشرط يعتبر قرينة على أن الواقف أراد أن يكون الترتيب في وضع ترتب أفراد . وفي تقيته على كتاب المروع : « منقولة عن خط شيخه » أن الأظهر فيس وقف على ولديه نصيبين ثم على أولادهما وأولاد أولادهما وعقبهما نظراً إلى أن يتصل نصيب كل واحد إلى ولده ثم ولد ولده ، وجاء في شرح المنهى وفي كشف القناع ما هو صريح في عدم نقص القصة ، وبأن ينقل واحد منهم حلاً في ذلك ، كما أنى لم أقف على ما يشير إلى هذا الخلاف فيما هو

متداول من كتب الحاشية . فعمد نفس القسم مع وجود هذا الشرط لا يعرف فيه خلاف عديم . وإذا لم يوجد هذا الشرط كان عدمه . نعم هو الأظهر عندنا . فقد نقل ابن تيمية أن أظهر أوجهين في المذهب أن الترتيب الذي تعينه العبارات الدالة على مجرد الترتيب يكون ترتيباً مفرداً^(١)

٢٥٩ - وقد سبق اصح من القارن لم يدل عن مذهب الحنفية في حالة ما إذا كان كلام لو فف فاصفاً في أن الترتيب بين لطفات في وقته ترتيب مفردى ولا في حالة ما إذا كان فاعطاً في أنه ترتيب حقيقى . وإنما عدمه في حالة ما إذا كان كلامه محتملاً يمكن أن يحصل على هذا الترتيب أو على ذلك . وقد استمد في هذا إلى أحد القوين في مذهب المالكية ، وهو قول من رشد ومن تابعوه وقبل أنه هو التحقيق ، وأنه الصحيح للمعمولة التي أفنى في شيوخ المتأخرين . وإلى أحد القوين في مذهب الحاشية ، وهو أنى كان فيه من تيمية أنه أبوى القولين وأظهر أوجهين في المذهب

والأسباب التي دعت إلى العدول عن مذهب الحنفية في ذلك والأحد فيه بما ذكره مسوطة في المذكرة الإيضاحية .

والأحكام التي قررها القارن هنا تكون محل خلاف ولا أحد ورد في جميع المراحل التي مر بها مشروع القارن . كما أن من أورد في هذا نظراً عليه خلاف هذه المراحل تغيير يستحق الذكر ، فقد كان مبرراً في الصيغة لم يترتب عليه أى إحلال نداء لنفى التمسك عليه .

(١) أرجع إلى :

- أ - الخصاص (٢٩ ، ٧٢ ، ٧٥ وما بعدها) ، الإصناف (٨٢ ، ٨٤ - ٨٧) ، لأشياء (١٧٨ وما بعدها) ، صيغ حادثة (١٣٢ - ١٧١) ، وسائل ابن عابد (٥ / ٢٥ وما بعدها) ، الهدية (٢٥٢ / ٢٥٧) ، ٧٠٤ ، ٧٣٢ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧٧٥ ، ٧٩١) من كتب الحاشية
- ب - حطاب على حساب (٣٠ ، وما بعدها) ، القسوى (٢٧ ، ٧٨) ، فتاوى عيش (٢١٥ / ٢١٦ وما بعدها) من كتب المالكية
- ج - الأوبار (٤٣٣) ، النسخة لابن حجر (٢٢٧ / ٢٢٨ وما بعدها) ، فتاوى ابن حجر (٢٩٥ / ٢٩٦ وما بعدها) من كتب الشافعية
- د - لأخبارات (١٠٠ وما بعدها) ، فتاوى ابن حجر (٢٠٢ ، ٢٠٣ وما بعدها) ، الفروع (٨٨٤) ، المكشوف (٤١٤) ، انتهى (٥١) من كتب الحاشية

٣٦٠ - ثانياً - نصيب منه لا فرع له ، والطبقة في كل دم الواقفين

مادة ٣٣ - مع مراعاة أحكام المادة ١٦ إذا مات مستحق وليس له فرع يليه في الاستحقاق عاد نصيبه إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها . وإذا كان الوقف مرتب الطبقات وجعل الواقف نصيب من يموت أو يحرم من الوقف أو يطل استحقاقه فيه لمن في طبقته أو لأقرب الطبقات إليه كان نصيبه لمن يكون في طبقته من أهل الحصة التي كان يستحق فيها

وهذه المادة تقرر قاعدتين من القواعد التي تتعلق بالترتيب في الوقف . غير أن أولاهما لا تختص بوقف الذرية ولا بالوقف المرتب ، فهي كما تناولها تناول سواها كما يتضح مما يأتي ، أما الثانية فهي خاصة بالوقف مرتب الطبقات .

٣٦١ - ١ - نصيب من لا فرع له

الموقوف عليه قد يموت قبل الاستحقاق وقد يموت بعده . وفي كلتا الحالتين قد يكون له بعد موته فرع يليه في الاستحقاق ، وقد لا يكون . فالصور أربع . وقد قررت الفقرة الأولى من المادة ٣٢ حكم من يموت من الموقوف عليهم وله فرع يليه في الاستحقاق سواء أكان موته قبل الاستحقاق أم كان بعده . والفقرة الأولى من هذه المادة تقرر حكم من يموت بعد الاستحقاق وليس له فرع يليه فيه

أما من يموت قبل الاستحقاق ولم يكن له فرع يليه فإن هذا القانون لم يرض حكم ما كان يستحقه وأثناء حياؤه لراجع من مذهب الحنفية .

٣٦٢ - والحكم الذي نقرره هذه الفقرة هو عودة نصيب المستحق إذا مات وليس له فرع يليه في الاستحقاق إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها . وقد عرفنا من قبل أن المستحق هو الموقوف عليه الذي دخل وقت استحقاقه وثبت له حق الاستحقاق الفعلي ، أي ثبت له الحق في استيفاء منافع الموقوف

والاستيلاء على ما يوجد أو يكون موجوداً من غلاته . وليس شرطاً في وصف
الموقوف عليه بأنه مستحق أن يكون قد تناول من غلة الوقف أو استوفى نصيبه
من مباحه فعلاً ، بل يكفي لتحقيق هذا الوصف له أن يأتي وقت استحقاقه الفعلي
وإن لم يتناول شيئاً .

ولو أن واقفاً وقف أرضاً له على نفسه ثم من مده على أولاده مات الواقف
وتمت الاستحقاق الفعلي لأولاده مات أحدهم قبل ظهور الملة كانت موته مد
الاستحقاق وإن لم يتناول شيئاً من غلة الأرض الموقوفة إدا الكلام في الاستحقاق
عمى كون الموقوف عليه أصبح ذا سهم حال بحيث لو كانت هناك غلة لأخذ
مهمه منها .

وقد أطلق للمستحق في هذه الفقرة ولم يقيد بأي قيد ليتناول الواقف نفسه
إذا كان موقوفاً عليه ، وليتناول من كان مستقلاً بالاستحقاق ومن كان مشاركاً فيه ،
وليتناول من يكون مستحقاً استحقاقاً اختيارياً أو استحقاقاً واحداً ، أو استحقاقاً
اختيارياً واستحقاقاً واحداً معاً . وأطلق ليسأل أيضاً من يكون مستحقاً في وقف
مرتب الطبقات على الذرية أو على غيرها ، ومن يكون مستحقاً في وقف ليس فيه
إلا طبقة استحقاق واحدة ، سواء أ كانت طبقة الاستحقاق هذه مكوّنة من بطون
متعاقبة أم لم تكن إلا بطناً واحدة أم كانت جماعة من الناس ، فهو شامل لمستحق
في وقف حمله الواقف على أولاده وذريته أو على أولاد فلان وذريته وفقاً مرتب
البطون ، وفي وقف حمله على أولاده لصله أو أولاد فلان لصله ولم يزد على ذلك ،
وفي وقف حمله على ريد وعمرو ونكر وحالد ولم يزد أو وقفه عليهم وعلى ذريتهم
وفقاً مرتب الطبقات ، وفي وقف حمل الموقوف عليهم من جميع البطون مشتركين
في استحقاقه ولم يحملهم طبقات مرتبة في الاستحقاق وأطلق ليتناول أيضاً من
يكون مستحقاً استحقاقاً أصلياً نفسه ، وهذا يتحقق إذا كان الوقف مشتركاً بين
الموقوف عليهم جميعاً أو كان مرتب الطبقات ترتيباً فرادياً وفي أهل الطبقة العليا
إذا كان مرتباً ترتيباً حملياً ، ومن يكون مستحقاً استحقاقاً امتثالياً موقوفاً

ويكون ذلك في الطبقات السلي من لموقوف عليهم إذا كان أب قب مرتاً ترناً
 حلياً من من الوائف وشرط فيه يوم الفرع مقدم أصله . وأحق بيناويل أيضاً
 المستحق الذي ذكره أب قب باسمه كونه على أولاده فلان وفلان وفلان ثم على أولادهم
 ودر منهم أو على محمد وعلى وحالة ور يد ثم على أولادهم ، والمستحق الذي عيه
 الوائف وصفت يتناولوه هو وغيره كالوقف على أولاده أو أولاد فلان أو إخوته أو
 أقراره أو عفته ، دل هذا الوصف على معنى الجمع كأولادى وأقارنى وإخوتى أو
 لم يدل كولى ودى قراننى ومن يكون روحاً لى أو معتقاً منى ، وليناول أى
 مستحق آخر مهما كانت طريقة تعيينه أب قب لموقوف عليهم كالوقف على أولاده
 الموحدين ومن سيحدثه الله من الأولاد ، والوقف على روحه فلانة وأولاده ،
 والوقف على أولاد زيد وأولاد عمرو ، والوقف على زيد وأولاد بكر وأولاد خالد ،
 إلى غير ذلك من شتى الصور التى ذكرها الفقهاء والصور التى أوردها الواقفون فى
 أوقافهم ، متى دار هذا عذهب الحنفية عرفنا أن هذا الحكم قد قضى على
 حكمهم بقطع العصب فى بعض هذه الصور وأطلق بيناويل أيضاً المستحق إذا
 لم يكن آخر حلقه موصياً ومستحق الذى يكون كل الطمة أو يكون آخره موصياً ،
 سواء أكان الترسب أفراداً أم كان جمعيّاً ، ولا حرج فى ذلك وإن كان الترسب
 جمعيّاً ، لأنه متى مات آخر الطقة استوفيت قسمة أخرى لجميع العلة ومنها نصيب
 هذا الأخير ، ووزعت جميعها على عدد رؤوس الطبقة التالية ، وهذا يتحقق معنى
 هود نصيبه إلى أصل العلة

٦٦٣ - العصب

نصيب لمرة فى الشيء هو حظه فيه ونسبه منه ، ولا فرق بين أن يكون هذا
 الشيء مالا أو معة أو حقاً مالياً أو غير مالى ، هذا هو معنى هذه الكلمة فى أصل
 اللفظ وقد وردت فى واحد وعشرين موضعاً من الكتاب العزيز وليس فى أسلوبه
 ولا فى متون اللغة التى يتدبها ما يحصل على القول بأن هذه الكلمة لا تستعمل

إلا حيث يكون القسم حالاً ومستحقاً بالفعل . والواقفون مد استعمالها في كتب
أوقافهم بمعنى القسم من الموقوف ، وسمى السهم من الاستحقاق في غله الموقوف
ومنافعه ، وأكثر ما يستعملها في السهم من الاستحقاق إذا كان حالاً ومتساوياً
بالفعل . وربما كان هذا هو الذي حمل الحمية على القول بأن النصيب حقيقة هو
القسم المستحق فضلاً ولا يشمل ما لم يكن متساوياً ، حتى أنهم قالوا لو أن
الواقف شرط في وقفه « أن من مات كان نصيبه لولده » مثلاً يكون شرطه خاصاً
بمن يموت بعد الاستحقاق لا بمن يموت قبله ولا بقول حكم هذا الشرط إلا ما كان
مستحقاً له بالفعل حين موته لا ما كان يستحقه لو بقي حياً ، فقول بعد موته لأهل
طبقته . وقد حانف الحمية في ذلك فقهاء من المذاهب الأخرى كما وافقهم آخرون
ويقول ابن تيمية إنه حقيقة في متساوٍ فعلاً كما أنه يمكن أن يدل على غير متساوٍ
بجائزاً ، ولله يريد الحقيقة العربية لا اللغوية . وأما ما كان الأمر بان عرف لوقفين
والعرف القصائي في مصر قد استقر من زمن بعيد على أن المراد بالنصيب في
الاستحقاق ما هو متساوٍ بالفعل ما لم تكن هناك ذمة تدل على خلاف ذلك .

وهذا القاري قد استعمل كلمة « النصيب » في مواضع متفرقة . واستعمله
تارة بمعنى قسم من الموقوف كما ورد في المادتين « ٣٩ ، ٤٦ » ، وتارة بمعنى السهم
من الاستحقاق أعم من أن يكون متساوياً أو غير متساوٍ كما ورد في المادة « ٣٤ »
وتارة بمعنى السهم من الاستحقاق غير المتساوٍ فعلاً كما جاء في المادة « ٤٤ » ، وتارة
بمعنى السهم من الاستحقاق إذا كان مستحقاً بالفعل ومتساوياً كما ورد في المادة « ١٨ »
ولا حرج في استعمال القاري لها على هذا الوجه مادام كل ما ذكر مما سدرج
تحت المعنى الذي وصفت له وكان المراد في كل موطن من الموطن متعباً لا ليس
فيه ولا إبهام .

٢٦٤ — ولعمري المراد من النصيب في هذه الفقرة هو سهم الاستحقاق
الذي كان مستحقاً بالفعل لأن الكلام يبين مات بعد الاستحقاق . وقد أطلق
النصيب بهذا المعنى فهو شامل لكل ما كان مستحقاً له في حين موته ، سواء

أكان استحقاقاً أصلياً أم كان استحقاقاً آيلاً له من نصيب مستحق آخر ، وسواء
 أكان استحقاقه لذلك نفسه أم كان استحقاقه له بمقتضى شرط استثنائي ، وسواء
 أكل استحقاقاً واحداً أم كان استحقاقاً اختيارياً أم كان خليطاً منهما ، فكل
 أولئك مما يصدق عليه اسم النصيب وينأوله الحكم الوارد بهذه الفقرة

٣٦٥ - ونصيب اليت هنا هو سهمه في الاستحقاق بمعنى الحق المجرد ،
 لاسمهم في الاستحقاق بمعنى العين المستحقة وهي الملة ، فإن السهم في الاستحقاق
 بالمعنى الأول هو الذي ينكر القول بانتقاله عنه وعودته بعده إلى غيره من الموقوف
 عليهم أما سهمه في الاستحقاق بالمعنى الثاني فليس محلاً لذلك ، فتبقى طهرت الملة
 وثبت لمستحق سهمه فيها كان ملكاً حالاً له ويكون كثر أملاكه ومن حسن
 تركته يطبق عليه ما يطبق عليها وإن كان موفقه قبل قبضه .

٣٦٦ - الحصة :

الحصة في الملة القسم وتجميع على حصص ، يقدر حصته من المال كذا يتخذ
 حصل له ذلك نصيباً منه ، وأحصيته أعطيته حصة ، وتخاص العراء اقتسموا
 مال سهم حصصاً . فالحصة والنصيب لمة بمعنى واحد ، وهو القسم من أى شئ
 كان . وقد استعمل هذا المعنى في لسان الفقهاء وفي كلام الواقعيين ، فهم يطلقون
 الحصة ويريدون بها القسم ، ويمرون بها في جانب الموقوف وفي جانب الاستحقاق
 بمعنى الحق المجرد وبمعنى المدين المستحقة . وإذا عبر بها في جانب الاستحقاق
 المجرد قد تطلق على السهم المستحق فضلاً وقد تطلق على ما يستحق ولا أعرف
 أن أحداً من الفقهاء قال فيها مثل ما قيل في النصيب من أنه لا يطلق حقيقة
 إلا على السهم المستحق فضلاً ولا أعرف خلافاً في ذلك لأحد ، فالمعنى القوي في
 الحصة باق كما هو في استعمال الفقهاء والواقعيين لم يطرأ عليه عرف خاص ، لحصة
 الموقوف عليه من الملة قسمه منها ، وحصته من الاستحقاق المجرد سهمه فيه
 استحققه فضلاً أو لم يستحقه مد ، وحصته من الموقوف هي القسم الذي جعلت له

علائه ومساومه مه ، وقدر هذه الحصصة قد يكون معيناً من الواقف ، معروفاً كان أو شاملاً ، وقد لا يبين الواقف حصصة للموقوف عليه من الميراث الموقوفة حين الوقف ولكن يجعل له منها معيناً من الربع كالثمن والربع والنصف وفي هذا تعيين حتى حصته من الأعيان الموقوفة ، وقد لا يكون سهم الموقوف عليه من الربع معيناً ويكون عرصاً للزيادة والنقصان كما لو وقف على أولاده أو أولاد ريد بالسوية أو بالتفاضل وإذا كان ذلك تكون حصصة الموقوف عليه في الموقوف بقدر سهمه الذي يثبت له في غلة هذا الموقوف ومساومه ، فتكون حصته إذاً في الموقوف بما يريد وينقص تبعاً لزيادة سهمه في الاستحقاق ونقصه ، وأياً ما كان حال الحصصة فإنها لا تنطبق إلا على الجزء لا على الكل ، اشترك فيه عدد أو استند به واحد ، ولا يبرر بها إلا حيث يكون هناك أقسام وأقسام .

٢٦٧ — وهذا القانون قد استعمل الحصصة عماها المعوى وهو القسم ، سواء أكان قسماً من الموقوف كما ورد في المواد ٨٥ ، ١٦ ، ٣٩ ، ٤٠ ، أم كان قسماً من الثلثة كما ورد في المادة ٣٦٥ ، أم كان قسماً من الاستحقاق المحرد كما ورد في المادتين ١٧ ، ٣٠ ، ولكنه في الفقرة الأولى من هذه المادة قد خرج من هذا المعنى واستعمل الحصصة بمعنى الموقوف أعم من أن يكون قسماً أو كلاً وقد جاء في المدكرة التفسيرية أن الشارع قد سلك في هذا التعبير سبيل التسامح الذي دعاه إليه الرغبة في الإتيان بصارة جامعة تتناول جميع الصور وتنطبق مع التحرير التقبيح .

٢٦٨ — والحصصة التي كان الميت يستحق في علقها هي أقرب قسم كان الميت

يشاؤ استحقاقه مه ويق من يستحق فيه بعد وفاة هذا المستحق ، ويستوى في هذا ما إذا كان ذلك القسم مستحقاً لأصله القريب أو العبد أو لم يكن لأحد من أصوله استحقاق فيه . فالوقف ينقسم إلى حصص بقدر عدد الطبقة الأولى وقد تنقسم كل حصصة بعد صاحبها إلى حصص ثم يتوالى الأقسام في كل حصصة منها أو في بعض الحصص وقد لا يكون ذلك كما إذا مات صاحب الحصصة الأولى ولا فرع له أو كان له فرع واحد . حصصة المستحق هي نصيبه ، والحصصة التي يستحق بها هي

ما ذكرنا. وهذا يتصح الفرق بين حصة المستحق والحصة التي كان يستحق فيها.
 ومتى راعينا التسامح الذي عهد إليه الشارع عرفنا أن الحصة التي كان المستحق
 يستحق فيها قد تكون كل الموقوف، وقد تكون قسمه. فلو وقف على
 أولاده ودرته أو على أولاد فلان ودرته أو على إخوانه وأخوانه وذريرتهم أو على
 أقاربه وذريرتهم أو على عتقائه وذريرتهم وفقاً مشتركاً غير تب الطوبى في الاستحقاق
 كانت عتقه هم حصته بربع على من يوجد منهم عند ظهورها، فمن ولد منهم قبلها
 استحق فيها ومن مات منهم قبل ظهورها سقط سهمه ولا يحسب عند القسمة عليهم
 وهذا يكون نصيبه في الاستحقاق قد عاد إلى حصة الحصة «عنى الموقوف» التي كان
 يستحق فيها وهي كل الموقوف. ولو وقف على زيد وبكر وعمر وحاله ثم من بعدهم
 على ذريتهم وفقاً مرتب الطبقات ومات مستحق من الطبقة الأولى، وهم الموقوف
 عليهم لمسمون بتمتاعهم، ولا يمكن له فرع يليه في الاستحقاق عاد نصيبه إلى أصل
 الموقوف كله، وهو الحصة «عنى الموقوف» التي كان يستحق فيها. وإذا
 انقرضت الطبقة الأولى من هذا الموقوف وأل استحقاقه للطبقة الثانية وكان الترتيب
 فيه حدياً غنقضى أحكام هذا القانون، ومات مستحق من أهل هذه الطبقة وليس له
 فرع يليه في الاستحقاق على النحو الذي سبق بيانه عاد نصيبه إلى أصل الموقوف،
 وهو الحصة «عنى الموقوف» التي كان يستحق في عتقائها ولو أن الواقف كان قد اشترط
 في هذا الموقوف قيام فرع من يموت من المستحقين مقامه في الاستحقاق، فمات مستحق
 من أهل الطبقة الثانية من ولد واحد واستحق نصيبه أصله بتمتاعه هذا الشرط
 مستحقاً استثنائياً ثم تولى هذا الولد عن ولد واحد «تقل إليه الاستحقاق بتمتاعه»
 هذا الشرط ثم مات هذا الأخير عتقاً عاد نصيبه إلى أصل الموقوف كله، لأنه هو
 الحصة «عنى الموقوف» التي كان يستحق في عتقائها. ولو أن الواقف وقف على
 نفسه ثم على أولاده ودرته وفقاً مرتب الطبقات ترتيباً أفرادياً بتمتاعه أحكام
 هذا القانون ثم مات عن اثنين مات أحدهما عن بنت ثم مات الآخر عن أولاد
 مات نصيبهم عن أولاد وبقي بعضهم حياً حتى ماتت بنت من الواقف الذي مات

أولاً وليس لما فرع أصلاً عاد نصها وهو نصف استحقاق الوقف إلى أصل الوقف كله لأنه هو الحصة التي كانت تستحق فيها بالمسئ التي أراده الشارع من الحصة هذا . وهكذا يكون الحكم متى كان الترتيب أفراداً بحكم هذا القانون وانقرض أول أصل وجميع فروعه ، فيموت ، آخر مستحق منهم يعود الاستحقاق إلى أصل الوقف جميعه .

٢٦٩ - وبوقف الواقف نسعين مائة له على نفسه ثم من بعده بكون ثلاثون مائة منها ، مائة كانت أو شائعة ، وقفاً على اسمه اسم عيل ثم من بعده على أولاده وذريته وقد مشتركاً أو مرتب الطقات إلى حين انقراضهم فإذا انقضوا عن أحدهم كانت وقف على جهات بر عيتم ، وسكون الستون الأخرى وقد على روحته حمدان وابنه أحمد بالسوية بينهما ثم من بعدهما على أولادهما وذريتهما ، أو من ثم من بعد كل منهما على أولاده وذريته ، إلى انقراضهم فإذا انقضوا كانت وقفاً على جهات البر التي وقف عليها مائة ابنه اسم عيل وذريته ثم مات الواقف عن روحته وابنه لمذكورين ثم مات زوجته لمذكورة عقب عاد نصها إلى عنة الحصة التي كانت تستحق بها وهي وقف الستين مائة ولا يعود إلى أصل النسعين مائة ولا يستحق اسماعيل أو ذريته شيئاً من نصها لأنها لا سكن مستحقة في الثلاثين مائة موقوفة على اسم عيل وذريته . وكذلك يكون الحكم لو أنها لم تمت عقب وماتت من ذرية موقوف عليها فاستحقوا ثم انقضت ذريتها ، أو أن الذي مات أولاً عقب أو من ذرية انقرضت كان اسمه أحمد ، ولا يصرف شيء إلى جهات البر ما بقي أحد من هذين أو ذريتهما لأن الواقف لم يقف عليها إلا بعد انقراضهم جميعاً ، فإذا انقضوا جميعاً صرف ريع الستين مائة إلى جهات البر ولا يعود لا هو ولا ثوبه منه إلى اسماعيل وذريته لأن الواقف قد عين لكل حصة مصرفها بعد انقراض جميع أهلها وإن كان للحصة الأخرى مستحقون موقوفون . والسكن لو أن الواقف قال « ومن بعدى تكون ثلاثون مائة وقفاً على اسم عيل وستون وقفاً على حمدان وأحمد بالسوية ثم من بعد كل منهم على أولاده وذريته فإذا انقضوا جميعاً

كانت على جهات البر الفلاية ، وانقرض إسماعيل وذريته أو انقرضت جلودان
وأحد وذريتهما فإنه لا يصرف ريع الموقوف الذى انقرض مستحقوه إلى جهات
البر لأنه لم يقف عليها إلا بعد انقراض جميع المستحقين ، ومن هذا عرفنا أنه
لا يريد أن يخرج شيء من الربيع عن هؤلاء المستحقين إلا بعد انقراضهم جميعاً
فلا يصرف ريع الحصة التى انقرض أهلها إلى الفقراء دهاياً إلى القول بانقطاع
مصرها بل ينظر إليهما كوقف واحد ونقول سودة ريع هذه الحصة إلى أصل
الوقف ويستحقها أهل الحصة الأخرى .

٢٧٠ - ولو أنه وقف أرضاً له على نفسه ثم من بعده يكون واحد
وعشرون قيراطاً من صالى الربيع لأولاده ثم لأولادهم وذريتهم إلى انقراضهم
فيكون إذا ذلك الحيات بر مميّنة ، وثلاثة القاريط الأخرى تكون لزوجتيه فلاة
وفلاة ثم من بعدهما ، أو من بعده كل منهما ، على ذريتهما أو على ذريتهما إلى آخره
ثم ماتت إحدى الزوجتين ولم يكن لها فرع يليها في الاستحقاق عاد نصيبها إلى
الحصة التى كانت تستحق فيها وهي وقف الثمن ولا يسود شيء منه إلى الحصة
الأخرى وهي وقف سمة الأثمان ويجرى في هذا الوقف من الفروض وأحكامها
ماقدمته في الوقف الذى قبله .

٢٧١ - وإذا وقف على نفسه ثم على ذريته وعقبه وفقاً مرتب الطقات
وكان الترتيب بين جميع الطقات في هذا الوقف ترتيباً أرادياً طبقاً لأحكام
هذا القانون ثم نوى من أولاده وذريته ، وكان التوالد بينهم على النحو الوارد
بالشجرة التالية مع مراعاة أن الدائرة السوداء تشير إلى الأموات والدائرة الأخرى
تشير إلى الأحياء وأن ترتيب وفياتهم كان طبقاً للأرقام الموصوفة فوق الأموات ،
كان التطبيق في هذا الوقف كما يلي :



إن من مانوا من الطبقات الأربع وليس لأحد منهم فرع ستة أوهم أحمد
أن الوقف ، وموته عاد نصيبه إلى الحصة التي كان يستحق فيها حين موته وهو
لموقوف جميعه فسقط سهمه في الاستحقاق وتوزع العدة جميعها على إخوانه الثلاثة
الموجودين عند موته ، إبراهيم ، سليمان ، ومحمد ، وعلى مستحقين إذاً ذلك من
ذرية أخيه علي الذي مات قبله وهم الطبقة الأولى منهم ، ولا يختص نصيبه
إخوانه الثلاثة وحدهم .

ونائبهم آمنة بنت فاطمة بنت إبراهيم بن إرفاق ، وموتها يعود نصيبها
إلى الحصة التي كانت تستحق فيها حين موتها ، وهي أصل الوقف جميعه ، وتوزع
على جميع من يتولد من عتقه عند موتها بسمة أنصائبهم أي أنه يسقط سهمها
وتوزع الغلة على مستحقها بفرض أنها ليست موجودة .

وثالثتهم ربيعة بنت عائشة بنت سليمان بن الوقف ، وموتها يعود نصيبها
إلى الحصة التي كانت تستحق فيها ، وهي حصة والدتها عائشة حيث لا يرث لها
مستحقون عند وفاتها ، فيختص به أخوها بكر ، وربيب وحمل وعلاء أولاد
أختها سعاد التي ماتت قبلها ، أي أنه يسقط سهمها من حصة والدتها وتوزع غلة
هذه الحصة على الأربعة المذكورين حسب سواهم ، ولا يعود شيء من نصيب
رليخا إلى محمد بن إرفاق ولا إلى فاطمة بنت الحفيد ، لا حاسم ربيعة ولا إلى
أحد من ذرية علي بن إرفاق .

ورابعهم نوال بنت خالد بن شاكر بن علي بن إرفاق ، وموتها يعود
نصيبها إلى الحصة التي كانت تستحق فيها حين موتها ، وهي حصة ولدها حامد ،
فيختص أخوها مدحت وأختها سميرة بجمع هذه الحصة لا يشاؤكم فيه أحد من
بقية مستحقين .

وحامسهم شوقي بن كامل بن محمود بن علي بن إرفاق ، وهو أيضا ابن سمية
ماتت بكر بن علي بن إرفاق فكان له نصيب من حصتين فلا ينظر إلى ما كان
في يده على أنه نصيب واحد . أما نصيبه نصفه كونه ابن كامل فكان يستحقه في

حصّة على أن الواقف فيعود إليها ويوزع على جميع مستحقّيه ، وهم مصطفى وحليل
ابنا على ابن الواقف ، ورقية بنت شاكر بن على ابن الواقف ، وسخير ومدحت ولدا
حامد بن شاكر بن على ابن الواقف ، ولاحق فيسه لعيرم من ذرية الواقف . وأما
نصيبه نصفه كونه ابن سنية مكان يستحقه في حصّة شاكر بن على ابن الواقف
فيعود إليها ويستحقه أهلها بنصف سهامهم ، وهم رقية بنت شاكر وسخير ومدحت
ولدا حامد ، دون مصطفى وحليل ولدى على ابن الواقف ودون بقية المستحقّين
من ذرية الواقف .

وسادسهم رينب بنت سعاد بنت عائشة بنت سليمان ابن الواقف ، وكانت
تستحق نصيبها في حصّة والدتها فيعود ثمنها إلى هذه الحصّة فيحتص بها أحواها
جمال وعلاء دون بقية المستحقّين من ذرية الواقف
هذا إذا كان الترتيب أفراداً بين جميع الطبقات . وكذلك يكون الحل أيضاً
إذا كان الترتيب سهاماً جميعاً أو أفرادياً بين البعض وجميع بين البعض الآخر
وكان الواقف قد اشترط في وقفه فيم الفرع من أمه .

٢٧٢ — أما إذا كان الترتيب بين جميع الطبقات جميعاً وه يمكن أن الواقف
قد شرط هذا الشرط وكان الاستحقاق اختيارياً أو كان استحقاقاً واحداً وكانت
طبقات المستحقّين من الصنف الثاني من الحصّة التي كان يستحق فيها من مات
وليس له فرع يليه في الاستحقاق تكون دائماً هي كل الواقف الذي يحصر
استحقاقه حتّى في أهل الطنفة العليا من المستحقّين ومن لأحد من هم أسفل منهم
استحقاق فيه في مثلان الوارد بهذه الشجرة يكون نصيب أحد ابن الواقف عائداً
إلى أصل الواقف الذي يحصر استحقاقه بعد موت سببه في عهد ابن الواقف .

٢٧٣ — وإذا كان الترتيب بين بعض الطبقات أفراداً وبين بعضها جميعاً
أعطى لكل حال حكمه على النحو السابق . ففي مثلان الوارد بهذه الشجرة لو أن
الواقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم من بعده كل منهم على أولاده
ثم على أولاد أولاده ثم على دريته وعقبه وفقاً مراتب الطبقات ترتيباً جلياً بعض

فيه فيما بعد الطقة الثانية ولم يشترط قيام الفرع مقام أصله بحال من الأحوال كان
نصيب كل من أولاده بعد موته حصّة . وكانت حصّة كل من على وسليان للطقة
العليا من أولاده دائماً ومن مات منهم كان نصيبه لائق المستحقين لهذه الحصّة .
وموت إبراهيم ينتقل نصيبه لنته فاطمة وموتها ينتقل لبتها آمنة وموت آمنة يعود
هذا الاستحقاق لأصل الوقف لأنه هو الحصّة التي كانت تستحق فيها بالمعنى
الذى أراده الشارع توسعاً وتضييقاً ، وكذلك يكون حكم نصيب أحمد ابن الواقف .

٢٧٤ — هذا بيان معنى الحصّة التي كان يستحق فيها من مات إذا كان
الوقف واحداً ووقف عقدة واحدة . أما إذا تعدد الواقفون وصدر الوقف منهم
في عقدة واحدة فإنه يجب الرجوع إلى إنشاء الوقف وإلى المسلك الذي سلكه
الواقفون في توزيع الاستحقاق ، فإن كانوا قد حملوه في الاستحقاق وقفاً واحداً
كان معنى الحصّة فيه كماها في وقف الواحد سواء سواء ، وإن كان كل منهم
سلك بوقفه في الاستحقاق مسلكاً غير الذي سلكه الآخر كان وقف كل واحد
منهم وقفاً مستقلاً عن وقف الآخر . فلو وقف إخوان ما يملكه في عقدة واحدة
على أنفسهم ثم من بعدهما على أولادهما ودر بينهما وقفاً مشتركاً أو مرتب الطبقات
ترتيباً أفرادياً أو حلياً كان هذا وقفاً واحداً وطبق عليه في معنى الحصّة ما سبق
بيانه . ولو أن كلا منهما وقف ما يملكه على نفسه خاصة ثم من بعده على أولاده
ودر بينهما كان كل منها وقفاً مستقلاً عن الآخر ويعطى كل منها حكمه كما لو كان
قد صدر في عقدة مستقلة .

ولو كان للواقف أوقاف متعددة صدر كل منها في عقدة مستقلة كان كل منها
مستقلاً عن الآخر ونطبق على كل حالة فيه حكمها ، اتحد الموقوف عليهم أو اختلفوا .
وقد عرفنا من قبل أن هذا أيضاً هو حكم الوقف الواحد إذا حله الواقف حصصاً
وكان المسلك الذي سلكه يحمل كل حصّة مستقلة عن الأخرى .
ولو كانت له أوقاف صدرت بفقود متعددة ثم غير في مصارفها بإشهاد واحد .
أحرى بت عليها أحكام الوقف الذي صدر في عقدة واحدة .

عودة النصيب أو السهم إلى أصل الوقف أو إلى غلته أو إلى أصل الحصة أو إلى غلتها من العارات لتداوله بين الفقهاء من قديم ، وقد صار معناه محدوداً مصطفاً لا يشوبه أى لس رعم ما فيها من بعض المناقشات القطعية ، وهم لا يسون بها إلا أطراح سهم من مات في الاستحقاق وحمل الغلة جميعها لمن بقى من مستحق الوقف أو الحصة وتوزيع الاستحقاق عليهم بنسبة سهامهم واعتبار سهم من مات كأنه زيادة يتناول كل مستحق منها قدر سهمه في الاستحقاق حين لحيقها . وقد جرى الشارع الفقهاء في هذه المادة واستبقى تعبيرهم هذا وهو يريد منه للمنفق الذى أرادوه كأنه إلى ذلك في مذكرته التصيرية ، هو لا يريد من النصيب إلا سهم الميت في الاستحقاق المحرد لا نصيبه لمنحق له الذى ملكه من الغلة قبل موته وصار كسائر أملاكه الأخرى . ولا يريد من عودته إلى الغلة إلا أن يورثه على بقية المستحقين في الحصة بنسبة سهامهم فيها ، فيستحق كل سهم في هذا النصيب قدر سهمه في الاستحقاق إذا تعددوا وأحده جميعه من بقى إذا كان واحداً ، ويستوى في ذلك ما إذا كان من بقى بعد موته من المستحقين من أهل طائفته وحدها ، أو كان منهم ومن غيرهم ، أو كان من غيرهم لا غير ، وقد يكون ذلك الأمير من طائفة أو طوائف أنزل من طائفة الميت وقد يكون من طائفة أو طوائف أعلى منها وقد يكون من النوعين . كما أنه لا فرق بين ما إذا كان الواقف قد ذكر الموقوف عليهم باسم يتناول الباقيين منهم أو كان قد عيىهم بأسمائهم ومن هذا تنصيح أن حكم هذه الفقرة قد قصى على كثير من صور انقطاع المصروف التى أوردها فقهاء الجمعية ، ولكنه لم يقص تماماً على كل هذا ونيت أحكامه في بعض الأحوال التى يوجد فيها نص في كتاب الوقف يخالف حكم هذه القاعدة .

٢٧٦ - وعودة نصيب من مات بعد الاستحقاق وليس له فرع يلبه في استحقاق هذا النصيب إلى غلة الحصة التى كانت يستحق فيها كما يجرى

في الاستحقاق الاختياري يجري في الاستحقاق الواجب ، وليس في تطبيق هذا الحكم على الاستحقاق الواجب إحلال ماى شيء من أحكامه ، فإذا كان المستحق الذي مات وليس له فرع يليه في استحقاق ما كان واحداً له من أهل الصنف الأول فإن وصف الوحوب يراد عن استحقاقه بمجرد موته على هذه الحال وبصحة استحقاقاً اختيارياً ، وإذا كان هذا الميت من أهل الصنف الثاني وكان هناك أحد من ذرية أصله من أهل الصنف الأول فإن استحقاقه يعود إليهم وحدهم لأنهم أهل الحصة التي كان يستحق فيها ، وإن لم يكن لذلك الأصل ذرية فقد زال عن استحقاق هذه الحصة جميعها وصف الوحوب وصار استحقاقاً اختيارياً .

وإذا كان هذا المصيب اختيارياً من أول الأسر أو زالت عنه صفة الوحوب وصار اختيارياً وعاد إلى أصل العلة لا بد من منه إلا المستحق الذي وقفه عليه الواقف ولا يسأل منه المستحق الذي لم يقف عليه ولم يثبت له الاستحقاق إلا بحكم القانون . فلو كان له أولاد أربعة وقف ما يريد على ثلث ماله على ثلاثة منهم . مات أحد العمل بالقانون واستحق ولده الرابع القدر الواجب له ثم مات أحد الثلاثة عمياً وعاد نصيبه إلى أصل الواقف احتصر به الإنسان البقي من الواقف عليهم ولا حق فيه لمن كان محروماً لأنه سب من وقف عليهم الواقف والقانون لم يوجب له أكثر من أحد

٢٧٧ - شروط عودة النصب إلى غرة الحصة :

ونصيب من مات بعد الاستحقاق وليس له فرع يليه في استحقاق ما كان قد استحقه لا يعود إلى غرة الحصة التي كان هذا الميت يستحق فيها بدون قيد ولا شرط ، بل هذا مشروط بالشروط الآتية :

الشرط الأول .

أن يموت هذا المستحق وليس له فرع يليه في الاستحقاق ، أي ليس له من ذريته من يثبت له نسب مدته استحقاق ما كان يستحقه هو إما من من الوافق أو بمقتضى أحكام مد له يوم يرد له سوا هذا الشرط وكان له هذا الفرع لا يطبق هذا الحكم ونصق أحكام الفقرة الأولى من المادة ٣٢ .

وهذا الشرط يتوافر في أحوال عديدة ، فهو يصدق على ما إذا مات المستحق ولم يكن له فرع أصلاً من كل عتبه أو كانت له ذرية انقرضت قبل موته وعلى ما إذا مات المستحق وكان له فرع عند موته ولكنه لا يليه في استحقاق ما كان يستحقه ، إما لأنه ليس من الموقوف عليهم أصلاً كما لو كان الوقف على الزوجة دون ذريتها وتموت بعد الاستحقاق عن ذرية ، وكالوقف على أولاد الظهور دون أولاد البطون فتموت أمي من أولاد الظهور بعد الاستحقاق عن ذرية ، وإما لكون الفرع من الموقوف عليهم أو من ذري الاستحقاق الواحد ولكن قام به عند موت أصله سب صحيح من أسباب الحرمان ، وإما لكونه منهم يقوم به سب صحيح يقتضي حرماً ولكن وقت استحقاقه في الوقف لا يعمل بموت أصله بل يكون متخراجه كمن وقف على أولاده وذريته وفقاً منب الطقات وكان الاستحقاق فيه اختياراً ومن الواضح على أن الترتيب في وقته ترتب حلة على حلة ولم يشترط قيام الفرع مقام أصله فمات أحد من أهل الطبقة العليا بعد الاستحقاق من فرع فإن فرعه هذا لا يليه هو وحده في الاستحقاق وإنما تلي

طبقه هذا الفرع طبقه أصله في ذلك ، ولكن وقف على أولاد الظهور على أنه لا استحقاق لأحد من أولاد البطون ما بقي واحد منهم فإذا انقرضوا جميعاً كان وقفاً على أولاد البطون فماتت أثنى من أولاد الظهور عن فرع قسمل انقراضهم .
في جميع هذه الصور وأشباهاها يصدق على من مات من المستحقين أنه مات وليس له فرع بلبه في الاستحقاق .

٢٧٨ — والذي يعود إلى غلة هذه الحصة هو القدر الذي لاستحق له من فروع من مات بعد الاستحقاق ، سواء كان كل نصيبه أم كان نصبه ، فوجود فرع بلبه في استحقاق نصيب نصيبه لا يؤثر في عودة النصيب الآخر إلى غلة هذه الحصة مادام لا مستحق له من فرعه ، وعدم وجود مستحق لبضه لا يؤثر في استحقاق النصيب الآخر الذي له مستحق من الفرع ، وهذا المعنى واضح تمام الوضوح من سياق المادة ، وهو الأمر الذي يؤكد ما جاء بالمادة ٥٨ وما جاء بأحكام الاستحقاق الواجب . فلو وقف على نصبه ثم على أولاده وذريته وقفاً مرتب الطلقات ونص فيه على أن من تموت من سائر الظهور لا تستحق ذريته غير نصف استحقاقها وسكت عن النصف الآخر ، وماتت واحدة من هؤلاء بعد الاستحقاق عن فرع ، فإن هذا الفرع يستحق نصف نصيبها عملاً بنص الواقع أما النصف الآخر فإنه يعود إلى غلة الحصة التي كانت تستحق بها طبقاً لأحكام هذه الفقرة لأنه منهم كانت مستحقاً لها وقد ماتت وليس لها فرع يستحقه عقب موتها .

ولو وقف على نصبه ثم من نصبه على أولاده وروخته فلابد أن من بعد كل من أولاده يكون نصيبه لأولاده وذريته ، وشرط أنه إذا ماتت روخته هذه بعد الاستحقاق صرف نص نصيبها في جهات رعيها وسكت عن مصير النص الآخر ، وكان الاستحقاق في هذا الوقف كله استحقاقاً اختيارياً ، وماتت هذه الزوجة ، كان لها فرع أو لم يكن ، صرف الجهات البقية ما قبله الواقع لها مما كان مستحقاً لهذه الزوجة طبقاً لنصه ولا يعود إلى غلة الحصة التي كانت تستحق بها

أما الباقي من نصيبها فإنه يعود إلى غلة هذه الحصة وهي أصل الوقف حميه لأنه
نصيب لمن ماتت بعد الاستحقاق وليس لها فرع يليها في استحقاقه متى ماتت
وليس للواقف نص فيه يخالف ذلك .

ولو وقف أرضاً له ، وكانت كل ما له حين موته ، على حميه ثم على أخويه
فلان وفلان وروجه ثلاثة ثم من بعدهم على أولاد أخويه ودرتهم وفقاً
مرتب الطبقات ، ومات الواقف بعد العمل بهذا القانون ولا وارث له سوى
أخويه وروجه الموقوف عليهم ، فاستحققت هذه الزوجة ثلث هذا الوقف ثم
ماتت عن درية لها من غير الواقف وكان أحد الأخوين موحوداً والآخري مات
قبلها وانتقل نصيبه لأولاده ، إما لأن الترتيب بين الطبقات أفرادى أو عملاً بشرط
استثنائي إن كان الترتيب حمياً ، فإن ما كان مستحقاً بوجهه استحقاقاً واحداً ،
وهو أربعة سهام من أربعة وعشرين سهماً ينقسم إليها الاستحقاق في جميع الوقف
لا يعود إلى غلة الوقف ، إذ لا يصدق عليه أنه نصيب لها وليس لها فرع يليها في
استحقاقه لأن فرعها يبيد في استحقاقه وجوباً طلقاً لأحكام الاستحقاق الواجب ،
أما بقية استحقاقها ، وهو استحقاق اختياري ، فإنه يعود إلى أصل الوقف لأنه
نصيب ليس للزوجة فرع يليها في استحقاقه لا بحكم القانون ولا بشرط الواقف
وليس للواقف فيه نص يخالف عودته إلى أصل الوقف فيعود إليه وينقسم على
الأخ الموجود ومن يستحقون نصيب الأخ الميت بنسبة سهامهم في الاستحقاق ولا
يستبر منقطعاً مصرفه الفقراء ولا يحتص به من في طبقته وهو الأخ الباقي حين
موتها . وأما فرعها فإنه لا يأخذ منه شيئاً لأن الواقف لم يقف عليه فلا استحقاق
له في الاختياري والقانون لم يوجب أكثر مما أخذ .

٢٧٩ — وهذا الشرط كما يجب توافره في الانتداء يجب توافره في النقاء
حق أنه لو لم يكن للمستحق الذي مات فرع يبيد في الاستحقاق حين موته وعاد
نصيبه إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها ثم وحد هذا الفرع بعد ذلك كان
استحقاق هذا النصيب لتلك الفرع من هذا الحين ولا يستبر مصرفه في المصروف

الأول . فهو أنه وقف على نفسه ثم على أولاده ودريته ، فعلى مرتب الطبقات ثم مات الواقف ومات أحد أولاده بعد الاستحقاق وكان لهذا الولد ابن وليس له فرع سواء وكان هذا الابن قد حرم من الاستحقاق حرماً مباحاً عاد نص هذا الميث إلى علة الحصة التي كان يستحق فيها ، ولو أن هذا الابن ولد له بعد ذلك ولد استحق نصيب حظه ولا ستر عودته إلى علة الحصة لأن الفرع الذي يليه في الاستحقاق قد وجد فاصبح الشرط غير متوافر في هذه الحال وكذلك يكون الحكم لو أن الابن المحروم قد زال حرمانه بما لأن الحرمان كان مؤقتاً بمدة انتهت أو لأن سبب الحرمان قد زال وعاد له الاستحقاق طبقاً لأحكام هذا القانون .

ووردت أيضاً عبارة هذه المادة بأن هذا الشرط إذا يمتنع في الاستثناء فقط حيث أخرج الشرط مخرج الحال من « فعل مات وهو « مستحق » ، فيمكن للعودة إلى علة الحصة على الدوام ألا يكون المستحق حين موته فرع يبيح في الاستحقاق ، ولكن ذلك غير مراد قطعاً لأن العلة في عودة النصيب إلى علة الحصة هي عدم الفرع المستحق والحكم يدور مع علقته وجوداً وعدمه على أنه إذا وجد هذا الفرع بعد العودة وكان استحقاقه ينص من الواقف فإنه لا يعمل بهذا الحكم ، يعمل النص الواقف الذي يحال له طبقاً لأحكام المادة ٥٨ . وإن كان استحقاقه نصراً قانونياً فالواجب العمل بهذا النص جماً بين النصوص .

٢٨٠ - الشرط الثاني .

« لا يكون في كتاب الوقف نص »^(١) بحذف هذا الحكم نصت بذلك أحكام المادة ٥٨ . وهذا وحده في كتاب الوقف هذا النص وحده العمل به لا يهدد الحكم وإذا لم يوجد ذلك النص طبق هذا الحكم ، فهو واجب التطبيق في الأحوال التي

(١) قل أنما نص - المادة ٥٢ من ٥٣٢ . أن متى نص عند الأصوليين والنصاء بعدد من معروف لا صحة له إلا إذا نص . وبما وصل بمصلحة السيد المصالح أثناء النص إلى ذلك للوضع وأن أنه لا معنى من يتردد مخرج ذلك وطى من الاء رابحاً ما نص ، يقول : أصل النص في اللغة هو البيع والإظهار أو طرح الشيء ، قال من المدعى بقاء جعل نصه =

يقول فيها فقهاء الحنفية بالانقطاع أو بالسكوت إذ لا يوجد فيها نص من اوقف
يخالف الحكم الذي تقرره هذه الفقرة .

٢٨١ - والنص الذي يخالف هذا الحكم قد يكون بيان مصرف آخر
لنصيب هذا الميت ، وإذ ذلك يجب أن يصرف هذا النصيب إلى مصرف الذي
نص عنه الواقف ، سواء أكان هذا المصرف نص أهل الحصة التي كان يستحق
فيها ثم جميعهم أم هم وغيرهم ثم مصرف آخر سواء ، حريياً كان أو أحمياً .

عن ابن عباس ، ومن تروى أسندها على صحة وهي ما روى عنه ، ومن لقيته أصدقه .
ويقال مع الشيء منه أي منه ، ومن من أي عذره ، ومن دونه استخرج أصب
منه من السر ، وقال لا بد من رد مع من عنده نص من عنده نص من أي من الله إلى
عليه من أو غيره من . ومن منه عذره سبحانه في ربح حديق سوى ، ومن منه
والأمر والتوقيف والتعيين على شيء ما .

ويسمى في شأن الأصول من وقفها على عدة مائة

(١) قسم الأصول على كتب ولبنه . منه للميت إلى أربعة فصول : قسم ما ظهر
لوصيه ، وقسم ما لم يظهر ، وقسم ما لم يظهر في القيد في الميت ، وقسم ما لم يظهر في القيد
على ميت ، وقسم ما لم يظهر في القيد على ميت . وفيما في قسم الأصول من كتب ولبنه
باعتبار وضوح الميت ، ما لم يكن ظاهراً ، أو نصاً ، أو مصرفاً ، أو عتقاً ، وباعتبار إحصاء
إما أن يكون حياً ، أو مشككاً ، أو غائباً ، أو مشككاً . وظاهر في مرقمته هو القيد الذي
يظهر بزيادة من تعدد سمع صفة مع حصة الأصول . ونصيب حياً عن نصيب
دين . والنص هو القيد الذي يرد منه الوصوح على قدر الميت من حصة الحكام هو سورة
الكلام لاد الميت الذي ظهر بزيادة من القيد . ومن أن ما يرد منه الوصوح هو إحصاء
قرنه نصيبه . حصة أو منه ، والنص يقوم منه الاحتمال المذكور في الظاهر . وقد اختلفوا
في إقادة كل من الصاهر والنص نصي ، فذهب كرسى وأخصاص وعامة متأخريه إلى أن كلا
منهما بعد انقطع ولا عبرة بالاحتمال الذي يثبت من ذلك وصرح في كتب الأصول بأن هذا
الراي هو الأصح ، وذهب أبو منصور وآخرون إلى أنه من لأن الاحتمال وإن كان بعداً
يكون مائة من الفين . وقال السدي في التلويح وحق أن الأصل فيها إقادة النصيب ، وقد جردان
الطريق إلى كتابه جهال غير أفراد ما شئت عن دين - ونفسه هو القيد يرد منه الوصوح على وضوح
النص لأنه خلفه من نصيب أو ما لا يقرر فأصبح لا يحصل مأوية ولا حصصاً ولا يحصل غير
النصيب . والحكم هو الذي يرد قوة على نصيب عدم إحصاءه لنصيب وإن لم يرد عنه وصحاً .
وكل من النصيب والحكم بعد نصيب واحد .

فالنص بهذا المعنى لا يطلق إلا على لفظ الكتاب والشفة ، شرط أن تكون صفة واضحة
الادلة على إراد ، والأبعد دليل على حبان عده ، وأن يرداد هذا الوصوح ثم منه نصيب
لأنه نصيب . ودلالة نص على ما يظهر أنه يرد نصيبه على ما هو الحق اراجيح .
(ب) وقد يطلق النص على لفظ الكتاب وسه حصة ، ظاهر أكان أو نصيباً من لبن .

وقد يكون هذا النص محالاً لهذا الحكم في بعض النصب ومبني لمصرف
هذا البعض كعص الأمانة التي سقطت في السنة ٢٧٨ هـ ^(١) وكألو وقف على
نفسه ثم على من يكون في عصمته من الزوجات حين موته وعلى من يحدنه الله
له من الأولاد ثم من بعدهم على ذرية من يحدث له من الولد فإذا انقضى هؤلاء
الموقوف عليهم جميعاً كان وقفاً على أخوته ثم على ذريتهم وشرط أن يكون سهم
الروحة أو الزوجات في الاستحقاق كسهمها في ميراثه ولم يزد على ذلك ثبات ولم
يحدث له ولد وكان له روضة وإحوة فإن إخوته لا يستحقون شيئاً لعدم تحقق شرط
تأجير أو محكة أو حصة حصة كان أو محراً صريحاً كان أو كتاباً، وأكثر ما يستعمل
بهذه لفظة يكون إذا وقع في مقابلة الإجماع والتباعد وسائر أدلة الأحكام، كما اعتاد الفقهاء أن
يقول أن هذا الحكم ثابت بالنسبة للإجماع، أو ثبت بالنسبة والتباعد.

(٢) وقد يفتقر النص أيضاً على القطع من كان منصوص لفظي، لا فرق بين أن يكون من
لكتاب وسنة أو من غيره، ظاهره أن أو نصاً بالنسبة الأولى أو مفسراً أو محكماً، حذته
كان أو محراً، صريحاً كان أو كتاباً، فهو لا يندرج تحت لفظ إذا كان في دلالة على لفظ قضاء
شأن هذا المقادير من صيغة أو عن معنى آخر واستعماله في معنى متعارف عند الفقهاء وحاشا
لشبهة الحاشية، وهو المعنى الذي صرح به فقهاء الحنفية وشافعية حيث تكلموا عن من الواقف
ووجوب العمل به وقس الحكم الذي يملكه كما حل ذلك ابن عابد في وسائله (٢٥٢) -
وهذا القول قد استعمله هـ س هـ في مادة هـ، وهو لا يردسها، لا لفظي لأجل أنه
هو المراد من من الواقف في كتب الفقه، ولأنه لا يمكن أن يراد لفظي الأول، حتى مع إطرار
بعد أن يكون الكلام من لكتاب وسنة، إذ لا يرد لإعطاء كلام الواقف إذا كان مفسراً
أو محكماً مع أنه أوضح وأقوى من لفظ، ولا لإعذاره إذ كان من قبل الظاهر بوضوح
دلالة على المراد، واعتبار غيره حيل صدقاً من دليل وفائدة، اعتبر دلالة نصيبه،
كما أنه لا يمكن أن يراد من الثاني، لأن شارح إنما قرر الأحكام الواردة بالودائع
في المادة هـ لأنه رأى فيها مصلحة واضحة، فليس من القصور أن يبدل عن تطبيقها احتراماً
لإرادة الواقف بحسب عملة غير واضحة وعملاً بكلامه المعنى أو المشكل أو المجهل، فتبين أن يكون
الشارح قد أراد بالنسبة معاد الآخر، وهو المعنى بسنده المعنى للكلمة، فالتساوق الأحكام
والاستعمال الظاهر والأصل المعنى كل أولئك هي زيادة المعنى الثالث.

فروح كتاب الوقف أو عرص الواقف وما بينهم من مجموع كونه لا يسمى نصاً إذا لم يدل
عنه لفظ خاص وكان متصفاً من المقتضى، وكلام الواقف الخاص لا يسمى نصاً على مخالفة به
كانت دلالة عليها خفية مهما كان سبب الحياء، ومفهوم مخالفة ليست من باب النص أيضاً،
ولا بد أن يكون كلام الواقف واضح الدلالة على المراد فلفظاً في ذلك وما يصحح أن يسمى ظاهراً
أو نصاً بالنسبة الأولى أو مفسراً ويستوى بعد تحقق هذا الوضوح أن تكون لإفادة المعنى
صريح بشارة أو الإشارة أو الدلالة أو الاقتصار، كما يستوى أن يكون حقيقة أو مجازاً،
صريحاً أو كتاباً.

استحقاقهم ونصيب الواقف، وهو كل المستحق، وفي نفسه من فيعمل به وتستحق الزوجة الربع غنقضاء وفاقية لا نص فيه فلا يكون منقطعاً بل يعود إلى أصل الدالة مستحقته الزوجة أيضاً غنقضى هذا الحكم الذي لا يوجد في كتاب الوقف نص يخالفه .

وقد لا يكون هذا النص ميباً لعرف هذا النص كما لو وقف على أولاده ودر بته وفقاً سرب الطقات تريناً جلياً طبقاً لأحكام هذا القانون ولم يشترط قيام الفرع مقدم أصله وشرط أن مات من المستحقين لا يصرف نصيبه لأهل طاقته ولم يرد ومات أحد المستحقين قبل انقراض طاقته، فإن هذا الحكم لا يطبق ولا يعود استحقاق الميت إلى العلة عملاً بشرط الواقف، وفي هذه الحال لا ماص من القول بالانقطاع في هذا النص إلا إذا قد بطلان هذا الشرط طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٢ وكما لو وقف على نفسه ثم على من يكون في عصمته من الزوجات حين موته وعلى من سيحدثه الله له من الأولاد ثم من بعدهم على أولاد من يحدث له من الولد ودر بينهم وفقاً سرب الطقات تريناً جلياً ولم يشترط قيام الفرع مقدم أصله، واشترط أن يكون للزوجة أو الزوجات الثمن إن كان له ولد حين موته وأن يكون ما أو لمن الربع إن لم يكن له ولد جيداً على ألا يكون للزوجة أو الزوجات في وقته هذا استحقاق أكثر من الثمن أو الربع محل من الأحوال ثم قال بهذا انقراض جميع الموقوف عليهم من الزوجات والدرية كان ذلك وفقاً على إخوانه ثم على ذريتهم، فإذا مات وكان له زوجة أو زوجات وإخوانه وكان له ابن حدث بعد الوقف واستحق سبعة ثمن الوقف ثم مات حياً كان نصيبه منقطعاً، فلا يعود إلى أصل الثمن، إذ معنى عودته إليها صرف هذا الاستحقاق إلى الزوجة أو الزوجات والواقف قد نص على خلاف ذلك بشرطه ألا يكون للزوجات استحقاق في وقته أكثر من الثمن بحال، ولا يكون وفقاً على الأخوة لأنه لم يقف عليهم إلا بعد انقراض الزوجات والدرية فلم يتحقق شرط استحقاقهم ولم نثبت نوصهم فلا استحقاق لهم إلى أن يتحقق شرط الواقف بانقراض جميع الموقوف عليهم . ولو أن هذا

الواقف مات عن أولاد حددوا له بعد الوقف وعن روضة ثم ماتت الروحة مع وجود أولاده عاد نصيبها إلى أصل العلة لأنها مستحق مات وليس له وع يلية في الاستحقاق فيصرف نصيبها إلى من يتناولون غلة الوقف وهم أولاد الواقف فإنه ليس له نص يحالف هذا الحكم ، ولو أن الذي مات كان أحد أولاده وكان لهذا الميت ولد فإن نصيبه يعود إلى أصل العلة لأنه مستحق مات وليس له ولد يلية في الاستحقاق حين موته ، ولكن إذا عاد إلى أصل العلة استحققه من يتناولونها سوى الروحة فإنها لا تستحق فيه شيئاً عملاً بنص الواقف الذي يخالف ذلك . فالنص المخالف كما يمنع عودة النصيب إلى علة الأصل يمنع أن يستحق فيه بعض المتناولين منها وإن لم يمنع أصل عودة النصيب إلى علة الحصصة التي كان الميت يستحق فيها ، أي أنه كما يمنع عودته إلى جميع أهله يمنع عودته إلى نصيبه دون البعض الآخر (١) .

ومن هذا نبي أن النص المخالف قد يؤدي إلى انقطاع نصيب ميت في جميع الأصواع أو في بعض أو الشارع ، نيسر له انقضاء عن فكرة الانقطاع قضاء تاماً وأنها بقيت تظل برأسها في أحوال قبيلة

٢٨٢ — وكما يطق الحكم بعودة النصيب إلى علة الحصصة على جميع ما كان يتداوله المستحق أصلياً كان أو آيلاً ، يفتق النص الذي يخالف هذا الحكم على جميع ذلك ، ولا يختص واحد منهما بالأصلي دون الآيل بل مراد ذلك إلى معنى لنصب ، وهذا القانون قد أراد من النصيب في الاستحقاق جميع ما كان يستحقه ميت فعلاً سواء أ كان أصلياً أم آيل إليه من استحقاق موقوف عليهم آخر بن كما نص على ذلك نصاً عاماً في مدكره التفسيرية . وذلك لأن النصيب الآيل انقطعت سنته إلى من كان يتداوله ولم يعد بعد نصيبه له وصار نصيباً إلى آيل إليه إلا إذا وجد نصيب في نرته التي قلنا من يستحقه فإنه يحول عن آيل إليه

(١) ولا تنس أنه إذا عاد إلى أصل العلة قد ندره من السوء في دون النص الآخر
نصيب غير النص المخالف (ص ١٥٦) .

ويعود لذلك استحقاق. ومن هذا يخرج أن النص الخلف الحكم الذي تقر به هذه
 الفقرة إذا طبق واستقر الاستحقاق تنقيصه إلى آخرين ومات أحدهم وكان هذا
 النص المخالف لا يطبق عليه فإنه لا يصح مرة ثانية على ما آل لتتوى كذا
 باعتباره نصاً لتتوى الأول الذي كان سائق عليه. ولو وقف على أولاده ودرته
 وفقاً مرسب الطمات بشرط أن من يموت عن ولد يكون نصيبه ولده ومن يموت
 ولا ولد له يكون نصيبه لأقربهم سناً إليه ومات مستحق لأولاده وآل نصيبه إلى
 أقرب الناس إليه سناً من الموقوف عليهم ثم مات واحد من هؤلاء الأقربين عن
 ولد انتقل جميع ما كان بملكه إلى ولده ولا ينظر إلى ما آل إليه على أنه نصيب
 نصيب المتتوى الأول فلا يصل فيه بالحكم المقرر له لأنه من نصيب من مات له
 ولد يبي في الاستحقاق، ولو مات واحد من هؤلاء الأقربين ولم يكن له ولد كان
 نصيبه، أصيب وآل إلى من هو أقرب إليه هو لا يعود ما آل إليه من الأول لمن
 هو أقرب إلى متتوى لأولاده هو وقف على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم
 على دبرته وسيله بشرط في بقية الطبقات ما شرطه في الصنفين الأولين،
 ومات واحد من أولاد أولاده ولم يكن له ولد وكان أقرب الناس إليه واحد من
 الطبقة الثالثة فاستحق نصيبه ثم مات هذا الأقرب عليه نصيبه أحكام هذه
 الفقرة وعدد لأصل الفقرة ولا طابق عليه الشرط المخالف لها لأنه لم يشترط بالنسبة
 لاستحقاق من يموت من الطبقات الأخرى ولا ينظر إلى نصيبه على أنه نصيب
 من مات من الطبقة الثانية لا تقطع سببه إليه ولأنه صار حسب من مات من
 الطبقة الثانية (١).

(١) من ابن عابد في ندرج الخدمة أن البري ذكر في شرح الأشعباه أن النصيب
 المتعلق بشرطه أن يكون النصيب المستحقه نصيبه شرعاً وفي الأول، حتى ومات ابن
 المتعلق بأنه نصيب أنه لا يصل هذا نصيب إلى من له من نصيب أبيه من نصيب جده
 ونصيب أبيه هو الذي يستحقه أبوه من أبيه نصيبه وقال بأنه فقد جوه أكثر من أم
 لغيره وقال ابن عابد أن من شرطه قال وشبهه لأبيه من نصيبه وهو أن من يده
 كذلك ما نصيب الأب من الأمه لأبيه وأخاه من نصيبه من نصيبه وقال في هذا
 لغني وحاشيه أنه أتى في وصية شرعاً وفيه أن من مات من مستحقه عن غير من عاد ما كان
 حاربه عليه إلى من هو في درجته ودوى صفة من نصيبه ما نصيبه في ذلك الأقرب فالأقرب =

متى كان للواقف كلام يستبر بصاً في مخالفة هذا الحكم وكان معتبراً لم يطبق هذا الحكم وعمل بكلام الواقف وإن لم يكن بصاً فيما وراء هذه المخالفة ، فإن الشارع قد أناط عدم تطبيقه بوجود النص الذي يخالفه ، فالمدار عنده هو مجرد أن يكون كلام الواقف بصاً في مخالفة هذا الحكم من غير نظر إلى شيء آخر ، فإذا كان كلام الواقف بصاً في المخالفة وبصاً في غيرها أيضاً فالأمر واضح ، وإن كان بصاً في المخالفة ولكن في دلالاته الأخرى حصاً لم يمسس بهذا الحكم وعمل بكلام الواقف مع مراعاة تطبيق أحكام المادة العاشرة والأحكام الأخرى التي عساه تكون متعلقة بموضوع هذا الكلام ، وصورده فيما يلي أمثلة لبعض الأحوال التي يوجد فيها النص المخالف سوى الأحوال التي سلفت .

== ومات متعزلاً لا يترك له من نخل نصيبه بل يريد أن يترك أهل طائفته إليه ثم مات ريد ولا سئل ، أي في هذه الحالة بأن نص ريد الأصل يكون للأقرب إليه هو نصيبه الأول يحكون للأقرب إلى الموت الأول بعد ريد مستدلاً بما جاء في أوامير الخصاص من أنه لو وقف على قرابه أو على طرفهم الأقرب فالأقرب أصحت أصه لمن هو أقرب إلى الواقف فإذا مات هذا الأقرب كانت القصة من بعده في أقرب . ثم قال ابن عابد في حديث جابر عن جابر وما استند به من كلام الخصاص لا يقيده بمقتضى فإن من استحق شيئاً من ريع الوقف يفرط الواقف صلب ذلك الشيء نصيبه سواء استحقه من جهة أصوله أو آل إليه من أهل زوجته لجميع ما استحقه ريد المذكور يسمى نصيبه ويورث إلى الأقرب إليه لا إلى الأقرب إلى الموت الأول . ثم قال والخاص أن تلتزم إليه في مسائله إلى الأمرية ليس شخصاً واحداً من متعدد وهو كل من صدق عنه أنه مات عن غير ولد . ومعنى الميراث في قوله الأقرب فالأقرب أنه يطرأ أولاً إلى الأقرب إليه كالأخ الشقيق مثلاً فإن وجد قسماً نصيبه إليه وإن لم يوجد بين الأخ لأب وهكذا . وأما ما نقله عن الإمام الخصاص فالملحوظ فيه الأمرية التي شخص واحد وهو الواقف وكما مات من هو أقرب إلى الواقف ينتقل حصته إلى من يليه في القرب إلى الواقف وهكذا . ثم قال صهر أن بين الناس يوماً شيئاً . وما درماه أيضاً ، يدفع ما قدماء من البرى ولم يرم من هو على ذلك من أصحاب الإثراء ولا رأياً له شيئاً بمصده أصلاً بل رائم ينظرون إلى ما في يد المتوفى مما تملك منه من أصوله أو آل . . من أهل زوجته فيعطونه لولده أو لأهل زوجته على ما شرط الواقف وهو الذي يتبادر إلى الأذهان ويقصده الواقفون .

ج ١ / ١٤٦ ، ١٤٧

والقانون يترافعه من النصب ويشمل الأصل والآيل قد نفى على هذا الخلاف في هذه المسألة .

٢٨٤ - لو وقت على نفسه ثم على أولاده وذريته ما تاملوا الذكر
صعب الأثني ورتب في وقته هذا بين الطاون وشرط أن مات منهم عن ولد
أو أسمل منه نصيبه لولده وإن سئل ومن مات قبل استحقاقه شيء من مباح الوفاء
وترك ولداً أو أسمل منه استحق ذلك المترك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حياً
وقام مقامه في الاستحقاق على ذلك الشرط والترتيب ، ثم مات الوافق وآل
الاستحقاق لأولاده وكان لأحدهم ابن مات عن خمسة أولاد وبنت ماتت عن
ثلاثة ثم مات هذا المستحق عن أولاد ولديه الندية ولم يكن له من الذرية سواه ،
فإن استحقاقه لا يمدد لأصل العلة لوجود فرع يليه في استحقاق نصيبه بمقتضى
شرط الواقف الذي هو نص في مخالفة هذا الحكم فلا يطبق ويسمل الكلام الواقف
وإن كان في دلالة على مقادير الأنصاء عند الفقهاء حياء . فمنهم من ذهب إلى أنه
يسمل ما شرط من ماع فيعطى لولد الإبن ما كان يستحقه أبوه ومنهم من قال أنه يسمل
بالأول فيورع الاستحقاق على عدد رؤوس الندية ^(١) . ولكن هذا الخلفاء ليس في
الدلالة على مخالفة الحكم التي تقرره هذه الفقرة فلا يصح ما دام الكلام نصاً في مخالفة
ولو أن الواقف كان مرنياً تريباً حياً نص من الواقف وكان الواقف قد شرط
أن من مات بعد الاستحقاق عن ولد استحق هذا الولد نصيب أبيه فماتت امرأة
(١) أورد بن عاتق بن عبد الله في تلميح الحامدية وقال أنها وقت وصارت حادثة
القوى وأنه لم ير من نرس لها ومادل هل يتم نصيب هذا المستحق على عدد رؤوس
الثمانية عملاً بالشرط الأول أو يتم على الإبن والبنات وما نصيب كلا منهما على الأولاد عملاً
بالشرط الثاني ؟ وقال إن الذي يظهر له هو التوزيع على عدد رؤوس الثمانية لأن الشرطين معارضان
إلا أنه لا يصح واحد منهما إلا كان الحكم بينهما عمل الثاني محصياً لسوء الأول عن مات من
ولد ولم يقدر رجباً للسائر من الشرط كما هو الأصل عندنا فكون صناد الواقف بالشرط
ثاني لإدخال ما خرج بالأول وبأن ذلك أن قوله في الشرط الأول من مات عن ولد أو ولد
ولد له منه أنه سئل نصيب أبي وجه إن كان له ولد وإلى ولد ولد إن لم يكن له ولد ومقتضاه
أنه لأبيه لولد ولده التي مات قبل الاستحقاق مع وجود الولد الصلي بشرط الشرط الثاني
وهو أن ولد من مات قبل الاستحقاق يقوم مقام أبيه ويشاركه في نصيب حده بأن يتم على
نصيبه الأول ويترس لبث منهما واحداً كان أو أكثر فما أصابه يعطى لولده واحداً كان
أو أكثر وأما إذا لم يوجد له ولد صلي أصلاً بل وجد له أولاد أولاد فقط مات أسبقهم في حصة
حدهم قبل الاستحقاق فإنه يتم على عدد رؤوس القروع عملاً بالشرط الأول لإدخاله إلى
اعتبار الشرط الثاني لأنه إنما جرت لإدخال من لولاه فخرحوا وهنا لم يجرحوال استحقاقا =

بعد الاستحقاق وكان له ولد لا يعود نصيبه لأصل الفقة ، وكذلك لو مات رجل
عن ولد أو أسفل ، لأن كلمة « الأب » في عرف الواقفين تطبق على الأم
واحد عسبياً ، أصبحت مدالاتها العرفية نصاً في الأصل ، ذكرراً كان أو أنثى ،
أصلاً قريباً أو بعيداً ، ومتى كان هناك نص بخلاف وجه العمل به وإن كانت
نصيته جاءت من طريق العرف .

ولو وقع على أولاده وذريته وفقاً لمرتب الطبقات وشرط أن من مات من
المستحقين في أية طقة ولم يكن له فرع كان نصيبه لأولاد الواقف لصلبه
ولم يكن له شرط آخر في نصيب هذا المستحق ثم مات مستحق من أي طقة ولا
ولد له وكان للواقف أولاد من صلبه حين موته ، لا يعود نصيب هذا المستحق إلى
أصل الفقة ويكون لأولاد الواقف لصلبه الموجودين عند موت المستحق حصة
لا يشاركهم فيه أحد عملاً بشرط الواقف فإنه نص في المخالفة ونص فيمن يستحقون
هذا النصيب وهم ولده لصلبه خاصة . ولو لم يكن من أولاد الواقف لصلبه حين
موت هذا المستحق سوى واحد وكان قد اشترط في وقفه أن يستقل به الواحد
إذا مرد لا يعود شيء من هذا النصيب إلى أصل الفقة أيضاً أما إذا لم يكن قد
شرط ذلك من يرى أن الجمع باق على معناه وأنه لا يصدق على الواحد فإنه يطل
لولد الصلب نصف هذا النصيب ولا يرى للواقف شرطاً في النصف الآخر فيعود
إلى أصل الفقة ، ومن يرى زوال معنى الجمع فإنه يعطيه جميعه ولد الصلب كما
يسير في أقوال الفقهاء . أما حكم هذا القول في هذه الحال فإنه يقتضي بحمل
كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه أراد طناً للفدة العاشرة من واحد من

= بأنهم من غير واسطة (١٦٣/١) وعندي أن دعوى ابن عابد أن نفوس من العرق
الثاني هو اختلاف من ولاده لم يكن له استحقاق خاص ، دعوى غير مصلية ، بل نفوس من
أمران واحسان ، الإدخال في الاستحقاق ، وتقدير النصيب وإذا كان قد وجد في هذه الحادثة
ما يفسد عن النفوس الأولى فإنه لا يوجد ما يفسد عن الثاني ومن اشترط بعيداً ومخالف ، به يحصل
بالعطف مع الأول لإنساب أصل الاستحقاق والثاني لبيان الانقسام - هذا ما هو ورد في كتب
الفقه وما يمكن أن يقال فيه أما حكم هذا القول في ذلك فيأتي بموافقة مفسدات في شرح الفقرة
الثانية من هذه المادة .

القرن ما يحمل كلامه نصاً في إرادة الجمع أو عديمها عمل بذلك ، وإن لم يحدد
 شيء من ذلك أصلاً أو وحده ولكنه لا يكتفي لأن يصير به كلام الواصف نصاً في
 إرادة عدم الجمع عاد نصف هذا النصف إلى أصل العلة إذ لا يوجد نص في شأنه
 يخالف هذا ، أما إذا لم يكن للواقف ولد فعليه حين موت هذا المستحق فإن
 نصيبه يموذ إلى أصل العلة طبقاً لهذا الحكم الذي لا يوجد نص يخالفه .

ولو أن هذا الواقف قال في وقته هـ « ومن مات من المستحقين في أي
 طرفة ولم يكن له فرع كان نصيبه سوي موحودين حين موته » ومات أحد المستحقين
 ولم يكن له ذرية وكان للواقف حين ذلك أساء فقط لا سود نصيب هـ مستحق
 إلى أصل العلة وبمعل شرط اواقف لأنه نص في الخالصة لهذه القاعدة ، نص
 فليس حمل هم الاستحقاق . ولو أنه كان له حين ذلك أساء ومات عمل به أيضاً
 لأنه نص في الخالصة وإن كان في دلالة على المستحقين له شيء من الحفاء شأنه
 اختلاف القوم^(١) . ولكن هذا لا أثر له مادام الكلام نصاً في الخالصة . ولم
 يكن له حين ذلك أثناء وكان له مات عاد نصيب هذا الميت إلى أصل العلة لأن
 اواقف يس له شرط في نصيبه في هذه الحالة فإن لفظ السين لا يتناول الميت عند
 الأفراد ، اللهم إلا أن يظهر من القرائن أنه أراد ذلك على وجه يحصل كلامه مع

(١) جاء في وافي حلال والمصنف أنه لو مات على يمينه لم يكن إلا يمين فلا استطاع له
 ولم وقف على يمينه وكان له يمين أو كان له يمين ومات فلا استطاع له يمين ، ولو وصف على يمينه
 وكان له يمين ومات استطاع جميعاً لأن اليمين يرد خمس مع التي ذكرها هذا المصنف .
 هو فلا وغلا عن أي حصة في الوصية في فلاي روايت ، مرواية يوسف بن خالد أنها تكون
 يمينه وبالله ، ورواية أن يوسف أنها تكون للدين دون الثلث إلا في كل أب يحسن أن يقال
 هذه المرأة من بني فلاي قد سببت في هذا أو ثلثة نفقات فنتين و سببت لأنه حسن أن يقال
 لغير أبيه من بني عبد الرحيل وإلا يرد الميت لا مدخلون وقال أيضاً أنه لو وقف على امرأته
 وكان له إخوة وأخوات استحقوا جميعاً لا يرى بن فوه سالي « فإن كان له إخوة » وم يقل
 في ذلك خلاصة (حلال من ٤٠٠ و عصف من ١٠٩) ولم أر غيرهم قد نقل هذا نصهم
 أنه لا خلاف في ذلك عند استعمال الكتاب بصريح ولأن المصنف سأل ذلك مسألاً الاستدلال
 والاحتجاج برأيه في مسألة يمين واليمين أن الوصع القوي الأصلي لك من يمين والإخوة تبع
 من تناوهم الساب والأحداد ولم يأت أحد كونه إلا من التبع والاستعمال بهذه الدلالة لأنه
 عن عرف وهذا يجمع فقط نص في أنفي الفرق

هذه الترائي نصاً في هذا، فإنه يعمل به ويكون نصاً في الحاشية، ولكن مثل هذا
العرض غاية في البعد ولو كان للواقف إبداء من واحد جرى فيه من الصور
والأحكام ما ذكرته في كلمة أولادى .

٢٨٥ - ولو وصف على أولاده وذريته وفقاً مرتب الطقات وشرط أن
من مات كان نصيبه لفرعه فإن لم يكن له فرع كان نصيبه لإخوته وأخواته ومات
أحد المستحقين ولا فرع له، وكان له إخوة وأخوات، لا يعود نصيب هذا الميت
إلى أصل الميت لأن شرط الواقف نص في محالة ما قصت به هذه الفقرة من عودة
نصيب من ليس له فرع إليه في الاستحقاق إلى أصل الميت . ويستوى في هذا
ما إذا كان الواقف لم يشترط في وقته قيام الفرع مقام أصله، أو كان قد اشترط قيام
فرع من مات بعد الاستحقاق مقامه لحسب، أو كان قد اشترط مع ذلك أيضاً قيام
فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه ولم يكن لهذا الميت أحد من الإخوة والأخوات
قد مات قبله من ولد، وما إذا كان قد اشترط هذين الشرطين وكان لمن مات أحد
من الإخوة والأخوات قد مات قبله وكان له ولد، فإن الاختلاف^(١) في استحقاق
ولد من مات قبل أخيه في الحال الأخيرة لا يقدح في كون كلام الواقف نصاً
في محالة ما تقضى به هذه المادة من عودة النصيب إلى أصل الميت .

ولو أن هذا الميت كان له إخوة فقط، أو أخوات فقط، استحق هؤلاء جميع
نصيبه ولا يعود شيء منه إلى أصل الميت، لأن شرط الواقف، وإن كان بوصفه
القوى لا يقتضى استحقاق أحد الفريقين وحده لجميع النصيب لأنه حمل للفريقين

(١) لو وصف على أولاده وذرته وفقاً مرتباً وشرط انقضاء نصيب من يموت ولا فرع له
لإخوته وأخواته ولم يكن يشترط قيام الفرع مقام أصله ثانياً أو انقضاء على اشتراط قيام فرع
من مات بعد الاستحقاق مقام أصله ولم يشترط قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه فتاب من
لا فرع له من إخوة وأخوات وعن ولد لمن مات منهم قبل موته احتسب الموجودون حين موته
من إخوته وأخواته نصيبه ولا يشاركهم فيه ولد من مات من إخوته وأخواته قبل موته عند
قضاء الخيرية ولا يعرف في هذا خلاف لأحد منهم ولم أحد منها طلعت عليه من أو ألهم أية عبارة
من أو يشير إلى وجود خلاف بينهم في ذلك . فمن الخطأ حين أبى بسبب إلى قضاء الخيرية
خلاف وترجع في مثل هذه الحال . إنما الخلاف بين الفقهاء في مشاركة ولد من مات منهم قبل
موت البقية في حالة ما إذا كان الواقف قد شرط قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه .
وسياتى بيان ذلك تفصيل هذا الخلاف وحكم هذا القانون في هذه الحال عند شرح الفقرة الثانية
من هذه المادة

جميعاً ، قد طرأ عليه عرف واستعمل من أرباب منطقية ووضوح واصح دلالة
 في أنه إذا وجد العرف من استحقاقه معاً وإذا وجد أحدهما وحده استحقاقه كاملاً ،
 وليس يقدح في كون الكلام نصاً في معنى من المعنى أن يكون وصوح دلالة
 عليه آتياً من العرف والاستعمال المطرد ، فلا يقس في هذه الحال أن يقلل
 الواقف ليس له نص مخالف إلا في نصف هذا النصيب أما النصف الآخر فلا
 له فيه نص مخالف فيعود إلى أصل المسألة . فلهذا القول مردود له عند النص المخالف
 في جميع هذا النصيب .

٢٨٥ — ولو أن الواقف شرط في وقته انتقال نصيب من يموت عقيب
 لإخوته وأخواته ولم يزد على ذلك فمات مستحق عقيباً به أخوة وأخوات استحقوا
 نصيبه ولا يعود إلى أصل المسألة ، ويستوى في ذلك ما إذا كان هؤلاء في درجة من
 مات أو في غير درجته ، وما إذا كانوا مستحقين حين موته أو غير مستحقين ،
 فإن شرط الواقف نص في تداول هذه الأحوال جميعاً لا يختص بحال دون حال .
 ثم وقف على نفسه ثم على أولاده وإن لم يبين بالاسم ثم على أولاده ودرتهم
 وفقاً لمسبب العطفات وشرع انتقال نصيب المقيم لإخوته وأخواته ولم يرد ثم مات
 وآل الاستحقاق إلى أولاده وإن لم يبين ثم مات أحد أولاده عقيب انتقال نصيبه إلى
 إخوته وأخواته خاصة ، وهم مثلكون له في الدرجة والاستحقاق ، ولا يعود إلى
 أصل المسألة بوجود النص المخالف ، فلا يستحق من الأس فيه شيء . ولو أن من الآن
 هذا مات عقيباً وكان أبوه لا يزال حياً وبه أخوة وأخوات حين موته لم تنت به
 استحقاقهم أمداً كان حصصه لم يطق نص الوافف ولو لم يكنوا من أهل درجته
 ولا مستحقين في الوقف حين موته . وكذلك يكون حكم هذا النص لو أن هذا
 الواقف شرط هذا الشرط ورد عليه قوله « مصداقاً في ما يستحقوه » ولم يرد
 على ذلك ، فإن هذا القول لا يدل على وجوب انصاف الأخوة لأخوات ونصف
 الاستحقاق نصاً بل هو من الأعماط المحتملة هذا والمحتملة « وهو دفع ثمن من
 يتوهم أن من كل منهم مستحق حين موته لا يستحق في هذا النصيب كونه .

باستحقاقه السابق ، فالإضافة ذكرت على أن تحصل حينما تكون ممكنة وهذا هو
الأوضح وهو الذي أخذ به متأخرو الحنفية وقال ابن عابدين أن مما يؤيده ما جاء
بالإسفاف من أنه يقال للذكر مثل حظ الأنثيين ولم يوجد إلا ذكره فقط أو أمات
فقط يقسم بينهم أو يمين بالنسابة لأن مراد التفصيل على تقدير الاحتياط . (١)
وفرق بين قوله هذا وبين قوله « لإخوته وأخواته الشراكين له في الاستحقاق »
كما يأتي في الأحوال التي لائنص فيها .

٢٨٦ - لو وقف وحمل وقفه مرتب الطقات ، وشرط فيه قيم فرع
من يموت قبل الاستحقاق أو بعده مقامه واستحقاقه ما استحقته أو كان يستحقه ،
كما شرط أن من يموت عن غير ولد ولا عطف يعود ما كان بيده من في درجته ،
أو من في طبقته ، وإلا يرد على ذلك ، فمات مستحق لافرع له وكانت له طقة ،
وكانت يوجد بها حين موته من الموقوف عليهم واحد أو أكثر ، ولم يكن
أحد من أهلها قد مات قبله عن فرع ، صرف ما كان يستحقه إلى من يوجد من
أهل هذه الطقة حين موته ، مستحقين كانوا أو غير مستحقين أو كانوا حبيطاً من
المستحقين وغيرهم ، ولا يعود شيء منه إلى أصل العلة لوجود النص الخلف لحكم
هذه المادة ، وهو في الوقت نفسه نص فيها دراهمة . وكذلك يكون الحكم
بأنه قال « لمن في طبقته مصداق لما يستحقونه » أو قال « لمن في درجته مصداق
لما يستحقونه » ، فلا يعود شيء منه لأصل العلة ولو كان جميعاً غير مستحقين
لما أسلفناه في النسخة السابقة .

٢٨٧ - ولو أن أحد أهل هذه الطقة كان قد مات قبل هذا لميت عن فرع ،
وكان موته قبل الاستحقاق ، لا يعود شيء من نصيبه إلى أصل العلة لوجود النص
الخلف ، وإن حصل اختلاف للفقهاء في مشاركة ولد من مات لأهل طبقته
في هذا العيب لاشتراط لواقف بتمام فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه
واستحقاقه ما كان يستحقه . فإن هذا لا يخرج به كلام الواقف عن أن يكون

مستحق لا ولد له ويوجد موقوف عليهم في طقته حين موته ، لا يعود شيء من نصيبه إلى علة لوقف طقاً لأحكام هذه المادة ، بل يصرف إلى من يستحقه من أهل طقته اتفقوا في القرب إليه أو اختلفوا ، واختلاف الفقهاء ^(١) فيمن يستحقه منه في صورة ما إذا كانوا مختلفين في القرب وفي إهدار البرحة أو الأقرية والعمل بها لا يخرج كلام الوقف عن أن يكون نصاً في مدعاة هذا الحكم بعد أن استقر العرف والعمل من زمن بعيد على مراعاة البرحة والأقرية معاً .

(١) أحسب لعمري ، في إحدى القسوس ، شرحه ، فصحاح الفتاوى الجيدة ، دعت في موضع
مها إلى إمام وصف الأقرية ، مسألة ، وأبعد الدرجة مجردة عن الوصف ، وأعني غير الأقر
مع الأقر من جهة ، وسوى من أخت ، وسوى وأولاد مع مطلقاً ، فلو كانت الاستواء في الدرجة ،
وهذا جرى من إحدى على ، روى عن أبي يوسف في ذلك ، وهو قول ، قل ، عرسوس وعمر
بن عمار ، في رواية ، ودكره ، أبا لو كان ، في ذات وأم ، وسأخ ذات وأم
هذا هو الأقر ، فلو كان به عم وحده ، لم يسم ، وثلاثة لأهم ، يردون كالأخوة في الحكم
والإحسان ، لأن ابن مولى على أقر قري ، أو على الأقر ، لأنهم ، أو على
أقر القسوس ، أي ، وهو على نوبها ، وفي أبو يوسف لا أثر لهذا القول ، ويقسم
أبو يوسف من أقرية ، أي ، وأبعد ، وأبعد ، في حلال هذا ، أي ، في إحدى القسوس ،
والقول لأن نوب ، وهو قول محمد بن الحسن ، وفي حله أنه الأحسن ، قلت ، قد ظهر
من حديث أن لأخوه ، وأن قول أبي يوسف صحت ، وقد وقع به أي ، عرسوس ،
رحمة الله ، من جهة حكمي لعمري ، في رواية ، أي ، شقيق والأخ ، لأن بأنه
على قول ابن مولى ، أي ، على قوله في القرب ، وأن لسانه عن إجماع ، وصاحبها رأى
أبي يوسف ، مدبوح ، لأن معنى قولهم الفتوى على قوله في الوقت ، أي في محنة ولزومه
لا في كل حرة ، من حرياته ، سيما إذا رجعوا خلافاً ، وإذا كان قولاً ضيقاً ، فالتدبير
بالسنة ، كما في غير القدر ، وسأصل رأى الجبري ، فإنه لا يسل إلا بالضرورة ، فإذا وجدت
الضرورة حمل بضرورة وأعطى القرب والعبد ، وإذا لم توجد لم يكن له شرط .

[illegible]

٣٩٠ - ولو أن الواف اشترط أن من مات ولا نسل له كان نصيبه لإخوته وأخواته لمشاركين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن كان نصيبه لمن في درجته أو لأهل طبقته ، أو فل بين - يمكن له إخوة ولا أخوات مشاركون له في الدرجة والاستحقاق . . . بل ، مات مستحق لا ولد له ونس له إخوة ولا أخوات أصلاً أو كان له إخوة وأخوات لا يشاركونه في الدرجة أو كانوا مشاركين له فيها وسكنهم لا يشاركهم في الاستحقاق ، صرف نصيبه لأهل طبقته طبق شرط الواف ولا يعود شيء منه لأصل العلة لوجود النص مخالف ولأمر في ذلك واضح . وقد ورد في كثير من كتب الألفاظ قول الأمامين « لإخوته وأخواته مشاركين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فمن في طبقته » أو قبله « .. » فإن لم يكن له مثله في الاستحقاق فلا تراب الصفات لعنوا « .. » مات مستحق وليس له حصة ولا أخوات مثلكون له في الدرجة والاستحقاق وكان له إخوة غير مشاركين أو كان له مشاركون في الاستحقاق ونسوا من إخوته وأخواته ، فإن نصيبه لا يعود إلى أصل العلة بحجة أن شرط الواف لم ينال هذه الصورة وأنه لا يوجد فيها نص مخالف ، ولكن يصرف لمن سه واقف

هذا أفني حامد المبادئ لمواضع عدة من دوده وشيئ منه عن التسخيح محمد بندي بشافعي
الذي قال إن هذا رأي هو الذي نخلص من كلامه - خبر من تدرى
ودعنا أن تدرى من أنه لا يمكن قومه - خبر من رأى كلامه في القف كلامه - وحده فهو شرط
لا شرط - وأن واجب هو أن لا يستعمل عنه من التدرج ولا تدرج فيها معاً - ودعنا
الفرجة ثم يكن للفرجة شرط في هذه الحالة - ونحن من في هذا عن محمد بندي وحامد
المبادئ ونسبهم من تاريخ - ونسبهم من جهة من في هذا عن محمد بندي وحامد
من في درجته أخرى - وذهب إلى أنه حق الصفة الفرجة الصفة الأخرية فيها طاعة -
وإن ذلك لا يكون لأن وقت ترم فعود نكتب لأصل حلة (إدلة أصل من ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ -
نكتب لأن عائد - نكتب المائدة ١٥٨ من ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦

وخلال في هذا سفر على حد ربحه كان حصي ألا يتصرفاً مخالفاً على أي حال وأن يعود نصيب المقيم في أصل الملة عملاً حكيم هذه البده ، ولكن هذا الخلاف قد أصبح بيننا من زمن بعد وسفر الأمر على أن يرى الأخير وصار عريفاً معروفاً لوقوعه وتحديد لمي هذا نفرمد على وجهه ليس فيه لس عصار لخاص في الحاجة بعد هذا ولا قدح في نصيته ، وسوح دلالة على هذا المعنى حادث من يعرف سائر الاحتمالات ، على أنها في الترميم كات اختلاف سديدة جداً كما هو ظاهر من سائر القواعد .

في شرطه إذ المص الخلف موقوف ، وهذه الحجة لا تستقيم لأنها متبينة على النظر إلى نص عذرة الوفاق دون مجموعها ، فإما إذا نظرنا إلى المقابلة وسوق الكلام تبين منه بجلاء أن المراد فإن ، يمكن له إجابة ولا أخوات من هؤلاء الموصوفين الذي أوردتم قبل ذلك ، أو أنه يمكن له مشاركة في الاستحقاق من هؤلاء الإجابة والأخوات الذين سبق ذكرهم ، فمعمومة السوق وتقبله أصبحت دلالة الكلام على هذا معنى واضحة لا حفاء فيها ، ويكون نصاً في هذا المعنى ولا يوجد في هذه الحال صورة مكوت عنها يرجع السبب فيها إلى أصل الفقه

٣٩١ - بعض الأحوال التي ليس فيها نص مخالف

وعند النص المخالف لحكم هذه الفقرة قد يكون في حالات ليس للواقف فيها كلام أصلاً فيما يتعلق بنصيب من يموت وليس له فرع يليه في الاستحقاق ، والأمراً في ذلك بين لا يمتح إلى إيضاح .

وقد يكون في حالات للواقف فيها كلام يتعلق بذلك وهو نص في المخالفة ولكنه كلام مهتر لا يعمل به ، فهو وعذمة سواء . ومن صور ذلك ما إذا وقف قبل العمل بهذا القبول وحمل الاستحقاق من حين اهتاف نفيته وغير دريته ولم يعمل به ولا له في هذا توقف استحقاق نص من الأحوال وحرم معه ود يته من الشروط العشرة ولم يشترط لنفسه أي حق في تغيير الشروط والمصرف مكان هذا لا يملك التغيير في الشروط ومصرف لا قبل القبول ولا بعده وكان كلامه فيما يتعلق بنصيب الفقيه مجازاً فبعد ذلك إلى عمل إلهاد بين هذا الشرط المجمل حتى صار مقتضى هذا الإلهاد نصاً محدد لهذا الحكم . فإن هذا البيان اللاحق يكون مهترأ لا يعمل عليه ، لأن من شرط بيان الحمل أن يكون المبين مالكا بذلك ابتداء^(١) . ومن صور هذا ما وقف قبل العمل بالقانون ما يزيد

(١) وقت هذه المادة ، وأشهد به نص صدر من قانون من هذا بشرط الحمل وعولت على ذلك إحدى دوائر المحاكم بعد معرفة في ذمة من يقبض من الرجوع إلى الواقف في بيان الحمل من كلامه مع إطلاقه من في ذلك ، وقاب أن هذا إطلاقاً مقيد حتى طاعده =

على ثلث ماله حين موته على نفسه ثم على أولاده ودريته وفقاً لمبدأ
الطهات وشرط أن من يموت عقيماً من دريته يكون نصيبه مضموراً في مصرف
خيرية عيها، ثم نوى بعد العمل به عن أساء ثلاثة استحقوا الربح وحوماً لأنهم
كل ورثته ثم مات كل منهم عن أولاد فاستحق أولاده نصيبه استحقاقاً واحداً،
بإذا مات واحد من أولاد أولاده عقيماً وكامت درية أصله لمستحقه لا تزال موحدة
فيه لا يعمل بشرط الوفاء في نصيبه لأن في ذلك إخلالاً بأحكام الاستحقاق
الواحد فيكون مهتماً طبقاً لأحكام المادة ٥٨ ومواد ٢٤ وما بعدها، فلا يكون
للوفاء نص وعود نصيبه في علة الحصة التي كان يستحق فيها وهي نصيب
والده، وكذلك يكون الحكم بولاه شرط عودة نصيبه إلى جميع المستحقين من
أهل هذا الوفاء ولو أنه وقف على هذا المصع كل ماله وشرط في نصيب المقيم
شيئاً من ذكره فإنه يعمل به، أي أن يعد المستحق الاحتيازي الذي جعله لكل
ولد من أولاده ودريته، لا يعمل به فيما ينسب لاستحقاق الواجب ويكون مهتماً
وعمل في الاستحقاق الواجب بحكم الرد في هذه الفقرة.

وقد يكون في حالات الواقف فيها كلام تعمق بذلك، ولكنه لا يعتبر نصاً
في مخالفة ما معنى الذي أسفده ويستلزم الشارع إرادته. وسأذكره بعد مثال
لذلك عبر لتي ورد ذكرها أثناء الكلام السابق.

٢٩٣ - لو وقف على نفسه وأولاده ودريته وفقاً لمبدأ الطهات تربية
حمية نص في كتاب وقعه به شرط قيم الفرع مقدم أصله لا قبل الاستحقاق

= أخرى معروفة بواسطة نصوص الكرم التي ذكر ألفتها وطاها الإمام محمد بن
السوان الأصل من بين يده، ولد له، من صبح لانداه صبح سان ولا فلا، حتى أنه وفاه
لمصلحة أحد كما طاق ثلاث، وحر في عده تحت ملحق ملحق، فله سان فيها أورد مادته في
المدونة بعد تفصيعه كل ميمما من سان للمسه، أن بين لأه لا ملك لانداه في هذا الوقت،
وإن بين وكل ميمما لا تراه في نسخة صبح سان لأنه ملك لانداه ثلاث وقت السان، وإن
اقتضت حصة إحداهما قبل أن بين وبين الأخرى في عهدها تقيقت الثلاث ولا يملك أن بين من
اقتضت عهدها لأنه في هذا الوقت لا يملك لانداه خلافاً (ص ٨٧). ومن هذا تصح أن
الواقف لا يملك سان بشرط شخص في الوقت الذي لا يملك فيه إنشاء هذا بشرط ويكون بيانه
مهتماً كأن م يكن وسي شرطه على رحمة فلا يكون نصاً بحكم هذه الفقرة ويجب العمل
به وهذا ظهر من أصلك في سلكتك هذه الفقرة.

ولا بعده ، ولكنه شرط أن من مات ولا ولد له كان نصبه لإخوته وأحواله ،
 من مات من مستحقين من انقراض طفته وكان له ولد عاد نصبه لأصل العلة
 لأنه مستحق ليس له فرع يبيح الاستحقاق من انقراض طفته وليس للواقف
 نص في نصبه بخلاف هذا الحكم لأن شرطه الذي ذكره لا يدل على استحقاق ولده
 عقب موته لا مطلقاً ولا مفهوماً على أنه وسلم خذلاً أن هذا الشرط يدل على استحقاق
 ولده بمفهوم الخلفة عدلته على ذلك يست من قبيل النص كما أسلفنا^(١)

(١) هذه عبارة وصف من قدم ، وأجاب لمسلم في حكمها . فقد قال بن شعبة
 في بيان الحكم أن يكسر الخاب شرط في وقته أن من مات من الورث عليهم ولم يترك
 ولداً ولا ولد ولد ينزل نصبه لإخوته وأحواله فأتى أحد المستحقين من ولده فأجابته بعض
 اثنين باستحقاق ولده نصبه عملاً بمفهوم الخلفة وقال العلامة قاسم إن هذه اعتريها علة نقل
 وعملاً وأورد من حكايات ما يدل على خطأها قلنا لم قال وأما علة نقل المفهوم ليس
 من الورث القوي وإلى كونه علة نص من له ولد لا يلزم من الوفاء فلا يصح فصل
 به (س ١١٩) وأورد إحدى مثل هذه بنية في صوابه ، وشتت سؤال فيها عن وصف
 مرتب أصناف ثم يشترط في الوفاء قيام الفرع مقام الأصل واشترط أن من مات منهم عن
 غير ولد ولا ولد ولد نص نصبه لمن هو في درجته من يورث مات ثم مات من له عن أولاد
 وعنه أولاد الوفاء لا يكون موقوفين فأجاب بأنه لا شيء لأولاد هذا لأن مادام واحد
 من أولاد الوفاء لم يرع الصفة التي لا يورث من الوفاء على من مات من مات عن غير ولد كما لا يخفى
 وقال بن القيم عيني مرة بعد ذلك ، وأن يرعاه الميراث الطرابلسي الحق الحق
 في منه يستحق في أولاد لم يمت واحد من من أولاد الوفاء أصنافاً على مفهوم القيد
 المبكوف عن نصبه فنسبته أو مطلقاً كما أنه نصبه علة الوفاء في ذمة الوفاء
 ما بين منهم أحد وقال إحدى ولا يلزم في ذلك لا علم أن الغرض من معمولها عندنا على تقدير
 أن استحقاق أولاد نصيب هو المفهوم ، وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم إذ مفهومه أن
 الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون له في درجة للتزوي ولا يلزم فيه أن يكون لأولاده
 والأصل عدم القلة ومبرورهم معصاة علة الوفاء في ذمة الوفاء ما بين أحد منهم لا يلزم من
 استحقاق أولاد ولده نص مع أولاده عنه كما هو ظاهر ، ثم رأيت شيخ الإمام زكراً
 أن نص لا يورث في أي شيء أثبت به في واقعين وأن أي ولي الدين العراقي باستحقاق أولاد
 ابنه وقال أخرى أن من مات من نصيب نصيب ما في من مات (٢٨٣/١٠) وقد أورد
 بن القيم هذه في شرحه وجعل ما ذكره من قوله ورد على إحدى أبي بعضيهم وقال
 أنه لا يصلح في خصوصه ولكن من في كتاب ولي كلامه من عثمان في الاستصار
 عوى غير أبي عثمان وبن أبي عثمان صاحب سيرة أبي عثمان في ذلك وأنه رأى ناساً
 لا يحضر أبي في هذه بنية في سوانح هذه في أبي عثمان في وقال أنه قول الزويين
 ووجه ولا يخفى في ذلك وثمة علة في نصيبه ووجه في شرح زكراً وأجاب بن القيم
 ما في خلاصته من عدم الاستحقاق وأورد بن القيم (تحفة المصنف ١٠٢٣)
 ولكن كل هذا صحيح لا يمتد نصيبه من قبل مفهوم الخلفة وهذا لا يمتد نصيبه لا خلاف
 ولا يترك حكم هذه بنية

٢٩٣ — ولو وقف على نفسه ثم على أولاده ودريته وقفاً مرتب الطلقات

ترتيباً جدياً ينص في كتاب وقته وشرط إن مات قبل الاستحقاق قام ولده مقامه واستحق ما كان يستحقه به بشرط شئ في حسب من يتوعد بعد الاستحقاق ، فمات واحد من مستحقين عن أولاد مع ماله حقيقته عاد استحقاقه لأصل المدة لأنه مستحق مات ، من به فرع يبيح في الاستحقاق وأيس للواقف فيه من يخالف حكم المودة إلى أصل المدة ، فلا يختص به موقوفون من أهل طائفته عملاً بأصل الإثاء لأنه ليس نصاً في ذلك وبخاصة مع شرائط فيه فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه كما ينبغي إن شاء الله ، ولا يحده أولاده لأن الواقف لم ينص على ذلك ، واشتراط قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه لا يمتنع نصاً على حكم من مات بعد الاستحقاق ، إذ ليس به يمكن أن يعده منه شيء يتعلق بهذا فإنه لا يكون إلا من طريق القديس أو تفسر عرص الوقف من طريق القرائن وليس شيء من هذا نص في طر هذا القديس ودعوى أن هذا من باب دالة النص دعوى مويلة غرضه لا يمكن التمسك به ^(١)

(١) ما في حواشي له ، وقف على أولاده ودريته وقفاً مرتب الطلقات على أنه كما حدث الموت على أحد منهم كان ما كان بعده من مدة أولاده وسنة في مات منهم بعد الاستحقاق من ولد مستحق ولده نصه لاستمراره ، نص أن من مات منهم كان نصيبه مردوداً على ولده ومن مات منهم قبل الاستحقاق لا يستحق ولده شيئاً لأن ما يستحق شيئاً ونصيبه من نصيب أمه (٧٧ — ٨٠) وورد مثله في الإصحاح (٨٠) وأما سجع الإسلام أمين الدين ولفظي والمجري بقدم استحقاق ولد من مات بعد الاستحقاق في وقف مرتب الطلقات ثمرة وقته قام فرع من مات قبل الاستحقاق ومدة ذلك الفرع من مات بعد الاستحقاق وذلك أفتى صاحب البحر وأفتى في ذلك من نص في رسالته ، وحذر ما صدر عنه من الأحكام كات المحكمة أمضا بمرعته نص مجرى على ذلك ولكن في حكمه بغير مخرج ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٤ في القضية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ جازف حد الحكم على وجه لا أعرف به لهم حد ، أن ال وقف نص في ك ما وقفه على أن من مات من أولاده به وقف ودرية من دخوله في حد وقف واستحقاق شيء منه قام ولده مقامه في الفرقة والاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله ، كان حد وقف وقفه نص في ثمن حصونه حكم ولد من يموت بعد استحقاقه لغير الأصل إلا أنه يشمله بمجهوده ويدل على أن حكمه كحكم من يموت والده عن الاستحقاق من وقف وعنده وجود ما يدل على أن عرس الواقف مخرجه يجب وأن مفهوم الوقف الذي هو من مشمولات دلالة النص حجة يصل بها ، هذا هو كل ما قلناه وهو مقوس من طريق غير من طريق المني والأمر واضح فلا أطيل نباشته ولا أعرف حق الآن أب أصدرت حكم آخر بهذا المعنى بعد ذلك .

٢٩٤ - ولو وقف على أولاد الظهور دون أولاد البطن وفقاً مرتب الطبقات ثم بعد انقراضهم على أولاد البطن بشرط أن مات انتقل نصيبه إلى ولده أو ولد ولده شانت أي من أولاد الظهور قبل انقراضهم عاد نصيبها إلى أصل العلة ، لأنه نصيب مستحق مات وليس له فرع يليه في استحقاقه ، وعموم قول الواقف « على أن من مات » محصور ، على أنه لا فهم منه أنه بدون أولاد البطن ، فإن دلالة على ذلك كانت دلالة النص بل هي دلالة حجية أقوى أماراتها ماوقع بها من الاختلاف بين ائمتين ، وإذا لم يكن نصاً فإن حكم هذه القاعدة لا يترك به ^(١) .

٢٩٥ - ولو وقف على منه ثم على أولاده ثم على أولادهم على أن من مات منهم من ولد كان نصيبه لولده وإن لم يكن له ولد كان لإخوانه وأخواته ثم على دريئهم وسلمهم طئفة بعد طئفة ، وكان الترتيب في هذا الوقف ترتيباً حجبياً في جميع الطبقات بنص في كتاب الوقف ، مات أحد من أولاد أولاد الأولاد أو من هو أرل من ذلك بعد الاستحقاق عقب عاد نصيبه لأصل العلة ولا يحتصر به إخوانه وأخواته إن كانوا من بين المستحقين في أصل العلة ، ولا يشترط منه

(١) أمق الخير الرمي والمناوئ في مثل هذه المسألة بإعطاء أولاد الذك مختصين هذا الشرط وقال الرمي فإن قلت ما حمل في قوله « أولاد الظهور منهم دون أولاد البطن » قلت قد قرر أن الواقف إذا شرط شرطين متعارضين يصل متأخر منهما ، وقوله « على أن من مات منهم من ولد نصيبه لولده الخ » متأخر ، أما حامد الحمادي فقد اختلفت فتواه فأبى نارة عتق ما أمق به الخيري ، وتارة أخرى عبره صراحته لصدر الكلام وهو برس من عائد مذهب أبيه الخير الرمي وقال إن العمل بمتأخر من الشرطين بمعارضهما إنما هو حسب ما تمكن العمل بهما معاً وهو في مسائل يمكن أن يصرف الشرط لتأخر وهو موقوف على أن من مات . الخ إلى أولاد الظهور دون أولاد البطن بل دل عليه صريح كلام الواقف من أنه ليس لهم حق مطلق جهاد قرينة واضحة على تخصيص شرطه العام لتأخر وحسنه فلا تنافس بل يصل فيه برس الواجب الذي هو صريح في كلامه وهو نصيب محصين . تلخيص ١٤٠١ ١٤١٠ ١٤٢٠ ١٤٣٠ وقد سمع هذا الاختلاف مختلف أحكام المحاكم الشرعية المصرية ، وربما كانت كثرتها قديماً في حجاب مذهب أبي الرمي ، وأما ما كانت حال من دلالة مجموع كلام الواقف على أحد التفسيرين ليست دلالة واضحة وإعماهي دلالة فيها حياء ، فلا بد من ذلك نصاً في نظر القانون حتى يبرأ به المحكم الذي تقرر له إناؤه وهو عوده نصيب الأئمة إلى أصل علة لأنه نصيب مستحق ليس له فرع منه في الاستحقاق نص من الواقف .

شأن إن لم يكونوا من مستحقين ، وإن كانوا من المستحقين لأصل العلة استحقوه ،
 لكن لا يوصف كونهم إخوانه وإخوانته ، بل لأنه عاد إلى أصل العلة وهم مستحقوها
 وذلك لأن نصيب هذا الميت نصيب مستحق مات وليس له فرع يليه في استحقاقه
 وليس في كتب وقف نص يخالف الحكم بعودته إلى أصل العلة ، لأن ما ذكره
 لوائف في عودة نصيب المقيم لإخوانه وإخوانته لا صلة له بغير الطفتين لأوبين
 وإذا كان بعض الفقهاء قد قال بالسحب مثل هذا الشرط على ما مر من الطقات
 لم يكن ذلك منه إلا على سبيل الاحتياط ومن باب نصيب العرص ونفس لقرائن
 لا غير ، ومع هذا الوضع لا يمكن أن يتمثل هذا الاحتياط نصاً مخالفاً لحكم هذه
 القاعدة ، بل أنه حسب نظيفه (١) .

٢٩٦ - ولو اشترط الواقف انتقال نصيب من يموت ولا ولده لإخوانه
 المشاركون له في الدرجة والاستحقاق ، فمات مستحق لا ولده ولم يكن له إخوان
 بهذا الوصف وكان له إخوان لا يشاركونه في هذين الأمرين ، عاد نصيبه إلى أصل
 العلة طبقاً للحكم الذي تقرره هذه المادة إذ لا يوجد نص يخالفه ، فإن الواقف إعمالاً

(١) جاء في الخبر ورد بخلافه عند رد هذه المسألة جازية من طه وبن علي
 لا لم . قالوا بسط الوصف وأن يظهر خبره لا أول شرط . وعلى ما نقله عن جمع
 المطابع وشرحه أنصار خصاص سوسنة ، وهو من مجلس أبي بكر جوديه بن مويج
 أيضاً (ج ٣ / ٢٧٩) . ولكن بن حجر بن أبي عمير بن محمد بن يوسف رجع إلى مخالفة
 المسند (ج ٢ / ٣٢٩) . وفي صحيح حماد بن أبي شبيب أن شيخ الإسلام ذكر أن خبر أبي بصير
 شريك بن محمد نصيب عليه بن من درجة واحدة نصيبه من دون سائر الطقات بأن مات من
 بعده لانه عيباً بمجلس ربيع من في طه من سوية بن سعد بن في مجلس بن كان
 موصفاً ومجلس لا يعود بن لأن هو الأوجه لا لغيره . وفي خبر أبي في وقت شرط
 المسند في نفسه الأول وقد بث في عدة مصنفات بن بورج . بسند قوي فيما عدا طه
 الأول لأن شرط تخصيص كماله في طه الأول ولا يرد أن بعده ولم يرد بن علي خلاف
 الأصل حتى يسوي بين مصنفات . وقد ثبت في نفي تأخره الخبر (ج ٢ / ١٤٢-١٤٤)
 ومن هذا سبب مقدار الاختلاف وتماثل آراء في مصنفات بن علي ما مرده ، على أن من
 قالوا بالصفة . يستدلون بذلك على ما في الخبر والدلالة الخاصة وم جازية لا يرد بن سعدوا
 في اقتراح ما أرادوا على القرائن . ومع هذا الوضع لا يمكن أن يتم نص مخالف لحكم هذه
 المادة . أما إذا وجد في كتاب الوصف كلام من عا على أن هذا شرط معتق بالمعنى كان
 هذا الكلام هو المراد للحامه .

حمل نصيبه لإخوة موصوفين بوصف معين ، فلا يتناول كلامه غيرهم ، وإذا
يتحقق هذا الوصف لم توجد الحالة التي ينطبق عليها شرطه ، بل تكون هناك
حالة أخرى لا شرط له فيها ولا نص فيجب المعدل بحكم هذه المادة والنص
في هذا الشرط واضح لا لبس فيه وهو نص فيه على خلاف لأحد من الفقهاء
أو الفنين ، ووفق بين هذا وبين قول لواقين « مصادراً لما يستحقونه » فإن هذه
العبارة لم تخرج مخرج الوصف والقيود وإنما ذكرت لدفع التوهم الذي مر ذكره .
وكذلك يكون الحكم لو أنه اشترط انتقال نصيب هذا البيت إلى أهل
درجته الشاركون له في الاستحقاق ، وكانت له درجة ليس فيها من تحقق فيه
هذا الوصف .

٢٩٧ - ولو شرط الواقف حبس من يموت ولا فرع له لأهل طائفته ولم
يرد ، ووجب حمل الطيقة في كلامه على الطيقة الخاصة ، وما سطر من الواقف
أو بحكم هذا القانون ، ومات مستحق ليس له فرع يبيح في الاستحقاق ولم يكن
في طائفته الخاصة أحد وكان في الطيقة العامة موقوف عليهم فإنهم لا يستحقون
هذا النصيب بمقتضى شرط الوصف ، لأنه متى كان مراد من الطيقة في كلامه هو
الطيقة الخاصة ، ولا يوجد بها أحد ، لم يكن له نص في هذه الحال ويجب العمل
بالحكم الذي نقرر أنه يعود نصيبه إلى علة حصة التي كان يستحقها ، وهي
بما أن تكون حصة حقيقة وأما أن تكون كل الوقت وذلك في حالة ما إذا انقضت
فروع الأصل الأول من الطيقة الأولى . أما القول بحمل الطيقة على الطيقة الخاصة
إذا وجدت وعلى الطيقة العامة إذا لم توجد طيقة خاصة به واضح للطلاب ، إذ
اللفظ لا يمكن أن يستعمل في معنيين مختلفين في استعمال واحد . وقد قدما من
أمثلة ذلك ما فيه الكفاية .

٢٩٨ - ولو شرط نصيب النقيم لأقرب الدس إليه من أهل طائفته ،
أو لأهل طائفته تقدم في ذلك الأقرب ولأقرب إليه ، مات ولم يكن في طائفته أحد
عاد نصيبه إلى أصل العلة وإن كان له أقرب من طائفته أو ضيقاً أخرى من

فلا يكون الموقف في هذه حال من يحذف حكم هذه القاعدة ، واحتل إرادة
المعنى العام الذي يهم منه لغة وفي اصطلاح الفرصين احتياجه بعد الاستعمال والعرف
الصام ودلالة اللفظ عليه في كلام الواقعين وسائر الدس دلالة حتمية ولا يعتبر نصاً
تخالف به هذه القاعدة .

٣٠٠ - ولو وقف على نفسه ثم على أولاده وروجائه ثم من بعد كل
من أولاده يكون لأولاده وفريته وفقاً لمرتب الطبقات ، وشرط أن من
تموت من زوجاته قبله أو يموت هو وهي ليست في عصمته يكون ما وقف
عليها وفقاً على أولادها منه خاصة ولم يرد على ذلك . فمن تموت من روجائه
بعده يهود نصيبها لأصل العلة ولا يختص به أولادها لأنه لم يقف عليهم ما هو
موقوف عليها إلا في حالتين لا يتحقق واحدة منها فهو مستحق ليس للموقف
فيه من يحذف حكم هذه القاعدة . وقياس حالة لموت بعد الموقف على حاقق
موتها قبله وخروجها عن عصمته في حياته ليس إلا مجرد قياس وليس من النص
في شيء .

٣٠١ - وكما يشترط العمل بحكم الذي نقره هذه الفقرة ألا يوجد
في كتب الوقف نص به في أصل العودة إلى العلة ، يشترط نصاً ألا يوجد
نص بحمله في العودة إلى علة الحصة التي كان ميت يستحق فيها . وقد كان له
في العودة إلى العلة من يتفق مع هذا الحكم في أصل الرجوع إلى العلة ولكنه
يحمله في الرجوع إلى هذه الحصة خاصة عمل بالشرط لا بهذا الحكم . وميتاق
الكلام في هذا مفصلاً عند شرح الفقرة ثمانية من شاء الله .

٣٠٢ - الشرط الثالث :

ألا يكون في عودة النصيب إلى علة الحصة التي كان الميت يستحق فيها
إحلال أحكام المادة ١٦ من هذا القانون ، وذلك لأن الشارع قد أوضح
ها مراعاة أحكام تلك المادة عند العمل بهذا الحكم فعمل الحكم يعود

حصة^(١) من مات من مستحقين وأبى له فرع بنيه في الاستحقاق هو ما إذا لم يكن وقف هذه الحصة وقد انتهى نموت هذا المستحق طقاً لأحكام تلك المادة التي يست الأوقات التي ينتهي فيها الوقف تؤقت . وقد سطت في شرحها^(٢) القول في انتهاء الوقف بانتهاء لمدة . وبإقراض الموقوف عيهم . وفي انتهاء وقف الحصة بإقراض أهل قبل انتهاء مدة وقبل إقراض الموقوف عيهم^(٣) .

(١) جاء في المذكرة نصه بعد كلام على هذه المادة : وعلى القول بموده نصيب من مات إلى غلة الحصة التي كان يسعى لها إذا لم يكن الوقف فيها قد انتهى يوم صاحبه هذه الأحكام لمدة ١٦ سنة . ثم لا يعود في هذه الحالة . وفي هذه الحالة نصيب نصيب . وفي سنة سقط نصيب . لا ينص مع نصائر ثلاثة المذكرة التي بموده أنه . ولو لم يكن ما ذكره النصائر أو توسع في الحصة . من نصيب . وهذا هو الذي كان في الواقع من حرف من الكفاة (٢) من (٢٦٠ - ٢٧١) .

(٣) بيت حاله وفي هذا الفصل (س ٥٥٤ ، ٥٥٥) من الحصة . وأنفسه واستمر هذا انقلبت من شخص إلى آخر . وأما بعد قسم من شخص . ثم تقسم كل حصة منها إلى حصص . وهكذا كما سب أن هناك فرداً من حصة شخص . حصة التي كان يسعى لها . والحصة في المادة ١٦ أطلقت عن كل قيد فهي شاملة لكل ما أصبح أن يطلق عليه اسم حصة . نصيب المستحق في آخر هذه حصة . ونصيب أصله بشر حصة . ونصيب الأصل بوجه حصة . وهكذا من كان تعدد الطبقات حائراً . والوقف ينتهي في أية حصة باع من أهلها . وأهلها هو من وقت عليه أو وحت له قانوناً واحداً كان أو أكر . وسواء أكان وقفها على من تشعروا بالاشتراك أم بالتمام . نصيب السعي الذي . يوم على غيره من هذه ولم تشعروا بوجه حصة ينتهي وقفها بوجه وان في شركاءه في حصة أصله . وقد حذر الشارع أن يصر بالأهل لصديقها على الواحد الأكر . صريفته لا تقل ولا تكم . فإن نصيب السعي الذي يشترك مع غيره في نصيب أصله لا يحس حصة فيه . على ألا يشاء . وأن الحصة هي نصيب أصله . فمن وقف على نفسه ثم على أولاده نصيبه ومات عن أولاد سقطت غلة وصحة بشكل من مات منهم حصص على نصيبه أنه حصة انقضى أمهها . وإن كان شركاءه في سقطت له نصيب . وأهل هذه الحصة الذين انقضى أمهها إلى نصيب وولده هذا . وبحسب هذا قوله ينتهي الوقف في هذه . لأنه حصة انقضى أهلها . اللهم إلا إذا كانت موفقة على غيره من هذه . كأن كان الوقف حصص نصيب من نموت منهم لمن يري وكان شرطها حائراً . ومن وقف على حصة من على أولاده ثم على أولادهم . ولم يكن له نصيب حصص من الوقف . ثم مات الوقف عن أولاد مات أحد منهم عن أولاد أريه فإن أحد الأريه وكان ثلاثة نصيب . نصيب الوقف في نصيب أحد لمب لأنه حصة انقضى أمهها (المات وأبوه والوقف) . اللهم إلا إذا كان قد شرط نصيب من مات من سعي بعد موته وكان شرطه حائراً . فمن خطأ أن قال أن حصة من سعي وصاحبها نصيب أمه هي حصة أمه أصل من الموقوف وأن الموقوف . لأن هو سعي أو حصة أصله التي يسحق بها لا نصيب الوقف في نصيبه وبوجه من غلة هذه حصة لأن وصاحبها من غلة هذه بقران أهلها . وهو خطأ لأنه يشاء عن عدم التفرقة بين حصة الشخص وأصله التي يسحق بها . وعدم سعي في حصة في المادة ١٦

٣٠٣ - ونوقع أن محل إرثه الذي أشرت إليه هذه لدة ليس إلا حكم
 انتهى الحصة بأقراض أهلها ، وهذه هي الحصة التي كان يمكن القول بتطبيق الحكم
 الواردة على عتقها ولا حكم بها . توقف فيها . أما إذا كان الوقف قد انتهى
 لانتهاء مدة أو لأقراض لموقوف عنهم جميعاً لم يكن الأمر محل اشتباه
 ولا في حاجة إلى تنبيه ، إذ ليس من متصور تطبيق الحكم الواردة هنا في هذه
 الأحوال التي ليس فيها حصص ولا استحقاق

فإذا مات مستحق ليس له فرع يبيح في الاستحقاق ، وانقرض نموه من
 وقف عليهم المصيب يدي كان يستحقه حين موته ، فإن لم يكن بعده من وقف
 عليه هذا نصيب عن أي وضع من لأوضاع لم يذكره كثير من في فصل
 الانتهاء ، فإن الحكم الواردة هنا لا يطبق على هذا النصيب ولا يعود إلى أصل الملة
 بل ينتهي وقته

ولا يطبق هذا الحكم أيضاً إذا كان في كذب الوقف ما يبدل على استيفاء
 الوقف في هذا حسب وعودته من عند الحصة التي كان ميت يستحق فيها ، ولكن
 كان صانع الوقف أو ما يعرض إليه أمراً لا يجره التقدير ، وإذا كان إيماناً
 يستمر وقف هذا النصيب ولكن لا يطبق هذا الحكم على عتقها ، بل تطبق عليه
 أحكام التوبة الأخرى ، وبما أن نصيب ما صممه الوقف كله ويختار أفعواً
 لأوجوده ، وينتهي وقف هذه الحصة^(١)

(١) أوجب في قوله في المادة ٢٤ وما بعده أن يكون لكل وارث من الورثة
 ما نصيب حاسر في الاستحقاق في بقية الورثة ، بل على ثلث ماله وأن يتنقل هذا
 الاستحقاق من ذرية ضد الأحكام المذكورة ، وبه لا يجوز حرمان أحد من حق وحب
 إلا طاعاً للأحكام الشرعية في نصيب الاستحقاق ، وأن من حرم منهم حرماً لا يجد دور دخل
 في الاستحقاق بمقدار ما يجب به ، أن من جعل الاستحقاق لغير صاحبها يقع باطلاً ويكون
 الاستحقاق له . ولا ريب أن نصيب هذه الأحكام إنما يكون محله ما إذا كان الوقف قائماً على
 وجه قرره المادة (٢٤٩)

وهذا أوجب بدون أي قيد أو شرط أو قيد أو شرط ولا يرد عليه ما نصيب عن طمأنينة وعقد
 يتجاوز نصيب الوقف على إرادته ، وسواء أن يكون الاستحقاق في هذا الوقف اختيارياً أو واجباً
 وقدس قدوس على اسم الوقف أو في كل حصة بأقراض أهلها ، ولكن رفض الوقف
 في استيفاء وقف هذه الحصة عند موت صاحبها وأما ما اشتراط عليها من الأقراس لمدة =

٣٠٤ - هو وقف على نفسه ثم على أولاده حسب ، ولم يشترط شيئاً في نصيب من يموت من أولاده ، ومات عن أولاد ، فكل من مات منهم انتهى الوقف في نفسه مهما كانت حصة استحقاقه ، لأنه حصة اقترض أهلها ، ولم يجعله الوقف لبقى الموقوف عليهم ولا لمصوبه من بعده . وفي هذه الحال لا يصدق حكم عودة لمصوب إلى عله الخاصة .

وإذا كان قد شرط في وقفه هذا نصيب من يموت للباقيين أو لمصوبه ، وكان الاستحقاق في هذا الوقف كله واجباً ، فمن مات من أولاده لموقوف عليهم ، وإن كان له ذرية ، أو كان له ذرية تترتب مفرصة في طر هذا من دون أو لا يحجب استحقاقه بتقصي أحكامه ، لا ينتهي الوقف في نصيب هذا الميت ، لأن الوقف استبقى وقفه استبقاء صحيحاً ، ويبقى شرطه في صرف علة هذه الحصة ، اتفاق هذا الشرط مع هذه العلة أو لا ، يتفق ، لأن سمة الواجب زالت عن هذا الاستحقاق بموت صاحبه على هذا الوضع وحده استحقاقاً اختيارياً ، للوقف أن يشترط فيه ما يشاء . ومن مات منهم عن ذرية من أهل الاستحقاق الواجب لا ينتهي الوقف في نصيبه لأن الوقف استبقاء ولا يمكن أن يعصى نفس الاستبقاء إلى محطور قانوني فيسكون صحيحاً ، ولكن لا يعمل في علة هذه حصة بشرط الوقف ولا بهذه القاعدة لأن في ذلك جحلاً بأحكام الاستحقاق الواجب ، من تصرف هذه العلة إلى تلك الذرية طبقاً لأحكام مادتين ٢٤ ، ٣٠ من هذا القانون .

== الموقوف عليهم أو نصيبه ، فهو نصيبه الحق في نصيبه ، سواء وقف في هذه حصة ، وإعطاء عظم لمن يشاء من بقى الموقوف عليهم . ولا شبهة في أن حق في هذه لأصناف من أن يكون في حدود القانون ، وقد كان فيها أو في حدودها عوارض حدود قانون من ممتلكاتها . وقد لم يكن في استبقاء الوقف هذا نصيب تجوز التمسك ولا جحلاً بأحكام الاستحقاق الواجب مع كل ما صبح . ورواه نواز الاستبقاء من تجوز التمسك . ولكن كان فيه إعلان بأحكام الاستحقاق الواجب مع الاستبقاء وطلعت على ألية أحكام الاستحقاق الواجب . أما إذا كان العمل بالبدل ٣ غير ممكن وكان في العمل بغير الوقف لإصدار القرار الأساسي من نصيب أحكام الاستحقاق الواجب ، من الاستبقاء . وعند كل كلامه هو وصحت أحكام الأبناء ، فمنهى الوقف في هذا نصيب . وفي تصور أنه أردت الأصل كبير يصاح لهذه المدة .

وإن كل استحقاق أولاد الواقف في هذا الوقف كله استحقاق اختيارياً لا ينتهي الوقف في نصبه نمونه ، ويصل فيه شرط اواقف وإن حالف هذه القاعدة ، سواء أ كانت الميت ذرية أم سكر ، للمعانى التي سبق إيصالها . والعمل بهذا ، وإن لم يكن فيه حرج فإولى ، يؤدي إلى نتيجة لا أعتقد أن أكثر الواقفين يرصون عهائى وقفا على حقيقتها . وذلك لأنه إذا اشترط نصب من يموت من أولاده لمن يبق منهم يستحضر الاستحقاق حتى في آخرهم موتاً ، ونمونه ينتهى الوقف ويصير ملكاً حراً لذريته هو خاصة دون ذرية من ماتوا قبله ودون وريثة الواقف يوم موته ، لأن الوقف كان على ذى حصه واجبة وإن كان استحقاقه اختيارياً ، هاتئذ الوقف يصير الموقوف ملكاً لذريته . واعتقد أن أصل صور هذا الشرط التي تحقق العدالة ألا تكون مطلقاً ، وإن يشترط نصب من ليس له ذرية من أهل الاستحقاق للباقيين أو لبعضهم .

ومثل هذا في الحكم الوقف على طبقة واحدة من غير ذوى الاستحقاق الواجب إذا لم يكن فيه إحلال أحكام الاستحقاق الواجب ، أما إذا كان الاستحقاق في هذا الوقف كله واجباً لذريته فإن الوقف يكون استحقاقه لذوى الاستحقاق الواجب ويخرج منه جميع الموقوف عليهم طبقاً لما نص عليه في المادة ٣٠ ومتى ثبت الاستحقاق فيه لذوى الاستحقاق الواجب اقتصر عليهم لأن الواقف لم يرد إلا أن يكون وقفه على طبقة واحدة ، وإذا كانت مراعاة إرادته ليست ممكنة فبالنسبة لأشخاص الطبقة فإنها ممكنة في نقيض الوقف نطفة واحدة ، وإرادة الواقف يراعى منها ما أمكن مراعاته كما سطق بذلك أحكام القانون .

وإذا كان الاستحقاق في الوقف على طبقة واحدة نصه واجب والبعض الآخر اختيارى ووجد هذا الشرط طلق على كل من الاستحقاقين الحكم الذى يلائمه على الوجه الذى يريته ، والتجريح في ذلك صار واضحاً

٣٠٥ - ولو وقف على نفسه ثم على أولاده ثم على أولادهم حسب ، وكان الترتيب بين الطبقتين فرادياً ، وكان الاستحقاق في هذا الوقف كله واجباً ،

وشرط أن من مات من أهل الطقة الثانية يكون نصيبه لجميع الباقيين منهم ، فمن
 مات منهم وكانت درية أصله مفروضة بموته لا ينتهي الوقف في نصيبه وبمثل فيه
 بشرط الوافق ، لأن الوقف استبقى وقعه استبقاء صحيحاً وقد رأت عن الاستحقاق
 فيه صحة له حجب وصار الاستحقاق فيه اختيارياً ، للوافق أن يجعله من يشاء .
 ومن مات منهم وله أحد من الإحوة والأخوات لا ينتهي الوقف في نصيبه ، وإن
 كانت له درية ، لأن الوقف استبقى وقعه استبقاء لا يؤدي إلى محطوره لأن الوقف
 أن يرتب بين طبقات درية الأصل أدوية ، وله أن يجمع فلا وجه للحوال درية هذا
 الميت في استحقاق أصله مع وجود من هو أعلى منهم متى كان واقع ما ذكرنا ،
 ولكن لا يعمل في قلة نصيبه بهذه القاعدة ولا شرط الواقف ويجب أن يختص
 بها من بقي من أخوته وأخواته طبقاً لأحكام المادة ٣٠ ، وإذا لم يبق لهذا الميت
 إحوة ولا أخوات حين موته ، وكان له أو لأحد من أخواته دية توارثت فيها
 شروط الاستحقاق الواجب ولا يمنع من دخولها فيه سوى مرعة عدد الطبقات ،
 انتهى الوقف في نصيبه ، لأن حمل أصله غير درية هذا الأصل لا يجوز لك فيه
 من الإحلال ما عرض الأساس انتهى شرعت من حله أحكام الاستحقاق
 الواجب وهو أن سلوا ثلثه نصيبه في اثنين ، وهو أو مسكاً لأن
 يكون قد حمل بعد الطبقتين لجهة خيرة ، وإذا لم يتمكن صرف هذا المصنف إلى
 الدرية ولا إلى من شرط له ، نظر كل ما أده واعتبر شرعه في الاستبقاء وفي النقلة
 لمؤلفيه الوقف في هذا المصنف .

وإذا كان قد شرط في هذا الوقف أن يكون العريب فيه من الطبقتين قريباً
 جليلاً ، ولوضع ما ذكرنا ، نظر شرطه هذا فيه من الإحلال بأحكام الاستحقاق
 الواجب ، وصار القرب فيه أورياً ويكون الحكم في جميع صورته هو ما قلنا .
 وإذا كان الاستحقاق في الوقف على الطبقتين كله اختيارياً وشرط فيه هذا
 الشرط لا ينتهي الوقف في أي صلب بموت صاحبه من أهل الطبقتين إذا كان
 القرب حمياً ، لأن كل حصّة من استحقاق الطبقة الأولى موقوفة على طبقة

الثانية فلم يعترض أهلها بموت مستحق من الطقة الأولى ويعمل في غلتها بهذه القاعدة. وللعروض أنه ليس للوقف شرط في هذه الطقة، أما من يموت من الطقة الثانية فقد استبقى «وقف الوقف» في حقه بهذا الشرط استبقاء صحيحاً في الأصل وفي العلة فيعمل به. وإذا كان الترتيب أفرادياً ومات واحد من الطقة الأولى وليس له من يترتب في الاستحقاق انتهى الوقف في نصيبه، لأنه حصه اقترض أهلها، ولم يستحق الوقف وقفها لأن شرطه حاص من هذه الطقة الثانية، ولا ينتهي الوقف في أي نصيب من أبناء الطقة الثانية لأن الواقف استبقى وقفه بهذا الشرط. وإذا كان الواقف قد اشترط أن من مات من أهل الطبقتين يكون نصيبه لباقي الموقوف عليهم أو لطائفة منهم لا ينتهي الوقف في أي نصيب متى تحقق شرطه، أما إذا لم يتحقق الشرط، كأن اقترض من جيل لم ينصيب قبل موت صاحبه، فإن الوقف انتهى فيه لانهالة، ولا تطبق عليه هذه القاعدة.

٣٠٦ - ولو وقف وقفه مؤقتاً بامدة معينة وأشأه على نفسه ثم عي أولاده ودرته ما دامت امدة وقفه مرتب الطبقات، انتهى الوقف كله بانتهاء المدة أو باقراض الموقوف عليهم جميعاً قبل انتهاء لاجاحه إلى الخوض فيه كما هو واضح، أما انتهاء الوقف في بعض المخصص لا اقراض أهلها أو تقوؤه بمقتضى شرط الوقف وصحة ذلك بهذه القاعدة، فإنه يجري فيه جميع ما قدمنا في وقف مؤقت بالطبقات في جميع الأحوال والمنصور متى أمكن تحقيقها

الطنفة في عرف الرقيقين ومن أهم عتبة شروطها معرفة من مررت
لاستحقاق التعاقب، وإن شئت قلت إنها أهل هذه الرتبة، تعدد ولا، عيوا
بالاسم أو بالوصف، كان بينهم تباين أو لا يكن. وقد ساء القول في هذا مفصلاً،
وفرقنا بين الطبقة التي تعارف عليها الرقيقين، وهي عتبة لاستحقاقه، وبين
الطنفة في عرف هذا الفن بالنسبة لتأقيت الوقت^(٢)

والدرجة في هذا الباب كالطبقة في معناه سواء بسواء.

٣٠٨ - ومتقدموهم، كالكلابهم في لطفة وما يتعلق بها محدوداً جداً،
ويرجع هذا إلى أن الأودف. تنشر بذلك، بقدر مدى عرف حبراً، وإلى أن
شروط الواقعيين كانت أولاً بسيطة موحدة. ولما انتشرت لأودف وكثرت شروط
الواقعيين وأحدثت تبايناً ووضعت بمختلفة شأن عن هذا، كإهم ضوئيل لمختارين

(١) بمعنى طنفة مع تعني طبق، ولكن بمعنى مدد، ثم هي رتبة أو كدور،
وأهم سبباً. ومعنى هذه، فقد يرجع إلى النطيلة والمساواة والتعميم والتزيين — في القاموس
الاصطلاحي — وفي الأصل منى، منى بمعنى مقدار، منى — طنفة من جمع
حواشي كالماء له — وفي صحيح الحديث أنها طنفة من الدس وصق من حر دنى جمعة في
الأموي إذا ولدت من مصب مد من قبل قد ولدتها. خلافاً ووجدت مد وصفه وطفات
الناس في حياتهم. والنبوت مدني أي مصب منى منى — وفي تباين طنفة سموت
طنف مدقة من صفة أو مدني بوق طبق. ومركب طنفة عن صفة مد مد مدلة وحلا مد
حال. وليس هذا بطبق لقا أي مطابق له. ومعنى من ليل منى وقت مد مد مد من شهر
ومد مد مد مد. ومعنى طبق بمد طبق عالم من مد. والناس طنفات مازل ودرجات مصفا
رفع من مد منى. وفي مد مد درج السلم رتبة الواحدة هرجة.

والواقعيون وعلمهم يستعملون طنفة بأطر ولا يكادون يستعملون الطنفة، ويستعملون
«التطبيق» بمعنى جعل الوقوف عليهم طنفات منى مصفا. وقد حسب أن حروب من معنى
الحفية وما عيهم ديار مد من الصفة، ولم يشأ هذا لاختلاف عن معنى بقى ولا عن دلالة
توبة، وقد شأ عن مد مد عارب إلى عارب عنهم وحلاهم في فهم مد من مد
فهم من مد مد منى الصفة مدقة، ولكن لأكثر من ذلك، ورهم مد مد مد مد مد مد مد مد مد مد
ولم رتبة في الاستحقاق، وأن هذا هو الذي يقضى به عرف الوعد (١٢٦٠ - ١٢٦٠) — ٢٢٥ —
تقريب الحامدية (١٢٦٠ / ١٢٦٠ - ١٢٦٠) — المهدية (١٢٦٠ - ١٢٦٠) (١٢٦٠ - ١٢٦٠) —

(٢) من ٨٣ - ٨٥.

وتشعبت - وهم وكثر حذلم حول كثير من المسائل التي تتعلق بشروط الوقفين،
وفي طبيعة هذه المسائل ما يتعلق بالطبقات في استحقاق الوقف
وأثر سحوت المسئلة، لصفته التي تدولها الإفتاء والقصد، في العصور الأخيرة،
في ترتيب الطبقات، وعموم الضيقة وخصوصها، وما تدولها الطبقة، عامة كانت
أو خاصة. وهذا القدر قد عالج المسئلة الأولى في المادة ٣٢ على النحو الذي عرفت،
وقد سطوت أحكامه أيضاً على أحكام أهم الأمور التي تدخل في المسئلة الثالثة
وهو يعرض لمعيب وركها لأوضح من مذهب أي حيفة. أما المسئلة الثانية فقد
عاجتها الفقرة الثانية من هذه المادة.

٣٠٩ - عموم الطبقة وخصوصها :

من الأوقاف ما يقضى طبيعته ألا يكون محلاً للكلام في عموم الطبقة
وخصوصها، كما لو وقف على نفسه ثم على ذريته وقد مرتب الطبقات، ونص
على أن الترتيب فيه ترتيب حملة على حملة، ولم يشترط قيام الفرع مقام أصله
لأنه لا يستحق ولا يقبله، في مثل هذا الوقف لا سبيل للخلاف في معنى طبيعته
ولا عمل للكلام في عمومها وخصوصها. وكما لو وقف على نفسه وحمل الوقف من
بمنه حصصاً مورعة عن من يبيده، جئنا أعين، مفررة أو شائعة، أو حصص
استحقاق، ونشأ وقف كل حصة على أهلها بإنشاء وشروط استحقاق مستقلة،
فهذه الحصص أوقاف مستقلة مفصلة بعضها عن بعض ثم الاتصال في الاستحقاق
وشروطه، أن حصة بقعة واحدة ورتب حصة أيضاً بمعنى الشروط المشتركة،
ولست أعرف حتى الآن أن أحداً قال أو نصح إلى القول بأن الصفة في مثل هذا
الوقف تسور من يكون في درجة واحدة من جميع أهل هذه الحصص المستقلة
استقلالاً تاماً.

ومن الأوقاف ما منحه طبيعته بالاختلاف وتكون محللاً للقول بعموم الطبقة
أو خصوصها، وهي الأوقاف التي كان إنشاء الاستحقاق فيها بكلام واحد وحملها

الوقف حصصاً ، أو كان الترتيب فيها أفرادياً ولو في بعض الطبقات . أو كان محمياً
ولكن شرط الواقف قيم الفرع مقام أصله ، وشرط أيضاً تصب من يموت ولا فرع
له لأهل طبقته وذوي درجته . فهذه الأوقاف هي التي كانت محل اختلاف القضاة
في الأزمنة القريبة .

فهم من اسند إلى إطلاق كلام الواقف وعدم تقييد الطبقة فقال إنها عامة
تشمل الموقوف عليهم من جميع الحصص .

ومنهم من اعتمد على أغراض الواقفين . فهم يجعلهم أوقافهم حصصاً
أو يجعلهم الترتيب فيها ترتيباً أفرادياً ، أو شرط قيام الفرع مقام أصله ، يريدون
أن يختص كل فريق بما جعل له لا يشاركه فيه غيره من أرباب الحصص الأخرى ،
واتخذوا هنا آية على أن الواقفين ، وإن أطلقوا في الطبقة أو الدرجة ، لا يريدون
منها إلا الطبقة الخاصة ، أي طبقة الميت من أهل الحصة التي كان يستحق فيها ،
لأن جميع الحصص ، وقفاً إليه لا يندرج في هذا المعنى كون الإثابة صبرة
مشتركة ، بانه في الوقف ثمانية إشارات متعددة ، فمن يقول وقعت على أولادي
ثم من صد كل منهم على أولاده الخ . كأنه كرر الإثابة صدود من أصيغت
إليهم كلمة « كل » كما قالوا أن الوضع لا يختلف والمعنى لا يتغير لو أن الواقف قال :
« فلأهل طبقته وذوي درجته من » أهل هذا الوقف الموقوف عليهم أو فلأقرب
الطبقات إليه من أهل هذا الوقف لموقوف عليهم » فإن الوقف المشار إليه كما
يحتمل أن يكون قد أريد به الوقف جميعه ، يحتمل أن يكون قد أريد به الوقف
الخاص وهو وقف الحصة ، والأظهر إرادة المعنى الثاني لأنه هو الذي يتفق
مع أغراض الواقفين من الرعة في الاحتصاص

ومهم من ذهب إلى أنه إذا أطلقت لدرجة في كلام الواقف ولم يصحح إليها قوله
« من أهل هذا الوقف لموقوف عليهم » حتمت على الطبقة الخاصة ، أما إذا انصبت إليها
هذه الدائرة فيها تحمل على الطبقة العامة لأن هذه الصيغة تريد إرادة التعميم .
ومهم من ذهب إلى أنه إذا وجدت طبقة خاصة وطبقة عامة حملت الطبقة

في كلام المؤلف على الحصة، أما إذا كانت الطلقة واحدة قد انقرضت فإنها تحمل على الطلقة العامة، فلو وقف على نفسه ثم على أولاده وذريته وقد مرتب الصفات ومات واحد من فروع أحد أولاده وكان نصيبه مشروطاً بطلقة، وكان يوجد موقف عليه من طلقته الخاصة، ولم يورث أصله، ومن الطلقة العامة، شاملة لفروع الأصول جميعاً اختص بنصيبه أهل طلقته الخاصة، أما إذا لم يوجد في طلقته الخاصة أحد فإنه يصرف لجميع أهل طلقته وذوي درجته من جميع المخصص الأخرى وإن كانت فروع أصل هذا المثلث قد انقرضت بموته. وهذا الرأي من أغرب الآراء وأبعدها عن الصواب كما هو بين.

وقد شاع عن العمل بالرأي الأول اختلاف آخر، وهو أنه إذا ورث نصيب العتمة على من في درجته من جميع المخصص ثم انقرضت الطلقة العتمة في حصة غير الحصة التي كان يستحق فيها هذا العتمة فهل تنقص الحصة في عتمة هذه الحصة وحدها أو فيها وفي آل في أهلها من نصيب من مات تقيماً من غير أهله؟ اختلفت على ذلك ولكن الرأي السائد هو عدم نقص القسمة في هذا النصب.

هذا هو استعراض بين لاختلاف الآراء في هذا الموضوع، وهو اختلاف لم ينشأ عن اختلاف نصوص وردت في مذهب الحنفية، ولا عن الاختلاف في فهم نصوص تنهية حصة متعديتها^(١) وإنما هو اختلاف نشأ عن الاحتمال في عمدة نواحي الاختلاف في أمر سهم ومدى ما يندفون إليه. وقد نشأ عن هذا الاختلاف ما كانت وصطرات في توزيع الربع وكثرة اسرعات واختلاف الأحكام في توقف الواحد بل في النصب لواحد. ولهذا كان من الضروري وضع حد لهذا الخلاف. وقد أحقار الشارع لأحد لفهم الذي بقوة مدركه ولأنه الأمر إلى عرض واقفين وإلى الأحكام التي تخبرها هذا المذهب.

(١) - نشر مذكاة تفسيره إلى الخلاف في منعه الحنفية، ولم تذكر الاختلاف آراء المحاكم حسب، وسنذكر حذره بها دقلاً وسكن بعض من كسب في المؤلف بعد صدور القانون حال أن ما حذره قانون تجديد في مذهب الحنفية، ولم يعر إلى المصدر الذي نقل عنه هذه الخلاف. فتصويت موقوفات وعودت حيث لم تظهر قبل ولا بكثير يتفق بهذا الخلاف.

٣١١ - فإذا وقف وقفه وحمله مرتب الطقات وشريط نصيب من ثبوت أو يحرم أو يرد لأهل طبقته وذوى درجته أو لأقرب الطقات إليه وأطبق في الطقة ، حمت الطقة في كلامه على الطقة الخاصة ، وهي طبقته أم أقرب الطقات إليه من أهل الحصة التي كان يستحق فيها ، ولا يحمل على لصقة العامة التي تشمل أهل الطقة الخاصة وما يارها من الحصص الأخرى ، هذا هو المعنى الذي أراد الشارع أن يقرره في الفقرة الثانية من هذه مادة وكان يحسن عدته ولم يحمل مما عداه مما يتعلق بالطقة .

٣١٢ - المار بالحصص في هذه الفقرة .

ستمثل القديون غيره « الحصة التي كان يستحق فيها » في فقرتي هذه مادة ، وأراد منه في الفقرة الأولى ما يشمل أوقف كله تسميها ، أما في الفقرة الثانية فإنه أراد من الحصة معها الحقن الذي يس فيه شيء من التسمي ، وهو يقتضي أن يكون هناك مقسم وقسم ، أي ما لا يشمل أوقف كله كما شئبه ذلك .

ومر هذه التفرقة بجمع إلى اختلاف سمطين ، فالمرص من حكم لفقرة الأولى هو أنه لا تصح ، أما المرص هو فهو اختصاص أهل كل حصصه حمل لها ، وهذا معنى لا وجود له في صورة التسمي التي تنتم الحصة في الفقرة الأولى . ومنى رجعت إلى لمذكرة التفسيرية في تصديق هذه مادة ووارت بين ما كتب فيها عن الفترتين وجدت زيادة الشارع للتفرقة بين مراد من الحصة في الفترتين واضحة أنه لوصح (١)

(١) - مادة ١٠٤ في الفقرة الأولى ، أنه لو وقف على أولاده المصبيين بالاسم ثم على أولادهم وذريتهم مات أحد أبناءه قبل عد نصيبه في من ولا كان منقطع ، وفي هذه الحال يصح القول بأن نصيبه عاد لأحفاد الحصة التي كان - مني لها مع شيء من التسمي دعا إليه الإنسان بمسألة عامة ، ولا كل نصيبه وضع مع غيره بقى وعلى هذه الأساس كرت بعد ذلك أنه إذا كان الحصة لأحفاد ذرية ، فترص في ورثتها بعد التسمي على عدب حصصها في ذريتها في مثل « وقف » .

٣١٣ هذا محل الوقف وقفه مرتب الطلقات ترتيباً حلياً نص واضح
 الدلالة ولم يشترط قيام الفرع مقام أصله ، وشرط نصيب من يموت لأهل طائفته ،
 لا يمكن أن يقال ، في هذا الوقف حصّة كان يستحق فيها وحصّة لم يكن يستحق
 فيها فالمراد من الطائفة في هذا الوقف متعين لا احتمال فيه ، والواقع أن العمل بهذا
 الشرط يستوى في السبحة هو والعمل بحكم لفظة الأولى من هذه المادة ، فإن
 النصيب متى كان يكون لمن بقي من أهل الطائفة مستحقة ، ولو أنه شرط
 في هذا الوقف قيام الفرع مقام أصله وكان وضع المائة في ذلك كاهو ، ومات
 عدد من أهل طائفة العبيد عن فروع ، وكانت فروع كل من مات منهم مكونة من
 طائفتين أو أكثر ، واستحق كل فرع ما استحقه أصله أو كان يستحقه بمقتضى
 شرط الوقف ، ومات من هؤلاء الفروع من سقط عليه شرط الوقف في عودة
 السبب إلى أهل طائفته ، عاد نصيبه إلى أهل الطائفة الخاصة ، وهي طائفته من فروع
 أقرب أصله ، وفي كل الأصل المباشر فروع بعد موته ، احتضوا نصيبه من في
 طائفته من فروع أصله غير مباشر وأصوله الأعوان ، ويدل على ذلك في طائفته أحد من
 درجة أصله مباشرة من نصيبه من في طائفته من ذرية أصله الذي فوقه مباشرة ،
 وهكذا ، فإذا لم يوجد في طائفته أحد أصلاً من ذرية أصله الأول الذي كان من
 الطائفة الميتة لم يكن للوقف شرط آخر في نصيبه عاد نصيبه طبقاً للفقرة الأولى إلى
 علة الحصّة التي كان يستحقها ، لأن شرط الوقف قد حدث فيه الطائفة على الطائفة
 الخاصة ، وهي ليست موحدة فلا يكون له شرط في هذه الحال ولم يبق إلا العمل

== وما عداها عن الفقرة الثانية ، أن المذاهب اختلفت في المراد من حصّة من هي الصفة خاصة
 أو المراد منها ما يصيب المصنفين في درجة واحدة من جميع أهل الوقف وفي جميع الحصص ، وقد
 اعتبر الفهم الأول أنه الأقرب إلى أغراض الوقف وبما الأحكام التي تحددها هذا الشرع ،
 واحيداً لشارح لهذه الأول ، وهو من كلمة الصفة في عبارات الواقفيين على الصفة الخاصة
 بمرم من حيث أن يكون مراد من حصّة التي كان يستحقها صاحبها الذي لا يسحق فيه ولا يرم
 فيها في اسمها وحد للوصف على أحد المصنفين المختلفين تارة وعلى اسمي الآخر تارة أخرى
 وذلك لا يجوز ، فليس في وضع شارح أن يصر كلام الواقفيين ويعمله على معنى لا يدل على
 حله فيها .

بحكم الفقرة المذكورة . وإذا كان الواقف قد شرط نصيبه لأقرب الطبقات إليه عمل شرطه مع مراعاة أن لم يراد بالطبقة الطبقة الخاصة . وحقق العمل بهذا ما بقى من ذرية أصله الأول أحد . وإذا كانت ذرية الأصل الأول قد انقضت بموته ، عاد نصيبه لأصل علة الواقف ولا يعود إلى من في درجته من ذرية الأصوب الآخرين لأن الطبقة في كلام الوافحات على الصفة الخاصة التي لا وجود لها فلا يكون للواقف شرط في هذه الحال ويعمل بحكم الفقرة الأولى ولا يمكن أن نحمل الطبقة في هذه الحال على الطبقة العامة ، إذ لا يمكن أن يستعمل في عبارة واحدة معنيين مختلفين .

٣١٤ - وإذا كان الواقف مرسب الطبقات ترتيباً في ذرية جميع الطبقات ، شرط فيه قيام الفروع مقام أصله أو بشرط ، وشرط فيه نصيب هذا البيت لطبقته أو لأقرب الطبقات إليه ، حلت الصفة على الطبقة الخاصة ، عمل بشرط الواقف على هذا النحو . وإذا كان الشرط هو لعودة للطبقة ولم يوجد له يمكن للواقف شرط في هذه الحال ، وبذلك كانت ذرية أصله من الطبقة الأولى ياقبه ، وإذا كان يعمل في نصيبه بحكم الفقرة الأولى . وإذا كان الشرط هو لعودة لأقرب الطبقات يعمل به ما بقى أحد من ذرية ذلك الأصل ، حتى إذا انقضت لم يمكن للواقف في هذه الحال شرط ويعمل بحكم الفقرة الأولى .

وإذا كان الواقف مرسب الطبقات ترتيباً أفرادياً بالنسبة لبعضها وتربياً جميعاً بالنسبة للبعض الآخر عمل في كل من الحالتين بالحكم الذي يلائمها على النحو الذي فصلته .

٣١٥ - ذو التصيين :

وقد نصت هذه الفقرة على أن الطبقة في كلام الوافحات تحمل عند الإطلاق على طبقة البيت من أهل الحصة التي كان يستحق فيها . فإذا كان مستحقاً في أكثر من حصة صرف نصيبه من كل حصة إلى من

في طاقته ، وبلى أقرب الطبقات إليه من أهل هذه الحصة وحدها دون سواهم ،
 وقد كان الترتيب قد حصل وقده مرتب الطبقات ترتيباً أفرادياً في جميعها ،
 أو ليس على أنه ترتيب جملي ، ولكنه شرط قيام الفرع مقام أصله ، وشرط نصيب
 من بنوت لمن في طاقته أو لأقرب الطبقات إليه ، وتزوج مستحق بإحدى
 المستحقات من طاقته ثم نوى عن أولادها ومن غيرها ثم تزوجت مستحق آخر
 من صنفها ، ومات عن أولادها ومن غيرها ثم تزوجت ثلث ليس من أهل الوقف
 ورقت منه أولاد أيضاً ثم ماتت عن أولادها من الأرواح الثلاثة ، من بنوت
 من أولادها من روح لأحق عن لوقف ليس له إلا حصة واحدة يستحق فيها
 هي حصة أمه . فيعود حصه إلى من في طاقته من أهل هذه الحصة وحدها
 وهم الناقون من أولادها من الأرواح الثلاثة . ومن بنوت منهم من أولاد الزوجين
 الأولين كزوج مستحق في حمتين ، حصة أبيه وحصة أمه ، فيعود نصيبه من
 حصة أبيه إلى من في ضمنه من أهل هذه الحصة ، وهم الناقون من أولاد أبيه ،
 ويستوى ما إذا كان شفه ، لغير أو غير أشفه ، ولا يستحق فيه أحد من أولاد
 أمه من مستحق آخر أو من لأجنبي ، ويعود نصيبه من حصة أمه إلى من بقى
 بعد موته من أولادها من الأرواح الثلاثة . وهذا مع مراعاة ما يأتي في بيان
 سائرهم لطفة .

ولا فرق في هذا بين ما إذا كان أهل طاقته في كل حصة من درجة
 واحدة وما إذا كانوا من درجات مختلفة . كما هو فرض أن من تزوجته هذه
 المرأة أولاً كان من صفة أعلى من طاقته ومن تزوجته ثانياً من طاقته أقل
 من طاقته . وأولادها جميعاً بالحصة من طاقته وسقط . وأولادها
 من الأول بالنسبة لحصته من طاقته على . وأولادها من الثاني بالنسبة لحصته
 من طاقته أقل . ولكل من أولادها بالنسبة لمجموع استحقاقه طاقته . ولكن
 كل هذا لا مدخل له ، ويعود نصيب الميت في كل حصة إلى من في طاقته
 من أهل هذه الحصة . وقد قصي الشارع بهذا الحكم على تردد القصة بما

يحب الصل به في مثل هذه الحال للاختلاف بعض المفتين من متاخرى الحنفية
في ذلك (١).

(١) عن المسمى أن عمه محمد بن أبي سؤل رفع إليه في رجل له درجتان درجة
من جهة أبيه ودرجة من جهة أمه ما ينسب له من الاستحقاق من جهة أمه بعد
أن هو في درجته من جهة أبيه ، وما ينسب له من الاستحقاق من جهة أمه بعد أن هو معه
في درجته من أهل الوقت من جهة أمه ، وقال إن عمه قد بحث في ذلك بحثاً مفصلاً وقال إن
كل واحد من التمسيتين أن يبه من جهة وسكن من جهة أخرى درجة ، وقد سرحم يوسف بن
عيسى من ماتب عن غير ولد له هو معه في درجته ودوى طهفة من أهل النصب فصدق على
أهل كل درجة من الدرجتين المذكورتين ثم في درجته سوق لاختلاف جهة الاستحقاق في
الأصل ، فلو أنصبا جميع ما ينسب له من الاستحقاق لأهل الدرجة المذكورة من كان مساوياً
له من أهل الدرجة تسبق به جميع إحدى الدرجتين على أهل الدرجة الأخرى من غير
تخصيص بصفة كلام يوسف بن محمد بن أبي سؤل كلامه مع رجل كان بعد به ، ورغبه بكلام
أول من أهله ، وكذلك في حجب الصبي بأهل الدرجة تسبق به أيضاً جرمين إحدى
الدرجتين من الإحصاء مع صريح دلالة لفظ بني الإحصاء وهي حجب لفظ الأقطار وحرمان
بعدم إعطاء إحدى أو أقرب إلى كلامه ، فكذلك مع عدم حجب أقطار لحرمان في هذه
لمساواة ووقفت الاستحقاق جميع أهل الدرجتين للصبي المذكور ثم من ذلك اشتراك جدهما بصبي
الأخرى من غير مذهب صريح كلام يوسف بن محمد بن أبي سؤل في عود بصبي أهل الدرجة
التي من كان مساوياً بتسوق به ، وكذلك في أهل السفل ، والإجمال أولى من الإجمال ، وما
آله إليه من جهة الدرجة العليا بعد من كان مساوياً به فيها من أهل الوقت ، وما آله من
جهة الدرجة السفلى بعد من كان مساوياً به فيها من أهل الوقت .

وهو يجب أن يمدى على ذلك وحده من مذهب من جهة ، ومن غيرهما من يقول
بأنه استحقاق أهل درجتين معاً لكل صفة ، وبعد درجة حسن ، لا بد من أن يكون الصبي
وغيره ، ويسبق في كلامه . فبما نحن إحداهما بحث وجد ، ولا يمنع ذلك من أن لا يسه
ولا اصطلاحاً ، ولا ما يخص شخص كل واحد منهما من مذهب سوى على أنه لو كان
الذي له في سوق من جهة درجة واحدة ومن مثله بل أهل تلك الدرجة فقط ثم ترجحها
بلا مرجح وحرمان بعض الدرجات ورجحان أهل الدرجة أو من أهلها ، أما قوله إنه يتم
عده شتران إحدى الدرجتين تصيب الأخرى ، وقد ترد له سلباً أن ما انفصل عنه من إحدى
الدرجتين هو نصيبها ، وبما كذلك ، لأنه لا بد من أن يسه لاصحابها ، ولا يتم من
تساه إليه من تلك الدرجة عوده إليها بسبب دونه لأنه خرج عن كونه بصبي من صيرورته
بصفة ، ثم حرم كلامه قوله والمحصل أن إحدى الدرجتين له في مسألة من له درجتان متفاوتتان
وماب لا من ولد مع شتر الوقت بعد نصيبه من في درجته أنه يعود إلى كل من في درجته
سواء أكان بصفة أم لا ، وبلا أنه من إحدى الدرجتين أو من كل منهما لعدم التفرجيع إلا
أن كان الوقت مبروراً ثم معروفين به حجب الصفة بسبب السفل فيقتل بصبي لسان من
درجته (تفليح الحنفية ج ١ - ١٣٧ ، ١٣٨) . وابن عابد بن أبي سؤل على هذا في التفريق ، وم
أظهر تعلقه في مكان آخر لآلان عابد بن ولانبره . والمجته الواضحة بمراد الفرق بينهما =

ولو وقف على نفسه ثم على أولاده وعلى ابن ابنه محمد ثم من بعد كل منهم على أولاده وخزيرته وفقاً لمرتب الطبقات بترتيب أفراداً ، وشرط أن مات منهم عقياً يكون نصيبه لمن في طبقته ، وأطبق في الطقة ، ثم مات عن أولاده محمد وإبراهيم ومحمود براتب وحية وعلى ابن ابنه محمد قال الاستحقاق إليهم ثم مات ابن الابن هذا عن بنت ماطمة استحققت نصيبه ثم مات محمد ابن لوقف عن ثلاثة أولاد استحقوا نصيبه ٤ وفاطمة بنت علي التي استحققت من نصيب محمد ما كان يستحقه أبوها لو كان حياً ، ثم مات أولاد محمد الثلاثة وكان لكل منهم أولاد استحقوا نصيبه . وفاطمة بنت محمد في هذه الحال تستحق في حصتين وله طفتان ، حصنة والدها على التي استحقها مع أبيه وأعمامه ، وهي بالنسبة لها طقة ثانية ، والحصنة التي استحقها من نصيب جدها محمد ، وهي بالنسبة لها من الطقة الثالثة . فإذا ماتت فاطمة هذه عقي كان نصيبها في حصة هذه لمن في طبقته من أهل هذه الحصنة وحدهم عملاً بشرط الوقف مع مراعاة حمل الطقة على الطقة الخاصة ، وهي طبقته من أهل الحصنة التي كانت تستحق فيها . فما بقية نصيبها فيعود لأصل الوقف لأنه لا يوجد في طبقته الخاصة أحد فلا يكون للواقف شرط في نصيبها في هذه الحال ويجب الفصل فيه بحكم الفقرة الأولى من هذه المادة . إذ لفروض أن الواقف ليس له في هذا النصيب شرط آخر .

٣١٦ - شرط العمل بهذا الحكم .

ومن شرط العمل بهذا الحكم ألا يكون في كتاب الوقف نص يخالفه كما هو صريح المادة ٥٨ . وقد بينت فيما سبق معنى النص الذي يريد الشارع في تلك المادة . فإذا نص الواقف على أنه يريد بأنطقة لطفة الخاصة اعق شرطه وحكم هذا القانون . و: النص على عموم الطقة من جميع الحصص عمل يشترطه ولا يعمل = بسد سدي ويؤيد أن قوله هو الحق والحق والحق . أما ما ذهب إليه من أنه مكلف لتمامه ولا يصح مع أحكام الواقفين . وقد أحس الشارع بطريقه على ما يضحى مع رأي المبادئ في هذه المسألة .

هذا الحكم وكذلك يصل بشرطه إذا نص على عودة النصيب إلى طليقة معينة ليست الطليقة العامة من أهل الوقف حميتهم وليست الطليقة الخاصة التي نسبتها هذه الفقرة . فهذا الحكم إنما يصل به عند إطلاق الطليقة في كلام الوقف إذا لم يوجد في كلامه ما يجعل دلالتها على غير هذا واضحة حية . ولا تنافي ما قدمته من أن قول الواقفين « من أهل هذا الوقف » أو « من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم » لا يستلزم دالاً على عموم الطليقة في كلامه ، فإن كلمة « الوقف » محتملة ، فكما يصح أن يراد منها الوقف حميته ، يصح أن يراد منها الوقف الخاص ، وهذا هو الأقرب لأعراض الواقفين .

٣١٧ — ومن أمثلة النص على صفة خاصة ، والنكاح ليست الطليقة خاصة التي بينها هذا القانون ، ما لو وقف على أولاده وأولاد أحميه وذريتهم وفقاً مرتب الطبقات وشرط أن من مات منهم عن غير عقب كان نصيبه من في درجته أو لأقرب الدرجات إليه من ذرية الواقف ، فمن مات من ذرية حميه عقبه لا يستحق في نصيبه من كان في درجته من ذرية لأخ نصيب الواقف على أن تكون الدرجة من خصوص ذريته ولا وجه لأن يخص به أهل الدرجة من حميه من حصص ذرية الواقف دون الأخرى ، ومن مات من ذرية الواقف عقبه كان نصيبه لجميع من في درجته من ذرية الواقف لنفسه على التعميم في الدرجة بقوله « من ذرية الواقف » . والدرجة في هذه الحال ليست الدرجة العامة الشاملة لجميع الحصص وليست الدرجة الخاصة التي بينها القانون

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما لو وقف على عتقائه وعتيقاته البيض والبيود والحموس وبين منهم كل منهم ثم من صد كل منهم تكون ما هو موقوف عليه وفقاً على أولاده وذريته وفقاً مرتب الطبقات واشتراط أن من مات من الموقوف عليهم ولا ذرية كان نصيبه لمن في درجته من البيض وذريتهم .

٣١٨ — ومن أمثلة النص على عموم الطليقة ما لو وقف على أولاده وذريته وفقاً مرتب الطبقات وشرط أن من مات عقبه كان نصيبه لمن في درجته من ذرية

الواقف ، فإن وصف الدرجة بهذا الوصف نص على عمومها ، ونها لا تختص
بالطبقة من أهل الحصة التي كان يستحق فيها .

ومن أمثله أيضاً أن يكون الوقف مرتب الطبقات ويشترط ، وقف فيه أن
من مات ولادة له كان نصيبه لمن في طبقته من أهل حصته التي كان يستحق
فيها فإن لم يكن في هذه الطبقة أحد كان لأقرب الطبقات للموتى من أهل هذه
الحصة فإن لم يبق منها أحد كان لمن في طبقته . ففي الحالة الأخيرة لا مدعى من
إرادة الموصي من الطبقة لأن من مات ليس له طبقة خاصة . وليس نص الحصة
الأخرى أولى من غيرها .

٣١٩ — ومن الأوقاف ما استعمت فيه الدرجة بمكان مختلفة . فقد
أنشأ بعض الواقفين وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم من بعد كل من
أولاده ينتقل نصيبه من ذلك لولده أو أولاده إلا ولد البنت فلا ينتقل له نصيب
أمه ذكرًا كان أو أنثى بل ينتقل نصيبها إلى من يوجد من أحواتها وأحواتها
المشاركين لها في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك كل بقدر
حصته . فإن . يوجد من يشاركها في الدرجة والاستحقاق انتقل نصيبها إلى
الأقرب لها في الدرجة فالأقرب واحداً كان أو متعدداً . ثم من بعد كل
مهم على ولده أو أولاده إلا ولد البنت فلا ينتقل إليه نصيب أمه . . (إلى آخر
ماد كره في أولاده) ثم من بعد كل منهم نقل ولده أو أولاده إلا ولد
البنت . . الخ أيضاً . ثم من بعد كل منهم ينتقل نصيبه من ذلك لأولاد البنتين
دون أولاد البنات على الوجه المبين أعلاه . ثم على ذريتهم وسلمهم وعقبتهم من
أولاد البنين دون أولاد البنات على الوجه المشرع أعلاه طبقه بعد طبقة وسلا
بعد سلا وحيلاً بعد حيل من أولاد البنين دون أولاد البنات على الوجه المذكور
بمثاليه ووصف والبيان المبين أعلاه . بشرط أن من مات عن ولد أو ولد ابن
أو ولد ابن أو ولد من ابن أو من ابن أو من ابن أو من ابن أو من ابن أو من ابن
انتقل نصيبه من ذلك إليه . فإن لم يكن له ولد ولا ولد من ولا أسفل من ذلك

على هذا الوصف والبيان انقل نصه من ذلك لأخوته وأخواته مثلكين له
 في الدرجة والاستحقاق مصادراً يستحقونه من ذلك كل بقدر حصته ، لكن
 يقدم في ذلك الأخ المسي والأخت النسيبة على لكين له في الدرجة
 والاستحقاق ممن لم يكن سبياً ، فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات من النسب
 ولا متركبين في الدرجة والاستحقاق فلا قرب عند سوى من أهل هذا وقف
 موقوف عليهم ، وشرط قيام ولد من مات قبل الاستحقاق أو ولد له من قبل
 الابن مقامه واستحقاقه ما كان أصله يستحقه أو لو كان حياً نقياً .

فهذا الوقف له شرط في صيب الست مسجفات خاص به ، وشرط آخر
 خاص بنصيب من يموت وأبس له فرع سبه في الاستحقاق من غير الست . وقد
 استعمل الدرجة والطفه في هذه الشرطين ، كما يحتمل في قوله « فإن لم
 يوجد من يشارك في الدرجة والاستحقاق » بالنسبة لثانته وبنات أساته وبنات
 أسه ، ثانته وأن رلوا لا يريد منها سوى لأخوته ولأخوات الذين يكونون موجودين
 حين موتها ، كما هو واضح ثم نوصف من له طه ، وهذا معنى من ضيق المعنى ،
 حتى من المعنى الذي بينه هذا القانون والدرجة في قوله « ولا متركبون له في الدرجة
 والاستحقاق » بالنسبة لمن سبه فرع سبه في الاستحقاق من غير الست . وقد
 فيها لأخوة ولأخوات خفيين ومخربين ، « حصصيون هم المسميون الذين
 قدمهم في الاستحقاق في صيب دبت على غير المسلمين » ، مخربون هم فروع لأخوة
 والأخوات الذين ثبت لهم الاستحقاق مع الباقين من طقة أصولهم من لاث .
 وبالشرط . وهذا المعنى ، إن كان أوسع من معنى الدرجة السابق ، ضيق من معنى
 الذي سبه هذا القانون ، كما قوله ، « نسبة لأخوة الست » ، في الأقرب في الدرجة
 واحد كان متمسداً « هو كقول غيره « أقرب الدخات » ، مما سواه في المعنى .
 والدرجة في هذه العبارة بالنسبة لثانته نصه لانه لم يكون عامة لأنه اشترط
 نصيبها لأقرب لطفت بها عند عدم لأخوة والأخوات ، أي عند انقراض
 طفتها ، وهي من ست نصيب لم تكن هناك حصة خاصة تستحق فيها ، فتعين

أنه يريد من قوله أقرب الدرجات الدرجات العامة ، أما بالنسبة لمن عدا بنات الصلب فإن الدرجة في عبارته مطلقة ومحتمة فيجب طبقاً لأحكام هذه الفقرة أن نحمل على طبقها من أهل الحصة التي كانت تستحق فيها .

٣٢٠ - والحكم الذي تقرره هذه الفقرة ، كالحكم الذي تقرره الفقرة الأولى ، لا يتعارض مع أحكام الاستحقاق الواجب لا في قليل ولا في كثير . أما النص الذي يخالفه فإنه قد يتعارض مع تلك الأحكام ، وإذا ذلك لا يعمل بالنص ويعمل بأحكام الاستحقاق الواجب ، وقد فصلت القول في ذلك أثناء شرح الفقرة الأولى وفي مواضع أخرى على وجه لا أحتاج منه هنا إلى أكثر من التنبية والإشارة .

٣٢١ - من أحكام الطنفة .

قدمت أن الشارع لم يعرض هذا لجميع ما يتعلق بالطنفة ، وأنه لم يسر إلا بيان نوعها إذا أضقت في كلام الواقفين ولم يوجد نص يبين نوعها ، وأنه ترك ما عدا هذا مما يتعلق بها لأحكام القانون الأخرى ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة . وقد رأيت أن أعرض هنا لأن هذه الأحكام لا ارتباطها لوثيق تطبيق المادتين (٣٢ ، ٣٣) على الوجه الأكمل

٣٢٢ - فإذا شرط الواقف نصيب من يموت لمن في طنفته وأطلق ، كان هذا النصيب موقوفاً من مده تنقضي هذا الشرط على جميع أهل هذه الطنفة ، خاصة كانت أو عامة بحسب الأحوال . فيدخل في وقف هذا النصيب كل موقوف عليه كان من أهلها ، وبستوى في هذا من كان موجوداً عند الوقف ومن يوجد مده وقبل استحقاق الطنفة لهذا النصيب ومن يوجد بعد الاستحقاق ، كما يستوي فيه من مات قبل الاستحقاق ومن مات بعده ، فكل تناوله عبارة الواقف وكل موقوف عليه ، وليس وقف هذا النصيب على هذا الوجه وعثل هذه المسألة إلا كغيره مما يشبه من الأنواع الأخرى . فلا فرق بين هذا وبين ما لو وقف على نفسه ثم على أولاده ثم على أولادهم ثم على أولادهم وهكذا . فلا ريب في أن كل طنفة من هذه التطبيقات تنزل من كان موجوداً حين الوقف ومن وجد مده قبل الاستحقاق

أو بعده ومن مات منهم قبل الاستحقاق أو بعده . ولا فرق بين هذا وبين ما لو وقف على نفسه ثم على ذريته ومن بعد انقراضهم يكون وقفاً على زوجته وذريتهم أو على أقاربه وذريتهم . فهذا الوقف يكون بعد درسه على من كان موجوداً ومن يوجد ومن مات قبل الاستحقاق أو بعده من الموقوف عليهم بعدم . ولا فرق بين هذا وبين ما لو وقف على نفسه ثم على أولاده وزوجته وحل زوجته معها معيماً من الاستحقاق على أن يكون بعدها لأولادها وذريتها أو لأחותه وذريتهم أو لعقباته وذريتهم أو لأتباعه وذريتهم فلا راع في أن هذا المصيب يكون موقوفاً على من كان موجوداً ومن يوجد ومن مات قبل الاستحقاق أو بعده وأشياء هذه الصورة كثيرة يصيق تقدم عن سردها . ولا شبهة في أن الوقف فيها يتناول كل هؤلاء . وأنه لا يختص به في هذه الأحوال من يكون موجوداً حين موت من كان الوقف عليهم منهم . فأي فرق بين هذا وبين اشتراط نصب من يموت لأهل طبقته ؟ لا يوجد فرق أصلاً وهو ليس إلا وقفاً هذا المصيب من بعده على أهل طبقته ، فيدخل فيهم من كان ومن يكون ومن مات قبل الاستحقاق ومن مات بعده واحتصاص بعضهم بهذا المصيب دون البعض ليس إلا تعطيلاً لمعوم كلام الوقف وتخصيصاً له بدون محصر . وإذا مات واحد من في طبقته قبل موته وانتقال استحقاق هذا المصيب إلى أهل هذه الطقة فلا مانع من اعتباره موقوفاً عليه مات قبل الاستحقاق تطلق على نفسه في د . القدر الموقوف أحكام مادة ٣٢ والأحكام الأخرى متبعة بذلك . وإذا وجد أحد من أهل هذه الطقة بعد أن آل إليها استحقاق هذا المصيب دخل فيه وشركهم وأخذ حصة منه كما نرى . وإذا لم يكن في الطقة أحد حين موت صاحب المصيب حتى صرف ممره حرم ثم وجد فيها بعد ذلك مستحق عاد إليها المصيب .

٣٢٣ — هذا إذا أطلق الواقف الطقة ولم يكن في كلامه ما يدل على التخصيص . ما إذا كان في كلام الواقف ما يدل على التخصيص وأنه أراد وقفه على بعض معين من أهل الطقة ، فإن وقفه لهذا المصيب لا يتناول غير من عليهم ولا يدخل فيه سواهم فإنهم ليسوا بمن وقف هذا المصيب عليهم .

٣٢٤ - وإذا كان الواقف قد اشترط نصيب من يموت لمن يكون موحوداً حين موته من طيفته أو لمن يكون موحوداً من طيفته أو من يوجد من طيفته فإن هذا لا يكون موقوفاً إلا على من يكون موحوداً من أهل طيفته المتوفى حين موته فلا يدخل في وقفه من مات من أهل هذه الطيفه ، خاصة كانت أو عامة ، قبل موت صاحب هذا النصيب ، ولا من يوجد من هؤلاء بعد موته ، ولا يعتبر واحد منهم من وقف عليه هذا النصيب لأن الواقف إنما وقفه على من يكون موحوداً حين موته فلا يدخل في وقفه من لم يتصف بهذا الوصف وهو كما لو وقف على نفسه ثم من بعده على من يوجد من أولاده ، وما لو وقف على نفسه ودر بته إلى انقراضهم وإذا انقضوا كل وقف على من يوجد من إخوانه وأخواته أو على من يوجد من أقرابه ، وما لو وقف على أولاد الطهور إلى انقراضهم ثم يكون وقفاً على من يوجد من أولاد الطهور . في هذه الصور جميعها لا يدخل في الوقف على لأولاد والأخوات والأقارب وأولاد الطهور من مات منهم قبل أن يؤول استحقاق الوصف لم ولا من لم يكن موحوداً حين مات ثم وجد بعده ، وكذلك يكون الحكم في وقف نصيب من يموت على من يوجد من طيفته . ولا فرق في هذا بين أن يقول الواقف « على من يوجد من طيفته » أو « على من يكون موحوداً من طيفته » أو « على من يكون موحوداً عند موته من طيفته » فكأنها في هذا المعنى سواء . وإن اختلف الألفاظ وحدها في بعض النسخ أن دون البعض الآخر ما هو لإصلاح وإن كبد مراد

وإذا كان أحد من أهل هذه الطيفه موقوفاً حين أن الاستحقاق للطيفه فإنه لا يعتبر موحوداً ولا يدخل في وقف هذا نصيب إذا نزل موته قبل أيولة الاستحقاق للطيفه . حكم موته لأنه في هذه الأخيرة يشترط من تاريخ لفقد في حق ما عجز

ومن إذا أصبح الواقف قد شرط هذا شرط ولم يكن له نص آخر في هذا النصيب ، وجد أحد من أهل هذه الطيفه فإنه يعود إلى علة الحصة

التي كان يستحق فيها طقة لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة . وإذا وجد
في هذه الطقة أحد سد ذلك لا يعود به هذا النصيب ولا شيء منه لأنه ليس
من وقف عليهم هذا النصيب .

٣٣٥ - وإذا شرط الواقف أن نصيب من يتوفى يكون من طيفته مصافاً
لما يستحقونه ، لم يكن استحقاقهم في الوقف شرطاً للاستحقاق في هذا النصيب .
وإذا جعل من طيفته المشاركين له في الاستحقاق لا يستحق فيه من لم يثبت له
استحقاق في الوقف حين موته . وقد ثبت ذلك من قبل ^(١) وأما إذا كان أهل
الطفقة قد وصفتهم « بالمشاركين » وهو اسم « عمل » واسم العمل وصف مشتق ،
فيكون حقيقة فيمن أنصف به الوصف في آخر ، ويجوز أن يغيره ، ولو وقف قد
وصف هذا النصيب بعد صاحبه على مشارك له ، فيكون موقوفاً على مشارك له
حين موته ، وهو في ذلك كوصف « لوجود » وليس كالأولاد والإخوة وأشبههم
مما يدل من كان ومن يكون . فمن مات من أهل هذه الطفقة قبل موت صاحب
النصيب لا يكون من وقف عليهم نصيب من بعده ، وإن بقي مشارك له في
الاستحقاق ، فإن مات لأنه كان مشاركاً في مضي لاق الحال . وكذلك من
لم يكن مستحقاً حين موته ثم ثبت له الاستحقاق بعده ، كمن لم يكن موقوفاً أنتم
وحد ، ومن كان محجوزاً من المحجب عنه ، ومن كان محجوزاً عنه في الاستحقاق
فهؤلاء لا يبعد أحدهم في هذا النصيب لأنه ليس ممن وقف عليهم ، فيه
لم يكن مشاركاً لصاحبه في الاستحقاق أصلاً . هذا هو مبدئ عنه هذا الشرط
بمقتضى « ، وإكلام لا تصرف عن حقيقة بدون صرف » أما إذا كان في كلام

(١) من ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨

(٢) كلام المحققين والأصوليين في مشعره لثبوت وأصله ، لأن من يملك مسمى ،
اسم لا يمكن أن اسم مفعول ، على من قام به الوصف في الحال يكن من مستحقين المقتضى
في حقيقة الحال - أما علاقة على من يوصف به مفعول فهو يملك بحري ، فإذا دعي
أن يكون له نصيب في الوقف بعد موته ، فإنه لا يملك به شيء في ذلك يوم
يوصف له ، وهو يوم الوصف . وقد يدل على ذلك مسمى حصة في الأمان لثباته
وكان قائماً في كلامه ليس من حصة ، لأنه بعد موته أو بعده أو بعد موته من الأمان المقصود .

الوقت ما يدل على أنه أردت شركة في جميع الأحوال ، ماضياً وحالاً ومستقبلاً ،
أو في بعضها فإنه يكون من الواجب العمل بالمعنى الذي أراده حتى وإن كان مخالفاً
للدلالة القوية كما تفهم بذلك مدد الماشرة .

وإذا حل شرط لواقف على حقيقته ولم يكن له في هذا التصيب نص آخر
ولم يوجد في طيقة صاحبه حين موته أحد يتصف بهذا الوصف طفت عليه أحكام
الفقرة الأولى من هذه المادة ، ومن البين أنه لا يمكن أن يعود نائباً إلى أهل هذه
الطيفة بمقتضى هذا الشرط . أما إذا كان للواقف كلام يعتبر نصاً في إرادة العموم
ولم يوجد في وقت من الأوقات من هو متصف بهذا الوصف وعاد هذا التصيب

منسحباً وانفسه . أما ملاحظه على من قام الوصف فيما مضى ولم يكن متصفاً به في الحال
ففيه أحوال . أحدها أنه محار مطلقاً ، وثانيها أنه حقيقة مطلقاً ، وثالثها التفصيل ، فهو محار
إن كان الوصف من الجنس الذي يمكن طائفاً كالبيع والسيولة ، وحقيقة إن كان مما لا يمكن
طائفاً كالحجر . وقد صرح الأصوليون بأن أصبح محار هو أنه محار في المستقبل مطلقاً . وتدل
الأحكام الفقهية في الوصف وفي الوصية على أن محار هو الذي دور عليه الأحكام .

وقالوا أيضاً إن من محار إحصاء العمل باسمي على مستقبل ، محو أي تصرف الاستعانة ،
وسمي الذي هو ديموم محار . ومن محار أيضاً محار العمل الذي يقع على ما مضى .
وله يرى إرادة الوصف على أي وجه رآه . ومما لا الأصوليون كلام في دلائل الصريح على
كل من حاله والاستقلال . أما محوون محار لأنه صانع شكل منها ، وهو مهم فبما لم يدل
عليه . خاصة لحد منه ويصبره عنه .

• مسلم ثبوت ج ١٩٢/١ وما بعدها — شرح مختصر الخادى في الأصول من ٩٥ —
شرح ابن عثيمين فصل ٦/٧ .

وكلام المحويين صريح في أن لصاحبه تصرفاً في المستقبل يكون من سن اشترائه القس ،
فيكون استيفاءه في كل منها استعمالاً لقط في حصره . وفي أنه لا يستعمل فيها معاً ، بل لابد
من فربه تصرفه على أحدهما ، وإذا ما يوجد هذه الدية كان محلاً

وإذا نظر إلى وقت التكليف لفرقة الانصاف بوصف أو سعة أو تضع الانصاف . إذا كان
الكلام إحصاءياً . أما إذا كان بقرره حكماً به محروى وقت هذا الحكم ، كان وقت
التكليف لم يكن ، فمن أوصى لشخص ما به عاقباً صرح إلى الانصاف بالجوار وقت استحقاق
الوصية وكذلك لو أوصى لمن يمكن فربه كد من غيره شيء من . وكذلك لو وقف على
حجر أو على قراء قرأته أو على صرافة حرة من طهر من يقوم . الوصف عند استعمال
كل فله . وعلى هذا محار في نصب سقيم الذي حسن لموجود في طيقته إن من يكون متصفاً بذلك
وقت ثبوت الاستحقاق وهو موت خصم ، وكذلك الحال لو حمل من في طيقته المتعارفين
له في الاستحقاق .

إلى أصل العلة ثم وجد بعد ذلك من اتصف بهذا الوصف عاد استحقاقه إلى أهل
طبقة ، وهذا هو مذهب الحنفية وما تقضى به أحكام المادة ٣٥

٣٣٦ - وبما لفت إليه نظري هنا مسألة تتعلق بهذا الموضوع أراها جديرة
بالبحث والتمحيص : وهي ما إذا شرط الواقف النصب لموجودين من الطبقة أو
للمشاركين في العلة والاستحقاق وكان لصاحب هذا النصب مشارك في الدرجة
أو فيها وفي الاستحقاق طلب إنهاء الوقف في نصبه لعل في ذلك فلا
حتى أصبح بهذا الإيهام ليس من الموقوف عليهم ومخرج من أن يكون من طبقة
ثم مات صاحب النصب وآل نصبه إلى المشاركين له في الدرجة طبقاً لشرط
الوقف ، فهل يدخل معهم في استحقاق هذا النصب من انتهى الوقف في نصبه
هو قبل موت صاحب هذا النصب أو لا يدخل ؟ . إذ كان شرط الواقف قد
أريد منه ما يتم الأزمن الثلاثة أو ما يتناول الماضى فلا شبهة في دحوله . أما إذا
كان الوصف في هذا الشرط باقياً على حقيقته فقتضاه ، نفس النظر عن أي
اعتبار آخر ، أنه لا يستحق شيئاً في هذا النصب ، لأنه ليس مشاركاً لميت في
الاستحقاق أو ليس موجوداً في طبقة حين موته فلا يكون ممن وقف عليهم هذا
النصب ، فهو في هذا كمن مات قبله من أهل طبقة وانتهى استحقاقه موته ،
وكمن كان محروماً من الاستحقاق حين موته وإن عاد إليه الاستحقاق بعد ذلك .
وهذا الحكم لا يسعى أن يكون ممن تردد إذا كان الواقف قد اشترط هذا الشرط
أو نص على استيفائه بعد العمل بالقانون لافتراض عصبه بأحكامه ومعرفة أن من
أحكامه انتهاء النصيب للعلة وماتته في أي نصيب يخرج صاحبه من باقي
الموقوف ولا يكون من أهل الوقف الذي يرول عنه الوصف الوارد بهذا الشرط .
فالشرط عام وإرادة الواقف عموماً لا يوجد ما يمرضها . وربما كان هذا راجحاً
أيضاً في حالة ما إذا كان الوقف قبل القانون ولم يمت الواقف إلا بعد العمل به
وكان في استطاعته أن يعير في شروط وقعه ، فإن استقاء الواقف هذا الشرط على
عمومه فمارة أن سأل هذه الحالة ، التي لم تكن معروفة له حين الشرط ، قد

أصبح مراداً له ، أم إذا كان الوصف قد مات قبل العمل بقانون أو كان
لا يثبت التعيين في هذا الوصف فمساواة عددي محل نظر ، وقد يقال إن حكم انتهاء
الوقف لم يكن مقررأ ، لا سيما لأنه لا يمتنع فيه اشتراط الواقف هذا الشرط فلا
يمكن أن يكون هذه الحالة مراداً له ، وهو ما يتفق شرطه هذا من لا يكون من
أهل الطائفة أصلاً ، ومن يكون منها ولم يكن له استحقاق حين موت صاحب
هذا المصنف ، وهذا هو ما كان معروفاً له ، أما عدم المشاركة في الطائفة أو في
الاستحقاق حسب الانتهاء من يكن معروفاً له ولم يرد بقوله قطعاً ، فيجب اعتبار من
انتهى الوقف في نصه مشتركاً في الطائفة وفي الاستحقاق لأن الوصف لم يرد بإعادة
ولأن الوصف لم يرد عنه دوران بطلان وإنما هو من باب التأكيد والتقرير بالانتهاء
وقد انقلب حقه في ما هو أقوى وهو المسكية الحرة الطليقة ، فهو ليس بمن زال عنه
وصف الوجود أو الاشتراك بالموت أو الحرمان ، وإنما هو كمن يقف على روحته بهذا
الموت ثم يموت فالرحمة بهما قد استتبت بنوت ولكنها لم تصل إلى أن تكون
ونفرت بالموت وكمن يقف على نفسه ثم على أساعه ثم على درنته ويموت تبع قبل
موته ، فوصف لسبعة ويرأسه موت التبع ، لا يربو بطلان وإنما انتهى
اسمها بمرور وقت كذا ، وكان الوصف قد يكون معالاه وقد يكون انتهاء مقررأ
مؤكد ومن انتهى الوقف في نصه من النوع الثاني ، قد يقال هذا ، وقد يرد
عليه ، مساندة عددي لا تزال محل تردد ناشئة عن هذا كله وإن كانت حرفة
الشرط تقضي بعدم دحوله في هذا المصنف

ود لم يكن لتواقف نص في نصيب هذا الميت حتى طفت عليه الفترة الأولى
من هذه المادة فناد إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها فلا شبهة في أن من انتهى
الوقف في نصيبه لا يدخل في نصيب هذا الميت لأن الثاني قد شمه إلى علة عين
لا تزال موقوفة لمصرف في مصرفه ، وهو من مستحق في هذه الفئة فلا يستحق
فيما أحقته الشرع بها ، كذلك كون الحكم أن الوقف مشروط عودة نصيب
المقيم إلى أصل لعلة

وما يدل عليه في تقدير القاصي طبقا للمادة العاشرة وإن خالف هذا ما كان متصفاً
من قبل .

وقد أئنا على جل مباحث الطقة التي يكثر ورودها في كسب الواقفين وكلام
الفقهاء وللفقهاء ولم يبق منها موضع غناية إلا استحقاق فرع من مات من أهل طقة
في نصيب من يموت منهم بعده .

٣٢٨ - استحقاق فرع من مات مع طقة أحد :

عرف بما سبق حكم استحقاق الفرع لنصيب أصله ، أصلياً وآيلاً ، إذا كان
موته بعد الاستحقاق ، وحكم استحقاقه له كان يستحقه إذا كان موته قبل
الاستحقاق ، وحكم استحقاقه فيما يرجع إلى غلة الوقف جميعه أو إلى غلة الحصة
التي يستحق فيها هذا الفرع . والكلام هنا في استحقاق فرع من مات قبل
الاستحقاق أو بعده فيما يؤهل إلى طقة أصله بمقتضى شرط الواقف . وحكم هذا
الاستحقاق بعد العمل بقانون الوقف يعرف بتطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢
وتطبيق شرط الواقف .

٣٢٩ - نص في الفقرة المذكورة على أن من مات صرف ما استحقه أو

كان يستحقه إلى فرع . وقد فصلنا القول في ذلك أثناء شرح المادة المشار إليها

سبب كادكم عايد من محكمه لاسكندريه في ١٨ / ٧ / ١٨٩٨ . وجاء في النسخ
أيضا انه اذا وقع على أولاده ثم على أولادهم ثم وقع على العريضة الشرعية
للكبر مثل حفظ الأيتام وشرط أن من مات عقيم فمصرته لأهل درجته
ورع نصيب هذا العقم من أهل طبقته بالفاضل ، وإن ترك الواقف
الصريح بذلك . لأنه قد اشترط انفصاله أولاً في نفسه ومع انوقف على
أولاده وأولادهم . ومن حمله ذلك فسمه نصيب العقيم على أهل درجته
فسحب الشرط عليه وإن لم يصرجه . لأن قوله يعني أن . . . تفصيل
له أحسن من قوله على أولادى . . . واستشهد بذلك بما في مسودتي
أن حجتى ، وبين الفرق بين هذا وبين ما جاء في فتوى لبحر الرضى التي لم
يذكر في حديثها شرط انفصال الأب لأنه بطبيعة الأولى وحدها دون
بقية الطبقات « ١ / ١٢٢ » . وبفضل ابن عايد في رسالته « الأموال
أوضحه » عن استسكى ما يفيد أن شرط الانفصال الوارد بأصل الإشاء
لا يسحب على شرط عودة نصيب العقيم إلى أهل طبقته ونقل عن
السيوطي ما يدل على انسحابه (ص ٦٦ ، ٧٤) .

ويسا هتالك أنه لا بد لتحقيق ذلك من أن يكون كل من الأصل والفرع موقوفاً عليه ، وأن يكون الفرع نائباً لأصله في استحقاق ما وقف عليه ، بحيث لا يحجبه عن الاستحقاق ، لا وجود هذا الأصل .

والقسم هـ يحتاج إلى شيء آخر من الإيضاح وهو أن « ما » في الفقرة المذكورة من صيغ المصوب ، فهي شاملة لما استحقته طفاً صدر الإثاء ، وهذا هو ما يسمى عادة بالنصيب لأصلي ، وشاملة لما استحقه طبق شرط آخر ، وما استحقه من طريق الرجوع إلى أصل العمة ، وكل من هذين يطلق عليه عادة اسم النصيب الآيل . وهي شاملة أيضاً لكل ما وقف عليه وكان يستحقه لورثي جبا حتى جاءت نوبة استحقاقه ولكنه مات قبل ذلك ، وسواء أن يكون هذا من الأصل أو من الآيل . فجميع هذه الأنواع يدرج تحت هذه الكلمة ويتبدل حكم الفقرة المشار إليها . وكذلك كلمة « من » الواردة بها ، هي من صيغ المصوب ولم يرد عليها تخصيص فهي متبدلة لمن مات بعد استحقاق كل ما وقف عليه ، ومن مات قبل أن يستحق شيئاً أصلاً ، ومن مات بعد أن استحق بعض ما حصل له ، أصلياً كان أو آيلاً ، وقبل استحقاق البعض الآخر فالذي استحق والذي كان يستحق لا يخص واحد منهما بوع دون نوع ، ولما ثبت من طريق دون آخر . ولميت قد يكون في وقت واحد ميتاً بعد الاستحقاق وميتاً قبله بالمطر إلى أكثر من نوع من أنواع الاستحقاق .

فإذا كان الواقف قد شرط نصيب من ثبوت لطفته في بعض الأحوال ، ومات من يطلق هذا الشرط على نفسه ، وكان واحد من أهل هذه الطائفة قد مات قبله وله فرع ، فإن استحقاق فرعه في هذا النصيب وعدم استحقاقه يكون للدار بينهما على ما يدل عليه كلام الواقف إثباتاً شرطياً . فإن دل كلامه على أن أصل هذا الفرع ممن وقف عليهم هذا النصيب وأنه يكون لفرعه من بعده ، كان هذا الفرع مستحقاً فيه طبقاً للفترة الأولى من المادة ٣٢ فهو لا يستحقه لأنه من أهل هذه الطائفة بخاراً ، ولا بوصف كونه في درجة الميت الخلية ، ولا لأنه ممن وقف

عليهم هذا النصيب بعد موت صاحبه مباشرة ، وإما يستحق فيه لأنه موقوف
على أصله ثم عليه من بعده ، وقد مات أصله قبل أن تأتي موته استحقاقه فيه
فيستحق فيه هو متى جاءت هذه المدة له ، أما إذا لم يكن هو ولا أصله ممن وقف
عليهم هذا النصيب غفصى كلام الواقف ، أو كان أصله منهم ولكنه هو لا يكون
تاليا له في استحقاق ما كان يستحقه فيه ، لم ينتقل إليه شيء من هذا النصيب
ولا يكون هناك محل لتطبيق الفقرة المشار إليها في هذه الحال . وإذا لم يكن أصله
منهم ولكن الواقف حمله هو مشاركا لهم استحقاق القدر الذي حمله الواقف له هذا
هو الحكم الذي يجب أن يسع في هذا النصيب طبقاً لأحكام القسوس وكلام الواقف
٣٣٠ - فإذا شرط الواقف نصيب مستحق طيفته ، أو لأهل طيفته ، أو
من يكون في طيفته ، أو لمن في طيفته ، أو أتى بأشياء هذه الصبغات التي لا تدل
على أن الواقف قد أراد حصوصاً لموجودين عند موته ، كان هذا النصيب موقوفاً
على جميع هذه الطيفه ، وسترى في ذلك من يكون قد مات منهم قبله
ومن يكون موجود حين موته ومن يوجد بعد ذلك ، ويكون من مات منهم
قبله ممن وقف عليهم هذا النصيب ، ويصدق عليه ما سبق له أنه مات قبل
الاستحقاق و طبق على سهمه فيه ما يطبق من الأحكام على سهم من مات قبل
الاستحقاق بوجه عام ، والوقف على الطيفه في هذا كأن وقف على الأولاد ، الذرية
أو الأحياء أو لأقارب أو الصنف أو لأصناف ودرتهم كما يست ذلك من قبل
أما إذا كان قد شرط لمن يوجد من طيفته ، أو لموجودين منهم حين موته
أو المشار كين له في الدرجة والاستحقاق ، أو أورد شرطه بغير هذه الصبغات التي
لا تدل من مات قبل صاحب النصيب ، فإنه لا يكون ممن وقف عليهم ، إذ
الواقف إنما وقف على جماعة موصوفة بوصف ظهر بموته قبل موت صاحبها أنه
لم يتحقق فيه ، وهو في هذا ممن وقف على روحه فلا بد أن مات وهي في عصمته
فيطلقها ، أو تموت قبل موته ، وكمن وقف على قراءته فيستحق فقيرهم ويفتقر
عنهم ، إلى غير ذلك من العناثر ، فهو موقوف عليه في حال دون حال وتبين

حقيقة الأمر لا يمكن أن يكون حين الوفا ، وإنما يظهر بموته قبل صاحب
النصيب ، وفي هذه الحال لا يكون من الموقوف عليهم ، أو يموت صاحب النصيب
قبله ، وإذ ذلك يبين أنه موقوف عليه .

٣٣١ — ودلالة كلام الواقف على ما يتعلق بالفرع تختلف باختلاف نوع

الترتيب بين الطلقات واختلاف صفع الشرط الخاص بقيامه مقام أصله .

فإن كل الترتيب بين الطلقات ترتيباً فردياً في نظر هذا اللون ، وكان
الشرط الخاص بما يؤول إلى الطقة متبوعاً من يموت قبل أن يؤول هذا إلى الطقة ،
كان فرعه ممن وقف عليهم هذا النصيب بأصل الإثبات ، شرط الواقف قيام الفرع
مقام أصله بامتناع قبل الاستحقاق أو بعده ، وشرط أحد الأمرين لا غير ، ولم
يشترط واحداً منهما ، وذلك لأن طبيعة الترتيب الفردي بمعنى أن كل ما هو
موقوف على الأصل يكون موقوفاً على فرعه ، وسواء أن يكون وقف ذلك عليه
بصدر لإشياء وحده ، أو به وشرط آخر تفصيلي ، وسواء أن يموت الأصل بعد
استحقاق ذلك كله ، أو بعد استحقاقه لبعضه وقبل استحقاق البعض الآخر ،
أو قبل استحقاق شيء منه ، وليس شرط قيام الفرع مقام أصله ، بعد الاستحقاق
أو قبله في حالة الترتيب الفردي ، إلا أن أكد ما يدل عليه صد الإثبات ، ونفس
الطلقات لو ارد به وصدق لبعض التوجهات ولا يشيء حكماً حديداً حتى أنه إذا اقدم
هذه الشرط أو أحدهما فإن الحكم لا يتغير .

وإذا وقف على نفسه ثم على ولاده ود به وصدق بطلقات ، وكان
الترتيب بينها ترتيباً فردياً ، وشرط أن مات ولاده به كان نصيبه من في
طبقته ودوى مرحته ، ومات مستحق لادريته له وكل نصيبه طبقته الخاصة العامة
حسب الأحوال ، وكان من أهل هذه الطقة من مات قبل صد حب هذا النصيب ،
مات قبل الاستحقاق أو بعده ، وكان له فرع به في الاستحقاق ، مستحق هذا
الفرع فيما آل إلى هذه الطقة ، كان يستحقه أصله لو كان موجوداً حين موت
صاحب هذا النصيب وإن لم يشترط واقف أي شرط بتعاقب يولد من يموت ،

أو اشترط ما يتعلق بولد من مات بعد الاستحقاق أو ولد من مات قبل الاستحقاق
بأية حصة ، ولا فرق بين وقف نصيب المقيم من بعده على ذوى درجته في وقف
رأس الاستحقاق فيه كله ترتيباً أفرادياً تصدر الإنشاء وبين وقف الشخص على
نفسه ثم على أولاده وذريته وفقاً لمرتب الطلقات ترتيباً أفرادياً ويموت أحد أولاده
في حياته ثم يموت هو عن بقية أولاده وورث من مات قبله ، أى أنه لا فرق بين
الاستحقاق الأصلي والاستحقاق الآيل

٣٣٢ - وإذا كان الترتيب بين الطلقات جميعها ترتيب جملة على جملة
مصر صريح في كتاب الوقف الذي شرط فيه عودة نصيب المقيم إلى طليقته ،
واستحقاق فرع من مات بعد الاستحقاق ما استحقه الأصل ، ولم يشترط فيه شيء
خاص بولد من مات قبل الاستحقاق ، لم يستحق فرع من مات قبل المقيم شيئاً في
نصيبه ، مات هذا الأصل بعد الاستحقاق في الوقف أو قبله ، لأن استحقاق من هذا
أهل الطقة الملبى في الوقف المرتب ترتيباً جملياً لا يكون إلا بشرط استثنائي خاص ،
وليس الفرع نائباً لأصله في الاستحقاق وإنما هو تال لطفة أصله جميعها ، وليس
كل ما كان موقوفاً على الأصل يكون موقوفاً على فرعه بل الموقوف على هذا هو
ما يصده بعد انقراض الطقة التي فوق طليقته وتوزيع الاستحقاق على (روس طليقته ،
فطبيعة الترتيب الجملي غير طبيعة الترتيب الأفرادي في كل هذا

٣٣٣ - ولو كان الترتيب في الوقف جملياً ، واشترط فيه ما ذكرت من مل ،
واشترط فيه مع ذلك أيضاً أن من مات قبل الاستحقاق قام فرعه مقامه واستحق
ما كان أصله يستحقه ، استحق في نصيب المقيم فرع من مات قبله من أهل
طليقته ، سواء أ كان موته قبل الاستحقاق في الوقف أم بعده . ويثبت له الاستحقاق
عنقضي هذا الشرط ، إذ الملقى فيه أن من يموت قبل استحقاق أى سهم حصل له
في غلة الوقف ، وإن كان قد استحق غيره ، يستحق فرعه السهم الذي مات قبل
استحقاقه ، وليس هذا الشرط خاصاً بولد من يموت قبل أن يثبت له شيء من
الاستحقاق والملقى الذي ذكرنا مما يصلح له اللقب ، وهو الأقرب إلى أغراض

الواقفين فيهم يرمون في الأعم الأغلب إلى أن يصل إلى الفرع كل ما فات أصله ،
وهو الذي يتفق مع أحكام المادة ٣٢ ومع روح قانون الوقف بوجه عام . فكل من
ولد من مات قبل الاستحقاق في الوقف وولد من مات بعده يصدق عليه أنه ولد
من مات قبل الاستحقاق بالنظر لنسب هذا المقيم ، والشرط متناول لكل منهما
فيستحق فيه ما كان يستحقه أصله ، وليس استحقاق كل سهم في هذه الحال
لأنه صار من طلبة أصله وانصف بهذا الوصف حقيقة أو مجازاً ، بل لأن
أصله من هذه الطلقة ومن وقف عليهم هذا النصيب لتحقق الوصف فيه وقد مات
قبل أن يستحق سهمه منه فيكون استحقاقه لفرعه تقتضي شرط الواقف في ولد
من مات قبل الاستحقاق الذي جعل له ما وقف على أصله ومات قبل استحقاقه
من غير نظر إلى هذا الوصف الذي لا مدخل له في ثبوت الاستحقاق لهذا الفرع .

٣٣٤ - وبما وصح للمائة كان كما هو ، سوى أن الواقف قال في الشرط
الأخير : على أن من مات قبل الاستحقاق في هذا الوقف ، أو قبل دخوله في هذا
الوقف واستحقاقه لشيء من ماله ، استحق ولده ما كان يستحقه ، استحق في
هذا النصيب فرع من مات قبل استحقاقه لأي شيء في الوقف ، لأن أصله ممن
وقف عليهم هذا النصيب تقتضي الشرط انعكاسه ، كما أن الشرط الأخير ينشأ عنه
هو ، فيثبت له كل ما وقف على أصله ومات قبل استحقاقه ، كان وقفه عليه بأصل
الإشياء أو كان تقتضي هذا الشرط . أما ولد من مات بعد استحقاق أي شيء
في الوقف وقبل موت المقيم فإنه لا يستحق شيئاً في نصيبه ، وإن كان وقف هذا
النصيب على الطلقة يشمل أصله ، لأن الشرط الأخير لا ينشأ عنه هو ، ومتى كان
الترتب جدياً فلا استحقاق لمطل أول مع بطن أعلى إلا بالشرط . وفي هذه الحال
يلحق الميراث من مات بعد الاستحقاق ويكون أقل حظاً من الآخر ، ولكن
هذا هو ما اقتضاه صريح الشرط فلا حيلة . ومن النصف أن يذهب إلى حرمان
ولد من مات قبل الاستحقاق من هذا النصيب ، مع أن التطبيق الصحيح لشرط
الوقف يقتضي استحقاقه ، دون أن تكون هناك حيلة لهذا إلا أن إعطاءه بحظه

أحسن حظ من ولد من مات بعد الاستحقاق ، كما نقل ذلك ابن عابد بن عمر قال
عنه أنه بعض المحققين ، على أن القوم يحرمونه من هذا بعض في كثير من الأحيان
إلى غير أشد بدق به ، إذ ليس من المدر أن تؤر أفضة كثير من مستحقين
لمن بقي من أهل طفتهم وينتقل استحقاق هؤلاء ، أصيباً وآيلاً ، لمروهم في حين
أن ولد من مات قبل الاستحقاق لا يتداول سوى نصيبه الأصلي

٣٣٥ وهو كان أوضح هو ماسق سوى أن الواقف لم يشترط شيئاً يتعلق
بولد من مات بعد الاستحقاق ، كما حكم في استحقاق ولد من مات بعد
الاستحقاق وولد من مات قبله هو ماسق في السنتين السابقتين في مختلف
الأحوال والصيغ ، واليمين الذي يلحق ولد من مات بعد الاستحقاق هو يكون
أشد ، فهو في بعض الصور لا يتداول شيئاً أصلاً في بعض الآخر لا يتداول إلا
ما كان مؤول إلى أصله ، بينما الآخر يتداول كل ما كان أصله يستحقه أصيباً
كان أو آيلاً . ولكن لا مشأ لهذا إلا العمل بشره ، وواقف الصريحة

٣٣٦ وهو أن الواقف شرط نصب العقيم من في درجته على وحده
لا يتداول من مات قبله ، ولكنه صر إلى هذا الشرط قوله : مع مشاركة ولد من
مات قبل هذا العقيم للعقيم من أهل هذه الطبقة بقدر ما كان يستحقه أصله ،
أو قال في شرط خاص بولد من مات : أنه يقوم مقام أصله ويشترط طيقته في
كل ما نول إليهم من الاستحقاق ، أو يشركهم في يستحقون أصيباً وآيلاً ،
أو نص على أنه يقوم مقامه في الدرجة ، استحق ولد من مات قبل الاستحقاق
أو بعده في نصب هذا العقيم ، ولكنه لا يستحق هذا طبقاً للمرة الأولى من
المادة ٣٣ ، لأن أصله لم يوقف عليه شيء من هذا النصب ، ولكنه يستحقه
لكونه من الموقوف عليهم بعد العقيم مباشرة وصار مشاركاً لهم في الطبقة ، نسبة
هذا النصب تقتضي شرط الواقف . وهذه هي الحجة التي يمكن أن يقال أن فيها
درجة حطية

والحق أني لا أنهم معنى انقسام الطبقات إلى حقيقية وإلى محارية وحطية ،

الأمر الذي أولع به ابن عذر ومن يحاكيه ، فأنصفت في الأولويات طلقت
استحقاق ، وليس من شرط انصفة الاستحقاق أن يكون من نفس واحد حتى
ولا أن يكون بينهم قرابة ، والوضع في الطبقات يكون دائماً يحمل من الواقع
إما تاصيل لترتيب وما شرط خاص ، ولا مانع من أن يكون الموقوف عليه
الواحد أكثر من طبقة في وقت واحد ، كمن وقف على نفسه ثم على أولاده ، على
ولد لأحدهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ، بل ، فولد الولد هذا يكون من
الطبقة الأولى بالنسبة لما يصيبه مما جيل لها ، وهو من الطبقة الثانية بالنسبة لما
يصيبه من سهم والده . اللهم إلا إذا نص واقف على خلاف ذلك كما جعل
في بعض كتب الأوقاف قد جعل واقف ابنه الذي مات موقوفاً عليه مع
أعمامه ولكنه نص صراحة على أنه لا يستتر من طبقة أعمامه

وإذا كان لموقوف عليه أكثر من صنف ، بما سبب تعدد أصوره واختلاف
طبقاتهم أو لأن سبب آخر ، صح أن يسمى كلاهما طبقة خصية نصراً لأن
وضعهما فيها كل عمل من الواقع ، كما صح أن يسمى كلاهما طبقة حقيقية
نظراً إلى خصوص الاستحقاق لدى وقع فيه هذا الترتيب ، وبأن الطبقات
طبقات استحقاقية لا طبقات بطون وأساب . أما أن يسمى لطفه التي وضع فيها
نشرط خاص بهم معين من الاستحقاق طبقة خصية أو محورية وسمى غيرها
طبقة حقيقية فإن ذلك يكون تفرقة لا مفرقاً من لفقه ولا من الفهم الصحيح
ولو أن من كان بهذه التفرقة لم يعد بها ، لا مجرد التوزيع على الأمر ، ولكنه
قد رتب عليها إعطاء وحريماً ، وجراحاً من تناوله الطبقة في ترتيب الاستحقاق
بالنسبة لهم معين من الاستحقاق لا سبب سوى هذه التفرقة التي لا أساس لها .
فإذا اقتصر الواقف في الحالة الواردة هنا على الشرط الخاص بولد من مات
قبل الاستحقاق أو الخاص بولد من مات بعده لا يكون إلا آخر استحقاق في
نصيب العقب لدى مات بعد أصله ، لأن كلاهما لو استحق في هذه صورة
إما يكون استحقاقه بنفسه ابتداءً لأنه من الطبقة التي لم يبق العقب في استحقاق هذا

النصيب وليس استحقاقه ناشئاً عن أنه يستحق ما كان أصله يستحقه وأنه كان طبقاً سابقة عليه في استحقاق هذا النصيب .

وجميع الأحكام التي بينها في هذه الحالة يستوى فيها ما إذا كان الترتيب أمراً عاماً أو كان حلياً . ووجه ذلك صار في غاية الوضوح

٣٣٧ - وإذا كان الترتيب بين بعض الطبقات أفرادياً وبين البعض الآخر جملياً كان لكل حالة ما يلائمها من الأحكام في جميع الصور طبقاً لما أسلفته من شق الصور والأحكام .

٣٣٨ - وكل الأحكام السابقة تجري أيضاً فيها لو شرط الوافق عودة نصيب العقيم إلى الأخوة والأخوات ، أو إلى الطلقة العليا أو إلى أقرب الطلقات أو إلى الأقارب أو إلى المصصة أو إلى ذوي الأرحام أو إلى العتقاء أو إلى غير هؤلاء من الجماعات . ولا فرق بين أن يجعل الوافق نصيب العقيم لهم من بعده وبين ما إذا وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على جماعة من هذه الجماعات أو عليها مرتبة . والفرقة بين الترتيب في استحقاق جميع الوقف أو في حصة من أعيانه أو سهامه وبين ترتيب الاستحقاق في نصيب العقيم لا تكون إلا تمكناً محضاً (١) .

١ - مسألة استحقاق ولد من مات فيما يؤل إلى قلعة أصله أو إلى أخوته بعد موته محقق في الوقف مسألة مبدئية وكثيره الوقوع . وقد ذكر الإمام السبكي الشافعي أن الكلام فيها والبحث عن النصوص الفقهاء الخاصة بها ومع في التمام وفي معر من سنة ٦٩٠ . وقد كثر فيها الجدل واحلف الأعيان والفت الراس وساقص الأحكام . وآراء من تكلموا في هذا الموضوع من متأجري الحنفية لا يمكن أن تضر أحوالاً في مذهبه .

وقد بحث ابن نجيم في الإنشاء عن السوطي أن السبكي قد عر من عليه وقف جعله دفعه على نفسه ثم على أولادهم وبناته وعقبه ذكراً وأنثى للذكر مثل حظ الأنثيين . على أن من تولى منهم عن ولد أو من عاد ما كان حارب عنه من ذلك على ولده ثم على ولد ولده ثم على قلعه على الفريضة أسرعيه . وعلى أن من تولى عن غير سبيل عاد ما كان حارباً عليه على من في درجته من هن الوقف المذكور يقدم الأقرب إليه فالأقرب ويسوى الأح السبع والأح لأب . ومن مات من أهل الوقف من استخلفه شيء من مبالغ الوقف ورثه . ولد أو أسفل منه استحق ما كان سببه أدنى

وبذا شرط اوقف نصيب مستحق لأقرب الطبقات . به كان ذلك شاملا
لنفس طبقته لأنها أقرب إليه من غيرها ، ولعمل القصدى مستقر على هذا .
فإذا كان في طبقته أحد احتضت هذه العطفة بصيهه ، وإن لم يكن فيها أحد
حين موته نهر إلى أقرب الطبقات إلى طبقته من الباعثين النصيب والسبيل .
وبذلك قد يكون الأقرب طبقة واحدة ، وقد يكون طبقتين من الباعثين .

= لو ساءلنا نصيب أسفه سوء من مبالغ لوقف المذكور وفهم ولد في
الاستحقاق مقام المولى . وإن استسكى ذهبه بعد وفاته من مات
قبل الاستحقاق أصلا لا يستحق في هذا الوقف شيئ من مات
الاستحقاق لطبقته ، وإن لم يستطع الأخير لا ينطبق عليه لأنه خاص بولد
من مات من أهل الوقف ، وإن لم يكن منهم ، لأن الوقف عليه ، فيما
يعلم استسكى . هو من سماء نوافع ومصدرة عنه بداهة لا يوصف
بتدوينه هو وغيره . وهن الوقف هو من سماء الاستحقاق فعلا ، فمن
مات قبل الاستحقاق شيء لا يكون من أهل الوقف ولا يكون موقفا عنه
إذا لم يكن معينا باسمه . فإن السككي خلال بوجه رأيه ، فإن الحاشية
التي يمكن أن يكون فيها فائدة للشرع الخاص بولد من مات قبل الاستحقاق
ما يقفه «لأنه لم يكن قبل الاستحقاق» وإنما فإن «ليس استحقاقه لشيء» ،
فيحور أن يكون قد استحق شيئا صار به من أهل الوقف ، وبسبب
استحقاق آخر فموت قبله . فمن لوقف على أن يندد يقوم مقامه في
ذلك الشيء الذي لم يصل أسفه . فكلام السككي واضح أنه أبو سوح في
أيه متى كان هذا الشرع محققا مستحق الفرع فما يؤمن طبقته أصه بعد
موته ويكون استحقاقه بعد ما يستحق هذا الأصل لو بقي حيا ، وإن
استحق الفرع لهذا لم يكن لأنه قد صار من صفته أصله بحسن الوقف
من يكون هذا الأصل من : «فعل عليه هذا النصيب» ، فإن لم يستحق
فيه فعلى ما كان يستحقه بفرعه شيئا للشرع . ويكون هذا الفرع يعسر
من انقلبه أو لا يعسر منها لامتدح له في الاستحقاق أم عدمه . ونحن
أبى نحسن أيضا أن السبب في حاشية استسكى في معنى الموقوف عليه ومعنى
أهل الوقف ، «فما قيل به في الحاشية» التي نرصد عليه . فإن أن من مات
قبل الاستحقاق لشيء يكون من أهل الوقف ويسمى موقفا عنه وإن لم
يحيه الوقف باسمه . ويستحق فرع كمن مات كان يستحقه لو بقي حيا .
ومن ذلك ما سأل أبى صفه بعد موته . فالسككي واسيوضي أنبأ فقال
لم يحتلف في استحقاق ولد من مات فيما يؤمن أن طبقته بعد موته متى
كان الشرط متصفا عليه . وبه يحسن أيضا فيما يتعلق شيء اسمه بوجه
حشمه وإنما احتلفا في مفهوم بعض الأنساب «أنوارده» بغير خاص .

وإذا كان صاحب هذا النصيب يستحقه في طبقتين اعتبر استحقاقه في كل طبقة نصيباً مستقلاً واستحقه أقرب الطبقات إلى الطبقة التي كان يستحقه فيها .

ورعنا أوهمت عدة الفقرة الثانية من المادة ٣٣ أن أقرب الطبقات في كلام الواقفين يحمل على طبقة المستحق خاصة ولا يساوي غيرها من الطبقات لقولها في جواب الشرط « كان نصيبه من تكور في طبقته » مكتفية بذلك معرصة عن ذكر أقرب الطبقات إليه في الجواب مع أنه قد ذكر في الشرط . ولكن هذا لاكتفاء بين

وقد علم من عدم انطباقه في حاله معصية . هذا هو مبلغ اختلافهما ومنه يظهر أن ما مرره ابن عابد في رسالته « الأقوال الوضحة » من أنهما مختلفان في أصل الحكم . في السكى لا يصير ما سجد ابن عابد « الدرجة الحظية » . ولا يعطى فرع الأصل مما أن بعد موته نصيبه . وإن السوطى يصير « الدرجة الحظية » ويعطى الفرع من هذا الأصل . ومنه يظهر أن هذا التصور غير صحيح . لأنهما لا يختلفان في أصل الحكم وهو استحقاق الفرع فيما يؤول إلى صفة صله ومات من استحقاقه متى كان الأصل ممي . وفي نصيبهم . وحده صرف الاستحقاق الخاص بولد من يموت قبل الاستحقاق . كما أنهما لم يفرقا في وصف نفسه . حظية أو غير حظية . بل في اختلاف « لا حكم » . ومن نصيبه قد وفي السوطى فيما ذهب منه من معنى أهل الوقف ومعنى الموقوف عليه .

ومن من نصيبه عن السوطى أيضاً أنه عرس على السكى وقف على رخص معنى صفة من عبي ولادة به على ولادة وسرط فيه أن من مات قبل عيشة أي أسبق من حو به . من مات قبل استحقاقه شيء من ماله في الوقف . وله ولد استحق وندم . كان يستحقه المتوفى لو كان حياً . وإن أسبق في أن استحقاق ولد من مات قبل الاستحقاق قد يؤول إلى أحقره . ثم لا يعرف فيه احتمالاً . جدهما أنه يسار في ذلك . والآخر في الإسار . وهو الأرجح في نصرة لمقتضى على الأحو . وعلى الثاني منهم . وهذا لمقتضى كخاص . وقوله على أن من مات قبل الاستحقاق له . فبعدم أحقر على العام . وفي السكى واضح أنه أو صوح في أن ولد من مات لا يدخل حقه . هذا النصيب بمقتضى أسبق الأول نصيب على الأحو . وهو من ماله ولا من طريق والده بمقتضى السرد الثاني لأن والده يمس من دفع عليهم هذا النصيب لأن الواقف إنما جعله للباقيين حتى موت صاحبه . ولكن هناك احتمال آخر وهو أن يكون هذا الولد موقوفاً عنه حقه مع إعدامه بمو أسبق أساني وهو احتمال ضعيف . كما أن أسبق خاص مرجح على أسبق العام عند استدعائه . ونحن أن سند في رسالته المذكورة . صاغه من عند المذهب الأربعة قد بانوا أسبق في ذلك . ودوا بعدم الاستحقاق . وإن أسبق على بعد من .

إلا محض إيجاز لا من من ورثته له صريح المعنى المقصود وهو بيان معنى الطنقة سواء أكان ذلك في شرط النسب لطنقته أو لأقرب طنقة إليه . والفقرة لا تنق إلا لهذا ولا حكم لها فيما عداها مما يتعلق بالطنقة وهذا واضح أنهم الوضوح من سياقها ومما ورد عنها بالدكرة التفسيرية .

ومما يجب التنبيه له أيضاً أن كلمة « يكون » الواردة في جواب الشرط المذكور هي من « كان » الناقصة لا من التامة التي تعني وجود معنى فيه لا بطريق

صحيح في ذاته . ولد الإيجاز لفهمه معناه لأن الخاص لا يعدم على العام عند أحقية . ولقد « من » عام . ولقد « معام » كره مضاعفة بعد العموم . ومن يقول بالاستحقاق عن نفسه من أن له العلم . ووضح معناه بمرور « أن » لعدم « من » معه أنه يشارعوا في أن الشرط الخاص بنفس العلم لا يقتضي دخول من مات قبله لاهو ولا ولده في هذا النسب وأهم استدلالاً على صحة الحدس بولد من مات من الاستحقاق وأهم برون « المراد منه أن » استحقاق « أنه » غير ما كان يستحقه هو لو كان « موقوف عليه » كان حد بعد موت العلم فيه بوضوح في معنى هذا الشرط وحلوله في جميع الأحوال إلا على استحقاق هذا الولد لأنه إما أن يكون ممن وقع عليه هذا النسب ولكن بعد أصله وما أن يكون منها عقب موت العلم مباشرة وبذلك وسقط عنه ذلك بكون الشرط مساوياً لهذا الأصل . ووضح أيضاً أنه ما كان من أمكن أن يكون منهم بواحد في هذه الحالة لو أن الشرط الأول كان مساوياً لهذا الأصل . أو أن الشرط الذي كان على أن أعرج من وقت من بعد النسب بدون معارضة . أما قصة « الدرجة أو الإخوة حقه » هذه فإن حد منها به نسخة أنها ولد من حكما عليها .

ومن أن عشرين في الرسالة المذكورة عن شرح الأصناف الخبيل أن أروافق بوالشرع . من مات قيل دخوله في الوفاة عن ولد وإن سفل وأن الحد في الوفاة إلى أنه لو كان لموت موحداً لحدس دم ولده معناه في ذلك وإن سفل واستحق ما كان له . نسخة من ذلك أن لو كان موحداً . استحق فرع من مات من الاستحقاق ما كان يستحقه أصب ولا استحق فيما برون عند موته . وإن ممن « من » عدم الاستحقاق أن جهات أخرى . وخلاص القول السامع . وأن يكون الحسنى . وغيرهم . وإن سفل الإصحاح بورد بوجها لهذا الرأي فإن فيه أنه لا يمكن ادعاء الولد معناه في الوصف الذي هو الإخوة حقه . من مخار . والأصل جعل اللحد على حقه . وأن في الأخذ بهذا الرأي جمعاً بين السريين وتتمل بكل منهما في محله . ذلك أولى من العاء أحدهما . وقد ناقش ابن عبد بن حد الوجهة وإن في هذه المسألة أن هذا الكلام لا نسخة أن كان =

ولا فرق بين هذه الصارة وبين قولنا « لمن في طبقته » ، وهما في المعنى سواء .
 أما إذا كانت من التهمة فإن الصارة تكون مثل قوله « لمن يوجد » ويختلف المعنى
 اختلافاً بيناً . ولو أن « يكون » هذه لم توجد في جواب الشرط لكان ذلك حيدراً
 وأبعد عن الاحتمالات .

٣٤٠ سرية أمم هذه المادة .

طبقاً لنص المادة ٥٦ تسري أحكام المادة ٣٣ على الأوقاف التي تصدر بعد

تقدمنا على أن سرية عن غير ولد عاد نصيبه لأخوته « فاد ذلك يمكن
 القول بأن ذا الدرجة الخطية لا يقوم مقام أصله في وصف الأخوة حقيقة
 ولكنه لا يحق إذا كان الشرط عودة السبب إلى من في الطبقة ، لأن
 الوصف أدنى في درجة منه يعود به يعود ، على أن يكن أن منه في أخوة به في
 الطبقة وأنه آدم الفرع مقام أصله في وصف الأخوة ، كما أن ابن الأب إذا
 استحق بالشرط مع عمه كان استحقاقه بوصف السوء لأن الوصف يرثه
 مرة أخرى . وهل أن من من بعض بعض أنه بعد المشاركة لو حو له تدور
 حول الأسرار في الوصف ، ثم قال أن السبب في الف رتبة ذهب فيها
 إلى ما ذهب إليه الهندس من المشاركة . ونقل فيها عبارات من أمثال عدم
 المشاركة في مسألة شرح الأفعى ورد عليهم . وعندي أن كلام شارح الانتفاع
 هو الذي ساق ابن عابدس ومن أسماه بعض المحققين إلى ما أساقا إليه
 في مسألة المشاركة في الوصف . وهو كلام غير سليم فثبت مسألة
 مسألة سبب الفزع بوصف الطبقة أو الأخوة أو السوء ولا أن ذلك هو
 مناط استحقاقه حين بحث عن انضمام به حقيقة أو محاراً كما هو هو ،
 وإنما المسألة مسألة مشاركتهم لهم في الاستحقاق أما لأن والده من الطبقة
 أو من الأخوة ومن الأساء وقد حصل له الواقف ما كان مسجعه من بعده
 وأما لأن والده من منهم ولا بدولة سرته الأول ولكن الواقف حصله
 مستحقاً مع أهل الطبقة أو مع الأخوة أو مع الأساء وإن لم يكن منهم
 لا حقيقة ولا محاراً . أما إذا لم يكن هذا ولا ذلك فلا سبل إلى القول
 باستحقاقه . فهذا الوصف أندي أكثروا القول فيه ليس مناط ولا مدخل
 له في الاستحقاق . وقال ابن عابدس أيضاً في هذه الرسالة : والذي عليه
 جمهور العلماء من أهل الأسماء فنام ولد من مات قبل والده في الاستحقاق
 من حده . وأما دخوله في الاستحقاق مع عمه ونحوه من هو في درجة
 والده الموقى من الاستحقاق فقد وقع فيه مصرك عظم بين العلماء ،
 فقال جماعة بدخوله في الموضعين ، منهم انحلل استوطى كما علمت ،
 وقال السبكي في سؤال آخر إلى عدم دخوله في الثاني .

هذا ما يخص به ابن عابدس هذا الموضوع وفيه ما فيه . أما ما يخص
 ابن السبكي والسبكي فقد عرفت حقيقة أمره . والمصرك اعظم له =

العمل بهذا القانون وعلى الأوقاف التي صدرت قبل ذلك في الحوادث السابقة
واللاحقة على حد سواء .

فإذا مات مستحق قبل العمل بالقانون ولم يكن له فرع يليه في الاستحقاق
واعتبر نصيبه منقطاً طلقاً لما كان عليه العمل ، وهو مذهب أنى حبيبة ، وصرف
هذا النصيب مصرف الوقف المقطع ، تعبر الحكم في استحقاقه وعاد بقوة القانون
إلى غبة الحصة التي كان يستحق فيها صاحبه وصارحقاً مستحقاً ، ولكن ليس لهم أن
يطلبوا بهد الاستحقاق إلا في الحالات التي تحدث بعد العمل بالقانون ولا حق
لهم في حدث قبل ذلك من الحالات طبقاً للعدد ٥٩ لأن هذا الاستحقاق لم يثبت
لهم إلا بمقتضى أحكام هذا القانون .

وإذا مات هذا المستحق قبل العمل بهذا القانون ، وكان نصيبه إذ ذاك يعتبر
مسكوتاً عنه ، وعمل فيه بأمرى القدر تعودته إلى أصل علة الوقف بجميعة وصرف
على هذا الوجه ، عدل عن ذلك ورجع هذا لنصيب بقوة القانون إلى علة الحصة
التي كان يستحق فيها صاحبه وصرف لمستحقها خاصة ، ويثبت لهم هذا الاستحقاق
من وقت المداثة وهو موت صاحبه ، ولم أن يطلبوا بالثلاث التي حدثت من وقت
موته إلى وقت العمل بالقانون ، لأن العلة التي يرجع إليها كانت محل اختلاف
ولم يكن الاختلاف في ذلك إلا اختلاف أهمام وآراء ، وكل ذي رأى يرى أن
== يكن بالأمر بمرور عدة سنة ولا ما يؤدي إليها وانما وقع في فهم كلام خاص
لنصوص الواقعين .

أما المشاركة إذا تناول الشرط الأول الأسر : دل الشرط الثاني
على إرادة الوقف على القرع ، وإن لم يكن أصله موقوفاً عليه بمقتضى
الشرط الأول . وعدم مشاركته إذا أسعى الأمران ، فليس يرى شيئاً
من ذلك محل نزاع لأحد إذا استنبينا شارح الألفاظ ومن لف لفه في
الحسن والمبالغة وهؤلاء * مصدر فكره المشاركة في أوصاف والمرحة
اجعلته وضربيه وأصححه الحلل .

وحسب الآل لم أقف لأحد على كلام خاص في هذه المسألة إذا كان
اسمك أفراد .

« الأشباه » ١٧١/١ - ١٧٥ ، ومسانل ابن عابد بن ٢/٢ - ١٨
هذا محمل ما ورد في كتب الفقهاء عن هذه المسألة . أم بطرس أحكام
قانون الوقف على مختلف الشروط فقد أوردته في الأصل .

ما فيه استنصه هو ادى فوجد من مذهب ابي حنيفة ويطابقه وهو الذى يجب العمل به ، ولكن المختلئين لم يبلغ مرتبتهم الى حد أن يعتبر رأى أحدهم قولاً واجبا في هذا المذهب ولا أن تعتبر آراؤهم أقوالا فيه فكلمهم مقلدون عاديون بسوا من يحتدى لمذهب ولا من أهل التحريج قاله من اختيار أحد هذه الأقاهم لم يعدل عن حكمه كان يجب العمل به الى غيره . ومما سمعنا لأهل الحصة الخاصة استحقاقا لم يكن ثمة لهم وكل ما صعد هذا انه رفع الاشتباه ونقص على الاختلاف وأكد قدرنا من الاستحقاق كان مختلفا فيه . ولا يمنع من المطالبة بالاستحقاق في العلات السبعة طبقا للمادة ٥٩ إلا من ثبت له استحقاق في علة لوقف أو زاد استحقاقه فيها . على تطبيق أحكام هذا القانون . ورفع الاشتباه والاختلاف في الاستحقاق وتأكيد الحق فيه أمر آخر غير ثبوته . وهذا الحكم بالنص التفسيري أشبه منه بالنص الاثباتي .

٣٤١ - وإذا كانت الطقة في كلام الواقف قد حملت على غير الطقة من الحصة الى كل يستحق فيها ، فعبر هذا بحكم القانون وحملت على هذه الصيغة وصار هذا النصيب حقا حالما لأهلها دون سواهم ، وكان لم أن يطالبوا باستحقاقهم في العلات السبعة من وقت الموت الى حين العمل بهذا القانون أيضا . يسمى الذى ذكرته آنفا .

٣٤٢ - ومن البين أن أحكام هذه المادة لا تنطبق في الأوقاف التى كانت تنقص فيها قسمة اربع ، فتراص الصعوبات إلا على نصيب من مات بعد آخر نقص له قبل العمل بالقانون . ولا تنطبق على نصيب من مات قبل نقص ، إذ ما تنقص القسمة . يبقى لأحد من الطبقة المقرضة نصيب حتى يقال إنه منقطع أو مسكوت عنه ، وما شذوذ قسمة חדسة انتهى العمل أيضا . بشرط الاستثنائي ، فأصبح الاستحقاق للطقة الثانية استحقاقا أصليا يستحقونه بأنفسهم .

٣٤٣ - وإذا كان قد صدر حكم بفتح قبل لعمل بهذا القانون في نصيب من مات بعد الاستحقاق وليس له فرع يليه في استحقاقه ، أو في بعض هذا النصيب

أو في معنى الصفة التي وردت في شرط توقف ، بقى هذا الحكم قد ما في طرفه
الخصوصية وإن كان مخالفاً لأحكام هذه المادة ، وسلك لا يكون دونه ما سبق
إلا أحد الطرفين ، كما أنه لا يكون نافذاً على من لم يكن طرفاً في الخصوصية .

في هاتين الحالتين لا يكون هذا الحكم مانعاً من تطبيق أحكام هذه المادة

٣٤٤ مطلقاً لأحكام المادة ٦٠ لا تنطبق أحكام هذه المادة على الأوقاف
المبينة هناك ولا رأت أرى أن هذا الاستثناء لا وجه له ، فإن أحكام هذه المادة
وصفت مصالح المستحقين وبخانة القول بالانقضاء في بعض الأحوال ، ورفع
الاشتباه ، ودره اختلاف محكمة في البعض ، فهي أحكام مصلحة يجب أن تكون
عامة لا يحرم أي وقف من تطبيقها

٣٤٥ — والأحكام التي شتمت عيب هذه ، ذه كانت محل وقف في جميع
المراحل التي مرت بها ، وإن كان المشرع الأول مشتملاً لا على حكم الفقرة
الأولى ، ولما عرّض على لجنة العدل بمجلس الشيوخ رأيت أن يصيب ريب الفقرة
الثانية وقت عن ذلك في تدبيرها ، فصبغت الفقرة الثانية لئلا يلام مع اختلاف
الآراء بين حال القضاء ونفاذ الأحكام في مثل هذه الحالات روي من
المحكمة ثلاث ذلك بوضع من صريح في هذا المشرع لا يبق معه ترادف اختلاف
أحكام القضاء

وصياغة الفقرة الثانية من هذه المادة طرأ عيب في بعض القوانين
القانون . أما الفقرة الأولى فقد أدرجت عيباً فيه سقح تعديلاً طرأ عليه
في أدبه انتهى بمقصود منه على وجه لالئس به .^(١)

٣٤٦ وأقول اللهم ، لثمة بسبب الأحكام مرتبطة به لا رابط
بالأحكام الواردة بالمادتين التابيتين وهذا فصلت إرجاء ذلك مع توجيه الأحكام
على ما بعد انقراض من شأنهما .

(١) من نفاذ الأول في المصروع الأول وفي فقرة مجلس الشيوخ في فترة دود هو
مادة منسوخة وليس به مرجع يلبه في الاستحقاق عادة جمته إلى هذه المادة التي
كان سعي فيه ، ثم انشأ في المصروع الثاني فقرة أخرى صدرت به من وراء طرأ عيبه على

على طبقة لم توجد :

مادة ٣٤ - يكون حكم نصيب من حرم من الاستحقاق أو بطل استحقاقه لرده حكم نصيب من مات .

ويعود إلى المحروم نصيبه متى زال سبب الحرمان .

مادة ٣٥ - إذا كان الوقف مرتب الطبقات ولم يوجد أحد في طبقة منها صرف الربح إلى الطبقة التي تليها إلى أن يوجد أحد من تلك الطبقة فيعود الاستحقاق إليها .

* * *

٣٤٨ - بين هذا القانون في المادتين ٣٣، ٣٤ الأهم من أحكام أئمة الأفراد إذا مانوا . وبين في هاتين مادتين الأهم من أحكام ماوقف عليهم إذا حرموا منه أو رده ، وحكم ما إذا كان الوقف مرتب الطبقات ولم يوجد طبقة منها . وقد كاد يستوعب في هذه المواد الأربع كل الأحكام المتعلقة بهذه المسائل لولا نية صنيعة لم يتناولها حكم من مات قبل الاستحقاق وليس له فرع بيبه ، وحكم من بطل استحقاقه لعدم صحة الإيجاب بالنسبة له ، فهي حكمها كما كان قبل صدور القانون وسلم بأحكامها في أقوال الفقهاء .

٣٤٩ وقد ساد في النظر على الوقف أنه إذا كان مرتباً بشرط الواقف كانت العدة فيه عدية وفاة وتصل هذا وترجع في القضاء والافتاء ، ثم تسرت هذه الفكرة من النظر إلى الاستحقاق في المصور الأخيرة وكان نصيب المحروم من أمر المواطن التي ظهرت فيها فكانوا يعمونه عن بلبه في استحقاقه ما بقي حياً ويحرمونه مقطوعاً أو مكوفاً عنه ولا يبطونه حكم نصيب من مات . واعتدى أن إصاق هذا الرأي عذهب الحسيمة في الاستحقاق ليس له دعامة يقوم عليها كما تعرف ذلك في أقوال الفقهاء . وأياً ما كانت الحال فقد اتجه الشارع إلى القضاء على هذه الفكرة بالتقدير المستطاع فأشار في طاعه من أمر النظر المرتب إلى أن الترتيب

فيه ترتيب صلاحية ، ونرى أحكامه هنا على أن العدة في الاستحقاق مرتبة
بعدة استحقاق لا بعدية موت ، وذلك لأنه رأى أن تلك لفكرة لا تقوم على أساس
من العدالة ، وأن ما أحده هو الأقرب إلى الأهم وإلى أغراض الواقفين بوجه
عام ، وهو الذي يتفق مع الأحكام التي تحيّر في هذا مقبول . وهو لا بد أن
يقول بأن البعدية بعدية استحقاق إلا فيما يكون محتملاً لها وبغيرها كما إذا كان
الترتيب ثم أو « من بعد » أو « بعد بعد نظر » أو « طقة بعد طقة » أو أشباه
ذلك . أما إذا كان كلام الواقف نصاً في أنها بعدية موت نحو قوله « وإذا مات »
وقوله « ثم من بعد موته » فلامس من الحري على أنها بعدية موت وأصل ما
نص عليه الواقف طبقاً لأحكام المادة ٥٨

٣٥٠ - ١ - نصيب المحروم

نصت المادة ٣٤ على أن حكم نصيب من حرم من الاستحقاق حكم نصيب
من مات ، أي أن حكم ما حرم لموقوف عليه بعد حرمانه منه هو حكم ما حرم
لموقوف عليه بعد موته ، لا يطبق على نصيب ثبت في واقف مرتب والمشارك
من أحكام هذا القانون أو الأحكام الأخرى يطبق نصيب المحروم .
والقانون لا يربط التسوية بين المصنوعين إلا في الأحكام التي يمكن أن يشتركا
فيها أما ما يكون خاصاً بنصيب ميت ولا يمكن أن يسوّل نصيب المحروم فيه
لا يطبق عليه . فلو وقف على أولاده ودرته وقفا مرتب الفئات ترتب أفرادها
وحرم واحد من إحدى الطبقات انتقل ما استحقه أو كان يستحقه إلى فرعه وباعتبار
كالميت من سبب الحرمان ولا ينتظر موته . وإذا كان الترتيب في هذا الهدف حلياً
بنص من الواقف ولم يشترط فيه قيام الفرع مقام أصله عاد نصيب المحروم إلى أصل
العمة ، وإن كانت طقة المحروم قد عينت بالأسماء أو ما في حكمها ، كما يعود نصيب
الميت . أما إذا كان الترتيب فيه حلياً واشترط فيه قيام فرع من مات قبل
الاستحقاق أو بعده مقامه ولم يذكر فيه شيء عن نصيب المحروم وحرم واحد من
الطقة الميأ وكل له فرع فإن نصيبه يعود إلى أصل لعله ويطبق حكم الفقرة الأولى
من المادة ٣٣ ولا ينتقل إلى فرعه شيء منه ولا يقوم مقامه تقتضي شرط الواقف

الذى لا يمكن أن يتناول محل . ولترتيب الجلى يجمع انتقال شيء إلى الفرع مع بقاء
 طائفة أصله إلا شرط استثنائي والوافى لم يستثن شيئاً في حالة حرمان والشرع
 لا يريد التحكم في إرادة الوافين المبرجة ولأن يحمل كلامهم من المعنى ما لا يمكن
 أن تتعمله . وهذا المقصد واضح أنهم البصوح في جاء بالمذكرة التفسيرية عن هذه
 المادة وهو الشق مع أحكام المادة ٥٨ ومع روح هذا التشريع بجملته . فليس لأحد
 أن يقول في هذه الحالة مات نصيب المحروم إلى فرعه بحجة أن حكم نصيب من
 مات في هذا الوصف هو انتقاله إلى فرعه والقانون قد نص على أن حكم نصيب من
 حرم من الاستحقاق حكم نصيب من مات .

وقد عرّض الشارع هذا الحكم نصيب من مات لا للمحروم نفسه ، وطلق
 الموت هنا ولم يقيد بقوله « في حياة الوصف » كما صرح في المادة ٢٥ لتفادي المقامين
 واختلاف الآثار كما يعرف مما سبق في الاستحقاق الواجب وما سيأتي .

٣٥١ ولنصيب الوافى هذه المادة لا يرد به مدلول العمل خاصة ،
 بل أريد منه حق الذي كان قد حمل به حرم ، استحققه بالعمل حين حرمان
 أو لم يكن قد استحققه ، بل أهم ما يرمى إليه الشارع من أحكام هذه المادة هو مسأله
 التعدية . والمحرم قبل الاستحقاق أو بعده فيها سواء ، ولقد أطلق لشرع في
 الموت ، وتماثل التعبير بكلمة « المستحق » التي كانت تعين معنى الأمر ، واستعمل
 في لموضعين كلمة « من » العامة التي تشمل من استحق بالعمل ومن كان يستحق
 ولا الحرمان . فهو وصف على نفسه ثم على أولاده — عصبه بالوصف وبالأمم —
 ثم على درجته وسنله وفقاً مرتبة ترتيباً أفرادياً ، وحرم أحد أولاده في حياته وكان
 له أولاد ثم مات توقف العمل ما كان استحققه لمن حرم إلى أولاده .

ولا يرد من النصيب الذي يضاف عنه هذا الحكم إلا بقدر الذي حرم منه ،
 كما هو واضح من سياق المادة . وإذا حرم من كل ما كان قد حصل له طبق هذا
 الحكم عصبه جميعه ، ويد حرم من نصبه طبق هذا الحكم عصبه دون باقي حقه له .
 ٣٥٢ ومن البين أن الكلام في حرمان الصحيح لأن البطل لا ينفرد

له ويبقى صاحب الحق على حقه ، فالحرمان انوار هذه المادة هو الحرمان بعد
الدخول في الوقف إما مادحاً أو واقف أو بحكم القسور وهذا الحرمان قد يكون
حرماناً ماحراً صدر من الوقف كما يحدث في تعيين لمصارف ، وقد يكون ماحراً
بحكم القسور ، وهذا يكون فيه لو قتل الموقوف عليه الواقف قتلاً يجمع من الإرث
قانوناً ، أي قتلاً من شأنه أن يجمع القاتل من إرث المقتول لو كان من ورثته .
وقد يكون حرماناً مطلقاً على شرط ، وسيان أن يكون هذا التعليق بإخراج لكلام
مخرج الشرط المعوى ، أو بإحراجه مخرج النية والتقيت ، أو بإناطة الاستحقاق
بوصف يدور معه وجوداً وعدمه ، كالوقف عليها ما لم يزوج أو ما دامت عرباً ،
والوقف على المشتغلين بطلب العلم من ذريته .

٣٥٣ - ولاستحقاق هذا يد به الحق لغيره ، لالة التي استحققت ،
لأن لكلام في مصير حق حرمة منه صاحبه وسطر من يؤول إليه هذا الحق
مستقلاً . وقد أطلق عن كل قيد ليد من إطلاقه المسمى الذي حر والسم
الذي كان سطر حرم ولا الحرمان ، والفسور الاستحقاق في الوقف يؤيد في
الوقف المؤقت ، وفي الحبري وفي لأهل ، ويسأل الاستحقاق لأحتب ري
والاستحقاق الواجب . ولكن الشارع لا يريد منه كل أنواع الاستحقاق الواجب
بل يريد بعضه دون البعض الآخر ، فإد كل الاستحقاق واجباً لواحد من أهل
الصف الأول ، وكان يترتب على حرمانه اعتباره ميتاً في حياة بوقف حقة
المادة ٢٥ ووجوب هذا الاستحقاق أو بعضه لغيره من أهل هذا الصف لا يطلق
هذا الحكم على ما صار بحرمانه حقاً وحيداً لغيره ، ولا يطلق إلا على قدر الذي
لم يجب لأحد لأن هذا القدر قد زالت عنه صفة المحبوب وأصبح مستحقاً
اختيارياً . فلو وقف ما يريد على ثلث ماله على نفسه ثم على زوجته وأولاده
ثم على أولادهم وذريتهم ثم قتل وترك أولاداً ذكوراً وإناثاً بوجهة ، وكان أحد
أسمائه هو الذي قتله قتلاً موحداً للحرمان فإن هذا الاسم يحرم من الاستحقاق
ويعتبر كمن مات في حياة الواقف فلا يجب لغيره استحقاق ويصير ما كان يجب له

لولا القتل حقاً واحداً بقي أولاد الواف يجب أن ينتقل نصيب كل منهم فيه
 إلى دريته ولا يستحق فيه أولاد القاتل شيئاً ما ، فلا سبيل إداً إلى تطبيق هذا
 الحكم على ما حرم منه وأقول ما تنقله إلى فرعه ، ولا باعتباره ميتاً ليس له فرع يليه
 في استحقاق ما حرم منه فيعود إلى أصل العلة بحيث تشترك فيه الزوجة لما في ذلك
 من الإحلال بأحكام الاستحقاق الواجب وحرمان أصحابه من بعض ما هو واجب لهم
 في غير الأحوال التي بينها القانون . وإذا كان هذا الواقف لم يترك زوجة ولا ولداً
 سوى ثلاث بنت وقتله اثنتان منهن وكان له أح شقيق ، فإن نصيب هاتين القاتلتين
 يجب منه لأختيه النكح بكفة النصف الذي يجب أن ينتقل من بعدها لدريتهما ،
 أما النصف الباقي فلا يجب لأحد لأن الأخت ليس من أصحاب الاستحقاق الواجب
 فيكون الاستحقاق فيه اختيارياً ويطبق عليه حكم نصيب من مات ، فمن كانت
 لها أولاد انتقل إليهم نصيبها وهو الربع ، ومن لم يكن له فرع يليها في استحقاق
 عاد نصيبها إلى علة الحصة التي كانت تستحق منها ، ولو قدر أن هذا واقف لم يترك
 زوجة ولا ولداً سوى بنت واحدة كانت هي القاتلة ولم يكن له وراث أصلاً
 أو كان له وراث من غير ذوي الأنسبة الواحدة رأت عن الاستحقاق في الوقف حصة
 الوحوب وصار كونه اختيارياً بيطبق عليه هذا الحكم . وإذا كان من حرم في هذا
 الوقف من أهل النصف الذي طبق هذا الحكم على نصيبه شيئاً لأنه إن رأت عنه
 حصة الوجوب بالحرمان فقد صار استحقاقاً اختيارياً وإن لم ترل عنه هذه الحصة
 لم يكن في انتقاله إلى فرعه أو عوده إلى علة الحصة إحلالاً بأحكام الاستحقاق
 الواجب . وعلى في هذا وأصح لمن كانت على يده مما تقدم في أحكام
 الاستحقاق الواجب .

٣٥٤ - وسط « من حرم » فنسأل كل موقوف عليه حرم حرماً
 صحيحاً لأى سبب من أسباب الحرمان ، فهو يتناول الموقوف عليه في الوقف على
 الذرية ولوقف على غيرها ، وفي وقف مشترك وفي الوقف المرتب ، ونسأل
 الموقوف عليه إذا كان بعض الطائفة ولوقوف عليه ابدى لأحد معه في الطائفة

إما بمقتضى إنشاء الوقف أو بحكم الواقع ، كالوقف المرتب ترتيباً أفرادياً ، والوقف على ريد ثم عمرو ثم بكر ، والوقف المرتب حلياً إذا لم يوجد في الطقة إلا واحد ، وهذه الصور مما تناوله المادة ٣٥ أيضاً ، وينسول الموقوف عليه المشترك مع غيره منها كانت طريقة تعيينهم ، عيوا بالأسماء أو عما في حكمها ، أو بالوصف الجامع وحده ، أو بالأمرين معا .

وهو أيضاً ينسول الموقوف عليه إذا كان من أهل الاستحقاق « الآدميين » أو لم يكن منهم . ولا يعطل عموم اللفظ ويمنع إرادة النوع الثاني ما يقال من أن كلمة « من » لا تطلق بأصل وصفها إلا على العقلاء فإن من لمعروف أنه إذا أريد التعبير عنهم وعن غيرهم غلب حاسم وأوردوا بهذه الكلمة ولا يجمع منه أيضاً إعطاء نصيب المحروم حكم نصيب من مات ، وليس من مقتضى التشبيه تساوى الطرفين في كل شيء وليس من شأن هذا الأسلوب أن يدل على أن المحروم لابد أن يكون ممن يمتنون ، ولا يدل على أكثر من أن أى موقوف عليه حرم يكون حكم نصيبه حكم نصيب موقوف عليه مات ، ولو أن الشارع لم يرد هذا وكان يريد أن المحروم لابد أن يكون من الآدميين لتعاشي هذا التفسير وقال بدلا منه « حكم نصيبه لو مات » . فإذا قال الوقف حصصت أرضى صدقة موقوفة على عسى ثم من عدى لزوحى ومن بعدها يصرف ريسها في مصالح مدرسة ومسجد معينين في قرية كذا ثم من بعدهما يكون مصروفا في إعادة بنات إلى الأقطار المختلفة لشرب المدينة الإسلامية فإذا تعدد إرسال هذه المنعشات صرف الربع إلى الفقراء عامة على أن تحرم المدرسة من نصيبها إذا لم تقم بتحصيل القرآن الكريم كله وتعليم لمدى الدينية وأن يحرم المسجد من نصيبه إذا سمح القادعون عليه بالنجاسة مقرأ لإقامة حلقات الأذكار الخاتمة السنة المطهرة والتي تعتبر مدحة محرمة ، ولم يذكر شيئاً عن حكم النصيب الذى تحرم منه حصة من هاتين الهيئتين ، إذ وقف على هذا الوجه وحرمت المدرسة أو المسجد لتحقق شرط الحرمان طبق هذا الحكم . حصل نصيب المحروم كما لو كان نصيب موقوف عليه قد مات ، فإذا كان حرمانه بعد الاستحقاق

الغنى كان كصفت منتهى متناهية من ليله في الاستحقاق فيرجع إلى أصل العلة ولا يصرف في شؤون العتات لأن غاية استحقاق هذه جهة شيء من الزرع لم نجىء ولا يكون متقطعاً بمصرفه للقراء ، وبذلك كان حراماً أحدهما قبل الاستحقاق طبق عليه مذهب الحنفية . أما إن بحق الحرمان بهما مع فإن الزرع مصرف في شؤون العتات طبقاً لأحكام المادة ٣٥

٣٥٥ - عودة الطبيب بروال من الحرامه:

قدمت في شرح الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥^(١) من أسس الحرمين
ملا يمكن رواه ولا رواه ، ومما لا يمكن رواه ويمكن رواه أنه ، ومما
لا يمكن رواه نفسه ، وبينت من رواه حسب خرمين ببا وافية ، وكل
ما أورده هناك بحريه ، من هذا المعنى كذلك ، ولم يدع إلى إعادته ما سوى
أن المعنى هذا خاص بالاستحقاق له حب دون غيره وإن المادة ٢٥ لا تبي على
جميع الأدف من منصرف سرها على الأماف لمسة مادة ٥٧

والاستحقاق يعود من سنة أو زوال أثره وإن لم ينص الواصف على عودته
لغده انص على العودة لأثره بل لنرى مع هو المعنى على عودتها ومن
الذين أن عودته للاستحقاق من قبل سنة أخرى من نفس أثره حتى ويستمر ذلك
على وقت زوال السب أو زوال أثره نفس معهوده أن طاب شيء من الاستحقاق
في مدة التي كان محروما فيها لأن المحرم لم يسقط من أصله بل انتهى أمره ،
فلم يكن له حق فيه مضي طاب به وكان الحق بغيره فلا يمكن أن يسببه منه. وليس
لعودة الاستحقاق الاحتباري ولا مستحق الواجب لأهل الصف الثاني آثار ذات
قيمة كالآثار التي ترتب على عودة الاستحقاق الواجب لأهل الصف الأول ،
يعرف هذا جيدا من كان على يقظة ، فقدمته ههنا

٣٥٦ - ب - لعيب من رة الوقف

تظلم حتى لو وقف عليه في الاستحقاق تظلم من الأصل مع بقاء الوقت
عنه صحيحاً وهذا لا يمكن أن يكون لأحد أمرين ، أحدهما أن يقع إيجاب الاستحقاق

$$(117-118)_{\text{A}} (V)$$

لموقوف عليه غير صحيح كما لو وقف لمسلم وشرط صرف الربيع أو نصفه به هو محرم شرعاً ، كالأدق على إدامة الشعار في أحد المعابد غير الإسلامية أو إعطاه أجرة لمن يقومون بمحرم كالمسحاة أو لمن يقومون بمص الموائد والطعام التي يحرم الاستئجار عليها ، كقراءة القرآن عد من يرى ذلك ، أو الأدق على تشييد المبنى على القبور ، وكما لو وقف غير المسلم وقفاً صحيحاً وحصل مصرف علته أو بعضها ما هو متفق على حرمة في شريعته وفي الشريعة الإسلامية . ولثاني أن يقع إيجاب الاستحقاق له صحيحاً وثبت له الحق فيه غير متأكد فيرد هذا الحق في الوقت لدى ملك الرد فيه ، وفي هاتين الحالتين سطل الاستحقاق مستنداً إلى أول الأمر ويكون البطلان بطلاناً من الأساس . وهذا البطلان لا يندون روال الاستحقاق بسبب الحرمان ، ومن أنواعه انتهاء الاستحقاق بانتهاء الوصف الذي أقت به كالوقوف عليها مادامت حالية من لأرواح ، ومنه أيضاً إسقاط الاستحقاق بعد كده عدد من يراه ومنه الفراع عنه لغيره وكذا الإقرار به للغير ، فإن الاستحقاق لم يزل عنه إلا من وقت الحرمان أو الإسقاط أو الإقرار به بطل من الأصل وقد نشبه البطلان من الأصل عدم ثبوت الاستحقاق من أول الأمر لعدم تحقق شرطه ، والشارع لم يستعمل لبطلان إلا في البطلان من الأصل واستعمله في مقابلة الحرمان ، والتنازل والإقرار ، وقد تقدم ما يتصلق بها ^(١) وفي مقابلة عدم وجود المستحق كما سيجيء ، ولم يشأ أن يتناول من أفراد البطلان من الأصل إلا البطلان بسبب الرد . فإذا سطل استحقاق موقوف عليه من الأصل بسبب رجوع إلى الأمر الذي ذكرته أولاً وكان الوقف مشتركاً أو كل مرتب الطبقات وكان هذا الموقوف عليه بمص الطبقة لم يكن لهذا القاعون حكم في نصيبه . أما إذا كان الوقف مرتب الطبقات وكان من بطل استحقاقه من الأصل لهذا السبب هو كل الطبقة فإن حكم المادة ٣٥ يتناولها .

٣٥٧ - وقد بيئت في معنى ^(٢) معنى الرد ومتى يكون معتبراً ، وما قدمته

(١) من (٢٦٧-٢٦٨) . (٢) من (١٣٩-١٤٠) .

في السد لسابقة متعلقة بمعنى الحكم ، والنصيب ، والاستحقاق ، و«معلوم من» ،
الواردة بهذه المادة ، وغير ذلك بالنسبة للحرمان بحري كله بالنسبة للرد ، غير أنه
يجب أن يراعى أن صاحب الاستحقاق الواجب إذا رد الوقف أصبح هذا الحق
استحقاقاً اختيارياً ، ولا يجب لأحد غيره ، فليس هناك ما يمنع من تطبيق هذا
الحكم على نصه إذ ليس في ذلك إحلال بأحكام الاستحقاق الواجب . ورد الوقف
لا يهتبر من التنازل عن الاستحقاق كما أسلفنا .

والرد قد أصيب في هذه مادة إلى صاحب النصيب ، ومن البين أنه إذا لم يكن
أهلاً للرد فم مقامه فيه من أعطى له هذا الحق تمتعاً القبول ويكون رده رداً
من الموقوف عليه ، وهذا لا يكون إلا في الحجة التي لها من يشترطها ، أما الجهات
التي ليس لها هذا المثل وعدم الأهمية فإن أحداً لا يملك الرد نيابة عنهم مهما كان
له من الأولوية عليهم فلا عمة رده وسق الحق للموقوف عليه كما هو

ومن رد الوقف رداً معتبراً لا يمكن أن يعود إليه هذا الحق بعد ذلك إذ
ليس لمن رد أن يقل ثانياً ولذلك اقتضت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ على عودة
نصيب المحروم .

٣٥٨ - - - مصر المربع إذا لم يرجع الطقة :

يشتق من سبق معنى لطفة في الاستتملات الخمسة وأنها في تتوالى تختلف
باحتلاف الترتيب ، فإذا كانت الترتيب بينها ترتيباً أفرادياً كان كل فرد
من الطقة المباهو الطقة البقة على من يليه من أهل الطقة التي بعده دون
سائر أهل طاقته ، وإذا كان ترتيباً حديقاً كان مجموع أهل الطقة المباهو الطقة
السابقة على مجموع أهل الطقة التي تسبها^(١) فالعلقة سابقة كانت أو لاحقة قد تكون
مرداً واحداً بأصل الإثبات أو بحكم الواقع ، وقد تكون أكثر من واحد مهما
كانت طريقة التمتين ، ولا يختص هذا بالوقف على التبرية ولا بالوقف على من
يطلق عليه اسم أهل الاستحقاق ، فكما يكون منهم يكون في الوقف المرتب

(١) بر ٨٣٥ - ٢٨٥ - ٩٧٠٠٠٠٠

على غير الدرنة من أهل الاستحقاق وعلى الخواتم. وإذا كان ترتيب الطبقات ترتيباً
جلبياً وشرط فيه أن من مات قبل الاستحقاق أو بعده وترك ولداً أو ولداً ولداً
أو أسداً من ذلك استحق من تركه ما استحقه أو كان يستحقه ، كان الاستحقاق
يعتق على هذا الشرط أيضاً سرتب الطبقات ترتيباً حياً تبعاً للترتيب الأصلي وتكون
الطبقات فيه كالطبقات في الترتيب الأصلي .

٣٥٩ - ست المادة ٣٥ حكم الترتيب بين الطبقات بوجه عام سواء
أكانت من أهل الاستحقاق أم من غيرهم ، وسواء أكانت فرداً أم أكثر منه ،
وسواء أكان الوقف عليها حياً أم أمياً ، وقد أحدهم أيضاً بأن المدينة مدنية
استحقاق لا مدنية موت أم روال ، فإذا جاءت بنة الاستحقاق التي ست الطبقة
من الطبقات ولم يكن فيها أحد من المستحقين صرف أربع إلى الطبقة المستحقة
التي تليها وإن كانت الطبقة السابقة موجودة بدواها ، فوجود الطبقة وعدمه في نظر
القانون هو الوجود الاستحقاق ولا عبرة بوجودها إذا كانت غير مستحقة . فعدم
الوجود شامل لعدم الوجود من الأصل ، وللاعراض ضد الوجود ، وللوجود مع
عدم الاستحقاق مهما كان منه ، فبيان أن يكون السبب بطلان استحقاقها لعدم
صحة الإنجاب لها ، أو أن يكون بطلانها من لأصل لرد أهلها ، أو أن يكون عدم
ثبوته لها من الأصل لعدم توفر شرطه ، أو أن يكون قيام سبب الحرمان بأهلها
أو روال الوصف الذي أبطه الاستحقاق . فلو وقف على نفسه ثم على أولاده
ثم على ذريته وسله وفقاً سرتب الطبقات كان كل واحد من طبقة هو الطبقة
السابقة على فروعه وهم الطبقة التالية له . فإذا مات واحد من أولاده مثلاً قبله
أو بعده أو رد الوقف أو حرم منه لسبب من الأسباب وكان له أولاد فتي حامت
بنة استحقاقهم صرف بينهم ما كان يستحقه لولاهداً ، لأنه هو الضفة السابقة عليهم
وليس مستحقاً فلا يعتبر موحوداً ، وهذا الحكم مما تنقله المذتان ٣٣ ، ٣٣ أيضاً .
ولو أن الترتيب في هذا الوقف كان ترتيباً جلبياً سعى في كتاب الوقف ومات جميع
أولاده أو ردوا ، أو حرموا قبل موته أو بعده صرف الربع إلى أولاد أولاده بعد موته

ولا ينتظر موت أولاده إن كانوا أحياء لأن الطلقة السابقة على أولاد الأولاد ليس لها وجود بالنظر بالاستحقاق ولو وقف على نفسه ، ثم على ريد ، ثم بكر ، ثم على ، ثم مات كل من زيد وبكر أو رد أو حرم قبل موت الوقف أو مده حتى مات الوقف صرف الربيع على لأن الطلقتين السابقتين عليه وهما زيد وبكر لا وجود لهما بالنسبة للاستحقاق . ولو وقف على ريد وبكر وعلى ثم على ذرية رجل آخر لاصلة لهم ومات جميع أهل الطلقة لأولى أو ردوا أو حرموا صرف الاستحقاق للذرية هذا الرجل لعدم الطلقة التي تسبقهم . ولو وقف على أولاد أخيه وذريته وفقاً لمرتب الطلقات ولم يكن لأخيه أولاد حين الوقف وكان له أولاد أولاد فالمرتب لأخيه أولاد بصرف الربيع لأولاد أولاده لأن الطلقة التي تسبقهم م موجودة من الأصل ولو وقف على نفسه ثم على الشنشين بطلب العلم من أولاده ثم على شنشين بذلك من ذريته وسله طلقة بعد صفة فإذا مات ولم يكن في أولاده لصيه من يشترط بطلب العلم وكان فيمن بعدهم من الطلقات من يشترط صرف الربيع بينهم لأن الطلقة أو الطلقات التي تسبقهم لم ينسب لها الاستحقاق من الأصل لأن الوصف الذي أضيف به لم يستحق في أحدها حصة ، وإذا كان في أولاده مشتملون بذلك وفي أولاد أولاده مشتملون بذلك صرف الربيع إلى شنشين من أولاده خاصة فإذا تركوا هذا الاشتغال جميعاً صرف الربيع إلى شنشين من الطلقة التي بعد طلقهم لأنه رواي الوصف الذي أضيف به الاستحقاق عنهم فدرار مستحقهم وصاروا طلقة غير موحودة . ولو شرط صرف حصة من ربيع وقعه بعد موته في إقامة حفلة بياحة كل أسبوع في بيته أو عند قبره مدة عام تصرف في أجور النائمات وبما يقدم للمحتاجين من طعام وشراب وفي كل ما يحتاجون إليه في هذا الاحتياج وإذا انتهى هذا العام عادت هذه الحصة إلى أصل الفقة وصرفت في مصارفه ، فإذا مات عادت هذه إلى أصل الفقة ولا تصرف إلى المصرف الذي جعله سابقاً على هذا لأن بحسب الاستحقاق له وقع باطلا ولم يثبت له استحقاق من الأصل فلا يكون موحوداً وتصرف الفقة إلى المصرف الذي

عليه بمجرد موته . ولو شرط صرف حصه من الربع في مصاح المسجد الذي سيثبته
 في قريته ثم في مصالح الحرمين فما لم يتم إنشاء هذا المسجد تصرف هذه الحصه
 في مصالح الحرمين لأن الطقة السابقة لم توجد من الأصل . وله شرط صرف
 اربع في إنشاء مسجد قريته ثم يكون لأولاده ودريته لا بصرف شيء من اربع
 لأولاده ما لم يجتمع سه ما يكفي لإثبات المسجد الذي أراده لأن الطقة السابقة على
 أولاده هي الإشاء وهو من المصارف التي تنتهي موحودة وفائتة ما دامت ممكنة فما لم
 يتم هذا الإشاء تكون لطفة لا تزال موحودة ، وهذا هدمت هذه القرية وصارت
 أرضاً راحاً وتملكها غيره وغير ورثته وأصبح إنشاء هذا مسجد غير ممكن صرف
 اربع لأولاده ودرته لأن الطقة التي نسقها غير موحودة ، وكذلك يصرف
 الربع إليهم إذا اجتمع من الربع ما يكفي لإثبات هذا المسجد وإن لم يتم الإشاء
 لسبب من الأسباب لأن الجهة التي نسقها قد استوفت حقه من الاستحقاق
 وصارت لاحق له في المعنى غير مستحقة ولا حشر موحودة . وهذا يبي
 القدر السكاف محفوظاً ، أما إذا قدر أنه ضائع أو يبدل ولا سبيل إلى الحصول على
 مثله فإن الاستحقاق يعود إلى هذه الجهة لعودة الاستحقاق إليها مادام الإشاء
 لم يتم ولا يوجد ما يكفي له .

٣٦٠ - والربع لا يصرف في الطقة الثانية إلا حيث لا يوجد في الطقة
 السابقة مستحق أصداً مادام يوجد فيه مستحق واحد أو كل واحد ، ومن كل مستحق
 خمس ما حصل له خمس ، لا يطبق هذا الحكم كما هو صريح عدة المدة ٣٥ .
 وفي هذه الحالة إذا كان من أهل هذه الطقة من مات أو حرم أو رد أو هنت
 له الاستحقاق من الأصل ليطالار بإيجاب الاستحقاق له طبق على نصيبه ما يمكن
 أن يطبق عليه من أحكام هذا القدر فإن لم يكن فيها حكم وحب الرجوع
 في أمره إلى ما يجب العمل به من الأحكام الأخرى . أما حكم هذه المادة
 فإنه خاص بالمداام لطفة مستحقة . فربها ولا حكم لها في عدم بعضها
 وبقي لبعض الآخر .

٣٦١ - والحكم الذي تقرر به المادة ٣٥ من مصرف الربع إلى الطبقة التالية لا يتناقض في شيء مما مع الأحكام التي تقرر بها المادة ١٩ ، بل هو متفق معها تمام الاتفاق فيما يشتركان فيه ، فإن الكلام هنا فيما إذا بين الواقف مصارف متتالية ولم يوجد السابق ووجد اللاحق ، والكلام هناك فيما إذا لم يبين الواقف مصارف خاصة بعد الجهة الخيرية التي لم توجد أو لم تنق حاجة إليها فيكون مصرف الربع هم الفقراء بوجه عام فيكونون الطبقة التالية لإحدى هاتين الجهتين إذا كانت كل منهما كل الطبقة ، وذلك لعدم وجود الطبقة المستحقة فيصرف الربع إلى الفقراء وهم الطبقة التالية إذ لم يرد من أن الواقف لم يبين مصرفاً خاصاً ، والمصارف التي يست في تلك المادة هي من الطبقة التالية فيكون الحكم هناك منعقاً مع حكم هذه المادة إذا كانت الجهة كل الطبقة أما إذا كانت بعضها وكان الواقف لم يبين جهة أو غيرها وكانت موحدة ومحتاجة إليها وورد الربع عن صاحبها فإن أحكام تلك المادة فيها أحكام أخرى لأمر غير الأمر الذي تقرر هذه المادة حكمه .

٣٦٢ - ضرورة الاستحقاق إلى الطبقة .

١ - إعدام الطبقة المستحقة قد يكون إعداماً فاعلاً لا يمكن أن توجد بعده ، كما لو كان منه موت أهلها أو حرمانهم لئلا لا يمكن أن يرول لاهولاً آثاره أو ردمه ، وقد يكون إعداماً يتمك أن توجد بعده كما يعرف من الرجوع إلى الأمثلة التي أوردتها في النسخ السابقة . فإذا أضمت هذه الطبقة وصرف الاستحقاق إلى الطبقة التي تليها ثم وجدت بعد أن لم تكن أو عادت إلى الوجود ثانياً بعد إعدامها أو كانت أفراداً ووجد أي فرد منها بعد أن لم يكن أحد منها أصلاً أو بعد أن كان وإعدامه فإن حكم هذه المادة في الصرف إلى الطبقة التي تليها ينتهي العمل به ولا يصرف لهذه الطبقة شيء من الربع بمقتضاه و يعود الاستحقاق جميعه إلى الطبقة التي وجدت واعتبرت قائمة ولو بوجود بعض أفرادها وإن كان لا يستقل بكل الربع . وفي الحالة الأخيرة يطبق على الربع الذي لا مستحق له من أهلها ما يمكن أن

يطبق عليه من أحكام هذه المادتين أو من الأحكام الأخرى - وإذا وصل إلى أهل
الطفلة الثانية شيء من هذا الاستحقاق لا يكون مقتضى أحكام هذه المادة -
ولو وقف على نفسه ثم على أولاد أخيه وخرسه وفقاً لمبدأ مذهب الطوائف قريباً جليلاً
ولم يشترط قيام الفرع بمقام أصله ، وكان لأخيه أولاد حين الوقف وماتوا قبل
الواقف عن أولاد صرف الزرع ممتد الوقف إلى أولاد أولاد أخيه ، فإذا قدر
أن هذا الأخ - بمقتضى ورزق ولو بولد واحد عاد الاستحقاق جميعه طفلة أولاد الأخ
ولا يتناول منه أولاد الأولاد شيئاً ، وإذا كان كلام الواقف دالاً على استقلال
الواحد باقية استحقاقها جميعها - وكل ولد آخر شاركه إلى أن تفرص هذه الطفلة ،
وهي كان كلام الواقف لا يدل على الاستقلال أحد النصف وكان النصف الآخر
مقطوعاً ، ومتى وجد ولد آخر زال لاقطاع وكلما حدث آخر اشترك فيها ، إلى أن
تفرص الطفلة ولو قدر أن هذا الوقف شترط قيام فرع من يمتد قبل
الاستحقاق مقدمه ، فمقتضى الزرع على من واحد ومن مات قبل الوقف من إخوانه
وله فرع وما يجب كل ميت يتناوله فرعه لكن لا يحكم هذه المادة بل تقتضي
شروط الوقف ونص المادة ٣٢ ، وكلما حدث لأخيه ولد عييت القسمة ونفى
الحل على هذا المخرج حتى تفرص هذه الطفلة - وإذا قدر أن الترتيب في هذا
الوقف كان قريباً أفراداً وكان باقي وضع المأالة كما ذكر من قبل ، فإن الاستحقاق
لا يعود بحدوث هذا ولد إلى طفلة الأولاد جميعاً لأن كل واحد منهم هو الطفلة
السابقة بالقبول المرددة وقد عدت ولم تعد ، ولكن أولاد التي حدث يأخذ نصيبه
من العلة لا من باب عودة الاستحقاق إلى جميع أهل طائفته بل لظهور أن الطفلة
التالية لكل أصل منها لا تستحق كل ما يدها فيؤخذ منها الزائد ويصل إلى
المستحققة ، وهكذا يدخل النقص عليهم كلما حدث لهذا الأخ ولد .

٣٦٣ - ما يشترط في تطبيق هاتين المادتين :

وأحكام المادتين ٣٤ ، ٣٥ لا تطبق إلا بشروط :

(١) ألا يكون في كتاب الوقف من عاين هذه الأحكام ما ينافي ما نصت إليه

على أن البعديّة في الترتيب بعديّة موت ، أو نص على مصرف لصيب من محرم أو رد وكان لا يتفق مع حكم نصيب من مات ، أو نص على عدم عودة نصيب المحرم إليه أبدأً أو بين لذلك مقادير وأحكاماً أخرى ، أو نص على أحكام تخالف أحكام المادة ٣٥ ، وجب العمل بما نص عليه ولا نطبق هذه الأحكام فيما يخالفه ما لم يكن في العمل به ، خلال بأحكام الاستحقاق الواجب فيه يكون نصاً معي ولا ينع من تطبيق هذه الأحكام إن كان هناك محل لتطبيقها .

(٢) ألا يكون في ذلك إحلال بأحكام انتهاء الوقف المسماة بالمادة ١٦ ، لأن حكم نصيب المحرم ومن رد حكم نصيب من مات ، وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٣ على وجوب مراعاة أحكام المادة ١٦ فيكون هذا مراعى في نصيب من حرم ومن ردّ ولكن يجب أن يراعى أنه أن كان للوقف شرط في نصيب من مات بقضى بعدم انتهاء وقف في نصيبه ولم يكن له مثل هذا الشرط في واحد منهما فإن حكم هذا الشرط لا يطبق على نصيبه لأنه لا يتناول وقد عرفت وجه ذلك فيما مضى .

(٣) ألا يكون في تطبيقها إحلال بأحكام لاستحقاق الواجب . وقد كان بما مضى متى يكون هذا الإحلال ومتى لا يكون .

٣٦٤ - سرية أحكام قانون الماريج

وأحكام هاتين المادتين كما تسرى على الأوقاف التي تحدث بعد العمل بهذا القانون تسرى على الأوقاف التي تمت قبله في الحوادث السابقة واللاحقة طبقاً لنص المادة ٥٦ ، فلو أن موقوفاً عليه حرم أو رد قبل العمل بالقانون واعتبر نصيبه منقطعاً طبقاً لما كان يعمل به إذ ذلك ، زال هذا الانقطاع بصور هذا القانون وطبقاً على نصيبه أحكامه ويقتصر غير منقطع من وقت الرد أو الحرمان ولكن ليس لمن يثبت له استحقاق فيه أن يطالب بذلك إلا من الغلات التي تحدث بعد العمل بهذا القانون لأن ثبوت هذا الاستحقاق له كان مقتضى هذا القانون وهو أن نصيب المحرم لم يعد إليه مع روال السبب من القانون عاد إليه هذا النصيب بصور القانون

ولكن ليس له أن يطالب بالملات السابقة لأن استحقاقه لم يثبت إلا بمقتضى أحكامه . وإن نصيب من حرم أو رد كان قد اعتبر مكوثاً عنه وأعيد لأصل علة الوقف جميعه عادت بصدور هذا القانون إلى علة الحصة الخاصة إن كانت وكان لأهلها أن يطالبوا بذلك من حين الحرمان أو الرد وقد يستوحى ذلك مما معنى فلو أن الوقف كان مرتباً ترتيباً أفرادياً وشرط فيه حرمان من نروج من الأثاث فحرم عدد معين قبل القانون واعتبر نصيبهم مكوثاً عنه فإعيد نطفة الوقف جميعه عادت من تاريخ الحرمان إلى حصة أصابهم المشرقة كانت موجودة أو إلى حصة الأصل الذي فوقه وهكذا .

أما تطبيق أحكام المادة ٣٥ على الحوادث السابقة فليس له أثر يذكر لأن أحكامها متفقة مع الأحكام التي كان معمولاً بها قبله في الموت واردة وإعلان بإحباب الاستحقاق والذي كان محل اشتباه هو مسألة الحرمان

ولا نطبق هذه الأحكام على الحوادث السابقة التي صدرت فيها أحكام نهائية بخلاف أحكام هاتين المادتين بل نبقى هذه الأحكام نافذة بالنسبة لطرق الخصومة ، ولكنها لا تنطبق نافذة بالنسبة لأحدهم وحده كما أنها لا تأثير لها على من لم يكن طرفاً فيها فلا تجمع من تطابق هاتين المادتين في هذه الأحوال . ولا نطبق أحكام هاتين المادتين على الأوقاف لمصلحة المادة ٦٦ .

٣٦٥ - أقوال الفقهاء المتعقبة : أحكام المزارع ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ :

(١) نصيب من يورث :

قدمت في شرح المادة ٣٢ أقوال الفقهاء في نصيب من يورث قبل الاستحقاق أو هذه : إذا كان له فرع يليه في استحقاقه . وإذا ورد بها أقواله لثمة نصيبه . إذا لم يكن له هذا الفرع .

١ - مذهب الحنفية :

جاء في كتاب الأوقاف للخصاف أنه إذا جمل أرضه صدقة موقوفة على ولده

وولد ولده وسهم أندأ ما تناسلوا ثم على الساكنين ولم يجعله مريباً اشترك فيه جميع
 المطول ، ومن مات منهم بعد الوقف ولم يذكر الوقف شيئاً في أمر نصيبه يسقط
 سهمه وتقسّم العلة على من كان موجوداً يوم القسمة والنطن الأعلى والأوسط
 والأسفل في ذلك سواء . وإذا حمه مرتناً كانت العلة للنطن الأعلى ثم سقطت بعد
 نطن ما بقي منهم أحد . ومن مات من النطن الأعلى سقط سهمه وتكونت العلة
 لمن يكون موجوداً منهم حين تطلع العلة . وجاء فيه أيضاً ما يدل على سقوط سهم
 من مات قبل الاستحقاق إذا لم يكن الواقف قد شرطه لولده^(١)

وهذا الذي به الحصاص ورد أيضاً في وقف هلال ، في الوقف على الأولاد
 وانقراة وبمجوم ، كما ورد في عامة الكتب ولا يعرف فيه خلاف لأحد

ونصوا على أنه لو وقف على معنى بالاسم وقوم غير معين ومات هؤلاء
 القوم كان الوقف كله له وإن مات هو كان الوقف كله لهم . في وقف هلال
 أنه لو قال أرضي صدقة موقوفة على فلان وعلى ولده وسله فافترضوا ولم يبق غير
 فلان كان الوقف كله له^(٢) وفي الحاية أنه لو وقف على زوجته وأولاده فماتت
 أروحة رد حصنها لأولاده جميعاً ولا يكون لأولادها منه حصة إلا إذا كان
 قد شرط ذلك^(٣) ولكن في الحصاص أنه لو حصل أرضه صدقة موقوفة على أن
 تكون غلتها بعد الله وولد زيد ما بقي منهم أحد فإذا انقرضوا فهي للساكنين أو قال
 بعد الله ولولد زيد ولولد عمرو قسمت العلة على عدد أرووس فلو كان لزيد
 خمسة ولعمرو أربعة قسمت العلة على عشرة بعد الله سهم ولكل ولد سهم
 وكل من مات من ولد زيد أو ولد عمرو سقط سهمه وقسمت العلة على عدد أرووس
 الباقيين حتى لو لم يبق من كل من الفريقين إلا واحد قسمت العلة أثلاثاً ،
 وكان بعد الله ثلثها فإن افترض ولد زيد جميعاً كانت الأسهم الخمسة التي كانت
 لهم راحة إلى الساكنين ، ثم عاد فزأى أن الصواب هو أن يعود للساكنين السهم

(١) من ٧٩، ٧٨، ٧٦، ٧٥، ٨١، و ٨٢ من ٨١ .

(٢) ٣ - هامش المدينة / ٣٢٩

الذى كان لأخروند ريد^(١) . وأياً ما كان رأيه فإن فيه مخالفة واضحة لما جاء بهلال .

وورد في هلال وفي الخصاف وفي الحاشية وغيره أنه لو وقف على ولده أو قرأته أو غيرهم وأتى في كلامه باسم الجنس الذى يصدق على الواحد والآخر استحق الواحد جميع العلة ، ويستوى في ذلك ما إذا لم يوجد ولا واحد أو كان هناك عدد ولم يبق إلا واحد .

وقال ابن عابدين في تنقيح الحامدية^(٢) وفي رسالته^(٣) : « غاية لطلب » أنه إذا لم يكن للواقف شرط خاص في نصيب من يموت كان سكوتاً عنه ويرجع إلى أصل العلة ، واستدل لذلك بما جاء في الخصاف من أنه إذا قل أرصى هذه صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى وسلى وعقبى ماتوا على أن يبدأ بالنظر الأعلى منهم ثم لذين بعدهم بطناً بعد نطف حتى ينتهي ذلك إلى آخر النطفون منهم وكلما حدث الموت على أحد من ولدى وولد ولدى وأولادهم فصيربه سررد إلى ولده وولد ولده وسلى وعقبه بطناً بعد نطف وكل حدث موت على أحد من ولدى وولد ولدى وسلمهم وعقبهم ولم يترك ولدًا ولا ولد ولد ولا سلا ولا عقبًا كان نصيبه راجعاً إلى البطن الذى فوقه ، فهو على هذا الذى شرط الواقف ، فإن لم يبق أحد من البطن الذى فوقهم رجع نصيبه إلى أصل العلة ويكون لمن يستحقها وقال ابن عابدين إن صاحب الإسعاف اختصر هذا بقوله : « وإن قل كل حدث لموت على أحد منهم ولم يترك ولدًا ولا سلا كان نصيبه راجعاً إلى البطن الذى فوقه ومات واحد منهم لم يكن فوقه أحد أو لم يذكر عن منهم من يموت عن غير ولد ولا نسل شيئاً يكون نصيبه راجعاً إلى أصل العلة وحديثاً محضاً ويكون لمن يستحقها ولا يكون للبس بين من نصيبه شئ ولا بعد امرأهم بقوله على ولدى وسلى أدلاً . وإن لعلنا احتصره في الدرر المختار بقوله : « ولو قل وكل من مات

(٢) ١٦٩ ١٠

(١) ص ٨٨ ، ٨٩

(٣) ٢٠ من رسائل / ٤٤ .

مهم عن غير سل كان نصيبه لم فوقه ولم يكن فوقه أحد أو سكت عنه يكون
راحماً لأصل الملة لا للفقراء ما دام سله مائياً .

هذا هو أهم ما جاء بكتب الخفية عما حرت عادة المتأخرين بتسويته مسكوناً
عنه . ولم أقف على من نكل بكلام في المراد من أصل الملة إذا كان الوقف بمثابة
أوقاف متعددة وصار حصصاً متباينة ، إما نصيب أوقف الصريح ، أو بحكم
الترتيب الأفرادي الذي يراه الخفية ، أو مقتضى شرط استثنائي ، وكل ما اطلعت
عليه خاص بأصل المسألة من غير تفصيل . وقد كان هذا الإجمال سبباً في اختلاف
الحاكم الشرعية والفتن المعاصرين ، من يقوم في اليهود القريبة في هذا الموضوع
فإنهم من أخذ بظاهر عبارات الفقهاء غير ناظر إلى شيء آخر ومهم من طر إلى
أعراض الأوقاف ورعيتهم بوجه عام في اختصاص كل فرع عما حمل لأصله .
فلسأله يس فيها ما يسمى أقوالاً في المذهب ولا راحة ومرحوحاً وكل ما فيها
آراء وأفهام مختلفة مستمدة من كلام فقهاء الخفية وعبارات الواقفين وأعراضهم
أما ما قاله فقهاء الخفية في نصيب بيت الذي يطلق عليه اسم منقطع فأنحله
فيما يلي .

ذهبوا إلى أنه لو وقف على فلان وفلان ثم على أولادهم ودرتهم أو على
قوم آخرين وكان الترتيب حلياً ، وهو الأصل عندهم ، ولم يشترط أوقف قيام
القرع مقام أصله ، فن مات من سمو أسمائهم كان نصيبه منقطعاً يصرف
إلى الفقراء ما دام واحد منهم موحوداً وقد انقصوا صرفت الملة إلى من يليهم
أما إذا كان الترتيب أفراداً فإنه ينتقل إلى من يليه .

وكذلك يكون الحكم لو وقف على بيه ثم وثم ، أو وقف على هذين ثم وثم ،
أو وقف على أقرب الناس منه فكل له أولاد أو كان له أبوان ، من مات منهم
كان سهمه للمساكين لأن هذا بمنزلة تسميتهم بأسمائهم وتعيينهم بالإشارة إليهم .
وصوا على أنه لو وقف على أولاده أو على بيه أو على شاته أو على أقرابه
على فقرتهم أو على محتاجيهم أو نحو ذلك وأنى كلمة الجمع فإن لم يوجد أو لم يق

إلا واحد كان له نصف النية لا غير وكان لنصف الآخر منقطعاً مصرفه الفقراء
لأن اسم الجمع لا يصدق على الواحد ويصدق على الاثنين فما فوقهما وقال عمر
ابن محمّد في إجابة السائل :

وقف على أولاده أو بنيه وليس له إلا واحد كان النصف له والنصف للفقراء ،
كذلك في المحيط والخاتمة ، وفي فتح القدر أنه في الأولاد يستحق الواحد الكل
وفي البين النصف ، قال وكأنه مبنى على العرف .

وقد أتى الخبيري والهامدي في بعض حوادث كل نصيب الميت فيها بما يسمى
بالسكوت عنه عند الحنفية بأنه منقطع يصرف إلى الأقرب إلى الوقف . وقد
قالوا إن هذا مذهبهم ومحامد لما أفتوا به في غير هذه الحادثة وقد سبق دهن
الخبيري إلى مذهب الشافعية ولذا قال به يصرف لخدمة الواقف لا للفقراء ، وقالوا
إن المنقطع إنما يكون حيث لم يتمكن العمل بشرط الوقف

هذا ما قالوه في المنقطع ، ومن الواضح أن حكم مائة الجمع يتناول من مات
قبل الاستحقاق ومن مات بعده . أما حكم مائة لميتين باسمائهم أو عما هو
في حكم التمييز بالأسماء فظهر عباراتهم أن الكلام فيمن مات بعد الاستحقاق
ولكن طريقتهم في التذليل والنوعية تفيد أنه لا فرق في هذا بين من مات
بعد الاستحقاق ومن مات قبله وهو ما يمكن أن تحتمله بعض عبارات أيضاً ،
فمن السهل أن يقول إن هذا مذهب الحنفية فيمن مات بعد الاستحقاق نصاً
وفيمن مات قبله أحداً . فهو وقف على نفسه ثم على قوم سماهم باسمائهم
أو على أقرب الناس إليه ، أو على من يكون موجوداً حين موته من أقربائه
أو نحو ذلك ثم وتم وكل الترتيب حلياً فمات أحد الميتين في الطبقة الأولى قبل
موته كان نصيبه منقطعاً مصرفه الفقراء .

٣٦٦ - (٢) مذهب المالكية

قال في الرسالة ومن مات من أهل الحس جمع نصيبه على من بقى ونقل
من عرفة قول مالك أن من حنس حائطاً على قوم معينين سكوا بيوه ويسقوته

مات أحدهم قبل طيب الثمرة فجميعها لبقية أصحابه، وإن لم يلوا عملها وإيما كانت تقسم
 عليهم العلة فنصيب الميت لرب النحل، ثم رجع مالك إلى رد ذلك لمن بقي. وقال
 ابن الخاحب لو حبس على ريد وعمر وتم على الفقراء، مات أحدهما حصته للفقراء
 بن كانت علة وإن كانت كركوب دابة وشبهه فروايتان. وقال ابن عرفة في نقل
 حظ معين من طينة بموته لمن بقي فيه أو لمن بعده قولان، بالأول أفتى ابن الخاحب
 وبالثاني أفتى ابن رشد وألف كل منهما على صحته وعلى طريقة ابن رشد جرى
 حبل في المختصر وقال «وعلى اثنين» وبمدهما على الفقراء نصيب من مات لم «
 ويكون معنى كلام لواقف ومده كل منهما للفقراء. أما على طريقة ابن الخاحب
 فيكون للماني وكأنه قال ومدهما مع يسكون للفقراء والطهكم عند المالكية
 واحد لا فرق فيه بين الطنقة لمية رتاء أنها أو بالوصف والاختلاف بينهم في
 الترتيب لا غير. هذا في اوقف المؤبد، أما إذا كان وقفا مؤقتا ووقف على
 جماعة محصورة، قل عددهم أو أكثر مدة حياتهم، ومدة حياة ريد من لاس،
 أو عشر سنين، ولم يقل من عددهم للفقراء أو غيرهم، فمن مات منهم نقل نصيبه
 للذي وإن كان واحدا، وإذا فرصو رجع ملكا. هذا إذا صرح بالتأقيت
 أما إذا وقف عليهم ولم يصرح بالتأقيت ولم يدكر عددهم مصرفا مؤبدا لكل
 من مات منهم يكون نصيبه لمن بقي فإذا اترضوا رجع مرجع الأحياء^(١).

٣٦٧ - (٣) مذهب الشافعية

وقال فقهاء الشافعية لو وقف على أولاده أو ورثته ثم على الفقراء لا ينتقل
 إلى الفقراء شيء ما بقي عن قسمة أحد. ولو وقف على شخصين كعدين، ثم على
 الفقراء مثلا، مات أحدهما فالأصح منصوص أن نصيبه يصرف لآخر. وذهب
 بعض الشافعية إلى أن الواقف لو شرط أن يصرف من ربح وقته ثلاثة مصبين
 قدر معين ثم من بعدهم لأولادهم من مات من الثلاثة قبل انقضاءهم يكون نصيبه
 مقطوعا فإذا ماتوا جميعا صرف معوه كل وفده، وقال ابن محبان انتقل نصيب الميت

(١) المصنف ج ٨٦/٤ وما بعدها، الخطاب والواقف ج ٣٠/٦ وما بعدها

إن سمي معه ما بدا لم يحصل الواقف معلوم كل . ولكن إن حذر قد استبعد ذلك ، وقال إن كلامهم ، واندرك ، يشهدان بعدم الفرق ، فالوجه انتقال نصيب من يموت من الثلاثة إلى الباقي منهم ^(١) .

٣٦٨ - (٤) مذهب المتأخرين :

في شرح المنتهى أنه لو وقف على عدد معين كائين فأكثر ثم على المالكين مات بعضهم رد نصيبه على من بقى منهم . وفي فتاوى ابن تيمية أن هذا المشهور في قول الواقف على زيد وعمرو ثم على المالكين ، وهذا للشهور لا يتفق مع احتيظه هو في الترتيب وقال إنه الأقوى والأظهر . وفي شرح المنتهى أيضاً أن الواقف لم يذكره لا للوقف على عدد معين بأن وقف على زيد وعمرو و بكر وسكت عن مات منهم . فصرف حصته لمن بقى خلافاً لما في الإصاح ، وإن ماتوا جميعاً صرف مصرف التقطع ^(٢) .

٣٦٩ - (ب) نصيب من يرد :

الحفصة قد سورا بين الرد والنوت ، وحروا أيضاً على أصبه في المعين بالوصف الجامع والمعينين بأسمائهم . فقالوا لو قال صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسبه فأبى رجل من ولد عبد الله أن يقبل ما وقف عليه كان الوقف لمن بقى منهم ما بقى واحد وتكون الثقة لمن قبل دون من لم يقبل ، ويجعل هذا عمدة الموت ، ومن رد النص وقيل النص الآخر أو رد مدة وقيل أخرى عمل تقتضي كل من قبله ورده . ولو قال على عبد الله وريد فقال عبد الله لا أقلل كات كس مات ويكون لزيد نصيب المدة والنص الآخر للمساكين ، ولا يشبه هذا الرد من نص ولد عبد الله في لالة السابقة التي بقى فيها من ولد عبد الله من يستحق هذا الاسم فإن ريداً في هذه المائة لا يستحق الاسم ، وهم لا يعملون نصيب عبد الله للفقراء لكونهم الموقوف عليهم بل لأنه منقطع حتى لو قال على عبد الله وزيد فإذا

(١) عده اصحاب = ٢٢٥/٢ .

(٢) شرح منسوخ = ٢/٢ . فتاوى ابن تيمية = ٢٤٠ .

هلكا فعلى الفقراء فرد عبد الله كان النصف للفقراء مع أنه لم يجعل لهم حقا في العلة إلا بعد انقراضها لأن حصته ليس لها وجه ما كان الباقي مباحا وإذا كان كذلك كانت العلة للفقراء . ولو قال على عبد الله وزيد وعمرو يسى جماعة فأنى أحدم أن يضل تكون حصته للفقراء دون الباقي ويكون كمن مات ولو قل على عبد الله ومن بعده على زيد ومن بعد زيد على الساكنين ورد عبد الله كان رده كونه وكانت العلة زيد ، وبذلك قل عبد الله وقال زيد لا أقل كانت العلة لعبد الله حتى إذا انقضى كانت العلة للساكنين ^(١) .

ومن هذا يعرف أنه إذا كان الوقف سرّاً ترتيباً أفرادياً في نظر الخصمية كان نصيب من رد عدم شيء منه ، عين موقوف عليهم بالوصف ، أو بالأسماء أو بما في حكمها . وإذا كان سرّاً ترتيباً حياً وكاوا معيين بالوصف فقط منهم كما يقول المتصاف وهذا هو معنى المودة إلى أصل العلة ، وبذلك كانوا معيين بالأسماء أو بما في حكمها كالمنقطع ، اللهم إلا إذا كان الواقف قد اشترط في نصيب من برد شيئاً خاصاً فإنه يعمل بشرطه ، ولو أنه لم يشترط شيئاً في نصيب من برد واشترط قبضاً فرع من يموت مقدمه لا يكون لهذا الشرط أثر في نصيب من رد لأن الوصف لم يسوّ بينهم في أحكامه

والخاصة أيضاً حصص الرد كالموت وحرراً على أصلهم في المعيين بالأسماء . فعدوا لو وقف على ثلاثة ثم على الفقراء فرد نصيبه كان نصيبه لمن بقى ^(٢)

٣٧ - (ج) نصيب من محرم :

قال فقهاء الخصمية أنه لو وقف على بنى فلان وسنهم على أنه له أن يحرم من شاء منهم ، وحرم واحداً منهم أو بعضهم أو حرّمهم جميعاً إلا واحداً حرج من حرّمهم من الوقف وكاوا كأنه لم يسمهم في عقده وكانت العلة كلها لمن بقى ^(٣) وهذا واضح في عودة نصيب المحرّم إلى أصل العلة مادام الواقف لم يعمل

(١) هلال ١ ص ١٦٦ - ١٧ - النصف ١ ص ١٢٩ ، ١٢٠ .

(٢) مردوخ ٢ ص ٨٦٨ (٣) هلال ١ ص ٣١٤

له وحياً آخر ولم أوقف لهم على كلام في إذا كان الموقوف عليهم معينين بالأسماء
 وحرم بعضهم ، ولكن مقتضى أصلهم في هذه المسألة ألا يكون السابق منهم
 ويكون منقطعاً . كما أني لم أوقف لهم أيضاً على كلام في إذا كان أوقف مرتباً ترتيباً
 أفرادياً وحرم السابق ، ومقتضى قولهم في المحروم أنه الحرمان صار كأن لم يسم
 في عقد الوقف أن نصيبه ينتقل لمن بعده . ولكن قائلين قالوا ويقولون أن العبدية
 في الاستحقاق المرتب عند الحضيعة بعدية موت وهو لم يحمل لمن يليه استحقاقاً
 إلا بعده أي بعد موته فإدام حياً لم يست لمن يليه حق وإن كان محروماً ،
 ألا ترى أن له أن يحمل العلة رجل بعد موت آخر غير مستحق وبصح هذا
 ولا يستحق الرجل ما جعل له إلا بعد أن يموت الآخر ، وهذا هو الحكم في سطر
 المرتب . فإذا أخرج السابق أو خرج لآل البيت المظفر لمن يليه مادام سابقه حياً .
 ودعوى أن اتزيب في استحقاق التزيب ترهب وفاة عند الحضيعة إذا لم يصرح بذلك
 الواقف دهمي غير مسلمة يردها ما ذلوه في الرد إذا كان الاستحقاق مرتباً ،
 ولا ريت أرحح أن قواعد الحضيعة وعبارتهم في أشبه هذا وظائره تقضي باستقلال
 نصيبه إلى من بعده ، وأنه لا فرق بين ثبوت ولزوم والحرمان

وقالوا أن أوقف إذا شرط حرمان موقوف عليه إذا أتى أسراً فانه وحرم
 لا يهود له الاستحقاق إذا زال سب حرمانه . في الحصاص أنه لو وقف داره
 وحمل سكناها سبته على أن من تزوجت منهن فلا سكنى لها في هذه الدار
 فتزوجت واحدة منهن ثم ماتت زوجها وطلفت واحتاجت الرجوع إلى هذه الدار
 فلا حق لها في سكناها وقد حصل ما كان لها من ذلك . وقال الكلبي :
 لو قال من حرج يسقط سهمه خرج ثم عاد لا يهود سهمه كما لو وقف على الأبي
 على أن من تزوجت سقط سهمه فتزوجت واحدة ثم طلفت لا يهود إلا إن كان
 قد نص على ذلك .

وفي كتابي هلال والمصنف أن الواقف إذا ماط استحقاق المستحق في وقعه
 وصف اتبع شرطه ، فإن كان الوصف مما لا يتحول كالعمور والامى ، أو كان بما

يرد ولا يعود كاحصر كان كالتمعين بالاسم ، فمن كان متصفاً بهذا الوصف عند الوقف استحق ، ولا يستحق من يتصف به بعد ذلك . وإن كان الوصف مما يزول ويعود ، كافتقر الحاجة والحوار والسكنى وأشياء ذلك ، دار الاستحقاق مع هذا الوصف . فاد وقف على الفقراء أو المحتاجين أو ما كفى المدرسة الفلانية أو المدينة المعينة أو على خيرانه ، فمن تحقق فيه الوصف الذي أبط به الاستحقاق استحق ، ومن لم يتحقق فيه أصلاً أو كان متحفظاً ثم زال عنه فإنه لا يستحق ، وإن زال ثم عاد ، عاد له الاستحقاق (١).

وكان النقص الشرعى يجرى ، فيما لو وقف عليها مادامت عزها أو ما لم تزوج ، على أنها لو تزوجت حرمت ولا يعود لها استحقاقها إذا طُفقت أو مات زوجها ، لأن هذا الكلام شرطى للحق وإن لم يكن شرطاً فى الصورة ، على أن صورته تدل على أنه من باب تقييد الاستحقاق ، فافتقر الوقف على هذا الوصف واقف على غير المتزوجات الذى يدور الاستحقاق فيه مع الوصف وجوداً وعدمه لأنه أبط به .

٣٧١ - وقال شيخ الإسلام ابن تيمية فى الفتاوى أن الاستحقاق المرتب فى الشرع وباشترط فى الوصية والوقف وغير ذلك إنما يشترط فى انتقاله إلى الذى عدم استحقاق الأول ، سواء كان قد وجد واستحق ، أو وجد ولم يستحق ، أو لم يوجد بجماله ، ولا يشترط فى انتقال الحق إلى من يليه أن يكون الأول قد استحق ، كما فى ترتيب المصحات الخاصة ، فلم وقف على أولاده وذريته طبقاً بعد طبقة وشهد أن يكونوا عدولاً أو فقراء أو غير ذلك واشتق شرط لاستحقاقه فى واحد من الطبقة الأولى أو كلفه انتقل إلى من سدهم متى كان متصفاً بوصف الاستحقاق وقال فى موضع آخر منها أن إن الآن يقوم مقام أبيه فيما كان يستحقه لو عاش بعد

(١) هلال ص ٥٢ وما بعدها ، المصنف ، ص ١٠٦ - ١٣٠ ، مع ص ٥٠ - ٢٩

موت المجدد كان هذا الاس لم يمش أو عاش ولا يستحق لما منع فيه أو بعدم قبول
الوقوف أو لعدم ذلك (١)

ولا خلاف عند الشافعية في عودة الاستحقاق لعودة الوصف إذا بطل به
الاستحقاق ، أما إذا خرج مخرج الشرط أو التقيت ، كما وقف على روحته ما لم
تتروح والوقف على ولده مادام فقير ، في عودة الاستحقاق لعودة الوصف بعد
روائه اختلاف بين علمهم ، فمنهم من ينظر إلى الوصف القوي ورأى عدم عودة
الاستحقاق ، ومنهم من لم ينظر إلى هذا وعول على مقاصد اوراقين وقال بالعودة
كما وردى وللمهودى (٢)

٣٧٢ - د - نصيب من بطل الميراث

في الحصة أنه لو وقف على رجلين ومن بعدهم على المساكين وكان أحدهما
ميتاً جاز الوقف وكانت العلة كلمة للحي ، ولو أنه قال تكون عنها بين فلان وبين
فلان ومن بعدهم للمساكين وكان أحدهم ميتاً كان للحي النصف (٣)

فقد فرق بين جعل العلة لحي وجعلها بينهما ، ولم أظفر بعبر ذلك ومنه يؤخذ
أنه لو كان سبب بطلان الإيجاب موتاً آخر غير الموت لا يمتنع الحكم
في صورتين .

وفي شرح المنتهى المنبئ أن وجود من لا يصح الوقف عليه كعدمه

٣٧٣ - هـ - عدم وجوب الطبقة المنقصة

قال الحنفية به إذا وقف على ولده أو سله أو على من يحدث له من أولاد
ولم يكن له ولد صرفت العلة للمساكين فإذا وجد له ولد عادت العلة إليهم وكذلك
الحكم إذا كانوا انقرضوا . وقالوا به لو وقف على مسجد أو مدرسة هيأ مكان
قبل أن يبنى فالصحيح حوار بوقف وتصرف العلة إلى الفقراء إلى أن تنقضي
إذا ثبت ردت إليها العلة

(١) ٢ ص ٣ و ٤ و ٥ و ٦

(٢) ١٣٨ ص

(٣) ٢ ص ٣٢ ، بنية الميراث ص ١٩٩

هذه هي أحكام مذهب الحنفية في الترتيب بالنسبة للطبقات وهو ترتيب
استحقاق في حالات عدم الوجود ، والافراس ، و بطلان الاستحقاق ، وروايل
الوصف الذي أنيط به الاستحقاق وعودته ، والرد ، أما مسألة الحرمان فهي محل
اشتباه ومع أحكامهم هذه لا أراى في حاجة إلى نقل أقول الفقهاء الآخرين ،
ويكفي أن أشير إلى القول الجامع الذي سبق فله عن الإمام ابن تيمية عليه السد
الكافي لحكم هذا القانون في محل الاشتباه .

٣٧٤ - ونقارنه أحكام هذه المواد الثلاث بمذهب الحنفية يتضح أن
الشارع لم يبدل منه إلى غيره عدولا حقيقيا إلا في مسألة الاقطاع في جميع الأحوال ،
وقد أخذ فيها بأحكام المذاهب الثلاثة ، وفي عودة نصب المحروم إليه بدون شرط
من الواقف وقد أخذ فيها بأحد قولي الشافعية . أما عودة المسكوت عنه إلى أصل
الملة فهو حكم يكاد يكون محل اتفاق عند الحنفية ، وأما عودته إلى عنه لحصة التي
كان يستحق فيها حصة فليس أحدنا بحكم مذهب آخر ، لا عدولا عن قول واجمع
إلى مرجوح ، وإنما هو أحد لأراء والأفهام المستمدة منه ، وكان يعمل بها
كما كان يعمل غيرها ، فالقانون في الواقع لم يثبت استحقاق لم يكن ثباتا
بل أكدته ورفع الخلاف فيه ولهذا المنى أثره في تطبيق المادة ٥٩ . أما مسألة
الحرمان فإنه رفع ما فيها من الاشتباه واختار فهمنا في أقوال الحنفية يتفق مع ما قرره
الإمام ابن تيمية

٣٧٥ - والأحكام التي تقررها هذه المواد الثلاث لم تكن محل خلاف
في جوهرها ومجموعها في جميع المراحل التي مرت بها هذا القانون وكل ما في الأمر
أن المشروع الأول كان مشتملا على حكم لبطلان استحقاق بعض الطبقة ،
وأقره مجلس الشيوخ في العرصة الأولى كما وضع ، ولكن حجة تنقيح عدلات
الصياغة رعة في الإيجاز فكان صيغا حسنة ، ولكن أصرت على أن يقتصر
بطلان الاستحقاق لبعض الطبقة على البطلان بسبب مرد ، ولم يستطع أن أهم

وقتها سر هذا ولا رت غير عارف به . ومن مقارنة نصوص هذه المواد نصوصها
في مشروع الأول تنضح حد كاتصح التمديل المظلي^(١) .

١ من المواد اصف له للمواد اثلاث في المشروع كما اقرها مجلس
الشيوخ في العرفة الأولى هو :

مادة ٣٤ - اذا مات مسحق وليس له فرع له في الاستحقاق عاذب
حقته الى قلة الوقف الذي كان يستحق فيه .

وإذا كان الوقف مربب الطعاف ، جعل الوقف نصيب من يموت أو
يحرم من الوقف أو نفس استحقاقه فيه لم يقطع في طعنه أو لأقرب الطعاف
انه كان نصيبه لم يكرر في طعنه من اهل طعنه المسحق فيها .

مادة ٣٥ - يكون حكم نصيب من حرم من الاستحقاق أو انهي
استحقاقه حكم نصيب من مات بعود نصيب ابي الحرام عند زوال
سبب الحرمان .

مادة ٣٦ - اذا كان الوقف مربب الطعاف ولم يوجد احد في صفه
منها صرف اربع الى اربعة اني سبب اني ان يوجد احد من اهل تلك
الطعنه يعود الاستحقاق اليها .

وإذا نفس استحقاق صفه صرف اربع للطعنه سبب . وإذا نزل
استحقاق بعض افراد طعنه صرفت حصته الى من بعده في الاستحقاق ،
فان لم يوجد رجع حصته اليه من لم يكن حصته اليه مستحق رجعت
حصته اليه .

وقد ادمجت لجنة ارفع ابناء الاستحقاق في الحرمان ، وارتدت من
الوجود الوجود الاستحقاق فاستفتت به عن تفصيل احكام الطعاف
بالنسبة للطعنة . ولكنها قصرت في الافراد على الرد .

٧ - نقص الاستحقاق والعراق.

٣٧٦ - إذا حمل الواقف له وقوف عليه جميع الاستحقاق في وقته، أو في
عصبة معينة من أعيانه، أو جعل له شيئاً محدداً في الاستحقاق، أو كان شيئاً
يريد وينقص تبعاً لزيادة الوقوف عليهم ونقصه، أو جعل له شيئاً من الاستحقاق
غير ثابت القدر كالساق بعد مقدار معينة اشترط صرفها من الربح، فقد بطل له
في جميع هذه الأحوال ما جعل له من الاستحقاق كاملاً وإن كان مقدار ما يصبه
من الفلّة كل مرة قد يزيد وقد ينقص تبعاً للصروف والأحوال الأعيان
الموقوفة وقد ينقص مقدار ما جعل له من الاستحقاق مطلقاً أو في بعض
الأعيان لكونها كانت موقوفة من قبل، أو لاستحقاقها، أو حين أنها لم تكن
حين وقفها عمدة الواقف، أو لطلاله بإعطائه ورثته فيه وقع متوفاً على
أجارته، أو لطلاله بعض ما جعل له من الاستحقاق، مع كون الوقف وقع
صحيحاً، مراعاة لمفهوم أصح الاستحقاق له حب، أو صبيح بعض الأعيان
يهلكها أو استهلاكها أو اعتصامها مع عدم القدرة على استردادها أو أصول
قيمتها أو لبيحها وقاء للدين.

وقد ينتهي الاستحقاق كله وبطلان ما سب من الأسماء السابقة أو لانتهاء
الوقف طبقاً لأحكام هذا القانون.

وإذا جعل له مقداراً معلوماً من ارباع فنية لا يزيد بحسب، اللهم إلا في حالة
المصوص عليها في آخر المادة ٢٩، وقد ينقص أو يعدم حسب تقصير العلة
أو اعدامها أو لسبب آخر من الأسماء السابقة.

وهذا القانون قد بين هذا أحكام نقص المراتب تقصير العلة ونقص الأعيان،
وأحكام نقص الاستحقاق بوجه عام أو اعدامه حسب استيفاء الدين من الأعيان
الموقوفة.

محل المرتبة :

٣٧٧ - طرق الرافضين في ترتيب الاستحقاق وتوزيعه على الموقوف عليهم ،
والمواضع ولأغراض التي تحمل كلاً منهم على سلوك ما يختاره كثيرة ومنشئة .
وأكثر هذه الأوجه ي يصح أن يطلق على الاستحقاق فيها اسم المرتب لفة ^(١) .

١. المرتبة اسم مفعول من رتب . كما أن الراتب اسم فاعل من رتب .
فهما في الإعراف من الألفاظ . وقد علب معهما حذف الموصوف واستعمالهما
استعمال الأسماء . ومعنى هذه المادة في اللغة هو الثبات والدوام . يقال
رتب شيء رتب رتباً . ورتبته رتبته سحره . ورتب رتب رتباً
انكعب رأيه رتبته . ويقال رتبته رتباً إذا رتبته . وعس راتب
أي راتبه . وأمر راتبته أي ذات ثباته . ويقال أقرب العلام الكعب أرتاباً
إذا رتبته . ومعنى يرد في اللغة لا يحتم وجود شيء المرتب كل لحظة .
ولا يري به يكون محدداً . دورياً كان وغير دوري . ومرد ذلك إلى طبعه
أي شيء المرتب . من جهة به . ويكون الدوام في كل شيء مضمناً . فالشيء
المرتب قد يكون عاماً لا يحدد . كما كعب غريب وانكعبه رتبته . والأمام
المرتب . وهو من رتب . قد يكون محدداً ودورياً . كما يصوب المرتبة
والدوروس رتبته . أحسب المرتبة والرتب المرتب في مال أو شركة أو
بعد الدوام والثبات في الأمور المحددة قد يحدث فيه نوع لا انحطاط
ومعنى في لغة غير العربية أن يكون المرتب في مقادير .

[illegible]

أما انتهاء العصور الأولى فما وجدت أن أحداً منهم يستعمل اسم مرتب في الاستحقاق أي كان نوعه ، ووجدت هلالاً والخصاف من ثمة لخصية يستعملان « النجوم لمساءة » و « القسمية » في ترتيب الاستحقاق بوجه عام ، ووجدتهم يستعملان عبارتي « الأرواق لمعلومة » و « مال لموم » في غير السهام من التقدير لمصلحة الدورية ، وصنعهما يدل على استعمال ذلك في حصل بدون مدخل وفيما حصل بطريق القيام بعمل ، وعلى مر الزمان اختصر القول واستعمل بوصف عن الموصوف وشاع استعمال « الموم ، والمالم » في هذا المعنى .

وفي العصور التالية استعمل انتهاء ومن إليهم اسم مرتب في المقدار ، ومن من الاستحقاق في الوقف الذي يس خصه ولا سهم ولا فاعلاً ، « حرّاً كل أو غير حر » كما يعرف ذلك من الرجوع إلى كتاب الوقف من فتاوى ابن سبحة وإلى الكتب المعاصرة لها والتي حدثت من بعده . وجملاً الاصطلاح والعرف قسم لثلاثون من انتهاء الخصية للمالم إلى وظائف^(١) ، مرتب ، « حصنوا اسم الوظيف على يد م التي تغطي في مقابلة الخدمة ، وسم مرتب على يد اسم التي تغطي بماء^(٢) .

ومعنى المرتب في لغة الميراثية المصرية معروف . ما مدح العرق في رتب اليوم فيه يختلف باختلاف النسب والأعمال حتى أن عسكريين يغلطون لمرتب على شخص الصاعد والحاد .

(١) الوظيفة هي ما يدر في اليوم من طعام ، في « ما يدر منه من العلف » وما يدر على أحد من كل يوم من عمل ، « يفسد من الخراج » ، « العهد والسير » وجمع على وظائف و« من أجاز عهداً بطرف أي يوم ودور » واسوطيف بمعنى أوفعه . وفي « طيف به امرئ » و« طيف عنه » أي عمل وأخرج .

(٢) في « حموي في حاشية لأشياء » (ج ١ ، ص ١٤٣) « امرئ » « صنف أعطاه المالم للأشخاص في معاملة الخدمة » وبالمربيات أعطوها لأي مقبلة الخدمة . بل لصلاح المعطى أو علمه أو فقره . ويسمى في حرف الروم ناروايد وفي تعديلات الأندلس حاد ٢٣١ المراد بالمربيات اصطلاحاً جنداً معاً به شخصاً لأي مقبلة الخدمة من معاملة لصلاح الشخص أو علمه ويسمى في حرف الروم ناروايد . والامبر على الأشخاص . ومعنى أعبه أو لصل أو الفقر . والعبر بالأحداث كل ما ليس به من الختم والتخصيص وإنما هو امر اقتصاد المقام حيث كان الكلام في أحداث عم الواقع مرتبات للأشخاص .

وبما بحث لم أعتد إلى أن هذا الاصطلاح قد طرأ عليه في الاستعمال الفقهي
صدمهم تفسير حتى الآن أم الواقعون في زمان هذا وفيما سبقه من الأزمنة التي استعملوا
الوقوف على كتب أو غيرها فليس لهم في هذا المقام استعمال مصسط ولا عرف
مطرد ، فهم من أطلق مرست على ما يشمل الوطائف ، ومنهم من أطلق الوطائف
على ما يشمل المرسات . كما نرى لا أعرف أن أحداً ، قديماً أو حديثاً ، أطلق
المرست على لغة دراموعة من الفئة التي يشترط ، نفاها في مصاصع الوقت نفسه ،
.. حديثاً لا تنطبق على استعمال إلا على ما حمل لوقوف عليه .

٣٧٨ - وهذا هو معنى المرست في الاستعمال الفقهي والعرفي ، سواء
أكان تربيته من لوقف أو كان من غيره^(١) . وهذا القانون قد عرض لبعض
أحكام المرسات التي حمت من الوقف لوقوف عليهم ، ولم يشأ أن يحدد معنى
المرست ، وليس هناك عرف مصطرد يمكن أن يحمل عليه ، فلا مرجع إذن لتعديده
منه إلا لاستعمال القوم الأخير عند الحمية . فإحداث في نظر هذا القانون
في معناه أني يحمل لوقوف عليه ولا يحمل به على سبيل الأحرار كانت على
سبيل الصلة والبر به أو على سبيل صدقة أو برادة الخير والنفعة العام ، فالاستحقاق
في وقف لا يسن مرةً إلا إذا اكتملت فيه العناصر الآتية : أن يكون مودعاً
من مال ، وأن يكون موقوفاً ، وأن يكون متكرراً ، وأن يكون دورياً ،
ولا يكون قد حمل أحراراً ، أن يكون موقوف عليه لا مصححة الوقف نفسه .

١ - غيره قد يكون الناظر وقد يكون القاضي ، أرجع إلى ما تقدم
و شرح المادة ١٩ - ٢٤٥ - ٢٤٦ . وقال ابن نجيم في الأشياء أنه سئل
عن تقرير بعض أمراء بني الأوفى حديث بأنه إن كان في وقف مسروط
بمعرفه فيعبر به صحيح . وكان قد ذكر من ذلك أن أحداث المرتبات
في الأوقاف محرم وهو فعلاً لا ينص بها أوقاف العمراء . وقال الحموي
في حاشية الأشد : أنه أحداث أمراء حديث سنة ٩٩٢ هـ بعد حاء
فمن اسمه بعد من مد سلطان ومد مد وأطلق بعض العلماء فيه سبي وبقاً
إلا قرر فيه . إلا ما سدد - وحاء فاص من بعده وفعل ذلك لأنه كان دونه ،
ثم حاء آخر فذكر الأوقاف بدمية ١٥٩١ هـ .

لا يطلق اسم المرتب على ما حمل الموقوف عليه إلا إذا كان مقدراً من المال يأخذه من علة الوقف . فلو حمل جميع استحقاق وقفه أو حصة منه لمصرف معين ، أو سمي له سهماً معمولاً من علة الوقف أو نصه ، أو وثق عليه وعلى غيره بحيث يكون له سهم من العلة ، أو شرط له فاضل العلة بعد مقادير اشترط الدء بإحراجها ، فإن شيئاً من هذا لا يسمى مرتباً .

وليس من شرط صحة إطلاق اسم المرتب على المقدار أن يكون نقداً ، فكا قد يكون من النقد قد يكون من غيره مثلياً كالأرض أو غير مثلي ، ويستوى أن يكون علة الوقف من النقد أو من غيره كما سيأتي إيضاح ذلك .

والمنافع ليست من المال في العرف الفقهي ، فاشتراط السكنى لموقوف عليه في عين من أعيان الوقف أو بإقامته فيها مدة معينة من كل شهر أو كل سنة ، أو انتفاعه بالأعيان الموقوفة باستمرار أو مدة معينة كل شهر أو كل عام لا يدخل في باب المرتبات ، ويستوى في هذا ما إذا ورد لموقوف عليه سكنى السكنى المشروطة له وما إذا أراد استعمال الحق الذي يدره ، وهذا قدس من استعمال الموقوف للسكنى ، لأنه في حالة الاستعمال لا يبدو الأمر أن يكون حصولاً على غلة عين معينة على الدوام أو لمدة محدودة .

٣٨٠ - (٢) التعيين

والمرتب لا يطلق إلا حيث يكون المقدار المسمى من المال معمولاً ، أي معينة بمحدد القدر ، أما إذا كان مجهول المقدار فإنه لا يسمى مرتباً . والتعيين يكون حقيقياً ، ويكون حكماً .

والتعيين الحقيقي يكون بذكر مقدار محدد . وهذا المقدار قد يكون من النقد وسيان إذا أن تكون الغلة من النقود ، ويكون ذلك في حال الاستغلال من طرق الإحارة بالنقد ، وألا تكون من النقد ، بأن كانت العين الموقوفة مؤجرة بأجرة ليست نقداً أو كانت أرضاً تزرع لحمة الوقف ، ويستوى أيضاً ما إذا شرط صرف

هذا القدر من النقد إلى الموقوف عليه أو شرط بإفائه فيما يدفع له ، كمن يشترط أن يصرف كل يوم أو شهر أو سنة مقدار معين من النقد في شراء وصنع ما يحتاج إليه دار صيافته أو في شراء حبر للقراء أو طلبة العلم أو في شراء أضحية أو نحو ذلك وقد يكون هذا المقدار من غلة الوقف أو ماله كما لو شرط أن يصرف كل شهر أو سنة من غلة أرض الوصف التي تزرع قدر معلوم مما تخرج من الحب أو من اربيت الذي يستخرج من سمسه أو ثمر أشجارها . وليس حتماً أن يكون المال من الثبتات فقد تكون من القيميات كما لو اشترط أن يصحى كل عام بمقدار معين من أغنام الوقف أو ماشيته .

٣٨١ - وإذا لم يحدد اوقاف مقدراً معيناً ولكنه ذكر أمارة ثابتة ومعيّرة مصصفاً يمكن الاعتماد عليه في التقدير كان هذا نصيباً حكماً وإن كان المقدار يخضع في بعض الأوقات عن المعنى لآخر سبباً لتغيير الأحوال . وذلك كما لو شرط أن يعطى لكل من أشعة ص معين ما بقي سبعة أمثاله أو بقية كونه من طعام وأدام وندس وسكى ، فهو له بعض مقدراً من المال ولكنه جعل للتقدير مياراً متضبطاً فصار في حكم النص وإن كان المقدار قد يزيد وينقص تبعاً لتقلب الأسعار ورحمها . وكمن اشترط أن يصرف من ربح وقته كل سنة ثمن كسوى لأولاده وأولاد أولاده ذكر أو إناث وروحاته وأولاد أح له بقدر ما يتيق لكل واحد منهم ، كمن اشترط أن يصرف كل يوم كذا أقة من خبز البز السبي لصفة علم معين أو لقراء معينين . وكمن اشترط أن يعطى لكل واحد من أشخاص معينين كذا برءاً من البراءة أو الدرة أو الشعير على أن يشتري هذا القدر ويدفع إليه . وكمن اشترط أن يعطى في كل عيد من العيدين لكل شخص من أشخاص معينين أمشة معينة . وكمن اشترط أن يتفق فيما يحتاج إليه مسجد معين من وقود وفراش وإقامة شعائر . وكمن اشترط أن يصرف في كل عام ما يلزم لهقات حج عدد معين من أهل بلد معين . وكمن اشترط شراء عدد معين من الأصحية كل عام ويدين جنس هذه الأصاحي ووعاها وسها .

لكل هذه الأمور وأشاعها ليست من قبيل الميعن حقيقة لأن ما ينفق فيها
يريد تبعاً للظروف ولكسها من قبيل الميعن حكماً لذكر معيار ثبات مصبسط يتكهن
أن يتخذ أسساً للتقدير .

٣٨٢ والمعتبر في التعيين نوعه هو ما يرد في كلام الواقف دون غيره
فإذا سمي مقداراً معلوماً أو ذكر معياراً مصصاً كان ما شرطه معيناً وأن طرأ عليه
بعد ذلك ما يجعله غير معين ولا مصبسط فهو جعل ربيع وقعه أو حصة من أعيانه
لمصارف خيرية أو أهلية وسمى لكل منها مقداراً معلوماً ثم ظهر أن الثمة لا تبقى
هذه المقادير وكانت تقسم بين هذه الجهات الخاصة وكانت العلة مع هذا نارة تريد
ونارة تنقص حتى أصبح ما نتخذه كل حصة في كل سنة ليس ثابتاً ولا مضموناً ،
أو شرط لحصة كل سنة مائة في عهده وقعه وبعض هذا القدر نسب نصيب العلة أو
نسب قسمة لمول الآتية وصار ميثاق هذه الحصة كل عام غير معروف القدر لعدم
ثبات العلة ، فإن شئت من ذلك لا يكون مأساً ناشئتين لأن مقدار الشروط معين
والجهول هو المقدار للثبات .

ولا يصير التعيين أصلاً أن يردد الواقف بين مقادير معينة في أحوال مختلفة ،
كما لو اشترط أن يعطى ثمانية كل شهر مائة ذكراً ، ومائتان ذكراً ، وتزوج
لاولده ، وثلاثمائة ذكراً متزوجاً وله ولد ، فإن الأحوال معينة وما شرط في كل
حال محدد ومعلوم .

ولا يمس التعيين أيضاً أن يزيد المقدار لعدم أو نقص عن حاجة مصرف
الذي شرط صرف هذا المقدار في حاجته كما لو شرط أن تصرف كل شهر خمسون
جنيهاً فيها تحتاج إليه دار ضيافته ثم ينف هذا بحاجتها أو زاد عليها . ولا يحدج
المقدار الميعن عن نطاق التعيين أن يبين له مصرفه يكون من أفراد مائة مقدار
معين ومنها ما ليس له قدر معين ، كما لو شرط أن ينفق من ثمة كل شهر مقدار
معين فيما تحتاج إليه داره من قهوة الس ومن أجرة رجل يقوم بإعداد هذه القهوة
وآخر يقوم بتقديمتها للواردين ، وسمى لكل منها أحرراً معيناً ، وفي أجرة عدد

معين من الفراء يقرأون فيه كل يوم وعدد آخر يقرأون فيه أيام الأعياد والمواسم
 وفي معونة بعض المحتاجين حسبما يراه الدار و يؤدي إليه اجتهاده ، أو كما لو شرط
 مرتباً معيماً لأخوته ولأولادهم وذرئهم على أن يكونوا مشتركين أو مرتبى
 الطبقات في الاستحقاق ، فكل مستحق منهم يس له مرتب بل له سهم من
 المرتب قد يزيد وقد ينقص ولكن هذا لا يخرج ما شرط لهذه الجهة عن أن
 يكون مرتباً .

٣٨٣ - أما إذا لم يذكر الوصف مالا معيماً ولم يأت بعبارة من منصوص
 يعتمد عليه في التقدير والتعيين فان ما شرطه لا يكون معيماً ولا يسمى في الاصطلاح
 مرتباً ، إذ لمرب اصطلاحاً هو المعلوم ، ولا بد أن يكون معلوماً مقدراً و بعبارة .
 فلو شرط الوصف أن يتصدق المتولى على وقته من عتته أيام الجمع والأعياد والمواسم
 من كل عام بما يراه و يؤدي به اجتهاده ، أو شرط أن يعق على دار الصيافة
 ما يحتاج إليه ، أو شرط الإتيان في تجهيز ودفن من يموتون في قريته من العراء
 والفقراء أو في تجهيز كل من تريد الزواج من الفقيرات ، أو شرط الإتيان في
 إصلاح مسجد معين وعمارة منابه كل احتياج إلى ذلك أو في عمارة أعيان أخرى
 ليست من أعيان هذا الوقت موقوفة كانت أو غير موقوفة ، فان ثبت من هذا
 لا يكون مرتباً لأن المقدار غير معلوم والمصارف غير منصوص ، فإرادة لباخر واجتهاده
 لا ضابط لها ، ودار الصيافة قد لا يفساها راضي بعض الأوقات فلا تحتاج إلى شيء .
 وقد تحتاج إلى القليل في أوقات أخرى وقد تزيد الصياف حتى لا يكفيها
 إلا الكثير مما احتاجها ليست معياراً منصوصاً ، وكذلك الحال في العمارة والتجهيز للزوجات
 والموتى وكذلك لو شرط أن يخرج من ريع وقته مقادير معلومة لمصارف معينة
 وما بقي بعد ذلك منه يكون لمصرف أو لمصارف أخرى أهلية أو خيرية فان العلة
 تزيد وتنقص ولا بدري ما ياتي منها كل مرة وقد يبقى منها شيء . وقد لا يبقى فهذا
 الباقي ليس معيماً لا المقدار ولا بالمصارف فهو مجهول

ولا يكفي لإطلاق اسم المرتب أن يكون الواقف قد سعى مقداراً من مال معين أو في حكم معين ، بل لابد أن يكون متكرراً ، أي اشترط إخراج نفسه من الربيع أكثر من مرة ، فإذا تعدد الإخراج وكان إخراجاً لمقدار واحد بواقع التكرار . كما لو شرط شخص مقداراً معيناً كل يوم أو كل خمسة أو كل شهر أو كل سنة بإطلاق أولدة معينة ، أو شرط له العدة اللانعة به كل شهر أو كسوته كل ستة أشهر بإطلاق أولدة معينة ، أو شرط مبلغاً معيناً يعطى كل شهر أو سنة لعائلته ثم لدريته إلى انقراضهم ثم لغيرهم وهكذا . أو شرط مبلغاً معيناً كل سنة لأولدة معينة يعطى في السنة الأولى لعائلته أو لجهة العائلية وفي السنة الثانية لعائلته آخر أو لجهة أخرى وفي الثالثة لثالث أو جهة ناشئة وهكذا ، أو شرط كل سنة مقداراً معيناً ينفق في جهاز من تزوج من دريته يدفع لها من ذلك مقدار معين أو المقدار الذي يليق به ، أو شرط إنفاق هذا المقدار في نفقة من يجتهد من الفقراء أو من فقراء قريته ، أو شرط صرفه كل سنة لمن يكون أول الناحيين في لامتنع للحصول على شهادة معينة . ومعنى تعدد الإخراج وكان لمقدار واحد لا يجوز معنى التكرار أن يتناول هذا مرة وذلك مرة أخرى في تكرار تدوير شخص واحد أو جهة واحدة لسنة من مفهوم معنى المرتب المتكرر من معنى المالك

٣٨٥ - وقد يكون ظاهر الشرط غير مفيد للتكرار ولكنه متحقق في الواقع ومعنى الأمر ، كما لو شرط أن يؤدي دية أو ربح آخر من ربح وقته وكان هذا الدين متوجهاً على نجوم شهرية أو سنوية ولا يكون ذو فائدة على هذا الوجه ، فإن هذا يكون من المرتب ، ويستوى هذا الشرط في المعنى هو واشترطه أن يدفع من الربيع كل شهر أو كل سنة النجم الذي يحمل من دية أو من ربح فلا

٣٨٦ - ولابد أن يكون التكرار متيقناً ، فإذا كان من المحتمل أن يكون والا يكون فيه لا يعتد به ولا يعنى اسم مرتب على مقدار معين الذي يكون تكراره محتملاً وإن أومر بظاهر الشرط أنه من قبل المرتب كمن وقف وشرط أن يعطى بنته المهر كل سنة خمسين حباً من ربح حقه أمانة من الأعيان الموقوفة

على ألا يكون لها حق فيراد على ذلك من ريع هذه الأقدية وإذا نقص ريعها
عن المقدار يسمى استحقته جميعه ولا حق لها فيما عداه من ريع الواف بهذا الواف
قد جعل سنة ريع هذه الأقدية إذا كانت مساوية للحسين أو أقل منها وشرط
لها الحسين مرتين في هذا الريع إذا راد عنها ، فهو قد ردد بين استحقاقها فعمله
تارة كل الغلة وتارة مرتباً ، وأحوال العلة مختلفة وخاصة لموامل عدة ، فمن الحائز
ألا يكون استحقاقه أكثر من أصلاً ومن الحائز ألا يكون كذلك إلا مرة واحدة
ولا يتكرر ومن الحائز أن يتكرر إحراج هذا المبيع ، فلم يكن التكرار متيقناً فلا
يسمى استحقاقها مرتباً للشك في تحقق حاصة من خواصه وهي التكرار

٣٨٧ - وإذا لم يتكرر الإحراج أصلاً لا يسمى المقدار المبيع مرتباً ، كما
لو شرط أن تعطى من الريع مقدار معين دعة واحدة لشخص أو أكثر ، أو شرط
إعطائه في معونة حمة عسكرية أو في إنشاء مصحة أو مدرسة أو مسجد أو مقبرة
خاصة أو عامة ، أو شرط أن تعطى بنت معينة منه مقدراً معيناً حين زواجها
لنفسه في جهرها ، أو شرط إنشاء مصحة أو مدرسة أو نحو ذلك من ريع إن لم
يقم بذلك في حياته وبين أوصاف معينة تحمل المقدار في حكم المبيع وكان الريع
يكفي لإحراج ذلك دعة ، ومن هذا القبيل أيضاً ما لو اشترط أن تعطى شخص
معين ما يكفي لسنته سنة واحدة ولم يجعل إحراج ذلك من العلة سبباً فإن
للشروط في حكم المبيع وإحراجها من العلة ليس متكرراً وإن كان إعطائه ممن شرط
له لا يمكن أن يكون دعة واحدة ولكن هذا لا يقتضي تكرار الإحراج ، والفرق
واضح بين هذا وبين ما لو شرط إعطائه كل شهر ما يكفي لسنته معينة

٣٨٨ - وإذا تكرر الإحراج من الريع ولم يكن إحراجاً لمقدار
واحد بل لمقادير مختلفة لم يكن ذلك أيضاً من قبيل المرتب ، تساوت هذه المقادير
أو تفاوتت ، كما لو اشترط أن تعطى كل بنت من شاته أو من ذريته مقدراً معيناً
حين زواجها لتتجهز به ، أو شرط لكل منهن ما يكفي لإعداد جهاز يليق بها ،
أو شرط أن كل من مات فقيراً في قرية معينة ينفق عليه من الريع مقدار معين

في تحبيره ودفنه أو ينفق عنه ما يكفي تحبيره ودفنه ، أو شرط أن كل من سافر
من ذريته أو نائبه طلب العلم ينفق على عبده سفره في ذل أو معيتاً أو ينفق على
ما يكفي حاجات سفره ، وبلاغه مقر الطلب ، ففي هذه الشروط وأشباهاها تكرر
الإخراج من الربع ولكنه ليس إخراجاً للمدار واحد ، إذ أنه يشترط مقدراً
بتكرر الحجة نعم هؤلاء ولكنه شرط لكل منهم قدر ، ألا ترى أنه قد يوجد في
وقت واحد عدد من مبروحات أو من لوف أو من مسافرين لطلب العلم ويستحق
كل ما شرط له وهو غير ما شرط بالآخر وقد يكون مساوياً وقد يكون أقل
أو أكثر ، ومن هذا وضع الفرق بين هذا وبين ما لو شرط إخراج مقدار معين
سواء كان في تحبير المبروحات أو لوف أو لمسافرين طلب العلم ، فمقدار مشروط
واحد متكرر قد شرط الحجة من الجهات ، ولا يخل بوحدة وتكرره أن هذه الجهة
أبواحدة مدانة أو لا

٣٨٩ = (٤) الدورية

ولا بد أن يكون المقدار المعين المتكرر دورياً حتى يمكن أن يسمى مرتبة ،
فإن هذا هو الذي يحميه عرف الناس من قديم في العالم التي أطلق عليها اسم
المراتب ، وهو ما استقر في الأذهان معصراً عن المرتبات في الأوساط الشرعية
والقانونية ، وهو الذي عناه الشارع هنا قطعاً فإنه قد نص في متن القانون على
تقديرها بالنسبة للغة وعلى أنها تنقص نسبة ما تنقص من أعيان الوقف وصرح
في المدونة التفسيرية بأنها تعتبر كالسهم وكل هذا لا يمكن أن يكون إلا إذا
كانت دورية كما هو واضح كل الوضوح .

ومعنى كونها دورية أن يكون إخراجها في مواعيد منتظمة مساوية ككل
يوم أو كل أسبوع أو كل شهر أو كل سنة أو من كل عدة مثلاً .

وليس من الضروري أن تكون أدوار المراتب موافقة لأدوار اللغة فقد تكون
متعقة معها وقد تكون مختلفة كما إذا شرط إخراج المقدار المعين كل سنة وكانت
اللغة شهرية أو نظير في موسم زراعية معينة من السنة ، أو شرط إخراجها كل

يوم أو كل أسبوع أو كل شهر أو في مواسم معينة من كل سنة وكانت الفلة سموية وليس من شأن هذا الاختلاف أن يعوق تقديرها التقدير النسبي إذ من أيسر ما يكون أن يعرف مقدار المرتب في مدة الدور الواحد من أدوار الفلة وإذا ذلك تعرف النسبة .

فإذا شرط الواقف أن يصرف من الربيع ما يلزم للـ صهرج تابع لسقاية (سبيل) كما فرع ماؤه لا يكون هذا من قبيل المرتب وأن كان ما شرطه مقدراً من المال وهو في حكم المعين وإخراجها مما يتكرر لأن هذا الإخراج لا يكون دورياً إذ يعاد الماء لا يكون في أوقات متساوية أو في حكم المتساوية بل هي أوقات تتفاوت تبعاً للحاجة والاستعمال وكذلك لو شرط تحديد فراش لمسجد معين من نوع خاص كلما بلى فراشه وبخود ذلك مما يشترط أن يقع فيه مقدار معين أو في حكم معين وكان مما يتكرر ويسكن في أوقات محتصة لا حاصط فيما ما يقع بين المونة والأخرى

٣٩٠ - (٥) المباشرة

ولا يطلق اسم المرتب على مقدار المعين المتكرر الدوري إلا إذا كان محدثاً ، أي لم يكن آخره في مقابلة عمل يقوم به من حمله أو وقف له شأن بحمله له ، على سبيل الصدقة والتلوع أو على سبيل الصلة والبر به ولا يحفظ فيه معنى الصدقة ولا أي معنى آخر سوى الصلة ، أو بحمله له نظير عوض مالي أو في مقابلة أعمال سبق أن دلت بها

فإن هذا حمله له آخره نظير عمل يؤديه فإنه لا يسمى مرتباً ويستوى بعد هذا أن يكون نفع هذا العمل راجعاً إلى الواقف أو الوقوف عليهم أو غيرهم ، وإن يكون هذا العمل من قبيل الطاعة والنفع العام أو من نوع آخر .

٣٩١ - فإذا وقف على مسجد أو مدرسة أو مستشفى وعين مقدير دورية كأجرة للإمام والمحليين والمؤذن والفراش والدرسين والأطباء ومأثرات الأعمال فيها لقاء عمومهم لم تكن هذه المقادير من الرسات في الاصطلاح الفقهي عند الختمية

وهو اصطلاح هذا القاعون كما سبق . لكن إذا شرط صرف هذه المقادير للقائمين بالشعائر في مسجد معين أو لمدربين في معهد معين ، وهو يعلم أن لهم أجراً يقابلونه ، لم يكن ما شرط لهم من قبيل الأجر وتمحصر عمومية هذه القرينة أن تكون المقصود به الرزق والصلة والقرى إلى الله بذلك ولا يكون ذكر الوصف لقصد الإيحاء إلى أنه أريد بذلك سبيل الأجرة وإنما كان لتعيين الموقوف عليه فيكون إذن من باب المبرات ، وذلك كالزكاة الآن على المدرسين بالجامع الأزهر أو على القائمين بالشعائر والخدمة في المسجد الحبيب أو الزينبي .

ولا يكون الشروط أيضاً من قبيل الأجر إذا لم يجرحه الواقف بمرج الأجرة ولم يسم لكل صاحب وظيفة أجره كل شرط صرف مبلغ معين في مصاع للدراسة أو المستشفى أو المسجد أو اشترط أن يصرف المسجد ما يكفي لإقامة الشعائر فيه وإدارته ورفقه وإصلاح شأنه فالشروط من باب المبرات لأنه لا يخرج بمرج الأجرة وإنما هو مقدار معين أو في حكمه لمدين اشترط صرفه لمصلحة فلا يصح سد هذا أن يكون من أبواب صدقة ما يستمر من الأجر ، ولكن اشترط كل شهر مائة لعملة شخص فإن هذا لا يخل بكونه مرتباً أن من الصدقة أجرة المسكن وأجر الخدم ونحوهم .

٣٩٢ — وإذا اشترط صرف مقادير معينة دورية نصرف لمن يقرأ القرآن أو كتب السنة في منزله أو عند قبره أو صريح معين كانت هذه المقادير في مقابلة ما يقومون به وسكون من قبيل الأجرة ولا يعتبر من مبرات في نظر هذا القانون . ويستوى ما إذا صرح بأنها أجر لهم ، أو سكت ، أو سلك ما يسلكه بعض الواقفين في مثل هذه الحال فقال أن هذا يصرف لهم على سبيل الصدقة بدلاً للحواف في حوار الاستئجار على مثل هذه الأعمال ، فإن مسكه هذا لا يغير الموقف لأن العبرة بالمقصد الحظيية ومن المعروف أن هؤلاء لا يقرأون إن لم يأخذوا وأن الواقف لم يشترط لهم هذا إلا في مقابلة القراءة ولولاها لم يعمل لهم شيئاً . وكذلك لو وقف على القراءة في مقاربه لا أحر لقراءتها وطهر أنه يقصد أن يعمل الشروط أحرأ لهم .

أما إذا حصلها قراء لمقاريء المنة رسمياً وكانت لهم أجور بتفصيلها لم يكن
ما حصل لهم من الأجر وكان من قبيل الإعانة والصدقة فيكون من باب المرات .
هذا إذا شرط ما شرطه على هذا الوجه أما إذا شرطه لقراءة معينة فانه يكون
مرتباً له بوصف كونه جهة لا أجراً لأشخاص ولا يصح بعد هذا أن يصرف في
أجور قرائها لما بينته سابقاً في نظره .

٣٩٣ - وإذا شرط لناظر الوقف في دفعه مقداراً معلوماً دورياً وأطلق
وكان هذا المقدار أجراً مثله أو أقل أو كان أكثر منه عما يجري فيه القضاة عادة
لم يكن هذا مرتباً وكان أجراً . أما إذا راد عن أجر مثله زيادة فاحشة كان قدر
أجر مثله من هذا المسمى أجراً لا مرتباً وكانت الزيادة من قبيل المرات تجري
عليها أحكامها الواردة بهذا القادر ، هذا إذا أطلق الوافد أما أن صرح أنه حصل
ذلك كله أجراً فلا مد من من اعتباره كذلك فلا يكون شيء منه من قبيل
المرتب أصراً للصريح الشرط وإن كان هذا عهدي محل تردد . وقد رأيت في بعض
كتب الأوقاف أن الوافد اشترط لدفع عيه باسمه مقداراً من مال معلوماً دورياً
يقرب من نصف الربيع وحمله له أجر بشرط واشترط مع هذا صرفه إليه أن يخرج
من النظر لأي سبب وحمله من بعده لأولاده ونزريته بدون قيد ولا شرط فهو إما
اعتبره هذا الصنيع قرينة على أنه أراد مجابته بالاستحقاق لرائد عن أجر مثله
وأسمها هذا الثوب لم يمد في ذلك عن التصواب ، وإيا ما كانت الحال قال هذا
المقدر يكون من قبيل المرتب إذا خرج من النظر أو آل استحقاقه لذريته .

٣٩٤ - وإذا شرط في ربيع الوقف مقادير معلومة دورية للمكاتب والخدم
والحارس وبقية العاملين في الوقف كانت هذه المقادير أجوراً لم فلا تكون من
المرتبات ولا تجري عليها أحكامها . فإذا شرط لأحد من هؤلاء مقداراً من هذا النوع
بعد تركه الخدمة بشرط أو بدون شرط كان هذا من قبيل المرات فانه لم يحمله له
على سبيل الأجر وتغير محل يقوم به وإما حمل له من قبيل الصلة والبر به حرام
لإخلاصه فيما سبق من خدمة الوقف أو صدقة ورعاية لضيف قدرته على العمل .

٣٩٥ - وهذا شرط مفادير معلومة دورية في ربيع الوقت لمن يقوم بخدمته هو مادام حياً أو عذمة أولاده مدة حياتهم أو إلى أن يسافروا مبيع الرجال أو لمن يقوم بتأديب أولاده أو تسيبهم صدقة معينة وأشبه ذلك فإدائات الوقت أو مات أولاده أو انتهى العمل لدى كلفوا به استمر صرف تلك التعاليم بهم مدة حياتهم أو لمدة معينة ، كل ما يتقاصوه أثناء إبقاءه بالعمل أحراراً ولا يكون مرساً ما بعد ذلك فإنه يكون من باب الإعادة والصله فيعتبر من المرتبات وينطبق عليه أحكامها ، اللهم إلا أن يظهر أن ذلك قد وعي في تقدير آخر العمل الذي قاموا به فيكون جزءاً من الأجر تأخر استيفاءه .

٣٩٦ - (٦) ألا تذكره لفائدة الوقت

وهذا شرط الوافد مفادير معلومة واكتملت فيها بقية الشروط السابقة ولكنه اشترط صرفه في مورد معه إلى الوقت فإنها لا تكون من قبيل المرتبات إذ لا يورث من حر في الاستعانة لنفسه والعرف أن يكون موقوف عليه ، والوقت نفسه لا يعتبر موقوفاً عليه . ويستوى في هذا ما إذا كان المقدار للشروط مما يجب إحقاقه بدون شرط أو كان إحقاقه متوقفاً على شرط .

وهو شرط الوافد من زوى من غلة الوقت ما يجب على أعبانه من خراج ونقبة الصرائب والأحرار كالأحكام ، أو بشرط أن يدفع من غلة الأعيان الموهوبة التي وقعت أقساط المدس الذي ذهبت به حتى ينتهي ، أو شرط دفع أقساط أي دير آخر يتعلق بالأعيان موقوفة ، أو شرط أنه يحتج كل شهر أو كل سنة مثلاً بمقدار معلوم من زرع ينفق في محبة الأعيان موقوفة أو في تحسيسها ونماء عتباتها . أو ينفق في شراء مسية وآلات وجميع ما يحتاج به في استعمال الأعيان موقوفة لا يسمى شيء من ذلك رزقاً ، وكذلك هو شرط مقدراً معيناً بشرط لوقت أو لأى إنسان آخر يؤدي عملاً من أعمال الوقت فإنه لا يسمى مرتباً لهذا المعنى والمعنى السابق وهو أنه أجر في مقابلة عمل .

أما شرط الوقت أداء أقساط الدين الذي عليه أو على غيره ولم يكن مداً

الدين متعلقاً بالأعيان الموقوفة التي شرط أدؤه من عنها ، أو شرط أن يحجر كل شهر أو سنة مثلاً مبلغاً معيناً من أرباع ليشترى بما يجتمع منه أعيان تكون موقوفة وملحقة بالوقف يكون حكمها حكمه وشرطها كشرطه أو تكون موقوفة بصرف ريعها في مصارف أخرى فإن هذا يكون من قبيل المرتبات لأنه مقدار معين توفرت له جميع شروط المرتب شرط لموقوف عليه هو الوقف أو من وقف عليه أصل الوقف أو غيرها .

٣٩٧ - النسخة بين المرتبات والخيرات رخصة المقررات :

بهذا اتضح المعنى الذى يفهم من المرتب في نظر هذا القانون ، وقد أسلفت في مواطن عدة معنى الذى يفهم من الخيرات ، وبالمقارنة بين هذين المفهومين يتبين أن النسبة بينهما هي العموم والخصوص من وجه ، فهما يحتملان في التقدير المعينة التي تنوافر لما لكل عنصر المرتب وتكون مصارفها خيرية إذ يصدق عليها أنها مرسات كما يطلق عليها اسم الخيرات لاجتماع المفهومين فيها . وتنفرد المرتبات في التقادير التي تكتمل فيها عنصر المرتب ، ولا تكون مصارفها خيرية ، وتنفرد الخيرية في الاستحقاق الذى تكون لمصرف خيري ولم تكتمل فيه عناصر المرتب ، كما لو حصل الملة كلها أو علة حصه من الأعيان الموقوفة أو سها من الثلثة لمصرف خيري ، أو حمل له مقداراً من المال غير معين أو غير متكرر أو غير دروي أو كان أحرأ ، فكل هذا مما تناوله الخيرات ولكنه لا يسمى مرتباً . وهذا المفهوم قد يرتفعان ولا يصدق واحد منهما على الاستحقاق وذلك في الاستحقاق الذى يكون لمصرف غير خيري ولم تكتمل فيه عناصر المرتب ، ومن ذلك المقدرات المعينة التي تكون من قبيل الأجرة أو يمود معها للوقف وليست من الخيرات كأجرة النظر وأجرة العاملين في الوقف وقساط الدين الذى ارتفعت فيه الأعيان قبل وقفها .

٣٩٨ - المرام

الأحكام التي رأى الشارع أن المصلحة توجب الأخذ بها في قسمة أعيان الوقف بين مستحقيه حملته على تقسيم الخيرات والمرتبات إلى دأمة وغير دأمة .

ونظراً لصعوبة الإتيان بمادة جامعة ماضية تؤدى المعنى الذى منه من لدوم وعدم
الدوام على وجه منقطع لم يذكر فى متن القانون شيئاً عن مصاه ولم يأت فى المذكرة
التفسيرية ما أكثر من قوله « والتجيرات والبرسات الدائمة هى ما كانت لها صفة
الاستمرار » ، وهذه العبارة لا تنيد من هذه الناحية أكثر مما يدل عليه « من
القانون » ، لاستمرار والدوام بمعنى واحد ، ولكنه ركز فى بيان المعنى الذى يقصده
إلى صرب الأمثال وترك الأمر لتقدير المحكمة ، فبمجموعة هذه الأمثال ومراجعة
الراعى الذى حمل الشارع على الأحكام لا يكون للحجرات والبرسات غير الدائمة
صيب من أعيان ادبف نستطيع المحكمة فى يسر ومهولة أن تقضى لكل حادثة
حكمها وأن تقر ما إذا كانت الحجرات والبرسات فيها تقتضى نظر هذا القانون
دائمة أو غير دائمة .

ولشارع قطعاً لا يريد من دواء المرسب أن يكون مرفعه مستمراً ما بقى الوقف
مؤبداً كالأو مؤقتاً ، وهذا راء حبيب أحدى سرد الأمثلة لمرفع الدائم بدأ بضرب
المثل بأوسع المعين يشترط مرفعه لشخص ثم يدرسته من بعده وأحق أقول فى ذلك
قدور اشترط ذلك فى الوقف مؤبداً ولوقف مؤقت الذى يصح فيه من هذا
اشترط وهو مؤقت بالمدة المنعوبة ، وهذا المرفع لا يمكن أن يستمر مرفعه ما بقى
أوقف مؤبداً قطعاً ، فما فى اوقف مؤقت من الشغل أن يستمر ولا يستمر .
وصرب له مثلاً أيضاً ما يحتاج به المسجد فى الإصلاح والمهارة وإقامة الشاثر^(١) ،
ولمسجد المعين من مصارف لنى بطل قطعاً من المحتمل أن يبقى ويستمر
الصرف إليه ما بقى الوقف ويحتمل ألا يكون ذلك . وهذا كان مدد كرم من أمثلة
الدائم ما يشترط مرفعه فى مصالح المرفع المؤبداً أو طول المدة التى أقت بها المرفع
وما يشترط مرفعه على مرفعه بقدر كفايته مدوم وقف قائماً مؤقتاً كالأو مؤبداً ،

(١) هذا المثل ومثلان الأتيان قد أطلق القول بهما فى المذكرة التفسيرية لأن
المرسوم الأول من ذكرها هو الشغل لم هو فى حكم المعين ولكن يجب مع
هذا أن تكسب منها عناصر المرتب حتى يسمى مرتباً دائماً ويعرف تفصيل
ذلك مما ورد بالأصل .

فإن هذه لا معنى أنه ردت لمرتبة لا يكون دائماً إلا إذا كان مستمراً ما بقي
وصف ، وكيف يمكن أن يستمر إليه هذه مع أنه أورد من أمثلة الدائم ما يستمر
ما بقي الوقت وما لا يستمر هذه مدة ، وكل ما في الأمر أنه مثل سلك من البوعين
ع هو الأعم الأغلب فيه ، مثل ما لا يستمر استمراره أن يارب لأدى ومثل
لما يستمر باستمراره بالمرتبات الخيرية^(١) .

والشارع قد صرب مثلاً لأقصى حد لعدم الدواء لمرتبة يحمل لكل . حد
من انقضاء حياته فقط ، وضرب مثلاً لما دون ذلك ما يشترط الاتفاق على شخص
مدين في تعليمه حتى يتبين منه وما يشترط بعاقبة في ساء مسجود معين أو إمام
سائه^(٢) ، ومن البين أن عدم الدواء لا حد لأدبه . وقد صرب مثلاً لأقصى
حد الدواء بعقبة كفة الفقير^(٣) ، ونص الأمثلة التي مر ذكرها كما صرب مثلاً
لما دون ذلك بقية الأمثلة السابقة ، ومن يؤكد أن للدوام حداً أدنى وهو ماحور
الحد الأقصى لعدم الدوام فالشروط للشخص أو الأشخاص المعيين بأسمائهم ومن
في حكمهم مما يضن أن مدتهم لا تتجاوز مدة نفاذ المقسمين ، يعتبر من غير الدائم ،
والطمان وما يوقها وما يطل أن مدته تتجاوز مدة نفاذ المقسمين كالمحدد المعين ،
وما يستمر مدة نفاذ الوقت مؤبداً كان أو مؤقتاً ، كل ذلك يكون من الدائم .
والمرى ذلك أن الشارع عمد إلى هذا التقسيم رعاية لمصلحة المقسمين ودفعاً
للمعسر عنهم بإقرار نصيب من أحل مرتبة يطل انتهاءه قبل انتهائهم فإن هذا يتحقق
لهم متاعب لا يحتاج بها ، فلو ذهبت في هذه الحال إلى القول بإعادة القسمة بانتهاء

(١) من هذا بطل ما في العهد الذي استدل به بعض من كتبوا في الوقف
بعد صدور القانون حيث يقول في تفسير الحريات والميراث " فاما ان تكون
حريات أو مرتبات دائمة أي تصرف من ريع الوقف ما دام الوقف باقياً . . . "
تفسير الدائم بأنه ما يستمر ما بقي الوقف . ومن الغريب أنه بعد ذلك يسطرون
نصين نصرت الدائم بما إذا شرط أن تصرف من ريع مائة حصة مسكون
لأحده ولغيره من غيره . وما إذا شرط أن تصرف من أربع مسكون ما يكفي
لإقامة السعائر في مسجد لمدة .

(٢) راجع المصنف جزء ٦ ، الصفحة ١٢٥ هـ .

للمرتب لا تقينا ضرر تحرئة الأمانة وعرفها ، وكذلك لا نستطيع تجنب مثاق إعادة
القسمه ومضارها ، وإن أخذنا بعدم إعادة القصة وأبقيناها لازمة لم نستطع تجنب
الضرر الذي يث من قسمة هذه الحصة التي تكون في الأمر لأعب فتم سير ،
ولذا عمد الشارع إلى سد الثغرات ودفع الضرر عن المفسدين أي ما كان بعدم الإفراج
عن هذا المفسد . ومعنى صموه هذا معنى يتكسب أن يعطى له نص حاكم إذا شرع
منه من الزمن معينه ، فإن كان نص على شخص لم يتجاوز مدة هذه الطقة لمفسمة
فإنه للمرتب حصته ، وإن علب على الفل أمها لا معها في مبرره حصة .

٣٩٩ - وهو شرط في ربه ، فله مائة كل شهر أو كل سنة لانه ولو لمسه
أو لم يخدمه أو لأحدى مدة حياته أو لمدة معينة أو ماداء عراً أو ما بقي مشتملا
على العلم أو نحو ذلك كان هذا من قبل المرتب مؤقوتاً وغير الدائم لأن مدة
استمراره لا تتجاوز أقصى مدة هذا المرتب . وكذلك لو شرط أن يعطى كل نفق
من ذريته الحقة الثلاثة مائة مدة حياته ، وإذا كانت غير متروحة ، أو شرط أن
يعطى كل محتاج من ذريته أو من طائفة معينة كل شهر أو كل عام ما كفيه ،
أو وقف على أولاده وذريته على أن يعطى كل شهر مقدار معين من الحب ومقدار
معين من النقد لكل من يكون منه حياً من الأرواح ، فإن يعطى منه من
الحب وضمينه من النقد لكل من يكون متروحة منهم وما بقي من الربح تحتفظ
به المشتري ، يجمع منه أحسان نحق ما وقف ، كان كل هذا من قبيل المرتب
غير الدائم لأن ما شرط لأحدهم مقدار غير ما شرط للأخرين وهو نص في مدة
ولم يحمل ما أخذ به جهة بعضهم . وكذلك لو شرط أن تصرف من ربيع كل
شهر أو كل سنة مائة يزيد ثم من بعده ثم من بعده بكرة أو لانه فلا
لصلته لأن المدة لا تصل إلى مدة الدوام وفي الصورة الأولى كانت حلفت
الاستحقاق ثلاثاً ولكن هذا لا يبرر بوضع في الثلاثة مستحقين قد عير
بأنماهم فسكاه كشخص واحد ناصر في مدة التي يستمر فيها استحقاق هذا
المرتب ، وإذا شرط أن تصرف من ربيع وقعه لإش . مصحة أو مستحق أو ما حقا

أو مدرسة أو مسجد بين أوصافه، أو ما يحتاج إليه في تقدم إيشائه ولم يزد على ذلك،
 كان هذا من الخبرات التي تعتبر في حكم المعينة ولكنه ليس من قبيل
 المراتب حيث لم تكتمل فيه عناصر المرتب، أما إذا شرط أن يحتجز من أريع
 كل سنة مقدار معين ليصرف ما يجتمع من ذلك في الإيلاء أو الإتمام فإنه يكون
 من قبيل المرتب غير الدائم إذا كان من المنتظر ألا يستغرق ذلك زمناً طويلاً
 يتجاوز أقصى حد المؤقت أما إذا كان من المنتظر أن تتجاوزها فإنه يكون من
 قبيل المرتب الدائم وهذه الخصال فرضية محضة لا تكاد توجد ولا أعرف أحداً
 وقتد وغم التجارب الطويلة .

٤٠٠ — وه شرط مرتباً معيناً أو في حكم المعين لمصرف خيري لا يضمن
 انقطاعه ولم يؤقت ذلك عدة أو طغقت كان مرتباً دائماً، سواء أ كان الوقف
 مؤبداً أم كان مؤقتاً، كما لو شرط مقداراً معيناً من العلة يصرف كل سنة للفقراء
 أو شرط أن يخرج منها كل سنة ما يكفي نفقة عشرين فقيراً ثم يصرفه للناظر
 بحسب احتياجه إلى من يرى من الفقراء على أن يقدم في ذلك الأخرج،
 أما لو شرط لفقير معين ما يكفي لنفقه فإنه يكون من المرتب مؤقت وكما لو شرط
 مقداراً معيناً يصرف كل سنة في مصالح المسجد أو في تجهيز المحدثين أو في
 تكفين الموتى ودفنهم أو تجهيز المتروحات الفقيرات أو في معونة من يريد الحج من
 الفقراء أو شرط أن يصرف منه كل سنة ما يكفي لعدد معين من هؤلاء، أما إذا
 شرط أن يصرف من ربه كل سنة في تجهيز من يريد من المحدثين الجهاد
 أو الزواج أو الحج أو في تجهيز ودفن من يموت فقيراً فإن هذا لا يكون من قبيل
 المرتب أصلاً حيث لم تكتمل فيه عناصره .

وكذلك يكون المرتب دائماً إذا كان مصرفه مما يضمن انقطاعه وكان من المتيقن
 أو من الراجح أنه يستمر إلى ما بعد انقضاء منقسمين، كما لو شرط صرف مقدار
 معين كل سنة في عمارة ومصلح مسجد معين وإقامة شعائره فيه، أو شرط أن يصرف
 له كل سنة ما يحتاج إليه في مجموع هذه الأمور، أو شرط أن يصرف ما يحتاج إليه

في مصالحه وقامة الشعار فيه. فما لو شرط للمبرة وحدها كن اشترط أنه كلما احتاج
إلى المبرة والمرة صرف في ذلك من الغلة ما يقدر الذي يحتاج إليه ، لم يكن هذا
من قبيل مرتب أصلا حيث لم تكن فيه عاصره وكذلك يكون الحل في المدرسة
ولمشق والمبجذ ورباط ، التنكية

وكذلك يكون المرتب دائما لو كان أسر أهله في الدوم كأمر بقتسمين ويريد
عه ، كما لو وقف على نفسه ثم على أولاده وذريته وفقاً مرتب الطنقات وشرط
في وقفه حد مرتب لأولاد أخوته وأخواته لأصلهم وأراد أولاده أصله فسمه
ابوقف من أولاد الأخوة والأخوات منهم في الدوام ككن أولاد الواقف
في الدوام سواء سواء فلا يقتر مرتبهم غير دائم . وكذلك لو كان هذا المرتب
مشروط لمعين ثم لذريته من بعده أو ثلاث طنقات أو بطنقين أو لاطنقة الأولى
من هذه الذرية . وكذلك لو وقف على نفسه ثم على أكثر أسرته ثم على أكثر
أسرته الأكر وهكذا طنقة بعد طنقة إلى أنقراض ذريته وشرط أن كل من
يكون مستحقاً للوقف من هؤلاء يعطى من ريعه كل سنة ألف حسبه لأخوته
وأخوته ، أو وقف على أولاده المذكور ثم أولادهم المذكور ثم ذرية عن أن
يصرف كل سنة ألف لمن في طنقة المستحقين من لأبائهم من ذرية الواقف ،
فالألف لمشروط في صورتين مرتب دائم لأنه حمل لطنقات متعاقبة
وإن لم تكن بها نوال في الصورة الأولى وقد يكون بينها ذلك وقد لا يكون
في الصورة الثانية .

٤٠٦ — وإذا شرط مرتباً أهلياً أو حبرياً مائة سنة فما فوقها كان
من المرتب له دائم لأن مدته تزيد على ما ينتظر أن تنقضي طنقة بقتسمين ، وإذا
شرطه لشرب في دونه كان مرتباً غير دائم لأن مدته مما يصعب على الطل
أن تبقى فيها طنقة بقتسمين ، وإذا كانت مدة ما بين مائة وبين العشرين
كان الأمر محتملاً باختلاف الأحوال والظروف ، وإذا دس يكون المرجع
هو تقدير المحكمة .

٤٠٢ — والعبرة في الدوام وعدده بما يكون عليه الحال عند قسمة الوصف ،
 فقد يكون للرتب بمقتضى مدلول شرط الواقف من الرتب الدائمة ولكنه عند
 طلب القسمة يكون من الرتب غير الدائمة ، كما لا يشترط مرتبة لسته ثم انطقه أو
 طبقات محدودة من درجتها ولم تطلب القسمة إلا عندما آل الاستحقاق للطبقة
 الأخيرة المستحقة من درجتها وقد انقضت هذه الطبقة ولم يبق منها إلا واحد
 فإذ ذاك لا بد من اعتبار هذا الرتب غير دائم وكذلك لو كانت القسمة قد طلست
 وكانت هذه الترتيب محوزاً عقلاً وتجاوزت من ليس أو كانت شعبة . يمكن لا يرجي
 أن يكون لها ولد لما مضى طرأ عليها استؤصلت بسببه . وصانها فلا مانع من
 اعتبار هذا الرتب غير دائم ، وكذلك لو كان هذا الرتب لرجل ودرجته وطراً عليه
 مثل هذا لمرض ولم يكن له ولد . أو لم يكن لواحد منهما أولاد ، متزوجا كل
 أو غير متزوج ولكن لم يحصل اليأس من وجود ولد له فانه اعتبر من لرتب الدائم
 مهما كان الأمر ، فان المسمى أحده في هذا الموضوع هو دفع الضرر عن المفسدين
 بانقدر المستطاع

٤٠٣ — أحكام الرتب

عرض هذا القانون لطائفة من أحكام الرتب ، بعضها في أحكام عامة
 سبقتها ، غيرها ، كالحكام التافيت والتأييد ، وأحكام وقف غير السلم ، وأحكام
 القول ، وأحكام الرجوع والتغيير ، وأحكام انتهاء الوقف ، وأحكام الاستحقاق
 الواجب ، والبعض الآخر أحكام خاصة ؛ كبيان القسمة الذي يستحقه أربابها
 في أحوال معينة ، وبيان مركزهم حين قسمة الوصف وحين اختيار باطره .



استحقاق أصحاب المراتب في العدة

مادة ٣٦ - إذا جمل الواقف علة وقفه لبعض الموقوف عليهم وشرط لغيرهم مرتبت فيها قسمت العلة بالمخاصة بين الموقوف عليهم ودوى المراتب بالنسبة بين المراتب وبقى العلة وقت الوقف إن علمت العلة وقته ، وإن لم تعلم وقت الوقف قسمت العلة بين أصحاب المراتب والموقوف عليهم على اعتبار أن للموقوف عليهم كل العلة ولأصحاب المراتب حصة قدر مراتبهم ، على ألا تزيد المراتب في الحالات عما شرطه الواقف .

مادة ٣٧ - إذا شرط الواقف سهاماً لبعض الموقوف عليهم ومراتب لبعض الآخر كانت المراتب من باقى الوقف بعد السهام فإذا لم يبق الباقي لمراتب قسم على أصحابها بنسبتها
مادة ٣٨ - تنقص المراتب نسبة ما ينقص من عيان الوقف .

٤٠٢ بين القانون في هذه مواد بمقادير التي يستحق أصحاب المراتب في الأحوال الواردة به ، وهو يرى بهذا إلى النقص من الأحكام التي كان يعمل بها ، كانت تسمى بتقديم المرتب على غيره وأن سرق كل العلة وإلى النسبة بين أصحاب المراتب ودوى السهام ، اعتد لها كأصحابها في العلة ، وإن كان في الواقع لا يرم إلا إلى نقص حسب تنقص العلة أو الأعيان ودعت بها طريقة السهام في الأحوال التي تريد فيها ، واتفاق الشرع . العدالة كأنما يقتضيان لطرذ القاعدة والعمل بها أيضاً في حالة زيادة ونقص إذا كانت ناشئة عن ارتفاع قيم الحاصلات ومنع لأعيان وانقطاع قيمة النقد ، وكيف ينسحب من ذلك طريقة السهام أن يبقى للمراتب لا يريد إن كان قد شرط الشخص حصة كل شهر في وقت كان

يكفل له هذا المقدار معيشة هينة ويبقى له بالكثير لرخص الحاجيات وفي وقت كانت
أجرة الفدان مثلاً من الأرض الموقوفة لا تزيد عن خمسة جبهات ثم ارتفعت
الأسعار ارتفاعاً عظيماً وأصبح الخنبة لا يبقى له عما كانت تبقى له من عشرون قرشاً
في معنى وصارت أجرة الفدان ثلاثين أو أربعين خنبة . ولكن الذي حمل لجنة
الأحوال التخصيص على هذا أنه قد عثر عليها وحود السد القوي مصاً أو أحداً .
وعندئذ أسألوها لو اعتمدت على المعنى والقياس والاستناد إلى الأغراض الصحيحة
للتواقفين وذهبت إلى القول باطراد هذه القاعدة والعمل بها في حالة النقص
والزيادة لما بدت عن الروح الفهمية ولحققت العدالة في الحلالين وأصبحت أصحاب
المرتبات كما انتهت منهم للآخرين .

والمراتب تنقص لنفس الفقة ، ونقص الملة قد يكون ناشئاً عن ضعف الأعيان
الموقوفة ، وقد يكون ناشئاً عن انحطاط قيم الحاصلات وأجر المدفع وعلاء الفقد ،
وقد يكون ناشئاً عن نقص أعيان الوقف ، وقد يكون ناشئاً عن اجتماع هذه
الأسباب الثلاثة أو اجتماع صبيين منها .

(١) نقص المراتب وانحطاط الفقد

٤٠٥ — بين الشارع في السادة ٣٦ طريقين لقسمة الفقة يرمى بهما إلى
نقص المراتب في بعض الأحوال ، وإلى عدم زيادتها مهما كانت الحال ، وسلك
هاتين الطريقين في وضع معين ، وهو ما إذا كان الوقف قد حمل عنه وقعه
لبعض الموقوف عليهم وشرط لتغير مرتبات فيها .

فوضع هذه الملة وأسبابها لا يتحقق إلا إذا كانت علة الوقف قد حدثت
من أوقف موقوف عليهم ، وشرطت في هذه العلة مرتبات لا في بعضها ، وكانت
هذه المراتب مشروطة لمير من حيث لم العلة لا لهم ولا لمعهم .

معنى عمل العلة لبعض الموقوف عليهم

٤٠٦ — أراد الشارع من جعل الوقف غلة وقعه ببعض الموقوف عليهم
أن يكون قد قصدهم بوقعه وصنع ما يصح من أحدهم وكان مستحقاقهم فيه هو المقصد

الأصل والعرض الأساسى ، أما غيرهم فإنه أدخل معهم فى الوقف تائماً وواقعاً
وكان له حظ فيه لا يقاس بحظهم وقد ورد هذا المعنى واضحاً أهم الوصول بمحاصر
لجنة الأحوال الشخصية والمذكرة التفسيرية كما أنه يفهم منها حياً من عبارات
المادة وسوفها .

وهذا المعنى إنما يتحقق إذا كان معظم الاستحقاق لهذا البعض ، وكان
ما شرط لغيرهم هو القليل ، وبوصول إلى هذا أمر محقق إذا عرفت أن العلة حين
الوقف ، إما إذا لم تعرف فإن الوصول إليه أيضاً يكون سهلاً وهياً من الرجوع
إلى الأغنياء الموقوفة والمقدار المشروط وسياق الإنشاء والشروط ومراعاة جميع
الضرور والملاسات ، ولا يكاد الأمر يشتهر إلا فى أحوال نادرة ، على أن سقف
قريباً من شاء الله على المراد من معرفة العلة ومعرفة نيت من حالات الجهالة نادرة
ولا شكاد بحدوث أكثر الأوقاف وبخاصة الأوقاف التى وقع وثيقه فى ظل قواعد
الرسوم لنظمة المتماقية .

أما إذا تبين أن الواقف قد قصد بوقفه هذا المير ، أو أن امرئيين كانا
مقصودين به على السواء ، أو كان الأمر مشوباً ، فإن هذه الأحوال جميعها
تكون خارجة عن وضع المسألة ولا تفتق عليها أحكام هذه المادة ، ولا يمكن القول
فيها بأن علة الوقف حدث لبعض الأوقاف عليهم وذلك كمن اشترط صرف
المرتبات لأزواجه وإن استمرت كل العلة وكمن وقف نيتاً عشرين عاماً وشروط فيها
مراتب قدرها تسعون حبة ، فما يحتاج إليه الدوراء المندوب إليه من حاجيات
الضيافة وتبين أن العلة حين الوقف كانت منه وعشرين جنبها فى السنة . ومن
وقف روقاً من أروقة الأزهر وأبى هذا وعياً أخرى وشروط فى العلة أولاً
مراتب لشيخ الرواق ومنه وثيقه وأمن مكنته وودعه ورويه وعدد معين من
المدرسين به وعدد بر و على المائة ليكونوا صلة به كما شرط أن يصرف فى مصاع
الرواق ما يكتفى لفرشه ووقوفه وغير ذلك وأن تراد مراتب أرباب الوطائف
والطلبة فى كل زمان بمحسه ، ثم شرط فيها بفضل عدد ذلك مراتب تصرف

المدارس وملاحية معسة ، ثم شرط فيما يفضل مرسات لقراء في مقاربه كثيرة ثم
 جعل الباقي سد ذلك كله وقفاً على أولاده وذريته ، ولم تعرف الغلة حين اوقف
 ولكن عرف أن لأعيان من سكن حالتهم تحبب عن وقت لوقف لا تسقط ،
 وأن فيه الحصلات ومن دفع الرعيت عما كانت عليه حين الوقف ، وأن الغلة ،
 في الطرود التي يصنع منها فصول من طرود حين الوقف ، أجرة لا يفصل منها
 شيء ، وإنما فصول من القليل من سد الوقف ومعرفة هذه الظروف فتقطع بأن
 اوقف لم يقصد ذريته بهذا الوقف وإنما قصد به أصحاب الرغبات وكل ما في
 الأمر أنه أراد أن يجعل ذريته معصرة ، عما يفصل من الغلة ومن دفع نحو
 ألف فدين على نفسه ثم من بعده تكون الغلة للمعاهد العلمية وبمهد أبحاث مائية
 ومجرا به ولأبحاث طبية وغير ذلك مما يعود نفعه على السكان وشرط أن تصرف
 بروحته من الغلة كل عام أربعة آلاف من الخبثات وعرف أن الغلة حين الوقف
 كانت ثمانية آلاف في السنة ، وهذا لا يمكن أن يقل أنه جعل الغلة لهذه الجهات
 وبأن كان الباقي يذهب على ذلك ، كما لا يمكن أن يقل أنه جعل الغلة لروحته ،
 بل مما سواه في القصد ومع ذلك أراد أن يكون مركز الزوجة أقوى وأمن فشرط
 لها مقداراً ثابتاً ، ومن وقف مقدراً من الأرض على موقوف علم وشرط فيه
 مرسات كثيرة ولم يبين حالة الأعيان وكانت ثمرات في بعض السنين العادية تزيد
 عن نصف الغلة وتنفق عنه في البعض الآخر ، فنزل هذا الوقف لا يمكن الحكم
 على قصده ولا يعرف أن كان قد أراد أن يجعل الغلة لبعض الموقوف عليها فسمى
 الذي أرادته الشارع أولاً وإن كان مسبق لإشياء بين على لأمر فكان لأمر
 في الحقيقة مشبه ولا يكون من وضع هذه مسألة ولا تطلق هذه أحكام هذه الغلة .

٤٠٧ - وجعل الواقف الغلة لبعض الموقوف عليهم قد يكون بأن يجعلها
 لهم بدون بيان حصص ولا سهام ، وقد يكون أن يجعل لكل فرق غلة بعض
 الأعيان الموقوفة ثم شرط في كلت الحالتين مرسات لغيرهم في هذه الخبيج ، وقد
 لا يسلك طريق حصص الأعيان وسلك طريق السهم وشرط بعد ذلك مرسات

في العلة جميعها. هذا هو المورد من حمل العلة في مقابلة المراتب، وهو شامل لكل وضع يكون عليه جمل الثلثة لم سوى جعلها لم مرتبات فيه لا يشهد لأن الغنة كلها في هذه الحال تكون قد ودرعت على جميع الموقوف عليهم من طرق مدست فتكون خارجة عن وضع هذه السنة ولا تصق عليهم أحكامها، وهو وصف أرض له على أولاده وفريته وفقاً لمرتب الطقات على أن يأخذ كل مستحق كذا كل شهر من عنتها، كذا كل سنة منها على أنه قد قصرت العلة في مدة استحقاقها بحصة وإن رادت استحقوا الزيادة كذلك وشرط مع هذه مرتبات حدثت به زيادة وأهنة فإن هذا الجمل لا يكون من وضع هذه السنة لأن المستحق كان من قبل المرتبات وليس أحدها، الحق من القبة في سطر، به أنه مرتب وأن يستحق في البقية على أنه جمل علة، وحكم هذه السنة كان ولا زال أنه قد تمت ائمة بالجميع أو زادت استحق أصحاب المرتبات الأربعة كل ما شرطه من أن قصرت نحو هو ولا يكون في كل سنة ما شرط له

وحمل أو ائمة هم بمعنى التي لا يذهب منه، كما هو واضح من عبارة مادة وسبق ذكر التفسيرية وبيانها للأحوال التي أشرت إلى أن القانون أراد علاجه، لأن ما ذكره وصرح به فلا بد من حمل العلة في من طرق ذكر المصروف العام الذي يستلزم ذكره أن يكون موقوفا عليهم، فلو جعل أرضاً له صدقة موقوفة على أن يعطى من غلتها كل سنة فلان كذا وفلان كذا، حتى يمر وسك و رد حتى أن مصرف ما يريد من الثلثة الفقراء، بحكم قوله في صدقة موقوفة ١٠٥، تنطبق أحكام هذه المادة، لأن الفقر، وإن كانوا ممن الموقوف عليهم، وهم ما يحصل من ائمة بعد المرتبات وقد يكون معظمها، لا صدق عليهم أن ائمة قد حمل في العلة بالمعنى المقصود، وتكون الحكم في هذه السنة هو مذهب إليه ائمة من تقديم أصحاب المرتبات عليهم من أنات من العلة لا مقد ما شرط لهم استحقوه جميعه وإن قصرت عنه تخاصوا فيه وإن رادت كانت الزيادة للمصرف العام وهم الفقراء.

٤٠٨ — وبعض الموقوف عليهم قد يكونون جميعاً من الأديين وهم للدين
يعبر عنهم الفقهاء بأهل الاستحقاق ، وهؤلاء قد يكون الوقف عليهم أهلياً كالوقف
على فلان وذريته وقد يكون خيرياً كالوقف على فقراء القراءة أو على طلبة العلم .
وقد يكونون جميعاً من الجهات وهي التي يراد بالوقف عليها الصدقة والنفع العام ،
فالوقف عليهم دائماً من قبيل الوقف الخيري وقد يكونون من لموعين .

والمراد ببعض الموقوف عليهم هم غير أصحاب المرات ، أي أن أوقاف جعل
الموقوف عليهم فريقين فريق أصحاب المرات والفريق الذي يستحق أصل الملة
مهما كان أسلوب إنشاء الوقف وشروطه فلهذا وقف على أولاده وذريته على
الاستحقاق الأبنى منهم سوى ما يكسبها من الفقة اللاتفة بها ، ثم شرط بعد ذلك
مراتب لأشخاص ، كان بعض أوقاف عليهم هم الذكور من أولاده وذريته فقط
وإن كان أسلوب الإنشاء يفيد بأنه أن الملة جعلت للأولاد والذرية ، غير أن
شروطه في الإثبات قد بين مراده وبذلك تكون الإثبات من فريق أصحاب المرات
ولا يقال إنهم ممن جعلت لهم النسبة ولا أن مراتبهم مشروطة ببعض من جعلت
لهم الملة وتطبق على استحقاقهم أحكام هذه المادة

٤٠٩ — المراد بشرط مراتب الغير هم في الملة

لا بد أن تكون المراتب قد حصلت في الملة من طريق شرط الرافق ،
أما إذا كانت تقرير من المظهر أو من تقاضي ولو بحكم فإنها لا تكون من هذه
المراتب . وأطلق اشتراط المراتب في الملة لغير من جعلت لهم نصار شاملاً لجميع
الأوضاع والعصور . فهو شامل ما إذا اشترط في عقدة الوقف ، وما إذا اشترطها
بعده في إظهار تغيير . وشامل ما إذا بدأ بإنشاء وقفها وحمل ما يوصل عبها لثبوت
الموقوف عليهم مادام معنى الحمل لم انتهى سبق بيانه متحققاً ، وما إذا أردها
إنشاء هذا الإنشاء ، وما إذا ذكرها بعد تمامه وأخرجها مخرج الشرط ، كما يحصل
في أكثر الأوقاف ، وسيان أن يكون قد اشترط في هذه الحال وفي التي قلنا
المراتب بخراج هذه المراتب ولم يشترط ذلك . فالمراد من اشتراط مراتب في الملة

ما يندول كل هذا ، وليس معناه قاصراً على أن يكون أحرجها مخرج الشرط ،
وقد أوضحت لمذكرة التفصيلية هذا المراد إيضاحاً تاماً . ومن الواضح أن
الاستحقاق يكون من قبيل اشتراط مرتبة في لو شرط مرتبة لطائفة من المستحقين
أو الجهات ، على أنه إذا لم يتمكن الصرف لأحدها كان ما شرط له للمدين ثم بطل
الاشتراط لأحدها أو صدر صرفه لم يعد وجوده أو لزومها أو لأى مانع آخر ،
فإن استحقاق الدين لما كان مشروطاً باستحقاق لمرتبة مشروط ، أما إذا بين
لكل منها مرتبة ولم يرد و بطل ما شرط لأحدها أو صدر صرفه ورجع إلى أصل
الذمة أو اعتزم منقطعاً مصروفه المبرأ . فإن استحقاق هذا القدر حيث لا يكون أنياً
عن طريق اشتراط المرتبة بل عن طريق آخر فلا يطبق عليه أحكام هذه المادة .

٢١٠ - المراتب بالمرتبات

قد أوضحت فيما مضى معنى لمرتبة ونبئت العناصر التي يجب توافرها
في الاستحقاق ليصبح إطلاق اسم لمرتبة عليه ، وقد اطلعت لمرتب ها فم تقيده
بأنى قيد فتساوت المرتبات الدائمة ومرتبات غير الدائمة ، وداولت لمرتبة الجبري
والمرتبة الأهلي ، وتساوت المرتبات سواء أكانت كلها في مرتبة واحدة أم كان
بعضها مقدماً على البعض الآخر بالشرط كما وقف على أن تصرف مرتبة معينة
من أربح ثم يصرف من أفاضل مرتبات أخرى ثم من الفاضل مرتبات ثم تكون
المرتبة بقية لموقوف عليهم .

وطبقاً لأحكام المادة ٢٥ من هذا القانون يجب أن يكون الحكم هنا قاصراً
على المرتبة الذي يكون من قبيل الاستحقاق الاختياري ولا بد من الترتيب إذا كان
من الاستحقاق الواجب ، فإذا شرط لواحد من ذوي الاستحقاق الواجب مرتبة
في وقف ما زاد عن ثلث ماله وكان هذا المرتبة مدر ما يجب له أو دونه لا يطبق
عليه أحكام هذه المادة التي يراد بها إدخال النقص على هذا المرتبة فإن تطبيقها
يكون عساً كما هو واضح .

والحكم هنا قاصر على المرتبات فلا يسأل أنواع الاستحقاق الأخرى التي

لم تقتل فيها جميع عدس المرتب كان اشترط مقادير غير معينة أو غير متكررة
أو غير دورية أو كانت أجرة أو كانت لعائدة الوقت . فهدد كلها لا تسمى مرتباً
ولا تطبق عليها أحكام هذه المادة ، ويستوى أن تكون هذه المقادير أهلية
أو حيرية ، فلو اشترط أن يعطى فلان من علة وقفه بمدة موه أم حبسه مثلاً
ولم يعل الوقت حين استحقاق هذا مقدار سواء أو قصرت المدة عنه أحداً جميعها
وهو بقي له شيء أحده من العلة أو العلات لمقابلة ولا ينقص شيء مما شرط له
لأنه مقداره مسمى وليس مرتباً . ولو شرط في وقفه أن من تزوجت من ذريته
لإبائه يصرف لها كذا من الخبزات كلها ها أو ما يكفي لتجهيزها المهر الملائق
بأسرته صرف المال من تزوجت ما شرط لها ولا ينقص منه شيء وإن استغرق
ذلك كل العلة ولم يبق لسوقوف عليهم شيء لأن هذا المشروط ليس مرتباً ، وبشرط
أن يقع من العلة في إثناء مدرسة أو مسجد أو مستشفى أو مسجداً أو بين حياه وبضعه
لم ينقص منه شرطه شيء ، وإن استغرق العلة لأن ما شرط ليس مرتباً . وقد استدلوا
من الأمثلة ما فيه الكفاية عند الكلام على عدس المرتب .

٤١١ المراد بالمرتب

قد استعمل في معنى المرتب من أموالهم الذي وضع في وقف له أمير
وهو المسمى هذا الأمير والأمير شامل لأهل الاستحقاق ، حيرياً كان استحقاقه
أو أهلياً ، شامل للجنس

وخكم ما ذكره على مرتبتي بني اشترطت غير من جعلت من العلة ، قصدوا
بأنه وقف أو ما كانت التي اشترطت من جميع أو بعضها سواء كان منها مبررات
أميرهم أم لا يمكن فهدد لا تطبق عليها أحكام هذه المادة وإنما تطبق عليها أحكام
مذهب الإمام في حبيفة . فلو جعل أرضه صدقة موقوفه على زيد وكر وعلي
ومحمد ، على أن يزيد من عتقها كل سنة مائتين ولسكر مائة وحسين وعلي مائة ومحمد
حسين وكر ، أعطى لكل ما شرط له وما زاد عن ذلك يقسم على زوجهم
وأن قصرت عما شرط لهم اقتسموها بالخاصة . وإنما يظهر أن هذا متفق مع

حكم هذه المادة إذا عرفت الغلة حين الوقف وبين . يكن مأخوذاً منها ويحتسب
عنه إذا لم تعرف الغلة حيث يدخل النقص فيها على المرتبات ولو وقف على هذا
الوضع وشرط لزيد وبكر ماسبق ذكره ولم يرد ، استحقاقاً ما سمي لها وأن استغرق
الغلة ، وكذلك لو وقف على أولاده وخيرته وشرط لأحد أسائه مرساً استحققه كاملاً
ولو استغرق كل الغلة ولا تنطبق أحكام هذه المادة على هذه المرتبات لأنها مرتبات
شرطت لبعض من جعلت لهم غلة الوقف . ولو أنه كان قد اشترط في هذه الصور
الثلاث مع المرتبات المذكورة مرتبات أخرى لغير من جعلت لهم الغلة طلبت
على هذه وحدها أحكام هذه المادة فتقدر طبقاً لها ويكون حكمها حينئذ لا يمتد
حكم باقي الغلة ولا تراحم المرتبات السابقة التي لا أحد حصصها كاملاً أما هذه فهي
وحدها التي يدخل عليها النقص كما سيبيح .

والذي أمه به حق المعرفة أنه لم يحمل على التفرقة بين المرتبات المشروطة
لذوقهم عنهم والمرتبات المشروطة بغيرهم سوى لرغبة في إعطاء حكم ما هو الأتم
الأغلب وكان مظهر الشكوى مع احتساب كثرة التسميات وصور ، ولكن
العدالة ، انظر ، مثل هذه النتائج غير مقبولة والناسق المشرع طرد القاعدة كل هذه
كان يقص بالنسبة بينهما كما كانت الحال وهي مددت النص في ذلك
بهذه المادة .

٤١٢ - المزارع بالوقف

وهذا من « وقف » هو المزارع ، أي « يصحح » الحق عنه باسمه .
بالطريقة مرتبات وهو اوقف لدى مخرج من غلته سواء أكل كل ،
أم كان حصصه مكل أو دفاً مسددة عمارت من هذه الغلة وقف واحد ،
أعيان في عقدة وحدة وجعل هذه لأعيان حصصاً ، شائعة كنت أو مبررة ،
وبين من وقف عليهم كل حصص منها وشرط في غلة كل من في غلة حصص
مرتبات ، عتبرت أرفاقاً متعددة واعتبرت كل حصص منها وقف مستقلاً تنطبق عليه
أحكام هذه المادة على حدة فسطر إلى غلة كل حصص وحدها ، وفي من وقف عليهم

وحدهم حتى لو شرط في غلة حصه منها مرتبات لأهل حصه أخرى أو بعضهم
 اعتبروا من غير من جعلت لهم علة الوقف وإن كانوا ممن حصت لهم غلة الحصص
 الأخرى ، أما إذا بين الحصص ومن وقت عليهم وشرط المرتبات من غلة الجميع
 فإن الحصص كلها تعتبر بالنسبة للمرتبات وفقاً واحداً وكذلك يكون الحكم لو أنه
 لم يترك طريق تقسيم الأعيان إلى حصص ولكنه قسم الاستحقاق إلى سهام
 ومن لكل سهم مصرفه وشرط المرتبات على الأوضاع السابقة وإذا وقف وقعه
 وبين مصرفه وشرط في علقته مرساً ثم وقف أعياناً أخرى وقال في وقعه الثاني
 أن عنه الوقف من حيث تصرف على الوجه المبين في وقعه الأول أو ذكر لغلة الوافدين
 مصارف وشرطاً هي عين ما ورد في الوقف الأول كانت المرتبات مشروطة في علة
 هذين الوقفين واعتبرا وقفاً واحداً بالنظر لها . ولو أنه ، كثنى في وقعه الثاني
 بأن أحقه بالأول ، وكان إن حكمه كحكمه وشرطه كشرطه ، فإظهار من هذا
 أنه إذا شرط في الوقف الذي من المرتبات التي شرطها في الأول لا مثلها
 وأنه لا يرد تكرارها فيكون قد شرطها في العلقين معاً ، ويعتبر الوقفان وقفاً واحداً
 بالنظر لها ، وهذا من شأنه أن يضر بالمرتبات إن عرفت العلة ثم قصرت في مدد ،
 ويكون الضرر أشد إن لم تعرف ، كما يظهر بآدنى تأمل ، وهذا إذا تم القرائن
 على أنه أراد أن يشرط لأصحاب المرتبات في الوقف الثاني مثل ما شرطه لهم في الأول
 لا عبه ، فحسب بغير شكل مسد على حدة . وإذا لم يدهج العلقين في بيان المصروف
 ولم يكتب بالإلحاق وبين الثاني مصارف هي عين الأولى أو غيرها ، وشرط لأصحاب
 المرتبات الواردة بالوقف الأول مقدراً يساويها في وقعه الثاني ولم يتم قريضة على أنه
 أراد ألا يكرر للشرط اعتبر أنه أراد أن يشرط في الوقف الثاني لكل سهم مرساً
 آخر غير الذي شرطه له في الأول ويكونان وقعيين ويسطر إلى كل منهما على حدة ،
 أما إذا قامت القريضة على أنه لم يرد التكرار كانت المرسات واحدة مشروطة
 في العلقين معاً ويعتبر الوقفان وقفاً واحداً بالنظر لها ، كما لو وقف وبين المصروف
 وشرط في علة هذا الوقف ما تنبئ لإقامة الشعار والإيارة والعرش وغير ذلك

من مصالح المسجد الذي أنشأه ، ثم وقف وقفاً آخر وتبين مصروفه وشرط فيه مثل
الشرط السابق ، فمثل هذا لو وقف لا يمكن أن يقال أنه أراد التكرار وأنه شرط
لمسجده كدينتين لا حاجة إلى إحداهما ، ولا مخصص من القول بأنه أراد إخراج
هذه الكفاية من مجموع العنتين فيعتبر الوقفان وقفاً واحداً .

ولو وقف ثلاثة مثلاً في عقدة واحدة ما يملكون على أنفسهم ثم على ذرياتهم
وشرطوا في عنة جميعها مرتبات كانت الأوقاف الثلاثة وقفاً واحداً بالطرف للمرتبات
ولا تأثير لتعدد الواقفين ما دامت العقدة واحدة والمراتب قد شرطت في العلة كلها
ولو أن وقفاً وقف على هذا الوصف ثم جاء آخر ووقف أعياناً وألقفها بوقف الأول
وحصل حكم وقفه كحكمه وشرطه كشرطه واعتبرت المرتبات واحدة في الوقفين
لا متعددة كان ذلك كما لو وقف في عقدة واحدة .

ولمادة ٣٦ قيد مزارب حكم اتحاد الوقف وهي أياً قيد حكم تعدد
الواقفين في هاتين الصورتين وأشباههما ، ولكن بدلالة النص .

٤١٣ — نصيب المرتبات وكيف تقسم القدر لكل سنة .

وبإذا تحقق وضع لسنة على الوحة الذي اقترعه القارئ وبشت مداها هذا
البيان اعتبرت المرتبات كلها سهام شرطت في عنة الوقف في جميع الأحوال ،
ولكن يخرج السهام بمختلف باختلاف الأحوال فإذا كانت عنة الأهل أو موقوفة
التي شرطت فيها المرتبات معروفه حين الوصف كانت هذه العلة هي سهم ويكون
مقسماً ثلثاً ويكون للمراتب فيها سهم يسمح من نسبة هذه المرتبات في العنة
وللموقوف عليهم ما بقي من السهم ، فإذا كانت المرتبات السوية ٢٠٠ وكانت
العلة في سنة حين لوقف ١٠٠٠ كان سهم المرتبات هو ثلثي الخمس وكان
للموقوف عليهم أربعة الأقسام الناقصة ويقسم العنة كل سنة على هذا الأساس
على ألا يأخذ أصحاب المرتبات أكثر مما سمي لهم . وإذا جاءت العنة في سنة ١٠٠
كان لدى المراتب خمسها غيب وهو ٢٠ وإذا جاءت في سنة ٢٠٠ كان سهم ٤٠
ولا يستدون لكل عنة في هاتين الصورتين كما كان الحال من قبل . وإذا جاءت

في سنة ٥٠٠ كان لأرباب الميراث ١٠٠ ولا يأخذون كل ما سمي لهم كما كان
 لهم من قبل ، وإذا حدثت الفلة في سنة ١٠ أو أكثر من الألف - وقت زيادة
 أو كثرة - فبهم لا يستحقون إلا ما نسب إلى سميت لهم ولا يستحقون في هذه
 زيادة أي شيء ، وسبب ذلك في اعتبارها مساهماً فهي في الواقع لا تعتبر مساهماً من
 ناحية الاستحقاق في لا حيث تقصر بقدر وقت الوقف وحيث يجب أن يدفع
 لبعض عيالات الميراث أن سنة الميراث كالمساهمة من المال ثم على أن
 وقف ، أي أنه لا يكون موقوفه حين وقف ، فبهم مساهمة لميراث مساهماً
 مقدرها حين ذلك وهو اعتبار وحيه له قيمته ، وهذا الأساس كما قلت من قبل
 كل معنى طرد بحكم قصرت الفلة أو رادت ، كانت ميراث هي أكثر
 لاستحقاق وقته ، كانت لبعض وقوف عليهم أو غيرهم ، مادام الأساس هو
 : أنه لو وقف وقد اقترعنا أنه راعى النسبة حينما قدر وعند هذه الإرادة لفرضه ،
 وهذا هو أيضاً ما كان يقتضيه اسبق التشريع .

وهذه النسبة ما علمان أحدهما الفلة وقد عرفت ما به ، والآخر ميراث ،
 وهذه إن كانت معينة تعيناً حقيقياً فلا مرفها واضح وإن كانت من الميراث الحكمي
 فهي تختلف باختلاف الأزمان والظروف كمنقبات الأثاث من أولاده ودرجته
 راعى عند السكاف لم وقت استحقاقها لا وقت الوقف ، إذ من المتطوع به أن
 : لك في رعي ذلك بأنه غير أنهم ، تختلف باختلاف الأحوال والأزمان وأن
 مستحقهم يربون وينقصون

٤٩٤ وهذا ، تعرف الفلة حين الوقف ، تعتبر ميراث مساهماً أيضاً ،
 ولكن مقسم يكون في كل سنة مجموع عائلته ومقدار الميراثات ويكون منهم
 ميراثات في سنة كل سنة هو ما ينتج من سنة التقدير المشروط له إلى هذا المجموع ،
 أي أن قسمة الفلة تكون بطريق المولى بحيث تصرف موقوف عليهم في الفلة
 بشكل ونحوه لميراث مقدره ، ومن شأن هذه الطريقة أن يكون المقسم غير
 ثابت ، ومنهم ميراثات غير ثابت ، لأن المال غير ناشئ وهي الصغر الأساس الذي

النسب ما عني أنها لا تستحق أكثر مما شرط لها وبما جاء بالذرة التفسيرية
 صريحاً في أن المراد بالتقدير على أساس المتوسط هو معرفة النسبة والسهم في
 المتوسط لا متوسط المقادير الذي سبق أن استعصمها ، فإذا كانت هذه النسبة
 تعطي في العلة الحاكمة حين القسمة أكثر مما شرط لها فإنها لا تأخذ هذه الزيادة
 ويسمى الشرط كاملاً ويكون سهمها حين القسمة هو السهم الناتج من نسبة
 المقدار المشروط إلى مقدار العلة حينها .

٤١٥ — ونسبة العلة لطريق المول إذا لم تعرف العلة حين الوقف إنما
 تقوى على أساس أن الوقف قد حصل لبعض الموقوف عليهم كل العلة وحمل لبعض
 الآخر بها مرئيات فيصرب كل عند قسمتها بما سجل له ، وهذا الأساس إنما
 يستقيم إذا كان الوقف قد صرح بذلك أو أطلق ، ولا يستقيم إذا كان الوقف قد
 بدأ بذكر مرئيات وحمل لائق بموقوف عليهم ما فصل أو أطلق أولاً وللكم
 شرط في بعد الداء بإحراجها من العلة وتبين أن الآخرين هم المقصودون بالوقف
 ، فإنه لا يمكن أن يقال في هذين الحالتين أن الوقف قد شرط لائق الموقوف عليهم
 كل العلة حتى يصير بها كاملة عند قسمة العلة . وهذا عيب واضح من عيوب
 هذه الطريقة ، ويعيبه لأنكر أنها تدخل النقص على أصحاب مرئيات دئمة اللهم
 إلا في بعض صور الضرورة ، ثم تأتي بعد ذلك العيب المشترك وهو عدم الانساق لعدم
 طرد الحكم في مختلف لأحوال والصور على الوجه الذي ينته في القسمة إذا عرفت
 العلة ، على أن قسمة المول هذه ليس فيها غناء يذكر ولا تحقق المدانة على وجه
 مرضي في الأحوال التي كانت الدعوى الحقيقية لمن هذه الأحكام . فترأى وقف
 عمدة له حصة ثابتة في حق من الأحياء الراقية بذلك وشرط فيها مرئيات
 سوية قدرها ٥٥٠ حنيفة ثم المحطات درجة هذا الحق وشاغت العمارة بخد كبير
 حتى كانت لا تعمل في السنة أكثر من مائة جيبه ولم تعرف لعله حين الوصف ولكن
 كان من المقطوع به أن المرئيات لم تكن إلا حراً يسيراً ما إذا قسما العلة بطريق
 المول يأخذ الموقوف عليهم سوى الدس وما قول هذا وما تنتهيه بالنسبة لقوم يقطع

نائبهم المقصودون بالوقف ، وأريد أن يكون لهم أكثره كما هو المفروض في المسألة .
 ولو أن الشارع حصل الأحوال الثلاثة بدلاً من اثنين ، ودل أنه إذا عرف
 أو دلت القرائن على أن العلة لم يطرأ عليها بعد الوقف بعض بعدة سميت مرتبات
 لأربابها ، أما إذا عرف أو دلت القرائن على طرؤه هذا القصد ووجه عام فل
 عرفت العلة حين الوقف كان الحكم كذا وإن لم تعرف كان الحكم كذا لو أنه
 صيغ هذا لانتفى أهم القيود وكانت طريقة القول لا يتبعها ، إلا في أحوال مادرة

٤١٦ - نهر المرتبات

إذا كان الشروط في علة الوقف مرتبة واحداً فالأمر واضح ، وإذا تعددت
 لمرتبات في الشارع قد سلك في تسييره عن القايين وبالمذكورة تفسيرية سبيل
 اعتبارها جميعاً حصة واستخراج حصة أو سهم مجموعها . وهذه الطريقة لا تختلف
 في الواقع عن استخراج سهم كل مرتبة على حدة ، ففي هذا هو لا يبحر
 الموقوف عليهم صدر من هذه الطريقة أو تلك مادام مفسر وحداً وهو القلة حين
 الوقف أو عرفت ومجموع السمة والمرتبات في كل سنة يد لم عرف ، فحين بعد هذا
 أن نستخرج لجميع المرتبات سهماً يوزع بين أربابها كما صيغ ببعض الفقهاء في قصة
 التركة بين ذوي القروص والعصبة ، أو أن نستخرج لكل سهم من أول الأمر .
 هو شرط في وقته شخص مائة ، ولحظة حسين ، ولآخرى حسين ، وكانت العلة
 حين الوقف ثمانمائة بين نظراً إلى مجموع لمرتبات كانت مائتين وكان سهمها الربع ،
 وإن نظراً إلى كل مرتبة على حدة كان سهم الشخص اثنين وسهم كل من
 الجهتين نصف اثنين ، ومجموع ذلك هو الربع فلا فرق بين الطريقتين . وإذا لم
 تعرف انقضاء حين الوقف وجاءت في سنة ثمانمائة ونظر إلى سهم لمرتبات كلها كان
 الخمس ، وأن نظر إلى سهم كل مرتبة على حدة كانت السهام هي العشر للشخص
 ونصف العشر لكل جهة من الجهتين ، ومجموعها هو الخمس بعينه . غير أنه في حصة
 القول بحسب إضافة جميع المرتبات إلى العلة لاستخراج التسم لا حصاة كل مرتبة
 على حدة واعتبار هذا المجموع مقسماً بالنسبة له .

وسكر لشرع قد فعل طريقة الجمع لأنها طريقة تصلح في كل الأحوال
وهي لمناسبة في حالة ما إذا تعددت المرتبات وقدم الواقف بعضها على بعض ،
كأن قال يعطى فلان من عتبه كل سنة مائة وما فصل منها يعطى فلان منه خمسون
ثم يعطى فلان مما فصل خمسون وهكذا ، أو وصف وبين المصارف المقصودة
بالوقف وسرط أن يبدأ عطائه فلان مائة ثم يعطى بعد ذلك فلان خمسين ،
فإنه قد شرط مجموع المقادير التي سمى لأصحاب المرتبات في العدة التي قصد
بها غيرهم ثم به ، وإن كان قد قسم بعضهم على بعض في ذلك ، سوى مراعى
في النسبة هو جميع ما حصل لمرتبات ويكون سهمها بهذا المقدار ، أما قسمة
ما يصاب به السهم من المدة بين أصحاب المرتبات ومقدار ما يستحقه كل منها
على حدة فلا حكم لها إذ لا يكون فيه لأنه ، من هذا لا يبين انصافاً بين الموقوفين
عليهم وبين ذوي المرتبات أما صله ذوي المرتبات بعضهم ببعض فانه لم يفرص
لما في حصة بعض المصلحة ، أحكامه في مثل هذه المصالح انتهى من
جمله الواقف مدرج على غيره فبذلك في المقدر الذي نصب لمرتبات ولا شيء
يؤثر فيه لا ، من يسرى كل ما حصل له كما يستصح هذا في أقوال المصنف . . .

٢١٧ المزارع بعد وفاته

وهو الذي قرب منه مادة قسمتها هي غلة الوقف الذي شرطت فيه المرتبات ،
بما كان أو كلاً أو أرواقاً متعددة عتبرت بالنظر لهذه المرتبات وصفاً واحداً كما
سبق بيانه ، والتقدير قد أدى في هذا المقام بقصد الله ، مظهر من غير حاجة إلى
الإنباء وسكر هذا ليس من شأنه أن يقع في لسان قائل في المذهب المقصود واضح
، انتهى هنا يتحدث عن غلة حلت بالموقوف عليهم وقسم بين ذوي
المرتبات وناقى الموقوف عليهم ، وهي الغلة التي تكون حقاً حاصلاً لهم وهذه ليست
بالاصلي مئة بعد جراح ما على المدين مئة من المصائب والأحكام
وغيره ، وجرح ما يحتاج إليه في الصيانة والحفظ والمارة ومنه ما أوجب هذا
التدوير احتج به من صدق ربيع المساقى الموقوفة ، وإخراج ما يحتاج إلى إعادته

للمحصل على اقله وجبايتها كآخر الصلبي في الوقف وشبه ذلك . فمحتاج إليه
في جميع هذه الوجوه بحسب إجماعه من القلة أولاً ولا حق فيه المستحقين ،
فلا يعتبر مقسماً أو يدخل في القسمة إلا بمقتضى هذا . فلو شرط في القلة
ممرسات مقدارها مائتان وكانت القلة كلها حينئذ نصف مائة وكانت النفقات
في هذه الوجوه مائتين كان سهم أصحاب الممرسات هو الثلث لا الربع .

ويجب أن يراعى تساوى مدة الممرسات ومدة العلة ليتمكن إخراج السمة
واستخراج السهم ، فإذا كانت المدة واحدة كممرسات شهرية في علة شهرية
أو ممرسات سنوية في علة سنوية ولأمر واضح . وبين اختلاف المدة وكانت
للممرسات يومية أو شهرية في علة سنوية طرأ على الممرسات في مدة سنة ، وكانت
القلة شهرية والممرسات سنوية نظر إلى غلة سنة . ونظر إلى ذلك حين الوقف ،
أى إلى ما وقع أو كان واقعاً وقت الوقف ، ومدة التي ينظر إليها هي مدة السادة
على الوقف مباشرة أو التي وقع توقف ثمرة ، أى يكون عنها ممرورة
للووقف حين شرط وفد ثمة . رعاها حين من ممرسات أو ممرسات إذا كان
ممرورة فلا تصح أساساً لهذا الموضع مدهة . وإذا كانت الأرض تؤجر نظر
إلى أجرة المدة التي كان اوقف خلالها . وهذا السهم إلى ما كان مع وقف
إن كانت هذه لا تنبئ بمدة التي يحسب الطريق إلى سهم . وبين وقع وقف وقف ثم
إجارة وقيل إزاء الأخرى نظر إلى أجرة ممرسى

٢١٨ - وقد ثبت في معنى القلة في الاصطلاح الفقهي لا بدول
المدمة وأما لا بدول غير الأجرة وما يخرج لأرض وما يشر لأشجار . ويتبع
الحيوان وما يخص غلبته من من وصف وعود ذلك أى أنه لا بدول
إلا الأجرة وما يشره الفقهاء من لأغلب ، وأن علة لأرض إذا وقعت المراجعة
لم تكن بلا حصة الأرض من الخارج لأجمع ما أخرجت^(١) فالعين التي وقعت
إذا كانت مؤجرة فممر غلتها واضح ، أما إذا كانت تستغل فبيست عنها كل

ما ينتج منها إذ أنه لم ينتج من الأرض وحدها وإنما نتج من العمل ورأس المال
 والمعين ، فمثلا الأرض التي تزرع ليس ما تنخرجه من الزرع ناشئا عن الأرض
 وحدها بل هو ناشئ من رأس مال اشترى أو استؤجرت به المناشئة والآلات
 واليد و غير ذلك ومن عمل العمل على الزرع والقائم بأمره ، ومن لأرض ،
 فما نخرج يكون مقسوما على هذه الجهات حسب العرف وتكون حصة الأرض
 هي غلتها دون سواء . وإذا طرد إلى الواقع نظرة باخنة وحدها أن حصة
 الأرض لا تمدو أن تكون مثل أجرها وقد تزيد قليلا أو تنقص يسيرا وذلك
 أمر لا يؤم له ، ومن يعملون في أرضهم من مختلف الطبقات لا يقدمون
 على ذلك إلا برعنتهم في العمل وعن البطالة وحرصهم على تولى شئون أرضهم
 بأنفسهم ليحفظوا عليها قوتها أو ليكفوا استمرار إصلاحها على الوجه الأكمل
 ولم يكن هذا منهم لأنهم يرون أن حصة الأرض من المخرج تزيد على أجرها
 زيادة يستند بها .

ومتي راعينا أن حصة المعين من الغلة وأجرها يسكان يساه بان بداحرت
 الأمور في مجراها المادي ، وأن الحصة من الغلة تخصم لموامل متقلبة لا تأثير لها
 في الأجرة كإعمال القادحين بالاستغلال وعمايتهم ، والسلامة من الآفات المفاجئة
 وعدمها ، وأن الأقلية الضئيلة من المستثمرين هم الذين يشئون دوائر منظمة يمكن
 أن يستخرج مما ورد بها ما يعتبر غلة المعين الحقيقية وأن الأكثرية لا تعرف
 عن هذا شيئا ولا تلمى به ، وأن حالة الغلة حين الوقف تؤدي حتما إلى قسمة
 العول وفيها من المصار والميوب ما عرفت ، وأن الشارع حينما يقين إمع يمي
 بالأمور المعصطة التي تسهل معرفتها فهي وحدها التي تصحح لأن تتخذ أساسا
 ولا يلجأ إلى أمانة الأحكام بأمر لا تسهل معرفتها وبست منصبة ويكاد
 الاعتماد عليها يكون حيليا ، ومتي راعينا كل هذا عرفنا أن الأصل عنده في غلة
 المعين هو أجرها اللهم إلا إذا عرفت حصتها في حالة الاستغلال على وجه منصف .
 ٤١٩ ومتي فهمنا ما يريد الشارع من الغلة على هذا الوجه الصحيح كانت

معرفة في الأمم الأعلى من أسرار الأمور ولا تنحى إلى قصة العول ولا في
النذر اليسير .

وطرق معرفة الفلة بمعنى الأجرة كثيرة ، فإذا كان عهد الوقف قريباً فما
أسهل تقديره على الاقتصاديين مع مراعاة جميع العوامل التي تحب مراعاتها ،
وإذا كان عهده بعيداً وكان إسهاده من الإسهادات التي تذكر فيها قيم الأعيان
الموقوفة وصرائها ورسومها أو من الإسهادات التي يذكر فيها الرقيم السوى
كإسهادات لتغيير في المعارف كان من السهل جداً تقدير أجرة الدين حين
الوقف طبقاً للقواعد الاقتصادية .

وإذا لم يوجد فيها شيء من ذلك أمكن تقدير الأجرة بالرجوع إلى الصرائف
التي كانت مصرورة عليها حين الوقف ، أو بالرجوع إلى عقود وإسهادات ماخيرة
الأعيان المشورة وبما فيها في ذلك الحين . ويرى لم يكن شيء مما ذكر أصلاً ،
وهذا لا يكون إلا نادراً جداً وفي لأوفى التي تقدم عهدها ، فلا ممانس
من الانتحاء إلى قصة العول

٤٣٠ — وإذا كان حمل الفلة في عبارة أدلة على معنى لدى سبق إصاحبه
قد أملت له الاعتبار الساقية وهيئة ، فإن أساس الفكرة واستيعاب الأحكام
يقضيان بمحماها على ما يشمل الفلة الفعلية والفلة التي يتكهن أن تأتي منها
حتى تداول ما إذا كانت الأعيان الموقوفة غير مستغلة بالفعل ، إذ من الممكن
أن تعرف عنها بهذا المعنى ، أي أجرة مثلها . ويرى لم تكن مستغلة ولا مؤجرة
بالفعل . فمن وقف داراً له على نفسه يقع بها علة واستقلالاً وسكناً وإسكناً
ثم من بعده على مصرف بيها وشرط فيها مرآتت بعد موته ، ومن أنشأ عمارة
ووقفها قبل أن يؤجر شيئاً منها وشرط فيها مرآتت ، ومن اصطفته ظروف خاصة
إلى تعطيل أرضه سنة من السنين ثم استطاع ردها ولم يحد من يستأجرها ووقفها
خلال هذا العام وشرط فيها مرآتت ، هؤلاء لم يراعوا حين تقدير المراتب غلة
فضية وإعما راعوا العلة التي يتكهن أن تأتي منها إذا ذلك وهي أجرة المثل ، ولو أماننا

لعله على أنه التعيين حين الوقف كانت أحكام المادة غير متسوية لهذه الصور
وأساسها ، بدليس هناك أصل حتى نحل فيها عرفت أو جهلت ولأهدرنا
الأساس المعروف الذي راعاه الواقف في التقدير وعرف بين انظر غير مبرر ،
على أن حمل القلة على القلة الفعلية يصطدم بالاعتبارات التي عييت أن يراد منها
الأحرار أو ما يساويها إن كانت مستقلة بغير لأحبر

٤٢١ - المراد بحسب الوقف الذي تراعى له فيه هو الوقت الذي شرطت
فيه المرات ، وبعبارة هذا الحسب هي التي راعاها الوقف عند التقدير ، فإذا كان
قد أشترط وقته ولم يشترط فيه مرات أصلاً ثم عير في مصارف وقته بعد مدة
واشترط فيه مرات اعتبر القلة حين التعبير ، وإذا كان قد اشترط فيه مرات
حين الإشاء ثم زاد في هذه المرات أو نقص اعتبر العدد عند التعبير ، وكذلك
بد اشترط مرات حين الإشاء ثم عير واشترط مرات أخرى في التعبير ولم يمس
المرات الأولى زيادة أو نقص لأنه عاد النظر حين التعبير في أمر المرات فاستدق
الأولى وضم إليها مرات ، فعرفا أنه راعى في أمر المرات جميعها غلة الوقف
حين أخرى التعبير ، أما إذا عير في المصارف الأخرى ولم يعرض للمرات أصلاً
فيه لا يوجد ما يعبر أنه عاد النظر في أمر المرات وأن استبقاه لها كان على
أساس القلة حين التعبير وأقصى ما فيه أن يكون أمرٌ محتملاً فلا يعدل عن الثابت
يفيق إلى ما هو محتمل ويبقى المرعى في شأن لمرات هو عبء الوقف حين اشتراطها
هذا هو ما يملية الأساس الذي قامت عليه مراعاة النسبة بين مرات وعبرها ،
وإن شئت بعد هذا قلت إن حكم اشتراط المرات حين إشاء الوقف تنفيذه
المادة ٣٦ سورة النص وتنفيذ حكم اشتراطها بعد إثنائه دلالة النص ، وإن شئت
سميت كلمة « الوقف » في قولها « حين الوقف » على الوقف على دوى المرات ،
كان ذلك حين الإشاء أو بعده ، فكل منهما طريق سليم ويؤدي المعنى الذي
تتبين إرادته .

٤٢٢ - وإذا لحق وقفاً متأخره واعتبرا وقفاً واحداً بالطر إلى المرات

واعتبرت مشروطة في مجموع غلتيها ولم تعتبر مكررة ، كان المرعى في تقديرها
 هو مجموع العلتين حين الوقف الأخير إذ الواقف واحد وقد راعى في التقدير الأخير
 مجموع العلتين هو الذي يمتد به ، فإن عرفت أن حيث ذلك كانت القسمة الأولى ، وإن حلت
 أو جهت إحدى هاتين كانت قسمة العول . وإذا تعدد الوصون وكان العرض
 ما ذكرنا ، فمن الواضح أن من عدا الواقف الأول أراد من إلحاق وقته بالوقف
 الأول أن يكون توزيع علة كما توزع علة ، ومن كيفية توزيعها أن يكون لأصحاب
 المرتبات سهم فيها بالنسبة لثلاثة ، فالمرة بطل الوقف الأول وحدها ، فإن عرفت
 حين الوقف — جهت العلات الأخرى — وعرفت — سبت المرتبات إليها وحدها
 وكان لأربابها ما يوازي هذا السهم في العلات على ألا تريد عما شرطه الواقف
 الأول . وإذا لم تعرف علة الوقف الأول حين الوقف — جهت العلات الأخرى
 أو عرفت — كان للمرتبات سهم ينتج من نسبتها إلى مجموع علة الوقف الأول في كل
 سنة مصفاً إليهم المرات على ألا تريد عما شرطه الواقف . فإذا فرض أنها وقفت
 أحق الثاني بالأول الذي شرط فيه وقته مرتبات قدرها مائة وكانت علة حين
 الاشتراط ثمانمائة كان للمرتبات الثمن في مجموع العلتين على ألا تزيد — عرفت علة
 الوقف الثاني حين وقته أو لم تعرف — فإذا جاءت علة الأول في سنة ألفاً والثاني
 خمسمائة كان للمرتبات مائة ، وإذا جاءت الأولى في سنة ثلاثمائة والثانية مائة كان
 للمرتبات مائة ، وإذا جاءت الأولى في سنة خمسين والثانية خمسين وثلاثمائة كان
 لها الثمن أي خمسون ، وإذا لم يغل الوقف الأول في سنة وأغل الثاني ثمانمائة وأكثر
 كان للمرتبات مائة وإن أغل أقل منها كان للمرتبات ثمن علة . وإذا لم تعرف علة
 الوقف الأول حين اشتراط المرتبات وجاءت غلته في سنة ثمانمائة وعلة الثاني أربعمائة
 لا تأخذ التسع في مجموع العلتين ولكن تأخذ منها مائة لا تريد ، وإن كانت الأولى
 في سنة خمسين والثانية خمسين وثلاثمائة أخذت المائة لا تريد ولا تأخذ الثلثين وإن
 كانت الثانية مائتين وخمسين أخذت المائة وإن كانت مائة وخمسين فأقل أخذت
 المرتبات ثلثي المائتين أو مادونها ، وإذا لم يأت الوقف الأول في سنة بطل أصلاً

بأن كان داراً فتغرمت وأغل الوقف المذوق غلة وفيرة فليس في الاستطاعة حرمان أصحاب المرتبات من هذه الغلة ، وتعتبر أسها مجموع الغلتين .

٤٢٣ - إجمال

وقد رأيت حشفاً بعد أن شرحت للمادة ٣٦ هذا الشرح الواقي للمعين من رجال الفقه والقضاء أن أورد مجزئاً لما نطق فيه أحكامها وما لا نطق لعله يسع من يشترك في تقدير المرتبات من غيرهم ، فأحكام المرتبات كما أن لها دجلاً في الاستحقاق ، لها دخل كبير في أكثر مواد الفسمة التي يشتر الفصول فيها إذا لم تراعى فيها أحكام المرتبات بدقة .

فأحكام هذه المادة نطق على المرتبات ، دائمة كانت أو غير دائمة ، حيرة كانت أو أهلية ، إذا كان الوقف قد قصد به بعض الموقوف عليهم وكانت المرتبات قد شرطت لتغيرهم .

ولا نطق في الأحوال الآتية : (١) إذا لم يكن المقدار المشروط في غلة الوقف معيناً ولا في حكم المعين . (٢) إذا كان معيناً أو في حكم المعين ولكنه اشترط دفعة واحدة . (٣) إذا كان مقدراً معيناً متكرراً ولكنه غير دوري . (٤) إذا كان معيناً ومتكرراً ودورياً ولكنه اشترط على سبيل الأجرة أو لمعنة الوقف به . (٥) إذا ورعت غلة الوقف بطريق المرتبات . (٦) إذا كان أصحاب المرتبات هم المقصودون بالوقف . (٧) إذا كان بعض الموقوف عليهم هم المقصودون بالوقف وكانت المرتبات قد شرطت لهم أو لبعضهم . (٨) إذا لم تكن المرتبات مشروطة من الوقف . ففي جميع هذه الأحوال لا تطبق أحكام هذه المادة بل يطبق أرحح الأقوال من مذهب أي حنيفة .

٤٢٤ - سرية هذه الترتيبات

وأحكام هذه المادة كما تسرى على الأوقاف الصادرة بعد العمل بهذا القانون تسرى على الأوقاف التي صدرت قبل العمل به طبقاً للمادة ٥٦ ، فالمرتبات المشروطة فيها تخضع لهذه الأحكام ، ولكنها طبقاً للمادة ٥٩ لا تطبق على الحوادث

السابقة على العمل به لأنها أحكام تتعلق بتو. يع العلة بين من حصلت لهم وبين
ذوى المرتبات في كل علة تظهر تساعاً لوقتها أو انحطاطها وليس من ثبوت له استحقاق
أو راد استحقاقه بمقتضى أحكام هذا القانون أن يطالب بذلك إلا في الفئات التي
تحدث بعد العمل به ، فلو كانت المرتبات تنقضي لأحكام السابقة تستحق كل
العلة أو تستحق أكثر مما أعطها هذا القانون فيس الموقوف عليهم أن يطاسوا
عائبت أو رادهم في الفئات السابقة وإن تأخر صرفها لذوى المرتبات إلى ما بعد
العمل بهذا القانون لأنها صارت حقاً لهم بمجرد ظهورها .

ولا تطبق هذه الأحكام أيضاً إذا كانت محذرة لأحكام قضائية بقيت نافذة
طبقاً للمادة ٦٠ وهي لا تكون نافذة إلا بين طرفي الخصومة فلا تكون نافذة
بين غيرهم ولا بين أحدهما وغيرهم ، وإن كان الفصل بينهما سبيل أساس لمسألة
لأن الأحكام القضائية لا تكون ملزمة لمن لم يكن ممثلاً فيها ، أما قرارات المحاكم
التصرفات فيها لا تمنع من تطبيق هذه الأحكام ، وبمصيل ذلك يأتي نعوته
ومشيتها في شرح المادة المذكورة .

وتنطبق أحكام هذه المادة على الأوقاف الواردة بالمادة ٦١ لأنها ليست
من المواد التي استثنيت فيها . ولم تنقض هذه المادة أيضاً في المادة ٥٨ لأنه
لا حاجة إلى هذا الاستثناء فإذا كان للواقف نص على أن أصحاب المرتبات يأخذون
مرتباتهم كاملة وأن استمررت كل علة أو ما يؤدي إلى هذا المعنى كانوا هم المقصودون
بالوقف في نظره ولا يكون لهذه المادة حكم في هذه الحال بعد أن عرفت مراد
الشارع من جعل العلة لبعض الموقوف عليهم . أما شرطه البدء بهم أو جعله ما فصل
من العلة لغيرهم فإنه لا يؤدي هذا المعنى وبخاصة بعد أن يتبين من الظروف
والملاحظات أن غير ذوى المرتبات هم المقصودون بالوقف وأهم هم التامون ،
ولا يكون هذا الترتيب أي معزى في هذه الحال سوى إظهار العناية بأصحاب
المرتبات وحرصه على الوفاء بها وإظهار هذا جلياً في المرتبات الخيرية .

(٢) محل المرتبات وقسمة العلة بينها

٤٢٥ - يست المادة ٣٦ حكم ما إذا حمل الواقف علة وقفه لبعض الموقوف عليهم وشرط في هذه العلة مرتبات لميرم ، أما إذا حمل بعض أعيان وقفه لموقوف عليهم كمثيرة أمددة ، شائمة كانت أو مفرزة ، ولم يشترط فيها مرتبات ، ولم يبين مصرفا لعلات بعضها الآخر سوى مرتبات اشترطها ، فالأمر في ذلك واضح ، إذ للواقف في هذه الحال عدة أوقاف خاصة بعضها لموقوف عليهم وليس فيها مرتبات ، بعضها اشترطت فيه وحده المرتبات فلا شبهة في أن المرتبات لأشأن لها غلات الأعيان التي لم تشترط فيها ولذلك لم يمن الشارع بإيراد أحكامها . وقد يست للمادة ٣٧ حكم ما إذا حمل الواقف لبعض الموقوف عليهم سهما في علة وقفه أو سهما شائمة في أعيانه ولم يستوعب توزيع السهام وشرط مع ذلك مرتبات وصرح بأنها في العلة جميعها ، أو في السهام الناقية من العلة ، أو في علة السهام الناقية من الأعيان ، أو لم يصرح بشيء من ذلك ، وميان أن يكون الواقف قد جمع بين دوى السهام ودوى المرتبات في الوقف أو لآثم فصل ، أو لم يجمع بينهم في ذلك أولاً وعمد إلى لتوزيع مباشرة .

٤٢٦ - رناراد من الوقف في المادة ٣٧ هو المراد منه في المادة ٣٦ هو شامل لشتى الصور التي أوردتها هناك . فلو حمل نصف علة وقفه أو علة نصف أعيانه لأولاده ودريته ولم يشترط فيه مرتبات ، وحمل الثلث من ذلك لعتقائه ودريته واشترط فيه مرتبات لميرم ، وسكت عن السدس الباقي ولم يجعله لأحد صراحة واشترط مرتبات أخرى وصرح بأنها من هذا السدس أو ، يصرح وأطلق ، كان وقفه هذا أوقافاً متعددة ، فلا صلة لوقف أولاده بشيء من هذه المرتبات جميعها ، ولا صلة لوقف العتقاء بالمرتبات الأخيرة ونطبق على المرتبات لشروطه في أحكام المادة ٣٦ ، أما المرتبات الأخيرة فإن محلها هو السدس طبقاً للمادة ٣٧ .

٤٢٧ — والمراتب الواردة بالمادة ٣٧ شاملة للمراتب الأهلية والخيوية والدائمة وغير الدائمة ، والسهم أيضاً شاملة للأهلية والخيوية . ولا تنطبق أحكام هذه المادة إذا كانت لمراتب مشروطة لمن جعلت لهم السهام أو لمعصم لتقييد الحكم لوارد في المادة محالة ما إذا كانت مشروطة لمعصم آخر . وكان من الحق والعدل ألا يكون ذلك القيد مادام الأمر يقوم على مهم إداة الواقف اعتدأ على القرينة المذكورة ويستوى في هذا ما إذا كان أصحاب المراتب من غير ذوي السهام أو من بينهم .

٤٢٨ — ويلزم حتماً من أن المراتب في هذه الحال يكون محلها السهم الباقي لا غير وأن هذا السهم لم يمين له مصرف معين ، أن هذه المراتب لائبة لها مع استضاف آخر وأنها لا تقتصر سهاماً في العلة الناقية ، إذ هي لمصرف الأول لها ، فإن وقت بها سلمت المراتب لأربابها ولا بدخل عليها أي نقص ، وإن فصل من علة هذا السهم فصل صرف في المصرف الذي يجب أن تصرف فيه طمناً للأحكام التي يجب تطبيقها ونائبين عليه شروط الواقف ولا يكون للمراتب حق فيه لأن الواقف لم يشترط أن تكون العلة الناقية كلها لها والقانون لم يشترط هذا ولم يقل أكثر من أنها تخرج منها ، وإن تعددت المراتب وقصرت علة السهم الباقي عن الوفاء بها فلا تستحق شيئاً في السهام الأخرى بل تقسم بين أصحاب المراتب مستثنى بحيث يصرف كل سهم في العلة بقدر ما شرط له

وقد أطلق القانون قسمة الباقي على أصحاب المراتب بالنسبة إلى ما فيها ، غير أن من الواجب أن يرعى أن الشارع هاهنا يعنى بالبيان العلة بين أصحاب المراتب وأصحاب السهام ولم يذكر هذه القسمة إلا لإفادة أنهم لا يأخذون شيئاً من علة السهام الأخرى ، فهو لا يريد من وراء هذا الإطلاق معنى آخر ولم يعرض للعلة بين أصحاب المراتب ولا للعلة بينهم وبين غيرهم إذ لم يكونوا من ذوي السهم ، إنما تعددت المراتب وكان الواقف قد شرط تقديم بعضها على البعض الآخر فإنها لا تقسم بينها بالنسبة ولكن يستوى المقدم حقها ، والقسمة على أصحابها

لا تكون بالنسبة إلا حيث تكون في مرتبة واحدة كما هو واضح . ولو أن الواقف حصل لبعض الموقوف عليهم سهما واشتد لغيرهم مرتبات ومقادير أخرى لا تعتبر مرتبات ، وأطلق أو صرح بأنها في السهام الباقية أو صرح بأنها من الفلذ فتشياً مع الفكرة التي أملت على الشارع جعل المرتبات في الباقي يجب أن تكون المقادير الأخرى منه أيضاً وهو الذي يفهم من مجموع نصوص الحنفية الآتية ، فإذا قصرت الفلذ وكانت كلها في مرتبة واحدة قسط الباقي بينها جميعاً يضرب كل قدر ما شرط له ، وإن كانت متفاوتة فصل من شرط تقدمه حتى يسلم له حقه . فلو أن الواقف جعل النصف لأولاده وخريره والثالث لإخوته وخريرتهم ، وسكت عن السدس فلم يسلم له مصرفاً معيناً ، واشتد مرتبات لآناس من خدمه وأتباعه المذكور وشرط أن من تزوجت من خادماته ونائماته تعطى مقداراً معيناً من المال لجهازها وأطلق في الشرط أو صرح بأن ذلك من السدس أو من الفلذ ، وكان مجموع المرتبات في السنة أربعين وما شرط لكل من تزوج عشرين ، وجاءت علة السدس في ستة ستين وتزوج ثلاث من الخادومات في هذه السنة ، كان لأصحاب المرتبات من هذه الفلذ ، أربعة وعشرون ، ولكل خادم الخمس اثنا عشر من غلة هذه السنة على أن يستوفوا ما بقي من الغلات المقبلة لأن المقادير المبيعة التي لا تعتبر مرتبات لا يدخل فيها نص في الاستحقاق وأن دخل عليها في الاستيفاء ، ولو أن الواقف شرط تقديم المتزوجات على أمهات المرتبات أئذن الفلذ كلها ولا شيء في هذه السنة لأصحاب المرتبات .

٤٢٩ — سريانه هذه الأعطام .

وأحكام المادة ٣٧ تطبق على الأوقاف الصادرة بعد العمل بهذا القانون وعلى الأوقاف الصادرة قبل ذلك في الحوادث السابقة والحوادث اللاحقة على حد سواء طبقاً لنص المادة ٥٦ . وسترى في بيان أقوال الفقهاء أن هذه الأحكام ينس فيها عدول عن أحكام مذهب الحنفية ولا عما يمكن أن يقال إنه الراجح منه وإذا كانت بعض الأحوال قد روى فيها أكثر من قول فإنه لم يمس على

وجعنان أحد الأقوال ، فلا محل إذن لتطبيق أحكام المادة ٥٩ ونطبق أحكام المادة ٣٧ في الثلاث التي حدثت قبل العمل بالقانون ، غير أنها لا تنطبق إذا كانت هناك أحكام نهائية قضائية مخالفة لما فيها بين طرفي الخصومة التي صدرت فيها هذه الأحكام وأحكام هذه المادة تطبق أيضاً على الأوقاف الواردة بالمادة ٦١ من هذا القانون لأنها ليست من المواد التي استثنت فيه

(٣) نقص المرتبات لنقص الأعيان

٤٣٠ - وكما يدخل النقص على المرتبات بسبب تفجير العلة أو سبب قسمتها بين أصحاب المرتبات والموقوف عليهم الآخرين بطريق المول على النحو الوارد بالمادتين (٣٦ ، ٣٧) يدخل النقص عليها بسبب نقص الأعيان الموقوفة التي حصلت لمرتبات في عطلها . فالقانون قد بين سببين لنقص لمرتبات كل منهما سبب قائم بذاته وه أثره الخاص ، فإذا وجد أحدهما وحده عمل بمقتضاه ، وإذا وجد معاً ترتب على كل منهما حكمه ودخل على المرتبات النقصان للسببين ولا يقتصر على نقص واحد فإذا وقف خمسة عشر قدراً وحمل في ريعها مرتبات متساوية لميز الموقوف عليهم قدرها ثلاثون حبياً ، وعرف أن العلة حين الوقف كانت مائة وخمسين حبياً ، وصاع بعد ذلك من هذه الأرض خمسة أمدنه ، ثم قصرت علة الباقي ستة من السنين ، فإن محطت أو كانت وفيرة ولكن هلك بعضها قبل القسمة أو كانت أحرى فضاغ بعضها عند الشاجر ، فلم تكن إلا خمسة وسبعين ، كان نصيب المرتبات منها ستة حبيات ، لأنه نصيب ثلث الأعيان نقصت لمرتبات بقدر ذلك فكانت عشرين وتكون حصتها سبعين من خمسة عشر سهماً ينقسم إليها العلة ، فيستحق فيها إذا كانت خمسة وسبعين حبياً ستة لا غير ، وإذا فرض أن العلة حين الوقف لم تكن معروفة وبقي المسألة كما هو مفروض كان للمرتبات ثلاثة حبيات وثلاثة أحرار من تسعة عشر جزءاً ينقسم إليها الحية ، لأنها صارت بسبب نقص الأعيان عشرين والعلة خمسة وسبعون فيكون سهمها هو $\frac{4}{11}$.

ومن الواضح أن نقصها بسبب الورد لها كغيره يستمر ما بقي هذا
السبب قائماً فإذا زال زال النقصان الذي شأ عنه . فلو فرض أن حصة الأئمة
كانت قد ضاعت بسبب النقص ثم استردت أو كان الماء قد طغى عليها مدة
ثم انحسر عنها وعادت كما كانت فإن المراتب تعود هي أيضاً كما كانت ،
ولو فرض أن الذي عاد هو بعض ما كان قد ضاع لم يدخل النقص على المراتب
إلا بمقدار ما بقي ضائعاً .

ومن المعروف أن أصحاب المراتب لا يستحقون أكثر مما شرط لهم ، ولكن
هذا إما يكون مادام الوقف لم يقسم ، أما إذا قسم وأمر للمراتب حصتها من
الأعيان فإنها قد تستحق أكثر مما شرط لها ، فلو فرض في المثال السابق أن العلة
حين الوقف كانت معروفة وكان سهم المراتب الخمس وكانت من المراتب التي
يقسم لها وكان نصيبها بعد القسمة فداين استحق أصحاب المراتب غلتهما كائنة
ما كانت وإن كانت أصناف ما شرط لها طبقاً للحكم الوارد بالمادة ٤١ .

٤٣١ - والمراتب هنا قد أطلقت من كل قيد فهي شاملة للمراتب
الدائمة وغير الدائمة . وشاملة للمراتب الأهلية والمراتب الخيرية . وشاملة
للمراتب التي تكون للموقوف عليهم ، والتي تكون لبعضهم ، والتي تكون لغيرهم
وشاملة للمراتب التي يكون محلها العلة ، والتي محلها الباقي منها بعد السهام التي
سميت لموقوف عليهم غير أصحاب المراتب . بل وأنه وقف عشرين فداً وحمل
نصف غلتهما لأولاده وخطيبته ، ورأساً لفرقة أخيه ، وشرط ممرات سنوية قدرها
أربعون حصياً وكانت المراتب في ربع الفة الباقي ثم صاع ربع الأرض موقوفة
وبقي منها حصة عشر فداً نقصت المراتب بمقدار الربع وصارت ثلاثين حسب
ولا يستحق أربابها أكثر من ذلك وإن بلغت علة ربع ما بقي من الأرض
أصناف ما شرط لأصحاب المراتب : وقد أدى إلى هذا ما سلكه الشارع من
اعتبار المراتب كالحصص بالنسبة للغة والمناسة للأعيان من ناحية النقص لا من
ناحية الزيادة ، وقد أسلفت وجهة نظري في ذلك .

والحكمها خاص بالمراتب لا يتناول غيرها من المقدرات التي لم تكتمل فيها عناصر المراتب ، فلا يتناول المقادير المعينة التي شرطت دفعة واحدة ، ولا التي يتكرر إحراجها ولكنها غير دورية ، ولا الدورية التي أخرجت مخرج لأخرة ، ولا التي تكون لخدمة الوقف نفسه ولم تحمل لموقوف عليهم .

٤٣٢ - والمراتب تنقص بهذا السبب نسبة ما نقص من أعيان الوقف ، أى ينقص منها سهم بمقدار السهم الذى نقص من الأعيان ، فإذا نقص من الأعيان الثلث نقص من المراتب الثلث وإذا نقص منها اربع نقص من المراتب اربع وهكذا ، ومن الذى أن نسبة ما نقص من الأعيان يرجع فيها إلى قيمتها حين النقص ، فلا يرجع فيه إلى العدد إذا كانت متعادلة القيمة ، فإذا كانت عشرين (أنومويلا) اعتصمت منها حصة ولم يمكن استردادها نظر إلى القيمة يوم النقص لأنه هو الوقت الذى تحقق فيه سبب النقص ، فإذا كانت قيمتها جميعاً حينذاك عشرة آلاف حبة وقيمة الحبة الممتصة أربعة آلاف نقص من مراتب حسانها لاربعا وكذلك الحال في سائر المقولات والدور والأرضين اتحد جنس الأعيان ونوعها أو اختلفا .

والنقص يدخل على المراتب أى على المقدار الذى شرطه الواقف لأعلى المقدار الذى يكون مستحقاً لها وهذا هو صريح عبارة مادة الذى راده تمثيل المدركة التفسيرية وصوحا . ولا فرق بين إدخال النقص على المشروط أو على المستحق بهذه النسبة إذا كانت العلة حين الوقف معروفة وإن قصرت بعد ذلك ، وبى يظهر الفرق بينهما إذا كانت قسمة العلة بطريق العول ، فإذا وقف أعياناً كانت عليها حين الوقف مائتين وشرط مراتب مقدارها خمسون ونقص من أعيان الوقف ما يورى خمس قيمتها ثم جاءت علة الساق في سنة مائة وخمسين استحققت مراتب نصفها ومائتين وعشرين على كل حال ، سواء أقتصم المراتب أولاً بنسبة ما نقص من الأعيان فكانت ثلاثين ثم سما هذا المقدار إلى مقدار القلة حين الوقف وأخذنا من القلة المحصورة بقدره ، أم سبنا المشروط وهو خمسون

إلى الغلة حين الوقف واستخرجنا هذا السهم من الغلة الحاضرة ثم نقصنا منه
 الخسرين ، فالنتيجة في كلتا الحالين واحدة . ولكن لو كانت الغلة حين الوقف
 غير معروفة ونقصنا المرتبات المشروطة بنسبة ما نقص من الأعيان وهو الخسائر
 فكانت ثلاثين ثم قسمنا بطريق العول استحققت المرتبات خمسة وعشرين وهذا
 هو ما يقضى به القانون ، أما إذا أبقينا المشروط كما هو وقدمنا بطريق العول ثم
 نقصنا استحقاق المرتبات بنسبة ما نقص من الأعيان وهو الخسائر كان استحقاقها
 تسعة وأربعين وعشرين ، وهذا ما لا يتفق مع نص القانون وفيه غش على أربابها .
 ٤٣٣ - وأطلق نقص الأعيان فلم يقيد بأى صنف ، فهو شامل لنقصها
 بسبب الاستحقاق ، وسبب رد الوارث وقف مورثه المريض فيما يتوقف على
 إحارته ، وسبب الهلاك ، وسبب الاستهلاك أو العصب إذا لم يمكن الحصول
 على القيمة ولم يستطع رد المعصوب ، وسبب بيع الأعيان وفاء للدين ، إلى غير
 ذلك من الأسباب .

٤٣٤ ويراد بأعيان الوقف الأعيان الموقوفة التي اشترطت المرتبات
 في علقها ، كانت كل الموقوفات أو نصها أو أعيان أو أوقاف متعددة . هو وقف أعيانها
 وشرط مرتبات وأطلق أو صرح بأنها من غلة الجميع كان محلها غلة الأعيان فيسطر
 في النقص إلى جميعها ، ولو وقف وحمل لكل فريق من الموقوف عليهم سهماً معلوماً
 في الغلة وشرط مرتبات في أحد هذه السهام دون النقية ، أو وقف وحمل لكل
 فريق منهم حصة شائعة في الأعيان الموقوفة وشرط مرتبات في إحدى الحصص
 دون غيرها ، فأي فريق منهم ليس له أعيان خاصة فإذا نقص شيء من أعيان الوقف
 كان النقص داخلاً على الجميع ونقص استحقاق كل فريق بنسبة ما نقص
 من الأعيان فانسبقت واحدة سواء أنصرت إليها من ناحية الجميع أم نظراً إليها
 من ناحية كل سهم أو حصة على حدة . وإذا وقف وجعل لكل فريق حصة معينة
 من الأعيان وشرط مرتبات في إحداها نظراً إلى ما نقص من هذه الحصة
 وإلى سته إلى أعيانها خاصة ويستوى ما إذا كانت الحصص الأخرى لم يلحقها

نقص أصلاً أو لحق النقص بعضها دون البعض أو لحق الجميع بمقدار أقل أو أكثر من لحق
 حصة المرتبات ، وإذا لم يلحق حصة المرتبات نقص فلا ينقص شيء منها وإن دخل
 النقص على غيرها من الخصص وإذا وقف وفقاً وشرط فيه أو في حصة مفردة
 من أعيانه مرتبات وألحق به هو أو غيره وفقاً آخر حتى كانت المرتبات محلها علة
 الوقف أو حصة معينة مهما على النحو الذي سبقه سابقاً اعتبرت أعيان الوقف
 أو الحصة أعياناً واحدة بالنسبة لنقصها وما يترتب عليه من نقص المرتبات التي.

٤٣٥ - مبرانه هذه الأنظمة

وأحكام المادة ٣٨ تسري على جميع الأوقاف ، سابقة على العمل بهذا القانون
 أو لاحقة له ، كانت من الأوقاف الواردة بالمادة ٦١ أو لم تكن منها ، كما أنها
 تسري على الحوادث السابقة وعلى الحوادث اللاحقة على سواء ، وذلك كله
 طبقاً لأحكام المادة ٥٦ . فلو وقف أعياناً وشرط مرتبات ولحق الأعيان
 التي اشترطت فيها المرتبات نقص لأي سبب من الأسباب ودخل عليها هذا النقص
 قبل صدور القانون طفت على هذه الحادثة أحكام هذه المادة وإن كانت قد وقعت
 قبل العمل به ونقصت المرتبات بمقدار ما نقص من الأعيان ، غير أن لموقوف عليهم
 ليس لهم حق فيما رادى استحقاقهم نتيجة لهذا النقص إلا في الفئات التي تحدث
 بعد العمل بالقانون أما الفئات التي صدرت قبله فلا حق لهم في المطالبة بشيء .
 منها كما هو نص المادة ٥٩ ولا تنطبق أحكام هذه المادة إذا كان قد صدر حكم
 قضائي نهائي بحالتها وذلك فيما بين طرفي الخصومة أي صدر فيها هذا الحكم خاصة
 فلا يمنع من تطبيق هذه الأحكام إذا لم يكن طرفاه موقوفين أو كان أحدهما
 موقوفاً دون الآخر . أما قرارات محاكم التصرفات منها لا يمنع من تطبيق هذه
 الأحكام بأي حال . فلو أن الأعيان نقصت قبل العمل بالقانون وطلب الناصر
 إيداعه إزاء ذلك بصرف المرتبات كاملة لأربابها فأدى هذا لم يكن هذا الإيداع حكماً
 مانعاً من تطبيق أحكام هذه المادة ، ولو أن ناصر الوقف نقص المرتبات بمقدار
 ما نقص من الأعيان وطلب عزله فعزل أو ضم إليه ثقة لأسباب منها هذا النقص

أولها السبب وحده لم يكن ذلك حكماً يجمع من تطبيق أحكام هذه المادة . ولو أن
أرباب الرتبات رفعوا دعوى على ناظر الوقف وحده يطالبون باستحقاقهم كاملاً
حكم لم بذلك لم يكن هذا الحكم نافذاً بالنسبة للمستحقين الذين لم يكونوا حصوماً
ويستوى في ذلك من كان مستحقاً حين الحكم ومن ثبت له الاستحقاق بعده لأن
الناظر لا يمثلهم في حقهم الخاص طبقاً لما استقر عليه عمل القضاء الشرعي ولو أن
بعضهم رفعوا الدعوى على المستحقين والناظر معاً كان هذا الحكم نافذاً بالنسبة
للمحكوم لهم والمحكوم عليهم خاصة ويتبع من تطبيق هذه الأحكام فيما بينهم
خاصة فلا مدالة بالنسبة لمن لم يكن خصماً من أصحاب المرتبات ولا بالنسبة لمن لم يكن
حصصاً من غير المستحقين وإن كان استحقاقه نالاً لاستحقاق المحكوم عليه أو المحكوم
له لأنه لا يتحقق الحق عنه بل يتلقاه عن الواقف فلا يكون مثلاً له في الخصومة ، ومنى
كان الحكم غير نافذ على أحد من هؤلاء لا يجمع من تطبيق هذه الأحكام بالنسبة له
وإن كان الطرف الآخر موحوداً ولو أن المستحقين أو أحدهم رفع الدعوى
على الناظر وأصحاب المرتبات مطالباً باستحقاقه على أساس نقص المرتبات فرفضت
دعواه كان هذا الحكم ماساً من تطبيق هذه الأحكام فيما بينهم وبين المحكوم لهم
من أصحاب المرتبات وسيأتي بسط هذا دعوى الله في شرح المادة ٦٠ .

٤٣٦ — أسباب أخرى لنقص المرتبات

بين القانون هذا بعض المرتبات لا تعطى العلة التي شرطت فيها ، ونقصها
من ناحية قسمة الغلة بطريق المول ، ونقصها لنقص الأعيان التي اشترطت
في عتقها ، ولكنها ليست كل أسباب نقصها ، فقد تنقص المرتبات بل قد تنعدم
إذا كان فيها ماس بالاستحقاق الواجب ، وقد تنقص أو تنعدم بسبب تطبيق
أحكام المادة ٥٥ من هذا القانون ، وقد تنقص أو تنعدم إذا اختصت بتخصيص
مفرز وسع هذا النصيب وهاء للدين طبقاً لأحكام المادة ٣٩ ، وقد تنقص
أو تنعدم طية للأحكام الفقهية التي يجب تطبيقها في الأحوال التي لا تسارحها
أحكام هذا القانون .

وأياً ما كان سبب النقص فإنه نوعان ، نقص في الاستيعاب بمعنى أن الاستحقاق المشروط لم ينقص منه شيء ، وذلك كما إذا عرفت المدة حين الوقف ثم انحطت بعد ذلك فإن المرتبات لا ينقص مما شرط لها شيء من ناحية قدر الاستحقاق ونصرت به كاملاً فيما يثنى من المدة حتى أنه لو كان فيها وفاة أخذت المرتبات كاملاً ، ونقص في الاستحقاق أي في القدر المشروط بحيث لا نصير إلا بما سلم لها منه لا بجميعه وذلك كأنقص سبب نقص الأعيان وسبب الناس بالاستحقاق الواحد . وإذا اجتمع في حادثة واحدة سببان أو أكثر عمل بها كلها واحتسب عليها كل ما تقتضيه من نقص لأنها أسباب يقوم كل منها بسببه ولا يحل تأثره بحدوث أسباب أخرى معه

ويبين بلانفي أسباب المرتبات ما يلاقي من شدة هذه الأحكام نرى القدرات الأخرى التي لم تكتمل فيها عناصر المرتب لم يلبها أي نقص وما أكثر ما توجد هذه القدرات وتكون أجوراً على الطاعات .

أقوال الفقهاء

٤٣٧ - (١) مذهب الحنفية

الأحكام المتعلقة بهذا الموضوع في مذهب الحنفية^(١) قد أجماعاً ورتبتها

فيما يلي :-

١ - لو وقف على موقوف عليهم وسمى لبعضهم سهاماً وسكت عن بقية السهام وعن باقي الموقوف عليهم لم يكن لمن سمي لهم أكثر مما سمي وكانت السهام الباقية لمسكوت عنها لباقي الموقوف عليهم . فو قال أرضي صدقة موقوفة على زيد وبكر وحالد ، لو زيد الثلث وبكر النصف كان السدس لمسكوت عنه لحالد .

ولو وقف عليهم وسمى لكل منهم سهماً ولكنه لم يستوعب السهام كان لكل منهم السهم ويقسم الباقي بينهم على عددهم وهم فو قال على زيد

(١) هلال (٢٧٣ - ٢٨٦) ، خض (١٤١ - ١٤٤) .

وبكر، تزيد منها النصف وليكر الدس، كان لكل منهما سهم ويقسم
الباقى بينهما متعصفاً.

ولو وقف عليهم وسمى لكل سهماً ورادت السهام فإن كلا سهم يصرب
في الغلة تقدر سهمه الذي سمي له فلو قال على زيد وبكر، تزيد النصف،
وليكر الثمن، يصرب زيد في الغلة ثلاثة، ويصرب بها بكر بأربعة

٢ - ولو وقف عليهم وسمى لكل سهم ورقاً معلوماً ولم يرد كان لكل
سهم في الغلة رزقه الذي سمي، وإن فصل فيها فصل قسم بينهم على عدد رؤوسهم
لا على قدر ما سمي لهم، وإن قصرت الغلة قسمت بينهم بضرب فيها كل قدر ما سمي
له، إلا أن يكون قد شرط البدء بأحدهم فإنه يقدم على غيره ويبدأ به، فلو قال
صدقة موقوفة على زيد وبكر، تزيد منها مائة، وليكر مائتان، كان لكل منهما
ما سمي له، وإن رادت الغلة كانت الزيادة بينهما حصدين، وإن قصرت فلم تكن
إلا مائة مثلاً قسمت بينهما ثلاثاً. ولو قال صدقة موقوفة على زيد وبكر وحالده
زيد كذا، وليكر كذا، وحالده كذا، قصرت الغلة فطاعت بينهم يصرب لكل
عاشي له، وإن رادت كانت الزيادة لهم جميعاً على عدد رؤوسهم ولا تكون
على قدر ما سمي لهم.

ولو قال صدقة موقوفة على قرأني يعطى كل سهم ما يكتفيه وقصرت الغلة
فطعت بينهم يصرب فيها كل قدر كفايته، وإن رادت كانت الزيادة على عدد
رؤوسهم. ولو وقفها على الفقراء من قرأته يعطى كل ما يكتفيه في الطعام والكسوة
بالمرحوف وقصرت الغلة يصرب كل فيها بقدر ما يكتفيه، وإن فصل فيها فصل
قسم على عدد رؤوسهم.

٣ - ولو وقف عليهم وسمى لبعضهم أرزاقاً معلومة لم يكن لدى الأرزاق
في الغلة سوى أرزاقهم وبدأ بهم شرط البدء أولاً بشرط، وما بقي بعد الأرزاق
يكون للآخرين قل أو كثر، وأن لم تأت الغلة إلا بهذه الأرزاق أو أقل منها أحدها
ذو الأرزاق وحده. فلو قال على زيد وحالده وبكر، تزيد منها مائة درهم كل

سنة ، فزيد ما سمي له وما بقي قل أو أكثر ، كان للآخرين ، وإن لم تكن
الغلة إلا مائة درهم فهي لزيد . ولو قال صدقة موقوفة على قرأني يعطى
فلان ، رجل من القرابة ، منها مائة أعطى فلان هذا من الغلة مائة ، وما بقي
مها فهو للقرابة . ولو قال صدقة موقوفة لصدقة ورید ، بدأ لصدقة يعطى منها
مائة فإن لم تكن العدة إلا مائة أو أقل كانت كلها لصدقة الله .

٤ - جاء في وقف هلال أنه لو قال صدقة موقوفة لصدقة الله ، ولزيد مائة
درهم ولم تكن الغلة إلا مائة أعطيت لزيد ، وكذلك لو قال صدقة موقوفة على أن
ما أخرج الله من غلاتها فهو لصدقة الله ولعمرو من ذلك مائة درهم في كل سنة ،
وأنه إذا سمي الجميع للأول ثم سمي الثاني شيئاً بدي صاحب الجميع فأعطى
فإن فصل بعد ذلك أعطى الآخر . ومن هذا يظهر أن جعل الجميع للأول قد يكون
يحمل الوقف عليه بإطلاق وقد يكون بالتصريح بأن ما أخرج الله من غلاته ،
فهما في إفادة هذا المعنى سواء . وهلال لم يرو في هذا الحكم خلافاً لأحد .

أما الخصاص فقد جاء فيه أنه لو قال على زيد وعمرو ، زيد غلاتي في كل سنة
ولعمرو من غلاتها مائة درهم فغابت الغلة أتب درهم كانت الأب بينهما على ستة
أسهم بصرف زيد بجميع الغلة وهو ألف درهم ، وبصرف عمرو غلاتي درهم ، فيكون
لزيد خمسة أسداس الغلة ، ولعمرو سدسها . ولم يرو الخصاص في هذا خلافاً لأحد .

ونصوير الخصاص يختلف في طاهره بمص الشئ عن نصوير هلال حيث جمع
بين الاثنين في الوقف أولاً ثم بين أن لأحدهما كل الغلة وبدأ آخر فيها ررق معلوم
أما نصوير هلال فلم يجمع بينهما أولاً . ولكن هذا الاختلاف لا أثر له في الحكم
بعد أن اشتمل كل من التصويرين على أن الغلة كلها قد حملت لأحدهما وأن
الآخر قد حمل له فيها ررق معلوم فمورد الحكم في كل من التصويرين واحد .

وواضح أن طريقة هلال هي تقديم صاحب الرق المعلوم وإعطاء صاحب
العدة ما بقي وإن لم يبق شيء بعد الرق المعلوم لم يستحق شيئاً أما طريقة الخصاص
فهي قسمة الغلة بينهما بطريق العول . وهلال والخصاص يمانان حيلان من أئمة

الحقبة ولم لمكانة الأولى في أحكام الأوقاف روحه حاص ولم أقف على ترجيح
صريح لإحدى الطريقتين على الأخرى ، وربما كانت طريقة الخصاص أقرب
إلى ما هو متفق عليه بينهما فيما إذا وقف عليهم ومضى لكل منهم رزقا معلوما
ولكن العمل كان يجري بإطراد على طريقة هلال في القضاء والإفتاء من عهد سعيد
وربما كان هذا أمانة من أمارات رجحانها .

٥ — ولو وقف ومضى لشخص أو جهة ورقا معلوما وحمل ما بقي لآخرين
استوفى صاحب الرزق ما شرط له ويكون الباقي لمن حمل له . فلو قل صدقة
موقوفة ، تزيد منها مائة درهم ، أو قل تصدق على ثمانية درهم من غنيتها كل سنة ،
أو قل يصدق على سبعة أو يبيع على حصة ، ونعمرو مابق ، فلم تكن العلة إلا مائة
أو حرحت ألفا وصاع منها تسعمائة ، كانت المائة تزيد أو للفقراء أو للعتق أو للحيج
ولا يكون لصرو شي .

٦ — ولو وقف ومضى لموقوف عليه سهم ومضى لآخر ورقا معلوما في كل الفلة
كان لصاحب السهم سهمه وكان صاحب الرزق حقه في السهم الباقي ، وإذا
قصرت الفلة بنى . لصاحب الرزق سهم ، وإن زادت فلة السهم الباقي كانت
للفقراء . فلو قل أوصى صدقة موقوفة ، لبد الله نصفها وزيد منها مائة درهم أعطى
عدد الله نصف المنة وأعطى زيد مائة من النصف الباقى وإن فصل منه فصل
كان للفقراء ، وإن لم تكن المنة إلا مائة أحدها زيد كلها ولا شيء لصداقة ،
ولو كانت مائتين فصعها لصداقة الله والمائة الباقية لزيد ولا شيء للفقراء ، ولو كانت
مائة وخمسين كان لزيد منها مائة وما بقي فلصداقة الله .

وهذا هو قول هلال وقد سوى صراحة في تقديم صاحب الرزق لآخر في ذلك
بين ما إذا سمي الجميع لواحد وسمى لآخر ورقا معلوما في العلة وما إذا سمي سهمًا لواحد
وسمى لآخر ورقا معلوما في العلة . وقد إن فيه قولًا آخر هو التفرقة بين الحائزين ،
فإذا سمي الجميع لواحد وسمى للآخر ورقا معلوما بنى . لصاحب التسمية فإن فصل
بعد ذلك فضل أعطى للآخر ، وإذا سمي البعض لواحد وسمى للآخر شيئا معلوما حمل لهذا

الآخر ما سمي له فيما بقي ويتحصون إذا قصت العلة . فلو قال صدقة موقوفة
على أن ما أخرج الله من غلاتها فلزيد منها النصف وعمرو منها مائة درهم
في كل سنة فأخرجت مائة درهم يضرب فيها لزيد بمحسين وعمرو بمائة ، ويستمر
الحال كذلك حتى يكون ما يصيب عمراً مائة ثم إذا رادت أعطى زيد النصف
وأعطى عمرو مائة وإن فصل بعد ذلك فصل كان للفقراء والمساكين .

ولم يرد في هلال شيء عما إذا جمع بينهما في الوقف أولاً كما لو قل صدقة
موقوفة على زيد وعمرو ، لزيد منها النصف وعمرو منها مائة . ومن الواضح أنه
لا فرق بين هذه وبين ما ورد فيه في شعلق بالتقديم وبالخاصة إذا جمع بينهما أولاً
في الوقف لا أثر له في ذلك ، وأثره الوحيد هو في مصرف ما يبق من العلة ،
فإن جمع بينهما أولاً كان الباقي لها وإن لم يجمع كان الباقي للفقراء كما يظهر ذلك
حياً في كلام هلال والخصاف في شتى الصور لم تنطه بهذا الموضوع .

ومن ليس أنه لا فرق بين ما إذا صرح بأن المرق المعلوم في العلة ، أو أطلق
ولا يصرح بأنه في السهم الباقي ، أمّا إذا صرح بأنه في السهم الباقي ، فإن هلالاً
لم يذكره وقد ذكره الخصاف ، فقد جاء فيه : فإن قال تجري عنها على زيد
وعمر ، لزيد النصف من غلاتها ، وعمرو من النصف الثاني خمسمائة درهم ، تكون
لها في كل سنة مائة . جاءت عنه سنة ألفي درهم يكون لزيد النصف ، وهو ألف
درهم ، ويكون للعمرو من الألف لأخرى خمسمائة درهم وتكون الخمسمائة الباقية
بينهما نصفين لأنه جمع العلة لها جميعاً ، وهو يقل هذا ولكنه وإن قد جاءت
رخص هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أنه على أن لزيد ما يخرج الله من غلاتها
في كل سنة النصف للعمرو من النصف الباقي خمسمائة جاءت عنه سنة ألفي درهم
كان لزيد ألف درهم ولعمرو خمسمائة وتكون الخمسمائة الباقية للمساكين ،
وإن جاءت العلة في سنة ألف درهم كان لزيد خمسمائة درهم ولعمرو خمسمائة درهم
وإن جاءت أقل من مائة كان لزيد أو مائة ولعمرو أو مائة .

فالخصاف لا يقول بتقديم صاحب المرق معلوم في هذه الحالة ، ويذهب

إلى أن الخاصة عند تقصير العلة تكون بكل السهم الباقي لا بالرقق المسمى وحده كما هي طريقة صاحب القول الآخر الذي رواه هلال . والحصاف لم يعرض لاشتراط اوراق المعلوم في العلة ، وهلال وصاحب القول الآخر متفقان على أن محل الرزق المعلوم هو السهم الباقي ويظهر أن هذا ليس محل خلاف لأحد ، والخلاف بينهما في التقديم والخاصة لا غير ، فمن الممكن أن يأخذ من هذا أن محل الرزق المعلوم يكون السهم الباقي ، جمع الواقف بينهما أولاً أو لم يجمع ، شرط اوراق المعلوم في العلة أو أطلق أو شرطه في السهم الباقي ، وإذا سلم هذا الأحكام كانت عندنا ثلاث طرائق إذا قصرت العلة ، إحداها طريق هلال وهي تقديم صاحب الرزق المعلوم ولا محاصة ، والثانية الطريق التي رواها هلال وهي محاصة صاحب السهم سهمه وصاحب الرزق المعلوم ما سمي له لا بالسهم الباقي ، والثالثة هي طريق الحصاف وهي محاصة صاحب السهم المسمى سهمه ، وصاحب الرزق المعلوم محل رزقه وهو السهم الباقي . وهذا الأخير هو الذي أحده هذا القاسم وهو الذي تؤيده القرائن وأمر من إمامين . وهذه الطرائق من ناحية الترجيح في قوة واحدة فيما أعلم .

وينتج من هذه الطريقة أنه إذا كانت الأرباح متعددة وكان محلها هو السهم الباقي ووقفت الخاصة فإن ما يصيب السهم الباقي يقسم بينهما بحيث يصرب فيه كل بما سمي له إذا كانت في مرتبة واحدة .

٧ - وإذا وقف وسمى لواحد أو أكثر أرباقاً متعددة ولم يكن قد جمع بينهما أولاً كان لكل ذى رزق ما سمي له ، وإن رادت العلة كانت الزيادة للفقراء ، وإن قصرت سقطت عليهم يصرب فيها كل بما سمي له .

وهو قال صدقة موقوفة لزيد من عتبات مائتان ولسنة مائة ، كان لكل منهما ما سمي له والزيادة للفقراء ، وإن قصرت العلة كانت بينهما أثلاثاً . ولو قال أرض صدقة موقوفة لما أخرج الله من غلاتها أعطى منه من كان فقيراً من قرائني في كل سنة ما يكفيه في طعامه وكسوته بالمعروف فقصرت الثلثة عما سمي للفقراء

فرائته يصرب لكل واحد منهم بما سمي له ، وإن كان في غلاتها فصل عما سمي لم
كان فقيراً والمساكين .

٨ - ولو وقف وشرط أوراقاً معلومة في مقدار معين وسلم هذا المقدار أحد
كل ما سمي له ، وإن قصرت العلة ولم يأت هذا مقدار نحوها فيها ، يأخذ كل
مقدر ما سمي له إن كانت الأوراق في مرتبة واحدة ، وإن كان بعضها مقدماً
على بعض بديء بالمقدم . فلو قال أرضي صدقة موقوفة ، لصد الله ويريد ألف درهم ،
لصد الله منها مائة ، أحرحت الألف من غلات هذه الصدقة ، وأعطى عبد الله
منها مائة وما بقي لزيد ، وإن كانت عدة حسبات فسمت بينهما على عشرة أسهم
لصد الله سهم ولزيد تسعة أسهم ، وكذلك يكون الحكم لو قال لصد الله مائة درهم
ولزيد ما بقي أما لو قال يعطى عبد الله من الألف مائة ولزيد ما بقي ونصرت العلة
من الألف بديء بسيد الله وما فضل يكون لزيد .

ومن هذا يعلم حكم ما لو شرط إخراج مرتبات من العلة ثم إخراج مرتبات
بما فصل ثم إخراج مرتبات من الفصل الثاني وهكذا ، فليس هذا إلا اشتراطاً
لجميع هذه المرتبات المألوفة في العلة على أن يبدأ من مجموعها بالأولى ثم بالثانية
ثم بالثالثة وهكذا ، فهي كالصورة الأخيرة أساقفة سواء سواء .

٩ - ولا أعرف أن للحمية كلاماً وصحاً في نقص المرتبات أو عدم بعضها
سبب نقصان أعيان توقف ، وما عرض على المحاكم من هذا النوع بدرجاً
في أعلم وقد احتج فيه بطلانها . وحسرة صاحب الفقيه الإمام العلامة فقيه عصره
الشيخ عبد الحميد سليم مفتي الديار المصرية قد استظهر عدم النقصان لهذا
السبب^(١) . وما استظهره فضيلته وجيه جداً تؤيده أحكام البرصية وما سبق برأيه
من أحكام ضياع الفلذة .

(١) ورد في فقهه استنباط من ديوان الأوقاف أنكم نصير سارح
١٢/٢٤ ١٩٣١ نصيب السؤل عن امرئ بينهما مطلق هذا الموضوع فحاء
باحتجائه عليه ما حقه ، أما الجواب عن السؤال الثاني أنه يتوقف على أن
من شرط أن المنع المذكور هل سئل سي . منه بمسألة عام بعد فيه وعنه
الاستثنائي وهي الاستثنائي انتهى سبق وعنه فلا يكون لكن ههنا الاستثنائي

وقال فيها الشامية^(١) أن الواقف إذا وزع الاستحقاق في الوقف بأن شرط لكل واحد قدراً معلوماً ولم يرد أحد كل ما قدر له ، وإن رادت الغلة كانت الريادة لأقرب الناس إلى الواقف ، وإن نقصت عن المقررات وزعت على أربابها تنسبها فوكان لأقدم عشرة ، وثلاث عشرة ، والثالث ثلاثون ، كان لصاحب العشرة خمس الحاصل ، ولصاحب العشرين خمسة ، ولصاحب الثلاثين ثلاثة أخماس . وإذا شرط لواحد قدراً معلوماً ولم يقدر للآخر ونص على تقديم صاحب المقدار المعلوم كأن اشترط له هذا المقدار وحصل الباقي لغيره قدم صاحب المقدار المعلوم بجميع ذلك القدر ولا يستحق من بعده إلا ما فصل عنه واعتبروه كصاحب الغرض في الميراث واعتبروا غيره كالعصبة . أما أن اشترط له قدراً معلوماً ولم يشترط تقديمه فكل ما قدس من الغلة يرجع على المستحقين بقدر حصصهم ، وقال ابن

التي بعد دفعه الثاني لها ٢٠ ر. ب محكمة مصر لاعتدائه سرعته في حكمها الصادر بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٠٩ في حادثة مماثلة لحادثتها برأيه شخصاً المرحوم الشيخ أحمد أبي حنيفة أن صاحب الميراث لا يستحق جميع ما شرط له بل يستحق ما حصصه بسببه فاصبح له ما استوفى من المحكمة المخصوص التي استندت إليها في هذا الحكم . ثم رأت محكمة مصر المذكورة بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ في هذا الموضوع وهي الوقف نفسه ما يوجب الحكم الأول . فحلفت صاحب الميراث بجميع ما شرط ذاتها إلى أن المخصوص السريعة فاصبه بذلك وبم سبب أيضاً تلك التصويبات ، وكلا الحكمين مؤيد من محكمة العليا ، والذي يظهر لنا أن من شرطه مبلغ لا يطل منه شيء إذا بقي . فبعض الوقوف لما في ليل في آخر كتابه ما يخصه من الأرض إذا كان أرضاً هذه وقفاً صدقة موقوفة على أن يعطى كل من كان فقيراً من ولدي وولد ولدي ويسبى ما تناسلوا منها في كل سنة ما يكفيهم من الأرض ولم يكن له ما غير هذه الأرض . ثم ابورثة أن يحسروا بوجهه فاحسب من هذه الأرض مائة من ورثة الميراث لا وقف فيها ولا حصة ويكون السبب موقوف يعطى منه : به الولد ما سبى لهم فإن قصرت عنه عنهم فسطر ذلك بينهم في راتب حله على أربابهم كان الفصل من جعل ذلك له . اهـ . فيرى من هذا النص أن من سبى له شيء في غلة وقف نصيبه بأحد جميعه من ربح ما بعد فيه الوقف ولا يطل منه شيء انظر اعنوني رقم ٢٧٣ من السجل رقم ٣٦ من فتاوى فضيلته .

(١) فتاوى ابن حجر ج ٣ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٥٧ - فتاوى الرملي ج ٣ / ٨١ .

حجر فيما إذا انحطت الغلة فلم تأت إلا با مقدار المعلوم أو بما هو قريب منه : التي يظهر لي أنه يقسط بنسبة ما كانت عليه الأجرة « أي أجرة لمصرف » عند وقف لأن الظاهر من حال الواقف أنه لم يشترط ذلك القدر بلا مع وجود شيء بقائه بصرف فيما شرطه ، حيث لم يبق إلا ذلك القدر ورع على ما شرطه الواقف من مصارفه بحسب النسبة هذا أنت عين اواقف كمية وبلا مثل أخر مثل تلك المصارف حال الوقف .

أما المالكية والحنابلة فلا أعرف لهم كلاماً في هذا الموضوع ، وأعتقد لحجة الأحوال الشخصية مهم لم يتقدموا شيء ، حين نظر هذا الموضوع رغم طلب البحث . غير أن من المقرر عند الفقهاء أن أحكام الوقف في مسائل الاستحقاق احتياطية وأنها مستقاة من أحكام الوصية . وقد قال المالكية في وصية ^(١) أنه إذا أوصى لرحل سهم من ماله ولآخر بمقدار مسمى وصاق الثلث عن له صبتين فبها ثلاث روايات ، إحداهما تدل على الجزاء على التسمية ، والثانية تدل على التسمية على الجزاء ، والثالثة الخاصة بينهما ، وبالرواية الثالثة قال ابن القاسم في مجموعة ، وقال القاسمي أبو محمد في توجيهها أنهما حجتان للاستحقاق بالوصية في كل واحد من أولي من الأخرى . ومقتضى قول الكل أن الواقف وصية باحالة أن هذه الروايات كما تجرى في استحقاق الوصية تجري في استحقاق الوقف . وهذا أيضاً إذا أوصى شاة من عمه أو بحد من ماله أي مال كان شارك الوصي له ورثة الوصي بالحر ، أي نفسه الحر الذي أوصى به إلى الوصي فيه من مال ، فإذا أوصى شاة ونبه يوم التنفيذ ثلاث شياه كان شريكاً بالثلث ووكال له عشر كان شريكاً بالعشر . وإن لم يبق من مال الوصي فيه إلا ما مسمى هو للموصي له يختص به ، فالشاركة بالحر تكون إذا كان ماله أكثر من القدر الموصى به فإن كان عمه أكثر اختص به ، وقول التتائي والأجهوري أنه يستوي في ذلك موت ولاستحقاق

(١) المستقضى ج ٦ / ١٦٣ - المسمى على شرح بكر ج ٤ / ٢٣٩ -

المذكورة اعبرون من مذكرات النسخة المحضرة في نسخة

والعصب إذا لم يقدر على الفاصب هذا عند أشبه وغيره وحرى عليه خليل في
الختصر وسواء ، وقال إن الماجشون أن الوصية ناقد المعين كالتوصية بالأجزاء ،
فلا فرق عدده بين أن يوصى بعرس من أفراسه وهي عشرة وبين أن يوصى بعشر
أفراسه ، فبرهلت أفراسه ولم يبق منها إلا ثلاث كان له عشر الباقي وإن
بقيت واحدة كان له عشرها فهو يستبر السنة ويلقى العدد . ومقتضى ما أسلفنا
أن هذا يجري في أدوف أيضاً وتعتبر المرنسات سهما فينصفها النقص لقص الغلة
سبب قص الأعيان الموقوفة كما يباح ذلك أرباب السهام أيضاً .

٤٣٩ - وقد تبين مما أسلفت أن قسمة الغلة بين الموقوف عليهم وبين
دوى المرنسات بالنسبة بين المربيات والدق من الغلة بعد ما إن كانت معروفة حين
لوقف أو عدل فيها عن مذهب الحنفية وأخذ بها بما قاله فقهاء الشافعية وهو
أيضاً قياس إحدى الروايات الثلاث في مذهب المالكية .

وأما قسمتها بينهم إذا لم تكن معروفة حين لوقف فليس به عدول عن هذا
مذهب وهو أحد ما حرى عليه الأمام الحصاف .

فما أحكام المادة ٣٧ هي أحكام مذهب الحنفية كما عرفت من قبل .
وأما أحكام المادة ٣٨ فقد استندت مما ذهب إليه المالكية في الوصية

٤٤٠ - وأحكام المرنسات في حملتها لم تكن محرم ربح من البداية إلى
النهاية ، رعاية لأعراس الواقفين ومقاصدهم ودعماً للحيث عن المستحقين أصحاب
النسب الأول في الوقف ، ولكن هذه الأحكام قد اشتتت على كثير من القسوة
على دوى المرنسات في بعض الأحوال وقد سطت ذلك فيها معنى .

والمادة ٣٦ قد أدخل عليها شيء من التعديل في المراحل التي سر بها هذا
القانون ، فقد كان المشروع الأول يقضى بأنه إن لم تمل الغلة وقت الوقف ولم تكن
لمرنسات في السنة أكثر من ثلث الغلة ستحقها أصحابها كاملاً وإلا قسمت الغلة
بطريقة المول على ألا ينقص المرنسات عن ثلث الغلة . وقد أقرها مجلس الشيوخ
على هذا الوضع في المرحلة الأولى . ولما استرد المشروع رأت لجنة التنقيح أن

مراعاة تلك الغاية من الأمور التحكيفية فاستبعدت ذلك وبقى مستبعداً حتى صدر القانون . ولم يكن قد نص فيها على عدم زيادة المرتبات عن الشروط إلا في حالة ما إذا كانت العلة معروفة حين الوقف ولم ينص على ذلك في قصة العول لأن احتمال زيادتها من الأمور النادرة جداً واكتفى بالإشارة إلى ذلك في المذكرة التفسيرية ، ولما عرّض المشروع الثاني على اللجنة فمجلس النواب استعسرت عن ذلك فشرحت هذا الموضوع وأثبت لها أن الأصل في طريقة العول هو النص دائماً وأن الزيادة ليست محتملة إلا في حالة القسمة وفي حالة ما إذا أُلحق وهو راجح وعمل حكمه كحكمه وكان المرامي في السبب هو علة اوقاف لأول قطع ، فثبت أن ذكر ذلك في المذكرة التفسيرية لا يكفي ونصت على عدم الزيادة في المراتب وقالت في تقريرها عن ذلك (نقلت الهيئة عبارة « على ألا تزيد المرتبات عما شرطه نواب » من صلب المادة إلى آخرها تحديداً بمعنى المأمور) .

أما المادة ٣٧ فلم تكن مشتملة في المشروع الأول على حكم قسمة باقي العهدين أصحاب المرتبات بالنسبة إذا لم يف بها فإذنه خفة العبد بمجلس الشيوخ وذلك عن ذلك في تقريرها « وقد رأيت اللجنة إقرارها مع تكليف لأحكامها - بعض عليها - فيها فأصعب النص على أنه إذا لم يف بالمرتبات فسير على أصحابها بسنهم . وقد كان ذلك ضرورياً تكليفاً لأحكام هذه المادة وبياناً لحكم هذه الحالة » وقد نصت المادة بعد هذه الزيادة كما هي في بقية المراحل حتى صدر القانون أما المادة ٣٨ فلم يدخل عليها أي نصير .

ب - بيع الموقوف المقرر وفاء للدين

مادة ٣٩ - إذا احتص بعض الموقوف عليهم بنصيب مقرر من الأعيان الموقوفة فبيع جبراً في دين على الواقف غير مسجل ، أو في دين مسجل على جميع الأعيان الموقوفة ، كان لمستحقه نصيب في باقي الأعيان الموقوفة بمبادل قيمة ما زاد على نصيبه في الدين الذي بيعت العين من أجله .

وإذا كان الدين مسجلاً على الحصة التي بيعت دون غيرها ولم يكن مستحقها من أصحاب الأنصباء الواجبة طبقاً للمادة ٢٤ فإنه لا يستحق شيئاً في باقي أعيان الوقف ، أما إذا كان من أصحاب الأنصباء الواجبة وكان الدين المسجل على العين أقل من قيمتها وقت وفاء الواقف وكان الفرق يبي بنصيبه فلا يترتب على بيعها وفاء لهذا الدين أي حق له في المصالبة بأي نصيب في باقي الموقوف ، وإذا كان الفرق بين الدين وعن العين أقل أو أكثر من قيمة نصيب المستحق صحح الاستحقاق طبقاً للمادتين ٢٤ ، ٣٠ .

٤٤٦ - لم يعرض هذا القانون لأحكام الاستحقاق بوجه عام إذا نصت أعيانه ، مفررة أو غير مفررة ، قهلاً والاستحقاق أو الاستهلاك أو النصب أو غير ذلك كما أنه لم يشتمل على تنظيم علاقة الوقف بدائى الواقف ولا علاقته بتركته مع شدة الحاجة لذلك كي تتوحد في دولة وحدة الأحكام التي تطلق في موضوع واحد في الأساس وفي الآثار . وإذا كانت الظروف قد قصت باستعداد هذه الأحكام من مشروع هذا القانون فليس أمام المحاكم الشرعية إلا أن تطبق في يعرض عليها متعلقاً بهذا الموضوع الأحكام التي يجب عليها أن تطبقها بمقتضى

قوايسها هي خاصة. ^(١) وإذا وجدت نفسها أمام الأمر الواقع من بيع الوقف

(١) أحكم هذا الموضوع لم يرد في قانون المحاكم الشرعية في مذهب عليها أن تصدر أحكامها في ذلك طبقا للواقع من مذهب أبي حنيفة . و يقول عنه في هذا المذهب أن الوقف متى وقع صحيحا ، وهذا قد يرمي وأسرير يخرج به الموقوف عن ملك الواقف فلا يملك هو ولا غيره أن يرضيه كما أنه لا يباع في دين عن الواقف بعد الوقف . وهذه الأحكام لم تنس بتصور هذا القانون الذي أخذ من الوقوف يعني على ملك الواقف ما دام حيا ، لأنه لم يصره مملوكا له ملك محض كما نثر أملاكه المهر ، وقد ورد ذلك نصراجه في المذكرة التفسيرية كما ورد بها أنه ليس له نسب له دين على الواقف بعد الوقف أن يملك بيع الوقف في دينه قبل الرجوع صراحة عن الوقف كما أن الواقف يس له قبل الرجوع أن يرضيه و يرضيها لأن الوقف لا يرضى فأنه ولا يمكن أن يرضى بيع الوقف ورضيه بأنه رجوع ضمنى لأن من شرط صحة الرجوع أن يكون صريحا .

أذكر أن الواقف مذهب ديني سابق على وقف ووقف ما يمكنه . ثم يكن مرفوعا ، أي حكمه وكان وقعه في مرض الموت . فإن كان دين محض فإنه يظل وقف نظرا لحق المرفوع ، أي في مرفوع دينه فهو من حقه من يستوفوا دينهم منه ، وإذا أراد من الدين لزم الوقف . وإن كان الدين غير محبط فقد في ذلك ما يعني بعد دين . كان له وارث ، والألا بعد في الشكل . وإن كان وقف صحيحا وقد حجب عنه دين لم يعد وقعه . وإن كان صحيحا غير محجور منع وقعه ورم ولا يفسد الدين . كان الدين محبط أو غير محبط قصد بوقف المصنف واليه من الدين . و قصد جاء ذلك في دفع الوسائل عن المحرم . في البيع والفسخ أو من حرم . آخر المرفوع . وأفسخ أو استعود فيمن قصد بوقفه الهرب والمصادرة أنه لا يصح ولا يلزم وإن أن أعصاة مرفوعة من الحكم ويستحيل الوقف بمقدار ما شغل من الدين ، وقال ابن عابد بن أبيه في هذه الحال يكون من قبيل إهدق القاضي بيع وقف لم يستحل كما ذهب إلى أنه يعني الرجوع بفساد الوقف بذلك للضرورة .

أما وقف المرفوع فيصحيح ولازم بالنسبة بوقف . وإذا كان مفسرا ولم يفتككه قال بطرسوس في دفع الوسائل الصاهر أنه لا يسلط . ولكن يبرهن أن مرفوعه إلى القاضي ويحسمه دينه حتى يوفيه ويحرم بذلك في الاستعفاء حسب قول . ويحسمه القاضي على دفع ما عنه . وإن كان مفسرا قال الصرسوسي أن هذا ممكن . ثم يجب عليه . ويحتمل أن يقول للمحاكم بعه ودين . ويحتمل أن يقول . يس له ذلك . وبني وجه كل من الإحصائي ، ولكن صاحب الاستعفاء حرم . أنه إذا كان مفسرا بطل الوقف وباعه القاضي فما عنه . وإذا مات الواقف قبل الفكاك وكان في تركته وفاء بالدين يعني الوقف صحيحا لازما والرم الورثة بأداء هذا الدين من التركة وإن لم يكن له مال بيع الموقوف في الدين وبطل الوقف .

عنده هي أحكام مذهب المفسر . والذي تحرى عليه انحاكم الدينه مصر هو بيع ما وقف اضراوا بالفائق ، وبيع المرفوع وإن كان الواقف مفسرا أو كان في تركته وفاء . والمشرع الأول لهذا القانون كان حشمتا على أحكام وقف المدين وكان نص مائة الحائره منه عز

في دين يسير أو مع يسار الواقف أو وجود تركة له فيها وفاء فليس أمامها إلا أن تنفق ما يتبناه الآن من الرجوع على تركة الواقف بمقدار ما قامت على الواقف بدون حق .

٤٤٢ -- ولم يعرض القضاة لحكم الاستحقاق في الوقف إذا كان ما يبيع حراً ليس نصيباً مفزراً لأن أصحاب السهام سيأخذون سهمهم في الباقي مائة فيكون النقص الذي يلحقهم نسبياً والمرئيات تنقص أيضاً نسبة ما نقص من الأعيان الموقوفة طبقاً لمادة ٣٨ ، أما المقدرات التي لم تستكمل فيها عناصر المرتب فإن الشارع لم يشأ أن يمسها بالنقص العلة ، ولا لنقص الأعيان ، ولا من طريق قسمة العول ، وتركها نعم أحكام مذهب الحنفية ، وقد عرّض لحكمه إذا كان البيع حصّة مفزرة من الأعيان موقوفة احتص بها نص الموقوف عليهم ، وبين حكمه في حالات ثلاث .

{ { ٣ — اَلْخَامَةُ اَلْاُولَى

أن يكون على الوهب دس ثاثة قبل صدور الوهب ، ولم تكن هذا الدين
مسجلا ، أو كان مسجلا على جميع الأعيان الموقوفة قبل ورود الوهب عليها أيضا ،
واختار يذهب به حصة معبرة من تلك الأعيان كالأرض احتسب بها بعض الموقوف

• لا يرم الوصف بالنسبة للدائنين ذوي الحقوق انفسه على الموقوف
لا سيما انهم قد صاروا اصحابا بالنسبة للموقوفين في حكم الدائنين
للمدائنين ، وان لم يحضره كاللهم ان يبيعوا عن الموقوف او غير الموقوف
او منهم مما يقدر على البيع ، واما بقى من الوصف شيء ، فم الموقوف فيه •
• الا يلزم وصف غير موقوف بالنسبة للدائنين في العذر الذي يحتاج
به لاعاء ديس سابق على الوصف الا يحازرهم او امكان اداؤه من مال الوصف •
وهذه الامور بعد ان مررت من النسخة العربية بعد احدث ورد وتعديل النسخ
بمراجعة التعديل لمجلدات النسخ ودارت حولها مناقشة طويلة واحتراسا استقر
الرائق على ان احكم المأثور العربي كالمسألة وان يكون نص هذه
مخالف هو • لا يمس الوصف حقوق الدائنين المسجلة على العنق الموقوفة قبل
وقوعها • ثم بناء على هذا المبدأ هذا النص محدوده وقالت في تقريرها
بها حدث هذه الامور للاسباب كلها اكتفاء بالبراعه العامة • وبست ذوي
ما يراى بهذه الامور عند من هي قواعد الاحكام التي يجب على المحاكم اشرعه
بعضها او هي قواعد القانون المدني التي لا شأن للمحاكم اشرعه بها •
عن ان السبب الصحيح هو اصرار على استبعاد كل ما يشعر بان للمحاكم
الاشريعه اختصاصا في هذا الموضوع •

عليهم وقد حمل القانون لهذا البعض حق الدخول في استحقاق غلة الأعيان
 المأوية ومشاركة باقي الموقوف عليهم في باقي الوقف ، بحيث يكون له استحقاق
 حصة من الأعيان الباقية تساوي قيمتها ما يفضل من هذا الدين بعد استبعاد القدر
 الذي كان يصيب الحصة التي يمت منه لو أنه ورع على جميع الأعيان الموقوفة ،
 فلو قدر أن ما كان يصيب هذه الحصة هو ربع الدين كان له استحقاق حصة
 في الأعيان الباقية تساوي ثلاثة أرباع الدين ، وقد ظر الشارع في هذا إلى أن
 الدين كان عاماً وعلاقته بجميع الأعيان واحدة من المدالة فلا يؤزر ربع ما يخص
 بعض الموقوف عليهم لإيثاره بإعتقاد ما كان يصيب هذا المبيع من الدين

٤٤٤ — وبعض الموقوف عليهم يشمل الواحد والأكثر ، ويقول أهل
 الاستحقاق والجهات ، لا فرق بين أن يكون الوقف عليهم أهلاً أو خيراً ، ولا فرق
 بين أن يكون من دوى السهام أو من دوى المرائب أو حليطة منهم ، كما أنه
 لا فرق بين أن يكون استحقاقه واحداً أو احتيازياً وهذا هو ما يقتضيه إطلاق
 القول في هذه المادة وستبين ما فيه .

٤٤٥ — واحتصاص بعض الموقوف عليهم بصدد مقرر من الأعيان
 الموقوفة قد يكون من طريق قسمة أعيان الوقف بين مستحقيه طبقاً لأحكام
 هذا القانون ، وقد يكون نصيب الوقف من وقت الوقف أو بعده بواسطة التخيير
 ويستوى في هذا ، إذا كانت الأعيان الموقوفة قد وقفت في عقدة واحدة أو وقفت
 بقدر متعددة ، فإن كلاهما يتناولهما عموم « الأعيان الموقوفة » ، ولو أن هذا قال
 أن سياق المادة يشعر بأن الكلام في وقف صدر بقدة واحدة ، فما له لا إشعار
 أصلاً ، وعلى فرض أن هذا الإشعار موجود أو أن المادة صرحت بذلك فعلاً ،
 يكون حكم المقدة الواحدة مستعاداً بعبارة النص وحكم المقدة المتفرقة مستعاداً بدلالة
 النص إذ المصطلح واحد وهو ما أسلفنا وهو مفهوم من عبارة الشارع ولا فرق بين
 الحالين . فلو أنه وقف بعض أعيان مملوكة له على موقوف عليهم ثم وقف بعضاً
 آخر على غيرهم ويبت الأعيان الأولى جبراً في الدين الوارد بالفقرة الأولى من هذه

مادة دخل من وقت عليهم الأعيان المبيعة في استحقاق علة الوقف طبقاً لأحكام
هذه الفقرة .

٤٤٦ — والأعيان الموقوفة في المادة تناول أيضاً بمعوم عبارتها كل عين
يمكن أن يرد عليها البيع ، عقاراً كانت أو متقولاً متصلاً بالأرض اتصال قرار
كالبناء والأشجار والآلات الثابتة أو متصلاً بها اتصالاً ليس اتصال قرار أو متصلاً ،
وذكر تسجيل الدين على جميع الأعيان ، وهو من خصائص الأرض والمقار ، لا يمنع
من هذا ولا يمنع العموم ويحمل الكلام خاصة بالأرض والمقار ، لأن هذه
الفترة قد سوت في الحكم بين تسجيل الدين وعدم تسجيله .

٤٤٧ — وإذا كانت هذه الفقرة قد أفادت عبارتها الحكم في حالة البيع
حراً ، فيها عيب هذا الحكم عيبه بدلائلها إذا لم يكن هناك بيع للحصة المرفوعة
وسكن الدين استوفى منها طريق التصفية الجبري . فإذا كانت هذه الحصة من
الأصل نقوداً ، أو كانت أعياناً أخرى ، واستبدلت وأودع مال البذل ، واستوفى
الدين المشار إليه من هذا النقد ، كان لأهل هذه الحصة في علة باقي الأعيان
انصب الوارد في هذه الفقرة

ولا بد أن يكون بيع هذه الحصة لهذا السبب حريياً كما هو صريح مادة
٤٤٨ كالسبب حريياً . يطبق هذا الحكم ، لأن بيعها لهذا السبب بيعاً اختيرياً
لا يكون إلا من طريق الاستبدال ، وذلك يكون حينما تكون أعيان الوقف جميعها
على وشك الصياع بسبب اتحاد إجراءات البيع الجبري ، فذلك تسد المحاكم
إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه وبيع حصة من الأعيان لموقوفة بسداد الدين أو وقف
الإجراءات على أن يكون ذلك إدانة لمال البذل يرجع به في العلة ، فما بيع
في هذه الحالة لم يصح ولكنه تحول إلى مال بذل حل محلها وهو لا يراى دائماً
وإن كان قد صار ديناً ، فمر أن الذي تبصر يبيع في هذه الحال هو حصة مرفوعة
احتصن بها بعض الموقوف عليهم إذ يمكن لهم حق في الأعيان الأخرى لأن حقوقهم
لم يصح وما يلحقهم من ضرر استدام العلة لاحق بالآخرين أيضاً لأن استيفاء الدين

من الغلة مقدم على المستحقين . لكن لو أن محكمة ذهبت إلى التسوية بين إقاد
بعض الأعيان وعمارها أخذاً من أحكام المادتين ١٤ ، ٥٥ ومانعت بعض الأعيان
لسداد هذا الدين على ألا يرجع بمال الدل في الغلة ، وجب أن يأخذ هذا حكم
البيع الجبرى بدلالة النص .

٤٤٨ - ومعنى كون الدين على الواقف أنه مطالب به وعيه أدائه ، كان
ذلك موجهاً إليه وحده أو هو وغيره . فيستوى في هذا الحكم ما إذا كانت ذمته
مشغولة بهذا الدين بسبب الاستدانة أو عدم أدائه ما وجب عليه حق صار ديناً
في ذمته أو ضمانه لمثل ما أتفه أو قيمته أو ماى سبب آخر من الأسباب التي يثبت
سها الدين في الذمة ، ويستوى فيه أيضاً ما إذا كانت المطالبة بأدائه لأنه في ذمته
أو لأنه في ذمة غيره ولكن أدائه واجب عليه ، كما إذا كان دين مورثه غير
مستغرق ووجب عليه أداء قسط من المال الذى ورثه ، وكالدين يصاب به من
طريق لكفالة سواء أقبب إليها من ذمة إلى ذمة في كفالة أم في الدين ، وكالدين
يطلب به من طريق الكفالة سواء أقبب إليها بقل الدين من ذمة إلى ذمة أو من
المعالة . ثم يثبت الحصة المذكورة في أى دين من هذه الديون طفت أحكام
هذه الفقرة .

والدين الوارد بالمادة كما يتناول الدين الأصلي يتناول كل ما يصح إليه ويتحقق
به مما يلزم به للدينون قانوناً وقضاء .

٤٤٩ - ومعنى كون الدين الذى على الواقف غير مسجل أنه دين عدى
بالنسبة لجميع الأعيان الموقوفة ولم يتفق سها وإن تعلق بغيرها ، فالمراد أنه غير مسجل
على جميع الأعيان الموقوفة تدل على ذلك المقابلة وكون التسجيل لا يكون للدين
المجرد وإن أطلق القول ، ومعنى كونه مسجلاً عليها جميعاً أنه متمتع بجميع
الأعيان ولا يتردد دماً عادياً بالنسبة لجميعها ، والمراد تسجيله هو قيد سنده أو الحكم
الصادر به طبقاً للأوضاع القانونية ، وذلك يكون في الرهن الرسمى ، وحق
الاحتصاص ، والرهن الخيارى ، وحق الامتياز ، وهى المسماة مدينياً بالحقوق

المبيعة التسمية أو التأمينات المبيعة ، وهي الحقوق التي أوجب القانون شهرها
بطريق قبدها إذا كان محلها عقاراً ليمتد إلى الغير من وقت القيد
وهذا القانون قد جرى القانون المدي القديم في استعمال كلمة التسجيل في هذا القيد
وإن كان هذا الاستعمال قد عدل عنه في قانون الشهر العقاري وفي القانون المدي
الحديد المدين فرقاً تماماً بين التسجيل والقيد في الاستعمال .

ومن هذا الايضاح ينبغي أن الصور في نظر هذا القانون ثلاث ؛ إحداها
أن يكون للدائن حق تبعي مقيد على بعض الأعيان الموقوفة دون البعض
الآخر وحكم هذه الصورة مبين في الفقرة الثانية ، وثانيها أن يكون هذا الحق
مقيداً على جميع الأعيان الموقوفة ولا يكون هذا إلا إذا كانت عقاراً في الاصطلاح
المدي ، والثالثة ألا يكون مقيداً على شيء من الأعيان موقوفة وإن كان مقيداً
على غيرها ، ويكون هذا في المقار والمقول .

فإذا كانت الأعيان أرضاً أو عقاراً أو منقولاً في نظر مقنننا ولكنها معتبرة
من اعتبار في نظر القوانين وكان الحق التبعي عليها مقيداً أو كانت من المنقول
وكان الحق مقيداً بمقتضى قانون خاص أو فرض أنه قيد بدون إيجاب قانوني كان
الدين مسجلاً ، وإذا كان الدين مسجلاً على أعيان مملوكة للوفاة وحدها اعتزديناً غير
مسجل بالنسبة للأعيان الموقوفة ، وإن كان الدين متعلقاً بالأعيان الموقوفة ، عقاراً كانت
أو منقولاً ، ولكن الحق لم يشهر بطريق القيد كان الدين غير مسجل ، وإن كان متعلقاً
بها وكان للحزاة العامة ولم يشهر بطريق القيد كما هو العادة لأن القانون يسقطها
حق الامتياز بدون حاجة إلى هذا القيد ، كان من الممكن أن يقال إنه دين
غير مسجل نظراً للواقع المجرد ، ولكن القانون قد جعله في الحقيقة كالمسجل
فأعطاه حكمه هو مسجل حكماً ويجب اعتباره منه . والقيمة العملية لهذا الاعتبار
لا تظهر في أحكام الفقرة الأولى وإنما تظهر جلية في أحكام الفقرة الثانية .

٤٥٠ — ومن البين أن هذا الدين في الأعم الأغلب لا يكون إلا سابقاً
على الوقف ، أما الدين اللاحق فإن أحداً حتى الآن لم يذهب إلى بيع الوقف

لأدائه لا يقطع صلة الوقف بالواقف من هذه الناحية . وفي أحوال مادرة يكون
هذا الدين لاحقاً كالصرائف المقاربة التي تعتبر ديناً على جهة لوقف للخرامة
وتباع أعيانه لأداء هذا الدين .

٤٥١ - ولدى يرجع إليه في هذه الحالة لمعرفة مقدار ما يستحقه أهل الحصة
التي بيعت في باقي الأعيان هو مقدار الدين ، وقيمة الأعيان كلها حين البيع وهذا
يقتضى حتماً معرفة هذه الأعيان ، وذلك ليتمكن توزيع الدين على جميع الأعيان
بحسب قيمتها ومعرفة ما يخص الحصة التي بيعت منه ومعرفة ما سادل الزائد
من الأعيان الباقية وهو الذي يكون نصيب أهل هذه الحصة فلا يطر هذا إلى التمس
الذي بيعت به الحصة ولا إلى قيمتها لتكون أساساً لاستحقاقهم في باقي الأعيان ، وما يطر
إلى ما زاد عن نصيبهم في الدين وما يساويه من الأعيان الباقية بحسب قيمة يوم البيع كأنه
لا يطر إلى قيمة الأعيان يوم الوقف ولا يوم وفاة الواقف وإنما يطر إليها وقت البيع خاصة
لأنه الوقت الذي صاعده على أهل الحصة نص حقه فيسطر إلى يومه ذلك يوم ثبوت الحق
في هذا السدل وهو يوم البيع . ولا يطر إلا إلى الدين الذي أدى من طريق البيع ،
فلو كان دينه الذي بيعت الحصة في ستائة وفي لداير أرمائة طر إلى نصيب الحصة
وما زاد عنه في الستائة لاقى الألف كله .

٤٥٢ - فإذا وقف ثلاثين فدماً بمسوية القيمة وكانت قيمة كل فدان
مها مائتي جنيه وكان الاستحقاق في الوقف كله اختيارياً ، وكان الواقف
قد حصص ربع هذه الأرض مفرراً لجهة خيرية أو لموقوف عليهم آخرين ، أو كان
قد حمل لها الربع شائعاً وحصلت القسمة طبقاً لأحكام القصور ، ثم بيع هذا
الربع المفرق في دين قدره ألف وخمسمائة جنيه ، ونفت القيمة كما ذكرت ، فإن
الذي يخص الحصة لمبيعة من الدين ٣٧٥ جنبها والزائد هو ١١٢٥ جنبها وهو
يساوي حصة أندية و $\frac{2}{3}$ من القدار ، فهذا هو نصيب أهل الحصة التي بيعت
في الأعيان الباقية .

وإذا قدر أن الحصة المقررة لبعض الموقوف عليهم هي ثلثا الأرض المذكورة

ثم يمت هذه الحصة في الدين المشار إليه ولم يعط فيها نحن أكثر منه مع أن قيمتها أربعة آلاف جنيه يوم البيع ، كان نصيبها من الدين ألفاً والرائد خمسمائة وهو يساوي مدين ونصف ودان هي نصيب أهل الحصة التي يمت في العشرة الباقية من أعيان هذا الوقف .

ولو فرض في المثال الأول أن ثلاثة الأرباع الأخرى كان كل ربع منها مديراً فإن أهل الحصة المبيعة يستحقون في كل حصة من هذه الحصص الثلاث ثلث النصيب الذي استحقوه في مجموع الأعيان الباقية . ولو فرض أنه جعل ثلاثة الأرباع حصتين مفرزتين إحداهما النصف والأخرى الربع استحقوا ثلث نصيبهم في الحصة الأولى وثلثه في الثانية . . . وهكذا .

٤٥٣ — وحكم الفقرة الأولى هذه لا يطق في الأحوال الآتية :

أولاً — إذا كان في مال نواقف أو في تركته وفاة لهذا الدين ورجع أصحاب هذه الحصة في ماله عما صاع عليهم وقص بذلك وصار حقاً ثانياً لم يدل الحصة فإنهم لا يستحقون في باقي الموقوف شيئاً ، وإذا كان في ذلك وفاة لبعض حقهم أخذوه واستحقوا في باقي الموقوف مقدار ما بقي لهم ، وفي هاتين الحالتين لو أماً قلنا بعدم الاستحقاق فيها بين البيع والقصاء لم لكان ذلك أقعد ولو قلنا باستحقاقهم إلى أن يستقر الأمر ثم يرجع عليهم مستحقو الباقي إذا قضى لهم بما أخذوا لكان أعدل .

ورجوع أهل الحصة لا تظهر له قيمة جديدة إلا في الرجوع على تركه النواقف أما الرجوع في ماله وهو حي فلا يكاد يكون له مع ، في استطاعة النواقف أن يخرجهم من وقعه أو أن يرجع عن وقف حصصهم أو ما يعتبر قائماً منها ، وإعما يرجى مع ذلك لو كان النواقف لا يملك الرجوع ولا التفسير

ثانياً — إذا كان في تطبيقه مساس بالاستحقاق الواجب ، كان أهله أصحاب الحصة التي يمت أو كانوا الآخرين . فلو وقف ثلاثين فدماً قيمة كل منها مائتا جنيه وحصل عشرين منها مفرزة على أولاده وذريته وعشرة مفررة لجهات وأشخاص ،

ومات ولا مال له سواء ، ويثبت حصته الثلثين جبراً في دين قدره ثلاثة آلاف ضيه ، كان لأولاده ثلث العشرة البقية طئة لأحكام الاستحقاق الواجب التي لا يمكن المساس بها ، لا في الحدود لمسة هناك لأن ما بيع في الدين ظهر أنه نفس من ماله وأن كل ماله هو العشرة الدقية ، وهذا الحكم مبني هناك هو الذي يطبق ما استحقوا إلا نصف هذه العشرة فدر أن الأمر كان على العكس وكان الثلث لأصحاب الاستحقاق الواجب والثلثين غيرهم ويثبت حصته الثلثين على الوجه الذي أسلفنا وترك لواقف الأمر على حاله وقد رآه صار معتوهاً وفي سنين على هذه الحال ، فإن هذا الحكم هو الذي يطبق في حياته حيث لم يحدد استحقاق واحد ، ويكون لأصحاب الثلثين ما يعادل رتبة الذين وهو لنصف ، حصة أودنة ، وانصف الآخر لأولاد أمهات ، وقد مات وثبت الاستحقاق الواجب بموته احتسبت العشرة كل ماله وكان لأولاده منها الثلث وللآخرين الثلث

ولست أرى سبباً على الشارع أن يصر بالاستحقاق ، حب في الحصة الدقية وأكثراً من الكلام فيه حتى جاء غير ديني ونعم أمردها بعداً ما في غيرها ، وأياً ما كانت الحال فإن هذا لا يمدون يكون عيب في الصيغة لا يعل بالأحكام .
٤٥٤ — ولا يمنع من تطبيق هذا الحكم وجود دين آخر على الوصف غير مسجل أو مسجل على جميع الأعيان الدقية ، فإنه يحصل بيع من أجل هذا الدين يشارك أهل الحصة التي بيعت في لأعيان الدقية بالنصف الذي مر به لهم المادون حتى إذا حصل بيع آخر وكان محلاً لتطبيق هذا الحكم تكرار تطبيقه وهكذا .

٤٥٥ — الماد الثانية

أن نكون الحصة مبررة التي احتص بها بعض الموقوف عليهم قد بيعت حراً في دين مسجل عليهم وحده دون بقية الأعيان الموقوفة ولا يكون هذا من أصحاب الاستحقاق الواجب ، وفي هذه حال لا يستحقون شيئاً في الأعيان الدقية ،

كان الدين محيطاً بها أو كان أقل من قيمتها وضاعت فيه بأن بيعت بشئ يساوي
الدين أو أقل منه وهذا هو الفروض في المادة ، أما إذا بيعت ما أكثر من الدين
فإن الباقي من الثمن يكون مال بذل موقوفاً على أهل هذه الخصة خاصة ، وعدم
استحقاقهم شئ في الأعيان الباقية لا يمنع من الرجوع في مال الواقف أو في تركته
متى وحدث شئ من ذلك وكان الرجوع محل ، ومتى تمت لم هذا الحق كان وقفاً
عليهم خاصة ، مساوي نصيبهم أو كان أقل منه .

وقد ائتمن الشارع في حكم هذه الحالة أنه إذا كان التخصيص من اواقف
فيه يكون قد وقف عليهم هذه الدين المحملة بهذا العيب واحتصم بها وهو يعرف
مقدار الخطر الذي يتهدها فذل هذا على أنه لا يريد أن يكون لهم حق في غيرها
على أية حال بخلاف ما إذا كان الدين عادياً أو كان مسلحاً على جميع الأعيان
فإن سرهم يكون ككر غيرهم ولا تظهر له شأنهم بردة خاصة أم إذا كان
الاحتصاص عن طريق القسمة من انقطاع به من المحكمة لم تدره لهم ولم يقموا
وفيه صرر عليهم أن روعيت مصالحهم ومصالح الآخرين على السواء ، فإذا بيعت
بعد هذا في عيبها من الدين كان الرجوع حذاً أن هذا لم يكن لا نتيجة تقصيرهم
فليس لهم بعد هذا أن يدخلوا الضرر على غيرهم بسبب ما شأنهم سوء تصرفهم .

٤٥٦ - وما قدمته في الحالة الأولى مما يتعلق بالاختصاص ، والأعيان ،

والدين ، والبيع ، والتسجين ، كله يجري به غير أنه ، بحسب النسبة له أن التسجيل
(القيد) يجب أن يكون قد تم قبل صدور اوقف لأن التوقيت العينية لا ينشأ
أثر قيدها بالنسبة للتبر إلا من وقت القيد ، بعد تم التصرف بالوقف قبل القيد لم
يكن له أثر بالنسبة لموقوف ، هم أو نصارة أدق بالنسبة لحمة الوقف ويعتبر الدين
بالنسبة لها ديناً عادياً ، وهذا يكون هذه الصورة مما يندرج تحت الحالة الأولى ،
وكذلك يكون الحكم ، أن القيد كان على الخصة من قبل وقف ولكن مصت
بمادة المحددة قانوناً ولم تحدد ، أو من حسب الحق العيني انتهى بتدليل عنه ،
وقد يكون الدين مسلحاً على العين مخصوصاً من أول الأمر ، وقد يطرأ ذلك ،

كما إذا كان الدين مسجلاً على الأعيان الموقوفة ثم قسمت الأعيان بين المستحقين
وملأ أحد كل حصة تجزئة الدين طبقاً لأحكام الدون الخاص بذلك
كان نصيب كل حصة من هذا الدين تمدد التعزئة مسجلاً عليهم، وحدها
دون بقية الحصص .

٤٥٧ - المار الثالث

أول تكون الحصص ، مرة التي احتصن بها سعر لموقوف عنهم صعدت كلها
نسب بينهم حرراً في الدين لسجل عليها وحدها ، دون بقية الأعيان الموقوفة ،
وكل لأهلها ، في استحقاق واحد طبقاً لمادة ٢٤ وفي هذه الحال ينظر إلى الدين
الذي يمت فيه ، وإلى قيمتها وقت موت الواقف ، وهو الوقت الذي يثبت فيه
الاستحقاق الواجب وينظر فيه إلى قيمة مال الواقف ، ولا ينظر إلى قيمة المين
وقت الوفاة ، لا وقت البيع ، كما أنه لا سطر إلى التمر لأن المروص أنها كلها
صعدت في الدين أي أنها يمت ثوابه أو ثقل منه لأن أكثر ومنى طارها
إلى قدر الدين وقيمة المين يوم الموت اعتبرا أن ما يقابل الدين من القيمة ليس
من مال الواقف وأنه في الواقع لم يحمل لأهل هذه الحصص وأن الذي حمل لهم
حقيقة هو ما أراد على الدين من قيمته ، وهو الذي يحسب من ماله وهو الذي يحاسبون
عليه بالنسبة لاستحقاقهم الواجب .

ولأحكام الواردة مسادة عن هذه الحال مسببة على فرض أن الدين أقل
من قيمة المين وقت الموت كما هو واضح من سياق المادة وتخصيص لأحكام التمر
الوضوح . فإذا كان الدين محيطاً بها ، بأن كان مثل قيمتها عند الموت أو أكثر ،
فلا يثبت أن الواقف أعطاه شيئاً من استحقاقهم الواجب ، وإذا صعدت جميعها
في الدين ثبت لهم الاستحقاق الواجب في بقية الأعيان

وإذا كان الدين المسجل عليها أقل من قيمتها يوم الموت وكانت زيادة القيمة
قدر ما يجب لأهلها من الاستحقاق ، يستحقوا شيئاً في بقية الأعيان إذا صعدت كلها
نسب بينها حرراً في الدين ، إذ يرجح أن ضيقها لم يكن إلا من طريق تقصيرهم

فلا وجه لأن يصار غيرهم بسبب هذا التفسير أما إذا كانت الزيادة قبل
 من الاستحقاق لم يحسب لهم وضاعت كلها حسب الدين تبين أن الواقف لم يعطهم
 كل استحقاقهم الواجب فيأخذون في الأعيان الأخرى بغير الفرق بين زيادة القيمة
 على الدين وبين مقدار استحقاقهم الواجب ويحسب عليهم هذه الزيادة كما تحسب
 عليهم لو كانت مساوية لما يجب لهم وفورقات المادة « صحيح الاستحقاق » وأجبت
 القول بخلافه محتملاً ولكن هذا هو المتيقن من مجموع الأحكام . وإذا كانت زيادة
 القيمة يوم الموت على الدين أكثر من الاستحقاق الواجب وصاعت العين كلها في
 الدين فإن أهل هذه الحصة لا يستحقون شيئاً في بقية الأعيان وتحسب عليهم الزيادة
 كما تحسب عليهم لو كانت مساوية لما يجب لهم . وفورقات المادة : أنه إذا كان الفرق
 بين الدين والعين أكثر من قيمة نصيب مستحق صحيح الاستحقاق ، لم يقع موقعه .
 وكلمة « أكثر » جاءت زائدة لا معنى له ويوجب اضطراب المعنى ، فأى تصحيح
 هذا الذي نصيبه المادة في هذه حال التي لا يستحقون فيها شيئاً ؟ وقد استعملت
 المادة في هذه الفقرة أيضاً كلمة « نقي » ومعناها أوسع من النقي الذي تريسه
 وهو المساواة ، واستعملت أولاً « قيمة » ثم استعملت ثانية « ثمن » وهي لا تريد
 في الحالين إلا القيمة فربما يمكن تجنب محل الاختلاف الصغير الذي رتب وقع في اللبس .
 كما أن هذه المادة قالت في الفقرة الأولى « نصيب » . بمادل قيمة ما زاد ...
 وكلمة قيمة على هذا وضع ترتيباً لاولاً له ولا طم ، وروايات « بمادل قيمته ... »
 أو دلت « بمادل ما زاد » . فكانت الصيغة دقيقة بحجة .
 والأحكام الواردة بنزاع عن هذه الحالة متبينة على فرض أن الحصة كلها قد
 صاعت بسبب بيعها حرراً في الدين بأن يمت غنمه أو دقل منه ، أما إذا فرض
 أنها يمت بأكثر منه كالبزيادة وفقاً لهم وكان الصانع في الحقيقة هو بعض
 الحصة وسياتي بقول فيه . كما أن ثبوت شيء من الاستحقاق لأهلها في بقية
 الأعيان محله ما إذا لم يمكن الرجوع بمادل ما ضاع عليهم في مثل الواقف
 أو في تركته .

وما قدمته في الحالتين لأولين عن الاحتصاص ، والأعان ، والدين ،
والتسجيل ، والبيع ، بحري كله ها .

٤٥٨ - بيع بعض المصنة

ولأحكام لوردة هذه المادة تعطي حكم صياح كل المصنة المرفوعة لنفي احتصاص
بها بعض الموقوف عليهم حسب بيعهم جزءاً في العين بصدرة الدين ، ويعيد حكم صياح
بعضها ، هذه السبب - دالة بعض ظهور الساط وقهه من نص مادة وتحققه في ضائع
المصنوع لهذا السبب ، فيكون حكم البعض كحكم الكل . وإذا صاع البعض وكان
أهله لا يستحقون شيئاً في بقية الأعيان إذا صاع الكل فاولى لا يستحقون فيه شيئاً
إذا صاع بعضها وبقي لم يصنع البعض الآخر ، ولا كانوا يستحقون فيه شيئاً ، وإذا صاع
الكل استحقوا إذا صاع البعض ما يكل حقهم واحسب عليهم البعض الذي .
وصياح البعض يكون بيمينه دون البعض الآخر أو بيمين لكل وزيادة ثم
عن الدين وقدر زيادة ووه

٤٥٩ - مخرج أموالهم هذه المادة والمطابقا

لا يعرف أن للحمية كلاماً خاصاً باستحقاق أهل المصنة موقوفة بقرعة إذا
بيعت في الدين ، وسكنهم تسكنوا في بيع الموصى به المين في الدين ، وحاصل
كلامهم في هذا أنه إذا كان الدين غير محيط وبيع الموصى به المين لقضاء الدين
مرهوناً كان أو غير مرهون ، فالموصى له يرجع شئنه في ثلث الذي من التركة
بعد أداء الدين ، وبهذا أخذ قاض الوصية في المادة ٣٩^(١) ، ومن المقرر أن
الوقف يستثنى أحكامه من الوصية . فالحكمه وارد بالمادة الأولى بحري على
ما قاله الخفية في الوصية إذا كان التخصيص من الواقف ، وإذا كان التخصيص
بالقسمة فهو عديم كدمه فيكون الحكمه موافقاً لمدىهم في الوقف .

وبما قورم في الوصية وفي الوقف كان يقتضي أن يكون الحكم في الحالة

(١) نص هذه المادة هو : « إذا كان الدين غير مسبقاً ، وكله أو بعضه من الموصى به كان موصى أن يرجع بقدر قدر الذي استوفى
في ثلث أصافي من التركة بعد وفاة الموصي » .

الأولى هو حكم الحالة الثانية ، ولكن الشارع رأى أن الأمر مختلف مراعاة لما
تستتبعه من زيادة الواقع . أما أحكام الحالة الثالثة فهي تنطبق لأحكام الاستحقاق
الواجب مع مراعاة ما لحظه الشارع في الحالة الثانية . وعندى أنه إذا كان
الاحتصاص من طريق لقمة في الحالتين الثانية والثالثة فإن القول بعدم
الاستحقاق في بعض صورها لا يكاد يكون له سند فقهي واضح .

٤٦٥ - والمشرع الأول لهذا القانون كانت فيه هذه المادة هي الفقرة
الأولى فقط ، ولكن لجنة العدل بمجلس الشيوخ ، في العروة الأولى ، عدلتها
تعديلاً يتصح من مقابلة النص^(١) . وراحت أحكام الفقرة الثانية المتعلقة بالاحتصاص
الثانية والثالثة ، وقد جاءت هذه الزيادة حجة ، لم تستوف فيها الأحكام ، ويعوز
بعض أحكامها السند الفقهي الواضح ، كما أن صياغتها لم تكن دقيقة ولا مجردة ،
وقد عرفت كل ذلك من قبل . وقد بقيت هذه المادة كما وضعها هذه اللجنة حتى
صدر بها القانون .

٤٦٦ - سريان نفع الأوقاف

وأحكام هذه المادة طبقاً للمادة ٥٦ نسرى بوجه عام على الأوقاف السابقة
والأوقاف اللاحقة للعمل بهذا القانون حتى الأوقاف المبنية بالمادة ٦١ من هذه المادة
ليست مما استثنى في تلك ، غير أن الذى يمكن أن يطبق على الحوادث السابقة
هو أحكام الحالتين الأولىين مع مراعاة الاستثناءات الواردة في مادتين ٥٩ ، ٦٠ ،
وأحكام الحالة الثانية بالنظر للأوقاف التى تنطبق عليها أحكام الاستحقاق
الواجب دون سواها ، أما الأوقاف التى لا تنطبق عليها أحكام الاستحقاق الواجب ،
وهي المسماة بالفقرة الثالثة من المادة ٥٧ ، وبالمادة ٦٠ ، فإنها لا شأن لها بأحكام
الحالة الثالثة لا في الحوادث السابقة ولا في اللاحقة .

(١) نص الفقرة الأولى من المشرع الأول هو

« إذا احتص بعض أوقاف بمسهم نصيب مقرر من عائد الأوقاف فبمع
في الدين الذى على الوقف كان تسحقه نصيب في دمي الوقف يعادل
قيمة ما زاد على نصيبه في الدين الذى بيعت العين من أحد » .
أما نصها بعد تعديل لجنة العدل فهو الوارد بتين القانون .

قسمة الوقف

٤٦٢ — القسمة ^(١) قد ترد على الأعيان ، وقد ترد على منافعها ، وهذه هي التي يسميها الفقهاء قسمة المأنة ، وقد ترد على حق اليد على الأعيان ، وهي إما يد حفظ كاتسبم الوديعين المال لمودع حفظه ، ونقول عنها فقهاء الحنفية إنها قسمة تمصيل ، أو يد إدارة كإفراد كل من ياترى وقف بإدارة بعض أعيانه دون الآخر مع بقائهما مشتركين في عدا ذلك أو إفراد كل منهما باعتراف الكامل على بعض الأعيان .

ومن الواضح أن النافع وحق اليد لا يقومان بذاتهما وإنما هي أعراض تقوم بالأعيان ، فقسمة إحداهما تكون قسمة الأعيان التي يقومان بهما . والحد لفصل بين قسمة الأعيان وقسمتهما هو أن المقصود في قسمة الأعيان هو الاحتصاص بذاتها وإيس هذا هو المقصود في النوعين الآخرين

وهذا النوع لم يعرض لقسمة الحفظ ولا لقسمة المأنة أصلاً وترك حكمهما للذهب الحنفية ^(٢) ، وعرض هذا بقسمة أعيان تؤلف بين مستحقيه قسمة جبر

(١) قال في التمهيد قسم في قسمة من باب صرف ، وقسمة قسمة بد حراً ، وقسموا " في الأصوات وعندهم بد المصروف بينهم ، وقسمة مائة بد أدب قسمة واحدة هو قسمة ، والآخر من ذلك هو القسمة وقسمه " بكر " ، والآخر " كسر لمير وضعه " ، وقسمه هو صلب لأحسان من شيء مقسم ، وقال عبد الله بن عبد الله بن شبره ، وهذه الأرض قسمة هذه " أي من باب ضم وقسمه " صحيح أم وكسره " هو " شيء من شيء " وقسمه " من شيء من شيء " وقسمه " بكسر " منه أقسام " وانهم " حرة " ، إذا كان رتباً مبركاً لا " لا مقوم " ، كسره " على أن يأخذ من كل ألف شيئاً مقسم " ، آخر " كسر " .

وقال في التمهيد " قسمة جمع صلب شيء في معنى " ومنه " كسره " ، هي تصرف مشاع من أموال كسرية " كسر " ، وقسمه " صرفه " ، وقسمه " أو براس " ومنه " القسمة " ، وقسمه " من الأعيان من يمس " وهذه " قسمة مقسمة " ، وقد رأى كل منهما " في الذي " .

والقسمة نوع مختلف ، وقد قسمها الفقهاء قسمة عديدة حتى في كل من واحدة مقسمة ، وهي قسمة أعيان وقسمة مأنة وقسمة بد ، وهي قسمة " ، وقسمه " ، وهي قسمة ترس وقسمة جبر ، وهي قسمة جبر وقسمة " ، وهي قسمة ترعة وقسمة لا بدخول ترعة ، وهي قسمة لا مة وقسمة لا مة ، أي غير ذلك من التقسيم

(٢) أي " مشتقة من القسمة ، وهي على الظاهرة من سبأ " ، وقسمه " غافل

واختصاص ، كما عرض في المادة ٤٨ لبعض أحكام قسمة الإدارة . وهو ، يعرض
أيضاً لقسمة الأعيان الثمنية بين وقفين أو بين وقف وملك . وقد بقي حكم كل
ما لم يعرض له حاضراً لأحكام مذهب الحنفية .

٤٦٣ - وبما أن هذا القانون لم يستفصّل أحكام قسمة أعيان الوقف
ولم يعصده بمصيلاً وإلياً فإنه قد كثر في تصوفه الموحدة أصول أحكامها
والأحكام الواردة بها . وعمل ؛ بيع عام يتناول القسمة في جميع الأحوال ؛ وبيع
خاص لا يتناول سوى بعض الأحوال ، ومنه ما هو اشتاء من الأحكام العامة ،
ومنه ما هو تفصيل وإيضاح لبعض ما يتدرج فيها .

منها ولزم منه أن كلا من رضى بماله وحده وحده . وفي عهد الفقهاء عارض
عن قسمة المثل . وقد سمي بمصير نصيبه بماله . والمثل من أنه قد جحد
في ذلك أن كلا من رضى بماله وحده ، وقد سمي بماله . وماله موحدة ، من أنه
على عهد فقهاء .

وقسمة بماله حائز كقسمة الأعيان . ما في كل منها من أشكال شعبة ، وإن كان في
قسمة أعيان أقوى منه في قسمة ماله ، ولذا إذا بدد من شركاء قسمة ماله ، من
يمكن قسمة ماله . ومنهم من يقول قسمة ماله . ومنهم من يقول قسمة ماله .
بحري قسمة الأعيان . وهي لا بد من حصة ، لا في بعض الأحوال كأن يصف أحد الشريكين
قسمة بين بينهما ، أو ما كرم بينهما ، ويصح لماله . وهي ماله في شكل وماله
بما كان . ومنه في عهد محمد بن أبي داود ، وأبو عبد الله . خلقا قدم ماله
وماله . وماله . من وجه وماله من وجه ، ولما كان ملكه من ماله .
لا بد منه . ومنه في عهد محمد بن أبي داود ، وأبو عبد الله . خلقا قدم ماله
سائل ماله . ولكن إن زادت النية في توبة أحدهما لم يمت الزيادة بينهما ولا يجوز التهايز
على استعلاء الميراث . ولا يجوز التهايز في ثمار الشجر والحبيل وألبان النمل والماشية لأنها
أعيان . فيه ترد على القسمة عند حصولها فلا ضرورة تدعو إلى التهايز . وإنما تعددت الأعيان
تجري عند الحصة في قسمة ماله ما جرى في قسمة أعيان . ولا في من صور أصناف
فيها . على عهد الإمام محمد بن أبي بكر . وإذا كانت ماله في ماله مكانه كان شكل
واحد أن يتصل ما أصابه بالمهابة سواء شرط لاستعماله في ماله . أو شرط وجوه .
في ماله في عهد . أو عهد . لأن ما كان بعد للماله حدث عن ملك كل واحد . وفي أحده
يملك بصرف فيه . ويجب من غيره . وقد رتب حصة في ماله . وحده .

وقد كانت للمهابة . ولا خلاف في أنها لم بشرط ملك واحد . لاستعمال
وقد شرط . كقول أبي داود . لا بد من ماله في ماله . أو شرط . ملك واحد .
منه على هذا . لا خلاف في ماله . كقول أبي داود . لا بد من ماله .
عن وجه عموم عند الحنفية أن حكم للمهابة في الوقف في ماله .

١ - النظام العام

ماده ٤٠ - لكل من المستحقين أن يطلب فرز حصته في الوقف متى كان قابلاً بقسمه ولم يكن فيها ضرر بين .
ويعتبر السطر على الحصص الحيرية قابلاً كأحد المستحقين في طلب القسمة .

وتحصل القسمة بواسطة المحكمة ، وتكون لازمة .

٢٦٤ - - تمت هذه مادة الأحكام العامة بقسمة أعيان الوقف بين مستحقيه قسمة حرة واحتصاص . وهي الأحكام الخمسة بقسمة هذه القسمة ، وبالشروط التي يجب توافرها لحصولها ، وبمحتلها ، وعن يتولاها .
أولاً - صف القسمة

٢٦٥ - - نصت التي أعطاه الشارع لقسمة هذه الأعيان هي أيا قسمة إرر لا قسمة مصادرة ولا قسمة مهادنة ، وأيا قسمة حرية ، وأيا قسمة لازمة .
١ - الإقرار .

بدأ الشارع هنا من القسمة بأنها « فرر » ثم حدد ذلك إلى التعبير بالقسمة ، وكان ذلك من التفسير إلى أنه يسمى أن قسمة الوقف بين مستحقيه لا يكون ولا يحجر عليها إذا صلب مستحق لا بد كانت قسمة الأعيان صفة قسمة إرر ،^(١) لا قسمة مصادرة فيها لا يجوز كما سيحى . ولا قسمة مهادنة ، وهي قسمة لا يحجر عليها وإن كانت جائزة . وقد افترح بعض الشيوخ أن تكون هذه القسمة قسمة مهادنة لا قسمة إرر فقرر المحس رفض هذا الافتراح . *

٢٦٦ - - وفقهاء الشريعة الإسلامية مختلفون في يسمي من القسمة إقراراً وما يسمى مصادرة . فذهب فقهاء الحنفية إلى أن كل قسمة تشتمل على الإقرار وما يسمى مصادرة .
(١) قال في التمهيد للفرق بين « من باب ضرب » وأخرى بسمه ، وفرر له بسمه وفرر له بدائمه وسيره . وفرر « تكسر القاء » تعيب الفرور صاحبه وحد كان أو أكثر .

والمبادلة معاً ، لأن كل جزء من العين المشتركة قبل قسمتها مملوك للشركاء ، وإذا
جمع لكل منهم نصيبه كان بعضه مملوكاً له وبقية ملك لشركائه أحده عوضاً عما
في أيديهم من نصيبه ، فكان فيها معنى الإفراز بالنظر لما كان يملكه ، وفيها معنى
المبادلة بالنظر لما ملكه عوضاً عما في يد شركائه مما كان يملكه . ولكنهم قالوا
إن معنى الإفراز والتمييز في مثل « المكيل » ، « النوروز » ، « العددي » ، « المتقارب » ، أظهر
لعدم التفاوت بين أعضائه فكان ما أحده كل شريك من أنصبة شركائه مثل
حقة صورة ومعنى فأمكن أن يحمل عيب حقه وأن يقبض فيه معنى الإفراز .
أما غير المتلى فإن معنى المبادلة في قسمته أظهر للتفاوت فلا يتكسر أن يحمل كانه
أحد عين حقه لعدم المبادلة بينهما بيقين ، والمبادلة أظهر في غير مثل « وإن نحدد
الحسن غير أنه يحجر على القسمة عند اتحاد الحسن مراعاة ما فيها من معنى الإفراز
وإن كان معزوماً ودفعاً للصبر عن طاعت القسمة في أمر لا ضرر فيه على الشريك
اتقارب المقصد إذا اتحاد الحسن ، والحجر بحري في المبادلة دفعاً للصبر ^(١) . وإذا
احتجب الشركاء في القسمة على الدرهم وكل ما يصحح ثمة لا يتبع القاصي طرفها
إلا إذا كانت القسمة لا يسير إلا بها وبه يتبع طرفها ويحجر عليها ولو كانت
الدرهم كثيرة وكانت القسمة محض معاوضة لأن ولايته تعدى إلى ما لا يتق
القسمة إلا به والحجر بحري في المعاوضات دفعاً للصبر ^(٢) . فالإفراز عندهم غالب
في المثبتات ، كانت القسمة بانضمام أو كانت حراً ، والمبادلة عاملة في غيرها
كذلك وإذا كان فيها درهم أو ما يصلح ثمة كان ذلك محض معاوضة لا إفرازاً .
وقتها ، « النكبة » قسمو القسمة إلى مراصة ، وهي تكون في شيء وعيره ،
وهي كالبيع ، وإلى فرعة ، وهي لا تدخل للمثل وتكون في غيره ، ولا يجوز أن
يكون فيها رد عوض أصلاً على المعتد لأنها تكون إذ ذاك محض معاوضة وفيها
غرر إذا لا يدري كل منها هل يرجع أو يرجع عليه وقيل يجوز رد الموص القليل

(١) السامح ج ٧ / ١٧ ، ١٨ — تكملة فتح القدير ج ٣ / ٨ ، ٩ — اريسي

(٢) المبطل ج ١٩ / ٢٥ ، ٢٥ .

٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧

كاللحم في أربعين لفة الأمر ، وقسمة القرعة عندهم تميز حق لا يبيع فهي
وحدها الإفراز ، ولا تكون في ثلثي ، لكن إن كان فيها رد عوض على القول
بحواره كانت معاوضة محرر عيها بالضرورة وحقة الأمر ^(١) .

وقال فقهاء الشافعية إن كانت القسمة باعتار الأحرار ، وهي خمسة أسمانيات ،
وهي لثديت ومالا يحتاج تمديده إلى تقويم كشوب لا ينقص بالشق والدار متفقة
لألفية والأرض متناسبة الأحرار ، كانت قسمة إفراز . أما إذا احتاج التعديل
فيها إلى التقويم أو كان فيها رد عوض فيها ، تكون بيعاً لا إفرازاً ^(٢) .

واتفق فقهاء الحنابلة على أن قسمة الحر ، وهي ما ليس فيها ضرر ولا رد عوض ،
تكون إفرازاً ، وعلى أن القسمة بالتراضي إذا كان فيه رد عوض تكون بيعاً ،
واحتسما في قسمة التراضي إذا لم يكن فيها رد عوض فذهب معهم إلى أنها كبيع
يجوز فيها ما يجوز فيه ، وقال القاضي في التبيين وصاحب المسحج وموفق في الكافي
أن لبيع ما فيه رد عوض وإن لم يكن فيها رد عوض فهي إفراز الصيب وتغير
الحصص ونسب بيعاً واحتاره تقي الدين ابن نبيمة ^(٣) .

وقال ابن حزم إن القسمة تميز حق كل واحد وتخصه وليست بيعاً ، ولو كانت
بيعاً لما جاز أن تأخذ البنت ديناراً والابن دينارين ^(٤) . فهو يرى أن القسمة
الحائرة كاه إفراز ، وهو وإن لم يصرح مسألة رد العوض صراحة يؤخذ من مجموع
كلامه في القسمة أنه لا يرى الجبر على ذلك .

من هذا عرفت مدى اختلافهم في تكون فيه القسمة إفرازاً وما تكون فيه
مبادلة والمسمى الذي يحاه كل منهم في تقرير مذهبه ، ولكنهم مع هذا الاختلاف
متفقون على أنه إذا كان في القسمة رد عوض كان فيها يقابل هذا العوض مبادلة
وبيعاً محضاً ولا تكون إفرازاً .

٤٦٧ - ولقد وثق لا يربط من الإفراز المسمى الذي يراه الطهية لأنهم

(١) الحرشي - ٤٠٠ - ص ٢٠٢ (٢) الإفراز - ٢٠٢ - ص ٢٠٢

(٣) كشف القناع - ٧١٩/٤ - (٤) المحل ج ١٣٣/٨

كما سمعت يرون أن في كل قسمة إقراراً ومدة ولاهم لأبرهن قسمة أعين
الوقف قسمة اختصاص وقد عدل عن مذهبهم في هذا إلى مذهب غيرهم
فلا محل للرجوع إلى اصطلاحهم في قسمة الملك المطلق ولأنه لو أراد من الإقرار
القسمة التي يطلب فيها الإقرار عديم ، وهو لا يطلب عديم إلا في قسمة المثليات ،
لكات أحكامه في القسمة عما ليس لها فائدة تذكر . كما أنه لا يريد من الإقرار
ماراً غيرهم سوى ماراً الشيخ تقي الدين أن نسيمة ومن تاعوه الذين ذهبوا إلى
حوار قسمة الوقف بين مستحقه وأخذ لقاون ذلك عنهم ، فهو مصدره وهو الذي
نفسر أدخله طلقاً له . فالإقرار الذي يعنيه القاون في قسمة الوقف هو القسمة
التي ليس فيها رد عوض ، وتكون في الأعين ، مثلية أو غير مثلية ، تشبهت
أو احتسنت ، انحلت أو عدوت أم إذا كان في القسمة رد عوض فإنها لا تكون
إقراراً ولا تكون من القسمة التي عماها القاون ، فإنه قاون فقهي ليس في وسع
وصفه أن يخرج على ما أتى عليه الفقهاء . وطلق الإقرار على ما يقل أحد منهم
أنه إقرار

٤٦٨ - والإقرار في طرهد القسمة قد يكون تغييراً تاماً من كل وجه ،
ويكون ذلك ، أو أن يصيب كل طاب على حدة بحيث لا تنق به شركة مع غيره .
وقد يكون تغييراً تاماً ، أو بطر مجموع أنصبة جماعة من المستحقين ، ليس في هذا تغيير
حقيق لنصيب كل منهم وإن كان فيه تقليل الشيوع بالنسبة له وإقرار في الحلة ،
وقد يكون تغييراً لنصيب مستحق على وجه يشوبه شيء من الشيوع كما سيحى .
هذا كل أوقف مستحق لجماعة من الناس وكانت طائفة منهم تستحق ثلثه مثلاً ،
وطلبت هذه الطائفة أمراً هذا الثلث عن بقية الوقف لتكون شاة بهم أجبوا
إلى ذلك وأمر لهم هذا الثلث ، وهذا الإقرار تغيير تام لهذا الثلث عن بقية الوقف
ولسكنه ليس إقراراً ولا تغييراً لنصيب كل من مستحقه لأنه بقي شاة مع أنصبة
شركائه في هذا الثلث ، وكل ما في الأمر أن شيوعه قل بوجه ما وأصبحت دائرة
الشيوع فيه ضيقة . وكذلك لو أمر بصبه وكانت عليه أن يؤدي ما يخصه

من الاستحقاق غير المعين أو غير الدائم . وقد كان ظاهر قول المادة ٤٠
 « لكل من مستحقين أن يطلب قرص حصته . . » أن هذا النوع من الإفراز
 لا يجوز ، إذ ليس فيه تغيير لحصة كل من مستحقين تغييراً تاماً بقدر ثلثها شائعة
 أولاًه يشوبها شيء من الشبوح ولكن الشرع قد سمح في مدركة التفسيرية
 وبأحكام المادة ٤٢ إلى أنه يريد الإفراز تنوعه ، وإفرازها مع ثبوت حق عليها
 تؤديه إفراز يشوبه الشبوح ، وإفرازها مع حصص الحصص عن حصص الساقية
 إفراز لها في الجملة عن بقية الحصص وبقيت شائعة للمستحقين أن يطلب إفراز
 حصته وحدها ، وله أن يطلب إفرازها مع بعض الحصص ، وله أن يطلب إفرازها
 إذا كان عليه أن يؤدي من عنها حصة من مستحقين غير معين أو غير دائم

(٢) - المبرر ،

٤٦٩ - والقانون قد أعطى لكل مستحق الحق في أن يطلب من المحكمة
 قرص حصته في الوقت متى تحقق الشرط في ذلك ، وأطلق القول في هذا ،
 متى طلب منها الإفراز وتحقق الشرط أحاطته المحكمة إلى ذلك ، أي ذلك
 بطل الوقت أو قبله ، ما عدا فيه مستحقون آخرون أو بعضهم أو وضوا به ،
 فلا أثر لرضا هؤلاء أو بغيرهم .

فمضى الخبر هنا هو أن القسمة تحصل من المحكمة وبها لم يرص بها هؤلاء
 أو بعضهم . وفسمة الوقت بين مستحقين تنفق من هذه الناحية مع قسمة الثلث
 الخالص بين الشركاء في معنى ، ونحوها في معنى آخر . . . متفقان في أن قسمة
 إذا كانت جائزة وطلبها البعض وامتنع البعض الآخر أو القاصي حذراً
 وبها مختلفتان في أن الحق الأول في قسمة ، كذا لثمة للشركاء ، فلهن أن ينقسموا
 بالتراضي من غير رجوع إلى القاصي أصلاً أو بالرجوع إليه لتكون الرضى مائة ،
 أما قسمة الوقت بين مستحقين في نظر هذا القانون فإنها ليست حقاً للمستحقين
 يتولونها بأنفسهم وإنما هي حق خالص للمحكمة لا يمكن أن تحصل وتحقق
 إلا إذا قامت بها المحكمة نفسها ، ومن هذا يقين أن معنى الخبر أيضاً مختلف

في الحائرين ، فهو في قسمة الملك يقوم على أساس نيابة القاصي عن الشريك للمنتفع فيما كان يملكه وانتفع عنه ظناً لدفع الضرر عن شريكه . أما قسمة الوقف بين المستحقين فيسببها حبر على ما كان يملكه وانتفع عنه ظناً وليس فيها معنى هذه النيابة ، وكل ما فيها هو عدم الالتفات إلى المعارضة التي لا يبررها في إجراء قسمة هي من أول الأمر حق للمحكمة وحدها .

(٣) اللازم

٤٧٠ -- ومتى حصلت القسمة بواسطة المحكمة وصار قرارها نهائياً كانت لازمة لا خيار لأحد فيها ولا تنفص بحال . فيسبب لأحد المستحقين أن يقول بعد القسمة النهائية أنه لا يريد استمرارها ويطلب نقصها كما هو الحال في قسمة النيابة . وكما يتم القسمة بالنسبة للمستحقين المقتسمين تترتب بالنسبة لمن يستحق بغيره ، كان موحوداً ولم يكن له شأن في القسمة حين حصولها أو لم يكن موحوداً أصلاً ، وليس له نصيب محجة أنه لم يكن ممثلاً فيها فلا يكون مدرجة له ، لأن القانون قد احتاط لهؤلاء وختم الوقف لحصل القسمة من حق المحكمة وحدها لترعى حقوقهم كما ترعى حق الصغير وباقص الأهلية وعديمها والقائمين .

٤٧١ -- وتترتب القسمة ولا يكون لأحد طلب نصيبها وبطلان محجة أنه وقع فيها عن فاحش لا يدخل تحت تقويم المقومين أو كان فيها ضرر بين ، لأنها قسمة حصلت بواسطة المحكمة بعد بحث وتقويم وتعديل واستعانة بأهل الخبرة فيكون طلب إبطالها لهذا السبب من الطعنات التي يكذبها المظاهر ، ولهذا أطلق القانون القول بلزومها .

٤٧٢ -- وتترتب القسمة ولا تنفص إدامات أحد المقتسمين أو انقراض أهل حصة بعد القسمة النهائية وكل استحقاق الحصة التي مات أو انقراض أهلها لسبب من الأسباب إلى بقية المقتسمين أو بعضهم ، فتبقى الأقسام الأخرى لأهلها وينظر إلى هذا القسم على أنه وقف مستقل ، فإن كان قابلاً للقسمة وتوافر شرطها وطلبت

طبقت عليه أحكام قسمة الوصف وإن لم يتوافر شرطها بقي شأنها بين مستحقه^(١).
 ٤٧٣ — وتلزم القسمة ولا تنقص إذا تحسنت حال أحد الأقسام بعد
 القسمة ونقصت عنها ورتفعت قيمتها ارتدعا عطفاً وإن لم يكن ذلك للجهود
 من احتص به وكذلك يكون الحكم لو أن أحد الأقسام انحطت عنه وزلت
 قيمته أو تحسنت وإن لم يكن ذلك لإيمان من احتص به وتصديره^(٢).

وقد روعي في هذا أنه بالقسمة واحتصاص كل مستحق ما أمر له صار كل قسم
 وقفاً مستقلاً لاصلة له بالآخر، وأنه لا فرق بين ذلك لمطبق ومثل الحمل به
 الوقف فيما يترتب على القسمة من الآثار.

٤٧٤ — وتلزم القسمة ولا تنقص بد بيع أحد الأقسام أو نفعه في دين
 على أنه وقف أو على أعيان الوقف، وإن لم يمكن الرجوع بقيمته في مال الوقف
 أو في تركته. وكل ما يثبت له هو الاستحقاق في أعيان الأقسام الأخرى بالتقدير
 لدى تحوله له أحكام المادة ٣٩ مع بقاء كل قسم منها مستقلاً، وفي هذه الحال
 يعود الشركة في كل قسم من وقفاً مستقلاً يطبق عليه أحكام القسمة متى
 طرأت ولا ريب في أن هذه الطريقة صريحة بما على هذا المستحق في أكثر
 الأحيان لتفرق نصيبه، واسكن هذا ما نصي به أحكام لمادة المذكورة كما يقع
 به ليس في هذه المادة على روم القسمة نصاً مطبقاً عن كل قيد ولو أن الشارع
 استثنى مثل هذه الحالة وأخذ فيها بعدم لزوم إكراه ذلك أقرب للمعادلة مما أخذ به
 وإذا استحق أحد الأقسام أو نصيب من تنقص القسمة ويكون الحكم ما جاء

(١) كتاب منه الأحوال الشخصية قد قروا أولاً أنه إذا قسم للمعتقون الوقف
 أو حصصهم منه ثم مات منهم حصص أخرى لا يمكن قسمتها بينهم بل صار هذه الحصة إلى أصل
 استحقاقهم واستئناف القسمة وكما رجف به مدعي هذا الحكم واستندته من
 الشروع (عصر الحصة الثامنة والأربعين — ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢).

(٢) كتاب منه الأحوال الشخصية قد قروا أولاً أنه إذا تمسك أحد الأصبة بمحل
 صاحبه لا تنقص القسمة، أما إذا كان الشخص لمارس لا يدخل له فيه حصة فهو وإذا أخذ أحد
 الأصبة بمحل صاحبه أو سببه فإنه لا تنقص، أما إذا كان ذلك لمارس لا يدخل له فيه
 جاز عقدها، ثم عادت إلى مناقشة هذا الموضوع وقروا حذف هذه الأحكام من الشروع
 وإن يكون القسمة لازمة لا تنقص [عصر الحصة التاسعة والأربعين — ٢٦ بر سنة ١٩٤٢].

في بيع الحصة المقررة في الدين عملاً بطلاق لاروم في هذه المادة ولأن الاستحقاق
كاسيع في المدة الذي اقتضى الأحكام خيصة في تلك المادة فيجب أن يثبت له
حكمه بدلالة النص .

أما إذا بطل وقف المريض فيما يتوقف على أجرة الوارث فإن النص يلحق
كل قسم بنسبة ما يصيبه فلا وجه للقول بنقص القسمة . وإذا اعتصب أحد
الأقسام أو بعضه ولم يمكن استرداده ولا أحد قيمته أو هناك أو استهلك ولم يمكن
الوصول إلى قيمته فإنه يصيب على صاحبه ولا حق له في باقي الأقسام لأنها صارت
أوقافاً مستقلة فلا فرق إذن بين إهلاك والعصب والتخريب ومحطاط القيمة

٤٧٥ — وكما تلزم القسمة بالطرز الأقسام المقررة بزم أيضاً ما عطر للأساس
الذي قامت عليه القسمة وهو مقادير الأنصبة في الاستحقاق حين القسمة، لأن القسمة
لا تتم إلا بعد معرفة الأنصبة معرفة محققة على وجه لا يشوبه شيء من التراجع
الحدي، أي أنها تكون متفقة مع شرط الوقف وأحكام هذا القانون وبحل اتفاق
فيما بين المقتضين، فليس لأحدهم أن يعود بعد هذا إلى مراعاة في المصيب ويرغم
أن له نصيباً في الاستحقاق أكثر مما احتسب له ويطلب بنفس القسمة لذلك .

٤٧٦ — ولكن لروم القسمة ماسة للعصب في الاستحقاق لا يكون
إلا إذا كانت القسمة مبنية على أنصبة من الاستحقاق مستقرة، أما إذا كانت
هذه الأنصبة غير مستقرة حين القسمة فإنها لا تكون لازمة بالنسبة للأنصبة
ولا تمنع من المصالحة بالمصيب أو تدفع هذا وإن كان هذا لا يؤثر على لروم القسمة
بالنسبة للأقسام، ويستوى أن يكون عدم الاستقرار كان معروفاً حين القسمة
وأن يكون غير معروف وقتها ثم تبين فيما بعد .

فإذا أقر مستحق بولد ونسب نسبه منه بناء على هذا الإقرار ولم يكن هناك
طريق تشويه منه سوى هذا الإقرار وكان منهياً فيه ووفى المقر وطالب ولده هذا
بالاستحقاق وحكم له باستحقاق نصيب والده على بقية المستحقين بحكم نهائي
صادر قبل القانون، وهذا صدور القانون انقسم المستحقون هذا الوقف مع هذا الولد

على أساس الحكم الصادر له ثم توفي أحدهم بعد القسمة وانضمت حصته إلى أولاده لم تكن القسمة باطلة بالنسبة لأربعة خمسة لهم لأن الحكم الصادر لهذا الولد ليس بحجة عليهم لأنهم لم يكونوا من أطرافه ولم أن يطالبوا بزيادة حتى كانت نصيبهم لولا وجود هذا المقرر له ولا تمنعهم من ذلك القسمة على أساس استحقاقه لكل ما حكم له به ، وبكس ثبوت هذا الحق لم وعلم لزوم القسمة باطر للنصيب في الاستحقاق لا يؤثر على لزومها بالنسبة للأقسام فليس له أن يطالبوا بنفس القسمة واستثنائها ولكنهم يشتركون المقرر له في حصة مقدار ما ثبت لهم ويكون مثلهم في ذلك مثل من آل إمام حرره من استحقاق شخص مات وآل استحقاقه لأهل الوقف ولأهل الحصة الخاصة وكذلك لو آل ، فقد اشترط حرمان المستحق إذا ارتكب أمراً ولم يشترط عودة النصيب إليه إذا ارتكب سبب الاستحقاق فارتكب مستحق هذا الأمر وحرم وآل حصته بقية المستحقين ثم صدر القانون وأقسم المستحقون لوقف وبعد القسمة رتب سبب الحرمان عن الحرمان ونبت له الاستحقاق طبقاً لأحكام المادة ٣٤ فليس للأحرار أن يطالبوا بمنعه من مطالبة بالاستحقاق بحجة أن الوقف قد قسم قبل عودة المستحق إليه والقسمة لازمة باطر للأقسام وللأنصبة على حد سواء ، بل له أن يطالب بذلك ولا تمنع القسمة من هذه المطالبة ، ولكن متى أعطى نصيبه يستحقه في جميع الأقسام ويستحق في كل قسم ما نصيبه . وكذلك لو وقف على أولاده ونفس لوقف أولاده المعروفين ولم يكن لهم حين انقضاء مدبر وبعد القسمة طهر من يدعى سونه للوقف وحكم له بذلك . وكذلك لو وقف ما يريد على ثلث ماله على أولاده وتوفي بعد القانون وانقسم أولاده الوقف في وقت لم يكن لهم فيه مزارع ، ثم طهرت بعد ذلك من ادعت أنها زوجة المتوفى وثبتت ذلك فاستخفت حصتها الواحدة في الوقف .

وقد نشرت المذكرة التفسيرية في هذا الموضوع زيادة في الإيضاح ودفعاً لكل لبس قد ينشأ عن فهم أن لزوم انقضاء يمنع من مطالبة المستحقين في بعد على أساس مخالف لما تحت عليه القسمة . ومن الناس من لم يفهم هذا المعنى

فأخذوا يلجئون خطأ بأن من شرط القسمة معهم استقرار الأنصبة .

انتهاء القسمة

٤٧٧ والقسمة قد تمت فائقة لازمة . وقد تنهى ، وحين انتهائها يكون قد زالت وانقضت فلا توصف بنزوم أو عدم لزوم . فهو وقف على أولاده وذريته وفقاً مرتب الطبقات ترتيباً جلياً سوى في كتاب وقته ، ولم يشترط قيام المخرج مقام أصله فإن الاستحقاق يكون دائماً محصوراً في الطبقة العليا ، فإذا انقسمت هذه الطبقة انوقف آل قسم كل من يموت إلى الباقي ، فإذا لم يبق منهم إلا واحد آلت إليه جميع الأقسام وصارت الأعيان كلها له وبذلك تنقضي القسمة ونزول ولا يبقى محل للقول بأن هناك قسمة لازمة أو غير لازمة ، فإذا مات هذا الأخير انتقل كل الاستحقاق إلى الطبقة التالية شاملاً ، فإذا انقسموا كان الأمر معهم كأمير الطبقة التي قبلهم ، وهكذا . وكذلك تنتهي القسمة أيضاً إذا كان فيه ذلك الشرط ، لانتهاء الاستحقاق الذي كانت القسمة على أساسه وثبوت استحقاق جديد لأهل الطبقة التالية .

ولو وقف على أولاد زيد وذريته وفقاً مرتب الطبقات ولم يكن لزيد حين الوقف أولاد وكان له أولاد استحقوا الوقف ثم انقسموه ، وبعد القسمة ولد لزيد أولاد أصلية ، فإن قسمة أعيان الوقف نزول وتنقضي بوجود الطبقة الأولى لزول أساسها وهو الاستحقاق ، ويكون الوقف للطبقة لأولى شاملاً . وكذلك يكون الحال لو أن طبقة حرمت وبنقل الاستحقاق إلى الطبقة التي تبها وانقسم أهلها الوقف ثم إلى سبب الحرمان عن الطبقة السابعة ، عاد إليها الاستحقاق . ولو وقف على محمد ومحمد ومحمود ثم من سدهم على أولاد زيد وكان الترتيب أفرادياً وانقسم أهل الطبقة الأولى انوقف فكل من مات منهم آلت حصته لأولاد زيد شاملاً وباقرص الثلاثة يكون الوقف شاملاً بين أولاد زيد وتنتهي القسمة .

والقسمة تنتهي بانتهاء الاستحقاق وثبوت استحقاق جديد وباحتمار الاستحقاق في واحد من المقتسمين أو احصائه في واحد أو أكثر من غيرهم ونزوله عن المقتسمين .

ثانياً - شروط القسمة

٤٧٨ - شروط القسمة التي اشتملت عليها الفقرة الأولى من المادة ٤٠ ثلاثة : أن يكون بناء على طلب المستحق ، وأن تكون الأعيان الموقوفة قابلة لها ، وأن لا تكون في القسمة ضرر بين الأول شرط لحوار لا اشتغال بالقسمة ، والأخيران شرطان في حوار طلبها ، أي أنه إذا تعسف شرط مهما كان الطلب غير جائز لاحق فيه لمستحق ، هذا هو ما تدل عليه الفقرة المذكورة ولا تدل على أكثر منه لأن « إذا » الداخلة على هذين الشرطين مرتبطة بالطلب . فإذا فرض تعسف هذين الشرطين أو أحدهما ، فإن المحكمة قست الطلب وسارت فيه لأن أمر هذا التعسف لم يظهر لها أو لأنها أخطأت أو كانت صيغة التقدير وحصلت القسمة فليس لهذه الفقرة حكم في ذلك ومردده في ما لقرارات التصرف من قوة الشيء المفعول فيه وإلى ما نصت عليه الفقرة الثانية من أن القسمة متى حصلت كانت لازمة ، وهناك شرط رابع يحكم به العقل وهو إمكان القسمة بإمكان تحديد ما يمرر من الأنصبة ، وهو ما نشير إليه أيضاً بعض الأحكام الواردة بالمادة ٤٢

١ - الطلب

٤٧٩ - وليس للمحكمة أن تشغل بقسمة الوقف بين مستحقه من تلقاء نفسها وبغير طلب لها أن المصلحة تقتضيه بل لا بد أن يكون ذلك بناء على طلب ممن يملكه لأن القسمة حق شخصي وشرعت ترفع الضرر عن الشركاء . ومن الحلي أن الطلب الذي يعول عليه هو طلب من المحكمة ، لأن القسمة من حقها وحدها ، وطلب الشيء طلباً صحيحاً لا يكون إلا ممن يملكه ، فلا عبرة بالطلب إذا وجه للواقف أو الناظر ولم يوجه إلى المحكمة .

طلب المنصوص

٤٨٠ - ولا يملك طلب قسمة سوى المستحق ، وهو لموقوف عليه الذي ثبت له الاستحقاق صلاً في علة الأعيان التي يطلب قسمتها فلا عبرة بطلبها

من الموقوف عليه إذا لم يكن مستحقاً لأنها شرعت لدفع الضرر عن له حق
الاستماع في العين المشتركة تشكيه من ذلك على أكمل وجه والموقوف عليه غير
المستحق لا حق له في هذه المسألة ثم هو لا يدري أن يكون مستحقاً أو غير مستحق
فلا شأن له في طلب القسمة قبل أن تأتي حصة استحقاقه ، وإذا كان الموقوف
عليه مستحقاً فعلاً في حصة بعض أعيان الوقف وموقوفاً عليه غير مستحق بالفصل في حصة
بعض الآخر كان له أن يطلب قسمة ما هو مستحق فيه دون غيره

ولا عبرة بطلب الناصر القسمة بوصف كونه ناصراً وإن طلبها منه المستحق
إذا ، يمكن وكيلاً عنه في طلب ذلك من المحكمة . ولطالما أن يطلب القسمة بوصف
كونه مستحقاً أو وائياً على مستحق أو وكيلاً عنه أو ناصراً على حصة خيرة
ولا قيمة لطلب الواقف القسمة من المحكمة إذا لم يكن مستحقاً ولا ناصراً
عن المستحق ولا وكيلاً عنه وإن كان له حق التمييز في الوقف ، فليس له أن يطلب
مها قسمة أعيان وقفه بين مستحقه ، وذلك لأنه إذا كان لا تلك التمييز في وقفه
كانت القسمة من حق المحكمة وهو لا شأن له بها حتى يطلبها من المحكمة
لأنها شرعت لتكبل المدفع ، وفروض أنه ليس مستحقاً ولا يمثل مستحقاً
وإذا كان يمثل التمييز فلا شأن له في طلبها من المحكمة كأنه لا محل لهذا الطلب
في قدرته إما إذا ما يطلبه من طريق التمييز . أم إذا كان مستحقاً ولا يمثل التمييز
فيما هو موقوف على شركائه في الاستحقاق وإذا القسمة فلا سبيل له إلا طلبها
من المحكمة بوصف كونه مستحقاً ، وإذا كان مستحقاً له حق التمييز فإن شاء
أبعد ما يريده عن طريق التمييز وإلا شاء التحا إلى المحكمة وطلب القسمة
بوصف كونه شريكاً في الاستحقاق .

ووجود الواقف لا يجوز بين المستحق وبين حصة المسمة ولكن نزع
في هذا الطلب أحكام المادة ٢٣ .

٤٨١ وقد طلب المستحق في الفقرة الأولى من المادة ٢٠ عن كل قيد
شمل كل مستحق استحقاقاً أهياً مهما كان نوع استحقاقه ومهم كان قدره ،

فلمستحق أن يطلب القسمة ، سواء أكان استحقاقه استحقاقاً واجباً أم كان استحقاقاً اختيارياً ، أم كان غلة حصته من الأعيان شائعة ، أم كان مهباً في العلة أو باقياً بعد مقدرات أو كان من المقدرات . ولكن يجب لفتنا إلى أن الحكم وارد هاهنا مفيد بما جاء به بابان ٤٦ ، ٤٧ . أما المستحق استحقاقاً اختيارياً فإنه لا يملك طلب القسمة والذي يملكه هو الماطر وهو الذي اعتبره الفنون مستحقاً اعتبارياً كما سيجي .

٤٨٢ - ولا يسمى مستحقاً إلا من كان الاستحقاق ثابتاً له وليس محل راع حدى . وقد طلب القسمة من يرى أنه مستحق وكان الدفون يصدقونه في ذلك ولكن ظهر من كذب اوقف أنه ليس مستحقاً لأنجب المحكمة عليه ولا يحمل تصديق الآخرين له ، اللهم إلا أن يكونوا قد أقرروا أنه ذلك قبل العمل بالدفون على وجه يثبت له الاستحقاق به فلا من من اعتباره مستحقاً وكذلك لا يوجب طلبه إذا كان في استحقاقه راع حدى . فما إذا كان اترع غير حدى فهو وعدمه سواء .

البيان من المسيرة في الطلب : والمسيرة الاعتبارية

٤٨٣ - إذا كان المستحق كامل الأهلية وكان استحقاقه أهلياً فله أن يطلب القسمة منه وأن يوكل فيه من يصح توكيله في حدود الأحكام الخاصة بالوكالة . أما إذا كان صغيراً أو محجوراً أو معتوهاً أو محجوراً لفسده أو عتبه فإنه لا يكون أهلاً لهذا الطلب ، ولكن يمكنه من يكون ممثلاً له من ولي أو وصي أو قيم أو وكيل ، وقد ورد بالندوة التفهيمية أن من له ولاية على مال القصر والمحجور عليه قوم مقامه في صبب القسمة وله تشريع إلى النائب ولكن هذا لا يعمل لا يعنى أن وكيل النائب لا يملك ذلك متى تبين أن فيه مصلحة له ، وإذا كان هذا فلا محل تردد ومناقشة طلقاً الأحكام التفهيمية فإنه لا محل لذلك الآن بعد أن صدر القوانين الحسبي الذي سوى بين الوكيل عن النائب والوصي والقيم في كثير من التصرفات ومنها الدعوى .

وإذا كان ولي المال هو الأب أو الجد فيه يملك أن يطلب قسمة نصيب مولاه الصغير بدون توقف على إذن أحد. أما إذا كان ولي المال وصياً وإن كان مختار الميث، أو قبي، أو وكيلًا، فليس له أن يطلب ذلك إلا بإذن من المحكمة المختصة، فقد نص في المادة ٢٠ من القانون المدني على أنه لا يجوز للوصي أن يباشر رفع الدعاوى إلا بإذن من المحكمة إلا ما يكون في تأخير رفعه ضرر بالقاصر أو ضياع حق له ولا ريب أن طلب القسمة ليس في تأخير شيء من ذلك، وإذا كانت القسمة لا تعتبر في نظر فقهاءنا من الدعاوى فيها تعتبر في نظر واضعي القانون المذكور منها، وقد نص في مادتين ٤٦، ٥٣ منه على أن أحكام الوصاية تسرى على القوامة وبوكالة القادر الذي لا تتعارض فيه الأحكام وإذا كان المستحق أصم أو أعمى، أو أعمى أصم، أو أعمى أعمى، وكان له مساعد قضائي، وكان طلب القسمة مما يندرج تحت التصرفات التي تقررت فيها المساعدة، فليس له ولا للمساعد طلب القسمة بدون إذن من المحكمة، لما نص عليه في المادة ٤٩ من أن أحكام القوامة تسرى على المساعدة القادر الذي تنطبق فيه مهمة المساعدة ومهمة القوامة من حيث طبيعة كل منهما. ويجب لنسبه إلى أن كل ما ذكر إنما يطبق على المستحق إذا كان مصرياً، أما إذا كان غير مصري فإنه يرجع فيه إلى دول الأهلية للدولة التي ينتمي إليها.

٤٨٤ - وإذا كان المستحق حياً فليس للمستحق إذا كان من الآدميين أن يطلب القسمة، كما أنه إذا كان مستحق جهة خيرية لها من يمثلها قانوناً كندوة المسعد وشيخ الأزهر ورئيس الجمعية الخيرية وأشبههم فليس هذا الممثل طلب القسمة، وإنما يكون هذا من حق الدائر على الحصص الخيرية في الوقف، وذلك لمن الفقرة الثانية من المادة ٤٠ على أن الدائر على الحصص الخيرية يعتبر قابلاً في القسمة كأحد المستحقين المذكورين بالفقرة الأولى منها، أي أنه هو الذي له الحق في الطلب الوارد به. دون غيره وهو الذي يعتبر وحده ممثلاً لهذا النوع من المستحقين في ذلك، لا أنه يراد إعطاؤه هذا الحق مع شوقه للمستحق أيضاً، وإذا كان المستحق

قد أطلق في لفظة الأولى فإن ما أريد منه فأنسبة للخيري قد تحدد بحكم الفقرة الثانية
 فالمستحق في نظر هذا القانون هنا مستحق حقيقي وهو آدمي الذي يستحق
 استحقاقاً أخلاقياً وهو مستحق اعتباري وهو من طر الحصة الخيرية. والسر في ذلك
 أن المستحق استحقاقاً خبيراً من الأديين يكون استحقاقه في الأعم الأغلب موطئاً
 بوصف يوحى ويرول، كالفقر وطلب العلم، إذا كان الموقوف عليهم يخصص، وأنشأه
 ذلك، وفي أن يكون وصفاً لا يشترط فاستحقاقه منقول وعلى شرف زوال
 ولا ينتقل للزيت في مثل هذه الحال لا يتحقق المعنى الذي حل الشارع على الأخذ
 بنسبة الوصف بين مستحقه، وإذا كان المستحق حصة من هنا من ينتمى كالفقر
 والحج والعرو وطلب العلم فليس لأحد حق معين فلا وجه لطلب النسبة. أما إذا كان
 المستحق حصة خيرية لها من ينتمى لها من ينتمى لها فقد كان رأيي لأن لدى معتبر كحد
 المستحق في طلب النسبة هو مثل الجهة الموقوف عليها وحسن روعي أخيراً أن
 هذا المثل عامل لتغيره كالتناظر والقصد الأول من النسبة هو تمكن كل مستحق
 أن يعمل لنفسه بالقدر استطاع، ولا فصل للمثل على ما طر في ذلك^(١). وباطر
 الحصة الخيرية قد حصل بالطر طلب النسبة مستحقاً اعتبارياً بوصف كونه طر
 لها، أي بحكم صلته بها لا بحسبها، فهو يمثل لها لا يمثل لهم في هذا الطلب، فله
 أن يطلب نسبتها هي وبنسبها واحدة لأن يطلب إفراز حصة كل من
 مستحقها لأنه لا يمثل، والمهدف الوحيد من النسبة هنا هو تمكن النظر من
 إدارة هذه الحصة على الوجه الأكمل. ولو كانت الحصة الخيرية مقرر في
 الواقع على أن يبدأ بالطر الأعلى ثم الذي يليه وهكذا، أو كانت لطيفة العلم
 (١) كانت لجنة الأحوال الشخصية قد قررت أنه إذا كان شخص غير ذم له ماله
 في ذلك من له الولاية على ماله. وإذا كان حصة خيرية له ماله من غيره فله سرعة أو ماله
 ثم استبعدت أن على ذلك في من قانون على أن تكون يورده في تلك النسبة
 ولكن على أن على التوزيع قدر رأس الأكل. وذكره في عدم لدم لأجله أنه مستحق
 تلك ماله على ذلك ورأس عدم الأكل. بها بالطر لوجه أخيرة وحسب هي ذلك في من
 القانون عد أن عدمه ووصف الحصة بدلاً من الجية هي هذا يمثل وجهت الحق سطر
 لا لتغيره. والحق في هذا هو ما أورده بالأصل، وصراحة أن على أن المستحق
 لا دخل فيه لمثل الجهة ولا للمستحق.

من دريته ، أو كانت ليتامى قريته ، أو للشيوخ والمجزة من أهله ، أقررت
هذه الحصة تطب الناطر من الحصص الأخرى لا تطالب المستحقين ولا تطالب
بعضهم ، كما أنها هي لا تقسم بين المستحقين لا تطالب الناطر .

والذي اعتبر مستحقاً له حق طب القسمة هو ناطر الحصة الخيرية ،
ولا يشترط هذا الاعتبار لاطر الوقف ، إذا كان كله حيزاً وإن كان حصصاً لأن هذا
ما يفيد به النص في المادة ٤١ ولا تنافي للمعنى الذي من أجله شرعت القسمة
للحصة الخيرية ، هو وقف وحصل ثلث الربع لطبقه العلم بالأمر من أهل جهة
معيه ، والثلث سلاج الرضى عن شعبيات معيه ، والثلث الباقي لفقراء قرائته ،
لم يكن المستحق أدنى أن يطالب بإقرار نصيبه ، كما أنه ليس للناظر على هذا الوقف
أن يطالب بإقراره بنصيب لكل جهة من هذه الجهات لأنه ناطر على الكل وليس
للقسمة والحق هذه أية فائدة وفيها ضرر الاشتغال بها ودفع نفقاتها بدون مرد .
أما إذا لم يكن الناصر على هذا الوقف متحداً وكان الناطر على كل حصة منها
غير الناصر على الأخرى ، كان لكل منهم أن يطالب بإقراره بنصيب للحصة التي يملكها
له حدود المائدة . ومقتضى حرفيه النص في وقول المادة ٤١ : « إذا شرط الواقف
في وقفه حيزاً فرزت المحكمة حصة . . . » أنه إذا كان الوقف كله
حيزاً لا يقسم ، بل تعددت الحصص وكان لكل منها ناطر مستقل ، ولكن
الحكم يدور مع المعنى الذي قام عليه .

والحصة الخيرية قد تكون على أعيان شائعة ، وقد تكون مبهمة في علة
لا عيـن ، وقد تكون مقداراً مبهمة أو غير معين ، وقد تكون الباقي بعد هذا المقدار ،
وإذا تعددت الحصص الخيرية في وقف واحد وتعدد ناطرها كان لكل ناطر
أن يطالب بإقراره بنصيب حصته من هذه المائدة ، وإذا كان الناطر عليها واحداً
اعتبرت بالنظر للقسمة حصة واحدة لما ينته من قبل . ومن البين أنه لا يجوز
لناظر حصة الخيرية أن يطالب بإقراره بنصيبها إلا إذا توافر شرط جوار الطلب
وكانت هذه الحصة بما يقسم له طبقاً لأحكام المادة ٤١ .

٤٨٥ - وليس للمستحق حقيقة أو اعتدراً أن يطلب إلا إذا حصته هو في الأعيان الموقوفة الشائعة ، وليس له أن يطلب قسمة الوقف بين مستحقه ، ولا قسمة المحكة بينهم بناء على طلب أحدهم أو نصيبه ، فمن طلب لاية له ويبقى نصيبه على الشيوع ، ويستوى في ذلك الإقرار بالتم وغيره ، ولو أن حصته كانوا شركاء في سهم من التلة أو في عدة حصص شائعة من الأعيان أو في مقدار معين ، فليس لأحدهم أن يطلب إقرار حصته السهم أو حصته الشائعة أو حصته المقدار المعين بدون طلب من شركائه ، ولا يفرز حصة إلا لطلبهم جميعاً ، لأنه ليس حصته لواحد منهم وإنما هو حصته للجميع .

وفي بعض الأحيان قد يقسم للطالب حصته من أنه طلب ذلك ، فهو كان الوقف مشتركاً بين عشرة من المستحقين لكل منهم عشرة فحسب تسعة منهم ، أو حصته لهم جميعاً تكون مشتركة بينهم ، أي في ذلك لأنه حق لهم ، ولا يكون حقيقة لعدة في هذه الحالة ، لا إقرار مشترك للشخص الآخر الذي لم يصب القسمة .

٤٨٦ - وحصته المستحق من الأعيان الموقوفة هي مقدار السهم منها الذي حصل له الواقف عنه إن كان ذلك ، وإلا فهي سهم منها يرى سهمه في هذه الأعيان حين القسمة ، وأمر هذا السهم واضح إذ كان مستحقه من حرق السهام إن تعدده له من الواقف أو عكس ، مع أنه على مستحقين ، فيحصل أو بالتساوي طبق شرط الواقف . أما إذا كان مستحقه مقداراً معيناً ، وإن كان من القادير التي لا يدخل عليها النقص وتقدم على غيرها أو تشترك معها كانت الحصص بقدر السهم الذي ينتج من نسبة هذا المقدار إلى كل التلة حين القسمة ، وإن كان من المرتبات التي يدخل عليها النقص طبقاً لأحكام هذا القانون في المرتبات قدر سهم هذا مرتب فله هذه الأحكام وتكون حصته من الأعيان تعدد هذا سهم من عليها حين القسمة ، إلا إذا كان احتساب هذا السهم فيها

يقرن عليه استحقاقه لأكثر مما شرط له فيه بحاسب على هذا المقدار حسب
وتكون حصته في الأعيان بمقدار السهم الذي ينتج من سنده إلى القسمة
حين القسمة.

القسمة التي لا يمكن إفراز حصتها

٤٨٧ - ومن ليس أنه ليس المستحق أن يطلب إفراز حصته إلا إذا كان
ذلك ممكناً. وإذا شرطت في الوقف حبرات غير معينة لا حقيقة ولا حكماً فليس
للأطراف أن يطلب إفراز حصتها لأن الإفراز يكون من طريق السهام ومعرفة
سهمها غير ممكن للجهالة وكذلك لو شرط مقادير معينة دائمة غير دورية أو شرط
مقادير غير متكررة كما مسيحي. ، ولو شرط في وقفه مرتبات خيرية وأهلية
وحصل الفصل بين أصحاب هذه المرتبات وكانت هذه المرتبات مما لا يبدل عليها
النقص لظهور أنه أراد به نصاب هذه المرتبات وحصل الفاصل لغيرهم كان من باب
الاحتياط واستكمال لأصناف لا غير فليس المستحق هذا الفاصل إذا وُجد أن يطلب
القسمة لأن مستحقه قد يحوز قد يبقى له شيء وقد لا يبقى تدمير أحوال القلة، ومراعاة
القلة وقد أقسمة فيه صير بين على ذوي المرتبات، كما أنه لا يسمى مستحقاً مع هذا
الاحتياط، ومن من ممكن فحين سهمه في الأعيان فتمت القسمة له، ولكن
هذا لا يمنع من القسمة لأصحاب المرتبات إذا كانت مما يقسم لها وإذا فضل من حصته
وعدمه في سهمه فصل من الميراث كل حقاً لصاحب الفاضل يعطى له، ويكون
حكم الاستعانة في غير ذلك من الحكم لمقدار غير المعين، وهذا هو النقيض الحقيقي لعدم
إمكان القسمة لصاحبه وثبت حق الآخرين في طلب القسمة لأن لهم حقاً ثابتاً
مهم، وتكون قسمة الأعيان بين أصحاب المرتبات بنسبة مرتباتهم بعضها
بعض، وكذلك يكون حكماً في الوقف ورع غلة الوقف من طريق المرتبات
الأهلية، ثم يعرض لما عساه يفصل من القسمة، فإن هذه المرتبات لا يبدلها
النقص كما ثبت من قبل، وهذا لا يمكن قد وقف وقف على ذوي المرتبات،
فإن ما يفصل من الميراث يكون بغيره، وتكون هذه الصورة كما صورة التي ذكرتها

فملا ، وظهرها أيضاً ما لو شرط في وقعه مهام موقوف عليهم وشرط مرتبات لغيرهم ولم يشترط معها مقدرات أخرى فإن هذه المرتبات تكون في علة أسهم الباقي وما فصل منها يكون للعقراء ، وإذا كان قد وقف وقعه على ذوي المرتبات ثم فصل لكل مرتبة كان الباقي بعد المرتبات لم على عدد : وليس لاسسة المرتبات وإذا طسوا القسمة قسمت الأعيان بينهم نسبة مرتباتهم وما يفصل من علة كل حصة عن مرتب صاحبها يورع بينهم على عدد الرؤوس .

ومن هه يتصح أنه إذا كان هناك استحقاق غير معين ، مقداراً كان أو باقياً ، وقسمت الأعيان كان إقرار الحصص إقراراً غير تام بشو به الشيوع ، ولكن هه لا يمنع من أن يقال إن المستحق حصة معروفة ، لأنها قد أقرت له واحتص بها وعاية الأسر أن عيبها حقاً تغيره بأخذ من غيرها في بعض لأحيان فأنه المين يختص بها وعليها حق إرداء للشريك ، بخلاف ما إذا كان الإقرار غير تام لأن جماعة أقرت حصصهم حصة هه لا يمكن أن يقال إن لكل منهم حصة معروفة لأنه لم يختص بشيء أصلاً وكل ما يمكن أن يقال إن لهذه الجماعة حصة معروفة بإقرار النصب غير التام وعان يورع لا تصح فيه أن يقال إن المستحق حصة معروفة ، ويورع يقال فيه ذلك وإن شاءه شيء من الشيوع .

طلب إقرار بعض الحصص

٢٨٨ - ومن المقرر أن من ملك الكل ملك البعض ، فكيف يكون المستحق أن يطلب إقرار حصته كلها ، يكون أنه أن يطلب إقرار بعضها على أن في البعض الآخر شيئاً . وإقرار بعض الحصة قد يكون بإقرار حصته في بعض الأعيان كاملة دون حصته في البعض كما سيجي . في محل القسمة ، وقد يكون بإقرار بعضها في الكل مع ققاء بعضها شيئاً في الكل كما بد قسم الأعيان وكان هه ك استحقاق غير معين هو شريك فيه ، وقد يكون بإقرار بعض حصته في بعض الأعيان مع ققاء البعض الآخر من الحصة شيئاً كما بد كانت قسمة كل الأعيان غير مبسورة لعدم إمكان تعديل لأصنام فقسمت بعض لأعيان ونسبت عين منها

مشاركة لتعطيل الأنصبة بحيث يريد فيها سهم من أخذ أقل من نصيبه في الأعيان الأخرى بقدر هذا النقص وينقص فيها سهم من أحد في الأعيان الأخرى أكثر من نصبه فيها بما يمدل هذه الزيادة . واسع هذه الطريقة فيه تيسير كثير لإجراء القسمة ويسى عن الالتجاء إلى إدخال نفوذ في القسمة الأمر الذي عمد إليه البعض وألف القانون والفقه رافض .

مهم السراج في القسمة

٤٨٩ — والخصصة لا تسمى حصص المستحق إلا إذا كان مستحقه لم يارى لها ثابته . ويس في رابع حدى ، وقد كان في بعض هذا لاستحقاق رابع حدى لا يجب إلى طلب القسمة حتى يفصل في ذلك نهائياً من الجهة المختصة . وإذا عاب إيراد القسمة التي لا راع فيها أحيب ذلك ما لا يمكن في ذلك صبر بين على شركائه متجربة استحقاقهم تجربة صادة أو على من يبيسه من الموقوف عليهم .

ب — فالجبة الموقوف للفرد

٤٩٠ — ما يقبل القسمة ، عيباً واحدة كان أو أكثر ، هو ما يجبر القاضى على قسمته إذا أبها الشريك ، وهو ما لا يكون في قسمته صرر . وقضاء الشريعة الإسلامية متممون على أحكام القسمة كلها تقوم على دفع الصرر (١) ،

(١) يكون له صرر حصة عن هذه . لأحلافه أروى لك موحراً في هذا الموضوع .
ثبت بها هي مدعى مدعى في مثل القسمة ، وما لا يثبت . إذا كان محل القسمة واحداً (من : ١١١ مدعى) . إذا كان متصفاً وكان من جنس واحد وطلت قسمة الجمع أحدها عليها ، ومع أن الجمع من كل شريك في حين على حدة تحت اعتماد الجنس والطلبات تنفع القسمة وسية صرر له وهو كمثل مدعى ودفع صرر عن شريك وتعدى في هذه حال لا تنافس وتعدى نفس مدعى مدعى ، أو بدخلف نفس فيه لا تعدى عنه وقسم كل حصص على حدة مدعى لتعارف مدعى صرر لا تعدى عنه ، وأخروس من صف واحد تقسم جبراً قسمة جمع ، وهكذا لا يوروث ويعدى إذا اختلف حسبها . قسم كل على حدة ، والفرق والمهم قسم كل على حدة ، ولا مدعى لأحلافه . صرر ، ولا مدعى تو ، في مختلفين من شركين مامعه حدة لأنها لا يمكن إلا بدخال المدعى على معاوضة لا مدعى عنها ، وقسم حدة لأنه ثوب مختلفة لقسمه من شركين معاوضة إذا حصل ثوب شريك أو حصل ثوب ورث ثوب شريك =

وهي مشروعة لدفع ضرر الشركة ، وهي غير حارة أو لا يجر عليها إذا كان فيها
ضرر يبرر على ضرر الشركة ، ولكنهم مع هذا الاعمق قد احتفلوا في الأحكام
ثلاثة أرباع بوب ، أي لكل منهما بوب وثلاث مائة على نفوت أنه قسم لنفس
دون نفس وذلك حائر لأنفس عنه التبرير في نفس الله - ولو يبرر ذلك في الشكل قسم
عند طلب نفس لشركاء فكل ذلك في نفس حيد لا يوجد معاومة - وبدور أو الأفرجة لشركة
في مصر واحد لا قبل شمة الجمع عند أي حيد وركض حاد الأمر القاصي يصح معاومة
الأصغر لهم ، وإن كانت في مصرين لا قبل قسم جمع أنما عدد إمام وعدمه على روية
حلال ، ودوى عن عمد أنها نفس قسم جمع ، والدور وعنده نفس كل سهم على حدة
(البدائع ج ٢ / ٢١ وما بعدها ، الفتاوى ج ٨ / ١٠ وما بعدها)

وقال مالك إذا كان على نفس واحد وكان لا من ولا حول وجب أحد شركاء النفس
نفس ولو لم يصر لأحد منهم إلا - لا يضمنه من غير عدمه - وبوب من القاسم لا يضمن
إلا أن يصر لكل واحد في حظه ما يقع به من غير مضرة داخلية عليه في الانتفاع قبل القسمة
ولا غيره مضاف من النفس ، وما من لا حشون لغيره - صار - واحد منهم ما يسمع -
وإن كانت متفقة ليست من نفس لعدة من النفس وقل من من وإن تعدد كان مضاف في جمع
كان ما لا شمة جمع ، واحداً أصحبه به - كان - وإذا لم يجمع حده في البدن - وبوبان
مختلف جمع كادر واحد والأمر لا يكون لأكثر من الجمع ، وإذا كان من النفس من
الموتى والمروم وكان واحداً لم يكن لأكثر من النفس - حرب عنه من حذر - زيادة - وبوب
تعدد وكان من صنف واحد حار ملك ونحوه قسمه قسم جمع وم يضمن من المالكية سوى
من أبي سلمة وبوب الماشون ، واحداً أصحبه ملك في من نصف بدن - خو - من جمع ،
ودفع إلى حيد من أن نفس لشركاء كالحص في عامة الجمع - ودفع أشبه إلى جمع
في الصنفين ولا يقسم حيد واحد لشريكتين أحدهما من شركاء ولا أصحبه مع آخر
إلا أن يكون منهم صاحب فرس ورصوا ، وإذا جمع نفسه رصوا فيه سهم واحد في الفرص
أولاً ثم من شادو السهم حصصهم وإن شادو هو على شيوخ وأصحاب كل سهم كروم - وبوب
محمود في نفس وإن يبرص - (الخرس ج ٢٠٦ وما بعده - بدع محمد ج ٢٢٢٠
وما بعدها)

وقال لشدة لا يجر على قسمه شيء بواحد إذا علم ضرر في قسمه ، وما لا يجر
هو ما لا يجر على قسمته ، وهو الذي تضمن معته نصيبه ، أي لا يمكن أن ينضم به من
الوجه القى كان ينضم به قبل تقسمه وإن لم يكن لأصابعه على وجه آخر - وبوب من
منعته كلية بالقسم لا يجتمع لقامى بها وتمعهما - وبوب ثاب نفس لا يضمن لها
ولا يضمنهما بها - والمهور لا ينقل قسمه الجمع نفوت أو يذهب لأحلاف لأعراس - أحلاف
المحال والأبوية ما شئت الجسدين - والأفرجة عرق لا قبل قسمه الجمل وللخطورة إلى أحمد
شربها وطرفها تكون كالفرج الواحد وبوب عددوا - كان - كغيره - وأدواء أو الأسعد
أو الثابت من كانت من بوب واحد يكون ثمة لنفسه إذا أمكن عرقه عند وضعه وإلا فلا ،
فلا يجر على قسمه ثلاثة أبواب بين من ماضيه وأحد من ساوى الآخرين قسم لعدم تساوى -

والتفرعات اختلافاً واسعاً لدى تبعاً لاختلاف نظراتهم ، فهم محتفون في الضرر
 المانع من النعمة ، فمنهم من رأى أن ضرر القسمة لا يعادل ضرر الشركة فأجراها
 وإن فأت بها المنفعة ، ومنهم من رأى أن فوائد المنفعة أى منفعة هو الضرر
 الذى يمنع من النعمة ، ومنهم من رأى أنه فوائد المنفعة المنقودة ، ومنهم من رأى
 أنه نقصان المنفعة . وهم محتفون في نوع القسمة فمنهم من رأى أنه إذا لم تنصف بها
 الشركة كلية كانت غير حائرة وإن أمكن قسمة البعض ومنهم من رأى غير ذلك
 ومنهم من رأى أن في قسمة الجميع ضرراً قطعاً مطلقاً ، ومنهم من رأى أن الضرر
 فيها يكون عند اختلاف الجنس لا عند اتحاده ، ومنهم من أوجها وحملها الأصل
 بحيث لا يبدل عنها إلا بالتراضى ، إلى غير ذلك من أنواع الاختلاف الذى لا يقوم
 على اختلاف في الأصل والأساس وسكبه يقوم على اختلاف في تقدير الضرر
 والموازنة بين أنواعه .

في العدد ، ولا خبر على قسمة لا يرفع بها شركة من جهة الأصل بل عن بعضها مع عدم
 البعض الآخر مشروطاً ، ولا خبر على قسمة لا يخلط الجنس بالزنى ، ولا خبر على قسمة
 لأحاس كد ، وبوب وحظه ولا على قسمة الأوباع إلا طلب أحدها لنفسه أحياناً أو أوباعاً
 ولا تكون القسمة على هذا الوجه إلا بالتراضى (الأوباع ج ١ / ٢٧٢ ، ج ٢ / ٢٠٢)
 وما بعدها .

وقال أحمد لا أحد على القسمة إذا كان لها ضرر أو رد عرس ، وصبر أربع من القسمة
 هو من قسمة حصص بالقسمة ، وروى عن أحمد أن الضرر هو عدم الانتفاع به خصوصاً
 لقسمة بن ثابت بن النعمان . وما أحمد جنسه من أهيان وبيان وثبات وأوان ومحوها
 إذا أمكن بدل لقسمة بالقسمة من غير رد عرس أحد عليها المنع وإلا فلا . حار باختلاف
 أحاسها . وبه طلب لقسمة الجميع إذا كان ذلك خبراً كما غله أو طالب عن أحد أو إذا كان
 لو أحد حظه في كل موضع ، يمنع من كذا في أرواحه (كذا في الفاع ج ١ / ٢١٩ وما بعدها ،
 المروع ج ٣ / ٨٤٩) .

أما الإمام ابن حزم فقد قال في كل من مشترك يكون فلا للقسمة حيث رأس الواحد
 من الحيوان والمصحف ورد كان مسموم شياً مخزونه لدى أحد المسلمين إلى أراح نفسه
 كله بالفرقة في شخص من أشخاص المال أو في نوع من أنواعه فليس له بذلك أحب شركاً أو
 أم كرهوا ولا يجوز أن يقسم كل نوع بين جميعهم ولا كل دار بين جميعهم ولا كل حصة بين جميعهم
 إلا باتفاق جميعهم على ذلك . ويقسم الرمن والحيوان والمصاحف وغير ذلك فن وقع في سهمه
 عند حصص عند آخر بن سركا في الذى وقع حظه فيه (المحلى ج ٨ / ١٢ وما بعدها) .

٤٩١ — وهذا القانون لم يأخذ بأحكام مذهب حاص ولا بقول فقيه معين

في كون الموقوف قابلاً للقسمة أو غير قابل لها ولا في نوع الضرر الذي يمنع منها ولا في نوع المنفعة التي يجب أن تنفي للأخصصة بعدها ولا في قدرها، ولكنه اعتمد على الأصل العام المتفق عليه ووكّل الأمر فيه إلى المحكمة، بإلزام المرحوم في كون الموقوف غير قابل للقسمة أو قابلاً لها، وهي التي تنظر في كل حال على حدة وتقدر أسرها وتطلق ما يلائمها ويناسبه وطريقته هذه أدنى إلى المصلحة وأقرب إلى تحقيقها في الأعم الأغلب، ثم هي طريقة تستند إلى الحق وتستمد منه كيانها، ولهذا نظائرها في القسمة وفي غيرها، ومتى وقعت على أقوال الفقهاء وبصيلاهم عرفت أنه متى كان تقدير المحكمة سائماً فإنه لا بد أن يكون متفقاً مع قول من أقوال الفقهاء.

٤٩٢ — فإذا كان الموقوف مصححاً كبيراً، أو نجارة عطية، وكانت له شهرة خاصة لها دخل كبير في زواج المصنوعات أو الإقبال على الشراء، وطلب المستحقون أو أحدهم قسمة، فإنه لا يقسم وإن كان في وسع كل منهم أن يتخذ من نصيبه مصفاً أو متحداً، فتتبع به من حسن الاستماع قبل القسمة، لأن في القسمة بعبارة قسم عظيم من نوع الموقوف، وهو ما أتى من طريق شهرة مصحح أو المتعذر ورصا طاب القسمة أو طاب به هذه النتيجة لا قيمة له في قسمه، أقرب بين مستحقيه، لأنها تختلف في هذا عن قسمة الأملاك «منطقة» لأن في الوقف حقاً للطلون الداية والموقوف عليهم الذين لم يشك لهم استحقاق بعد، ولهذا جعلت من حق المحكمة وحدها

وإذا كان الموقوف صحفاً صغيراً، وطابت قسمة، وكان إذا قسم لم يصلح أي صبيب منه يكون صحفاً، وانسحب كل من المسكن أن يحصل كل واحد حصته حصة أو نحوه وكان يرجح ذلك أو على مستحقه أو شبهه فإنه ينسحب وإن فات جنس المنفعة التي كانت مقصودة من الموقوف.

وإذا كان الموقوف عمدة عطية في حق راق أو في حق الأعمال الكبيرة وكان الإقبال على سكناها شديداً وإذا قسمت تغيرت حالها وصارت مساكن

صغيرة لا يقل عليها أهل هذا الخى فإنهم لا تقسم لأن القسمة تؤدي إلى ضعف عنها
ضعفاً يئناً ولا يبيع القسمة أن كلاً من القسمين يتمكن من الاتعاف بنصيبه
الاتعاف المقصود . وكذلك يكون الحال لو كان المودوف داراً « فيدلاً » لها
حديقته وطرارها إذا قسمت كانت الأربعة مساكن صغيرة حقيرة .

٤٩٣ - وإذا كان الموقوف أرضاً زراعية وتجره ودوراً في المصر، وطلب المستحقون إخراج أن نجمع أنصبتهم في الأرض والجار أن نجمع أنصبتهم في التجارة أجيبوا إلى ذلك إذا صر فيه على البطون المقتلة ما دامت القسمة عادة وفي قسمة التعريق تعريق الأنصبة و إدخال المصرد على الزراع والتجار بإعطائهم أنصبة بهم لا يحسنون القيام عليه . وتنص قسمة الجمع إذا كانت قسمة الأعيان كلها لا يمكن إلا بذلك كما لو كان ادقوف عمارة وأرضاً زراعية ولا يمكن تعديل الأنصبة لا بالمع وتتمين قسمة التعريق إذا كان بعض الأعيان يحتاج إلى عناية ومقدرة لا يستطيعها من يجمع له نصيبه فيها أو كانت غير ثابتة القيمة ومعرضة للتغيرات المتعشئة الخطرة كأنهم الشركات المالية وحيلة أقول أن المحكمة نظر إلى كل حال على حدة فإن نصبت قسمة الجمع سكتهم و إذا نصبت قسمة التعريق سكتهم، وإن لم تنصبت إحداهما وكانت أفضل من الأخرى فصحتها ، ولا تنصبت إلى اتحاد الجنس واختلافه وتعددت المطالب وعدم تعدده ما دامت هناك مصلحة ربه عليه وإذا كانتا متساويتين نصبت قسمة التعريق لأن حق التبادل فيها أقوى من الأخرى .

٤٩٥ — وإذا تعددت الأعيان وكان من بينها ما لا يمكن قسمته ولا
احتصاص بعضه بمفهومين به حصر على الأقسام الأخرى لأنه يؤدي إلى حرمانها
من المرافق مثلاً في شائناً وقسمت بقية الأعيان وذلك كما هريق ولزوى وآلات
لدى ومضى التي — ككثيرا ونحوه في المصاحفات .

وكذلك يبنى شامخاً لا عسكر قسمته وحده ولا مع بقيه لأعمال كالأرض
بإراعية ودري مدينة، وكست الدار لا عسكر قسمتها وحدها وإذا دخلت

في القسمة مع الأرض لم يمكن تعديل لأصدة ، فإن الدار مع شائعة ونقسم
الأرض وكذلك حتى عين شائعة ونقسم ما عداها ، إذا احتيج إليها في تعديل
الأصدة وتيسير القسمة ، وإذا كان من المستحسن ربيع الوقف مناصفة ، وكانت
الأعيان داراً قيمته ستة آلاف وأخرى قيمتها خمسة آلاف وثلاثة قيمتها ثمانية
آلاف أعطى أحدهما للدار الأولى والآخرة الثانية ، وقيمت الثالثة ثلثة سهما
للأول ثلثها وللثاني ثلثاها .

وإذا كان الموقوف عبارة لا يمكن قسمتها حصاً ورسماً ، وكان من الممكن
أن ينقسم البناء لطبقت أو بيوتاً (شققاً) قسمت هذه المباني وقيمت أرض البعارة
شائعة ، ولا حيز في هذا هو أمر واقع في الأوقاف وفي الأملاك المطلقة وبه حكمه
في الفقه وفي القوانين الوضعية .

إن القسمة من أعطى أبواب الإصلاح التي جاء بها هذا القانون ومن أموى
دعائه ، من له الحق في حلق كل طريق فيها يصير لها وإن لم تكن فيها قصده
على الشروع في حكمه ، ولكن على شريطة ألا يكون في ذلك خروج على الفقه
والقانون كإدخال نفوذ في القسمة من أموال المعتمدين .

٤٩٦ وقد كان من الممكن أن ستمضى عن هذا الشرط بالشرط الآتي
فإن عدم القابلية للقسمة لا معنى له ، لا أن يكون في القسمة ضرر بين حتى لا يجر
عليها ، غير أن الشارع أورد الإيصاح والتفصيل وذكر أولاً ما يرجع إلى الضرر
الذي ينشأ من جهة الأعيان وما يتعلق بها ثم ذكر بعد هذا ما هو أعم وأشمل .

٢ - ألا يكون في القسمة ضرر بين

٤٩٧ - والضرر البين هو الذي لم تجر عادة الناس شحمه والتسامح فيه
وبعد صرح الشارع في لمذكرة التفسيرية بأنه ترك تقديره للمحكمة كما ترك لها
أمر القابلية للقسمة . وقد أطلق الضرر على كل قيد يشمل الضرر الذي يرجع
إلى فوات النفعة أو عدم تعادلها بالقسمة والذي يرجع إلى غير ذلك ، ويشمل
الضرر الذي يعود إلى جمع المستحقين أو بعضهم ، أو إلى غيرهم من الموقوف عليهم ،

أو إلى الأعيان لموقوفة ، والنوع الأول من الضرر أوردنا بعض أمثله في الشرط
السابق وسأورد هنا بعض أمثلة للنوع الثاني .

٤٩٨ - ثم الضرر النيب النفس العايش يندحق أحد الأنصبة ،
فإذا اشتملت القسمة على شيء من ذلك لم يحز وإن رضى به صاحب النصيب
الذي لحقه النفس ، لأن رضاه بهذا الضرر لا يندو أن يكون تنازلاً عن حره
من الاستحقاق وهو أمر باطل ، ثم إن هذا الضرر ليس وصراً عليه بل يتعدى
إلى من يستحقون هذه الحصة بعده . أما إذا كان العين يسيراً فهو وعدمه سواء
لأن التضاد في التام حقيقة غير ممكن ^(١) .

٤٩٩ - ولو وقف على أولاده ودريته أو على غيرهم ودريتهم وكان
الاستحقاق فيه مشتركاً بين جميع المطوب لم يقسم هذا الوقف بين مستحقيه في أي
وقت من الأوقات لأن في القسمة ضرراً يمس على المستحقين الذين يطالبون القسمة
وعلى من يوجد بعد ذلك ولا يثبت هذا الوقف أن يشول أمره إلى تمزيق وشيوع
بعض أشد ضرراً من شيوع الكل . فلو أن أحداً قسم هذا الوقف لكانت
لارعة ، وإذا مات مستحق بقيت حصته مفرزة واشترك فيها بقية القسامين ومن
يوجد بعد القسمة من المستحقين ، وإذا وجد مستحق بعد القسمة ثبت له نصيب
في كل حصة مدرة ، ثم إذا طلت قسمة كل حصة فيها تقسم ، وهكذا دواليك
كل مات مستحق أو حدث آخر ، وفي ذلك أكبر الضرر ، فكانت قسمة
هذا الوقف غير جائزة .

وكذلك يكون الحكم لو أنه وقف على من يقبض في بلد معين من قرابته
وذريته بطلب بعد نكاح ، فليس المستحق في هذا الوقف أن يطلب بقرار حصته
وإن كان استحقاقه أهياً ، لأن الاستحقاق موقوف بوصف يرول ويمود ،

(١) من ليس . . . إلى أحد الخباء قسم أرضاً موقوفة إلى ثلاثة أشخاص نريد فيه
كل قسم منها على حدة آلاف من الطيهات على أن يدفع القسم الأول للقسم الثالث جميعاً
وحيثما ونصف منه وأن يدفع القسم الثاني أيضاً عشرين مائة . فانظر إلى هذه الدقة
الورقة ملحقة بالخط

وقد يترك هذه الإقامة فلا يكون له استحقاق وقد يأتي الإقامة من لم يكن مقبلاً
فيثبت به الاستحقاق ، إذ الإقامة في هذا الوقف مذكورة على أنها شرط مفيد
لحرية استحقاق ، وما ذكرنا لتعيين موقوف عليهم ، فيكون في قسمة هذا الوقف
من الضرر بين ما في قسمة الوقف مشتركاً .

وقد عرفت من قبل أن الحصة بحرية واقف الخيري لا يمس واحد منهما
بين مستحقيه ، لأن الاستحقاق الخيري في الأثر لأغلب موقوف محضات ترون
وتعود ، فأتممت القسمة لهذا الوقف والغيره مما سبق بيانه

٥٠٥ — ولو أنه وقف واشترط أن يصرف من عهده وقته مقدار معين
لإنسان يسميه في نهاية السنة الأولى بعد موته ، فليس هذا الإنسان أن يطالب
عقب موت الوقف بفرار حصته له حتى يستولي على استحقاقه بحجة أنه مستحق
واستحقاقه أهلي وليس شرطاً ، لأن ذلك صريحاً على مستحقين بالاستشهاد
بالقسمة سرعة حق وحق لا يثبت أن ينهي . وإذا طلب استحقاق القسمة عقب
موت الواهب أحبوا ، ولكن لا يفر له حصته لما في ذلك من الضرر عليهم
إذ القسمة لأرمة وبعد انتهاء الحق الوقفي نصير الحصة مشتركة بينهم ، على أن عدم
حوار لقسمة لمثل هذا المستحق أولى من عدم حوارها لصاحب الميراث غير لأهم

٥٠٦ — ولو وقف وحمل سهماً من أ. ب. ج. يصرف في شراء أعيان تلحق
بوقته ويكون حكمها حكمه وشرطها كشرطه ، أو كان قد اشترط اختيار مقدّر
معين كل سنة يصرف في هذا السبيل ، لا يفر حصته لهذا المستحق وإن كان
سهماً أو سرتباً دائماً لما في ذلك من الضرر على المستحقين ومن يورثهم في استحقاق
أصابتهم بإرغامهم على القاء في الشركة وعلى أن يعمل لهم غيرهم ويعلمهم من أن
يسألوا لأنفسهم مع إمكان ذلك في أمر هو كاستحقاقهم العمل سواء سواء ، حقاً
إن هذا الربيع عند ظهوره ليس حقاً لهم ، ولكنه مستحق به ما يكون موقوفاً
ولهم فيه استحقاقهم فلا فرق بينه وبين مستحقاقه الأصلي ، ثم به ليس نعم
ما يدعو إلى تحميلهم طلب القسمة كما اشترت عين من الأعيان وصرر تفرق

الأصبة ، فدهم الضرر الشركة فيما يشتري أو يبيع الأصبة فيه بينهم وبين ما يحتجز من ربحه أيضاً ، ودهم الضرر معهم من أن يملوا لأنفسهم في الخصة التي أقرت ، يجب ألا يقسم لهذا المستحق وأن يقسم الوقف بين المستحقين ويحتجز أهل كل حصة من ربحها ما يناسبها لهذا المصروف ليشتري به ما يكون ملحقاً بها وحدها .

٥٠٢ - وإذا وقف على أولاده ودرينته وقد مرتب الطبقات ترتيباً فرادياً وحمله لأولاد العلوة منهم دون أولاد الطون فليس للأبني من المستحقات أن تطلب القسمة لأن في إقرار حصة لها ضرراً بما عليهم إذ القسمة لارمة وهذه موتها نصير حصصها شفعة بينهم فإن بقيت شفعة لهم كان ضرر الشركة فيها مع تفرق الأصبة وإن قسمت لحقهم ضرر الشركة الصغيرة فيه مع تفرق الأصبة ، هذا إذا طلب القسمة المستحقون من الذكور ونصيبهم أمداً ، يطلبوا فيها تحب إلى ذلك ، ومن المأثر أن يستمرو على الشروع حتى تموت ويموت لاستحقاق إصم فتدعى بذلك القسمة لها ومن غرض يطسوا في حياتهم فيكون لضرر إذا دسختها ، والضرر محتمل لا يصير ضرراً أيضاً ، وكذلك يكون الخسار وإن هذا وقف كان على جميع الأولاد ودرية وطلب القسمة مستحق لا ولده ووقع الأمان من أن يكون له ولد . ووقف : صحيح بين من لا أستحق بولده ومن لا يرجي له ولد ، ومن من لا ولده ولا يدي يكون أولاً يكون في هذا يقسم له ، وإدامات ولا ولده ، ووقع لضرر ملاحية ، وليس في الوصع منه من مقسمة ما مقسمة لدفع ضرر معين لا احتمال أن يكون فيها ضرر على الآخرين إذا مات عقيب

ن . إذا كان وقف مرتب الصفات ترتيباً بجهة شخص من الوقف فإنه يقسم لمن أراد من المستحقين ، ولا ضرر في ذلك على أحد فدها . لطقة العليا ينتهي الاستحقاق إلى وقف القسمة على أمسه ويثبت لأهل الطبقة الثانية استحقاق حديد وأصبة جديدة ومذلك تنتهي القسمة وينتقل الوقف إلى هذه الطبقة شافاً .

٥٠٣ - وليس من الضرر المانع من القسمة أن تكون أعيان توقفت كلها مرهونة . واحتمل أن يقصر أهل حصة في زيادة ما يخصهم من الدين الأمر الذي يعود ضرره على الآخرين ، إما بدفع ما قصروا فيه صيانة حصصهم ، أو بصياغة حصصهم . إن لم يكن في قدرتهم ذلك ، لا يؤيده له لأنه ضرر محتمل ويتكرر أن يتقيد بمختلف الوسائل ومن المروءات أن كل صاحب حصة - نص عليها حرص الآخرين ، ومنه كان الضرر محتملاً لا يكون ضرراً يسبب ممانعة من القسمة ، وإذا كان طالب القسمة في هذه الحال من الأشد حرصاً لم يتركها مائة وكانت حشية لضرره منه فوية لسوء تصرفه وعدم كفايته . يسع ذلك أيضاً ، لأن هذا الضرر من الممكن تلافيه ، بزيادة رطل عمره على هذه الحصة ، لأنه ما دامت هذه حاله لا يكون هلاً للخطر وإن لم يكن محجوراً عليه هذا إذا لم يحرق الصبيان أما إذا جرى به من هو القسمة يكون أولى .

٥٠٤ - وليس من الضرر أن يكون في القسمة حق رافع لم يعبر على حصص الحصص ، أو أن يكون لبعض الحصص حق الارتفاق على البعض الآخر ، ما دامت الحصص متعادلة في القيمة وقد روي في التفوق بعض فيه لأعيان التي تقرر عليها هذا الحق . ومجردة رافع ليس ضرراً يسبب ممانعة من القسمة ، وهو أشبه شيء بقسمة إمام بين مستحقه إذا كان فيه حيرت ومردت معيبة ، فإن هذا لا يمنع من القسمة ويكون في كل حصة حق مد زوده مستحقه

ثانياً - محل القسمة

٥٠٥ - محل الشارع لكل من المستحقين أن يخطب موز حصته في الوقت متى كان قابلاً للقسمة . وإمام في كفايته حتى لو قوف ، لأنه هو الذي يقرر منه الحصص وهو الذي قال به قبل القسمة أو لا تفاد . محل القسمة هو الوقوف ، وسنوى أن يكون عينا واحدة أو أكثر ، وأن يكون من النود أو لثبات أو القيميات . وإذا كان عينا واحدة فموسم يكون مثابة لأخر . كالأرض لا يبنه فيها ولا شجر وتربة أخرى متعارفة ، وأن تكون غير مشبهة كالأرض

الواحدة يكون بعض آخرها أحود ترة من البعض الآخر أو يكون في بعضها
شجر أو عليه ماء دون بعض الآخر . وإذا كان أعيان متعددة فسيال أن يتحد
حسبها وأن يمتنع ، وأن يمتنع بوعها وأن يمتنع ، وأن تتقارب أمكنتها
وأن تتباعد ، وأن يساوى أوصافها وأن تتفاوت . فكل هذا مما يقتضيه لفظ الوقف
بمعنى لموقوف كما يدور ما له ربيع وما لا ربيع له ، والخاص والمتعبر ، والمحدد
والردي ، وما أسس عليه حق لأحد وما عده حقوق للغير .

٥٠٦ ومنى كانت العين موقوفة استوى أن يكون وقف قد ورد عليها
من الوقف أو بمقتضى شرطه لصريح أو شرطه موقوف فالعين تشتري بما يحتضر
من الربح لتكون وصفاً شرط الواقف ، وما يزيد الناظر عمارة للموقوف
بمقتضى شرط الوقف ، وما يحدته الناظر في الأرض وموقفه ربح وقف من ماله
دور للأكره وأما كل ملحق بعمارة ثلاث ثمانية بربها وكل ما يحتاج إليه ويستحق
عليه أنه وقع من عمارتها كبناء دور في أرض الوقف القريبة من لمصر ، سواء شرط
الوقف ذلك صراحة أو لم بشرطه ، تكون كلها أعياناً موقوفة ، ويكون مستحق
أن يطلب فرز نصيبه فيها مع بقية أعيان الوقف .

والسأل إذا لم يكن موقوفة فعلاً حين طلب القسمة ولكن مصيره للتمتين
هو أن يكون موقوفة كان نشأة الموقوف وأعطى حكمه واعتبر من أعيان الوقف
وأدخل معها في القسمة . فلو اشترط أن يحتضر من الربح كل سنة كذا يشتري
بما يجتمع منه عين تكون وقفاً ملحقاً بوقفه ، واجتمع من ذلك مقدار وطئت
القسمة قبل أن يشتري به الموقوف ، فهو حتى ذلك الحين لا يزال حراً من الربح
وليس موقوفاً فعلاً لأن شرط الواقف لا يبعد وقته هو بل وقف ما يشتري به
وليس مال بدل بداهة ، ولكنه مال مصيره إلى الوقف حين فيكون كالموقوف حكماً .
ولو أن اعتبرناه عينا موقوفة لكان هذا مقسماً مع روح هذا القانون

أما إذا لم يكن السال موقوفاً ولا في حكم لموقوف فإنه لا يعتبر من أعيان
الوقف ولا يدخل معها في القسمة ، اعتبر علة أو اعتبر تاساً لجهة الوقف وذلك

كالمستعمل يشترى فاصل الربع فإن الصحيح أنه يس موقوفاً وإن كان تاعاً للوقف ،
وكالمشاة وآلات الحراث وغيرها يشترىها الماطر من الربع إذا رأى أن في ررع
أرض الوقف خيراً لأهله فهي أعيان لا يرد عنهم وقف أصلاً ولا يمكن أن تدخل
في عمارة الموقوف التي تعتبر مشروطة من الوقف وإن لم يصرح بالمشاة طها
وهي ليست من الأعيان الموقوفة وإن كانت من مال الوقف ونسبة له ، وكالشجر
الموقوف بحطب ويقطع ويصير حشاً فإنه يد كشجج عن الوقف ويعتبر علة ،
وكتناج الأبقار توقف اللبن والإشاح فيه يكون علة لا موقوفة .

٥٠٧ - وقد احتار الشارع التصير بكلمة « الوقف » مع ذكر المستحقين
قبل ذلك للإشعار بأن حق طاب الفقه إنما هو طلب ، فردد حصته الشائعة
في أعيان موقوفة شائعة تجمعها وحدة شركاء ، ووحدة الوقف مصررة لأى أعيان
موقوفة لا تجمع هذه الوحدة بمعنى عبارته أن لأخذ مستحقين في أعيان موقوفة
شائعة أن يطلب فردد حصته فيها ، فردد كان مستحقاً مع جماعة في أعيان
ومع آخرين في أعيان أخرى كان له أن يطلب إوار حصته في كل على حدة
وليس له أن يطلب إرارها من مجموع الأعيان لاختلاف الشركاء ، وردد وقف أعياناً
على أولاده وذريته في عقدة واحدة ، فصل سهمه في الاستحقاق أو ، يفصل ،
كان بكل مستحق أن يطلب فردد حصته في هذه الأعيان جميعها ، لأنه يستحق
فيها كلها على الشيوع ولشركاء مساوون به في ذلك ، وتفاوت الأنصبة على فرض
وجوده لا أثر له . وكذلك يكون الحكم بوقف هذه لأعيان في عقدة واحدة
وحمل نصف عليها لأولاده وذريته ونسبها لأولاد إخوته وذريتهم وسدسها لأساعه
وذريته ، أو وقف حصصاً له في عقدة واحدة على هؤلاء وحمل للفرق الأول
نصف الأرض شائعة للفرق الثاني ثلثها شائعة وثلث سدسها شائعة . وكذلك
يكون الحكم بوقف أعيان على موقوف عليهم ثم وقف أعياناً أخرى وألحقها
بهم الأول وحمل حكمها كحكمهم وشروطها كشرطها ، أو كان قد وقف أودق متعددة
على مصارف مختلفة ثم غير بعضها وجمع أعيانها وحصلها موقوفة على الشيوع

بين لمصارف التي وردت في كتب التعبير ويكون الحكم كذلك أيضاً أن وقد
 وقف وقفه على مصارف يهب ثم وقف آخر أعيان أخرى على مصارف قسم
 وأوقفها بوقف الأول ، أو كل كل منهما وقف على مصارف غير التي وقف عليها
 الآخر ولكن شرط كل منهما في وقفه رجل بعينه التعبير في وقفه فغير هذا الرجل
 في الوقفين جميعاً بإشهاد واحد وحمل أعيانهم موقوفه على الشيوع على مصارف
 بينها . ولا أثر في الحكم لتعدد العقد ولا لتعدد الواقفين مادامت الأوقاف تعبير
 بمثابة وقف واحد على وجه تتحقق به وحدة الوقف والشركاء . وكذا لا يضر هذا
 لا يضر اختلاف مصارف الوقفين في أول الأمر إذا كان أمرها قد آن إلى هذه
 الوحدة حين القسمة . وإذا تحققت هذه الوحدة لا يضر أيضاً أن يكون
 بعض أعيان أحد الوقف ودين مرهوناً بغيره عليه حقوق الفقير والأعيان الأخرى
 ليست كذلك ، أو أن يكون أحد الواقفين مؤلفاً وآخر مؤبداً ، أو لا أثر لشيء
 من هذا إلا في القيمة ، وأمر من أنه ستراعى الميم وتبدل الأسماء حين التسمية .
 ٥٠٨ — أما وقف غيراً في عقدة وحمل حصصه منها مفررة موقوفة
 على أولاده المذكور ودرينهم وواقفها موقوفة على أولاده الإناث ودرينهم كانت
 حصص كل فريق منهما وفقاً مستقلاً . وإن انحلت العقدة والوقف لعدم وحدة
 الشركاء ووحدة الوقف مصرفاً ، فإذا كان من مستحق هذا الوقف من هو من ذرية
 المذكور ومن ذرية الإناث معاً لم يكن له الحق في طلب إقرار حصته في أعيان
 الحصنين ولكن له أن يطلب إقرار حصته في كل منهما على حدة . وكذلك يكون
 الحكم لو كان زوجان يتساكن أعياناً على الشيوع فوقفها في عقدة واحدة ووقف
 كل منهما ما يملكه على نفسه ثم على أولاده ودرينهم وكان لكل منهما أولاد
 ودرية من الآخر ومن غيره لم يكن للمستحق من درينهما أن يطلب إقرار حصته
 في الوقفين ، وإن كانت لأعير أوقوفة كلها شائعة وعقدة الوقف واحدة ، لأشياء
 وقفين مستقلان ولا يفتقران وقفاً واحداً لعدم وحدة الشركاء ووحدة الوقف مصرفاً ،
 ولا يستطيع أيضاً أن يطلب إقرار حصته له من كل ما مادامت أعيان الوقفين

على الشيوخ ، وإعما يكون له بعد أن يمسي . وقد أن يصب بإقرار حصته له
فيما يخص به كل من . وكذلك يكون الحكم أنه وقف أعيناً على أولاده
وذلك ثم على طسة الم بالمهد الدبية ثم على لفة ، ثم وقف أعيناً أخرى
على أولاده ثم على شيخ مرضى مسنثدت ثم على الفقراء ، فليس للمستحق
من دريته أن يصب بإقرار حصته واحدة في أعين الوقفين لأهلها وقفان
مستقلان . وهم إن اتحد الشركاء في الاستدانة فيهم حين القسمة ، ليسا متحدين
مصرفاً وفي جمع حصته واحدة من أعينهم بشاعة لأعين وقفين في بعضها
وفي الشيوخ على هذا النحو صرر بين على مصارف كل من هذه الدرية

٥٠٩ - وكلاهما أن يدل بمدره على أن لأحد مستحقين في أعين
موقوفة شائعة أن يطلب بإقرار حصته فيها كلها ، وهو بعيد بدلالة النص أن له الحق
في طلب إقرار حصته من حصتها ، فإن من ملك المص ملك الكل ، وهذه وعدة
مرفوعة . فله الحق في ذلك ، مدد شرط بقسمة متخلفة . وإن كانت شقة
الأعيان التي لم يطلب الإقرار فيها دالة للقسمة ، أم إذا ، يتوفر الشرط
وكان هذا يؤدي إلى صرر بين شركائه فيه لا يمكنه وجود نص من القسمة .
٥١٠ - ولأحد مستحقين أن يصب بإقرار حصته في لأعين موقوفة

الشائعة وحده لأعين وفي غيرها فلو كان لأعين موقوفة وأخرى لاقتصر
موقوفة ولا في حكمها وهي زمة كما يستل ، الشائعة ، الآلات التي اشترت
لأربعة ، أو ما يكن ، والله وكانت من العبد ، فليس به أن يطلب حصته فيها جميعها
وإن اتحد حسم ، ولكن له أن يصب قسمة كل من وإقرار حصته فيه على حدة .
وإذا كانت أعين الوقف لدى يستحق فيه شائعة مع أعين وقف آخر
أو مع أعين مملوكة لا يمكن ، أن يطلب إقرار حصته في الوقف من هذه الأعيان
المشتركة قبل أن تقسم بين الوقفين ، بين الوقف ومالك ، لأن خلق الثالث له
هو طلب إقرار حصته الشائعة في الأعيان موقوفة لا فيها وفي غيرها . فإذا وقت هذه
القسمة كان له أن يطلب إقرار حصته في حصته به لوقف لدى يستحق فيه .

ولكن هل هذا مستحق أن يطلب القسمة الأولى، إذا لم يكن ماضياً على الوقف ولا مالاً ولا أحد المالكين للقسمة الثالثة لمصلحة؟ قالوا إن الذي يتولى القسمة عن الوقف هو الموقوف أو المصروف ومعتد القاضى إذا كان موقوفاً أو المصروف لا يملك القسمة لما به، ودوا إن تدبير أمور الوقف يكون متوليه لا المستحقين، وقالوا إن ولاية الخاصة مقدمة على الولاية العامة، ومقتضى هذه الأحكام أن المستحق في وقف لا يملك طلب القسمة منه وبين ملك موقوف آخر. وبكسرهم فرددوا بحوارهم ما يبيد من المصروف ما يمنع عن تصرف يملكه بدون حق كانت حيز تولاه القاضى لا يمنع صاحب ولاية الخاصة، كما قدروا أيضاً أن من كان حقه متوقفاً على أمر لا يتوصل إليه، لا يمكن له أن يطلب الوصول إلى حقه وإن لم يكن يملك طلبه استقلالاً. وقد امتنع مقرر وقف من طلب القسمة عتياً كان المستحق أن يطلب من القاضى إجراء هذه القسمة يفعل في حقه. وعندى أن ما عهد الحكم سليم من ناحية صفة المستحق وخاصة بعد اعتباره مالكا للموقوف عليه ملكاً، فلهذا فهو مشترك له طلب القسمة كأحد الشركاء للمالكين لما هو شائع مع وقف وإن طلب القسمة يمكن في أمر آخر وهو إخراج أى المال كالمال الاحتصاص بصفة لشئ من ملك الوقف، والشائعين وقفين، فالحكم بطلية تزيها هي، حده صفة الاحتصاص، وأكثروا حال محاكم شرعية لا يسمون بذلك ويعتمدون على نصوصهم العامة. وقد قلنا عدم اختصاص المحاكم الشرعية وجب الالتجاء في القسمة الأولى إلى المحاكم الوضعية وإذا قلنا اختصاصهم بحث في طلب المستحق من الموقوفين ومن قسمة عيين لوقف وعيها إدخال بقود في نفسه.

ادخال موقوف في قسمة الوقف

٥١١ من مستحق عليه بين القسمة أن الأصل هو أن الدراهم ولديهم لا تدخل في القسمة المحترمة ونها لا تدخل إلا ما ترمى لأنه لا شركة في القود والقسمة من حقوق الاشتراك، لأن التعديل في القسمة يقوت بإدخالها

لأن أحدهم يصل إلى عين القدر ولا آخر قد لا تصل له النقود ، رأ أكثرهم حري
على طرد هذا الحكم ، ومعه من جاز إدخال عدد الضرورة . ومن أجاز منهم
قسمة الوقف بين المستحقين نص على أن هذه القسمة لا تندرج فيها ولا بد من
لا حرجاً ولا تراصاً .

وقسمة الموقوف من أرض أو عقار أو منقول قد يتكسب حرجاً من غير حاجة
إلى إدخال النقود وقد يحتاج الأمر إلى دفعه لتعديل الأجزاء . وقد كانت موقوفة
ابتداءً ، أو كانت مال بدل فهي أعيان موقوفة . وقد كانت في حكم الأعيان موقوفة
جاء دفعها في القسمة كما سبق . وإن كانت من من أحد مقسمين وكانت قدرها
تدفع لأثره به فلاحاجة إلى دفعه . وقد تمتعت لغيره لا حرجاً به بين الناس
لا يعتبر تفاوتاً ولا ينال العدل ، والله أعلم بحقيق من شدد لأمره عسر .

٥١٢ — وإذا كانت التمايز بين الأربعة غير يسير لا يتحقق معه التعادل
لممكن ، روى من أحد النصب الأربعة يدفع النقود التي تدخل مزارداً
في نصبه على أن يكون ما يدفعه من هذه النقود من الأعيان التي احتص بها ملكها
خاصة له ليس موقوفة ، تبقى شائعة مع حصه موقوف ، كان هذا حرجاً ولا كلام ،
لأن هذا يكون أسهل لا يعص لأحد موقوفة ، فيكون بمنزلة ملكها حرجاً
لمشتريه . ويكون ثمة من من موقوفة ملكها ، ولا ريب في أن تدبر القسمة
من أهم المصالح التي تبيح استبدال الوقف ، ولا في أن محكمة مصر قد كانت كذلك
الاستبدال مستقلاً بملكه من القسمة ، ويكون ثمة في هذه الحال مال بدل
يتم به تعديل نفسه لأقل قيمة . وقد أراد صاحب النص الأربعة أن يجعل
الزيادة التي كانت ملكاً خاصة به موقوفة وحسب أن يكون ذلك من طريق
وقف مبدئياً نطبق عليه أحكام هذا القانون في التوثيق ، وفي التمسك والتأجيل ،
وفي الاستحقاق الواجب ، وغير ذلك . فإن قال قائل لا حاجة لكل هذا
فإن من الممكن أن اعتبر دفع النقود متبعضاً في لحظة الوقف فيكون من أعيانه .
قلت له لا وجه لهذا الاعتبار وهو لم يسمعها إلا في مقام معروف ، وعلى فرض

أنما اعتبرناه متبرعاً بها لحمة الوقف قبل تمام القسمة لم تكن من أعيان الوقف المقسوم
ولا موقوفة أصلاً ولا مملوكة لحمة الوقف ، على أنها لو اعتبرناها مملوكة لحمة الوقف
وعبر موقوفة لا تدخل القسمة وورق كبير بين الموقوف وبين المملوك لحمة الوقف
ولا يعرف أن أحداً من الفقهاء قال إن من تبرع لحمة الوقف مال أو عين فأنما بدلتها
منفصلة عن أعيانه تكون مملوكة للوقف أو موقوفة فضلاً عن أن تكون موقوفة
من الواقف الأول ومن أعيان وقفه حكمها حكمها بشرطها كشرطه ، وإذا قدرنا
الاستحصال وقت إنها موقوفة فيها تكون موقوفة من التبرع وبحسب أن يحصق وقفه لها
لأحكام هذا القانون التي سبق ذكرها وذلك ما لم تكن ، وإذا لم تكن موقوفة ،
واعتبرت مملوكة لحمة الوقف ، لا يمكن أن ندخل في تعديل الأنصبة في قسمة الأعيان
الموقوفة لأنها ليست منها . وإن لم تكن موقوفة ولا مملوكة لحمة الوقف وهو الواقع
فأمرها في غاية الوضوح ، والحق أنه لا يبرع وأنما في مقالة الاستحقاق

٥١٣ - وإذا صي من يريد أحد النصيب الأكر قيمة يدفع هذه النفود
على أن يبقى كل هذا النصيب موقوفاً وأن يستمر موقوفاً من نص الواقف
تجربى عليه أحكام هذا الوقف وشروطه وقيل ذلك لأحرون ، لم يجر ذلك أصلاً ،
لأن هذه النفود لا يمكن أن تعتبر مال بدل لأن أعيان الواقف جميعها موقوفة
على الوقف لم يخرج شيء منها عنه ، وبست النفود إلا عوضاً عن الاستحقاق
الذي قات على صاحب النصيب الأقل واستولى عليه صاحب النصيب الأكبر ،
فكان هذا هو التبرع عن الاستحقاق في بعض الأعيان بمصر عوضاً ،
والتنازل عن الاستحقاق باطل بنص المادة ٢٠ ، كان موزعاً أو لم يكن .
وإذا لم يفسل الآخرون كان هذا أدخل في البطلان ، لأن بعض الفقهاء
قد أجاروا للقاضي استبدال أعيان الوقف للمصلحة ، ولكن أحداً منهم لم يعطه
الحق في بيع الاستحقاق حراً على مستحق لمصلحة أو لمصلحة ، وكيف نفوز
عن اليوم بالجهر على ذلك ، وهو أمر تراعى عنه المستحقون لكان باطلاً بحكم
هذا القانون . ثم يبقى بعد ذلك مصير هذه النفود ، ثم الاستحقاق لمصلحة بالرضا

أو الجبر، فهي ليست مال بدل قطعا لما ذكرت، فلو أحرأ ذلك لكات ممبوكة
 للمستحق صاحب المصيب الأقل لله أن يصنع بها ما يشاء ويتبع الحق
 على من بعده من أوقوف عليهم، وإن حصاها ملكا لجميع الأوقوف عليهم،
 من استحق ومن لم يستحق ومن حق ومن لم يحق، قد يصنع بها الآن
 وكيف تقسم وكيف تكون عيب وكيف ثبت ملكا حائفا من لم يحق؟
 إن هذه المعاني وتلك النتائج تنادي بأندي صوت قائلة إن إدخال النقود في قسمة
 الوقف على هذا الوضع لا يجوز أصلا

٥١٤ وادام برص يقسمون من نصيب المصيب الأكبر دفع
 النقود كالعدم لخوار أوصح وأصح، وفي هذا القود قد دأع قسمة أعيان
 أو قسمة حرة إذا كانت مسمية بإقرار لا قسمة مسمية كما أسست، والقسمة
 إذا كانت في نقود كانت قسمة مسمية لا قسمة بقرار قدمت من قسمة التي لا
 تقاوم، ولأن من أخذ عنهم القسمة بوقف من أعتقها قد شرطوا ألا يكون
 فيها رد عوض كما ستعرف، ولأن القاصي لا يملك أن يجر أحدا على أن يشتري
 بعض أعيان أو وقف أو على أن يبيع أو يشتري بعض الاستحقاق في أعيان،
 وكيف يجبره على أن لا يرد ويرحمه على ما لا يرى فيه خير، فقد لا يستطيع
 القيام بأداء هذه النقود ولا يريد التعامل بالدين، وقد يستطيع أداءها ويكره يرى
 أن وضعا في هذا السيل حرة ونس في مصلحته، وخاصة إذا لم تكن له حرة
 أو كانت له حرة غير مستحقة في أوقف ومعدون طلبة الوقف غير مسمية
 الملك الخاص ومن هذا الجبر في وقف لا يبدو أن يكون عتقا وهو في الوقت نفسه
 لا يتفق مع الفقه ولا مع القاون، ولم نسمع من يرون هذا الرأي حجة سوى
 أن فيه يسيرا للقسمة ولكن هذا السير مهما كان سهرا لا يمكن أن يجر هذا
 العتق ولا الخروج على أحكام الله ومعدون، على أن سير التفسير موفورة في
 بيع بعض الأعيان لتعديل القسمة بمال الدين أو إبقاء عين مشتركة لتعديل
 الأجزاء أحسن سبل لذلك مع عدم وقوع في مثل هذه النتائج هذا إلى أن

لتحرمة وقد دلت على أن لحواذ التي محتج فيها إلى تعديل القسمة بإدخال
التقود قليلة وربما كان أكثرها ناشئاً عن أن من يقوم بها لا يريد إجهاد نفسه
أو بقصد الكد.

الزراع في محل القسمة.

٥١٥ - وقد أعطى لكل من المستحقين أن يعطى بقرار حصته
في الوقف أي الأعيان لموقوفة. والأعيان لا يبيع أن نسي وقف ولا أن يطابق عيها
وصف لموقوفة إلا إذا كان هذا وصف ذاتها يبين وقفه على وجه لا يرجع
فيه وذلك يكون حيث يكون وقفه ذاته ومنفعة عيها لا زراع فيها أصلاً
أو يكون فيه زراع تدين الحكمة أنه زرع غير حدي فهو وعدمه سواء. ويكون
الأعيان موقوفة يعرف من رجوع إلى كتب الوقف وإلى الأحكام القضائية
الصادرة سالك أو التفسيرات الدوائية. الأوراق المدونة التي ليس لها كتب
ولأحكام ولا تفسيرات يكون فهم وصف اليد والشهرة وتدين المستحقين وعدم المنازع
في. لكن هذا ولا ذلك لا يمكن من حته الأعيان موقوفة وأن تشمل الحكمة بقسمتها
بجرد أن هو ما يرمون بها موقوفة عيها. وفي مستحقو عيها مع أنها ليست
بأيديهم وليس معهم شيء من هذه الأوراق يدل على أنها موقوفة. وإذا حصل
زراع في كون الأعيان موقوفة وكان زراعاً حدي لا يفسر حتى يصل في هذا الزراع
فصلاً بينها من عيها، لأن المدونة التي تنسب قسمه لأعيان لموقوفة وليس
من المحجة في شيء أن يقال أنه لا ضرر من القسمة على من يبيع وإذا كان فيه شيء
من الضرر فلا يعود إلا على طالبه، لأن حثالة ليست منه الضرر وعدم الضرر،
وبما هي مسألة أن محل القسمة التي أحضرها القسمة ليس مستحقاً، فقسمة مع
من التصرف في وقف وإنه لا يملكه عليه ومنه هذه له لابة ليس مستحقاً فهو حصل
زراع حدي في أن وقف هذه لأعيان وقفه أصلاً لأنها لا تكون ممنوكة للأوقاف
حين وقفها بأن كانت ممنوكة بغيره أو كانت ملكاً له ووقفه على جهات أخرى
وقد لزم قبل أن رد عيها بوقف التي أولاً وقفها كان متوقفاً على الأجرة

وأبطله من له حق الإبطال أو حصل راع في أن هذه لأعين لم يرد عليها وقف
أصلاً ، م جز طلب القسمة في جميع هذه لأحول .

وإذا كان بعض الأعيان متارعة في وقته والبعض الآخر غير متارعة فيه لم
يقسم ما فيه راع ، وما ليس فيه راع يقسم به لم يكن في قسمته ضرر بين
على فرض أن للمزارع فيه ثلث كونه موقوفاً

وإذا كان حصص أعيان الوقف ثلث كونه موقوفاً ولكنه كان مفتصباً
لا يضر على رده أو أصول إلى قيمته فلا يحتقر من أعيان الوقف ، وإذا كان
من أسطررده ولكن لم يحصل بعد في السبع المتعلق به فيه لا بدحالي في قسمة
وإن اتفق على ذلك المستحقون إلا من حذر ألا يرد على رده فيكون في ذلك
ضرر على الطبقات الآتية من الموقوف عليهم ، ونحو قسمة معاهد لم يكن
فيها ضرر بين على فرض أن مصوب قد استرد أو أحدث قيمته

رابعاً - من خولي القسمة

٥١٦ - راعى الشارع أن الوقف يختلف عن الملك ، لأن في الوقف حق
المستحق وحده لم يستحق بعده ، كما راعى أن من يستحق عن استحقاقه
أو عن نصه مطلق ، غير بالأحد بحدارة قسمة الوقف بين مستحقين تراصهم
من غير حرج في المحكمة كما يجوز ذلك في قسمة الأملاك العامة ، وحصل
هذه القسمة حلاً حالاً بحكمة ، ولا تحصل ولا أحد إلا إذا صدرت منها ،
وكان ذلك من رعاها لحق بقية الموقوف عليهم ودمه بالنسبة عن الاستحقاق
من طريق لقسمه ، إذا من حذر ، إذا أعطى المستحقون هذا الحق كما أعطى
للمالكين ، أن يرمي أحدهم بأحد المستحقين في قسمة محملة لشركائه
في الاستحقاق ، أو خصوصاً ظروف خاصة ، أو لأحد ماله ، فيدخل
بذلك صراً على من بعده من طريق هذه القسمة التي جعلها الموقوف قسمة لازمة
فيحق المستحقين على القسمة وأجروها معاً في بينهم لا يستتر هذا قسمة أصلاً ،
وهو لا بد أن يكون خطوة تمهيدية من شأنها فتح سبلات وتيسير إجراءات

القسمه على المحكمه ، فإذ تبين لها من بحث ما اتفقوا عليه أنه ينطوي
على قسمه حائره عايدة لا خلاف أحكام القياس وافقه أقوت ما صنعوا وقسمت
وقف على اوجه الذي اتفقوا عليه ، ولا تعرفت التصرف الذي تطلبه لمصلحة
ولا يخالف الأحكام التي يجب عليها . نطفه . وعن معنى قول المذكور
التفسيرية « أن المحكمه تقر ما تم بين مستحنيين . تراضى قبيل رفع الأمر
بهم » أنها تم منهم في حجة تقرصى معصيه لنفسين من المالكن إذا ترصوا
على قسمه أملاكهم . نطفه . وإنما لا تدخل في موضوع ولا يكون لها عمل أكثر
من التصديق على ما صنعوا . بل معصية مدكت لأن قسمه ليست من حجتهم
وإنما هي حق حكمه (١)

٥١٧ - وهذا القول لا يعين المحكمة التي يومئذ كانت موجودة ، وكل هذا
موضوع مشاع صريح وحده عيب من المدينة في امريه في جميع الاحوال التي
مر بها القرون . فطاعة كانت ترى عدمه من على المحكمة وأخرى ترى العيب
على أنها المحكمة الشرعية ، وثمة ترى العيب على أنها المحكمة المدنية ^(١٢) . ويمكن
أن أقول هذا أن الحكومة قدمت في هذا الموضوع الذي هو أساس أن تقدمه
من حصص المحكمة الشرعية ، ومن على ذلك في المادة ٤٠ ، فقد كان
نص المادة ٢٦ قد قدمت المحكمة ونف وحسب شمس . ومنه كل مستحق
بالأعلى حصصه ^(١٣) . والمحكمة التي قسم هي المحكمة التي يقبض الماطر

(۱) در آئین ۴۰۰ سال - جنس بشر - محصور در ۴۰۰۰ روحی 'مستجاب' علی بنیه
و نام لایم - عینک - عبادت عیب و مگویند حره - عیب - بر ۴۰۰۰ روحی 'مستجاب'
عینک - بن عید - عینک - اولی - عیب - بر ۴۰۰۰ روحی 'مستجاب' (حیث ۴۱۰۰ روحی)
(۱۹۲۳)

(٤) حیدر آباد جیلہ ۲۱ مارچ ۱۹۲۳ء، وچس سو - ۵ جلدی ۱۱، ۱
 مارچ ۱۹۲۳ء، وچس سو - ۵ جلدی ۲۹، ۱۰ و ۲۷ مارچ ۱۹۲۶ء،
 وچس سو - ۵ جلدی ۲۳، ۱۰ مارچ ۱۹۲۶ء

(٣) ١. خروج خمس - ٢. ولا يصرفه - ٣. يدية - ٤. في عدد - ٥. رأى أن من الواجب
 حذف - ٦. تصدق - ٧. في مادة - ٨. ١٦ - ٩. و - ١٠. عدد - ١١. وفيه - ١٢. وب - ١٣. شقة في المادة - ١٤. ٤٠ لم - ١٥. يطلب - ١٦. خصتها في
 المادة - ١٧. ١٦ - ١٨. مقت كما هي عند - ١٩. عدد

وهي المحكمة الشرعية ، وإن لم يحل لمجلس سوابق مندوب ووزارة العدل به
 لا يحل تعيين المحكمة في قانون وقف ، وهو دون موضوعي ، وبحل ذلك قوانين
 الإجراءات لقوانين موضوع ، والقسم الست حصومة ولا فصل في رفع
 في دعوى وست ، لا تصرف ، وتصرف في الأودف بجميع أنواعه من اختصاص
 المحاكم الشرعية ، المادة ٢٧ من قانونها ، والقسم من اختصاص المحاكم الشرعية
 وإذا أخرجت منه كان ذلك ملغياً عنها ، وقد ذهب للقرر أيضاً إلى أنها من
 اختصاص المحاكم الشرعية لأنها في أغلب الأحوال نفس أصل وقف ، وإنه من
 مشرع أن يشرع عند صدق ثبت معمول به في البلاد ، وإن القصة موقوف على
 شروط نص عليها قانون الوقف ، ولا كلام في أن القصة فيه للقاضي صاحب
 الولاية على الوقف وهو القاضي الشرعي ، فني إعطاء القصة بعد كم مديرة تصرف
 وحده بين قوانين وتعميل من مشعات ومصرفات من غير سب ولا دفع
 وقد عدل هذا المجلس آخراً عما قرره أولاً من تعيين المحكمة مديرية ومركزية
 على أصلها ، وصنع ما صنعه مجلس الشيوخ في التشريع لأول مرة ، ومجلس النواب
 اقتراحين ، أن يندته الحكومة وما أمده للقرر وقال إنه رأى اللجنة ورأيه كذا ،
 وبه أدى دلالة على أن المجلس اصبح من هذا عمل ولائي ، وصاحب الحق فيه
 هو المحكمة الشرعية ، وأنه لا يريد أن يسمي هذا الحق ومجلس شيوخ رأى أصلاً
 عدم تعيين وبعد صدور هذا القانون هذات الزوجة واستت أملاً على أن المحاكم
 الشرعية هي المختصة بهذه المسألة^(١) . كما أن لائحة التشرية في يدون أن من هذا
 الاختصاص في عهد حتى الآن من التشريعات . والمجلس بالقسم في المحكمة
 الشرعية هي محاكم التصرفات لا المحاكم القضائية ، لأن أساس اختصاصها بالقصة
 أنها عمل ولائي وتصرف .

٥١٨ - والقسم التي لا تخص . لا من المحكمة هي لقصة التي يطلبها
 المستحق ، فإن لقصة في قول المادة ٤٠ ونحمل القصة . . . إما هي القصة
 لتحدث عنها في لفرة الأولى وهي القصة أي يطلبها مستحق ، فهذا الحكم

(١) أملاً بالقصة على المحاكم الشرعية ، ونصب مجلس من المحاكم لخدمة طلب عدم
 الاختصاص أما المحاكم المختلطة وحدها التي قد سارت فيما عرض عليها من قضاة

لا يتناول القسمة التي يريد أن يجريها الواقف في وقفه ، لأنها حق له تقتضي ماله
من التصير في مصارف وقفه وشروطه ، فكما يملك التغير بحمل الاستحقاق المقرر
شأنه يملك التغير بحمل الاستحقاق في أعيان شأنه استحقاق في أعيان مفرقة ،
ولا ريب في أن التغير على هذا الوجه تغيير في المصارف وإن لم يطلو على ماس
بقدر الاستحقاق ، لأنه يشمل على إخراج كل مستحق من الاستحقاق في المخصص
التي حملت عبء اختصاصه باستحقاق القسمة التي حملت له بعد أن كان مشتركاً
منه وبهم ، فبها يدخل وإخراج من الاستحقاق بالنسبة للأعيان المقررة
وهذا غير في المصارف ولا كلام . والقسمة التي يريد واقف إجراؤها لا تخصم
حكم هذه ، ولا تخصم إلا أحكام التصرفات وسرد تلك غاية في الوضوح ،
وهو أن هذه القسمة من أحد أعيان القسمة أعيان الوقف من مستحقية قسمة إقرار
على أحد من الموقوفين سواء لموقوف عليه مدكاً أو شيئاً ، ولكن هذه القسمة
لا تثبت له في حياته ، بل تبقى محبوكاً له ، كأنه حين إقراره الوقف وحدها
في الحكم في واقفه في الاستحقاق فيه ، فإن شاء أن يوقف عليه شيئاً جمع
فيه ، وإن شاء أن يوقف عليه شيئاً أخرجه ، وإن شاء أن يوقف عليه شيئاً
الاستحقاق كما هي وإن شاء أن يوقف عليها شيئاً آخر كما يريد . ثم إن القسمة لم تجعل
أحد المحركة لأربعة مصححة الوقف ومن يأن بعد القسمة من المستحقين
ولا معنى لمقتضى من تصرفات الواقف في مقدوره أن يجرهم من كل الاستحقاق
أو حصه فلا مبرر للحد من حريته وصليه حق القسمة ويعطيه محكمة

ومن المعلوم أن الواقف لا يملك هذه القسمة إذا كان لا يملك التصير في وقفه
لأنه إنما ملكها على أنها نوع من التصير كأنه يملك : قسمة الوقف الصادر
قبل العمل بهذا القانون وجب عرض ذلك على محكمة التصرفات طبقاً للمادة
الثالثة لأن قسمة الواقف نوع من التصير ، وعرض الأمر على المحكمة لا تجري القسمة
هي ، ولكن اعتبار سماع الإشهاد منه أو عدم سماعه ، وهذا أن تقرر سماع الإشهاد
ليس من حتمها بل تشدد في موضوع القسمة وسكته هو الذي يجرى ،

إلى قرار موافقة يسبقه ولا إلى صسط إشهاد يندفعه ، فليس هناك إشهاد ولا مشهد ،
وليس هناك إلا تصرف وقاص منصرف ، وهي كالأحكام القضائية وقرارات
التصرفات الأخرى ، وكونها تتعلق بمعار لا يدعوا إلى صسط إشهاد ، وما مثاها
في هذا إلا كمثل الحكم يصدر سلطان وقف أعيان أو نصحة وقفها والقرار يصدر
بإنهاء الوقف اسبب من أسباب انقضاءه ، وليست في هذا كالرجوع عن الوقف
لأنه عمل الواقف لأجل المحكمة وقد اشترط لصحته الإشهاد ، ونست كالاستبدال
بإيه عقد بين طرفين قد تكون المحكمة أحدهم وقد لا تكون .

٥٢١ - متى قسمت المحكمة الوقف بين مستحقيه وصارت هذه القسمة
نهائية حارت قوتها من غير احتياج إلى عمل قضائي آخر ، فإذا كان بين المستحقين
عائت حياته محمية^(١) أو من لا سوار فيه لأهنية لا تخزع هذه القسمة إلى
تصديق المحكمة الاستئنافية الحسية ولا يجب هذا التصديق ، فإن القسمة القضائية
التي أوجبها قانون المدعي والذين يحاكم الحسنية لتصديق عليها هي قسمة الأملاك
الطاقة لا دون قسمة الوقف بين مستحقيه . وحكمة هذا غاية في الوضوح ،
بين القسمة أي عنج إلى التصديق قسمة تجريها محكمة حربية ، أما قسمة
الوقف تجريها محكمة استئنافية ، وهي دالة للاستئناف منه كانت القيمة ،
ولامة الألى لمحكمة فيها هي النظر إلى من لا يستطيع استعانة من جهة
أو أقصر أهمية ، عديم ، فلا وجه مطلقاً لاحتياجها إلى التصديق مع وجود
هذه الضمانات القوية .

آثار القسمة .

٥٢٢ - بد أفرت حصص مستحق أو لطاعة اخص وأحتصوا بها جميع
مالها وما عيها من حقوق الارفاق والمفوق لأخرى كأداء ما ساس
هذه الحصص من الاستحقاق غير الدائم وغير لمين
والعسمة تستر الحصص بقررة نشأة وقف مستقل عن بقية الحصص
أو الأعيان ، ولهذا لا اعتبار بمظاهره الدرة في أحكام هذا القانون .

(١) عائت حقوق من استحقاقه مستعانة فلا يقسم ، وما في نصه هو من كان
حياته محمية وكان يقام له وكيل طبقاً للقانون الحسي .

من هذه المظاهر أحكام بيع الحصة المقررة وفاة لدين مسجل أو غير مسجل .
 وإذا كان القانون قد أئدت لأنها استندت في الأعيان الأخرى ، فإن هذا يمكن
 إلا للتعميم عليهم بسبب صياغ وفهم أو بعضه لأمر لا إرادة لهم فيه أو لتطبيق
 أحكام الاستحقاق الواجب في الحصص الأخرى ، ولا بد في نفي . من ذلك
 مع هذا الاعتبار . وقد أسلفت ذكر ما يأخذ حكم البيع في الدين من أسباب
 الضياع الأخرى

ومن هذه مظاهر لزوم القسمة واحتصاص صاحب الحصة المقررة حتما
 مهما كان أمرها ، ارتفعت أو انحطت أو اهدمت ، وهو ما كان أمر الحصص
 الأخرى ، حتى إن أصحاب المرتبات لينحدون عنه حصصهم وإن كانت أصغر
 ما شرط لهم ، ولا يحدون شيئاً من عنه باقي لأعيان . وإن كانت حصصهم
 نفقة أصلاً .

ومنها أداء كل حصة ما يناسبها من الخيرات والبركات غير معينة
 أو غير الدائمة .

ومنها أيضاً أحكامه في النظر على الحصة المقررة وسبق مقدم

٥٢٣ ومن النتائج اللازمة لهذا الاعتناء والاحتصاص كل صاحب
 حصة بعينها هو . كان أمره لا يشترك أية حصة فهو يحتاج به غيره من عامة
 وإصلاح . ولو أنه ذهب إلى هذا الاشتراك لكان حكمه غير عادل لا ينسج
 مع الأحكام لأخرى ويعود ناقص على حكمة الدية أي نصت الشارع
 على الأخذ بأحكام القسمة . وإذا لم يكن الواقع قد اشترطت متعاقبة
 فلا إشكال . وإذا كان قد اشترط فيها شرط عام فبها يعمل به في كل حصة
 على حدة لأنها لم تقطع أنه لم يستعمل على هذا الوجه العام إلا لأنه جعل لاستحقاق
 في الأعيان شاملاً وأنه لو جعل لكل مستحق استندت في حصة من الأعيان
 معروفة ما عير في شرطه ، على أن هذا القانون قد أهدر في مواضع عديدة شرط
 الواقع إذا كان غير مناسق مع الأحكام التي أخذ بها . ولو أن الواقع وقف

في وصف أرض معدة بناء وشرط إنشاء بناء خاص عليها من علة الوقف جميعه ،
أو وقف أرضاً ومضى وشرط عمارة لمبنى وبصلاحها في علة الأرض خاصة ،
كان ما يحتاج إليه إنشاء لمبنى أو عمارة الأعيان للبناء من الاستحقاق غير المعين
تؤدى كل حصة من الحصص المفردة ما ينسبها في ذلك ، وهو كما لو شرط في علة
وقفه عمارة ، غير موقوف أو موقوف من غيره أو موقوف منه في عقدة أخرى .

شهر القمر

٥٢٤ - وقصة أعيان وقف بين مستحقيه قصة إقرار نصرف من شأنه
تغير الحق العيني الأصلى على الموقوف ، لأن القصة كما قلنا تقوم على أساس
أن الموقوف عليه يملك موقوف ملكاً باصلاً فإذا كان مقسوم عقراً أو فيه عقار
وجب : ١ - القصة بطريق تسجيل القرار الصادر بها طبقاً للقاعدة التاسعة من قانون
تنظيم الشهر العقاري . ويجب تسجيل هذا القرار متى كان من بين الأعيان موقوفة
عقار وإن طلب القصة واحد وكانت حصته التى احتصص بها كلاً من المنقول ،
لأن اختصاصه بها يترتب عليه حيا اختصاص الباقين بدونه بقية الأعيان
ومن سبب لفقره ورجع في معرفة معنى العقار والمنقول هنا إلى الاصطلاح الذى
لا يلى اصطلاحاً له .

ومما لا يرد هذا التسجيل لا يشترط عن قصة هذا الحق وهو اختصاص مستحق
بأنه من حق أمريت له ، وهذا الحق وحده هو الذى يترتب على حصول التسجيل
ولا يثبت إلا من وقته دون أن يكون له أثر رجعى ، أما الحقوق الأخرى
التي تترتب من القصة ولا يتوقف ثبوتها على هذا التسجيل وأثبتت له حسب الحصة
من وقت حصول القصة ، فهو يكون مختصاً به هذه الحصة من وقت القصة
مهما كان أمراً ، وأثبت له الحق في إقامة ناظرها عليها ، ولا تتحمل هذه الحصة
شئاً في محتاج إليه في عمارة الحصص الأخرى وبصلاحها ، وعليه أن يؤدى
من عتبه ما يحتاج إليه للاستحقاق غير المعين أو غير المسمى ، ولا يتوقف شئ
من ذلك على حصول التسجيل .

وهذا في القسمة التي تجريها المحكمة بعد موت الواقف من القسمة التي يجريها الواقف بالشهادتين أو القسمة التي تجريها المحكمة في حياته وفيه شبهة في نفسه المهيأة مادام الواقف حياً إذ لا ملكية ولا نكاح ، فيجب أن يحق عيها من أحكام الشهر ما يطبق على قسمة المهايأة ، أما بعد موته فإن هذه القسمة تصبح لازمة وثابتة الملكية النافعة للوقوف عليه ، فيجب أن تعلق عليها أحكام المادة التاسعة المشار إليها .

ب - أحكام القسمة الخاصة

أولاً - القسمة للمنفقين

مادة ٤١ - إذا شرط الوقف في وقفه خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو في حكم المعينة وطلبت قسمة ورث محكمه حصه تضمن علتها ما لأرباب هذه المرتبات بعد تقديرها طبقاً لمواد ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ على أساس متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية وتكون لهم غلة هذه الحصة منها نصراً عيها من ردة أو نقص

مادة ٤٢ - إذا قسم الموقوف بين المستحقين يؤدي كل مستحق للخيرات أو مرتبات غير الدائمة وغير معينة مقداراً يتناسب حصته في الوقف .

٥٢٥ - القاعدة العامة أن مقرر الحصة الخيرية وكل مستحق أن حسب إقرار حصته من المال في إقراره ضرر بين ، وعرف أن مكان لإقرار شرط على كما أنه مستفاد من النص ، وأن الشارع ترك تقدير الضرر للمحكمة ، وبسببه لم يشأ أن يترك ذلك في شأن القادر ومصل أحكامه وبين ما قسم به منها ومالا يقسم ، فقد حشى أن يكون مدى الاختلاف في شأن حين التصديق وإسماً والأحكام الواردة بين لادين لا شأن له بالاستحقاق إذا كان عمة حصه

مر لأعمال شائعة أو كان سهمه في عدة الأعيان ، ولأنما إذا كان الوقف كله خيرياً ،
ورع الاستحقاق فيه بطريق مرسلات أو بطريق السهم أو بطريق المرتبات
والفضل ، فإنه بد كل أهياً وورع الاستحقاق فيه بطريق مرسلات ، فإن هذه
الأحكام ، بين حكم القسمة في وقف شرطت فيه خيرات أو مرسلات يكون
له حصة حصته من أهليه ، في أن الاستحقاق فيه مشترك بينها وبين غيرها ،
في هذه الأحوال كله تنطبق أحكام لف عدة المدة التي في بعضها .

وهذه الأحكام لا تعرض أيضاً لحكم الاستحقاق الأهلي إذا كان فاصلاً
عن مقدر معينة . فهو حصص للعدة المدة ، ويقسم له بد كل مستحق محزون
سحقه وكان من الممكن تبين سهمه إذا شرط مقدراً معيناً دفعة واحدة ،
خير ، كل هد أو أهياً ، وحصل الفاصل المستحقين استحقاقاً أهياً ، وكان من
القطوع به أن هذا فاصلاً ، فإن هذا المقدار لا يقسم له لما في ذلك من الضرر
النسبي ، وأشرع به لا يسم من قسمة الوقف بين المستحقين على أن يؤدي كل
مستحق حصته من المقدار . وإذا كان من المحتمل أن يكون هذا الفاصل
وذاكون ، لا يقسم وقف أصلاً حتى يستوفى صاحب المقدار مقداره لأن
صاحب الباقي في هذه الحال قد يستحق وقد لا يستحق فلا يسمى مستحقاً
ولا تدون القسمة له كما أنه يمنع ذلك حتى لا يبين نصيبه يكون غير ممكن ،
كالوقوف رخصاً وشرطاً يبدأ من عنها بعد موته شيء مسجوداً مكانه وبين
صفته وبفصل بعد ذلك يكون لأولاده وفريته ، وكان من المحتمل أن تنفي هذه
لعمه بذلك وألا يبقى ، وإن بقي منها شيء ، وألا يبقى إذا كان فيها وفاء . وإذا
شرط مرسلات لا بد منها لنقص وشرط الفاصل لغير أصحابها وكان من المحتمل أن
يكون فاصل ، وألا يكون قد است من قبل أنه لا يقسم لصاحب الفاصل
ولا يسم ذلك من قسمة وقف بين أصحاب المرتبات الأهلية ، أما إذا كان من
القطوع به أن هذا فاصلاً به يقسم له وراعى في ذلك أن سهمه هو الفاصل من
القلة حين القسمة ، بد كانت المرتبات يدخلها النقص من القطوع به أن هناك

فاضلاً وأن صاحبه مستحق فيقسم له وكون عين سهمه طبقاً للأحكام المقررة
في ذلك . أما إذا كان الفاضل استحقاقاً خيراً فمن اختص له مدونه كلمة « حـ ا »
الواردة بالمادة ٤١ ، ولكن الواقع أن هاتين المادتين مسوقتان من أحكام من دبر
وأيام كانت الحال فيه لا يختلف عن الفاضل الأهل به سبق ذلك منه
على صحة إطلاق نطق المستحق وإمكان تعيين السهم الذي يقسم له
ولم نعرض هذه الأحكام أيضاً لحكم بمادير المعينة بدئمة إذا كان مستحقها
أهلياً ولم تكن من قبيل المرتبات بأن كانت غير دورية أو ذات حر ، أو كان معها
عائداً إلى الوقت نفسه . والنوع الأول لا يمكن انقضاء له لأنه يس من يمكن
تعيين سهمه ، والنوع الثاني لا يكون دائماً متع القسمة له ، فيه من نصيبين
على أنه لو فرض وجوده دائماً ولم يكن في القسمة له نصيب فيه قسم له طبقاً
للقاعدة العامة ، والنوع الثالث لا يقسم له ، ودما في آخر القسمة ومن له صح
أن عدم القسمة لما لا يقسم له لا يمنع من قسمة الوقت من غيره على أن يؤدي
كل مستحق ما يناسب حصته في النوعين الأولين

الميراث

٥٣٦ - المادير المشروطة للميراث قد تكتمل فيها عدم صرف الميراث فتكون
من المرتبات ، والمرتبات لا يكون إلا معينة ، فإذا كانت مرتبات دائماً ،
وكان شركاؤها في الاستحقاق يقسم لهم ، قسم لها أيضاً إذا طلب ذلك له طرعيها ،
وتوافرت شروط القسمة ، وإذا لم يطلب الميراث من حصته ما يراعى قدر ما يجب
لها في الدق ، والإقرار لها لا يكون إلا إذا طلب من يملكه أو صلب كل مستحق
إقرار نصيبه فتعين أن يكون لها نصيب معرر ، أما إذا طلبت القسمة غيرها ،
ولم تطلب لها ولم يتعين الإقرار لها فيه لا يعرر لها ويراعى قدر ما يجب لها ،
وهذا هو معنى التعيين لأن الإقرار دائماً لا يكون إلا باعظ ، وقد يجرى إطلاق
القول في عبارة القانون « وطست القسمة » غير ذلك ولكن هذا هو المراد . أصبح
والمرتبات الخيرية إذا كانت من المرتبات التي يندرجها الفقه قدرت طبقاً لأحكام

للمرتبات واعتبر المسم الذي تستحقه تقتضي هذا التقدير سهمها في استحقاق الغلة
حين القسمه عى لا تستحق أكثر مما شرط لها وتحري قسمة الأعيان على هذا
الأساس، وإذا كانت من المرتبات التي لا يدخلها النقص كانت حصتها في الأعيان
تقدير سهمها في استحقاق الغلة حين القسمه وإذا كان شريكها في الاستحقاق
لا يقسم له لا يقسم اوقف، لأن الشريك لا يقسم له والحصة الخيرية لا تقسم.
وما قدمته من مسمى حيريات، والمراتب، والتعيين، والدوام، والأمثلة، فيه
الكافية وأكثر من الكفاية فلا حاجة إلى الإعادة.

وإذا كانت مقادير الخيرية معينة دورة دائمة ولم تكن من قبيل المرتبات
وتكون ذلك في حالة ما إذا اشترطت على أهلها أحور، قسم لها أيضاً إذا كان
شريكها في الاستحقاق مما يقسم له، وهذه المقادير لا يدخلها النقص خصتها في
الأعيان تكون بنفسه تقدير المشروطة إلى الغلة حين القسمه لأنها من المقادير
التي لا يدخلها النقص ولا يشاؤها أحكام المرتبات ولم يذكر الشارع لها طريقة
تقدر، وقد يكون في القسمه لها صرر مانع على المستحقين الآخرين، وذلك إذا
كانت قسمة ورطدت في وقت انحصرت فيه الغلة اعم صائباً غير عادي لسبب
من لأسباب، وقد يكون فيها صرر على مقادير بعضها، إذا كان الطلب في
وقت ارضعت فيه الغلة ارتفاعاً عطفاً غير عادي والوجه في ذلك أن نوارس المحكمة
بين العبر الذي يشأ عن عدم القسمة والصرر الذي يشأ عنها فإذا ربا الأول
فسمت، إلا رقصت أما تقدير هذه قدرات طبقاً للمراتب وإدخال النقص
عليها كما تدخل على المرتبات فلا تبدل ليه لأنه أمر لم يحىء به هذا القانون
ولا الفقه الذي يجب تطبيقه وهذا النوع هو الذي حمل الشارع على ذكر حيريات
مع مراتب وعلى اشتراط تعيين في المادة ٤١، إذ كانت هناك حيريات يقسم لها
وهي مست من مراتب إلا هذه، والمراتب لا تكون إلا معينة.

وإذا كانت هذه المقادير من المراتب غير الدائمة، فهي تكون كهيئة المرتبات غير
الدائمة لا تقسم لها، لما في قسمة لها من الصرر البين الذي يلحق المستحقين

الآخرين من إفراز نصيب لها ، ومن شرط القسمة ألا يكون فيها ضرر بين
 وإنشأ قد ت الحكم لها مطلقاً جانب الضرر ليس للملكة عدهد أن تحت
 فيها إذا كان في القسمة لها ضرر فلا تقسم لها ، أو ليس فيها ضرر فتقسم لها وعدم
 القسمة لها لا يمنع من قسمة الوقف بين المستحقين الآخرين بغيره فتقسم لهم
 غير منطور إلى هذه المقادير في توزيع الأعيان ، وهذا القسمة تؤدي كل حصة
 ما يناسبها في هذه المراتب فإذا قسم الوقف إلى النصف والثالث والاربعين مثلاً ،
 وحب في حصة النصف نصف هذه المراتب ، وفي حصة الثلث ثلثها ، وفي
 حصة الاربعين سدسها ، أي أن هذه الحصص تعتبر أودقاً يستعمله وكان الوقف
 شرط فيها على حصة سبهاً من هذه المراتب مدرسها في لأعيان ، ثم مدر
 ما يصيب كل حصة طبقاً لأحكام المراتب إن كانت من المراتب التي يدخلها
 النقص ، فإذا فرض أن القلة حين الوقف كانت معروفة وأن مراتب غير دائمة
 توارى الخمس ، وحب في حصة النصف لأصحاب المراتب عشر عتيا على ألا يريد
 عن نصف المشروط ، وحب في حصة الثلث منهم من حصة عشر منهم بغير
 إليها غلتها على ألا يريد عن ثلث المشروط ، وحب في حصة السدس منهم من
 ثلاثين على هذا الوجه ، وإذا لم تعرف القلة حين وقف ، بصرت أصحاب كل
 حصة كل سنة في عتيا بكل هذه القلة وأصحاب المراتب غير الدائم نصف مقدار
 المشروط في علة النصف وثلثه في علة الثلث وسدسه في علة السدس . وتستمر
 هذه الحال حتى ينتهي أمر هذه المراتب وإذا كانت من المراتب التي لا يدخلها
 النقص أدت كل حصة الحب الذي يناسبها من القدر المشروط وبها استغرق عتيا .
 وإذا كانت هذه المقادير معينة دائمة غير دورية ، أو كانت غير معينة دائمة
 كانت أو غير دائمة ، لا يقسم لها لأن القسمة تقوم على السهام ، ومع عدم تعيين
 أو عدم الدورية لا يمكن تعيين السهم ، فتكون القسمة لها غير ممكنة ، وهذا
 لا يمنع من قسمة لغيرها ، وهي مقادير لا يدخلها النقص ، فتدفع كل حصة
 ما يناسبها من القدر المشروط وإن استغرق غلتها .

٥٢٧ - والمرتب ههنا ، كما قدمت ، لا تشمل المرتبات إذا كان توزيع الاستحقاق كله بطريق المرتبات ، ولا المقادير التي لم يكتمل فيها عنصر المرتب ، وتشمل المرتب الأخير والمرتب لأهلي ، والمرتب الذي لا يدخل عليه النقص والمرتب الذي يدخل عليه منه لأحكام هذا القانون في المرتبات ، وهذا الأخير هو الذي يحتاج إلى التقدير ، أما ما لا يدخل عليه النقص فإنه يستوي كاملاً وإن استغرق كل الفلة

وتقدير ما يحتاج إلى التقدير إذا صرفت الفلة حين الوقف أسره واضح ، وإذا لم تعرف الفلة لا يقدر بالنسبة للفلة حين القسمة ، ولا بالنسبة لعنة سنة واحدة عادية ، بل يقدر بالنسبة لمتوسط ثلاث السنوات الخمس الأخيرة العادية ، والمراد بالنسبة العادية النسبة التي تنظر عليها عوامل وقتية تؤثر في العلات ارتفاعاً وانخفاضاً ، كمواسم أعياد الخريف أو بعدها وكالأزمات الاقتصادية ، وإذا طرأت عوامل وقتية سبقت إرثاً أو انحطاطاً مستمرين طويلاً وكان لأرباح ورؤوسه في وقت قريب من سنة السنوات في قتل تبين هذه خلال غير عادية وبعد حينها تعتبر عادية كحساب الروم بعد أن "ملاهم يرد واستمر" أكثر من ثلاث سنوات لا بد من إلا الله من يرب أو لا يربول من الواجب أن يمتنع السنوات الخمس الأخيرة العادية وليس من الضروري أن تكون السنوات الخمس الأخيرة العادية متوالية بعد تكون صوريه وقد تكون متفرقة ، وقد قدمت طريقة استخراج النظم الذي يرغى منه في هذه الحال ، والتقدير طبعاً المادة ٣٨ منه واضح وهو يشمل جميع المرتبات كما أسفرت ، والتقدير طبعاً المادة ٣٧ لا يكون إلا ، كانت المرتبات التي اعتنت في السهم الذي مرتبات أهله وصاقت عليه علة هذا السهم ولم تنف ما قدر بشروط أو كان مصفهاً هيئاً والبعض الآخر خيرياً ولم تنف الفلة وطلبت القسمة ، أما إذا كانت كلها خيرياً ، أو لم يكن في الفلة ضيق عند طلب القسمة فلا تقدير ، وهذا هو المعنى الذي من أجله ذكرت المادة ٣٧

في المواد التي تراعى في التقدير، والحق أنه لا يمكن أن ما يدعو إلى ذكرها فإن السهم
 الباقي هو محلها وهو بانتظار لها وقف مستقل وحكمه حكم الوقف إذا كان كله مرتبات
 فإن الأعيان تقسم بنسبة هذه المرتبات بعضها إلى بعض، وإلّا كذلك لا يحتنف
 إذا ضاقت حصة السهم عن المرتبات أو وقت. وإذا رادت علة السهم الباقي
 عن المرتبات وكان الفاضل مما يقسم له كان لأصحاب المرتبات حصص بمقدار سهامهم
 في العلة حين القسمة على أن يصروا لكل ما شرطه وليس في هذه الحال
 تقدير لمرتبات، وإذا كان العاصل مما لا يقسم به كانت القسمة على أصحاب
 المرتبات بنسبة المرتبات ويؤدي كل صاحب العاصل ما ينص عن مرسته.
 وإذا كانت المرتبات غير دائمة لا يقسم لها وصيغة أدلة بعد القسمة
 قد سبق بيانه في الخيارات.

المادة التي تقدر

٥٢٨ — والمادة التي تقدر بالخيارات أو لمرتبات هي حصص الأعيان بقدر
 سهمها في العلة حين القسمة بعد تقدير هذه المرتبات باعتبار احتاجت بتقدير، وهذا
 هو ما يريد به الشارع وهو الذي يتفق مع اعتناء المرتبات في الاستحقاق بالمرتبة،
 وهذا لا يخالف قول المادة ٥٤١ حصة نصيب عتق، فالأرباب هذه المرتبات
 هذه العبارة التي جاءت عبارة. دة ٦٨ من قانون الوصية مع اختلاف المقامين،
 ولا يمكن أن يراد به، أن العلة تضمن مقداراً مني يستحقه أصحاب المرتبات دائماً
 وإلا تناقض هذا مع قولها بعد ذلك وتكون لهم غلة هذه الحصة مهما طرأ عليها
 من زيادة أو نقص في حالة النقص لا يكون في علة حصص مني بتقدير المستحقة
 حين القسمة، فالمشترى أن يكون معنى صناد العلة حين القسمة، أن يكون لهم حصة
 قبل حين القسمة القدر المستحق لهم إداك، وهذه الحصة هي التي توارى سهمها
 في استحقاق العلة حين القسمة.

وقد جعل ما يفرز للخيارات أو المرتبات حصة واحدة جملة وإن تعدد
 للمستحقون أو جهات الاستحقاق. وقد سلك الشارع هذه الطريقة رغبة للأعم

الأعيب من هذه الطريقة هي التفتت في الحصة الجيرة التي قسم لها ، كانت
مراً أو لم تكن ، ، الغالب في المراتب الأهلية أن يكون غير ١٠ سنة ولا يقسم لها ،
قسم الحكم رعاية له هو الأكثر في المراتب وهو الجيرة وقسم حصة واحدة
لمراتب لا يمنع المستحق منها مستحقاً هيباً أن يطلب قسمته متى توافر شرط
القسمه طبقاً لقاعدة العامة .

ومتى أفرزت هذه الحصة اعتبرت وقد مسجلاً خاصاً بأنها لم عليها رادت
أو نقصت ، ويأخذون ومادة وبنت أهدا أكثر من شرط لهم ، ولا يستحقون شيئاً
في علة الأعيب الأخرى ، مما كانت تقصير حصصهم في العلة حتى وإن لم تات مدة
أصلاً ، بعد أعصت الشركة في الاستحقاق ، صدرت الحصص أوفاف متغيرة

كتاب - القسمة في حياة الرافق :

مادة ٤٣ - لا تخور قسمة الوقف في حياة الواقف إلا برصائه

ويحور له الرجوع ٤٤

٥٢٩ - الأصل في قسمة الوقف بين مستحقيه أنها جيرة ولازمة ،
ولكن الشارع استثنى من ذلك حالة ما إذا كان الوقف لابرار حياً ، فيها لا يكون
جيرة ، ما نظر له من رضى بها حصص من المحكمة وإن لم يرض بها لا يجوز
للمحكمة إجراؤها ، وإذا رضى بها وقسمت المحكمة الوقف على قسمة غير لازمة
بالنظر للواقف مادام حياً ، فله في أي وقت أن يطلبها ويميد الاستحقاق إلى
الشروع . وقد روى في هذا أن الواقف مادام حياً تكون الأعيان مافية على
ملكه ولا ملك للمستحق فيها أصلاً وليس له إلا المسعة ، وأن الوقف إذا انتهى
في حياة الواقف لأي سبب من الأسباب سببه في هذا القانون كانت الأعيان
مسا طلقاً ٤٥ . وأنه مادام حياً يملك الرجوع عن الوقف وبذلك التفسير فيه
وإخراج جميع المستحقين أو بعضهم ، ودخل غيرهم . هذه هي لأعبارات التي
أست على الشارع هذا لاستثناء . وهذا الحكم عام يتناول ما إذا كان للواقف

حق الرجوع والتعير أو لا يكن له هذا الحق ، وذلك لأنه إذا انتهى هذا الاعتبار
فقد بقي الاعتراض الأولان وهما كافيان لتقرير هذا الحكم .

٥٣٠ - والفئة لا يجر عيبها ولا تكون لازمة بالفئة للواقف وحده ،
أما بالفئة لفئة المستحقين فإنها تكون جبرية ولازمة ، فإن طلب مستحق إقرار
حصته ورعى لواقف ومابع الدخول لم يلتفت إلى رصدهم وتقسيم خبراً عليهم ،
وإن الواقف بقي على رصده فليس لأحدهم أن يطلب الدخول عه ، وإن كانت
في حياة الواقف لا تندو أن تكون كقصة موهبة ، لأنه لا ملكية مستحق
مع وجود الواقف ، ولكنهم أخرج احتصاص بالأعيان نظراً لعدم نقله ،
حتى أنه إذا مات الواقف من غير قصر لها بأكد زوومها وأصبحت قصة أعيان
تامة من غير حاجة إلى إجراء قصة جديدة . وقسمه لواقف مخفي حقه في التعير
كقصة المحكمة في كل هذا .

٥٣١ - وإذا وقف ثلث في مدة واحدة على مصارف واحدة أعياناً
شائعة بينهما ، ومات أحدهما وبقي الآخر حياً ، وصبت أحد المستحقين إقرار نصيبه
في هذه الأعيان ولم يرص الواقف إلى ذلك لم يقسم له ، لأن قرار نصيبه فيما وقف
من الخى لا يجوز لأنه غير راص عن ذلك ، وإذا عيب إقرار نصيبه في وقف
اليت لم يجر ذلك حتى تم القسمة بين الوقفين ثم يطلب إقرار حصته في احتصانه
لوقف الذي مات واقفه على أنه إن لم يكن هناك طالب للإقرار إلا العيص
والبعض الآخر من مستحقين يمانع ولا سبب للقسمة بين الوهميين ، لا إقرار نصيب
الطالبين لم يقسم إذا كان في هذه القسمة ضرر بين على غيبة المستحقين ،
بأن يكون هذا التصرف يؤدي إلى عدم إمكان قصة ما وقف من الخى مدة موته .

مرباه أعيان القسم

٥٣٢ - وحكام القسمة طمناً للمدة ٥٤ سرى على الأوقاف صادرة
قبل العمل بهذا القانون وعلى الأوقاف الصادرة بعده ، غير أن سريتها على المحوالات
الامة غير محتمل ، فلها أحكام لقسمة خبر واحتصاص بالأعيان قسمة لازمة

تحصل بواسطة المحكمة وهذه لا يمكن ها وجود في عصرنا فيها فلم ، والذي كان
 موجوداً ومعروفاً وعرض على المحاكم هو قسمة المهنة ، وهي قسمة أخرى غير
 القسمة التي يبت هذه المواد أحكامها فلا تنال لها من وقت خاصة للأحكام
 الأخرى . قسمة المهنة السابقة على القانون لا تطلق عليها هذه الأحكام ولا تصح
 قسمة لأرمة ولا قسمة اختصاص معين وأد هي قسمة مدفع ، وإذا أريد حصتها
 قسمة معين وحسب عرض الأمر على المحكمة لتقرر في هذه القسمة وتقرر فيها
 ما ترى فيما الرضى وإما التذليل وإما حطها قسمة بقرار ولا فرص أن بعض
 المحاكم كانت قد قدمت لوقف قبل قسمة معين أصبحت هذه لقسمة
 قسمة لأرمة بحكم هذا القانون فإن هذه المواد كما تخلق على الحوادث اللاحقة تنطبق
 على الحوادث السابقة .

وهذه الأحكام لا تنطبق على الأوقاف المنسية في المادة ٦٦ ، سواء أصدرت
 قبل العمل بهذا القانون أم بعده .

أقوال الفقهاء

٥٣٤ — مذهب الحنفية — اختلفت أقوال فقهاء الحنفية في قسمة الوقف
 قسمة مهنية . في المصنف أنه لا يجوز المهنة في الدار الموقوفة للسكنى ، ونقل
 صاحب الفتاوى عدم جواز التهاؤ في الوقف بإطلاق وقال إن عدم جواز التهاؤ في
 الدار الموقوفة للسكنى مفرع عليه وقال في الخبية : رجل وقف أرضه على أقوام
 معينين فأرادوا المهنة فبأحد كل واحد منهم مائة يزرعه لنفسه ، فإن كانت
 التولية إلى غيرهم فدمع للتولى إليهم مزارعة حرة وإن كانت التولية إليهم أو إلى
 غيرهم فأحد واحد منهم مائة يزرعه لنفسه لا يجوز لأن حق الوقف مقدم على
 حقهم كالداء بالحرمة والمؤنة فلا يجوز . وفي إجابة السائل : أن المهنة معصاها أن
 يتنفع كل واحد بكل الوقف مدة وهي مجموعها فلا يصح الحمل عليها ولذا قال
 في فتح القدير أجمعوا أن الكل لو كان وقفاً على الأرباب وأرادوا القسمة لا يجوز
 وكذا التهاؤ . وكان صاحبها يريد حمل التهاؤ في كلام الفتاوى على التهاؤ الرأى

دون المكاني ، وهذا ما يفهم من صيغة وإن لم يصرح به ، وتفسيره المأبأة بهذا
وحده محل طر وهو مخالف للمعروف من معناها في اللغز . هذه هي بعض
النصوص التي تعيد أن المأبأة غير جائزة . وورد في الحاشية في موضع آخر أنه
لو رأى الوافد أن قسم أرض الوافد يعطى كل واحد من موقوف عليهم قطعة
أرض يردعها ويكون له دون شركائه لم تكن له ذلك إلا أن يرضى أهل الوافد به ،
ولو قسم وقيل ذلك كانت لأهل الوافد إطلاعه ، وكذا لو أريد منهم ، ولو أريد
ذلك في سهم جار أو في أحد ذلك إطلاعه وورد مثله في لسانك . هذا يدل
على جواز المأبأة بالتراضي وأنها غير لازمة ، والتصوير في المأبأة مسكينة ، ولم يفرق
فيها بين أرض خراحية ولا أرض عشيرية . وفي أممية صيغة موقوفة على الموالى
فله قسمته ، وقسمته بعمدة لازمة تملك . وعن أبي يوسف إذا كانت الأرض
عشرية حارت مملوكة ، وإن كانت خراحية لا يجوز ومن أمية إذا قسم لموقوف
عليهم الأرض لموقوفة عليهم فلا أحد إطلاعه كما قيل أيضاً : أرض موقوفة عليهم
فمنها واحد حصته فلا أحد يرضى بهما وقيل لا يجوز . وهذا يدل على أن في قسمته
لمأبأة لا يجوز لعقدهم الاستغلال بالأجرة وبحوره الانتفاع نفسه . واستحسن
ابن عابدين في رد المختار من معنى المأبأة وطبيعيتها أنه لا يجوز استدامتها بل يجب
نقصها أو استبدال الأماكن بعضها ببعض إذا استبدلت صارت من القسمة
المسوقة بالاجماع تدبها في طول الزمان إلى دعوى الملكية أو دعوى كل سهم
أو بعضهم أن مالى به موقوف عليه بعينه . وطرأ لهذا الاحتمال حاول متأخرون
التوفيق بين هذه النصوص ، فذهب الرملى إلى حمل النصوص ناحة من القسمة
على قسمة التملك ونقل عن فتاوى الحنفى أن قسمة التراب جائزة ، وقد سبق الرملى
إلى مثل هذا التوفيق الطريقة في أربع الوسائل . وقال ابن عابدين به قد يوفق
ناب لمع بمحول على قسمة الحر وإن المحل بمحول على قسمة التراضي غير لازمة
وقال الرافعى في تقريره إن لأحد حمل مالى الخوص على طعن برؤية وفي وقف
للأمة ومالى الأسف وغيره على لمحول عن أبي يوسف من حوار لمأبأة مسكينة

في الدار لموصى بنيتها. وكل هذه التوقيفات سقيمة وعام لا يسع لمناقشتها.
٥٣٥ - أما قسمة الوقوف بين الموقوف عليهم قسمة روات وخصاص فالمذهب أنهم لا يجوز أصلاً ولو كان المستحقون أولاد الواقف لأنه لا حق لهم في العين وإنما حقهم في العتقة، ونقل الإجماع على ذلك في النخبة والكافي والمحيط والإخلاصة وغيرها. ولكن الطرسوسي نقل أن قاضي القضاة شمس الدين ابن الحريري قسم وفقاً بين مستحقه وقال إنه لا يبر حقيقته ما فعل، وإن كانت قسمة مهدية منهم بغير وصي وهو لم ينع سوى ثبات ما كل منهم فقد يقبل فيه بالخواص على قول مرحوح وهو أن الثبوت ليس بحكم، وإن كان أن قسم ومسح وعدل وحكمها أو ثبوتها بالحكم فكل ذلك لا يجوز كما نقل من حده نائب ابن الحريري وهو القاضي شمس الدين ابن الحرير قسم وقف ابن اللعوس بين مستحقه وحكم بذلك، وأن ولد حده وهو القاضي علاء الدين قسم وقف بهاء الدين الحنفي بين مستحقه وجمع فيه بين الخمس الخلف من الطرقات مع الصيغة والأرض مع الدار وقسم ذلك قسمة جمع بين مستحقه وحكم صحة القسمة ولزومه أصلاً ومآلاً، وأنه سأل قبل الحكم عن الفضل فقال به لا يعرف فيها فقلاً والسكن والده هل هذا وهو له أن يعتمد في هذا على النقل. ونقل الطرسوسي أقوال الفقهاء وأطال في رد وهل إن هذه القسمة لا يجوز على قول الإمام ومصاحبه ونيس هاسند من تخرجه أو قول ضعيف، بل هي فعل يجب بقضه. ^(١)

٥٣٦ مذهب المالكية - قال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير: وأما الخمس فأعم أنه لا يجوز قسم رفاة الفقير، وأما قسمه للاعتلاء بأن يأخذ هذا كراهه شهراً مثلاً والآخر كذلك فقبل نفسه، ويجوز من أي من طلب، وينفذ بينهم، بل أن يحصل ما يرجب تغيير القسمة بزيادة أو نقص يرجب التغيير، وقيل لا يسم بحال وهو مبيده كلام الإمام في المدونة، وقيل يقسم قسمة اعتلال

(١) أعم مسائل / ٨٤ وما بعدها، فتح القدير ٥٠٠، ٤٦، قسمة / ١٣٣، البحر ٥٠٠، ٢٢٤، إبداء سنن / ٤٥٠، رد المختار ٤٠١، تقرير الراسي ٢٠٠، ٧٩.

بقرائهم من أبي أحمد خمسة لا يعبر عليها من غير القول الأول . واستظهر الخطأ
القول الثالث ، وسواء على ما استظهره قسم قصة اعتلال أو قصة انتفاع
بأن ينتفع كل واحد بأسكنى نفسه أو بازراعة نفسه مدة ، وإن كانت لأقوال
الثلاثة إنما هي في قصة الاعتلال ^(١) .

٥٣٧ — مرقب الشافعية : قال ابن حجر في النحلة أن قصة وقف
بين أربابه تنتفع مطلقاً لأن فيه تغيير الشرط ، فلم لا يمنع من مهايأة رضوا بها كلهم
إد لا تغيير فيها لعدم لزومها ، وجزم الماوردي بأن الواقف لو تعدد حارث القصة
كما في قصة ملك عن الواقف واعتمده الملقبي ، وعنه يصح أن يحل حبث
لا رد فيها من أحد الحاسبين لاستلزام استبدال حريه وقف بحريه وقف آخر وهو ممتنع
مطلقاً ، به يعرف بين هذا وبين ما مر في قصة توقف عن ملك من حوار
رد أرباب لوقف لأنه لا يبرم عليه ذلك ، ويؤخذ من هذا أن الواقف لو تعدد
واحد الموقوف عليهم جازت ، وإرا شرط عدم الرد من أحد الحاسبين لاستلزام
لاستبدال ولو مع اتحاد المستحقين بخلاف ما لو اتحد الواقف واحتاتف الموقوف
عليهم فلا يجوز مطلقاً ^(٢) .

٥٣٨ — مرقب الشافعية : عرفت أن فقهاء المذاهب الثلاثة متفقون على أن
قصة أعيان الواقف بين المستحقين لا يجوز ، والسفر في ذلك اتفاقهم على أن
الموقوف عليه لا ملك له في العين وحته في النعمة فإذا جازت له قصة فإن يجوز
في المانع التي يتسكها وهذه هي قصة المهايأة ، كما أن بعضهم راعى فوق ذلك
معاني أخرى . أما النحلة فلهي في ملكية أقوال ثلاثة أشهرها أنه ملك للموقوف
عليه ، فمن يذهب منهم إلى أنه لا ملك للموقوف عليه يقع حيناً قصة الواقف
بين أربابه قصة الأملاك . وعلى الأول ملكية الموقوف عليه كان قياساً أن يجوز
لولا مانع آخر ، وهو أنهم يقولون بلزم الأوقاف في الأعيان ولا يجوز الاستبدال

ولذلك متعوا القسمة بين ملك والوقف ، ومن تسامح في هذا للصورة أحرار
القسمة ، ويظهر ذلك جلياً مما سبق :

ول في الدين من تسمية في الاختيارات ، إذ وقف قسماً مشاعاً لا يمكن
قسمة عليه فتم بين أمرين ، إما بيع النصيب لموقوف ، وإما بقاء شركة لازمة
وحويه في الفرق ، وإما الالتزام . أما الفرق فيقول لوقف منع من نقل الملك
في الدين فلا ضرر في شركة في عيه ، وأن الشركة في المنافع فتزول بالمعاينة
أو مؤجلة عيهما . والالتزام أن يتصور مثل هذا ، أي حمل بوقف مبرراً ، تقديماً
لحق الشريك . كما وضعت قسمة لعين وأمكن فيه تقديم حق الإفراج عن حق
الوقف . ومن قال هذا ينبغي أن يقول قسم الوقف وإن قبل القسمة بيع
ضرورية . وقد نص أحمد على بيع الشفعة في وقف والاعتراض عيب . ومن تأمل
الضرر الناشئ من الاشتراك في لأموال موقوفة ، يخف عليه هذا ^(١)

وفي كتاب المسع : وقسمة الأحرار إفراج حق أحدهما من الآخر لا بيع ، فيصح
قسم وقف بلارد من أحدهما على الآخر إذا كان بوقف على جهة واحدة في كثير
لأن المصلحة للغير ، وقد أوقف على جهة واحدة لا تقسم عيه قسمة لازمة اتفاقاً
لتسحق حق الصفة شية وثلاثة وما بعده ، لكن يجوز البتة فيه (موقوف
شبهه بالمرس والمساكن ، وهي قسمة للتافع ، فنه الشيخ بن الدين عن الأصحاب ،
وهذا وجهه ، وظاهر كلام الأصحاب لا فرق ، قل في المروء وهو ظاهر . وفي المسع
لرويه . إذا اقتسموا أنفسهم أو ماله ^(٢) . وفي شرح منتهى : وقسم الموقوف
وإن كان موقوفاً على جهة في احتساب صاحب المروء ، قل عن شيخه الشيخ
نفي بدو صرح الأصحاب أن الوقف إنما يتصور قسمته إذا كان على جهتين فاما الوقف
على جهة واحدة فلا تقسم عيه قسمة لازمة بمسألة انتهى في حق الصفة الثانية
وثلاثة . لكن يجوز بمعاينة بلارد الله ، ثم دل وظاهر أن ما ذكره شيخنا عن
الأصحاب وجهه ، يعني كغيره من الوجوه المحكية ، قل وظاهر كلامهم ،

أى الأصحاب ، لا فرق بين أن يكون الوقف على جهة أو جهتين ، قل وهو ظهر ،
 وفى السج لزمه إذا قسموا زعمهم اهـ . قلت ما ذكره الشيخ نقي الدين أظهر
 وحرم به فى الإقاع والله أعلم . وبما تصح قسمة وقف يد كل على جهة أو أكثر
 فلا رد عوض من أحد الحائزين لأن العوض بما يرد من يكون نصيبه أرجح
 فى مقابلة رد فهو اعتياض عن بعض الوقف كبيعته ^(١) .

هذا هو كلامهم ، وحق أنه متى كان موقوف عليه ذلك خصه من الموقوف
 وحده لا سماح فى مائة لا استدلال للصورة ، لا سبق محل تردد فى إجارة القسمة ،
 أما لقولهم أنها متى حق الحقيقة لمده ، فهو كقول الشافعية إن فى القسمة
 تغيير بشرطه ، وكل منهم لا فيه نقصود منه ، وقد مر الطبقات
 منه ما دامت القسمة عادلة ، وفى تغيير لا شرع فى القسمة . وقد عتد القانون
 على قول عود القسمة متى سببه صاحب الموقوف وحده متون لمأخرين
 وهو مخرج عن ما سمعت ، ومتى تمت القسمة على هذا الأسس كانت الأنصبة
 أودع مستغنى لأهل فى حقيقة قسمة ملأه وإن كان ذلك مقبلاً .

٥٣٩ - ولأحد بمد قسمة الوقف بين مستحقه كان محل ترجيح
 من المدة للجهة للاعتبارات التى أشارت إليها المذكرة التصيرية ، وهى أن الموقوف
 عليه يحسبون توارث ما يقع عليه من حيز العذر وجورهم ويرون أنهم ممنوعون
 من إدارة أموالهم أحق برعايتهم وحفظه عليهم ، كما أن مصلحة الوقف
 والمستحقين فى أن يستقل كل منهم نصيبه به عاد ويستعمله تصرفه لئلا يرى فيها
 حيرة وحير دبريته .

وما طرأ على أحكام القسمة وعلى التغيير فى المراحل التى مررها فقهاء
 قد ورد فى ثبوتها ما سبق .

النظر على الوقف

٥٣٩ - النظر على الوقف هو الولاية عليه . وهي وصف أى سلطان يشت لصاحبه عتقناه الحق في وضع اليد على أعيانه والقيام على حفظها وتحصيلها وإصلاحها وعمارتها ، والحق في إدارته واستقلال أعيانه ودرع علاته على مستحقيها ، والحق في التماقد بيانة عنه وتمثيله في يدعى له وعيه ، إلى غير ذلك من الحقوق والواجبات التي ترسم حدوده وتبين أوصافه الأحكام التي تخضع لها والنظر على الوقف ، أو الولاية عليه ، «عان ، ولاية عامة وهي التي تثبت للحاكم وللقاضي من طريق الحكم والقضاء ، وولاية خاصة وهي ولاية الواقف وولاية المتولي الخاص ، كانت مستمدة من اوقف أو من القاضي أو من طريق آخر . والولاية الخاصة على الوقف مقدمة بوجه عام على الولاية العامة . والفأخرون من الفقهاء قد استعملوا المظر والباطر في الولاية والمتولى نعمة للاستعمال العام الذي انتشر في المصور الأخيرة ، أما متقدمون فإنهم كانوا يستعملون في هذا المعنى كلمات ، اولاية ، والمتولى ، واولى ، والقيم ، وقد كاد هذا الاستعمال ينقرض في مصرنا ، وقد كمال المشروع الأول لهذا القانون قد جعل هذا العنوان « الولاية على الوقف » ولكن لجنة العدل بمجلس الشيوخ استبدلت به هذا العنوان رعاية للاستعمال الشائع . والنظر على الوقف عند الإطلاق في الاستعمال انقصافي لا يتناول الولاية العامة ولا يتناول إلا الولاية الخاصة ، على أنه قد يتناول ولاية الواقف تارة وقد لا يتناولها تارة أخرى ، وقد سار هذا القانون على هذا السبيل ، فهو تارة يطلق المظر ويريد منه ما يشمل اوقف وغيره ، وتارة يريد منه الناظر غير اوقف ، كان مولى من قبله أو من قبل القاضي ، وتارة يريد منه للمولى من قبل القاضي خاصة . واسطر على الوقف لا يشمل إلا اولاية المطلقة ، فلا يشمل الولاية التي لا تستعمل إلا مقيدة كولاية المظر الحسبي والمشرع بها كما معنى انتشار المرشد الذي ليس له رأى ملزم أو الذي لا يشمل المظر إلا برأيه وما يشير به

لكنه هو لا يعمل ، ولا يشمل أيضاً ما يملكه أرباب الوظائف كالدخائر والاحتياطي
والشاهد بالنظر في رئيس العمل كشرف على أعماله .

٥٤٠ - ومباحث الولاية على اوقف كثيرة جداً ومتشعبة ، ومن
أحكامها ما هو مجموع ومنها ما هو منشور ، ومن زمن بعيد قد عنتت بجمعها
وكتبت فيها كتاباً مفرداً . وهذا القدر لم يتناول من أحكامها إلا المذكر البسيط ،
وهو ما تبين للجنة الأحوال الشخصية أنه كان من موضع التكرار أو دعت إليه
الحاجة في حكم آخر .

١ - إقرار الناظر لغيره بالنظر

مادة ٤٤ - يبطل إقرار الناظر لغيره بالنظر على الوقف مسروراً
كان أو مشتركاً .

٥٤١ - الأصل المتفق عليه بين الفقهاء أن لإقرار حجة قاصرة على المقر
ولا يبعد أثره على غيره . كما أن من المتفق عليه أن من حق اوقف أن تنفذ
إرادته في وقفه وأن يعمل به بشرطه ، دام شرطه حائزاً ، بوجدهم بقوى مخالفته .
وكان من مقتضى هذين لأصلي أن إذا توافقت الشروط بالنظر أن هذا النظر لغيره
الآبنت النظر للمقر له من طريق هذا الإقرار . ولكن فقهاء طائفة قد احترموا
هذا لإقرار وعملوا به وأنشؤا النظر مقر له ، وقد كان ذلك منهم لأهمهم حبوا حال
مقر على اصلاح وأنه لم يقدم على هذا الإقرار إلا لأنه هو الحق والواقع ولم يكن
منه إلا الأمر عرفه عن الواقع وإن لم يصريح مقر بذلك في جواره وهو حاسب
الصدق في نظره أنه بهذا الإقرار يبطل حجة ثابته له في الطاهر فانتفت التهمة .
ومع أن من متأخريهم من فازع في العمل بهذا الإقرار في كل لأحوال ، وقال
إن بطلان لفظه القبول بالعمل بالإقرار مقيد بنبود يجرها لفظه وإن كثيراً
من فائريه قد لوع يكون كاذباً ومسيباً على أعراض فاسدة فلا يعمل به ،

ومع هذا كل العمل يجري باطراد على العمل بهذا الإقرار مهما كانت الحال
ومن غير نظر إلى أي ظرف من الظروف .

وهذا القول قد راعى أن من الطار من اتخاذ الإقرار لغيره باسطر وسيلة
للقرار من نتائج دعوى المثل ، وبذا أحسن المناظر الذي طلب عزله بسوء موقفه
عند بل هذا الإقرار نحصاً من الحكم بعزله ونسحب الامحز أو اخيانة عبه
تقاربه له آذره السيئة ، بين السدل عن النظر لا يسفه فقد لا ترضى المحكمة
بقوله ، وكثيراً ما يكون ذلك ، فيبقى دحراً لأن العمل قد جرى على التحقيق
من أن شروطه المظر لا يخرج ولا بالإجراج . وراعى أيضاً أن من المظر
من بيع حقه في المظر من طريق هذا الإقرار ، كما راعى أن منهم من يريد لا تقوم
من المستحقين فيسلط عليهم من طريق هذا الإقرار دأشوكه أوعاياً حجاراً يا كل
حقوقهم ويسومهم سوء العذاب ، راعى كل هذا ورعى غيره من الأقراض
المقومة ، كما راعى أن التوثيق قد انشترى المصور الأخيرة ، وأنه اشترط من رمن
يمد لسع الدعوى مثل هذا الشرط ، وأنه قد أصبح مقتضى الأحكام التي اشتمل
عقب هذا القوان شرطاً في صحة أهم التصرفات متعلته بالوفاء ، وأن فكرة أن المقر
لم يحمله على هذا الإقرار لا أمر عرفه عن الوفاء فكرة حيالية وأن خلط
كتب الموقف مما يؤيد هذا الإقرار قرينة قوية على كذبه ، فعدل عن مذهب
الجمعية في أسره وأحد سطلانه من الأساس ، فلا يثبت النظر للمقرله بواسطته
كما أن مقر نفسه لا يعامل به ميقى باطراً كما كان ، وهذا هو حكم الأقرارير
الكاذبة التي لا يكون لها أثر لا باسطر المقرله ولا باسطر المقر .

٥٤٢ — ولم يست الشارع هذا ما سلكه في الإقرار بالنسب فلا يحمل
الحكم عدم التمدى كما صرح هناك بل جعله ابطلاً ، ولم يقتصره على حالة التهمة
كما اقتصر هناك بل جعله حكماً عاماً شاملاً لجميع الأحوال فيس لأحد أن يبحث
بعد ذلك في إذا كان هذا الإقرار إقراراً صدقاً أو قراراً كاذباً فيه تهمة أو يست
فيه تهمة ، لأن الشارع قد افترض أنه دائماً من الأقرارير الكاذبه .

والشروط له النظر يبطل إقراره به بغيره ، كان إقراره سطرته أو سطر
على وجه الاشتراك ، فلو قرأ السطر الواحد أو أكثر منه أو أنهم يستحقون النظر
على هذا الوقت وحده دونه ، أو قرأه أولهم بأنهم شركاء في السطر معه بطل
إقراره ولا يثبت له أولهم ما قرأه ويبقى هو سطرًا دونهم .

٥٤٣ - والناظر في الأصل من المشتقات ولكنه بالاستعمال أجري مجرى
الأمية ، ويراد منه من له الحق في النظر على الوقت ، جاءت بنية استحقاقه
ويستحق النظر بالعين ولا تسمى بوقته ، فلو كان السطر مشروطاً لم يتم بغيره ،
وكان السطر المعنى لزيد فقرر بغيره ذلك بأن السطر على هذا الوقت بعد زيد
لا يبرهن بطل إقراره ، حتى به إدامت زيد كان السطر مكر هذا المقر ولا يكون
لإبراهيم ولو سلم أن السطر في هذه المادة لا يشمل إلا من يستحق النظر بالفعل
يبطل هذا الإقرار أيضاً ، لأنه متى استحق السطر بطل هذا الإقرار لأنه صار
إقرار مستحق للسطر بالفعل وليس من شرط بطلانه أن يكون قد صدر منه
وهو سطر مالا ، على أن الوقت باشتراط ذلك ، كانت مدة مديدة لحكم الإقرار
الصادر من سطر معني بالعمية ، والإقرار الآخر بالدلالة .

ولسطر يشمل سطر مسرد سطر والسطر مشترك فيه مع غيره ، فلو أقر
أحد صدر أن فلا به حق السطر معهم وأنه صاحب الحق فيه وحده دونهم
وأن له الحق فيه مع باقيين دونه كان إقراره باطلاً .

ويشمل أيضاً السطر بشرط ومصوب ماضي ، فلو أن هذا قرأ أن سطر
على الوقت لرحل سمه دونه ودون غيره من سائر الناس لأسر عرفه عن الوقت
ولزمه الإقرار به كان هذا الإقرار باطلاً ، لأنه إقرار من سطر بالسطر بغيره ،
ولا يمنع من شموله أن سطر انشريع كان ما يصدر من شروط لهم السطر ،
وأن إقرار مصوب الماضي لا يعرف أنه وقع .

ووقف يصرف عليه اسم السطر ومخصصة إذا كان قد شرط للسطر لنفسه
في عتدة الوقت فهو مما يشمل اسم الناظر هنا ، ولا يمنع من هذا أن الحكم لم يقرر

إلا لحاجة إرادة أو قهين ، أن الواجب الحق له في تغيير مصروف وقته وشروطه
ومن يسهل شرط النظر ، وذلك لأن من أصل هذا لقانون لا يحق إرادة بواقف
إذا لم تكن مريحة ، وأن تغييره في مصروف وقته وشروطه لا يجوز إلا إذا كان
صريحاً ، فإذا أراد أن يجعل للمقر له حق النظر في حياته أو بعد موته فذلك
السبيل الوحيدة وليختلف هذه الطريقة منتوية

٥٤٤ — وإقرار الناصر لميره بالنظر كله باطل ، حصل في محسن القضاء
أو حارجه ، كان إقراراً بالنظر صراحة أو على وجه التلويح ، فلو أنه وقف على ابنه
وشرط النظر لأرشدهما أو لأيقظهما أو لأعدهما ، وندم القسي ، حدهما في النظر
لأنه لم يطر تحقيق الشرط في واحد منهما ، وادعى الآخر على من أقيم باطلاً استحقاقه
للنظر ، فوجب عندهم مقراً بأن للدعي هو الأرشد أو الأبقى أو لأعلم
وإن لم يصرح بأنه صاحب الحق في النظر ، إقراره ، لأن إقراره له ، ذكر
إقراره بالنظر على وجه التلويح فيكون باطلاً حكم هذه مدة لأنه إقراره بالنظر
بالنظر غيره ، وإذا ذلك لا يكفي هذا الإقرار للحكم للدعي وعليه أن يقيم الدليل
على مدعاه . وكذلك يكون الحق لو أن أحدهما ادعى تحقيق الوصف فيه وأثبت
ذلك وحكم له باستحقاق النظر ، ثم جاء لآخر بعد فترة وادعى استحقاق النظر
لأنه صار الأرشد أو الأبقى أو لأعلم فقرر النظر للدعي عليه سنة لا يعمل بإقراره
لأنه إقراره بالنظر لميره بالنظر ، وبما كان على وجه التلويح ، فيكون إقراره باطلاً

٥٤٥ — والحكم به فاسد على إقراره بالنظر دون إقراره غيره ، وعلى إقراره
بالنظر دون غيره ، وإن كان أمراً متعلقاً بالنظر ، فلو كان النظر مشروطاً للأرشد
من طائفة معينة فقرر لأحدهم بأنه أرشدهم وأنه صاحب الحق في النظر بشرط
الواقف لم يطبق حكم هذه مدة على هذا الإقرار وإن كان إقراراً بالنظر لأنه ليس
إقراره بالنظر . ولو طلب أحد مستحق الوقف إسهاء ولاية النظر لأنه أحصى
وفي مستحقين من نصيبه فقرر الناصر بذلك لم يضيق الحكم الوارد على هذا
الإقرار ، لأنه ليس إقراراً بالنظر وليس إلا إقراراً بما يقتضي إسهاء ولايته

هو ثم يقيم بعد ذلك من يقيم وفراره لا يشت نظراً لأحد لا وصفاً ولا التزاماً .
ولا يطلق هذا الحكم أيضاً على إقرار الماصر بغيره بالنظر الحسبي بمعنى الإشراف
ولا بالإشراف ولا شيء مما يحرم من الأعمال المستعنة ، لوقف وبها معنى الولاية
الحزبية ، لأن النظر في مادة مطلق ، وهو عدم الإطلاق لا يناول هذه الأرواع
من الولاية ، ولا يطلق أيضاً على إقرار النظر ببول وصف النظر عنه .

وحكم هذه المادة لا يطلق أبداً على ما يتعمق بالنظر عدا الإقرار به .
ولا يطلق على التنازل الصريح عن النظر ، ولا على التنازل عنه ، ولا على التنازل
فيه ، وكل هذه إثباتات وليست بأقرب .

٥٤٦ - ولا يراد من هذا الإقرار بالنظر وإيقاع وصف الضرر للقر
إلا حماية إرادة الواقفين لا حماية المقرر ، فإذا كان هذا الإقرار بطوري
على ما يقتضيه أنه عبر أهل النظر أو يوجب مؤخذته عوداً بذلك ، والحكم
بقضاء النظر له سلطان الإقرار وعدم معاصته به لا يمنع من عيه أو المصير إليه حسب
هذا الإقرار إذ تضمن ما تقتضيه .

٥٤٧ - وحكم هذه المادة يطلق على جميع الأدوار حتى إرادة المادة ٦١
ويطلق في أحداث الاحقة وفي حوادث السابقة من صدر تقتضاء حكم قضائي
لأن هذه الأحكام السابقة على قانون بين طرفي الخصومة حصص بغير لولاية
على الوقف

ومشروع الأول عند اتفاق كان مشتركاً على تعلق لإقرار مع معاملة
المقرر ، أي أن الحكم كان في واقع هو عدم تعدد أثر الإقرار في الغير بإثبات
الولاية له من طريقه ، وقد أقره مجلس الشيوخ على هذا الوضع ، ثم لجنة التفتيح
فيها أحدثت بإعلان الشامل مراعاة لأنه من الآثار بمرسلة فيجب أن يحل
بجميع حرانه ، ولم يصر على ذلك أي تعديل ولا يوحه به في اعتراض
حتى صدر القانون .

٢ - استئانة الناظر على الوقف

مادة ٤٥ - لا يجوز للناظر أن يستدين على الوقف ، لا يأذن المحكمة الشرعية . وذلك فيما عدا الأثرامات العادية لإدارة الوقف واستعماله

تفسير الاستئانة

٥٤٨ - اشتملت هذه مادة على بيان قاعدة العامة في استئانة الناظر على الوقف والحالة المنشأة منها ، ولكن معنى الاستئانة لم يرد في هذا القانون ، لا في هذه المادة ولا في غيرها ، فالرجع في معرفته هو مذهب الجمعية ، وهو صحيح قد عرّض لتفسير الاستئانة في موضعين من فتاواه ، فقال في الأول منهما إن القيم لا يملك الاستئانة إلا بأمر القاضي ، وهو لا يستئانة أن يشتري للوقف شيئاً وليس في يده شيء من غلة الوقف ليرجع بذلك في يحدث من غلته ، أما إذا كان في يده شيء من غلات الوقف وشترى به شيئاً وقد نقل من من نفسه يسمى أن يرجع بذلك في الغلة وإن ، يمكن ذلك بأمر القاضي ، وقال في نفسه : وليس للقيم أن يستدين بغير أمر القاضي ، وتفسير الاستئانة لا يكون للوقف غلة فيحتاج إلى القرض والاستئانة ، أما إذا كان للوقف غلة تنفق من مال نفسه لإصلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك وقد استنبط صاحب المحرر وغيره من مجموع هذا الكلام وما جاء فيها وفي غيره مما اتصل بذلك أن استئانة القيم التي تكلموا فيها وغابوا عنها متوقعة على إذن القاضي منحصرة في الاستفراغ وفي الشراء بالنسيئة إذا ، يمكن للوقف غلة واحتاج إلى مال لا بد منه ، وأنها لا تشمل ما سدا هذين

٥٤٩ - فمن اشترى القيم ، السبيلة ما يحتاج إليه في عمارة للوقف وفي ريعه كالدرولمشية والآلات ، أو استفراغ ما لا ينفقه في شيء أو ليؤدي منه حراج أو أحور لعمال كان ذلك استئانة لا يجوز إلا بإذن القاضي . أما إذا أتى من ماله في شيء مما ذكر لا يكون استئانة تحتاج إلى إذن ، لأن الاستئانة محصورة

في هذين الأسرين والاعاق من ماله ليس مذهب ولا مرفق في هدي واضح لأن مذهب
 هو صاحب المال فلا يسمى مديناً والغلة لا ذمة لها حتى متى مدته ولست
 إلا محلاً لوجوب أدائه ولا مدين ولا يمكن أن يستقيم معنى لاستدانة لا بد أقدم
 إن الجهة توقف دمه حكيمية يثبت فيها المدين ، ولأنهم يتوابعون في القيمة
 إذا أتى من ماله في عمدة توقف أو أدخل فيها ما هو ملك له كحطب يرجع
 بذلك في أمانة كان له الرجوع ديناً يمكن أو دعى ذلك لا يقبل منه بل لا بد
 من أن يشهد أنه أتى يرجع ، وهذا هو الحق في كلامهم هذا يقتضي أن ذلك
 ليس من استدانة على الوقت ، بل ما حاربه من انقضى ويحكم لا شهود ،
 وهذا ، إذا كان في يد القيم من غلة الوقف ما يمكن أن ينفقه في ذلك ، لا يعرف فيه
 خلاف ولا نزاع ، أما إذا لم يكن في يده شيء من القيمة أصلاً أو كان في يده شيء
 لا يمكن ينفقه في ذلك وليس من الميسور بيعه فيفسد حصر الحق ويطابق
 المصوص وما جاء في القيمة أنه ليس من استدانة أيضاً ، في لينة قبل أن ينفق
 في عمدة المجد من مال ماله ثم رجع منه في علة وقف حاربه سواء كان علة
 مستوفاة أو غير مستوفاة ، وهذا هو الذي جرى عليه كلام متأخرين ودرج عليه
 ابن عابدين في تنقيح الحامدية ، غير أنه في حاشيته على البحر عني لدرج
 أخذ من مجموع كلامي طائفة أنه أتى من ماله ، اشترى مع وجود من الوقف
 يرجع ولو إلا أنه وصى ، وإن لم يكن معه من الوقف واشترى أو أتى لا يرجع
 إلا بغيره ، وذهب إلى أن المصوص أطلقه على تنقيده ذلك وأنه يتم ذلك
 لتوفيق بين عاينيه وإل في فرع القيمة ، أن يظهر أنه متى عني رواية عدم
 اشترط لأمر من انقضى ، وذهب إلى أن قرص في عمدة مدته في عمدة
 الإقرص أن لا يستقر من مذهب في المسألة وقد رد رفق به ذلك ولا يعرف
 أن أحداً حرره في بعض المدي دهب به ، ونحن عيسى أن مذهبنا
 أن عابدين مدته مقوية في دينها وهي ما ينبغي أن يكون لأن الحاجة إلى
 القاضي لم تكن لا مرفق تصرف القيم ، ولا فرق في هدي بين سقره أو شره

مستينة واعداً من ماله ، ولكنه نحمل في ذلك تسكفاً وأول عبارات الفقهاء
 تأويلها سبداً ، وليس أمامنا إلا الأحاد مما تدل عليه عبارات الفقهاء دلالة واضحة
 واعتبار الإيضاح من ماله ليس من الاستدانة كانت هناك غلة أو لم تكن وأنه
 يملكه بلا أمر من القاضي .

٥٥٠ — وقد اختلف في صرف القيم من ماله للمستحقين ليرجع به
 إذا حدثت العنة والتحقيق أنه ليس من الاستدانة ولا يحتاج إلى رجوع
 إلى القاضي . ولكن لاستدانة لم لا يجوز ولو يادى القاضي لأن من شرط إيدئه
 بالاستدانة أن تكون لأمر لا بد منه لوقوف وأيسر من ذلك الصرف للمستحقين
 قبل حدوث العنة .

ولم أر أن أحداً تعرض لاستئجار الميم بأجرة مؤجلة والظاهر من المحصر أنه
 ليس من الاستدانة وأن الماطر يملكه من غير حاجة إلى إذن القاضي

٥٥١ — وفي الخيرية أن يعاقب مأذون الماطر كساقه ليس من الاستدانة
 فمثل ذلك المأذون لا بد من غير حاجة إلى إذن القاضي ورجوع مأذون بما أتفق
 في عنة الوقت وما ذهب إليه الخبير الرملي يؤيده إطلاق الفروع الكثيرة ،
 في جامع الفصولين أن ما ذكره المأذون لوقوف إذا أتى فيه بأمر متوليه على
 أن يرجع في عنة وقت كان السوء لوقوف ويرجع بما أتفق ^(١) وفي البحر عن

(١) في جامع الفصولين وخاشية الخبير الرملي عليه والحرر وسماه في الأصل أن من سى
 في درع من ماله وغير خبير من المأذون ولو ما لفرأى أنه سى به دسالة له . ومن علم أنه
 سى بذلك فهو بذلك ويرجع ما سى به بشرط رجوعه . إذا لم يشأه فقد حسموه
 وخسروا أنه لا يجوز . ثم سى به من صرح به فلا حاجة له . وإذا سى به
 وعلم به سى به كان ماله . وإن كان سى به كان ماله أو سى به سى به أحكام
 . ولم يرد في الأصل المصنوعة . وكل ما ذكره في الوقف كما يجري في ذلك .

والظاهر بذلك إذا كان المأذون له والعرض في الوقف يكون عليه الوقف أو
 المستأجر ولا يخفى في ذلك من إيدئ ماله . لكن لا يخفى في ذلك من إيدئ ماله
 أو من سى به . لا أن كان ذلك مما يرد به الوقف . ولو عمر مستأجر لوقف يرد
 وذلك المستأجر الرجوع لا يرجع . إذا كان مضمومة مضمومة مضمومة عليه . ولا علك
 المأذون . وإذا كان ذلك من غيره يرد من ماله أو يرجع منه في الوقف المستحقين
 إذا كان سى به . على ما كانت عليه بعض الوقوف من الوقف لأن ماله حقه ويرجع =

ميسرة ، والظاهر أن هناك مادونه كعاقبه لأنه وكيل فلا يتوقف على إذن
 القاضى ، ثم ذكر حاصل ما فى القصة ، وهل : فم يعتبر الرجوع بدين القاضى ،
 وذكر أن أمين الدين بن عبد الله والخير الرملى أفتى بما فى القصة ، وبعد أن أورد
 فتوى الرملى قال : فم يغيب أيضاً بدين القاضى مع قصره بما استظهرناه من أن
 فعل مادونه كعقله وما ذلك إلا ليكون ذلك كله ليس من الاستدانة كما قرأه ،
 ويظهر من ذلك أنه إذا أذن المستأجر بمائة أمار الضرورية يسكن ما أفتى
 مرصداً على لدار وحده اوقف يكفى ذلك لا إثن قاض ولا حكم من حصى ،
 وهذا خلاف ما عليه أهل عصرنا ومن قبله فيقول في ذلك : وما أصح
 في التاميم ولا يخص حداً دون حال ولم يماول هذا الموضوع في حاشيته
 على البحر ، فما ورد عن ابن عبد الله أن تكلم فى بقاء المأجر وفى أنه يفتى
 أنه يبدى بما إذا كان للوقف علة فى أن ما ذكره فى إيداع نفسه متى شئ فى بده
 يستأجر أو غيره بالإفاق وأنه يسر استدانة ، وبعد أن نقل فتوى خبرية
 وما فى بحار التنزيل عن طوى ، فيمن أجرة مبرأ رجل وقته وأده عليه
 وعنى ولاده وأنه يستأجر فى عمارته نفس المؤجر ، من بجانبه بأنه إن كان
 المؤجر ولاية على اوقف يرجع بدينه على الواف وبلا كان مستأجر متطوعاً
 ولا يرجع على المؤجر ، بعد أن ورد كل هذا فى : وظهره مع ما مر عن طبرية
 أنه يرجع وبلا يمكن فى يد المقيم مال من علة اوقف وهو خلاف ما قدمه
 عن الحاية فيه ، أفتى من مال نفسه ، فعلى ما هذا منى على رواية أنه لا يشترط
 فى الاستدانة بدين القاضى ، وبلا فهو مشكل فيشتمل ، وبلا قدمه بدينه على ذلك
 فعلى هذا ما مر فى رده فى ثبات المرصد من حكمه حتى يرى صحة
 بدين المأجر المستأجر بمائة الضرورية فلا أمر وص غير لازم . وهذا مما رده
 عليه أنه من أفتى فى عجزه ، وهو فى إيداع ما ذكروه بخرجه حرمه فى بقاء المأجر
 نفسه إن لم يسر فى عارة الحاية ما يسده فى شأنه . وقد أفتى دى فى ذهب إليه
 من ناحية مكرمة ومن جهة القصة . فالقول عليه هو إطلاق المصداق لا فهم

ان عاين مهمات قوته ، ولواحد هو القول ان لذهب هو ان اسبق
لناظر من ماله في لا بد منه للوقوف . وصدق غيره في ذلك ، فمن من
لاستدانة ولا يحتاج واحد منهما الى بدن من اقتضى ، كان في بدل لظن مال من
عنة الوقف أو لم يكن

٥٥٢ - ومن معنى لاستدانة على اديان ان يكون بدن مائة رقعة
لعين الموقوفة كما يتفق دين بهن بالمرهور وثمن بالبيع ، ويعد معنى الاستدانة
عليه ان تكون حصة وقف مطابقة لثاء هذا بدن من حلة خشب ، أما رقعة
الوقف فلا تنطبق له بها ، وذلك لان ما يستدان به ليس واحداً في رقعة بل واجب
في اياه فيصدق بدن الذي سئرين من أحله على وجوه وهو امانة ولا يتحقق
غيره وهو رقعة . حذروا في كلام بعض الفقهاء من يبيع به هره ان الاستدانة
على العين . كقولنا ان معنى يتك الاستدانة على الوقوف ، وقول بعض
المؤرخين في مرصد أنه مرصد على بدن موقوفة ، ولكم لا يصح ذلك
ولا يبرهنون الا ما ذكرت كما هو صريح في عبارتهم ثم يصح .

٥٥٣ - وإذا وقعت الاستدانة على وجه صحيح سى ذكره الفقهاء
ان يكون مال الذي أخذ لأجل الوقف ، في دية آدمي فتتحقق الاستدانة
عصاه اذ في أنه لا ثبت في دية آدمي ولا يكون إلا بخود من متعلق بالعه
ونحن أدناه به حله من ويكون صلاح الاستدانة في هذه حال اس لا تجوز .
أن هذا معنى غير واضح في كلام الفقهاء ثم ما جاز في كلامهم فيه محض .
لقد منع هلال الاستدانة على بدن موقوفة بد احتاجت للمبرة ، لأن امارة بما
تجب في العبة لا في شيء سواه ، ولأنه من اسراف الصدقة لا شيء وفي اليمين
لأن اديان ما استندت به بسدين على بسبب يمينه وما تم من الصدقة
لا يستدين على رجل بعينه . هذا ما ذهب إليه هلال وما عدا به ، وهو لم يمرض
لكون البدن يمكن ان يحجب الله . على العين الموقوفة ولا يمكن ان اكتفى بان
بين ان ما يستدان لأجله ليس واحداً فيه ، وإنما مرض لوجوب اديان ابتداء

في العلة، ولا لأن الدين لا يجب ابتداءً، إلا في الدمة، ولا لأن الوقف لأدبه له،
 وإنما حكم في أن الدين لا يشت على رأس غير معين أما صاحب الدخيرة،
 على ما نقل في البحر، فقد أورد رأي علان وعس به أن الدين لا يشت ابتداءً
 إلا في الدمة وليس للوقف ذمة والفقراء وإن كانت لهم ذمة إلا أنهم بكثرتهم
 لا يتصور مطالبتهم فلا يشت الدين باستدانة القيم إلا عليه ودين يجب عليه
 لا يملك قصده من علة هي للفقراء، ونقل عن الفقيه أبي جعفر أنه قال أن القياس
 هذا وإن كان يترك القياس في فيه ضرورة، وإن كان كقول في أرض الوقف ررع
 يأكله الجراد ويحتاج إلى العفة لجمع الررع أو طاب السطاب بالمراج حر له
 الاستدانة لأن القياس يترك للضرورة، وأنه قال أن الأحوط أن يكون الاستدانة
 بأمر الحاكم، لأن يكون حيداً عنه ولا يمكنه الحصول إليه فلا ينس من سندن
 نفسه، ثم دل صاحب الدخيرة أن الاستدانة تنصور في أكل الجراد لأن الررع
 مال الفقراء وهذا الدين، عند سندن لماحتهم فمكن بحاب الدين في مالهم أن
 أما جعفر فإن في القياس ترك للضرورة، ولكن لم ترك، أي أن الدين لا يجب
 ابتداءً إلا في الدمة، ثم في أن الوقف لأدبه له، أم في أن الدين إذا وجب
 في دمه القيم لا يملك قصده من علة بوقف؟ لا يفس عنه شيء من هذا.
 أما ضرورة الدخيرة الأخيرة «فمكن بحاب الدين في مالهم» فظهر به من
 أن القياس قد ترك في أن الدين لا يشت ابتداءً إلا في الدمة حيث جعل الممكن
 بحاب الدين في علة به نقل فمكن قصاؤه منها، ولكن هذا ما لا يمكن الحزم
 به، وما قوله قول ما طي لأن القاضي يملك الاستدانة على الموقوف ويملك
 استولى ذلك أصراً به، وظهر أن له متى بد استدنا لا يشت الدين في دمه،
 وما نقل عن صدر الشهيد واصله وعيط من فيه ما يقع في هذا موضوع،
 ويدل على أن الحق في من حرمه وأب من دمه من لدن لمولى وأبنت
 إجارته ومن حرمه آخر فطلب لأول دمه وليس في بد مولى مال للوقف فدين
 للثاني أن يدفع له هذا الدين ودمه به ثم مات المتولى وأقيم متولى حديد فأحب

أن الوقف لازمة له وأن الاستدانة من القيمة لا تثبت لدين في الوقف إذ لازمة له
ولا يشت الدين إلا على القيمة ويرجع به على الوقف وورثته تقوم به في الرجوع
عليهم في تركه الليت ثم يرجعون في علة الوقف بالدين على المتولي الجديد .
هذا ما أفتى به ، وعندى أنه يؤخذ عليه في ذلك أنه اعتمد في فتواه على حجة
من منع الاستدانة مطلقاً وهذا لا يصح ما حدّ الحكيم في مسألة لم يستبرأ أصلها
من الاستدانة ولا يعرف أن أحداً منعه ، وإشفاق مال مدين الثاني في أداء الدين
كإشفاق مال الأول في العارة ، إذ كل منهما إعتاق فيه لا بد منه ، ليس فليس
من الاستدانة ، وعلى فرض أنه استدانة فمن أين جاء من قياس ترك من هذه
التاحية . ونقل الحامدي عن فتاوى الشافعي ، أنه وقع استؤان من وقف على مسجد
أمره بظهره حصرياً بأن يكسو مسجد ويكرن من الحصر من ربع الوقف ففعل
وعزل الباطر وتولى بظهر آخر فمن يرمه أداء حق الحصري لأنه متمتع بربع
الوقف أم يلزم الناظر الأول ، وأن فاصراً من الثاني ففتى أن الباطر الثاني ملزم
أداء حق حصري له من ربع الوقف ولا يرد ذلك الباطر الثاني لأنه قد عزل ،
وأن هذه وتقي الدين الحنبلي قد وقفا على هذه الفتوى . وحديث هذه الفتوى
ستدانة باتفاق لأهل شراء مانسية ، ورأى هؤلاء ائمة الناظر الثاني بأداء هذا
الدين دون الأول لا يستقيم إلا باعتدال الدين واحداً في المنة لحسب وأنه لم يشت
في دمة قبر لدى ائمة ولا بأس من إلت الدين شفاء في غير دمة للصورة
لأنها هي بقرته به القياس ، وهذا هو ظاهر عبارة الدخيرة السابقة .

الشخص الاعتباري

٥٥٤ — وما دام القول قد اتفق به على ما تنق دمة الوقف وحب
أن تأتي هنا قول موجز في نظرية فقهاء على الشخص الاعتباري ، وبخاصة بعد
أن حملت التشريعات مدنية الحديثة لوقف من الأشخاص الاعتبارية فتى لها
دمة مالية مستقلة^(١) .

(١) «أورد المحققون لدين حصرى حديث من أشخاص الاعتبارية في دفة ٢٥٢» =

وما عليهم، فالذمة والأهلية كلاهما من خصوصيات الإنسان، فلا شئ لسوءه، ولا يثبتان له قبل أن يكون إنساناً ويهدمان ويبرأان بموته ومعنى قول الفقهاء أن هذا الشئ لا ذمة له هو بقاء الخصوصية الدائمة عن العهد التي تنشأ الأهلية عنها، ومعنى قوله وجب في ذمته كذا أن هذا الحق وجب على ذاته وشخصه، لا يخالف في هذا أحد منهم لأن الذمة، وهي وصف، ليست محلاً للوجوب، وهم في تأويل هذه العبارة مسلكون، أحدهم يأنه، الذمة على معانها الشرعية وأن معنى لوجوبها للوجوب على الشخص باعتباره كائناً وجب في المرونة كذا، ولا حرج به أن يريد بالذمة ذات الشخص ورقته من إطلاق اسم الصفة على الموصوف واسم العدل على المحل وهذا هو مطلق خير الإسلام البرزوي. هذا هو ما عاينه جمهور الأصوليين، وقد أكره بعضهم وجود هذا الوصف الذي يسمونه ذمة وقال أنه أسرى لا معنى له ولا حاجة إليه في الشرع وأنه من مخترعات الفقهاء يهترون عن وجوب الحكم على المكلف بشئ في ذمته وقد أطلق الأصوليون في إثبات هذا وصف، والمائة عدد من يعم النظر ليس له قيمة عمية وليست إلا مدققة لسمياً كما يقولون.

٥٥٥ - وإذا كان الأصل عند طائفة أن الذمة وأهلية الوجوب من صفات لادى، وأنهما لا تناسلان، لا لاسان بعبه، ولا يمتثلان له إلا بعد وجوده وتزولان بموته، فليس في مقدور أحد أن يزعم أن هذا أصل مطرد عدم مع وجود الأحكام الكثيرة التي لا تقوم إلا على أساس الذمة وأهلية الوجوب الحكيمتين ولا يمكن أن تنفق مع اشتراط ذمة وأهلية الوجوب الحقيقيتين.

فقد أجابوا لوصية وتوقف على من لم يحنق وكان العيس عدم الجوار لأن من لم يحنق ليس أهلاً لأن يحنق وإذا أن يحنق ولكن جازيت من أجاره نظر إلى سبب التملك وإلى أن لم يحنق عند وجوده. وأنشأوا ليرث للحيين متى تعق أو غلب على الص أن موقوف في المظن عند موت مورث وإن كان مطلقاً أو سبباً من غير سبباً مطلقاً لم يوجب به. وأنشأوا ذلك للاستاء بعد

موته إذا اعتقد سبب ملك في حياته ، كالعائد بتعصب شاكه وحضانه ثم لا يقع
 فيها الصيد إلا بعد موته ورواى أهليته ، وكعلية وقف المريص الذي صبح أصله
 وكانت علته نورع على ورثة الوقف ميراثاً فإن نورع على من يكون موحوداً
 منهم حين وجودها وعلى من مات قبل ذلك ثم يكون حظه منها ميراثاً لورثته .
 وقوا بعدة الملك لدى رآل عن نيت في حياته إليه بعد موته كالوقف يتخرب
 أو يستثنى عنه فإنه ينتهي وتعود ملكيته إليه فإن كان ميتاً انتقل إلى ورثته
 بحسب الفريضة . واستفوا له ملك بعد موته وإهداء أهليته عند الحاجة
 إلى ذلك ، فقوا ما يحتاج إليه في تكفيله ونجهته ودفعه على ملكه ولا يملكه وأونه
 نظراً لحاجته وكذلك مقدار ما يحتاج إليه في سداد دينه وتسييد وصاياه ويبقى
 الموصى به على ملكه بعد موته حتى يقبل الموصى له ولا يدخل في ملك الورثة
 ولا في ملك الموصى في هذه الفترة . ومع أن الأصل هو حراب دمة بالموت
 قد أقوا له دمة حكيمة مشعورة بالدين بعد الموت إذا كان له مال أو كان له كميل .
 وهذه فروض الكفاية ، وما أكثرها ، قالوا بها وحجة على الكل ،
 وليس معنى هذا إلا أنها واجبة على جماعة المسلمين أو على طائفة منهم وليست واجبة
 على كل إنسان بعينه ، والجماعة من الناس ليس لها دمة حقيقة ولا أهلية حقيقية
 وهما لا يكونان إلا لإنسان بعينه . ولصدوت قد بين الفراء مصدره ، وهي طوائف
 وليس لأى فرد معين من هذه الطوائف حق بخصوصه ، ولا يجب أن يتم
 ما يخص كل طائفة جميع أفرادها ، فخط كل طائفة وحسب لمجموعة ، لا لإنسان
 معين ، وهذا الغموض ليس له أهلية ولا دمة حقيقية . وخمس المائتم وما يجب
 في الزكوة والحراج والعشر والوائب والضرائب التي يجوز للإمام فرضها ليست
 بموكة لأحد بعينه وهي ملك لجماعة المسلمين تصرف في مصالحهم . وأرض الحراج
 والأرض الموات والطرق والنقاط والأنهر العامة كلها بموكة للامة وليس لإنسان
 معين ملك فيها . والنقاط وتركات من لا وارث له ملك لجماعة المسلمين وليس
 لإنسان معين ملك فيها . وقسموا بيوت مال إلى عدة بيوت وحسب الكل منها كيانه

الخاص وموارده ومصرفه الخاصة وحملوه محلاً للإيجار له وللوجوب عليه وأهلاً
للإدانة والاستدانة فقالوا إذا ضيق بيت منها وفي لآخر سعة استقرض الإمام
من هذا البيت وقالوا به يتفق من بيت المال على القنطرة ويكون ذلك ديقاً لبيت
المال على صاحبها كما قالوا أن بيت الله ينقص له وعيه لأن ينقص له وعيه
كما يكون من أهل الاستحقاق يكون حصة من المحبة وأوحوا بقعة البيعة
على مالكمها مع أنهم ليست بساكنة وليس لها أهلية الوجوب وفي الوصية والوقف
على المسجد يكون ملك العين وعيه موقوف له مع أنه ليس بساكنة وبيت له أهلية
الوجوب. وأجاروا الوصية والوقف على الجهات كالفقراء وحملوا القصور وساء القضاة
وكل ما يمدد نفعه على العامة.

فهذه الأحكام وأشياءها وهي كثيرة جداً لا غروم إلا على أساس الدمة
الاعتبارية ولأهلية المقررة، وإذا نفي الفقهاء الدمة وأهلية الوجوب عن غير
الإنسان المدين فإنهم لا ينفون إلا الدمة والأهلية الحقيقيتين اللتين بشرن عن العهد
والعقد ولا يستنون الدمة والأهلية الاعتباريتين. وما دام فقهاؤنا يقولون ذلك
ويتمسكون بالجهات في الوجوب لها وعليها فإنهم قائلون حتى باشخص الاعتباري
الذي يترتب له القوانين الوصية ويقولون به ماوسع المديني، ويستوى فيه
من سيكون بساكنة، ومن كان بساكنة، واحدة من الجهات سواء أكانت
جمعة من الناس أم لم تكن من كدمين أصلاً. وإذا كان الفقه الإسلامي
لا يتفق مع لقول الوصية في بعض أفراد الشخص الاعتباري فليس معنى هذا
أنه لا يقول به.

٥٥٦ — بعد هذا ننقل إلى الدقة مخصوصه لننظر هل هو في نظر فقهاؤنا
ما يسمى في الشرائع الوصية شخصاً اعتبارياً أولاً.

أما أنه لا دمة له ولا أهلية بمعنى الحقيقي فهذا أمر لا ريب فيه. وأما أن له
دمة اعتبارية وأهلية حكمية فهذا مما لا ينبغي التردد فيه. أن نوقف كيانه الخاص
فهو منفصل تمام الانفصال عن أملاك الواقف بطلقة حتى عند من يرى أنه باق

على ملكه إن كان حيًّا وعلى حكم ملكه إن كان ميتاً حتى أن من الفقهاء من ذهب
إلى انقطاع صلته به وأنه لا تثبت له ولاية عليه إلا بالشرط. والموقوف للسكنى يجب
عمارة على من له سكه. ويحجر عليها، فمن وجب هذا الحق؟ لم يجب قطعاً
لألواقف ولا للموقوف عليه بل وجب للأعيان أوقوفة وإن شئت قلت وجب
لجهة الوقف. وعمارة الأعيان الموقوفة بالاستقلال ومونة الموقوف من حراج أو عشر
واحبة في علته فلن وجب هذا الحق وعلى من وجب، إن هذا الحق لم يجب
لأسان عليه له دمة وأهبة حقيقيتان. وإنما وجب لجهة الوقف، ولم يجب هذا
الحق على أسان عليه وبخاصة إذا كان لموقوف عليه حبة ليست من الناس أو جماعة
لا يحصون وإنما وجب في العلة لأعيان الوقف ولجهة وقف حتى أن المصروف
لا يكون له حق. لا في فصل من العلة بعد ذلك وتعتبر جهة الوقف مصرفاً ذات حق
في العلة مقدمة على من عداها وكذلك يعتبر بيت الله في استحقاق الشر والخراج
وعقبة رقيق الوقف وحديثه واحدة في من الوقف فلي من وجب هذا الحق،
وإذا تبرع متبرع بمائة وقف، وإحداث صان أو غراس فيه لم يكن ذلك ملكاً
محدثه وكان تمام لجهة الوقف وحققه اعتبر بممكا أو اعتبر موقوفاً. وإذا استهلك
مال الوقف أو اعتصمت عليه حتى وجب الصبر فمن يجب القيمة بها لا يجب
لغير جهة الوقف. وإذا اشترى الدبب ماشية وآلات من العبد لزرع أرض الوقف
ومن يكون ملكها، أم لا ليست بممكة لمشتري ولا للموقوف عليهم مادام استقلال
الوقف محتاجاً لها وإنما هي ملك لجهة الوقف. وإذا اشترى القيم ماصِل الوقف
مستعلاً ببيع إذا دعت الحاجة إلى بيعه لم يكن وقفاً على الصحيح ولكنه ليس
بملك للأسان عليه وإنما هو من لجهة الوقف وتبرع لها. وإذا رقت الاستدانة
الصحيحة فم يجب أدائها، إن أدناها وجب في علة الوقف، وإذا كان هلال
قد منع الاستدانة فإنه يضر إلى الدمة الحقيقية والأهبة الحقيقية ولا ينظر إلى ما عداها،
أما أبو الميث وجمهور الجماعة منهم أجروها وذلك لأن القياس وهو الأصل السابق
مقرر للضرورة أي أنه في يطرأ ولا إلى ائمة والأهبة الحكيمة وهم في يلوح إلى

من ظاهر أقوالهم لم يذهبوا إلى مذهب إليه الظير الزملي ولم يشتوا الدين في دمة
 القيم وإي أدتوه ابتداء في العلة كمال الحرج والعشر والحرة وكالدين يستدينه القاضي
 نفسه لا لا بد منه للوقف إذ لم يصرح أحد بأنه شئت في دتمه ويطالب به إذا عزل
 ثم يرجع به في العلة، بل الحق المستقيم هو ما أفتى به القاضي وتفق الدين وبعض
 الحنفية بما يؤيد أن القيم المستدين لا شئت الدين في دتمه، وكيف شئت في دتمه
 ديباً يطالب به شخصياً وإن رر لوصف عنه مع أنه لم يبل شيئاً في مقابلة هذا الدين
 وقد قانو في كتب القضاء بين الوقف يعصى له وعليه، الحق لتفاسي شئت للوقف
 بهه والوقف لا بد له من مثل ونب يتولى الخصومة عنه وهو إيا الواقف ومنصوبه،
 وإما الحاكم ومنصوبه. وقد تكلم الفقهاء في موطن الوقف من ناحية الولاية
 ولاحتصاص سهم من طر إلى موطن الأعيان وسهم من طر إلى موطن يتولى
 « مقر الإدارة ». وهذا التصح أن للوقف أهلية للوجوب قبالة وما عليه ونس دمة
 حكيمية عند الجمهور وله نائب وموطن وله حق التفاسي، فأكتفت به حصائص
 الشخص الاعتباري فلا حرج مطاع في حقه شخصاً اعتبارياً ولا يسوي ذلك
 مع كونه نظاماً إسلامياً له قواعده ومقوماته الخاصة، فإن هذه القواعد
 وتلك المقومات متفقة مع مقومات الشخص الاعتباري تمام الامتثال.

الفقرة العامة في الاستئذان :

٥٥٧ — الأصل في الاستئذان، أي الاستفراص والشراء بالنسيئة، في نظر
 هذا القانون أنها لا تجوز من الناظر إلا بإذن من المحكمة الشرعية، والمحكمة
 التي تمنح هذا الإذن بالحكم الشرعية من محكمة التصرفات لأنه عمل ولائي محض
 لا خصومة فيه، وإذا صدر هذا الإذن من محكمة جبرية أو من محكمة قضائية
 وإن كانت شرعية لم يكن دماً معتبراً لصدوره من لا ولاية له في إصداره طبقاً للنظم
 المنعمة ولو أنه صدر من محكمة تصرفات غير مختصة طبقاً لقواعد الاختصاص
 كان إدارياً محضاً، وشأنه في ذلك شأن الأحكام والقرارات التي تصدر من محاكم
 غير مختصة لسبب غير فقدان الولاية

وانقضى قد اشترط لجواز الاستدانة إذن المحككة وحدها ، فلم يوجد هذا
الإذن لا تكون جائزة ، فلا عرة بإذن الواقف وإن كان شرطاً في عقدة
الوقف ، ولا بد من المستحقين للناظر بالاستدانة ، ولا باستدانتها إذا كان
هو المستحق لوحيده

٥٥٨ - ولا يعرض القاصر ، لا لاستدانة الناظر ولم يعرض لاستدانة
القاصي ولا لاستدانة الموقوف عليه أو من يسوب عنه أو يمثله إذ لم يكن له ولاية
على لوقف ولا لاستدانة شريكه بوقف . كما أنه لم يعرض في هذه الحالة عدة لأكثر
من جواز الاستدانة بالإذن وعدم جوارها بدونه ، ولم يعرض لبيان ما يجوز
الاستدانة له وما لا يجوز ، وترك حكم ذلك كله لمذهب الحنفية ^(١)

٥٥٩ - وقد أطلق القاون الناظر فشم كل من يتولى إدارته ، ويستوى
في هذا أن يكون الناظر هو الواقف ، شرط لنفسه الولاية لنفسه في عقدة الوقف
أو لم بشرطها ، كان هو المستحق وحده أو لم يكن مستحقاً أو كان له شركاء

(١) قد مره ههنا لاستدانة غيره مطلقاً وإن كان لا بد منها وحدها ، وهذا على
ما مره كانت غير من مدعي وذهب في أنه لا خلاف في جوارها منه ، وفي النسخ أن القاصر
حلاله كما ذكره القاسمي . وذهب المذاهب في جوارها للمرة والخراج ودفع الغنائم عن
الرجوع فإن الأحكام تكون ما مره مدعي ألا تمكنه المصداقية بعد المباشرة به أحد
أصولها ولا أن يرد بها أحد كماله لك وألفه خلاف ما عرفت عند تشييد أن المختار
أن يرفع الأمر إلى القاضي ، وقال ابن أبي عمير : أراد الاستدانة لعمدة في نفس المدعي أمره الحاكم
بأن لا خلاف وإلا في المسألة روي ، وفي الحديث : أصبح ابن أبي عمير أمر القاضي بالاستدانة
هذه ، صرح به المصنفون في القبر وذهب في ردودهم وذهب الآخرون إلى أن يرجع إلى
المسألة ونسبها إلى المدعي كان له من مدعي مطلقاً وإن كان لأب منه فإن كان بأمر
المدعي حار ودفعه إلى القاضي ونسبها إلى أن لاستدانة من لا بد منه كناية وشراء
تجور ، وأولى أن يكون في القاضي ، وقيل الأولى حلاله لما علم من تغير الأحوال .
والأمر الذي لا بد منه لا يمكن أن يكون حراً إلى عين الوقف ذي الملك بل قد يكون
غير ذلك لو كان وقف على مدعي بعد جواره لاستدانة من فيه ضرورة نص عليه ،
وذكر من أصبح مسجد لأمه وحبيب ولأبى وأخيه .

وأشهر خبر مدعي في الاستدانة ما لا بد منه ألا يسير إدارة أمه وتصرف من
أجرها من كتب مسودتها لا يجوز . وفي ابن أبي عمير في ذلك أنه أصبح لإخوته فشم
الولاية منها ولم يقع في وجود ذلك لا يسير فيه أمه من مذهب من أن معنى به ضمان
الإجازة لصولة مدعي عدم ضروره كما مره سابقاً .

في الاستحقاق ، وأن يكون منصوب الواقف ، كان الواقف حياً أو كان ميتاً ،
وأن يكون منصوب القاضى ويستوى أيضاً أن يكون الواقف قد اشترط للناظر
الاستدانة أو لم يشترطها ، وقد أراد الشارع بهذا الإطلاق أن يكون للمحكمة
رقابة على الأمر وتقدير لما إذا كان محتاجاً للاستدانة أو غير محتاج إليها
لأن العلات أو أكثرها قد لا تكون للناظر على أن أثر الاستدانة وشغل العلة بالدين
قد يمتد زمناً طويلاً يذهب فيه الواقف والناصر والمستحقون الموجودون
حين الاستدانة إلى غير ذلك من الاعتبارات التى تنص على أن يكون لدى الولاية
العامة الإشراف على ذلك والقول الفصل فيه .

الاستدانة

٥٦٠ — واستثنى القانون من هذا الأصل لاستدانة إدارات من طريق
الالتزامات العادية لأجل إدارة الوقت واستغلاله فقد أجازها الناظر بدون إذن
لكى يتمكن من إدارة الوقت بسهولة ويسر بالوقت المادية دون أن يلحقه
حرج فالمراد بالالتزامات العادية الاستدانة للأمور العادية وهى الأمور الوقفية
التي يحتاج إليها في الإدارة والاستغلال كدفع الضرائب واستئجار العاملين
في الزرع وشراء ما يحتاج إليه في إصلاح آلات الري وقت العمل والحاجة كترس
ساقية السكر وسير آلة تقطع أو سرق وماشية سقطت أثناء العمل بحيث تموت
المصلحة إذا احتاج للإذن ، وكطفلاء المسكن وإصلاح بقعة ليرضى الساكن
الجديد بالسكنى ، وشيأ ذلك . أما شق القرم وحفر المصارف وعمارة المنحرب
من المباني وشراء آلات الري وشيأ في غير أوقات العمل ، فإن هذا ونظائره
ليس من الأمور العادية ولا بد في الاستدانة به من إذن المحكمة الشرعية .
وأياً ما كانت الحال فمن الالتزام العادى وغير العادى موكول للعرف ولتقدير
المحكمة إذا رفع الأمر إليها ، فالناظر له أن يتصرف وعليه أن يتحمل مسئولية .

الاستدانة الخاصة وغير الخاصة

٥٦١ — أكتفى القانون بالنص على حوار الاستدانة بين المحكمة ،

وجوارها بلا إذنه فيما يحتاج إليه عادة لإدارة الوقف واستعماله ، وعدم حوازاها
 فيها عدا ذلك ، ولم يبين ما يترتب على عدم الحواز فهو متروك لحكم الفقه .
 وقد عرفت أن الاستدانة متى كانت جائزة كان الدين واجب الأداء من عدة الوقف ،
 كما عرفت ما يتعلق مشوته في ذمة المستدين وبالطامة به إذا مات أو عزل .
 أما إذا كانت الاستدانة غير جائزة فقد قلنا أنه يمس ولا يرجع بذلك في عدة الوقف
 ويعتبر متبرعا ، فيكون مطالباً بالدين شخصياً ، كما دوا أنه يعزل لأنه تصرف
 تصرفات غير جائزة .

أما استحقاقه للعزل فقد ذكره في الخيرية بإطلاق وهو متفق مع القاعدة
 التي وردت في البحر وغيره إذا كان على ما أنه تصرف غير جائز أما إذا كان جاهداً
 بذلك أو مدولاً فتنقض كلام الفقهاء أنه لا يعزل من أجل هذا .

وأمّا باعتباره مدماً متبرعاً لا رجوع له في المدة به محل نظر حدى . ويلوح
 لي أنه هو الأمر في قول الطرسوسى في أتعاب أوتابى : « في بعض الفتاوى مخرج
 أنه إذا استدان المقر بغير أمر القصى يضمن » ولم يرد ولم يفتق على ذلك
 نبي كلمة ، ويرده الحكم مثل هذا الأسلوب وسكونه بشر بأن في النفس شيئاً
 من ذلك ، وعدتها حدية تشعر بامد الرجوع بشراً سبداً . وسكن لم ينشع
 الرجوع ، فأقصى في الأمر أنه إذا استقرض أو اشترى بغير إذن وقع الاستقراض
 والشراء له فكل ذلك ماله فإذا نفعه كان ماله فيها لا مد منه للوقف من ماله
 وقد قد نال رجوع به نفع من ماله . أن أمر التبرع وعدم الرجوع لا يستقيم
 إلا إذا قد أن الدين لا شئت في دمه بل يجب أنشاء في علة الوقف ، وإن ائفاه
 من ماله إذا لم تكن للوقف علة يكون من قبيل الاستدانة كما فهم أن عاشرين ،
 وهذا مما يقوى وجهة نظره وإن يرفقه أحد

السرية والأهراء

٥٦٢ وأحكام هذه مودة تسرى على الأوقاف القديمة والأوقاف
 الحديثة ، في الحوادث النافعة والحوادث اللاحقة . - طر إذا كان قد استدان

قبل العمل بهذا القانون استدامة عادية لأجل مدة ثوب واستمالة بدون أن
تصح استدامته حادثة فله أن يرجع في أمته مستند وليس لأحد أن يؤاخذ
بما يصح وإذا كانت استدامة قبل العمل بالمدون بناء على شرط من الأوقاف
تصبح استدامته غير جائزة ، هذا هو ما يقتضيه عموم المرسوم ، ولكن هل لأحد
أن يذهب إلى تصميته وموافقته ، أما عدم اللواخذة ، فوضح لأنه حينئذ تصرف
كل تصرفه جازاً ، وما تضمنه فيه محل شك قوي .

وما يستوقف للنظر فيه أن حكم هذه المادة مع ما فيها من التيسير لا ينطبق
على الأوقاف الواردة بالمادة ٦١ .

٥٦٣ — وهذه المادة توضح مشروع الأول من وضعها ، فله العدل
محمس الشيوخ ، وقصد من وضعها هو الحكم الاستثنائي في ردّها ،
ولم يرد في تقريرها ، لا ما تنطبق عليه الحكم وهو ، فتصيرت عليه أيضاً
المذكورة التفسيرية لمشروع شئ ، ولكن هذا لا يقتصر ، وذلك القصد
ليس من شأنه أن يبرهن شيئاً من دلالة المادة ، صحة

٣ — النظر على المحنة المقررة

مادة ٤٦ — بدست المحكمة الوقف أو كان مستحق نصيب
مقرر وحب بامة كل مستحق ناصر أعني حخته متى كان أهلاً للنظر ،
ولو خالف ذلك شرط الأوقاف .

٥٦٤ — فالت المذكورة التفسيرية في هذا الموضوع قولها بامة ، وهي
« قد يكون أمر نصيب الشكوى من إهماله وضعه هو تصرفات الطار وما يصير
عليه أكثرهم من الصف باستحقاقه وعشيرة حقوقه شئ لأسباب ، وإهماله
في دوره أمين والعباية بها ، لا دحض يزدى في صلب الفقه وكثير ما يؤدي إلى
حرف ومن أوضاع بعض أعياه بل ضياعها كلها ، ولم يجر إلى هذا سوى أهم

لا يعملون لأنفسهم أصلاً ، أولاً يعملون لها خاصة ، وقبل أن يسلم من يعمل لغيره من الطمع والخشع والإهمال ، وعمل الناس لغيره قد يكون ضرورة اجتماعية في كثير من المواقف ، إلا أنه يجب أن ينظر إليه كضرورة لا أقل ولا أكثر ، فلا يجوز الالتجاء إليه متى أمكن أن يعمل كل شخص لنفسه وللوصول إلى هذا الغرض احترام المشروع القول بقسمة الوقف ، وعدم بعض القسمة في ريع الوقف ، لتستقر الحال ، وأوجب بقسمة كل مستحق حظاً على حصته ، متى كانت حصته مفررة ، أما من طريق قسمة الوقف ، أو من طريق الواقف أن كل قد وقف عليه حصصاً محددة مفرزة .

٥٦٥ - وكان من مقتضى إطلاق القول في هذه المسألة أن يكون حكمها متساوياً لجميع الأحوال ، وأن يطبق سواء أكان بوقف ميت أم كان موحوداً ، كانت له الولاية على وقفه أو لم تكن . وبشكل متى راعينا أن الوقف باق على ملك الواقف مادام حياً ، وأن ولايته على وقفه من الولايات الطبيعية ثبت له وإن لم يشترطها بل وإن ضاها عن نفسه ولا نزول عنه إلا إذا سدت منه مقتضى شرعي ، وكما أن له الحق في نفس الولاية له الحق في تعيين القوام وعزله ، وأن ولايته هذه مقدمة على ولاية القاضي لأنها ولاية خاصة وولاية القاضي ولاية عامة وأن الماطر على وقفه في حياته من إلا وكيلا عنه ، متى راعينا كل هذا وراعينا أن الشارع لا يحاول في أي موطن أن يمس ولاية الواقف على وقفه أو على جزء منه فعين القول أن هذا الحكم لا يتناول هذه الحال ، وقد يشعر بذلك قول المادة « ولو حالف ذلك شرط الواقف » حيث اقتضت في الفاية على ذكر مخالفة الشرط ، ولم نشر أي إشارة إلى ولاية الواقف به ، ويؤيده اقتضار المدكرة التفسيرية على مصوب الواقف ومصوب القاضي . فبقا قسم الوقف أو كان لمستحق نصيب مفر من الواقف وكان الواقف لا يزال حياً وله الولاية على وقفه وما يتفرع عنها من ولاية نصيب القوام وعزله فإن الحكم الوارد بهذه المادة

لا يطبق لأن الولاية الحقيقية على لوقف للواقف معه وذا سره غيره لا يكون
ذلك لا تنوية منه ولم يكن لتولي إلا محدود وكيل عنه
وإذا كان لوقف حياً ولكنه كان عديم الأهلية من كان محنواً أو معتوهاً
طبق هذا الحكم إذ ليس له ولاية على وقفه ولا حق له في صب القوم وعزلهم
والقسمة ما دامت هذه الحال تكون لازمة لأن اشتراط رضا وقوع القسمة
واشتراط استمراره للروم يقتضي حتماً أن الكلاء في الوقف متى توفر له الرضا
المعتد به ما من لا يكون أهلاً من قسمة تقع في حياته دون وقف على شيء
وتكون لازمة ومن هذا يتضح أن الوقف فاقد الأهلية هو وأيت سواء
بانظر بحكم هذه المادة وإذا فرض أن الوقف عدل طبق حكم هذه المادة
عادت له الأهلية كاملة انتهى العمل بحكمه وصار الأمر به أن شاء بقى المستحق
بصرفاً على حقيقته على أنه وكيل عنه وإن شاء عين غيره وإن شاء تولاه بنفسه
وإن شاء ألقاه مهرباً وإن شاء بقص قسمة أوقفه وبقي لأمر في تطبيق هذا
الحكم في الحايين دائراً على ما وصفت إلى أن يموت الوقف فيستقر العمل بهذا
الحكم الذي لا يطبق إلا حيث يكون الوقف ميتاً أو في حكم ميت بالنسبة
للولاية على وقفه

وإذا جازى الوقف لنفسه أو عزل من الولاية على وقفه فهل يطبق حكم هذه
المادة أولاً؟ أن قسماً من حقه في نصب القوم وعزلهم حق مستقل لا يرادى روال
ولا يته منه على وقف كما دعت إلى ذلك المحكمة لمبدأ الشرعية بمصر قديماً
في بعض أحكامها وحب لا يطبق حكم هذه المادة وإن ذهبنا إلى ما هو الفقه
والحق من أن ولايته في نصب القوم وعزلهم متفرعة عن حقه في الولاية
على وقف ويستلزم أن يوكلا في الحياة ويذهب بمادة حق تنسكه حتى إن شرطه
فيها يطل إذا طرأ عليه قبل موت ما ساق الأهلية، وحب اعتدله كالميت
في حق لولاية ويطبق حكم هذه المادة ولا يتبع من تنصيبه أو القسمة لا تحصل
ولا يرد إلا برصه لأن لا تطعمه إلا حيث تكون القسمة غائبة ولمستحق نصيب

معرزاً أما إذا نقص، فوقف بين تطبيقه يكون متبياً لرؤال وضع المسألة الذي
افترضه القانون .

ويحتمل لنا من كل ما سبق أنه إذا كان لواقف الولاية على وقفه وولاية
نصب قوامه وعرفه أو لم تكن له الولاية على اوقف وسكن له ولاية نصب القوام
وعزهم نصب . أن صبح القول بذلك ، لا يطبق حكم هذه المسألة لما عرفنا من أن
الشارع ، لم يتجه إلى تأسيس نوع من أنواع ولاية الوقف متى كان من
الممكن نعماناً ، أما إذا لم يكن له على اوقف أى نوع من أنواع هذه الولاية
طبق هذا الحكم وإن كان من حقه أن ينصب نفسه ، لأنه لا ولاية له على هذا
اوقف فهو لا يطرق إلى ولاية كبر مات .

٥٦٦ — وهذا القانون ، يقرر للمستحق حق النظر على نصيبه المعرز ،
بما أعطاه الحق في أن يقيم المحكمة بطرأ عليه ، فإما تحصل هذه الإقامة
لا يكون له حق في النظر على نصيبه المعرز أو الذى أوقفه وإن كان خالياً
من النظر

وقد راعى الشارع في هذا أنه في لأعم الأعس يكون هذا النصيب في نظر
غيره فإثبات النظر عليه لهذا المستحق يستدعى إخراج هذا المعرز من النظر والبحث
في أهمية المستحق للنظر عليه . فعمل ذلك من عمل المحكمة يستلزم كل راع من
من أيسر الطرق وهذا المسالك هو الذى ملكه هذا القانون في نصه الذى
سرت والذى يأتى ذكرها . فليس لصاحب النصيب المعرز أن ينشر لولاية عليه
بحكم القانون ، واستعادته هذه لولاية لا تكون ، لا بعد إخراج غيره من النظر وإن
كان وإقامته هو بطراً ، قد تقوم به المحكمة بعد الإخراج بإقامة ، أى مسح
وإنشاء للولاية وليس تمكيناً لأن التمكين لا يكون إلا حيث يكون النظر بقاءً
لممكن من طريق آخر غير طريق نصب القاضى له . أما صاحب النصيب المعرز
فإنه يكون منصوب القاضى وإسب كان نصه واحداً وليس منصوب الواقف
ولا منصوب القانون

٥٦٧ - وقول هذه المدة « وجب إقامة كل مستحق باطراً على حصته »
 وصح تماماً في دلالة على أن المراد إقامته في البطر عليه وحده ، لأن اسم البطر
 لا يستعمل مطلقاً إلا ليس يكون له حق النظر كاملاً لا يترك فيه سواء ، فالقول
 بأن يجب إقامته « صريحاً » على حصته لا ينافي بقائه البطر الأصلي ولا يقضي إخرجه ،
 قول باحتيال بعيد جداً ينافي إطلاق اللفظ وحكمة المشرع وإسناده ، هذا إن
 المذكرة التفسيرية قد قطعت كل احتيالات قوف : ومتى وحيث إقامة مستحق باطراً
 على حصته قامت به المحكمة وأخرجت البطر على الوقف من غير هذه الحصة
 وإن كان منصوب الوقف وتقيم فيه مستحقها .

وإخراج البطر على الوقف من البطر على هذه الحصة من إبقاء لولايته
 عليها ، لأن انتهاء الولاية لا يكون إلا حيث تكون مؤقتة حتمية ونهائية ،
 أو تكون قد اعتبرت مؤقتة كما جرى هذا التماثل على ما ثبت لا عندى في لفظة
 الأخيرة من المادة ٢٩ ، ومن إخراجها لا قطعاً لولاية كانت دائمة فعلاً فصحة
 اقتضاه وعزلاً من البطر وإن لم يكن اسمه محراً ولا حياً ، وهو في هذا المعنى
 كإخراج البطر « ما رد المادة ١٥ وإخراج البطر على الوقف الجبري إذا لم يكن
 من الفئات بسبب المادة ٢٧ ووجد من يستحق البطر منها

٥٦٨ - ومن الواضح أن الإخراج لا يكون إلا حيث يكون هناك « صريحاً »
 فإذا كان الوقف كله حالياً من البطر أو أخرج البطر نفسه من البطر على هذه
 الحصة وكان خروجه منه لا يحتاج إلى إخراج من لقاصى لم يكن هناك إخراج
 بداهة ، وكذلك لا تكون هناك إقامة إن لم تكن إليها حاجة فتو أن البطر « وقف
 أقررت له حصة من أعيان الوقف لم تكن هناك حاجة إلى إقامته مرة أخرى
 في البطر عليها فهو باطر عليها من قبل مع غيرها ولا يزال حراً عليها قائماً بهدته
 عليها ليس إلا تحصيل حاصل وصريحاً من العت ، ولو أن مستحقين كانوا أنفسهم
 الوقف مائة وفيهم كل منهم مائة على الأعيان التي بيده أو كانت المحكمة قد أقامت
 كل مستحق باطراً على بعض الأعيان ثم قسم الوقف بين مستحقيه وكانت نتيجة
 القسمة أن كل صيب كل منهم ما هو باطر عليه من قبل لم يكن هناك محل لإقامة
 جديدة لم تذكر . أما إذا كان الوقف قد شريط في مدة الوقف أن يكون كل

مستحق باطلاً على حصته ومولوا النظر عليه بهذا الشرط ثم اقتصروا الوقف وكان لكل منهم حصة مفرزة، دامت المحككة كل مستحق حصراً على حصته وأخرجت الآخرين من النظر عليها، وشرط الوقف لاعتنى عن الإمامة في هذه الحال، فهو إما أن يأخذ كل واحد على حصة شائعة في جميع الأعيان لا على أعيان مفرزة في احتصاص به كل منهم من ذبائح كان نصيبه في بخره ونصيبه الآخر في بخر الباقيين فوجب لإخراج ووجبات الإمامة، ويكون بخر كل منهم على حصته نصيباً مستمداً من شرط الوقف والنصب الآخر مستمداً من القامى، وفداً يبقى أن تكون صيغة الإخراج دالة على أنه جراح من النظر على ما كان المخرج ناصر عليه من هذه النصيب وصيغة الإمامة دالة على إمامة المستحق في النظر على ما يمكن باطلاً عليه من هذه النصيب، فإن كانت حصص كل مستحق ربع الأعيان مثلاً كان بطراً على ربهما التبع شرط الوقف وحصراً على ثلاثة أرباعه، إمامة القامى

٥٦٩ - وقد عرفنا من قبل أن جراح النظر من النظر على الحصة مفرزة عزل وإن تولية المستحق إمامة، فيحصل لكل أحكام العزل والإمامة ومسا لأحكام الواردة بالمواد ٢٩٠، ٣٢٧، ٣٥٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها

٥٧٠ - والذين يعتد بوجوب على المحككة إمامة المستحق في النظر على حصته لمفرزة بطراً له ورعاية لحقه قبل النظر إلى أي اعتبار آخر فهو حق مقرر له ولا واجب عليه، فإذا أياه لم يجبر عليه، وإذا لم يطلعه لا تشمل المحككة به من تمام نصيبها. وإذا أسقط المستحق حقه في النظر على حصته المفرزة قبل الإمامة لم يسقط بهذا الإسقاط فقد عرف أن القانون لم يوجب له حق النظر وإنما أوجب له حق الإمامة لما لم يحصل لا يكون حق النظر ثابت له ويكون تدرله عن النظر إسقاطاً لحق لم يجب، وما لم يجب لا يسقط وإذا كان النظر لا يسقط بإسقاطه قبل الإمامة بقي حقه في المطالبة بها قائماً. وإذا تنازل عن حقه الذي قرره له القانون وهو لإمامة لم يمتنع ذلك من المطالبة بها لأنه إسقاط لها قبل وجودها، وإن حمل تدرله على التنازل عن المطالبة بها لم يمتنع ذلك مستقلاً لأن المطالبة من الأمور المتجددة فكان ذلك في الحقيقة امتناعاً لا إسقاطاً فأنشئت حق الروحة في القسم

وحق خاصة في إمساك لصغير وحق المرأة في النفقة فلا يتمتع إسقاط الحاضر منها
لمطالبة بها في يأتي . فتدبرل المستحق قبل الإقامة عن البطر ، وعن حق الإقامة ،
أو عن حق المطالبة بها ، كل ذلك لا أثر له .

والمستحق إذا أقيم في البطر كان منصوب القاضي كما عرف من قبل ، وإذا
تدبرل عن البطر كان حكمه حكم أي منصوب آخر من القاضي ، والتحقيق في
منصوب القاضي أنه يخرج من البطر بإخراج نفسه من غير دفع عن . خرج
مضى عنه القاضي الذي يملك من إقامة البطر وإذا تدبرل عن البطر بعد الإقامة
ثم أراد العودة إليه هل يجب إقامته ثانية أو لا يكون هناك وجوب ويستمر الحق
الذي قرره هذه المادة سابقاً والساقط لا يعود ؟ ولم يكن هذا إلا حكم
هذه المادة لسكان من لمكان أن يقول بالسقوط وعدم العودة اعتباراً من حين
في منصوب الواقع ، غير أنه يوحد اعتبار آخر وهو أن حصته متى وهما مستقلاً
والبطر عليه سواء أحدى عنها وإن كان من مستحقها بعد ، وإذا كان المستحق
صالحاً للبطر عليها وجب على المحكمة أن تقر انتهاء ولاية الأختى ساء على طلبه
ويتلو ذلك وجوب إعادته في النظر طبقاً للفقرتين الأولى . الأخيرة من المادة ٢٩ ،
وإذا عرضنا أن هذه المادة لم نسمعه في وجوب الإعادة أسمعته تلك

وإذا كان المستحق «حراً على حصته أو على نصيبها شرط الواقف وتنازل
عن البطر سقط حقه المستند من شرط الواقف ثم لا يعود به تنقضى هذا الشرط ،
أما حقه المستند من لقانون به حق آخر لا يتأثر بهذا التنازل ويكون القول
فيه ما قدمنا .

المختصر

٥٧١ - والمستحق في هذه المادة لا يفاضل لمستحق الذي هو باقتر على
حصته بالعمل إما بتنقضى شرط الواقف أو بإقامته من القاضي كما عرف من قبل
وكذلك الواقف ذو الولاية على وقته إذا كان هو المستحق الوحيد أو شريكاً في
الاستحقاق فإن ولايته ثابتة على كل وقته وإن كان للوقف باقتر تنقضى شرطه
فهو في غير حاجة إلى إقامة ، كما أنه لا وحه لتدخل القاضي لإخراج منصوبه
وهو حي لأنه مجرد وكبل عنه فإن شاء استنقه وإن شاء نعه .

والمستحق ينال المستحق استحقاقاً أهياً ، كان استحقاقه واحداً
أو كل احتياجاً ، ويتولى أن يكون استحقاقه من بعده لغير ذريته أو لهم ،
و... أن تكون له ذرية أو يرعى أن يكون أو لا تكون له ذرية
ولا يرعى أن تكون .

أما المستحق استحقاقاً حيزياً إن كان جهة فاعله صاهر وذاته لا تكون
طراً ، وإذا كان لها مثل فاعله أو شرعي فلا حق له في النظر ولا تحب إقامته
لأن القانون لا يعتبر كأحد المستحقين في هذا وهذا الاعتدال لا يشت إلا بالنسب ،
بل الوقوع أن هذا كان قد أريد ولكن الشارع لم يأخذ به وحري على أن هذا للمثل
ليس به أي مدخل في أمر النظر على الوقف . وإن كان المستحق استحقاقاً حيزياً
من أهل الاستحقاق ، وهم الآدميون ، فلا يكون له صيب مقرر من طريق
القسم كما عرفت من قبل ، وقد يكون له ذلك بحكم الوقف كما لو حمل الوقف
عبد مقرر من وقفه موقوفة على حصة العلم من ذريته أو على الفقراء من قرابته
أو على ذوي العاهات من قرابته فلم يوجد إلا واحد ، وقد يكون من طريق
إعاقب لأن حمل استحقاق عين موقوفة من وقفه على إمام مسجده عليه أو مؤذنه .
وهو مستحق لاحق له في النظر ولا تحب إقامته إذا كان هناك من يستحق
النظر على هذه الحصة حيزية تقتضي أحكاماً هذه ٥٧ . أما إذا لم يوجد مستحق
للنظر تقتضي أحكامها كما سيأتي . هذا ويحتج به أنه طناً لأن حكم هذه المادة
لأنه مستحق به صيب مقرر والعرض أن أحكام المادة المذكورة لا محل
لتطبيقها ولا مرض .

أهنية المصطفى للنظر

٥٧٣ — وقد اشترط القانون في إقامة كل مستحق طراً على نصيبه المقرر
أن يكون أهلاً للنظر ، وهو ما يبرهن لبيان الأهلية للنظر فالمرجع في هذا إلى
مذهب المصنف . وقد أطلق القانون في ذلك قول من كان أهلاً للنظر ، ولكن
سوف نذكر في قوله المذكورة تفسيره « وإنما تحب إقامته إذا كان أهلاً للنظر عليها »
فليس أن من أراد أهنية مطلق النظر بل الأهلية للنظر على هذه الحصة ، وما
أمر به محتمل بعد يكون المستحق أهلاً لمطلق النظر وأهلاً لا يمر على حصته .

وقد يكون أهلاً للنظر عليها وليس أهلاً للنظر على غيرها ، كمن كان باطلاً على الوقف قبل قسمته وضم إليه آخر لأنه لا يقدر على إدارة جميع الأعيان ولكنه كان قادراً على إدارة نصيبه ، وكمن عزل من النظر على وقف هو وشريكه أو شركاؤه لاستحكام الخلاف بينهم ، ومن عزل من النظر على الوقف منه لاستحقاق من المستحقين وعتبه استحقاق الآخرين ، فإن شيئاً من هذا لا ينافي أهليته للنظر على حصته لانتفاء المصلحة التي اقتضى عزلها في الوقف العام ، ثم قد يكون في ارتكاب هذه الأمور ما يوجب فساده ، ولكن عمل الحاكم من زمن بعيد قد استقر على أن التسبب وسعده لا ينافي الأهلية للنظر وإيها ينافي إذ كان مقفلاً بمحور على المال الذي في يده ، ومن البين أنه ليس أحد ممن ذكره محروكاً على حصته . وقد يكون أهلاً للنظر في حداثته ولكنه ليس أهلاً للنظر على حديثه كما وكانت هذه الحصة مستثنى أو مدرسة وهو ممن لا حرة لم إدارة استثنيات أو المدارس فإنه لا يكون أهلاً للنظر عيهم محروكاً عن ذلك .

٥٧٣ — ولا بد أن يكون أهليته للنظر على هذه حصة أهلية تامة فهو أهلاً للنظر على وقف ارتكبه فيه حصة من أوقفت حصة تامة إليه في بدوته وكان مستحقاً في وقف آخر وقسمت وكنت له فيه حصة مبررة وتضمن حاله فلا تخور إجماعه . وكان ما ارتكبه لا يحسم أهلاً للنظر على حصته منفرداً لأنه ليس أهلاً ولا معنى لإقامته مع غيره . وثمة كون باطلاً الباطل الأصلي ، لأنه لا فائدة له . كان قد قسمه مع الإله بالاعتراف ، ولأنه لا وجه لإقامة باطل مشترك غيرهما مع إجماعهم . به من حين قسمته هذا إلى ما في متعدد من مساوي . لدى حسمت إشرع على مسمه ، لا بعد إضرارة . ويد كان باطلاً على كل الوقف ثم ضم إليه ثقة وكانت له حصة مبررة من أي طريق لا يقدم مفرداً عليه . كانت لأبيات تحمله غير أهل الباطل عيهم مفرداً وتبقى الباطل الأصلي باطلاً مسمه .

٥٧٤ — وقد كان مستحق غير أهل للنظر على حصته بأن كان عديم الأهلية أو ناقصاً ، أو كان عتلاً . وكانت قدرته أو ملكه يحمله غير أهل للنظر عيهم ومن هذا القدرين حكم في هذه الحصة لا إضرارة ولا إشارة . وقد كان الوقف باطلاً مسمه شرط أو باطل أو باطل مسمه . فلا سبيل وفي إضراره تطبيقاً

لأحكام هذه المادة التي لا حكم لما في ذلك ، كما أنه لا سبيل لإخراج منصوب
القاضي طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ لأن هذه الحصة وقف مستقل في شأن
الطر ومستحقها لا يصلح له . نعم هناك فيما يتعلق بمنصوب الواقف أحكام الفقرة
الثانية من المادة الثانية والعشرين فإذا كان العمل بشرط الواقف في النظر على
هذه الحصة لا قائدة فيه للواقف ولا هذه الحصة ولا لأهلها كان شرطه باطلاً
في هذه الحال بقوة القانون وبقي القاضي عليها فائزاً كما لو كانت خالية ، وهناك
أيضاً فيما يتعلق به وبمنصوب القاضي ما هو التحقيق من مذهب الجمعية من أن
للقاضي إخراج منصوب الواقف ومنصوبه من النظر إذا كان في ذلك مصلحة ،
وهو الأساس الذي قامت عليه أحكام هذه المادة . وقول المدكرة التفسيرية في
شأن من ليس أهلاً للطر على حصته « ولكن يجب أن تنحصر في هذه الحال إلى
من له الولاية على ماله وإلى أشد الناس اتصالاً به وأحرصهم على بقائه » ليس
تفسيراً لمعنى المادة ولا بياناً للحكم يستفاد منها وليس إلا إشارة إلى الحالات التي
يستر فيها شرط الواقف باطلاً طبقاً للفقرة الثانية المدكورة وإلى ما تنصى به القاعدة
الحققة عند فقهاء الحنيفة ، وتوجيهاً وإشاداً إلى ما يسمع إذا اقتضت الحال الإفادة ،
إما لا اعتبار الشرط باطلاً أو لإخراج الناطر طبقاً للقاعدة السابقة أو لكون الواقف
كاه شاعراً أو لكون الحصة شعرت بتداول الناطر الأصلي عن الطر عليها ، وليس
المراد منها إخراج الناطر الأصلي في جميع الأحوال وإقامة ناطر عن أشارت إليهم ،
ولو سلم أنها أرادت ذلك لكان محذوراً ليس له قوة قانونية فإن وطبيعة لمدكرات
التفسيرية التداول والإبصار لا إنشاء أحكام جديدة لا يمكن أن تستفاد من
متون القوانين . فالناطر الأصلي على حصة من ليس أهلاً للنظر عليها إذا لم يبطل
الشرط بالنسبة لنظره عليها ولم يكن محلاً لتطبيق القاعدة الفقهية عليه ببق ناطراً
عليها ولا يجوز إخراجها ليقام أحد ممن ذكره بالمدكرة التفسيرية .

٥٧٥ — أما إذا كان المستحق أهلاً للنظر على حصته فإن من الواجب
إخراج الناطر عنها وإقامته هو ناطراً عليها منفرداً وإن كانت في ذلك محالة
لشرط الواقف في الطر . فإذا لم يكن المستحق ناطراً عليها وكان لها ناطر أخرج
هذا الناطر وقيم هو منفرداً ، وبأن كان النظر له ونظيره أقيم منفرداً عليها وأخرج

شريكه من التفار عليها . وغنافة شرط الواقف قد تكون باخراج ماعود به المهر
أو مشارك المستحق ، وقد تكون مدم لعمل بنهيه كما لو شرط حرمان مستحق
من لضر على هذا لوقف أو على شيء منه بإطلاق ، وشروط حرمانه إذا استند
أو أقام أو تزوج أو أتى عملاً معيباً . ولا يمكن في ذلك شيء مما يسبى أهليته للضر
على هذه الحصة ، أو كان وقف أو غير وحرمة من الاستحقاق والمطر بصاً ثم
مات بعد العمل بالقانون . وتنت له جروم نصيبه لو احب من الاستحقاق وأورث
له حصته .

الحصة المفترزة :

٥٧٦ — الواقف أن يصيعة هذه مادة جاءت غير دقيقة . فقد قالت « إذا
قسمت المحكمة الوقف » مع أنه لا حاجة إلى ذكر القصة مع ذكر النصيب المهر ،
نعم هي قد أطلقت القول وقد بهم من هذا أنه لا تحب إقامة المستحق على حصته
المفرزة إلا إذا قسم الوقف كله . وعطفت على فعل الشرط فمات « أو كان المستحق
نصيب مقرر » وقد بهم من هذا أنه تحب إقامة كل مستحق نصيباً على حصته
وإن كان نصيب المهر لواحد منهم حسب . وعبرت في التعبير فاستعملت أولاً
« نصيب » واستعملت ثانياً « حصته » مع أنها تريد من الحصة نصيب النصيب هم
يكن تحت ما يدعو إلى ذلك . ووضعت النصيب أنه مقرر ولم نصف الحصة بذلك ،
وقد بهم من هذا أنه إذا كان له نصيب مقرر هو نصيب استحقاقه وباقى حصته
شائع وجبت إقامته ناظراً على كل حصته مقرر منها والثاني . جاءت الصيغة على
هذا الوجه وقد تؤدي إلى هذه الاحتمالات وإلى شيء من اللبس ولكن المذكرة
التفسيرية عيبت المراد وأرادت كل اسم يمكن وقوعه وقد نفت عبارتها فيما معنى .
وقد كان من الظاهر أن يكون نص المادة : إذا كان مستحق حصة مفرزة وحت
إقامته ناظراً عليها متى كان أهلاً للضر ولو خالف ذلك شرط الواقف . ولا ريب
في أن الحصة المفترزة شاملة للمفرزة من طريق القصة أو من طريق تخصيص
الواقف ، أو من حكم الواقع وإحصاء استحقاق الحصة المفرزة في واحد ، فيكون
ذكرها كافياً لتشملها لكل الأحوال ولا يمكن ثم ما يدعو إلى ذكر القصة
التي كان سبباً في احصاء التعبير .

٥٧٧ - وإذا كان إقرار النصيب من اوقاف أو كان آتياً من حكم الواقع

واعحصار الاستحقاق في واحد فالأمر فيه بين ، أما إذا كان إقراره من طريق قسمة
الحكمة للوقف فإن هذا الإقرار لا يتم إلا إذا صارت القسمة نهائية ، أما قبل ذلك
فإنه لا يسمى إقراراً بالمعنى الصحيح ، ولا يصح أن يطبق على ما قرر له ابتدئاً
أنه نصيبه مادام أمر ذلك لم يعضل فيه فضلاً قطعاً ، كما أنه في هذه الحال لا يقن
أن اوقف قد قسم ما دامت قسمته لا تغد لها ، وإذا لا يجب على المحكمة
الاتدائية أن تخرج الدطر من الحصة وتعيير عيبتها من أمرت له ، لأن حصته
لا تزال على حكم الشروع إلى أن تصير القسمة والإقرار قسمة وإقراراً حاسمين .
ولكن إذا لم يكن هذا الإخراج وطلب الإدانة واحبين في هذه الحال فهل يكونان
حائرين وهل للمحكمة الاتدائية أن تخرج وتقم في منس القرار الصادر بالقسمة ؟
أما من طريق تطبيق هذه المادة فلا ! لأن حكمها فاصر على الإيجاب ، وذلك
لا يكون إلا حيث تكون القسمة نهائية ، كما أنه يظهر من النقرة المحصنة
أنه تصرف غير حائر ولا تملك المحكمة الابتدائية في ذلك احين لأنه لا يبدو
أن يكون تعديراً لأثر القسمة قبل أن تصير نهائية ، والقسمة ليست من التعريفات
التي لها بعد مؤقت ، هذا إلى ما تروى عليه من الارباكات والشاكل فقد يستغرق
نظر استئناف القسمة أمراً طويلاً ، وفي هذه الفترة قد يحدث لمستحق في نصيبه
شيئاً من التحسينات وقد يؤخره ويستولي على الأجرة المأجلة ، ثم يمدل
قرار القسمة وتعير الأنصبة وقد ترفض رتباً أو يقتصر على قسمة بعض الأعيان
دون البعض الآخر ، وكيف يسلط مستحق على إدارة عين واستيفاء غنها لنفسه
على أنه نصيبه في وقت لا يدري أيكون حقاً نصيبه أو لا يكون ، وإذ قد
إن القسمة لا تعد قطعاً ولكن يحور كل من الإخراج والإدانة طبقاً لقاعدة
أن للقاضي إخراج الباطل لمصلحة والإدانة لها ، ماد مؤقت ، لم يستقم هذا أيضاً
لأنه لا مصلحة تقتضي ذلك بين الإدارة في هذه الحال تكون لحساب الجميع وليس
في وسعه أن يستند بأعلة في ذلك الحين فلا يتحقق المعنى الذي شرع من أحبه
الإخراج والإقامة فوق ما قد يحجره هذا الصنيع من لارباكات ولا فائدة من هذه
الإقامة المأجلة التي لا مبرر لها . ولو أن قرر هذه الإقامة بعد مؤقتاً طبقاً لأحكام

محدثين ٣٢٧ ، ٣٥٤ من لأئحة الخ كـ لشرعية لا يمكن وقف التعيذ من طريق الإشكال لأنه قرار إقامة فهو واجب النفاذ ولا كلام ، وأقصى ما يقال فيه أنه قرار صدر خطأ ، وتلافي لأخصاء في الأحكام والقرارات لا يكون من طريق الإشكالات ، هـ يـ أن الإشكالات حتى الآن لا شرع بلا في سبيل الأحكام ولم ندر في تعييد التصرفات ، والطريقة الوحيدة للتجمل من ذلك هو النظر في استند هذه الإقامة على وجه السرعة .

٥٧٨ — وقد قالت هذه المادة « أو كان المستحق نصيب مفرز » فأوردت انصيب مكرراً لإفادة أن مرادني نصيب كان ، سواء كان كل حصته في الوقف أو كان بعضها . فإذا وقف على أولاده وجعل لواحد منهم نصيباً من الأعيان مفرراً ليس له سوء وجعل بقية الأعيان للباقيين على الشيوع حدث إقامة هذه المستحق مطلقاً على نصبه المبرر ، وكذلك إذا قسمت أعيان الوقف بين مستحقين قصة بـ نسبة وأورس كل منهم حصته كاملاً وحدث إقامة مطلقاً ، وكذلك وقف وجعل لأولاده المذكور نصيباً مفرراً من لأعيان ولأولاده الإث حصاً كذلك فلم يكن له إلا ابن وبنت واحصر فيهما المستحقان حصتين وحدث إقامة كل منهما على الحصة التي يستحق عنهما . وووقف على أولاده واحصر واحد منهما نصيب مفرراً مع حصه شريكاً للباقيين في استحقاق الأعيان الأخرى طفت هذه المادة على نصبه مفرراً ولا تطلق على نصبه الشئ ، ووكان لاستحقاق شركة وقسمت حصص لأعيان وبقي بعضهم الآخر شئاً لأن قسمته لم تكن ممكنة أو لأهم انصب طفت هذه المادة على الأنصبة للفرقة ولا نقص على الأنصبة الشئ . ولو أنه وقف على أولاده المذكور وفر بينهم قسم محدداً وعلى أولاده الأبرار ودر بينهم قسماً محدداً واحصر استحقاق حصة لإبرار في واحد من درتهم هو في الوقت عليه من درية المذكور . وفي حصصهم شركة طفت أحكام هذه المادة على نصبه مفرراً وهو حصة الإبرار ولا تطلق على نصبه الشئ في حصة المذكور

٥٧٩ — ولا منع من كون النصيب مفرراً أن يكون عليه حق ارتفاق للأصبة الأخرى أو كان مفرراً على وجه يشوبه الشيوع . فلو قسم الوقف بين مستحقين وكان على كل صاحب نصيب أن يؤدي ما يجب في عنه من الخيرات

والمرتبت غير المصبة أو غير الدائمة أو الاستحقاق الآخر الذي لا يقسم له ، كان لكل من القسامين نصيب مقرر نطبق عليه أحكام هذه ، وهذا الحق الواجب في غلته لا يحس بكونه نصيباً مقررأ له لأنه احتص بأعيانه وصارت مفرزة له وحده لا له وللاخرين حتى يعتبر بنصيبه شيئاً ، وما مثل هذا الحق إلا كمثل حق الارتفاق وما يجب في غلة هذه الحصة من عمرة أعيانها وأداء ما عليها من الضرائب ولآخر كالأحكام .

٥٨٠ — والصيب المرز لا يسي نصيب المستحق إلا إذا كان استحقاقه لقلته ناتجاً له على وجه لا شبهة فيه ولا يدور بشأنه نزاع جدي بالألا يكون محل نزاع أصلاً ، وكان فيه نزاع وفصل فيه مهاتماً أو كان فيه نزاع غير جدي لا يقوم على أساس ولا على شبهة قوية ، أما إذا كان فيه نزاع جدي فانه لا يسي نصيبه مادام هذا النزاع قائماً ، وإذا كان النزاع الجدي في بعض استحقاق الحصة مفرزة لم نطبق أحكام هذه المادة أيضاً لأن القدر المسم به شائع والباقي متنازع فيه . هذا إذا كان النزاع في استحقاق الحصة أو نصيبها ، أما إذا كان النزاع في كون ذلك موقوفاً أو غير موقوف فيه يعتبر كله نصيبه وموقوفاً حتى يصدر الحكم التام في هذا الموضوع .

ما حكم النصيب المرفوع :

٥٨١ — والنصيب والحصة قسم من مفسد وحرء من كل ، لحكم هذه المادة لا يتناول كل ما وقف بغيره ولكنه يتناول بدلالته من غير تردد في ذلك فلو كان الموقوف عليه واحداً معيناً بذاته أو انحصر الوقف كله في واحد ولم يكن هو الناظر عليه وجب إخراج هذا الناظر وإن كان منصوب الوقف وبذمته هو عليه عداً بحكم هذه المادة واحداً بدلالة نصها ، وإذا كان الناظر منصوب القاصي الذي فيه حكم هذه المادة وحكم للمادة ٤٩ ، ولا فرق بين الحكيمين في هذه الحال إلا أن الإخراج طبقاً لهذه المادة عزل وطبقاً لتلك تقرير لانتهاه ولاية اعتبرها هذا القانون مؤقتة ، وإذا كان منصوب الوقف متي فيه حكمها وحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٢

ويكون حكم الوقف كله أمراً لحكم النصيب المرز إذا كان استحقاقه

واحد وكان نصيبه فيه استحقاق لا يقسم له إذا طلب صاحبه القسمة ، فإن هذا لا يحل باحتصاصه بالأعين ونيس استحقاق الآخر إلا بحق قامت في الملة أو على الأعين ، فالشأن فيه كالشأن في النصيب سواء سواء .

وإذا كان الوقف أو النصيب الذي يكون المستحق غير مقرر وشأنه مع ملك المستحق منه فالواجب أن يطبق عليه حكم هذه المادة أيضاً ، حقاً إن الوقف أو النصيب ليس مقررأً ولكنه في حكم المقرر ويستوى معه في المصلحة التي اقتضى هذا الحكم بدون فارق أصلاً ، وكذلك يكون الحكم لو كان شيوخ الوقف أو النصيب مع ملك غيره ، وإذا كان هناك شيء من الملقق بين وبين الحصة المقررة فإن هذا لا أثر له فيما لا يتعلق بدرجة الوقف وكوب الناصر عليه بعمل غيره مع إمكان أن يعمل الإنسان لنفسه فيما هو حالمس حقه لا يشاركه فيه غيره وإن كان شأنه في ملك . على أنه إذا صح أن يكون هناك تردد في تطبيق هذه المادة في هذه الحال فلا تردد في تطبيق القاعدة المفهومة وتطبيق الفقرة الثانية من مادة ٢٢ إذا كان الطر اعيره شرط أوافق ، ولا في تطبيق لمادة ٤٩ إذا كان المظر اعيره بقرنته من القاصي

الحصة الشائعة :

٥٨١ - وحكم هذه المادة خاص بالحصة المقررة من الأعين ، وليس لها حكم في الحصة الشائعة من الأعيان أو المستحق . وقد عرف مما سبق أن المستحق الذي لا يقسم له لا ينظر إليه في باب القسمة وباب الطر على أن صاحبه حصة في الأعيان لموقوفة بل ينظر إلى أن له مجرد حق في عنها وأن هذا لا يمنع من اختصاص غيره بها فبقسم به وتعتبر حصته معرفة تطبق عليها أحكام هذه ، وهذه البطرق هي تنطبق بالقسمة وبسطر لا تنس حقه في الأعيان من الوحي الأخرى كما لو نقرر إساء الوقف طنة لمادة ١٨ أو كان مؤقداً وانتهى . أما الاستحقاق الذي يقسم له إذا كان موقوف فلا للقسمة ولم يقسم أو كان غير قابل فإن لصاحبه حصة شائعة لا تطبق عليها أحكام هذه المادة ولكن تطبق عليها أحكام مدين الثانيين ، إن كان هذا محل تطبيقها ولا طبققت عليها الأحكام لأخرى .

٥٨٢ - والحصة الشائعة قد تكون في الوقف كله ، وقد تكون في أوقاف متعددة

اعتبرت بمثابة وصف واحد ، وقد تكون في حصة معبرة من وقف ومن هذا النوع
الأخير حصة المستحق في الحصة التي أوفرت بالقسمة لمعة من المستحقين ، ليس
لواحد منهم نصيب معرر من الأعيان ، ولا يسمى أحد منهم مستحقاً له نصيب معرر
ولا أنه مقسم له نصيب معرر ، والإقرار بما كان لحمايتهم لأكلهم ، فلا تطلق
أحكام هذه المادة على حصص هذه الجماعة لا أسرة النص ولا بدالته . ومن
المراس من ذهب إلى أن حكم المظر على حصة هذه الجماعة ثابت بدلالة نص هذه
المادة وأخرج المظر من النظر عليها وأقام عليها حصص مستحقتها ، وهذه طريقة
غير سليمة ، فليس لنص هذه مادة دلالة على ما ذهب إليه لاختلاف المعنى
في المسائلين اختلافاً ، في الحصة المعررة للمستحقين أو احديهم مستحقتها في المظر
عليها يعمل لنفسه خاصة ولغيره ، عديته بأهله الطائفة ويبنى عمت وغيره وحشمة
وإمهله ، أما الحصة المعررة لجماعة من المستحقين فإن من يقدم في المظر عديهم من بينهم
يكون عاملاً لنفسه ولغيره ولناقول يعمل لهم سواء ومن لم القدرة على تلك العناية
ولا في استطاعتهم تحسب العمت والخشع والإهمال فافتقر الباب في هو البعث على
التشريع افتراضاً واضحاً ، حتى إن من يعمل لهم الغير قد صاروا أقل من كان يعمل
لهم المظر الأصلي ولكن هذا الفرق لا يقدم ولا يؤخر وليس له أثر في موضوعنا ،
على أن دلالة النص هذه التي يرعون كانت تقضى لو صحت بإقامة كل واحد من
هذه الجماعة مائلاً على حصته لأن هذا هو حكم هذه مادة وهذا ما تضمنه المادة ٤٨
التي تنهى عن العدد النص ، أما إقامة واحد من بينهم اقياً لدلالة النص فإنه
أمر غير مفهوم ، وإدحه السليم أن هذه الحصة معررة نصراً وقد مستقلاً لأربابها
فإذا كان الناظر عليها من غير أهلها كان أجيباً بالنسبة إليها ، فإن كان منصوب
القاصي طبقت أحكام المادة ٤٩ ، وإن كان منصوب أو وقف طبقت أحكام المادة
الثانية من المادة ٢٢ واعتبر الوقف شرطاً لطلان شرط المظر أو طبقت المادة
التي تشرح المظر ضيقاً لها ، وإدخاله تطلق في الإقامة عليها أحكام المادة ٤٩
أما إذا كان من الممكن تطبيق المادة والفقرة المذكورتين فلا مدح من قاء
منصوب الوقف مائلاً عليها ولا تطلق عليه أحكام هذه المادة التي لا حكم لها
في هذه الحال لا بالمعارة ولا بأي نوع من أنواع الدلالات .

البريانه :

٥٨٣ - وأحكام هذه المادة تصق على الأوقاف لـ بقية والأوقاف

اللاحقة والحوادث السبقه واللاحقة ، غير أن طبيعة الحكم الثوري قد تقضي بأنه ليست هناك قيمة تقنية لتطبيقه على الحوادث اللاحقة على العمل بالتقارير ، ولكن إذا عرّض أنه كان يستحق حصة مغيرة لأجرت المحكمة ، هذا باس شرط وأقامت المستحق قبل العمل بالتقارير أصبح هذا لتصرف بمحمد وحده أن يعمله .

ولا ينع من تطبيق هذه المادة أن يكون رد صدر المظطر بالشروط على لحصة
المرة حكم قضائي باستحقاقه للطعن، وكان محكوم عليه هو مستحق لدى
عطاب المظطر. لأحكام هذه المادة ومن بين المحكوم عليهم، وبالأحكام
النهائية في الولاية على الوقف لا سبق قاعدة بين ط في الخصومة إذ كانت محففة
لأحكام هذا القانون كما تنص بذلك مفهوم المادة ٦٠.

وهذه مادة لا تنسرى على الأقرب نسبة ماددة ٦١

أَقْرَبُ الْفَقْرَاءِ :

٥٨٤ - نقل في البحر عن الفية أن الفاصي بـ صـ قبل آخر لا يجر
الأول إذا كان منصوباً وقت وإذا كان منصوباً وبـ صـ وقت صـ الثاني
يجر، ونقل به سيأتي عن حجة أنه مقيد إذا أي المصحة في ذلك ونقل
أن عابدين في حاشيته على البحر عن أن السوء عقيب شاعين على ذلك أنه
محذوف بمصون عليه في جامع المصولين من أنه إذا كان بالوقف متول من جهة
الوقف أو من جهة غيره من المصحة لا يمتنع الفاصي بـ صـ متول آخر بلا سبب
موجب لذلك وهو ظهور حاشية أو شيء آخر، ورد على ذلك أنه لا مضافة
بين ما في الفية وما في جامع المصولين لأن قول جامع المصولين «أو شيء آخر»
يشمل المصحة، والله أعلم في جمع المصولين من أن بـ صـ إذا عدل السكالي
بـ صـ أنه أن يرد غير و بـ صـ بـ صـ منه حاشية

وقد جاء في الخصائص أنه ليس للقاضي إخراج منصوب أو رفع إلا بحجة ظاهرة . وفي جميع الفصولين عن قواعد شيوخ الإسلام مثل ذلك ، وفيه أبحاث

القاضي لا يثبت نصب وصي وقيم مع نفاذ وصي لميت وقيمه إلا عند ظهور الظهارة
وفي الإسماء لا يجوز للقاضي عزل الماطر المشروط له الماطر بلا حياة وإن عزل
لا يصير معزولاً ولا الثاني متولياً . وقال البيهقي في تبيينه على ما في الأشباه ينص
أن يقيّد بما إذا لم يكن فيه فائدة ، أما إذا كان عزله حيراً للوقوف كل له عزله كافٍ
جامع العصولين وبني على هذا حوار عزل المشروط له الماطر ونصب غيره إذا كان
المشروط له لا يرضى إلا بالأجر وكان الآخر غير مشروط ولا آخر يقبل الماطر بلا أجر
ويقول في أدب الأوصياء اختلاف المشايخ في عزل القاضي للوصي المبدل الكافي
الأمين ثم قال ومقتضى قواعد الفقه جواز عزله وعدم إخراج مطلقاً لأن القاضي
لا يفعل ذلك إلا بمصلحة وأن الأولى عدمه أن يجعل اختلاف المشايخ في ذلك من
قبيل اختلاف العصر وزمن لأن قبيل اختلاف الحجة والبرهان . هذا موحر
ما في أدب الأوصياء ، ومن المعروف أن القيم وصي للواقف وأحكامه تستقي من
أحكام الوصي . وفي بعض النسخ في البيهقي في حقه السدي صدره طويلاً أن
الوصي أو متولي المصوب من واقف أو القاضي لو لم يتحقق من أحدهم حجة وأراد
من عداة وصي القصة عزله ، وقصة غيره مقدمه ممن هو أصح منه وأوسع ميسر له
ذلك ولا يتولى ذلك إلا القاضي بمسألة . والتحقيق المنقول عن السدي هو جواز
الإخراج وقصة البيهقي حد ذاته ، أما مسألة من يتولاه فهي مسألة اختصاص
وولاية وهي لا تنسب .

من هذا بين أن في مسألة اختلاف وأن التحقيق هو ما جرى عليه الطرسوسي
وصاحب أدب الأوصياء والبيهقي والسدي ، وهو تحقيق متين وبه توفيق تام
بين المصوب ، وهو ، كما قال في أدب الأوصياء ، الذي تقضي به قواعد الفقه ،
والفائدة أو الحبرية أو المصلحة التي وردت في كلامهم ليست محدودة بمحد ولا مقيدة
شروع في مصححة تطهر للقاضي تجعل له الحق في أن يخرج متولي على الوقف
من أصلها وقيم غيره بدلاً منه سواء أكان منصوبه أم منصوب فاص آخر
أم منصوب الوقف . ولا ريب في أن إخراج غير المستحق وقصة مستحق
على حصه فيه مصححة كبرى وفائدة عظيمة وهو إخراج كل الخير ، وشكره انوار
بهذه مادة هو التحقيق من مذهب الحنفية .

٥٨٥ - كانت هذه المادة في التشريع الأول فقره أولى لإحدى مواده ، وكان نص فقرتها الثانية « ويعتبر ممثل الجهة الخيرية قائماً كأحد المستحقين » أي أنه يجب إقامته على الحصة الخيرية المقررة ، وهو حكم متفق مع اتجاه حجة الأحوال الشخصية نحو الممثل المذكور ، وهو لدى بعض الأوقاف « برده » ، وهو الذي يطلب القسمة ، وهو الذي يجب إقامته في النظر ، وهو يكون من بين المستحقين عند اختيار الناظر عن الوقف الشائع ولكن اتجاه طلبة المجلس الشيوعي في العريضة الأولى كان على العكس فيما عدا القول وارد ، فحلت طلب القسمة للدار لا للممثل الجهة الموقوف عليها ، ووضعت بدل هذه الفقرة مادة علمت بها أصدر على الوقف الخيري وإن كان حصصاً ، هي المادة ٤٧ ، وما جرى ما جرى وعيدت مادة من المجلس إلى اللجنة حذفت مادة ٤٧ وحملت من الفقرة المذكورة هو ٥ وتمت المحكمة ناظراً على حصة الخيرات إذ لم يكن لها شرط من « قبل أو من قبل القاضي » فكان حكماً لا يملكه ولا علم ، ولعل مقتضى نصها « كما بقية الوقف هو » إذ لم يكن لها شرط « وقد حذفت لجنة التقييع هذه الفقرة وعادت مادة ٤٧ وأنت الفقرة الأولى كما هي وبقيت على حالها إلى أن صدر القانون

٤ - النظر على الوقف الخيري

مادة ٤٧ - إذا كان الوقف على جهة بر كان ليطر عليه من شرطه ثم لمن يصلح له من ذرية الواقف وقاربه ثم لورثة الأوقاف هذا ما لم يكن الواقف غيره - وكان مصرف الوقف جهة غير إسلامية ، فإن النظر عليه يكون لمن بينة المحكمة ، مع ملاحظة أن هذا الترتيب ترتيب في الصلاحية

١ - الولاية على الوقف الخيري

٥٨٦ - اتجه الشارع إلى تنظيم أحكام النظر على الأوقاف الخيرية واصفاً نص عيبيه أنها « ثمانية الأموال العامة للدولة لأن عنها تصرف في وجوه

خير والبيع العام ، صامت دثره أو انصت ، وأنها محل للأطاع وقل أن يوجد
من الأقران من يحبسها من الاعتقال لوجه الله وحده . فوجه الشرع هو رعاية
هذه الأوقاف بمسما ، قل كل شيء لا تقرير حق من حمل لهم حق النظر عليها
فإن عدنا إلى في المرتبة الثانية من المذهب الأول ، من وضع الأمر في مصابه
تقتضيه بقرره وحما على الفئات التي حملها النظر لأنه يقرره حكماً مقصوداً .
وه يقلل من شأن هذه النظر ما طرأ على هذه الأحكام من التعوير والتعديل .
ومن هذا يتبين أن الأمر هنا حدد بمختلف عنه في النظر على الخاصة بمررة وعلى
الأوقاف لأهمية حيث نظريه أولاً وقيل كل شيء إلى حجية المستحقين من
الامت ، بقصد به إلى تقرير حقوق لهم لا واجبات عليهم .

٥٨٧ — وقد يتبعه أحد في أي مرحلة من مراحل التي مرت بها هذه
الأحكام إلى أن ينس ولاية الموقوف على وقته بحري^(١) . فأحكام هذه المادة
لا محل لتطبيقها إذا كان الواقع حياً وكانت له أولاد به على وقته ، شرط النظر
عليه بمسما أو شرطه لميزه أو لم يكن فيه شرط أصلاً ، وإذا كان له فيه شرط
مبين أن يكون هذا الشرط طاهر التحقق أو مستقراً أولاً بين أطرافه . في
جميع هذه الأحوال لا مدخل لأحكام هذه المادة في النظر على وقته ، لأنه صاحب
الولاية عليه ولاية طبيعية ، وهو الذي إليه أمر نصب القوام وعزلهم ، ومن يوليه
عليه ليس إلا محض وكيل عنه مادام حياً .

وإذا كان الموقوف حياً وهو عديم الأهلية في هذه الحالة يمتري في حكم الميت
بالنسبة للنظر وقته متولين وعزلهم . ولوجب في هذه الحالة أن نصق أحكام
هذه المادة ما دام غير أهل . وإذا كانت الواقف حياً ولم يكن له ولاية لتدبير
وإتصاف في وقته لأنه أخرج من النظر خليفة أو للمحجر عليه للدمه ، فمن يذهب

(١) وصفت هذه المادة من قبل مجلس شورى في مرسومه الأول نصب بها على
الوقف ، وفي حديث من من مادة في مرسومه الثاني قال من له في تدبيرها حريته فله
أن يتصرف بها من ماله من غير حاجة إلى موافقة من له في النظر عليها . وفي حديث من من
حالة بعده من بعده من بعده . وفي حديث من من بعده من بعده . وفي حديث من من بعده من بعده .
التمسح به على تعدد من يؤوله عليه مجلس شورى وقته من هذه المادة في تقريرها
وقتها من جهة النظر من شأنه . يتفق على ذلك ومعه من بعده من بعده من بعده من بعده
وإنه إذا لم يتعد واقف مصرعاً من الناصر لأنه وفي حريته .

إلى أن ولاية نصب القوام وعزلهم حق متعل للوقف ومفصل عن ولاية التدبير
وتصرف لا يطبق أحكام هذه المادة إلا بد امتنع له وقف عن استين هذا
الحق أو أهم فيه على وجه يضر بالوقف بد ذلك ينطبق أحكامه ، ومن يذهب
إلى أن هذا الحق من حقه مستغلا وأنه حق متعرج عن حق الآخر يطبق أحكام
هذه المادة دائما لأن الوقف ليس له بناء على هذا أي نوع من الملاحة على وقفه .

٥٨٨ - وقد عنت هذه المادة على أنه إذا كان توقف على جهة تركان
النظر عليه للثلاث التي ذكرتها على الترتيب ، ولوقع أن هذه المادة لا تنشأ
أي حق للمئة الأولى ، فئة من شروطهم انصر ، بل الحق ثبت لها شرط الوافق
ومستند منه دون سواه ، ويتألف من حق للمشتين لا يتبين لها لا غير ، وإنما
ذكرت المئة الأولى لوضعها من الحق الذي يراعى إذا ثبت وتبين مرة من جعل له
هذا حق عده ، ولا يقصد بتكررها شيء أكثر من ذلك

والحق الذي قررته الفاضلة للمشتين الثانية والثالثة ليس هو من العجز
من هو حق الإقامة فيه من المقاصد التي يجب أن تكون ، وبأن كان للوقف ماطر
فلا من غير هذين المقتضين ، وبما يجب ، وحده ، ومنه من يستحق الإقامة من
هاتين الصفتين ، فأما المصير هذا من هذه الناحية كآية في النظر الواردة في المادة ٤٦
سواء سواء ، وإذا كان اشترع هذا قد عارض في الأول وقت كان له عليه ،
وه نقل « تحت الإقامة » كما قال هاشم ، فإنه لا يقصد من هذه المادة
أن يعبر في المقي ، وليس هذا إلا أسرا تقتضيه المصلحة ودعا ، أن أولى
هذه القضايا لانقضاء من المحكمة وحده ثبت شرط ، وكان لابد من عذرة
تتناسب مع المقتضى الثلاث ، فاقى على هذا بوضع المانع ، أي أنه بقوله
« ونحو » المحكمة من يكون موقرا عنه غير شرط له وقف وعم وإرادة لأوقف ،
وقال عن ذلك في المذكرة التفسيرية « ويكون المصير في المدة الأوقف
في جميع الأحوال من طريق قومه القمعي الذي يجب عليه ، وذلك لاعتبارات
عديدة ، أهمها أن القضاء هو الذي يستصعب أن يكشف عما إذا كان الوقف حقيقيا
وعلى جهة عامة أو ليس كذلك ، فهو الذي يستصعب أن يحسم كل ما قد يجد من
مراعى بين وزارة الأوقاف وبين وأسمى ليس على لأعين ، ومن ههنا يتبعها ،

ومن ناحية أخرى قد يكون هناك نظر قائم على تلك الأوقاف من قبل القاصي
 فيجب أن يرفع الأمر إلى القضاء يبحث الحال حتى إذا وجد أن الحق في النظر
 لورارة الأوقاف يخرج النظر لموجود وأول ورارة الأوقاف بدلا منه وإلا أبقى
 الحال كما هو . من غير ذلك من الاعتبارات التي لها أهميتها . وقد قيل هذا
 حينما كانت ورارة الأوقاف تالية لمصوب اوقاف ، وبعد إرداد الأمر دقة وقوت
 هذه الاعتبارات إلى قضى حد بإدخال العدة الذبية التي صارت طمقة بين مصوب
 اوقاف وورارة الأوقاف . حقا إن العدرات التي كانت ضمن لمدة قد حدها بحس
 السواب حين أعاد الصيغة بعد التعديل ونقبت بمحدوفة ، ولكنها لم تهدف مقصد
 سوى لإيجاز ، ولذلك لم يرد شأنها أي كلام ما عسى أنه تدرجها في مناقشة ،
 كما أن لجنة العدل وبحس الشيوخ لم يعرضا لها شيء كقصد الشارع وأصبح تمام
 الموضوع من الاعتبارات التي أوردها ورادها التعديل قوة . على أنالو ذهبنا
 إلى أن هذه المادة تقرر حق التصرف نفسه للفتين الآخرين وإلى أنه حق مستمد
 من القانون ، كادت أحكام هذه المادة كمن عت ، ولا يتحقق للشارع القرض الذي
 يهدف إليه من حصر النظر في هذه الفتات . فإنه إذا كان حقا في نفس النظر
 وكان مما نأثرت بقوة القانون وحب الالتجاء في شأنه إلى المحاكم القضائية رفع
 دعاوى استحقاق النظر كما فعل من يرون أن لهم هذا الحق بمقتضى شرط اوقاف ،
 وإلى أن يست هذا الحق لا تترك محاكم انصرفت لأوقاف بدون نظر له حق
 إدارته ، فتقيم عليها من نشاء مؤلف غير مفيدة أحكام هذه المادة كما كان الحال
 من قبل . ومن كاد انقصه وأعمال المحاكم يعرف أن دعاوى استحقاق النظر مادية
 ولا تتجأ إليها ، لا تقبل بصعوبة طريقته ، وإن الأثرية الساحقة بعد إلى إقامة
 وكنتيها ، وإلا ذلك يكون حال الحق الذي يقرره القانون كالحق الذي بشرطه
 اوقاف ، كبر أحكام هذه المادة من الأحكام الفنية التي في أن يحولها أحد
 ويصيح على الشارع ما قصده وبه لأحصف من أن يقع في مثل ذلك الحق للفتين
 الآخرين هو لإقامة ، ولا نست لواحد مبدى حق النظر إلا بإقامة المحكمة ،
 ولا يحول بسبب وبين هذا الحق وجود النظر على اوقاف من غير هذه الطلقات .

٥٨٩ - والثالث هو بعض كل الحرص على لا يخرج النظر على الأوقاف

الخيرية عن الطلقات الثلاث ما كان ذلك ممكناً ، ويظهر هذا حرص من سياق
المادة ، ومن حيث الذي يسكن في الترتيب بين هذه لفتات ، ومن أنه اعتبر
هذا تعدد الطلقات ، واستند إعطاء هذا الحق لمثل الجهة موقوف عليها ، ومن أنه
لم يحمل المستحق إذا كان أهلاً للترقية فيه مع وجود من يستحق النظر أو يصحح
للإقامة من هذه الطلقات نفس المحكمة أن تقيم غيره متى كانت الإقامة من
بيهم محكمة ، كما إذا لم تكن محكمة فلا مدعى من لا تلتزم إلى الأحكام الأخرى ،
فإذا وقف على طلبة العلم من أهل قريته ولم يكن هناك من شرط له النظر ولا من
يصح له من درية لواقف وتقرره وأنت و... لا أقول أن غلبت بها في النظر
عابه أو فرض أنها ألفتت وكان في المستحقين من يصلح لذلك وحسب على محكمة
أن يقيم له نظر عليه من سببه ولا تلتزم عليه أحداً ، لا بد قصت الضرورة
ذلك . كما يجب أن نحدد باعتبار من هم أكثر الاستحقاق حين الإقامة طلبة
للمادة ٤٩ . وإذا انحصر الاستحقاق في واحد وكان أهلاً للنظر وحسب بقتته
طلبة المادة ٤٩ .

٥٩٠ — والإقامة هنا قد اجتمع فيها حقان : حق نصف ، وحق من
نصف بقتته ، ولكن الحق الأول هو الأقوى وهو يقصد الأول من هذه الأحكام
كما عرفنا ، فرعاية لهذا الحق يجب على المحكمة أن تقيم من نحب بقتته متى ظهر
له أمره وإن لم يطلب ذلك منها ، ثم إن أي ذلك ومنع عن قبول هذا الحق
فيل الإقامة انتقل الحق إلى غيره لأنه ، وإن كان حقاً شمسه نبيء بالوحيب ،
لم يوجب عن كونه حقاً لا حبر عليه . وقد طلب الإقامة في النظر على الوقف الخيري
من لم يظهر أنه من هذه الطلقات وظهر له محكمة أن هناك من لديه من يصلح له
وه يطلبوه بأن بقتته ، فإن أي أو لا يظهر أن هناك من يصح من هذه الطلقة
نفس وراة الأقوى وإن لم تطلب ذلك مادامت لم تلب الإقامة .

٥٩١ — والنظر لدى تقرره هذه مادة لهذه المصنفات وحسنه لا يخرج
عنها ما قدر المستطاع هو النظر أيما كان وجهه نظراً كاملاً كان أو نظراً بالاشتراك
ويعبر مع الآراء بالاعتداد به أن توقف كان ، ووجوده وكان ضرراً على وقته
الخيري وحكم بأن يضم إليه ثمة يشترك منه في النظر أو ثمة عارض بالحمل دونه ،

وجب أن يكون هذا الثقة من هذه لطفت . ولو كان المطر مشروطاً لاشين
بالاسم ومات أحدهما أو حرج أو أخرج من المطر ولم تر المحكة كديه الدق
مهما ولا يكن للواقف شرط في ذلك . وجب أن يكون من يقفه معه في المطر من
الطفتين لأحيرتين على التريب . وسيتني لهذا فيه في الترتيب .

ب - جهة الروايفها

٥٩٢ ذكرت في معنى المعنى الفاصل بين واقف الخيرى والواقف الأهل ،
ويست أيضاً أن هذا القبول قد استعمل كلاً من خير والقرية والزمعي واحد ،
هو التطوع والقرب إلى الله بحمل الزرع مصروف على وجه الصدقة وذلك أن
يكون مصروفه من أهل الاستحقاق وهم الآدميون ، وفي هذه الحال لا يحل
بمعنى الصدقة أن يجتمع معها معنى آخر ، كأن يكون أجرة لمن يقفه بمثل من أعمال
الخير ، أو بحمل الزرع مصروف على وجه فيه دفع عم كده لمحدود والمشتريات
والفرو والنجح وحمل القبور وأشياء ذلك . فجهة الروايف للذين السعي ولا تختص
بالسوق الثاني وإن كانت أحياناً تستعمل فيه خاصة . ويستوى أن يكون الجهة
الراحتصاص بالواقف أكثر من سواء كواقف على فقراء قرائته أو درسته وأهل
طائفته الدينية واقف على طلبة العلم منهم ، واقف على مقاربه هو وأسرته ،
واقف على دار صيته ومثله ذلك ، وأن تكون هذه الجهة عامة أي من له
مثل هذا الاختصاص ، كواقف على الفقراء عامة أو على فضاء مسلمين أو على
فقراء قرية معينة ، والوقف على طلبة العلم أو طلبة العلم من ناحية اسمها ، ووقف
على لمحدود ومدارس والمدارس والجهاد والنجح وأشياء ذلك . فشكل هذا
مما يشدونه من الروايف ويصدق على واقف عليه أنه وقف على جهة تر .

٥٩٣ - وكل جهة من جهات تر تعتبر واقف بعد صحيحاً في حد هذا
القبول تداره جهة الروايف في هذه مدقة كما مدولها أحكام هذه القبول
الأخرى . ولكن جهة تر في هذه الجهة الشرعية لاسلامه وكانت من جهات
الروايف شرعية واقف ، كوقف سيرة على كدية التوراة ولا يحل ولا شرها
وتعظيمه ، أو على إلهه لمحدود غير الإلزامية وعلى من يقومون فيها بأمر الطقوس

الدينية والعبادة ، أو لم تكن جهة ر في شريعة الوقف وكانت قرية في لشريعة الإسلامية ، كوقف غير المسلم على الحرمين أو على إنشاء المساجد وعمارتها أو طلبة العلوم الدينية الإسلامية ، أو كانت قرية في نظر الشريعتين كالوقف على بيت المقدس أو على لقر ، من غير المسلمين أو على إنشاء مدرسو ومستشفيات والقطار وكل ما فيه خير عام . فكل هذا مما يقوله جهة البر الواردة في هذه المادة .

٥٩٤ - ومعنى كون الوقف على جهة بر أن يكون استحقاق عنته الفعل لهذه الجهة ، سواء كان ذلك ابتداءً من كانت مصرف ربه من وقت إنشاء الوقف أو لتغيير فيه ، أم كان ذلك مآلاً أن كان لاستحقاق فيه أولاً لميراث ثم صار إتياناً ، وسواء أن تكون صيرورة لاستحقاق الفعل هذه من شرط صريح للوقف أو آية من انقطاع المصرف الاستثنائي واستحقاق هذه الجهة تمتص حمل الأعيان صدقة موقوفة . أم إذا كانت جهة البر موقوفة عليها وسكنها ليست مستحقة بالفعل فإن الوقف في هذه الحال لا يسمى وقفاً على جهة بر ولا يتناول النظر عليه أحكام هذه المادة . فلو وقف على إنشاء مسجد أو مدرسة فهذا هو ذلك كال الزرع مصرفاً لأولاده ودرجته وبه هذا إنشاء لم يكن الوقف بذلك وقفاً على جهة بر وإن كان وقفاً عليها في معنى . وإذا وقف على أولاده ودرجته ثم على الفقراء أو على الحرمين أو على مساجد لم يكن الوقف إذ ذاك على جهة بر لأن هذه استحقاقها ثابت بعد . هذا هو المعنى المراد هنا وهو الذي يعنيه سبق هذه دقة ومقتضى أحكام المواد السابعة عليها والدسة لها وما جاء بالذكرة التفسيرية والأمور فيه غاية في الوضوح وبسبب إنشاء فيه كائن في جاء بالفقرة الثامنة من المادة ١١ ، فليس المراد من قول هذه المادة : إذ كان الوقف على جهة بر الوقف عليها حالاً أو مآلاً ، بل المراد أن تكون علة الوقف لهذه الجهة البر ، الاستحقاق فيه ثابت لها فعلاً ، ولو لم يكن هذا هو مراد الواجب أن نطبق أحكام هذه المادة في النظر على الأوقاف المؤبدة وإن كان لاستحقاق فيها جميعاً أهياً وهذا لا يريد به الشارع قطعاً وإرادته واضحة وبسبب محذراً لأي تشكك .

٥٩٥ - ولا يصح أن يقال أن الوقف على جهة بر يعني أن استحقاقه الفعلي ثابت له ، بل إذا كان استحقاقه شرعياً في نزاع حدى ، فإن لم يكن

فيه راع أصلاً ، أو كان فيه راع غير جدى ، أو كان فيه راع جدى فصل فيه نقضاء
 مهنتى . أما إذا كان هناك راع جدى فى كونه حيرياً فلا يمكن اعتبار جهة البر
 مستحقة فى هذه الحال ولا تطلق أحكام هذه مادة . وقد كان الرع فيه راعاً حديداً
 بين حقتى رويسى هناك من راعى الاستحقاق فيه هى فيه تصق فى هذه الحال
 أحكام الظرف ما شرطت له لا تصق أحكام نظر الدرية والقرابة إذا اختلف فى الوقف
 ولكن تطلق حتى لأحكام الخاصة بإقامة ودارة الأوقف فى الظرف عليه . وإذا كان
 هذا الرع فى كونه لاستحقاق أو نصه حيرياً أو أهلياً أو يكن أحد الأسرى
 معروفة قبل حصول الرع لا تطلق أحكام هذه مادة ، إذا ثبت أنه حيرى كما أن
 ذلك لا يكن معروفاً من قبل . ولا تطلق أيضاً أحكام هذا اتفاق فى المصر على
 اوقف لأهلى ويكون لأمر فيه أمحكه تعيم من رعى مصدحه فى إقامته ، وذلك كمن
 وقف وجعل مصرف وقفه أهلياً ثم غير وجهه حيرياً ثم عمل عن ذلك وجعل مصدحه
 حيرياً والعص لأمر أهلياً ثم مات ووقع الرع عقب موته فى صحة هذه التصبيات
 وهنته هـ . ولا يصل فيه ، وأبعد من وجهين يسعى له مستحقة واحداً فى وقف
 لأمر الحيرى ولم يفصل فيه ، ولا ريب أن المصلحة تعفى بعدم التعدد فى الحالة
 الأخيرة ، أما إذا كان أحد الأسرى معروفاً من قبل واستمر شأنه مدة ثم طرأ
 النزاع بعد ذلك قبل العمل فيه بسى الأمر على ما كان معروفاً مستقراً من قبل
 وتطلق الأحكام الخاصة به ولا يعدل عنه لأمر من اعتدل أن يكون ولا يكون .

٥٩٦ — ويكون اوقف على جهة تر يد كال وقف تقدم عهده ويقطع منه
 وقف ولكن مصارفه غير معروفة لأمس كتاب وقف ولا من عمل المصر السابقين
 ومثل هذا وقف يسره عادة منه وقف منذر منه وقف لا تعرف فيه جهة
 الاستحقاق ، وكل علة لا يعرف لها وجه تصرفها هم الفقراء لأهل المصر
 لأهلى لكل وقف يحكم جملة صدقة موقوفة وسين الصدقة هم الفقراء . ويكون
 اوقف أيضاً وقف على جهة تر إذا عرف شرط واقعه وعرفت جهة الاستحقاق فيه
 ولكن لم يعرف وجود من يستحق عنته استحقاقاً نهياً ، وذلك كمن وقف
 على دريته أو قرابته ثم على جهة تر وه يظهر أنه أحد من الدرية أو القرابة
 فلا مداعى حينئذ من اعتبار مصرفه هو جهة ليرى أن يظهر أن هناك من يستحق

علته من الوقوف عليهم قبلها ولا يعطى صرف ربيع إلى الجهة بعد التلوم وعدم ظهور مستحق نسفها . أما إن وجد فعلاً أحد من الذرية أو القرابة ثم صار مفقوداً فإن الوقف قبل اعتباره ميتاً لا يكون وفقاً على جهة تزويج ويختص ربيع حتى يبين حاله فإن حكم بموته كال ميت من وقت الفقد ويعتبر اوقف حياً من ذلك الحين وإن طهر حياً كانت لهبة حقاً خاصة له . وأثناء مدة الفقد قبل الحكم بالموت لا يعتبر اوقف حياً ولا تطبق عليه أحكام هذه المادة ، كما أنه لا تطبق عليه أحكام هذا القانون في النظر على لوقف الأهل لأن الفقد لا يعتبر مستحقاً وإن روى حقه باعتجاز الربيع احتياطاً ونظراً ، ولكن استحقاقه لا يثبت إلا إذا طهر حياً كما هو الحال في الميراث .

ج - الوقف

٥٩٧ - وقد عرفنا أن اوقف الخيري هو اوقف الذي يصرف ريعه فعلاً لجهة خيرية أما لكونه خيراً من الأصل أو لأنه صار خيراً ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون وفقاً مؤثراً أو وفقاً مؤثراً ، ولا بين أن يكون وقف مسلي أو وقف غير مسلي مع مراعاة الاستثناء الذي سيأتي إيضاحه في الفقرة الثالثة .
وللمنون في معنى اوقف هذا اصطلاح أعرب عنه في لمذكرة التفسير به أنهم إعراب ، وقد استعمل في هذه المادة في معنى رعا كان أوسع معنى استعملت فيه هذه الكلمة ، فهو في استعماله هنا شاملاً لما يأتي :

أولاً - اوقف المستقل الخيري المحض الذي لا يكون فيه استحقاق أهل فضلاً لأهله حصّة من الأعيان ، مقدرة أو شائعة ، ولا سهم في العدة ، ولا أصل علة ، ولا مقدار مسي ، معيّناً كان أو غير معيّن ، دائماً كان أو غير دائماً .

ثانياً - اوقف الذي قصدت به جهة الترويح شرطت في علقته بمص الميراث الأهلية فيه يعتبر كنه في جانب النظر وفقاً خيراً تطبق عليه جميع أحكام هذه المادة ولا تطبق عليه ولا على الميراث الأهلية وحدهم أحكام هذه القواعد الأخرى في النظر على اوقف . وقد أضف لمذكرة التفسيرية أقوال في ذكر مص الميراث الأهلية ، وبشكل التفصيل بين التصور التي أو دلتها معنى أن الميراث

المرتبات الأهلية التي لا يقسم لها ، أم إذا كانت من المرتبات التي تقسم لها فإنه يكون لأصحابها حصة ولجهة البر حصة ، ويكون هذه الحالة بما يندرج تحت الصور التالية . وقد قصرت المذكورة على المرتبات الأهلية بهذا المعنى ولكن المقادير التي ليست من المرتبات ولا يقسم لها وقاضل الغلة الذي لا يقسم له كل منهما مساو لمرتبة في ساط فيكون مثله في هذا الحكم بدلالة النص فكل وقف خيرى فيه استحقاق أهل لا يقسم له ، مرتبة كان أو مقدار آخر أو فاضل غلة ، يعتبر كله في جانب النظر وفقاً خيراً ونطبق عليه أحكام هذه المدة .

ثالثاً — الخصة من اوقف تكون على حصة البر ، وهذه الخصة وحدها هي التي تعتبر وفقاً خيراً تصب عليه أحكام هذه المادة دون الخصة الأخرى . ويستوى في هذا الحكم أن تكون الخصة الخيرية هي الأكثر أو الأقل أو مساوية للخصصة الأخرى . وهذه الخصة قد تكون حصة في الأعيان الموقوفة ، شائعة كانت أو مفرقة ، وقد تكون حصة في استحقاق الغلة ، أى سهماً فيه ، وهو إما أن يكون سهماً محددًا من اوقف أو يكون سهماً يتحدد بتعين اوقوف عليهم ، وقد تكون ما عدا الاستحقاق الأهلى الذي قسم له . ونطبق أحكام هذه المادة على الخصة الخيرية قسم لوقف أو لم يقسم ، وفي حالة عدم القسمة يؤدي تطبيقها إلى تعدد النظر على لوقف الواحد الأمر الذي يفضله الشارع ويتوفاه القدر المستطاع لها فيه من المعاد ، ولكنه غلب صالح اوقف الخيرية على ما عداه وسهل عليه ذلك تبسّر القسمة وإمكان التخلص من الشبوع ومعاد التعدد ، ومن هذا تم تقدير حرص الشارع على ألا يخرج النظر على الاستحقاق الخيرية عن الطبقات الثلاث لمصلحة هذه المادة ما كان ذلك ممكناً . وحكم الخصة أو حصة يشترط للحصص المتعددة الخيرية في وقف واحد من باب أولى .

رابعاً — لمرتبات الخيرية في وقف أهل مما كان قدر هذه لمرتبات ومهما كانت نسبتها إلى الغلة ، ولكن على شريطة أن تكون هذه لمرتبات من المراتب التي يقسم لها ، وذلك لأنها في هذه الحال تكون ذات حصة في الأعيان ولأن التمتع من صرر العقود ومعاده مبسور من طريق القسمة . أما إذا كانت من مرتبات التي لا يقسم لها فلا تنطبق عليها أحكام هذه المادة لما فيها من صرر

التعدد الذي لا يمكن التحصين منه ولأنها تعتبر كحق مقرر في علة الأعيان التي يختص بها من عداها ولم يجعل لها حصة تخص بها من الأعيان والناظر إلى لانتتم من المرسات وتفاضل من لعة إذا كان كل ثمة مما قسم له يأخذ حكم المرسات التي تقسم لها وتطبق عليه أحكام هذه المادة ، أما إذا كان مما لا يقسم له فإنه يأخذ حكم المرسات التي لا يقسم لها ولا تطبق عليه أحكام هذه المادة . فالوقف الأهلي إذا كان فيه استحقاق حيزي لا يقسم له ، أما كان نوعه ، يعتبر كله في حساب النظر وفقاً أهلياً ، ولا تطبق عليه ولا على شيء منه أحكام هذه المادة .

د - الطبقات الثموت

٥٩٨ - حمل الشارع النظر على الوقف الحيزي بمعنى السابق محصوراً في طبقات ثلاث على وجه الترتيب ، فلا ينبت طبقة لاحقة حتى مع وجود مبدئية ، ولا يخرج النظر عليه عن هذه الطبقات ما أحدث واحدة منها ، وهذا الوضع كما سبق يمين أن يكون النظر للطبقتين الثانية والثالثة عن طريق الإضافة لأن مالوك الطارق القصبي لا يحقق هذا المقصد ولا يحمل لأحكام هذه المادة وثمة يعتمد بها . وإنما القبول هذا الحق هذه الطبقات المتداخلة لا يكون إلا حيث تتحقق لأهمية النظر لأنها شرط أساسي لثبوت ولاية على الوقف من أي طريق ، طريق الوقف أو طريق القاضي أو طريق القانون ، كما أنه لا يعني أنه حق لازم لا يمكن أن يتعذر عنه حسب من الأسباب بل يجري عليهم ما جرى على غير الأوقاف الآخرين من الخروج والإخراج متى توفّر السبب الذي يقتضي ذلك فإن هذه الطبقات لا تعدو أن تكون منصوبة بوقف ومنصوبة القاضي ومبراع في نظرها أولاً وبالذات إلا مصلحة الوقف .

الطبقة الأولى

٥٩٩ - وصاحب الحق الأول والمرتبة الأولى في النظر على الوقف الحيزي هو من شرط له النظر عليه . وشرائط النظر معناه واضح حلي ، ولا يقسم منه فقهاً ولا قانوناً ولا عرفاً سوى اشتراطه من الوقف ، وإذا كان متى لمادة قد قال « لم شرط له » واقتصر على ذكر أن الشرط من الوقف هو هذا . يكن

منه إلا أنه لا لما هو مفهوم بدهة ، ومع هذا فإن كلامه يذكر التفسيرية دافع
لكل من سبق أن يقال في هذا المقام أن هناك ليداً وشبهه ليس ، من يقول
إن ضرورة لأوقاف ، مقدمة على الصالح من الترية ولأقارب لأن الضر مشروط
في قوتها وهي من الطبقة الأولى من أحسن المحجة لهذا المعنى ولسواء من المعنى ،
ومشروط به النظر هو من يستمد ولايته على الوقف من وادع بمقتضى شرطه ،
ولا يتناول من نصه القصى ، فإنه من الولاية العامة ولا من يقرر له القانون حق
النظر أو الحق في الإمامة .

٦٠٠ — واشترط الواقف قد يكون في عقدة الوقف وقد يكون بعدها
إما من طريق التخيير في شرط سابق أو من طريق الشرط المبتدأ . وقد يباشر
أوقف هذا الاشتراط نفسه ، وقد وكل فيه غيره في حياته ، وقد يوصي به لغيره
بعد موته ، فشكل ذلك يكون اشتراطاً من الواقف ، وهو شرط أميره أن يشترط
في النظر على وقفه ما يشاء . أو جعل أميره حق إقامة النظر على وقفه . أو شرط
الضر لواحد وشرط أن له أن يقبض من يكون موصياً بعده وأن لكل من نظر
أن يقبض من يلي الضر بعده ، كان من يستمد ولايته من هذا الطريق منصوب
بوقف ويصدق عليه أنه ممن شرط له النظر على وقفه .

وله شرط الوقف الضر على وقفه للذوى الذي له ولاية على هذا الوقف
بمقتضى ولايته العامة كال هذا الذي ممن شرط له النظر على هذا الوقف إذ قد
أصبح له عليه ولايتان إحداهما خاصة وهي مستمدة من الأوقاف والأخرى عامة ،
والولاية الخاصة مقدمة على ولاية العامة . وكذلك إذا شرط له الحق في إقامة
النظر على وقفه وعزلم كان ما يصعبه من باب الولاية الخاصة ويكون من يقيمه
منصوب الواقف لا منصوب القصى . أما ما جرى عليه بعض الواقفين من بيان
ما يتعلق بالنظر على وقفه ما تبقى الموقوف عليهم ، ثم يجتمه هذا الشرط بأنه إذا آل
الوقف إلى المصروف الجبرى الذي سنده يكون الضر عليه لمن يقيمه عليه حاكم
للمسلمين الذي له ولاية نصب المصروفين ليس اشتراط ولاية خاصة لهذا الحاكم
ووضع الشرط وسبقه واضح أنه الموضوع في أن الواقف لا يريد اشتراطاً خاصاً
وأنه لم يورده إلا لإعلان إعراضه عن اشتراط شيء في هذه الحال وترك الأمر

فيه بصاحب الولاية العامة يمتص رأيه فيه بمقتضى ولايته العامة ، فمن بقيمه الحاكم في هذه الحال لا يكون منصوب الواقف ولا بمن شرط له النظر وليس إلا منصوب الواقف . ولو أن الواقف سكت هذا الوصف ولكنه قال لم يقيمه هذا الحاكم واشترط فيمن يقدم شروطاً لا يخرج عما يجب أن يكون متحققاً في النظر على وجه العموم لا تغيير الحكم ، أما إذا اشترط أنه أن يكون من فئة معينة أو شرط فيه شروطاً خاصة كانت هي أو بعضها ، لا يشترط فيه في النظر على وجه العموم كان ذلك من باب الولاية الخاصة وكان من بقيمه في النظر بمن توافر فيهم شرط الواقف منصوب الواقف وبمن شرط له النظر ، وإذا أقام من هو أهل للنزول بتوافره ما اشترطه الواقف كان متدونه لا منصوب الواقف ولا يقل إنه مشروط بالنظر .

٦٠١ - ومن شرط له النظر في مسائل الواحد والأكثر ، ويسأل المستحق وغير المستحق ومن يمثل جهة استحقاق ومن ليس له هذا الوصف ، ويتسأل من يكون من العلقين الأحرار ومن لا يكون منهم . فإذا شرط الواقف النظر لأحد من درجته أو قدرته أو لوراثته لأوقف وتحقق فيه شرط الواقف وكان النظر الفعلي نائلاً عنه فمقتضى هذا ان شرط كان من الطبقة الأولى بمقتضى هذا الوصف وإن كان من طبقة ثانية بمقتضى وصف آخر .

ومن شرط له النظر لا يتناول الواقف عند التحقيق وإن كان قد شرط للنظر لنفسه لأنه لا يستمد ولائته من هذا الشرط بل ولائته على وقته ولاية طبيعية تثبت له بحكم الملك الأول قبل أن يطأ عليه النقص ويمتضي الملك الباقي وهي كولاية العامة تثبت له شرطها أو لم يشترطها بل وإن عاها عن نفسه ، فشرطه لم يقدح شيئاً من الولاية وليس إلا من قبيل ذلك كيد والرعة في المزوج من خلاف الفقهاء .

ولا يتناول أيضاً من شرط له النظر في حياة الواقف ما بقي هذا الواقف أهلاً للنظر ، فإنه في هذه الحال محض وكيل وقد عرفت أن الشارع لا يريد أن يمس ولاية الواقف ، فاسطر الخلق هو الواقف أما إذا كان الواقف قد طأ عليه عدم الأهلية فالوجه الصحيح أن يبطل شرطه في النظر ، وإذا ثبت تولد ولاية هذا المشروط له ويكون الوقف شاعراً وأمس للواقف شرط في النظر عليه .

٦٠٢ - ومن شرط له النظر على الوقف قد يكون مشروطاً له بالاسم ، وقد يكون مشروطاً له بوصف لا يشركه فيه غيره ويكون معيناً له تعيين الاسم لمسه ، كمن يكون والياً على مصر أو من يكون قاضياً لبلد معين أو من يكون ناصراً على التكية أو المجدد الموقوف عليه أو من يكون مطراً على وقف آخر معين أو الأسن من الموقوف عليهم ، وقد يكون مشروطاً بوصف يمكن أن يشترك فيه أكثر من واحد ، وفي الحالة الأخيرة قد يتعين واحد تحكما أو واقع ، وقد لا يصح الأمر ويبقى المشروط له مجهولاً ، فكل واحد من هؤلاء ممن يتناولهم المشروط له النظر وذلك بديهية فقهية ليس لأحد أن يبرع فيها وإن بدعى أن الشرط له النظر في هذه المادة لا يتناول إلا من شرط له النظر بالاسم أو وصف معين .

أما ظهور تحقق الشرط أو عدمه فذلك موضوع آخر سيبحث في الترتيب .
ب. شاء الله .

٦٠٣ - وإذا شرط للنظر أن يتصف وصف معين من صفاته من الطوائف كالإرشاد فالإرشاد من الموقوف عليهم طرفة بعد طرفة أو من غير ترتيب لا يصدق على هذه الصفاته أنه قد شرط لها النظر في الشرط لها وإنما شرط لمن يقوى به هذا أو وصف منهم ، وقد يكون من واحد منهم وقد يكون أكثر من واحد وقد تحقق أو وصف فيهم جميعاً وقد لا يتحقق في واحد منهم فنقول هذه صفات من شرط له النظر لا يصدق على مثل هذه صفاته لا بالحد إلى مجموعها ولا بالنظر إلى مجموعها . ومن ذهب إلى مثل هذا يرى ليس إلا ماعية للدلالات لأن طرفة متجددة دائماً ومعرضة عما زود شاع وترب عنه إغراء تماماً في مذكرة التفسيرية ، على أن صاحب هذا يرى لا يصدق عليه حتى أن يستلزم على الوقف لحرق الجميع هذه الصفات صيرورة أنهم جميعاً يصدق عليهم هذا الصفات ، أما قيمة صف هذه الصفات من أنه بعد حكمه أنه من خطأ وحش ومسكه متبهم لا يبرهنا في نفسه

الفقرة الثانية

٦٠٤ - ثم رتب مرتبة من يصح للنظر على الوقف الخيري من ذرية

الوقوف وأقر به أحد مرتبة من شرط له النظر . وحق هذه الطقة مستمد من
القانون بخلاف الطقة الأولى التي تستمد حقها من شرط الوقف . وقد
عرف من قبل أن القانون يستند هذه الطقة للنظر به . وبما أن واجب لها
الإقامة في النظر من المحكمة ، فما لا تحصل هذه الإقامة لا تحت لها النظر بقوة
القانون ولا يكون لها حق التصرف في أموره . وبما أن شرطها أن لا ينظر له ،
وبما أن كل في امر الغير بقي في ولايته حتى يجرجه القاضي ويقم من تحت يافته .

٦٠٥ - وقد بينت فيما مضى نواظير عديدة معنى لدرية ، كما بينت
اختلاف الفقهاء في معنى القريب والقرية ، وإن العمل يجري على ما ذهب إليه
هلال من أن معنى اقترابه ليس من مفهومه لأقربة وأنه لا شرط فيها غرمية^(١) ،
وهذا هو الذي يجب لأحد ما كما يجب لأحد في اقترابه فاردة باب ١٩
لأن القانون لا يبين معناه فيرجع إليه إلى مرجع من مذهب أو حيفة ،
وهو ما ذهب إليه هلال ويجري على العمل . ولقائمة عند جماعة لا تشمل
الوالدين المبرورين في أحد خلاف ، غير أن عدمها يبين أن الشرع قد أراد
مباها ما يشمل الأصول .

وأيضاً الشارح هـ بين سره ولأدب كما صغ في امادة ١٩ من جمع
بينه في حق الإقامة في امر واحدتهما في مرة واحدة وصريح الفرق بين المدينين ،
فإن الفصد هـ هو امر واحد وسريه في هذا حق بالقدم . وبما بينه أن يجمع
بين وبين من يدين في هذا معنى وهو الوالدان ، أما هذا فهدى الأول هو رعاية
الوقف والعتبة به ، وقد يكون من القربى من يجتمع فيه من ذلك ما لا يجتمع
في الصريح من بدرية ، هذا إلى ما عده روطه الأسر وقتا يده . فقد يكون الوقف
على دار الصنعة أو مدرسة بمرية أو مسجدها ويكون من لم يضر صاحب النظر
وكذلك نحوه أو غيره . ولكن هذا الأخير هو رأس الأسرة وحيدته وفي توليه
النظر . فله على روطه الأسرة ونما يده ، وقد يكون الصريح من بدرية هو من يست
ومن هو تزل من ذلك من دوى لأحد الذي يقيم في يد آخر وفي عصمة الوقف
من يصح نصاً ، في إدمته على مثل هذا الوقف تحتفظ بكرامة الأسرة ،

إلى غير ذلك من شتى الصور التي تحوى اعتبارات لها قيمتها ولا ينبغي إعمالها
مادامت مصلحة الوقف متحققة ، وكان الصالح من الدرة لا يمتص الصالح من
الأقارب فيما يرجع إلى مصلحة الوقف منه .

٦٠٦ - ومن يصح للمطر من هؤلاء يتناول بمومه الواحد والأكثر
ومن يختاره مستحقون ومن لا يختارونه . ولكن يوجد بجانب هذا النص أحكام
القانون الأخرى التي سايره ولا يتنافر تطبيقها مع تطبيقه فإدعى أن تراعى ،
فإن نصوص القانون التي لا تعرض تكون وحدة يجب الأخذ بها .

فإذا تعدد الصالحون للمطر لا نقيسهم المحكمة جميعاً ويجب عليها أن تراعى
أحكام الفقرة الأولى التي هي عن تعدد المطار جميعاً عاملاً شاملاً يقتاول الوقف
الحيرى والوقف الأهلى على السواء ، اللهم إلا إذا نصت الضرورة بالتعدد .

فإذا تعدد الصالحون وطالب كل منهم الإقامة ولم يكن هناك ضرورة تتيح
التعدد عدت المحكمة حتى إلى الترحيح واختير الأصلح . ووجوب إقامة الساطر
من هذه الطقة يقوم على الصلاحية والقرابة ، ولا مدخل للقرابة إلا من ناحية
أن القريب يكون أكثر رعاية للوقف من سواه ، فالمعروف فيها هو الفصل
في الصلاحية ، فإذا تناوت العدلون في الصلاحية أقيم الأصلح وحده وإن كان
أبعد في القرابة ، وإذا تناووا في الصلاحية قدم الأقرب فالأقرب لأن القرب مطلة
الفضل في الصلاحية فساد الأمر في الحقيقة إلى التناوت فيها . وإذا تناووا فيها
عدت المحكمة إلى أرحاحات الأخرى كرامة الأسرة وتقاليدها . والتساوى
فيها مع عدم مرجح آخر أمر يكاد يكون حياً .

وإذا كان للوقف مستحقون ممن لهم استحقاق معين وجب تطبيق الفقرة الثانية
من المادة ٤٩ بحيث يجب على المحكمة إقامة من يختاره من لهم أكثر الاستحقاق
من أهل هذه الطقة . أما إذا احتاروا باطراً من غيرها فإنه لا يستد باختيارهم
لأنه يجب أن يكون في حدود أحكام هذا القانون ، فإذا تعادها كان مهدراً ، فإذا
احتاروا من غيرهم وفيهم الصالح كل محادة لما ذهب إليه هذا القانون من أن مصلحة
الوقف منه على قدره باطراً عليه من هذه الطقة ولذا أوحى ، وإذا لم يكن
فيهم صالح كان محادة لما أوحى القانون من إقامة ورارة الأوقاف في هذه الحال .

وإذا كان الوقف على جهات له من يشيها فليس لاختيار هؤلاء المقيمين ما لاختيار المستحقين من قوة الإبراء ، فمثل الجهة الموقوف عليها ليس مستحقاً قطعاً ، وقد عرفت أن الشارع لم يجعله كأحد المستحقين في طلب القسمة ، وسعوى أنه لم يجعله مثله في اختيار الماطر . وسكن كونه اختياراً ليس مبرراً كاختيار المستحقين لا يتبع من اعتدله مرجحاً عند اختيار المحكمة .

٦٠٧ - وقد وقف ابن أو أكثر عيلاً مشركاً على جهة رضاء أو آل الاستحقاق إليها من هذا النوع ، وإن اعتبر وقفاً واحداً بالنظر بالاستحقاق لا يعتبر واحداً بالنسبة للماطر ، ثم لم يؤخذ الطلقة الأولى ، وكل لأحد الواقفين من الذرية والأقارب من يصح للنظر ، ولا يمكن الآخر من أحد من هؤلاء ، وجبت إقامة هذا الصالح على ما هو موقوف من ذي قرابته خاصة ، ووجبت إقامة ورارة لأوقف في لطر على غيره ، ولا ينفذ عنه قريب أحد الواقفين لأنه يس قريباً سقية الواقفين بل هو أحق به فهو كغيره من الأحساب ولا ينفذ من الطلقة الثانية بالنسبة لأوقفهم تنحب إقامة ورارة لا مدام الصفتين لأولين . وإذا كان ما وقف من كل منهم مفرداً فالأمر في ذلك واضح . وأما لأولى ابن فيها تعدد الماطر لدى سبي عنه الشارع في المادة ٨ : لأنه يتناسى عن تعدد الماطر على زلف واحد ، أما هي فالأوقاف متعددة تعدد الواقفين وإن اتحدت القعدة والمصرف ، وهي كالأوقاف المتعددة بمختلفة المصارف لا يشملها النهي عن التعدد وإن لم تكن القسمة ممكنة .

٦٠٨ - وهذه الطلقة لم تكن موجودة في مشروع هذا القانون ، وقد أضافها مجلس النواب بناء على اقتراح تقدم به أحد حضرات النواب في اجلسة ، وقد قام هذا الاقتراح على أساس أن الماطر من هذه الطلقة أشد عداية بالوقف ومراعاة لأغراض الواقف وتبديد شروطه من غيره وأن هذه الطلقة يجب أن تنفذ ورارة الأوقاف التي كثرت ، فأخذ على إدارتها للأوقاف التي تتولاها ، هذا إلى أن في توليها الماطر احتياطاً بكرامة أهل بيت الوائف الذين قد يكونون ممن له حق في عبة هذا الوقف ^(١) . فالهدف الأول من إدخال هذه الطلقة هو مصلحة الوقف لا تقرير حق لها .

(١) حله ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ .

وبعد أن قيل المجلس هذا الاقتراح لمسه معنى صيغت المادة بالخطبة صيغة
مرتجلة كان من شأنها أن تات حذف عبارة "لهذا ما يمكن مصرف الوقف جهة
خاصة بالوقف أو بغيره" من مادة، وهذا استثناء كانت له قيته قبل إدخال هذه
الطبعة أما بعد إدخاله لم يبق له معنى ولهذا تداركت الأمر لجنة العدل بتجلى
الشيوخ حذفت هذه العبارة . وبإدخال هذه الطبعة وحذف هذا الاستثناء لم يبق
هناك محل أيضاً لم يرد بالذكر لتفسيرية خاصاً بهذا الاستثناء (١) .

الطبعة الثالثة

٦٠٩ - لم ينس الشارع ولاية لوصف على وقفه الخيري ، كما أنه لم يمتعه
في المساس بشرطه في التصرف على هذا لوقف ولا بإرادته في ذلك متى كانت
إرادة ظاهرة واضحة ، وذلك لأنه صاحب الوقف وأحرص الناس على بقائه وصرف
ربحه في لمصرف التي عيب ، فإذا احتار لولاية عليه متولياً لم يكن ذلك إلا منعاً
عن الرعة الصادقة في المصلحة على الوقف ورعاية جهة لاستحقاق ومردأ عن
اعتقادهم من من حثاره هو خير من - حتى لتحقيق ذلك ، فمات الشارع أن ينس
هذا الاحتياط إليه لأنه من رتب الله في عيب ، فعمل لختار الوقف المراتة
الأولى رعاية لمصلحة الوقف وحده . وقد عرف أن الطبعة الثانية لم تصب إلا هذا
العرض نفسه . فإذا لم تكن هذه ولا شك كل الطرق عليه اوزارة الأوقاف
مسايرة لهذا المصد وسعي وراء مصلحة الوقف وحده . وقد نص الشارع في ذلك
إلى أن الأوقاف خيرية تشبه الأموال العامة للدولة ، وأن المصلحة العامة تنهض من
تكون وزارة الأوقاف أحق باسم عيب من غيرها إذا لم تكن الولاية عليها
للأوقاف ولا توجد الطبق للث تصحاب لأنها وزارة تعرض الأول من وجودها
المعروفة على البر والاشراف على جهات الخير وحماهم ، وهي وزارة قد توافر لديها من
وسائل الإدارة والاستقلال ما قل أن يتوافر غيرها من الأفراد ، وهي كوزارة ليس
(١) ما ورد منه قد قول مذكورة . كما لا يكون هذا (وزارة الأوقاف) نصراً على
الأوقاف الخاصة كالوقف على عده من ذرية له أو غيره وعلى مصلحة
وفي رفاة نصهم اذ في الوقف على عده . يمكن لتقدير الوقف أو إياه . أنه يحاط
إن جهة نصه . وما يجب منه أن هناك لا يجري المذكرات في عدم بها مشروعات
إد غير في منون ، من نص أن تتبرر جهة تصه مسميه هذه مذكرات ولا يمكن له عدم
في مثل هذه فقره من المذكره بعد أن رأت وانجحت

لها أى مطعم فى المال الذى يكون لجهات الخير والبر ، فيما تدل الحوادث على أن كثيراً من الأفراد الذين عهد إليهم بإدارة الأوقاف الخيرية لم يقوموا بواجبهم على الوجه الأنتم ومهمهم من لم يحش الله فى حقوق الصدقة ومقدت أيديهم إلى تلك الأموال واتخذوها وسيلة للثراء ، ثم هى وراء ذلك كله محاسبة على تصرفاتها ، ثم هى ممثلة لأمة وفى رقبة البرلمان عنها أوفى لصالحات هذه هى وارة الأوقاف وهذه هو الشأن فى مقدرتها والاطمئنان إلى بدورها ثم الاطمئنان ، وذاك كالم لايتها على الأوقاف الخيرية قد أحدث مظهر الحق وبها فى الواقع فكيف وراء ولو أبى خذت المصاع اواقفى شكل خيراً وولى ، وعندى أنها إذ أنت الولاية على نى وقف خيرى ، مهما كان فى دارته من مشاق ومناعب ، تكون قد تحمعت طبعته ووظيفته وأعرضت عن القيام ، بحب احتياجى دينى هى حق ليس بالحرص على القيام به . وقد أثبت لها هذا الحق بدون قيد ولا شرط ، يمكن أن تمارست مصلحتها مع مصلحة وقف ، يمكن أن لا للولاية عنه مدهة ولا أثبت لها هذا الحق

٦١٠ — وقد قررنا فى هذا الحق وارة الأوقاف ، تحت التفسير .
الأوقاف ليدل أوضح دلالة على أنه يقرر الحق للوزارة كشخص فى لا سائر بتدليل الوزراء ، حتى قيمت فى الطر على وقف خيرى استمرت ولايتها عليه ما فى فى نظرها مهما تغير الوزراء بعد الإامة ولا تكون فى حاجة إلى إامة جديدة من أحد إذا ذهب وزير وحاً ، كما أنه لا يثبت عن ذلك وقف العرفى القضاة والمواد ولا تجديد إعلانات ولا اتحاد إجراءات جديدة من الإجراءات التى تتخذ عند زوال الصفة لأن الحق ثابت للوزارة وصفها لا تزال بتدليل وزيرها . إن الأفضل والأشد بعد صدور هذا القانون أن يكون الذى يقام فى الطر هو الوارة للوزير ، مسمى باسمه أو غير مسمى ، على أنه إذا أقيم الوزير بأى عبارة لم تكن فى ذلك حرج ولا يبر شئ مما ذكرت فإن صاحب الحق ، الإقامة الحقيقية ، بما هى الوزارة ، أى الشخص القانون ، ولم يذكر الوزير فى القرار إلا لأنه الشخص الطبعى الذى يمثل صاحب الحق ويؤوب عنه ، على أنى أرى قطعاً لكل ليس أن المحكمة لتي تجرها العادة وحدها إلى إقامة الوزير يجب أن تقيمه بوصفه دون أن يذكر اسمه وأن يتضمن قرارها إقامة الوزير وكل من يلى وظيفته

٦١١ - وهذا الحق قد جعل لوزارة الأوقاف لا غيرها ، فهو أن النظام تغير
والنيت هذه الوزارة وورع اختصاصها على بعض الجهات أو أعطى الجهة واحدة
لأنجب إقامة من حل محلها ولا تعتبر الطبقة الثالثة من هذه الطبقات موحدة ،
وإذ ذلك لا يكون لهذه المادة حكم في النظر على الأوقاف الخيرية وتطبق المحكمة
الأحكام الأخرى ، غير أنه لا ريب فيه أن المحكمة سوف لا تتجاهل المص
الذي قام عليه حكم هذه المادة وأنها تستعمل الجهة التي تقوم بما كانت تقوم به
هذه الوزارة ويتوافر لها من الوسائل ما كان متوافراً لهذه .

٦١٢ - وحق الطبقتين الأولى والثانية لا استثناء في أحكامهما أصلاً ، فهي
واحدة التطبيق مهما كان نوع الوقف الخيري ، ومهما كان واقعه ، مهما كان
أو غير مسلم . أما حق وزارة الأوقاف فقد دخل على حكمه أول الأمر استثناءان :
أحدهما ما إذا كان مصرف الوقف جهة خاصة بالأوقاف أو بأسرته ، وقد كان هذا
الاستثناء قيمته حينها كان الحق للطبقتين فقط ولم يكن للوزارة والأوقاف وأقاربه حق ،
أما بعد إدخال هذه الطبقة وحملها متقدمة على وزارة الأوقاف فلم يبق مبرر لقائه ،
وقد حذف كما سبق من ذلك . وثانيهما ما إذا كان الوقف غير مسلم وكان
مصرف الوقف جهة غير إسلامية ، وقد بنى هذا الاستثناء قديم .

وهذا الاستثناء ليس إلا استثناء من حكم إقامة وزارة لأوقاف وجوه على
وقف الخيري . فاسم الإشارة في قول هذه المادة « هذا ما لم يكن » . . . كان
قبل التعديل راجعاً إلى إقامة الوزارة وحدها ، وقد كانت هذه هي الطبقة الأخيرة
بذلك ولم يكن راجعاً إلى الطبقة الأولى وهي طبقة « من شرط له النظر » وكانت
صياغة المادة وما جاء بالذكرة التفسيرية واضحاً في ذلك تمام النصوص .
وبعد التعديل بقي مرجع اسم الإشارة كما كان قبله ، فهو راجع إلى أقرب مذكور ،
وهو وزارة الأوقاف دون الطبقتين الأولىين ، والسر في ذلك بئس تماماً ، فإن
المصلحة التي أوحيت بإقامة من يصلح من القرية والقرابة لا تدخل فيها لدين
الأوقاف ولا النوع وقته فالملى الذي من أحله أضيفت هذه الطبقة بهم جميع
الأحوال ، وهذا الاستثناء لم يكن إلا لدفع الحرج عن الطوائف غير الإسلامية
تدخل وزارة إسلامية في الولاية على أوقافهم التي جعلت لمصرف طائفية ،

ولتحبيب وزارة الأوقاف ، وهي وزارة إسلامية محضة ، رعاية أمور قد يكون في رعاية أكثرها حجاج ديني ، ورعاية التامة في أن تنق عاصر وزارة الأوقاف ، كما هي حتى الآن ، عاصر إسلاميه ، وقد لا يتيسر أو لا يكون عدلاً أن تنق كذلك إذا صحت إليها إدارة مثل هذه الأوقاف . ولأسباب التي دعت إلى هذا الاستثناء كلها راجعة إلى وزارة الأوقاف ولا يرجع شيء منها إلى الطفتين الأوليين . وبهذا يتضح أن الاستثناء قاصر على الوزارة وحدها وإن كانت الصياغة بعد التعديل قد وضع صاحب لعمرة الحاجة في شيء من القيس . فوقف غير المسلم إذا كان مصرفه جهة غير إسلامية يطبق عليه صدر للسادة ولا يطبق عليه الحكم الخاص بوزارة الأوقاف .

٦١٣ - وهذا الاستثناء قاصر على ما إذا كان مصرف وقف غير مسلم جهة غير إسلامية . وغير المسلم يشمل الكتابي وغيره والمصري وغير المصري ما دام كل من وقفه والمصرف الخيري الذي سماه محترماً في غير هذا القبول والمراد بالجهة غير الإسلامية الجهة التي يكون لها صفة طائفية . وإن كانت مما اعتقت فيه الشريعة الإسلامية وشريعة الأوقاف على أنه قرية أو قرية منع عام ، وليس المراد من كون المصرف جهة غير إسلامية أنه جهة لا تقره الشريعة الإسلامية بل المراد ما هو أعم من ذلك . وقد أوضحت مذكرة التفسيرية هذا المراد بإصاحاً تاماً حيث تقول : « كما أنه لا محل لحمل النظر على أوقاف غير المسلمين نظيرية لوزارة الأوقاف إذا كانت تلك الأوقاف على جهاتهم الدينية ، أو على جهات خاصة بغير المسلمين . أما إذا وقف غير المسلم على جهة خيرية عامة لم يلاحظ فيها المسمى الطائفي كالوقوف على مستشفيات والملاحق العامة ، أو على المدارس العامة فن المصلحة أن يكون النظر عليه لوزارة الأوقاف » . فإذا حمل غير المسلم على وقفه أو بعضها لإنشاء المعابد أو محاربتها ، أو لإقامة الشعائر فيها ، أو لمساعدتها والمترددون عليها من الفقراء ، أو للتعليم في مدارس دينية غير إسلامية ، أو للتعليم في مدارس أُنشئت خاصة لطائفة غير مسلمة بسبب وإن كان التعليم فيها تعليمياً غير ديني وكان تعلمها أساء المسلمين ، أو لعلاج المرضى من طائفة غير مسلمة ، أو لإنشاء مستشفيات تكون خاصة لطائفة غير مسلمة أو للإنفاق عليها وإن كان

نقل للعلاج فيها مسجون ، أو للمقراء من طائفة غير مسلمة ، أو لشيء آخر من هذا القبيل ، كان الصرف جهة غير إسلامية ، وإن كان قرينة إسلامية ، لأنه اصطبح بالصيغة الصائفة وروى فيه أولاً وبإدانت طائفة غير مسلمة . أما إذا حمل ذلك لإشياء البحد أو عمارتها ، أو للمقراء مطلقاً أو لفقراء المسلمين ، أو لطبقة معاهد الدينية الإسلامية ، أو لتعليم أو للخدمة في دور التعليم العامة التي ليست لها صيغة طائفية ، أو لإشياء مدارس أو المستشفيات أو الملاجئ العامة ، فإن الصرف لا يكون جهة غير إسلامية . والصرف إذا كان خاصاً بالمسلمين أو كان مصرفاً عاماً ، أي لم يصطبح بالصيغة الطائفية غير للإسلامية كان جهة إسلامية وإن كان لطائفة خاصة ، وإن اصطبح بهذه الصيغة كان جهة غير إسلامية

٦١٤ - وقد نص في هذه المادة على أن القدر في الحالة المستندة يكون لمن تميمه المحكمة ، أي أن هذه المادة لاحكم لها فيه ويكون شأنه شأن غيره من الأوقاف الأخرى فيما تسلكه المحكمة من طريق الإقامة ، ويجب عليها أن تراعى ما نصحت مرأته من أحكام هذا القدر والأحكام الأخرى ، كأحكام المواد ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، وهذا الحكم لم يأت محدد وهو في الحقيقة ليس إلا تزييداً محضاً لا يدفع لسا ولا فائدة له ولا يصحاحاً لا حاجة إليه بل ربما أوقع في اللبس . وإقامة من تقيمه المحكمة في هذه الحالة تختلف عن إقامتها لمن تقيمه من الطبقات الثلاث ، فالإقامة هنا لا تكون . لا حيث يكون الوقف شاعراً ، أما الإقامة لأخرى وبها واحدة وإن كان على الوقف دطر من غير هذه الطبقات ، ويكون ذلك بإخراج هذا الباطر وإقامة من نصب إقامته .

هـ - ترتيب هذه الطبقات

٦١٥ - جعل الشارع الحق في البطر على الوقف الخيري أو الإقامة فيه لهذه الطبقات الثلاث وحدها وجمعها مرتبة في ذلك ، وقد عرفنا أن العرض الأساسي الذي روى في هذا المقصر هو مصلحة الوقف وجهته الاستحقاق ، وهو أيضاً العرض الأساسي الذي دعي إلى هذا الترتيب ، فقد راعى الشارع أن تولى الطبقة السابقة أدنى إلى المصلحة وأقرب إلى تحقيق أغراض الواقف من تولى الطبقة التي تليها .

ومن مقتضى هذه المعنى أن المحكمة لا تشتغل بالإقامة إذا كانت الصفة الأولى موحدة، وإذا لم تكن موحدة واشتبهت بالإقامة وجب عليها أن تبحث عن الطبقين الثانية والثالثة، وإذا تبين لها وجودها أو وجود إحداها لا يجوز لها أن تقيم دعواً على الوقف من غيرها وإن عثت كاتب محالة لأحكام هذه المادة بحجة صارخة، وليس لها أن ترمي أن مصلحة الوقف هي صحت وأن عرض القانون هو رعاية مصلحة الوقف، لأن القانون قد راعى ما راعى ووضع أحكاماً صريحة بانه ولم يشأ أن يترك الأمر في ذلك لاحتداد المحكمة، ولم يجعل تغير هذه الطبقات حقا مع وجودها، وقد قدمت من غيرها بحجة المصلحة كان ذلك احتداداً في موضع النص وتعطيلاً لأحكامه الصريحة الواضحة.

٦١٦ - ومن مقتضى المعنى السابق أيضاً أن هذا الحق لا يشت لطفة

لاحقة مع وجود طائفة سابقة، فإذا كانت السابقة موحدة وكانت نقل القيام بهذا الحق اعتبرت اللاحقة في هذه الحال كالأحصى عن الطبقات الثلاث سواء سواء. فليس بمحكمة أن تتخطى السابقة إلى اللاحقة، وليس لها أن تجمع بينهما فإن فعلت شيئاً من ذلك بحجة مصلحة فقد خالفت أحكام القانون وعطلتها بدون حق وأعطت الحق لغير صاحبه في الحالة الأولى وأشركت الأجنبي مع صاحب الحق في الحالة الثانية وأهدرت الترتيب في كلتي الحالتين بحجة لاسمى لها إلا تعطيل أحكام هذه المادة وأنه كان من الواجب ألا توضع هذه الأحكام، فالشارع ما كان يجهل أن المحاكم كانت تراعى المصلحة حتماً، ولا أحد يجهل أن الشارع لم يرد من وضع هذه الأحكام إلا من طريق خاصة وهو يشأ أن يترك مدى واسعاً للمحاكم كما كان الحال من قبل. ومتى كان الحق مرتباً بين هذه الطبقات ولم يكن للاحققة حق مع سابقة كان الجمع بينها أو بين بعضها بحجة أنهم لا يخرجون في حتمتهم عن الطبقات الثلاث عملاً غير صانع بل عملاً غير مفهوم.

٦١٧ - ومن مقتضى هذه المعنى أيضاً مع مراعاة أن الترتيب ترتب في الصلاحية أنه إذا ثبت هذا الحق طرفة لا يهدم الصفة التي تسبقها ثم وجدت هذه بعد ذلك ثبت الحق لها وانتقل عن هذه الطائفة، فالترتيب يتبدل لصحة الترتيب وحيث الاستحقاق، فيجب أن يدور هذا الحق معه وجوداً وعدمه، فإذا أقيم من

يصلح من الذرية والأقارب لعدم وجود من شرط له النظر بالمعنى ابدى أرادته القديون
ثم وجد بعد ذلك انتهت ولاية هذا النظر وثبت هذا الحق لمن شرط له ، وهذا أقيمت
وزارة الأوقاف ثم وجد من شرط له النظر أو من يصلح من الذرية والأقارب ثبت
للأول الحق في النظر وثبت للثاني الحق في الإيامة بعد إخراج الوزارة من النظر .

٦١٨ - المصاعم الطقة الأولى . وطقة « من شرط له النظر » لا تعتبر
موجودة في نظر هذا القديون ، لا إذا كان للواقف شرط في النظر وثبت تحققه
فيس يكون له حق النظر المعنى على الوقف بحكم أو غيره ، أما إذا تخلت شئ من
ذلك فيها لا تكون موجودة ويثبت الحق للطقة التالية إن أن توجد الطقة
التي تسبقه ، إن كان ذلك ممكناً فلا يكون هذه الطقة موجودة إذا لم يكن للواقف
شرط في النظر ، وإن لم يكن له فيه شرط أصلاً ، أو كان له فيه شرط ولم يوجد
المشروط له أصلاً كما لو شرط النظر على وقفه الخيري للأرشد فلا شئ من أولاده
ودرسته ولم يرد ومات غنياً ، أو كان له فيه شرط ووجد المشروط له وانقرض
كالشرط السابق إذا كانت له ذرية وانقرضت وكما لو شرط عملاً ثم لعل ولم
يولد وقرض من سهام بعد انقراض من شرط لهم الص لا يكون للواقف شرط
فيه وهذه الحالة هي التي تعرفت تسميتها بمقطع الآخر ، أو كان له فيه شرط
وصار مقطع الأول أو الوسط كما لو شرط النظر على انقضاء لغير سهام ثم نبين
أن الأول منهم غير أهل للنظر فإن شرطه يكون مقطع الأول فيه يثبت النظر
لأول من سهام لعدم أهليته ولا يثبت لمن بعده مادام حياً طبقاً لما جرى عليه
العمل فما بقي الأول حياً على هذه الحالة لا يكون للواقف شرط في النظر ، ولو
أن أولهم كان أهلاً للنظر وثبت له بمقتضى الشرط ثم خرج أو أخرج من النظر
لسبب من الأسباب التي تقتضي ذلك وكان الآخرون موجودين كان الشرط
مقطع الوسط ولا يثبت النظر لمن بعده مادام حياً ولا يكون للواقف شرط ما بقيت
هذه الحال ، فإن كان قد أخرج من الص لسبب يزول وزال فعلا وعاد إليه الحق
بمقتضى الشرط فقد وجدت هذه الطقة ، وإن خرج هذا أو أخرج ولم يكن أحد
من سهام اوقف موجوداً فقد انقضى شرطه ما دامت هذه الحال ولا تكون هذه
الطقة موجودة أيضاً في نظر القضاة إذا كان للواقف شرط في الص ، ولكن

لم يظهر تحققه في أحد من يمكن العمل به وأصبحت الحالة من الحالات التي تشتعل فيها الحركات بأفهام باطلة مؤقتة حتى يتحقق العمل شرط الوقت ، كما هو شرط النظر بالأرشد فالأرشد من أولاده ودرجته مثلاً مع الترتيب بين الطبقات أو مع الجمع بينها في ذلك وكان له أولاد ودرجته غير أنه لم يظهر تحقق هذا الشرط في أحدهم ، وفي هذه الحالة قد يكون المشروط له موجوداً ولكنه غير معروف ، واحداً كان أو أكثر ، وقد لا يكون موجوداً أصلاً فلا يتحقق الشرط في واحد منهم . ولكن ذلك غير معروف أيضاً ، والنظر مشروط بوصف الأرشدية وليس مشروطاً لهم بوصف كونهم أولاداً أو ذرية حسب ، فالحق ليس لجميعهم ولا لجمهورهم . وعما هو من تحقق فيه الوصف منهم ، ولم يظهر تحققه في بعضهم ولا في كلهم كما لم يظهر عدم تحققه فلا يمكن أن يبنى على هذا الشرط حكم فلا تصير هذه الطبقة موجودة ولا تشمل محكمة التصرفات بالبحث عن تحققه لأن هذا يخرج عن ولايتها كما سيأتي .

فهذه الطبقة لا تعتبر موجودة في غير القاصين ويكون الحق لمن ندمها . ولم يكن للوقف شرط أو كان له شرط ولم يمكن العمل به لعدم ظهور تحققه ، وقد أقرت المذكرة التفسيرية عن هذا المعنى إجماعاً تماماً بقوله « ويكون الورثة أحق بالصر على ذوات الطيرة المذكورة إذا لم يكن الصر عليهم للوقت أو من شرط له الصر عليهم وكانت حالة من الصر أو كان في صر أقدمهم القاصي ، ما لأن الوقف لا شرط له في الصر أو كان له شرط في النظر عليها ولكنه أصبح منقطعاً أو لم يصح انقطاعه ولكن لم يتحقق العمل به » . هذا هو ما أرادته الفروع من وجود هذه الطبقة وعدم وجودها ، وحقاً إن ذلك قد كان حين كان الحق لصفتين لا غير ، من شرط له الصر ، ثم وراثة الأوقاف ، ولكن دحر الطبقة الثانية لا يغير من هذا المعنى وليس من شأنه أن يدخل عليه تغييراً ، وفي هذه الصور مما تشتغل فيه بحكم التصرفات بالإقامة حيناً ويبقى الصر لمن تقيمه إلى أن يظهر تحقق شرط الوقف فيمكن العمل به ، فيجب عليها في هذه الصور أن تكون الإقامة من الطبقة الثانية إن وجدت وإلا أقامت الورثة .

٦١٩ - انصرام الطبقة الثانية : وإذا لم توجد الطبقة الأولى ووجد من يصلح من درجة الوقف وأقاربه قد وجدت الطبقة الثانية وتبين أن تكون

لإقامة على الوقف من ههنا ولا تخور إقامة وزارة الأوقاف ولا غيره . أما إذا لم يكن للأوقاف ذرية ولا أقرب أصلاً ، أو كان له هؤلاء وسكن لا يوجد من بينهم من يصلح للطر على اوقف ، أو كان من بينهم من يصلح له ولكنه أي الإقامة ، أو لم يظهر إن كان له ذرية أو قرابة ولم يتبين الحال ، ففي هذه الصور جميعها تكون الطقة غير موجودة ، أما إذا وجد من يدعى القرابة وحصل نزاع فيها أو لم يكن في القرابة نزاع في الصلاحية فيبقى الكلام فيه .

وإذا وجد من الأقرب من لا يصلح وحده للطر لئيب فيه كعدم القدرة التامة أو الرتبة في أماته فإنه لا يعتبر صالحاً للطر وإذا لم يكن هناك غيره عتبرت الطقة غير موجودة وتكون الحق لوزرة الأوقاف ، ولكن إذا كان صالحاً وأقيم وحده ثم طرأ عنه ما أوجب حصة إليه ، أو كان الموجود واحداً من هذه ومن فيه عيب في ذاته غير أن وزارة الوقف تحتاج إلى أكثر من واحد ، كل الموصىء محل طر فهو أن قتلنا قولنا هذا الموجود لا يصلح للطر أو أصبح غير صالح له ولا يوجد من هذه الطقة سواء فلا بد حينها من صلح للطر ويكون الحق لوزارة الأوقاف . وكان له حجة في قسيتها من ناحية دلالة المصارات ، ولو أن قتلنا قال إن من هذا الذي احتاج إلى ثقة يشده قبل الإامة أو بعدها صلح للطر في الحجة وهو كالمشروط له الضر من الوقف لا يتصل عنه الحق شيء كذا ولا صرر على الوقف ، ونحن نعلم أن الضم يكون لأدنى رتبة وكفى فيه الشكابة كما قولوا ، فهو أن تشددنا في معنى الطر لأبسطا حق هذه الطقة للشبه المحردة والفرق بين الطقة الأولى والطقة الثانية في هذا المسمى بدون فارق ، ولو حسب إخراج الباطر من هذه الطقة إذا طرأ عليه شيء من ذلك ، مع أن مصوب التدعى في غير هذه الأوقاف لا يعامل هذه المعاملة . وعدى أن الرأي الأخير هو الأدنى للعمل والقواعد العامة وهو الحق الرأين بالانتاع وإذا طرأ على من أقيم في الضر من أهل هذه الطقة ما أوجب ضم ثقة إليه وكان في الطقة من يصلح لذلك لم تكن هذه الطقة مستعدة ولا يثبت الحق لوزارة الأوقاف ، وعدم إخراج التناظر الأصلي بما يوجب الضم يكون هو أظهر ، لأن « من يصلح » تشمل الواحد والأكثر اجتماعاً واشترائاً مهما كان سبب الاشتراك .

٦١٩ - الترتيب في الصومعية والصلاحية هي لأهلية ومعداتها واحد ،
فالصالح للنظر هو الأهل له وهو الذي توافرت له الشروط التي يجب أن تكون
في الناصر ، هذا هو معدتها الأولى ولكن الشارع يريد هنا معنى أوسع فهو يريد
مها استحقاق النظر العملي .

ودارت الشارع بين هذه الطبقات حتى أن تلك المحاكاة في ترتيبها
ما تسلكه في ترتيب النظر بشرط الواقع وأن يستقر في أذهان القضاة ما استقر
هناك من أن الطبية في النظر بمدية نقرض أو عدم وجود وقت الأذهان إلى
أن هذا الترتيب ترتيب في استحقاق النظر العملي فإذا عول النظر بالشروط وأخرج
نظيره ذلك وبني حياً انتقل الحق إلى الطبقة التالية وإن كان هناك آخر
مشروط به الناصر فإن من أخرج لم يبق له حق في النظر والشروط له الآخر لم يأت
وقت استحقاقه فلا حق له في النظر كذا ، وليس هناك من له الحق في النظر العملي
بالشرط ، هذا هو ما يريد الشارع وأورده مفصلاً في المذكرة التفسيرية وما أريد
النصر على ذلك في متن القوانين وروى عدم الاكتفاء بمذكرة التفسيرية في هذا
أورد بهذه العبارة التي رتبت كان فيها شيء من التفسير عن أداء المعنى المراد فيها
لا نقول حالة امتناع الصالح للنظر عنه إلا بتكافؤ ، ولكن هذا هو المراد
وإرادته واضحة ، ولو أنه قبل في مادة مع ملاحظة أن الترتيب ترتيب في استحقاق
النظر العملي سكان ذلك أولى وأشمل

والترتيب الذي حصته المادة ترتيب صلاحية ، أي ترتيب استحقاق عملي ، هو
الترتيب بين هذه الطبقات الثلاث ، ولا شأن له بترتيب النظر الذي يرد في شروط
الواقعيين بحكمه ما عني حاله يطبق فيه ما هو متبع من قبل من أحوال انقطاع الأول
أو الوسط أو الآخر وعدم التحقق والتبين فهذا شرط لوقف النظر يريد ثم ليكرهتم
نحوه وبعد أن ولي ريد النظر عول كان لشرط مقتضاً ولا يثبت النظر بغير ما دام
ريد حياً ، ولا يقبل من الترتيب في النظر ترتيب في صلاحية لأن هذه الجملة لا شأن
لها إلا بالترتيب بين الطبقات الواردة في هذه المادة ، ولا شأن لها في ترتيب بين أهل
الطبقة الأولى بل هي قد استقرت الترتيب بين الطبقات على أحكام الانقطاع وعدم
التحقق والتبين معي . تغير شيئاً في أحكام الترتيب بين من شرط لم النظر .

وقد نصت المادة على أن الترتيب ترتيب في الصلاحية لا في الأصلية متى
وحد الصالح في طمقة سابقة وحسب الحق له ولا يمدوء إلى غيره من طبقة بالية
وإن كان أصلح منه . فإذا وجد صالح من الذرية والأقارب وحبس إقامته ولاحق
لوزارة الأوقاف وإن تبين أنها أصلح منه .

و — إسقاط هذا الحق

٦٢٠ — حق هذه الطاقات الثلاث في النظر على الوقف الخيري ، على تنوعه ،
قد روعي فيه قبل كل شيء مصلحة اوقف لا مصلحة الطاقات ، ولكنه مع هذا
لا يمدو أن يكون حقاً اختيارياً غير لازم ، فهو ليس حبرياً في ثبوته ولا في بقائه
لحق الإرث وولاء الموالاة وولاية الأب على أمه وولاية اواقف على وقفه ،
بل هو حق يقبل الرد من الأصل وقيل الإسقاط بعد التقرر . وكل من الإياه
والإسقاط قد يكون كلياً وقد يكون جزئياً ، وحكم هذا يختلف باختلاف الطبقات .

٦٢١ — أما المشروط له النظر فإن حقه هو نفس النظر وهو مستمد من
الواقف ولا يتوقف ثبوته على القول ولكنه يرتد بالرد ويسقط بمسد القول
بالإسقاط ، وإن كان التحقيق أنه لا يخرج من الولاية إلا بإخراج القاضي ، وله أيضاً
إسقاط هذا الحق في بعض الأوقات دون البعض الآخر . وقد قالوا إن الساقط لا يعود
فإذا عزل النظر المشروط له النظر نفسه وخرج بذلك أو بإخراج القاضي فلا حق له
بعد ذلك في المطالبة بالنظر فتنقض هذا الشرط . وإذا أخرج من النظر لحياة أو صحر
كان هذا من قيام المساع لا من باب سقوط الحق فيعود له الحق متى زال المساع ،
وهل يعود نفسه أو يحتاج إلى إعادة في ذلك كلام ، هذه هي إشارات موجزة
لما يتعلق بهذا الموضوع وإلى أن ما قيل في ذلك يتم النظر بالشرط على الوقف الأهلي
والوقف الخيري ، أما تفصيل الأحكام في كل هذا فليس محله هنا .

وقد قالوا إن منصوب الواقف كالوصي ، وقالوا في الوصي إنه إذا طلب من
القاضي أن يصح إليه أمر لا يجيبه ولكن إن طلب ذلك لمحرزه وحاجته إلى
الاستعانة وتبين ذلك للقاضي أجابه ، فهذا الحكم يجري أيضاً في منصوب الواقف
ومن هذا يتبين أن لمنصوب الواقف أن يبطل حقه في كل الولاية دائماً وفي بعض
الأوقات دون البعض الآخر ، ولكن ليس له أن يجزئ الولاية ويستبقى بعضها

واسقط البعض بإدخال شريك معه . ونصوا على وجوب العمل بشرط اوقوف
في الناطق وغيره ، فلو أراد من شرط له النظر مخالفة شرط اوقف في الترتيب
لم يثبت ذلك ، فلو شرط النظر لزيد ثم لعل فاسقاً على أن يتقدم على استيفاء
النظر ثم يبيعه زيد كان ذلك اتفاقاً باطلاً ما فيه من مخالفة شرط اوقف بإثبات
النظر لكل منهما في وقت لم يحمله به فيه الواقف .

والترتيب هنا بين الطبقات حكم من الشارع وكان لمصلحة اوقف لا لمصلحة
من جعل لهم النظر فلا يكون نقل من شرط اوقف إذا رضى من شرطه النظر
أن يشترط معه غيره من الطبقتين التاليتين في النظر كان عمله غير مقبول لأنه
حرراً الولاية التي شرطت له وهو لا يملك ذلك وحمل لغيره حقاً في النظر معه
بدون شرط من اوقف وبدون حكم من الشارع فكأن في ذلك مخالفة لشرط اوقف
وتفسير المشروع فيكون باطلاً وبس لقاص أن يفهمه .

٦٢٢ — والطبقتان الثانية والثالثة لم يقرر لم اوقاف حقاً في نفس النظر
إذا أسقطت إحداها حقها في النظر قبل الإقامة كان إسقاطاً لحق لم يوجد بعد
فكان باطلاً وإن أسقطت كلها في لائمة لم يكن هذا إسقاطاً بل يكون امتناعاً
عن استيفاء الحق الذي لم يحصل كإسقاط الخاصة حقها في الحصانة والزوجة حقها
في القسم وأشياء ذلك فإذا امتنع عن استيفائه وقتاً فله العودة إلى المطالبة به في
وقت آخر وإذا قيم أحد من هاتين الطبقتين فقد ثبت له النظر بإقامة الحق فهو
مضبوطه ويكون شأنه شأن مضبوط الحق من ناحية عزل نفسه وعزل القاص له .
وإذا عزل نفسه كان له الحق في العودة إلى المطالبة بحقه الذي قرره له القانون
وهو الإقامة لأن الذي سقط هو حق النظر أما الحق في الإقامة بعد ذلك
فيه لم يمسح بالعزل ولو أنه أسقطه صراحة كان ذلك امتناعاً لا إسقاطاً .

ولو امتنع واحد من الطبقة الثانية عن استيفاء حقه ابتداء أو عزل نفسه أو عزل بعد
الإقامة وكان في الطلقة من يصح سواء لم ينتقل الحق لورارة الأوقاف ، وإذا انتقل
صالح من الأقارب والذرية مع ورارة الأوقاف على أن يبقا في النظر على الوقف وكان
في الطلقة صالحون آخرون كان اتفاقاً باطلاً ، لأن الحق في الإقامة حق في الحصول
على الولاية فهو مثلاً لا يثبت التمييز في الامتناع ، ولأن فيه إثبات حق لورارة

الأوقف لم يشته له القانون بعد وهو لا يمكنه ، هذا إلى ما فيه من تعبير المشروع ،
ولأن اتفاقه لا يبطل حق الباقيين من الطقة وإن لم يطلوه فعلا ، فكل هذا
الاعتق لاحلا من جميع الوجوه ، وإن لم يكن مع هذا الصالح أحد صالح من طبقته
كل اتفاقه باطلا لمصنين الأولين ، وإن اتفق معها المدم كديته وحده للنظر
وكن هناك كاف سواء من طبقته كان اتفاقه أدخل في البطلان ، وإن لم يكن
معه في طبقته أحد صالح جاء هنا ما قسمته من معنى الصلاحية والترتيب فيها .

ز - فصل في أحكام التصرفات في النزاع

٦٢٣ - محكم التصرفات ليست محكم إظهار للحقوق وتقرير لما هو ثابت
كما هو شأن المحاكم القضائية وإنما هي محكم منع وإنشاء للحقوق بمقتضى ما له من
الولاية العامة وقد استقر العمل منذ وحد توريع الاختصاص على أن الحق الذي
يرى صاحبه أنه ثابت له ويحتاج إلى الدعوى يكون أمام المحاكم القضائية ولا يطالب
به أمام محكم التصرفات التي لا وظيفة لها إلا المنع والإفادة لا إظهار الحق الثابت
من غيرها . وعلى هذا الأساس إذا أراد امرؤ المطالبة بالإقامة في النظر فلو وقف
من الباطل وعدم طهر . أن لأحد ولاية عليه بالشرط كانت هذه المطالبة أمام محكمة
التصرفات ، وإذا كان البطلان ثابتا بمقتضى شرط الواقف وحب عليه أن يلتجئ
إلى المحكمة القضائية ، محكمة الدعوى والمصل في الخصومات ، لا محكمة التصرفات
محكمة المنع والإفادة . وقد جرى الشارع هنا على احترام هذا الأساس الذي كان
سيحة طبيعية لطبيعة كل من القضاء ، الفعلي والقولي ، فحل حق الإقامة في النظر
للطقة الثانية إذا لم يظهر تحقق الشرط في أحد ومعنى هذا أن من يرى تحقق الشرط
فيه عليه أن يلجأ إلى المحكمة القضائية لإظهار هذا الحق أما محكمة التصرفات فإنها
لا تشمل به فإنه لا يتفق مع طبيعتها ، وإنما توجه إلى أداء وظيفتها ، وهي الإقامة من
الطقة الثالثة ، لامن الطائفة التي كان شرط النظر فيها ، وحسبما صاغ الشارع ، والقول
بأن الواقف في هذه الطائفة عرصا ، وأن الإقامة منهم أقرب إلى غرضه كلام يقال
من قديم وحله تمويه ، فإن الواقف لا غرض له إلا عين يتصف بالوصف الذي
أباط به النظر ولا عرض له أصلا فيمن عدا ، على أنه من الدور أن تكون تلك
الطائفة ليست من أهل الطقة الثانية ، وفي هذا الماد يكون الخطير كل الخطير للوقوف

وجهات الاستحقاق في الاتجاه إلى الدرية والأقارب نحو إلى وزارة الأوقاف .
٦٢٤ - ومحاكم التصرفات ، ويرى لم يكن محكم قضائية ، تفصل في النزاع
الذي يتوقف عنهما الولائي على الفصل فيه ، وهذا أمر . يمكن محل خلاف في وقت
من لأوقات ، فإن تعدد الطامون وقدمت مطالعن وأنكرت الصنادق فإن محكمة
التصرفات تحدث في كل هذا وتفصل فيه لتتمكن من القيام بعملها الولائي على الوجه
الائتم . ولقد طار من الأدلة ذلك الوجه الذي حيز عينا رمدما ، وهو أن محكمة
التصرفات ليست محكمة فصل في نزاع ، وكان ذلك الوجه سببا في جعل طعنات عزل
الطار من اختصاص المحاكم القضائية رغم مدعيه من الطول والتعديد ، طار هذا الوجه
وفهم بمحاكم التصرفات المهم الصحيح وأعيدت إليها مواد العزل ، وجاء قانون
الوقف لجعل من حقها مباشرة كل عمل ولائي جاء به كاتبة والإيهاء ، بل وسع في
حقه وأعطاه ، تقر بحق القراة في وقف لغزات وجعل عنهما مديرا كل حكم لقضائي
هذه هي طبيعة محاكم التصرفات ، لا تسمع دعاوى ولا تفصل في حصومات ،
ولسكنها تفصل في ما رعات التي تسبق عنهما ولائي وتسمع بيات الوقائع التي
يتوقف عليها هذا العمل ، فمن حقها أن تفصل في النزاع الذي يدور بين أهل
الطقة الدنية في القراة وفي الصلاحية لأن كلا منها أمر يتوقف عليه قيمها
بعملها الولائي وهو إقامة الناظر ، ومن حقها أن يقدم لها بيات للقراة أو الصلاحية
فتنظر فيه وكونها بمحاكم تصرفات لا يحول بينها وبين ذلك ، لمن شرط له النظر
على أنه الأسن من أولاد الواقف مثلا أن يقدم لها إلهاد تحقيق وفاة الواقف
وورائته لدال على انحصار ولده وشهادات المواليد لدلة على الأسن ، وذلك
لتمنع عن الإشتغال بوطيقتها وهي لإقامة لأنه لا حاجة إليها ظهور صاحب الحق ،
هذا إذا لم يكن في ذلك نزاع أو كان فيه نزاع غير جدي ، أما إذا كان فيه نزاع
جدي فليس من حقها أن تفصل فيه في ذاته ، كما أنه أيضا لا يتوقف قياسها
بوطيقتها على الفصل فيه ، فلا تشمل به وتترك الأمر فيه للمحكمة القضائية .

ج - السريانه والظواهر

٦٢٥ - وأحكام هذه المادة نطق على الأوقاف اللاحقة والأوقاف
السابقة في الحوادث اللاحقة والسابقة على حد سواء عملا من المادة ٥٦ . فلو أن

وفقاً حيرة قامت المحكمة عليه مطراً من غير هذه الطبقات الثلاث قبل العمل
القانون ووحيد من يصلح للطر من الدرية والأقارب وحسب على المحكمة إخراج
الساطر وإقامة هذا الصالح ولا تنتظر إبطال النظر عنه ، وإذ لم يكن في الدرية
والقرابة من يصلح لذلك أو لم يظهر أن له ذرية وقرابة وحسب ذلك أيضاً .
ولو أن وزارة الأوقاف كانت قد أقيمت في النظر قبل العمل بالقانون وكان هناك من
يصلح للنظر عليه من الدرية والأقارب وجب إخراجها من النظر وإقامة صاحب
الحق فيه لأن إحدى هذه الطبقات قبل أن يكون لها هذا الحق يكون
هي والأحسب سواء . وأحكام هذه المادة لا تنطبق على الأوقاف الميمنة بالمادة ٦٦ .
أما الأنطوار التي مرت بها هذه الأحكام والصراع العنيف الحق واليمين الذي
لاقها في كل مرحلة فقد أشرفت إلى الكثير منه خلال التعريف بقانون الوقف
وسقف عند هذا الحد ولا أريد الآن
وأما ما طرأ على المادة من تغيير في الصياغة فقد ورد أثناء شرحها وشرح المادة
التي قبلها .

ط — المقابلة بين هذه الأنظمة وأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦
٦٢٦ — القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف
قد عقد الباب الأول منه لبيان الأوقاف التي تديرها هذه الوزارة (١) . والمادة

- (١) نص مواد الباب الأول من هذا القانون هو .
مادة ١ — يولى وزير الأوقاف ، بمسند توكيله من الملك على الوجه التالي : إدارة
الأوقاف ذية :
أولاً : الأوقاف الخيرية والأوقاف التي آتت للعيان وليس من مبرراتها لأحد ،
أو كان لا مشروط له المنع عنها موقوف .
(ثانياً) : الأوقاف التي عمت جهه الاستعاضة فيها إدام يتم وجود المسكن ولا من يستحق
المنع طلب منصرف الأوقاف .
ومسند إدارة الوزير للأوقاف المذكورة مدام حسب قائم . وما يكون من هذه الأوقاف
في طر عبر الوزارة يبنى في نظره إلى أن يعمل عنه
مادة ٢ — يولى وزير الأوقاف ، إدارة الأوقاف المشروطة من غير لوائحه
مادة ٣ — يولى وزير الأوقاف ، بعد إقامته من الملك مسند على الوجه التالي : إدارة
الأوقاف التي كانت في إدارة مسند من غير أو تعيين من المحكمة الشرعية بلا حصة إلى
وزير حديد باسم أو تعيين .
مادة ٤ — يجوز لوزير الأوقاف أن يولى إدارة الأوقاف الآتية :

الأولى منها تتعلق بإدارة الأوقاف الخيرية وبإقامة بين أحكام مدة المدكورة
وأحكام المادة ٤٧ من قانون الوقف يتضح أن بين أحكامهما اختلافاً جوهرياً ،
وبى أحمل أحمد في بلى .

أولاً — جرى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ على أن ليطر على الأوقاف
الخيرية المسماة بالمادة الأولى منه هو من حق الملك بما له من الولاية لمدة على
الأوقاف وأنه يوكل وزير الأوقاف في إدارتها ، فهو لا يقسمه في النظر على هذه
الأوقاف بما له من ولاية المسماة كما هو الحال في الأوقاف الواردة في المادة ٣
من ذلك القانون ، بل يوكله في الإدارة تحسب ، فلا إقامة ولا نظر لوزير
الأوقاف ، وإما هو محص وكيل فقد سلك القانون المذكور هذا الأسلوب
ليحفي وراءه ما يحفي ولكن دون الوقف قد موت عييه غرضه .

أما قانون الوقف فقد أوجب إقامة الوزارة نفسها في النظر على الأوقاف
الخيرية التي يربتها من قبل متى جاءت بومنها ، فالتأت لوزارة لأوقاف هو الولاية
الخاصة أى النظر على الوقف ، وتستمدّها من إقامة المحكمة وينسب على المسلك
الأول أنه لا يمكن بحاسة الوزير على تصرفه أمام المحكمة لأنه لا ولاية له وليس
إلا مجرد وكيل لا بحاسه إلا من وكله وهو الذى بعمره إن أراد . أما على المسلك
الثانى فلوزارة النظر وهى منصوب القاصى تحصم لكل ما يحصم له .

ثانياً — حمل لوزر الأوقاف من طريق الوكالة المخدة الحق في إدارة الأوقاف
الخيرية مبنية المدرجة تحت : « أولاً » من المادة الأولى إذا لم يكن النظر مشروطاً
فيها لأحد أو كان المشروط له النظر معقوداً . وهذا يتناول ما إذا لم يكن للواقف
شرط في النظر أصلاً ، أو كان له شرط ونظر ، أو كان له شرط انتهى العمل به
وهو ما يسمى منقطع الآخر ، وما إذا كان المشروط له النظر معقوداً ، ولكنه لا يتناول
ما إذا كان للواقف شرط ولكن لم يظهر تحققه في أحد ، أو كان له شرط يعتبر

١ — الأوقاف التي ترى المحاكم الشرعية إحالتها على الوزارة تعيين الوزير فاسراً عنها
أو بصره إلى الناس .

٢ — الأوقاف التي تلام عليها الوزارة حارساً صائناً .

٣ — الأوقاف التي يوكل النظر الوزير في إدارتها .

٤ — الأوقاف التي يشترط نظر فيها وزير الأوقاف إذا كان واقفها غير مسدين .

منقطع الأول أو الوسط ، وما إذا كان المشروط له عائداً وحياته متبينة ولكنه لا يستطيع إدارة الوقف لضعفه ولا بوكيته كالأسير ونحوه . وقد حمل للورير أيضاً هذا الحق بأسطر للأوقاف الواردة تحت « ثانياً » في الحلة المبينة بها .

أما قانون الوقف فقد جعل للوزارة لا للورير الحق في الإقامة في النظر من المحكمة على «وقاف البرى» أحول أكثر من ذلك كما عرف مما سبق .

ثالثاً - حمل حق الإدارة للورير إذا كانت الأوقاف شعبة أما إذا كانت في نظر غير الوزارة وبها تنقضي في نظره إلى أن يحمل عليها .

أما قانون الوقف فوجب إقامة الوزارة في النظر متى جاءت موتهما وإن كان الوقف في نظر الغير وإذا ذلك يجب إحراجه

رابعاً - حمل الحق للورير الأوقاف وإن كان هناك من يصلح من ذرية الوافق وأقربيه . أما قانون الوقف فقد حمل مرتبة الوزارة متخيرة عنه .

خامساً - الوقف الخيري الوارد بقانون وزارة الأوقاف هو الوقف الخيري الخاص . فقد دل مقرر اللجنة في مجلس الشيوخ ، بحسبة ٣١ مارس سنة ١٩٤٣ بعد كلام في معنى الوقف الخيري : إن الوقف الوارد بالمادة الأولى لا يشمل الوقف إذا كان خيرياً وأهلياً . وقد أيضاً أنه يقرر أن المراد بالوقف الخيري الوقف الخيري الخاص . أما وقف الخيري في استعمال قانون الوقف فهو يشمل من هذا المعنى ونسبوا الأنواع التي سبق بيانها .

٦٢٧ - هذه هي أهم نواحي الاختلاف بين قانون الوقف والقانون رقم ٣٦ سنة ١٩٤٦ في النظر على الأوقاف الخيرية ، ولكن لا عبرة بما جاء بالقانون الثاني مخالفاً لما جاء بقانون الوقف ، والعمول عليه هو ما جاء به لأنه هو الذي صدر أخيراً^(١) فتكون أحكامه ناسخة لما يخالفها من القوانين السابقة عليه ، صرح فيه بذلك ولم يصرح ، وهذه المادة مقررة في الأصول وفي الفقه الإسلامي ومقرراً أيضاً في أصول الموازين وفي الفقه الوصفي .

١ - فقد صدر مشروع قانون رقم ٣٦ سنة ١٩٤٦ مشروع قانون الوقف في خريفه وقد كان ساري المفعول حتى انعقد المجلس مشور - طر الأول ، المجلس نفسه في جلسته ١٦ مارس سنة ١٩٤٦ وبعد مناقشة حوية حول إرماعه مشروع قانون الوقف أحل بصره جلسته ٣٠ مارس ١٩٤٦ قرر المجلس موافقة على المشروع من مادة سداً - المجلس نفسه أخرى حول هذا -

مادة ٤٨ - إذا لم يقسم الوقف لا تقيم المحكمة عليه أكثر من ناظر واحد إلا بإذارت المصلحة في غير ذلك ولها في حالة تعدد النظر أن تجعل لأكثرتهم حق التصرف فيما يختلفون فيه وفي جميع الأحوال يجوز لإفراد كل ناظر بقسم من الوقف يستقل بالنظر عليه .

٦٢٨ — اشتملت هذه المادة على أربعة أحكام متعاقبة تتعدد النظائر على وقف واحد . أولاً القاعدة العامة التي يحددها الشارع أصلاً ، والثاني استثناء من هذا الأصل ، والثالث والرابع تلاجٍ لبعض الحالات التي يقع فيها التعدد ودعم المضارة بالقدر الممكن .

الزُّمِّلُ

[illegible]

الصرر بمصالح الوقف ومستحقه، وهو من أكبر دواعي الرع والفشل في الإدارة، إذ قل تتوافق الآراء وتتحد الأهداف، فبنا يرى أحد النظار أن تزج أرض الوقف يرى الآخر تأجيرها، وبنا يرى هذا أن تؤجر أعيان الوقف لعلان يحتم ذلك تأجيرها لغيره، وبنا يرى هذا المدرة بالمرة يرى الآخر إرجاءها، وبنا هذا يريد وضع الحساب وتسويته على وجه معين يتناع في ذلك صاحبه ويحتم وجه آخر، إلى غير ذلك من شتى الأهواء وأسباب النزاع التي شهدت دور المحاكم ألوانها وآسبها، وإذ ذلك يمد كل إلى الكيد لصاحبه، ويحرك كل زميله إلى دور الخكم ويطول التقاضي وتولد أنواعه وتنسكائر، وهذا يجر حتما إلى إصانة الإدارة بالشل وتعطيل المصالح وصيغ الحقوق وإهمال الأعيان وتخرب المستحقين ووقوع الشجاء والنقصا بينهم، فانقاء لهذه الأضرار المائلة حمل الشارع الأصل ألا تقيم المحكمة على الوقف الواحد أكثر من باطر واحد. فقد سدا إلى درجة كبيرة حدا ما كانت تعدد إليه المحاكم من تعدد البطار إرواء لشهوات الطامعين باسم لمصلحة وبخفة تمثيل طوائف المستحقين.

٦٣٠ - والفقرة الأولى من هذه المادة تقول « إذا لم يقسم الوقف » ، وهذا القول قد يشعر أن الشارع يعلل حكما لوقف فيه شركاء مستحقون بحسب وأن هذا الحكم لا صلة له بالوقف إذا انحصر استحقاقه في واحد فيسمى أمره كما كان من قبل. ولكن هذا معنى غير مراد قصفاً، ولم يأت الشارع بهذه الصارة إلا مراعاة للأهم الأعيب من تعدد البطار عادة يكون أكثر ما يكون إذا تعدد المستحقون. فالحكم هنا شامل للوقف يتمدد مستحقوه ويكون أعيانه شائمة وليس فيها حصص مفررة لا من الواقف ولا من طريق القسمة، وشامل للوقف ينحصر استحقاقه في واحد فلا يجوز للمحكمة أن تقيم عليه أكثر من باطر واحد، لأن ضرر التمدد منشؤه الاشتراك في الإدارة ولا مدخل فيه للاشتراك في الاستحقاق.

٦٣١ - والوقف اواحد هنا هو ما كانت أعيانه شائمة واتحد مستحقوه، كان كل ما اشتملت عليه عقدة واحدة أو كان بعضها، تعدد واقفه أو كان واحداً، فلا بد من الشبوع ووحدة الاستحقاق، وما سوى هذا لا يكون وفقاً واحداً. فلو وقف أرضه على أولاده ودريته كان وفقاً واحداً لا يجوز تعدد نظاره مهما كان

توزيع الاستحقاق ما دامت الأعيان شائعة . ولو وقف هذه لأرض عليهم وجعل لكل فريق منهم حصة مفررة أو قسمت المحكمة الوقف بينهم وصار حصصاً مفررة كانت كل حصة وقفاً مستقلاً لا يمحور أن يتعدد نصرة ، فإذا أقيم على جميع المخصص للمفررة صار يشتركون في إدارتها كان هذا من التمدد لأن كل حصة يكون عليها إذ ذات نظار متعددون ، أما لو أقيم ناطر واحد لكل حصة لم يكن هذا من التمدد ، لأن المخصص صارت أوقافاً مستقلة ، وإن جمعتها وحدة الوقف ووحدة العقد ، ولا شركة هنا بين النظار في الإدارة ، وهذه الشركة هي وحدها محط النهي . ولو وقف نصف أعيان شائعة على أولاده ودريته ثم وقف النصف الآخر عليهم لا يجوز تعدد النظار على الوقفين جميعاً ولا تعدد النظار على كل واحد منهما ولا إقامة ناطر واحد على كل منهم ، لأنهما شائعة وقف واحد ينحقيق فيه صرر الشركة في الإدارة . وكذلك لو كانت تلك هو وروجته أعياناً على الشيوع ووقف ما يملكه على أولاده منها ودرتهم ووقف ما يملكه على أولادها منه ودرتهم

٦٣٢ - والتعدد لمسئ عنه كما يتناول تعدد النظار لذين يشتركون معاً في إدارة الأعيان جميعها يتناول تعدد النظار الذين ينفرد كل منهم بإدارة حصة شائعة ، فإن الوقف شائع ومستحقوه متعددون فهو وقف واحد ، والشركة في إدارته كما تكون بالشركة في إدارة الجميع تكون في إدارة كل منهم حصة شائعة منه ، وصرر النوع الأخير من الشركة إن لم يرد في كثير من الأحيان على صرر النوع الأول لا يقل عنه .

وإذا كان وقفان شائعين والاستحقاق فيهما مختلف ، كان وقفين فاحدهما مستقل عن الآخر ، فإذا أقيم على كل منهما ناطر واحد فلا تعدد ، وإذا وقع الصرر هنا لا يكون منشؤه تعدد لنظار على وقف واحد وإنما منشؤه شيوع الوقفين وحده ولا حيلة في مثل هذه . وإذا لم يكن أعيان كل من هذين الوقفين شائعة لا يجوز أن يقام عليهما نظار يشتركون في إدارتها لأن كل وقف منهما قد تعدد نصاره

٦٣٣ - ولو وقف هذا يشمل كلا من الأهلي المحض ، والحيري المحض ، والأهلي الذي فيه استحقاق حيري وسكبه يعتبر أهلياً في حق النضر ، والحيري الذي

فيه مستحقان أهلي ولكنه يعتبر في حق النطر أهلياً ، على ما بينا في شرح
المادة ٤٧ ، ولا يشمل الوقف إذا كان فيه الاستحقاقان وكان كل منهما يقسم له
كما سيحى . فحكم هذه المادة ليست قاصرة على الوقف الأهلي وحده .

٦٣٤ - والقانون قد سبى عن التعدد ، إلا إذا حتمته المصلحة ، نهياً مطلقاً ،
ولم يحمل لإرادة المستحقين أو من هم أكثر الاستحقاق مدخلاً في ذلك ، فإذا
طلب هؤلاء تصد النطر وه تسكن الضرورة تقضى به لا يلتفت إلى طلبهم
وما كان للشارع أن يجعل لهم مثل هذا الحق وأن يعوض لإرادتهم بدون قيد
ولا شرط أسراً ليس فيه مانع من العيوب والأضرار الدالة ، أما إذا حتمته المصلحة
ففيه يكون ، لكن لا يكون لإرادتهم ، بل رعاية لمصلحة وحدها ، والأحد يخاف
أن النطر يعتبر وكلاً عن المستحقين فهم أن يختاروه كيفاً أرادوا حجة كلها هباء
في هذه . وليس للمستحقين إرادة مع إرادة النطر وليس من حقهم أن يتعدوا
حدوده ولا أن يغيروا ما شرعه ، ورعاية القانون لإرادتهم في الاختيار وحده
لا تصلح حجة لمنعهم ما لم يمنعه القانون

٦٣٥ - والشارع قد سبى عن التعدد ولكنه لم يجعل الحجة هذا السبى
حرراً ، فإذ تصرف الحكمة على غير ما أراد القاصرون وكان من الممكن تدارك
الأمر أمام درجة أخرى تدركه ، وإن كان الصرف نهياً أو صريحاً نهياً فإنه
يخبر قوته ولا حجة لأحد فيه ، يكون كاشبهه وبغيره من التصرفات الأخرى
التي يجب بمصادرها وإن كانت خطأ وليس لأحد أن يقول أن ذلك التصرف
باطل بطلاناً أصلياً لمصلحة القانون

٦٣٦ - والتعدد الذي سبى الشارع عنه هو التعدد الذي يأتي من طريق
الحكمة ، أما التعدد الذي يأتي من طريق اواقف فإن هذه المادة لا تحكم لها فيه
فيصل به ما كان شرط الواقف فيه صحيحاً ، أما إذا كان شرطاً باطلاً طبقاً للفقرة
التالية من المادة ٢٢ به لا يعمل به ونطبق عليه أحكامها^(١) .

(١) أمر من (٢٨٦) والمشروع الأول لهذا قانون كان مشتملاً على فقرة ثانية لهذه
المادة نصها (وإذا شرط الواقف النطر لتعدد من الحكمة أن فصل بصرته فإن لم يكن في أصل
به صريح) ولكن لم يعلل المجلس الصواب بغيره . انتهى .
بالفقرة المذكورة .

٦٣٧ - والشارع لم يبه إلا عن تعدد النظار ، فلا يهى له عن تعدد الآخرين عن لم نوع من الولاية ، كالشرفين والنظار الحسينين ، ولا يشأ عنهم تعدد النظار . فلو أن المحكمة أقامت نظراً واحداً وعينت مع ذلك مشرفاً أو أكثر من مشرف لم يمتنع ذلك لأنه لا تعدد في انظار بذلك أصلاً ، وإذا كان في غيرهم تعدد فلا يهى عنه ، ولا ضرر فيه لأنه لا يؤدي إلى ما يؤدي إليه تعدد النظار ، هذا إذا لم يكن مشرف بمعنى النظار ، أما إذا كان له من الولاية ما للنظار فإن هذا يكون من تعدد انظار قطعاً ، ولا قيمة لاختلاف الأقسام وإنما المرة بالهوى .

الاستقنار

٦٣٨ - وقد هوى الشارع عن التعدد إلا إذا رأيت المحكمة أن فيه مصلحة فإنها إذا كانت تبعاً إليه لتحقق هذه المصلحة . وإذا دار الأمر بين النفع والضرر وكانت له راحة من الشر وراح من الخير لا يمكن أن يقال أن فيه مصلحة إلا إذا ربا نفعه على ضرره ونقص حيزه على شره وقصت الضرورة فتحمل ما فيه من المفاسد حتماً لصالح أقوى منها ، أما إذا غلب شره على حيزه ودفعت مفاسده على مصالحه فلا ورر لهذه المصلحة ولا وجود لها في نظر من يقدر الأمور ، وتلك أولية يقرها الأصوليون ويقتضاها الفقهاء ، وتعدد النظار حتم المآل كثير للمفاسد ولهذا جعل الشارع ملحه هو الأصل والقاعدة التي لا يتبدل فيها إلا عند الضرورة القصوى ولهذا قال في صدر المذكرة التفسيرية عند استعراض أقراض هذا القانون « أنه مع تعدد انظار إلا في الأحوال التي تختمها لمصلحة » فإذا لم يكن التعدد أمراً محتوماً لا تبعاً إليه المحكمة ، وإذا قصت به الضرورة ركمت إليه على شريطة أن توازن بين الأمور وتبين وجهة نظرها ، فليس معنى تفويض الأمر إلى رأيها أنه مسمحة منحت لها أن شاءت أحدث بها وإن شاءت أعرضت عنها لا دافع لها سوى ما يفتدح في نفسها ولا رقيب عليها ، بل الأمر قد يبط بالمصلحة ، ومن رأى في أمر كهذا ضلله أن يوازن بين الواجبي ويفصل وجهات النظر ويبين سبيل اختياره ومصدر رأيه ، وألا يكتفى بقوله ويرى أن من للمصلحة التعدد .

٦٣٩ - والقانون قد جاء بالهوى عن التعدد وما كانت أسانه ، إلا في أحوال «درة حداء ، سوى رضاء الطامعين وتسكين فتنة الجشعين المتحازبين ،

الأمر الذي اعتادت المحاكم أن تسميه تمثيل الفروع أو تمثيل أصحاب الحصص ، وهو أمر له قيمته ، والشارع لا يجمله ، ولكنه وحد أن يتم التمدد أكثر من هذا النفع فهن عنه ولم ينال بتمثيل أصحاب الحصص ، الأمر الذي ترى له المظهر الخلقى فى أحكام الفقرة الثانية من المادة ٤٩ فالتقوى ورعاة الحرية التعدد الذى قل أن كان يحصل لتمثيل الحصص ، فمن التجبى البين على هذا القانون أن يزعم أحد أنه يرى أن تمثيل الحصص من المصلحة التى تبيح التعدد ، ولو أنها ذهبا إلى مثل هذا رأى لكنا متعاضدين لما أراده الشارع من المصلحة على وجه بين لاللس فيه ولاهدرنا قيمة هذه الأحكام ، وكان تشريعها عساً لم يبرأى شىء مما كانت عليه أسباب التعدد بد من المقطوع به أنه ما كان يقع من قبل إلا مراعاة لنوع من مصلحة ، فالتقوى لم يبرأ أى مصلحة ، وما يريد مصلحة تروى على صدد التعدد وتقبله أمراً محتموماً .

٦٤٠ - ومن المصالح التى تختم التعدد أن يرتكب الناظر ما يقتضى أن يضم إليه نفة يشترك معه فى الضر ولا تقتضى أكثر من ذلك ، فلا وجه إذن لمرته حيث لا يوجد ما يبرره ، ولا سبيل إلى تركه منفرداً بإدارة الوقف مع وجود الرية ، فتختم أن يضم إليه من يشترك معه . أما إذا ارتكب ما يوجب المصم إليه مع إذن المصوم إليه بالانفراد بالتصرف فببب فى هذا تعدد حقيقة حيث لا شركة فى الإدارة وليس إلا تعدداً صورياً وهنا مالا يفيه القانون . ونشروع الأول لهذا القانون كان مشتملا على عدم حواز المصم مع الشركة ليمتنى مع حكمة فى التعدد وهو الهبى عنه بدون استثناء ، ومشتملا أيضاً على عدم حواز المصم مع الإدارة وبنا فيه من الضرر ، ولكن لجنة العدل بمجلس الشيوخ لما أضافت الاستثناء الوارد هنا ورات تحكيم المصلحة حذف من ذلك للشروع المادة (١) للتضنة لهدين الحكيم .

٦٤١ - ومن المصالح أن تقضى حالة إدارة الوقف بالتعدد بحيث يكون صرورة لا مبرر لها . كما لو كان الوقف مدرسة أو مستشفى أو نحو ذلك من الأوقاف التى تتطلب أن تكون إدارتها فى يد فنيين وماليين فى وقت واحد ،

(١) من هذه المادة هو : لا يجوز لمصلحة أن تسمى دعوى نمرهم باظر إلى آخره ، فكانت ناجية عن المصم بوجوه .

فلا مناص إذن من التعدد . وكما لو كانت أعيان الوقف كثيرة متفرقة لمواطن
والمستحقون كثيرون أيضاً بحيث لا يمكن لواحد أن يتطلع بإدارته على الوجه
الصحيح وبخاصة إذا كانت له أعمال أخرى .

٦٤٢ - ومن المصالح التي تبيح التعدد ما نظر إليه الشارع فيما يتعلق
بالنظر على الحصة الخيرية . فإذا كان الاستحقاق في الوقف أهمياً وحيزاً وكان
كل مما يقسم له ولم يعتبر الوقف كاخيري الحصص ولا كالأهلي الحصص كان النظر
على الحصة الخيرية طغماً ما نصص به أحكام المادة ٤٧ والنظر على الحصة الأهلية
طغماً للأحكام الأخرى واعتبرت كل حصة منها مستقلة عن الأخرى فيما يتعلق
بالنظر وإن كان الوقف شائعاً لم يقسم ، وهذا كثيراً ما يهمل إلى تعدد الناصر ،
ولكن الشارع غلب مصلحة الحصة الخيرية على كل اعتبار آخر وأباح هذا التعدد .
على أنه من الواجب على المحكمة في هذه الحال أن تعمل حاهدة للعمل بالنصين وأن
تتقى التعدد بالقدر الممكن ، أما إذا تعين ولم توجد وسيلة لانتقائه فلا مناص منه .

٦٤٣ - ومن الضرورات التي تبيح التعدد ألا يوجد من مستحق الوقف
من يقبل النظر عليه ، فإذا استحقوا فيها بينهم على أن يتولى النظر عليه
ثلاث منهم أو أكثر ولم توجد مصلحة تبيح التعدد ولكن كل واحد من استحقوا
للنظر لم يقبل أن يقيم عليه مسرداً وأصر على ذلك ، كما أنه لم يقبل ذلك غير
المختارين ، فلا سبيل إلى إقامة ناظر واحد أحسب لأن صرر التعدد معها كان أمره
أخف من ضرر أن تعمل اليد لغيرها ، ولا سبيل إلى إقامة ناظر واحد من
المستحقين ، فلم يبق إلا ارتكاب أسوأ الصررين وهو صرر التعدد . ولكن
يجب أن يراعى أن التعدد لم يكن لتحقيق رأى المستحقين لأنه معلوم وأنه إنما كان
لأن انتقائه ليس ميسوراً ، ولهذا يجب على المحكمة أن تحاول انتقائه بكل الطرق
حتى إذا تعدر عليها ذلك لم يكن من التعدد حصواً لحكم الضرورة .

ومن هذا القبيل ما إذا كان الوقف شائعاً وأقيم عليه ناظر متعددون قبل
العمل بالقانون وكان كل منهم ناظراً على حصة شائعة ثم مات أحدهم أو خرج
أو أخرج من النظر ولم يقبل أحد من بقية الناظر أن يتولى النظر على الحصة التي
حتت فلا مناص من إقامة ناظر آخر عليها وإن كان فيه استعفاء للتعدد أما إذا

كان من بين الدفين من يقبل النظر عليها وحيث قامت عيب الأقلال من التعدد
في القاون بعيد عياره مع التعدد ويعيد دلالاته مع التوسع فيه بأولى ، إذ كما
كثر النظر وتزايد عددهم بقاء الشر وعظمت الأضرار فكان مع التردد منه أولى
من مع أصله . فالقاون يمنع أصل التعدد ، ومنع استنفاذه ، ومنع تكرار النظر ،
ومنع استنفاذه ، ومسط الحكم غاية في الوضوح .

٦٤٤ - وإذا كان على الوقف ناظران أحدهما أو مستحق وأحدهما
ومات أحد الناطرين أو خرج أو أخرج من النظر ولم يبق في النظر إلا أحدهما
وطلب أفرادها بالنظر وطلب مستحق إقامته معه أقيم هذا المستحق وإن أدى ذلك
إلى التعدد وحالف اختيار من لم أكثر الاستحقاق لأن صرر الإرادة الأخنى
بالنظر وإستقلاله بالعمل لغيره أبلغ من صرر التعدد فالصاحبة في اشتراك أحد
المستحقين معه في النظر من المصالح المراجعة التي تبيح التعدد وتبيح مخالفة اختيار
من لم أكثر الاستحقاق في هذا الوقف ، على أن اختيار من لم أكثر الاستحقاق
إنما يستند به إذا كان في حدود القاون والأحكام الأخرى والقاون لا يبيح اختيار
الأحدهما إذا لم يكن في المستحقين من يصلح واختياره أنه عند وجوده كاختياره
من ليس أهلاً للنظر .

المبحث الأول للنظر

٦٤٥ - من القواعد المقررة أن ما يثبت لإثنين فأكثر ليس لأحدهم
أن يبرده ، وقد سوا على هذه القاعدة أنه ليس لأحد الناطرين الإفراد بالعمل
إلا في استثناءات محدودة قليلة الأهمية ، وبذا تعدد النظر لا ينفذ تصرف في إدارة
الوقف إلا إذا مباشرة حياً ، وإذا امتنع أحدهم عن مباشرة لم يجوز للآخرين
أن يبردوا به . وكثير ما يحدث الخلاف بين الناطرين في هذا ، وقد يكون
كل ما يرى إليه هو محاربة الآخر ، وفي أدى ذلك إلى تعطيل مصالح الوقف
فيبقى الأمر معطلاً وتصيب البر من وتعمل لأضرار بالوقف ومستحقه فإن الإجراءات
التي تقع أمام المحاكم للحصول على الإذن بالإفراد كثيراً ما تكون سفة في طريق
الحصول على هذا الإذن بالإفراد قبل موافقة الوقت ، لهذا رأى الشارع أن من
المصلحة أن يعطى المحكمة الحق في حالة تعدد الناطرين تحمل رأى أكثرتهم

نافداً كما هو متنع في المحاسن التي تدير أمور الدولة ومصالحها والتي مدير المؤسسات
والمؤسسات وفي غيرها من الهيئات ، ويكون ذلك بإصدار قرار من المحكمة يجعل
لأكثرية حق الإفراد بالتصرف انتهى يقع فيه الخلاف ، فيكون لها الحق
في مباشرته وإن امتنع عنها الخالف ، ويكون ذلك من المحكمة إذاً لأكثرية
بالأفراد بالتصرف في هذه الأحوال .

٦٤٦ — ونسب استجده انما هو يدن المحكمة لأكثرية بالتصرف
في مواطن الخلاف إذاً عاماً يسأل كل المسائل التي يختص عليها في جميع الأوقات ،
لا أنه يريد أن يقرر على المحكمة كل مسألة بخصوصها تصدر منها قرارها ، بل
هذا كان حاصله من قبل وقد تبين الشك فيه فيمثل الخدي ، كما أنه لا يكون
إذاً لأشخاص بخصوصهم بل يكون إذاً لأكثرية مهما كانت وهي مما تحجب
أشدها باختلاف المواقف فالإذن يكون لأكثرية غير معينة أما لأن
لأكثرية معينة فليس استجده هذا القاعن وليس لا نوع من الإذن بالأفراد
لنص من من النظر دون الدفن .

٦٤٧ — والمحكمة لها الحق في إصدار هذا الإذن عند تمدد الضرر سواء
أكانوا دعاة شرط الواقف أم كانوا مدراء أقامتهم المحكمة أم كانوا حبيطاً من
النوعين ، كما لو مات أحد النصارى شرط أو عرل أو عرل ولم تر المحكمة إلا كنفه
بالباقين ، وكما لو ضم إلى النظر ثقة يشترط معهم مع مراعاة ما سيجي .

وقد حصل له هذا الحق رعاية لمصلحة الموقوف وحسن إدارته دون ضرر إلى شيء .
آخر ، فيها أن يقرر ذلك بطلب أو غير طلب متى تبين لها أن المصلحة تقتضيه ،
ولها إصدار هذا الإذن ضمن قرار الإقامة ولها إصداره بعد ذلك وإن كان في تصرف
آخر وتبين لها أن المصلحة في إصداره وإن لم يطلب منها كما لو طلب كل من النظر
عرل الآخر للخلاف فيما بينهم وتبين لها أن ليس من المصلحة عرل أحد وأن من
الممكن علاج الموقف بهذا الإذن أصدرته ورفضت طلب العزل .

٦٤٨ — ومن الواجب أن تكون إصدار هذا الإذن على وجه لا يترتب
عليه المساس بقرارات أخرى ونعطيها ، فلو كان للموقف نظراً من إليهما ثقة
يشترك معها وتبين للمحكمة أن مصلحة تقضى بأن تجعل لأكثرية حق التصرف

فما يختلفون فيه وجب أن يشتمل هذا الإذن على أن يكون الثقة من بين هذه الأكرية ، وإلا فعلى ذلك فقد يؤدي تصرفها إلى إضرار الباطرين الأصليين بالتصرف ، وفي هذا ماسس قرار القم وتعطيل له في هذه الحالة . أما إذا كان الموقف باطر وضيم إليسه باظران مشترك كان فلاحا إلى اشتغال الإذن على هذا الشرط . ولو كان له باطران وضيم ليهما باظران وجب أن يشتمل الإذن على هذا الشرط لاحتمال أن تتكون الأكرية من الباطرين الأصليين وأحد المصومين وقرار القم لم ير كفاية لمصلحة الموقف أن يسمع إيهما واحد فقط . فتتميد قرار القم تعفى لوجود هذا الشرط .

٦٤٩ — وهذا العلاج ليس علاجاً شاملاً لجميع أحوال الاختلاف النصار . فهو ليس علاجاً لحالة ما إذا كان الباطران أكثر من اثنين وتفرقت الآراء ولم توجد أكرية . وليس علاجاً لحالة ما إذا كان الموقف نصرا انسان فقط واحتفاء إذ ليس في هذه الحالة أكرية . وليس علاجاً لحالة ما إذا كان الموقف شاملاً وكان له عدد من النصار كل منهم باطر على حصة شائعة وليس له ولاية على بقية الحصص واحتفاء في يتعمق بدارة أعيان الموقف كالتحجير والراعة وبيع التمار وطريقة الري وأنشاء ذلك ، لأن العلاج في وضع لاتفاء تمنح الاختلاف بين الشركاء في الولاية والتصرف ، أما هؤلاء فإن لكل منهم ولاية التصرف في حصته كاملة ولا حق له في أن تصرف في بقية الحصص وصرر الاختلاف منشأ عن الاشتراك في الولاية بل ث عن شيوع الولاية بسبب شيوع الحصص على أن من أخذ بظاهر الأنفاط ويقول بالمدرج هذه الحالة في تأذن به المحكمة للأكرية كان محققاً لمصلحة وإن كان مصحفاً في أويل القانون .

المدرج الثاني للتصرف :

٦٥٠ — وهذا العلاج هو إيه التعدد . فإذا كان الموقف نصرا مشترك كان للمحكمة رعاية للمصلحة أن يورع عليهم أعيان الموقف وتقسيمها بينهم بقسمة صر بحيث يكون كل واحد منهم باطراً مستقلاً على القسم الذي حصص له يتولى إدارته وجمع علانه وتوزيعها على مستحقها ويمثل هذه الأعيان عند التقاضي ويكون وحده هو المسئول عنها أمام المحكمة والمستحقين دون غيره ودون أن يكون مسئولاً

أمام النظر الآخرين عن أى شيء يتعلق بهذه الأعيان بوصف كونهم حاراً .
وقرار المحكمة هذا يطوى حياً على إخراج نظر كل قسم من الولاية على بقية
الأقسام وأفرادها بالنظر على هذا القسم .

وشئت هذا الحق للمحكمة لا يجوز بينها وبين جهة الآخر من أفراد كل باظر
بإدارة القسم الذى تخصصه له مع نفقهم مشتركين فيما يتعلق سقية أعمال البظر من
توزيع العلات على مستحقين وتمثيل الوقت ومثل مدليس داخل في إدارة الأعيان
لاستعمالها تحت وهذا ليس إراداً لكل منهم باظر وإنما هو أفراد سوع
من التصرف .

٦٥١- وهذا الحق شرع أيضاً لمصلحة الوقت ولستحقين فتمسكه المحكمة
بغير طلب ، فلها حين نظر طلب العزل أو طلب كل من الضرر إدارته بالأفراد
أن يبنى الطلب بهذا التصرف

وهذا حق إنما يكون بعد وقوع الشركة في الولاية على الوقت أما إذا وقع
استثناء فإنه يكون إقامة البظر مستعدين من أول الأمر وليس فيه أفراد .

وهذا الحق يطبق على البظر شرط واقف وعلى الضرر الذين قامهم القاصي
وعلى البظر من النوعين ، ويجب ألا يكون فيه مساس بقرارات القسم إن كانت ،
ويطبق أيضاً على الضرر إذا كان كل منهم باظراً على حصة شائعة وهذا لا شبة فيه
بمخلاف العلاج الأول .

أنواع است من البظر

٦٥٢- قد عرفنا أن صم بظري آخر مع إذن المصوم بالأفراد ليس من
تعدد البظر الذى يبنى عنه المانوس حيث لا توجد شركة في الإدارة . وكذلك
ليس منه إقامة بظر خاص ليؤدى وحده عملاً تعبته لا يشترط فيه مع الضرر الأصلي
ومنه ما يسمى في العرف القصاصي بالذوق بالخصومة . وليس من التمدد أيضاً بالنظر
المؤقت الوارد بالمادة ٥٣ لأنه لا يسدو أن يكون ناظراً له حق العمل وحده
فترة معينة .

الريانة والظفر

٦٥٣- وأحكام المادة ٤٨ نرى على الأوقاف السابقة على العمل بالقبول

كما نسرى على الأوقاف اللاحقه للعمل به ، غير أن طبيعة هذه الأحكام لا تحمل الحوادث السابقة محل تطبيقها . وهي أحكام لا تنطبق على الأوقاف المبينة بالمادة ٦١ وهذه الأحكام لم تكن في جوهرها موضع خلاف من الدابة للهيئة ، ولم تكن الفقرة الثانية الحالية موحدة بالشروع الأول وقد زادت لجنة العدل بمجلس الشيوخ وحددت الفقرة الثانية الأصلية الخاصة بالنظر بشرط الواقف كما رادت الاستثناء اوارد بآخر الفقرة الأولى ولم يطرأ على هذه المادة تعديل بعد ذلك .

٦ - نظر المؤننى واختيار المستحقين

مادة ٤٩ - لا يولى أحنبى على الوقف إذا كان فى المستحقين من يصلح للنظر عليه .

وبذا اتفق من لهم أكثر الاستحقاق على اختيار ناظر معين أقامه القاصى إلا إذا رأى المصلحة فى غير ذلك .

ويتمتع صاحب المرتب كمستحق بدسة مرتته لربع الوقف . ويقوم ممثل عديم الأهلية أو الغائب مقامه فى الاختيار . وتقرر هيئة التصرفات انتهاء ولاية الناظر الأجنبى متى وجد من المستحقين من يصلح لها .

١ - نظر المؤننى على الوقف

٦٥٤ - عمل الإنسان لغيره قد يكون ضرورة اجتماعية فى كثير من الفرق العامة والمصلحة من لا يستطيعون العمل لأنفسهم ، إلا أنه يجب أن يعتبر به كضرورة اجتماعية لا أقل ولا أكثر ، فلا يجوز الانتماء إليه متى أمكن أن يعمل كل امرئ لنفسه فهو أحبولة لشيطان والسبيل المدة لفساد والأصرار بالاعانة التى قد تتجاوز الحدود وتتجدد لها أعظم مصير فى تصرفات ناظر الأوقاف وما يسلكه أكثرهم من العنف باستحقاق واعتقال حقوقهم نشئ الأساليب ، ومن الإهمال فى الإدارة والصيانة بالموقوف إهمالاً قاحشاً يؤدى إلى ضعف غلته وكثيراً ما يؤدى إلى حراجه أو ضياع بعضه وربما أدى إلى ضياعه كله . ولم يحر

إلى هذا سوى أنهم لا يعملون لأنفسهم أصلاً ، أو لا يصمون لها خاصة ، وقل أن
يسلم من يعمل لغيره من الضمير والجشع والاحمال . واقعده هذه لمجرد قد سن هذا
القانون من الأحكام المباشرة وغير المباشرة ما يجعل عمل لاسان نفسه في إدارة
الأوقاف مبروراً بالقدر المستطاع ، فأخذ قسمة أربع نوقف بين مستحقيه
واختار القول بعدم نقص القسمة في الربع ، وأوجب إقامة كل مستحق حصراً على
حصته متى كانت معروفة ، وقرر في هذه المسألة أنه إذا كان نوقف شائعاً ومن فيه
حصص معروفة ودعت الحال إلى أن تقيم المحكمة حصراً عليه وحسب شئبه لا تقيم
باطراً أنجبياً عن المستحقين متى كان في المستحقين من يصلح للنظر وإذا كان بالنظر
النوقف ليس من المستحقين وجب عام . بهاء ولايته متى كان في المستحقين من يصلح
للنظر ، لأنه إذا كان من الممتدور أن يعمل كل المستحقين حصة فلا أقل من أن
يعمل أحدهم لنفسه ولشركائه .

المراد بالتولية

٦٥٤ — والقانون قد نهى عن تولية الأجنبي على الوقف ، ولكنه
لا يريد أي تولية ، بل يريد ولاية الغير خاصة ، بدلالة عنوان الباب « النظر على
النوقف » ، وبدلالة قول هذه المادة في الشرط اوارد باعقة الأولى « من يصلح
للنظر عليه » ، وبدلالة قول للذكورة التفسيرية « واحتاج الأمر إلى إقامة النظر على
الوقف وحسب على المحكمة هذه المادة لا حكم في غير ولاية النظر
كولاية لإشراف وإشراف المحصى يد كان عمل كل منهما الرأي والمشورة حسب
أما إذا كان له عمل الناظر فإنه يأخذ حكمه حتى بد الميزة بمعنى . وكون هذه المادة
لا حكم لها في الولايات الأخرى لا يعني المحكمة من لاسترشاد بأحكامها وتحقيق
أغراضها بالقدر المستطاع ، وإذا كانت ولاية الأجنبي الأخرى لا يرتقب أن تعبر إلى
المعاهد التي تعبر إليها ولايته في الشرط المذكور لما في بعض الأحيان نتائجها السيئة .

٦٥٦ — ويراد بالتولية أيضاً إقامة المحكمة للناظر لولاية النوقف ، وواضح
من وضع هذه المادة وسيقها أن أحكامها خاصة بمنصوب الدعي وأنه لا علاقة
لها بمنصوب الواقف ، وقد ظهر هذا المعنى جلياً بالمذكرة التفسيرية في عدة مواطن ،
مما عداها المنقولة في السدة الثالثة هذه المادة لا حكم لها في منصوب الوقف

فلو أراد أن يشهد بصفة دطر أجنبي في حياته أو بعد موته ، إما بشرط في إظهار
الوقف أو التفسير أو بإشهاد مستقل ، فليس له بسمع الإشهاد أن يرفض سماعه
محملة أنه اشتمل على تصرف ممنوع أو باطل ^(١) لأن هذه المادة قد نهت عن تولية
الأجنبي على الوقف بإطلاق شامل لتولية الواقف ، وذلك لأن تولية الواقف للأجنبي
ليست ممنوعة لا ضمن في هذا القانون ولا تقتضي الأحكام الأخرى . وقد عرفت
فيما مضى ^(٢) أن شرط الوقف الدطر للأجنبي وإن لم يكن ممنوعاً ولا يقع باطلا حين
الشرط قد يلحقه ما يصير به باطلا في بعض الأوقات طبقاً للقرة الثانية من المادة ٢٢ .

المطوع المهي

٦٥٧ - وقد هي النور عن تولية الأحمق في الدطر على الوقف هيياً
مطلقاً شاملاً لكل أنواع النور ، فهو شامل لإقامة الأحمق في النور على الوقف
وحده ، ولإقامته فيه مع غيره ابتداءً ، ونقصه إلى غيره وإذا قررت المحكمة ضم
ثقة إلى الدطر ليشترك معه أو مع غيره بالأفراد وحسب ألا يكون هذا المضموم ،
أجانباً ، ولأفراد الأجانب فإذا كان الوقف أكثر من دطر ومات بعض الدطر
أو اعرل أو عزل وكان الباقي حياً لا يجوز إرادته الدطر لأن هذا الأفراد نوع
من الثقة فإن فيه إكلاً لولاية غيره التي كانت نافذة ومعه ولأية لم تكن له .

٦٥٨ - وقد هي أيضاً عن هذه التولية هيياً مطلقاً غير مفيد شيء سوى
القيود الذي سيأتي الكلام فيه ، لم يفيدته مصلحة ولا غير مصلحة ولم يعمل

(١) جاء في المصنف مادة ٢٢ من درس سماع الإشهاد ، استعمل على تصرف ممنوع أو
باطل . . . والعرف أصل هو تصرف القدي يكون باطلاً أصلاً ، فإشهاد سماع الإشهاد
كتأييد الوقف أهمل وألف وجب لعدم ووجه له على محرم ووقف الذي على جهة محرمة
في شريعته وفي لغزيمه الإسلامية ووقف لا يجوز وقفه . وتصرف الممنوع هو ما معه
الشارع ولكنه غير ممنوع خلال حب الإشهاد كحرمان أصحاب الاستحقاق الواحد مما وجب
لهم من هذا الحرمان في لحقه موقوف قد يحرمه صاحب المني فيصح وقد لا يحرمه بعض ،
ووجوب الاستحقاق ، كما قال في ذكره محرمه ، لا يظهر عدم موت الواقف ، فقد لا يكون
الوارث عند الإشهاد وارثاً عند موت ، وقد يكون منه عند الموت على حالة يكون بها الحرمان ،
ولكن الشارع مع الإشهاد به وإن لم يكن باطلاً أصلاً حله لإدخاله في لوائح الوقف
بعد صدوره إلى وقف الموت . فما إذا كان التصرف غير باطلاً أصلاً وم يسهل الشارع وإن
كان محتمل الطلاق كما في شرط الدطر للأجنبي ، فإن وشبه الإشهاد عليه لا يقتضي رفضه

(٢) من (٣٨٦)

للمستحقين أي مدخل في ذلك . فليس محكمة إذا توافر الشرط أن تبحث فيما إذا كانت الصلحة في إقامة لأجنبي تقيمه ، وليس لها إذ احتار مستحقون أو من لم أكثر الاستحقاق أحداً أن تقيمه في النظر محتججه بخلاف الفقرة الثانية من هذه المادة . وبها إن صلت شيئاً من ذلك مع إقرار الشرط فقد حازت هدالة و أحكاماً وعطلتها بدون مبرر . وارتكبت أمض شيء إلى الشارع الذي من أكثر الأحكام للتخلص من ولاية الأجنبي فلا حق لها أن تبحث عن مصلحة أو غير مصلحة ، واختيار المستحقين يجب أن يكون في حدود القانون ليكون محترماً أما إذا تعداها فإنه لا يعتد به لما فيه من تمييز المشروع والعدوان على أهم مقاصد الشارع .

المصدر الوحيد

٦٥٩ — وقد هي القاون عن إقامة الأجنبي في النظر على لوقف إذا كان في المستحقين من يصلح له ، أما إذا لم يكن فيهم من هو أهل للنظر عليه فلا مفر من إقامة لأجنبي إذ لا سبيل إلى أن يترك لوقف مهلاً لا يضر له يتولى شؤمه إلى أن يوجد من بين مستحقيه من يصلح للنظر عليه ، وهذه هي حالة الضرورة التي أشارت إليها المذكرة التفسيرية . ومن البديهي أنه إذا كان يوجد من المستحقين من يصلح للضرر وسكبه امتنع عن قبول النظر عليه لم يضره وجوده إذ لا سبيل لإبراعه على قبول أمر لا يريد ، فيكون وجوده وعدمه سواء بالنسبة له قصد الذي أراد الشارع تحقيقه . وعلى هذا إذا جمع المستحقون على اختيار أجنبي وأبى كل منهم قبول إقامته في النظر وأصر على ذلك ، ولم تنجح المحكمة في علاج هذا المواقف فلا ماص من إقامة الأجنبي ، ولكن يسعد لاحترام رغبتهم في توجيحه الضرر إلى أحسن بل لامتناعهم عن قبول النظر وقيام حالة الضرورة ، متى قامت الضرورة لهذا السبب فلا ماص من العمل رأيهم في اختيار المعين الأجنبي . أما إذا وجد من يصلح للنظر من المستحقين وقبل الإقامة وحببت إقامته ، وإن احتار من عداه من المستحقين أجيباً وأعدوا عن عدم رضاهم عن المستحق ولم يدعوا ما يقدم في أهليته للنظر .

والأجواب لسواء في درجة واحدة فإذا قضت الضرورة بإقامة أجنبي كان من البديهي أن يقدم الموثوق به على غيره وأن يقدم ممثل الجهة والدائب عن عديم

الأهلية على من يست له هذه الصفة ، وبالحكمة فالأمر ، وذلك يرجع لحسن تقدير
الحكمة والانحاء إلى ما هو أقرب لعرض القانون .

بدرام على المخالفة

٦٦٠ - هي لقانون عن هذه التولية ولم يذكر جراه يترتب على مخالفة
هذا النهى فإذا وقعت المخالفة في هذه المخالفة ، خطأ أو عمداً ، ولم يمكن تدارك ذلك
أمام درجة أخرى وصار القرار نهائياً ، حاز هذا القرار قوته وثبتت الولاية لهذا
الأحصى ، وليس لأحد أن يقول بيه وبدء محجة إساءة له بطلاناً أصيلاً خاصة
القانون ، لأن القرارات معطنة قوة القرارات الصحيحة ما يمكن خطؤها راجعاً
إلى فقدان الوصفة ، وبدء المستحق الذي يصح النظر إلى طلب إساءة ولاية
هذا الأحصى لا يمنع من ذلك محجة أن طلبه لا بدئه أن يكون طعن في قراره في
من غير طريقه وأن الموضوع قد طرح على المحكمة وفصلت فيه ، لأن هذا الطالب
لا يظن في الإثبات وإنما يطلب شيئاً آخر سواه وهو إساءة له ، ولأنه لا يجوز
قوتها ، لا بالنظر لما اشتمل عليه مضبوط القرار الذي وصفت له دون سواه .
وقد يكون في هذا شيء من التساهل ولكنه حد مقبول للوصول إلى تحقيق أغراض
الشارع وبخاصة إذا كانت من النصب .

الأجنبي :

٦٦١ - والمراد بالأجنبي هنا من ليس مستحقاً بالفعل وإن كان من
الموقوف عليهم الذين لم يشك لم الاستحقاق بعد ، يرشد إلى هذا قول المادة
« إذا كان في المستحقين من يصلح » فقد قابلت بين الأحصى وبين المستحق
فدل هذا على إرادة أن الأجنبي هو من ليس مستحقاً ، وقد أفصحنا المذكرة
التفسيرية عن هذا المراد بإصاحته تماماً لالتمس فيه فقولها « وحسب على المحكمة
ألا تولى عليه أحياً عن المستحقين » وقولها « وإذا قصت الضرورة بتعيين
أجنبي عن مستحقين » . ومع هذا لو أن النص كان « لا يولى غير مستحق على
الوقف » لكان ذلك خيراً .

وغير المستحق لا يخرج من كونه أحياً أنه يمثل جهة أو بسبب عن عديم
الأهلية أو ناقصها ، فإنه غير مستحق حقيقته ، والقانون لم يجعل ممثل الجهة

كالمتحق إلا في نقول والرد وطلب القسمة ، والذنب عن عديم الأهلية ،
يحمل كالمتحق إلا في يدخل في أصل ولايته المالية ومنه طلب القسمة ، وفي
اختيار من يكون اطرأ على الوقف ، وله إعطاء المأجورين هذا وصف المستحق الاعتباري
فلا مفر من اعتباره أحدياً ، ونعني في ذلك عادة في الوصوح من كلاً من المثلث
والنائب فيما يعمل من له عليه الولايه ليس إلا عملاً لغيره بحكم الضرورة فلا وجه
لجعل هذا مستحقاً للتوسع في الأمر الضروري وإعطائه حق العمل لغير آخر
المراد بالوقف

٦٦٢ - والمراد بالوقف هو ما وقف الشارع لدى ليست فيه حصص معروفة ،
سواء كان كل ما وردت عليه عقدة الوقف أم كان بعضه ، فإذا وقف وجعل
الطائفة من الموقوف عليهم حصة معروفة من الأعيان ، وجعل ثمانية حصص كذلك ،
ولثلاثة حصة كذلك ، كانت كل حصة منها وقفاً مستقلاً بالنسبة للنظر ، وكما
لا يجوز أن يبنى عليها غير مستحق في وقت كماله لا يجوز أن يولى عليها غير
مستحق فيها ، وإن كان مستحق في حصة أخرى من حصص هذا الوقف ، فإنه
بالنسبة لهذه الحصة ، وهي وقف مستقل ، أحسب من مستحقين ولا يجوز أن يولى
عليه ، إذ كان في مستحقها من أصبح للنظر ، فما إذا كانت أعيان بوقف شفعه
واعترافاً أو فاق متعددة بالنظر للاستحقاق ، فإن المستحق في حصة من حصصه
لا يعتبر أحسباً عن بقية الحصص من ناحية النظر الذي لا يقوم الأمر به
على غير حصص المستحقين بل على غير حصص الأعيان لأن مسألة مسألة إدارة
وهي ترجع إلى الأعيان لا إلى المستحقين .

٦٦٣ - وأوقف هنا كما تناول الأهل يتناول الجبري ولكن مع مراعاة
الأحكام الأخرى والقدر الذي لا يتعارض معها ، فإذا كان الوقف جبرياً على طاعة
العلم من قرنته ، أو على طاعة العلم من أهل جهة معينة ، أو على الفقراء من قرابة
زوجته أو شخص آخر ، ولم يكونوا قرابته وكأولهم يحصون حتى يكون لكل معين
مهم استحقاق في الوقف ، كان النظر عليه للطبقات الثلاث الستة بالمادة ٤٧ على
الترتيب وإن كان الناظر منها أجنبياً أي ليس من المستحقين ، أما إذا لم توجد
هذه الطبقات أصلاً أو وجدت وامتنعت عن قبول النظر حتى لم يبق لمادة المذكورة

حكم في هذا الوقف وجب أن نطبق أحكام هذه المادة فلا يولى على هذا الوقف
أحبي عن المستحقين إذا كان فيهم من يصح للنظر فيه ، وإذا كان عليه ماظر
أحبي وكان فيهم من يصح للنظر قررت المحكمة إنهاء ولاية هذا الأجنبي أما إذا
كان هذا الوقف على جهة ، ومنه الوقف على من لا يحصون ، فإن الجهة إذا لم تكن
من الآدميين لا تكون أهلاً للنظر ومثلها ليس مستحقاً ولم يعتد به القانون في هذا
الباب كالمستحق ، وإذا كانت من أهل الاستحقاق كالفقراء ويحوم من الآدميين
الذين لا يحصون فلا يسمى أحد منهم مستحقاً كما ستعرف .

المسألة الصالح

٦٦٤ - والمستحق هو ، وقوف عليه لدى جات بنية استحقاقه العلى
وكان استحقاقه متيقناً ولم يكن محل راع . فإذا كان الوقف على أشخاص أعيانهم
أو على الثرية أو على الفقراء من عتقته ودرهمهم وأسماعه ودرهمهم وكانوا يحصون
كان ثبوت وصف الاستحقاق لكل منهم متيقناً لأن لكل معين منهم استحقاقاً
ثابتاً متى تحقق الوصف فيه وصارت بنية استحقاقه من الاستحقاق يجب أن
يسمى ، أما إذا كان الوقف على الفقراء أو يحوم من لا يحصون فليس به أحد
معين منهم استحقاق لأن الاستحقاق لا يجب له بعده ، وإن كان ممكناً في ذاته ،
وكل ما منه هو أنه أهل لأن يعطى من العتق في أعطى من كل مستحق لما أخذ
وإن . يعطى لم يكن له حق يطالب به ، فلا يسمى كل منهم مخصوصه مستحقاً
لأن الوقف في الواقع على الجهة لا على كل فرد منها .

ومن كان وصف الاستحقاق متيقناً بالنسبة له على فرض أن الوصف الذي
أعطى به الاستحقاق ثابت له ولكن كان في ثبوت هذا الوصف له نزاع حدى
وبه لا يسمى مستحقاً أيضاً . فإذا كان هناك من يرمي الاستحقاق وهو صالح
للنصر ولكن في استحقاقه نزاع حدى لم يعتد فيه بحكم قضائي في وصف
الاستحقاق لا يكون ثبوتاً له فإذا لم يكن صالحاً سواء لا نطبق أحكام هذه المادة .
هذا إذا كان النزاع في أصل استحقاقه أما إذا كان النزاع في قدره مع التسليم
بأصله فإن ذلك لا يبي عنه وصف كونه مستحقاً ولا يجعل تحقق هذا الوصف
له النزاع في قدره ، كما لا يخل به أيضاً ضالة القدر الذي يستحقه المستحق

ولأوجه، فصاحب المرتب الصغير مستحق في الوقف، وصاحب المرتب غير الدائم مستحق في الوقف، وصاحب الاستحقاق غير معين مستحق في الوقف، على شريطة أن يكون استحقاقه متيقناً أما إذا كان استحقاقه غير متيقن كصاحب القاضل الذي يحتمل أن يكون وألا يكون فإنه لا يسمى مستحقاً وما مشه إلا كمثل الفقير في الوقف على الفقراء والمتنازع في استحقاقه من الوقوف عليهم. ولا بد أن يكون وصف الاستحقاق ثابت له حين الإقامة، أما إذا كان ثابتاً له ثم انتهى قبل الإقامة فإنه لا يسمى مستحقاً حقيقة، فالوقوف عليه الذي لم يثبت له الاستحقاق والوقوف عليه الذي انتهى استحقاقه سواء، فكل منهما أحق وبس يستحق.

وصلاحية المستحق للطرح أهلية له، وهذا القانون لم يصرح ببيان هذه الأهلية ولا ما يجب توافره في المرء ليكون أهلاً للنظر، ليكون مرد ذلك إلى الراجع من مذهب الحنفية.

انتهاء ولاية الناظر الأجنبي

٦٦٥ - والاعتبارات السابقة قد حلت الشارع على أن يعمل دائماً على حمل ولاية النظر على اوقف لمستحقه، ما كان ذلك ممكناً، فكما حرص على أن يحصلها لم كما حلا الوقف واحتاج إلى إقامة ناظر عليه من المحكمة حرص أيضاً على ألا تستمر ولاية الأجنبي عليه إذا كان فيهم من يصلح للنظر. فإذا كان على الوقف ناظر غير مستحق أقبر عليه قبل العمل بالقانون حينما كانت إقامة الناصر من المستحقين عبر واحدة، أو أقبر عليه بعد العمل بالقانون لعدم وجود من يصلح أو لعدم قبول من يصلح، أو لأن المحكمة حانت هذا الحكم خطأ أو قصداً وحب أن تقرر المحكمة انتهاء ولاية ناظر الأجنبي لو حوّل من يصلح. فليس من الشرط أن تكون وجود الأصلح طارئاً بعد الإقامة بل هو يسدول هذا ويسدول وجوده السابق عليها ولما صرح بها، وليس في قول الفقرة الأخيرة من هذه المادة «مضى ما يعين للمعنى الأول» أما العموم فيؤكد عرص الشارع، وقد عرفت فيما مضى ما يتعلق بإقامة الأجنبي بعد القانون مع وجود من يصلح النظر من المستحقين.

٦٦٦ - وولاية الأجنبي لا تنتهي بمجرد وجود من يصلح من المستحقين

للظن بل يتوقف انتهاءها على قرار المحكمة ، لم يوجد هذا القرار تنقي كما هي .
ولا يؤثر في هذا لمعنى قول المدركة التفسيرية « و إذا قصت الضرورة تعيين أحدي
عن المستحقين كانت إقامته مؤقتة بقيام هذه الحال ، وإن لم ينص على ذلك في قرار
الإقامة » الذي كان يقتضي أن يقع الانتهاء بمجرد وجود هذا المستحق ، لأن القانون
قد نص على أن الانتهاء يكون بقرار من المحكمة أي أنه لا يتوقف على القضاء ولا يتم
إلا به وإن تحقق سبه ، كما أن المدركة نفسها قد أكدت هذا معنى بقولها عقب
عبارتها السابقة « ومعنى وجد في مستحقه من مصالح قررت محكمة التصرفات انتهاء
ولاية هذا الأجنبي على الوقف » ، فالمحكمة لا تنهى الولاية حتى يكون معها عرلاً
وإخراجاً بل تقرر الانتهاء الذي يوجد بوجود سبه ولكن لا يتم إلا بالقضاء
كالتصديق للأداء عن الإسلام وبطأه التي تتوقف على القضاء ولا تتم إلا به .

٦٦٧ - والشارع قد أضاف الانتهاء بوجود سبه وتقرير المحكمة غير
متوقف على شيء آخر واعتبر إقامة الأجنبي مؤقتة تنتهي بانتهاء وقتها ، فلا مدخل
في ذلك لاحتبار المستحقين ولا من لهم أكثر لاستحقاق ، وقد يستوحه ذلك
والصرف فيه بياناً وافيّاً حين الكلام على عدم إقامة الأجنبي على أن الأمر هنا
أكثر وضوحاً فلس هناك من يحمل سبباً البطار على المستحقين ولا يصطفيهم
عليهم شتى الوسائل ويؤثرهم في إرادتهم بمختلف الأساليب ، بإرادة المستحقين
في هذه الحال تكون في أكثر الأحيان إرادة رائدة لا تحكي الواقع ولم تصدر
إلا عن إكراه أو ما يشبهه ، فاحتيرم هنا أولى بالإعذار من احتيرام الأجنبي
للإقامة . هذا إلى أن الظن إلى الأطوار التي مر بها هذا الحكم يحمل هذا أمراً
منطوقاً به لا يحتمل حداً ، لقد كان المص في المشروع الأول « يجب على المحكمة
أن تخرج باطر الوقف غير المستحق فيه وتقيم غيره من المستحقين متى طلب ذلك
أكثرهم نصّاً وكان فيهم من يصلح للظن عليه » ولكن لجنة العدل بمجلس
الشيوخ في العريضة الأولى عدلت ذلك على الوجه الذي صدر به القانون ، فلم تجعله
من باب العزل والإخراج بل جعلته من باب الانتهاء ، واستبعدت حكم توقف
ذلك على طلب من لهم أكثر الاستحقاق ، وقد أحست في ذلك كل الإحسان .

٦٦٨ - وإسها . ولاية الأجنبي روعيت فيها مصلحة الوقف والمستحقين

وسكن القصد الأول منها هو رعاية المستحقين لأن معاهد انظار الأجانب تقع تحتها
عديم مباشرة وقبل غيرهم ، فإذا استكتوا جميعاً ولم يرفعوا الأمر إلى المحكمة ولم يطلبه
أحد منهم لا تقوم المحكمة من تلقاء نفسها وبدون طلب من أحدهم ، أما إذا طلب
ذلك بعضهم ، وإن كان واحداً ، فقد افتتح الباب أمامها ووصل إليها مظهر
من مظاهر الألم من هذه الولاية فتعمل على إسائها ومن رغب الأكثرون
في استيفائها وليس من الشرط أن يكون الطالب صالحاً للطرف أو يطلب
إقامة معه ، بل تسير المحكمة في الطلب وإن كان الطالب غير صالح أو لا يطلب
أن يكون هو للطرف ، إذ نظمه يستحق الثبوت من استمرار ولاية الأحمى .

ومن البين أنه إذا كان الطالب غير صالح وكان المستحقون الصالحون لا يقبلون
الطرف لا تسير المحكمة في هذا الطلب بعد تحقق الشرط وهو وجود من يصلح من
مستحقين ، فقد عرف من قبل أن وجود الصالح الذي لا يقبل الطرف ليس وجوداً
معتبراً وهو وعده سواء . على أن المحكمة لو سارت في الطلب وقررت انتهاء
الولاية بين المستحقين الصالحين لا يقبل كانت مصطرة إلى إعادة من قررت
انتهاء ولايته أو إقامة أجنبي آخر لوجود حالة الضرورة فيكون عمها كله عبثاً
في عبث . وفي هذه الحال لا يبرز السير في طلب تقرير انتهاء ولاية التي اعتبرها
الشارع مؤقتة نوحية مضاع إلى السفر بمعنى عزله . بل محل ذلك يكون
طلب الثزل والإخراج الذي لا يتوقف على تحقق هذا الشرط لا طلب تقرير انتهاء
ولاية الذي يتوقف عليه ، وقد وضع الفرق بين الأمرين ندم الوصوح .

٦٦٩ - وإذا تحقق الشرط وتقرر انتهاء الولاية أصبح الوصف شاعراً
ووجب على المحكمة أن تشمل إقامة طر عليه من بين المستحقين وفي هذه الإقامة
تتبع ما يجب عليها اتباعه من الأحكام التي تطلق في إقامة الطرف على الوقف الشاعر
من عدم التعدد ومراعاة اختيار من لم أكثر الاستحقاق وغير ذلك ثم تقيم من
تجب إقامته وإن كان غير الطالب .

ب - اعتبار المستحقين

٦٧٠ - رأى الشارع أن الطرف له شبه بالوكيل عن المستحقين من
ولايته جمع الحالات والتفاسي من أحكامها وحفظها وتوزيعها على مستحقها فهو من

هذه الناحية يعتبر وكيلًا ، لهذا رأى أن يكون لأبيهم المقام الأول في اختيار الناظر
فأوجب على المحكمة أن تعين من يختاره أكثر من لم الاستحقاق إلا إذا رأت
المصلحة في غير ذلك .

والشارع لم يعطهم نظراً لهذا الاعتبار سوى اختيار الناظر عند الإقامة ، فلم يعطهم
حق إقامة . ولم يرج اختيارهم لأبي إقامة الأحيي ، ولأبي بقرير انتهاء ولايته ، ولأبي
التعدد ، ولأبي شيء غير ذلك ، وكون الشارع قد راعى هذا في حكم من الأحكام
لا يترتب عليه تحكم المستحقين والعمل بأبي أكثرينهم في الأحكام الأخرى التي
لم يجعل الشارع فيها مدحلاً لاختيارهم ، والاتجاه إلى هذه الوجهة ليس إلا تعطيلاً
لصوص القانون بدون حجة . وقد يفت من قبل أن اختيارهم يجب أن يقع في
حدود القانون والأحكام الأخرى ، وإلا كان اختياراً مهدراً لا يعلو عليه العمل به
من تغيير مشروع ومحاداة الأحكام . فإذا احتار من لم أكثر الاستحقاق من ليس
أهلاً للنظر كان اختيارهم مهدراً ، وإذا احتاروا أكثر من ناظر وكان التعدد لا ينبع
المصلحة الراجعة كال اختيارهم مهدراً ، وإذا احتاروا أجنبياً أو اختاروا استمرار
ولايته وكان في المستحقين من يصلح ويقل كان اختيارهم مهدراً .

٦٧١ — والمستحق هو صاحب الاستحقاق الفعلي حين الاختيار ، ويستوى
في ذلك كل مستحق مهما كان قدر استحقاقه ومهما كان مواعده على النحو الذي
بينته من قبل لأن كل مستحق له شأن في ذلك وله مصلحة برعاها

والذي يجب العمل به هو اختيار جميع المستحقين واختيار من لم أكثر
الاستحقاق في ريع الوقت ، وينظر إلى مقدار استحقاقهم حين الإقامة .
وإذا لم تتوافر الأثرية إما لأن المستحقين كانوا فريقين تعدل استحقاقهم
أو لانقسامهم إلى طوائف متعددة فلم تتوافر الأثرية أولاً من احتاروا
م الأقلية أما الأثرية فلم يحصل منها اختيار أولاً في بعض الاستحقاق راعاً
جدياً لاتوافر منه الأثرية لفريق ، فإن أحكام هذه الفقرة لا يمكن أن تطلق .

والسبب بالأثرية في الاستحقاق ، أن الأثرية العددية فلا عبرة بها . ويعتبر
صاحب المرتب ، دائماً كان أو غير دائم ، مستحقاً بنسبة القدر المستحق له من المرتب
المشروط له إلى ريع الوقت حين لاختيار طناً لأحكام المرتبات وقد اقتضت

هذه المادة على بيان ما يتعلق بصاحب المرتب دون غيره من أصحاب القادير التي لا تسمى
مرتبة قبل هذا على أنه لا يريد أن يكون لأصحابها مدخل في الاختيار لهم ، وسر
ذلك واضح من النسبة لا يفسر معرفتها إلا بالنسبة مرتب دون تقدير غير معينة ،
وصاحب القادير المعين الذي لا يتكرر ليس له شأن يذكر ولا اختيار قد حصل لصاحب
المرتبة نفسه فلا بد أن يكون من أهل الاختيار فيمكن أن يكون من أهل الاختيار لأنه
عديم الأهلية فام في ذلك مثله من ولي أو وصي أو غيره ، ومثل عديم الأهلية بقصها
كما أرشدت إلى ذلك للذكر التفسيرية فاجاء ما يدل على أن مراد الشارع من
الأهلية الكاملة وعدم هذه يكون بإعدامها كلية أو سقوطها ، والمحذور عنه السهولة ومن
مع المجرم به يسع سن الرشد لا اختيار له وإنما الاختيار مثله ، وإذا كان من أهل
الاختيار وكان لا سبيل إلى اختياره كالأمير في داره أو الذي يقطع بحياته قام في
ذلك وكيفية أم العائب فاعود فلا يمكن القول بأن له استحقاقاً إذ لا ينشأ له استحقاق
منه بسبب حاله ، فلا يسرى قبل ذلك مستحقاً فلا يسبغ عنه في الاختيار أحد ،
وإذا كان صاحب المرتبة لا يعتد باختيار مثله لأن له من لم يقرر له ذلك
كما قررته مثل عدم الأهلية ، وهذا منسوق مع ما سلكه الشارع في نفسه من اعتبار
بعدم الأهلية الخيرية هو ممثل له في طلب القسمة دون ممثل الجهة الموقوف عليها .

٦٧٢ - وقد شئنا الشارع من وجوب العمل باختيار الأكثرية ما بدت
شككة أن مصلحة في العمل بغير اختيارهم وقد قالت المذكرة التفسيرية أنه قد قصد
هذا الاستثناء مع تحكيم الأقية في الأكثرية مجرداً لأن فيه تستحق نصيباً أكبر
من السابق ، فقد يكون عدد مستحقين عشرة مثلاً مستحق أحدهم ثلثي اوقف
ويستحق الباقون ثلث ولكن به وينهم من العداوة والبراع ما يحشى من منحه
في إدارة اوقف ويزهدق المستحقين ، فليس له أن يفرض همه عليهم في مثل هذه
الحال ولا أن يفرض من يخشاه بل وكل إلى القاضي تقدير ذلك وهو أقدر على تدبير
المصلحة . وإهدار رأي من لم أكثر الاستحقاق في مثل هذه الحال ليس بمصداق
إقامة مثل لكل فريق لأن ذلك لا يخل هذا الموقف بل مصداق لسل برأى الأقية ،
فاحكام هذه الفقرة أصلاً واستثناء دليل واضح على أن الشارع لا يبيح تمثيل
أصحاب الحصص ، بل في سببه عن التعدد ما استثناء من أنه يحارب هذا التمثيل .

٦٧٣ - وأحكام هذه المادة تطبق على جميع الأوقاف ، سابقها ولاحقها كما أن عموم نص المادة ٥٦ يقضى بتطبيقها على الحوادث السابقة والحوادث اللاحقة ، غير أن طبيعة هذه الأحكام لا تعمل للقول بتطبيقها على الحوادث السابقة قبة عملية . وهي لا تنطبق على الأوقاف الموقوفة بالمادة ٦١ . وقد طرأ على هذه الأحكام تعديل جوهري في الناحية التي مر بها القانون ويكفي في معرفة هذا مقارنة النصوص ^(١) .

٧ - خمسة الناصر ومسؤوله

مادة ٥٠ - يعتبر الناصر أميناً على مال الوقف ووكيلاً عن المستحقين ولا يقبل قوله في تصرف على شئون الوقف أو على المستحقين إلا بسند ، عند ما جرى العرف على عدم أحد سنده . والناصر مسئول عما ينشأ عن تقصيره أحسب نحو غيان الوقف وعلاته . وهو مسئول أيضاً عما ينشأ عن تقصيره اليسير إذا كان له جبر على النظر .

مادة ٥١ - رد كلف الناصر أثناء نظر تصرف ودعوى تقديم

(١) من شروع الأول هو : « يجب على محكمة أن تخرج ناصراً ، مع غير المستحقين ، منه وتقم عليه من المستحقين من أصل ذلك أكثر مما يملكه وكان منهم من يصدق النظر عليه » ويجوز للمحكمة في غير هذه الحالة أن تخرج ناصراً مع المستحقين وغيره من رتبته « مصلحة في ذلك »

والمسئول الذي يقره مجلس الشيوخ أولاً هو :

« لا يؤول شيء على أحد إذا كان في المستحقين من يصدق النظر عليه » وإذا اتفق من هم أكثر المستحقين على إخراج ناصراً معين فانه قدس لا يدارى به « مصلحة في غير ذلك »

« ويسير صاحب الرتب كمنع منه مرتبة أربع المرات »

« ويعوم مثل عدم الأهلية أو الطائفة مقامه في إخراج »

« ويشكر ناصراً ، ولأنه ينظر الأخرى من واحد من المستحقين من يصدق النظر »

أما عند اتفاقهم فيها من هذا النص ، لا في فقره الأخيرة فاستدبت عبارة « ويجوز » عبارة « وتقرر منه التصرف »

وقد صدر القانون بصياغة هذه التفصيل

حساب عن الوقف المشمول بنظره ولم يقدمه مؤيداً باستندات في
الميعاد الذي حددته له المحكمة أو لم يتعد ما كلفته به مما يتفق بالحساب
حاز لها أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على خمس حبيها ، فإذا تكرر
الامتناع جاز لها زيادته الغرامة إلى مائة حبه .

ويجوز للمحكمة أن تمنع باقي الخصوم في التصرف أو الدعوى هذه
الغرامة أو جزءاً منها .

ويجوز كذلك حرمان الناظر من أجر النظر كله أو بعضه .
فإذا قدم الناظر الحساب أو نفذ ما أمر به وأبدى عذراً مقبولاً
عن التأخير جاز للمحكمة أن تعفيه من كل أو بعض الغرامة أو من
الحرمان من كل أو بعض أجر النظر .

مادة ٥٢ - يجوز لمحكمة في أي درجة من درجات التقاضي
أنهاء النظر في أي تصرف أو دعوى متعلقة بالوقف أن تحيل الناظر
على محكمة التصرفات الابتدائية إذا رأت ما يدعو للنظر في عزله .

مادة ٥٣ - لمحكمة التصرفات عند إحالة الناظر عليها أو أنهاء
النظر في موضوع العزل - بعد تمكين الناظر من إبداء دفاعه - أن
تقيم على الوقف ناظراً مؤقتاً يقوّم بإدارته إلى أن يفصل في أمر
العزل نهائياً .

١ - مسؤولية الناظر

٦٧٤ - كانت لجنة الأحوال الشخصية قد وصفت في هذا الباب أحكاماً
نظم محاسبة الناظر محاسبة دورية فكان هذا الموضع مصداقاً بدوئ محله ووجه
موقفه ، ولكن هذه الأحكام لم تقيت من نفوذة والعقوبات ما نصبت ، وكانت هذه
المقاومة تستند إلى فسلات ومعدير من من سبب السبب الحقيقي ، ثم لم يفلح عمر

هذه الأحكام فوّدت في مهدها واستبعدت أثناء نظر اللجنة التشريعية المشروع
فصر الشطر الأول من هذا العنوان لا موقع له ، إذ كل هذه الأحكام تدور
حول المسؤولية والقوة وحدهما حتى فيما يتعلق بالحساب .

وقد اشتمل هذا الباب على أحكام تتعلق بالمسؤولية الجنائية ، وأخرى تتعلق
بالمسؤولية المدنية ، وثالثة تتعلق بأنواع من العقوبات وأكثر الأحكام الخاصة
بالمسؤولية تدور على وصف الماطر ووجوب وكالته .

نوع وثانة الناظر

٦٧٥ — الأعمال التي يملكها ناظر الوقف وببشرها بمقتضى ماله من
الولاية عليه أعمال لها نواح متعددة ، فهو من ناحية أنه يعمل لتنفيذ شروط
الوقف التي اشترطها في وقفه ولمحافظة على بقاء وقفه واستمراره صلة أو صدقة
جارية طبق إرادته يعتبر عاملاً للوقف حتى وإن لم يعتبر نائباً عنه ولا مستمداً
ولايته منه ، ومن ناحية أنه يعمل على حفظ أعيان الوقف وأنه هو الذي يمثل
ويحاسب فيما يدعى الجهة توقف وما يدعى عليها يعتبر عاملاً للوقف نفسه ونائباً عنه
بوصف كونه حمة مستقلة لها كيائها الخاص ، ومن ناحية أنه يقوم باستقرار أعيان
الوقف وجمع غلاته والمحافظة عليها وتوزيعها على مستفيحيها طبقاً لما يستحقون
يعتبر عاملاً للمستحقين فإن الصلات حق لهم ولا مجرد ظهورها تكون مملوكة لهم حتى
قبل استيفائها فإذا استوفّاها فهو إنما يستوفى ما لهم الذي يكون أمانة في يده لهم .
فأعمال ناصر الوقف بحسب طبيعتها ليست ذات جانب واحد وفيها مزيج من
الاعتبارات يصح فيها صفة خاصة وتلتقي فيه مصابح أواقف والوقف والمستحقين .
هذه هي طبيعة أعمال ناظر الوقف التي لاصرية فيها ولم تكن ولا يمكن أن
تكون موضع جدل بين الفقهاء ، فهو عامل للحوائث الثلاثة بلا نزاع ، غير أن
الفقهاء قد احتلوا في صلة الناظر بالوقف وبالولاية على وقفه . فمنهم من ذهب
إلى أن الوقف لا يشترط فيه النص وإلى أن ولاية الواقف على وقفه ولاية طبيعية
كولاية النعمة وولاية الأب والجد على الصغير ، فهي تامة له شرطها أو لم يشرطها
أو ماها ، ونفى على هذا أنه له ولاية نصب القوام وعزله كذلك ، فالناظر فوق
أنه يعمل فيما يعمل لصالح الواقف يستمد منه ولايته ويؤوب عنه في هذه الولاية ،

وقد عرفت هذا الحاشي في نهره فكان النضر عبده وكيلاً عن الوقف في حياته ووصياً له بعد موته وإن كانت لعمله جوارب أخرى . ومنهم من شرط القصد ومن يجحد للوقف ولاية على وقعه أصلاً حتى أنهم ذهبوا إلى أن الوقف شرط النظر لنفسه على وقعه بطل الوقف في بعض الأحوال وقالوا أنه يجبر على جعل النظر لغيره ، غير أنهم فصلوا بين ولاية الواقف على الوقف وبين ولايته في إقامة النظر عليه وقالوا به : أقام نظراً لغيره أو مات واقف حتى فهو الذي يولى عليه كما ولوا به أن يحمل للنظر حق الإيصاء بالنظر لغيره ولا يقيدوا حقه في هذا بالاشتراط في عقدة وقف . ومنهم من اشترط القصد ولم يجعل للواقف حقاً في الولاية على الوقف ولا في نصب القوام وعرفهم إلا أن يكون اشترط ذلك في عقدة الوقف . وهذا الفريقان قد صنف في حيزهم جانب لواقف وجانب الوقف وعلم بعدم الجواب العملي وهو جانب المستحقين فقالوا إن النضر وكيل عن الموقوف عليهم ، وهم لا يقولون ، به وكيل عنهم من كل وجه بل يقولون أن له شيئاً قوياً ، وكيل ، ولو أنهم جعلوه وكيلاً عنهم من كل وجه لكان لهم نصب القوام وعرفهم وذلك ما لم يجعله أحد لهم .

هذا في منصوب الواقف ، أما منصوب القاضي فقد دوا أنه وكيل عنه لأنه هو الذي ولاه ، ومع هذا فهو ليس في نظرم وكيلاً محصاً بل له شيء قوي بانوكيل وهذا قالوا بين ولايته خاصة ومقدمة على ولاية القاضي الذي ولاه لأن ولايته عامة ولذلك لا يملك القاضي التعرف في الوقف مع وجود النضر الذي ولاه ، فله كان وكيلاً عنه وكالة تامة بما سمعه وجوده من التصرف ، على أن في أصل وكالته عن القاضي طراً قوياً فهو ، وإن كان يملك التصرف ، لم يملك إقامة النضر عند الفريقين الأولين إلا ببيعة عن مواقف الميت لأنه لا يستطيع سطر نفسه ، أو بيانه عن الموقوف عليهم في نظر الفريق الثالث لأن من وصيته بالنظر لهم ، وأياً ما كانت الحال فإن الفريق الثالث قد غلب الماحية العملية أيضاً واعتبره وكيلاً عن الموقوف عليهم والشاع قد احتار اعتبار النضر وكيلاً عن المستحقين ، لكن لا يطرأ ولا بالنظر لجميع الأحكام والأحوال ، بل يبرز على ذلك مسئوليته حديثاً ومدياً بحسب .

مسئولية الناصر الخمانية

٦٧٦ — والمادة ٣٤١ من قانون العقوبات المصري قد نصت على جرمي

الاحتلاس والتبذير للأشياء المبيعة بها إذا كانت م قلم إلى من احتلسها أو بذرها
إلا على وجه الوديعة أو الإحرة، أو على سبيل عارية الاستعيل أو الرهن، أو كانت
سلت له نصفة كونه وكيلًا بأجرة أو محاسبًا بقصد عرسها للمع، أو بيعها، أو استعمالها
في أمر معين للمفعة المالك أو غيره.

وقد اختلفت الخ كم لمصرية فيما إذا احتس باطر الوقف أو بدد أموال
الوقف التي في يده أو شت منها. فذهب بعضها إلى أن هذه الحرية ليست متواترة
العناصر لأن باطر الوقف لم ينسب أمواله بمقتضى عقد من العقود المبيسة
في هذه المادة. وهذا رأى شديد من الناحية القانونية، فإن الحوادث التي
طالقتها كانت تنصق سطار أوقاف مات واقفوها، والتشريع الذي كان دائما لا يتبرم
وكلاء وإعانة في نظره أوصياء من قبل الواف أو من قبل القاصى أى لم شه قوى
بالأوصياء وإن لم تكونوا أوصياء من كل وجه والوصى لا تنقله أحكام المادة.
وذهب بعض آخر إلى بواقر كان الحرية لأن الباطر ما أن يكون ناشأ عن اوقوف
أو يكون ناشأ عن القاصى وقد تسل الأموال بمقتضى هذه الإيسة التي تعتبر من الوكالة.
وهذا رأى غير شديد من الناحية الفقهية فإن الفقهاء يعرفون بين النيابة والوكالة
وبين الوكيل والوصى فرقاً أساساً لا يس فيه، وكيف الوصف لا ينضج إلا للقانون
الذى يقرره وللأحكام التي ننته للأحكام أخرى، غير أن هذا الوضع لا يتفق مع
المصلحة والمدة. وقد أراد الشارع ه أن يحقق العدالة على وجهها الأكل وأن
يصون مصالح الوقف والمستحقين وأن يعمل على رفع هذا الخلاف ويعتمد بالقضاء
عن التأويلات التفسيرية حينما يريد إقرار المدة، فنص على أن الباطر يعتبر وكيلًا
عن المستحقين فإذا احتلس أو بدد مال اوقف عومل معاملة الوكيل الذى يبدد
مال موكله من الناحية المدنية. وليست هذه الوكالة الاعتبارية فاصرة على الملات
التي هي حق المستحقين بل تنسول أيضاً الأموال الموقوفة وما ينسب فيها مصدر
حقهم، فتأخذ حكمه، على أن معنى الوكالة في هذه الأموال إذا كان اوقف مبيئاً
قد أصبح قوً ومنسقاً مع الأساس الذى يجرى عليه قانون الوقف وهو اعتبار
الموقوف ملكاً للموقوف عليه وإن كانت ملكيته له ملكية ناقصة.

٦٧٧ - والباطر هنا شامل لكل من يكون له ولاية الباطر على اوقف

واقف كان أو منصوبه في حياته أو بعد موته أو منصوب القضي . فكل هؤلاء
يخاضعون ضماناً ومدناً تقتضي هذا الاعتبار . ولا يجمع من هذا ، بالنسبة إلى
الواقف ، أنه هو المالك للأعين الموقوفة وأن له حق الرجوع والتغيير ، فإن
ملكيته «قصة» لأعين هي مصدر حق المستحقين ، والوقف لأهم بالنسبة له في
عد هذين الحقين ، فإنه يرجع أو يعبر رجوعاً وتغييراً صحيحين فإن العلة تكون
حق المستحقين ويجب صرفها لمصارفها ، وهي أمانة في يده فاستوى هو وغيره في
المسئولية الحثائية والمادية ، ورجوعه وتغييره بعد الذي كان منه لا يفييه من المسئولية
إذ ليس لذلك ترجيح . وإذا كان هذا شأن الواقف فهو في منصوبه أو وصح
وإن كان وكيلاً عنه نظراً إلى اخوانه الأخرى .

٦٧٨ - والشارع قد جمع بين اعتبار الماطر أميةً على الوقف ، واعتباره
وكيلاً عن المستحقين ، وذكره للأمر الأول «قصة» لم تدع إليها حاجة ، ولا يترتب
عليها حكم من الأحكام التي قررها «لا خلاف بين الفقهاء» في كون الماطر أميةً
مهما كان وضعه ، وهو أمين حقيقة لا اعتباراً ، وهذا الوصف لا مدخل له فيما
قرره القانون من المسئولية الحديثة ، ووصف بوكالة هو وحده الذي له مدخل في
ذلك ، وبذلك كان الباب العاشر من قانون العقوبات الذي اشتمل على المادة ٥٢١
قد عقد ليس جرائم وعقوبات «النصب وحيازة الأمانة» فإنه لم يبين جرائم
تقتضي بحيازة الأمانة على وجه العموم . ورد سوى جرائم خاصة ليس من بينها
ما يطبق على ماطر الوقف إن . يعتبر وكيلاً وإن كان أميناً . وهذا الوصف
لا مدخل له أصلاً فيما قرره القانون من المسئولية الحديثة . فلأن القانون أغفل هذا
واكتفى باعتباره وكيلاً لكان خيراً .

مسئولية الماطر الحديثة المترتبة على الرقار

٦٧٩ - وكارتب الشارع على اعتبار الماطر وكيلاً عن المستحقين مسئولية
الحثائية رتب عليه أيضاً مسئولية مدنية وتصميمه لما يشاء من تقصيره نحو أعيان
الوقف وعملاته ، وقد فرق في هذا بين الماطر الذي يكون له أثر فأخذ بتصميمه
لأى تقصير وإن كان يسيراً ، وبين الماطر الذي لا أثر له فإنه لا يصح أن يرد
كان تقصيره حسباً . وقد أخذ هذا من حكم الوكالة في القانون المدني القديم ، فإن

المادة ٥٢١ منه نص على أن الوكيل مسئول عن تقصيره بحسب وعين عدم وفائه
بالتوكيل واختياره وعلى أنه مسئول أيضاً عن تقصيره اليسير إذا كان له أجرة
متفق عليها .

٦٨٠ - وتقصير الوكيل هو عدم بذله القدر الواجب من العناية ، ويصدق
هذا على عدم بذله شيئاً من العناية أصلاً ، كما يصدق على بذله فسخاً من العناية
لكنه لا يصل إلى المقدار الواجب منها . والقدر الواجب لا يرجع فيه إلى أقول
فقهاء الشريعة الإسلامية بل يرجع فيه إلى مصدر هذا الحكم لدى أحد عمه وهو
التشريع المدني للعصري . والقانون المدني القديم لم يكن فيه معيار لهذا القدر ولكن
القانون المدني الجديد قد بين هذا الميار ^(١) . والفرق بين التقصير الحسب والتقصير
اليسير متروك للعرف ولتقدير المحكمة .

ويكون الناظر مقصراً إذا أهمل في حفظ أعيان الوقت حتى هلكت
أو ضاعت أو سقط الحق في المطالبة فيها ، ويكون مقصراً إذا تصرف تصرفاً
مضراً كان يمكنه التحرز عنه ، أو أنه بذل القدر الواجب من العناية ، ويكون
مقصراً إذا لم يبذل القدر الواجب من العناية حتى ترتب عن ذلك صدمع شيء
من علات الوقت أو هلاكها أو سقوط الحق في المطالبة ، ومن التقصير أيضاً موت

(١) من المادة ٧٠٤ منه هو : إذا كان الوكالة لا أجر واجب على الوكيل أن يبذل في
خدمة المصلحة التي يهدف في أعماله الخاصة ، دون أن يكلف في ذلك أي شيء من عناية الرجل
عادي - فإذا كان الأمر واجباً على الوكيل أن يبذل شيئاً من عناية الرجل العادي ،
وفات أدلة الإيضاح من ذلك : ويجب أن يبذل الوكيل في تنفيذ الوكالة القدر الواجب
من عناية . وقد حدد المبرع هذا القدر مطلقاً في تلك المادة ٧٨٨ (سارت ٢١١ من
المون) من مشروع ، وقد سبق أن صنف على عقود إنهاء الأجر كالباحر والعارية
والودعة والوكيل ، وكان ماحور يعلق من عناية الرجل العادي - أما إذا كان غير ماحور
فلا يثبت منه أن يبذل من عناية ولا يهدف في أعماله خاصة دون أن يحوز عناية الرجل
العادي . وهذه هي المبادئ التي تتفق مع تطور أحدث نصوص القانون المدنية . (القسم
الثالث / ٥٧١) . وقالت فيما تالته من مادة المذكورة : « ولأن في هذه المادة أن تكون
بما لا يثبت منه شخص عادي ، ففي هذه المادة ، وسط بين إيجاب ، يذهب أدلة في عناية
سواد الناس بشؤونهم الخاصة . وعلى هذا النحو يكون معيار التقدير معياراً عاماً مجرد ، وليس
يطلق من المدين إلا التزم درجة وسطى من عناية ، أي كان مع نفسه ، أو عياله ،
أو صاحبه ، في عناية شئونها » (القسم الثاني / ٢٩٦) . وهذا المعيار قريب من
معيار فقهاء . ومن فرق عادي من تقصير بحسب والتقصير اليسير ، وهو في ذلك يقع مع
ملكه فهو شا

الناظر مجهلاً لأعيان الوقف أو مجهلاً أملاكه ، طالعها المستحقون أم لا بطوره ^(١) والقانون قد عرض لحكم النص بالتقصير لأنه أراد الخروج عن مذهب الحنفية في بعض صوره ، ولم يعرض لحكم صمان الناظر بالتعدي لأن أحكام هذا المذهب فيه كافية وواية ^(٢) ، ولم تكن محل شكوى حتى تكون في مثل هذا القانون العاجل .

٦٨١ - وهذا القانون لم يعرض من هذه الناحية إلا للعلاقة بين الناظر وبين أعيان الوقف وعلاقته ، ولم يذكر شيئاً عما يشأ عن تقصيره بوصف كونه ناظراً نحو غيرها . والذي يعصل في النزاع أنى يقوم حول شيء من ذلك هو القانون الذي نطقه المحكمة التي تفصل في هذا النزاع ، فإذا عرض أن جهة الوقف أرست شيء من ذلك كال ناظر مسئولاً عنه لأن ما يشأ عن تقصير الناظر نحو الأعيان والاملاك قد يكون مباشراً وقد يكون بالواسطة ، ولهذا احتار الشارع التعبير بكلمة « نحو » لأنها أدخلت من غيرها في الدلالة على هذا المعنى الواسع ، فإذا قصر الناظر في العناية بأعيان الوقف حتى أصاب ضرراً أعياناً للغير محاورة لها ، أو قصر في إحراء عمل لمصلحة الوقف حتى نشأ عنه ضرر للغير ،

(١) متى موت الدين مجهلاً إلا بين حال الأمانة ولا تعرف بينها بعد موته ، والأصل أن الأسباب يجب بمسيرة الموت عن تجهيل . وقد ذكر الفقهاء أن الناظر يقضن إذا مات مجهلاً ليس الوقف أو مال الدين ، وذكر سعدى أن المشهور عند فاضله أنه أن الامام الموفوق لا ضمن موت عن تجهيل وقال أن الحق أبا السعود ذهب إلى الضمان ، واستنبوا من الأصل سابق ما في الناظر إذا مات مجهلاً غلبت النص ، وقد نقل حقا في أكثر كتب الحنفية لمصلحة وقال المرحوم سعدى أنه قد م جلتها به المستطوع وأجرها وإلا كان غاصاً وضمن ، وتبينه أيضاً بأن يكون محوفاً بين الناس فإن كان كذلك ومضى زمان ولم يرقها ولم يمتعه من ذلك مانع ترمي من . وقد تضمنه من مال لا يضمن وإن مات ترمي ومحوه يضمن . وقال البيهقي عدم ضمان النكبة بالموت عن تجهيل خاص بوقف المسعد أو إذا كانت له من ماله لم يضمن ، وأورد ابن عابدين - بزيده وقال الحنفية إذا قصر المتولي في عين ضمانه وإن قصر في مال في القيمة لا ضمن (الأشباه ٦٧ / ٢٨ ، البحر ٥٠٠ ، ٦٢ ، لأعروبة ١٠٠٨)

(٢) لصواع على أنه يكون متدياً صامناً بالاستهانة ، والإبراء من مال الوقف عند من يصبح إرثاً ، ولا تصرف إلى غير المستحق ومنه تصرف الموقوف عنهم عند الحاجة إلى التصرف الذي لا بد منه ، وبأنفس مال وقف أن لا يكن ذلك أحرازه ، وعنده من شروط الوصية ، وتصرفه صرفاً لا يملك ، وإحتقاراً في حلقه مال الوقف عنه ، وعند من لو ضمن . ومما يشأ كثيراً ولا يعرف أن أحداً قال بعدم ضمانه إذا اعتبر متدياً

أو تعاقد عن الوقف وأعمل في التعميد ولم يستطع بسبب تقصيره ، وأرمت حية
 انقضت شعو عن ماث عن ذلك كان هذا الدطر مشلولاً عن ذلك كان هذا الناظر
 مشلولاً عن ذلك شخصياً وترجع عليه جهة الوقف فإلزامها من ذلك
 وإذا كان الدطر وكيل وكان التقصير منه كان الدطر مشلولاً عن ذلك لأنه
 محاسب على أعمال وكيله وتعتبر صادرة منه . وأخذ الدطرين مشلول عن تقصير
 شريكه كما هو واضح .

٦٨١ - والدطر يكون له أجر متى كان مستحقاً لهذا الأجر ، استوفاه
 أو لم يستوفه ، كان مشروطاً به من الوقف أو غير مشروط ، وإذا كان مشروطاً
 يستوى أن يكون أجر المثل أو أقل منه أو أكثر . أما إذا شرط له الوقف أجراً
 وسار عنه لم يكن له أجر . وإذا سارل عنه في مدة معينة لم يكن له أجر في هذه
 مدة فيعامل فيما يشاء عن التقصير أثناءها معاملة الناظر الذي لا أجر له ، وإذا لم
 بشرط له أجر وصرح بأنه يعمل محاسباً لم يكن له أجر ما بقي على هذا الرأي ، وإذا
 لم يصرح بذلك ولم يقدر له أجر وددت القرائن على أنه يعمل محاسباً كان في هذه
 الفترة لا أجر له ، وإذا اعتبر أنه مستحق للأجر^(١) كان له أجر ويعامل في شأن
 ماث عن التقصير معاملة الدطر المأجور :

مدى اعتبار الناظر وكيله :

٦٨٢ - والفقهاء لم يعتبر الدطر وكيلاً عن المستحقين من كل الوجوه
 ولا في جميع الأحوال ، وإنما اعتبر وكيلاً عنهم في المحاطة على حقهم ، وهو الخلة ،
 وفي العناية بمصدر هذا الحق ، وهو لأعيان وهو اعتبار خاص يتعلق بالمشؤولين
 الجنائية والمدنية لا غير ، وهو اعتبار قد أمتته لضرورة انقضى وأحدته من
 أهلها مع أنه غير منسق مع بقية الأحكام التي لا تزال قائمة ويوجب العمل بها ،
 فهو أمر استثنائي يخص وفي حدود صريفة جداً . ووضع لمدة وسبقها ومكان

(١) يختلف رأي الفقهاء المذهب في أجر الناظر في تقصيره له أو لا ، فذهب
 جماعة إلى أن القاضي يوجب له أجره من حينه حتى يبرأ منه أو لا شيء له ، وذهب
 جماعة أخرى إلى أنه يستحق أجره متى سببه سواء أضر به أم لا ، حتى يبرأ منه أو لا شيء له ،
 لأنه لا يقل بموابة مدبر إلا أن الأجر والجهود كالمشروع ، وقد وفق الحق لبقول من عارضهم
 بأنه لا يستحق رد ما كان موهوباً له بعمل ناظر وبسبب ذلك كان من يهود أنه من
 ناظر ، وهو يوفى وجبة حد ويحرق عليه عمل ناظر شرعي .

في هذا كل الوضوح ، وهو أمر يؤيده ما جاء بالذكر التفسيرية ، فقد أشارت
إلى أنه لا خلاف في أن البطر أمين ، كما أشارت إلى اختلاف الفقهاء ، في شأن
وكالته ، وإلى أن المشروع احتذر الصريح منه وكيل عن المستحقين ، ثم أنه لم
ترتب على هذا أكثر مما يرتبط بالمسئولين الحاشية والمدنية . وكذلك صنع
تقرير لجنة العدل في المرة الأولى ، فقد قال إن الشارع إنما أراد بهذه المادة
أن يصنع حداً تصرفات البطار التي عمت منها لشكوى واستبداد بعضهم
الاعتداء على أموال المستحقين والمساكين ثم تحت ستر أهم أسماء شخص
لا يحاسبون على أموال الوقت هذا صاعداً ولا يجازون على تصرفهم الصادر
بالمستحقين ، وإنه أريد من هذه الأحكام إشعارهم بالمسئولية الملقاة على عاتقهم
نتيجة تصديرهم وتبديدهم أموال الوقت . ومتى كان هذا الاعتبار استثناء محض وفي
أضيق الحدود فإنه لا يخل بما لوائف من حق حبس القوام وعزلهم متى أراد وبدون
توقف على مسبب يدعو إلى إخراج من أقاله ، كما أنه لا يمس حق الولاية على الوقت
نفسه ، وليس للمستحقين أن يبرأوا باطرأ ولا أن يبرأوا بحركا أنه لاحق لهم في الولاية
على الوقت ، وليس لهم أن يجازوا من لا يصح للبطر ، ولا أحسب هذا كان فهم من
يصلح ، ولا أن يطالبوا بفسخ الأحسب في هذه الحال ، وليس لهم أن يطالبوا بفسخ البطار
إن لم تكن ضرورة ، وبذلك كانت المدكرة التعديمية أثناء الكلام على إقامة من يختاره
أكثر من لم الاستعانة قد أشارت إلى مسألة الكتابة في هذا الس من شأنه أن يغير
الوضع الحقيقي هذا الاعتبار ، على أن هذا ليس كل ما اعتدلت عليه في العدل باختيار
هؤلاء والأساس الحقيقي له هو ما أشارت إليه المدكرة من أنهم أصحاب الشأن
الحقيقيين فيجب أن يكون أيهم المقام الأول عند الاختيار من الواجب
الأن يعطى هذا الاعتبار أكثر ، وإذا أراد الشارع ولا أن ينحط في الحدود التي رسمها ،
وربما كان من عجز أنواع هذا التحاور أن يستنفذ الناظر ما صدر من القرارات
الصادرة في مسائل مستحقين في القسمة بحجة أنه وكيل عنهم بنص القانون .

مسئولية مدنية أخرى :

٦٨٣ - من القواعد المقررة عند الحقيقه أن كل أمين ادعى إبطال الأمانة
إلى مستحقها قبل توليه لا في مسائل معدودة . وسواء على هذا أن باطر الوصف

إذا ادعى الإعتاق على الأعيان الموقوفة من الربيع وكان الطاهر لا بكده قبل قوله
 وأنه إذا ادعى الصرف إلى المستحقين وأكثروا قبل قوله ، ويستوى في هذا أن
 تكون دعواه في حياة المستحق أو بعد موته ، وقالوا أنه يكتفى منه بالإجمال بغير يمين
 إذا كان معروفاً بالأمانة وإلا أحمره القاضي على التفسير . وقد احتلوا في تحريمه
 فقال بعضهم لا يقبل قوله المخرّد ولا بد من اليمين وقال بعضهم يقبل قوله بلا يمين ،
 وذكر بعضهم التحليف في المثلهم ، وقيل أن بعض الفقهاء اعتمد عدم التحليف ،
 وأياً ما كان أمر التحليف فإن أحداً منهم لم يقل أنه عند الإنكار مطالب بإقامة
 الدليل ، واستنط بعض المتأخرين قول قوله بعد عرله من النظر أحد مما قيل في
 أو كالة . وقد فرق أبو السعود بين قول قوله في الدفع إلى من عيهم الواقف
 كأولاده وذريته وبين من يمتدرون أجراً كالإمام ومائت أرباب الوطائف وقال
 إن هؤلاء لا قبل قوله في الدفع إليهم وما مثلهم إلا كمثل شخص استؤجر للعمل
 في الوقت بأجرة معلومة لا يقبل قول الناطق في الدفع إليه هذه هي أحكام
 مذهب الحنفية وقد عدل الشارع عنها عدولاً تاماً وقرر أن الناصر لا يقبل قوله
 في الصرف على شئون الوقف أو في الدفع إلى المستحقين إلا بسد كتاب . ولم
 يكن هذا منه مبنيّاً على اعتباره وكبلاً كما هو واضح ، ولكنه سلك في هذا
 ما ائبع من قبل في الدعوى التي تحتاج إلى مسوع لسماعها كدعوى الزوجية
 والوصية والوقف والإقرار ، فإنه لا يمكن في يد الناطق سد كتي لا تسمع دعواه
 الصرف على الوقف أو الدفع إلى المستحقين ، ومتى كانت دعواه غير مسوعة فإنه
 لا يحاسب على ما يدعى أنه أعف ، ومن الطبيعي أن هذا لا يكون إلا حيث
 يكون مستحقون مسكرين وصول حقهم لا مقربين ، أما إقرارهم بالصرف على
 الوقف فإنه لا يبرأ احتساب ما يدعيه إلا إذا كان حقاً لم لو لم يصرف على جهة
 الوقف . وقد أطلق السد في المادة وهو في العرف المدني لا يكون إلا كتابياً
 وقد اكتفى بالإشارة إلى ذلك في المذكرة التفسيرية . وقد استثنى من هذا الحكم
 ما جرى لعرف على عدم أحد سده ، كاصدقات التي بدعها الناطق إلى الفقراء
 عند الفقر أو المترددين على بيت الوقف ، وكادعقات التي تنفق على دار الصيافة ،
 وكأثمان ما يشتري من الخوص والربح يوضع على الفور ، وهذه وأشابهها

قد جرى العرف فيها على عدم أخذ كتابة - ممن وصت إليه فيكتفى فيها بقول
الناظر وقد نص على قبول قوله فيها نصاً مطلقاً فيكون القول قوله بغیر عین .
ولم يبرص الشارع إلا لعدم قبول قول الناظر في الصرف دون غيره ، فلو ادعى
هلاك عين اتوقف أو العلة دون امتياز لا يصح هذا الحكم على دعواه ، يطبق عليها
مذهب الحنفية ويعمل في ذلك معاملة لأمناء فيكون القول قوله ولا يحتج إلى إقامة
بينة مادام معتبراً أميناً . أما إذا انقلب متعدياً فلا بد من إقامة البينة ، فلو قبض العلة
وطالب المستحقون منه حقهم فيه غير عذر كل متعدي فلا يقبل قوله في الهلاك وهذا
مات بعد ذلك محملاً كان ضامماً لما ذكره لا لجرد انتقاص الموت عن تحميل .

ب - غفيرة الناظر

٦٨٤ - ينبت فيما معنى ما ينطبق على ثلثة الناطر حائياً ومذنباً وكل منهما
لا يحل لما يجب أن يؤخذ به فيه وراء هذا . والحكم الشرعية لم يكن لديها عموماً
للناظر بالمعنى الصحيح وكانت إذا اشتكى إليها من تصرفات الناظر وطالب منها عرله
فصلت في هذا الطلب إما رفضه وإما نكرهه أو صرته إليه يشترك معه أو سجد
بالتصرف دونه ، وقد أصبح من الممكن أن ينتهي هذا الطلب إلى أكثرية الناظر
بالتصرف فيما يختلفون فيه أو بقسمة أعيان الواقع بينهم قسمة نظر ، كما أن لها أن تهم
أنه نظر مادة النزل أو غيرها بظراً مؤقتاً إذا كانت تصرفات الناظر تدعو إلى ذلك
وكل هذه التصرفات تبس المقصد لأول منها سوى مصلحة الوقف ومستحقه وبكسها
مع ذلك فيها معنى العقوبة لما تشتمل عليه من سلب ولائته أو إخلالها بمؤاخذة له
على ما ارتكبه . وقد تسلب ولاية الناظر على الوقف طبقاً للمادة ١٥ ، والمقرة الثانية
من المادة ٢٢ ولما د من ٤٦ ، ٧٧ والمقرة الأخيرة من المادة ٢٩ ، وليس في شيء
من هذا معنى العقوبة أصلاً . وما ورد في هذا الباب متعلق بمؤاخذة الناظر ليس
فيه عقوبة كإزالة سوى الغرامة والحرمان من أحر النظر كله أو بعضه

٦٨٥ - الغرامة : وقد استحدث هذا القانون معاقبة الناظر بتفريقه الغرامة
المسبة في المادة ٥١ . لم يقدم إلى المحكمة الحساب الذي كلفته تنفيذه مؤيداً
بالمسئدات في الميعاد الذي حددته له أو لم يتعد ما كلفته به مما يتفق بالحساب .
والعقوبة بالمرمى المالية مما احتسب فيه قهراً ولكن المحققين منهم على حوارها

وأنها متفقة مع المقاصد الدينية والأصول الشرعية. وعقوبة الماطر بهذه العقوبة
 وإن لم يذكرها الفقهاء جائرة أيضاً لأنها مما يندرج في التعزيرات والشارع قد جعل
 هذه العقوبة حوازية لا وجوبية وترك الأمر للمحكمة تقدر كل حادثة بظروفها
 وملاستها. وهي أيضاً عقوبة تدرجية فقد أحير للمحكمة أن تنفي الماطر من كل
 القرامة أو بعضها إذا بعد ما تكلف به وأدى عذراً مقبولاً، وصدر هذا الشرط
 يدل على أن الإعتناء لا يمكن أن يكون بعد انتهاء المادة التي تكلف فيها من ذكر.
 وهي عقوبة خاصة بالحساب وما يصدق به فلا تطبق في التكميلات الأخرى مهما
 كان خطرها. وهي عقوبة ليست خاصة بما يكلف به أثناء الدعاوى المطورة أمام
 المحاكم الشرعية، وقد كان هذا القيد موحوداً في المشروع ولكن هيئة المجهتين
 تعارضت البواب قد حدثت، بموافقة مندوب وزارة العدل، ليكون الحكم عاماً
 شاملاً، مراعية أن محاسبة الماطر كما يكون أمام المحاكم الشرعية تكون أمام المحاكم
 الوطنية فلا مبرر لأن يحكم على الماطر بالقرامة من أجل الحدب أمام المحاكم الشرعية
 دون غيرها. وقد وجهت هذه الهيئة الأنظار إلى أن الحكم بالقرامة لا ينع من الحكم
 على الماطر بالتعويضات عن الضرر الذي يكون قد لحق بالمتحقيق من جراء تأخره
 في تقديم الحساب. وقد أجاز القانون للمحكمة أن تمنح باقي الخصوم في التصرف
 أو الدعوى هذه القرامة أو جزئاً منها، وبمسحهم هذا لا يكون إلا على سبيل التعويض
 من هذا الحكم مأخوذ من الحكم الصادر في قانون التصدير القديم، على أن الوحدة
 الحديثة في التشريع قد أعترضت عن هذا وأتت أن حق الخصوم في طلب التعويض
 فيه الكافية وأن القرامة يجب أن تسلم لخزائنة الدولة، فعلى المحاكم الشرعية أن تراعى
 كل هذه الاعتبارات فلا تلجأ إلى مسح الخصوم شيئاً من هذه القرامة. والقرامة
 هي مائة الحد الأعلى من القسوة وبمسحها نظير في القرارات التي تقررها قوانين
 المرافعات وقد قامت حولها مناقشة طويلة تحلش الشيوخ في العرصه الأولى رفعتها
 إلى هذا الحد، وقد أريد بهذه الشدة الحد من طغيان الماطر، تحكيمها حكم خاص
 لقرص خاص وهو هذا لا يتأثر أمام المحاكم الوطنية بأحكام المواد ١٠٩، ١١٤، ١١٩
 من قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد التي تحذف أحكام قانون الوقف
 في قدر القرامة في النص على أنه لا تخور الإزالة منها وعدم النص على مسح الخصوم

شيئاً منها ، لأنها مواد وصفت للحرمة بالنظر بالإجراءات على وجه العموم ولا تصير
تاسعة لحكم قانون الوصف أمام المحاكم لندية وإن كانت صادرة عنه لأن أحكامه
وضعت لأغراض خاصة تتعلق بالنظر دون سواها وليس من عرض الشارع
أن يسمح أو يعدل في المرافعات ما جاء قانون الوقف خاصاً به .

٦٨٦ - الحرمة من أجل النظر : وقد استحدثت القانون عمومية النظر
بحرماتهم من أجل النظر كله أو بعضه من أجل الحساب أو ما يتفق به ، وكل
ما قدمته من القول في الحرمة يجري في هذا الحرم سوى أن الخصوم لا يتحججون
شيئاً مما حرم منه النظر ، وسوى أنه لا صلة لهذا الحرم بأحكام مواد قانون
المرافعات التي سبقت الإشارة إليها . وهذا الحرمان قد يكون وحده هو العقوبة
وقد يجامع الحكم بالحرمة وفي هذا من الشدة ما فيه .

إمالة الناظر إلى محكمة التعريفات :

٦٨٧ - لم يستحدث القانون أحكام المادة ٥٢ حقاً للمحاكم الشرعية
لم يكن لها من قبل ، ولا يقصد من هذه المادة إلا إحالة النظر شيء من الصعوبات
التي تقتضيها المادة ، فقد كان الشروع لأول لهذا النوع مشتملاً على مادة نصها
« يجوز لمحكمة أثناء النظر في أي تصرف أو دعوى متعلقة بالوقف أن تعزل الناظر
إذا رأت أن في بقائه صرراً للوقف أو المستحقين » . ولكن حجة العدل في العرصة
الأولى لم تر هذا الرأي وعدت المادة إلى وضعها الحالي فمنها من شدة يأنس
إلى رأفة مشابهة ، وفات من ذلك في تقريرها : « وقد رأت اللجنة وحسب تعديل
صفة المادة وحكمها لأنها كانت تعمل للمحكمة ولو كانت محكمة قضائية ، حق عزل
الناظر أثناء سيرها في أي دعوى مطروقة لديها متى رأت ذلك ، ولكن اللجنة لم تر
الأخذ بذلك لأنه بحسب فعل معاقبة الناظر والحكم بعزله من النظر أن سطر له فرصة
الدفاع عن نفسه وتقديم دفته وإن فصل محكمة التعريفات ، وهي صاحبة الولاية ،
في أمر هذا الناظر ، أما إياحة العزل لمحكمة قضائية ففيه تغيير الاختصاص من
تأحية ، وإياحة عقاب الناظر قبل أن يدلى بحجته من ناحية أخرى . . هذا إلى
أنها كانت تتيح لمحكمة الاستئناف أثناء النظر أية دعوى أمالتها أن تعزل الناظر إذا
رأت ذلك ، وفي إعطاء هذه السلطة للمحاكم الاستئناف تعويث لحق الناظر في التقاضي

أمام المدعىين . - وقد نيت المادة على هذا الوضع حتى صدر بها القانون ، وقد كان أسلوبه ودفعه منه أنه لا بد أن يكون نظر العزل في مادة مستقلة دائماً تلافت المدكرة لتفسيرية لمشروع الثاني هذا الاحتمال ، حيث تقول « فإذا كان من رأى ذلك (إجابة الناظر) هو محكمة التصرفات الابتدائية المختصة سارت في أمر عزله من غير حاجة إلى أن تكون هناك مادة جديدة ولكنها بسببه إلى ذلك وتطلب منه إبداء دفاعه » ، ولا ريب أن في هذا معنى للتطوير واحتصاراً للإجراءات على وجه لا يحق منه حرره مادامت المحكمة مستوجه إليه ما حدث التي تحدث عليه وتطلب منه إبداء دفاعه ونسير في لموضوع سيرها في المادة المستقلة ، وهي في الوقت نفسه المحكمة الابتدائية المختصة . فالإجابة التي تنوعها مادة مستقلة تكون ، إذا صدرت هذه الإجابة من محكمة قضائية ، ومن محكمة نصرت استئنافية ، ومن محكمة تصرفات ابتدائية غير مختصة بالفصل في عزله .

٦٨٨ - وما يدعى المحكمة للتصرف في عزل الناظر أعم من أن يكون تصرفاً سلباً أو محراً عن الإدارة أو مصلحة أخرى من المصالح التي تنص في إخراجها من النظر ، وعزله من النظر قد يكون عزلاً من النظر على الوقف كله أو على حصة منه عزلاً كاملاً دائماً أو عزلاً مؤقتاً أو جزئياً . وفي جميع هذه الأحوال لا يوجد الناظر عن غرة ولا يباحث بقرار في لموضوع قبل أن يبدى دفاعه ، ومن محكمة استئنافية أو من محكمة غير مختصة ، بل لا بد أن يكون السير في ذلك سيراً عادياً كما لو كان موضوع العزل يطرطر مستقلاً ، إذ لا فرق بين عزل نراه المحكمة وعزل يطلعه سواها . ومن هذا يتبين أن الحكم شامل لجميع الثقة سعيه وللإذن بالامرأ لأن فيها عزلاً من الولاية أو عزلاً من بعضها فهو عزل على كل حال وإن لم يكن عزلاً كاملاً ، وشامل لإقامة الناظر المؤقت لأنه رفع للولاية ومنع لها فترة من الزمن فهو عزل مؤقت ، وشامل لإخراجها طبقاً للواد ١٥ ، ٢٦ ، ٢٧ . لأن الإخراج قطع للولاية فأنه هو عزل ، وقد جرى العرف القضائي بما نعرف المتأخرين من قضاء الجمعية على أن المراد بعزل الناظر رفع الضرر من ثقته بما بالإخراج أو بالنصم أو بإذن شره بالامرأ وهذا النص لا يشمل سائرته وول الناظر عن منصوب أو واف لطلال الشرط طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٢ ، ولا انتهاء الولاية طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ ، إذ تقرير

كل منهما ليس عرلاً ولكن يشمله بذلالته لتساويهما في المعنى ووصوح المذات
فليس للمحكمة أن تقرر شيئاً من ذلك أثناء تصرف آخر أو دعوى وها الحق في إحالة
هذا الموضوع إلى محكمة التصرفات لتقرر روال ولايته أو انتهاءها . فلو كان الوقف
باطراً مات أحدهما وكان الثاني أجنبياً وطلب إفراده ، وطلب بعض المستحقين
إقامته فالمحكمة في أي درجة من درجات التقاضي أن تحيله على محكمة التصرفات
للنظر في تقرير انتهاء ولايته وإذا كانت هي المحكمة الابتدائية المختصة ورأت المير
في ذلك سارت فيه ، وسكن ليس للمحكمة أن تدعته بقرار انتهاء ولايته .

الناظر المؤقت :

٦٨٩ - لم تات المادة ٢٣ بحق حديد لم يكن من قبل محكمة التصرفات ،
فإنها عالمان من الولاية العامة كمالك عرل الناظر عرلاً دائماً لمصلحة الوقف ومستحقيه
تملك رفع ولايته فترة من الزمن وعزله عرلاً مؤقتاً لهذه المصلحة ، وكما تملك إقامة
الناظر دامة دائمة أو إلى أن يتحقق العمل بشرط الوافق تملك إقامته لفترة خاصة ،
وكما تملك العم إلى الناظر مع الإذن بالأفراد صمماً وإذناً دائمين تملك ذلك في فترة
معينة ، وإقامة الناظر المؤقت لا تعدو أن تكون عرلاً وإقامة مؤقتين ، أو صمماً
مؤقتاً مع الإذن بالأفراد ، والفرق بينهما يكاد يكون نظرياً محضاً .
لم يأت في هذه المادة تقرير حق لم يكن وإنما جاء بها للتوجيه والإرشاد إلى أمر
تملكه المحاكم ولكنها ما كانت تعمل به من قبل رغم أن بعض المنشورات قد
نبهتها إليه بعد أن تم مشروع هذا القانون .

٦٩٠ - والشارع يرحو من استعمال هذا الحق أمرين : أحدهما دفع الضرر
الذي يحشى وقوعه من بقاء الناظر واستعمال سلطانه عماله من وصيفة النظر أثناء
السير في دعوى عزله ، فمن الناظر من يمد إلى اصطهاد طالب العزل من المستحقين
شئى الوسائل ليعمله على ترك طلبه وقد يمنع عنه استحقاقه وهو أحوح ما يكون
إليه . ومهم من يسرع إلى تأخير الأعباء لأقصى مدة يملكها نأخرة عاقل أو يأخذها
لنفسه ثم يكون بعد ذلك التقاضي شأها بعد أن يكون قد رتب أموراً مالية
أو يكون لا مال له فتصميم حقوق الوقف والمستحقين . ومنهم من يضع العقبات
أمام المحكمة بوصف كونه ناظراً ليعطل الفصل في الموضوع . ومنهم من يترك

المطالبة بحقوق الوقف ومستحقه لأعراض خاصة ويحشى من سقوط الحق في المطالبة بها إذا انتظر الفصل في أمر عرضه بهتياً وإقامة سواه وإذا أقيم «طر حاص» مأذون بالخصوص بذلك «لا يمكنه من المستندات ولا يعطيه البيانات» ، ومهم من يحشى على ما في يده من أموال الوقف ، إلى غير ذلك من التصرفات التي لا يستطيعها إذا لم يكن ناظراً . فالشارع لا يريد إلا علاجاً لضرب كونه ناظراً وانقضاء تصرفاته التي تنشأ عن هذا الوصف ، أما أعماله وتصرفاته الأخرى التي يستطيعها بوصف كونه متقاصباً أو وصف كونه مستحقاً ولا مدخل به بوصف الناظر فيها لا تصلح سبباً لإقامة الناظر المؤقت ، وما كان للشرع أن يرفع ولايته ويصل يده عن التصرف لأمر لم ينشأ عن كونه ناظراً . كما أنه لا بد أن يكون صرر بقائه في النظر أمراً محققاً حقوقاً له ما يعبره ، فليس نصحكم أن يلجأ إلى إقامة الناظر المؤقت لجرد الاتهام ، وإنما ننصح إليه إذا تبين لها من دقة الاتهام والظروف وما عساه يظهر لها من سوء إدارته أن من الواجب على يده ومسه من الاستمرار في إدارة الوقف صوراً لاستحقاق المستحقين ودعماً بمصاره مرتفعة خلال هذه الفترة .

والأمر الذي مقومة وضع الأوقاف تحت الحراسة القضائية من المحاكم المدنية التي لا تنشأ غالباً إلا عن تصرفات الناظر موضع هذا النص على رجاء أن يخفف العمل به أو يحول دون وضع الوقف تحت الحراسة القضائية التي من أمر عيوبها أنها عزل الناظر من سلطته لا ولاية لها على الأوقاف ولا تلك عزل نظرها ، وأن الحراس القضائيين يتصرفون تصرف الناظر ومع ذلك لا يخصمون إلا للمحكمة الذين استبدوا منها سلطاتهم ولا يخصمون للمحاكم الشرعية وهي الأدرى بشؤون الأوقاف ، وما يجوز من التصرف فيها وما لا يجوز ، ومن يصح أن تكون له الولاية عيها ومن لا يصح أن تكون له ولاية . أما عيوب الحراسة نفسها فلا يحتمل أحد وبخاصة إذا كان الخراس غير مصري .

ولقد أريد بجنة العدل محريم وضع الحراسة على الأوقاف ولكن سرعان ما تبدلت المقومة وظهرت التعديلات التي لا تمت بصلة بحقوق مصلحة ولا يمكن من سبيل إلى تحقيق هذه الرعاية العادلة .

٦٩١ — وإقامة الناظر المؤقت يجب أن تكون على جميع الوقف لا على بعضه

والأ تكون دأمة بل تكون مؤقتة بالفصل النهائي في أمر العزل . فإقامة نظر على
حصة من الوقت أثناء نظر المادة إقامة غير مؤقتة لا تكون بطبيعتها هذه المادة وليست
إلا عرلاً وإقامة دائمتين لاشأن لم هذه المادة ويجب أن يحتمل الأحكام الأخرى

٦٩٢ - وقد عرفنا أن الإقامة المؤقتة نوع من أنواع العزل وتطلق عليها
أحكام المادة ٥٢ فلا حاجة للمطرح بها ولا تكون من محكمة قصائية ولا من محكمة
نصرفت استئنافية . وإذا كان نظر العزل أمام المحكمة الابتدائية كانت مختصة
بلا شك وهذا . كفى في المادة ٥٣ بالنسبة إلى تمكين المطر من بدء دفاعه
فقط لأن اختصاص ثالث فلا حاجة إلى التنبية إليه .

وقد عرفنا أن العزل يشمل الإجراء الضم والإذن بالاعتداء . هـ .
في موضوع آخر في موضوع العزل محكمة أثناء ذلك في قيمه مدة مؤقتة
إلى أن يفصل في الموضوع استطور هاتياً

وقد أعطى في هذه الإقامة محكمة مطر غير مقيد . حسب أحد لأنه أمر
تراد به مصدقة . وقتها أن نثبت هذه المصلحة طلب وأن نثبتها من تمام
بعضها . وهذا الحق في هذه الإقامة أثناء نظر المادة ، إنما في مادة مستقلة أولى من
المادة المنقولة مع مرء . تمكين المطر من إبداء دفاعه في هذه الحالة . وقيد أثناء
النظر ، ليس قيداً احترازياً بل أخرج مخرج الأعم الأغلب الذي هو مصصة
الحاجة إلى هذه الإقامة . وقومها . وهذا انتهت المحكمة الابتدائية من مادة العزل
بالرفض وكانت مستأنفة ثم طرأ ما يقتضي الإقامة المؤقتة إلى أن يفصل هاتياً
وعرض الأمر عليها سارت فيه ولا يمنع من ذلك أن مادة العزل ليست منقولة
أمامها ، فإنها لا تزال منقولة من جهة ، ومن جهة أخرى فإن ولاية المحكمة عامة
تتدخل ذلك وإن لم تكن هناك طلب عزل ملزم . أما إذا فصلت بالعزل أو بالضم
فقد أوجب عليها قانون المحاكم الشرعية الإقامة والمهم مؤقتين

٦٩٣ - وقد بينت من قبل أن حق المحكمة في الإقامة المؤقتة عام وشامل
لجميع الأحوال بما لها من الإلزامية العامة في عزل النظر وإقامتهم والضم إليهم ،
فاقتصر القانون على بعض الحالات لا يراد به سب هذا الحق ولا الحد منه .
فلمحكمة التصرفات أن تنظر في الإقامة وأن تقرر ذلك متى وجد ما يقتضيه وإن لم تكن

هنا مادة أصلاً ، كما لو طُلت منها الإقامة المؤقتة كتقدير عاجل لصيانة حقوق
 الوقت والمستحقين إلى أن يرفع صلب العزل ويفصل فيه ، أو ليتمكن المستحقون
 من طلب القسمة إذا لم يكن من الممكن أن يتقدم به المستحقون مع وجود هذا
 لخطر بدون صرر . ولها أن تقيم مائراً مؤقتاً . نساء نظر موضوع آخر غير العزل
 كموضوع القسمة إذا بين للمحكمة أن الناظر يستعمل صفته لتعطيل هذا الموضوع
 أو يضار الطالبين لبعضهم من الاستمرار في طلبهم . أما إذا كان يمتد إلى التعطيل
 أو إضارة بوصف كونه أحد المستحقين ولا مدخل لصفة الناظر فيه يأتيه في الإقامة
 المؤقتة لا تصح ولا تصحح أن تكون علاجاً لذلك إذ في وصفه أن يصح ما يصح
 وإن أقيم مائراً مؤقتاً فلا فائدة من هذه الإقامة لموضوع لمصو . ، وإذا كان
 فيما يأتيه الناظر ما يقتضي عزله عزلاً دائماً سلكت سبيل هذا العزل . وللمحكمة
 أن تقيم مائراً مؤقتاً وإن لم تكن هناك مائراً أصلاً ، كما إذا صدر الوقت شعراً
 واشتدت المارعة حول من يختار وطن الأمد ويحشى على مصراع يوقف الصاحبة
 أقمت المحكمة مائراً مؤقتاً إلى أن تفصل في الإقامة الدائمة وتنتهي ولايته بمحدد
 هذه الإقامة وإن لم تصر نهائية لأن لها مائة عطلا .

٦٩٤ - وعموم الأحكام الواردة بالمدين ٤٨ ، ٤٩ كما تناول الإقامة
 الدائمة والناظر الدائم تناول الإقامة المؤقتة بجميع أسبابها والناظر المؤقت على
 اختلاف أوصافه ، فيجب أن يراعى تطبيقها في هذا كما يراعى في ذلك ، ولا يصح
 إعمال ذلك بحجة أن الإقامة المؤقتة من التذيرات الصالحة الوضعية التي لا محل
 لانترام هذه الأحكام فيها ، لأن أضرار التردد وولاية الأجنبي كما تكون في الإقامة
 الدائمة تكون في الإقامة المؤقتة ، وقد يكون صرر الناظر مؤقتاً أبلغ من صرر
 الناظر الدائم ، على أنه ليس في تطبيق تلك الأحكام ما ينسب مع الإسراع وإن
 صح وقوع ذلك في بعض الأحيان كان في الاستثناءات الواردة بها ما فيه العناية
 فلا صرر مطلقاً للتحلل من تطبيقها في الإقامة المؤقتة .

وعلى المحاكم المدنية أن تراعى هذه الأحكام أيضاً في ما تنظره من دعاوى
 الحراسة على الأوقاف فليس الخارس إلا مائراً مؤقتاً واختلاف الأسماء لا يعبر
 من الحقيقة الواقعة .

٦٩٥ - وأحكام مواد الأربعة سرى على جميع الأوقاف في الحوادث السابقة على القانون ، واللاحقة به مصر مادة ٥٦ ، غير أن طبيعة هذه الأحكام لا تجعل محل تطبيق ما عدا مادة ٥٠ على الحوادث السابقة ، أما أحكامها فإنها تطبق في الحوادث السابقة ، فلا يقل قول الناصر في الصرف الذي تم قبل القانون إلا بعد كسب وهو مسئول عن تصيره الذي وقع قبل صدور القانون المهم إلا أن تكون قد صدرت أحكام قضائية نهائية تخالف ذلك .

عمارة الوقف

مادة ٥٤ - يحتكر الناصر كل سنة ٢٥ في المائة من صافي ريع مبانى الوقف يخصص لعمارتها ويودع ما يحتجز حزانة المحكمة . ويجوز استقلاله إلى أن يحبس وقت العمارة ، ولا يكون الاستقلال والصرف إلا بإذن من المحكمة . أما الأراضي الزراعية فلا يحتكر الناصر من صافي ريعها إلا ما يأمر القاضي باحتجازه للصرف على إصلاحها أو لإنشاء وتجديد المباني والآلات اللازمة لإدارتها أو للصرف على عمارة المساكن الموقوفة التي شرط الصرف عليها من هذا الريع بناء على طلب ذوى الشأن . وللناصر ولكل مستحق إذا رأى أن المصلحة في إلغاء الأمر بالاحتجار أو تعديله أن يرفع الأمر إلى المحكمة لتقرر ما ترى فيه المصلحة . وتطبق هذه الأحكام ما لم يكن للواقف شرط يخالفها .

مادة ٥٥ - مع مراعاة أحكام المادة السابقة إذا احتاجت أعيان الوقف كلها أو بعضها لعمارة تريد عقبتها على خمس فاسلثة الوقف في سنة ولم يرض المستحقون بتقديم العمارة على الصرف ، شرط الواقف تقديم العمارة ثم بشرطه ، وجب على الناصر عرض الأمر على المحكمة لتأمر بعد سماع أقوال المستحقين بصرف جزء من العلة للقيام بالعمارة

أو باحتجاز جميع ما يحتاج إليه العمارة أو باستخدام الاحتياطي المبين
في المادة السابقة كله أو بعضه .

وتتبع هذه الأحكام في الصرف على . شاء ما ينمى ريع الوقف
عملاً بشرط الوقف .

ومع مراعاة أحكام المادة ١٨ يجوز لمحكمة أن تتبع بعض أعيان
الوقف للعمارة باقية بدون رجوع في علة متى رأت المصلحة في ذلك .

معنى العمارة :

٦٩٦ - عمارة الأعيان الموقوفة ، في نظر فقهاءنا ، هي إصلاح فاسدها
ومتحررها ، وصيانة عامرها وحفظه من أن يهلكه الخراب وسعه من التغير عن
الحال التي وقف عليها ، وزيادة ما يحتاج إليه في استصلاح العدة التي تطلب من
مثلها أو ما فيه مستراد في غلاتها ، وفي هذا الأخير كلام طويل وتفصيلات
لا يتسع لنقدم لإيرادها . فإذا كان الوقوف أرضاً فمن عمارتها كسج ما فيها من
سبخة ، وتسييدها ، وحفر سويقها وإصلاح مستنقعاتها وطرقها ، وساء ما يحتاج
إليه من قرية تكون لأكرتها وحفظها وبحرر فيها ثمرها وكل ما فيه حفظ
للأرض وغلاتها ، وإذا كانت الأرض مقصدة لبيوت نصر وكانت اللغة التي تطلب
من مثله هي غلات البيوت لا غلات النخل والشجر والزرع كل من عمارتها أن
تبنى فيها بيوت لتستغل وتصح في حكم الدور الموقوفة . وإذا كانت الأعيان
شجرأ أو بحيراً كال من عمارتها سفنها وتقليمها وتأخيرها ، وشراء صغار الشجر
والفصيل ، إذا حتى انتولى هلاك الأعيان ، وعمره حتى لا يفسد النخل والشجر .
وإذا كانت الأعيان دوراً فمن عمارتها ما يصونها ويحفظها من الخراب كتجهيز
حيطها وشراء سلم ليرتقى عليه من يكس سطحا وي طرح شج عنه ودفع أجرة
من يقوم بذلك . ومن عمارتها تسوية مآمن من حوائطها ، وتزوير هذه الحوائط ،
وإدخال الخنزير في سقفها ، ورم ما استقر منها . ومن عمارتها إعادة بناء ما تهدم
مها إلى الحال التي كان عليها ، أما الزيادة على ذلك أو إحداث بناء لم يكن فيه
كلام طويل . والعمارة أحص من المؤونة ومن المصالح ، فالمؤونة كما تشمل العمارة

تشمل ما يحتاج إليه لأداء العشر والحراج والندى وأوراق الولاية عليها والعملة وأحور
 انحصار والحراث والدارسين وغير ذلك من المؤن التي لا تسمى عمارة ، والمصلح
 كما تشمل الممرات تشمل مثل أحر لإمام والمطيط وسائر أرباب الشعائر ونحو ذلك
 مما لا يسمى عمارة ، والعمارة أهم من الممرات وهي تشملها وتشمل بناء ما تهدم ،
 أو الممرات ، كما قال الحصاف ، وهي غير البناء وإنما الممرات مثل تطييب سطحه وتأثير
 حيطانه وحداغ تدخل في متفه وما يشبه هذا والبناء غير هذا ، ومع هذا قد نقل
 قاصيحا أن الفتوى على أنه يجوز لبناء من علة لموقوف على ممرات .

أنواع العمارة :

٦٩٧ - والفقهاء قد قالوا إن العمارة ضرورية وغير ضرورية ، وقالوا إن العمارة
 الضرورية هي التي يحشى من ناحيتها إلى العلة الشدية خراب الوقف ، أو أن يكون
 الضرر في العلة من أضرار ، وما عدا ذلك هو من العمارة غير الضرورية . أما المهندسون
 فيقولون إن الإصلاحات تنقسم هندسياً إلى أقسام ، صيانة عادية بسيطة مسوية ،
 وصيانة عادية كبيرة مسوية ، وإصلاح وتعمير ، وإشياء وتمديد ، هامة عدم
 لا تشمل الصيانة بسويعها ولا الإشاء والتمديد ، أما عند الفقهاء فإنها تشمل كل
 هذا ، وهذا هو الذي أرادوه هذا القانون المفتوح ، وقد أكد هذا ما قبله ورر
 العدل بمجلس الشيوخ في الممرات الأولى رداً على من أورد التفسير الهندسي أما
 تسكلم بعمدة القانون لا بعمدة الهندسة .

درجبة العمارة ومجملها ودرجتها :

٦٩٨ - والعمارة واحدة شرط الوقف أو لم يشترطها ، لأنها إن لم تكن
 مشروطة بصفة هي مشروطة قطع ، لأن مقصود الوقف إدرار الفلذة مؤبداً وهذا
 المقصود إنما يحصل بإصلاحها وعمارتها . وقالوا إن الموقوف للسكنى يكون عمارته
 على من له سكناه وإن أهدا لا يجوز عليها والسكنى تؤخر وتضم من الأجرة ، أما
 عمارة الموقوف للاستغلال فقد احتفت عمارته في شأنها ، فقها ما يبد أن العلة
 كلها المستحق وأن العمارة واحدة عليه فإن كان معيماً وحت عليه في ماله أي
 مال ، فإن امتنع أحدث من العلة ، والصحيح أنه لا يجوز عليها . وإن كان غير معين
 فإن مطالبته غير ممكنة وغلة الوقف أقرب أمواله فتجب فيها ، ومنها ما يفيد أنه

لاحق يستحق فيما يحتاج إليه العبرة من العلة ولاحق له إلا فيما يصل عنها ،
وقد حاول صاحب البحر أن يوفق بينهما من المعنى أن العبرة في العلة ولما كانت
العبرة لاستحق صار كأن العبرة عليه . وثم ما كان الأمر بين المسألة نظرية وليس
لها قيمة عملية مادام ما يحتاج إليه العبرة يجب إجراجه من العلة وإذا دفعه المتولى
إلى التحقيق كان ضامناً .

٦٩٩ - ونصوا على أنه يبدأ من ربيع الوقت بمرته شرط الواقف أو لم
يشترط أو شرط النسوية أو تقيدها . وقالوا إن العبرة مقدمة على غيرها وأنه لاحق
للمستحقين في العلة زمن العبرة بل زمن الاحتياج ، وهذا في العبرة للصورية
أما غير الصورية فيجوز تقيدها كما أنهم استثنوا بعض الأحوال إذا كانت
العبرة ضرورية . وفي الأقسام أنه لو شرط الواقف تقديم العبرة ثم العاقل للفقراء
أو للمستحقين لم ينافى بمساك قدر العبرة كل سنة وإن لم تحتجبه الآن بخوار
أن يحدث حدث ولا غنى بخلاف ما إذا لم يشترطه فيعرق بين اشتراط تقديم العبرة
كل سنة والسكوت عنه فإنه مع السكوت تقدم العبرة عند الحاجة إليها ولا يدحر لها
عند عدم الحاجة إليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدحر لها عند عدمها ثم يعرق
الباقى لأن الواقف إنما جعل العاقل للفقراء . وقد صرح بأنه استنط هذا مما قيل في
الوقف على المسجد على أن ما يصل من عمارته يكون للفقراء ، وقال الحموي قد يقال
إن قدر ما يحتاج إليه في المستقبل غير معلوم إذ هو غير مصسط فلا يدري القدر الذي
يرصد للعبرة وعاية ما يقال أن الأمر مفوض للماصر فيرصد القدر الذي يصب على طه
الحاجة إليه ^(١) . والعرق أي ذهب إليه صاحب الأشباه بحسب نظر ، وعندى أنه
يدحر لها عند عدم الشرط أيضاً ما يثبت على الظن أنه يحتاج إليه ، فقد قال
السرحدى في المبسوط فيما اتصل بالوقف من رسم السكوت ؛ ومن ذلك أنه يشترط
فيه أن يرفع الوالى من غلته كل عام ما يحتاج إليه لأداء العشر والحراج وما يحتاج
إليه لدر الأرض وموثنها وأوراق الولاية لها ووكلائها وأحور وكلائها ممن يخصصها
ويدرسها وغير ذلك من بوائها لأن مقصود اواقف استدانة الوقف وأن تكون
أسعة واصله إلى الجهات المذكورة في كل وقت ولا يحصل ذلك إلا برفع هذه المؤن

من رأس العلة وذلك وإن كان يستحق تعير الشرط عند « لا أنه لا يؤمن من جهل
بمعنى القصة فرمى يذهب رأى القاصى إلى قسمة جميع العلة بناء على الظاهر
و «أشترط ذلك يقع الأمر « بشرط ، والمقصود بالكتاب التوفيق فيدعى أن يكتب
على أحوط التوجيه فيتحرر فيه من طعن كل طالعن وجهل كل جاهل ، وقد ذكر
قل ذلك أيضاً إلى وإلى يرجع من علة الوقوف ما يحتاج إليه لنوابه (١) . والهاجرة
من النوايب ومن المؤن فهي مما يتناولها كلامه وهي مما يذخر لها ما يطلب على الظن
أن يحتاج إليه ، شرط الواقف تقديمها أو م يشترطه ، وهذا هو السند القهلى لأحكام
المادة ٥٤ منضما إليه القاعدة العامة وهي العمل بكل ما هو أرفع للوقف ، وما يدل
عليه كلام الفقيه أنى الليث الذى سارده فى هذه

٧٠٠ - وأحكام العارة وما فيها كثيرة ، وهذا القوم لم يعرض
بلا لأمرين ، العارية بالأعيان الموقوفة والعمل على استدامتها عامرة دائرة ، والتوفيق
بين مصلحة المستعدين ومصلحة الوقف ورعاية كل منهما « من المستطاع ، وقد
اتخذ للأمر الأول وسيلتين ، إحداهما حثج « احتياطي من الربيع ، والثانية بيع
بعض الأعيان لعمارة الباقي .

أولاً - الفاية بأعيان الوقف

١ - الاحتياطي :

٧٠١ - والاحتياطي لدى من التقدم احتججه موعن ، احتياطي سبي
مقدور لاجرة فيه ويجب احتججه بحكم قانون ، واحتياطي غير مفدر ترك الأمر في
أصله وفي قدره وجميع ما يتصل به ، تراه المحكمة ، والمشروع الأول لهذا القانون كان
يجعل الاحتياطي كله من النوع الأول وحده ويجعله عاماً في كل الأوقاف فقد كان
النص فيه « بحجر الطر كل سنة ٢٠٢٥ من صافي ريع الوقف يحصر لعمارة ،
ولكن لجنة العدل لم ترتض هذا وفردت بين لدى الموقوفة وبين الأراضي الزراعية
وحملت لكل منهما الحكم الذى يناسبه ، وقد بقيت هذه التفرقة حتى صدر
بها القانون .

(١) ١٢٠ / ٣٢ / ١٢٠

٧٠٢ — أما لما في فإيا في حاجة مستمرة في الصيانة، وازمن يصنع بها
مالاً يصنع بالأرض الزراعية، وكلما طال عهدا خلفها الصف، ثم لا نثبت أن شهر
وتتداعى وتهدم فتكون في حاجة إلى الإنشاء، ثم هو فوق ذلك عرضة
للحوادث من حفة التي لا تعرض لها الأرض كالزلازل والعارات الجوية وظهور
الحيل غير المتوقعة في أساسها، وهذا إلى أن تفسد أوضاعاً وأشكالاً تتغير بتغير
العصور ولأدوار والمخاطر والتطور الهندسي. فهي في أمس الحاجة إلى أن يكون
لها احتياطي مدخر يخصص لعمارتها وقدره الشريع طناً للعوامل الاقتصادية النسبة
٢٥ / من صافي واحتجاز هذه النسبة حكم قانوني يجب على الماطر أن يقوم به
من بقاء منه غير متوقف على قرار ولا أمر ولا دخل فيه فيقول المستحقين
أو بعضهم، وهذا لم يتم به الماطر وصرف الربح كله في المصارف لأخرى كان صامناً
لشهره وكان من تكماً ما يوجب مواجده

٧٠٣ — والواجب على الماطر أن يحتجز هذا القدر كل سنة وإن كانت
مئة تحدث كل شهر أو لمدة أقل من سنة فنواجب عليه أن يكون هذا القدر في
يده في شهر كل عام وله الخبرة في كيفية الحصول عليه ولا ريب أنها تختلف
باحتلاف الأحوال والعروض.

وهذا القدر يحجز من صافي الربح وهو ما يبقى منه بعد أداء الضرائب
والأخرى الواجبة على الأعيان الموقوفة وبعد أداء ما يحتاج إليه من نفقة لبؤن كأمثال
لمياه التي يجب على مؤجرين وأحر العاملين في أوقف كانتط والسكانب والحق
والحارس والبواب وأشياء ذلك، وبعد إخراج ما يحتاج إليه العمرة التي لا يحتج
المطر إلى رفع أمرها إلى المحكمة أو رسمها ولم تر المحكمة حاجة إلى وقف هذا
الاحتجاز أو تعديله، أما إذا رأت شيئاً من ذلك في قرارها فيكون كفيلاً ببيان
ما يحتجز بياناً واهياً إذا رأت التعديل أو الاستمرار في الاحتجاز.

٧٠٤ — والمراد بالناسي الموقوفة الموقوفة نسبة كالدور والخواصات والخاصات
وأشبهها، ويستوى في ذلك أن يكون الموقوف هو البناء فقط أو أن يكون موقوفاً
هو والأرض؛ فالربح الذي يحتجز منه هو ربح الجميع إذا كان الوقف ورد عيها

معاً ، أما إذا كانت لدار الموقوفة على أرض مكتونة فإن حكمها يكون في غلة الأرض المكتونة ولا يحتجز منه شيء ، وما عدا ذلك من غلة الدار يكون هو غلة المبنى الموقوفة وهو الذي يحتجز هذا القدر من صافيهِ . ولوقوف المسببة هي وحدها التي يحتجز من صافي ربحها ، كانت كل الوقف أو منعه ، فإذا كانت أعيان الوقف دوراً وأرضاً زراعية طقت أحكام الفقرة الأولى من المادة ٥٤ على الدور ، وطلقت على الأرض الزراعية أحكام الفقرة الثانية منها . وإذا كان الموقوف هدفاً مع ما فيه من الأثاث استجر من صافي ربح الدار وحده ، ولا يحتجز شيء مما يخص الأثاث من الربح يقتضي حكم هذه المادة ، وكذلك لو كان لموقوف دار مديسة مع ما فيها من الأدوات الموقوفة . والحق أن الموقوف من المقولات المنصبة ، وقف نفعاً أو استقلالاً كالأثاث والأدوات والسيارات والسفن وطرقات ، يحتاج إلى خمس العناية التي وجهت إلى المبنى أو أكثر منها ، وكذلك بعض المقولات المنصبة كالكروم والنساجين والمجمل وأشجار المانج ، وهذه لا يكفي فيها حكم الفقرة الثانية ، ولو أن حكم المشروع الأول استغنى لسكان حير أو كان في أحكام الفقرة الثالثة ما ينص على الاحتجز الذي لا حاجة إليه . وحكم الفقرة الأولى خاص بالمبنى التي هاربع ، أما المبنى التي يسكنها الموقوف عليهم فلا تعتبر ربيع لأن لموقوف عليهم بعد صدور هذا القانون لا يعتبرون مستأجرين وإن كانت الدار موقوفة للاستغلال ، بل هم يسكنهم يستوفون حقهم ويستوفون أنفسهم . ويحتجز عد القدر من صافي ربح المبنى الموقوفة سواء أكان الاستحقاق فيها أهلياً أم حيرياً وهذا ما يفيد كل من إطلاق النص والباعث عليه .

٧٠٥ — والقدر الذي يحتجز يخص المارة المبنى الذي احتجز من ربحها خاصة فلا يجوز صرفه في عمارة الأعيان الأخرى لموقوفة معها كالأرض الزراعية والمقولات المنصبة أو المنصبة ، ولا في عمارة المبنى الموقوف عليها كما لو كانت الدار موقوفة على مصالح المسجد أو عمارته أو على تكية أو مدرسة . والقانون لا يربط بالمارة هنا أي نوع من أنواع المارة ، ولم يرد من هذا الاحتياط إلا استخدامه فيما يسميه المهندسون الإنشاء والتعديل والإصلاح والتعمير ، أما الصيانة العادية البسيطة السوية فلا ينتظر أن يستخدم فيها محال ، أما الصيانة العادية الكبيرة

السوية فمن الممكن استخدامه فيها في بعض الأحوال مطلقاً لأحكام المادة ٥٥
وهو لا يريد العبارة المحتاج إليها فلا من يريد ما يحتاج إليه العبارة مستقبلاً مبدل
بل أن يحين وقت العبارة ، أما العبارة التي حل وقتها فإن حكمها مبين في المادة ٥٥

٧٠٦ - ولما كان احتياج هذا القدر لمصلحة انوقف فقد عامه الشرع
على يجري عليه العمل في أموال البدل على وجه العموم ، فأوجب على الماطر إيداع
مخرطة المحكة ولم يستثن من ذلك ماطر أتما وذلك لصيغته من الصباغ ومن العشب
على أي وجه - ولم يبين القانون أي محكة يودع بها اكتفاء بهم ذلك من الحد
إلى الإذن باستعماله وصرفه ، فيكون يودعه بالمحكة التي تملك هذا التصرف
طناً لقانون المحكة الشرعية ، إذ لا مبرر لإيداعه بمخرطة محكة لا تملك التصرف
طبقاً لقواعد الاختصاص .

٧٠٧ - ولما كان الشارع أن يبقى المال لمودع معطلا فأحار استقلاله إلى أن
يحين وقت الحاجة إليه وصرفه فيما حصص له ، وكان النص في مشروع الأول يوجب
الاستقلال ، ولكن لجنة العدل في العروة الأولى جعلته مباحاً حوارياً ، وحسباً فندت
فقد يترتب على استقلاله في بعض الأحيان تأخير استعماله في القرض الذي خصص له
فترك الأمر إلى المحكة لتقدير الظروف وقرب الاحتياج إليه أو عدم قربيه . وقد
أطلق الاستقلال فشم كل أوجه عدا أوجه الاستقلال الذي لا يجوز شرعاً وهذا
القيود مفهوم بذاته ولم يبين القانون مصير هذه القطة ، وأنضم إلى الأصل أم تصرف
في مصارف علة انوقف ، وكان النص في المشروع الأول هو « وستقل العبارة » فكان
مصير علة يمس ، وعدلت لجنة العدل ذلك النص إلى النص الحالي ولم تذكر شيئاً عن
هذه المسألة في تقريرها ، والطاهر أن عدم النص على هذا قد فاتها بدون قصد ، وعلى
كل حال من المقرر أن الثمرة تنفع أصلاً ، والقدر المحتصر من الربيع لما حصص للعبارة
لم يبق للمستحقين فيه حق وليس مالا لهم مادام محتجراً فلا يكون لهم أي حق في ثمرته
وتنضم إليه ويكون الكل محصاً للعبارة . ومن البين أن من واجب المحكة أن
تبحث عن جميع الصيغ التي تكفل حفظ المبلغ إذا أمرت باستقلاله كما أن من
واجبها أن تبحث عن أفضل طرق الاستقلال وبخاصة الطرق التي لا يكون من
شأنها تقويت استعماله فيها حصص له أو تأخيرها .

٧٠٨ - والمعنى الذى أملى على الشارع الأحـد وجوب إيداع القدر المحتـر حرارة المحكة هو الذى أملى عليه النص على أن كلامـه الاستقلال وصرف القدر كله أو نصـه فى العمارة لا يكون إلا بـد المحكة ، فليس للدطـر حرية التصرف فى هـذين الأمرين ، فإذا عرض له وجه من وجوه الاستقلال أو كانت المـدى فى حاجة إلى العمارة التى حصص لها هذا القدر عرض الأمر على محكة التصرفات لتأمر بما يظـر أنه المصلحة . ومن الواضح أن هذا الإذن يكون سواء على طلب الدطـر أو أى دى شأن آخر كما أنه يكون من المحكة من تلقاء نفسها ، بد نـبين لما ذلك وهذا يستدعى حتماً مراقبة مستمرة من رئيس المحكة على التدبير المودعة بحراستها وأمره تعرض الأمر على محكة التصرفات لتعـطى فى أمر استقلالها إذا تـبين له ما يدعو إلى ذلك .

٧٠٩ - **وجميع الأحكام الواردة بالفقرة الأولى من المادة ٥٤ أحكام عامة** لا تختص بوقف دون وقف ولا ساطردون آخر إلا ما استثنى نص فى هذا القانون وهى تطلق على الموقوفات المبينة التى فى نظر الأفراد التى فى نظر غيرهم وإن كانت وراثة الأوف . على هذه الوراثة أن تخص بـ ٢٠ ٪ بحكم هذا القانون لا ٢٠ ٪ فقط وهى ليست فى حاجة إلى بيع الأمر إلى المحكة بالنسبة للصـف فى المائة ، وعليهم أن تخصـب هذا القدر من صفى ريع الباقى الموقوفة وقتاً أمداً ووقتاً حيراً بـ على السواء ، وعليها إيداع ما يختص حرارة المحكة وليس لها أن تستقبـه بحراسها ، وليس لها استقـاره إلا بـد المحكة ، وهى وحدها التى تـأذن بالاستئـد أو تزعمه وهى التى تـبين الكيفية التى يستثمر بها لا اللانـحه الداخلية تلك الوراثة ، وليس لها أن تصرف شيئاً من هذا المحتـر فيما حصص له إلا بـد من المحكة ، وأحكام هذه المادة قد ألفت مدبـحلتها من أحكام المادة السابقة ^(١) من القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٤٦

الامتيازات الخاصة :

٧١٠ - أما الأرض الزراعية فهى نـفة ما يدعو إلى حـجر هذا القدر كل سنة من ريعها ، بد لا تحيط بها الظروف والملاسات التى تحيط بالموقوفات المبينة وهى فى

(١) نص هذه المادة هو : « يخص من صفى ريع الباقى للموقوفة وجداً معداً منج سوى بمادل ٢٠ ٪ منه ، يخص لصيانتها وعمارتها مستجلاً . »

« فإذا رأت الوراثة حـجراً ما بد على هذه السنة رعت الأمر إلى القامى الشرعى . »

« ويجب استئـار الأموال التى حـجر هذا القدر من مـالكه إلى سـبب فى اللانـحه الدائمة . »

الأعم الأغلب لا تحتاج إلى التصهد بالعمارة المبنية في هذه سادة كل عام . فإذا كان فيها ما يحتاج إلى الإصلاح ، أو كانت بحاجة إلى إنشاء أو تجديد للمباني والآلات اللازمة لإدريسها وكان هذا الإنشاء أو التجديد مما يدخل في باب العمارة ، أو كان هناك شرط من الواقع يوجب إيفاء جزء من ريعها على مبان موقوفة معها أو بمقدرة مستغلة ، وكان أمر هذا الإنفاق يدعو إلى الاحتجار ، وحسب بذلك رفع الأمر إلى المحكمة لتقرر ما إذا كانت هناك حاجة إلى الاحتجار أولاً ولتقدر ما تدعو الحاجة إلى احتجاره ، ومن النجس أن هذا لا يكون إلا بعد المعاينة وكشف الحال والتقدير من طريق الخبراء النسيين الذين تدهم لهذا الغرض إذا اقتضى الأمر ذلك . فليس لناظر أن يحتجز أى شئ من أربع هذه الأعراس إلا بإذن من المحكمة ، وهذا النهى مفيد بحكم الفقرة الأخيرة كما سيبنى .

وأحكام هذه الفقرة خاصة بما يحتاج إلى احتجازه للإصلاح والعمارة أما ما يلزم زراعة الأرض الزراعية التى يقوم الناظر بزراعتها فبه لا يدرج فيما يلزم للعمارة وللناظر احتجازه من أربع طبعا للأحكام الفنية لأنه من المؤن الأخرى التى ليست من قبيل العمارة ، وهى مما يحتاج إليه فى الإدارة والاستغلال التى أجهزت لمدة ٤٥ للناظر استدانته على الوقف بدون إذن من المحكمة .

٧١١- وقد اقتصر القانون على ذكر المبانى الموقوفة التى شرط الصرف عليها من ريع الأرض الزراعية لموقوفة ، وكان من الحق والمثل ألا توصف المباني بهذا الوصف ، فكثيراً ما توقف الأرض على مصالح وعمارة مبان غير موقوفة كالمصيفة والأحواش التى تنبى بحوار المقار لراحة رانريها وأشبه ذلك ، وكان من حق هذه المباني أن تراعى كما روعيت المباني الموقوفة لما فى ذلك من استدامة مصرف الوقف ، كما أن المباني الموقوف عليها كان من الواجب رعايتها إذا كانت الأعيان الموقوفة عليها مبانى ، إذ لا فرق فى هذا بين أن يكون الموقوف عليها أرضاً زراعية أو أعياناً مبنية .

٧١٢- والأمر بالاحتجاز هنا لا يكون إلا بناء على طلب من ذوى الشأن كالناظر على وقف الأرض أو الناظر على المباني التى تحت عمارتها فى علة الأرض أو المستحق فى علة هذا أو ذلك أو الموقوف عليه هنا أو هناك . ومقتضى هذا النص أنه إذا لم يطلب أحد من ذوى الشأن هذا الاحتجار فليس لناظر حجز

شيء من ربيع لذلك ولو كانت الأرض موقوفة على العمارة كعمارة مسجد معين وحمل الربيع كله لهذه السبيل ، ولكن هذا غير مراد قطعاً لأنه مفيد عما جاء بالفقرة الأخيرة ، وهو الذي يشعر به قول هذه المادة « التي شرط الصرف عليها من هذا الربيع » وهو اسمي الذي صرح به المذكرة التفسيرية بقولها « أو إذا كان هناك شرط من الواقف يوجب بناء حرة من ربيع في عمارة مبان موقوفة ولم تنجح إلى العمارة فإن هذا الفاصل يبقى في يد الناظر ويطبق عليه الراجح من مذهب الحنفية » وقد قال الفقيه أبو جعفر الهندواني في دار موقوفة على مسجد على أن ما فصل من عمارتها فهو للمفقر ، أنه لا تصرف الملة للمفقر إذا كان المسجد لا يحتاج إلى العمارة وإن اجتمعت عدة كثيرة لأنه يجوز أن يحدث للمسجد حدث والدار يحال لأجله ، واحتار الفقيه أبو الليث أنه إذا علم أنه قد اجتمع من الملة مقدار يكفي عمارة المسجد والموقوف إذا احتج بالعمارة بصرف الفاصل للمفقر ، فهما متفقان على احتجار ما يكفي للعمارة في المستقبل ويحتسبان في بريد على ذلك ، وفي جامع لمصبرات أن ما احتاره أبو الليث هو القول بالتمتع المحذور للفتوى هذا إذا شرط الفاصل للمفقر ، أما إذا لم يشترط بقياس قول أبي الليث أن الزائد عن القدر الذي ذكره يعتبر فائضاً ، وإذا ذلك نطبق عليه أحكام المادة ١٩ من هذا القانون ، أما هذا القدر فيجب احتجاره . وقد عرفنا أنه لا يقول ما احتجار ما يمكن أن يحتاج إليه مستقبلاً في عمارة المسجد حسب بل ما يحتاج إليه في عمارة الدار الموقوفة ، وليس في وضع المسألة ما يبدل على أن الواقف اشترط البدء بعمارة هذه الدار بالحكم به ما إذا كان ذلك مشروطاً وما إذا كان غير مشروط ، ولم يمس القانون هنا على إبداع المحتجر ولا على الإبداء بصرفه واستعماله لأن التقدير من المحكمة وقراراتها في الموضوع يكون كعملاً تنظيم ذلك وفي أحكام الفقرة الأولى خير مرشد .

إعادة النظر في أمر الاحتجار

٧١٣ - وقد أتيح لنا ولكل مستحق أن يرفع الأمر إلى المحكمة لإلغاء الأمر بالحظر أو تعديله بالزيادة أو النقص متى كانت هناك مصلحة تدعو إلى ذلك ، لأن المبنى الموقوفة قد تكون كلها حديثة البناء ذات إيراد عظيم يكون قدره $\frac{1}{2}$ ٢ ٪ منه منقراً كبيراً لا ينظر أن تدعو الحاجة إليه جميعه في المستقبل ، كما أنه قد يظهر بعد

تقدير المحكمة أن ما احتجز من ريع الأرض الزراعية أصبح غير محتاج إليه كله أو يكون بصلاحها قد انتهى وليس ثمة حاجة إلى احتجاز شيء ، أو يظهر أن عمارة المبنى ينتظر أن تحتاج إلى أكثر مما أمر القانون باحتجازه أو أن إصلاح الأرض وعمارة موقوف عليه ينتظر أن تحتاج إلى أكثر مما أمرت المحكمة باحتجازه ، ففي هذه الأحوال وأشابهها يجب أن يمرض الأمر على المحكمة لتتقرر في إلغاء أمر الحجر الذي أمر به القانون أو أمرت به المحكمة أو تعديله ، وقد أعطى الحق في رفع الأمر إلى المحكمة لناصر الوقف الذي يحتجز من ريعه ولمستحقه دون غيرهم ميسر للموقوف عليه غير المستحق أن يرفع الأمر إلى المحكمة لأن المسألة مسألة احتجاز من الريع الذي لا حق له فيه بعد . والمحكمة تقرر ما ترى لمصلحة فيه من الإلغاء والتعديل ، ولكن هل يكون له الحق في أن تحصل لقرار الإلغاء أو التعديل بالنقص "تراً رحماً" ، هذا لا يزال عذري محل نظر ، وإذا كانت تلك ذلك كان لها الحق في إلغاء الحجر القانوني من أصله وصرف المحتجز فيه مسمى مصرف العلة أو أن تصنع ذلك في بعضه .

الشرط المخالف :

٧١٤ - وأحكام المادة ٥٤ لا تطبق إذا كان للواقف شرط يخالفها . وهذا النص قد زادته لجنة العدل في العرصة الثانية ، وقالت عن ذلك في تقريره : « أضاعت اللجنة إلى المادة ٥٤ ضربة أحيرة تجعل شرط الواقف في مصاريف عمارة الوقف نافذاً إذا كان هناك شرط من الواقف خاص بالمهارة . وبما يجب ملاحظته أن هذه الإضافة لا عس ما للمحكمة من سلطة مخالفة شروط الواقفين متى رأت مصلحة في ذلك » ولو أن اللجنة قالت إن هذه الإضافة لا تنس أحكام المادة السادسة ولا الفقرة الثانية من المادة ٢٢ لكان قولها أدق . وأياً ما كانت الصادرة فإن اللجنة لا تريد أي شرط للوقف يمكن القول بمخالفته لأحكام هذه المادة بل تريد خصوص شرطه في مصاريف المهارة أي في قدرها . فليس لأحد ، إذا لم يذكر لواقف شيئاً عن المهارة أصلاً ولم يكن هناك حاجة إلى المهارة ، أن يقول إنه لا يحتجز شيء من الريع لا تقتضي أحكام الفقرة الأولى ولا تقتضي أحكام الفقرة الثانية لأن الريع جميعه يجب صرفه إلى للمستحقين تقتضي شرط الواقف ،

لأن المراد مخالفة شرط الواقف في المارة . وإذا كان الواقف شرط احتجار حرمه
 من ربيع الأرض الزراعية لإصلاحها أو لعمارة المباني الموقوف عليها وجب على الناظر
 احتجاز هذا الجزء بدون رفع الأمر إلى المحكمة ، وإذا كان الربيع كله قد حمل للعمارة
 وجب عليه احتجار ما يكفي لعمارة لموقوف والموقوف عليه مستقلاً من غير رجوع
 إلى المحكمة ، وإذا كان الواقف شرط احتجار أكثر من النسبة التي قدرها القانون
 في ربيع نسائي وجب عليه احتجارها بدون رجوع إلى المحكمة ، وإذا كان قد اشترط
 أقل من هذه النسبة لم يحتج سواه ، وإذا كان شرط الواقف ينقص ما أكثر وأقل
 من هذه النسبة أو ، ترى المحكمة أن لمصلحة نفسه به يجب نجاهه عما لها من
 انولاة العامة بل هو شرط باطل يقتضي أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٢ ،
 أما شرطه عدم المارة من ربيع أو ما غيرها من كمالية مستحقين فإنه شرط باطل فتهماً .
 به - بيع بعض الأعيان للعمارة باقياً :

٧١٥ - قد قدمت عن هذا الموضوع ما فيه الكفاية حين شرح الفقرة
 الثالثة من المادة ١٤ (١)

ثانياً - رعاية الوقف والمستحقين

٧١٦ - عطلت المادة ٥٤ أحكام المارة التي يمكن أن يحتاج إليها
 في المستقبل ، أما المادة ٥٥ فهي تنص على أحكام المارة المحتاج إليها فعلاً وذلك
 بالمستحقين . وقد راعى الشارع أن بعض الناس قد انحسروا من المارة سلباً
 يرهبون به المستحقين بكمالهم على المصادقة على حساب الوقف ، ومنهم من رأى
 فيها بقاءً واسعاً يبيع منه لأكل أموال الوقف ومع المستحقين منه وبخاصة
 إذا كانت أعيان الوقف قديمة البناء أو أرضاً في حاجة إلى إصلاح ، وقد يكون
 في المستحقين من لا مورد له سوى استحقاقه وقطعه عنه حين المارة يصير ضرراً
 بليغاً وقد يقضى على مستقبل أسرته وخاصة من يكونون في نهاية أطوار تنمهم
 والفتيات المحتاجات إلى الزواج أو الرافع العاقل والمرضى الذين يحتاجون إلى نفقات
 العلاج الطويل ، فأراد أن يمنع التحكم والاستبداد ويقضى على طرق الاعتىل
 وأن يوفق بين مصالح الوقف ومستحقته ، فأوجب على الناظر إذا احتاجت أعيان

(١) من (٢٢٢ - ٢٢٤) ، ٢٤٩ ،

أوقف أي أعيان كانت ، أرضاً أو مبنى أو منقولات إلى عمارة مصلية أو كمالوقف
 شرط يقضي بإنشاء ما يبنى على الوقف وردها واحتاج ذلك إلى ما يريد على حسن
 علة الوقف في ماله ولم يرخص المستحقون بصرف رائد عن الحسن في ذلك السبيل ،
 أو حسب غيره في هذه الحال أو بصرف الأمر على المحكمة لتحتج وناسر بما ترى
 صرفة من العلة للقيام بمارة على سبيل التدبير أو تأمر بأعاق الريع حبه في العرة
 ولتأمر باستخدام الاحتياطي الوارد بالمادة ٥٤ مراعية ما فيه مصلحة الوقف
 وحاجة المستحقين

البركان والأطوار :

٧١٧ - وأحكام المادة تقتضي عموم المادة ٥٦ سرى على جميع الأوقاف
 في الحوادث السابقة واللاحقة ولكن طبيعتها لا تجعل محل تطبيقها في الحوادث
 سابقة . وهي لا تنطبق على الأوقاف لمسة بالمادة ٦١ .
 وما طرأ على هذه الأحكام من تعديل أثناء الأطوار التي مر بها القانون
 قد ورد ذكره أثناء الشرح

٧١٨ - وأحكام المادة ٥٤ من بينها خروج على مذهب الحنفية وهي متفقة
 مع ما يؤخذ من عبارة المرسوم وما قبل من أنه أي الميث ومع القاعدة العامة
 المتفق عليها بين الفقهاء وهي العمل بكل ما فيه مصلحة الوقف .

أما أحكام المادة ٥٥ فمنها خروج عن أحكام هذا المذهب في بعض الصور إذا
 كانت العدة ضرورية . وقد صدرت هذا الموضوع لجنة فرعية من لجنة الأحوال
 الشخصية وانتهت بعد عدة جلسات إلى تقرير هذه الأحكام على أن يكون مذهبها
 مقرر أن محمود والصدوقي المالكيان من أنه يعمل في الحسن ما فيه مصلحة
 بما يصب على أن أن كان الحسن حياً فعليه^(١) .

أنظمة منامة

مادة ٥٦ - تنطبق أحكام هذا القانون على جميع الأوقاف الصادرة
 قبل العمل به عدا أحكام الفقرات الثلاث الأولى من المادة ٥ والمادة ٨

والشرط المحص بمقاد التغيير في المادة ١١ وبمذ لشروط العشرة في
المادة ١٢ وأحكام المادتين ١٦ و ١٧ .

مادة ٥٧ — لا تطبق أحكام المادة ٢٠ على الإمرارات الصادرة
قبل العمل بهذا القانون .

ولا أحكام المادة ٢٢ في الأحوال التي حولت فيها الشروط
الواردة بها قبل العمل بهذا القانون .

ولا أحكام المواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٣٠ على الأوقاف الصادرة
قبل العمل بهذا القانون التي مات وانقرها وكانوا أحياء وليس لهم
حق الرجوع فيها .

ولا أحكام المادة ٢٦ إذا وقع القتل قبل العمل بهذا القانون
ولا أحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٢ في الأحوال التي تقضت
فيها قسمة الربع قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٥٨ — لا تنطبق أحكام المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ إذا كان
في كتاب الوصف نص يخالفها ، وذلك بدون إدخال بأحكام المادتين
٢٤ و ٣٠ في الأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٥٩ — ليس لمن ثبت له استحقاق في علة الوقف أو راد
استحقاقه فيها بناء على تطبيق أحكام هذا القانون أن يطالب بذلك إلا
في الحالات التي تحدث بعد العمل به .

مادة ٦٠ — الأحكام النهائية التي صدرت من العمل بهذا القانون
في غير الولاية على الوصف تكون نافذة بالنسبة لطرفي الخصومة ولو
حالت أحكام هذا القانون

مادة ٦١ - لا تطبق أحكام المواد ١٢ و ١٥ و ١٩ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و من ٤٥ لنهاية ٥٥ على الأوقاف التي صدرت أو تصدر من الملك ، وكذلك لا تسرى هذه المواد على الأوقاف التي يديرها ديوان الأوقاف الملكية أو يكون له حق النظر عليها سواء أصدرت قبل العمل بهذا القانون أم بعده .

مادة - ٦٢ على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(صدر بقصر عابدين في ١٢ رجب سنة ١٣٦٥ و ١٢ يونيه سنة ١٩٤٦) .

سريانه أحكام هذا القانون

٧١٩ - البحث في تطبيق أي قانون موضوعي يتطلب النظر فيه من واقع محتمة من أهمها طبيعة ذلك القانون لمعرفة ما إذا كان قانوناً أملياً لاسيادة له إلا في حدود الدولة التي أصدرته فلا يطبق خارجها على أحد وإن كان من رعاياها ويطبق داخلها على جميع القاطنين بها ، أو ما إذا كان غير إقليمى فيطبق على رعاياها في الداخل والخارج ولا يطبق على غيرهم وإن كانوا مقيمين بها . ومن ذلك أيضاً موقع الأعيان ، عقارات كانت أو منقولات ، التي يشتمل ذلك القانون على حكم الالتزامات التي وردت عليها وما يتعلق بإدارتها ، والحوادث التي يمكن أن يطبق فيها ، وهذه البواحي بالنسبة لقانون اوقف تدعو إلى البحث في تنازع القوانين بالنسبة للأشخاص والأعيان ، والبحث في الأوقاف التي يطبق عليها ، وفي الحوادث التي تتعلق بهذه الأوقاف .

٧٢٠ - إذا لم يكن هناك عنصر أجنبي فلا سبيل إلى أن يدرج دور
 الوقف قانون آخر داخل مصر، ومن شأنه في ذلك شأن الأحوال الشخصية التي
 تدرج فيها القوانين الداخلية عنصر وإن كان سارعا في الواقع لا يبدو أن يكون
 تدرجا في الاختصاص الذي يتبعه اختلاف القوانين الذي يطلق. أما إذا استوى
 موضوع على عنصر أجنبي فهذا يمكن أن يقع سارعا في القوانين، والمصر لأجنبي
 في الوقف الذي يؤدي إلى هذا التدرج ليس إلا الوقف والأعيان الموقوفة،
 أما الماطر والمستحقون فلا أهمية لهم في موضوع كهذا. ومن قديم قد أثر موضوع
 الوقف في مصر، وفي الخثر وهم رابع حول صفة الوقف وكان لهذا المراجع شأن كبير
 في الخثر حيث صدر فيها بعد الاحتلال لمرسى قانون غني بطلان كل تصرف
 في الملكية العقارية لا يقره القانون لمرسى إذا لم يكن حاصلا بالأحوال الشخصية
 وقد تناولت هذا الموضوع بحث أحكام المحاكم ومؤتمرون والدخول. وقد ذهبت
 المحاكم في خثر إلى أن الوقف من الأحوال الشخصية وأنه في ذلك محكمة انفس
 الفرنسية. أما المحاكم المختلطة بمصر فذهبت في أول الأمر إلى أن الوقف من
 الأحوال الشخصية واعتبره نوعا من أهبة والوصية وطلعت قانون الشخصي فيما
 يتعلق بأهبة الواقف للتصرف، وصحة التصرف عنه باعتباره وصية، والقدر الخثر
 التصرف فيه. ثم لما ثبت أن عدلت عن ذلك وأعصت للوقف الوصف يعنى
 ورست على ذلك أنه يجب أن يخضع للقانون الإقليمي الذي يحكمه وهي لشرعية
 الإسلامية وأن المحاكم القنصلية قبل إلغاء الامتيازات لا تختص بنظر مسائل مستقلة
 بالأدوية. ثم قد رأت وسط يعتبر الوصف بمسألة الأحوال العينية من أهبة،
 فيط القانون الإقليمي شروطه الخارجية، وبمسألة الأحوال الشخصية من أهبة
 أخرى، فسطم أهبة واقف وصحة في التصرف وبه إلى ذلك وفقا لقانونه الشخصي
 وقد أختت محكمة لاستئناف المحطة في هذا الرأي في حكم صدره سنة ١٩٤٢،
 ويرى الدكتور عبد المنعم ويص أن الوصف العيني هو الذي يتفق مع طبيعة الوقف
 وأصل في الانتصار لذلك وقال إن الوقف في مصر عنصر شخصي معنوي مصري
 الجنسية أيأ كانت جنسية الواقف أو الناصر أو المستحق. وقول مستشار

عبدالعزير محمد بك أما يرى السند في مصري في تونس فهو أن اوقف من الأحوال
العامة وهو في سبانه الاحتجاج هذا الرأي إلى القول بخلق الوقف بالأحوال
الشخصية يتوجب عليه نتائج لا يمكن التسليم بها وهي إبطال اوقف إذا كان متعارض
مع قواعد الميراث وحوار الرجوع في أحكام اوقف الذي يخبره الميراثي
أو لتوسى في مصر مثلاً إلى غير مبادئ مذهب الحق (١).

٧٢١ هذا موخر لما أسى ثلث الوقف من جهة القبول
أولاً التطبيق ، والبحث في مصر وإن سأل اوقف وجه عام لم يكن هدفه
الأول إلا الحوار وعدمه وجهة الاختصاص أما واجبه الأخرى فيه لم ينسب إلا
عن بعد ، وقد كان هذا من أن تحدد الأحوال الشخصية بمقتضى الاتفاقات
والتوايين الداخلية على وجه لا يتناول اوقف ، وكان هذا أيضاً قبل أن يصدر قانون
الوقف وهو قانون يشمل على مجموعة من الأحكام لها طابع مختلفة فقد اشتمل
على أحكام تتعلق شكل اوقف وما يترتب على مراعاته أو عدمها من الصحة
ولصلا وهي في الوقت نفسه مرسطة إرساط وثيقة بموقع الأعيان الموقوفة ،
واشتمل أيضاً على أحكام متصلة بهذه الاتصال بمسائل هي من صميم الأحوال
الشخصية التي لا حكم له فيها كالأهلية والحرمات من الإرث ومقادير الأنصاء
في الإرث . كما اشتمل على أحكام في الاستحقاق لم توضع بالأهلية البورثة ولا يمكن
أن تفصل عن الموارث بحث ونعتبر متممة له ومن مقتضى الأحوال الشخصية .
هذا إلى أن أكثر الأنظار الإسلامية كانت في تنمية واحدة ، وبكسب الآن صارت
دولاً مستقلة وتقوم بها هيئة تشريعية ، فبما قد أصدر قانوناً للوقف من أحكامه
ما يوافق قانون مصر ومما يحتاجه ، وللعراق مشروع قانون لست أدرى ما تم
شأنه ، وقد جرى القانون المصري في كثير من أحكامه وحالته في مواطن هامة ،
وسوريا لاتزال لجانبها فصل ، وهناك الأنظار الأخرى ، هي المعيار وعد يحكم
بمذهب الإمام أحمد ، وفي الكويت تمذهب بالإمام مالك في اوقف لأنه ليس

(١) انظر له الدكتور عبد المعز رويس . مبادئ الدول الخمس . الطبعة الثالثة ١٩٥٧ ،
للتشاور عند تحريرك محمد ، أصول القانون المدني ، طبع بغداد بمطبعة الأحياء ص (١٠٩ -
١١٤) ، منشور عبد الحميد وشافي بك ، الدول الخمس في العراق ، طبع بغداد بمطبعة التفتيش
الأهلية ، ص (٢٣ - ٣٠٧) ، للتشاور عند علي رشدي بك ، مذكرة اللجنة قواعد
المراعات ، لرحوم الدكتور أبو حبيب الدول الخمس

وارد مجلة الأحكام العدلية ، وفي إيران تذهب الشيعة الإمامية ، وهكذا . فالبلاد الإسلامية أصبح لها في الوقف قوانين حد مختلفة ، ومصر بين ووف وأملاك يمكن أن يوصف خارج مصر ، وغير المصريين ووف وأملاك يمكن أن يوقف بمصر ولأحكام القديون لمصري طابع مختلفة . وإذا كان من غير إقليمية فيها فلا مانع من اعتباره شخصياً ولا مانع من أن تعرض المحاكم الشرعية مسألة سارع القوانين بالنسبة للواقفين والأعيان وشكل العقد ولابد في من مجموع في كل هذا إلى قواعد الدولي احص . ومن هذا القديون كمبره من قوانين المحاكم الشرعية التي لم تكن هذه مسائل من ووف ولا من حد حتى لا . وقد أسب أن نطابق كتابي هذا لا نضع بحث هذا الموضوع لبحث ووف لرفع رأيه في حاجة إلى كفاية مستفهم . كمنعت بهذا القدر لأوجه الأذهان بحكمة الشرعة إليه

ب - الأوقاف

٧٢٢ - بحث المادة ٥٦ على أن أحكام هذا القديون تطبق على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به ، وهو من قد يزيد من الاحباط التام حشه أن يتوهم متوهم أن الأوقاف السابقة مست : لا عقود تمت في طلي ومن سابق يجب أن تخصم لأحكامه لا لأحكام القوانين اللاحقة ، كما يزيد من إيراد قاعدة عامة تنهوا الاستثناءات التي اشتملت عليها الأحكام الختامية ، وبذلك هذا الأمر أن يمكن بالشرع حاجة إلى ذكر هذا الحكم لأن أحكام هذا القانون . يرد ما يصر أو يشعر أنها أحكام خاصة بالأوقاف التي تحدث بعد القديون . وحكام هذا القديون تطبق على جميع الأوقاف السابقة على العمل به واللاحقة له . وسر من أحكامه على جميع الأوقاف بمعنى حتى ألا يسرى على هذه الأوقاف ما يحدف أحكام هذا القانون ، سواء أكانت أحكاماً فقهية أم كانت أحكاماً قانونية كالأحكام الختامية التي اشتمل عليها قانون وزارة الأوقاف الذي صدر قبل عام الوقف وقد من على سريان هذه الأحكام على جميع الأوقاف صراحة في أحكام يجب على المحاكم أن تصف في المحصومات وفي التصرفات على حد سواء ، وسيان أن يكون المحاكم شرعية أو غير شرعية ، وهذا يظهر الفرق بين هذا القانون وبين بقية الأحكام التي ترد به .

٧٢٣ - هذا هو الأصل العام فيما يتعلق بالأوقاف ، غير أن القانون قد استثنى في المادة ٦٦ وعين من الأوقاف من تطبيق أكثر أحكام هذا القانون وهي أحكام المواد الستة سادة المذكورة .

النوع الأول الأوقاف التي صدرت أو تصدر من ملك ، ومن البلديات أو المراد به ملك مصر ، ولكن « أ ل » فيه ليست للعهد وإنما هي « أ ل » الحسية ، فملك يتداول من يحمل تاج مصر وقت ملكه ، ولا يتداول من كان يحمل لقب والي مصر أو حديدها أو سلطانها ، وإن كان له ملك مصر وكان لها استقلال تام . وهذه الأوقاف تشمل الأوقاف التي صدرت قبل القانون أو تصدر بعده متى كانت صادرة من ملك مصر ، أي أنها صدرت منه وكان حين صدورها ملكا لمصر ، فأحكام هذا القانون لا تطبق على الأوقاف التي صدرت ممن لم يكن ملكا لمصر ثم صار ملكا لها ، ولا تنطبق على الأوقاف التي وضعها ملك مصر وهو ملك وإن مات أو رث ملكه . ومعنى صدورها منه أنه هو اواقف لها ، فأحكام هذا القانون جميعها تنطبق على الأوقاف التي تقبها ملك مصر بوكالته عن غيره ، فيها أوقاف ليست صادرة من التوكيل ولست صادرة إلا من التوكيل وما التوكيل إلا مصر عن إرادته . وقد يعرض هذا القانون للأوقاف التي يكون ملك مصر حتى السطر عيب لأن التفويض في مصر أخرى على أن ملكها لا سطر سطر ولا إدارة نفسه ، كما أنه إذا كان السطر ملك على وقف لأنه وقفه فهو مستثنى من ذلك ، وإن كان به سطر عليه تقتضي شرط من واقفه أو تقتضي إرادة من تخلفه وكان يديره ديوان الأوقاف للملكية فهو من النوع الثاني ، وإن كان لا يديره هذا الديوان فقد زيد عدم استثنائه كأوقاف التي كانت هي كم يقيم عيبتها من مصر ويديرها وزارة الأوقاف بالتوكالة . وقد كان اسم الخاص بهذا النوع في المشروع الأول « الأوقاف مشبوهة بمصر ملك » وعدلت له العدل في مرة الأولى وحصله « الأوقاف التي تصدر من ملك ... سواء صدرت قبل القانون أو بعده » ولحق حكم نسبة للسطر وأقر مجلس الشيوخ ذلك . وكان في مشروع ثاني « الأوقاف التي صدرت من ملك أو يكون له حتى النظر عليها ...

سواء أصدرت قبل العمل بهذا القانون أم بعده ، فحقه مجلس النواب كما صدر به القانون

٧٢٤ - التعويض - الأوقاف التي يديرها ديوان الأوقاف الملكية أو يكون له حق النظر عيها سواء أصدرت قبل العمل بهذا القانون أم بعده .
ومد أن أحرک ديوان الأوقاف الملكية ونحن نعرف أنه لا يدير إلا أوقاف الأسرة المالكة وسد أن يدير سواها كالأوقاف الصادرة من بعض أساقفة الأسرة المالكة أو بعض الأوقاف الخيرية التي كان تقام عليها سلاطين مصر أو موكلها ولا يعرف أنه دار يوماً أوقافاً للأفراد . والأوقاف التي تكون للديون حق النظر عليها شأنه لما يكون منها في إداره وما لا يكون . وأن لا نعرف حتى الآن شيئاً عن وجود مثل هذه الأوقاف . وهذا النوع كله لا يمكن إرداء مشروع الأول الذي أصدرت إليه لجنة العدل الأوقاف التي يديرها الديوان واشتمل المشروع الثاني على الأوقاف التي يديرها والتي له حق النظر عيها سواء أصدرت قبل القانون أم بعده وحملها مجلس النواب «صورة على ما يديره أوله حق النظر عليه وقت العمل بهذا القانون حثية من أن يترك على قدمه بعض مشروع سوء استعماله من بعض أوقاف الدين يريدون الحرب من أحكام القانون التي تحدد من شهوراتهم قرأت هيئة اللجنتين مجلس النواب أحد الخيصة لهذا الاختلاف مع صفة وقررها مجلس على ذلك ، ولكن لجنة العدل مجلس الشيوخ مع أنها أحدث بتعديل صياغة المادة الصبغة التي قررها مجلس النواب عبرت العبرة الأخيرة منها وحملت . كما كانت بالمشروع وقت إن هذه الأحكام يس فيها ما يحشى خطره لأن اللجنة على أنهم الوثوق من أن ديوان الأوقاف الملكية لا يمكن أن يتحدد وسيلة للتحايل على القرار من أحكام القانون .

أما أحكام المواد الستة فقد يفت ما يتعلق بها أنه ، نرح هذه المواد

٥ - المحاورات

٧٢٥ - وكما يدل صدر مادة ٥٦ على لتعويض الأوقاف يدل على ذلك أيضاً في الحوادث ، فليس يطبق أحكام القانون على الأوقاف معنى ألا تطبقها على الحوادث المتعلقة بها . ولا يمكن تطبيق هذه الأحكام على أعيانها ودواتها ،

والشرع لم يصرح بحادث لأنه أراد الإتيان بحرة موحدة جامعة شاملة حتى لا يعمه شيء وهو في الوقت نفسه يعلم حق العلم أن من بين أحكامه التي تستلزم ما نص فيه صراحة على أنه لا يطبق إلا في الحوادث اللاحقة. كما أن من بينها ما يحتمل ضيقه أن نصيبه لا يكون إلا في هذه الحوادث. فأحكام هذا القانون تنطبق على الحوادث السابقة التي يمكن أن تنطبق عليها ما يمكن فيه من صريح يقضي بعدم تطبيقها، وما يؤكد هذا معنى الاستثناءات الواردة في (٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠) فيها جميعها استثناءات تتعلق بالحوادث السابقة، فهو كمن للقانون سريان على الحوادث سابقة سريان وضع هذه المواد عند لا مبرر له.

٧٢٦ - والاستثناء من تطبيق على الحوادث السابقة قد يكون من قبل المحكم منه كما وقع في المادة الأولى. وقد يكون من قبل مواد هذا الفصل، وقد يكون ناشئاً من طبيعة الحكم ذاته، وقد يكون ناشئاً من الواقع، وبما كانت طبيعة الحكم لا تأتي ذلك، أما ما عدا ذلك فإنه ينطبق على جميع الحوادث، ولكن الشارع حرر من على أن ليس الحق الذي اكتسب وتمت ملكه قبل العمل القانون لهذا من في المادة ٥٩ على أنه من حيث كانت استحقاق في عهدة لوقف أو استحقاقه فيه، بل على تطبيق أحكام هذا القانون أن طاب حق الاستحقاق أو حق الزيادة إلا في الحالات التي تحدث بعد العمل به لا في الحالات التي حدثت قبل ذلك. فهو يرى بين حق الذي ملك وبين حق الاستحقاق المجرى الذي لا يظهر أثره إلا بعد العمل بالقانون، الحق الأول ويحكم الحق الثاني فإذا مات مسبق وآل استحقاقه إلى صفته أو إلى أصل الفلذة أو إلى الفقر. يختص الأحكام السابقة ولكن تقتضي أحكام هذا القانون شمول في فرع انتقال هذا الاستحقاق عن المستحق لمن كان قد مات، وبما أن من يستحقه لأحكام هذا القانون وهو شرع صير في ذلك لأن حق الاستحقاق المجرى أنه شيء بالأمم، غير أن هذا مستحق من له أن يصيب شيء من الحالات التي حدثت قبل ذلك لأنها صارت مستحقة وممثلة من استحقاقه بذلك ملكاً تاماً فلا يصح أن يسبب منه هذا بنت. وأما من كانت انضمامه ونسب في مادة المذكورة هو إثبات حق في العمل الذي تحدثت فيه، أي أن حقه يكون في العمل الذي تحدثت ولا حق

فيما حدث من وبن كان ثبوت الاستحقاق له يستند إلى سببه لا يتر على حدوثها ،
 وهذا كان العلة لساعة التي كان يستحقها في يده احتسب لأب حق له
 وإن لم يكن في ذلك مضاعفة ، وإن كان في يده شيء منها لا يستحقه وحسب عليه
 إعطاؤه لمن يستحقه إذ لا حق له فيه ونس له إما كونه محبة أن القانون إنما حرمه
 من المطالبة بهذا الحق لا من الحق عنه وهو ليس في حاجة إلى المطالبة . ويرجع
 إلى مذهب الجمعية في معرفة معنى حدوث العلة ، لأن هذا القانون ليس له كلام
 في بيان معناه .

٧٢٧ - ورتما كان هذا قانون هو أن الوحد الذي يحتاج في سرحه
 إلى الكلام على الجمعية من الناحية التقنية لأنه هو الذي دعت الجمعية
 في أحكامه خلاف ما عني مؤاست وخصه بغير لاجعية في أحكامها أصلاً ،
 ولكن هذا الموضوع شغل قسم من الحقة الأولى والقول فيه هالك عام شامل
 وفيه كل المعنى فلا حاجة إلى أن تذكر عنها شيئاً في هذا الشرح

عاد الأمثال المصانية

٧٢٨ - وقد سطت القول عن لاستثناءات إبرة في المواد (٥٦ ، ٥٧ ،
 ٥٨) في مواضع من الشرح . ويحق على أن أقول كلمة موحزة عامة فيما يتعلق
 بنفاذ الأحكام القضائية على طرفي الخصومة وبين حتمت أحكام هذا القانون
 الأصل المقرر القصص يرجع به خلاف الآتية في الأمر لتحديد به به صير
 حكم الحادثة القضي فيها نافذاً على الخالف بامعنى . وهذا ما حل لحقة الأحوال
 الشخصية في وضع أحكام لمدة ٦٠ تقى استستتت فيها الحوادث السابقة على العمل
 بالقانون إذا كانت قد صدرت قبل أحكام قصائمه بمثابة تحالف أحكامه ،
 لأن إهدار هذه الأحكام قد يعرئ برحده سد فقهي وقد شدد رجال القانون
 منحة العمل أثناء اعرصة الأولى أول الأمر في حذف هذه اللقطة بحجة أن هذه
 الأحكام قد صدرت صفاً قانوناً وأن القرع يزول بزوال الأصل ، ولكن
 بعد أحد ورد بقرار بطلانها .

٧٢٩ - ومدة مذكورة من حكم لأحكام ، في الفصل في الدعوى
 والخصومات ، ما قرارات محكمات تصدرت منها كات بمثابة لا تتمتع من

تطبيق أحكام هذا القانون وإن كانت مخالفة له . ومن حكم الأحكام النهائية
أما الأحكام الابتدائية فمّا حد قوتها وإن كان مأموراً فيها بالاعتداء المؤقت فلا تمنع
من تطبيق هذه الأحكام . وقبول الأحكام النهائية للطعون الاستثنائية لا يحل
قوتها ما دامت قائمة هي مما يمنع تطبيق أحكام هذا القانون إذا خالفها . وتبين
حكم الأحكام النهائية في غير ولاية على الوقف هي التي تمنع من تطبيق أحكام
هذا القانون إذا خالفها ، ومتى أُجِّلَ النظر في أحكام هذا القانون الذي يمكن
أن تكون قد صدرت أحكام نهائية مخالفة لها وحدانها كلها ترجع إلى الاستحقاق
بما مباشرة أو بالواسطة . أما الأحكام النهائية الصادرة في الولاية على الوقف فيها
لا تمنع من تطبيق أحكام هذا القانون التي خالفها ، يدل على هذا مفهوم القصد
وتؤيده قاعدة أن الصريح يزول بوال الأصل . ولا يخرج في هذا من الدخيلة لفقهية
في مثل هذه الأحكام لا تكون إلا في استحقاق النظر على الوقف تقتضي شرط
الواقف والقضاء فيه يكون بالاستحقاق لتحقيق الشرط في المدعى لا فصلاً بوجوب
استمرار النظر له وإن حد ما يقتضي غيره ، وأحكام هذا القانون التي يظهر أنها
تخالف مثل هذه الأحكام ليست إلا جراحاً للنظر من النظر وعمله منه مصلحة
اقتضت تلك فلا مصادرة في واقع وشأن استحقاق مع صدور له كسبه إذا لم تصدر له
فلا يمنع عاذاً من جراح النظر بمصلحة كما لا تمنع من غيره لحيدة أو عمر ، بخلاف
القضاء بالاستحقاق فيه حكم به المستحق ما بقى الأمد الذي به الواقف فيه يظهر
لحكمه من كلامه .

ولا يسمى حكماً إلا ما يشتمل عليه مطلق الحكم ، أما أسباب الأحكام ،
سواء أكانت أسباباً مبررة أم كانت أسباباً عرصية ، فهي لا تسمى أحكاماً ولا تمنع
ما جاء بها من سبب أحكام هذا القانون إذا كانت مخالفة له . وما يشتمل عليه
المطلق يسمى حكماً كما كان موعده ، كان حكماً بالاستحقاق أو حكماً بصدقه كرفض
دعوى من يدعى الاستحقاق أو مع المدعي عيبه من التعرض في الاستحقاق
ومن الأحكام ما تصدره المحاكم لقضائه من تفسير شروط الواقفين .

لمرط المختصرة

٧٣٠ -- وقد يحتمل القانون الأحكام النهائية الصادرة في غير الولاية على

الوقف إلا بالنسبة لطرفي الحصومة فأجابها نافذة بينهما وإن خالفت أحكام هذا القانون فلا تعد لها بين غير الطرفين وإن كانت تقرر حكماً عامياً في سقوطها كتمسير شروط الوفين ، ولا تهاذ لها أيضاً بين أحد الطرفين وبين من لم يكن طرفاً فيها . والمراد بالطرفين ما يشمل جميع المتصوم وإن اختلفت وجهات نظرم ومطالبهم ، ولم يراع في هذا التعبير إلا الأعم الأغلب . وبدا محاصم انش مع ناظر وقف في نصيب عقيم مثلاً وادعى أحدهم استحقاقاً به لعوده إلى أصل علة الوقف الكلي ، وادعى الآخر استحقاقاً أكثر لعوده إلى علة الحصومة . وادعى الدطر انقطاعه وعوده إلى القتره ، وحكم في هذا النزاع كال الحكم نافذ بين هذين للمتقين وكل من يكون باطلاً على الوقف وإذاعات أحد المستحقين كال الحكم نافذ بين المستحقين الباقي وكل من يكون باطلاً ، وبذلك مات المسحق الآخر . بقى لهذا الحكم ما ذ .

٧٣١ - والطرف في الحصومة هو من يكون حصصاً فيه . وقد قرر فقهاءنا أن الحصص مدعيه كان أو مدعي عليه يكون حصصاً بامتناعه أو بوكيله أو بوليّه أو بوصيه (يشمل الوصي والقيم) أو بامتناعه . والأصل في السادة عدم انحصار متصص حصصاً عن الغائب ، حيث كان أو لم يكن ، إذا كان ما يدعي على الغائب سداً لا بحالة ما يدعي الحاضر . ولذا أيضاً أن شركاء في الخلافة عن امتصاص حصصاً أحدهم حصصاً عن الباقيين فأخذ الورثة متصص حصصاً عن الباقيين على حد صير المتأخرين . ونقل في القية أن أحد المستحقين في الوقف سفل حصصاً عن الباقيين هو حكم في غاية الاشكال . ولا يستقيم مع القية ولا مع نصق^(١) . ومن البينة عدم بية أحد العامة عن باقيهم فيما يعتبر حقاً عاماً وسواً على حد أن لقضاء فيه يكون قضاء على سكاية وذكروا عدة مسائل . منها : وقف على خلافه وقد سوى لفقها . من من يكون حاصر الحصومة بنفسه أو بوكيله أو بوليّه أو بوصيه وبين من يكون مثلاً بية بامتناعه في حق الدفع . هذا هو ما قرره فقهاءنا وهو يقتضي عدم التفرقة بين أمثال في الحصومة بامتناعه وبين الحصص الآخر وكان من مقتضى هذه النسوة ألا يعتبر امثال بامتناعه غيراً وألا يشت له حق الطعن . وسوى وهذا هو ما دعى عنه المشريعات التي أحدثت معارضة الحصص الناشئ ، ولكن دون الحكم شرعية قد أعطى حق في هذا الطعن لغير من

(١) انظر كتاب « كفاية المتصوم »

لم يكن محكوماً عليه مباشرة ، وهذا الغير يشمل من حكم عليه حكماً غير مباشر ، وهو الممثل سائمه ، ومن لا يصر محكوماً عليه أصلاً ، وبذلك أعطى للمستحقين في الوفاء حق الطعن بالمعدي في أحكام الاستحقاق إذا لم تكونوا أطرافاً في الخصومة بأنفسهم ولا بوكالاتهم ولا أوصياتهم ، وقد سهل هذا على المحاكم الشرعية فيما بعد ، هو وما أظهره الحوادث ، أنه تعتبر المستحق غير ممثل في الخصومة ولا طرفاً فيها إذا لم يخاصم نفسه أو وكيله أو وصيه وأن تعتبر الحكم الصادر في مثل هذه الخصومة غير حجة عليه وإن كان من المقررة أن باظر اوقف هو الخصم الذي يدعى ويدعى عليه كل ما يصدق باوقف ومنه الاستحقاق فيه ، فهو في نظر الفقهاء يمثل جهة اوقف والمستحقين .

وسكن العمل قد استمر على ما ذكرت ، ولا ريب أنه عمل عادل وفيه صيانة للحقوق . وإن كان فيه ما ذكرت . وعلى هذا الأساس تكون معرفة من كان طرفاً في الخصومة ومن لم يكن طرفاً فيه . غير أنه يجب أن يراعى أن باظر اوقف الذي اعتبر غير ممثل للمستحقين في الخصومة لا يكون ممثلاً أيضاً لجهة الاستحقاق التي لها من يمثلها سواء أكانت جهة من جهة من يمثلها كالتقراء والجهاد والخج وأشبه ذلك فإنه يكون ممثلاً له وكون خصماً عنها ، كما يجب أن يراعى أن الفرع لا يتلقى استحقاقه في اوقف من أصله كما يتلقى اورث الارث عن مورثه بل كل من يثبت له من اواقف فلا يكون الحكم على الأصل حكماً على فرعه ولا يعتبر ممثلاً له في الخصومة

والحمد لله الذي سمعته تم الصالحات . اللهم أحسن إلى من أحسن إلى ، وأعف عن أساء إلى ، وأعمر لي ولوالدي وللمؤمنين ومؤمنات . واكتب لسوء كاشفت وكيف شئت إليك على ما تشاء قديراً بعمركم النولي و . نعم الصير ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

ملحق

- ١ -

كنت قد اعترفت أن يكون هذا اشرح معجمات ثلاثة . يحوى أحدها
على المدكرة التفسيرية والتقرير للحال البردية . مع تلك على ما أصبح غير
معول عليه من المدكرة تفسيرية بعد أن عبرت لأحكام التي تنعني ٢٠ وعلى ما وقع
فيها من لأخطاء المطبعية وغيرها . ويشتمل ثانيها على ما صدر من القوانين المعدلة
لقانون الوقف . ويكون ثالث محتوياً على المادتين التي قررت المحكمة العليا
الشرعية به سلكته في تفسير أحكام هذا قانون مرتباً حسب ترتيب المواد
هذا ما اعترفته وأعدته فعلاً . ولكي أحيماً قد وجدت أن المذكورة
والتقرير قد نشرت . على أن كل ما يتعلق به قد بيته شاء . اشرح هم تنق هاش حجة
إلى هذا الملحق . وقد وجدت أن الملحق ثالث مستصحب به المكتبات وقه أكبر
صدر للشرير الذين نوصو في تقديرهم قل أن يرجعوا إلى هذا في الحالات
الغاية ما يسهل هذا ملحق موقفاً قد استعدت هذا الملحق الآن .
ولم يبق إلا الملحق شش . وهو لا يحوى إلا عن قانون واحد . أما مشروع
لقانون الذي كان قد تقدم به أحد الشيوخ المحترمين حاصلاً بنقص النسخة بعد أن
نظرت لجنة العدل وقررت عدم قبوله وعرض على مجلس أعيان إلى اللجنة لطلب المنعور
ونتهت الدورة ولم تعرض على مجلس وفي صيغة سورة . في نازل عنه حضرة
المرشح وقرر المجلس ذلك . وفي ١٠ مايو سنة ١٩٤٨ تقدم أحد لزوم مشروع
قانون معدل للمادة ١٦ من قانون الوقف . وهذا التعديل قد جعل بمنزلة الأوبى
من المادة المذكورة فترة واحدة من تعريف في الألفاظ وجعل التعديلين لأحزمتين
فترة واحدة معدلة نصها . والموقوف عليه المشروط له . شروط عشرة . ما للوقف
من حقوق بعد وفاة الواقف ولا يجوز الرجوع ولا التعديل في وقف المسجد ولا فيما
وقف عليه . ولا يصح الرجوع ولا تغيير إلا إذا كان صريحاً . وولت المدكرة
الإيضاحية هذا مشروع . أنه مادم الأسعدي قد نشر في شخص آخر
صحة الواقف الشروط العشرة بعد فخرج في هذا لمشروع أن يكون هذا التعديل
ما للواقف من حقوق بما فيه حق الرجوع في وقف إذا جاء من تصرف ما يحميه
يرى أن مصالحة هذا الرجوع قد لا فرق به وبين وقف . وقد أجيل
إلى لجنة الاقتراحات والمعرض مرأب أنه فراج بدون وهو مقبول شكلاً ثم
لا أدري ما يصع الله به . ولا أريد أن أعس على هذا المشروع بأي حرف .

القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٧

تعديل لفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوقف

(صدر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ ونشر في الجريدة المصرية بالعدد رقم ٦١ في ١٠ يوليو سنة ١٩٤٧)

أوردت بالشرح ما أتى من الخلاف حول فهم لفقرة الخاصة بوقف لمسجد وما وقف عليه (١) وتقدم أحد حضرات النواب المحترمين بمشروع قانون بمسألة هذه الفقرة بحيث يكون نصها « ولا يجوز الرجوع ولا تغيير في وقف المسجد ولا فيما وقف عليه إذا كان الوقف على المسجد بناءً » وجاء في المذكرة لإيضاحية للمشروع أن قصد المشرع هو الوقف الذي يجعل على المسجد بناءً أما الوقف الذي ينتهي بعد طوائف مختلفة عن المستحقين إلى أن يصح على المسجد فهو ليس وقفاً على المسجد في حقيقته بل جعل ليعمل على المسجد كجهة بر لا تنقطع شرطاً لصحة وقف فقط . وبعد أن أحيل إلى لجنة لافتراحات والمقترحات أحيل على لجنة الشؤون التشريعية وجاء في تقريرها عنه « رأيت اللجنة أن المادة ١١ من قانون الوقف أعطت للوقف حق الرجوع عن وقفه كله أو بعضه . لم يكن حرم منه من الشروط العشرة أولم يكن الاستحقاق بغيره مقيد ولكل حرمت في فقرتها الثالثة الرجوع عن وقف المسجد وعدم وقف عليه ويظهر أنه حدث عند تطبيق هذه الفقرة عملياً أن أئمة بعضهم رأى بأن المنصوص من عدله وقف لمسجد وما وقف عليه هو لوقف البناء على المسجد أو أن ينتهي لوقف إليه وهذا يقتضي حرمان الوقف من الرجوع عن وقفه في كل حالاته وما كان هذا ليس منصوصاً من الفقرة المشار إليها فقد رأيت لاجتماع موافقة على تعديل المقترح . وقد وفق مجلس النواب على ذلك فاقترح والجنة والخمس يرون أن هذا التعديل تعديل تيسيري

ولم تعرض لمشروع على لجنة العدل ومجلس الشيوخ عدلت الفقرة على وجه الذي صير به في مواد وخدمت مجلس النواب في أن هذا مشروع قانون تيسيري ورتت لموافقة على التعديل وافرد المجلس وأعيد مجلس النواب موافق عليه في ٣١ يونيو سنة ١٩٤٧ . وتعديل مجلس الشيوخ يؤدى إلى نتائج لا يرضاها أحد هذه

يلج الرجوع عما وقف على المسجد وإن آل به الاستحقاق مادام لم يكن موقوفاً عليه ابتداءً ويمنع الرجوع فيما وقف عليه ابتداءً وإن كان لاستحقاق فيه وقت الرجوع لغيره .

نصوص القانون^(١)

(يعد الديارحة)

مادة ١ — تعدل الفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ بحيث تصبح نصها كالآتي: —

« ولا يجوز رجوع ولا التعبير في وقف المسجد ابتداءً ولا في وقف عليه ابتداءً »

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

بأمرنا بصح هذا القانون حاتم الدولة وأن يشرى الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

(١) أما نص تقرير لجنة العدل عنه فهو

حين مشروع هذا القانون إلى اللجنة في ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٧ فطرته في جنسي ١٤٠٥ مايو سنة ١٩٤٧ . بحضور حضرة الأساد بدوي ابراهيم حموده وكيل إدارة السبريم بوزارة العدل نائباً عنها ومحمد شبيب لها نائباً . نص الفقرة الأولى من المادة ١١ من قانون الوقف رقم ٤٨ الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٩٤٦ على أنه : « لوقف أن يرجع في وقعه كله أو بعضه ، كما يجوز له أن يعبر في مضاربه وسروطه ولو حرم نفسه من ذلك » ولكن الفقرة الثانية من هذه المادة استلقت من ذلك وقف المسجد وما وقف عليه وقائبه ولا يجوز الرجوع ولا التعبير في وقف المسجد ولا فيما وقف عليه وعماز هذه الفقرة مطلقة تشمل كل وقف يسكن مسجداً ، وكل وقف على مسجد ليس بوقف على المسجد ولم يعبر بين ما إذا كان الوقف على المسجد ابتداءً أو كان على غيره ثم يورثه في المسجد . وبمقتضى مشروع القانون المعروض نراد قصر عدم جواز الرجوع على حالة ما إذا كان الوقف على المسجد ابتداءً . وهذا في الجمعية بين نصها للفقرة الثانية المذكورة بالمادة ١١ من قانون الوقف كما جاء بالمذكورة الانشائية لمشروع هذا القانون وتقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب بل هو تعديل لهذه الفقرة ، ومع ذلك فإن لجنة العدل بمجلس تشريع تشيخ توافق على هذا التعديل . وقد رآه مقصور على « الوقف على المسجد » أي ما يوقف ليس بوقف على المسجد ولم يتعرض بوقف المسجد نفسه ، أي وقف العين لا تكون مسجداً ، وبرى أنه يجب أن يدخل حكم الوقف على المسجد بمعنى أنه إذا لم يكن وقف المسجد باحراً بمجرد صدوره بجواز الرجوع فيه أيضاً ويمنع حق الرجوع طبعاً للقاعدة العامة إذا أصبحت العين مسجداً بالقفل .

عهد وشكر

في نهاية هذا الشوط أعاهد إخواني وأبنائي رجال القصاص الشرعي
ورجال الفقه الإسلامي على ألا أقصر في واحي نحو الفقه ما بقي في نفس
يتردد سائلا الله المعونة والتوفيق .

وبعد فحق علي أن أكرر وفيه الشكر لحصرات أصحاب الفضيلة
السيد مير الهلالي ، والشيخ أحمد فرح سنيان ، والشيخ مجاهد الدولتي
ولكل من أعانهم على نشر هذا المؤلف . وللسيد مير الهلالي مرة أخرى
تذكر فشكر فقد قدر حالي الصحية ومشاق الأعمال المتسوعة التي أقوم
بها وتقل راضياً أن تحمل عني العبء الأكبر من تصحيح هذا الكتاب
أثناء طبعه بمعونة الأستاذ محمد سلام المذكور الذي كان لشاغله الأثر
المحمود كما كانت عبثته في حملة فلسطين سبباً في ركودي ركوداً طويلاً .
والله أسأل أن يجزي الجميع عني خير الجزاء

فهرس تحليلي

التعريف بقانونه الوقف (٣ - ٤٥)

١ - ما قبل وضع القانون: كنهه عامه ١٢ . المرحلة الاولى . مهاجمة الوقف في العصر الاول . مهاجمة في العصور لحيثه ٤ . الاحكام التي كانت تحكم الوقف في هذه المرحلة ٦ . - المرحلة الثانية . من سبب ١٨٥٤ . ١٩٢٦ . ما حدث بمصر سنة ١٢٦٢ هـ . مهاجمة ارسادات الاسر بأوربا . طبعه هذه الارصادات وطبيعة الوقف الاهل (٧) . اسقال افكره سركسا ومصر . مستوى الحراري والارادة السبيه التي أصدرها محمد علي ٨ . مدى مع اوقف وسفده ٩ . تابع الاوقاف . سباب اسكوي صفت . بحه السج عئده ١٠ . المرحلة الثانية من سنة ١٩٢٦ . نظره عامه ١١ . اسقاط الثورة على الارصادات . ما صعب تركب بالاوقاف . مستوى السج رحيم انطراشي . رد السج بحه عليها . بحه الاوقاف ومحطس السواب بمصر ١٢ . محاضرات عبوه دشا . مشروع الساس احمد رمري ويوسف احدى ١٣ . محاضرات السج بحه بياب اعمام . انجده ورر امدن على ماهر سا ومحاولة امدن بالاسلا ١٤ . محاوله ورر القدر احمد على باب . ساف حضور الوقف . تقريرا لحسي الاوقاف في سبب ١٩٢٦ . ١٩٢٧ . مشروع الاسار عبد الحميد عبد الحق ١٥ . سكر بحه الاحوال السج في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ . ١٦ .

ب - كيف وضع القانون: متى بدأ العمل في وضعه (١٧) . خطة اللجنة . اللجنة التحضيرية . لجنة الصافا (١٩) . متى انتهت اللجنة من اعداد اسرود ٢٠ . مرحله ادرس والاسماء والقدم للبرلن ٢١ . في مجلس السج للمرة الاولى ٢٦ . مرحله الاسرداد وانسعه ٢٢ . في البرلن للمرة الثانية ٢٥ .

ج - علام اسفر القانون: اساحبه المعفه ٢٦ . التحرير وانصاعه (٢٠) . اساحبه الاصلاحه (٢٢) .

سبيلي في هذا الشرح (٤٥)

القانون: ليس قانونا سافلا . الاحكام التي يحصع بها الوقف ١٤٦ .

اولا - التوثيق (٤٨ - ٧٩) .

اساء الوقف وشروط (٤٨ - ١٤٧)

١ - الاشهاد شرط لصحة التصرفات الواردة بالمادة الاولى: المراد بالاشهاد (٤٨) لا فيه بالاشهاد الملاحق . من شرط الاشهاد كونه لدى محكمة شرعية مصريه ٤٩ . وان يصدر بالمحكمة المختصة ولدى من له الحق في سماعه . الاعيان الموجودة خارج مصر . ومن اشترط صط

الإسهاد بدور المحكمة ٥٠ . استعمل لن شرطاً لصحة . الآثار
 إلى توقف على السحب . أحكم ديون شهر العقدي ٥١
 صدور أسرف من ملكه . أنقروا بين وقف الفصولي ووقف
 المريض ٥٢ . من بحث الوقف . موخر مذهب الحنفية ٥٣ .
 استوكس في الوقف ووقفه ٥٤ . الوقف . أمراء به . يعرض الوقف
 بغيره بتعريض شروط وقفه (٥٥) . استوفى بغير في بيت المصارف
 ٢١٦٠٥٥ . سراء عين الكون . وقفا . وقف المسجد (٥٦) . العير .
 ما يراد منه . أصافه بعض الشروط واستعاضها . الاستبدال . ما يراد
 منه . سراء المسكن . ساء عين من الربع ٥٧ .

سريان أحكام المادة الأولى : ٥٨

أقوال الفقهاء في الوقف (٥٩) في العسر (٦٠) في الاستبدال
 (٦١) . في الأشهاد والكتابة . المناظرة والتحريج وحوار أنشريع ٦٢ .
 بـ الإحصاء ٦٧ . المحكمة الاستدانية . المحكمة أصب .
 المحكمة التحرية . إماموردت الفصاحة ٦٨ . أمراء بالأعيان . بعد
 انقض ٦٩ . حكمه بتحديد الإحصاء . من به الحق في سدع هذه
 الأشهاد . محكمة استرفات . الأشهاد اسمع على الحرمان . مدى
 الحرمان (٧٠) . الحق الذي يرد عليه الحرمان . دعوة من يراد حرمانه
 ٧١ . الأشهاد بالرجوع . من بحث دعونه ٧٢ . أشهاد العير .
 البر في الإحصاء على لفرد استحق . الإجراء ٧٣ . أمري
 في الأشهاد والإقرار . لن للقرار بعد مؤقت . استظم من القرار .
 اختصاص الردوساء والقصة والموتقي . متى يقوم النائب مقام الرئيس
 ٧٤ . انعقد الوقف ٧٥ . لا بد من أشهاد من أحانه حاسه .
 سلفه من سماع الإله ٧٦ . فعدان الأهلية معروفها بعارض
 التفرز مع قرار أحبه أمحصه لأهله ٨٧ . إجراءات الأشهاد .
 منشور وزارة العدل .

ثانياً في التأييد والتأليف (٨٠ - ٩٤)

أنواع الوقف من هذه الجهة . وقف المسجد . التأييد صراحة
 أو دلالة . تأييد صراحة أو بالإطلاق (٨١) . ما عدا وقف المسجد .
 وجود الخير . نوع استعبد في الوقف عليها (٨٢) . الوقف على ما عدا
 المسجد ووجوده خير . المعنى الذي تقوم عليه التعرقه بين الخير
 والأعلى . التأييد بالقطعة . معنى الطيف ٨٣ . حال استئصال
 (٨٤) . معنى الطي . استرد بين الطول . لوقوف بـ بدأ بـ طي
 شاء ٨٥ . التأييد بالتعاقب بدون ذكر مدة . لا يدخل الوقف في
 حساب الطيعات . إذا كان الوقف على غيره بـ بحساب الطيعات من
 حين الوقف . بعد ذلك . يجب أن تكون المدة معه . أكثرها ٨٦ .
 لا عزم بعد الطيعات إذا كان التأييد بالثمة . سريان هذه الأحكام (٨٧) .
أقوال الفقهاء في التأييد والتأليف (٨٨) . المقابلة والتحريج
 والأطوار (٩١) .

(١) انظر أيضاً ص ٨٩٤

ولا في الاستحقاق . انوار به بن الوقف والوصية باسباع . مالم يعرض به
 النقاب من صفات الممول . استثناء الجهة (١٣٥) . المثل المماثل .
 المثل لجهة خارج مصر ١٣٦ . متى يتحقق عدم القبول (١٣٧) .
 افعال الاستحقاق من جهة . انتهاء الوقف ان لم يعل المثل ١٣٨ -
 سريان هذه الاحكام (١٣٩) - افعال الفقهاء . القول - متى تكون القبول
 او رد (١٤٠) . ما يكون به القبول او الرد - المقابلة والحرج
 والآراء ١٤١ .

سما - معاني عبارات الواقفين . طريقه المعنى في فهم معنيها قديما
 وحديثا (١٤٢) . اثر طريقه المناشرين (١٤٥) . المراد بكلام الواقف -
 سريان هذه الاحكام ١٤٦

نقد الاحكام والصياغة (١٤٧) .

المرجوع عن الوقف والتغير في مصادره

(١٤٨ - ٢٠٧)

١ - الرجوع عن الوقف (١٤٨ - ١٧١) .

معنى الرجوع . من ملكه (١٤٨) . هو حق متأكد . للواقف ان يוכל
 فيه . سمي به ان شرطه مبرور لا يملكه سلبا عن الواقف (١٤٩) .
 رجوع لمجروح ١٥٠ . رجوع الوارث او الموقوف عليه ١٥١ .
 ما يمكن الرجوع فيه (١٥٢) - المستويات . المستعد . ما وقف عنه .
 المراد بالمسجد (١٥٣) - ما وقف عليه ابتداء او آل به . اذا أصبح المسجد
 غير موقوف عليه - ما وقف على العمل بالعمارة (١١٥) . العبر . وضع
 المساهة (١٥٦ ، ٢٥٧) - اعيانه الاولى . المراد بالاستحقاق . حرمان
 الواقف نفسه ودرسه من الاستحقاق . ومن استروا الفسرة . لا يحق
 الحرمان عند الاحصاء ١٥٧ . الحرمان من استروا الفسرة ١٥٨ .
 استراحتها في استحقاق آخر . اشتراط بعضها . الجمع بين الواقف
 ودرسه في الحرمان بها ١٦٠ . اعيانه الثانية . منعه من الامتلاء -
 انشؤ لاول . العوض الثاني . المدونة (١٦١) . مقابلة الاستحقاق
 بالعوض . العوض عن الماس ١٦٢ . اعيانه العوض الماس - انشؤ الثاني .
 ضمان اعيان استحقاق الواقف . المراد بشئ (١٦٣) . اعيانه بلوقف ضمانا
 لنحو (١٦٤) . طرق الانتفاء في الحاقه اعيانه بشئها . الاقرار . ما سرب
 عنه (١٦٥) . رد الواقف العوض لرجوع . حكم ما اذا لم يرد واقف
 الاستحقاق اندي كان يقدر عوض ١٦٦ - الاوقاف المحكوم بلزومها .
 الحكم بدين استغلا او ضمان . الحكم بالصفحة ١٦٧ . الحكم في براء
 صوري ١٦٨ . - شروط صحة الرجوع . ان يكون صريحا . الرجوع
 المضمن والرجوع الصمي ١٦٨ . - بغيره اشهاد . عنوان الواقف
 عن طلب الرجوع . موته قبل سماع الاشهاد . عدونه او وفاته بعد سماع

الاشهاد . الاشهاد ليس شرطاً صحة الرجوع متى حصل قبل انقايون
 (١٦٩) أثر الرجوع والحق فيه . لزوم انوقف بالنظر ما عدا الرجوع
 واستعير (١٦٩) . ليس لتوافيق الحرف قبل الرجوع . لا مانع انوقف
 في دين طراً بعد الوقف . مبالغ الوقف للمصرف . ملكة انوقف للموقوف
 لا ينافي لزوم . لزوم الحق في يوسف انوقف . احسان الموقوف في مال
 الوافق . لزوم الاستحقاق . روال عنه انوقف . ليس بارجوع أثر رجعي
 (١٧) . ما استحدث في الاعيان الموقوفة . سهر الرجوع . الموقوف متى
 تمسك على رجوع قبل اسهر (١٧١) .

ب - التغيير في مصارف الوقف وشروطه : ١٧٢ ١٧٩ .

لتغير لا ضمن الاستبدال . والشروط مسائل اشروط التي لا مرجع
 الى المصرف . انصاف شروط جديدة . تكرار استعير ١٧٢ . من ملك
 التغير . اوافق . حق فيه لا يسقط بالاستسقاط . به ان يترك فيه . لا شكه
 انائب عن اوافق . اعله لتوافيق التغير . السفة . من في حكمه (١٧٣) .
 تغيير عن الوقف في نطاق اسرود القبره وصفا لا مدخل في نطاقها (١٧٤) .
 ما يمكن التغير فيه . التغير فيما وقف قبل القبول وفيما وقف بعده .
 انواع اوقف . ما استسقى (١٧٥) . التغير في شرط اختيار حره من الزرع
 ليشترى به ما يكون وفيما (١٧٥) . تغير في اوقف اخرى استعير وفيما
 وقف على استحدث (١) . قوة الحكم الصادر من القايون . ليس لتغير حق
 التغير (١٧٦) . شروط التغير . التصريح . لاشهاد . عدم الاعلال . احكام
 القايون (١٧٧) . ما دار حول الشرط الاخير (١٧٨) . أثر التغير . مقارنه
 بين أثر الرجوع وأثر التغير . ليس للتغير أثر رجعي . شهر
 التغير (١٧٩) .

سريان احكام الرجوع والتغير . ارجوع القوي . دعوى حصول
 ارجوع من القايون ١٨٠ . التصرفات التي صدرت قبل القايون
 ما بعضه استحق المخرج . التصرفات التي صدرت بينها احكام نهائيه .
 أثر التصرفات التي صدرت صحيحه في الغالب استأنفه . سريان شرط تعاد
 التغير وما دار بشأنه (١٨١) .

اقوال الفقهاء : الخلاف في لزوم اوقف ١٨١ . اسرط الحصار
 (١٨٨) . وقف امريض (١٨٩) . مفعع الاو . ١٩٠ . الوقف من
 العيص . اوقف المعلق . الوقف لمصاف ١٩١ . اسرط التصريح .
 استبعاد الحق في الرجوع ١٩٤ . لزوم الوقف ناسبه للمصارف .
 مذهب الجعنه ١٩٥ . ابداهب الاخرى ١٩٨ . المعالنه وانحرج
 والآراء ٢٠١ .

الشروط المقررة (٢٠٨ - ٢٣٦)

مصفاها (٢٠٨) . الاعطاء (٢٠٩) . الحرمان . لادخل . الإخراج .
 (١) انظر المحقق .

الزيادة ٢١١ . الفصل . انصر ٢١٢ . احكامها . اشراطها
للوافق (٢١٣) . اشراطها عن الوافق (٢١٥) . بوكيل الوافق فيها .
اشراط تعيين المصارف لغير الوافق (٢١٦) . شرائط شروط اخرى
لغير الوافق الاستبدال . امراء منه (٢١٧) . من ملكه . اشراء بها
التبدل بموجب (٢١٨) . للوافق الاستبدال وان لم يكن له الرجوع .
شروط صحة الاستبدال . الرقابة على الوافق ممن يسمع الاشهاد (٢١٩) .
اهية الوافق . ضرورة الحجر لا يطل شرط الاستبدال . استبدال الوافق
ملكه بالوقف (٢٢٠) . الاستبدال الذي من حق المحكمة (٢٢١) .
لها الاستبدال بالمسجد ٢٢٢ . مسوعات الاستبدال (٢٢٣) . طائفة
من الامثلة . من اهم مسوعات الاستبدال تبين في هذه الوافق - اثر
الاستبدال (٢٢٤) . من هذه الاحكام (٢٢٥) - احوال انعقاد (٢٢٧) -
المعاقبة والتجريم والآراء (٢٢٤) .

أموال البطل (٢٣٧ - ٢٥٧)

مال البطل : المراد منه ٢٣٧ . ما يحجر من الربح لشراء عين
توقف . حكمه (٢٣٩) . ابداع أموال البطل بخراش المحاكم الشرعية
(٢٤٠) . التذكير من عدم استثمارها (٢٤١) .

احكام هذا القانون في اموال البطل : الاحكام العامة . اموال البطل
المودعة بخراش المحاكم . اموال البطل المحفوظة في غيرها ٢٤٢ . شراء
عين تكون موقوفة . لا يسرى ما لا يصح وقفه ابتداء (٢٤٣) . حق
المحكمة في اشراء ٢٤٤ . ذو البطل . الفرق بين الشراء وبقية انواع
الاستبدال ٢٤٥ . اشياء مبسطة ٢٤٦ . استثمار اموال البطل
استثمارا مؤبدا . شروطه ٢٤٧ . انعاق مال البطل في العمارة بدون
رجوع في العمله ٢٤٨ . عموم هذا الحكم . معنى استثماره . شرط ذلك
(٢٤٩) . صرف مال البطل في معارف الفقه . شرط ذلك - احكام
الخاص (٢٥٠) - احوال انعقاد (٢٥٥) - اقسامه والتجريم والآراء .
نقد لاحكام الرجوع والتبني والشروط المعبره ٢٥٧ .

اشراء الوقف (٢٦٠ - ٣٢١)

معنى الاشراء . امور لا تصرف اشياء . صرف الاشياء ٢٦٠ . الاشياء
الكلية والاشياء النسبية (٢٦١) .

اشياء الوقف المؤقت : اوضاع اشياء ٢٦٢ . معيار الوقف في نظر
القانون ٢٦٣ . اوقوف بنده المعينة وحدها . اوقوف بعد اوقوف
عليه وحده . اذا كان اوقف مكررا فيها (٢٦٤) . الاشياء بالندى .
انتهاء الوقف الحيزي المؤقت بالندى . طائفة من الامثلة ٢٦٥ . اشياء
الوقف الاهلي المؤقت بالندى ٢٦٦ . الاشياء بغير ارض الموقوف عليهم .

انعراض جميع الموقوف عليهم ٢٦٧ . انعراض من أحسنه ٢٦٨ .
 معنى الانعراض ٢٦٩ . اوقف يكون انعاضه حريماً أو على انعكس
 ٢٧٠ . الانهاء لا يوقف على انعضاء ٢٧١ . مصر اوقف انوقف
 بعد لانه . ملكه الواقف . ملكه المسحق و ورثه ٢٧٢ . ملكه
 ورثه اوقف ٢٧٩ . ملكه الحرانه اعمه . - اوقف في الملكه
 ٢٨١ . - مرسى حدد الاحكام ٢٨٢ . - فوار المعضاء ٢٨٣ .
 المقاضيه و منحرج والآراء (٢٩١) . تقرير الاسد احمد ابراهيم بك
 ٢٩٥ . انهاء اوقف للحرب ووقفه ٢٩٢ . لا يكون الا بقرار
 ٣٠٣ . وخصه به محكمه لشراف ٣٠٤ لانه من طئه ذو سبب
 فيه ٣٠٥ . - انهاء اوقف منحرج . منحرج ٣٠٦ . الخراج عن
 الاسراع . احوال الانهاء لمنحرج الأول . اساسه (٣٠٨) اساسه
 ٣٠٩ . - انهاء اوقف معناه ٣١١ . عدم بطله لعقبة - ملكه
 ما سبى وقفه ٣١٢ . بر انهاء اوقف ٣١٣ . مرسى هذه
 الاحكام . اقوال الفقهاء (٣١٤) . الآراء والمنحرج (٣١٥) .

الوقف في الوقف (٣٢٢ - ٣٤٢)

معنى الاستحقاق معناه عند الاملاق . لوقوف عنه . المسحق .
 الفرق بينهما (٣٢٢) . استعمال القانون لهاتين الكلمتين (٣٢٣) .
 ا - مصارف بعض الأوقاف الحجرية : (٣٢٣ - ٣٤٧)
 القرية . البر . الحير . انواع اوقف من الوقف الحيري . ما يرد
 الدين بوقف الحير - لوقف الأول . سور منه ٣٢٤ . - اوقف
 النبي . سور منه ٣٢٥ . - سور اسباب . سور منه - سور اربع .
 سور منه (٣٢٦) . اذا عين اوقف مصرفاً (٣٢٧) .
 مصاريف هذه الأوقاف : الحاجة لادن ملكه الصرفات . صيان الباطن .
 الوقف الذي يسمى له مصرف عام (٣٢٨) . و اوقف الاوقاف انصره . انصره
 بين هذه المصارف - اولها المحتاج من ذرية الواقف ووالديه . بعدم
 الاغتراب ٣٢٩ . الوالدين سرفه الحاجة . المحتاج . امور لا تصرف من
 انصرف ٣٣٠ . - انصارها المحتاج من اقربه . متى دس دورهم . عدم
 الاغتراب منهم . الغريب - انصارها في جهات البر (٣٣١) . - مرسى هذه
 الاحكام - امور المعضاء . مصرف ٣٣٢ . معنى انصره ٣٣٩ .
 معنى المحتاج ٣٤١ . معنى الكفايه . حق اذنيه واولاديه وانصره
 (٣٤٣) - منحرج الاحكام (٣٤٦) .
 ٢ - الاقرار بالاستحقاق ، والنزاع عنه ، والاقرار بالنسب (٣٤٧ -
 ٣٦٦)
 ا - الاقرار بالاستحقاق : انواع هذا الاقرار ٣٤٨ . الاستحقاق
 (٣٤٩) . الموقوف عليه . الغير (٣٥٠) .
 ب - النزاع عن الاستحقاق : انواعه ٣٥٠ . الرد (٣٥١) .

ج - عدم بطلان الإقرار بالنسب : الإقرار به على الغير . الإقرار به على النفس ٣٥١ . شرط عدم البطلان ٣٥٢
 سريان هذه الأحكام : ٣٥٣ . الفرق بين الإقرار على الغير والإقرار على النفس في السريان (٣٥٥) - أقوال الفقهاء - أ - الإقرار بالاستحقاق . كلام الحنفية ٣٥٥ . الإقرار بالنسب عن أبوين أو الحظ في القهر . كلام الشافعية والحنابلة (٣٥٧) - ب - رد الوقت - كلام الحنفية (٣٥٩) - كلام الشافعية والحنابلة - ج - حجة الإقرار (٣٦١) - المقابلة واستخرج والآراء ٣٦٤ - ما قررته لجنة الأحوال الشخصية بشأن الإقرار بالنسب (٣٦٦) .

٣ - شروط الواقفين : (٣٦٧ - ٣٩٦)

الشرط الباطل : النوع الثالث من الشروط المقتضى للحرية ٣٦٧ - الشرط المقتضى الزواج ٣٦٨ . معنى البطلان ٣٦٩ . صناعته من الإملاء . شرط الزوجة ٣٧٠ . الاستمرار في استثناء بعض أحكام المادة ٢٧ (٣٧١) . الشرط المقتضى لغير مسجون - الشرط المقتضى الإقامة ٣٧٢ . الاستثناء ٣٧٣ - شرط البطلان في الاستثناء . أوضاع هذا الشرط (٣٧٥) . أصله ٣٧٦ - سريان هذه الأحكام ٣٧٧ - المخالفة من أصل القانون ٣٧٨ . عدم المساس بالاستحقاق الواجب (٣٧٩) - الأحوال التي يعمل فيها بشرط البطلان (٣٨٠) - انعاده إمامة المصلحة (٣٨١) - من يراعى مصلحته (٣٨٢) - البطلان يكون عاما ويكون نسبيا . البطلان لا يحتاج إلى أدل بمخالفة (٣٨٣) - طائفة من أمته ١ - أمته يتعلق بالاستحقاق ٣٨٤ . ب - أمته يتعلق بالنظر ٣٨٦ . ج - أمته يتعلق بالناظر (٣٨٧) - د - أمته يتعلق بالاستبدال وبغير أمهات (٣٨٨) - سريان القواعد العامة - أمهات الفقهاء (٣٨٩) - المقابلة والخروج والآراء (٣٩٣) . يتعلق بشرط وأصافه (٣٩٤) .

٤ - سلطان الوافق والاستحقاق الواجب : ٣٩٧ - ٤٩٩ .

أ - سلطان الوافق : سلطانه قبل القانون . وعده (٣٩٧) . سلطانه المطلق . مدة حياته . إذا لم يكن له ورث من أصوله أمهات (٣٩٩) . ما عدا الاستحقاق الواجب . ربع ما يباقي من المال (٤٠٠) . باقي النصف بعد الاستحقاق الواجب . استحقاق من عوص (٤٠٢) . نصيب المحروم . الوافق على أصحاب الاستحقاق الواجب (٤٠٣) - من الوافق (٤٠٤) - نصف أمهات لا أصله به بالمادة ٢٣ - سريان هذه الأحكام (٤٠٦) .

ب - الاستحقاق الواجب : أصحابه سبعة - حسب الأول (٤٠٨) . الوالدان - الزوجان - الابنية (٤١٠) . وقت الموت . وجود الوارث بعده . من مات مع الوافق . الحمل . المفقود (٤١١) . المحروم من الاستحقاق . المحروم من الأرض (٤١٢) . من أعطاه الوافق عوضا

(٤٩٤) . لا بد ان يكون الأعظم من الواجب . وان يكون متى الاستحقاق .
 لا يجب المصحة ١٥ . لا بد ان يكون العوض مائسا . التصريف المستعمل
 على العوض (١٦) . القصد الى التعويض . مقدار العوض وبوعه (١٧) .
 الموازنة بين الاستحقاق والعوض ١٨ . مقدار ما يجب لأهل الصف
 الأول (٢٠) . وقف ما راد على الثلث (٢٣) . وقته استحقاق
 نصف الأول ٢٤

الصف الثاني : ٢٥ . مقدار الواجب به . أدريه (٢٦) .
 شرط عدم التعويض (٢٧) . طريقه انتقال الاستحقاق الى الصف
 الثاني ٢٨

حمله ما افرق فيه الصنفان : ٢٩ . - باب احكام الاستحقاق
 الواجب ٣٠

٥ - الحرمان من الاستحقاق : مصاد . الحرمان . عدم الوجوب .
 الغلار ٣٥ . نواع الحرمان . الحرمان من الاستحقاق
 الواجب (٣٦) .

الحرمان الصحيح وآثاره : (٣٨) . امراض المحروم ممدوما
 لا يجب استحقاق للدرية (٤٠) . لا يحجب غيره . مائسا ما يحمله
 الواجب للدرية بالاستحقاق الواجب بغيره ٤٢ . ومن الحرمان
 عوده الاستحقاق (٤٦) . اسباب الحرمان . ما يستعمل الزوال .
 مالا يحمله (٤٥) . الأحوال التي يقع فيها الحرمان الفس (٤٧) .
 سريان حكم القتل (٤٩) . الحرمان لأسباب ترجع الى صاحبه الحق
 (٥٠) . الاسباب العامة (٥١) . بعضها ٥٣ . الاسباب
 الخاصة . الزواج . الغلار ٥٦ . حرمان درية الزوجين ولوالدتي
 ٥٦ . التبرع في حوار ذلك ٥٦ . نفس الاستحقاق الواجب
 بسببه ما يحمل لغيره من مات قبل اوائف ٥٦

الحرمان الذي لا يجوز : (٥٧) . مائة نوع لاستحقاق (٥٨) .
 مثله (٥٨) . نفاذ هذا الحرمان . وصا المحروم صراحة (٥٩) . وصاء
 ٥٥ . متى التمكن وعدم المدة الشرعية (٥٦) . مدة
 ٥٩ . كيف تحسب (٥٩) . قطع المدة (٥٩) .
 اثر الرضا ٦٣

سريان احكام الحرمان (٦٥) . احوال انقضاء وانحراح والآراء
 ٦٧

٥ - الانقاع بالتدور الموقوفة : (٥٠٠ - ٥٠٩) .

العلم . الثمرة . الربح . الارتفاع . المنفعة ٥٠ . الدور .
 م . درجة الواجب م . حرمه اعدوا ٥٠١ . مخرجه بغير اوائف
 م . لا يتجوز اى اى . ساج حكم اعدوا ٥٠٢ . الاسماء ٥٠٤ .
 سريان ٥٠٥ . احوال انقضاء ٥٠٦ .

٦ - نربيب طبقات الاستحقاق : (٥١٠ - ٦٦٢)

انصفه اسرست ٥١٠ . النربيب الافرادى . اسرست الحمى (٥١١) . انواع الترتيب الذى تعينه عبارات الواقعي (٥١٢) .

النربيب الافرادى : متى يكون النربيب افرادا ومتى يكون جمعا في نظر القانون (٥١٥) . الحصة . معناه (٥١٦) . الاصل (٥١٧) . الفرع (٥١٨) . الصبر (٥١٩) . وقف القرية (٥٢١) - قيام الفرع مقام أصله - في النربيب الافرادى - في النربيب الجمعى (٥٢٣) . مقدار ما يستحقه الفرع (٥٢٤) . فرع من مات قبل الاستحقاق (٥٢٥) . يورث الاستحقاق على مروع (٥٢٧) - عدم بعض القسمة (٥٢٨) . حيلة فلا يقضى فيه عسمة (٥٢٩) . حيلة ما يجب فيه بعض القسمة (٥٣٠) . سريان لأحكام الملاحة (٥٣٤) . احوال النعماء (٥٣٧) . المفادلة والتجريح والآراء (٥٤٧) .

نصيب من لافرع له ومعنى الطبقة في كلام الواقفين (٥٤٨ - ٦١٠) . نصيب من لافرع له : السحق ٥٤٨ . استسب ٥٥٠ . الحصة ٥٥٢ . الحصة ان كان الميت حق فيها ولغيره من حصه والحصة ان كان يحق فيها ٥٥٢ . امه ٥٥٥ . سحره ٥٥٧ . الحصة اذا تعدد الوفاء (٥٦٠) . عودة النصيب الى الغلة (٥٦١) . يورث اعودة عدم المخرج ٥٦٢ . عدم استسب الحواف ومعنى استسب (٥٦٦) . انواع بعض حواف (٥٦٧) . النصيب متى يعود الى الغلة ٥٧٠ . احوال واحد منها من حواف ٥٧٢ . احوال من ذهب عن مخالف (٥٨٢) - عدم الإخلال بأحكام المادة ١٦ (٥٩٠) .

الطبعة في كلام الواقفين . الطبعة لغة روى عرف معناه . والم يقين (٥٩٧) . عموم الطبعة وحدها ٥٩٨ . الطبعة (٦٠١) . النصيبين (٦٠٣) . شرط العمل بمعنى الطبعة القانونى (٦٠٦) .

من أحكام الطبعة . ما سادته عند الاخلاق (٦١٠) . وعند استحصن ٦١١ . الحصص المأجور . ٦١٢ . حد من المأجور استعمال الأعمال واستسب (٦١٣) . من ينهى الوفاء في نصبه من الطبعة (٦١٥) .

استحقاق فرع من مات مع طبعة أصله (٦١٨) . بدرجة المعية ٦٢٦ . اسرست انصاف ٦٢٧ .

سريان هذه الأحكام ٦٣٠ . انصافه ومخرج والآراء ٦٢٢ .

نصيب من حرم او رد . والوقف على طبعة لم يوجد (٦٢٤) .

نصيب المحروم ٦٢٥ . النصيب ٦٣٦ . الاستحقاق ٦٣٧ . من حرم ٦٣٨ . عودة استسب - نصيب من رد ٦٤٠ - مصرع الربح اذا لم يوجد الضعة ٦٤٢ . عودة الاستحقاق للطبعة (٦٤٦) -

والآخر ورعا معلوما ٧٢٠ . وقف وسمي بواحد أو أكثر أرقا معلوما
٧٢٢ . وقف وشرط أرقا معلوما في مقدار معين . بعض الرتبات
لسبب بعض الأعيان ٧٢٣ . المذاهب الأخرى ٧٢٤ . انتقائه
والتحريج والأطوار (٧٢٦) .

ب - بيع الموقوف المرز وفاء للدين ٧٢٨ . ٧٢٢

بعض الاستحقاق لعلات الأعيان واستهلاكها واستحقاقها وعصها . تنظيم
علاقه الوقف بدائس الوقف وسركه ٧٢٨ . أحكام الفقه في وقف المدين
(٧٢٩) . بيع الحصة غير المفروضة لأداء الدين (٧٣٠) . حالات بيع الحصة
المفروضة لدى الحاجة الأولى ٧٣٠ . بعض الموقوف عليهم . طرق
احتسابها تحت مقرر ٧٣١ . الأعيان الموقوفة . بيع الحصة
المفروضة حبرا أو حسبا ٧٣٢ . إيراد يكون الذي على الوقف . معنى
سجل الدين (٧٣٣) . الدين السابق والدين اللاحق (٧٣٤) . كيف
يقرر استحقاق أهل الحصة المسماة . أمثلة ٧٣٥ . الأحوال التي
لا يملك فيها المفرد الأولى من المادة ٢٩ ٧٣٦ . وجود دين آخر مسجل
وغير مسجل - الحالة الثانية ٧٣٧ . وقف سجل الدين ٧٣٨ -
الحالة الثانية . الذي يراد به هو الدين وسمه الحصة وقف أبيع . إذا كان
الدين قبل (٧٣٩) . عبارات إمامه . بيع الحصة بذكر من الدين (٧٤٠) .
بيع بعض الحصة - بخرج أحكام المادة وأبوابه ٧٤١ . بيان عدد
الأحكام (٧٤٢) .

فصل الوقف (٧٤٣ - ٨٠٦)

أنواعها وما عرّض له القانون منها . مصنف فيها . لغة . فسمه المهادنة
(٧٤٣) .

الأحكام العامة للقسم (٧٤٥ - ٧٩١) .

أولا - صفة القسم - الأقرار . معناه في نظر الفقهاء (٧٤٥) معناه
في نظر القانون (٧٤٧) . أنواعه في نظر القانون (٧٤٨) . آخر .
معناه (٧٤٩) - الطرود - معناه . لا يقص القسم بوجه عدم التمسك .
لا قبل دعوى العن فيها . لا يقص بموت أحد المقسمين (٧٥٠) .
ولا يقص بحسن حد الأقسام وابطاط الآخر . لا يقص ببيع أحد
الأقسام واستحقاقه (٧٥١) . شروط القسم بالنسبة للأقسام التي وقف
على أساسها . أمثلة (٧٥٢) - انتهاء القسم (٧٥٤) .

ثانيا - شروط القسم : الطلب - طلب المسحق (٧٥٥) . طلب
الموقوف عليه . طلب الباطل . طلب التوافق . المسحق (٧٥٦) . ثوب
الاستحقاق وإسراع فيه . أساسه عن المسحق . المسحق الاعتباري (٧٥٧) .
المسحق استحقاقا حبرا (٨٥٨) . باطل الحصة الأخيرة وممثل لحقه (٧٥٩) .
حصة الشبهة (٧٦٠) . حصة المسحق (٧٦١) . الاستحقاق الذي
لا يسمي له (٧٦٢) . إيراد بعض الحصة (٧٦٣) . النزاع في الحصة -
حائله . وقف للقسم . ما يقوم عليه أحكام القسم الفقهية (٧٦٤) . مدى
اختلاف المعناه في التفرع على الأصل المعين عنه (٧٦٥) . ما أحد

به انما يكون في القاسية واساسها . منه (٧٦٧) . لا يكون في القسمة
صيرت بين . صيرت بغير العين (٧٦٩) . منه (٧٧٠)

ثالثا - محل القسمة : (٧٧٢) . الموقف . ما في حكمه . المال غير الموقوف
بما له الوقف كان . منه (٧٧٤) . وحده الشركاء والوقف مصرعا (٧٧٥) .
اتحاد الوقف وبعدة . بعدد الوقف (٧٧٦) . اقرار حصه في بعض
الوقف . اخصه في وقف وغيره . اوقف احسانا مع وقف . ملك (٧٧٧) .
ادخل بقود في قسمة الوقف (٧٧٨) . اسراخ في محل القسمة (٧٨٢) .

رابعا - من يؤول القسمة : حكمه . يرضى المستحقين (٧٨٣) .
الحكمه . يرضى (٧٨٤) . قسمة الواقف (٧٨٥) . الاحكام التي تضمن
لها قسمة . لا تحتاج الى استناد (٧٨٧) . حارسها لغوه التي . مقبول
فيه . لا تحتاج الى تصديق (٧٨٨) . آثار القسمة . الاحتصاص .
اعبار الحصة . وقها مسما (٧٨٨) . انصار القسمة . احكام بيع اخصه
المقرر . المروم . حصص صاحب حقه بعضها متهما كالم . اذا كل حصه
ما يناسبها من الاستحقاق الذي لم يسم له . انظر . النافع اللازمة
لذلك (٧٨٩) . شهر القسمة (٧٩٠) .

احكام القسمة الخاصة : (٧٩١ - ٧٩٩) .

١ - القسمة للمقادير : صور لا يعلق عليها الاحكام الخاصة (٧٩١) .
المحررات (٧٩٣) . انواعها (٧٩٤) . المراد بها يناسب الحصة (٧٩٥) .
بريات . بعدد ما (٧٩٦) . الحصة التي يقرر . بغير او بغير
وجه جعلها حصه لكل (٧٩٧) .

٢ - القسمة في حيا الواقف : (٧٩٨) . ارضها بالنسبة لغوه (٧٩٩) .
سريان احكام القسمة : (٧٩٩) . احوال المعه . مذهب حقه .
قسمة الميراث (٨٠٠) . قسمة الموقوف قسمة واقف . احتصاص . مذهب
لكه (٨٠٢) . مذهب سابعة . مذهب الحاشية (٨٠٣) .

النظر على الوقف

١ - اقرار الناظر لغوه بالنظر : (٨٠٧ - ٨١١) .

حجه الاقرار (٨٠٧) . الفرق بين الاقرار بالنسب والاقرار بالنظر
(٨٠٨) . يرد بالنسب (٨٠٩) . الاقرار بالنظر على وجه المروم . قرار
غير الناظر بغير النظر (٨١٠) . بطلان الاقرار لا يصح من المؤاحدة .
لشريان والاطوار (٨١١) .

٢ - استئذنة الناظر على الوقف : (٨١٢ - ٨٢٩) .

تفسير الاستئذنة . اتفاق الناظر من ماله (٨١٢) . رأي ابن
عبدون (٨١٢) . استئذنه المستحقين . الاستحار عليه . اتفاق
مروم . الناظر . الاذن عليه . واعذاره . مستحار وغيره (٨١٤) . ركن من
عناصره (٨١٦) . لا يعلق على . فيه اوقف . هل ينفذ الميراث في حقه
سنة . وقف (٨١٧) . يحسن (٨١٩) . العهد الدمة .
الامنة (٨٢) . عليه . الاعلى . العكس . (٨٢١) . يحسن . وقف

الإعتبارية (٨٢٣) - القاعدة العامة في الإسناد (٨٢٥) - لا عمرة ناد
أوقف - إسناده القاضي - إسناده أوقف عليه - ما يحوز الإسناد له
ولا لا يحوز - المراد بالنظر (٨٢٦) - الإسناد - الإسناد الحائز وغير
الحائز (٨٢٧) - السريان والأطوار (٨٢٨) .

٣ - النظر على الحصة المقررة - (٨٢٩ - ٨٤٧) .

حكمه السريع (٨٢٩) - ولا لا أوقف (٨٣٠) - يستحق الحصة حق
الإقامة لا نفس المصير (٨٣٢) - إخراج المصير عنها محل لا أوقف .
لا إخراج ولا إقامة إلا عند الحاجة (٨٣٣) - مدع المستحق - استيفاء
المصير أو الحق في الأمانة (٨٣٤) - المستحق (٨٣٥) - أهلية للمصير
(٨٣٦) - الحصة المقررة - صيانة المدة (٨٣٩) - دعة المستحق قبل
نصيب القسمة بهائنة (٨٤٠) - إذا كان له نصيب مقرض وغير مقرض .
أحقوى إلى لا باقي الإقرار (٨٤١) - ما له حكم المصير المقر (٨٤٢)
الحصة المأثمة (٨٤٣) - منها ما قسم لمائة من المستحقين
(٨٤٤) - السريان - أقوال الفقهاء (٨٤٥) - الأطوار (٨٤٦) .

٤ - النظر على الوقف الحيزي : (٨٤٧ - ٨٨٢) .

أولاه على أوقف الحيزي - اتجاه الشارع فيها (٨٤٧) - ولا لا
الأوقف (٨٤٨) - الحق الذي يقرره المصانوي لطبقات الثلاث (٨٤٩) .
في الإء منه حيز - أوقف النظر (٨٥١) - جهة المير واستحقاقها (٨٥٢) .
مضى كولا أوقف عنها (٨٥٣) - أوقف المصير - أوقف الذي لا يعرف منه
جهة الاستحقاق (٨٥٤) - أوقف - المراد به هذا - نواحي الأمانة (٨٥٥)
المصير - ثلاث الطبقة الأولى - مضي من مدة المصير (٨٥٧) .
استمرارة من وكيل الأوقف ووصيه - استمرار المصير مضي أو إتمام
(٨٥٨) - أوقف المصير مد لهم المصير (٨٥٩) - الطبقة الثانية - إتمامه
لا لا (٨٦٠) - مضافا - حكمه في عدم إرساب بعضها (٨٦١)
من مضي بمصير - بعد التماضي - متى نطق المدة ٤٩ (٨٦٢) - بعد
الوقفان مضافا ومعه واحتقاق في أوقف (٨٦٣) - الطبقة الثالثة - وزارة
الأوقاف (٨٦٤) - الحق للوزارة لا للوزير - ما يترتب على ذلك (٨٦٥) .
لا إتمام في حق الطبقة الأولى - الاستمرار - خاص بوزارة الأوقاف
(٨٦٦) - غير المصير - العهد غير الإسلاميه (٨٦٧) - بسمه الصنف
الملك (٨٦٨) - لا بعد الحكمه من غيرها - لا حق بطعه لا حقه مع طمعه
مدعه - لا يحوز المصير بها (٨٦٩) - يعود إلى بطمعه المصير من
وحيث - إتمام الطبقة الأولى (٨٧٠) - إتمام الطبقة الثانية (٨٧٢) .
إرساب في الصلاحية (٨٧٣) - استيفاء الحق في المصير على أوقف الحيزي .
المدة بطه المصير (٨٧٤) - المصيران الثانية وإتمامه (٨٧٥) - فصل
محكمة خصمات في إخراج (٨٧٦) - إخراج على حق حسن مستند من
المحكمة - النزاع في أمر متوقف عليه عملها الأولاني (٨٧٧) - إرساب
والأطوار (٨٧٨) - المقابلة بين قانون الوقف وقانون وزارة الأوقاف من
المدة على لأوقاف أخرى (٨٧٩) - حتى جاء أوقف مد الحاجة من قانون
وزارة الأوقاف (٨٨١) .

٥ - تعدد النظر : (٨٨٣ - ٨٩٢) .

محمل ما استوفى عنه المادة ٤٨ القاعدة العامة . معتمد تعدد النظر ٨٨٣ . لا تعدد في النظر ، بل يحضر الاستحقاق في واحد . سجد اوقف
سجود الاعمال و بعد استحقاق . الخصة المبررة . وقف معتمده (٨٨٣) .
بأن استعدت بنهي عنه لا دخل لارادة المستحقين في موضوع التعداد (٨٨٤)
بأن سارح عن استعدت . من سارح . معتمده . انتهى عنه بعدد من بعضهم
تحكمه لا بنهي عن بعدد غير اخطار الاستعداد (٨٨٥) لا بعدد الا عند
غيره . معنى التسلية . من من تسليحه بمثل طوائف المستحقين .
مادة التسلية من سارح بعدد (٨٨٦) ضم بالاسرار حجة
الوقف الى ادارة عقدين . الحصة المبررة . امتناع المستحقين عن تولي
النظر (٨٨٧) . الباقي من النظر حسب (٨٨٨) - العلاج الأول للتعدد .
الادنى للاكثرية بالتصرف في عواطف الخلاف . المراد بالادنى وبالاكثرية
(٨٨٩) . بان وقت الادنى . هذا الادنى لا خوف على الطلب . قد بنهي
به طلب العزل . بحث لا نفس الادنى فمرارة حتى الادنى ليس علاجا
- مه (٨٩٠) - علاج سارح معتمد . نفسه الاصل من استعدت نفسه
نظر . قسمتها بينهم قسمة ادارته (٨٩١) - انواع السبب من استعدت -
اسريان والاطوار (٨٩٢) .

٦ - نظرا لاجنبي واحسان المستحقين : (٨٩٢ - ٩٠٣) .

١ - نظرا لاجنبي : معتمده سارح به مراد لا حوسه (٨٩٣)
توليه النظر لا غيره . انفسه من المعنى لا الوقت (٨٩٤) - اصلاحي اجنبي
سجوده كان نوع النظر . - بعدد تسليحه . لا معتمد فيه لاراده
المستحقين . حصار المستحقين حسب ما يكون في حدود القانون = القيد
الوحيد (٨٩٥) . اذا . كفى في مستحقين من تسليح . ان من من تسليح
اجنبي . لا حوسه . لا حوسه . لا حوسه . اثره بالاجنبي (٨٩٦) -
المراد بالوقف . هو الوقف الشائع . سواء . الاهل والغير (٨٩٧)
المستحق الصالح (٨٩٨) - انتهاء ولاية الاجنبي - (٨٩٩) حاجتها الى
معناه . لا مدخل فيها لاجنبي المستحقين (٩٠٠) . احكوت من طلبها
طلب اجنبي . طلب غير تسليح . تسليحه . تسليحه . تسليحه (٩٠١)
ب - احسان المستحقين : تسليحه . تسليحه . تسليحه . تسليحه . تسليحه
(٩٠١) . المستحق . الأكثرية (٩٠٢) . صاحب امرت . صاحب المقدار
الآخر . من عدم لاجنبي . من لاجنبي . الاستعداد (٩٠٣) . اسريان
والاطوار (٩٠٤) .

٧ - مخاصمة الناظر ومسئولته : (٩٠٤ - ٩٢٣) .

١ - مسئولة الناظر : (٩٠٥) . تسليحه . تسليحه . تسليحه . تسليحه . تسليحه
(٩٠٦) - مسئولته الجسائية (٩٠٧) - مسؤلية ائدية
سجوده على اوكية (٩٠٩) . معنى التفسير . معتمد النص الاحكام
المدة . ائدية لتفسير (٩١٠) . حوسه الناظر معتمد . بعدد . تسليحه
معتمد (٩١١) . معنى اعطاء المصروف . لا يره من حكاه
بوكه الاخرى (٩١٢) - مسئولة مدته تسليحه . قول الناظر في نظر
العقهاء (٩١٣) . قوله في نظر القانون (٩١٤) .

ب - عقوبة الناظر : ما فيه معنى العقوبة - ما ليس فيه معصاة - ما هو
 عقوبة كرامة - العزيمة - التعزير - تحديد المال عند المعصاة - العرامة حوارية -
 ويهدد به - وحده بالحدود - لا يخص بالحاكم الرسمي (٩١٥) -
 لا يمنع من التعويض - ما يمنع منها للحصوم - احكام العرامة في قانون
 وقف رضى احكام قانون ايراضيات لمدة (٩١٦) - الحرمان من اجر اطر
 (٩١٧) - احكام الناظر (٩١٧) - انراد بالعرف وما يدعو لبطر فيه
 (٩١٨) - الناظر المؤقت - العرض فيه - دفع الضرر - أمثله
 (٩١٩) - معاقبة الحراسة القضائية - يقام الناظر على الوقف كله لا على
 حصه - كون اقامته مؤقتة بالفصل النهائي (٩٢٠) - المحكمة المختصة -
 تكون الاقامة بطلب وبغير طلب - لا معنى للاختصاص على امر - أمثله
 (٩٢١) - تطبق في هذه الاقامة السادتان ٤٨ ، ٤٩ (٩٢٢) -
 السريان (٩٢٣) -

شحارة الوقف (٩٢٣ - ٩٣٦)

معنى المصارف - كلام الفقهاء - ائمة - المصالح (٩٢٤) - الزمة
 انواع مصاريف - تقسيم الفقهاء - بعدد الميسرين - وجوب مصاريف
 ورستها ومجتها (٩٢٥) - الفرق بين شرط الوقف بقدرتها وعدمه -
 تحقق عدم الفرق (٩٢٦) -
 احكام المصارف - اولا - الاماياه باعبار الوقف (٩٢٧ - ٩٣٥) -
 الاحصائي : ايسى (٩٢٧) - الاحصائي الآخر (٩٢٢) - عدده
 المطر في الاحصاء (٩٢٣) - الشرط الخلف (٩٢٤) - منع بعض
 ائمة بوقف (٩٣٥) -
 ثانيا - رعاية الوقف والمستحقين : (٩٣٥) - السريان (٩٣٦)

انظام ختامية (٩٣٧ - ٩٤٩)

سريان احكام قانون الوقف : (٩٣٨) - شرح القوانين (٩٣٩) -
 الاوقات (٩٤١) - الحوادث (٩٤٣) - مواد الاحكام القضائية (٩٤٥) -
 منحن لشرح (٩٤٩) -

استدراك

ملحة	سطر	
٥٣٩	١٠	في وقف وقفه واقفه
٥٤٠	١٩	لا يجب أصل فرع غيره
٥٧١	١٢	ثم على أولاد أولاده، وشرط في هاتين الطبقتين الشرط السابق، ثم على ذريته
٥٨٨	٢٤	أقربون من طبقة أو طبقات أخرى
٧٢٤	٥	سدس الحاصل . . . سدس . . . ثلاثة أسداسه
٧٧٦	١٠	بعض أعيان أحد الوقفين
٨٢٦	١٦	إلا ألا يتمكن الحضور
٨٦٧	١٠	تصرف وقف غير السلم
٨٧٢	٦	نزاع وكان في الصلاحية
٨٧٣	١	والصلاحية هي الأهلية
٨٧٩	٧	الخيرية التدرجة
٨٨٦	١٩	الضم مع الأفراد
٨٩٢	٢٣	وعدم العناية بالوقوف
٨٩٣	١٠	أن يصل كل من المستحقين



